

وَهُوَ حَاشِيَةُ الطِّينِيِّ عَلَىٰ الكَشَّاف

للإمَامِ شَرَفِ الدِّيْنِ الحُسَيْنِ بَنِ عَبْدِاللهِ الطِّيبِيِّ المُتَوَفِّى سَنَة ٧٤٣ه رَحِمَهُ اللهَ تَعَالى



تَفْسِيرُ السُّوَرِمِنَ الشُّوْرَىٰ إِلَى نِهَايَة قَ

حَقَّقَ هَذَا الجُزْء الدَّكْتُور حَمْزَة مُحَمَّد وَسِيْءالبَصْرِيِّ

المُشْرِفُ العَامُّ عَلَىٰ الْإِخْرَاجِ العِلْمِيَّ لِلْكِتَابِ الدَّكُتُورِ مُحَكَّلًا عَبْدًا لرَّحِيْه سُلُطَانِ العُلَمَاء







فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

تأليف: الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم @

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن : (٢٠١٠/٧/ ٢٠١٠)

الرقم المعياري الدولي: ٤ - ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبّر عن رأي محققيه ولا يعبّر بالضرورة عن رأي الجائزة

ص.ب: ٤٢٠٤٢ دبي- الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ۲۲۱۰۲۲۱ کا ۹۷۱ +

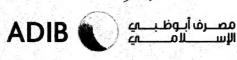
فاكس: ۸۸ ۲۶۱ ۲۹۷ ۲ ۹۷۱ +

الموقع على الإنترنت: www.quran.gov,ae

البريد الإلكتروني: Rs@quran.gov.ae



أشهَ مَ فِي نَشْرِ هَٰ ذَا الْكِتَاب



سورةُ ﴿حَمَّ * عَسَقَ * مَكِّيّة، وهي ثلاثٌ وخمسونَ آية

بنير للفوالجم التحم التحم التحميم

سورةُ ﴿حَمَّدَ ﴿ عَسَقَ ﴾ مَكِّيّة، وهي ثلاثٌ وخمسونَ آية بِنِيْسِ إِنْهُ الْإِمْمُ الرَّجِيْمَ

قوله: (قرأ ابنُ عباس وابنُ مسعود: «حمّ سق»): قال الزَّجَاج: «المصاحفُ فيها العينُ ثابتة»(۱)، وقال ابنُ جِنِّي: «روىٰ محبوب، عن إسهاعيل، عن الأعمش، عن ابنِ مسعود: «حمّ سق»، وهذا مما يُؤكِّدُ أن يكونَ الغَرَضُ مِن هذهِ الفواتِحِ كونَها فواصِلَ بينَ السُّور، ولو

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٩٣).

﴿ كَنَالِكَ يُوحِى إِلَيْكَ ﴾ أي: مِثْلَ ذلكَ الوَحْي، أو مِثْلَ ذلكَ الكِتاب يُوحي إليكَ وإلى الرُّسُل، ﴿ كَنَالِكَ يُوحِي إليكَ اللهُ إليكَ الرُّسُل، ﴿ مِن قَبْلِكَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَيْم عَنَى : أَنَّ اللهَ تعالى كَرَّرَ هذه مِثْلَه في غيرها مِن السُّور، وأوحاه مِن قَبْلِكَ إلى رُسُلِه، على معنى : أنَّ الله تعالى كَرَّرَ هذه المعاني في القُرآنِ وفي جميع الكُتُب السَّاوية، لِمَا فيها مِنَ التنبيهِ البليغ واللُّطْفِ العظيم لعبادِهِ مِنَ الأولينَ والآخِرين، ولم يقل: «أُوحِيَ إليك»، ولكنْ على لفظِ المُضارع؛ ليدُلُّ على أنَّ إيجاءَ مِثلِهِ عادتُه.

وِقُرِئ: «يُوحَىٰ إليك» علىٰ البناءِ للمفعول.....

كانت أسهاءَ الله تعالىٰ لَمَا جاز تغييرُ شيءٍ منها، وأما نَحْو: جِبرائيلَ وميكائيل، فإنها أسهاءٌ أعجمية، فبعُدَتْ عن كلامِهم، فاجتَرَأتْ عليها، وتلعَّبَتْ بها، وكان ابنُ عباسِ أيضاً يقرؤها كذلك»(١).

قوله: (أي: مِثْلَ ذلكَ الوَحْي، أو مِثْلَ ذلكَ الكِتاب): والأولُ عَلىٰ أن يكونَ مفعو لا مُطلَقاً، أي: يُوحِي إليكَ مِثْلَ ذلكَ الوَحْي، والثاني علىٰ أن يكون مفعو لا به، والمُشارُ إليه: ﴿حمّ * عَسَقَ ﴾، لأنه اسمٌ للسُّورة، ولذلكَ قال: "إنَّ ما تَضَمَّنَتُهُ هذهِ السُّورةُ مِنَ المعاني قد أوحىٰ اللهُ إليكَ مِثلَه في غيرها مِنَ السُّور».

قال أبو البقاء: «وفيه وَجْهان: أحدُهما: أنَّ ﴿ كَنَالِكَ ﴾ مُبتَدأ، و ﴿يُوحِىٓ ﴾ الخبر. والثاني: أن يكونَ ﴿ كَنَالِكَ ﴾ مُبتَدأ، و ﴿يُوحِىٓ ﴾ الخبر. والثاني: أن يكونَ ﴿ كَنَالِكَ ﴾ نَعْتاً لمصدر محذوف، أي: وَحْياً مِثلَ ذلك (٢).

قوله: (على لفظِ المُضارع؛ ليَدُلَّ علىٰ أنَّ إيجاءَ مِثلِه عادتُه): أشار إلىٰ أنَّ دلالتَه للاستِمرار، فهو علىٰ مِنوالِ قوله: «فُلانٌ يَقْري ويَـحْمي الحريم»؛ في مَقامِ المَدْح، أراد: أنَّ ذلكَ دأبـُه وعادتُه، لا الإخبار.

قوله: (وقُرِئ: «يُوحى إليك» على البناء للمفعول): قرأها ابنُ كثير، والباقون: على البناء للفاعل (٣).

⁽١) «المحتسب» لابن جنِّي (٢: ٢٤٩).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكرَى (٢: ١١٣٠).

⁽٣) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٤، و «حجة القراءات» ص٦٣٩.

فإن قلت: فما رافعُ اسم الله على هذهِ القِراءة؟ قلت: ما دلَّ عليه ﴿ يُوحِى ﴿ ، كَأَنَّ قَائلاً قال: مَنِ اللهِ حِي؟ فقيل: الله، كقِراءةِ السُّلَمي: «وكذلك زُيِّنَ لِكثيرِ مِنَ اللهُ رِكِينَ قَتْلُ أولادِهِم شُركاؤُهم»، على معنى: زيَّنَه لهم شُركاؤُهم، فإن قلت: في رافعُه فيمَنْ قرأ «نُوحي» بالنُّون؟ قلت: يرتفعُ بالابتداء.

و﴿اَلْعَزِيزُ﴾ وما بعدَه: أخبار، أو ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾: صِفتان، والظَّرْفُ خَبَر. قُرِئ: ﴿ تَكَادُ ﴾ بالتاء والياء، و«يَنفَطِرْنَ»، و﴿يَتَفَطَّرَنَ ﴾،

قوله: (كأنَّ قائلاً قال: مَنِ المُوحِي؟ فقيل: الله): فإن قلت: في أمثالِ هذا السُّؤال: إنها يُعيدُونَ الفاعِلَ مَعَ الفِعلِ ليقعَ المرفوعُ فاعِلاً لفِعلِ محذوف، كما فَعَلَ أبو البقاءِ وقال: «و ﴿ الله ﴾ فاعلٌ لفِعلِ محذوف، كأنه قيل: مَنْ يُوحِي؟ فقيل: الله » (١) ، وقَدَّروا في قوله: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا فَاعلُ لِفِعلِ محذوف، كأنه قيل: مَنْ يُوحِي؟ فقيل: الله » (١) ، وقَدَّروا في قوله: ﴿ يُسَبِّحُ رَجالٌ . وَالْمَعْمَ رَجالُ ، أَي يُسبِّحُ رَجالٌ . وكذا في قوله: ﴿ وَيَنَ لِ النور: ٣٦-٣٧]: مَنْ يُسبِّح ؟ فأجيب: رجال، أي: يُسبِّح رجالً . وكذا في قوله: ﴿ وَيَنَ لِ النور: ٣٦-٣٧]: الله مَنْ رَبَّنَهُ هُم شُركاؤُهم، فما له أوقَعَ السُّؤال: مَنِ المُوحِي؛ ليُجاب: الله ، عَلَى أنه خَبَرُ مُبتَدا محذوف، أي: المُوحِي الله؟

وأُجيب: أنَّ هذا التقديرَ إنها نَشَأَ مِنَ الفِعلِ المُضارِعِ ودلالتِهِ على الاستِمرارِ كها مَرَّ، فأوجَبَ ذلكَ أن يُجاءَ في السُّوَالِ بها يُجابُ عنه بالدوام، ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ تلكَ الأمثلةِ السوّالُ فيها عن فاعلٍ مجهول، بخِلافِهِ في هذا المقام، فإنه لهَّا قيل: ﴿ كَذَلِكَ يُوحِى إليَّكَ ﴾ لم يَخْفَ على أحدٍ أنَّ المُوحِي مَنْ هو؟ فلا يكونُ السُّوالُ عن تعيينِ المُوحِي، بل ليُجابَ بها يُنبِئُ عن المَدْح والتعظيم، ومن ثَمَّ قَرَنَ اسمَ الذاتِ بذِكرِ صفاتٍ تَتضمَّنُ معنى الجلالِ والكِبرياء، ثم عَقَّبَ بالتنزيه البليغ. لله دَرُّ المُصنَّفِ ولَطيفِ عِباراتِه، ولو قال: «مَنْ يُوحي؟» لَفاتَ كُلُّ هذهِ الفوائد.

قوله: (قُرِئ: ﴿ تَكَادُ ﴾ بالتاء والياء): بالياءِ التَّحْتانية: نافعٌ والكِسائيّ، والباقون: بالتاء. و «يَنفَطِرْنَ» بالنون: أبو بكرٍ وأبو عَمْرو، والباقون: بالتاءِ الفَوْقانيّة (٢).

⁽١) (التبيان في إعراب القرآن) لأبي البقاء العكبري (٢: ١١٣٠).

⁽٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٤، و «حجة القراءات» ص٠٦٤.

وروى يونسُ عن أبي عَمْرِو قِراءةً غريبة: «تَتَفَطَّرْنَ» بتاءَينِ مَعَ النُّون، ونظيرُها حرفٌ نادِرٌ رُوِيَ في «نوادر» ابنِ الأعرابي: «الإبلُ تَشمُمْنَ». ومعناه: يَكَدْنَ تَتَفطَّرْنَ مِن عُلُوِّ شَانِ الله وعَظَمتِه، يَدُلُّ عليه مجيئُه بعدَ ﴿ٱلْعَلِيُ ٱلْعَظِيمُ ﴾. وقيل: مِن دُعائِهم له وَلَداً، كقوله تعالىٰ: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَوَاتُ يَنْفَطُرْنَ مِنْهُ ﴾ [مريم: ٩٠].

فإن قلت: لِمَ قال: ﴿مِن فَوْقِهِنَ ﴾؟ قلت: لأنَّ أعظمَ الآياتِ وأدهًا على الجلالِ والعظمة: فوقَ السَّماوات، وهي: العَرْشُ والكُرسيُّ

قوله: (قِراءةً غريبة): لأنَّ جمعَ المُؤنِّثِ الغائب إنها يكونُ بالياءِ التحتانيَّةِ لا بالتاء، قال (١): «الوَجْهُ في مِثلِ هذا تأكيدُ التأنيثِ، كتأكيدِ الخِطابِ في قولك: أرأيتك؟ وقال: الشّاذُّ على وجوه: شاذُّ عن القياس، وشاذُّ عنها جميعاً، وهذا مِن قَبيله».

قوله: (يَدُلُّ عليه مجينُه بعد ﴿ الْعَلِى الْعَظِيمُ ﴾): يعني: قولُه: ﴿ تَكَادُ السَّمَوَتُ يَتَفَطَّرُنَ ﴾ يحتملُ وَجْهَين: أحدهما: أنَّ معناه: أنَّ السَّهاواتِ يَتَفَطَّرْنَ مِن عُلُوِّ شأنِ الله وعَظَمتِه، يَدُلُّ عليه أنَّ الآيةَ بجُمْلتِها مُبينَةٌ لمعنى العَظَمةِ والعُلُوِّ في قوله: ﴿ وَهُو الْعَلِيُ الْعَظِيمُ ﴾، ولذلك تُرِكَ العاطف (٢). وثانيهها: أنَّ المعنى: تكادُ السَّهاواتُ يَتَفطَّرْنَ مِن دُعائِهم له وَلَداً وشَريكاً، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالُوا التَّخَذَ الرَّمْنَ وَلَداً * لَقَدْ حِثْتُمْ شَيْئًا إِذَا * تَكَادُ السَّمَوَتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَلِداً ﴿ وَقَالُوا التَّخَذَ الرَّمْنَ وَلَداً * لَقَدْ حِثْتُمْ شَيْئًا إِذَا * تَكَادُ السَّمَوَتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَلِدا وَ مَديهُ قوله: ﴿ وَالَّذِينَ النَّعْرَانِ مَنْهُ اللهُ عَلَىٰ العَعْلَمَ وَاللَّهُ عَلَىٰ وَلَدا اللَّهُ عَلَىٰ وَلَدا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَدا اللَّهُ عَلَىٰ وَلَدا اللَّهُ عَلَىٰ وَلَدا اللَّهُ وَلَدا اللَّهُ وَلَدا اللَّهُ عَلَىٰ وَلَدَا ﴿ وَاللَّهُ عَلَىٰ وَلَدَا اللَّهُ عَلَىٰ وَلَدَا اللَّهُ عَلَىٰ وَلَدَا اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ وَلَا اللَّهُ وَلَكُولُ اللَّهُ وَلَدَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ عَلَىٰ وَلَا اللَّهُ عَلَىٰ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ وَلَا اللَّهُ عَلَىٰ وَلَاللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ وَلَمُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَوْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ وَلَوْ اللَّهُ عَلَىٰ وَلَا اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ وَلَوْلُولُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ وَعَمْ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَىٰ اللّهُ الللَّهُ عَلَىٰ الللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ عَلَىٰ الللّهُ اللّهُ عَلَىٰ الللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَهُ الللّهُ الللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ عَلَىٰ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ ال

وأما إيرادُ قولِه: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾: فلأنهم استَوجَبوا بمَقالَتِهم هذهِ أن يُصَبَّ عليهمُ العذابُ صبّاً، ولكنْ صَرَفَ ذلكَ عنهم؛ لأنه غفورٌ رحيمٌ يُمهِلُ ولا يُعاجِل، كقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلذِّى يَعْلَمُ ٱلسِّرَ فِ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُ صَانَ عَفُورًا رَحِيمٌ ﴾ [الفرقان: ٦]، وعلىٰ هذا: الآيةُ واردةٌ للتنزيه بعدَ إثباتِ المالِكيّةِ التامّةِ والعَظَمةِ والكِبرياء.

⁽١) الظاهرُ أنَّ القائلَ الزخمسرِيّ، والمُؤلِّفُ ينقلُ عنه في مواضع من حاشية كتابه «الكشّاف».

⁽Y) أي: في قوله: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَوْتُ يَنْفَطَّرْنَ ﴾، يَعني: لم يقل: «وتكاد».

وصُفوفُ الملائكةِ المُرتَجةِ بالتَّسبيحِ والتقديسِ حولَ العَرْش، وما لا يَعلَمُ كُنْهَهُ إلا اللهُ تعالىٰ مِن آثارِ مَلكوتِهِ العُظمىٰ، فلذلكَ قال: ﴿يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَ ﴾، أي: يَبتَدِئُ الانفِطارُ مِن جِهتِهنَّ الفَوْقانية، أو لأنَّ كلمةَ الكُفرِ جاءت مِنَ الذينَ تحتَ السهاوات، فكانَ القياسُ أن يُقال: يَنفَطِرْنَ مِن تحتِهنَّ مِنَ الجهةِ التي جاءت منها الكلمة، ولكنَّه بُولِغَ في ذلك، فجُعِلَت مُؤثِّرةً في جِهةِ الفَوْق، كأنه قيل: يَكَدْنَ يَنفَطِرْنَ مِنَ الجهةِ التي فوقَهنَ، دَع الجهةَ التي قوقَهنَ،

ونظيرُه في المُبالغةِ قولُه عَزَّ وعلا: ﴿ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْخَمِيمُ * يُصَّهَرُ هِ عَمَا فِي بُطُونِهِمَ ﴾ [الحج: ١٩-٢٠]، فجُعِلَ الحميمُ مُؤثِّراً في أجزائهم الباطنة. وقيل: ﴿ مِن فَوْقِهِ الْأَرْضِين.

فإن قلت: كيفَ صَحَّ أَن يَستَغفِروا لمن في الأرض، وفيهمُ الكُفّارُ أعداءُ الله؟ وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿أُولَتُمِكَ عَلَيْهِمْ لَعَنَهُ اللّهِ وَالْمَلَيْهِكَةِ ﴾ [البقرة: ١٦١]، فكيفَ يكونون الاعِنينَ مُستَغفِرينَ لهم؟ قلت: قولُه: ﴿لِمَن فِي ٱلأَرْضِ ﴾ يَدُلُّ على جِنسِ أهلِ الأرض، وهذهِ الجِنسيَّةُ قائمةٌ في كُلِّهم وفي بعضِهم،

قوله: (وصُفوفُ المَلائِكةِ المُرتَجة): قالَ في «الفائق»: «رَجَّ الشيءَ فارتَجّ: حَرَّكَه فتَحَرَّك» (١)، الجوهري: «ارتَجَّ البَحْرُ وغيرُه: اضطرب»، و «بالتَّسْبيح» مُتعلِّقٌ بقوله: «المُرتَجة»، وهيَ صِفةٌ للصُّفوف.

قوله: (أو لأنَّ كَلِمةَ الكُفْرِ جاءت): هذا الجوابُ مَبْنيٌّ على الوَجْهِ الثاني مِن تفسير سَبَبِ الانفِطار.

قوله: (ونظيرُه في المُبالَغةِ قولُه عَزَّ وعلا: ﴿يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ ﴾): ذُكِرَ فيه تأثيرُ الصَّبِّ في الأجزاءِ الباطنة، وتُرِكَ بيانُ تأثيرهِ في مَوضِعِ الصَّبّ، وهو «رؤوسُهم»؛ ليُؤذَنَ به أنَّ المَوضِع الذي ليسَ مَوقِعاً للصَّبِّ كذلك، فها بالُ الموضع الذي وقعَ فيه الصَّبِّ؟

⁽١) «الفائق» للزمخشري (٢: ٢٢)، مادة (رجج).

فيجوزُ أن يُرادَ به هذا وهذا، وقد دلَّ الدليلُ علىٰ أنَّ الملائكة لا تَستَغفِرُ إلا لأولياءِ الله، وهُمُ المُؤمنون، في أراد اللهُ إلا إياهُم، ألا ترى إلى قولِهِ في سورة المُؤمِن: ﴿وَيَسْتَغفِرُونَ لِلَّا مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَنهم: ﴿فَأَغْفِرُ لِلَّذِينَ تَابُواُ وَاتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ ﴾ [غافر: ٧]، لللَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [غافر: ٧]، وحِكايتِهِ عنهم: ﴿فَأَغْفِرُ لِلَّذِينَ تَابُواُ وَاتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ ﴾ [غافر: ٧]، كيف وَصَفُوا المُستَغفَرَ لهم بها يُستَوجَبُ به الاستِغفار، فها تركوا للذينَ لم يتوبوا مِنَ المُصَدِّقينَ طَمَعاً في استِغفارِهِم، فكيفَ للكَفَرة؟!

ويحتملُ أن يَقصِدوا بالاستِغفار: طَلَبَ الحِلْم والغُفْرانِ في قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمَسِكُ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ﴾ إلى أن قال: ﴿إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾ [فاطر: ٤١]، وقولِه: ﴿وَإِنَّ رَبِّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِم ﴾ [الرعد: ٦]، والمُراد: الحِلْمُ عنهم، وأن لا يُعاجِلَهم بالانتِقام، فيكونُ عامًا.

فإن قلت: قد فَسَّرتَ قولَه تعالىٰ: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَوَتُ يَتَفَطَّرُكَ ﴾ بتفسيرين، فها وَجْهُ طِباقِ ما بعدَه لهما؟ قلت: أما على أحدهما: فكأنه قيل: تكادُ السَّهاواتُ يَنفَطِرْنَ هَيْبةً مِن جَلالِه، واحتِشاماً مِن كِبريائِه، والملائكةُ الذينَ هُم مِلءُ السَّبْع الطِّباق،

قوله: (ألا ترى إلى قولِهِ في سورة المُؤمِن: ﴿وَيَسْتَغَفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [غافر: ٧]؟): يُريد: أنَّ هذا المُطلَق محمولٌ على ذلكَ المُقيَّد، انظُر كم رَكِبَ مَعاسِف؟! خَصَّ هذا العامَّ (١) بقوله: ﴿وَيَسْتَغَفِرُونَ لِلَّذِينَ تَابُوا ﴾، وقد خَصَّ ذلكَ بقوله: ﴿وَأَغْفِرُ لِلَّذِينَ تَابُوا ﴾، فرَجَعَ المعنى إلى قوله: ويَستَغفِرُونَ لِلَّذِينَ تَابُوا ﴾، وقد خَصَّ ذلكَ بقوله: ﴿وَأَغْفِرُ لِلَّذِينَ تَابُوا ﴾، فرَجَعَ المعنى إلى قوله: ويستَغفِرُون لِمَنْ تابَ عن المعاصي. والوَجْه: أن يُحمَلَ هذا الاستِغفارُ على عُمومِ المجاز، كما سبقَ في سُورةِ المُؤمِن.

قوله: (بتفسيرين): وهو أنَّ السَّماواتِ يَتَفطَّرْنَ مِن عُلُوِّ شَاْنِ الله، وقيل: مِن دُعائِهم له وَلَداً.

⁽١) يُريد بـ هذا العام): قولَه تعالى: ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾، أي: خَصَّ الزمخشريُّ هذه الآيةَ من سورة الشُّوري بآية سورة غافر.

وحافُّونَ حولَ العَرْشِ صُفوفاً بعدَ صُفوف، يُداوِمُونَ خُضُوعاً لِعَظَمتِهِ علىٰ عِبادتِهِ وتسبيحِهِ وتحميدِه، ويَستَغفِرُونَ لمن في الأرض؛ خَوْفاً عليهم مِن سَطَواتِه.

وأما على الثاني: فكأنه قيل: يَكُدْنَ يَنفَطِرْنَ مِن إقدامِ أهلِ الشَّرْكِ على تلكَ الكلمةِ الشَّنعاء، والملائكة يُوحِّدُونَ اللهَ ويُنزِّهُونَه عما لا يجوزُ عليه مِنَ الصَّفاتِ التي يُضِيفُها إليه الجاهِلونَ به، حامِدِينَ له على ما أوْلاهُم مِن ألطافِه التي عَلِمَ أنهم عندَها يَستَعصِمُونَ مُحتارِينَ غيرَ مُلجَيْن، ويَستَغفِرونَ لُومِني أهلِ الأرضِ الذينَ تَبَرَّووا مِن تلكَ الكلِمة ومِن أهلِها، أو يَطلُبونَ إلى رجم أن يَحلُم عن أهلِ الأرضِ ولا يُعاجِلَهم بالعِقاب مَعَ وجودِ ذلكَ فيهم، لِمَا عَرَفُوا في ذلكَ مِنَ المصالِح، وحِرْصاً على نجاةِ الخلق، وطَمَعاً في وجودِ ذلكَ فيهم، لِمَا عَرَفُوا في ذلكَ مِنَ المصالِح، وحِرْصاً على نجاةِ الخلق، وطَمَعاً في توبةِ الكُفّارِ والفُسّاقِ منهم.

[﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ * أَوْلِيَآ اللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلِ ﴾ []

﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ اللَّهِ عَلَوا له شُركاءَ وأنداداً، ﴿اللَّهُ حَفِيظً عَلَيْهِمْ ﴾ رقيبٌ على أحوالهِم وأعمالهِم لا يفوتُه منها شيء، وهو مُحاسِبُهم عليها ومُعاقِبُهم، لا رقيبٌ على أحوالهِم وحدَه، ﴿ وَمَا آنَتَ ﴾ يا مُحمَّدُ بمُوكَّلٍ بهم، ولا مُفوَّضٍ إليكَ أمرُهم، ولا قَسْرُهُم على الإيهان، إنها أنتَ مُنذِرٌ فحسْب.

[﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِنُنذِرَأُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلِهَا وَنُنذِرَيْقَ ٱلْجَمْعِ لَارَبّ فِيدٍ فَرِيثٌ فِى الْجُنَّةِ وَفَرِيثٌ فِى ٱلسَّعِيرِ ﴾ ٧]

ومِثلَ ذلكَ ﴿ أَوْحَيْنَا ٓ إِلَيْكَ ﴾، وذلكَ إشارةٌ إلى معنى الآيةِ قبلَها؛

قوله: (يَستَعصِمُونَ مُحتارِين): قيل: الاستِعصامُ بناءُ مُبالَغةٍ يَدُلُّ على الامتِناعِ البليغِ والتَّحَفُّظِ الشديد، كأنهم في عِصْمة، ويَجتَهِدونَ في الاستِزادة.

قوله: (وذلك): إشارةٌ إلى معنى الآية قبلَها، وهي قولُه: ﴿ اللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلِ ﴾، كأنه صَلَواتُ الله عليه على ما هو دأبه وعادتُه - يَحرِصُ على إيمانِ المُشرِكين،

مِن أَنَّ اللهَ هو الرَّقيبُ عليهم، وما أنتَ برقيبِ عليهم، ولكنْ نذيرٌ لهم؛ لأنَّ هذا المعنى كَرَّرَهُ اللهُ في كِتابه في مَواضِعَ جَمّة، فالكافُ مفعولٌ به لـ ﴿أَوَحَيْنَا ﴾، و ﴿قُرِّءَانَاعَرَبِيًّا ﴾ حالٌ مِنَ المفعولِ به، أي: أو حَيْناهُ إليك، وهو قُرآنٌ عربيٌّ بَيِّن لا لَبْسَ فيه عليك، لِتَفهمَ ما يُقالُ لك، ولا تَتَجاوَزَ حَدَّ الإنذار. ويجوزُ أن يكونَ ذلكَ إشارةً إلى مَصدرِ ﴿أَوْحَيْناً ﴾، أي: ومِثلَ ذلكَ الإيجاءِ البيِّن المُفهم أو حَيْنا إليكَ قُرآناً عربيًا بلِسانِك.

فجِيءَ بقوله: ﴿ وَاللَّذِينَ النَّفَى وَالدِّينَ النَّفِي وَالدِّينَ النَّفي والإثباتَ للتَّشْديدِ فيه، يعني: أمثالُ هؤلاءِ المُصِرِّينَ ليسَ في وُسْعِكَ وقُدرتِكَ أن تَهدِيَهم، واللهُ وحدَه هو القادرُ على ذلك، والذي عليكَ هو الإنذارُ فقط.

أما قوله: (وهو قُرآنٌ عربيٌ لا لَبْسَ عليكَ فيه): فمعناه: أنَّ القُرآنَ مملوءٌ مِن هذا النَّوع من الإنكار، وبُيِّنَ فيه بياناً شافياً لا يخفى عليك معناه؛ لأنه بلِسانِكَ عربي، وأنت تَسلُكُ فيه مَسلَكَ التَّوْريةِ والمُبالَغةِ قد نَصَّ مَسلَكَ التَّوْريةِ والمُبالَغةِ قد نَصَّ المُتنة، وعلى مِثلِ هذهِ التَّوْريةِ والمُبالَغةِ قد نَصَّ المُصنَّفُ في قوله تعالى: ﴿إِن تَسْتَغْفِرً لَمُمُ سَبِّعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللّهُ لَمُمُ ﴾ [التوبة: ٨٠]، وقولِهِ صَلَواتُ الله عليه: «سأزيدُ على السَّبْعين» (١).

قوله: (وقد عُدِّيَ الأولُ - أعني: ﴿ لِنَنْدِرَأُمَّ الْقُرَىٰ ﴾ - إلى المفعولِ الأول، والثاني - وهو قولُه: ﴿ وَنُنذِرَ يُومَ ٱلْجَنْعِ ﴾ - إلى المفعولِ الثاني): فكأنَّ التقدير: لِتُنذِرَ أُمَّ القُرىٰ بها يجبُ أن تُنذَرَ به، ولتُنذِرَ أُمَّ القُرىٰ بيوم الجمع.

⁽١) تقدَّم تخريجه والكلامُ عليه عند تفسير الآية ٨٠ من سورة التوبة (٧: ٣١٤).

﴿ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ ﴾ يومَ القيامة، لأنَّ الخلائقَ تُجمَعُ فيه، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُكُمُ لِلُوْمِ ٱلْجَمْعِ ﴾ [التغابن: ٩]، وقيل: يُجمَعُ بينَ الأرواح والأجساد، وقيل: يُجمَعُ بينَ كُلِّ عامِلٍ وعَمَلِه، و ﴿ لَارَيْبَ فِيهِ ﴾ اعتِراضٌ لا محلَّ له.

قُرِئ: ﴿ فَرِيتُ ﴾ ﴿ وَفَرِيقُ ﴾ بالرَّفْع والنَّصْب؛ فالرَّفْعُ على: منهم فريقٌ ومنهم فريق، والضَّميرُ للمجموعين، لأنَّ المعنى: يومَ جَمْعِ الخلائق، والنَّصْبُ على الحالِ منهم، أي: مُتفرِّقين، كقولِهِ تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَ إِذِينَفَرَّقُونَ ﴾ [الروم: ١٤].

فإن قلت: كيفَ يكونونَ مجموعين مُتفرِّقينَ في حالةٍ واحِدة؟ قلت: هم مجموعونَ في ذلكِ اليوم مَعَ افتِراقِهم في دارَي البُوْسِ والنعيم، كما يجتمعُ الناسُ يومَ الجمعةِ مُتفرِّقينَ في مَسجِدَين، وإن أُريدَ بالجمع: جَمعُهم في المَوقِف، فالتَّفرُّقُ علىٰ معنىٰ مُشارَفَتِهم للتَّفرُّق.

[﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَحِدَةً وَلَكِن يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ - وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِن وَلِيِّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ ٨]

﴿ لَهُ عَلَهُمُ أُمَّةً وَرَحِدَةً ﴾ أي: مُؤمنينَ كُلَّهم على القَسْرِ والإكراه، كقولِه: ﴿ وَلَوْشِئْنَا لَا لَيْنَا كُلَّ نَفْسِ هُدَاهِ السجدة: ١٣]،

رُوِيَ عن المُصنِّفِ أنه قال: «﴿ لِلنَّنِذِرَأُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلِهَا ﴾ عامٌّ في الإندارِ بأحوالِ الدُّنيا والآخِرة، ثم خُصَّ بقوله: ﴿ وَنُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ ﴾ (١)، أي: يومَ القيامة، زيادةً في الإندارِ وبياناً لِعِظَمِ أهوالِ يومِ القيامة؛ لأنَّ الإفرادَ بالذِّكْرِ يَدُلُّ علىٰ هذا ». وقلت: ولهذا أعادَ ذِكْرَ الإندار، وهو قريبٌ مِن أسلوبِ قولهِ تعالىٰ: ﴿ وَمَكَتَمِ صَيّمِهِ مِن وَجِبْرِيلَ ﴾ [البقرة: ٩٨].

قوله: (قُرِئ: ﴿ فَرِيقٌ ﴾ و ﴿ فَرِيقٌ ﴾ بالرَّفْع والنَّصْب): أي: فريقٌ في الجنّةِ وفريقٌ في السَّعير، أو: فريقاً في الجنّةِ وفريقاً في السَّعير، فالرفعُ مشهور، والنَّصْبُ شاذٌ.

⁽١) من قوله: «رُوي عن المُصنِّف» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

وقولِه: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَأَمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٩٩]، والدليلُ علىٰ أنَّ المعنى هو الإلجاءُ إلى الإيهان: قولُه: ﴿ أَفَأَنتَ تُكُوهُ ٱلنَّاسَ حَتَى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: ٩٩]، وقولُه تعالىٰ: ﴿ أَفَأَنتَ تُكُرِهُ ﴾ _ بإدخالِ همزةِ الإنكارِ علىٰ المُكرَهِ دونَ فِعلِه _ دليلٌ علىٰ اللهُ وَحْدَه هو القادرُ علىٰ هذا الإكراهِ دونَ غيره.

قوله: (والدليلُ على أنَّ المعنىٰ هو الإلجاءُ إلى الإيبانِ: قولُه: ﴿أَفَأَنَتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَقَىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾): وقلت: الدليلُ عليه لا له؛ لأنه تَقرَّرَ عندَ عُلماءِ المعاني أنَّ مِثلَ هذا التركيب يُفيدُ حُصولَ الفِعْل قَطْعاً، لكنَّ الكلامَ في الفاعل: أنه هل هو رسولُ الله ﷺ أم اللهُ عَزَّ وجَلّ؟ فدَلَّتْ همزةُ الإنكارِ علىٰ نفي أن يكونَ الفاعلُ رسولَ الله ﷺ، فيَختَصُّ بالله، فيكونُ الإكراهُ موجوداً.

ويجوزُ أن يكونَ للجِنس، فيدخلوا فيه دخولاً أوليّاً.

وما يَدُلُّ على التقابُل: قولُ المُصنِّف: «ألا ترى وَضْعَهُم في مُقابَلةِ «الظالمين»؟»، يعني: دَلَّ وَضْعُ ﴿مَن يَشَآءُ ﴾ في مُقابَلةِ «الظالمين» على أنَّ ذلكَ المُطلَقَ مُقيَّدٌ بها يُقابِلُ هذا المُعيَّن، وما والمعنى: ولو شاءَ ربُّكَ مَشيئةَ قُدْرةِ لَقَسَرَهُم جميعاً على الإيهان، ولكنَّه شاءَ مَشيئةَ حِكمة، فكَلَّفَهُم وبَنَىٰ أمرَهُم على ما يختارون، ليُدخِلَ المُؤمنينَ في رحمتِه وهم المُرادُونَ بِهِمَن يَشَاءُ ﴾، ألا ترى إلى وَضْعِهم في مُقابَلةِ «الظالمين»؟ ، ويَترُك الظالمينَ بغير وليًّ ولا نصير في عذابه.

[﴿ أَمِ اَتَّخَذُواْ مِن دُونِهِ ۚ أَوَلِيَا ۚ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِىُ وَهُوَ يُحْيِى الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ٩] معنىٰ الهمزة في ﴿ أَمِ ﴾ الإنكار، ﴿ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِى ﴾ هو الذي يجبُ أن يُتولَّى وحدَه، ويُعتَقَدَ أنه المَوْلَىٰ والسَّيِّد،

يَدلُّ على الحملِ على أولئكَ المُتَّخِذِين: قولُ القاضي: «ولَعَلَّ تَغييرَ المُقابَلةِ للمُبالَغةِ في الوعيد؛ إذِ الكلامُ في الإِنذار» (١)، وبما يَكشِفُ أنَّ الكلامَ فيهم كشفاً تامّاً: قولُه تعالى: ﴿ أَمِ التَّخَذُوا مِن دُونِهِ اللَّالَّةُ فَاللَّهُ هُو الوَلَيُّ ﴾، ألا ترى كيف أضرَبَ عن الكلام السابق، وأنكرَ اللاحِق، على سبيلِ التقرير بـ «أم» المُنقَطِعةِ المُتضمِّنةِ لـ «بل» والهمزة، وأعاد ذِكرَ ﴿ التَّخَذُوا مِن دُونِهِ اللهِ أُولِيا أَهُ وهو يعني: دَعِ الاهتِمامَ بشأنِهم وطَمِعَ الإيهانِ منهم، أليسوا الذينَ اتخذوا مِن دونِ الله أولياء، وهو الوليُّ (٢) الحقيقيُّ القادِرُ على كُلِّ شيء، وعَذَلُوا إلى الجهادِ الذي هو غيرُ قادرٍ على شيء؟!

وأما قولُه تعالىٰ: ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا ٓ إِلَيْكَ ﴾ الآية: فمُعتَرِضةٌ لِتوكيدِ مضمونِ الآيتَين، يَدُلُّ عليه قولُ المُصنَّف: «وهو قُرآنٌ عربيٌّ بيِّن، لا لُبْسَ فيه عليك، لتفهمَ ما يُقالُ لك، ولا تَتَجاوزَ حَدَّ الإنذار»، فظهرَ مِن تقدير النَّظْم أنَّ الأصل: يُدخِلُ مَنْ يشاءُ في رحتِه، ويُدخِلُ مَنْ يشاءُ في غَضَبِه، وأنَّ اللهَ تعالىٰ شاءَ إيهانَ بعضٍ وكُفْرَ بعض، وما شاءَ اللهُ كان، وما لم يَشأ لم يكن.

قوله: (ويَترُكَ الظالمين): منصوب؛ عَطْفٌ على «ليُدخِلَ»، ويُروى: «أي: ويترك»؛ مرفوعاً على أنه تفسيرٌ لقوله: "وَضْعِهم في مُقابَلةِ الظالمين».

⁽١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٢٣).

⁽٢) من قوله: «ألا ترى كيف أضرب» إلى هنا، سقط من (ح).

والفاءُ في قوله: ﴿فَاللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُ ﴾ جوابُ شَـرْطٍ مُقدَّر، كأنه قيلَ بعدَ إنكارِ كُلِّ وليٍّ سِواه: إنْ أرادوا وليَّا بحقِّ فاللهُ هو الوليُّ بالحق، لا وليَّ سِواه، ﴿وَهُوَ يُحْمِى ﴾ أي: ومن شأنِ هذا الوليِّ أنه يحيي ﴿ٱلْمَوْتَى وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ فهو الحقيقُ بأنْ يُتَّخَذَ وليّاً دونَ مَنْ لا يَقدِرُ على شيء.

[﴿ وَمَا آخَلَفَتُمُ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكُمُهُ ۚ إِلَى ٱللَّهِ ذَالِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ ١٠]

﴿ وَمَا ٱخْنَلَفَتُمُ فِيهِ مِن شَيْءٍ ﴾ حِكايةُ قولِ رسولِ الله ﷺ للمُؤمنين، أي: ما خالفَكُم فيه الكُفّارُ مِن أهلِ الكِتابِ والمُشركين، فاختَلَفتُم أنتُم وهُم فيه، مِن أمرٍ مِن أمورِ الدِّين: فحُكمُ ذلكَ المُختَلَفِ فيه مُفوَّضٌ إلىٰ الله،

قوله: (والفاءُ في قوله: ﴿ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُ ﴾ جوابُ شَرْطٍ مُقدَّر): قلت: قَضِيّةُ الإضرابِ عن الكلام السابق - كما مَر - تَقتَضي التعقيب، فيكخُلُ مدخو لها في حَيِّزِ الإنكار، كأنه قيل: بل اتخذوا مِن دونِ الله أولياء، عَقِيبَ العِلم بأنْ ليسَ الوليُّ إلا الله، بدليلِ تعريفِ الخبر بالجِنسِ الحقيقيّ، وتوسيطِ ضمير الفَصْلِ المُؤذِنِ بالتخصيص، وعَطْفِ ﴿ وَهُوَ يُحِي ٱلْمَوْتَى ﴾ عليه، وعليه النَظمُ الفائِقُ كما مَرّ.

قوله: (ومن شأنِ هذا الوليِّ الذي (١) يُحيي): إشارةٌ إلى معنى الاستِمرارِ في ﴿ يُحَيِّ ﴾، على نَحْو: فُلانٌ يَقْري الضَّيْفَ ويَحْمي الحريم، أي: مِن شأنِهِ الضِّيافةُ والحِماية.

قوله: (فهو الحقيقُ بأن يُتَخَذَ وليّاً دونَ مَنْ لا يَقدِرُ على شيء): أتىٰ بالفاءِ ليُؤذِنَ بالترتيب، يعني: كما رُتِّبَ على إنكارِ الاتخاذِ قولُه: ﴿فَاللّهُ هُو اَلْوَلِيُ ﴾ بالفاء، رُتِّبَ إثباتُ اختِصاصِ الوِلايةِ بالله على الوَصْفِ المُناسِب، وهو القُدرةُ الكامِلةُ بإحياء الموتىٰ، والشامِلةُ بأنه علىٰ كُلِّ شيءٍ قدير، تعريضاً بأنَّ أولياءَهم ليسوا مِن معنىٰ الوِلايةِ في شيء.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أنه».

وهو إثابةُ المُحِقِّينَ فيه مِنَ المُؤمنينَ ومُعاقَبةُ المُبطِلِين، ﴿ذَالِكُمُ ﴾ الحاكمُ بينكم هو ﴿أَللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ﴾ في رَدِّ كَيْدِ أعداءِ الدِّين، ﴿وَإِلَيْهِ ﴾ أرجعُ في كِفايةِ شَرِّهم.

وقيل: ﴿ وَمَا أَخْنَلَفَتُمْ ﴾ فيه وتنازعتُم ﴿ مِن شَيْءٍ ﴾ مِنَ الخصومات، فتحاكموا فيه إلى رسولِ الله ﷺ ولا تُؤثِروا على حُكومتِهِ حُكومة غيره، كقوله: ﴿ فَإِن نَنزَعْنُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَىٰ اللّٰهِ وَاللّٰهِ وَاللّٰهِ وَاللّٰهِ وَاللّٰهِ وَاللّٰهِ وَاللّٰهِ وَاللّٰهِ وَاللّٰهِ وَاللّٰهِ وَقَلْ وَمَا اخْتَلَفْتُم فيه مِن تأويلِ آية، واشتَبه عليكم، فارجِعوا في بيانِهِ إلى الله حكم مِن كِتابِ الله، والظاهِرِ مِن سُنَّةِ رسولِ الله ﷺ. وقيل: وما وقع بينكم الجلاف فيه مِن العُلوم التي لا تَتَّصِلُ بتكليفكم، ولا طريق لكم إلى عِلمِه، بينكم الجلاف عن الرُّوح، قال الله تعالى: ﴿ وَيَشْتَلُونَكَ عَنِ الرُّوح قَلِ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَيَشْتَلُونَكَ عَنِ الرَّوح قَلِ اللّٰهُ وَعَلَى اللهُ اللهُ أعلم، كمعرفةِ الرُّوح، قال اللهُ تعالى: ﴿ وَيَشْتَلُونَكَ عَنِ الرَّوح قَلْ اللهُ تَعالَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله اللهُ الله

فإن قلت: هل يجوزُ حَملُه على اختِلافِ المُجتَهِدِينَ في أحكام الشريعة؟ قلت: لا، لأنَّ الاجتِهادَ لا يجوزُ بحَضْرةِ الرسولِ ﷺ.

قوله: (لأنَّ الاجتِهادَ لا يجوزُ بحَضْرةِ الرسولِ ﷺ): قيل: فيه بَحْث؛ لأنَّ المُختارَ جوازُه، كما اجتَهدَ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه بحُضُورِه ﷺ، وقال: «لاها الله إذن، لا يَعمِدُ إلىٰ أَسَدِ مِن أُسْد الله»(۱). وكما اجتَهدَ سعدُ بنُ معاذٍ في بني قُريظة، فحَكَمَ بقَتْلِ رجالهِم، وسَبْي نِسائِهم وذَراريهم(۲)، ومنه قولُ مُعاذ: «أجتَهِدُ رأيي»(۳).

قال الإمام: «كما منعَ اللهُ رسولَه صَلَواتُ الله عليه أن يحملَ الكُفّارَ على الإيمان، كذلكَ منعَ المُؤمنينَ أن يَشرَعُوا مَعَه في الخصوماتِ والمُنازعات، واحتَجَّ نُفاةُ القياس به، فقالوا: إما أن

⁽١) أخرجه البخاري (٣١٤٢) و(٤٣٢١)، ومسلم (١٧٥١) في قِصّةٍ طويلة.

وقوله: «لاها الله إذن» قَسَم، وانظر تفصيلَ القولِ فيه في «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٨: ٣٧-٣٩): وقوله: «لا يَعمِدُ إلىٰ أسد»، أي: لا يَعمِدُ رسولُ الله ﷺ إلىٰ أحدِ المُقاتلين، فيأخذُ مِن نَصِيبِهِ مِنَ الغَنيمةِ شيئاً.

رفول. در يعقِد إلى المندة ابي. و يعقِد رستون الله يُظِير إلى اسبأتي تخريجُه عند المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ بعد قليل، ص١٨.

⁽٣) أخرجه أبو داود (٣٥٩٢)، والترمذي (١٣٢٧) و(١٣٢٨).

.....

يكونَ الْمُرادُ منه: وما اختَلَفتُم فيه مِن شيءٍ فحُكمُه مُستفادٌ مِن نَصِّ الله عليه أو مِنَ القياسِ علىٰ ما نَصَّ عليه، والثاني باطل؛ لأنه يَقتَضي أن تكونَ كُلُّ الأحكام مَبْنيَّةً علىٰ القياس، فتَعيَّنَ الأول.

ولقائل أن يقول: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ المُراد: فحُكمُه معروفٌ مِن بيانِ الله، سواءٌ كانَ ذلكَ البيانُ بالنَّصِّ أو بالقياس؟ وأجيبَ عنه: بأنَّ المقصودَ مِنَ التحاكُم إلى الله قَطْعُ الاختِلاف؛ لِقولِه: ﴿ وَمَا آخَنَلَفَّتُم ﴾، والرجوعُ إلى القياس مما يُقوِّي الاختِلاف، فوَجَبَ الرجوعُ إلى النَّصوص»(١).

وقلت: أما حديثُ أبي بكر رضيَ اللهُ عنه: فإنَّ قولَه: «لاها الله إذن، لا يَعمِدُ إلىٰ أَسَدِ مِن أَسْدِ الله يُقاتِل عن الله وعن رسوله فيُعطيكَ سَلَبَه»، مسبوقٌ بقوله صلواتُ الله عليه: «مَن قتل قتيلاً فله سَلَبُه»؛ على ما روى الشيخان ومالك (٢) وأبو داود (٣)، وأنَّ أبا قَتادةَ لـــَا سَمِعَ هذا النَّصَّ قامَ وطَلَبَ الشُّهُودَ وأقـرَّ الخصم، ثم قالَ رضيَ اللهُ عنه ما قال.

وأما حُكمُ سَعْدِ بنِ مُعاذ: فإنه إنها قتلَ لمَّا أَمَرَهُ صَلَواتُ الله عليه أن يَحكُم، ووافقَ حُكمُه حُكمُه شَعْدِ بنِ مُعاذ: فإنه إنها قتلَ لمَّا أَمَرَهُ صَلَواتُ الله عنها: «فنزلوا حُكمُه حُكمَ الله، أما أولاً: فها رواه البخاريُّ ومُسلِمٌ (٤) عن عائشة رضي اللهُ عنها: «فنزلوا أي: بنو قُريظة ـ على حُكمِهِ صَلَواتُ الله عليه، فرَدَّ (٥) الحكمَ إلىٰ سَعْد»، وأما ثانياً: فها روىٰ الشَّيْخانِ (٢) أيضاً وأبو داودَ عن أبي سعيد: «فقالَ ﷺ ـ بعدَما قالَ سعد: تُقتَلُ مُقاتِلَتُهم، وتُسْبىٰ ذراريهم ـ : قَضَيتَ بحُكم الله»، وربها قال: «بحُكم المَلِك».

وأما قولُ مُعاذ: «أجتَهِدُ رأيي»: فمعناه: إذا غِبتُ عن حَضْرتِكَ إلى اليمن.

⁽١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٥٨١).

⁽٢) من قوله: «عن الله وعن رسوله» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

⁽٣) البخاري (٣١٤٢) و (٢٣٢١)، ومسلم (١٧٥١)، ومالك في «الموطأ» (٢: ٤٥٤)، وأبو داود (٢٧١٧).

⁽٤) البخاري (١٢٢٤)، ومسلم (١٧٦٩).

⁽٥) تحرَّف في (ح) إلى: «فجرَّد».

⁽٦) البخاري (٣٠٤٣) و(٣٨٠٤) و(٢١٢١)، ومسلم (١٧٦٨).

وروينا عن البُخاريِّ ومُسلِم وابنِ ماجَهْ والنَّسائيِّ (٢) عن ابنِ عُمَر: «ليَّا تُوفِّيَ عبدُ الله ابنُ أُبِيّ، جاء ابنُه عبدُ الله»، وساقَ الحديثَ إلى قوله: «سأله أن يُصلِّي عليه، فقام رسولُ الله ﷺ ليُصلِّي عليه، فقامَ عُمَرُ فأخذَ بثَوْبِ رسولِ الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أتصلي عليه وقد نهاك ربُّكَ أن تُصلِّي عليه؟» إلى قوله: «فصلي عليه رسولُ الله ﷺ، فأنزَلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ وَلا نُصلِّ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَل

وأما قَضِيّةُ تأليفِ النَّظْم: فإنه تعالىٰ ليَّا نهىٰ رسولَه صلواتُ الله عليه عن الجِرصِ على إيهانِ القَوْم، وأضرَبَ عن ذلكَ الكلام، وقَرَّرَ أنَّ الوِلايةَ مُحْتَصّةٌ بالله تعالىٰ دونَ غيره، أمَرَهُ بأن يُقرِّرَ لهم هذا المعنىٰ، وتَعقَّبه بقوله: ﴿ وَمَا اَخْلَفْتُمُ فِيهِ ﴾، أي: في أمرٍ مِنَ الأمور، سواءٌ كانَ هذا الاختِلافَ أم غيرَه، فحُكمُه راجِعٌ إلىٰ الله، وهو يُجازيكُم عليه، وعليه تَوكُّلي وإنابتي. فجيءَ باسم الإشارةِ الدّالِّ علىٰ أنَّ ما يَرِدُ عَقيبَه حَقِيقٌ بمَنْ قبلَه لاتِصافِهِ بتلكَ الصِّفاتِ الثابتة، وهي كونُه هو الوليَّ دونَ غيره، وكونُه هو يُحْيي ويُميت، وكونُه علىٰ كُلِّ شيءٍ قدير، وكونُه وهي كَونُه هو الوليَّ دونَ غيره، وكونُه هو يُحْيي ويُميت، وكونُه علىٰ كُلِّ شيءٍ قدير، وكونُه

⁽١) البخاري (٤٠٢) عن أنس، ومسلم (٢٣٩٩) عن ابن عمر.

⁽۲) البخاري (۱۲٦٩) و(٤٦٧٠) و(٤٦٧٦) و(٥٧٩٦)، ومسلم (٢٤٠٠)، وابن ماجه (١٥٢٣)، والنسائي (١٩٠٠). وأخرجه أيضاً الترمذي (٣٠٩٨).

[﴿ فَاطِرُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِّن أَنفُسِكُمْ أَزْوَجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَامِ أَزْوَجًا يَذْرَوُكُمْ فِيدٍ لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَيِّ أَوْهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ ١١]

﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَوَتِ ﴾ قُرِئَ بالرفع والجر؛ فالرفعُ على أنه أحدُ أخبارِ ﴿ذَلِكُمُ ﴾، أو خبرُ مُبتَدأٍ محذوف، والجرُّ علىٰ: فحُكمُه إلىٰ الله فاطِرِ السهاوات، و﴿ذَلِكُمُ ﴾ إلىٰ ﴿أَنِيبُ ﴾: اعتِراضٌ بينَ الصِّفةِ والموصوف.

﴿ جَعَلَ لَكُمُ ﴾ خَلَقَ لَكُم ﴿ مِنَ أَنفُسِكُم ﴾ مِن جِنسِكُم مِنَ الناس ﴿ أَزْوَجُ ا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَرْوَجُ ا وَمِنَ أَلْفُسِهَا الْأَنْعَامِ أَيْ وَخَلَقَ لِلاَنْعَامِ أَيْضًا مِن النَّفْسِها أَزْوَاجًا ، ﴿ يَذْرَؤُكُم ﴾ يُكثِّرُكُم ، يُقال: ذَرَأَ اللهُ الخلق: بَنَّهُم وكَثَّرَهُم ،

أنَّ ما اختَلَفتُم فيه مِن شيء فحُكمُه إليه، ثم عَقَّبَ هذا الحكمَ بالصَّفاتِ الكامِلة؛ مِن قوله: ﴿فَاطِرُ السَّمَوَتِ وَٱلأَرْضِ ﴾ إلى آخِرِ ما يَتَّصِلُ به.

قوله: (﴿ فَاطِرُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ قُرِئَ بالرَّفْعِ والجرِّ): الرَّفْعُ هيَ المشهورة، والجرُّ شاذّة.

قوله: (﴿ يَذَرَوُكُمْ ﴾ يُكثِّرُكم، يُقال: ذَرَأَ اللهُ الخلق: بَثُهُم): النهاية: ﴿ ذَرَأَ اللهُ الخلق يَذرَوُهُم ذَرْءاً: إِذا خَلَقَهم. وكأنَّ الذَّرْءَ مُختَصُّ بِخَلْقِ الذُّرِيَّة». الراغِب: ﴿ الذُّرِيَّة: أصلُها الصِّغارُ مِنَ الأولاد، وإن كانت تقعُ على الصِّغارِ والكِبارِ معاً في المُتعارف، ويُستَعمَلُ في الصِّغارُ مِنَ الأولاد، وإن كانت تقعُ على الصِّغارِ والكِبارِ معاً في المُتعارف، ويُستَعمَلُ في الواحدِ والجهاعة، وأصلُها الجمع، قال تعالى: ﴿ ذُرِيَّةَ أَبْعَثُهَا مِنْ بَعْضِ ﴾ [آل عمران: ٣٤]، وقال الواحدِ والجهاعة، وأصلُها الجمع، قال تعالى: ﴿ ذُرِيَّةَ أَبْعَثُهُم مِنْ بَعْضِ ﴾ [الإسراء: ٣]، وفيها ثلاثةُ أقوال: قيل: هو مِن: ذَرَأَ اللهُ الخلق، فتُرِيَّة مَنْ حَمَلْنَا مَعَ ثُوجٍ ﴾ [الإسراء: ٣]، وفيها ثلاثةُ أقوال: هو فُعْليّة، مِنَ الذَّرّ، الخلق، فتُرِكَ هَمْرُه، كرويّة وبَرِيّة (١). وقيل: أصلُه: ذُرُويّة. وقيل: هو فُعْليّة، مِنَ الذَّرّ، نحو: قُمْريّة (١٠).

⁽١) وانظر: «الخصائص» لابن جنِّي (٣: ٨٦).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٣٢٧.

والذَّرُّ والذَّرُ والذَّرُ والذَّرْء: أخوات، ﴿فِيهِ ﴾ في هذا التدبير، وهو أَنْ جَعَلَ للناسِ والأنعامِ أزواجاً، حتى كانَ بينَ ذُكُورِهِم وإناثِهم التَّوالُدُ والتَّناسُل. والضَّميرُ في ﴿يَذَرَوُكُمْ ﴾ يَرجِعُ إلى المُخاطَبينَ والأنعام، مُغلَّباً فيه المُخاطَبونَ العُقلاءُ على الغَيْبِ مما لا يَعقِل، وهي مِنَ الأحكام ذاتِ العِلّتين.

فإن قلَت: ما معنى ﴿يَذْرَؤُكُمْ ﴾ في هذا التدبير، وهَلَّا قيل: يَذرَؤُكُم به؟ قلت: جَعَلَ هذا التدبيرَ كالمَنبَع والمَعدِن للبَثِّ والتكثير، ألا تراك تقول: للحيوانِ في خَلْقِ الأزواج تكثير، كما قالَ تعالىٰ: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيْوَةٌ ﴾ [البقرة: ١٧٩].

قوله: (مُغلَّباً فيه المُخاطَبونَ العُقلاءُ على الغَيْب مما لا يَعقِل): أُوقَعَ «العُقلاء» وَصْفاً للمُخاطَبين، وجَعَلَ «مما لا يَعقِلُ» بياناً «للغَيْب» حالاً منه، والمعنى: غَلَّبَ الخِطابَ مَعَ العُقلاءِ في قوله: ﴿جَعَلَ لَكُومِنَ أَنفُسِكُمْ أَزْوَجًا ﴾ على الغَيْب مما لا يَعقِلُ في قوله: ﴿جَعَلَ لَكُومِنَ أَنفُسِكُمْ أَزْوَجًا ﴾، وقال: ﴿يَذْرَوُكُمْ ﴾.

قوله: (مِنَ الأحكام ذاتِ العِلّتَين): عن بعضِهم: العِلّتانِ هنا: العقلُ والخِطاب، الانتِصاف: «الصَّحيحُ أنهما حُكمانِ مُتباينانِ غيرُ مُتَداخِلَين، أحدهما: بَحيتُه على نَعْتِ ضمير العُقلاءِ أعمَّ مِن كونِهِ مُخاطَباً أو غائباً. والثاني: مجيئُه بعدَ ذلكَ على نَعْتِ الخِطاب، فالأولُ لِتغليبِ العَقْل، والثاني لِتغليب الخِطاب» (١).

وقال صاحبُ «التقريب»: ﴿فِيهِ ﴾ في هذا التدبير، وهو جَعْلُهم أزواجاً للتَّوالُد، و «كُم» للمُخاطَبينَ والأنعام، فعَلَّبَ العُقلاءَ المُخاطَبينَ للعَقْلِ والمُخاطَبة.

ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ الضَّميرَ المُؤنَّثَ في قوله: «وهيَ مِن أحكام ذاتِ العِلّـتَين» (٢) راجعٌ إلى التَّذْريةِ في قوله: ﴿يَذْرَوُكُمُ ﴾ أو للصَّنْعة، أي: هذهِ الصَّنْعةُ مِن بابِ الأحكام ذاتِ العِلّتَين، إحدى العِلّـتَين: جَعْلُ الناسِ أزواجاً، والثانية: جَعْلُ الأنعام أزواجاً، ولهذا

⁽١) «الانتصاف» (٣: ٤٦٢) بحاشية «الكشّاف».

⁽٢) من قوله: «عن بعضهم: العلتان هنا» إلى هنا، سقط من (ط).

.....

صَرَّحَ بقوله: «وخَلَقَ للأنعام أيضاً مِن أنفُسِها أزواجاً»، والمعلولُ ﴿يَذْرَوُكُمْ ﴾؛ لأنه جُملةٌ مُستأنفةٌ وارِدةٌ علىٰ بيانِ المُوجِب، فلمَّا تَوجَّهَ العِلتانِ عليها أوجَبَ تغليبَ المُخاطَبينَ مِنَ العُقلاءِ علىٰ الغَيْبِ مما لا يَعقِل؛ لِيَستَقيمَ المعنىٰ، المعنىٰ المعنىٰ ذلكَ التدبيرَ العَجِيبَ ليتكاثَرَ تَوالُدُ الحيوانِ وتَناسُلُه.

وفي جَعْل «حتىٰ» _ في قوله: «حتىٰ كانَ بينَ ذكورِهِم وإناثِهم التوالُدُ والتناسُل» _ غايةً لِقولِه: «أَنْ جَعَلَ للناسِ والأنعام أزواجاً»، وكذا في سُؤالِه: «هَلَا قيل: يَذرَؤُكُم به؟» _ أي: بسَبَه _ : إشعارٌ بأنَّ الحَعْلَينِ المُعبَّرَينِ بالتدبير هما السَّبَبُ في الذَّرْء، وقريبٌ منه قولُه تعالىٰ: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا ﴾ [الكهف: ٤٦].

فإن قلت: فيا قُولُكَ في كلام صاحب «المفتاح»: «﴿يَذُرَوُكُمْ فِيهِ ﴾ خطاباً شامِلاً للمُقلاءِ والأنعام؛ مُغلَّباً فيه (٢) المُخاطَبونَ على الغَيْب، والعُقلاءُ على ما لا يَعقِل» (٣)، فإنه على خِلافِ ما عليه كلامُ المُصنِّف؟ قلت: يُمكِنُ حَمْلُه على تَغْليبِ مُركَّب، وعلى تَغْليبَين، والثاني يأباهُ المقام؛ إذِ القولُ بالتَّغْليبَين يُؤدِّي إلى أنَّ الأصلَ أن يُقال: يَذرَوُّكُم ويَذرَوُّهُم ويَذرَوُهُم ويَذرَوُهُم ويَذرَوُهُم ويَذرَوُهُم ويَذرَوُهُم الأَعْبِ لأنَّ «كُم» في ﴿يَذرَوُكُمْ ﴾: ويَذرَوُها، لا غير؛ لأنَّ «كُم» في ﴿يَذرَوُكُمْ ﴾: هو «كُم» الذي في ﴿جَعَلَ لَكُمُ مِن الفَيْبِ في هو «كُم» الذي في ﴿جَعَلَ لَكُمُ مِن الفَيْبِ في ﴿وَمِن الْمُغْلِبُ واحِد، ولهذا قال (٤): «الضميرُ في ﴿وَمِن الْمُغَلِمِ ﴾، فإذن ليسَ في ﴿يَذَرَوُكُمْ ﴾ إلا تَغْليبٌ واحِد، ولهذا قال (٤): «الضميرُ في ﴿يَذَرَوُكُمْ ﴾ يَرجِعُ إلى المُخاطَبِينَ وإلى الأنعام»، ووُصِفَ «المُخاطَبون» بـ «العُقلاء»، ثم عُلِقَ به قولُه: «على الغَيْبِ مما لا يَعقِل».

⁽١) لفظة «المعنى» الثانية سقطت من (ف)، وإثباتُها أحسن.

⁽٢) في الأصول الخطية: «تغليباً فيه»، والمُثبَت من «مفتاح العلوم»، وهو أوضح.

⁽٣) «مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي ص٢٤٢.

⁽٤) أي: الزنخشري، رحمه الله تعالى.

قالوا: مِثلُكَ لا يَبخَل، فنَفَوُا البُخلَ عن مِثلِه، وهم يُريدُونَ نفيه عن ذاتِه، قَصَدُوا المُبالَغة في ذلك، فسَلَكُوا به طريق الكِناية، لأنهم إذا نَفَوهُ عمَّن يَسُدُّ مَسَدَّه، وعمَّن هو على أخص أوصافِه، فقد نَفَوهُ عنه. ونظيرُه قولُك للعربي: العربُ لا تَخْفِرُ الذِّمَم، كانَ أَبلَغَ مِن قولِك: أنتَ لا تَخفِر، ومنه قولُم: قد أيفَعَتْ لِدَاتُه وبَلَغَتْ أترابُه، يُريدون: إيفاعَه وبُلوغَه. وفي حديث رُقيقة بنتِ صَيْفيّ في سُقيا عبدِ المُطَلِب: «ألا وفيهمُ الطَيِّبُ الطاهِرُ لِداتُه»، والقَصْدُ إلى طهارتِه وطيبه.

قوله: (لا تَخْفِرُ الذِّمَم): قال^(١): «خَفَرَه: أجاره، وأخفَرَه: أزالَ الخُفْرة، وهي الذِّمّة».

قوله: (قد أيفَعَتْ لِداتُه): الأساس: «يَفَعتُ الجبل: صَعِدتَه، وأيفَعَ الغُلام، وغُلامٌ يافِع، وغِلمانٌ يَفَعةٌ وأيفاع». الجوهري: «لِدةُ الرجل: تِربُه (٢)، والهاءُ عِوَضٌ مِنَ الواوِ الذاهبةِ مِن أَوَّلِه؛ لأنه مِنَ الولادة».

قوله: (وفي حديثِ رُقَيقة): ذكرَ ابنُ الجوزيِّ في كتاب «الوفا»: أنَّ رُقَيقةَ بنتَ صَيْفي (٣) ابنِ هاشِم كانت لِدَةَ عبدِ المُطَّلِب، قالت: «تَتابَعَتْ علىٰ قُريش سِنُونَ أقحَلَتِ الضَّرْع، وأدَقَّ

⁽١) كأنه يُريدُ الجوهري، فلفظُه في «الصِّحاح»، مادة (خفر)، قريبٌ مما هنا.

⁽٢) قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (ترب): «تِرْبُ الرجُل: الذي وُلِدَ معه، وأكثرُ ما يكونُ ذلكَ في المُؤنَّث، يُقال: هي تِربُها، وهُما تِربان، والجمعُ أتراب، قلت: ومنه قولُه تعالىٰ في وَصْفِ الحور العِين: ﴿عُرُبًا آتَرَابًا ﴾ [الواقعة: ٣٧]، وقوله: ﴿وَكَوَاعِبَ أَزَابًا ﴾ [النبأ: ٣٣].

⁽٣) لم يَنسُبُها ابنُ الجوزي إلى أبيها، ولفظُه: «عن رُقيقة، وهي لِدَةُ عبدِ المُطَّلِب، قالت: تتابعت على قُريش»، فزاد المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى أنها «بنت صَيْفي»، مُتابِعاً في ذلك الزمخشري، وكذا سُمِّيت في كثير من الكتب، كما في «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٨: ٥١ و٥٥)، و«أسد الغابة» لابن الأثير (٦: ١١١). وسُمِّيت في مواضع أخرى من هذه الكتب وغيرها: «رُقَيقة بنت أبي صَيْفي»، كما في «الطبقات الكبرى» (١: ٨٩ و ٥٩، و٨: ٢٢٢ و ٢٢٣)، و«أسد الغابة» (٦: ٢٨)، و«الإصابة» لابن حجر (٦: الكبرى، و ولا: ٥١ و ٢٤٦).

وسببُ هذا الاضطرابِ في تسميتها أنَّ لهاشِم بنِ عبدِ مَنافٍ وَلَد يُدعىٰ صيفيّاً، وآخر يُدعىٰ أبا صيفي، واسمُه عمرو، كما صَرَّحَ به ابنُ الكَلْبي في «جمهرة النَّسَب»، وكأنَّ نِسْبَها إلىٰ «أبي صيفي» أصح، والله أعلم.

.....

العَظْم، فبينا أنا نائمة إذا هاتِف يَهتِف: يا مَعشَرَ قُريش، إنَّ هذا النَّبيَّ المبعوث منكم قد أَظَلَّتُكُم أيامُه، وهذا إبّانُ نُجُومِه، فحَيَّهلا بالحيا والخِصْب، ألا فانظُروا رَجُلاً مِنكُم وَسِيطاً عِظاماً جِساماً، أبيض، أوطَف الأهداب (١)، سَهْلَ الخَدَّيْن، أشَمَّ العَرانين (٢)، فليتَخلَّصْ هو ووَلَدُه، وليَهبِطْ إليه مِن كُلِّ بَطْنِ رجل، فليَستَنُّوا مِنَ الماء (٣)، وليَمسُّوا مِنَ الطِّيب، ثم ليَرْ تَقُوا أبيسَ، فليستَسقِ الرجل، وليُؤمَّن، فغِثتُم (٤) ما شئتُم.

فقصَصتُ رُؤياي، فما بَقِي أبطَحِيٌّ إلا قالوا: هذا شَيْبةُ الحمد (٥)، وتَنامَتْ إليه الرِّجالُ مِن قُريش، فاستَووا بذُرُوةِ الجبل، فقامَ عبدُ المُطَّلِب، ومعه رسولُ الله ﷺ غلامٌ قد أيفَع، فقال: اللهُمَّ سادَّ الحَلَّة (٢)، وكاشِفَ الكُرْبة، أنتَ مُعلِّمٌ غيرُ مُعلَّم، ومَسؤولٌ غيرُ مُبخَّل، هذه عُبداؤُكَ وإماؤُكَ يَشكُونَ إليكَ سِنِيَّهم، أذهبَتِ الخُفَّ والظِّلْف (٧)، اللهُمَّ فأمطِرْ غَيْثا مُعدِقاً، فما زالوا حتى تَفَجَّرَتِ السماءُ بمائها، واكتظَ (٨) الوادي بتَجِيجِه (٩)». هذا مُحْتَصَرُّ مِن كلامِه.

⁽١) أي: طويل شعر الأجفان. «النهاية» لابن الأثير، مادة (هدب) و(وطف).

⁽٢) الشَّمَم: ارتفاعُ قَصَبة الأنف، واستواء أعلاها، وإشراف الأرنبة قليلاً. «النهاية»، مادة (شمم).

⁽٣) أي: فَلْيَصُبُّوا الماء على أنفسِهم، يُقال: «سَنَّ الماءَ على وَجْهه: أي: صَبَّه عليه صَبَّا سَهْلاً»، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (سنن).

⁽٤) تحرَّف في (ح) إلى: «فليغتنم»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافق لِمَا في «الوفا». ومعناه: سُقيتُم الغيث، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (غيث).

⁽٥) وهو عبُّد المطلب.

⁽٦) أي: الحاجة والفقر، وسادُّها: أي: جابِرُها. «لسان العرب»، مادة (خلل).

⁽٧) الظِّلْف: خُفُّ ما يَجتَرُّ مِنَ البهائم. ﴿لسان العربِ»، مادة (ظلف).

⁽٨) في (ح): «وأنشط»، وفي (ط): «أكِشط»، والمُثبَت من (ف)، وهو الموافقُ لِما في «الوفا» لابن الجوزي.

⁽٩) في الأصول الخطية: «بثَبَجِه»، والثَّبَج: وَسَطُّ الشيء، والمُثبَت من «الوفا» لابن الجوزي، وهو الموافق للَفْظِ حديثِ رُقيقة في مصادره، فقد أخرجه ابنُ سعد في «الطبقات» (١: ٨٩-٩٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠١٦)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢: ١٧).

ومعنىٰ: «اكتظَّ بتَجيجِه»: أيّ: امتَلاَّ بسَيْلِه. انظر: «النهاية» لابن الأثير، و «لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (ثجج).

فإذا عُلِمَ أنه مِن باب الكِنايةِ لم يَقَعْ فَرْقٌ بينَ قولِه: «ليسَ كالله شيء»، وبينَ قولِه: ﴿لَيْسَ كَالله شيء »، وبينَ قولِه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَا تُعطيهِ الكِنايةُ مِن فائدتِها، وكأنها عبارتانِ مُعتَقِبتانِ علىٰ معنىٰ واحِد، وهو نفيُ المُ إثّلةِ عن ذاتِه.

ونحوُه قولُه عَزَّ وجَلِّ: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤]، فإنَّ معناه: بل هو جواد، مِن غير تَصَوُّرِ يدٍ ولا بَسْطٍ لها، لأنها وقعت عبارةً عن الجود، لا يَقصِدُونَ شيئاً آخر، حتىٰ إنهم استَعمَلُوها فيمَن لا يَدَ له، فكذلكَ استُعمِلَ هذا فيمَنْ له مِثلٌ ومَنْ لا مِثلَ له.

ولك أن تَزعُمَ أنَّ كَلِمةَ التشبيهِ كُرِّرَتْ للتأكيد،

قوله: (لم يَقَعْ فَرْقٌ بِينَ قوله: «ليسَ كالله شيء»، وبينَ قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنَ مُعِلَهُ الله الله العلم العلم الكناية فَضُلُ مُبالَغة ليسَ إلا ما تُعطيه الكِناية فَضُلُ مُبالَغة ليسَ في التصريح، وذلكَ أنهم إنها يَسلُكونَ هذه الطريقة عندَ وجودِ صِفاتِ كهالِ يُشاهِدُونَهَا في التصريح، وذلكَ أنهم إنها يَسلُكونَ هذه الطريقة عندَ وجودِ صِفاتِ كهالِ يُشاهِدُونَهَا في الله الله الذات، فيُقدِّرونَ لها مَنْ يُشارِكُها في تلكَ الفضائل، ويجعلونها عامّاً، ويُثبِتُونَ لهذا المُقدَّرِ ما يُريدُونَ إثباتَه لهذا الذات، ليكزَمَ إثباتُه لهذا الذاتِ بالطريقِ البُرهانيّ، نحو: مِثلُكَ لا يَبخَل، فظهرَ مِن هذا أنْ ليسَ مِن شَرْطِ هذهِ الطريقةِ وجودُ ذلكَ المِثلِ في الخارج، نحوه قُولُ القَبَعْثَرَىٰ للحَجّاج: «مِثلُ الأميرِ حَمَلَ على الأدهَم والأشهب» (١١)، إذ لو قُصِدَ به إثباتُ النَّظِيرِ والشَّبيه، لكانَ بالذَّمِّ أشبَهَ مِنَ المَدْح، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿فَالتَّهُ هُو الْوَلِيُ ﴾، بعدَ إجراءِ تلك لا مِثلَ له . وهاهنا الضميرُ في «مِثلِه» راجِعٌ إلى الله في قوله: ﴿فَالتَّهُ هُو الْوَلِيُ ﴾، بعدَ إجراءِ تلك لا مِثلَ له . وهاهنا الضميرُ في «مِثلِه» راجعٌ إلى الله في قوله: ﴿فَالتَّهُ هُو الْوَلِيُ ﴾، بعدَ إجراءِ تلك الصّفاتِ عليه، فكأنه قيل: ليسَ مِثلَ هذهِ الذاتِ المُستَجمِعةِ لتلك الصفاتِ الكامِلةِ شيء.

قوله: (ولكَ أَنْ تَزعُمَ كَلِمةَ التَّشْبيهِ كُرِّرَتْ للتأكيد): هذا قولُ الزَّجّاج (٢)، قال أبو البقاء: «الكافُ زائدة، و «مِثلِهِ» خَبَرُ ﴿لَيْسَ ﴾، أي: ليسَ مِثلَه شيء، ولو لم تكن زائدةً لأفضى

⁽١) تَقَدَّمَ عند الْمُؤلِّف في تفسير الآية ٨٠ من سورة التوبة (٧: ٣٥٤)، مُستشهِداً به علىٰ «أسلوب الحكيم»، وقد علَّقتُ عليها هناك بإيرادِ القِصَّةِ بتمـامها، مع عَزوِها إلىٰ بعضِ مَصادِرها، فإنظُرها إن شئت.

⁽٢) انظر: «معاني القرآن الكريم وإعرابه» للزَّجاج (٤: ٣٩٥).

.....

إلىٰ المُحال؛ إذ المعنىٰ أنَّ له مِثلاً، وليسَ لِثلِهِ مِثل، فإذا كانَ له مِثلُ فلمِثلِه مِثْل، وهو هو، مَعَ أنَّ إثباتَ المِثلِ لله مُحال. وقيل: «فَإِنَّ ءَامَنُوا بِمِثْلِ إثباتَ المِثلِ لله مُحال. وقيل: «فَإِنَّ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا عَامَنُوا بِمِثْلِ مَا عَامَنُوا بِمِثْلِ مَا عَامَنُوا بِمِثْلِ مَا عَامَنُوا بِعِيد» (١).

الانتصاف: «القولُ بأنَّ الكافَ زائدةٌ مردود؛ لِمَا فيه مِنَ الإخلالِ بالمعنىٰ؛ لأنَّ التأكيدَ يَصلُحُ أن يكونَ في النفي، وهاهنا التأكيدُ وَقَعَ في حُصولِ التَّشْبيه، فإذن إهمالُ تأكيدِ المُماثَلةِ أقوىٰ في هذا المعنىٰ من تأكيدها، ونفي المُهاثلةِ اللهُهمَلةِ أبلغُ من نفي المُهاثلةِ المُؤكَّدة، إذ لا يلزمُ من نفي مُماثَلةٍ مُحقَّقةٍ نفيُ أصل المُهاثلة (٢)، بخِلافِ عَكْسِه، والكافُ حيثُ وَرَدَتْ إنها تُؤكِّدُ المُماثَلةَ لا النفي، فليسَ تَنظيرُ الآيةِ بشَطْرَي البيتينِ مُستقيماً، والوَجْهُ الأولُ أصَحّ، ولذلكَ قال: (ولكَ أن تَزعُم)»(٣).

وقلت: الجوابُ عن قولِ أبي البقاء: «فإذا كانَ له مِثل، فلمِثلِهِ مِثل، وهو هو»: لا يَلزَمُ أن يكونَ هو هو؛ لأنَّ أربابَ البيانِ ربها يجعلونَ الغَرَضَ في التشبيهِ إلحاقَ الناقِص بالكامِل، فيُقرَضُ له مِثلٌ بهذا الطريق، ثم يُفرَضُ لهذا المفروض مِثلٌ آخَرُ كذلك، فيُسَلَّطُ عليه النفيُ

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣١).

⁽٢) من قوله: «أقوى في هذا المعنى» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٣) «الانتصاف» (٣: ٤٦٣) بحاشية «الكشّاف»، وقد اختَصَرَ المُؤلِّفُ عبارتَه، فخَفِيَ مُرادُه، ولفظُه: «الوَجْهُ الثاني مردودٌ على ما فيه مِنَ الإخلال بالمعنى، وذلكَ أنَّ الذي يليقُ هنا تأكيدُ نفي المُماثلة، والكافُ على هذا الوَجْهِ إنها تُؤكِّدُ المُماثلة، وفرقٌ بينَ تأكيد المُماثلة المنفية وبينَ تأكيد نفي المُماثلة، فإنَّ نفي المُماثلة المُهمَلةِ عن التأكيد أبلغُ وآكدُ في المعنى مِن نفي المُماثلة المُقترنة بالتأكيد، إذ يلزمُ مِن نفي المُماثلة غيرِ المُؤكَّدةِ نفيُ كُلُ مُاثلة دونَها في التحقيق والتأكيد، وحيثُ وردت كُلِّ مُاثلة وردت في الإثباتِ فأكَّدة بالغة نفي مُاثلة دونَها في التحقيق والتأكيد، وحيثُ وردت الكافُ مُؤكِّدةً للمُماثلة وردت في الإثباتِ فأكَّدة، فليسَ النَّظَرُ في الآيةِ بهذين النَّظَرَين مُستقيماً».

••••••

لينتفيَ المِثلُ عن الله سُبحانه وتعالىٰ بالطريقِ الأَوْلىٰ(١)، ولَعَلَّ مُرادَ صاحِب «الانتِصاف» بقوله: «نفي المماثلة المُهمَلة أبلغُ من نفي المُهاثَلةِ المُؤكَّدة» هذا.

الراغب: «المِثْل: أعمُّ الألفاظِ الموضوعةِ للمُشابَهة، وذلكَ أنَّ «النَّدَّ» يُقالُ لِمَا يُشارِكُ في الجوهر فقط، و «الشَّبَة» يُقالُ فيها يُشارِكُه في الكَيْفيّةِ فقط، و «المُساوِيّ» يُقالُ فيها يُشارِكُه في الكَيْفيّةِ فقط، و «المِثْلَ» عامٌّ في جميع ذلك، الكَمِّيّةِ فقط، و «المِثْلَ» عامٌّ في جميع ذلك، ولهذا لمَّا أرادَ الله نفى الشَّبَهِ مِن كُلِّ وَجْهٍ خَصَّهُ بالذِّكْر، قالَ تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَمْ المَّنَهِ مِن كُلِّ وَجْهٍ خَصَّهُ بالذِّكْر، قالَ تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَمْ المُّنَهِ مِن كُلِّ وَجْهٍ خَصَّهُ بالذِّكْر، قالَ تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَمْ المُّنَهِ مِن كُلِّ وَجْهٍ خَصَّهُ بالذِّكْر، قالَ تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَمْ المُّنَهِ مِن كُلِّ وَجْهٍ خَصَّهُ بالذِّكْر، قالَ تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَمْ المُنْهِ فَي المَّهُ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ المُنْهَ اللهُ عَلَىٰ المُنْهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ المُنْهَا اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ المَّالِمُ اللهُ اللهُ

وأما الجمعُ بينَ (٢) الكافِ والمِثل: فقد قيل: ذلكَ لتأكيدِ النفي، تنبيهاً على أنه لا يَصِتُ استِعمالُ المِثلِ ولا الكاف، فنفى بـ «ليسَ» الأمرَيْنِ جميعاً، وقيل: «المِثلُ» هاهنا بمعنى الصِّفة، ومعناه: ليسَ كصِفتِه صِفة، تنبيهاً على أنه وإن وُصِفَ بكثيرٍ مما يُوصَفُ به البَشَرُ فليست تلكَ الصِّفاتُ له على حَسَبِ ما يُستَعمَلُ في البَشَر.

⁽١) كلامُ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ تفريعٌ على لفظِ «المِثل» من حيثُ معناهُ الأعم، وهو مُطلقُ التشبيه، فإذا قلت: «زيدٌ مِثلُ عمرو»، لا يلزمُ منه أن يكونَ عمرٌو أيضاً مِثلاً لزيد، إذا كان الغرضُ من هذا التشبيه هو إلحاقُ زيد بعَمْرو، ثم إذا قلت: «وزيدٌ لا يفعلُ كذا» كان نفيُ هذا الفِعْل عن عمرو من باب أَوْلىٰ.

أُمَّا قُولُ أَبِي البُقَاء العُكبَرِيِّ رَحمه الله تعالىٰ أيضاً: «إذا كان له مِثل، فلِمثلِهِ مِثل، وهو هو»: فيُريدُ أنه يلزمُ من قولك: «زيدٌ مِثلُ عمرو» أن يكونَ عمرٌو أيضاً مثلاً لزيد، وهو تفريعٌ علىٰ لفظِ «المِثل» من حيثُ معناه الأخص، وهو التشبيهُ من جميع الوجوه علىٰ قول، أو الاشتراكُ في الحقيقة والماهية علىٰ آخر.

قال أبو هلال العسكريُّ رحمه الله تعالى في «الفروق اللغوية» ص١٤٥: «الفرقُ بينَ كافِ التشبيه وبينَ المِثْل: أنَّ الشيءَ يُشبَّهُ بالشيءِ مِن وَجْهِ واحدٍ لا يكونُ مِثلَه في الحقيقة، إلا إذا أشبَهَه مِن جميع الوجوهِ لذاتِه، فكأنَّ اللهَ تعالىٰ لـيَّا قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَثْلُهُ عَلَىٰ اللهُ تعالىٰ لـيَّا قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَثْلُهُ لَهُ لَا شِبْهَ له ولا مِثل، ولو كان قولُه تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَثْلُهُ لَهُ لَهُ مَثْلُهُ لَكُان قولُنا: «ليسَ كمثل زيدٍ رجل» مُناقضة؛ لأن زيدًا مِثْلُهُ مَثْلُهُ مَثْلُهُ تشبيه الصَّفاتِ بعضِها ببعض».

وعليه فلا مُنافاةً بينَ ما أورده المُؤلِّف على أبي البقاء، وكلاهما مُصيب، لاختِلافِ جهةِ الكلام عندهما، والله أعلم.

⁽٢) في (ح) و(ف): (في)، والمُثبَتُ من (ط) و (مفردات القرآن اللراغب.

كها كُرَّرَها مَنْ قال:

وصالِياتٍ كَكَمَا يُؤَثّْفَيْن

وقولُه تعالىٰ: ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلّهِ ٱلْمَثُلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [النحل: ٢٠]، أي: لهم الصِّفاتُ الذَّميمة، وله الصِّفاتُ العُلىٰ، وقد مَنَعَ اللهُ تعالىٰ عن ضَرْبِ الأمثال، بقوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلّهِ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [النحل: ٧٤]، ثم نبَّه أنه قد يَضرِبُ لِنفسِهِ المَثَل، ولا يجوزُ لنا أن نَقتَدِيَ به، فقال: ﴿ إِنَّ ٱللّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٧٤]، ثم ضَرَبَ لِنفسِهِ مَثلاً فقال: ﴿ ضَرَبَ النفسِهِ مَثلاً فقال: ﴿ ضَرَبَ اللّهُ مَثَلًا عَبْدُا مَنْ اللّهُ مَثَلًا عَبْدُا مَنْ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ مَثَلًا عَبْدُا مَنْ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ الللللللللللّهُ اللللللللللللللّهُ الللللللللللللّهُ اللللللللللللللللللللّهُ الللللللللللللللللللللللل

قوله: (وصالِياتٍ كَكَمَا يُؤَثّْفَيْن): بعدَه:

لا يَشْتكِينَ عَمَلاً ما أَبقَيْن

قبله:

لم يَبْقَ مِن آي بها يُحَلَّيْن^(٢) غيرَ حُطَامِ ورَمادِ كِنْفَيْن وغيرَ وَدِّ جاذِلِ أُو وَدَّيْن

الكِنْف: القِدْرُ الصَّغير، أَثْفَيتُ القِدْر: إذا وَضَعْتها على الأثافيّ، وأثفيتُها: إذا جعلت له أثافيّ.

قوله: (يُؤَثْفَيْن): أراد: يُثْفَيْن، فأُخرِجَ على الأصل^(٣)، مِثلُ قوله: فإنه أهلٌ لأنْ يُؤكْرَما (٤)

⁽١) «مفردات القرآن» ص٥٩.

⁽٢) لفظة: «يحلين» غير واضحة في (ح) و (ف)، وفي (ط): «يُحيَّين»، والمُثبتُ من «لسان العرب»، مادة (رنب) و (غرا). (٣) انظر: «لسان العرب»، مادة (ثفا).

⁽٤) البيت في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (كرم)، و «لسان العرب» لابن منظور، مادة (رنب) و (كرم). وانظر: «المقتضب» للمُبرِّد (٢: ٩٨)، و «الخصائص» لابن جِنِّي (١: ١٤٤)، و «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٣٤، و «شرح ابن عقيل» (٤: ٢١٤).

ومَنْ قال:

فأصبكت مِثلَ كعَصْفٍ مأكولُ

[﴿ لَهُ, مَقَالِيدُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآهُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّهُ، بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ١٢]

وقُرِئ: «ويُقدِّر».

﴿إِنَّهُ, بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ فإذا عَلِمَ أنَّ الغِنيٰ خيرٌ للعبدِ أغناه، وإلا أفقَرَه.

[﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ ٱلدِينِ مَا وَصَىٰ بِهِ عَنُوحًا وَٱلَّذِي آوَحَيْنَ آ إِلَيْكَ وَمَا وَصَيْنَا بِهِ ۗ إِبْرَهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ۚ أَنْ أَفِيمُوا ٱلدِينَ وَلَا نَنَفَرَقُوا فِيهً كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا نَدْعُوهُمْ إِلَيْهُ ٱللَّهُ يَجْدَبِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴾ ١٣]

الجاذِل: المُتَصِبُ مَكانَه لا يَسرَح.

أي: رُبَّ نِساءِ صالياتِ بالنار، كالأثفية، وشَبَّهَهُنَّ بالأثفية _ وهي الحجرُ المنصوبُ للقِدْر _ لِدوامِهنَّ على الكانون (١)، واسودادِ ثيابِهنَّ مِنَ الدُّخان، والكافُ الأولىٰ حرفُ الجر، والثانيةُ اسم، كُرِّرَتْ كلمةُ التشبيه للتأكيد.

قوله: (فأصبَحَتْ مِثلَ كعصف مأكول (٢)): أوله:

بالأمسِ كانوا في رَخاءٍ مأمولُ

⁽١) وهو المَوقِد، كما في «القاموس» للفيروزآبادي، مادة (كنن).

⁽۲) انظر: «الكتاب» لسِيبَوَيه (۱: ۲۰۸)، و «المقتضب» للمُبرِّد (٤: ١٤١ و ٣٥٠)، و «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص ٩٧، و «شرح الأشموني على الألفية» (٢: ٣٤) مع «حاشية الصَّبّان»، و «شرح الرضيّ على الكافية» (٤: ٣٤٤)، و «مغني اللبيب» لابن هشام (١: ١٨٠)، وذكروه كلهم بلفظ: «فصُيرُوا مثلَ كعَصْفِ مأكول».

﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِّنَ ٱلدِينِ ﴾ دينِ نُوحٍ ومُحمَّدٍ ومَنْ بينها مِنَ الأنبياء، ثم فَسَرَ المشروعَ الذي اشتركَ هؤلاءِ الأعلامُ مِن رُسُلِهِ فيه بقولِه: ﴿ أَنَّ أَقِمُوا ٱلدِينَ وَلَا نَنَفَرَّهُواْ فِيهِ ﴾، والمُراد: إقامة دينِ الإسلامِ الذي هو توحيدُ الله وطاعتُه، والإيهانُ برُسُلِهِ وكُتُبه وبلهم الجزاء، وسائرُ ما يكونُ الرجلُ بإقامتِهِ مُسلِماً ، ولم يُرِدْ الشرائعَ التي هي مصالِحُ الأَمَمِ على حَسَبِ أحوالها، فإنها مُختَلِفةٌ مُتفاوِتة، قال اللهُ تعالى: ﴿ لِكُلِّ مَعَلَنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جُنا ﴾ [المائدة: ٤٨].

ومحلُّ ﴿ أَنَّ أَقِيمُواْ ﴾: إما نَصْب؛ بَدَلٌ مِن مفعولِ ﴿ شَرَعَ ﴾ والمَعْطوفَينِ عليه، وإما رَفْعٌ على الاستِئناف، كأنه قيل: وما ذلكَ المشروع؟ فقيل: هو إقامةُ الدِّين، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿ إِنَّ هَاذِهِ مَ أُمَّتُكُمُ أُمَّتُكُمُ أُمَّتُ وَحِدَةً ﴾ [الأنبياء: ٩٦]، ﴿ كَابُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ عَظُمَ عليهم وشَقَّ عليهم، ﴿ مَا نَدَّعُوهُمُ إِلَيْتِهِ ﴾ مِن إقامةِ دينِ الله والتوحيد،

العَصْف: ما على الحبِّ مِنَ التِّبْن، وما على ساقِ الزَّرْع مِنَ الوَرَقِ اليابِس.

قوله: (﴿شَرَعَ لَكُمْ مِّنَ ٱلدِّينِ ﴾ دينِ نُوحٍ ومُحمَّدٍ ومَنْ بينهما): يعني: رُتِّبَ الكلامُ بالابتداءِ والاختِتام والتَّوشُط وجِيءَ بأولِ مَنْ مُهِّدً به الشريعة، ثم بمَنْ خُتِمَ به الشريعة، ووَسَّطَ المُتوسِّطين، وعَدَلَ مِن «أوصَيْنا» إلى ﴿أَوْحَيْنَا ﴾، وأتىٰ بكافِ الخِطابِ ليُؤذِنَ بالفَرْقِ بينَ تَوْصِيتِهم وتوصيته.

قوله: (ونحوُه قولُه تعالى: ﴿ إِنَّ هَـٰذِهِ مُ أَمَّدُكُمُ أَمَّةُ وَحِدَةً ﴾): أي: نَحْوُ قولِه: ﴿أَنَّ هَا اللَّهِ وَالْحَاعِةِ، وَلَا نَدْوَ وَاللَّهُ وَالْجَاعِةِ، وَلَا اللَّهِ وَالْحَافِةِ وَالْجَاعِةِ، وَلَا اللَّهُ وَالْحَافِةِ وَالْجَاعِةِ، وَلَا اللَّهُ وَالْحَافِةِ وَالْحَافِةِ وَالْحَافِةِ وَالْحَافِةِ وَالْحَافِةِ وَالْحَافِةِ وَالْحَافِةِ وَالْحَافِةِ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَالَالَّالَالَالَالَالَالَالَالَالَالَّالَالَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَ

⁽١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ١٨٧).

﴿يَجْتَبِي إِلَيْهِ ﴾ يَجتَلِبُ إليه ويَجمَع، والضَّميرُ للدِّين؛ بالتوفيقِ والتَّسْديد، ﴿مَن يَشَاءُ ﴾ مَنْ يَنفَعُ فيهم توفيقُه ويَجْري عليهم لُطْفُه.

[﴿ وَمَا نَفَرَّقُواْ إِلَا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ ٱلْمِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَلَوْلَا كَلِمَةُ سَبَقَتْ مِن زَيِكَ إِلَىٰ أَجَلِ مُسَمَّى لَقُضِى بَيْنَهُمْ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلْكِئْبَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَفِى شَكِ مِنْهُ مُرِيبٍ ﴾ 1٤] مُرِيبٍ ﴾ 12]

وقيل: كانَ الناسُ أُمَّةً واحِدةً مُؤمنينَ بعدَ أَنْ أَهلَكَ اللهُ أَهلَ الأَرضِ أَجمعينَ بالطُّوفان، فلما ماتَ الآباءُ اختَلَفَ الأبناءُ فيما بينَهم، وذلكَ حينَ بَعَثَ اللهُ إليهمُ النَّبيِّنَ مُبشِّرينَ ومُنذِرِين، وجاءَهُمُ العِلم، وإنها اختَلَفوا للبَغْي بينَهم.

قوله: (﴿ يَجْتَىِ آلِيَهِ ﴾ يَجْتَلِبُ [إليه] ويَجمَع): أي: إلى الدِّين، أَخَذَهُ مِنَ الجِباية، وهو جَلْبُ الحراج، لا مِنَ الاجتباء، كما قال محيي السُّنة: ﴿ يَصْطَفِي اللهُ مِن عِبادِهِ مَنْ يشاء ﴾ (١)؛ لأنه جَعَلَه مِن بابِ الجمع، فإنَّ قولَه: ﴿ أَنَ أَقِيمُوا الدِينَ وَلَا نَنَفَرَقُوا ﴾ ، معناه: الإقامة على الجماعة، وترْكُ الفُرْقة، وقوله: ﴿ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ ﴾ ، وقوله: ﴿ يَجْتَبِي ٓ إِلَيْهِ ﴾ بيانٌ لِمَنْ دَخَلَ فيها ومَنْ خَرَجَ الفُرْقة، وقوله: ﴿ كَبُرَ عَلَى المُشْرِكِينَ ﴾ ، وقوله: ﴿ يَجْتَبِي ٓ إِلَيْهِ ﴾ بيانٌ لِمَنْ دَخَلَ فيها ومَنْ خَرَجَ منها، فتأويلُ ﴿ يَجْتَبِي ٓ إِلَيْهِ ﴾ : بـ ﴿ يَجمعُ إلى الدِّينِ » أَظْهَرُ معنَى ، و ﴿ يصطفي » : أدقُ مَغْزَى ؛ لأنَّ اصطفاءَ الله أولياءَه يَدُلُ على اجتِ عِهم على التوحيد، وعَدَم الاختِلافِ في أصولِ الدِّين، قال اللهُ تعالى: ﴿ أُولَكِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيِهُ دَنْهُمُ اقْتَدِهُ ﴾ [الأنعام: ٩٠]، كما أنَّ إشراكَ أعداءِ الله يَدُلُ على التّوحيد ومَدَ هَا النّعام: ٩٠]، كما أنَّ إشراكَ أعداءِ الله يَدُلُ على التّوية في أَلَى الدِّيتِ مَدَى اللهُ أَلَى الدِّيتَ مَدَى اللهُ أَلَهُ مَا وقد ضَمَّ معه ﴿ كَبُرَ ﴾ ، ولهذا ليَّا دُعُوا إلى التوحيد يَدُلُ على التوحيد يَدُلُ على التَّعْرِقة، لاسِيَّما وقد ضَمَّ معه ﴿ كَبُرَ ﴾ ، ولهذا ليَّا دُعُوا إلى التوحيد يَدُلُ على التَّعْرِقة ، لاسِيَّما وقد ضَمَّ معه ﴿ كَبُرَ ﴾ ، ولهذا ليَّا دُعُوا إلى التوحيد

⁽١) «معالم التنزيل» (٧: ١٨٧).

وقيل: وما تَفرَّقَ أهلُ الكِتابِ إلا مِن بعدِ ما جاءَهُمُ العِلمُ بمَبعَثِ رسولِ الله ﷺ كقوله: ﴿وَمَا نَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِنَبَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَ نَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾ [البينة: ٤]، ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُوا الْقُرآنَ مِن بعدِ ما أُورِثَ أهلُ الكِتابِ التَّوْراةَ والإنجيل.

وقُرِئ: ﴿وُرِّتُوا ﴾ و ﴿وَرِثُوا ﴾ .

[﴿ فَلِذَلِكَ فَأَدْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أَمِرْتُ وَلا نَنْيَعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللهُ مِن كَسَنَ وَلَا نَنْيَعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللهُ مِن السَّحَةُ لَا حُجَّةً كَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ أَعْمَلُكُمْ أَعْمَلُكُمْ أَعْمَلُكُمْ أَعْمَلُكُمْ أَلَقُهُ مِن اللهُ عَلَيْكُمْ أَلِلَهُ لِللهِ الْمُصِيرُ ﴾ [1]

﴿ فَلِذَ لِكَ ﴾ فَلَأْجِلِ التَّفَرُّقِ ولِمَا حَدَثَ بسَبَهِ مِن تَشَعُّبِ الكُفْرِ شُعَبًا، ﴿ فَأَدْعُ ﴾ إلى الاتفاقِ والائتلافِ على اللهِ الحنيفيّةِ القديمة، ﴿ وَاَسْتَقِمْ ﴾ عليها وعلى الدَّعْوةِ إليها كما أَمَرَكَ الله، ﴿ وَلَا نَلْيَعُ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ المُختلِفة الباطنة، ﴿ مِمَا أَنزَلَ اللهُ مِن كِتَبِ ﴾ بأي كما أَمَرَكَ الله، ﴿ وَلَا نَلْيَعُ آهُواءَهُمْ ﴾ المُختلِفة الباطنة، ﴿ مِمَا أَنزَلَ اللهُ مِن كَتَبِ ﴾ بأي كتابٍ صَحَّ أَنَّ اللهُ أَنزَلَه، يعني: الإيمان بجميع الكُتُبِ المُنزَلة، لأنَّ المُتفرِّقينَ آمَنُوا ببعض وكَفَرُوا ببعض، كقوله: ﴿ وَيَقُولُونَ فَوْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكَ فَرُ بِبَعْضٍ ﴾ [النساء: ١٥٠]، إلى قوله: ﴿ أَوْلَتَهِكَ هُمُ الْكَفِرُونَ حَقًا ﴾ [النساء: ١٥١].

قالوا مُتعجِّين: ﴿ أَجَعَلَأَ لَآلِهَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهُ تعالى: ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا ﴾ [ص: ٥]، وقال اللهُ تعالى: ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَا الزمر: ٢٩].

وفي إسنادِ «الاجتباء» إلى ذاتِهِ عَزَّ وجَلّ، وإسنادِ ﴿كَبُرَ﴾ إلى «ما تَدْعُو»: إشارةٌ إلى معنى قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾، وفيه: أنَّ أهلَ السُّنّةِ والجهاعةِ مَمَّنِ اجتَباهُ اللهُ إلىٰ دينِه، وهَداهُ إليه.

قوله: (وقيل: وما تَفرَّقَ أهلُ الكِتاب): جَعَلَ الضميرَ في قوله: ﴿ وَمَانَفَرَّقُوٓا ﴾ أولاً وآخراً لأهل الكِتاب، وفي الوجه الثاني: للناس بعد الطُّوفان، والظاهرُ الثاني؛ لأنَّ هذا(١) الضميرَ

⁽١) من قوله: (في قوله: ﴿ وَمَا نَفَرَّقُوا ﴾ الله هنا، سقط من (ف).

وما في قوله: ﴿وَلَا نَنَفَرَقُواْ فِيهِ ﴾ (١): واحد، يعني: أُمِرَتِ الأُمَمُ القَديمةُ والحديثةُ على اتفاقِ الكَلِمةِ وإقامةِ دِينِ الله والتوحيدِ وعَدَم الاختِلافِ والتفرُّق، وما تَفرَّقَ الناسُ إلا مِن بَعْدِ ما جاءَهُمُ العِلمُ بَغْياً بينَهم. ثم استَطرَدَ بذِكرِ أهلِ الكِتابِ واختِلافِهم بمَبعَثِ النبيِّ عَلَيْ في قوله: ﴿وَإِنَّ اللَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلْكِنَبَ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾، كقوله تعالى: ﴿وَمَا نَفَرَقَ اللَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِنَبَ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾، كقوله تعالى: ﴿وَمَا نَفَرَقَ اللَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِنَبَ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾، كقوله تعالى: ﴿وَمَا نَفَرَقَ اللَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِنَبَ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾، كقوله تعالى: ﴿وَمَا نَفَرَقَ اللَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِنَبَ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾، كقوله تعالى: ﴿وَمَا نَفَرَقَ اللَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِنَبَ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾، كقوله تعالى: ﴿وَمَا نَفَرَقَ اللَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِنَبَ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِهِمْ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى السَّطَوْلَ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى ال

وهذا التفسيرُ مُوافِقٌ لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَلِذَلِكَ فَأَدَّعُ ﴾؛ لأنَّ المعنىٰ: ولأجلِ ذلكَ التفرُّق، ولِمَا حَدَثَ بسَبَهِ مِن تَشَعُّبِ الكُفْرِ في الأُمَمِ السالِفةِ شُعَباً، فادْعُ إلىٰ الاتِّفاقِ والائتِلافِ علىٰ الدِّينِ الحنيفيّةِ القديمة، واستَقِمْ عليها.

هذا ما دلَّ عليه تأويلُ المُصنِّف، لكنَّ الظاهِرَ أنَّ «ذلكَ» إشارةٌ إلىٰ قوله: ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِن الدِّينِ ﴾ وما يَتَّصِلُ به مِن قوله: ﴿ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا نَنَفَرَّقُواْ فِيهِ ﴾، أي: ولأجلِ ذلكَ التَّوْصِيةِ (٢) التي شُورِكَتْ مَعَ نُوحٍ وإبراهيمَ وموسىٰ وعيسىٰ، ولأجلِ ذلكَ الأَمْرِ بالإقامة، والنهي عن التفرُّق، فادْعُ إلىٰ التوحيدِ وإقامةِ الدِّينِ والثباتِ عليه، واستَقِمْ أنتَ عليه أيضاً، وألنه عن التفرُّق، فادْعُ إلىٰ التوحيدِ وإقامةِ الدِّينِ والثباتِ عليه، واستَقِمْ أنتَ عليه أيضاً، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿ كَمَا أَمِرْتَ ﴾، فالمَدْعُوُّ والمَدْعُوُّ إليه عامٌ في أهلِ الكِتابِ والمُشرِكينَ وفي المذكورات (٣).

وفي قوله: ﴿ اَمَنتُ بِمَا آنزَلَ ٱللّهُ مِن كِتَبِ ﴾ تعريضٌ باليهودِ وبقولهِم: ﴿ نُؤَمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكَ فُرُ بِبَعْضٍ ﴾ [النساء: ١٥٠]، جاءَ مُستَطرَداً، كها جاءتِ الآيةُ السابقةُ مُستَطرَدةً فيهم، وعليه كلامُ الواحِديِّ حيثُ قال: «ذلك: إشارةٌ إلىٰ ما وُصِّيَ به الأنبياءُ عليهم السَّلامُ مِنَ التوحيد»، وقال: «﴿ وَلَا نَلْيَعُ أَهْوَا آءَ هُمْ ﴾ أي: أهلَ الكِتاب» (٤).

⁽١) قوله: «وما في قوله ...»: يعني: والضمير الذي في قوله ... إلخ.

⁽٢) في (ح) و(ف): «الترضية»، والمُثبتُ من (ط).

⁽٣) أي: المدعوُّ عامٌّ في أهل الكتاب والمشركين، والمدعوُّ إليه عامٌّ في المذكورات، على طريقة اللَّفِّ والنَّشر.

⁽٤) «الوسيط» للواحدي (٤: ٧٤).

﴿ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾ في الحكم إذا تخاصمتُم فتحاكمتُم إليّ، ﴿ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَيَيْنَكُمُ ﴾ أي: لا خُصُومة؛ لأنَّ الحقَّ قد ظَهَرَ وصِرتُم محجُوجِينَ به، فلا حاجة إلى المُحاجَّة. ومعناه: لا إيرادَ حُجَّة بيننا، لأنَّ المُتحاجَّينِ يُورِدُ هذا حُجَّته وهذا حُجَّته، ﴿ اللّهُ يَجَّمَعُ وَمعناه: لا إيرادَ حُجَّة بيننا، لأنَّ المُتحاجَّينِ يُورِدُ هذا حُجَّته وهذا حُجَّته، ﴿ اللّهُ يَجَمّعُ بَيْنَنَا ﴾ يومَ القيامة، فيقصِلُ بيننا ويَنتَقِمُ لنا منكم، وهذه مُحاجَزةٌ ومُتارَكةٌ بعدَ ظُهورِ الحقّ وقيام الحجّةِ والإلزام.

فإن قلت: كيفَ حُوجِزُوا وقد فُعِلَ بهم بعدَ ذلكَ ما فُعِل؛ مِنَ القَتْل وتخريبِ البيوتِ وقَطْع النَّخيل والإجلاء؟ قلت: المُرادُ مُحاجَزتُهم في مَواقِفِ المُقاوَلة، لا المُقاتَلة.

[﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعَدِ مَا اَسْتُخِيبَ لَهُۥ حُجَّنُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبُّ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَكِيدُ ﴾ ١٦]

﴿ يُحَاجُونَ فِي اللّهِ ﴾ يُخاصِمُونَ في دينه، ﴿ مِنْ بَعَدِ ﴾ ما استَجابَ له الناسُ ودَخَلُوا في الإسلام، ليَرُدُّوهم إلى دينِ الجاهلية، كقوله: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِنَ أَهْلِ ٱلْكِئْنِ لَوَ يَرُدُّونَكُم مِنْ بَعْدِ إِيمَنْكُمْ كُفَّارًا ﴾ [البقرة: ١٠٩]، كان اليهودُ والنَّصارى يقولون يَرُدُّونَكُم مِنْ بَعْدِ إِيمَنْكُمْ كُفَّارًا ﴾ [البقرة: ١٠٩]، كان اليهودُ والنَّصارى يقولون للمُؤمنين: كتابُنا قبلَ كِتابِكم، ونبيُّنا قبلَ نبيِّكم، ونحنُ خيرٌ منكم وأولى بالحقّ. وقيل: مِن بعدِ ما استَجابَ اللهُ لِرسولِه، ونَصَرَه يومَ بَدْر، وأظهَرَ دينَ الإسلام، ﴿ وَاحِضَةً ﴾ باطِلةٌ زائِلة.

قوله: (المُرادُ مُحَاجَزَتُهم في مَواقِفِ المُقاوَلة، لا المُقاتَلة): الجوهري: «المُحاجَزة: المُمانَعة، وقد تَحاجَزَ الفريقان»، يعني: يُمكِنُ الجمعُ بينَ الدَّليلَيْن (١)، قال القاضي: «ليسَ في الآيةِ ما يَدُلُّ على مُتارَكةِ الكُفّارِ رأساً، حتى يكونَ منسوخاً بآية القتال»(٢)، وقال مُحيى السُّنّة: «﴿لاَ حُجَّةَ بَيْنَنَا وَيَيْنَكُمُ ﴾: بمعنىٰ: لا خُصُومة بيننا وبينكم، نَسَخَتْها آيةُ القِتال، وإذا لم يُؤمَرُ بالقِتالِ وأُمِرَ بالدَّعْوةِ لم يكن بينَه وبينَ مَنْ لا يُجيبُ خُصُومة»(٣).

⁽١) أي: بينَ هذه الآيةِ التي دلَّتْ علىٰ مُتاركة أهل الكتاب، والآياتِ التي ذكرت قتلَهم وتخريبَ بيوتهم ونحوَ ذلك، كالتي في سورة الحشـر.

⁽٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٢٦).

⁽٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ١٨٨).

[﴿ اللَّهُ الَّذِى أَنَزَلَ الْكِئنَبَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانُّ وَمَا يُدِّرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبُ * يَسْتَغَجِلُ بِهَا الَّذِينَ لَا يُوَمِنُونَ بِهَا وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا الْحُقُّ أَلَا إِنَّ الَّذِينَ بِهَا الَّذِينَ لَا يُوَمَنُونَ بِهَا وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا الْحُقُّ أَلَا إِنَّ الَّذِينَ يُمَارُونَ فِي السَّاعَةِ لَفِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ ﴾ ١٧ - ١٨]

﴿أَنْزَلَ ٱلْكِئنَبَ ﴾ أي: جِنسَ الكِتاب، ﴿وَٱلْمِيزَانَ ﴾ والعَدْلَ والتسوية، ومعنى إنزالِ العَدْل: أنه أنزَلَه في كُتُبِهِ الـمُنزَلة، وقيل: الذي يُوزَنُ به، ﴿وِالْخَقِ ﴾ مُلتَبِساً بالحقِّ مُقتَرِناً به بعيداً مِنَ الباطل، أو بالغَرضِ الصَّحيحِ كما اقتَضَتْهُ الحِكمة، أو بالواجِب مِنَ التحليلِ والتحريم وغيرِ ذلك،

وقلت: ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ الدَّليلَ علىٰ أنَّ الكلامَ في إيرادِ المُقاوَلةِ دونَ المُقاتَلةِ تَرتُّبُ قوله: ﴿ وَمَا نَفَرَقُواْ إِلَا مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ الْعِلْمُ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَمَا نَفَرَقُواْ إِلَا مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ الْعِلْمُ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَالَّذِينَ يُحَآجُونَ فِي اللّهِ مِنْ بَعْدِ مَا التعقيبُ بقوله: ﴿ وَالَّذِينَ يُحَآجُونَ فِي اللّهِ مِنْ بَعْدِ مَا السَّيْعِيبَ لَهُ مُجَّنَّهُمْ دَاحِضَةً عِندَ رَبِيمِمْ ﴾، وقال مُحيي السُّنة: ﴿ وَالَّذِينَ يُحَآجُونَ فِي اللّهِ فَا اللّهِ فَا اللّهُ نبيّه. وقال قتادة: هم اليهودُ قالوا: كتابُنا قبلَ كِتابِكُم، ونبيّنا قبلَ يُبتِكم، فنحنُ خيرٌ منكم، فهذه خُصُومتُهم مِن بَعْد » (١).

قوله: (وقيل: الذي يُوزَن به): أي: يجوزُ أن يكونَ إنزالُه الميزانَ يأمرُ به، ويجوزُ أن يُرادَ إنزالُه حقيقة. عن بعضهم: رُوِيَ أنَّ آدَمَ عليه السَّلامُ أُنزِلَ بالباسنة (٢)، وهيَ اسمٌ جامِعٌ لآلاتِ الصَّنائع.

⁽١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ١٨٩).

⁽٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «الياسنة» بالياء، والصواب بالباء كما في (ط).

قال ابنُ الأثير في «النهاية» (١: ١٢٩)، مادة (بسن): «في حديث ابن عباس: «نزل آدمُ عليه السلامُ من الجنة بالباسنة» قيل: إنها آلاتُ الصنائع، وقيل: هي سكّةُ الحرث، وليس بعربي يَحض».

قلتُ: والحديثُ المذكورُ أخرجه الأزرقيُّ في «أخبار مكة» (١: ٢٦٢) من طريق عثمان بن ساج، عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً. وابنُ ساج مُتكلَّمٌ فيه.

﴿ ٱلسَّاعَةَ ﴾ في تأويلِ البَعْث، فلذلكَ قيل: ﴿ قَرِيبٌ ﴾، أو: لَعَلَّ مجيءَ الساعةِ قريب.

فإن قلت: كيفَ يُوفَّقُ ذِكرُ اقتِرابِ الساعةِ مَعَ إنزالِ الكِتابِ والميزان؟ قلت: لأنَّ الساعة يومُ الحِسابِ ووَضْعُ الموازينِ للقِسْط، فكأنه قيل: أَمَرَكُمُ اللهُ بالعَدْلِ والتَّسُويةِ والعَمَلِ بالشرائعِ قبلَ أَن يُفاجِئكمُ اليومُ الذي يُحاسِبُكم فيه، ويَزِنُ أعهالكم، ويُوفي لمن أوفى، ويُطفِّفُ لمن طَفَّف.

قوله: (﴿ اَلسَّاعَةَ ﴾ في تأويلِ البَعْث): قال أبو البقاء: «يجوزُ أن يكونَ تذكيرُ ﴿ قَرِيبٌ ﴾ على معنىٰ الزمان، أو على معنىٰ البَعْث، أو علىٰ النَّسَب، أي: ذات قُرْب (١)»(٢).

قوله: (فكأنه قيل: أَمَرَكُم [الله] بالعَدْلِ والتَّسْوِيةِ والعَمَلِ بالشرائِعِ قبلَ أَن يُفاجِئَكُمُ اليومُ الذي يُحاسِبُكم فيه): يعني: دَلَّ توسيطُ «الميزان» (٣) بينَ «إنزالِ الكِتابِ» و «جيءِ الساعة على أَنَّ الحِكمة في إنزالِ الكِتابِ العَدْلُ والتَّسْوية، كما أَنَّ الحِكمة في إتيانِ الساعةِ القضاءُ بالحق، إذ ليسَ الدِّينُ والشريعةُ سِوى الاستِقامةِ بينَ طَرَقَي الإفراطِ والتفريط، كما قال: «فَأَدْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرَتُ وَلاَنْبَعْ أَهْوَاءُهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللهُ مِن كِتَبِ وَأُمِرَتُ وَلَانَبَعْ أَهْوَاءُهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللهُ مِن كِتَبِ وَأُمِرَتُ وَلاَنْبَعْ أَهْوَاءُهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللهُ مِن حَبَّبٍ وَأُمِرَتُ لِأَلِيمُ وَقُلْ عَامَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللهُ مِن كَتَبِ وَالْقِيمَةِ وَقُلْ عَامَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللهُ مِن كُمَ وَلِيسَ وَضْعُ القيامةِ إلا ﴿لِيَجْزِى ٱلّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّلِحَتِ بِالقِسْطُ وَٱلّذِينَ كُمُ هُ، وليسَ وَضْعُ القيامةِ إلا ﴿لِيَجْزِى ٱلّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّلِحَتِ بِالقِسْطُ وَاللّذِينَ عَلَى والسَّوقَ وَعَدَابُ السِمُ اللهِ الإشارةُ ويَعَلَوا لَهُ اللهِ الإشارةُ وَاللهِ الإشارةُ اللهِ التي نحنُ بصَدَدِها ﴿ اللّهُ يَهُ مَعْ القيامةِ إللهِ الْمِعْدِ اللّهِ اللهِ اللهِ التي نحنُ بصَدَدِها ﴿ اللّهُ يَعْمَعُ بَيْنَنَا وَ إِلَيْهِ الْمُوسِدُ ﴾.

وأما قَضِيّةُ النَّظْم: فإنه تعالىٰ لـمَّا أمَرَ حَبيبَه صَلَواتُ الله عليه وسلامُه بأن يَدعُوَ الزائغينَ المائلينَ عن الحقِّ الذينَ اختَلَفوا وتَفرَّقوا إلىٰ الاجتِمـاع والاستِقامة، وأدمَجَ فيه^(٤) معنىٰ أنَّ

⁽١) في الأصول الخطية: «ذات قريب»، والمُثبَت من «التبيان» لأبي البقاء العكبري.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٢).

⁽٣) تحرَّف في (ح) إلى: «الزمان».

⁽٤) قالَ المُؤلِّفُ العلامةُ الطَّيبيُّ رحمه الله تعالى في «التبيان في البيان» ص٣٢٧: «الإدماج: هو أن يُضمَّنَ كلامٌ سِيقَ لِوَصْفِ وَصْفاً آخر، كقوله تعالىٰ: ﴿وَحَمْلُهُۥوَفِصَالُهُۥثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، سِيقَت لإثباتِ مِنَّةِ الوالدةِ علىٰ الوالد، وفيها أنَّ أقلَّ مُدَّةِ الحمل ستةُ أشهر، ويُسمَّىٰ هذا النوعُ في أصول الحنفية بإشارةِ النَّصّ».

الـمُماراة: الـمُلاجَّة؛ لأنَّ كُلَّ واحِدٍ منهما يَمْري ما عندَ صاحبه، ﴿لَفِي ضَكَنْلِ بَعِيدٍ ﴾ مِنَ الحق، لأنَّ قيامَ الساعةِ غيرُ مُستَبعَدٍ مِن قُدرةِ الله، ولِدلالةِ الكِتابِ المُعجِز علىٰ أنه الأبدَّ مِن دارِ جَزاء.

[﴿ اللَّهُ لَطِيفُ بِعِبَادِهِ ـ يَرْزُقُ مَن يَشَآَّةٌ وَهُوَ الْقَوِي الْعَزِيزُ ﴾ ١٩]

﴿لَطِيفُ بِعِبَادِهِ ﴾ بَرُّ بَلِيغُ البِرِّ بهم، قد تَوصَّلَ بِرُّه إلى جميعهم، وتَوصَّلَ مِن كُلِّ واحدٍ منهم إلى حيثُ لا يَبلُغُه وَهْمُ أَحَدٍ مِن كُلِّيَاتِهِ وجُزئيّاتِه.

الداعيَ إلى الحقّ والاستِقامةِ إنها يَتِمُّ أمرُه في الدَّعْوةِ إذا كان مُستَقيماً في نفسِه قال: ﴿وَأَسْتَقِمَ الدَّعْوةِ إذا كان مُستَقيماً في نفسِه قال: ﴿وَأَسْتَقِمَ صَمَا أَمْرُتَ ﴾، وفَصَّلَ الدَّعْوةَ بقوله: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ إلى آخِرِه، ثم أتى بقوله: ﴿ اللّهُ ٱلّذِى آنزَلَ ٱلْكِئنَبَ ﴾ الآية، على الاستِئنافِ بياناً لحكمِهِ المأمورِ به (١)، وجَعَلَها كالتَّخَلُّصِ إلىٰ ذِكْرِ عِنادِهم، وهو استِعجالهُم الساعة، والله أعلم.

قوله: (لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يَمْري ما عِندَ صاحِبِه): الأساس: «مارَيْتُه نُمَاراة: جادَلتُه ولاجَجْتُه، وتَمارَوْا، ومعناه: الـمُحالَبة، كأنَّ كُلَّ واحدٍ يَـحلِبُ ما عِندَ صاحِبِه».

الراغب: «الممِرْية: التَّرَدُّدُ في الأمر، وهو أَخَصُّ مِنَ الشَّكَ، قالَ عَزَّ وجَلّ: ﴿ وَلاَ يَزَالُ اللَّهِ عَنَ الشَّكَ، قالَ عَزَّ وجَلّ: ﴿ وَلاَ يَزَالُ اللَّهِ عَن اللَّهِ مِن الشَّكَ، قالَ عَزْ وَجَلّ: ﴿ وَلا مِرَاءُ اللّهِ عَرْية مِن لِقَالِهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللللللللللللللللللللللللللّهُ الللللللللللللللللللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللللللّهُ الللللللللللللللللللللللللللل

قوله: (بَرُّ بَليغُ البِرِّ بهم، قد تَوصَّلَ بِرُّهُ إلى جميعهم) إلى آخره: وفي كُلِّ مِنَ القُيودِ فائدة: أما «بَرّ»: فمُستَفادٌ مِن معنى «اللَّطْف»؛ الأساس: «لَطَفتُ بفُلان: رَفَقت به، وأنا ألطُفُ به: إذا

⁽١) في (ح) و(ف): «بالحكمة بالمأمور به»، والمُثبتُ من (ط).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٧٦٦.

فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ ﴾ بعدَ توصُّلِ بِرِّهِ إلى جميعهم؟ قلت: كُلُّهم مبرورون، لا يخلو أحدٌ مِن بِرِّه، إلا أنَّ البِرَّ أصناف،

أريته مودة ورفقاً»، وقوله: «بليغ البِرّ»: فمِن بناءِ «فعيل»، وقوله: «تَوصَّلَ بِرُّهُ إلى جميعهم»: فمِن إضافة «العباد» وهو جمع - إلى ضمير «الله»، فيُفيدُ الشُّمولَ والاستِغراق، وقولُه: «وتَوصَّلَ مِن كُلِّ واحدٍ منهم إلى حيثُ لا يَبلُغُه وَهْمُ أحد»: فمأخوذٌ مِن معنى الدِّقّةِ في اللَّطْف، الأساس: «شيءٌ لطيف، وكلامٌ لطيف، وفلانٌ لطيفُ لاستِنباطِ المعاني، وتلطَّفتُ بفُلان: احتَلْتُ له حتى اطلَّعْتُ على أسراره».

والقولُ الجامِعُ فيه: ما ذكره حُجّةُ الإسلامِ في «شرح أسهاء الله الحسنى»: «إنما يَستَحِقُّ هذا الاسمَ مَنْ يَعلَمُ دقائقَ المَصالِح وغوامِضَها، وما دَقَّ منها وما لَطُف، ثم يَسلُكُ في إيصالها إلى المُستَصلِح على سبيلِ الرِّفقِ دونَ العُنف، فإذا اجتَمعَ الرِّفقُ في الفِعْل، واللَّطْفُ في الإدراك، تَمَّ معنى «اللطيف»، ولا يُتَصَوَّرُ كمالُ ذلكَ إلا في الله عَزَّ وجَلّ»(١).

وقال الإمام: «اللهُ لَطِيفُ البِـرّ، يُظهِرُ آثارَ بِرِّهِ في عِبادِهِ مِن حيثُ لا يَعلَمون، ويُمضِي مصالحهم بإحسانِهِ مِن حيثُ لا يَحتَسِبُون»(٢).

فمعنىٰ قولِ المُصنِّف: «تَوصَّلَ مِن كُلِّ واحد»: تَوصَّلَ بِرُّهُ مُبتَدِئاً مِن كُلِّ واحدٍ منهم إلىٰ حيثُ لا يَبلُغُه وَهْمُ أحد، وقوله: «مِن كُلِّيَاتِهِ وجُزْئيّاته»: حالٌ مِن المُستَتِرِ في «تَوصَّل».

الجوهري: «تَوصَّلَ إليه: أي: تَلطَّفَ في الوصول إليه».

قوله: (ما معنى قوله: ﴿يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ ﴾؟): يعني: دلَّ قولُه: ﴿اللَّهُ لَطِيفُ بِعِبَادِهِ ﴾ أنَّ بِرَّهُ تَوصَّلَ إلىٰ جميع العباد، وقولُه: ﴿يَرْزُقُ ﴾ حُكمٌ تَرتَّبَ علىٰ ذلك الوَصْف، فينبغي الشُّمُولُ أيضاً، وقولُه: ﴿مَن يَشَآهُ ﴾ يُنافيه.

⁽١) «المقصد الأسنى» للغزالي ص١٠١.

⁽٢) «شرح أسماء الله الحسنى» للرازى ص٢٥٣.

وأجابَ بها لَخَصَه صاحبُ «التقريب»: «إنها خَصَّ الرِّزق، والكُلُّ مَرْزوقون؛ لأنه قلا يَختَصُّ أحدٌ بنِعمة، وغيرُه بأخرى، فالعُمومُ لجِنسِ البِرّ، والخصوصُ لِنَوْعِه». وقال الإمام: «أصلُ الإحسانِ والبِرِّ عامٌ في حَقِّ كُلِّ العباد بحَسَبِ الحياةِ والعَقْلِ والفَهْمِ والمالِ والوَلَدِ والجاه، وإعطاءِ ما لا بُدَّ منه مِنَ الرِّزق، ودَفْع أكثرِ الآفاتِ والبَلِيّات، وأما مَراتِبُ العَطِيّةِ (١) فمُتفاوِتةٌ خُتَلِفة» (٢). وقال الواحِديّ: «اللهُ لَطيفٌ حَفِيٌّ بازٌ رفيقٌ بأوليائِهِ وأهلِ طاعتِه. وقال مُقاتِل: لَطِيفٌ بالبَرِّ والفاجِر، لا يُملِكُهم جُوعاً، يَدُلُّ على هذا قولُه: ﴿ يَرْزُقُهُ مَن يَشَاءُ ﴾، فكُلُّ مَنْ يَرزُقُه اللهُ مِن مُؤمِنٍ وكافِر وذي رُوح، فهو مَن يَشاءُ اللهُ أن يَرزُقَه» (٣).

⁽١) في الأصول الخطية: «الغِبطة»، والمُثبَت من «تفسير الرازي».

⁽٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٥٩٠).

⁽٣) «الوسيط» للواحدي (٤: ٨٨-٤٩).

⁽٤) قَبَّد ذلك بالأكثر؛ لِمَا ورد في بعض الآيات من استعمال لفظِ «العباد» في غير المؤمنين، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَنشَمُ الْفَطِ الْعَبَادِهِ فَي غير المؤمنين، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَنشَمُ الْمُسْلَمُ مُ عِبَادِهِ الْمُوانِ بِهِ اللهِ مِن اللهِ مِن اللهِ مَن اللهِ اللهُ اللهُ

جَعَلْنَهُ نُورًا نَهْدِى بِهِ مَن نَشَآهُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [الشورى: ٥٦]، وقولُه: ﴿ وَلَوْ بَسَطَ اللّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ - لَبَغَوَّا فِي الْمُؤْرِّضِ ﴾ [الشورى: ٢٧]، فيُحمَلُ اللَّطْفُ على مَنْح الهِداية وتوفيق الطاعة، وعلى الكهالاتِ الأُخْرويّة، والكراماتِ السَّنِيّة، واستِعمالُ الرِّزقِ في ذلكَ كاستِعمالِهِ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿لِيَجْزِيَهُمُ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ مَاعَمِلُواْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ قَوَاللّهُ يَزُونُ مَن يَشَآهُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [النور: ٣٨].

ويَعضُدُه ما رواه السُّلَميُّ عن سَيِّدِ الطائفةِ (١) قَدَّسَ اللهُ روحَه: اللَّطيف: «مَنْ نَوَّرَ قَلْبَكَ بِالهَدَىٰ، ورَبَّىٰ جِسمَكَ بالغِذا، وأخرَجَكَ مِنَ الدُّنيا بالإيهان، ويَـحرُسُكَ مِن نارِ اللظیٰ، ويُحكِّنُكَ حتیٰ تَنظُرَ وتریٰ، هذا لُطْفُ اللطیف، بالعبد الضعیف»، تَمَّ كلامُه.

فينطَبِقُ على هذا تَرتُّبُ الحكم على الوَصْف، أي: إنه إنها يَلطُفُ في حَقِّ عِبادِهِ المُؤمنينَ دونَ الذينَ غَضِبَ عليهم بمَحْضِ مَشيئتِه؛ لأنه قويٌّ قادِرٌ على أن يَختَصَّ برحبِهِ وكرامبِهِ مَنْ يَشَاءُ مِن عِبادِه، عزيزٌ غالبٌ لا يَمنَعُه عها يُريدُه أحد، كها قال: ﴿ يَغْنَصُ بِرَحْ مَتِهِ عَن يَشَاءُ وَوَاللّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [البقرة: ١٠٥]، فيكونُ وِزانُ الآيةِ مَعَ قولِه: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنيَا نُوْتِهِ وَمَن اللهُ فِي الْأَخِرَةِ مِن اللّهِ عَن اللّهُ فِي الْأَخِرَةِ مِن اللّهِ عَن وَله اللهُ عَلْمَهُا عَمْوُرَهَا وَتَقُونُهَا ﴾ [الشمس: ٧-٨] مَعَ قولِه: ﴿ وَنَفْسِ وَمَا سَوَنِهَا * فَأَلْمَهَا خُورَهَا وَتَقُونُهَا ﴾ [الشمس: ٧-٨] مَعَ قولِه: ﴿ وَنَذْ أَنْكُ مِن ذَكْبَ مَن دَسَنَهَا ﴾ [الشمس: ٩-١٠].

وحينئذ لا يَرِدُ هذا السُّوالُ الذي ذكرَه، ولا ما أورَدَه على قوله: ﴿ وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ - نَبِيرًا بَصِيرٌ ﴾ [الشورى: ٢٧]، وهو: «قد نَرِي الناسَ يَبْغي بعضُهم على بعض، ومنهم مبسوطٌ لهم، ومنهم مقبوضٌ عنهم، فإنْ كانَ المبسوطُ لهم يَبْغُون، فقد يكونُ البَغْيُ بدونِ البَسُط ...»، لأنَّ هذا - كما مَرِ - في حَقِّ المؤمنينَ المُصطَفَينَ مِن عِبادِه، ويَنصُرُه التذييلُ بقوله: ﴿ إِنّهُ البَسْط ...»، لأنَّ هذا - كما مَرِ - في حَقِّ المؤمنينَ المُصطَفَينَ مِن عِبادِه، ويَنصُرُه التذييلُ بقوله: ﴿ إِنّهُ البَسْط ...»

⁽١) يعني: الإمامَ العارفَ أبا القاسم الجُنيَدَ بنَ محمد، المُتوفِّي سنة ٢٩٧، رحمه الله تعالىٰ.

وله أوصاف، والقِسْمةُ بينَ العِبادِ تَتَفاوَتُ على حَسَب تفاوُتِ قضايا الحِكمةِ والتدبير، فيطيرُ لبعضِ العِبادِ صِنفٌ مِن البِرِّ لم يَطِرْ مِثلُه لآخَر، ويُصيبُ هذا حَظٌّ له وَصْفُ ليسَ فيطيرُ لبعضِ العِبادِ صِنفٌ مِن البِرِّ لم يَطِرْ مِثلُه لآخَر، ويُصيبُ هذا حَظٌّ له وَصْفُ ليسَ ذلكَ الوَصْفُ لحظ صاحبه، فمَنْ قُسِمَ له منهم ما لم يُقسَمْ للآخرِ فقد رَزَقَه، وهو الذي أراد بقوله: ﴿ يَرَزُقُ مَن يَشَأَهُ ﴾، كما يَرزُقُ أحدَ الأخوينِ وَلَداً دونَ الآخر، على أنه أصابَه بنِعمةٍ أُخرىٰ لم يَرزُقُها صاحبُ الوَلَد.

﴿وَهُوَ ٱلْقَوِى ﴾ الباهِرُ القُدْرةِ الغالِبُ علىٰ كُلِّ شيء، ﴿ٱلْعَزِيزُ ﴾ المَنيعُ الذي لا يُغلَب.

بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ ﴾ [الشورى: ٢٧]، ووَضْعُ المُظهَرِ - وهو ﴿يِعِبَادِهِ ، مَوضِعَ المُضمَر (١)، أي: إنه خبيرٌ بأحوالِ عِبادِهِ المُكرَمين، بَصِيرٌ بها يُصلِحُهم وما يُرديهم، وإليه يَنظُرُ ما وَرَدَ عن رسول الله ﷺ: «إذا أحَبَّ اللهُ عبداً هماه الدُّنيا، كها يَظلُّ أحدُكم يَحْمي سَقيمَه الماء»، أخرجه الترمذيُّ (٢) عن قَتادة.

وعن البخاريِّ ومُسلِمٍ^(٣) عن رسولِ الله ﷺ: «إنَّ مما أخافُ عليكم بعدي ما يُفتَحُ عليكم مِن زَهْرةِ الدُّنيا وزينتِها».

قوله: (فيطيرُ لبعض العباد): استَعارَ للنَّصِيبِ وإصابِتِهِ لِمَنْ قُدِّرَ له: الطَّيرانَ سانحاً وبارِحاً (٤)، فسَلَكَ بهم مَسلَكَهم، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَكُلَّ إِنسَنِ ٱلْزَمَّنَهُ طَهَيْرَهُ فِ عُنْقِهِ ﴾ [الإسراء: ١٣].

⁽١) أي: كان الأصل أن يُقال: «إنه بهم خبير بصير»، لِتقدُّم ِ ذِكرِ «العِباد» أولَ الآية في قوله: ﴿ وَلَوَ بَسَطَ اللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِ ﴾.

⁽٢) في «جامعه» (٢٠٣٦) من حديث قتادة بن النُّعمان رضي الله عنه.

⁽٣) البخاري (١٤٦٥)، ومسلم (١٠٥٢) من حديث أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه.

⁽٤) تحرَّف في (ح) إلى: «سائحاً ونازحاً» وفي (ف) إلى: «سارحاً وبارحاً»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب، قال العلامةُ ابنُ منظور في «لسان العرب» مادة (برح): «البارح: ما مَرَّ من الطير والوَحْش من يمينك إلىٰ يسارك، والعربُ تتطيَّرُ به، والسّانح: ما مَرَّ بين يديك من جهة يسارك إلىٰ يمينك، والعربُ تَتَيمَّنُ به».

[﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرَّثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدُ لَهُ, فِي حَرَّثِهِ ۚ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرَّثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِ. مِنْهَا وَمَالَهُ, فِي ٱلْآخِرَةِ مِن نَصِيبٍ ﴾ ٢٠]

سَمّىٰ ما يَعمَلُه العامِلُ مما يَبغي به الفائدة والزَّكاءَ حَرْثاً علىٰ المجاز، وفَرَق بينَ عَمَلِي العامِلَين؛ بأنَّ مَنْ عَمِلَ للآخِرةِ وُفِّقَ في عَمَلِه، وضُوعِفَتْ حَسَناتُه، ومَنْ كانَ عَمَلُه للدُّنيا أُعطيَ شيئاً منها، لا ما يُريدُه ويَبتغيه، وهو رِزقُه الذي قُسِمَ له وفُرغَ منه، وما له نصيبٌ قَطُّ في الآنيا نَصِيب، على وما له نصيبٌ قَطُّ في الآنيا نَصِيب، على أنَّ رِزقَه المقسومَ له واصِلٌ إليه لا محالة؛ للاستِهانةِ بذلكَ إلىٰ جَنْبِ ما هو بصَدَدِهِ مِن زكاءِ عَمَلِه، وفَوْزِهِ في المآب.

[﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَتُوا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنُ بِهِ ٱللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِى بَيْنَهُمُّ وَإِنَّ ٱلظَّلِمِينَ لَهُمْ عَذَا ثُ ٱلِيهُ ﴾ ٢١]

معنىٰ الهمزةِ في ﴿ أَمَّ ﴾: التقريرُ والتقريع، وشُـرَكاؤُهم: شياطينُهم الذينَ زيَّنوا لهم الشَّـرْكَ وإنكارَ البَعْثِ والعَمَلَ للدُّنيا،

قوله: (وما له نصيبٌ قطّ): هذهِ الْمبالَغةُ نشأت مِن أنَّ «نَصِيباً» نكرة، وقد نُفِيَتْ علىٰ سبيلِ الاستِغراق.

قوله: (معنى الهمزة في ﴿ أَمّ ﴾: التقريرُ والتقريع): يُريد: أنَّ ﴿ أَمّ ﴾ في قوله: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَ وَ أُمّ لَهُمْ مُنْ اللَّهِ عَنه المعنى اللَّهُ عَنه والهمزة ولا بُدَّ مِن سَبْقِ كلام إخبارٍ أو إنشاء يُضرَبُ عنه، حتى يُقرَّرَ ما بعدَه، وما سَبَقَ هو قولُه تعالى الله فَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدّينِ مَا وَصَى بِهِ عَنْ أَلَدِينِ مَا وَصَى بِهِ عَنْ أَلَدُ عِنْ اللَّهِ عَلَى اللّهُ الله عَلَى اللّه عليه قولُه: ﴿ وهو الدّينُ الذي شَرَعَتْ لهم الشّياطين »، سَمّاهُ ديناً مُشاكلةً أو تَهكُّم الله ووصى به مشاكلةً أو تَهكُّم الله وآذن بالتمسُّكِ به، وقررٌ (هم على سبيل التقريع عما هم عليه مِن الدّينِ الذي شَرَعَه للله مِن الدّينِ الذي شَرعَه الله مِن الدّينِ الذي شَرَعَه الله مِن الدّينِ الذي شَرَعَه الله مِن الدّينِ الذي شَرَعَة لهم الشياطين.

لأنهم لا يَعلَمونَ غيرَها، وهو الدِّينُ الذي شَرَعَتْ لهمُ الشياطين، وتعالى اللهُ عن الإذنِ فيه والأمرِ به، وقيل: شُركاؤُهم: أوثانُهم، وإنها أُضِيفَتْ إليهم لأنهم مُتَّخِذُوها شُركاءً لله، فتارةً تُضافُ إليهم لهذهِ المُلابَسة، وتارةً إلى الله، وليَّا كانت سَبَباً لِضَلالَتِهم وافتِتانِهم جُعِلَتْ شارعةً لِدِينِ الكُفر، كها قالَ إبراهيمُ صَلَواتُ الله عليه: ﴿إِنَّهُنَّ أَضَّلَلْنَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ ﴾ [إبراهيم: ٣٦].

﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ ﴾ أي: القضاءُ السابقُ بتأجيلِ الجزاء، أو: ولولا العِدَةُ بأنَّ الفَصْلَ يكونُ يومَ القيامة، ﴿ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ﴾ أي: بينَ الكافرينَ والمُؤمنين، أو بينَ المُشركينَ وشُركائِهم.

وقرأ مُسلِمُ بنُ جُندُب: «وأنَّ الظالمين» بالفَتْح؛ عطفاً له على ﴿ كَلِمَةُ ٱلْفَصِّلِ ﴾، يعني: ولولا كلمةُ الفَصْلِ وتقديرُ تعذيبِ الظالمينَ في الآخِرة، لَقُضِيَ بينَهم في الدُّنيا.

[﴿ تَرَى ٱلظَّلِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُواْ وَهُوَ وَاقِعُ بِهِمَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُوا الصَّلِحَتِ فِي رَوْضَاتِ ٱلْجَنَاتِ لَهُمُ مَّا يَشَاءُ ونَ عِندَرَبِهِمْ ذَلِكَ هُو ٱلْفَضْلُ الْكَبِيرُ * ذَلِكَ ٱلَّذِي يُبَقِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَتِ قُلَّا ٱلسَّلُكُو عَلَيْهِ أَجَرًا إِلَّا ٱلْمَودَةَ فَلَاكِيرُ * ذَلِكَ ٱلَّذِي يُبَقِرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَتِ قُلُ لَا ٱلسَّلَكُو عَلَيْهِ أَجَرًا إِلَّا ٱلْمَودَةَ فِي ٱلْقُرْقُ فَي وَمَن بَقْتَرِقَ حَسَنَةً نَزِدَلَهُ وَبِهَا حُسَنَا إِنَّ ٱللّهَ عَفُورٌ شَكُورُ ﴾ ٢٢-٢٣]

﴿ تَرَى ٱلظَّالِلِمِينَ ﴾ في الآخرة، ﴿مُشْفِقِينَ ﴾ خائفينَ خوفاً شديداً أرَّقَ قُلوبَهم، ..

قوله: (عَطْفاً له على ﴿كِلَمَةُ ٱلفَصَٰلِ﴾): و«الكلمة»: فُسِّرَ أُولاً بالقضاءِ السابق، فالمعنى: لولا القضاءُ والقَدَرُ لقُضِيَ بينهم، والفرقُ بينَ القضاءِ والقَدَرِ قد مضى بيانُه (١١)، وفُسِّرَ ثانياً بالعِدَةِ بأنَّ الفَصْلَ يكونُ يومَ القيامة، فالمعنى: لولا العِدَةُ وتقريرُ التعذيب، فالعطفُ قريبٌ مِنَ العطفِ البيانيِّ بالواو.

قوله: (﴿ تَرَى ٱلظَّدلِمِينَ ﴾ في الآخِرةِ ﴿مُشْفِقِينَ ﴾ خاتفينَ خوفاً شديداً): فإن

⁽١) في مواضع، من ذلك ما تقدَّم في تفسير الآية ٩٧ من سورة يونس (٧: ٥٦٩).

﴿مِمَّا كَسَبُوا ﴾ مِنَ السَّيِّئات، ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ ﴾ يُريد: ووَبالُه واقعٌ بهم وواصِلٌ اليهم لا بُدَّ لهم منه، أشفَقُوا أو لم يُشفِقُوا. كأنَّ رَوْضةَ جَنّةِ المُؤمِن أطيَبُ بُقْعةٍ فيها، وأنزَهُها. ﴿عِندَرَبِهِمْ ﴾ منصوبٌ بالظَّرْف، لا بـ ﴿يَشَآءُونَ ﴾.

قلت: إذا كانَ معنى الخوفِ: غَمُّ (١) يَلحَقُ الإنسانَ لِتَوقُّع مكروه، فكيفَ الجمعُ بينَه وبينَ قوله: ﴿ وَهُو وَاقِعُ لِهِمْ ﴾ قلت: قولُه تعالىٰ: ﴿ تَرَى ٱلظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ ﴾ استِحضارٌ لِصُورةِ حَالِ الظَّالَمِينَ في مُشاهَدةِ السامِع؛ لَيَنظُّرَ إلىٰ تلكَ الحالةِ العجيبةِ الشأن، وهو أنهم خائفون مُشفِقونَ يحاولونَ الحَذَرَ حينَ لا يَنفَعُهم الحذر، لأنَّ الحائفَ إذا استَشعَرَ بها يُتَوقَّعُ منه المكروه، وأخذَ في الدَّفْع؛ ربها تَخلَّصَ منه، ومَنْ تركَ الحذرَ حتى إذا ألَمَّ به المحذورُ زاوَلَ الدفع؛ كان مَظِنةً للتعجُّبِ منه والتعجيب، وإليه يَنظُرُ قولُ الشاعر:

أتَتْ وحِيـاضُ المـوتِ بينـي وبينهـا وجادَتْ بوَصْلٍ حينَ لا يَنفَعُ الوَصْلُ

وهو المُرادُ بقوله: «لا بُدَّ لهم منه، أشفقوا أو لم يُشفِقوا».

قوله: (كَأَنَّ رَوْضَةَ جَنَّةِ الْمُؤمِن أَطَيَبُ بُقْعَةٍ فِيها): لأَنَّ الإِضافَةَ تُنبِئُ عن امتيازِ الرَّوْضَةِ عن الجنّة، ثم تعقيبُها بقوله: ﴿ لَهُمُ مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾، وإردافُهما بقوله: ﴿ ذَلِكَ هُوَ ٱلْفَضَّلُ ٱلْكِيرُ ﴾ يُشعِرُ بمَزيدِ ذلكَ الامتياز.

قوله: (﴿عِندَرَبِهِم ﴾ منصوبٌ بالظَّرْفِ لا بـ ﴿يَشَآءُونَ ﴾): عن بعضهم؛ لأنَّ المعنىٰ: على أنَّ ما يُريدُونَه على سبيلِ العُموم مُطلَقاً كائناً ما كان حاصِلٌ لهم عند ربِّهم، أي: حاصِلٌ لهم مِنَ الله، ولو نُصِبَ بـ ﴿يَشَآءُونَ ﴾ تَصيرُ مَشيئتُهم مُقيَّدةً بـ ﴿عِندَ رَبِّهِم ﴾، فلا يبقىٰ العُمومُ فيها يُريدُون، ويحتملُ حُصولُ ذلكَ عندَ غير ربِّهم، وهو عكسُ المعنىٰ.

وقلت: لا رَيْبَ أَنَّ أَهِلَ السَّعادةِ صِنفان: المُقرَّبونَ وأصحابُ اليمين، فإذا أُريدَ بأولئكَ أصحابُ اليمينِ كانَ على ما قيل، وأما إذا أُريدَ به المُقرَّبونَ فلا، قال اللهُ تعالى: ﴿ إِنَّ لَلْنَقِينَ فِي جَنَّتِ وَنَهُرٍ * فِي مَقْعَدِ صِدَّقٍ عِندَمَلِيكِ مُقَّدِرٍ ﴾ [القمر: ٥٤-٥٥].

⁽١) كذا في الأصول الخطية؛ بالرفع، ويصحُّ علىٰ التقديم والتأخير في اسم «كان» وخبرها.

وروينا عن أبي سعيدِ الخدريِّ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «إنَّ أهلَ الدَّرَجاتِ العُلَىٰ ليراهُم مَنْ تحتَهم، كما تَرَونَ النَّجْمَ الطالِعَ في أُفُقِ السماء، وإنَّ أبا بكرٍ وعُمَرَ منهم، وأنعَما»، أخرجه أبو داودَ والترمذيِّ(١).

وفي «الجامع»: «أنعَمَ فُلانٌ النَّظَرَ في الأمر: إذا بالغَ في تَدَبُّرهِ والفِكرِ فيه وزاد فيه، وأحسَنَ فُلانٌ إلىٰ فُلانٍ وأنعَم؛ أي: أفضَلَ وزادَ في الإحسان، وكذا هذا، أي: هما منهم، وزادا في هذا الأمر، وتَناهَيا فيه إلىٰ غايته»(٢).

وقلت: لَعَلَّه مأخوذٌ مِنَ النُّعومة، قال في «الأساس»: «دَقَّه دقّاً نِعِمّا، وأنعَمَ دَقَّه، فإذا عَمِلتَ عَمَلاً فأنعِمْه: فأَجِدْه، وأحسَنَ فُلانٌ وأنعَم: وأجادَ وزاد على الإحسان»، فمعنى: أنعَمَ النَّظَر: أدَقّ، فلا يُذهَبُ إذن إلى العَمَلِ بالمفهوم، كقولِهِ تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا ٱلرِّبَوَا ٱضْعَلَا مُضْكَعَفَة ﴾ [آل عمران: ١٣٠].

وفي تخصيص ﴿رَوِّضَاتِ ﴾ _ كما قال: «كأنَّ رَوْضةَ جَنَّةِ الـمُؤمِن أَطيَبُ بُقْعةِ فيها وأَنزَهُها» _: إيها ُ إلى هذا المعنى. وقال في «فاطِر» (٣): «وقُرِئ «جَنَّةُ عَدْن» على الإفراد، كأنها جَنَّةٌ مُحْتَصَةٌ بالسابقين»، ولذلكَ عَقَّبَ بقولِه: ﴿ ذَلِكَ ٱلَّذِي يُبَيَّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ﴾، أي: أولياءَه _ كما مَرَّ مِراراً _ ، ويحصلُ مِن هذا التقديرِ قُرْبُ المعمولِ مِن عامِله، ومعنى القُرْبِ والزُّلْفيٰ عندَ الله لِعِبادِهِ العامِلين، والجملةُ خَبَرٌ ثانٍ لِقولِه: ﴿ النِّينَ اَمَنُوا ﴾.

وفي «الكواشي»: الوَقْفُ الكافي على ﴿ٱلْجَنَّاتِ ﴾. ﴿لَمُهُمْ مَّا يَشَآا ُونَ ﴾ جُملةٌ مِن مُبتَدأٍ وخَبَر، فعلىٰ هذا تكونُ الجملةُ مُستأنـَفة.

⁽١) أبو داود (٣٩٨٧)، والترمذي (٣٦٥٨). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٩٦).

⁽٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (٨: ٦٢٧).

⁽٣) أي: قال الزمخشـريُّ في تفسير الآية ٣٣ من سورة فاطر (١٢: ٦٥٩).

قُرِئ: ﴿ يُبَثِّرُ ﴾ من: بَشَرَه، و ﴿ يُبشِرُ ﴾ مِن: أَبشَرَه، و ﴿ يَبشُرُ ﴾ مِن: بَشَرَه، والأصل: ذلك الثوابُ الذي يُبشِّرُ الله به عِبادَه، فحَذَف الجار، كقوله تعالى: ﴿ وَأَخْنَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، ثم حَذَف الراجع إلى الموصول، كقوله تعالى: ﴿ أَهَاذَا ٱلَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان: ٢١]، أو: ذلك التبشيرُ الذي يُبشِّرُه اللهُ عِبادَه.

رُوِي: أنه اجتَمَعَ المُشركونَ في مجَمَعٍ لهم، فقال بعضُهم لبعض: أترَونَ مُحمَّداً يَسألُ على ما يَتَعاطاهُ أجراً؟ فنزلتِ الآية.

﴿ إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِي ٱلْقُرِّفَ ﴾ يجوزُ أن يكونَ استِثناءً مُتَّصِلاً ، أي: لا أسألُكم أجراً إلا هذا، وهو أن تَوَدُّوا أهلَ قرابتَه ولم يكن هذا أجراً في الحقيقة، لأنَّ قرابتَه قرابتُهم، فكانت صِلتُهم لازمةً لهم في المُروءة. ويجوزُ أن يكونَ مُنقَطِعاً، أي: لا أسألُكم أجراً قَطّ، ولكنَّني أسألُكم أن تَوَدُّوا قرابتي الذينَ هم قرابتُكم ولا تُؤذُوهُم.

فإن قلت: هَلَّا قيل: إلا مَوَدَّةَ القُرْبِيٰ، أو: إلا المَوَدَّةَ للقُرْبِيٰ؟ وما معنىٰ قوله: ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي ٱلْقُرْبِيُّ ﴾؟ قلت: جُعِلُوا مكاناً للمودّةِ ومَقَرّاً لها،

قوله: (قُرِئ: ﴿ يَبَشِرُ ﴾): نافعٌ وعاصِمٌ وابنُ عامِر: ﴿ يَبَشِرُ ﴾ بضَمِّ الياءِ وفَتْح الباءِ وكَسْرِ الشِّين مُشَدَّدة، والباقونَ: بفَتْح الياءِ وإسكانِ الباء وضَمِّ الشِّينِ مُحُفَّفة (١). رُوِيَ أنه قال: المُتعدِّي ثلاثة، وهو الذي ذكرَ في المتن، والمُطاوعُ خمسة: بَشِرَ (٢) وأبشَرَ (٣) وتَبشَّرَ واستَبشَر.

قوله: (ذلكَ الثوابُ الذي يُبشِّرُ اللهُ به عِبادَه): المُشارُ إليه ﴿رَوْضَاتِ ٱلْجَنَاتِ ﴾ الآية.

قوله: (أو: ذلك التبشير): فالمُشارُ إليه: «الذي يُبشِّـرُه»، نَحْو: هذا أخوك، والعائدُ إلىٰ الموصولِ أيضاً محذوف، ولكنْ لا يُقدَّرُ الجار.

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٥، و«حجة القراءات» ص٦٤١.

⁽٢) أي: بَشَـرَ ويَشِـرَ، كما في معاجم اللغة، وإلا فالمذكورُ أربعة لا خمسة.

⁽٣) زاد في (ط) هنا: «وبشر»، وضُبطت بتشديد الشين، وليس بصحيح، فالمُشدَّد من المتعدي لا من المُطاوع.

كقولك: لي في آلِ فُلانٍ مودّة، ولي فيهم هوى وحُبُّ شديد، تُريد: أُحِبُّهم وهم مكانُ حُبِّي وعلُه، وليسَتْ ﴿فِ﴾ بصِلةٍ للمَودة، كاللام إذا قلت: إلا المودّةَ للقُرْبى، إنها هي مُتعلِّقةٌ بمحذوفٍ تَعَلَقَ الظَّرْفُ به في قولك: المالُ في الكيس، وتقديرُه: إلا المودّةَ ثابتةً في القُرْبىٰ ومُتمكِّنةً فيها.

و «القُرْبِيٰ»: مصدر، كالزُّلْفيٰ والبُشْريٰ، بمعنیٰ: قرابة، والمُراد: في أهلِ القُرْبیٰ، ورُوِي: أنها لها نزَلَتْ قيل: يا رسولَ الله، مَنْ قَرابتُكَ هؤلاءِ الذينَ وَجَبَتْ علينا مَوَدّتُهم؟ قال: «عليٌّ وفاطِمةُ وابناهما». ويدلُّ عليه ما رُوِيَ عن عليِّ رضيَ اللهُ عنه: شَكُوتُ إلىٰ رسولِ الله عَيْ حَسَدَ الناسِ لي، فقال: «أما ترضیٰ أن تكونَ رابع أربعة؟ أوّلُ مَنْ يَدخُلُ الجنة أنا وأنتَ والحسنُ والحسين، وأزواجُنا عن أيهاننا وشهائلنا، وذُرِّيَّتُنا خلفَ أزواجِنا»، وعن النَّبِيِّ عَيْ اللهُ عَيْ اللهُ عَلَىٰ مَنْ ظَلَمَ أهلَ بيتي، وآذاني في عِترتي، ومَنِ اصطنعَ صَنيعةً إلىٰ أحدٍ مِن وَلَدِ عبدِ المُطّلِب، ولم يُجازِهِ عليها، فأنا أُجازيهِ عليها غداً إذا لَقِيني يومَ القيامة».

ورُوِي: «أَنَّ الأنصارَ قالوا: فَعَلْنا وفَعَلْنا، كأنهمُ افتَخَرُوا، فقال عباسٌ _ أو ابنُ عباس _: لنا الفَضْلُ عليكم، فبَلَغَ ذلكَ رسولَ الله ﷺ، فأتاهُم في مجالِسِهم،

قوله: (وليسَتْ ﴿فِي﴾ بصِلة): أي: ﴿فِي ٱلْقُرْيَى ﴾ ليسَ بظَرْفِ لَغْو، بل هو ظَرْفٌ مُستَقِرٌ حالٌ مِنَ ﴿ٱلْمَوَدَّةَ ﴾، و﴿فِيهَا ﴾ مُبالَغة.

قوله: (أن تكونَ رابعَ أربعة): عن بعضهم: رابعُ أربعة (١)، أي: واحدُ أربعة، قال: رابعُ الثلاثة: غيرُها، وهو الذي رَبَّعَهم، أي: كَمَّلَهم أربعة. ورابعُ أربعة: أحدُهم، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ثَانِي النَّرَيْنِ ﴾ [التوبة: ٤٠](٢).

⁽١) قوله: «عن بعضهم: رابع أربعة " سقط من (ف).

⁽٢) زاد في (ح) و(ف) هنا: «ثان ثلاثة»! وفي (ط): «ثالث ثلاثة»!

فقال: يا مَعشَرَ الأنصار، ألم تكونوا أَذِلَةً فأعَزَّكُمُ اللهُ بي؟ قالوا: بلي يا رسول الله، قال: ألم تكونوا ضُلّالاً فهداكمُ اللهُ بي؟ قالوا: بلي يا رسول الله، قال: «أفلا تُجيبُونَني؟ قالوا: ما نقولُ يا رسول الله؟ قال: ألا تقولون: ألم يُـخرِجْكَ قومُك فآويناك؟ أوَلم يُكذِّبوكَ فصَدَّقناك؟ أوَلم يُكذِّبوكَ فصَدَّقناك؟ أوَلم يُخذُلوكَ فنصَرْناك؟ قال: فها زالَ يقولُ حتىٰ جَثَوا علىٰ الرُّكب، وقالوا: أموالُنا وما في أيدينا لله ولرسولِه، فنزلتِ الآية».

قوله: (يا مَعشَرَ الأنصار، ألم تكونوا أذِلّةً فأعَزَّكُمُ الله) الحديث: مِن روايةِ البخاريِّ ومُسلِم (١) عن عبدِ الله بنِ زيدِ بنِ عاصِم قال: «إنَّ رسولَ الله عَلَيْ لَمَّا فَتَحَ حُنَيناً قَسَمَ الغَنائم، فأعطىٰ المُؤلَّفة قُلوبُهم، فبَلَغَه أنَّ الأنصار يُحِبُّونَ أن يُصِيبُوا مِثلَ ما أصابَ الناس، فقامَ رسولُ الله عَلَيْ يَخطُبُهم، فحَمِدَ الله، وأثنى عليه، ثم قال: يا مَعشَرَ الأنصار، ألم أَجِدْكُم ضلّالاً فهداكم الله بي، وعالة فأعناكُمُ الله بي، ومُتفرِّقينَ فجَمَعَكُمُ الله بي؟ ويقولون: اللهُ ورسولُه أمن قال: أما إنكم لو شِئتُم أن ورسولُه أمن، قال: أما إنكم لو شِئتُم أن تقولوا: جِئتنا طَرِيداً فآويْناك، وشَرِيداً فنصَرْناك، وكانَ مِنَ الأمر كذا وكذا»، الحديث.

وأما شِكايةُ العبّاسِ إلى رسولِ الله عَيْنَ : فهو ما روى الترمذيُّ (٣) عن عليٌّ رضيَ اللهُ عنه : «أنَّ العبّاسَ دَخَلَ على رسولِ الله عَيْنَ مُغضَباً، فقال له رسولُ الله عَيْنَ : ما أغضَبك؟ فقال : يا رسولَ الله، أرى قوماً مِن قُريش يَتَلاقُونَ بينهم بوُجوهٍ مُسفِرة، فإذا لَقُونا لَقُونا بغير ذلك، فغضِبَ رسولُ الله عَيْنَ حتىٰ احرَّ وَجْهُه، وقال : والذي نفسي بيده، لا يَدخُلُ قَلْبَ رجلِ إيمانٌ حتىٰ يُحبَّكم لله ورسولِه، ثم قال : أيها الناس، مَنْ آذىٰ عَمِّي فقد آذاني، فإنها عَمُّ الرجلِ صِنْوُ (٤) أبيه».

⁽۱) البخاري (٤٣٣٠)، ومسلم (١٠٦١).

⁽٢) قوله: «أمنّ» ـ هنا وفيها سيأتي بعد كلمات ـ : تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «أمر».

⁽٣) في «جامعه» برقم (٣٧٥٨).

⁽٤) الصَّنْو: المِثْل، وأصلُه: أن تَطلُعَ نخلتانِ من عِرقِ واحد، يُريد: أنَّ أصل العباس وأصل أبي واحد، وهو مِثلُ أبي. قاله ابنُ الأثير في «النهاية»، مادة (صنو).

وقالَ رسولُ الله ﷺ: «مَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ مُحَمَّدٍ ماتَ شهيداً، ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ مُحَمَّدٍ ماتَ تائباً، ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ مُحَمَّدٍ ماتَ تائباً، ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ مُحَمَّدٍ ماتَ تائباً، ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ مُحَمَّدٍ مَشَّدِ مَلَى حُبِّ آلِ مُحَمَّدٍ بَشَّرَهُ على حُبِّ آلِ مُحَمَّدٍ بَشَرَهُ مَلَكُ الموتِ بالجنّة، ثم مُنكرٌ ونكير، ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ مُحَمَّدٍ يُزَفُّ إلى الجنّةِ كما تُرَفُّ العَرُوسُ إلى بيتِ زَوْجِها، ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ مُحَمَّدٍ فُتِحَ له في قبره بابانِ إلى الجنّة، ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ مُحَمَّدٍ فَتِحَ له في قبره بابانِ إلى الجنّة، ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ مُحَمَّدٍ الرحمة، ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ مُحَمَّدٍ ماتَ على السُّنةِ والجهاعة.

ألا ومَنْ ماتَ علىٰ بُغْضِ آلِ مُحَمَّدٍ جاءَ يومَ القيامةِ مكتوبٌ بينَ عَينَيه: آيِسٌ مِن رحمةِ الله، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ بُغْضِ آلِ مُحَمَّدٍ ماتَ كافراً، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ بُغْضِ آلِ مُحَمَّدٍ لله، ألا ومَنْ ماتَ علىٰ بُغْضِ آلِ مُحَمَّدٍ لله يَشَمَّ رائحةَ الجنّة».

وقيل: لم يَكُنْ بَطْنٌ مِن بُطونِ قُريشِ إلا وبينَ رسولِ الله ﷺ وبينَهم قُرْبيٰ، فلما كَذَّبُوهُ وأَبُوا أن يُبايِعُوه، نزلت. والمعنيٰ: إلا أن تَودُّوني في القُرْبيٰ،

قوله: (يُزَفُّ إلى الجنّة)، النهاية: «زَفَفتُ العَروسَ أَزُفُّها؛ إذا أهدَيْتَها إلىٰ زَوْجِها».

قوله: (مكتوبٌ بينَ عَينَيه): عن بعضِهم: «بينَ عَينَيه»: خَبَرٌ مُقدَّمٌ على المُبتَدأ، و «مكتوبٌ» مُبتَدأ، كأنه قال: مكتوبٌ «آيِسٌ مِن رحمةِ الله» بينَ عَينَيه. والظاهِرُ أنه سَهْو، بل «بينَ عَينَيه» ظَرْفُ «مكتوب»، و «مكتوب»: خَبَرٌ مُقدَّم، والجملةُ حالٌ مِن ضمير «جاء».

قوله: (وقيل: لم يكنْ بَطْنٌ مِن [بطون] قُريش) إلى آخره: يُوافِقُه ما روينا عن البخاريِّ (١) عن ابنِ عباس: «سُئِلَ عن قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِٱلْقُرْبَىٰ ﴾، فقال سعيدُ بنُ جُبير: قُرْبىٰ آلِ مُحَمَّد، فقال ابنُ عباس: عَجِلْت، إنَّ رسول الله ﷺ لم يكنْ بَطنٌ مِن قُريشٍ إلا كانَ له فيهم قرابة، فقال: إلا أن تَصِلُوا ما بيني وبينكم».

⁽۱) في «صحيحه» (۸۱۸).

أي: في حَقِّ القُرْبِي أو مِن أجلِها، كما تقول: الحبُّ في الله والبُغضُ في الله، بمعنى: في حَقِّهِ ومن أجلِه، يعني: أنكم قومي وأحقُّ مَنْ أجابني وأطاعني، فإذا قد أبيتُم ذلك فاحفظوا حَقَّ القُرْبِي، ولا تُؤذُوني ولا تُهيِّجُوا عليّ.

وقيل: أتتِ الأنصارُ رسولَ الله عَلَيْ بهالِ جَمَعُوه، وقالوا: يا رسول الله، قد هدانا الله بك، وأنتَ ابنُ أُختِنا، وتَعرُوكَ نوائبُ وحقوق، وما لَكَ سَعة، فاستَعِنْ بهذا علىٰ ما يَنُوبُك، فنزلت، وردَّه.

وقيل: ﴿ اَلْقُرْنَى ﴾: التقرُّبُ إلىٰ الله تعالىٰ، أي: إلا أن تُحِبُّوا اللهَ ورسولَه في تَقَرُّبِكُم إليه بالطاعةِ والعملِ الصالح. وقُرِئ: «إلا مَوَدّةً في القُرْبيٰ».

﴿وَمَن يَقْتَرِفَ حَسَنَةً ﴾: عن السُّدِّيّ: أنها المودَّةُ في آلِ رسولِ الله ﷺ، نزلت في أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضيَ اللهُ عَنه ومَوَدّتِهِ فيهم، والظاهِرُ العُمومُ في أيِّ حَسَنةٍ كانت، إلا أنها لـبًا ذُكِرَتْ عَقيبَ ذِكرِ المودّةِ في القُرْبيٰ؛ دلَّ ذلكَ علىٰ أنها تناولتِ المودّةَ تناولاً أوليّاً، كأنَّ سائرَ الحسناتِ لها توابع.

قوله: (وأنتَ ابنُ أختِنا): لأنَّ آمِنةَ أُمَّ رسول الله ﷺ كانت مِنَ الأنصار مِن بني زُهْرة (١).

قوله: (والظاهِرُ العُمومُ في أيِّ حَسَنةٍ كانت): فعلى هذا ﴿وَمَن يَقْتَرِفَ حَسَنَةً ﴾ إلى آخِرِه: تذييل، وعلى الأول: تتميم.

⁽١) كذا وردت العبارةُ في الأصول الخطية، وهو سبقُ قلم من المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ _ إن لم يكن ثمّةَ خَلَلٌ في النسخ _، فبنو زُهْرةَ من قُريش، لا من الأنصار، وآمنةُ أمُّ النبيِّ ﷺ قُرَشيةٌ زُهْريّة، وليست أنصارية، فإنها آمنةُ بنتُ وَهْب بن عبد مناف بن زُهْرة بن كِلاب بن مُرّة، كما في «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد (١: ٥٩)، بل أمُّ آمنة وأمُّ أمّها: قرشيتان أيضاً، كما في «الطبقات».

وقد اشتهر أنَّ بني النَّجَارِ مِنَ الأنصَار: أخوالُ النبيُّ ﷺ، وذلك أنهم أخوالُ عبدِ المُطَلِّب، فأمُّه سلمىٰ بنت عمرو من بني عَدِيِّ بن النَّجّار، فهم أخوالُ عبد المطلب حقيقة، ولعلَّ وَصْفَهم بـ «أخوالُ النبيِّ ﷺ» هو السَّبَبُ في تَوهُّم أنَّ أمَّه عليه السلام أنصارية، والله أعلم.

وقُرِئ: «يَزِدْ»، أي: يَزِدِ الله. وزيادةُ حُسْنِها مِن جِهةِ الله: مُضاعفتُها، كقوله تعالى: ﴿ مَن ذَا ٱلّذِي يُقْرِضُ ٱللّهَ قَرْضًا حَسَنَا فَيُضَاحِفَهُ لَهُ وَأَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وقُرِئ: «حُسْنَى»، وهي مصدرٌ كالبُشْرَىٰ. الشَّكُور في صِفةِ الله: مجازٌ للاعتِدادِ بالطاعة، وتَوْفيةِ ثوابِها، والتَّفضُّلِ علىٰ الـمُثاب.

[﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبّا ۚ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَغْتِمْ عَلَى قَلْبِكٌ ۚ وَيَمَمُ ۗ ٱللَّهُ ٱلْبَطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَتِهِ ۚ إِنَّهُ ، عَلِيمُ إِذَاتِ ٱلصَّهُ وَرِ ﴾ ٢٤]

﴿أَمْ ﴾ مُنقَطِعة، ومعنى الهمزة فيه: التوبيخ، كأنه قيل: أيَتَمالَكُونَ أَن يَنسُبوا مِثلَه إلى الافتِراء، ثم إلى الافتِراءِ على الله الذي هو أعظمُ الفِرَىٰ وأفحشُها، ﴿فَإِن يَشَإِ اللهُ يَغْتِمْ عَلَىٰ قُلوبِهم ، حتىٰ تَفتَريَ عليه الكذب، فإنه لا يَجتَرِئُ على افتِراءِ الكذب على الله إلا مَنْ كانَ في مِثلِ حالهم.

قوله: (﴿ أَمّ ﴾ مُنقَطِعة، ومعنى الهمزةِ فيه: التوبيخ): أقول: لا بُدَّ مِن تقديم كلام يَصِتُ أَن يُضرَبَ عنه، وهو قولُه: ﴿ أَمْ لَهُ مُ شَرَكَتُواْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ الله ﴾ [الشورى: ٢١]، وبيانُه: أنه تعالى لهَا أَمَرَه صَلَواتُ الله عليه بأن يَتلُو عليهم قولَه: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِن الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ فَحُا وَالَّذِي آَوْحَيِّنَا إِلَيْكَ ﴾ [الشورى: ١٣]، وساقَ الكلامَ إلى أنِ انتهى إلى الإضرابِ الأول (١)، فأضرَبَ عن الأمرِ بالتلاوةِ إلى السُّوالِ على سبيلِ التقرير والتهكُّم، وأجرى عِنانَ الكلام حتى بَلَغَ إلى مقامِ الإضرابِ الثاني (٢)، فوبَّخهم على أمرِ آخَرَ أعظمَ مِن الأول، وهو نِسبةُ الافتِراءِ إلى أكرمِ خَلْقِ الله، فقال: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ﴾، أي: يَتفوَّهُونَ بهذه العظيمة؛ أن يُحَمَّداً شَرَعَ مِن تِلقاءِ نفسِهِ هذا الذي تلا عليكم وسَمَّاهُ دِيناً، وذكرَ أنَّ اللهُ آذَنَ به الأنبياءَ أن يَتَمسَّكُوا به ويُوصُوا أُمْهَم به، وهذا معنى قوله: ﴿ أَفَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا ﴾.

⁽١) وهو قولُه: ﴿ أَمْ لَهُ مُرْكَ وَالسَّورِي السَّورِي السَّورِي مَا لَمْ يَأَذَنَّ بِهِ اللَّهُ ﴾ [الشورى: ٢١].

⁽٢) وهو قوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفَّتَرَىٰ ﴾ [الشورىٰ: ٢٤].

وهذا الأسلوبُ مُؤدّاهُ استِبعادُ الافتِراءِ مِن مِثلِه، وأنه في البُعْدِ مِثلُ الشَّرْكِ بالله والدخولِ في جُملةِ المختومِ على قُلوبِهم. ومِثالُ هذا: أن يُخوَوَنَ بعضُ الأُمناء، فيقول: لَعَلَّ اللهَ خَذَلَني، لَعَلَّ اللهَ أعمىٰ قلبي، وهو لا يُريدُ إثباتَ الخِذْلانِ وعَمَىٰ القَلْب، وإنها يُريدُ استِبعادَ أن يُخوَقَنَ مِثلُه، والتنبية علىٰ أنه رُكِبَ مِن تخوينهِ أمرٌ عظيم.

ثم قال: ومن عادة الله أن يَمحُو الباطلَ ويُشِتَ الحَقَّ ﴿ بِكَلِمَتِهِ * بِوَحْيه أو بقَضائِه، كَقُولِهِ تعالى: ﴿ بَلَ نَقَّذِفُ بِٱلْحَقِ عَلَى ٱلْبَطِلِ فَيَدْمَغُهُ * [الأنبياء: ١٨]، يعني: لو كانَ مُفتَرياً كَمَا تَزعُمونَ لكَشَفَ اللهُ افتِراءَه، ومَحقَه، وقَذَفَ بالحقِّ على باطِلِه فدَمَغَه.

قوله: (وهذا الأسلوبُ مُؤدّاهُ استِبعادُ الافتراءِ مِن مِثلِه): وهو أنه تعالىٰ وَبَّخَهم علىٰ الافتراءِ المُؤدِّي إلىٰ إيجابِ الخَيْمِ والطَّبْعِ الذي هو مِن صِفةِ أبعَدِ خَلْقِ الله وألعَنِهم علىٰ مِثلِ الافتراءِ المُؤدِّي إلىٰ إيجابِ الخَيْمِ والطَّبْعِ الذي هو مِن صِفةِ أبعَدِ خَلْقِ الله وأحبِّهم إليه، هَيْهات، وآدمُ ومَنْ دونَه تحتَ لِوائه. هذا هو معنىٰ الاستِبعادِ الذي صَرَّحَ به، ومعنىٰ المِثلَين في قوله: «في مِثلِ حالِمِم» و«الافتراء مِن مِثلِه». وعن بعضِهم: «في مِثلِ حالِمِم» و«الافتراء مِن مِثلِه». وعن بعضِهم: «وفي هذا تذكيرٌ لنِعَمِ الله بذِكرِ إحسانِهِ إليه وفَضْلِهِ له بها أكرَمَه بأنواعِ الكراماتِ التي أكرَمَه بها؛ ليَشكُرُ ربَّه علىٰ ذلك، ويَرحَمَ علىٰ أولئكَ بها خُتِمَ علىٰ قُلوبِهم»، انتهىٰ كلامُه.

ثم جِيءَ بقوله: ﴿وَيَمَّحُ اللهُ الْبَطِلَ ﴾ إلى آخِرِه؛ تذييلاً للكلامِ وتتميماً لمعنى الاستِبعاد، أي: ليسَ مِن شأنِهِ صلواتُ الله عليه ذلك، ولا مِن عادةِ الله، إلا محو الباطِلِ وإثباتُ الحق، ولا مِن صِفاتِ هذا الكِتابِ الكريمِ أن يَحُومَ الافتِراءُ حولَه، وأنه مِن كَلِماتِ الله التي لا يأتيها الباطِلُ مِن بينِ يَدَيهِ ولا مِن خَلْفِه، وفيه تعريضٌ بافتِرائهم، وأنهم المختومُ على قُلومِهم، وأنهم أخَسُّ خَلْقِ الله وأنذَهُم وأبعدُهم مِن رحمةِ الله، أولئكَ كالأنعام بل هُم أضَل.

لله دَرُّه! ما أَلطَفَ بيانَـه، وما أَدَقَّ نَظَرَه! ولو لم يكنْ في كِتابِهِ إلا هذا التلويحُ لكَفاهُ مَزِيّةً وفَضْلاً. ويجوزُ أن يكونَ عِدَةً لرسولِ الله ﷺ بأنه يَمحُو الباطلَ الذي هم عليه مِنَ البَهْتِ والتكذيب، ويُثبِّتُ الحقَّ الذي أنتَ عليه بالقُرآنِ وبقضائِهِ الذي لا مَرَدَّ له مِن نُصْرِتِكَ عليهم، إنّ اللهَ عليمٌ بها في صَدْرِكَ وصُدُورِهِم، فيُجري الأمرَ على حَسَب ذلك.

وعن قتادة: ﴿يَغْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾: يُنسِكَ القُرآنَ ويَقطَعْ عنكَ الوَحْي، يعني: لو افترىٰ علىٰ الله الكَذِبَ لفَعَلَ به ذلك، وقيل: ﴿يَغْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾: يَربِطْ عليه بالصَّبْر، حتىٰ لا يَشُقَّ عليكَ أذاهُم.

فإن قلت: إِنْ كَانَ قُولُه: ﴿وَيَمْحُ اللّهُ ٱلْبَطِلَ ﴾ كلاماً مُبتَداً غيرَ معطوفٍ على ﴿يَغْتِمْ ﴾، فما بال الواوِ ساقطة في الخطّ؟ قلت: كما سَقَطَت في قولِهِ تعالى: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَانُ بِٱلشَّرِ ﴾ [الإسراء: ١١]، وقولِهِ تعالى: ﴿ سَنَدَعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ [العلق: ١٨]، على أنها مُثبَتةٌ في بعضِ المَصاحِف.

قوله: (ويُثبّتُ الحقَّ الذي أنتَ عليه بالقُرآنِ وبقَضائه): فإن قلت: لِمَ خالَفَ بينَ العِبارتَين، فجاءَ في الوَجْهِ الأولِ بـ«أو» حيثُ قال: «بوَحْيهِ أو بقضائه»، وفي الثاني بالواو حيثُ قال^(۱): «بالقُرآنِ وبقضائه»؟ قلت: على الأول: الكلامُ تذييلٌ وبيانٌ لعادةِ الله الجاريةِ في إثباتِ الحقِّ وعَنِي الباطِل فيها غَبَرَ مِنَ الزمانِ وفيها يُتَرقَّبُ منه، وكان لا يخلو ذلك مِن أحَدِ هذين الأمرَيْن، وعلى هذا الوَجْه: عِدَةٌ لحبيبِ الله صلواتُ الله عليه، والجملةُ حالٌ مُقرِّرةٌ لمزيدِ التوبيخ، والمقامُ اقتضى الجمعَ بينَهما، لا سيَّا وقد تحقَّقَ في الواقِع ذلك.

قوله: (إن كانَ قولُه: ﴿وَيَمَتُ اللّهُ الْبَطِلَ ﴾ كلاماً مُبتَداً): يعني (٢): و﴿ يَغَتِمُ ﴾ مجزومٌ جوابٌ للشَّرْط، ﴿ وَيَمَتُ ﴾ أيضاً قد سَقَطَ منهُ الواوُ علامةُ الجزم، فيكونُ معطوفاً عليه، وأنتَ جَعَلتَه كلاماً مُبتَداً ؟ وأجاب: أنَّ الواوَ ساقِطةٌ خَطاً لا معنى، قال أبو البقاء: ﴿ يَغَتِمُ ﴾ جوابٌ للشَّرْط، ﴿ وَيَمَتُ ﴾ مرفوعٌ مُستأنفٌ وليسَ مِنَ الجواب؛ لأنه يَمحُو الباطِلَ مِن غير شَرْط، وسَقَطَتِ الواوُ مِنَ اللفظ لالتِقاءِ الساكِنين، ومِنَ المُصحَفِ حَمْلاً على اللفظ » (٣).

⁽١) من قوله: «بوحيه أو بقضائه» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٢) في (ح) و(ف): "معنىٰ"، والمُثبتُ من (ط).

⁽٣) «التيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٢).

[﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقَّبَلُ ٱلنَّوْيَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا نَفْعَ أُوك ﴾ ٢٥]

يُقال: قَبِلتُ منه الشيء، وقَبِلتُه عنه؛ فمعنىٰ «قَبِلتُه منه»: أخذتُه منه وجَعَلتُه مَبدأً قَبولِي ومَنشَأَه، ومعنىٰ «قَبِلتُه عنه»: عَزَلتُه عنه وأبنتُه عنه. والتوبة: أن يُرجَعَ عن القَبيحِ والإخلالِ بالواجِب؛ بالنَّدَم عليهما والعَزْمِ علىٰ أنْ لا يُعاوِد، لأنَّ المرجوعَ عنه قبيحٌ وإخلالٌ بالواجِب، وإن كانَ فيه

وروىٰ مُحيي السُّنَةِ عن الكِسائيِّ نَحْوَ ما ذكرَه المُصنِّف (١)، ومما يُقوِّي أنه مرفوع: عطفُ قوله: ﴿وَيُحِقُّ الْمُقَّ بِكَلِمَتِهِۦ﴾ عليه، وهو مرفوع.

قوله : (والعَزْم علىٰ أَنْ لا يُعاوِد، لأنَّ المرجوعَ عنه قبيحٌ وإخلالٌ بالواجب): أي: يَـجعَلُهما غَرَضاً في عَدَم المُعاوَدة.

قوله: (وإنْ كانَ فيه): أي: في المرجوع عنه أو الواجب (لعبدِ حَقَّ: لم يكنْ بُدُّ مِنَ التفصِّي على طريقه): قيل: في قولِه: «لأنَّ المرجوعَ عنه قبيحٌ وإخلالٌ بالواجب»، وقولِه: «أن يَرجِعَ عن القبيح»: إشارةٌ إلى مذهبه؛ لأنَّ أكثرَهُم (٢) قالوا: التَّوبةُ عن بعضِ المعاصي مَعَ الإصرارِ على البعضِ غيرُ صحيحة، قال أبو هاشِم: لو تابَ عن ذلكَ القبيح لِكونهِ قبيحاً وَجَبَ أن يتوبَ عن كُلِّ القبائح، وإن تابَ عنه لا لمُجرَّدِ قُبْحِه، بل لِغَرَضٍ آخَرَ لم تَصِحَّ توبتُه. وعندَ أهلِ السُّنة: التوبةُ عن بعضِ المعاصي مَعَ الإصرارِ على البعضِ صحيحة.

وقال الشيخُ أبو عبد الله الأنصاري: «التوبةُ ثلاثةُ أشياء: النَّدَمُ والاعتِذارُ والإقلاع»(٣).

وقلت: النَّدَم: إنها يكون على ما فاتَ في الزمانِ الماضي، فيُسرجَعُ عنه بالقَلْب، لأنَّ التَّوبةَ سَعْيٌّ مِن مَساعي القلب، وهو تنزيهُ عن القبائح، وإليه الإشارةُ بقوله: «أن يَرجِعَ عنِ القَبيحِ والإخلالِ بالواجب بالنَّدَم عليهما».

⁽١) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ١٩٢).

⁽٢) أي: أكثر المعتزلة.

⁽٣) «منازل السائرين» (١: ١٨٢ مع شرحه «مدارج السالكين» لابن القيِّم).

لِعَبْدِ حَقّ: لم يكن بُدٌّ مِن التفصّي على طريقِه.

وروى جابر: أنَّ أعرابياً دَخَلَ مَسجِدَ رسولِ الله ﷺ، وقال: اللهُمَّ إني أستَغفِرُكَ وأتوبُ إليك، وكبَّر، فلها فَرَغَ مِن صَلاتِهِ قال له عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: يا هذا، إنَّ سُرعةَ اللِّسانِ بالاستِغفارِ توبةُ الكَذّابين، وتوبتُك تحتاجُ إلى التوبة، فقال: يا أميرَ المؤمنين، وما التوبة؟ قال: اسمٌ يقعُ على سِتّةِ معان: على الماضي مِنَ الذُّنوب: النَّدامة، ولتضييع الفرائض: الإعادة، وردُّ المظالم، وإذابةُ النفسِ في الطاعة كها ربَّيتَها في المعصية، وإذاقةُ النفسِ مَرارةَ الطاعةِ كها أذقتَها حَلاوةَ المعصية، والبُّكاءُ بَدَلَ كُلِّ ضَحِكٍ ضَحِكتَه.

﴿ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّئَاتِ ﴾ عن الكبائرِ إذا تِيبَ عنها،

والاعتِذار: هو التلافي لِمَا فاتَ في الحالِ بقَضاءِ الواجِب؛ إن كانَ مِن حَقِّ الله بأداءِ الفَرائض، ورَدِّ المَظالِمِ إنْ كانَ مِن حَقِّ العِباد، فلا بُدَّ مِنَ التفصِّي على طريقه، أي: يجتهدُ على طريقةِ التَّخلُّص منه بأيِّ وَجْهِ أمكن؛ إنْ كانَ المظلومُ في قَيْدِ الحياة: فالتفصِّي عنه بأن يَرُدَّ عليه أو يَستَحِلَّ منه، وإنْ ماتَ يَـرُدُّها على وَرَثتِه، وإن لم يَقدِرْ فيتَصدَّقُ عنه، وإلا فيدعُو له ويَستَغفِر.

والإقلاع: هو أن يَعزِمَ على ألا يُعاوِدَ إلى الذَّنْب، وهو يَتَعلَّقُ بالمُستقبل، ويُمكِنُ أن يُحمَلَ قولُه: «أنْ لا يُعاوِد؛ لأنَّ المرجوعَ عنه قبيحٌ وإخلالٌ بالواجب» على أنه لا تَصِحُّ التوبةُ إذا رجعَ عن القبيح مُحَاباةً (١) أو خَوْفاً مِنَ الناسِ أو ضَعْفاً حَصَلَ في بَكنِه، فلا يكونُ توبة، ولو قال: «تعظيهاً للله وحَذاراً مِن سَخَطِهِ » لكانَ أولى؛ لأنه دَخَلَ في كلامِه: ما إذا رَجَعَ عنها طالباً للثناءِ والمُدْحةِ والرِّياءِ والسُّمْعة.

قوله: (مِنَ التفصِّي علىٰ طريقِه): الأساس: «وقعَ فيها لا يَقدِرُ علىٰ التفصِّي منه، وليتَني أتفصّىٰ مِن فُلان؛ أي: أتخلَّصُ منه وأُبايِنُه».

وقَدَّرَ صاحِبُ «المطلع»: «لم يكنْ بُدُّ مِنَ التفصِّي عنه بطريقة».

قوله: (﴿ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّعَاتِ ﴾ عن الكبائِر إذا تِيبَ عنها): وقلت: إذن لا فَرْقَ بينَ «يقبلُ

⁽١) في (ط) و(ح): «مجانا»، وفي (ف): «مجابا»! ولعلَّ ما أثبتُّه هو الصواب، والله أعلم.

وعن الصغائرِ إذا اجتُنِيَتِ الكبائر، ﴿وَيَعْلَمُ مَا نَفْعَ لُونَ ﴾ قُرِئ بالتاءِ والياء، أي: يَعلَمُه فَيُثيبُ علىٰ حَسَناتِه، ويُعاقِبُ علىٰ سَيِّئاتِه.

[﴿ وَيَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ وَيَزِيدُهُم مِن فَصَّلِهِ ۚ وَٱلْكَفِرُونَ لَهُمْ عَذَابُ شَدِيدٌ ﴾ ٢٦]

﴿ وَهَسْتَجِيبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ أي: يَستَجيبُ لهم، فحَذَفَ اللامَ كَمَا حُذِفَ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ ﴾ [المطففين: ٣]، أي: يُثيبُهم على طاعتِهم ويَزيدُهم على الثواب تفضُّلاً، أو: إذا دَعَوهُ استَجابَ دُعاءَهُم، وأعطاهُم ما طَلَبوا، وزادَهُم على مطلوبهم.

التَّوبة» ويينَ «يَعفُو عنِ السَّيِّئات»؛ لأنَّ قَبولَ التَّوْبةِ ليسَ إلا العَفْوَ عنِ السَّيِّئات، بل المعنى: مِن شأنِهِ قَبولُ التَّوبةِ عن عِبادِهِ إذا تابوا، والعَفوُ عن سَيِّئاتِهم مَحضُ رحمتِهِ أو بشفاعةِ شافِع، قال الإمام: «إنه تعالى تارةً يَعفُو بواسِطةِ التوبة، وأخرىٰ يَعفُو ابتِداءً مِن غير تَوْبة»(١).

قوله: (قُرِئَ بالتاءِ والياء): حَفصٌ وحمزةُ والكِسائيّ: بالتاءِ الفَوْقانيّة، والباقون: بالياء (٢).

قوله: (أي: يَعلَمُه فَيُثِيبُ على حَسَناتِه، ويُعاقِبُ على سَيِّئاتِه): يعني: ﴿وَيَعْلَمُ مَانَفْعَ لُوكَ ﴾ جاءَ تذييلاً للسابق، فإنَّ قولَه: ﴿يَقْبَلُ ٱلنَّوْبَةُ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّعَاتِ ﴾ دلَّ على أنَّ العَفْوَ تَعلَّق بالسَّيِّئاتِ المَتُوبِ وغيرِ مَعفُو عنها، فاتَصلَ تَعلَّق بالسَّيِّئاتِ المَتُوبِ وغيرِ مَعفُو عنها، فاتَصلَ قولُه: ﴿وَيَعْلَمُ مَانَفْكَ لُوكَ ﴾ جها بحسب الثواب والعِقاب، وفيه تعشف.

وقال القاضي: «﴿وَيَعْلَمُ مَا نَفْعَ لُونَ ﴾ فيُجازي ويُجاوِزُ عن إتقانٍ وحِكمة »(٣)، أي: يُجازي التائبَ ويُجاوِزُ عن غير التائِب، وصُدورُ هما عنه عَزَّ وجَلَّ عن إتقانٍ منه وحِكمة، وإن لمُ نُدرِكُ ذلك بعقولنا، فلا اعتِراضَ لأحَدِ عليه.

⁽۱) «مفاتيح الغيب» للرازي (۲۷: ۹۷).

⁽٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٥، و «حجة القراءات» ص١٤١.

⁽٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٣٠).

وقيل: الاستجابة فِعلُهم، أي: يَستَجيبُونَ له بالطاعةِ إذا دعاهم إليها، ﴿وَيَزِيدُهُم ﴾ هو ﴿مِن فَضْلِهِ ﴾ على ثوابهم، وعن سعيدِ بنِ جُبَير: هذا مِن فِعلِهم: يُجيبُونَه إذا دعاهم، وعن إبراهيمَ بنِ أدهَمَ أنه قيلَ له: ما بالنا نَدعُو فلا نُجاب؟ قال: لأنه دعاكم فلم تُجيبُوه، ثم قرأ: ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو اللَّهُ اللَّهُ عَالَ اللَّهُ وَلَيْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُلَّالَالِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

[﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِ - لَبَغَوّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرِمّا يَشَآهُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ - خَبِيرُ اللَّهُ وَلَا يَشَآهُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ - خَبِيرُ اللَّهِ مَا يَشَاهُ إِنَّهُ وَبِعِبَادِهِ - خَبِيرُ اللَّهُ اللَّهُ الرَّفَ اللَّهُ الرَّفَ اللَّهُ اللَّ

قوله: (وقيل: الاستِجابةُ فِعلُهم): قال أبو البقاء: «على هذا: ﴿ اللَّذِينَ ﴾ في موضع رَفْع، أي: يَنقادُونَ له »(١).

وقلت: على الوَجْهِ الأول: ﴿وَلِمَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ عَطْفٌ على ﴿يَقْبَلُ ٱلنَّوْلَةِ ﴾، فتَشتَمِلُ الآيتانِ على أصنافِ المُكلَّفين؛ الموافِقينَ منهم والمُخالِفين، فإنَّ المُؤمِن: إما عاصٍ أو غيرُ عاص، والأول: تائبٌ أو غيرُ تائِب، والكافرُ مِن صِنفِ المُخالِفين، وقد بَيَّنَ في الآيتَينِ ما لِكُلِّ عاص، والأصناف، ومُعاملة الله مَعَ كُلِّ فريقٍ مِن قَبولِ التوبةِ والعَفْوِ والاستِجابةِ والعذاب(٢).

وعلى الوَجْهِ الثاني: ﴿وَيَسْتَجِيبُ ﴾ عطفٌ على محموع قولِه: ﴿وَهُوَالَّذِى يَقْبُلُ النَّوْبَةُ ﴾ وقولُه: ﴿وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ وقولُه: ﴿وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ على منوالِ قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَا دَاوُد وَسُلَيْمَنَ عِلْمَا وَقَالا الْحَمَّدُ لِلّهِ ﴾ [النمل: ١٥]، أي: عَمِلا به وعَرَفا حَقَّ النَّعمة وقالا: الحمدُ لله، فالمعنى: ويَستَجيبُونَ لله بالطاعة حينَ دعاهم، فيستَجيبُ لِذلكَ دُعاءَهُم، ويُوفِيهم أجورَهم، ويَزيدُهم مِن فَضْلِه، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُوبَ ﴾ كَنْبَ اللَّهُ وَأَقَامُوا الصَّلُوة وَأَنفَقُوا مِمَا رَزَقْنَهُمْ سِرًا وَعَلانِيةً يَرْجُونَ بَعِسَرَةً لَن تَسَبُورَ * لِيُوفِيهُمْ أَبُورَيْكُمْ مِن فَضْلِه، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونِ كَلَابَ اللَّهُ وَأَقَامُوا الصَّلُوة وَأَنفَقُوا مِمَا رَزَقْنَهُمْ سِرًا وَعَلانِيةً يَرْجُونَ بَعِسَرَةً لَن تسَبُورَ * لِيُوفِيهُمْ أَلْ وَمَا رَزَقْنَهُمْ مِن فَضْلِه، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ النَّذِينَ لَن سَبُورَ * لِيُوفِينَهُمْ مِن فَضْ لِهِ * [فاطر: ٢٩-٣٠].

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٣).

⁽٢) في كلامه رحمه الله تعالى لفٌّ ونَشْر؛ فقبول التوبة: للمؤمن العاصي التائب، والعفو: للمؤمن العاصي غير التائب، والاستجابة: للمؤمن الطائع، والعذاب: للكافر.

﴿لَهَغَوَّا ﴾ مِنَ البَغْي؛ وهو الظُّلم، أي : لبَغَىٰ هذا علىٰ ذاك، وذاكَ علىٰ هذا، لأنَّ الغِنىٰ مَبطَرةٌ مَأشَرة، وكفىٰ بحالِ قارونَ عِبرة، ومنه قولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «أخوَفُ ما أخافُ علىٰ أُمّتي زَهْرةُ الدُّنيا وكثرتُها»، ولبعضِ العرب:

وقد جَعَلَ الوَسْمِيُّ يُنبِتُ بينَنا وَبِينَ بني رُومانَ نَبْعاً وشَوْحَطا

ومن هذا المَقام أجابَ السَّيِّدُ الجليلُ إبراهيمُ بنُ أدهَمَ عن قَوْلِ السائل: ما بالنا نَدعُو فلا نُجاب؟ بقوله: «لأنه دعاكم فلم تُجيبُوه، ثم قرأ: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَمِ ﴾ [يونس: ٢٥]، ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَمِ ﴾ [يونس: ٢٥]، ﴿وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّاعِةِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّاعِةِ إِذَا دَعَاهُ إِلَيْهَا.

قوله: (أَخُوَفُ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي) الحديث: مِن روايةِ البُخاريِّ ومُسلِم والنَّسائيِّ (١) عن أبي سعيدِ قال: «جَلَسَ رسولُ الله ﷺ، وجَلَسْنا حولَه، فقال: إنَّ مما أخافُ عليكم بَعْدي ما يُفتَحُ عليكم مِن زَهْرةِ الدُّنيا وزينتِها. فقال رجل: أوَيأتِي الخيرُ بالشَّرِّ يا رسول الله؟» الحديثَ بطُولِهِ ذَكَرْناه.

قوله: (وقد جَعَلَ الوَسْميُّ) البَيْت (٢): سُمِّيَ المَطَرُ وَسْميًا؛ لأنه يَسِمُ الأرضَ بالنَّبات، و «النَّبْع»: شَجَرٌ يُتَّخَذُ منه السِّهام، يعني: أنهم إذا أُمطِرُوا و «النَّبْع»: شَجَرٌ يُتَّخَذُ منه السِّهام، يعني: أنهم إذا أُمطِرُوا وأُخصِبُوا، فتذكروا الذُّحُول (٣)، وطَلَبوا الأوتار (٤). وفي هذا البَيتِ مِن حُسْنِ التَّعْليل ما بَلَغَ عَايتَه، فكأنَّ المَطَرَ أنبَتَ لهم آلةَ الحرب مِنَ القِسِيِّ والسِّهام.

⁽۱) البخاري (۱٤٦٥) و(۲۸٤۲) و(۲۶۲۷)، ومسلم (۱۰۵۲)، والنسائي (۲۵۸۱). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (۳۹۹۵).

⁽٢) البيت في «المُخصَّص» لابن سِيده (٣: ١١٥)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (شحط)، ولم يُنسَب فيهما، ولفظُه في «اللسان»: «وبينَ بني دُودان».

⁽٣) جمعُ «ذَحْل»، وهو الثأر، وقيل: طلّب مكافأة بجناية جُنيت عليك أو عداوة أُتيت إليك، وقيل: هو العداوة والحقد. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (ذحل).

⁽٤) يُريدُ بها هنا: الأقواسَ والسِّهام، ونقل ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (شحط)، عن ابن بري قولَه: «كانت العربُ لا تَطلُبُ ثأرَها إلا إذا أخصَبَت بِلادُها».

يعني: أنهم أَحْيَوا فحَدَّثُوا أنفُسَهم بالبَغْي والتفاتن.

أو مِنَ البَغْي؛ وهو البَذَخُ والكِبْر، أي: لَتكَبَّروا في الأرض، وفَعَلُوا ما يَتبَعُ الكِبْرَ مِنَ العُلُوِّ فيها والفساد. وقيل: نزلت في قوم مِن أهلِ الصُّفّةِ تَـمَنَّوا سَعَةَ الرِّزقِ والغِنى، قال خَبّابُ بنُ الأَرَتّ: فينا نزلت، وذلك أنَّا نَظَرْنا إلىٰ أموالِ بني قُريظةَ والنَّضِيرِ وبني قَينُقاع، فتَمَنَّيناها.

وَبِقَدَرِ ﴾ بتقدير، يُقال: قَدَرَهُ قَدْراً وقَدَراً، ﴿خَيِيرُ بَصِيرٌ ﴾ يَعرِفُ ما تَؤُولُ إليه أحوالهُم، فيقدُرُ لهم ما هو أصلَحُ لهم وأقرَبُ إلى جَمْعِ شَمْلِهم، فيُفقِرُ ويُغني، ويَمنَعُ ويُعطي، ويَقبِضُ ويَبسُط، كما تُوجِبُه الحِكمةُ الرَّبّانيّة، ولو أغناهم جميعاً لَبَغُوا، ولو أفقَرَهُم لهلكوا.

فإن قلت: قد نرى الناسَ يَبْغي بعضُهم على بعض، ومنهم مبسوطٌ لهم، ومنهم مقبوضٌ عنهم، ومنهم مقبوضٌ عنهم، فإن كانَ المبسوطُ لهم يَبغُونَ فلِمَ بَسَطَ لهم؟، وإن كانَ المقبوضُ عنهم يَبغُونَ فقد يكونُ البَغيُ بدونِ البَسْط، فلِمَ شَرَطَه؟ قلت: لا شُبْهةَ في أنَّ البغيَ مَعَ الفَقْرِ أقل، ...

قوله: (أَحْيَوا)، الجوهري: «أحيا القوم؛ إذا صاروا في الحيا والخِصْب».

قوله: (التفاتُن): وهو التَّقاتُلُ والتهارُج.

قوله: (وهو البَذَخ)، الجوهري: «البَذَخ: الكِبْر، وقد بَذِخَ ـ بالكَسْر ـ وتَبذَّخ: إذا تَكبَّرَ وعلا».

قوله: (لا شُبِهة في أنَّ البَغْيَ مَعَ الفَقْرِ أقل): هذا الجوابُ مُتكلَّف، والسُّوَالُ قويّ. وعلى ما فَسَرْنا الآية عند قوله: ﴿ اللَّه لَطِيفُ بِعِبَادِهِ * [الشورى: ١٩]: السُّوَالُ غيرُ وارد، والذي يَشُدُّ مِن عَضُدِهِ هاهنا قولُ المصنف: «قيل: نزلت في قَوْمٍ مِن أهلِ الصُّفّة»، وعليه تفسيرُ مُحيي السُّنة (١١)، وذكر أيضاً حديثاً طويلاً، وفي آخِره: «وإنَّ مِن عبادي المُومنينَ لَمَنْ لا يُصلِحُ إيانَه إلا الغِنى، ولو أفقرتُه لأفسَدَه ذلك، وإنَّ مِن عبادي المُؤمنينَ لَمَنْ لا يُصلِحُ إيمانَه إلا الفَقْر، ولو أغنيتُه لأفسَدَه ذلك» وإنَّ مِن عبادي المُؤمنينَ لَمَنْ لا يُصلِحُ إيمانَه إلا الفَقْر، ولو أغنيتُه لأفسَدَه ذلك» (١).

⁽١) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ١٩٤).

⁽٢) أخرجه الخطيب البعَّدادي في «تاريخ بغداد» (٦: ١٤). وانظر: «العلل المتناهية» لابن الجوزي (١: ٤٤-٤٥).

ومَعَ البَسْطِ أكثرُ وأغلب، وكلاهما سَبَبٌ ظاهرٌ للإقدام على البغي والإحجام عنه، فلو عَمَّ البَسْطُ لَغَلَبَ البغيُ حتى يَنقَلِبَ الأمرُ إلى عَكْس ما عليه الآن.

[﴿ وَهُوَ الَّذِى يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا فَنَطُواْ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُ الْحَمِيدُ ﴾ ٢٨]

قُرِئ: ﴿ فَنَطُوا ﴾ بفتح النُّونِ وكَسْرِها، ﴿ وَيَنشُرُ رَحْمَتُهُ, ﴾ أي: بركاتِ الغَيْثِ ومنافعَه وما يحصلُ به مِنَ الخِصْب. وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه أنه قيلَ له: اشتَدَّ القَحْطُ وقَنطَ الناس، فقال: مُطِرُوا إذن. أراد هذهِ الآية. ويجوزُ أن يُريد: رحمته في كُلِّ شيء، كأنه قال: يُنزِلُ الرحمةَ التي هي الغَيْث، ويَنشُرُ غيرَها مِن رحمتِهِ الواسِعة.

﴿ٱلْوَلِيُّ ﴾ الذي يَتُولَّىٰ عِبادَه بإحسانِه ﴿ٱلْحَبِيدُ ﴾ المحمودُ علىٰ ذلك، يَحمَدُه أهلُ طاعتِه.

[﴿ وَمِنْ ءَايَنِهِ ء خَلْقُ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَ فِيهِ مَا مِن دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَى جَمِّعِهِم إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ ﴾ ٢٩]

﴿ وَمَا بَتَّ ﴾ يجوزُ أن يكونَ مرفوعاً ومجروراً؛ يُحمَلُ على المُضافِ إليه أو المُضاف.

قوله: (والإحجام عنه): النهاية: «أحجَمَ القَوْم: نَكَصُوا وتأخَّروا»، وهو مُطابِقٌ لِقولِه: «للإقدام على البَغْي».

قوله: (﴿ قَنَطُوا ﴾ بِفَتْحِ النُّونِ وكَسْرِها): بالفَتْح: السَّبْعة، والكَسْر: شاذّ.

قوله: (ويجوز أنْ يُريد: رحمته في كُلِّ شيء): فعلى هذا: هو مِن عَطفِ العامِّ على الخاص، فيكونُ قولُه: ﴿وَهُوَ ٱلْوَلِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ تذييلاً للقَرينتَينِ على طريقةِ الجمع، أي: هو المُتولِّي للغَيْثِ ونَشْرِ سائرِ الرحمة، وله الحمدُ على هذا الإحسان، وله الثناءُ والمَحمَدةُ على كُلِّ الأفضال(١).

قوله: (على المُضافِ إليه أو المُضاف): أي: ومن آياتِهِ خَلْقُ السماواتِ وخَلْقُ ما بَثَ فيهما، ومن آياتِهِ بَثُ ما فيهما، علىٰ أنَّ «ما» فيهما، ومن آياتِهِ بَثُ ما فيهما، علىٰ أنَّ «ما» مَصدَريّة، والمُضافُ إليه محذوف.

⁽١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «الاتصال».

فإن قلت: لِمَ جاز ﴿ وَيهِ مَا مِن دَآبَةٍ ﴾، والدَّوابُ في الأرضِ وحدَها؟ قلت: يجوزُ أن يُنسَبَ الشيءُ إلى جميع المذكور، وإن كانَ مَلتَبِساً ببَعضِه، كما يُقال: بنو تميم فيهم شاعرٌ جيدٌ أو شُجاعٌ بَطَل، وإنها هو في فَخِذٍ مِن أفخاذِهم، أو فَصِيلةٍ مِن فَصائِلِهم، وبنو فُلانٍ فَعَلُوا كذا، وإنها فَعَلَه نُويسٌ منهم. ومنه قولُه تعالى: ﴿ يَغْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّوْلُؤُ وَٱلْمَرْجَاكُ ﴾ والرحن: ٢٢]، وإنها يخرجُ مِنَ المِلح.

ويجوزُ أن يكونَ للملائكةِ عليهم السَّلامُ مشيٌّ مَعَ الطيرَان، فيُوصَفُوا بالدَّبيب، كما يُوصَفُوا بالدَّبيب، كما يُوصَفُ به الأناسيِّ . ولا يَبعُدُ أن يخلقَ في السهاواتِ حَيَواناً يمشي فيها مشيَ الأناسيِّ علىٰ الأرض، سُبحانَ الذي خلقَ ما نَعلَمُ وما لا نَعلَمُ مِن أصنافِ الخلق.

قوله: (في فَخِذِ مِن أفخاذِهم): النهاية: «أوّلُ العَشِيرة: الشَّعْب^(۱)، ثم القَبيلة، ثم الفَصِيلة، ثم العَارة، ثم البَطْن، ثم الفَخِذ» (٢).

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ للملائكةِ مشيٌّ مَعَ الطيَران): الانتصاف: «إطلاقُ الدّابَةِ على الأناسيِّ بعيدٌ مِن عُرْفِ اللَّغة، فكيفَ بالمَلائِكة؟ والأولُ أصَحّ، كما جاء في قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ السَّكَمَنَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا آنَزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّكَمَاءِ مِن مَآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعَدَ مَوْتَهَا وَبَنَ فِهَامِن كُلِّ دَابَةٍ ﴾ [البقرة: ١٦٤]، فذلً هذا على اختِصاصِ الدوابِّ بالأرض "(٣).

وقال صاحبُ «الإنصاف» (٤): «ذكرَ الزنخشريُّ في قوله: ﴿ بَثَ ﴾ قولَين: أحدهما: أنه معطوفٌ على ﴿ فَأَخِيا ﴾، أي: فأحيا وبَثَّ فيها مِن كُلِّ دابّة، لأنَّ الماءَ سَبَبُ حياةِ الحيوان، إذ به يَنبُتُ العُشْبُ الذي به حياتُهم، فعلىٰ هذا لا حُجَّةَ لِصاحِب «الانتِصاف» في الآية، إذِ المُرادُ ذِكرُ الماءِ وما حَصَلَ منه مِنَ النَّباتِ وحياةِ الحيوان. والثاني: أن يُعطَفَ علىٰ ﴿ أَنزَلَ ﴾، فيكونُ

⁽١) تحرَّف في (ح) إلى : «العشيم»، وفي (ف) إلى: «العشب»، والمُثبَت من (ط) و «النهاية الابن الأثير، (فخذ).

⁽٢) وسيأتي مثلُّه عند الزمخشريِّ رحمه الله تعالىٰ في تفسير الآية ١٣ من سورة الحجرات.

⁽٣) «الانتصاف» (٣: ٤٧٠) بحاشية «الكشّاف».

⁽٤) أي: عَلَمُ الدين العراقيُّ رحمه الله تعالىٰ، وتَقَدَّم التعريفُ بـ «الإنصاف» عند تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠) تعليقاً.

﴿إِذَا ﴾ تَدخُلُ على المُضارع كما تَدخُلُ على الماضي، قال الله تعالى: ﴿وَالَّتِلِ إِذَا يَغْثَىٰ ﴾ [الليل: ١]، ومنه ﴿إِذَا يَشَــَآءُ ﴾، وقال الشاعر:

وإذا ما أشاءُ أبعَثُ منها آخِرَ اللَّيْلِ ناشِطاً مَذْعورا

[﴿ وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيَّدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ * وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَكُم مِّن دُوبِ اللهِ مِن وَلِيِّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ ٣٠-٣١]

فيه بعضُ التمسُّك، وإن كانَ تخصيصُ الشيءِ بالذِّكرِ لا يَدُلُّ على نَفْيِهِ عمّا عداه، لاسِيَّما إذا كانَ ضميراً يعودُ على ﴿ الْأَرْضِ ﴾، ولم يُخالِف في مفهومِ الاسمِ الجامِدِ الدَّقّاق (١)، فلا تُبنى الحجّةُ على مِثلِ هذا الجَرْفِ الهاوي».

وقلت: لا بُدَّ مِنَ اعتبارِ بَثِّ المَلائكةِ في السهاوات؛ لأنَّ مَقامَ العَظَمةِ والكِبرياءِ والقُدْرةِ التامّةِ وَنَفاذِ المَشيئةِ يُوجِبُ التهاوُنَ والتَّحْقير، كأنه قيل: وما بَثَّ فيهما مِن كُلِّ مُتحرِّكٍ ذي رُوح، وكثيراً ما تُستَعمَلُ لفظةُ «ما» _ التي لغير ذوي العُقول _ فيهم (٢) تحقيراً، ولتتميم هذا المعنى عَبَّرَ عن إتيانِ الأمرِ الواقع الجازِم وقوعه، بل الواجِبِ لِوَعْدِه، وهو القيامة، بقوله: ﴿وَهُو عَلَى مَنْ عَلَى السُّنَة: «المُوادُ بجَمْعِهم: الجمعُ يومَ القيامة» (٣).

قوله: (﴿إِذَا ﴾ تَدخُلُ على المُضارع كما تَدخُلُ على الماضي): يعني: إذا كانَ بمعنى الوقت ﴿إِذَا يَشَآءُ ﴾ أي: في أيِّ وقتٍ يشاء.

وأما: «إذا ما أشاءُ أبعَثُ منها» البيت: «الناشِط»: الثَّوْرُ الوَحْشيُّ الذي يخرجُ مِن بَلَدٍ إلىٰ بَلَدٍ لِشيءٍ خافَه، وهو يَعدُو أَشَدَّ العَدْو، والضَّميرُ في «منها» للناقة، و«المَذْعُور»: المُخَوَّف،

⁽١) هو الإمامُ المُحدَّثُ الحافظُ الصادقُ القدوةُ بركةُ المُحدِّثين أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الباقي البغدادي الدَّقَاق، المولود سنة نيِّفٍ وثلاثين وأربع مئة، والمُتوفىٰ سنة ٤٨٩، رحمه الله تعالىٰ. انظر «سير أعلام النبلاء» (١٠٤ - ١٠٤).

⁽٢) أي: في ذوي العقول.

⁽٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ١٩٥).

في مَصاحِفِ أهلِ العِراق: ﴿ فَهِ مَا كَسَبَتَ ﴾ بإثباتِ الفاءِ على تضمينِ «ما» معنى الشَّرْط، وفي مَصاحِفِ أهلِ المدينة: «بما كَسَبَت» بغير فاء، على أنَّ «ما» مُبتَدأة، و «بما كَسَبَت» خَبرُها مِن غير تضمينِ معنى الشَّرْط، والآيةُ مخصوصةٌ بالمُجرِمين، ولا يَمتَنِعُ أن يَستَوفيَ اللهُ بعضَ عِقابِ المُجرِمِ ويَعفُو عن بعض، فأما مَنْ لا جُرْمَ له؛ كالأنبياءِ والأطفالِ والمجانين، فهؤلاءِ إذا أصابَهم شيءٌ مِن ألم أو غيره، فلِلعِوضِ المُوفى والمصلَحة.

و «مِن» _ في «منها» _: تجريدية، نحو: هَيَّجْتُ مِن فُلانٍ أسداً، جَرَّدَ الشاعِرُ مِنَ الناقةِ شيئًا يُسمِّىٰ ناشِطاً مَذْعُوراً. والبيتُ لِكَعْبِ بنِ زُهَير (١).

قوله: (في مَصاحِفِ أهلِ العِراق: ﴿ فَهِ مَا كَسَبَتُ ﴾): قال صاحبُ «التيسير»: «قرأ نافِعٌ وابنُ عامِر: «بما كَسَبَتْ أيديكُم» بغير فاء، والباقون: ﴿ فَهِ مَا ﴾ (٢)، قالَ الزَّجَاج: «بالفاءِ أَجَوَدُ للمُجازاة (٣)، قال أبو البقاء: «مَنْ حَذَفَ الفاءَ حَمَلَه على قوله: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَحُدُنُ الفاء مَنَ الجواب حَسَنٌ إذا كان الشَّرْطُ بلَفظِ الماضي (٥)، ويجوزُ أن تجعلَ «ما» بمعنى «الذي في هذا المَذهَب، وفيه ضَعْف.

قوله: (فأما مَنْ لا جُرْمَ له كالأنبياء) إلى آخِره: على تقدير سُؤال، أي: إذا كانتِ الآيةُ غصوصةً بالمُجرمين، وأنَّ ما أصابَهم مِن مُصيبةٍ فبها كَسَبَتْ أيديهم، فها لنا^(١) نرى الأنبياءَ والأطفالَ تُصيبُهم مَصائبُ ولا جُرْمَ لهم؟ فأجاب: أنَّ ذلكَ لأجلِ الأعواض، أي: يُعوِّضُهم في الآخِرةِ العِوَضَ التام، أو يكونُ بناءً لمصالِحَ دينيّة، على ما عُرِفَ مِن مَذهَبه.

⁽۱) انظر: «ديوانه» ص٢٩.

وهذه الفقرة (من «قوله: إذا تدخل على المضارع» إلى هنا) لم ترد في (ط).

⁽٢) «التيسير» لأبي عمرو الداني ص١٩٥.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٣٩٩).

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٣).

⁽٥) المصدر السابق (١: ٥٣٦).

⁽٦) في (ح) و(ف): (فها كنا)، والمُثبتُ من (ط).

وعن النبيِّ ﷺ: «ما مِنِ اختِلاجِ عِرْق، ولا خَدْشِ عُود، ولا نَكْبةِ حَجَر، إلا بذَنْب، ولا يَعفُو اللهُ عنه أكثر».

الانتصاف: «عندَ هذهِ يُبلِسُ (١) القَدَريّة، فإنهم حَمَلُوا ﴿وَيَعْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآهُ ﴾ [النساء: ٤٨ و ١٦] على التائِب، وذلك لا يُمكِنُ هاهنا؛ لأنه قد بَعَضَ العَفْو، أي قال: ﴿عَن كَثِيرٍ ﴾، فإن كانَ تائباً وَجَبَ العَفْوُ عن جميع ذنوبه، وإلا وَجَبَ الأَخْذُ بالجميع بزَعْمِه (٢)، فَدَلَّ على أنَّ العَفْوَ راجعٌ إلى المشيئة، وقولُ الزنخشري: «إنَّ الآلامَ لها أعواض»، فهو يُريدُ وجوبَها على الله (٣)، وقد أخطاً فَرْعاً وأصلاً؛ لأنَّ الـمُعتَزِلةَ وإن أخطأت في إيجابِ يُريدُ وجوبَها على الله (٣)، وقد أخطأ فَرْعاً وأصلاً؛ لأنَّ الـمُعتَزِلةَ وإن أخطأت في إيجابِ العِوض، لم يقولوه في الأطفالِ والمجانين، فإنَّ القاضيَ أبا بكرٍ (٤) ألزَمَهُم قُبْحَ إيلام الأطفالِ والمجانين، فإنَّ القاضيَ أبا بكرٍ (٤) ألزَمَهُم قُبْحَ إيلام الإلزامُ إنها والمبائم، وقال (٥): لا أعواضَ لها، وليسَ مُرتَّباً على استِحقاقِ سابِق، وهذا الإلزامُ إنها يَتِمُّ بمُوافَقَتِهم له» (١).

قوله: (ما مِنِ اختِلاجِ عِرْقِ) إلى قوله: (ولَمَا يَعفُو اللهُ عنه أكثر): روى الترمذيُ (٧) عن أبي موسىٰ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا يُصيبُ عَبْداً نَكْبةٌ فها فوقَها أو دونَها إلا بذَنْب، وما يَعفُو اللهُ عنه أكثر، وقرأ: ﴿ وَمَا أَصَنَبَكُمُ مِن مُصِيبَةٍ ﴾ الآية». وروىٰ نحوَه أحمدُ بنُ حنبل (٨) عن عليِّ رضيَ الله عنه.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، أي: يَسْكُت، وفي «الانتصاف»: «تنكسر».

⁽٢) لأنَّ التوبة عندهم لا تتبعض، كما صَرَّح به ابنُ المُنيِّر نفسُه، والمُؤلِّفُ اختَصَرَ كلامَه.

والقولُ بأنَّ التوبة لا تتبعَّض: هو قول أكثر المعتزلة، كما سَلَفَ عند المُؤلِّف ص ٥٤ (الآية ٢٥).

⁽٣) أي: وجوبُ العِوَضِ علىٰ الله تعالىٰ.

⁽٤) أي: الباقلاني، رحمه الله تعالى.

⁽٥) في الأصول الخطية: «وقالوا»، والمُثبَت من «الانتصاف» لابن المُنيِّر.

⁽٦) «الانتصاف» (٣: ٤٧١-٤٧٠) بحاشية «الكشّاف».

⁽٧) في «جامعه» برقم (٣٢٥٢).

⁽٨) سيذكره المُؤلِّفُ بِلفظِهِ بعد قليل ص٦٥.

وعن بعضهم: مَنْ لم يَعلَم أَنَّ ما وَصَلَ إليه مِنَ الفِتَنِ والمَصائِبِ باكتِسابه، وأَنَّ ما عفا عنه مَوْلاهُ أكثر، كانَ قليلَ النَّظَرِ في إحسانِ ربِّهِ إليه. وعن آخر: العبدُ مُلازِمٌ للجِناياتِ في كُلِّ أوان، وجِناياتُه في طاعاتِهِ أكثرُ مِن جِناياتِه في مَعاصيه، لأَنَّ جِنايةَ المَعْصيةِ مِن وَجْه، وجِنايةَ الطاعةِ مِن وُجُوه، واللهُ يُطهِّرُ عَبْدَه مِن جِناياتِهِ بأنواعٍ مِن المَصائِب، لِيُخفِّفَ عنه أثقالَه في القيامة، ولولا عَفْوُهُ ورحمتُه لهلكَ في أوَّلِ خُطُوة.

وعن عليِّ رضيَ اللهُ عنه وقد رفعه: «مَنْ عُفِيَ عنه في الدُّنيا عُفِيَ عنه في الآخِرة، ومَنْ عُوقِبَ في الآخِرة، ومَنْ عُوقِبَ في الدُّنيا لم تُثَنَّ عليه العُقوبةُ في الآخِرة»، وعنه رضيَ اللهُ عنه: «هذه أرجىٰ آيةٍ للمؤمنينَ في القُرآن».

﴿ بِمُعْجِزِينَ ﴾ بفائتينَ ما قُضِيَ عليكم مِنَ المصائب، ﴿ مِن وَلِيِّ ﴾ مِن مُتَولُّ بالرحمة.

قوله: (وجِناية الطاعة مِن وُجوه): منها: لا تخلو قَطُّ مِن نَوْعِ خَلَلٍ فيها، ومنها: حصولُ التواني، والتقصيرُ في الأداء، ومنها: إعوازُ حضور القَلْبِ المطلوبِ منها، ومنها: شوائبُ الرِّياءِ التي هي أطمُّها، ومنها: ما يَلحَقُها مِنَ استِعظامِ النفسِ والترقُّع.

قوله: (وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه، وقد رَفَعَه) الحديث: مِن روايةِ الإمام أحمدَ بنِ حنبل في «مُسنَده» (١) عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: «ألا أُخبِرُكُم بأفضلِ آيةٍ في كِتاب الله؟ حَدَّثنا بها رسولُ الله ﷺ؛ ﴿ وَمَا آصَكَبَكُمُ مِن مُصِيبَةٍ فَيِما كَسَبَتْ أَيَدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴾، وسأفُسّرُها لكَ يا عليّ: ما أصابَكَ مِن مَرضٍ أو عُقوبةٍ أو بَلاءٍ في الدُّنيا فيها كَسَبَتْ أيديكم، واللهُ أكرَمُ مِن أن يُثنِّي عليهم العُقوبة في الآخِرة، وما عفا اللهُ عنه في الدُّنيا، واللهُ أعظمُ أن يعودَ بعدَ عَفْوِه».

قوله: (مِن مُتَولِّ بالرحمة): قَيَّدَ ﴿ وَلِيِّ ﴾ بـ «الرحمة » لَـمَّا قَيَّدَ ﴿ بِمُعْجِزِينَ ﴾ بـ «المصائب»؛

⁽۱) برقم (٦٤٩).

[﴿ وَمِنْ ءَايَنِيهِ ٱلْجُوَارِ فِ ٱلْبَحْرِكَا لَأَعْلَدِ * إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِوَ ۗ إِنَّ فِي وَلِكَ لَا يَكُولُ صَمَّارٍ شَكُورٍ * أَوْ يُويِقْهُنَّ بِمَاكَسَبُواْ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴾ ٣٢-٣٤]

(الجَوارِي) السُّفُن، وقُرِئ: ﴿ٱلْجَوَارِ ﴾، ﴿ كَٱلْأَعْلَىٰمِ ﴾ كالجِبال، قالت الخنساء:

كأنهُ عَلَمٌ في رأسِهِ نارُ

لأنَّ قولَه: ﴿ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ الآية: كالتقرير لإثباتِ معنى العَفو لله تعالى في قولِهِ تعالى: ﴿ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴾، أي: إنَّ الله لِشُمولِ رحمتِه وعَمِيم لُطْفِهِ يعفو لكم عن كثيرٍ مِنَ المصائِب، لأنكم لا قُدْرة لكم أن تَفُوتُوا (١) ما قُضِيَ عليكُم مِن المَصائِب، ولا لكم أيضاً مِن دونِهِ مُتَولِّ لأنكم لا قُدْرة لكم أن تَفُوتُوا (١) ما قُضِيَ عليكُم مِن المَصائِب، ولا لكم أيضاً مِن دونِهِ مُتَولِّ بالرحمةِ يَرحَمُكم إذا أصابكم مُصيبة، ولا ناصِرَ غيرُه يَنصُرُكُم منه، ولهذا جاءَ عن عليِّ بالرحمةِ يَرحَمُكم أرجى آيةٍ للمُؤمنينَ في القُرآن».

قوله: (وقُرِئ: ﴿ أَلْمُوَارِ ﴾): بغير ياء؛ ابنُ عامِر وعاصِمٌ وحمزةُ والكِسائيّ ^(٢).

قوله: (كأنه عَلَمٌ في رأسِهِ نار): قبلَه:

وإنَّ صَحْراً لِهَ وَسَيِّدُنا واللهَ وَالْ صَحْراً إذا نَصْتُو لَنَحَارُ وَإِنَّ صَحْراً إذا نَصْتُو لَنَحَارُ المَّا أَخَرُ أَبِلَجُ تَاتُمُّ السَّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمَ عَلَمٌ فِي رأسِه نارُ (٣)

تَمدَحُ أَخاها تقول: إذا دخلَ الشِّتاءُ والشِّدّةُ يَنحَرُ الإبلَ للأضياف. «الأبلَج»: الطَّليقُ الوّجْهِ في المعروف، قولُها: «في رأسِه نار»: تتميمٌ لقولِها: «كأنه عَلَم».

⁽١) في الأصول الخطية: «أن تقولوا»، ولا معنىٰ له، وأثبتُّ ما يُناسِبُ قولَ الزمخشري: ﴿ بِمُعَجِزِينَ ﴾ بفائتينَ ما قُضِيَ عليكم مِنَ المصائب».

⁽٢) أما ابن كثير فأثبت الياء في حالتي الوقف والوصل، وأما نافع وأبو عمرو فأثبتاها في الوصل فقط. انظر: «التيسير» للداني ص١٩٥، و«حجة القراءات» ص٦٤٢.

⁽٣) «ديوان الخنساء» ص٩٤، وشَطرُه الأولُ فيه:

وإنَّ صخراً لتأتمُّ الـهُداةُ به

وقُرِئ: «الرِّياح»، ﴿فَيَظْلَلْنَ﴾ بفَتْحِ اللام وكَسْرِها؛

قوله: (وقُرِئ: «الرِّياح»): نافع، والباقون: بالتوحيد(١١).

الانتصاف: «يقولون: إنَّ «الرِّيحَ» لم تَرِدْ في القُرآنِ إلا عذاباً، بخِلافِ «الرِّياح»، وهذهِ الآيةُ تُحَرِّمُ الإطلاق، لأنها هاهنا نِعْمةٌ ورحمة، وسُكونُها شِدَّةٌ على أصحاب السُّفُن (٢)، ولا النَّيْ تُحَرِّمُ الإطلاق، لأنها هاهنا نِعْمةٌ ورحمة، وسُكونُها شِدَّةٌ على أصحاب السُّفُن (٢)، ولا يُنكرُ أنَّ الغالِبَ في وُرُودِها مُفرَدةً ما ذكروا، وكذا في قوله ﷺ: «اللهُمَّ اجعَلْها رياحاً، ولا تجعلْها رِيحاً» (٣): بِناءٌ على الأغلب» (٤). قالَ صاحِبُ «الإنصاف» (٥): «وكذلكَ جاءَ في القِراءاتِ السَّبْعة: (اللهُ الذي أرسَلَ الرِّيح)، (وهو الذي يُرسِلُ الرِّيح) (٢)، والمُرادُ بها: التي تُثيرُ السَّحاب».

قوله: (﴿ فَيَظُلَلُنَ ﴾ بِفَتْحِ اللام وكَسْرِها): بِالفَتْحِ: السَّبْعة، والكَسْرِ: شاذّ. قال ابنُ جِنِّي: «الكَسْرُ قِراءةُ قَتادة، وهيَ علىٰ: ظَلَلتُ أَظِلّ؛ كَفَرَرْتُ أَفِرٌ، والمشهورُ فيها: فَعَلتُ أَفِلً؛ ظَلَلتُ أَظَلّ، وأما ظَلَلتُ أَظِلٌ (٧): فلم يَمرُرْ بنا، لكنْ قد مَرَّ نحوُ هذا: ضَلَلتُ أَضِلٌ، وضَلِلتُ أَضَلّ، ولم يقرأ قَتادةُ إلا بها رُوِي، وأقلُّ ما في هذا أن يكونَ قد سَمِعَ لغة (٨).

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص٧٨.

⁽٢) ويُؤيِّدُه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيجٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَآةَتُهَا رِيئٌ عَاصِفٌ ﴾ [يونس: ٢٧]، حيثُ وَصَفَ «الرَّيخ» مرَّةً بأنها «طيبيّة»، وأخرى بأنها: «عاصِف»، والأولىٰ رحمة، والثانيةُ عذاب.

⁽٣) أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده» (٢٤٥٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٥٣٣)، وضعَّفه الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١٠: ١٣٥). وانظر: «شـرح مشكل الآثار» (٢: ٣٧٩).

⁽٤) «الانتصاف» (٣: ٧١١-٧٧٤) بحاشية «الكشّاف».

⁽٥) أي: عَلَمُ الدين العراقيُّ رحمه الله تعالىٰ. وتَقَدَّمَ التعريفُ بـ «الإنصاف» عند تفسير الآية ٦٠ من سورة التو بة (٧٠ : ٢٨٠) تعليقاً.

⁽٦) أي: قولُه تعالىٰ: ﴿اللهُ اللَّذِي آرْسَلَ الرِّيَحَ ﴾ [فاطر: ٩]، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَحَ ﴾ [الأعراف: ٥٧]، قُرِئَ بـ «الرِّيح» فيهها، وهي قراءةُ حزة والكسائي، كها في «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢: ٣٢٣)، وفيه تفصيلُ قراءات «الرِّيح» و «الرِّياح» في غير هاتين الآيتين أيضاً.

⁽٧) قوله: «وأما ظَلَلْتُ أَظِلَّ» سقط من (ح).

⁽٨) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٥٢).

من: ظَلَّ يَظُلُّ ويَظِلِّ، نحو: ضَلَّ يَضَلُّ ويَضِلَّ، ﴿رَوَاكِدَ ﴾ ثوابتَ لا تجري، ﴿عَلَىٰ ظَهْرِوتِ ﴾ على ظَهْرِ البحر، ﴿لِكُلِّ صَبَارٍ ﴾ على بلاءِ الله، ﴿شَكُورٍ ﴾ لنَعْ إِنه، وهما صِفتا المُؤمِن الله على ظَهْرِ البحر، فَرَكُلِ صَبَارٍ ﴾ على بلاءِ الله، ﴿شَكُورٍ ﴾ لنَعْ إِنه، فهو يَسْتَملي المُخلِص، فجَعَلَهما كِناية عنه، وهو الذي وَكَلَ هِمّتَه بالنَّظَر في آياتِ الله، فهو يَسْتَملي منها العِبَر.

﴿ يُويِقَهُنَّ ﴾ يُملِكُهن، والمعنى: أنه إن يَشَأ يَبتَلِي الْسافِرينَ في البحر بإحدىٰ بَلِيّـتَين؛ إما أن يُسكِنَ الرِّيحَ فيُركِدَ الجواري على مَتْنِ البحر، ويَمنعَهُنَّ مِن الجرْي، وإما أن يُرسِلَ الرِّيحَ عاصِفةً فيُهلِكَهُنَّ إغراقاً بسَبَبِ ما كَسَبُوا مِنَ الذُّنوب، ﴿ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴾ منها.

فإن قلت: علامَ عطفَ ﴿يُوبِقِهُنَّ﴾؟ قلت: علىٰ ﴿يُسْكِنِ﴾، لأنَّ المعنىٰ: إن يَشَأُ يُسكِنِ الرِّيحَ فيَركُدْن، أو يُعصِفْها فيَغرَقْنَ بعَصْفِها.

قوله: (وهما صِفتا المُؤمِن): قال الإمام: «المُؤمِنُ لا يخلو مِن أن يكونَ في السَّرّاءِ والضَّرّاء، فإن كانَ في السَّرّاء: كانَ مِنَ الشاكرين (١)، روى فإن كانَ في السَّرّاء: كانَ مِنَ الشاكرين (١)، روى مُحيي السُّنةِ في «المصابيح» عن النبيِّ عَلَيْ قال: «عَرَضَ عليَّ ربِّي لِيَجعَلَ لي بَطْحاءَ مكّة ذهباً، فقلت: لا يا ربّ، ولكنْ أشبَعُ يوماً، وأجوعُ يوماً، فإذا جُعْتُ تَضَرَّعتُ إليك وذكرتُك، وإذا شَبعتُ حَدِثُكَ وشَكرتُك (١).

قوله: (فَجَعَلَهُمَا كِنَايَةً عنه): ونحوُها قولُك: الإنسانُ حَيُّ مُستَوى القامةِ عريضُ الأظفار. وأقول: حَسَّنَ مَوقِعَ هذهِ الكِنايةِ في هذا المقام: أنَّ مَواجِبَ الصَّبْرِ والشُّكْرِ لم تَتَبَيَّنْ في سائر الحالاتِ ظُهُورَه في حالتَي الرُّكوب في البَحْرِ والخروج منه، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِ الْفَالِوَ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾ [يونس: ٢٢] الآيات.

قوله: (يَسْتَملي منها العِبَر)، الجوهري: «استَملَيتُ الكِتاب: سألتُه أن يُملِيه علي».

⁽۱) «مفاتيح الغيب» للرازي (۲۰: ۲۰۲).

⁽٢) أخرجه الترمذي (٢٣٤٧) من حديث أبي أمامة رضى الله عنه.

فإن قلت: فما معنى إدخالِ العَفوِ في حُكم الإيباقِ حيثُ جُزِمَ جَزْمَه؟ قلت: معناه: أو إن يَشَأ يُهلِكُ ناساً ويُنجِ ناساً على طريقِ العَفوِ عنهم. فإن قلت: فمَنْ قرأ «ويَعفُو»؟ قلت: قد استأنفَ الكلام.

[﴿ وَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي ءَايَنِنَا مَا لَكُم مِّن تَحِيصٍ ﴾ ٣٥]

فإن قلت: فما وُجوهُ القِراءاتِ الثَّلاثِ في ﴿ وَيَعْلَمُ ﴾؟ قلت: أما الجزمُ فعلى ظاهر العَطْف، وأما الرَّفْعُ فعلى الاستِئناف، وأما النَّصْبُ فللعَطْفِ على تعليلِ محذوف،

قوله: (فها وجوهُ القِراءاتِ الثلاثِ في ﴿ وَيَعْلَمُ ﴾؟): الرفع: قِراءةُ نـافع وابنِ عامر، والنَّصْب: الباقون(١١)، والجزم: شاذ.

أما الجزم: فعلى ظاهرِ العَطْف، فيكونُ التَّشْريكُ بينَهما في المُسبَّبيَّة، وأما الرفع: فهو ما ذكره ابنُ الحاجب: إما أن يُقصَدَ إلى عَطْفِ الجملةِ على مَوضِع الجزم المُتقدِّم، باعتبارِ كَوْنها جملة، لا باعتبارِ عَطْفِ مُجُرَّدِ الفِعْل، فعلى هذا يكونانِ أيضاً مُشتَرِكينِ في المُسبَّبيّة، أو يكونَ إخباراً بوقوع ذلك، لا علىٰ تَشْريكِ بينَه وبينَ ما قبلَه (٢). وهو المُرادُ مِن قولِ المُصنَّف: «فعلىٰ الاستِئناف».

وقلت: مَرجِعُ الاستِثنافِ أيضاً إلى التَّعْليل، وتفويضُ استِفادتِهِ إلى الدِّهْن، وهذا البَحْثُ قريبٌ مما في «المُفصَّل»: «﴿أَوْ يُسَلِمُونَ ﴾ [الفتح: ١٦]: بالنَّصْبِ^(٣) على إضهار «أَنْ»، والرَّفْع على الاشتِراكِ بينَ ﴿يُسَلِمُونَ ﴾ و﴿نُقَائِلُونَهُم ﴾، أو على الابتداء»(٤)، في «الإقليد»(٥): إن أردْتَ الابتداءَ قَدَّرْت: «أو هُم يُسلِمُون»، فالمعنى: أنَّ المُؤمِنينَ هُمُ المُتولُّونَ للقِتال، وسيَجيءُ الكلامُ فيه مُستَقصى.

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٥، و «حجة القراءات» ص٦٤٣.

⁽٢) انظر نحوَه في «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٢٩).

⁽٣) لفظُ الزمخشريِّ في «المُفصَّل»: «قُرئَ قولُه تعالىٰ: ﴿ نُقَيْلُونَهُمْ أَوْيُسِّلِمُونَ ﴾ بالنصب، يعني: «أو يُسلِموا».

⁽٤) «المُفصَّل» للزمخشري ص٧٤٧.

⁽٥) كتابٌ في شرح «المُفصَّل»، للعلامة شرف الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَنْدي، المتوفى نحو سنة • ٧٠. انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٧٧٦)، و «الأعلام» للزركلي (١: ٢٥٤).

تقديرُه: لِيَنتَقِمَ منهم ويَعلَمَ الذينَ يُجَادِلُون، ونحوُه في العَطفِ على التعليل المحذوفِ غيرُ عزيزٍ في القُرآن، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلِنَجْعَكُهُۥ عَالَىٰ اللَّهُ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقَ وَلِنَجْعَكُهُۥ عَالَىٰ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْمَقَ وَلِنَجْعَكُهُۥ عَالَىٰ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْمَقَ وَلِنَجْعَكُهُۥ عَلَىٰ اللَّهُ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْمَقِي وَلِنَجْعَكُهُۥ عَلَىٰ اللَّهُ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْمَقِ وَلِنَجْعَرَىٰ كُلُّ نَقْسِ بِمَا كَسَبَتَ ﴾ [الجاثية: ٢٢].

وأما قولُ الزَّجَاج: النَّصْبُ على إضمارِ «أَنْ»، لأنَّ قبلَها جزاء؛ تقول: ما تَصنَعْ أَصنَعْ مِثلَه وأُكرِمَك، وإن شِئت: وأُكرِمُك؛ على: وأنا أُكرِمُك، وإن شِئت: وأُكرِمْك؛ على: وأنا أُكرِمُك، وإن شِئت: وأُكرِمْك؛ جَزْماً، ففيه نَظَر؛ لِهَا أُورَدَه سِيبَويهِ في «كِتابه»، قال: «واعلَم أنَّ النَّصْبَ بالفاءِ والواوِ في قولِه: إنْ تأتِني آتِكَ وأُعطِيَك، ضعيف، وهو نحوٌ مِن قوله:

وألحَقُ بالحِجازِ فأستريحا

قوله: (﴿ وَلِنَجْعَكُهُ مَايَةً لِلنَّاسِ ﴾): يعني: في «مَريَه»، وتقديرُه: لِنُبيِّنَ به قُدْرتَنا ولنجعلَه آية.

قوله: (﴿ وَلِتُجْزَىٰ ﴾): أي: في «الجاثية»، تقديرُه: وخَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ لِيكُلَّ بها على قُدْرتهِ ولِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْس.

قوله: (وألحَقُ بالحِجازِ فأستريجا): أولُه:

سأترُكُ مَنزِلي لبني (١) تَميمٍ (٢)

نَصَبَ «أَلْحَقَ» (٣) وهو ضعيف؛ لأنه ليسَ في جوابِ الأشياءِ السِّتّة (٤).

⁽١) تحرَّف في (ف) إلى: «إنه تميم».

⁽٢) استَشهَدَ به سِيبَوَيه في «الكتاب» (٣: ٣٩ و٩٢)، وانظر: «شـرح شذور الذهب» لابن هشام ص ٣٠١، و «مغني اللبيب» (١: ١٧٥)، و «شرح الرضي على الكافية» (٤: ٦٦)، و «حاشية الصَّبّان على شرح الأشموني على الألفية» (٣: ٤٤٧).

⁽٣) كذا قال الْمُؤلِّف، والظاهرُ أنه سبقُ قلم منه، رحمه الله تعالى، والصواب: «أستريح»، كما يُعلَمُ من المصادر المذكورة في الحاشية السابقة.

⁽٤) تحرَّف في (ح) إلى : «الأسماء السِّتة»، والمُرادُب «الأشياء السِّتة»: «الأمرُ والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض»، كما في «المُفصَّل» للزمخشري ص٢٤٦، و «المُغرب في ترتيب المُعرب» للمُطرِّزي (٢: ٤٣٧).

فهذا يجوز، وليسَ بحَدِّ الكلام ولا وَجْهِه، إلا أنه في الجزاءِ صار أقوى قليلاً، لأنه ليسَ بواجب أنه يَفعَل، إلا أن يكونَ مِنَ الأوّلِ فِعْل، فلما ضارَعَ الذي لا يُوجِبُه، كالاستِفهام ونحوِه، أجازوا فيه هذا على ضَعْفِه»، انتهى.

ولا يجوزُ أن تُحمَلَ القِراءةُ الـمُستَفيضةُ على وَجْهِ ضعيفٍ ليسَ بحَدِّ الكلام ولا يَجوزُ أن تُحمَلَ القِراءةُ المُستَفيضةُ على وَجْهِه، ولو كانت مِن هذا البابِ لَمَا أخلى سِيبَويهِ منها «كتابَه»، وقد ذكرَ نظائرَها مِنَ الآياتِ الـمُشكِلة.

قوله: (وليسَ بحَدِّ الكلام ولا وَجْهِه): قيل: أراد بالحدّ: الجواز، وبالوَجْه: الحسن، ويُمكِنُ أن يُرادَ بالحدّ: الثابِتُ المُقرَّرُ والمُؤصَّل، وبالوَجْه: ما يُحمَلُ عليه شيءٌ لمُشابَهةِ له.

قوله: (لأنه ليسَ بواجبٍ أنه يَفعَلُ، إلا أن يكونَ في (١) الأولِ فِعْل، فلمَّا ضارَعَ الذي لا يُوجِبُه كالاستِفهام ونَحْوِه، أجازوا): يعني: أنَّ فِعْلَ الجزاءِ يُشبِهُ الإنشائيّاتِ في أنه غيرُ ثابتٍ إلا أن يَثبُتَ الشَّرْط، فجاز لهذا أن يُجابَ بها تُحابُ به الأشياءُ السَّنّة، لأنها ليست بثابتة، لكنْ على ضَعْفِه.

وأما البَيْت: فهو خَبَرٌ مَحْض، فلا يجوز، اللهُمَّ إلا أن يُقال: إنَّ قولَه: «سأتركُ» فِعلٌ مُضارع، والمُضارعُ أيضاً غيرُ ثابتٍ كالتَّمنِّي والتَّرَجِّي، فلذلكَ جاز أن يَتَصِبَ «ألحق»، وقيل: التقدير: «وشأني أنْ ألحق»، فحذَف المُبتدأ، وقيل في قولِ سِيبَوَيْه: «إنَّ النَّصْبَ بالفاءِ والواو» إلى آخِرِه: بَحْث؛ لأنَّ المُرادَ بالضَّعيفِ في مِثْل هذا المَوضِع قِلَّةُ ورودِه في كلام اللهُ المجيد فالوَجْهُ أن يُتَمسَّكَ به، ويُجعَلَ قوينًا، فإنه المِعيارُ والمُهيمِنُ على جميع الكُتُب.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، أما الأصل الخطي من «الكشاف» والمطبوع ففيهما: «مِن».

فإن قلت: فكيفَ يَصِحُّ المعنى على جَزْم «ويَعلَم»؟ قلت: كأنه قال: أو إنْ يَشَأ يَحِمَعْ بينَ ثلاثةِ أمور؛ هلاكِ قوم ونجاةِ قوم وتحذيرِ آخرين.

﴿مِن مِّحِيمٍ ﴾ مِن مَحيدٍ عن عِقابه.

[﴿ فَمَا ٓ أُوتِيتُم مِن شَيْءٍ فَلَنُعُ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنَيَآ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَٱبْقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ ٣٦]

«ما» الأُولى ضُمِّنَت معنىٰ الشَّـرْط، فجاءتِ الفاءُ في جوابها، بخِلافِ الثانية، عن عليِّ رضيَ اللهُ عنه: اجتَمَعَ لأبي بكر رضيَ اللهُ عنه مال، فتَصَدَّقَ به كُلِّهِ في سبيلِ الله والخير، فلامَهُ المُسلِمون، وخَطَّأهُ الكافِرون، فنزلت.

قوله: (فكيفَ يَصِحُّ (۱) المعنى على جَزْم «ويَعلَم»؟): يعني: يَرجِعُ معنى الجزم إلى قوله: «ومن آياتِهِ الجوارِ في البَحْرِ كالأعلام، إنْ يَشَأْ يَعلَم الذينَ يُجادِلُونَ في آياتِنا»، فها معناه؟ وأجاب: بأنَّ معناهُ التحذير، وتقريرُه أن يُقال: ومن آياتِهِ الجوارِ في البَحْرِ كالأعلام، إنْ يَشَأْ يُهلِكِ المُؤمِن العاصي بسَبَ عِصيانِه، ويَعفُ عن كثير، لِشُمُولِ رحمتِهِ وعَميمِ لُطْفِه، وإنْ يَشَأْ يَتتَقِمْ مِنَ الكافرِ بكُفْرِه، ويُحازيهِ على صَرْفِ آياتِ الله المُنبَّةِ في الآفاقِ على اختِلافِ أنواعِها وَحْياً ونَظَراً عن مَواقِعِها، ولكنْ أمهَلَ لِصَبْرِهِ وجلمِه (۲)، فكما عَبَرَ عنِ المُؤمِن بقوله: ﴿صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾، عَبَّرَ عن الكافرِ بقوله: ﴿صَبَّادٍ شَكُورٍ ﴾، عَبَّرَ عن الكافرِ بقوله: ﴿صَبَّادٍ شَكُورٍ ﴾، عَبَّرَ عن الكافرِ بقوله: ﴿صَبَّادٍ شَكُورٍ ﴾، عَبَّرَ عن الكافرِ بقوله: ﴿اللّهُ أعلم. وعِصيانِه، لأنَّ «يَعفُو عن كثيرٍ» في الآيتَين (۳): واردٌ في حَقِّ المُؤمنين، -كما مَرِ واللهُ أعلم.

قوله: («ما» الأُولى ضُمِّنَتْ معنىٰ الشَّوْط): مِن حيثُ إنَّ إيتاءَ ما أُوتُوا سَبَبٌ للتَّمتُّع في الحياةِ الدُّنيا، فجاءتِ الفاءُ في جوابِها، وأما «ما» الثانية: فموصولةٌ مُبتَدأ، والخبرُ ﴿خَيْرٌ ﴾، المعنىٰ: وما استقرَّ عندَ الله مِنَ الثوابِ في العُقْبىٰ خيرٌ للمُؤمنينَ المُتوكِّلينَ المُجتَنبينَ كبائرَ الإثم

⁽١) تحرَّفَ في (ح) و(ف) إلى: «فكر نصحى»، والمُثبَت من (ط).

⁽٢) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «أمهَلَ تبصرةً وحِكمة».

⁽٣) وهما: الآية ٣٠ والآية ٣٤ من هذه السُّورة.

[﴿ وَالَّذِينَ يَحْنَنِبُونَ كَبُنَهِ رَآلًا ثُمْ وَالْفَوَحِشَ وَإِذَا مَاغَضِبُواْ هُمَّ يَغْفِرُونَ ﴾ ٣٧]

﴿ وَالَّذِينَ يَجْنَنِبُونَ ﴾ عطفٌ على ﴿ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ ، وكذلك ما بعدَه . ومعنى ﴿ كَبُكَيْرِ الْإِثْم ﴾ الكبائر مِن هذا الجنس، وقُرئ: «كبيرَ الإِثْم » عن ابنِ عباسٍ: كبيرُ الإِثْم هو الشّرك . ﴿ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ أي: هم الأخصّاءُ بالغُفْرانِ في حالِ الغَضَب، لا يَغُولُ الغَضَبُ الشّرك . ﴿ هُمْ يَغُولُ الغَاس ، والمجيءُ بـ ﴿ هُمْ ﴾ ، وإيقاعُه مُبتَداً ، وإسنادُ ﴿ يَغْفِرُونَ ﴾ اليه: لهذه الفائدة ، ومِثلُه: ﴿ هُمُ يَنفَعِرُونَ ﴾ [الشورى: ٣٩].

[﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ الصَّلَوْةَ وَأَمَّرُهُمْ شُورَىٰ يَنْهُمْ وَمِمَّا رَزَقْتُهُمْ يُنِفِقُونَ ﴾ ٣٨]

﴿ وَالَّذِينَ اَسْتَجَابُوا لِرَبِّمٌ ﴾ نزلت في الأنصار، دعاهم الله عَزَّ وجَلَّ للإيهانِ به وطاعتِه، فاستجابوا له بأنْ آمنوا به وأطاعوه، ﴿ وَأَقَامُوا الصَّلَوة ﴾ وأتموا الصَّلُواتِ الخمس، وكانوا قبلَ الإسلام وقبلَ مَقدَم رسولِ الله ﷺ المدينة، إذا كانَ بينهم أمرٌ اجتَمَعُوا وتشاورُوا، فأثنى اللهُ عليهم،

الكاظِمينَ الغَيْظَ المُستَجيبينَ لربِّهم. هذا هو الذي عناهُ بقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَجْنَنِبُونَ كَبَثَيِرَ ٱلْإِثْمِ ﴾ عطفٌ على ﴿ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾، وكذلكَ ما بعدَه».

قوله: (لا يَغُولُ الغَضَبُ أحلامَهم)، الجوهري: «كُلُّ ما اغتالَ الإنسانَ فأهلكَه: فهو غُوْل، و «الغَضَبُ غُولُ الحِلْم»؛ لأنه يَغتالُه ويَذهَبُ به».

قوله: (وكانوا قبلَ الإسلام ... إذا كان بينهم أمرٌ اجتَمَعُوا وتَشاوَرُوا): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿وَالْمَرُهُمُ مُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴿ مُحِلةٌ اسميّةٌ عُطِفَتْ على الفِعْلية، وعُطِفَتْ عليها الفِعْلية، فآذَنَ بأنَّ مَضمُونَها مُستَمِرٌ منهم، وهو دأبُهم وعادتُهم قبلَ استِجابِتهم لِربِّهم، وقبلَ إقامةِ الصَّلاةِ والإِنفاقِ في سبيل الله؛ لاستِحداثِهم إياها بعدَ المَشُورة، وفيها أيضاً حَملُ المَصدرِ على الأمرِ والشأنِ للمُبالَغة، أي: أمرُهم وشأنُهم ذو مَشُورة، أو ذاتُ مَشُورة، أو عَينُها، وفيها أنَّ أمورَهم مَبْنيَةٌ على الرُشدِ والصَّلاح لِهَا تَقرَّرَ أنه ما تَشاوَرَ قومٌ إلا هُدُوا لأرشَدِ أمرِهم.

أي: لا يَنفَرِدُونَ برأي حتى يجتمعوا عليه. وعن الحسن: ما تَشاوَرَ قومٌ إلا هُدُوا لأرشَدِ أمرِهِم، والشُّوري: مصدرٌ، كالفُتْيا، بمعنى: التَّشاوُر.

ومعنىٰ قوله: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ أي: ذو شُـورىٰ، وكذلـكَ قولُـهـم: تركَ رسولُ الله ﷺ وعُمَرُ بنُ الخطّاب رضي الله عنه الخِلافةَ شُورىٰ.

[﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ مُمْ يَنْكَصِرُونَ ﴾ ٣٩]

قوله: (والشُّورىٰ: مَصدَر، كالفُتْيا): الجوهري: «استَفتَيْتُ الفَقِيهَ فأفتاني، والاسم: الفُتْيا والفَتْوىٰ».

الراغب: «المَشُورة: استِخراجُ الرأي بمُراجَعةِ البَعْضِ إلىٰ البَعْض، مِن: شُـرْتُ العَسَلَ وأَشَــرْتُه: استَخرَجتَه. والشُّورىٰ: الأمرُ الذي يُتَشاوَرُ فيه»(١).

قوله: (تركَ رسولُ الله ﷺ وعُمَرُ بنُ الخطّابِ رضي الله عنه): وكانَ مِن حَدِيثِهِ على ما جاء في «التاريخ الكامل»: «أنَّ عُمَرَ رضي الله عنه لَمَّا طُعِن، قيلَ له: استَخْلِف، فقال: لو كانَ أبو عُبَيدة حَيّاً لاستَخلَفتُه وقلتُ لِرَبِّي إنْ سألني: سمعتُ نبيّكَ يقول: «إنه أمينُ هذهِ الأُمّة»، ولو كانَ سالِمٌ مَوْلىٰ أبي حُذيفة حَيّاً لاستَخلَفتُه وقلتُ لِرَبِّي إنْ سألني: سمعتُ نبيّكَ يقول(٢): «إنَّ سالماً شديدُ الحبِّ لله»، فقالَ له رجل: أدلُّكَ على عبدِ الله بنِ عُمَر، فقال: قاتلكَ يقول(٢): «إنَّ سالماً شديدُ الحبِّ لله»، فقالَ له رجل: أدلُّكَ على عبدِ الله بنِ عُمَر، فقال: قاتلكَ الله، ما أردتَ بهذا، وَيْحَك؟ كيفَ أستَخلِفُ رجلاً عَجَزَ عن طَلاقِ امرأتِه؟ ولا أرَبَ لنا(٣) في أُمورِكم، ما حَدتُها لأرغَبَ فيها لأحدٍ مِن أهلِ بَيْتِي، إن كانَ خيراً فقد أصَبْنا منه، وإن كانَ في أُمورِكم، ما حَدتُها لأرغَبَ فيها لأحدٍ مِن أهلِ بَيْتِي، إن كانَ خيراً فقد أصَبْنا منه، وإن كانَ شيراً فقد صُرِفَ عنا، حَسْبُ آلِ عُمَرَ أن يُحاسَبَ منهم رجلٌ واحد، ويُسألَ عن أمرِ أُمّةٍ شَرّاً فقد صُرِفَ عنا، حَسْبُ آلِ عُمَرَ أن يُحاسَبَ منهم رجلٌ واحد، ويُسألَ عن أمرِ أُمّةٍ عُمَد، أما لقد جَهَدتُ نفسي، وحَرَمتُ أهلي، وإن نَجَوتُ كَفافاً، لا وِزْرَ ولا أَجْرَ إني لَسَعيد، عُمَد، أما لقد جَهَدتُ نفسي، وحَرَمتُ أهلي، وإن نَجَوتُ كَفافاً، لا وِزْرَ ولا أَجْرَ إني لَسَعيد،

⁽١) «مفردات القرآن» ص٠٤٧.

⁽٢) من قوله: «إنه أمين» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٣) أي: لا حاجة لنا.

هو أن يَقتَصِــرُوا في الانتِصارِ علىٰ ما جَعَلَه اللهُ لهم، ولا يَعتَدوا.

أنظُر؛ فإن أستَخلِفْ فقد استَخلَفَ مَنْ هو خيرٌ مني _ يعني: أبا بكر رضيَ اللهُ عنه _، وإن أترُكْ فقد تركَ مَنْ هو خيرٌ مني _ يعني: رسولَ الله ﷺ _، ولن يُضيِّعَ اللهُ وينَه.

فخرجوا، ثم راحوا، فقالوا: يا أميرَ المُؤمنين، لو عَهِدتَ عَهْداً، فقال: لقد كنتُ أجَمعْتُ بعدَ مقالتي أن أُولِي رجلاً هو أجرَو كُم أن يَحمِلكُم على الحق، وأشار إلى عليِّ رضيَ الله عنه، فرَهِقَنْني غَشِيّة، فرأيتُ رَجُلاً دَخَلَ جنّة، فجَعَلَ يَقطِفُ كُلَّ غَضّةٍ ويانِعة، فيَضُمُّه إليه ويُصَيِّرُه تحتّه، فعَلِمتُ أنَّ الله غالِب [على] (١) أمرِه، فيا أردتُ أن أتحَمَّلها حَيّاً ومَيْتاً، عليكم ويُصيِّرُه تحتّه، فعَلِمتُ أنَّ الله غالِب [على] (١) أمرِه، فيا أردتُ أن أتحَمَّلها حَيّاً ومَيْتاً، عليكم بهؤلاءِ الرَّهُ فطِ الذينَ قال لهم رسولُ الله عَليُّ: ﴿إنهم مِن أهلِ الجنّة »؛ عليٌّ وعُثمانُ وسَعْدٌ والزُّبيرُ وطَلْحة وعبدُ الرحن، فليختاروا منهم رجلاً، فإذا وَلُوا رجلاً فأحسِنُوا مُؤازَرتَه وأعينُوه (٢)، إلى آخِر القِصّة.

فإن قلت: أيَّ الأمرَيْنِ أَوْلىٰ؟ قلت: الذي اختاره رضي اللهُ عنه، ولَعَلَّ نَظَرَ رسولِ الله ﷺ في تَرْكِ الأَمْرِ شُورَىٰ إِلَىٰ أَنَّ الأَمْرَ نُبَوّةٌ لا مُلك، وأنَّ أُمَّته أخيارٌ إنها يختارونَ ما هو الدِّينُ ورضا الله، دونَ هَوَىٰ الأنفُس، ألا ترىٰ إلىٰ رسولِ الله ﷺ بِمَ قابَلَ الشُّورَىٰ فِي قوله: ﴿إذَا كَانَ أُمَراؤُكُم خِيارَكم، وأغنياؤُكم أسخياءَكم، وأمرُكُم شُورَىٰ بَيْنكم، فظَهْرُ الأرضُ خيرٌ لكم مِن بَطْنِها، وإذا كَانَ أُمَراؤُكم شِيرارَكم، وأغنياؤُكم (٣) بُخَلاءَكم، وأمرُكم إلىٰ نِسائِكم، فبَطْنُ الأرضِ خيرٌ لكم مِن ظَهْرِها (٤٤)، وفي الآية إيهاءٌ إلىٰ هذا المعنىٰ، والله أعلم.

قوله: (هو أن يَقتَصِرُوا في الانتِصارِ على ما جَعَلَه اللهُ لهم، ولا يَعتَدوا): يعني: دَلَّ التركيبُ على مَزيدِ اختِصاصِهم بالانتِصار، وذلكَ لمجيءِ الضمير وإيقاعِه مُبتَدأ، وإسنادِ

⁽١) الحرف «على » سقط من الأصول الخطية، وأضفتُه من «الكامل» لابن الأثير.

⁽٢) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير، حوادث سنة ٢٣هـ.

⁽٣) من قوله: «وأسخياءكم» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٤) أخرجه الترمذي (٢٢٦٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وعن النَّخَعيّ: أنه كانَ إذا قرأها قال: كانوا يكرهونَ أن يُذِلُّوا أَنفُسَهم، فيَجتَرِئَ عليهمُ الفُسّاق. فإن قلت: نعم، لأنَّ مَنْ أَخَذَ حَقَّهُ غيرَ الفُسّاق. فإن قلت: أهم محمودونَ على الانتِصار؟ قلت: نعم، لأنَّ مَنْ أَخَذَ حَقَّهُ غيرَ مُتَّعَدِ حَدَّ الله وما أمَرَ به، فلم يُسرِفْ في القَتْلِ إنْ كانَ وليَّ دَم، أو رَدَّ على سَفيه، محاماةً على عِرضِه وردعاً له، فهو مُطيع، وكُلُّ مُطيع محمود.

[﴿ وَجَزَّوُاْ سَيِّعَةٍ سَيِّنَةٌ مِثْلُهَا ۚ فَمَنَّ عَفَ اوَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ, عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ, لَا يُحِبُّ الظَّلِلِمِينَ ﴾ ٤٠] كِلتا الفَعْلتَينِ الأُولَىٰ وجزاؤُها سَيِّئة، لأنها تَسُوءُ مَنْ تَنزِلُ به،

﴿ يَنْكَصِرُونَ ﴾ (١) عليه، ومثلُه ﴿ وَإِذَا مَاعَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [الشُّوريْ: ٣٧]، وعليه قولُ الشاعر: جُلُسوسٌ في مَجَالِسسِهم رَزانٌ وإنْ ضَيْفٌ أَلَمَ فهم خُفوفُ (٢)

ويَبعُدُ أَن يُـجعَلَ مِن باب تَقَوِّي الحكم، لأنه إذا قيل: هُم يَغفِرُونَ البتة، فُهِمَ أنهم لا يتجاوزون إلىٰ الانتِصار، وإذا قيل: هُم يَنتَصِـرُونَ قَطْعاً، فُهِم: أنهم لا يَغفِرونَ البتة.

وقال القاضي: ﴿ هُمُ يَنْكِرُونَ ﴾ على ما جَعَلَه اللهُ لهم كراهةَ التَّذلُّل، وهو وَصْفُهم بالشُّهُ الله على ما جَعَلَه اللهُ لهم كراهةَ التَّذلُّل، وهو وَصْفُهم بالشُّفران، فإنَّ الاقتِصارَ على الخُفْرانِ يُنبِئُ عن العَجْز، والحِلمُ عن العاجز محمود، وعن المُتغلِّب مذموم (٣).

وقلت: مثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَفِرِينَ ﴾ [المائدة: ٥٤]، فهو مِن بابِ التكميل.

قوله: (كِلتا الفَعْلتَين الأُولى وجزاؤُها سَيِّتَة؛ لأنها تَسُوءُ مَنْ تَنزِلُ به): وقلت: بل تَسُوءُ الْمُجازي؛ لأنَّ القَصْدَ هو تحريضُ العفو والتجاوُز، فسُمِّيَ الجزاءُ بالسَّيِّئةِ تهجيناً، فهو مِن بابِ المُجازي؛ لأنَّ القَصْدَ هو تحريضُ العفو بابِ المُشاكَلة، وذلكَ أنه تعالىٰ لمَّا أثبَتَ للذينَ آمنوا «حَسَناتُ الأبرار سَيِّئاتُ المُقرَّبين»، لا مِن بابِ المُشاكَلة، وذلكَ أنه تعالىٰ لمَّا أثبَتَ للذينَ آمنوا

⁽١) في الأصول الخطية: «يَغفِرون»، وهو انتقالٌ من قوله: ﴿مُ يَنْضِرُونَ ﴾ إلىٰ قوله: ﴿هُمَّ يَغْفِرُونَ ﴾.

⁽٢) هكذا ذكره السَّكّاكي في «مفتاح العلوم» ص١٩٦، وذكره أبو هلال العسكري «ديوان المعاني» (١: ٣٤) بلفظ: «وإنْ ضَيْفٌ ألـمَّ فهم وقوف».

⁽٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٣٣).

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَإِن تُصِبَّهُمْ سَيِّتَةُ يَقُولُواْ هَذِهِ مِنْ عِندِكَ ﴾ [النساء: ٧٨]، يُريد: ما يَسوؤُهُم مِنَ المَصائِب والبلايا، والمعنىٰ: أنه يجبُ إذا قُوبِلَتِ الإساءةُ أن تُقابَلَ بمِثلِها مِن غير زيادة، فإذا قال: أخزاكَ الله، قال: أخزاكَ الله.

﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ ﴾ بينه وبينَ خَصْمِهِ بالعَفوِ والإغضاء، كما قال: ﴿ فَإِذَا الَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَوَةً كَأَنَّهُ وَلِيَّ حَمِيمٌ ﴾ [فُصِّلت: ٣٤]، ﴿ فَأَجْرُهُ، عَلَى اللّهِ ﴾. عِدَةٌ مُبهَمةٌ لا يُقاسُ أمرُها في العِظَم، وقولُه: ﴿ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظّلِمِينَ ﴾ دلالةٌ على أنَّ الانتِصارَ لا يكادُ يُؤمَنُ فيه تجاوُزُ السَّيِئةِ والاعتِداء، خُصوصاً في حالِ الحَرَدِ والتِهابِ الحميّة، فربها كانَ المُجازي مِنَ الظالمينَ وهو لا يَشعُر.

وعلىٰ رَبِّهِم يَتَوكَّلُونَ صِفَتَين، وأنَّ حالهم تارةً إذا ما غَضِبُوا هم يَغفِرُون، وأُخرىٰ إذا أصابَهمُ البَغْيُ هم يَنتَصِرُون، أرشَدَهم إلىٰ خيرِ الفَضِيلتَين وأَوْلىٰ الحسَنتَين، فقال: ﴿ وَيَحَرَّآوُا سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٍ مِثْلُهَا ﴾، ولهذا خَتَمَ الآياتِ بقوله: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأَمُورِ ﴾، أي: لَمِن مَعْزوماتِ الأُمُور، ومن شِيَمٍ أُولي العَزْم مِنَ الرُّسُل.

النهاية: «العَزْمُ يجيءُ لمعنين؛ بمعنى الجِدِّ والصَّبْر، وبمعنى الفرائض».

قوله: (فربها كانَ المُجازي مِنَ الظالمينَ وهو لا يَشعُر): وقلت: فعلى هذا يكونُ قولُه: ﴿ فَمَنْ عَفَ اوَأَصَلَحَ فَأَجْرُهُ مَكَ اللّهِ ﴾ اعتراضاً، والفاءُ مانعةٌ منه، ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ المُجازي ليَّا نُسِبَ إلىٰ المَساءةِ في قوله: ﴿ وَجَزَرُوُا سَيِّعَةٍ سَيَّيَةٌ مِثْلُهَا ﴾ _ كها تقرَّر _ ، والمُسيءُ في هذا المقام مُفسِدٌ نُسِبَ إلىٰ المَساءةِ في قوله: ﴿ وَجَزَرُوا سَيِّعَةٍ سَيَّيَةٌ مِثْلُهَا ﴾ _ كها تقرَّر _ ، والمُسيءُ في هذا المقام مُفسِدٌ لِهَ البَيْن، بدليلِ قولِه: ﴿ وَحَرَرُ وَاصَلَحَ فَأَجْرُهُ مَلَ اللّهَ فِي وَالإَصلاحِ مِنَ الانتِسابِ إلىٰ السَّيِّةِ والإِفساد: يُحِبُّ الظَّلِلمِينَ ﴾ ، كأنه قيل: من أخرَجَ نفسه بالعَفو والإصلاح مِنَ الانتِسابِ إلىٰ السَّيِّةِ والإِفساد: كانَ مُقسِطاً _ أي: سالِباً عن نفسِهِ القِسْط، أي: الجَوْر _ ، ﴿ إِنَّ اللّهَ يُحِبُ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ . فوضَع كانَ مُقسِطاً _ أي: سالِباً عن نفسِهِ القِسْط، أي: الجَوْر _ ، ﴿ إِنَّ اللّهَ يُحِبُ ٱلمُقْسِطِينَ ﴾ . فوضَع مَوضِعَه: ﴿ فَأَجْرُهُ مَلَى اللّهِ ﴾ ، وهو كها قال: ﴿ عِدَةٌ مُبهَمة ﴾ . ومَنِ اشتَعَلَ بالمُجازاة ، وانتسَبَ إلىٰ السَّيِّة ، وأفسَدَ ما في البَيْن، وحَرَّمَ على نفسِهِ ذلكَ الأَجْرَ الجُزيل: كانَ ظالماً على نفسِهِ ﴿ إِنْهُ مُنْ اللّهُ عُلَى نفسِهِ ﴿ إِنّهُ مُلَا اللّهُ عَلَى اللّهِ اللّهُ عَلَى نفسِهِ ﴿ إِنّهُ مُلَا اللّهُ عَلَى نفسِهِ ﴿ إِنّهُ مُلّا اللّهُ عَلَى نفسِهِ ﴿ إِنّهُ مُلّا اللّهُ عَلَى نفسِهِ ﴿ إِنّهُ مُلّا اللّهُ عَلَى نفسِهِ ﴿ إِنْهُ مُلّا اللّهُ عَلَى نفسِهِ ﴿ إِنْهُ مُنْ اللّهُ عَلَى نفسِهِ ﴿ إِنْهُ اللّهُ عَلَى نفسِهِ ﴿ إِنْهُ مُنَا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ ع

وقريبٌ منه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِأَنفُسِمِ مَيْمَهَدُونَ *لِيَجْزِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَبِلُواْ الصَّالِحَاتِ مِن فَضْلِهِ ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْكَفِرِينَ ﴾ [الروم: ٤٤-٤٥]، قال(١) رحمه الله: ﴿وتكريرُ ﴿الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَبِلُواْ الصَّلِحَاتِ مِن فَضْلِهِ ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْكَفِرِينَ ﴾ وترْكُ الضَّميرِ إلىٰ الصَّريح؛ لتقرير أنه لا يُفلِحُ عِندَه إلا المُؤمِنُ الصالِح، وقوله: ﴿لَا يُحِبُّ ٱلْكَفِرِينَ ﴾ تقريرٌ بعد تقريرٍ علىٰ الطَّرْدِ والعَكْس(٢)».

ويُمكِنُ أَن يُحمَلَ كلامُ المُصنِّفِ على هذا المعنى، وذلكَ أنه استَشهَدَ بقوله: ﴿ وَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَكُ وَبَيْنَكُ عَدَوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيَّ حَمِيمُ ﴾ [فُصِّلت: ٣٤]، وهو قد عَقَبَ قوله: ﴿ وَلَا شَنتُوى بَيْنَكُ وَبَيْنَكُ وَبَيْنَهُ أَدْفَعٌ بِاللَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [فُصِّلت: ٣٤]، وقد ذكرَ أَنَّ الحسنة والسَّيِّنة مُتفاوِتَتانِ في أنفُسِهما، فخُذْ بالحسنة التي هي أحسَنُ مِن أُختِها، ومثالُ ذلك: رجلٌ أساءَ إليكَ إساءة، فالحسنة أن تَعفُو عنه، والتي هي أحسَنُ أن تُحسِنَ إليه مكانَ إساءتِهِ إليك.

فإن قلت: فعلى هذا كيفَ يَلتَثِمُ قولُه: ﴿ وَلَمَنِ ٱلنَصَرَ بَعّدَ ظُلِّمِهِ وَأُولَتِكَ مَاعَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴾ بها قبلَه، فإنه تعالى رفع عنهم كُلَّ حَرَجٍ وضَيْقٍ بتنكير ﴿ سَبِيلٍ ﴾ لِشُيوعِه، فَضْلاً عن الظُّلم؟ قلت: تلكَ الآيةُ وارِدةٌ في شأنِ المظلوم، وإرشادٌ له إلى مَكارِم الأخلاق، وإيثارُ طريقِ المُرسَلِينَ كما سبق، وهذهِ خطابٌ للوُلاةِ والحكّام وتعليمُ فِعْلِ ما يَنبَغي فِعلُه، بدليلِ قولِه: ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَا اللهُ لِهُ وَعَلَى اللهُ لَهُ عَدَابٌ إَلِيمٌ ﴾ (٣)، حيثُ أعادَ «السَّبيلَ» المُنكَّرَ بالتعريف (٤)، وعَلَق به ﴿ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ ﴾، وفَسَرَه بقوله: ﴿ عَذَابُ إَلِيمُ ﴾.

ويَعضُدُه تفسيرُ الإمام: «أي: ما عليهم من سبيلٍ لعقوبةٍ ومُؤاخَذة؛ لأنهم أتَوْا بما أبيحَ لهم مِنَ الانتِصار، وفائدتُه: ما ذَهَبَ إليه الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنه: أنَّ سِرايةَ القَودِ مُهدَرة؛ لأنَّ الشَّرْعَ أذِنَ للمُنتَصِرِ بالقَطْع، سواءٌ سَرَىٰ أو لم يَسْرِ»(٥).

⁽١) أي: الزمخشريُّ في «الكشّاف» (١٢: ٢٥٩) في تفسير الآية المذكورة من سورة الروم.

⁽٢) تقدَّم بيانُ معنىٰ الطَّرْد والعكس عند تفسير الآية ٢٥ من سورة الأنفال (٧: ٧٠) تعليقاً.

⁽٣) اختصارُ الآية من المُؤلِّفِ رحمه اللهُ تعالىٰ.

⁽٤) أي: أعادَ لفظَ «سبيل» الذي وَرَدَ بالتنكير في قوله: ﴿مَاعَلَيْهِم مِن سَبِيلٍ ﴾، أعاده مُعرَّفاً في قوله: ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ ﴾.

⁽٥) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٢٧).

وعن النبيِّ ﷺ: «وإذا كانَ يومُ القيامةِ نادى مُناد: مَنْ كانَ له على الله أجرٌ فليَقُم. قال: فيقومُ خَلْق، فيُقالُ لهم: ما أجرُكم على الله؟ فيقولون: نحنُ الذين عَفَوْنا عمَّنْ ظَلَمَنا، فيُقالُ لهم: ادخُلُوا الجنّةَ بإذنِ الله».

[﴿ وَلَمَنِ ٱننَصَرَ بَعَّدَ ظُلْمِهِ عَفَّا لِكِهِ عَالَيْهِم مِّن سَبِيلٍ * إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَ ٱلَذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلأَرْضِ بِغَيِّرِٱلْحَقِّ أَوْلَتِهِكَ لَهُمْ عَذَابُ ٱلِيدُ﴾ ٤١-٤١]

﴿ بَعْدَ ظُلْمِهِ ﴾ مِن إضافةِ المُصدَرِ إلى المفعول، وتُفسِّرُه قِراءةُ مَنْ قرأ: «بعدَما ظُلِمَ»، ﴿ فَأَوْلَكِكَ ﴾ إشارةٌ إلى معنى «مَنْ» دونَ لَفظِه، ﴿ مَاعَلَيْمِ مِن سَبِيلٍ ﴾ للمُعاقِب ولا للعاتِب والعائِب.

﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَىٰ الَّذِينَ يَطْلِمُونَ النَّاسَ ﴾ يَبتَدِثُونَ بالظُّلم، ﴿ وَيَبْغُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ يَتكبَّرونَ فِيها ويَعلُونَ ويُفسِدُون.

[﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ ٤٣]

﴿ وَلَمَن صَبَرَ﴾ علىٰ الظُّلم والأذىٰ، ﴿ وَغَفَرَ ﴾ ولم يَنتَصِرْ وفَوَّضَ أَمْرَهُ إِلَىٰ الله ، ﴿ إِنَّ ذَلِكَ ﴾ منه ﴿ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأَمُورِ ﴾ ، وحَذَف الراجِعَ لأنه مفهوم، كما حُذِف مِن قولهم: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدِرهَم».

ويُـحْكَىٰ: أَنَّ رَجِلاً سَبَّ رَجِلاً مِثْلَه فِي مَجَلِسِ الحَسنِ،

وأما قوله: ﴿ وَلَمَن صَمَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأَمُورِ ﴾: فتعليمٌ للوُلاةِ طريقَ الحكم، يعني: أنَّ صاحِبَ الحقِّ إذا عَدَلَ مِنَ الأَوْلى، وانتَصَرَ مِنَ الظالم، فلا سَبيلَ لكم عليه؛ لِـمَا قدرُّخَصَ له ذلك، وإذا اختار الأفضَل فلا سبيلَ لكم على الظالم؛ لأنَّ عفوَ المظلوم مِن عَزْم الأُمُور، فتَعاوَنُوا على الإثم والعُدْوان.

قوله: (ويُحْكَىٰ: أَنَّ رجلاً سَبَّ رجلاً مِثلَه): أورَدَ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلَ في «مُسنَده» (١)

⁽١) برقم (٩٦٢٤)، وأخرجه أيضاً أبو داود في «سننه» (٤٨٩٦) و(٤٨٩٧).

فكانَ المسبوبُ يَكظِمُ ويَعرَقُ فيَمسَحُ العَرَق، ثم قام، فتَلَا هذهِ الآية، فقال الحسن: عَقلَها ـ والله ـ وفَهمَها إذ ضَيَّعَها الجاهِلون. وقالوا: العفوُ مندوبٌ إليه.

ثم الأمرُ قد يَنعَكِسُ في بعضِ الأحوال، فيَرجِعُ تَرْكُ العَفوِ مندوباً إليه، وذلكَ إذا احتيجَ إلىٰ كَفِّ زيادةِ البَغْي، وقَطْعِ مادةِ الأذىٰ. وعن النبيِّ ﷺ ما يَدُلُّ عليه، وهو: أنَّ زينبَ أسمَعَت عائشةَ بحَضْرتِه، وكانَ ينهاها فلا تَنتَهي،

عن أبي هُريرة: «أَنَّ رَجُلاً شَتَمَ أَبا بكر رضيَ اللهُ عنه، والنبيُّ عَلَيْ جالِسٌ يَتَعجَّبُ ويَتَبسَّم، فلما أكثرَ رَدَّ عليه بعض قولِه، فغَضِبَ النبيُّ عَلَيْ وقام، فلَحِقَه أبو بكر رضيَ اللهُ عنه، قال: يا رسولَ الله، كان يَشتُمُني وأنتَ جالِس، فلما رَدَدتُ عليه بعضَ قولِهِ غَضِبتَ وقُمْت؟ قال: إنه كانَ مَعَكَ مَلَكٌ يَرُدُّ عليه، فلما رَدَدتَ عليه (١) وقع الشَّيْطان، فلم أكنْ لأقعُدَ مَعَ الشَّيْطان».

قوله: (عَقَلَها والله) أي: عَمِلَ بها. الأساس: «عَقَلَ فُلانٌ بعدَ الصِّبا، أي: عَرَفَ الخطأ الذي كانَ عليه».

قوله: (وهو أَنَّ زَيْنَبَ أَسمَعَتْ عائشة) رضي اللهُ عنهما: روينا عن أبي داود (٢) عن ابنِ عَوْن (٣) قال: قالت عائشةُ رضي اللهُ عنها: «دَخَلَ عليَّ رسولُ الله ﷺ، وعندَنا زينبُ بنتُ جَحْش، فجَعَلَ يَصنَعُ بيَدِهِ شيئاً، فقلتُ بيدي حتى فَطَّنتُه لها، فأمسك، وأقبَلَتْ زينبُ تَقحَمُ لِعائِشة، فنهاها، فأبَتْ أَن تَنتهي، فقال لعائشة: سُبِّها. فسَبَّها، فغَلَبَتْها»، الحديث.

«أسمَعَت»: أي: سَبَّت، يُقال: أسمَعَ فلانٌ فلاناً؛ إذا سَبَّه، قال تعالىٰ: ﴿وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعِ ﴾ [النساء: ٤٦]؛ أي: غيرَ مسبوب.

⁽١) من قوله: «بعض قوله» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٢) في «سننه» برقم (٤٨٩٨) من طريق ابن عون، عن علي بن زيد بن جُدْعان، عن أم محمد امرأةِ أبيه، عن عائشة. وبه يُعلَمُ أنَّ فيما ذكره المُؤلِّفُ اختصاراً يُوهِمُ أنَّ ابنَ عون يروي عن عائشة، وليس كذلك.

⁽٣) تحرَّف في الأصول الخطية إلى: «عوف»، والمُثبَت من «سنن أبي داود»، وهو الصواب، فهو عبدُ الله بنُ عون البصـري، العالم الفاضل الثقة، المُتوفىٰ سنة ١٥٠، رحمه الله تعالىٰ، كها في «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٣٥١٩).

فقالَ لعائشة: «دُونَكِ فانتَصِري».

[﴿ وَمَن يُصْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُ مِن وَلِيِّ مِن أَبَعْدِهِ ۗ وَتَرَى ٱلظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوَّا ٱلْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلَ إِلَى مَرَدٍّ مِن سَبِيلِ ﴾ ٤٤]

﴿ وَمَن يُضِّلِلِ اللَّهُ ﴾ ومَنْ يَخذُلِ الله، ﴿ فَمَا لَهُ مِن وَلِيِّ مِّنْ بَعْدِهِ ، ﴾ فليسَ له مِن ناصِرٍ يَتُولًا هُ مِن بعدِ خِذْلانِه.

[﴿ وَتَرَنَهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَشِعِينَ مِنَ الذَّلِ يَنظُرُونَ مِن طَرِّفٍ خَفِيًّ وَقَالَ اللَّذِينَ عَامَنُوۤا إِنَّ الْخَسِرِينَ اللَّذِينَ خَسِرُوٓا أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيكَمَةُ أَلَا إِنَّ الظَّلِلِمِينَ فِي عَذَابٍ مُّقِيمٍ * وَمَاكَانَ لَمْمُ مِّنْ أَوْلِيكَةً يَنصُرُونَهُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَا لَهُ مِن سَبِيلِ ﴾ ٤٥-٤٦]

﴿ خَشِعِينَ ﴾ مُتضائلينَ مُتقاصِرينَ مما يَلحَقُهم ﴿ مِنَ ٱلذُّلِّ ﴾، وقد يُعلَّقُ ﴿ مِنَ الذُّلِّ ﴾ وقد يُعلَّقُ ﴿ مِنَ الذُّلِّ ﴾ بـ ﴿ يَنظُرُونَ ﴾ ، ويُوقَفُ على ﴿ خَشِعِينَ ﴾ .

الجوهري: «للخُصومة قُحَم، أي: تَقحَمُ بصاحِبِها على ما يُريدُه».

قوله: (دُونَك): أي: خُذي، الجوهري: «يُقالُ في الإغراءِ بالشيء: دونَكه، وقال تميمٌ للحَجّاج: أقبرْنا صالحاً وكانَ قد صَلَبَه _، فقال: دُونَكُمُوه».

ويُوقَفُ علىٰ ﴿خَنشِعِينَ ﴾، وفي «الكواشي»: يُعرَضُونَ على النارِ خاشِعِينَ ذَليلين، لا وَقْفَ هاهنا إن عَلَقْتَ ﴿مِنَ ٱلذَّلِ ﴾ بـ﴿خَشِعِينَ ﴾، ويكونُ حَسَناً إنِ استأنَفْتَ ما بَعْد، وإنْ نَصَبتَه حالاً فلا أُحِبُّه، وتَقِفُ علىٰ ﴿خَشِعِينَ ﴾ إنْ عَلَقْتَ ﴿مِنَ ٱلذُّلِ ﴾ بـ﴿مِنَ ٱلذُّلِ ﴾ بـ﴿مِنَ ٱلذُّلِ ﴾ بـ﴿مَنَالذُّلِ ﴾ بـ﴿مَنَ ٱلذُّلِ ﴾ بـ﴿مَنَ ٱلذُّلِ ﴾ بـ﴿مَنَ ٱلذُّلِ ﴾ بـ﴿مَنَ ٱلذُّلِ ﴾ بـ﴿مَنَ الذُّلِ ﴾ بـ﴿مَنَ الذُّلِ ﴾ بـ﴿مَنَ اللهُ شِد » (٢).

⁽١) في الأصول الخطية: «بـ (ينظرون إليها)»، وهو مُحالِفٌ للفظِ الآية الكريمة، والتصويبُ من «المُرشِد» على ما في مختصره «المَقصِد».

⁽٢) «المُرشِد في الوقف والابتداء» لأبي محمد العُماني، وقد لَخَّصَه العلامةُ شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى في «المَقصِد لتلخيص ما في المُرشِد في الوقف والابتداء»، وانظر منه ص٦٩٤.

﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفِ خَفِي ﴾ أي: يَبتَدِئُ نَظَرُهُم مِن تحريكِ لأجفانهم ضَعيفٍ خَفِي بمُسارقة، كما ترى المصبور يَنظُرُ إلى السَّيْف، وهكذا نَظَرُ الناظِرِ إلى المكارِه، لا يقدِرُ أن يَفتَحَ أجفانَه عليها، ويَملاً عَينَيهِ منها، كما يَفعَلُ في نَظرِهِ إلى المَحَابّ. وقيل: يُحشَرونَ عُمْياً فلا يَنظُرونَ إلا بقُلوبِهم، وذلكَ نَظَرٌ مِن طَرْفٍ خَفِيّ، وفيه تعشف.

﴿يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾ إما أن يَتَعلَّقَ بـ ﴿خَسِرُوٓا ﴾، ويكونَ قولُ الْمُؤمنينَ واقِعاً في الدُّنيا، وإما أن يَتَعلَّقَ بـ «قال»، أي: يقولونَ يومَ القيامةِ إذا رأوهم على تلكَ الصِّفة.

[﴿ ٱسْتَجِيبُوا لِرَيِكُمْ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِى يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِن ٱللَّهِ مَا لَكُمْ مِن مَلْجَإِ يَوْمَيِلْ وَمَالَكُمْ مِن نَلْجَإِ يَوْمَيِلْ وَمَالَكُمْ مِن نَكُم مِن نَكُم مِن مَلْجَإِ يَوْمَيِلْ

﴿مِنَ ٱللَّهِ ﴾ مِن صِلةِ ﴿لَا مَرَدَّ ﴾، أي: لا يَرُدُّه اللهُ بعدَما حَكَمَ به،

قوله: (كما ترى المُصْبُور)، المُغرِب: «يُقالُ للرجلِ إذا شُدَّتْ يداهُ ورِجْلاهُ وأمسَكَه رجلٌ آخَرُ حتى يُضرَبَ عُنُقُه: قُتِلَ صَبْراً، ومنه: «نهى عنِ المَصْبُورة»، وهي البَهيمةُ المَحْبوسةُ على الموت».

قوله: (وإما أن يَتَعَلَّقَ بـ«قال»): والمعنى على الأول: أيها الناظِرُ تراهُم يُعرَضُونَ على النارِ خاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ، وقد صَدَقَ فيهم قولُ المُؤمنينَ في الدُّنيا: إنَّ الخاسرينَ هُمُ الذينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم وأهليهم يومَ القيامة.

وهاهنا وَجْهٌ ثالِث، وهو أن يَتَعلَّقَ بـ ﴿خَسِرُوٓا ﴾، والقولُ (١) واقعٌ في القيامة، واختِصاصُ ذِكرِ القيامةِ للتَّهْويل، وأنَّ هذا الخسارَ لا خَسارَ بعدَه، خَسارٌ ضَرْبةُ لازِب (٢)، يُؤيِّدُه قولُه: ﴿أَلَاۤ إِنَّ الظَّالِمِينَ فِيعَدَابٍ مُعْقِيمٍ ﴾، لأنه تذييل.

قوله: (﴿مِنَ ٱللَّهِ ﴾: مِن صِلةِ ﴿لَامَرَدَّ ﴾): يجوزُ بالكَسْرِ والضَّمّ، والكَسْرُ أَظهَرُ مِنَ الضَّمّ في المَوضِعَين^(٣).

⁽١) من هنا إلى آخر الفقرة التالية لهذه (إلى قوله: «في الموضعين») سقط من (ط).

⁽٢) أي: لازم، يُقال: هذا الأمرُ ضَرْبةُ لازِب، أي: لازمٌ شديد. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (لزب).

⁽٣) يُريد: أنه يجوزُ ضَبْطُ قوله: «صِلة» بالكَسْر والضَّمّ، وعليه فالتقدير: «﴿مِنَ ٱللَّهِ ﴾ مِن صلةِ ﴿لَّا =

أو مِن صِلةِ ﴿ يَأْتِى ﴾ ، أي: مِن قَبلِ أن يأتي مِنَ الله يومٌ لا يَقدِرُ أحدٌ على رَدِّه، والنكير: الإنكار، أي: ما لكم مِن خَلَصٍ مِنَ العذاب، ولا تَقدِرونَ أن تُنكِرُوا شيئاً مما اقتَرَفتُموهُ ودُوِّنَ في صَحائِفِ أعمالِكم.

[﴿ فَإِنَّا عَرَضُواْ فَمَا آرْسَلْنَكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا إِنَّ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَكَثُمُّ وَإِنَّا إِذَا آذَقْنَا ٱلْإِنسَنَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَ آوَإِن تُصِبْهُمْ سَيِتَتُهُ بِمَاقَدَّمَتْ آيَدِيهِمْ فَإِنَّ ٱلْإِنسَنَ كَفُورٌ ﴾ ٤٨]

أراد بـ «الإنسان»: الجمع لا الواحد؛ لِقولِه: ﴿ وَإِن تُصِبّهُمْ سَيِنْتُهُ ﴾، ولم يُرِدْ إلا المُجرِمين، لأنَّ إصابة السَّيِّةِ بها قَدَّمَتْ أيديهم إنها تَستقيمُ فيهم، والرحمة: النَّعْمةُ مِنَ الصِّحةِ والغِنى والأمن، والسَّيِّة: البلاءُ مِن المَرضِ والفَقْرِ والمَخاوِف، والكَفور: البليغُ الكُفْران، ولم يقل: فإنه كَفُور؛ ليُسَجِّلَ على أنَّ هذا الجِنسَ موسومٌ بكُفْرانِ النِّعَم، كها قال: ﴿ إِنَ ٱلْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَارُ ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لِرَبِّهِ عَلَى النَّعَم ويَغمِطُها. [العاديات: ٦]، والمعنى: أنه يَذكُرُ البلاءَ ويَنسَىٰ النَّعَم ويَغمِطُها.

قوله: (ولم يَقُل: فإنه كَفُور؛ ليُسَجِّلَ علىٰ أنَّ هذا الجِنسَ مَوْسُومٌ بكُفْرانِ النِّعَم): فالتعريفُ في «الإنسانِ» الأول: للعَهْد، وفي الثاني: للجِنس، والقرينةُ الدَّالَةُ على العَهْدِ قولُه: ﴿ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾، والمُغيَّبون: الكُفّارُ المُخاطَبون؛ لِتَرتُّب قوله: ﴿ فَإِنْ أَعْرَضُوا ﴾ على قولِه: ﴿ أَسْتَجِيبُوا لِرَبِّكُمْ ﴾، فهو مِن إقامةِ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَر (١١)؛ للإشعارِ بتَصْميمِهم على الكُفْران، والإيذانِ بأنهم لا يَرْعَوُونَ مما هُم فيه.

وأفرَدَ الضميرَ في ﴿ فَرِحَ ﴾، وجَمَعَ في ﴿ وَإِن تُصِبَّهُمْ ﴾، وعَمَّ في ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لَكَ فُورٌ ﴾، لمفهوم واحدٍ على التَّرقي في معنى: ليسَ ببِدْعٍ مِن هذا الإنسانِ المعهود: الإصرار؛ لأنَّ هذا

مَرَدَّ ﴾»، أو «﴿مِرِ اللهِ ﴾: «مِن»: صلة ﴿ لا مَرَدَّ ﴾»، أي: هي صلة ... إلخ. والله تعالى أعلم.
 أما الموضعان: فهما قول الزمخشري: «مِن صِلةٍ ﴿ لا مَرَدَّ ﴾»، وقولُه: «أو مِن صِلةٍ ﴿ يَأْتِ ﴾».

⁽١) يعني: كان الأصلُ أن يُقال: «وإن تُصِبْهُم سَيِّئةٌ بها قَدَّمَتْ أيديهم فإنهم كَفُورون»، فعَدَلَ عنه إلى قوله: ﴿ فَإِنَّ ٱلْإِنْسَانَ كَفُورٌ ﴾.

[﴿ يَلَهِ مُلُكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ يَعْلَقُ مَا يَشَآءٌ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَّتُ اوَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُوْرَ * أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكُرَانًا وَإِنَّتُ أَوْبَعْمَ لُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴾ ٤٩-٥٠]

لمَّا ذكرَ إذاقةَ الإنسانِ الرحمةَ وإصابتَه بضِدِّها، أَتبَعَ ذلكَ أَنَّ له الـمُلك، وأنه يَقسِمُ النِّعمةَ والبلاءَ كيفَ أراد، ويَهَبُ لِعِبادِهِ مِنَ الأولادِ ما تَقتضيه مَشيئتُه، فيخُصُّ بعضاً بالإناث، وبعضاً بالذُّكُور، وبعضاً بالصِّنفَين جميعاً، ويُعقِمُ آخرين، فلا يَهَبُ لهم وَلَداً قَطّ.

فإن قلت: لِمَ قَدَّمَ «الإناثَ» أولاً على «الذُّكُور»، مع تَقَدُّمِهم عليهن، ثم رَجَعَ فَقَدَّمَهم، ولِمَ عَرَّفَ «الذُّكُور» بعدَما نَكَّرَ «الإناث»؟ قلت: لأنه ذكرَ البلاءَ في آخِرِ الآيةِ الأُولى، وكُفْرانَ الإنسانِ بنسيانِهِ الرحمةَ السابقةَ عِندَه، ثم عَقَّبَهُ بذِكرِ مُلكِهِ ومَشيئتِه،

الجِنسَ مَوْسُومٌ بِكُفْرانِ النِّعَم، فَجَعَلَ ذَمَّ «الإنسانِ» الثاني المُطلَقِ دليلاً على ذَمِّ هذا المُقيَّد، ولذلك قال: «ليُسَجِّل».

قوله: (لمَّا ذكرَ إِذَاقَةَ الإِنسانِ الرحمةَ وإصابتَه بضِدِّها، أَتَبَعَ ذلكَ أَنَّ له اللَّلْك): شَرَعَ في بيانِ النَّظْم، ولم يُبيِّن، وإنها المُرادُ أَن ليسَ مُوجِبُ إِذَاقَةِ النِّعْمةِ مِنَ الله الفَرَحَ والبَطَرَ والأَشَر، بل هي مُوجِبةٌ للحَمْدِ والشُّكْرِ لـمُوليها، كها ليسَ إصابةُ السَّيِّةِ منه تعالى سَبباً للكُفْران، بل للإنابةِ والرجوع إلى مُنيلها، لأنَّ له المُلكَ والملكوت، وله التَّصَرُّفُ في مُلكِهِ ما يَشاءُ كيفَ يشاء، وليسَ على الإنسانِ إلا الشُّكرُ عندَ الآلاء، والصَّبْرُ عندَ البلاء، وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنَّ سِياقَ الكلام أنه فاعِلٌ ما يشاؤُه، لا ما يَشاؤُهُ الإنسان».

قوله: (لأنه ذكرَ البلاءَ في آخِرِ الآيةِ الأُولى) إلى آخِرِه: قال صاحِبُ «التقريب»: وفيه بَحْث، إذ يُمكِنُ مُعارضتُه بأنَّ الآيةَ السابقةَ ذكرَ فيها الرحمةَ مُقدَّمةً على البلاء، فناسَبَ هذا تقديمُ الذكورِ على الإناث، لا يُقال: سِياقُ الكلام أنه فاعِلٌ ما لا يَشاؤُه الإنسان، فكانَ ذِكرُ ما لا يَشاؤُه الإنسانُ وهو الإناث - أهمّ، فيكونُ أحَقَّ بالتقديم؛ لأنا نقول: السِّياقُ أنه لا يَفعَلُ ما يَشاؤُه الإنسان، لا أنه يَفعَلُ ما لا يَشاؤُه الإنسان.

فإن قلت: إنه فاعلٌ ما يَشاؤُه، وقد شاء تقديم الإناث. قلت: شاءَ لِحِكمة أو لا لِحِكمة (١)؟ فإن كان الثاني سَقَطَ أَصْلُ سُؤالِ حِكمةِ تقديم الإناث، وإن كان الأول كَفَتْ تلكَ الحِكمةُ لتقديم الإناث، بدونِ هذا التَّطُويلِ والتَّمَحُّل. والأَوْلىٰ أن يُقال: قَدَّمَ الإناثَ تَوْصِيةً برعايتهنَّ لِضَعْفِهنّ، لاسِيَّما وقد كانوا قريبي العَهْدِ بالوأد.

وقال الزَّجّاج: «ويَجعَلُ ما يَهَبُه مِنَ الوَلَدِ ذُكْراناً وإناثاً، أي: يَقرِنُهم، وكُلُّ شَيئَينِ يَقتَرِنُ أحدُهما بالآخرِ فهما زَوْجان» (٢)، فالتقدير: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآهُ إِنَاثًا ﴾ يعني: البناتِ ليسَ مَعَهُنَّ ذَكَر، ﴿وَيَهَبُ لِمَن يَشَآهُ إِنَاثًا ﴾ يعني: البناتِ ليسَ مَعَهم أُنثىٰ، ﴿ أَوْ يُرَوِّجُهُمْ ذُكُراناً وَإِنَاثُنا ﴾ ذَكَر، ﴿وَيَهَبُ لِمَن يَشَآهُ عَلَى مَن يَشَآهُ عَقِيماً ﴾ لا وَلَدَ له.

وقال القاضي: «﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَآهُ ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿ يَخْلُقُ مَا يَشَآهُ ﴾ بَدَلَ البَعْضِ مِنَ الكُلّ، والمعنى: يجعلُ أحوالَ العِبادِ في الأولادِ مُحَتَلِفةً على مُقتَضى المَشِيئة (٣)، يَهَبُ لبعضٍ إما صِنفاً واحداً ذكراً أو أنثى، أو الصِّنفَين جميعاً، ويُعقِمُ آخرين، ولَعَلَّ تقديمَ الإناثِ لأنها أكثرُ لتكثير النَّسُل، أو لِتَطْييبِ قُلوبِ آبائِهنّ، أو المُحافظةِ على الفواصِل، ولذلكَ عَرَّفَ الذُّكور (٤)، وذكرَ الوَجْهَينِ اللذَيْنِ في «الكشّافِ» أيضاً.

وقلت: أما قَضِيّةُ النَّظْم: فإنَّ قولَه: ﴿ يَلَهِ مُلكُ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ وارِدٌ على نَمَطِ الآياتِ السابقة، وهي: ﴿ وَهُو الَّذِى يَقَبَلُ النَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [الشُّورى: ٢٥]، ﴿ وَهُو الَّذِى يَقَبَلُ النَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [الشُّورى: ٢٥]، ﴿ وَهُو الَّذِى يَقَبَلُ النَّوْبَةِ وَاللَّمْ وَمَا بَنَ فِيهِمَا مِن دَابَةٍ ﴾ [الشُّورى: ٣٠]، ﴿ وَمِنْ النِهِ عَلَى النَّهُ السَّمَوَتِ وَاللَّمْ تِنِ وَمَا بَنَ فِيهِمَا مِن دَابَةٍ ﴾ [الشُّورى: ٣٠]، ولمَّا ذكرَ بَثَّ الحيوان، وأرادَ أن يُبيِّنَ كيفيّةَ البَثِّ قَدَّمَ استِبدادَه بالمُلك، واستِقلاله بالمَلكوت، ثم ثَنَىٰ بأنه خالقٌ لِمَا يشاء، فاعِلٌ لِمَا يُريد، له التَّصَرُّفُ في مُلكِهِ ما يشاءُ كيفَ

⁽١) قوله: «أو لا لحكمة» سقط من (ف).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٢٠٤).

⁽٣) تحرَّف في الأصول الخطية إلى: «المشبه»، والمُثبَت من «تفسير البيضاوي».

⁽٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٣٥).

وذِكرِ قِسمةِ الأولاد، فقد ما الإناف الأن سِياق الكلام أنه فاعلُ ما يَشاؤُه، لا ما يَشاؤُهُ الإنسان، فكانَ ذِكرُ الإناثِ اللاي مِن جُملةِ ما لا يَشاؤُهُ الإنسانُ أهم، والأهمُّ واجبُ التقديم، وليكي الجِنسُ الذي كانتِ العربُ تَعُدُّه بلاءً ذِكرَ البلاء، وأخَّرَ الذُّكُور، فلما أخَّرَهُم لذلكَ تَدارَكَ تأخيرَهم وهُم أحِقّاءُ بالتقديم بتعريفهم، لأنَّ التعريف تنويهُ وتشهير، كأنه قال: ويَهَبُ لمن يَشاءُ الفُرْسانَ الأعلامَ المذكورينَ الذينَ لا يَخفونَ عليكم، ثم أعطىٰ بعدَ ذلكَ كِلا الجِنسَينِ حَقَّهُ مِنَ التقديم والتأخير، وعَرَّفَ أنَّ تقديمَهُنَّ لم يكن لِتَقَدُّمِهِنّ، ولكنْ للتقضي آخر، فقال: ﴿ وَلَكُنُ القيامة: ٣٩]. ﴿ القيامة: ٣٩].

وقيل: نزلت في الأنبياءِ صَلَواتُ الله عليهم وسَلامُه، حيثُ وَهَبَ لشُعَيبٍ ولُوطٍ إِناثاً، ولإبراهيمَ ذكوراً، ولُحمَّدٍ ذكوراً وإناثاً، وجَعَلَ يحيى وعيسىٰ عقيمَين.

﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ ﴾ بمَصالِح العِباد، ﴿قَدِيرٌ ﴾ على تكوينِ ما يُصلِحُهم.

[﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ جِعَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَآءُ إِنَّهُ عَلِيُّ حَكِيثُهُ ﴾ ٥١]

﴿ وَمَاكَانَ لِبَشَرٍ ﴾ وما صَحَّ لأحدِ مِنَ البَشَر، ﴿ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا ﴾ على ثلاثةِ أوجُه: إما على طريقِ الوَحْي، وهو الإلهامُ والقَذْفُ في القَلب أو المنام،

يشاء، ثم ثَلَّثَ بقوله: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ﴾، فتَرَقَّىٰ مِن ذلكَ العامِّ إلىٰ ذِكرِ الإناث، ثم إلىٰ إفرادِ الذُّكور، ثم إلىٰ جَمْعِهما، فلا يَدخُلُ في الكلام إرادةُ الإنسانِ وكراهتُه.

وأما قولُه: ﴿وَيَجْعَلُ مَن يَشَآهُ عَقِيمًا ﴾: كالاستِدراكِ وتتميم معنى الاستبداد، ولذلكَ غَيَّرَ العِبارةَ إلى ﴿وَيَجْعَلُ مَن يَشَآهُ ﴾، ثم ذيّل الكُلَّ وعَلَله بقوله: ﴿إِنّهُ عَلِيمٌ قَلِيرٌ ﴾؛ ليكونَ ذريعةً إلى العِبارةَ إلى ﴿وَيَجْعَلُ مَن يَشَآهُ ﴾، ثم ذيّل الكُلَّ وعَلَله بقوله: ﴿إِنّهُ عَلِيمٌ قَلِيرٌ ﴾؛ ليكونَ ذريعةً إلى ذِكِرِ فَضْلِ مِن فَضائِل هذا النَّوْع مِنَ المخلوق، ومُتتَهى كم الله وغلية دَرَجاتِه؛ ﴿وَمَاكَانَ لِيسَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ الله والدَّعْوةُ إلى الله والتَّوجُّهُ إليه والعبادةُ له، وخَتَمَ السُّورةَ بذِكرِ أفضَلِهم وأكمَلِهم وأشرَفِهم صَلَواتُ الله عليه وعليهم أجمعين.

قوله: (إما على طريق الوّحي، وهو الإلهام): الراغب: «أصلُ الوّحي: الإشارةُ السريعة،

كما أوحىٰ إلى أُمِّ مُوسىٰ وإلى إبراهيمَ عليه السَّلامُ في ذَبحِ وَلَدِه. وعن مُجاهِد: أوحىٰ اللهُ الزَّبُورَ إلىٰ داودَ عليه السَّلامُ في صَدْرِه، قال عُبيدُ بنُ الأبرص:

وأوحىٰ إِليَّ اللَّهُ أَنْ قد تَأُمَّرُوا بِإِبِلِ أَبِي أَوْفَىٰ فَقُمتُ علىٰ رِجْلِ

أي: ألهمني وقَذَفَ في قلبي.

وإما علىٰ أن يُسمِعَه كلامَه الذي يَخلُقُه في بعض الأجرام،

و «أوحىٰ» في البيت: يقول: ألهمَني اللهُ تعالىٰ أنَّ قوماً استَوْلَوْا وغَصَبُوا إبلَ أبي أوفىٰ، وصاروا أُمَراءَ عليها، فقُمتُ بجِدِّ واجتِهادٍ في مَدَدِهم وتَعَصَّبِهم لأَرُدَّها عليهم، ويروىٰ: «تأجَّروا».

قوله: (وإما على أن يُسمِعَه كلامَه الذي يخلقُه في بعضِ الأجرام)، الانتِصاف: «الحقُّ أنَّ

⁽١) كلامُ العلامةِ الراغبِ الأصبهائيِّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ عن «الوَحْي» من حيثُ معناه في اللغة، ولذلك قال: «أصلُ الوَحْي»، لا من حيثُ إضافتُه إلىٰ الله تعالىٰ، وإلا فالصَّوْتُ وإشارةُ الجوارح مما تَستَحيلُ إضافتُه إلىٰ الله تبارك وتعالىٰ، فتنبَّه.

⁽٢) انظر: «مفردات القرآن» ص٨٥٨. والحديث أخرجه البخاري (٦٩٩٠) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه بلفظ: «لم يبقَ من النُّبوِّة إلا المُبشَّـرات، قالوا: وما المُبشِّـرات؟ قال: الرؤيا الصالحة».

من غير أن يُبصِرَ السَّامِعُ مَنْ يُكلِّمُه، لأنه في ذاتِهِ غيرُ مرئيّ، وقولُه: ﴿ مِن وَرَآبِ حِجَابٍ ﴾: مَثَل، أي: كما يُكلِّمُ المَلِكُ المُحتَجِبُ بعضَ خَواصِّه، وهو مِن وراءِ الحِجاب، فيسَمَعُ صَوتَه ولا يَرَىٰ شَخْصَه، وذلكَ كما كَلَّمَ مُوسىٰ ويُكلِّمُ الملائكة.

وإما علىٰ أن يُرسِلَ إليه رسولاً مِنَ الملائكة، فيُوحِيَ المَلَكُ إليه، كما كَلَّمَ الأنبياءَ غيرَ موسىٰ. وقيل: وَحْياً كما أوحىٰ إلىٰ الرُّسُل بواسطةِ الملائكة.

﴿ أُورُرُ سِلَ رَسُولًا ﴾ أي: نبيًّا، كما كَلَّمَ أُمَمَ الأنبياءِ على ألسِنتِهم.

و ﴿ وَحَيًا ﴾ و «أن يُرسِلَ »: مَصدَرانِ واقعانِ مَوقِعَ الحال، لأنَّ «أن يُرسِلَ » في معنى: إرسالاً. و ﴿ مِن وَرَآيِ جِحَابٍ ﴾: ظُرْفٌ واقعٌ مَوقِعَ الحالِ أيضاً _ كقوله: ﴿ وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٩١] _ والتقدير: وما صَحَّ أن يُكلِّمَ أحداً إلا مُوحِياً، أو مُسمِعاً مِن وراءِ حِجاب، أو مُرسِلاً.

كلامَ الله قديم، سَمِعَه موسى، وسَمِعَه نبيًّنا صَلَواتُ الله عليهما، والحجابُ المذكورُ باعتبارِ المخلوقِ لا باعتبارِ الخالِق، ويُستَنبَطُ مِن هذهِ الآيةِ أنَّ مَنْ حَلَفَ ألا يُكلِّمَ فُلاناً، فراسَلَه حَنَث؛ لاستِثنائهِ تعالىٰ الإرسالَ مِنَ الكلام»(١).

وقال القاضي: «معنىٰ: ﴿ إِلَّا وَحَيًا ﴾: كلاماً خَفِيّاً يُدرَكُ بسُرْعة، ليسَ في ذاتِهِ مُركّباً مِن حُروفٍ مُقطّعةٍ تَتَوقّفُ علىٰ تَمَوُّجاتٍ مُتعاقبة، وهو أعمُّ مِنَ المُشافَهة، كما رُوِيَ في حديثِ المِعراج، وكما اتفَقَ لموسىٰ عليه السَّلامُ في الطُّور، وفي قوله: ﴿ أَوْ مِن وَرَاكِي جَمَابٍ ﴾ دليلٌ علىٰ جوازِ الرُّؤية، لا علىٰ امتِناعِها ﴾ (٢).

قوله: (والتقدير: وما صَحَّ أن يُكلِّمَ أحداً إلا مُوحِياً، أو مُسمِعاً مِن وراءِ حِجاب، أو مُرسِلاً): هاهنا سُؤالان: أحدُهما: أنَّ قَضِيّةَ التَّرَقِّي مِنَ الأدنى إلى الأعلىٰ أن يكونَ قولُه: ﴿أَقَ

⁽١) ليس في المطبوع من «الانتصاف» لابن المُنيِّر، عند هذه الآية. والله أعلم.

 ⁽٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٣٦)، وفي نَقْل المُولِّفِ رحمه الله تعالىٰ كلام القاضي البيضاوي هذا،
 وفيه الاستدلال بالآية على تجويز الرؤية لا على امتناعها: تعقُّبٌ منه لقول الزمخشري هنا: «لأنه في ذاته غير مرثى».

ويجوز أن يكونَ ﴿وَحَيًا﴾ موضوعاً مَوضِع: كلاماً، لأنَّ الوَحْيَ كلامٌ خَفِيٌّ في سُرْعة، كما تقول: لا أُكلِّمُه إلا جَهْراً وإلا خُفاتاً، لأنَّ الجهرَ والخفاتَ ضَرْبانِ مِنَ الكلام، وكذلك «إرسالاً»، جُعِلَ الكلامُ علىٰ لِسانِ الرسولِ بمنزلةِ الكلام بغير واسِطة، تقول: قُلتُ لفُلانٍ كذا، وإنها قالَه وكيلُكَ أو رسولُك. وقولُه: ﴿أَوْ مِن وَرَاتِي جِحَابٍ﴾ معناه: أو إسهاعاً مِن وراءِ حِجاب.

ومَنْ جَعَلَ ﴿وَحَيًّا ﴾ في معنى: أنْ يُوحِي، وعَطَفَ ﴿يُرْسِلَ ﴾ عليه،

مِن وَرَآيٍ جِمَابٍ ﴾ مُؤخّراً عن قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾، لأنَّ المُكالَمَةَ والرُّؤيا حَصَلَتْ مِن وَراءِ حِجاب، وإنه أرفَعُ مَنزِلةً مِنَ المُراسَلة، ولذلكَ مَدَحَ مُوسىٰ عليه السَّلامُ بقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكِلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤]، وسَمّاه «كَلِيماً». وثانيهما: ما فائدةُ تغيير العِبارات؟

وقلتُ والعِلمُ عندَ الله : يُمكِنُ أن يُقال: إنه لو حُمِلَ الوَحْيُ على ما قالَه القاضي: «﴿إِلَّا وَحَيّا ﴾: كلاماً خَفِيّاً لِيسَ في ذاتِهِ مُركّباً مِن حُروفٍ مُقطّعة، كما رُوِيَ في حديثِ المِعراج، وهو المُشافَهة»، المَعْنيِّ بقوله: ﴿ فَأَوْحَى ۚ إِلَى عَبْدِهِ مَا آوْحَى ﴾ [النجم: ٩]، لحصلَ منه التَنزُّل(١)، ولظهرَ منه الرَّمْزُ في تقليلِ العِباراتِ وخَفِيِّ التلويحات، مَرْتَبةً غِبَّ(٢) مَرْتَبة، بحسبِ قِلّةِ الوسائطِ وكثرتها، وما اجتَمَعَتْ تلكَ المَراتِبُ الثلاثُ إلا لِسَيِّدِنا صَلَواتُ اللهُ عليه، حيثُ قال: ﴿ وَكُنْ اللهَ أَعلَمُ بأسرارِ كلامِه.

قوله: (ومَنْ جَعَلَ ﴿وَحَيًا﴾ في معنى: أن يُوحِي): قالَ الزَّجَاج: «قالَ سِيبَوَيْه: سألتُ الخليلَ عن قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ بالنَّصْب؟ فقال: هو محمولٌ على أنَّ سِوَىٰ في هذهِ التي في قوله: ﴿أَن يُكَلِّمَهُ أَلِللهُ ﴾، لِمَا يَلزَمُ منه أن يُقال: ما كانَ لِبَشَرِ أن يُرسِلَ اللهُ رسولاً، وذلكَ غيرُ جائِز، والمعنىٰ: ما كانَ لِبَشَرِ أن يُكلِّمَه اللهُ إلا بأنْ يُوحِيَ أو أن يُرسِل، ويجوزُ الرفعُ في

⁽١) تحرَّف في (ح) إلى: « التزيُّل».

 ⁽٢) أي: مرتبةً بعد مرتبة. قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (غبب): «غِبُّ الأمرِ ومَغَبَّتُه: عاقِبتُه وآخِرُه...، وغِبُّ كلِّ شيء: عاقبتُه، وجِئتُه غِبَّ الأمر، أي: بعدَه».

على معنى: ﴿وَمَاكَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحَيًا ﴾ أي: إلا بأنْ يُوحِيَ أو بأنْ يُرسِل، فعليه أن يُقدِّرَ قولَه: ﴿أَوْ مِن وَرَآبِي حِجَابٍ ﴾ تقديراً يُطابِقُهما عليه، نحو: أو أن يُسمِعَ مِن وراءِ حِجاب.

وقُرِئ: «أو يُرسِلُ رسولاً فيُوحِي» بالرَّفْع؛ على: أو هو يُرسِل، أو بمعنى: مُرسِلاً، عَطْفاً على ﴿وَحَمَّا ﴾ في معنى: مُوحِياً.

«يُرسِل» على معنىٰ الحال، أي: مُوحِياً أو مُرسِلاً رسولاً، وذلكَ كلامُه، ومثلُ «أن يُرسِلَ» بالنَّصْب: قولُ الحصينِ بنِ مُمام الـمُرِّيّ:

ولولارجالٌ مِن رِزامٍ أعِزَّةٌ وَاللهُ سُبَيعِ أو أسوءَكَ عَلْقَما(١)»(٢)

وقالَ صاحِبُ «الكَشْف»: «مِن» - في ﴿ مِن وَرَآيٍ جِمَابٍ ﴾ -: تَتعلَّقُ بمُضمَر، والتقدير: إلا مُوحِياً أو مُكلِّماً مِن وراءِ حِجاب، فهو معطوف على ﴿ وَحَيا ﴾، و «وَحْي»: مَصدَرٌ في مَوضِع الحال، ولا تَتعلَّقُ «مِن» بقوله: ﴿ أَن يُكلِّمَهُ اللهُ ﴾، لأنه قبل حرفِ الاستثناء، فلا يَعمَلُ فيها بعدَه، مَعَ أنه جُوِّزَ تَعلَّقُه به؛ لأنه ظرف، والظَّرْفُ يَعمَلُ فيه الوهم، ﴿ أَوْ يُرْمِيلَ رَسُولًا ﴾ في تقدير: أو أن يُرسِل، وهو عطف على «وَحْي»، أي: إلا وَحْياً أو إرسالَ رسول، ولا يكونُ عَطْفاً على ﴿ أَن يُكلِّمَهُ اللهُ ﴾، لأنه فاسِد (٣).

قال مَكِّي: «لأنه يَلزَمُه نفيُ الرُّسُلِ أو نفيُ المُرسَلِ إليهم»(٤). قوله: (وقُرِئ: «أو يُرسِلُ رسولاً فيُوحِي» بالرَّفْع): قرأها نافِع(٥).

⁽١) انظر: «الكتاب» لسِيبَوَيه (٣: ٤٩ - ٥)، و «المُفضَّليات» ص٦٦، و «لسان العرب» لابن منظور، مادة (رزم). ومحلُّ الشاهدِ فيه قولُه: «أو أسوءَك» بالنَّصْب، على تقدير: «لولا ذاك أو لولا أنْ أسوءَك».

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤:٣٠٤).

⁽٣) «كشف المشكلات» للباقوني (٢: ١٢٠٣ - ١٢٠٥).

⁽٤) «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٦٤٨).

⁽٥) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٥، و «حجة القراءات» ص٦٤٤.

ورُوِي: أَنَّ اليهودَ قالت للنَّبِيِّ عَلَيْهِ: «أَلا تُكلِّمُ اللهَ وتَنظُرُ إليه إِنْ كُنتَ نبيّاً، كما كَلَّمَهُ موسىٰ ونَظَرَ إليه، فإنا لن نُؤمِنَ لك حتىٰ تَفعَلَ ذلك، فقال: لم يَنظُرْ موسىٰ إلىٰ الله، فنزلت». وعن عائشة رضي الله عنها: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحمَّداً رأىٰ ربَّه فقد أعظمَ علىٰ الله الفِرْية»، ثم قالت: «أوَلم تَسمَعُوا ربَّكُم يقول» فتكت هذهِ الآية.

﴿إِنَّهُ عَلِيُّ ﴾ عن صِفاتِ المخلوقين، ﴿حَكِيتُم ﴾ تجري أفعالُه على مُوجِب الحِكمة، فيُكلِّمُ تارةً بواسِطة، وأخرى بغير واسِطة؛ إما إلهاماً، وإما خِطاباً.

[﴿ وَكَذَالِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِناْ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِئنَبُ وَلَا ٱلْإِيمَنُ وَلَكِن جَعَلْنَهُ نُورًا نَهْدِى بِهِ ـ مَن نَشَآهُ مِنْ عِبَادِناْ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىۤ إِلَى صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ * صِرَطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُ، مَا فِي ٱلسَّمَنوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۚ ٱلاَ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأَمُورُ ﴾ ٥٢ -٥٣]

قوله: (وعن عائشة رضي الله عنها): روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ (١) عن عائشة رضي الله عنها: « فَلَ تُدَرِكُ اللهُ عنها اللهُ عنها: « فَلَ تُدَرِكُ اللهُ عَنها: « فَلَ تُكَدِّرِكُ اللهُ عنها: « فَلَ اللهُ عَنها اللهُ عَنها اللهُ تعالى .

قوله: (﴿إِنَّهُ, عَلِيُّ ﴾ عن صِفاتِ المخلوقين، ﴿حَكِيمٌ ﴾ تجري أفعالُه على مُوجِبِ الحِكمة): يعني: هذهِ الفاصلةُ تعليلٌ لِمَا سبق، أي: ما صَحَّ لأحَدِ مِنَ البَشَرِ أن يُكلِّمَه اللهُ الا على هذهِ الأوجُه، والمعنى: كما أنه عَزَّ شأنهُ عليٌّ عن أن يكونَ جَنابُه مَشْرَعَ كُلِّ أحد، كذلكَ حَكيمٌ لا يَصِلُ إلىٰ بَيْداءِ حِكمتِهِ في إرسالِ الرُّسُل وَهُمُ كُلِّ مُتَوهِم، ومن ثَمَّ نُودِي كذلكَ حَكيمٌ لا يَصِلُ إلىٰ بَيْداءِ حِكمتِهِ في إرسالِ الرُّسُل وَهُمُ كُلِّ مُتَوهِم، ومن ثَمَّ نُودِي أفضَلُ خَلْقِ الله وأكرَمُهم عليه بقوله: ﴿مَاكُنتَ مَدْرِى مَاٱلْكِنَابُ وَلا آلْإِيمَانُ وَلَاكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا ﴾، قال القاضي: ﴿﴿حَكِمتُه ﴾ يَفعَلُ ما تَقتَضيهِ حِكمتُه، يُكلِّمُ تارةً بوسُط، وتارةً بغير وُسُط، وما عياناً أو مِن وراءِ حِجاب ﴾ (٢).

⁽١) البخاري (٣٢٣٤) و(٤٨٥٥)، ومسلم (١٧٧)، والترمذي (٣٠٦٨).

⁽٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٣٦).

﴿رُوحًا مِّنَ أَمْرِنَا ﴾ يُريد: ما أُوحِيَ إليه، لأنَّ الخلقَ يَحيَونَ به في دينهم، كما يحيىٰ الجسدُ بالرُّوح.

فإن قلت: قد عُلِمَ أنَّ رسولَ الله عَلَيْ ما كانَ يدري ما القُرآنُ قبلَ نُزولِهِ عليه، فما معنى قوله: ﴿وَلَا ٱلْإِيمَانُ ﴾، والأنبياءُ لا يجوزُ عليهم إذا عَقَلُوا وتمكَّنوا مِنَ النَّظَرِ والاستِدلالِ أنْ يُخطِئَهُمُ الإيمانُ بالله وتوحيدِه، ويجبُ أن يكونوا معصومينَ مِنَ ارتكاب الكبائر، ومِنَ الصَّغائرِ التي فيها تنفير، قبلَ المَبعَثِ وبعدَه، فكيفَ لا يُعصَمُونَ مِنَ الكُفر؟

قلت: الإيمانُ اسمٌ يَتَناوَلُ أشياء، بعضُها الطريقُ إليه العَقْل، وبعضُها الطريقُ إليه السَّمْع، فعَنَىٰ به ما الطريقُ إليه السَّمْعُ دونَ العَقْل، وذاك ما كانَ له فيه عِلمٌ حتىٰ كَسَبَهُ بالوَحْي، ألا ترىٰ أنه قد فُسِّرَ الإيمانُ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَنْكُمْ ﴾ اللوَحْي، ألا ترىٰ أنه قد فُسِّرَ الإيمانُ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَنْكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٣] بالصَّلاة، لأنها بعضُ ما يَتَناوَلُه الإيمان.

﴿ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ مَنْ له لُطْف، ومَنْ لا لُطفَ له فلا هِداية تُجدي عليه.

﴿ صِرَطِ اللهِ ﴾ بَدَل، وقُرِئ: «لَتُهْدَىٰ»، أي: يَهدِيكَ الله. وقُرِئ: «لَتَدعُو»

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ ﴿حَمَّ * عَسَقَ ﴾ كانَ مَنَّ تُصَلِّي عليه الملائكة، ويَستَغفِرونَ له، ويَستَرجِمونَ له».

قوله: (الإيمانُ اسمٌ يَتَنَاوَلُ أشياء): قال محيي السُّنّة: «﴿مَاكُنُتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِئَبُ وَلَا الْإِيمَنُ ﴾: يعني: شَرائِعَ الإيانِ ومَعالِمَه، وأهلُ الأصولِ علىٰ أنَّ الأنبياءَ مُؤمِنونَ قبلَ الوَحْي، وكانَ النبيُ ﷺ قبلَ الوَحْي على دِينِ إبراهيم، ولم تَتَبيَّنْ له شَرائِعُ دِينِه»(١). وقال ابنُ الجوزي: «لم يُرِدْ به الإيهانَ الذي هو الإقرارُ بالله؛ لأنَّ آباءَه الذينَ ماتوا علىٰ الشَّرْكِ ابنُ الجوزي: الله ويَحجُبُونَ له مَعَ شِرْكِهم. وقال ابنُ قُتيبة: لم تَزَلِ العَرَبُ علىٰ بقايا مِن دِينِ إسهاعيل، مِن ذلكَ الحَجُّ والجِتانُ وإيقاعُ الطلاقِ والغُسْلُ مِنَ الجنابة وتحريمُ ذواتِ دِينِ إسهاعيل، مِن ذلكَ الحَجُّ والجِتانُ وإيقاعُ الطلاقِ والغُسْلُ مِنَ الجنابة وتحريمُ ذواتِ

⁽١) «معالم التنزيل» للبغوى (٧: ٢٠١).

المَحارِمِ بالقَرابةِ والصِّهْر، فكانَ رسول الله ﷺ على ما كانوا عليه مِنَ الإيمانِ بالله والعَمَلِ

الانتصاف: «مُعتَقَدُ الزمخشريّ: أنَّ فِعْلَ الطاعاتِ مِنَ الإيهان، حتىٰ يَخُوج تاركُها ومُرتكبُ الكبيرةِ مِنَ الإيهان، فظَنَّ أنَّ هذهِ الآيةَ حُجّةٌ له، إذ لو كانَ لمُجَرَّدِ التوحيدِ والتصديقِ لَهَا انتَفَىٰ عن النبيِّ عَلَيْ قبلَ المَبعث، لِكَوْنِهِ مُصَدِّقاً قبلَ المَبعث، فوجَبَ حَمْلُ الإيهانِ المنفيِّ على التصديقِ وفِعلِ الطاعاتِ التي لم تَتَحقَّقْ قبلَ النَّبوّة. وجوابُه: أنَّ التصديقَ الإيهانِ المنفيِّ على التصديقِ وفِعلِ الطاعاتِ التي لم تَتَحقَّقْ قبلَ النَّبوّة. وجوابُه: أنَّ التصديقَ إنها يُعنىٰ به الإيهانُ بالله وبرسوله، والنبيُّ عَلَيْ مُخاطَبُ بالإيهانِ برسالةِ نفسِه، فاستَقامَ نفيُ الإيهانِ عنه قبلَ الوَحْي»(٢).

قال مَكِّي: «﴿مَاكُنتَ تَدَّرِى مَا ٱلْكِنْبُ ﴾: «ما» الأُولىٰ: نفي، والثانية: استِفهام، رفعٌ بالابتداء، و﴿ٱلْكِنَابُ ﴾ الخبر، والجملةُ في مَوضِع نَصْبِ بـ﴿نَدَّرِى ﴾»(٣).

تَـمَّتِ السُّورةُ بِحَمْدِ الله وعَوْنِهِ وحُسْنِ توفيقه حامِداً ومُصَلِّياً علىٰ رسولِ الله(٤).

* * *

بشر العهم تلك»(١).

⁽۱) «زاد المسير» لابن الجوزي (٧: ٢٩٩).

⁽٢) «الانتصاف» (٣: ٤٧٦ - ٤٧٧) بحاشية «الكشّاف».

⁽٣) «مشكل إعراب القرآن» لمكى بن أبي طالب (٢: ٦٤٨).

⁽٤) قوله: «تمت السُّورة ...» إلخ: من (ف)، وفي (ح): «والحمدُ لله وحدَه»، ولا شيء في (ط).

سورة الزُّخرُف مَكِّيّة، وقال مُقاتِل: إلا قولَه: ﴿ وَسَّئَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِناً ﴾ وهي تسعٌ وثهانونَ آية

بيني لِينْهِ الجَمْزِ الْحِبْءِ

[﴿ حَمْ * وَٱلْكِتَابِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّاجَعَلْنَهُ قُرْءَ الْأَعَرَبِيَّا لَعَلَكُمْ تَعْقِلُونَ * وَإِنَّهُ فِيَ أَيْرِ ٱلْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَالِيُّ حَكِيمُ * ١-٤]

أقسَمَ بالكِتابِ المُبين، وهو القُرآن، وجَعَلَ قولَه: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًا ﴾ جواباً للقَسَم، وهو مِنَ الأَيمانِ الحسنةِ البديعة؛ لِتناسُب القَسَم والمُقسَم عليه، وكونِهما مِن وادٍ واحد، ونظيرُه قولُ أبي تمام:

وثَناياكِ إنها إغْريضُ

| | قوله: (وثناياكِ إنها إغريض): تمامُه لأبي تمام: |
|--------------------------------|--|
| ولآل تُبومٌ ويَبْ قُنُ وَمِينُ | |

وأقاح مُنَوَّدُ في بِطاح هَزَّهُ في الصَّباحِ رَوْضٌ أُريضُ (١)

«الإغريضُ» والغَريض: الطَّلْعُ والبَرَدُ وكُلُّ أبيضَ طَرِيّ، «تُوم»: واحدُه: تُومة، وهي حَبَّةٌ تُعمَلُ مِنَ الفِضّةِ كالدُّرّة، وأرْضٌ أريضة: زكيّة، وأرُضَتِ الأرضُ ـ بالضَّمّ ـ : زَكَت.

قال صاحبُ «التقريب»: المُقسَمُ به: ذاتُ القُرآنِ المصحح (٢) بالمُعجِز، والمُقسَمُ عليه: وَصْفُه، وهو جَعْلُه عربيّاً، فتَغايَرا، وفي قوله: «المُقسَمُ به ذاتُ القرآن» نظر، لأنه وصفَ الكتاب به المُينِ على إثبات كونه مُبيناً؛ أي: عربيّاً غير عجمي لكي تعقلَه العرب، فظهر أنّ المُقسَمَ به والمُقسَمَ عليه ليسا مُتغايرَين (٣)، قال مُحيي السُّنة: «أقسَمَ بالكِتابِ الذي أبانَ طريقَ الهدى مِن طرقِ الضَّلالة، وأبانَ ما تحتاجُ إليه الأُمّةُ مِنَ الشَّريعةِ ﴿ إِنَا جَعَلَنهُ الذي أبانَ طريقَ الهدى مِن طرقِ الصَّلالة، وأبانَ ما تحتاجُ إليه الأُمّةُ مِنَ الشَّريعةِ ﴿ إِنَا جَعَلَنهُ وَالْمَا اللهِ مام: «التقدير: هذهِ ﴿ حَمَ ﴾، ثم ابتَدَأُ وقال: ﴿ وَٱلْكِتَبِ ٱلمُبِينِ ﴾، وقال الإمام: «التقدير: هذهِ ﴿ حَمَ ﴾، ثم ابتَدَأُ وقال: ﴿ وَٱلْكِتَبِ ٱلمُبِينِ ﴾، الخطّ، فإنَّ العُلومَ إنها تكاملت بسَبِ والمُولَّد، فإنَّ المُتقدِّم إذا استنبَطَ عِلماً أثبتَه في كِتاب، وجاءَ المُتاخِّرُ وزادَ عليه، فتَتكاثَرُ بها الفوائد) (٥).

والمُصنِّفُ سَلَكَ مَسلَكَ أهلِ الذَّوْق، فإنَّ المُحِبَّ المُستَهتَرَ^(٦) لا يرى الدُّنيا إلا بعَيْنِ عبوبه، ولا يُؤثِرُ عليه شيئاً، قال:

إنَّ المَحَبِّةَ أمرُها عَجَبُ (٧)

⁽١) «ديوان أبي تمام» للخطيب التبريزي (١: ٣٨١).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية!

⁽٣) من قوله: «وفي قوله: المقسم به ذات القرآن» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

⁽٤) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٠٢).

⁽٥) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٦١٦).

⁽٦) قال الفيروز آبادي في «القاموس»، مادة (هتر): «المُستَهتَرُ بالشيء ـ بالفتح ـ: المُولَعُ به، لا يُبالي بها فُعِلَ فيه وشُتِمَ له، وقد استُهترَ بكذا».

⁽٧) صَدُرُ بِيتٍ من الشِّعر، وتمامُه - كما في «الزهرة» لابن داود الأصبهاني (١: ٥٤) -: تُلقي عليكَ وما لها سَبَبُ

.....

كما أنَّ الشاعِرَ لمَّا أرادَ المُبالَغةَ في وَصْفِ ثَغْرِ المَحْبُوبةِ جَعَلَه مُقسَماً به، ولمَّا لم يكن عِندَه شيءٌ أعَزَّ منه أقسَمَ به عليه، ولَعَمْري إنَّ آل «حم» جَدِيرٌ بذلك، روينا عن الدارميِّ (١) عن سعدِ (٢) بنِ إبراهيمَ قال: «كُنَّ الحواميمُ يُسَمَّينَ العَرائس»، وروى الزجّاج مرفوعاً: «مَثَلُ الحواميم في القرآنِ مثلُ الحبراتِ في الثياب» (٣).

وقال الحريريُّ في «دُرَّةِ الغَوَّاص»: «ووَجْهُ الكلامِ في «حواميم»: ألا يُقال: قرأت «حم»، بل: آل «حم»، وعن ابن مسعود: «آل (حم) ديباجُ القُرآن»(٤)، وكما رُوِيَ عنه أنه قال: «إذا وَقَعْتُ في آل (حم) وَقَعْتُ في رَوْضاتٍ دَمِثاتٍ أَتَانَتَى فيهن»(٥)، قال الكُمَيتُ في «الهاشِميات»(٦):

⁽۱) في «سننه» (٣٤٢٢).

⁽٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «سعيد»، والمُثبَت من (ط) و«سنن الدارمي»، وهو الصواب، فإنه سعدُ بنُ إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، قاضي المدينة، توفي سنة ١٢٥، رحمه الله تعالى، كما في «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٢٢٢٧).

⁽٣) من قوله: «وروىٰ الزجّاج» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف)، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٦٥)، والحديث أورده الثعلبي في «الكشف والبيان» (٨: ٢٦٢)، ولم يُسنِدْه، وتبعه عليه جمعٌ من المُفسِّرين.

⁽٤) أخرجه ابنُ أبي شيبة في «المُصنَّف» (٣٠٩١٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٤٣٨).

⁽٥) أخرجه ابنُ أبي شيبة في «مُصنَّفه» (٣٠٩١٥). وقال شيخُنا العلامةُ محمد عوامة حفظه الله تعالىٰ في التعليق عليه: «الروضة: المَوضِعُ المُعجِبُ بأزاهيره، والدَّمِث: الأرضُ السَّهْلة الرِّخُوة، وأتانَّقُ فيهن: أُعجَبُ بهن، وأستَلِذُ قِراءتَهن، وأتتبَّعُ مَحَاسِنَهن».

⁽٦) أي: في قصائده التي يمدحُ بها بني هاشم.

⁽٧) انظر: «الكتاب» لسِيبَوَيه (٣: ٢٥٧)، و «المقتضب» للمُبرِّد (١: ٢٣٨ و٣: ٣٥٦)، و «الصِّحاح» للجوهري، مادة (عرب) و (حمم)، و «لسان العرب» لابن منظور، مادة (عرب) و (طسن) و (حوا).

﴿ٱلْمُبِينِ ﴾ البَيِّنِ للذينَ أُنزِلَ عليهم، لأنه بلُغَتِهم وأساليبهم، وقيل: الواضحُ للمُتدبِّرين، وقيل: ﴿ٱلْمُبِينِ ﴾ الذي أبانَ طُرُقَ الهدىٰ مِن طُرُقِ الظَّلالة، وأبانَ ما تحتاجُ إليه الأُمَّةُ في أبواب الدِّيانة.

﴿جَعَلْنَهُ ﴾ بمعنىٰ: صَيَّرِناه؛ مُعَدَّىٰ إِلَىٰ مَفعولَين، أو بمعنیٰ: خَلَقْناه؛ مُعَدَّىٰ إِلَىٰ وَاحد، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلَ ٱلنَّظُمُنَتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١]، و﴿ قُرَّءَ نَا عَرَبِيًا ﴾ حال، و «لَعَلّ » مُستَعارٌ لمعنىٰ الإرادة؛ لتُلاحِظَ معناها ومعنىٰ الترجِّي، أي: خَلَقْناه عربياً غيرَ عَجَميٍّ إرادة أَن تَعقِلَه العَرَب، ولِئلَّا يقولوا: لولا فُصِّلَتْ آياتُه.

يعني: قولَه: ﴿قُلَّا ٓ أَسَنَلُكُو عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِيٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [الشورى: ٢٣]ا(١).

قوله: (أو بمعنىٰ: خَلَقْناه): هذا التفسيرُ يأباهُ ما ذَهَبَ إليه مِن تعظيمِ الكِتاب، وقولِه: «مُقسَماً به وعليه»؛ لأنه مِن سِماتِ النَّقْص، ومن وَصْفِهِ بقوله: ﴿لَعَلِيُّ حَكِيمُ ﴾، روى مُعيي السُّنة: «قد مضىٰ سَلَفُ هذهِ الأُمّةِ وعُلماءُ السُّنةِ علىٰ أَنَّ القُرآنَ كلامُ الله ووَحْيهُ ليسَ بخالتٍ ولا مخلوق، والقَوْلُ بخَلْقِ القُرآنِ ضَلالةٌ وبدعةٌ لم يَتكلَّمْ به أحدٌ في عَهْدِ الصَّحابةِ والتابعين، وعن جَعفَر الصادِق: أنه سُئِلَ عن القُرآنِ فقال: أقولُ فيه ما يَقوْلُ أبي وجَدِّي: ليسَ بخالتٍ ولا مخلوق، ولكنّه كلامُ الله تعالىٰ "(٢).

قوله: (و «لَعَلَّ» مُستَعارٌ بمعنى الإرادة): الانتِصاف: «الصحيحُ أنَّ معناه: لتكونوا بحيثُ يُرجى منكم التَّعقُّل، وهو تأويلٌ مُطَّرِد، قاله سِيبَويْه»(٣).

⁽١) «دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص» للحريري ص٢٢.

⁽٢) «شرح السنة» للبغوي (١: ١٨٦ -١٨٧).

⁽٣) لم أقف عليه في «الانتصاف» في هذا الموضع، وعلى كُلِّ فقد أطال ابنُ المُنيِّر في الكلام على «لعل» في أول موضع من ورودها في القرآن الكريم، وهو الآية ٢١ من سورة البقرة. انظر: «الانتصاف» (١: ٢٣٠- ٢٣١) بحاشية «الكشاف».

وقُرِئ: ﴿إِمِّ الْكِتَابِ ، بالكسر، وهو اللَّوْح، كقوله تعالىٰ: ﴿بَلَ هُوَقُرْءَانُّ بَجِيدٌ * فِي لَوْجِ عَفُوظٍ ﴾ [البروج: ٢١-٢٢]، سُمِّي بأُمِّ الكِتَاب؛ لأنه الأصلُ الذي أُثبِتَتْ فيه الكُتُب، منه تُنقَلُ وتُستنسَخ، ﴿عَلَيُ الشَّانِ فِي الكُتُب؛ لكُونِهِ مُعجِزاً مِن بينها، ﴿حَكِيمُ ﴾ ذو حِكمةٍ بالغة، أي: منزلتُه عِندَنا منزلةُ كتابٍ هما صِفتاه، وهو مُثبَتٌ في أمِّ الكِتاب هكذا.

[﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ ٥]

قوله: («عَلِيٌّ» رفيعُ الشأن) يُؤذِنُ بأنَّ قولَه: ﴿لَمَ لِيُّ حَكِيمُ ﴾ خبران لـ (إنَّ»، وقولُه: «مَنزِلتُه عندنا مَنزِلةُ كتابٍ هما صِفتاه»: يُشعِرُ بأنها صِفتانِ لكِتابٍ آخر، وقولُه: «وهو مُثبَتٌ في أمِّ الكِتاب» علىٰ أنَّ ﴿فِي أَيْمِ ٱلْكِتَابِ ﴾ أيضاً خَبَر، فكيفَ التأليف؟

قلت: تأليفُه: أنَّ هذا الكِتابَ الذي لديكم أبانَ طريقَ الهدى، وأبانَ ما تحتاجُ إليه الأُمَّةُ في أبوابِ الدُّنيا ـ بمَنزِلةٍ عظيمةٍ عندَنا، بمَنزِلةٍ كتابٍ موصوفٍ بهذينِ الوَصْفَين، وهو كَونُه رفيعَ الشَّأنِ ذا (١) حِكمةٍ بالغة، وهو على هذا الوَصْفِ والبيانِ مُثبَتُ في اللَّوْح، والمُرادُ براكتاب هما صِفتاه» هو هو، ففيه لمحةٌ مِنَ التَّجْرِيد (٢).

قال صاحبُ «الكَشْف»: «﴿ لَعَلِيُّ حَكِيمُ ﴾ خبرانِ لـ «إنّ»، وقولُه: ﴿ فِي أَمِرَ الْكِتَنبِ ﴾ مِن صِلةِ «عليٌّ»، أي: إنه لَعَليٌّ في هذا المَحَلّ، وإنها كانَ ذلكَ لمكانِ اللام، نحوُه قولُك: إنَّ زيداً في الدارِ لَقائم » (٣). وقال أبو البقاء: «﴿ فِي أَمْ الْكِتَنبِ ﴾ مُتَعلِّقٌ بـ ﴿ لَعَلِيُّ ﴾، واللامُ لا تمنعُ ذلك » (٤). وقال القاضي: «﴿ فِي أَمْ الْكِتَنبِ ﴾ مُتَعلِّقٌ بـ «عليٌ » أو حالٌ منه، و ﴿ لَدَيْنَا ﴾ بَدَلٌ منه أو حالٌ مِنْ ﴿ أَمْ الْكِتَنبِ ﴾ » (٥).

⁽١) في الأصول الخطية: «ذو».

⁽٢) سيأتي بيانُ معنىٰ «التجريد» ص ٢٤٧ في تفسير الآية ١٤ من سورة الجاثية، فانظره مع التعليق عليه.

⁽٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٢٠٦١ -١٢٠٧).

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٧).

⁽٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٣٩).

﴿ أَفَنَضَّرِبُ عَنكُمُ الذِّكَرَ صَفْحًا ﴾ بمعنىٰ: أفنُنحِّي عنكمُ الذِّكرَ ونَذُودُه عنكم، علىٰ سبيلِ المجاز، مِن قولهم: ضَرَبَ الغَرائِبَ عنِ الحوض، ومنه قولُ الحجَّاج: ولأضرِبَنَّكُم ضَرْبَ غَرائِب الإبل، وقالَ طَرَفة:

اضرِبَ عنكَ المُهُمُومَ طارِقَها ضَرْبَكَ بالسَّيفِ قُونَسَ الفَرَسِ

والفاءُ للعَطْفِ على محذوف، تقديرُه: أنْهُمِلُكُم فنَضرِبُ عنكمُ الذِّكْر،

قوله: (ونَذُودُه عنكم، على سبيلِ المجاز): أي: الاستِعارةِ التمثيلية، استعارَ للتَّنْحيةِ «الضَّرْب» الذي بمعنىٰ الذِّياد، بعدَ أن شَبَّهَ حالةَ هذهِ التَّنْحيةِ بحالةِ ذَوْدِ غَرائِبِ الإبلِ عنِ الحُوض، وبُولِغَ فيه، ثم استَعمَلَ هنا ما كانَ مُستَعمَلاً هناك. قالَ الميداني: «ضَرَبَه ضَرْبَ غريبةِ الإبل، وذلكَ أنَّ الغريبةَ تَزدَحِمُ على الحِياضِ عندَ الوِرْد، وصاحبُ الحِياضِ يَطرُدُها ويَضرِبُها بسَبَبِ إبلِه، ومنه قولُ الحجّاجِ في خُطْبتهِ عُددًا العِراق: «والله لأضرِبَنَّكُم ضَرْبَ غَرائِبِ الإبل»، قال الأعشىٰ:

كطَوْفِ الغَريبةِ وَسْطَ الحِياضِ تَخَافُ الرَّدَىٰ وتُريدُ الجِفارا(١)

يُضرَبُ في دَفْعِ الظالِمِ عن ظُلمِهِ بأشَدِّ ما يُمكِن (٢).

قوله: (اضرِبَ عنكَ اللهُمُوم) البيت (٣): أي: «اضرِبَنْ»، فحُذِفَتِ النُّونُ الخفيفة، وحُرِّكَتِ الباءُ بالفَتْح، و «طارقها»: ما يَطرُقُ بالليل، وهو بَدَلُ اشتِهالٍ مِن «الهموم». و «القَوْنَس»: مَنبَتُ شَعْرِ الناصِية، وهو عَظمٌ ناتئٌ بينَ أُذُني الفَرَس، والبيتُ يحتملُ المُشاكلة أيضاً.

⁽١) «ديوان الأعشىٰ» ص٨٣، والجِفار: جمَّع جَفْر، وهو الجملُ الصغير.

⁽٢) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ١٩٤).

⁽٣) انظر: «الخصائص» لابن جِنِّي (١: ١٢٦)، و «أساس البلاغة» للزمخشري، مادة (قنس)، و «الصِّحاح» للجوهري، مادة (قنس) و (نون)، و «لسان العرب» لابن منظور، مادة (قنس) و (هول) و (نون)، و «مغني اللبيب» لابن هشام (٢: ٦٤٣)، و «حاشية الصَّبّان على شرح الأشموني على الألفية» (٣: ٣٣٤). وقد تقدَّم عند الزمخشري (١٢: ٢٧٠) في تفسير الآية ٢٤ من سورة (صَّ).

إنكاراً لأنْ يكونَ الأمرُ على خِلافِ ما قَدَّم؛ مِنْ إنزالِهِ الكتاب، وخَلْقِهِ قُرآناً عربيّاً؛ ليَعقِلُوهُ ويَعمَلُوا بمَواجِبه.

و ﴿ صَفْحًا ﴾ على وجهين؛ إما مَصدَر؛ مِن: صَفَحَ عنه: إذا أعرَض، مُنتَصِبٌ على أنه مفعولٌ له، على معنى : أفنَعزِلُ عنكم إنزالَ القُرآنِ وإلزامَ الحجّةِ به إعراضاً عنكم، وإما بمعنى الجانب؛ مِن قولهم: نَظَرَ إليه بصَفْحِ وَجْههِ وصُفْحِ وَجْهِه، على معنى: أفنُنحّيهِ عنكم جانباً، فيَنتَصِبُ على الظَّرْف، كما تقول: ضَعْهُ جانباً،

قوله: (وخَلْقِه قُرآناً عربياً): يُريد: أنَّ «جَعَلَ» في قوله: ﴿ إِنَّاجَعَلْتُهُ قُرُءَ نَاعَرَبِيًا ﴾ بمعنى: خَلَق، وربما تُعُذِّرَ له حينَ فَسَرَه في مَقامِهِ بمعنىٰ الخلق، لكنَّ إعادتَه هنا بمُجرَّدِ التعصُّب والتبجُّح (١) لمذهبه، هذا عندَ أهلِ الأصولِ سَهْل؛ لأنهم يُوافِقُونَهم في الحروفِ المُتواليةِ والتبجُّح (١) لمذهبه، هذا عندَ أهلِ الأصولِ سَهْل؛ لأنهم يُوافِقُونَهم في الحروفِ المُتواليةِ والكلماتِ المُتعاقِبة (٢)، ونحنُ - مَعاشِرَ السُّنة - نَقتفي آثارَ السَّلَفِ الصالِحِ في الإمساكِ عن أمثالِ هذهِ الجرأة، وبَذْلِ الجهدِ في تعظيم جانِب كلام الله المَجِيد، لاسِيَّما وقد وُضِعَ أمثالِ هذهِ الجرأة، وبَذْلِ الجهدِ في تعظيم جانِب كلام الله المَجِيد، لأسِيَّما وقد وُضِعَ أَلْذِكَ لَكَيْنَا لَكَيْتَ لَدَيْنَا لَكَيْنَا لَكَيْنَا لَكَيْنَا لَكَيْنَا لَكَانِهُ فَي الْمُحَيِّدِ لَدَيْنَا لَكَيْنَا لَكَيْنَا لَكَيْنَا لَكُونَا لِللهِ لَهُ عَلَيْ حَكِيدًا في المُحَيِّد في المُحَالِ لَكَيْنَا لَعَلَيْ حَكِيدًا لَهُ الله عنه المُحَدِينَ الفخيمَ لِقولِه: ﴿ وَإِنَّهُ وَالْمَالُ عَلْهِ لَهُ الْمُحِيدِ لَكُونَا لَهُ الْمَعْنَا لَهُ الْمُحْتَالِ لَكَانَا لَهُ الْمَرْقِيلِ فَي المُحْتَالِ لَمَا اللهُ الْمُحْتَالِ لَكُمْ اللهُ الْمُعَلِيدُ الْمُعَلِيمُ اللهُ الْمُعَلِيمُ وَلِيْنَا لَهُ الْمُحْتَالِ لَهُ الْمُعَلِيمُ اللهُ الْمُعَلِيمُ اللهُ الْمُعَلِيمُ فِي الْمُعْلَى اللهُ الْمُحْتَالِ لَهُ الْمُحْتَالِ الْمُعْلَى اللهُ الْمُعْلِيمُ اللهُ الْمُعْلَى الْمُعْلِيمُ اللهُ الْمُعْلِيمُ اللهُ الْمُعْلِيمُ اللهُ الْمُعْلَقِيمُ اللهُ الْمُعْلَقِيمُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِيمُ اللهُ الْمُعْلِيمُ اللهُ الْمُعْلِقُ الْعَلَيْمُ اللهُ الْمُعْلَيْدُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَقُ الْمُعْلِقُ الْمُ

⁽١) في (ح) و(ف): «والتصحيح»، والمُثبتُ من (ط).

⁽٢) يُريد بـ «أهل الأصول»: علماء أصول الدين، يعني المُتكلِّمينِ على وجه الخصوص، حيث يرون قِدَمَ الكلام النفسي، وحدوث اللفظ (الحروف والكلمات)، ومال المُؤلَّفُ رحمه الله تعالىٰ إلىٰ الإمساك عن ذلك اقتفاءً لآثار السلف، كما قال، إلَّا أنه لم يقل بقِدَم الحروف والكلمات، فتنبه.

بل نقل المؤلف في تفسير الآية ١٤٣ من سورة الأعراف عن صاحب «الانتصاف» قوله في كلام الله: «وإن لم يكن حرفاً»، ولم يتعقبه بشيء، كما صرح بإثبات الكلام النفسي في مواضع من هذه الحاشية، منها ما في تفسير الآية ٧٧ من سورة يوسف، وما في تفسير الآية ٢٧ من سورة لقمان.

وبتتبع أمثال هذه المواضع جميعاً يظهر جليّاً مذهب المؤلف في مسألة كلام الله تعالىٰ.

ومسألة الكلام طويلة، يُنظَرُ تفصيل القول فيها في المطولات، ولا سِيَّما «الإنصاف» لأبي بكر الباقلاني، ومُقدِّمة «روح المعاني» للألوسي.

وامشِ جانباً. وتَعضُدُه قراءةُ مَنْ قرأ: «صُفْحاً» بالضَّمّ، وفي هذهِ القِراءةِ وَجُهُ آخر، وهو أن يكونَ تخفيف «صُفُح»؛ جَمْع «صَفُوح»، ويَنتَصِبُ على الحال، أي: صافِحِينَ مُعرِضِين.

﴿أَن كُنتُمْ ﴾ أي: لأنْ كنتُم، وقُرِئ: «إنْ كنتُم»، و «إذْ كنتُم».

فإن قلت: كيفَ استقامَ معنىٰ «إنْ» الشَّـرْطية، وقد كانوا مُسـرِفينَ علىٰ البَتّ؟ قلت: هو مِنَ الشَّـرْطِ الذي ذكرتُ أنه

قوله: (وتَعضُدُه قِراءةُ مَنْ قرأ «صُفْحاً»): لأنه على هذا ليسَ بمَصدَر، فلا يَصلُحُ أن يكونَ منصوباً مفعولاً له. الجوهري: «نَظَرَ إليه بصُفْح وَجْهِه، أي: بعَرْضِه. قال أبو عُبيدة: ضَرَبَه بصُفْح السَّيْف، والعامّةُ تقولُ مفتوحة (١)، أي: بعَرْضِه».

قوله: (تخفيفَ «صُفُح»، جَمْع «صَفُوح»): النهاية: «في حديثِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها تَصِفُ أَباها رضيَ اللهُ عنه: «صَفُوحٌ عنِ الجاهِلين»، أي: كثيرُ الصَّفْح والعَفْو، وأصلُه مِنَ الإعراضِ بصَفْحةِ الوَجْه، كأنه أعرَضَ بوَجْهِهِ عن ذنبه، وهي مِن أبنيةِ المُبالَغة».

قوله: (﴿ أَن كُنتُم ﴾) نافعٌ وحمزةُ والكِسائيّ: بكَسْرِ الهمزة، والباقون: بفَتْحِها (٣).

⁽١) أي: بصَفْح السَّيف، بفتح الصاد.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٤٨٦.

⁽٣) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٥، و «حجة القراءات» ص٦٤٤.

يَصدُّرُ عن الْمِلِّ بصِحِّةِ الأمرِ المُتحقِّقِ لشُوتِه، كها يقولُ الأجير: إن كنتُ عَمِلتُ لكَ فَوَفِّني حَقِّي، وهو عالمُ بذلك، ولكنَّه يُحيِّلُ في كلامِهِ أنَّ تفريطَكَ في الخروج عن الحق فِعْلُ مَنْ له شَكُّ في الاستِحقاق، مَعَ وُضُوحِه؛ استِجهالاً له.

[﴿ وَكُمْ أَرْسَلْنَا مِن نَبِيٍّ فِي ٱلْأَوَلِينَ ۞ وَمَا يَأْنِيهِم مِن نَبِيٍّ إِلَّا كَانُواْ بِهِ. يَسْتَهْزِءُونَ ۞ أَهُلَكُنَا ٓ أَشَدَ مِنْهُم بَطْشًا وَمَضَىٰ مَثَلُ ٱلْأَوَّلِينَ ۞ ٦-٨]

قوله: (عن اللَّذِلِّ بَصِحِّةِ الأمر): أي: المُتوثِّق^(۱). الأساس: «أَدَلَّ علىٰ قَرْنِه، وهو مُدِلُّ بفَضْلِهِ وشجاعتِه، ومنه أسدٌ مُدِلّ». المُغرِب: «التَّدلُّل: تَفَعُّلُ مِنَ الدَّلالِ والدّالّة، وهما الجرأة».

قوله: (استِجهالاً له): وكذلك قوله: ﴿أَن كُنتُمْ قَوْمَا مُسْرِفِينَ ﴾ (٢) استِجهالاً لهم في أنهم مَعَ مَعْرفتِهم أنَّ القُرآنَ عربيٌّ مُبين، وقد أبانَ طُرُقَ الهدىٰ مِن طُرُقِ الضَّلالة، وأبانَ ما تحتاجُ إليه الأُمَّةُ في أبوابِ الدِّيانة، فَرَّطُوا فيه مِثلَ تفريطِ مَنْ لم يَعرِفْ ذلكَ وشَكَّ فيه، فالتعريفُ في ﴿الذِّكِرَ للعَهْدِ الخارجيِّ التقديريّ، لأنَّ قولَه: ﴿قُرَءَناً عَرَبِيًا ﴾ في معنىٰ النِّدِينِ في ﴿الذِّكَرِ، قال في سورةِ (صَ)(٣): «أو ذِكْر ما يُحتاجُ إليه في الدِّينِ مِنَ الشرائع وغيرِها»، بل نضربُ عن هذا التقريرِ صَفْحاً، ونقول: إنّ الذّكرَ مُظهَرٌ وُضِعَ مقامَ المُضمَرِ من غير لفظِه السابقِ إشعاراً بالعِلِيّة، والمُرادُ به الشرفُ والصِّيت، وأنَّ هذا الشرطَ ليسَ من المثال المذكورِ في المتنِ في شيء، بل هو من قبيل قولهِ تعالى: ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالِ وَبَنِينَ ﴾ [القلم: ١٤] بالكسرِ على قراءةِ نافع من طريق الزبيدي، أي: لا تُطِعْ كُلَّ حَلَافِ شارطاً يساره، وقولهِ تعالى: ﴿ إنّا نَطْعُ أَن يَغْفِرُ لَنَارَبُنَا خَطَيْئَا أَن كُنّا أَوْلَ ٱلمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٥]، فهو كالتعليل، فيُوافِقُ قراءة نظمَعُ أن يَغْفِرَ لَنَارَبُنَا خَطَيْئَا أَن كُنّا أَوْلَ ٱلمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٥]، فهو كالتعليل، فيُوافِقُ قراءة الفَتْح في ﴿أَن كُنتُمْ وإذَ كنتُم، وأنّ المُرادَ بالمُسرِفِين: المُستَهزِؤُون بآياتِ الله وكتابه، لفَوْلهِ بعدَه: ﴿ وَمَا يَأْلِيهِم مِن فَيْمِ إِلَا كَانُوا بِهِ عِيَسَتُهْزِءُونَ ﴾، فإنه تهديدٌ مُوتَ بَياتِ الله وكتابه، له في المعرَف في هذا ما للمُعالم المناه المُعْرَبَةُ عَلَى المُعْلَى الْمُعْرِيْهُ وَلَهُ الْمُؤْمِنِينَ السُرَاء المُعالَى المُعْرَبُونَ المُعْرِيقِ وقَاءَ الشرو ومَا يَأْلِيهِم مِن فَرِيقٍ إِلَا كَانُوا بِهِ عَيَسَتُهْ وَنُ فَيْ الْ الْمِلْهُ عَلَى اللهُ عَلَى السُرِقُونَ الْمُؤَلِقِ وقَلْمُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ الْمُؤْمِنُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ المُؤْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُناهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُولِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُنْ المُؤْمُ المُنْ المُناهُ المُنْ الْمُؤَمِنُ اللهُ الْمَاهُ المُنْ الْعَلْمُ اللهُ اللهُ الْمُنْ الْمُؤَمِّ اللهُ الْمُنْ الْمُؤَمِّ الْمُ

⁽١) في الأصول الخطية: «المُوثق»، وفي «لسان العرب» لابن منظور، مادة (دلل): «أدلَّ عليه: وَثِقَ بِمَحَبَّته فأفرَطَ عليه».

⁽٢) في الأصول الخطية: «أن كنتم مسرفين»، وأضفتُ إليه «قوماً» من لفظ الآية الكريمة.

⁽٣) في تفسير الآية الأولى منها.

﴿ وَمَا يَأْنِيهِم ﴾ حِكايةُ حالٍ ماضيةٍ مُستَمِرّة، أي: كانوا على ذلك، وهذه تَسْليةٌ لرسولِ الله ﷺ عن استِهزاءِ قومِه.

الضَّميرُ في ﴿أَشَدَ مِنْهُم ﴾ للقوم المُسرِ فين، لأنه صَرَفَ الخِطابَ عنهم إلى رسولِ الله ﷺ يُخبِرُه عنهم،

يقتضيه النظمُ الأنيق، وبيانُه: أنهم لمّا استَهزَ ووا بكتاب الله واستَخَفَّوا به ليَدفَعُوهُ عن أنفسِهم عِناداً، فوصف الكتابَ أولاً بقوله: ﴿ إِنَّا آَنزَلْنَهُ قُرَّءَ نَا عَرَبِيًا ﴾، وثانياً بقوله: ﴿ وَإِنَّهُ وَ أَيْ الْكِتَفِ لَدَيْنَا لَعَلِقُ حَكِيمُ ﴾، عَقَّبَ ذلك كُلّه مُنكِراً عليهم بقوله: ﴿ أَفَنضَرِبُ عَنكُمُ اللّهِ الحِنَّ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

فالهمزةُ أُقحِمَت بينَ السَّبَ والمُسبَّب لمزيدِ الإنكار، لأنَّ ﴿حمَّ * وَٱلْكِتَبِ ٱلْمُبِينِ ﴾ إلى آخرها، قَسَميّةٌ واردةٌ لرَدِّ المُنكِرينَ كها ترى، وهو من الأيهانِ الحسنة؛ حيثُ إنّ المُقسَمَ به والمُقسَمَ عليه شيءٌ واحد.

وما سَلَكَ هذا المَسلَكَ إلا ليُؤذِنَ بأنّ كتاباً هذا شأنُه حقيقٌ بأن يُعزَّرَ ويُكرَمَ ولا يُتَجاوَزَ عن الإقسام به.

قوله: (لأنه صَرَفَ الخِطابَ عنهم إلى رسولِ الله ﷺ): يعني: خاطَبَهم بقوله: ﴿ أَفَنَضَّرِبُ عَنكُمُ الذِّكَرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ ﴾، بمعنى: أنهُ مِلُكُم فنضرِبُ عنكمُ الذِّكرَ صَفْحاً بسَبَ استِهزائِكم، وفي إنزالِ هذا الكِتاب العظيم سَبَبٌ لحياةِ الخلائقِ أجمعين، بل لا نَترُكُكم، ونُلزِمُ به الحجّةَ عليكم، فنُهلِكُكم كها أهلكنا مَنْ هو أشَدُّ منكم بَطْشاً، ولتسلية

﴿ وَمَضَىٰ مَثَلُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ أي: سَلَفَ في القُرآنِ في غير مَوضِع منه ذِكرُ قِصَّتِهم وحالهِم العجيبةِ التي حَقُّها أن تسيرَ مَسِيرَ المَثَل، وهذا وَعْدٌ لرسولِ الله ﷺ، ووعيدٌ لهم.

[﴿ وَلَيِن سَأَلْنَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيرُ الْعَلِيمُ * الَّذِى جَعَلَ لَكُمُّ فِيهَا سُبُلًا لَعَلَكُمْ تَهْ تَدُونَ * وَالَّذِى نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَا الْفِقَدِ فَأَنْشَرْنَا بِهِ عَلَدَةً مَّيْتًا كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ * ٩ - ١١]

فإن قلت: قولُه: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾، وما سَرَدَ مِنَ الأوصافِ عَقيبَه، إن كانَ مِن قولِمِم، فما تَصنَعُ بقوله: ﴿فَأَنشَرْنَا بِهِ عَبْلَدَةً مَّيْـتًا كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾، وإن كانَ مِن قولِ الله لا مِن قولِمِم، ومعنى قوله: ﴿لَيَقُولُنَّ مِن قولِ الله لا مِن قولِمِم، ومعنى قوله: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهَا إلىٰ الذي مَنْ صِفَتُه كَيْتَ وكَيْت، لَيَنسُبُنَّ خَلْقَهَا إلىٰ الذي هذهِ أوصافُه ولَيُسنِدُنَّهُ إليه.

﴿ بِقَدَرٍ ﴾ بمِقدارٍ يَسلَمُ معه البلادُ والعِباد، ولم يَكُنْ طُوفاناً.

الرسولِ ﷺ عن استِهزائِهم فيهم، أعرَضَ عنهم والتفتَ إليه صلواتُ الله عليه قائلاً: ﴿ فَأَهَلَكُنَا ۗ أَشَدَّ مِنْهُم ﴾، وأتىٰ بقوله: ﴿ وَكُمْ أَرْسَلْنَا ﴾ الآيتينِ مُعتَرضاً بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، مُؤكِّداً لمعنىٰ التَّسْلية.

قوله: (لَيَنسُبُنَّ خَلْقَها إلى الذي هذه أوصافه): ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿فَهَلُ وَجَدَّمُ مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًا قَالُواْ نَعَمَّ فَأَذَنَ مُؤَذِنَ بَيْنَهُمْ أَن لَقَنهُ اللهِ عَلَى الظّلِمِينَ * الّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ وَرَبّغُونَهَا عِوَجًا وَهُم فِي النارِ بِها عُرِفَ منهم في الدُّنيا، وَهُم فِي النارِ بها عُرِفَ منهم في الدُّنيا، وكانوا منسوبينَ إليه. وإذا كانَ مِن كلام القَوْم فالمعنىٰ: ولثنْ سألتهم مَنْ خَلَق السهاواتِ وكانوا منشوبينَ إليه. وقولُم: «الله» مُتضمًن لهذه الأوصافِ ومُستَلزِمٌ لها، فكأنهم ذكروا عندَ ذِكرِهِم هذا هذه الأوصاف كُلَّها ضِمْناً، واللهُ تعالىٰ يُفسِّرُ قولهَم: «الله» بهذه الأوصاف.

[﴿ وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْوَجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنَ ٱلْفُلَّكِ وَٱلْأَنْعَكِهِ مَا تَرْكَبُونَ * لِتَسْتَوُهُا عَلَى ظُهُورِهِ - ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةً رَبِّكُمُّ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمُّ عَلَيْهِ وَتَقُولُواْ سُبْحَنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَنَذَا وَمَا صُحُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ * وَإِنَّا إِلَى رَبِنَا لَمُنْقَلِبُونَ ﴾ ١٢ - ١٤]

و ﴿ ٱلْأَزْوَجَ ﴾ الأصناف، ﴿ مَا تَرَكَبُونَ ﴾ أي: تَركَبُونَه. فإن قلت: يُقال: رَكِبُوا الأنعام، ورَكِبُوا في الفُلْك، وقد ذكرَ الجِنسَين، فكيفَ قالَ: «ما تَركَبُونَه»؟ قلت: غَلَّبَ المُتعدِّي بغير واسِطةٍ لِقُوِّتِه، على المُتعدِّي بواسِطة،

روى الأزهريُّ عن أبي الهيثم أنه قال: لا يكونُ إلهاً حتىٰ يكونَ معبوداً، وحتىٰ يكونَ لعابدِهِ خالقاً ورازقاً ومُدبِّراً وعليه مُقتَدِراً، فمَنْ لم يكن كذلكَ فليسَ بإلهٍ وإن عُبِد. وقال المالكي (١): إنَّ «الله» عَلَمٌ للإلهِ بالحق، جامعٌ لمعاني الأسماءِ الحسنى، ما عُلِمَ وما لم يُعلَم، ونظيرُ تَضَمُّنِ اسم «الله» هذهِ المعاني في هذا المقام تَضَمُّنُ اسم «حاتم» الجود. رُوِيَ عنه أنه قال: وهذا حَسَن، وله نظيرٌ عُرْفاً، وهو أنَّ واحداً لو أخبرَ مثلاً أنَّ الشيخ قالَ كذا، وعَنى بالشيخ زيداً، ثم لَقيتَ زيداً وقلتَ له: إنَّ فُلاناً أخبَرَني أنَّ زيداً قالَ كذا، مَعَ أنَّ فُلاناً لم يُجْرِ على لِسانِه: زيداً، وإنها قال: الشَيْخ، ولكناك ذكرت ألقابَه وأوصافَه، كذا هنا، الكُفّارُ يقولون: «خَلقَهُنَّ الله»، لا يُنكِرُونَ ذلك، ثم إنَّ الله ذكر صِفاتِه، أي: إنَّ الله الذي يُحيلُونَ عليه خَلْق السهاوات: مِن صِفَتِهِ كَيْتَ وكَيْت.

الانتصاف: «بل بعضُه مِن قولِم، وهو قولُه: ﴿ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَهِ نَهُ مَا أَنْهُم مَّنَ خَلَق ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللّهُ ﴾، ثم وَصَف الله نفسه بذلك، وسِيقَ سِياقاً واحداً، فلذلك حَذَف الموصوف مِن كلامِه، كها لو قلت لرجل: مَنْ أكرَمَك؟ فقال: أكرمني زيد. قلت لزيدٍ وهو حاضِر: أنت الجوادُ الكريم. ثم جاء أولُه على الغيبة، وآخِرُه على الانتقالِ إلى التكلَّم في قوله: «أنشَرْنا» افتناناً في البلاغة، ومثلُه قولُ موسىٰ: ﴿ لَا يَضِ لُرَ بِي وَلَا يَسَى * ٱلَذِي جَعَلَ ﴾ إلىٰ أن قال: ﴿ فَأَخْرَجْنَابِدِ * ﴾ [طه: ٥٢ - ٥٣] على الغيبة والتكلُّم، وهي مُطابقةٌ لهذه » (٢٠).

قوله: (غَلَّبَ المُتعدِّي بغير واسِطةٍ لِقُوَّتِه، على المُتعدِّي بواسِطة)، الانتِصاف: «قوله: «غَلَّبَ

⁽١) يعني: ابنُ مالك، الإمام النحويُّ صاحبُ «الألفية» المشهورة.

⁽٢) «الانتصاف» (٣: ٤٧٩) بحاشية «الكشّاف».

فقيل: تَركَبُونَه. ﴿ عَلَىٰ ظُهُورِهِ ۗ عَلَىٰ ظُهُورِ مَا تَركَبُونَه، وهو الفُلْكُ والأنعام.

ومعنى ذِكْرِ نِعمةِ الله عليهم: أن يَذكُرُوها في قُلوبِهم مُعتَرِفينَ بها مُستَعظِمِينَ لها، ثم يَحمَدُوا عليها بألسِنتِهم،

الـمُتعدِّي اليسَ مُحَرَّراً (١) ، فإنَّ الفِعْلَ المُتعدِّي إلى «الفُلْكِ» هو المُتعدِّي إلى «الأنعام»، غيرَ أنَّ العَرَبَ خَصَّتُهُ في بعضِ مفاعيله بواسِطة، والاختِلافُ في آلاتِ التَّعدِّي أو في عَدَدِ المفاعيلِ لا يُوجِبُ اختِلافَ المعنى، فالفِعْلُ الواحِدُ يُعَدُّونَه تارةً ويقصُرُونَه أخرى، نَحْوُ «شَكَرْت» (٢) يُوجِبُ اختِلافَ المعنى، فالفِعْلُ الواحِدُ يُعَدُّونَه تارةً ويقصُرُونَه أخرى، نَحْوُ «شَكرْت» (١) وأخواتِها، ويجعلونَ «عَلِم» وإن تَعدَىٰ إلى وأخواتِها، ويجعلونَ «عَلِم» وإن تَعدَىٰ إلى مفعولين مُرادِفاً لـ «عَرَف» المُتعدِّي إلى واحِد، فالأوْلى أن يُقال: تقديرُه: وجَعَلَ لكم مِنَ الفُلكِ ما تَركَبُونَ فيه، أو يُقال: غَلَّبَ أَحَدَ اعتبارَي الفِعْلِ على الآخر، وهو أسهلُ مِنَ التغليب «١٠). قلت: ليسَ غَرَضُ المُصنَّفُ مِنَ التغليبِ هاهنا إلا هذا المعنىٰ.

قوله: (ثم يَحَمَدُوا عليها بِالسِتَهِم): فإن قلت: كيفَ دَلَ قُولُه: ﴿ثُمَّ تَذْكُرُواْ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ ﴾ على قولِ الحمد؟ قلت: مِن حيثُ إنَّ استِحضارَ النَّعْمَةِ مُوجِبٌ للشُّكْر، وفي العُدُولِ مِن «تَحْمَدُوا» إلى ﴿ تَذْكُرُواْ ﴾ تصويرُ حالةِ كَوْنِ المركوبِ مُذلَّلاً مُنقاداً، وأنه لولا تمكينُ الله لم يُتَمكَّنْ منه، وكذلك قَرَنَ به كلمةَ التعجُّب وهو قولُه: ﴿سُبْحَنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَاهَاذَا ﴾، وفي لفظ ﴿ هَاذَا ﴾ مزيدُ تقريرٍ لمعنىٰ التعجُّب.

⁽۱) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «تجوزاً»، وفي (ط): «مجوزاً»، والجملة ــ وهي «ليس محرراً فإن الفعل المتعدي» ــ ساقطة من (ف)، ولفظُ ابن المُنيِّر: «لم يُحرِّر العبارة في هذا الموضع»، فقدَّرتُ أنَّ «تجوزاً» و«مجوزاً» تحريفٌ عن «مُحَرَّراً».

⁽٣) «الانتصاف» (٣: ٤٨٠-٤٨١) بحاشية «الكشّاف».

وهو ما يُروىٰ عن النبيِّ عَلَيْهُ: «أَنه كَانَ إِذَا وَضَعَ رِجلَه. في الرِّكابِ قال: باسم الله، فإذا استَوىٰ على الدّابّة قال: الحمدُ لله على كُلِّ حال، ﴿ سُبّحَن اللّهِ على الدّابّة قال: الحمدُ لله على كُلِّ حال، ﴿ سُبّحَن اللّهِ على السّفينةِ قال: ﴿ بِسَمِ قُولُه: ﴿ لَمُنْقَلِبُونَ ﴾، وكبَّر ثلاثاً، وهلل ثلاثاً»، وقالوا: إذا رَكِبَ في السّفينةِ قال: ﴿ بِسَمِ اللّهِ بَعْرِبْهَا وَمُرْسَنْهَا فَا نَا نَعْفُورُ رَجِيمٌ ﴾ [هود: ١٤].

وعن الحسنِ بنِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهما: أنه رأى رجلاً رَكِبَ دابَّةً فقال: سُبحانَ الذي سَخَّرَ لنا هذا. فقال: أبهذا أُمِرتُم؟ فقال: وبِمَ أُمِرْنا؟! قال: أنْ تَذكُرُوا نِعمةَ ربِّكم. كان قد أغفَلَ التحميد، فنبَّهه عليه، وهذا مِن حُسْنِ مُراعاتِهم لآداب الله، ومُحافظَتِهم علىٰ دَقيقِها وجَليلِها، جَعَلَنا اللهُ مِنَ المُقتَدِينَ بهم، والسائِرينَ بسِيرتِهم،

قوله: (عن النبيِّ ﷺ: أنه كانَ إذا وَضَعَ رِجْلَه) الحديث: مِن رواية مُسلِم والترمذيِّ وأبي داودَ والدارميِّ (٢) عن ابنِ عُمَر: أنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ إذا استوىٰ علىٰ بعيره خارجاً إلىٰ سَفَر، حَمِدَ اللهَ تعالىٰ وسَبَّحَ وكَبَّرَ ثلاثاً، ثم قال: ﴿ شُبْحَنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَنَدَا وَمَا كُنَا لَهُ مُقْرِنِينَ * وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ﴾، اللهُمَّ إنا نسألك البِرَّ والتقوىٰ، ومِنَ العَمَلِ ما تَرْضَىٰ »، الحديث.

⁽١) أحمد (٧٥٣) و(٩٣٠) و(٢٠٥١)، والترمذي (٣٤٤٦)، وأبو داود (٢٦٠٢).

⁽٢) مسلم (١٣٤٢)، والترمذي (٣٤٤٧)، وأبو داود (٢٥٩٩)، والدارمي (٢٦٧٣).

فها أحسَنَ بالعاقِل النَّظَرَ في لَطائِفِ الصِّناعات، فكيفَ بالنَّظَرِ في لَطائِفِ الدِّيانات؟ ﴿مُقْرِنِينَ ﴾ مُطيقين، يُقال: أقرَنَ الشيء: إذا أطاقَه، قال ابنُ هَرْمة:

وأقرنتُ ما حَدَّمُلْتِني ولَقَلَما يُطَاقُ احتِيالُ الصَّدِّدِيا دَعْدُ والهَجْرُ

وحقيقة «أقرنَه»: وَجَدَهُ قَرينتَه وما يُقرَنُ به؛ لأنَّ الصَّعْبَ لا يكونُ قرينةً للضعيف، ألا ترى إلى قولهم في الضعيف: لا تُقرَنُ به الصَّعْبة. وقُرِئ: «مُقرِّنين»، والمعنى واحِد.

فإن قلت: كيفَ اتَّصَلَ بذلكَ قولُه: ﴿ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ﴾؟ قلت: كم مِن راكبٍ دابّةً عَثَرَتْ به أو شَمَسَتْ أو تَقَحَّمَتْ أو طاحَ مِن ظَهْرِها فهَلَك،

قوله: (فها أحسَنَ بالعاقِلِ النَّظَر): الباءُ مُتعلِّقٌ بـ«أحسَن»، وجاز تقديمُه على «النَّظَر»، يعني: كما نَظَرتَ إلى صَنْعةٍ مِنَ الصِّناعاتِ المُتقَنةِ المُؤنَّقةِ وتَعَجَّبتَ منها، فانظُر إلى كُلِّ لَطيفةٍ مِن لَطائِفِ الدِّيانةِ ومحَاسِنِ الشريعة، وتَعَجَّبْ منها، فإنَّ كُلِّ نُطْقٍ وسُكوت، بل كُلَّ حَركةٍ وسُكون، فيه مِنَ الأسرارِ والحِكم ما يُقضىٰ منه العَجَبُ كُلُّ العَجَب، وإياكَ أن تَغفُلَ عن شيءٍ منها إهمالاً، فتَحرِمَ على نَفْسِكَ كمالاتٍ لا غايةً لها.

قوله: (وأقرَنْتُ ما حَمَّلَتْني) البيت: «المهجر»: تَرْكُ ما يَلزَمُكَ تعاهُدُه، يقول: قَلَّما يُطاقُ احتِمالُ الإعراضِ والمهجر، وقد أطَقْتُ ذلك.

قال الزجّاج: ﴿ ﴿مُقَرِنِينَ ﴾: مُطيقين، واشتِقاقُه مِن قولك: أنا لِفُلانٍ مُقرِن، أي: مُطيق، أي: قد صِـرتُ قَرْناً له»(١).

قوله: (وقُرِئ: «مُقرِّنين») بالتشديد، يُروى بكَسْرِ الراء وفَتْحِها. المطلع: المُقرِّن: الذي يُجعَلُ مُقرِناً للشيء، أي: مُطيقا له، يقال: قَرَنَه فاقتَـرَنَ له.

قوله: (أو تَقَحَّمَت)، الجوهري: «قَحَّمَ الفَرَسُ فارسَه تَقْحيماً على وَجْهه؛ إذا رماه».

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٢٠٦).

وكم مِن راكبينَ في سَفينةِ انكسَرَتْ بهم فغَرِقُوا، فلما كانَ الرُّكُوبُ مُباشَرَةَ أمرٍ خُطِر، واتصالاً بسَبَبِ مِن أسباب التَّلَف، كانَ مِن حَقِّ الراكب _ وقد اتصلَ بسَبَب مِن أسباب التَّلَف _: أَنْ لا ينسىٰ عِندَ اتصالِهِ به يومَه، وأنه هالِكُ لا محالة، فمُنقَلِبٌ إلى الله غيرُ مُنفَلِتٍ مِن قضائِه، ولا يَدَعَ ذِكْرَ ذلكَ بقلبهِ ولِسانِه، حتىٰ يكونَ مُستَعِدًا للقاءِ الله عيرُ مُنفَلِتٍ مِن نفسِه، والحذرُ مِن أن يكونَ ركوبُه ذلكَ مِن أسبابٍ مَوتِهِ في عِلم الله، وهو غافِلٌ عنه. ويستَعيذَ بالله مِن مقامٍ مَنْ يقولُ لِقُرَنائِه: تَعالَوْا نَتَنزَّهُ على الخيل، أو في بعضِ الزّوارِق، فيركبونَ حامِلينَ مَعَ أنفُسِهم أوانيَ الخمرِ والمعازِف، فلا يَزالُونَ يسقون، حتىٰ تميلَ طلاهم وهم على ظُهورِ الدَّواتِ، أو في بُطونِ السُّفُن، وهي تجري يسقون، حتىٰ تميلَ طلاهم وهم على ظُهورِ الدَّواتِ، أو في بُطونِ السُّفُن، وهي تجري بهم، لا يَذكُرونَ إلا الشَّيْطان، ولا يَمتَثِلُونَ إلا أوامِرَه.

وقد بَلَغَني: أنَّ بعضَ السَّلاطِينَ ركبَ وهو يَشرَبُ مِن بَلَدٍ إِلَىٰ بَلَدِ بينَهما مسيرةُ شَهْر، فلم يَصْحُ إلا بعدَما اطمَأنَتْ به الدار، فلم يَشعُرْ بمَسيرهِ ولا أحسَّ به، فكم بينَ فِعْل أولئكَ الراكبينَ وبينَ ما أمَرَ اللهُ به في هذهِ الآية.

قوله: (انكَسَرَت بهم): حال، نحوه قولُ أبي الطيِّب:

تَدُوسُ بنا الجماجِمَ والتَّرِيبا(١)

قوله: (أَنْ لا يَنسىٰ عندَ اتِّصالِهِ به يومَه): مفعولُ «ينسىٰ»: أي: هلاكه، فيكونُ قولُه: «وأنه هالِكٌ لا تحالة» عَطْفاً تفسيرياً.

قوله: (والمَعازِف): الجوهري: «المَعازِف: اللههي، والعازِف: اللاعِبُ بها والمُغنِّي»(٢).

قوله: (اطمَأنَّتْ به الدار)، الأساس: «اطمَأنَّ إليه: سَكَنَ إليه، ووَثِقَ به، واطمَأنَّ عمّا

فمَرَّتْ غيرَ نافِرةٍ عليهم

قال الواحدي: «أي: وَطِئَت رؤوسَهم وصدورَهم، ونحن عليها، ولم تَنفِرْ عليهم».

(٢) هذه الفقرة (مِن «قوله: المعازف» إلى هنا) سقطت من (ف).

⁽١) انظر: «شـرح ديوان المتنبي» للواحدي (١: ٤٢٣)، وأولُه:

وقيل: يَذْكُرونَ عندَ الرُّكوبِ ركوبَ الجنازة.

[﴿ وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزَّءًا إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ * آمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَغْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَلَكُمْ مِٱلْبَنِينَ * وَإِذَا بُثِيِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلَاظَلَ وَجْهُهُ مُسُودًا وَهُو كَظِيمٌ * أَوَمَن يُنَشَّوُا فِ ٱلْحِلْيَةِ وَهُو فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُمُيِينٍ ﴾ ١٥ - ١٨]

﴿ وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ عَجُزَءًا ﴾ مُتَّصِلٌ بقوله: ﴿ وَلَمِن سَأَلْنَهُم ﴾ [الزخرف: ٩]، أي: ولئنْ سألتَهم عن خالقِ الساواتِ والأرضِ ليَعتَرِفُنَّ به، وقد جَعَلُوا له مَعَ ذلكَ الاعتِرافِ مِن عِبادِهِ جُزْءًا، فَوصَفُوهُ بِصِفاتِ المخلوقين.

ومعنى: ﴿مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا ﴾ أَنْ قالوا: الملائكةُ بناتُ الله، فجَعَلُوهُم جُزْءاً له وبَعْضاً منه، كما يكونُ الوَلَدُ بَضْعةً مِن والِدِهِ وجُزْءاً له.

ومن بِدَعِ التفاسير: تفسيرُ «الجُزْءِ» بالإناث، وادِّعاءُ أنَّ «الجُزْءَ» في لغةِ العرب اسمٌ للإناث، وما هو إلا كذبٌ على العَرَب، ووَضْعٌ مُستَحدَثٌ منحول، ولم يُقنِعْهُم ذلك حتى اشتَقُوا منه: أجزَأتِ المرأة، ثم صَنعُوا بيتاً وبيتاً:

إِنْ أَجْزَأَتْ حُرَّةٌ يوماً فلا عَجَبٌ زُوِّجْتُها مِن بناتِ الأَوْسِ مُجِزِئةً

كانَ يَفَعَلُه: تركه، واطمَأنَّ به القَرار»، أُسنِدَ الاطمِئنانُ إلى «الدار»، وهو لِصاحِبها، على المجاز، والجارُ والمجرور: حال.

قوله: (بيتاً وبيتاً): أي: بيتاً بعدَ بيت، البيتُ الأولُ أنشَدَه الزجّاج:

قد تُجزِئُ الحرّةُ المِذكارُ أحيانا(١)

«أجزأت»: وَضَعَتْ أنشىٰ. وقال الزجّاج: «ولا أدري: البيتُ قديمٌ أم مصنوع؟» (٢).

إِنْ أَجْزَأَتْ حُرَّةٌ يوماً فلا عَجَبٌ

⁽١) البيتُ في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جزأ).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤:٧٠٤).

وقُرِئ: ﴿ جُزُءاً ﴾ بضَمَّتَين.

﴿لَكَفُورٌ مُبِينٌ ﴾ لَجَحُودٌ للنَّعمةِ ظاهرٌ جُحودُه، لأنَّ نِسبةَ الوَلَدِ إليه كُفْر، والكُفرُ أصلُ الكُفْرانِ كُلِّه.

﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ ﴾ بل اتخذ، والهمزةُ للإنكار؛ تجهيلاً لهم وتعجيباً مِن شأنهم، حيثُ لم يَرْضُوا بأنْ جَعَلُوا لله مِن عِبادِهِ جُزْءاً، حتىٰ جَعَلُوا ذلكَ الجزءَ شَرَّ الجزأين، وهو الإناثُ دونَ الذُّكور، علىٰ أنهم أنفَرُ خَلْقِ الله عن الإناثِ وأمقتُهم لهنّ، ولقد بَلَغَ بهمُ المَقْتُ إلىٰ أنْ وأدوهُنّ، كأنه قيل: هَبُوا أنَّ إضافةَ اتخاذِ الوَلَدِ إليه جائزةٌ فَرْضاً وتمثيلاً، أما تستحيُونَ مِنَ الشَّطَطِ في القِسْمة؟ ومِنَ ادِّعائِكُم أنه آثركم على نفسِه بخير الجزأينِ وأعلاهما، وتَركَ له شـرَّهما وأدناهما؟!

والبيتُ الثاني:

زُوِّجتُها مِن بناتِ الأَوْسِ مُجْزِئةً للعَوْسَجِ اللَّدْنِ فِي أَبِياتِها زَجَلُ(١)

«المُجزِئة»: المرأةُ التي تَلِدُ البنات، وعنى بـ «العَوسَج»: المُغازِل؛ للِينِ عُودِه ومَتانَتِهِ لغَزْلِ الصُّوف، و «زَجَلٌ»: صَوْتُ دَوْرِ المِغزَل، وكانَ هذا الشاعِرُ تَزوَّجَ امرأةً لها بناتٍ يَجتَمِعْنَ عندَها ويَغزِلْن.

قوله: (وقُرِئ: «جُزُءاً» بضَمَّتين): أبو بكر عن عاصِم (٢).

قوله: (وتعريفُ ﴿ٱلْكِنِينَ ﴾ وتقديمُهنَّ في الذِّكْر عليهم لِمَا ذكرتُ في قوله: ﴿يَهَبُ لِمَن

⁽١) البيتُ في «لسان العرب» أيضاً، مادة (جزأ). واللَّذن: الليِّنُ من كُلِّ شيء، كما في «اللسان»، مادة (لدن).

⁽٢) انظر: «التيسير» للداني ص٨٢.

﴿ يِمَا ضَرَبَ لِلرَّمْمَنِ مَثَكُ ﴾ بالجنسِ الذي جَعَلَه له مَثَلاً، أي: شَبَهاً؛ لأنه إذا جَعَلَ الملائكة جُزْءاً لله وبَعْضاً منه، فقد جَعَلَه مِن جِنسِه ومُماثِلاً له، لأنَّ الوَلَدَ لا يكونُ إلا مِن جِنس الوالِد، يعني: أنهم نَسَبُوا إليه هذا الجِنس، ومِن حالهِم: أنَّ أحدَهُم إذا قيلَ له: قد وُلِدَتْ لكَ بنت، اغتَمَّ واربَدَّ وجهه غَيْظاً وتأشَّفاً، وهو مملوءٌ مِنَ الكَرْب. وعن بعض العَرَب: أنَّ امرأته وَضَعَتْ أُنثِي، فهَجَرَ البيتَ الذي فيه المرأة، فقالت:

ما لأبي حمزة لا يأتينا يَظُلُّ في البيتِ الذي يَلينا غَضْبانَ أَنْ لا نَلِدَ البَنينا ليسَ لنا مِن أَمْرِنا ما شِينا وإنما نأخذُ ما أُعطينا

والظُّلُول: بمعنىٰ: الصَّيْرورة، كما تُستَعمَلُ أكثرُ الأفعال الناقِصةِ بمعناها، وقُرِئ: «مُسْوَدً» و «مُسْواد»، على أنَّ في ﴿ظَلَّ ﴾ ضميرَ المُبشَّر، و ﴿ وَجَهُهُ. مُسُودًا ﴾ جملةٌ واقعةٌ مَوقِعَ الخبر.

ثم قال: أوَيُجعَلُ للرحمنِ مِنَ الوَلَدِ مَنْ هذهِ الصِّفةُ المذمومةُ صِفتُه؟

يَشَاهُ إِنَكُا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاهُ ٱلذُّكُورَ ﴾): التقديمُ في تلك الآيةِ للرَّدِّ على المُعرِضِينَ المُستَوجِينَ لكُلِّ إهانة، وأن يَفعَلَ بهم ما لا يَشاؤُونَه، وفي هذه: الرَّدُّ وارِدٌ على نِسْبةِ البناتِ إلى الله عَزَّ وجَلّ، فكانَ ذِكرُ «البناتِ» هو الذي سِيقَ له الكلام أصالةً، وذِكرُ «البنين» مُستَطرَداً لمَزيدِ الإنكارِ والتتميم فيه، ويحتملُ التقديمُ والتعريفُ أيضاً أن يكونَ لمُراعاةِ الفَواصِل، لكنَّ الوَجْهَ هو الأول.

قوله: (واربَدَّ وَجْهُه): الجوهري: «تَربَّدَ وَجْهُ فُلان: تَغيَّرَ مِنَ الغَضَب، وتَربَّدَ الرجل: أي: تَعبَّس».

قوله: (ثم قال: أُوَيُنجعَلُ للرحمنِ مِنَ الوَلَدِ مَنْ هذهِ الصَّفةُ المذمومةُ صِفتُه): آذَنَ بأنَّ الواوَ في ﴿ أَوَمَن ﴾ تَستَدعي المعطوفَ والمعطوفَ عليه، والمعطوفُ عليه جُملةُ قولِه: ﴿ آمِ المَّخَذَ مِمَا يَخَلُقُ بَنَاتٍ ﴾، فيُقدَّرُ المعطوفُ أيضاً فِعْلاً يُناسِبُه، ويكونُ عامِلاً في الموصول،

وهو أنه ﴿ يُنَشَّوُا فِ ٱلْحِلْيَةِ ﴾، أي: يَتَربَّىٰ في الزِّينةِ والنِّعمة، وهو إذا احتاجَ إلى مُجاثاةِ الخصومِ ومُجاراةِ الرجال، كانَ غيرَ مُبين، ليسَ عِندَه بيان، ولا يأتي ببُرْهانِ يحتجُّ به مَنْ يُخاصِمُه؛ وذلكَ لِضَعْفِ عُقولِ النِّساءِ ونُقصانِهنَّ عن فِطْرةِ الرِّجال، يُقال: قَلَما تكلَّمتِ امرأةٌ فأرادت أن تَتكلَّمَ بحُجَّتِها إلا تكلَّمتْ بالحجّةِ عليها.

وفيه: أنه جَعَلَ النَّشْءَ في الزِّينةِ والنُّعُومةِ مِنَ المَعايِبِ والمَذامّ، وأنه مِن صِفةِ رَبَّاتِ الحِجال، فعلىٰ الرجلِ أن يَجتَنِبَ ذلك، ويَأْنَفَ منه، ويَربَأُ بنفسِه عنه، ويعيشَ كما قالَ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه: «اخشَوْشِنُوا واخشَوشِبُوا وتَمَعْدُدوا»،

وأُقحِمَتِ الهمزةُ بينَ المَعْطوفَينِ لمزيدِ الإنكارِ الذي يُعطيهِ معنىٰ الهمزةِ في ﴿ آَمِ﴾ المُنقَطِعة، والجملةُ الشَّـرْطيّةُ^(١) مُعتَـرِضةٌ لتأكيدِ المُنكر.

قوله: (ويَرَبَأُ بنفسِهِ عنه): أي: يَرفَع، الأساس: «إني لأربَأُ بكَ عنِ الأمر، أي أرفَعُكَ عنه، ولا أرضاهُ لك».

قوله: (اخشَوشِنُوا): النهاية: «اخشَوْشَنَ الشيء: مُبالغةٌ في خُشُونِته، واخشَوْشَن: إذا لَبِسَ الخشِن _ واخشَوْشَبَ الرجل: إذا كانَ صَلْباً خَشِناً في دِينِهِ ومَلبَسِهِ ومَطعَمِهِ وجميع أحوالِه _ ومنه حديثُ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: اخشَوْشِنوا»(٢).

قوله: (وتَمَعْدُدوا): النهاية: «يُقال: تَمَعْدَدَ الغُلام: إذا شَبَّ وغَلُظ، وقيل: أرادَ تَشَبَّهُوا بعَيْشِ مَعَدِّ بنِ عدنان، وكانوا أهلَ غِلَظٍ وقَشَف، أي: كونوا مِثلَهم ودَعُوا التَّنعُّم وزِيَّ العَجَم، ومنه حديثُه الآخر: «عليكُم باللِّسةِ المَعَدِّيّة»، أي: خُشونةِ اللباس».

⁽١) يعني: قولَه تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلَاظَلَّ وَجَّهُهُ. مُسَّودًا وَهُوَ كَظِيمً ﴾.

⁽٢) المُؤلِّفُ يَنقُلُ مِنَ «النهاية» لابن الأثير من مَوضِعَين، فها بين علامتي الاعتراض من مادة (خشب)، وسائره من مادة (خشن).

وإن أراد أن يُزيِّنَ نفسَه زيَّنَها مِن باطِنٍ بلِباسِ التقوىٰ.

وقُرِئ: «يَنشَأَ» و﴿ يُنشَوُّا ﴾ و «يُناشَأَ». ونظيرُ المُناشَأة؛ بمعنى الإنشاء: المُغالاة، بمعنى الإنشاء: المُغالاة، بمعنى الإغلاء.

[﴿ وَجَعَلُوا ٱلْمَلَتَهِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَنُدُ ٱلرَّمَنِ إِنَانًا ۚ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكُنَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْتَلُونَ ﴾ ١٩]

قد جَمَعُوا في كَفْرةِ ثلاثَ كَفَرات، وذلكَ أنهم نَسَبُوا إلى الله الوَلَد، ونَسَبُوا إليه أَخَسَّ النَّوْعَين، وجَعَلُوهُ مِنَ الملائكةِ الذينَ هم أكرَمُ عِبادِ الله على الله، فاستَخَفُّوا بهم واحتَقَرُوهُم.

الأساس: «رجلٌ ممعود: دَويُّ المَعِدة، وقد مُعِد. ومن المجاز: تَـمَعْدَدَ الصَّبِيِّ: غَلُظَ وصَلُبَ وذَهَبَ عنه رُطوبةُ الصِّبا، قال:

رَبَّيتُ وحسل إذا تَ مَعْدَدا كانَ جَزائي بالعَصَا أَن أُجْلَدا».

قوله: (وإن أراد أن يُزيِّنَ نفسه): عطفٌ على قوله: «أن يَحتَنِبَ ذلك»، والحاصِلُ أنَّ في ظاهرِ قولِه: ﴿أَوَمَن يُنَشَّوُا فِ ٱلْمِلْيَةِ ﴾ إنكارَ نِسْبةِ البناتِ إلى الله عَزَّ وجَلّ، وفي العُدولِ إلى هذهِ الألفاظِ مِنَ التَّصْريح بذِكرِ «البنات»: إدماجٌ (١) لمعنى ذَمِّ التَّشبُّه بالنِّساء، وفي مفهوم المُدمَجِ رَمْزٌ إلى الترغيبِ في التَّزيُّنِ بلباسِ التقوى، والاهتام بعادةِ الباطِن، ورَفْضِ الالتِفاتِ إلى الظاهر.

قوله: (وقُرِئ: «يَنشَأ» و ﴿ يُنشَأُ ﴾ و «يُناشَأ»): الثانية: حَفضٌ وحمزةُ والكِسائيّ، والأولىٰ: الباقون (٢)، والثالثة: شاذّة. ويُروىٰ: «يُنشَأ » بضَمِّ الياء والتخفيف. عن بعضِهم: أنشَأ ونشَأ ونشأ وناشَأ، نحو: أَعْلىٰ وعَلَا وعالىٰ، يُقال: أَعْلاهُ اللهُ فعَلَا، وعالاه: أي: أَعْلاه، وعَلَاه وأَعْلاه وعالاه: بمعنىٰ.

⁽١) تقدُّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً.

⁽٢) انظر: «التيسير» للداني، ص١٩٦، و «حجة القراءات» ص٦٤٦.

وقُرِئ: ﴿عِبَدُ ٱلرَّمْمَنِ ﴾ و «عَبيدُ الرحمن» و «عِندَ الرحمن» _ وهو مَثلُ لِزُلْفاهُم واختِصاصِهم ﴾ و ﴿إِنَاثًا ﴾ و ﴿أَنْثُا ﴾؛ جَمْع الجمع.

ومعنى «جَعَلُوا»: سَمَّوا وقالوا: إنهم إناث، وقُرِئ: ﴿ أَشَهِدُوا ﴾، و «أَأْشهِدُوا»؛ بَمْزَتَينِ مفتوحةٍ ومضمومة، و «أَأْشهِدُوا»؛ بألفٍ بينهما، وهذا تهكُّمٌ بهم، يعني أنهم يقولون ذلك مِن غير أن يَستَنِدَ قولُهم إلى عِلْم، فإنَّ اللهَ لم يَضطَرَّهم إلى عِلم ذلك، ولا تَطرَّقُوا إليه باستِدلال، ولا أحاطوا به عن خَبَرٍ يُوجِبُ العِلم، فلم يَبقَ إلا أن يُشاهِدُوا خَلْقَهم، فأخبروا عن هذهِ المُشاهَدة.

﴿ سَتُكُنَّبُ شَهَادَتُهُمْ ﴾ التي شَهِدُوا بها على الملائكةِ مِن أُنوثتِهم، ﴿ وَيُسْتَكُونَ ﴾ وهذا وعيد، وقُرِئ: «سيَكتُبُ» و «سنكتُب»؛ بالياءِ والنُّون، و ﴿ شَهَادَتُهُمْ ﴾ و «شهاداتُهم»، و «يُساءَلُون»؛ على: يُفاعَلُون.

قوله: (وقُرِئ: ﴿عِبَنَدُ ٱلرَّمَيْنِ ﴾): الحَرَميّان^(١) وابنُ عامر: «عِندَ الرحمن»، بالنُّونِ ساكنةً وفَتْح الدال، والباقون: ﴿عِبَنَدُ ٱلرَّمَيْنِ ﴾^(١).

قوله: (ومعنى «جَعَلُوا»: سَمَّوا وقالوا: إنهم إناث): قالَ الزجّاج: «الجعلُ هنا في معنى القَوْلِ والحكم على الشيء، تقول: جَعَلتُ زيداً أعلَمَ الناس، أي: قد وَصَفته بذلك وحَكَمْت به»(٣).

قوله: (وقُرِئ: ﴿ أَشَهِدُوا ﴾ و «أَأَشْهِدُوا»): قالون: بَهَمزَتَين؛ الثانيةُ مضمومةٌ مُسَهَّلةٌ بينَ الهمزةِ والواو، وقالون ـ من رواية أبي نَشِيطٍ بخِلافٍ عنه ـ يُدخِلُ قبلَها ألفاً، والشِّينُ ساكنة، والباقون: بهمزةٍ واحدةٍ مفتوحةٍ وفَتْح الشِّين (٤).

قوله: (وهذا مَهَكُمٌ بهم): يعني: قولُه: ﴿ أَشَهِ دُوا ﴾ مِن بابِ التقسيم الحاضِر، كما سَبقَ مِراراً.

⁽١) يعني: ابنَ كثير المُكِّيّ، ونافعاً المدنيّ.

⁽٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٦، و «حجة القراءات» ص٦٤٧.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٧٠٤).

⁽٤) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٦، و «حجة القراءات» ص٦٤٨.

[﴿ وَقَالُوا لَقَ شَاءَ ٱلرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَهُمْ مَالَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمِ إِنْ هُمْ إِلَا يَخْرُصُونَ ﴾ ٢٠] ﴿ وَقَالُوا لَقَ شَاءَ ٱلرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَهُم ﴾ هما كفرتانِ أيضاً مضمومتانِ إلى الكفراتِ الثلاث، وهما: عِبادتُهم الملائكة مِن دونِ الله، وزَعْمُهم أنَّ عِبادتَهم بمشيئةِ الله، كما يقولُ إخوائهم المُجبِرة.

قوله: (هما كَفْرِتَانِ أَيضاً): الجوهري: «الكَفْر ـ بالفَتْح ـ: التغطية، وقد كَفَرتُ الشيءَ أَكِفِرُه ـ بالكَسْر ـ كَفْراً؛ أي: سَتَرْته. والكَفْرُ أيضاً: ظُلْمةُ الليلِ وسَوادُه، وكُلُّ شيءٍ غَطّىٰ شيئًا فقد كَفَرَه، قال ابنُ السِّكِيت: ومنه سُمِّيَ الكافِر، لأنه يَستُـرُ نِعَمَ الله سُبحانه وتعالىٰ».

قوله: (مضمومتانِ إلى الكَفَراتِ الثلاث): وهيَ ما عَدَّها في قوله: إنهم جَعَلُوا له مِن عِبادِهِ جُزْءاً، وإنه اتخذَ بناتٍ وأصفاهُم بالبنين، وإنهم جَعَلُوا المَلائكةَ المُكرَمِينَ إناثاً، وإنهم عَبَدُوهُم وقالوا: لو شاء الرحمنُ ما عَبَدناهم.

واعلم أنه ذهبَ إلى أنَّ قولَه تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَنُ ﴾ معطوفٌ على قوله: ﴿ وَجَعَلُواْ لَهُ مِنْ عِبَادِهِ عَلَى قوله: ﴿ وَجَعَلُواْ الْمَلَتَ كُهُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحْمَنِ إِنَّنَا ﴾، وعلى قوله: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَتَ كَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَنَدُ ٱلرَّحْمَنِ إِنَّنَا ﴾، ولا ارتيابَ في كُوْنِ قولِهم فيهما واعتِقادِهم كُفْراً، فكذلك ينبغي حُكمُ المعطوف، وإذا كانَ القولُ بمشيئةِ الله كُفْراً كانَ قولُ أهلِ السُّنة: ﴿إِنَّ كُفْرَ الكافرِ بمَشيئةِ الله » مِثلَ قولِهم، فيَجِبُ أن يكونوا أمثالهم، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿كَمَا يقولُ إخوائهم المُجبرة».

واتَّجَهَ عليه سُؤال، وهو أنهم ذكروا ذلكَ استِهزاءً وسُخْرية، فذُمُّوا لذلك، نَقَلَ هذا القولَ الإمامُ عن بعضِ المُفسِّرين^(١). وفي «التيسير»: قالوا ذلكَ استِهزاءً بقَوْلِ أهل الحق: إنَّ الكائناتِ كُلَّها بمَشيئةِ الله، لا اعتِقاداً منهم، فلذلكَ كَذَّبَهم وجَهَّلَهم.

وأجابَ عنه: بأنَّ صَرْفَ الكلام مِنَ الحقيقةِ مِن غيرِ صارِفٍ غيرُ جائِز، على أنَّا بيَّنا أنَّ الله الآياتِ كُلَّها مَسُوقةٌ على وَتيرةِ واحدة، فإما أن تُحرى كُلُها مَجْرى الاستِهزاء، أو تُؤوَّلَ بأَسْرِها على ما هي عليه، وإما أن يُحجعَلَ بعضُها استِهزاء. ولا سَبيلَ إلى الأول؛ لأنَّ القولَ به يُفضي إلىٰ أنَّ الكُفّارَ استَهزَؤُوا بجَعْل المَلائكةِ جُزْءاً لله، وبجَعْلِها بناتٍ لله وإناثاً، وهذا عَيْنُ الإيهان،

⁽١) انظر: «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٦٢٦).

والقولُ به مُستَاذِمٌ للمَدْح ـ ألا ترى إلى قوله (١) في حِكاية المُنافِقين: ﴿إِنَّامَعَكُمْ إِنَّمَا غَنُ مُستَهْزِءُونَ ﴾ [البقرة: ١٤]: «المُستَهْزِئُ بالشيءِ المُستَخِفُ به مُنكِرٌ له ودافِعٌ لِكُونِهِ مُعتَدَّاً به، ودَفْعُ نقيضِ الشيءِ تأكيدٌ لِثباتِه» ـ ولا إلى الثالث؛ لأنَّ الذهابَ إليه مما يَخْرِمُ النَّظْم، ويأباهُ أيضاً قولُه تعالىٰ: ﴿مَالَهُم مِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ ﴾، لأنَّ المُستَهزِئُ لا يُكذَّب، ولكنْ يُوبَّخُ على استِهزائِه، فلا يُقال: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَعْرُصُونَ ﴾ إذا استَهزؤوا بذلكَ القول.

ثم إِنَّ الزَّجَاجَ ذكرَ ما يَصِحُّ أَن يقعَ جواباً عن هذا، وهو أَنَّ قولَه: ﴿مَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ ﴾ عائدٌ إِلَىٰ قولهم: ﴿لَوَ شَآءَ ٱلرَّمْنَنُ مَا عَبَدْنَهُم﴾ (٢)، فأورَدَه المُصنَّفُ على نفسِهِ سُؤالاً، وأجاب: أنه «تمحُّلُ مُبطِلٍ وتحريفُ مُكابِر».

وصَحَّحَ الإمامُ رَدَّ المُصنِّف، وقال: «إنَّ ذلكَ يُؤدِّي إلى أنه تعالىٰ حكىٰ عن القَوْم قَولَينِ باطِلَين، وبيَّنَ وَجْهَ بُطلانِهما، ثم حكىٰ بعدهما مَذهَباً ثالثاً في مسألةٍ أجنبيّة، ثم حَكَمَ ببُطلانِها أيضاً، فصَرْفُ هذا الإبطالِ عن المذكورِ عَقيبَه، إلى كلام مُتقدِّم عليه: غايةُ البُعْد»، وقَرَّر أيضاً رَدَّ المُصنِّفِ القولَ بالاستهزاء، ثم قال: «والحقُّ عندي: هو أنَّ القومَ ليَّا ذكروا هذا الكلامَ استَدَلُّوا بمَشيئةِ الله للكُفْرِ علىٰ أنه لا يجوزُ ورودُ الأَمْرِ بالإيهان، واعتَقَدُوا أنَّ الأمرَ والإرادة يجبُ كوئُها مُتطابِقَين، وهذا عندنا باطِل، والقومُ لم يَستَحِقُّوا الذَّمَّ بمُجَرَّدِ قولهم: إنَّ اللهَ يُريدُ الكُفرَ مِنَ الكافِر، بل لأجلِ أنهم قالوا: ليَّا أرادَ الكُفرَ مِنَ الكافِر وَجَبَ أن يَقبُحَ منه أمرُ الكافرِ بالإيهان» (٣).

ويَقرُبُ منه ما روى الواحِديُّ عن صاحبِ النَّظْم: «أَنَّ هذا القولَ حَقَّ، وإن كانَ مِنَ الكُفّار، وهذا كقوله: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَاعَبَدْنَا مِن دُونِ مِدِ مِن شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٣٥]، وإن جَعَلتَ قولَه: ﴿مَّا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ ﴾ رَدًا لقولهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَهُم ﴾، كانَ المعنى: أنهم قالوا: إنَّ الله قَدَّرَنا على عِبادتِها، فلِمَ يُعاقِبُنا؟ لأنه رضيَ بذلك هنا. وهذا كذبٌ منهم، لأن الله

⁽١) أي: قول الزمخشري في تفسير الآية المذكورة من سورة البقرة.

⁽٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٨٠٤).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٦٢٦-٦٢٧).

تعالى وإن أراد كُفرَ الكافر فإنه لا يرضاه، وتقديرُه الكافرَ على الكفرِ لا يكونُ عن رِضاً منه»(١).

ومَالُ هَذَينِ القَولَينِ يَرجِعُ إلىٰ أنَّ التكذيبَ في قوله: ﴿إِنَّ هُمَّ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ راجِعٌ إلىٰ مُؤدّىٰ قوله: ﴿لَوْ شَاءَ ٱلرَّحْنَنُ﴾، لا إلىٰ معناهُ الظاهِر.

وقال صاحبُ «الفرائد»: «لأهلِ السُّنة فيه ثلاثة أوجُه: أحدُها: أنهم ادَّعَوْا أنَّ الله أمرَهُم بعبادةِ الملائكة، وقالوا: لو شاءَ أنْ لا نَعبُدَ لنهانا، فإذا لم يَنهَنا عنها فقد أمَرَنا. وثانيها: لو شاءَ اللهُ أنْ لا نَعبُدَهم لمَنعَ قَهْرٍ واضطِرار، وإذا لم يَفعَلْ ذلكَ فقد أباحَ لنا. شاءَ اللهُ أنْ لا نَعبُدَهم لمَنعَنا عن عبادتِهم مَنْعَ قَهْرٍ واضطِرار، وإذا لم يَفعَلْ ذلكَ فقد أباحَ لنا. وثالثها: أنهم قالوا هذا القوْلَ استِهزاءً بقولِ أهل الحقّ: إنَّ الكائناتِ كُلَّها بمَشيئةِ الله تعالى، وحينَ لم يَعتقِدُوا بها قالوا، فأكذَبَهم اللهُ فيه وجَهَّلَهم، كما أخبَرَ عنهم: ﴿أَنْظُعِمُ مَن لَوْ يَشَاءُ اللّهُ وَحِينَ لم يَعتقِدُوا بها قالوا، فأكذَبَهم الله فيه وجَهَّلَهم، كما أخبَرَ عنهم: ﴿أَنْظُعِمُ مَن لَوْ يَشَاءُ اللّهُ أَلْكُ السِيهزاء، فأكذَبَهم بقوله: ﴿إِنْ قالوا ذلكَ استِهزاء، فأكذَبَهم بقوله: ﴿إِنْ قالوا ذلكَ استِهزاء، فأكذَبَهم بقوله: ﴿إِنْ قالُوا نَشَهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ ﴾، ثم قال: أنتُمْ إلَّا فِ ضَلَالِ مُبِينِ ﴾ [يس: ٤٧]، وكذلكَ قولُه: ﴿قَالُوا نَشَهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ ﴾، ثم قال: ﴿وَاللّهُ يَشْهُدُ إِنَّ ٱلمُنفِقِينَ لَكُذِبُونَ ﴾ [المنافقون: ١]، فقولُهم: ﴿مَّا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنَّ الْمُنفِقِينَ لَكُذِبُونَ ﴾ وهم عليه حُجّة، وهو جَهْلٌ منهم وكذِب.

أما قوله (٢): «لا دليلَ على أنهم قالوه مُستَهزِئين»: ففي غايةِ البُعْد، لأنه قد دلَّ الدلائلُ عليه، منها قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ اللَّهُ مَا اُقْتَـتَلُواْ وَلَاكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة: ٣٥٣]، وأمثالُ هذا مِنَ المنقولِ وغيره كثير».

وقال صاحبُ «التقريب»: «قالوا: ﴿ لَوْ شَاءَ ٱلرَّمْنَ مَا عَبَدْنَهُم ﴾ على الاستهزاء، ولو قالوهُ جادِّينَ كانوا مُؤمنين؛ لِمَا ثبتَ في الأصولِ مِن تَوقُّفِ الأُمورِ على مَشيئةِ الله، وحَمْلُه على الاستِهزاءِ لهذا الدليل دونَ ما قبلَه (٣) ليسَ فيه تعويج».

⁽١) «الوسيط» للواحدي (٤: ٦٨).

⁽٢) أي: الزمخشري.

⁽٣) وهو قولهُم: إن الملائكة بناتُ الله، وإنها إناث، فلا يُحمَلُ علىٰ أنهم يقولونَه استِهزاء.

وقال القاضي: «معناه: لو شاءَ عَدَمَ عِبادةِ المَلائكةِ ﴿مَا عَبَدْنَهُم ﴾، فاستَدَلُّوا بنفي مشيئةِ عَدَم العِبادةِ على امتِناع النهي عنها، أو على حُسْنِها (١)، وذلك باطل، لأنَّ المَشيئة ترجيحُ بعضِ المُمكِناتِ على بعض، مأموراً كانَ أو منهياً، حَسَناً كانَ أو غيرَه، ولذلكَ جَهَّلَهم. ويجوزُ أن تكونَ الإشارةُ إلىٰ أصْل الدَّعُوىٰ، كأنه لَـهًا أبدى وُجوهَ فسادِها، وحكى شُبهَهم المُزيَّفة، نفى أن يكونَ له سَنَدٌ مِن جِهةِ النَّقُل، فم أضرَبَ عنه إلى إنكارِ أن يكونَ له سَنَدٌ مِن جِهةِ النَّقُل، فقال: ﴿ أَمَ ءَانَيْنَكُمُ كِتَبَا﴾ (٢).

وقال صاحبُ «الانتِصاف»: «هذه الآيةُ تزيدُ مُعتَقَدَنا تمهيداً، وقولُ الكافِر: «لو شاءَ اللهُ ما فَعَلْت»: كُلِمةُ حَقِّ عُريدُ بها باطِلاً، أمّا إنها كَلِمةُ حَقّ: فلقوله تعالى: ﴿يُصِنِلُ مَن يَشَاءُ ﴾ [الرعد: ٢٧] وأمثالها، ولأدلّةِ العَقْل. وأمّا إرادتُه بها الباطِل: فزَعْمُه أنها حُجّةٌ له على الله في أنْ لا يُعاقبه، كما توهّم القدريّةُ ذلك، فأسرَكُوا برَبّهم، بل اعتقدُوا أنَّ مَشيئتَهم تَغلِبُ مَشيئة رَبّهم، فالذينَ أشركُوا بالمَلائكةِ أرفَعُ دَرَجةٌ منهم، فإنها رَدَّ اللهُ في هذهِ الآيةِ احتِجاجهم، فإنَّ مَقالتَهم صَدَرَتْ عن ظنِّ كاذِب وتخرُّص، فلذلك قال: ﴿إِنَّ هُمْ إِلَّا يَغْرُصُونَ ﴾ و﴿إِنْ هُمْ إِلَا يَغْرُصُونَ ﴾ و﴿إِنْ هُمْ إِلّا يَغْرُصُونَ ﴾ و﴿إِنْ هُمْ إِلّا يَعْرُصُونَ ﴾ و﴿إِنْ هُمْ إِلّا يَعْرُصُونَ ﴾ وأينَ أَنتُم إِلّا يَعْرُصُونَ ﴾ والباع يَلَيْ بَعُوبُ لَا أَلْنَانَ وَإِنَ أَنتُم إِلّا يَعْرُصُونَ ﴾ [الأنعام: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِن عِلْمِ فَتُخْرِجُوهُ لَنا إِن اللهُ بل لله تَنْيعُونَ إِلّا الظّنَ وَإِنَ أَنتُم إِلّا يَعْرُصُونَ ﴾ [الأنعام: ﴿اللهُ اللهُ نَلْ اللهُ عَلَى الله ، بل لله الظّنَّ بحالِ أوائِلِهم، وبيَّنَ أَنَّ التكذيبَ راجِعٌ إلى اعتِقادِهم، لا إلى نفسِ ما قالوه بتصحيح الظّنَ بحالِ أوائِلهم، وبيَّنَ أنَّ التكذيبَ راجِعٌ إلى اعتِقادِهم، لا إلى نفسِ ما قالوه بتصحيح قولِم، بقوله: ﴿فَلُوسُاءَ لَهُ كُنَّ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، فإنَّ «لو» معناها الامتِناعُ للامتِناع، فلم يَشَأُ هِدايتَهم، ولو شاءَها لَهَ المَا صَافًا وا

ولِكَسْبِ العَبْدِ وتهيُّنه صارتِ الأفعالُ مَناطاً للتكليف، للفَرْقِ الضروريِّ بينَ الاختياريِّ

⁽١) في الأصول الخطية: «أو عن جنسِها»، وله معنى، ولكنْ ليسَ فيه كبير فائلة، والمُثبَتُ من «تفسير البيضاوي».

⁽٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٤٢ –١٤٣).

والقَسْرِيّ، ولَـَّا دَقَّ هذا على الأفهام غَلَتِ القَدَريّةُ فاعتَقَدُوا أنَّ العَبْدَ فَعَّالُ لِـمَا يُريد، وحارتِ الجبريةُ فاعتَقَدَتْ أنْ لا قُدْرةَ للعَبْدِ ولا اختيار»(١).

قوله (٢): «بل اعتَقَدوا أنَّ مَشيئتَهم تَغلِبُ مَشيئةَ ربِّهم»: يَدُنُّ عليه قولُ المُصنِّفِ بعدُ في تفسير قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الزخرف: ٤٨]: ﴿إِرادةُ الله تعالىٰ غيرَه: ليسَ إلا أن يَامُرَه به ويَطلُبَ منه إيجادَه، فإن كانَ ذلكَ علىٰ سَبيلِ القَسْرِ وُجِد، وإلا دارَ بينَ أن يُوجَدَ وأن لا يُوجَدَ علىٰ حَسَبِ اختيارِ الْمُكلَّف».

قلت - وبالله التوفيق -: المقصودُ مِن إيرادِ أقوالِ الأئمةِ - شَكَرَ اللهُ سَعْيَهم - إظهارُ ما ينطَبِقُ عليه المقامُ مِنَ المعنى، فإنَّ التلفيقَ بينَ هذهِ الآياتِ مِنَ المُعضِلات، فالواجبُ علينا أن نُبِّنَ أولاً مَواقِعَ التراكيب في الآياتِ السِّتّ؛ مِن قولِه: ﴿ وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزَّءًا ﴾ إلى قوله: ﴿ وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزَّءًا ﴾ إلى قوله: ﴿ وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزَّءًا ﴾ أما مواقعُ التراكيب بحسب الحلّ: فإنَّ قولَه: ﴿ وَجَعَلُوا المَكَثِيكَةَ الرَّمْنِ إِنَا الْكَفْرِ اللّه الكَفْرِ الله الكَفْرِ الله الكَفْرِ الله الكَفْرِ الأولى، وهو قولُه: ﴿ وَرَخَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزِّءًا ﴾ (٢) وهو قولُه: ﴿ وَرَخَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزِّءًا ﴾ (٢) وهو قولُه: ﴿ وَإِذَا لِمُشِرَ أَحَدُهُم بِالْأَنْقُ ﴾ وتوبيخٌ مُتوجّةٌ إلى الكَفْرِ الأولى، وينصُره قولُه: ﴿ وَإِذَا لِمُشَرّدُ أَحَدُهُم بِالْأَنْقُ ﴾ اعتراضُ حما مرّ أو والاستفهامُ الله هذا الجِنس، ومِن حالِمِ جَعَلُوا ﴾ المُقدَّم: مُقرِّرةٌ لجِهةِ الإشكال، وينصُره قولُه: ﴿ وَجَعَلُوا اللهُ هذا الجِنس، ومِن حالِمِ عَنَوجَةٌ إلى الكَفْرةِ الثانية، وهي قولُه: ﴿ وَجَعَلُوا ﴾ المُقدِّم ألى الكَفْرةِ الثانية، وهي قولُه: ﴿ وَجَعَلُوا ﴾ المُقدِّم الله الكَفْرةِ الثانية، وهي قولُه: ﴿ وَجَعَلُوا ﴾ المُقدِّم الله الكَفْرةِ الثانية، وهي قولُه: ﴿ وَجَعَلُوا ﴾ المُلَتِ كُمَةُ الدِّينَ هُمْ عِبَدُ ٱلرَّعْمَيْنِ إِنَانًا ﴾.

وقولُه: ﴿ وَقَالُواْ لَوْ شَاءَ ٱلرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَهُم ﴾ كَفْرةٌ أخرى؛ لكنْ على مِنوالٍ آخَرَ غيرِ الأُولَيين،

⁽۱) «الانتصاف» (۳: ۸۱۱ – ۶۸۲) بحاشية «الكشّاف».

⁽٢) أي: قولُ ابنِ المُنيِّر صاحبِ «الانتِصاف» في كلامِهِ السابقِ الذي نقله المُؤلِّف، لا الزخشري، كما قد يُتوهَم.

⁽٣) مَن قوله: «إَلَىٰ قوله: ﴿إِنَّا وَجَدَّنَا ءَاجَآءَنَا عَلَيْ أُمَّتِّهِ ﴾ إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

⁽٤) من قوله: «وهما الكَفْرتان» إلى هنا، سقط من (ح).

هذا معنىٰ قول الإمام: «حكىٰ عن القوم قَولَينِ باطِلَين، وبيَّنَ وَجْهَ بُطلانِهما، ثم حكىٰ بعدهما مَذهَباً ثالثاً»(١).

أما تقريرُ الكَفْرةِ الثالثة: فإنه تعالىٰ لَمَّا حكىٰ عنهم الكَفْرتَين، وأنكرَ عليهم ذلكَ أبلَغَ الإنكار، جاءَ بكَفْرةِ أخرى لهم أطَمَّ مِنَ الأُولَين مُستَطرِداً، وهي عبادتُهم الملائكة، ووزانُ هذه وزانُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَخِشَةٌ قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَا ءَابَاءَنَا وَاللّهُ أَمْرَنَا بِهَا قُلّ إِنَّ اللّهَ لَا يَأْمُنُ فِرَانُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَخِشَةٌ قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَا ءَابَاءَنَا وَاللّهُ أَمْرَنَا بِهَا قُلّ إِنَّ اللّهَ لَا يَأْمُنُ لِي الْفَحْشَالَةُ أَتَقُولُونَ عَلَى اللّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٨]، والمعنىٰ: إذا فَعَلُوا أمراً مُنكراً بالِغاً في اللهُ عَلَيْه ووبِيّخُوا عليه، وبُيِّنَ لهم قُبحُه، قالوا مُعتذرين: إنا وَجَدْنَا آباءَنا عليها، واللهُ أمَرَنا بها.

فإذن لا استِقلال لهذه الكَفْرة استِقلال أُختَيها، ولا بُدَّ مِن إنكار سابق، وهو اعتِذارٌ منه، فإذن لا استِقلال، كما في قوله: ﴿وَاللّهُ أَمْرَنَا بِهَا ﴾، فحيتَذ يُمكِنُ أن يُحمَل قولُهم: ﴿لَوْ شَآءَ الرّحْمَنُ مَا عَبَدْنَهُم ﴾ على الاستِهزاء، ويكون قولُه: ﴿مَّالَهُم بِلَالِكَ مِنْ عِلْمِ إِنَّ هُمَ إِلَا يَغْرُصُونَ ﴾ الرّحْمَنُ مَا عَبَدْنَهُم ﴾ على الاستِهزاء، ويكون قولُه: ﴿مَّالَهُم بِلَالِكَ مِنْ عِلْمِ إِنَّ هُمْ إِلَا يَغْرُصُونَ ﴾ تجهيلاً لهم؛ لأنَّ المُستَهزئ جاهِل، ﴿قَالَ أَعُودُ بِاللّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَنِهلِينَ ﴾ [البقرة: ٢٧] (٢)، أو يُحمَل على ما قالوا مِن أنه لا يجوزُ مُخالَفةُ الأمرِ للمشيئة، كما ذَهَبَ إليه الإمامُ وصاحبُ «الفرائد»، وهو الوَجْه؛ لتنصيصِ الله الأمْر في قوله: ﴿وَاللّهُ أَمْرَنَا بِهَا ﴾ [الأعراف: ٢٨]، وتصريحِ الله الأمْر في قوله: ﴿وَاللّهُ أَمْرَنَا بِهَا ﴾ [الأعراف: ٢٨]، وتصريحِ الله الرَّدِ بقوله: ﴿ وَاللّهُ لَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٨].

و﴿ أَمْ ﴾ _ في قوله: ﴿ أَمْ ءَانَيْنَاهُمْ ﴾ _ مُنقَطِعة (٣)، و (بل) فيها إضرابٌ عن قوله: ﴿مَّا لَهُم بِلَالِكَ مِنْ عِلْمٍ ۚ إِنَّ هُمْ إِلَا يَخْرُصُونَ ﴾ تكذيباً لهم، ونفياً للعِلم عنهم إلى ما هو أبلَغُ

⁽١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٦٢٦).

⁽٢) محلَّ الشاهد من الآية: هو أنَّ القِطعة المذكورة منها هنا جاءت جواباً من موسى عليه السلام لقومه عندما قالوا له: ﴿ أَنَّغِذُنَا هُرُوا ﴾، فدَلَّ علىٰ أنَّ الاستِهزاء جَهْل.

⁽٣) وعليه فيكونُ التقدير: بل آتيناهم كتاباً... إلخ. ولذلك قال: «و(بل) فيها إضرابٌ»، يعني: «بل» التي تَضَمَّنتها «أم» في معناها.

.....

منه في نفي العِلم، وعلى هذا الإضرابُ الثاني(١١).

فظهرَ مِن هذا البيانِ أنَّ قولَ المُصنَف: "فإن قالوا: نجعلُ هذا الأخيرَ وحدَه مَقُولاً على وَجْهِ اللهُزْء، دونَ ما قبلَه، فها بهم إلا تعويجُ كتابِ الله»: غيرُ مُستَقيم، وأنَّ قوله: «هما كَفْرتانِ أيضاً مضمومتانِ إلى الكَفَراتِ الثلاث» على معنى أنَّ قولَه: ﴿ لَوْ شَاءَ ٱلرَّمْنَ فَ مُتَّصِلٌ بقوله: ﴿ وَجَعَلُوا لَهُ، مِنْ عِبَادِهِ عَبُرُوا الثلاث، وهي: اتخاذُ البنات، واصطفاءُ البنين، وجَعْلُ اللَائِكةِ إناثاً _ تعويج، لأنَّ الآياتِ غيرُ وارِدةٍ على نَسَقِ واحد، ولا على وَتيرةِ الترتيب، فبعضُها إنشائية، أي: قولُه: ﴿ أَمِ ٱلْخَذَ ﴾، وقولُه: ﴿ أَوَمَن يُنشَوُلُ ﴾، وبعضُها حال، أي: قولُه: ﴿ وَالْمَنْ لا غير.

ويُمكِنُ تصحيحُ قولِ الزَّجّاجِ، وهو أنَّ قولَه: ﴿مَالَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ ﴾ عائدٌ إلى قَولِم: «الملائكةُ بناتُ الله»، لا إلى قَولِم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّمْنَنُ مَا عَبَدْنَهُم ﴾، وذلكَ بأن يُجعَلَ ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّمْنَنُ مَا عَبَدْنَهُم ﴾، وذلكَ بأن يُجعَلَ ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّمْنَنُ مَا عَبَدْنَهُم ﴾ وذلكَ بأن يُجعَلَ ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّمْنَنُ مَا عَبَدْنَهُم ﴾ جواباً لِهَا تَضَمَّنَتْ تلكَ الآياتُ مِن معنى الإنكارِ والاحتِجاج عليهم بعبادةِ الملائكة، فيكونُ قولهُم هذا أمارةَ انجِزالِهِم (٣) وانقِطاعِهم، ودلالةً على أنَّ الحجّةَ قد بَهَرَتُهُم، ولم يَبقَ لهم مُتَشَبَّتُ إلا هذا القول، كها هو دَيْدَنُ المحجوج، وقد مَرَّ في «الأنعام» مِن هذا النَّوْع نُبَذ.

وقريبٌ منه قولُ القاضي: «كأنه لـمَّا أبدى وُجوهَ فَسادِ أقوالهِم، وحكىٰ شُبَهَهم المُزيَّفة، نفىٰ أن يكونَ لهم بها عِلم (٤)، والله أعلم.

⁽١) وهو الواردُ في قولِهِ تعالىٰ_بعدَ هذهِ الآية مباشرة _: ﴿ بَلْ قَالُوٓۤا إِنَّا وَجَدْنَاۤ عَابَآءَنَا عَكَ أُمَّةِ وَإِنَّا عَكَىٓ ءَاثَرِهِم مُهمَّدُونَ ﴾.

⁽٢) وهي قولُه: ﴿ وَجَمَلُوا ٱلْمَلَتَهِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَندُ ٱلرَّحْنِنِ إِنَدًا ﴾، وقولُه: ﴿ وَقَالُوا لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْنَنُ مَا عَبَدْنَهُم ﴾.

 ⁽٣) في (ط): «انخزالهم»، والانخزال والانجزال: كلاهما بمعنىٰ الانقطاع، يُقال: جَزَلَه يَـجزِلُه جَزْلاً، وأَجزَلَه: أي: قَطَعَه. ويُقال: خَزَلتُه فانخزل؛ أي: قطعتُه فانقطع. كها في «لسان العرب» لابن منطور، مادة (جزل) ومادة (خزل).

⁽٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٤٣).

فإن قلت: ما أنكرتَ على مَنْ يقول: قالوا ذلكَ على وَجْهِ الاستِهزاء، ولو قالوهُ جادِّينَ لكانوا مُؤمنين؟ قلت: لا دليلَ على أنهم قالوهُ مُستَهزئين، وادِّعاءُ ما لا دليلَ عليه باطِل، على أنَّ الله تعالى قد حكى عنهم على سبيل الذَّمِّ والشهادةِ بالكُفْر: أنهم جَعَلُوا له مِن عِبادِهِ جُزْءاً، وأنه اتخذَ بناتٍ وأصفاهُم بالبنين، وأنهم جَعَلُوا الملائكةَ المُكرَمينَ إناثاً، وأنهم عَبَدُوهُم وقالوا: لو شاءَ الرحمنُ ما عَبَدْناهُم. فلو كانوا ناطِقينَ بها على طريقِ النَّطْقِ المَهْزْء، لكانَ النَّطْقُ بالمَحكيّاتِ قبلَ هذا المحكيّ الذي هو إيهانٌ عِندَه لو جَدُّوا في النَّطْقِ به _ مَدْحاً لهم، مِن قِبَلِ أنها كلهاتُ كُفْرٍ نَطَقُوا بها على طريقِ الهُزْء، فبقيَ أن يكونوا جادِّين، وتشتركُ كُلُها في أنها كلهاتُ كُفْرٍ .

فإن قالوا: نجعلُ هذا الأخيرَ وحدَه مَقُولاً على وَجْهِ الـهُزْء، دونَ ما قبلَه، فما بهم إلا تعويجُ كتاب الله الذي لا يأتيهِ الباطِلُ مِن بينِ يَدَيهِ ولا مِن خَلفِه، لِتَسْويةِ مَذَهَبِهِم الباطِل، ولو كانت هذه كلمة حَقِّ نَطَقُوا بها هُزْءاً لم يكن لِقولِهِ تعالى: ﴿مَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمُ إِلَّا يَغُرُصُونَ ﴾ معنى ؛ لأنَّ مَنْ قال: «لا إله إلا الله» على طريقِ الهزء، كانَ الواجِبُ أن يُنكرَ عليه استِهزاؤُه ولا يُكذَّب، لأنه لا يجوزُ تكذيبُ الناطِق بالحقِّ جادًا كان أو هازِئاً.

فإن قلت: ما قولُك فيمَن يُفسِّرُ ﴿ مَّالَهُم ﴾ بقولهم: إنَّ الملائكة بناتُ الله، ﴿ مِنْ عِلْمٍ لَا فَي تعليقِ عبادتِهم بمَشيئةِ الله؟ قلت: تمحُّلُ مُبطِل وتحريفُ مُكابِر، ونحوه قولُه تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱشْرَكُواْلُوَ شَآءَ ٱللهُ مَآ اَشْرَكُنَا وَلاَ اَللهُ مَا اَشْرَكُنَا وَلاَ مَا اَللهُ مَا اَشْرَكُنَا وَلاَ مَا اَللهُ مَا اَشْرَكُواْلُو شَاءَ اللهُ مَا اَشْرَكُنَا وَلاَ مَا اَللهُ مَا اَشْرَكُنَا وَلاَ مَا اللهُ مِن مَنْ اللهُ مِن مَنْ اللهُ مِن مَنْ اللهُ مِن اللهُ عام: ١٤٨].

قوله: (ونحوُه قولُه تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشَرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشَرَكَنَا ﴾): يعني: في أنَّ التكذيبَ مُتعلِّقٌ به، لا بشيءٍ آخر. وقلت: مَنْ عَلَّقه بالأول، لم يَفصِلْهُ مِنَ الثاني^(١) فَصْلاً كُلِّيَّا،

⁽١) يُريدُ بالأول: قولَه: ﴿ وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزِّمًا ﴾، وقولَه: ﴿ وَجَعَلُوا ٱلْمَلَتَ كَهَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَدُ ٱلرَّمْنِ نَ إِنَنَاً ﴾، وبالثاني: قولَه: ﴿ وَقَالُوا لَوْ شَاءَ ٱلرَّمْنَنُ مَا عَبَدْ نَهُم ﴾، يعني: الذي جَعَلَ قولَه تعالى: ﴿ مَا لَهُم بِدِ مِنْ عِبارَتُهُم بِمشيئة الله. عِلْمٍ ﴾ تجهيلاً لهم في دعواهم أنَّ الملائكةَ بناتُ الله وأنها إناث، لم يَفْصِلْهُ أيضاً عن تعليقهم عِبادتَهم بمشيئة الله.

[﴿ أَمْ ءَانْيِنَاهُمْ كِتَنَبًا مِن قَبْلِهِ عَهُم بِهِ مُسْتَمْسِكُونَ * بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا ءَابَآءَنَا عَلَىٰ أُمَّةِ وَإِنَّا عَلَىٰ ءَاكُرِهِم مُهُمَّدُونَ ﴾ ٢١-٢٢]

الضميرُ في ﴿ مِن قَبَّلِهِ عَهِ لَلْقُرآنِ أو الرسول، والمعنىٰ: أنهم ألصَقُوا عِبادةَ غير الله بمَشيئةِ الله، قولاً قالوهُ غيرَ مُستَنِدِ إلى عِلْم، ثم قال: أم آتيناهُم كِتاباً قبلَ هذا الكِتاب، نَسَبْنا فيه الكُفرَ والقَبائحَ إلينا، فحَصَلَ لهم عِلمٌ بذلكَ مِن جِهةِ الوَحْي، فاستَمسَكُوا بذلكَ الكِتابِ واحتَجُوا به؟! بل لا حُجّةَ لهم يَستَمسِكُونَ بها إلا قولهُم: ﴿ بَلَ قَالُوٓا إِنّا بذلكَ الكِتابِ واحتَجُوا به؟! بل لا حُجّةَ لهم يَستَمسِكُونَ بها إلا قولهُم: ﴿ بَلَ قَالُوٓا إِنّا وَجَدُنّا عَابَاءَنَا عَلَىٰ أُمّتِةٍ ﴾ على دين، وقُرئ: ﴿على إمّة » بالكَسْر، وكِلتاهما مِن الأمّ وهو القَصْد، فالأُمّة: الطريقةُ التي تُؤمّ، أي: تُقصَد، كالرُّحْلةِ للمَرْحولِ إليها، والإمّة: الحالةُ التي يكونُ عليها الآمُّ وهو القاصِد. وقيل: على نِعمةٍ وحالةٍ حَسَنة.

﴿ عَلَىٰ ءَاثَرِهِم مُّهُ مَدُونَ ﴾ خَبَرُ «إنَّ»، أو الظُّرْفُ صِلةٌ لـ ﴿ مُّهُ مَدُونَ ﴾.

فلا يكونُ تمحُّلاً وتحريفاً؛ لأنَّ قولَه: ﴿ لَوَ شَآءَ ٱلرَّمْنَنُ مَاعَبَدْنَهُم ﴾ دليلٌ على انقِطاعِهم مِنَ الحجّة، وعلى بُطلانِ مَذْهَبِهم، وظُهورِ افتِرائِهم، ونفيُ العِلم عنهم آخِراً كالتتميم والتَّسْجيلِ على السابق.

قوله: (قولاً قالوه): قيل: هو حالٌ مِن واو «ألصَقُوا»، والظاهرُ أنه مفعولٌ مُطلَقٌ مِن معنىٰ «ألصَقُوا» إلىٰ آخِرِه؛ لأنه تفسيرٌ لقوله: ﴿ وَقَالُواْ لَوَ شَآةَ ٱلرَّمْنَنُ مَا عَبَدَّنَهُم﴾، فيكونُ «قالوه» صِفةً لـ «قَوْلاً».

قوله: (وقيل: على نِعْمة وحالة حَسَنة): قال القاضي: «قولُه: ﴿وَكَذَلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ ﴾ الآية: تَسْليةٌ لرسولِ الله ﷺ، ودلالةٌ على أنَّ التقليدَ في نَحْوِ ذلكَ ضَلالٌ قديم، وأنَّ مُقَدَّميهم أيضاً لم يكن لهم سَندٌ منظورٌ إليه، وتخصيصُ المُترَفينَ إشعارٌ بأنَّ التَّنعُّمَ هو الذي أوجَبَ البَطالة (١)، وصَرَفَهم عنِ النَّظِرِ إلى التقليد» (٢).

⁽١) في المطبوع من «تفسير البيضاوي»: «إشعارٌ بأنَّ التنعُّمَ وحُبَّ البَطالةِ صَرَفَهم»، وله وجه أيضاً، والذي نقله المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى عنه أحسن، والبَطالة: الجهالةُ واللهو، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (بطل). (٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٤٣).

[﴿ وَكَذَٰ لِكَ مَاۤ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُثْرَفُوهُاۤ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٓ أُمَّةٍ وَ إِنَّا عَلَىٓ ءَاثَنرِهِم مُّفْتَدُونَ ﴾ ٢٣]

﴿ مُتْرَفُوهَا ﴾ الذينَ أَترَفَتْهُمُ النِّعمة، أي: أبطَرَتْهم، فلا يُحبُّون إلا الشَّهَواتِ والمَلاهي، ويَعافُونَ مَشاقَ الدِّينِ وتكاليفَه.

[﴿قَلَ أُوَلَوْ حِثْتُكُمْ بِأَهَدَىٰ مِمَّا وَجَدَّتُمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمٌ قَالُوٓا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ ـ كَفِرُونَ * فَٱننَقَمْنَا مِنْهُمٌ فَأَنظُرَكَيْفَ كَانَ عَقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ٢٤-٢٥]

قُرِئ: «قُل» و﴿قَالَ ﴾، و﴿جِنَّتُكُمُ ﴾ و ﴿جِئناكُم»، يعني: أَتَتَبِعُونَ آبَاءَكُم وَلُو جِئتُكُم بدِينٍ أهدىٰ مِن دِينِ آبَائِكُم؟! قالوا: إنا ثابتونَ علىٰ دِينِ آبَائِنا لا نَنفَكُ عنه، وإن جِئتَنا بها هو أهدىٰ وأهدىٰ.

[﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ ۚ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَفِ فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ * وَجَعَلَهَا كُلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِيهِ - لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ ٢٦ – ٢٨]

قوله: (ويَعافُون): أي: يكرهون.

قوله: (قُرِئ: «قُل»): ابنُ عامر وحَفْص: ﴿قَلَ ﴾ بالألف، والباقون: «قُلْ» بغير ألف(١).

قوله: (إنا ثابتون على دِينِ آبائِنا، لا نَنفَكُّ عنه، وإن جِئتنا بها هو أهدى وأهدى): دلَّ على هذهِ المُبالَغةِ الجملةُ الاسميةُ وتَضَمَّنُها معنى الكِناية، انظُرْ كم بينَ دعوةِ الأنبياءِ وبينَ مُقابَلةِ الكَفَرةِ مِنَ التبايُن؟ الأنبياءُ تَفادَوْا عن لفظِ الأمر، وعَدَلُوا إلى الاستِفهام، ومَعَ دُلكَ ما استَوفَوا تمامَ الحق، حيثُ أتوا بحرفِ التقرير، وضَمُّوا إليه «أفعَل» التفضيل، وكانَ الجوابُ المُطابِق: نَتَبعُ دِينَ آبائنا ولا نَتَبعُ دِينَكم، فعَدَلُوا إلى ما دَلَّ على نفي دِينِ الحقِّ وإثباتِ الباطِلِ بالطريقِ البُرهانيّ.

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٦، و «حجة القراءات» ص٦٤٨.

قُرِئ: ﴿بَرَامُ ﴾ بفَتْح الباءِ وضَمِّها، و «بَرِيء»، فبريءٌ وبُراء؛ نحو: كَريمٌ وكُرام، وبَراء: مصدرٌ كظَماء، ولذلك استوى فيه الواحدُ والاثنانِ والجماعة، والمُذكَّرُ والمُؤنَّث، يُقال: نحنُ البَراءُ منك، والخلاءُ منك.

﴿اَلَّذِى فَطَرَفِ ﴾ فيه غيرُ وَجْه: أن يكونَ منصوباً على أنه استِثناءٌ مُنقَطِع، كأنه قال: لكنِ الذي فَطَرني فإنه سيَهْدين، وأن يكون مجروراً بَدَلاً مِنَ المجرورِ بـ«مِن»، كأنه قال: إنني بَراءٌ مما تَعبُدونَ إلا مِنَ الذي فَطَرَني.

فإن قلت: كيفَ تجعلُه بَدَلاً، وليسَ مِن جِنسِ ما يَعبُدون مِن وَجْهَين؛ أحدهما: أنَّ ذاتَ الله مُخالِفةٌ لجميع الذّوات، فكانت مُخالِفةً لِذواتِ ما يَعبُدون. والثاني: أنَّ اللهَ تعالىٰ غيرُ معبودٍ بينهم، والأوثانُ معبودة؟ قلت: قالوا: كانوا يَعبُدونَ اللهَ مَعَ أوثانِهم.

قوله: (قُرِئ: ﴿ بَرَآمُ ﴾ بِفَتْح الباء): وهي المشهورة، وبالضَّمِّ: شاذَة. قال الزجّاج: ﴿ بَرَآمُ ﴾: بمعنى: بَرِيء، والعربُ تقولُ للواحِدِ والاثنينِ والجماعةِ والأُنثىٰ: البَراء، والمعنىٰ: أنا ذُو البراء (١)، ونحنُ ذَوُو البراء (٢)، نحو: رجلٌ عَدْل، وامرأةٌ عَدْل» (٣).

قوله: (والخلاءُ منك)، الجوهري: «تقول: أنا منكَ خَلاء، أي: بَراء. إذا جَعَلتَه مَصدَراً: لم تُثَنِّ ولم تجمع، وإذا جَعَلتَه اسماً على «فَعِيل»: ثَنَّيتَ وجَمَعتَ وأَنَّثت، تقول: أنا خَليُّ منك، أي: بريء». وعن بعضِهم: في المَثَل: «أنا منه فالجُ بنُ خَلاوة»، أي: براءٌ منه (٤). فَلَج: أي: قَطَعَ نِصفَه، والفالج: البعيرُ ذو السَّنامَين.

قوله: (كانوا يَعبُدونَ اللهُ مَعَ أوثانِهم): قال صاحبُ «الفرائد»: لـمَّا كانوا يَعبُدونَ اللهَ مَعَ الآلهة، فبالنَّظَرِ إلىٰ كَونِهِ معبوداً، يَصِتُّ أن يكونَ بَدَلاً، يُعرَفُ بالتأمُّلِ إن شاء الله تعالىٰ.

⁽١) تحرَّف في (ف) إلى: «أنازل والبراء».

⁽٢) قوله: «ونحن ذوو البراء» سقط من (ح) و(ط).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٩٠٤).

⁽٤) قال الميدانيُّ في «مجمع الأمثال» (١: ٤٦): «وذلكَ أنَّ فالِجَ بنَ خَلاوةَ الأَسْجَعِيَّ قيلَ له يومَ الرَّقَم، لـهَا قَتَلَ أُنيسٌ الأَسرى: أتنصرُ أُنيساً؟ فقال: أنا منه بريء، فصارَ مَثَلاً لكُلِّ مَنْ كانَ بمَعزِلٍ عن أمر، وإن كانَ في الأصلِ اسهًا لذلكَ الرجل».

وأن تكونَ ﴿إِلَا﴾ صفةً بمعنى: غير، على أنَّ «مَا» في «ما تَعبُدونَ» موصوفة، تقديرُه: إنني بَراءٌ مِن آلهةٍ تَعبُدونَها غيرِالذي فَطَرَني، فهو نظيرُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿ لَوَكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَ أَلِا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

فإن قلت: ما معنى قوله: ﴿سَيَهٌ دِينِ ﴾ على التَّسُويف؟ قلت: قالَ مَرَّة: ﴿فَهُو يَهُدِينِ ﴾ [الشعراء: ٧٨]، ومَرَّة: ﴿فَإِنَّهُ رَسِيَهُ دِينِ ﴾، فاجمَعْ بينَها وقَدِّر، كأنه قال: فهو يَهدينِ وسيَهدين، فيدُلانِ على استِمرارِ الهِدايةِ في الحالِ والاستِقبال.

﴿ وَجَعَلَهَا ﴾ وجَعَلَ إبراهيمُ صَلَواتُ الله عليه كلمةَ التوحيد التي تكلَّمَ بها - وهي قولُه: ﴿ إِنِّي بَرَآهُ مِمَا تَعْبُدُونَ * إِلَّا ٱلَذِى فَطَرَفِ ﴾ - ﴿ كَلِمَةُ بَافِيَةُ فِي عَقِيهِ - ﴾ في ذُرِّيتِه، فلا يَزالُ فيهم مَنْ يُوحِّدُ اللهَ ويَدعُو إلىٰ توحيده، لَعَلَّ مَنْ أَشْرَكَ منهم يَرجعُ بدُعاءِ مَنْ وَحَدَ منهم، ونحوه: ﴿ وَوَصَىٰ بِهَاۤ إِنَرَهِ عَمُ بَنِيهِ ﴾ [البقرة: ١٣٢].

قوله: (فاجَمعُ بينَهما وقَدِّر): كأنه قال: فهو يَهْدينِ وسيَهدين، يعني: لمَّا عبَّرَ عن العِبارةِ الواحِدةِ في المَوضِعَينِ بلَفظَينِ مُخالِفَينِ حالاً واستِقبالاً، لا ينبغي أن يُحمَلَ كُلَّا على ظاهِره، بل أن يُجمَعَ بينَهما، ويُعتبَرَ استِمرارُ الحالِ والاستِقبال، أي: أنه تعالى يهديني فيما أنا فيه مِنَ الزمانِ حالاً فحالاً، كما سيهديني فيما يجيءُ زماناً غِبَّ زمان (۱)، فإذا كُلُّ واحدٍ من ﴿يَهْدِينِ﴾ و سيهديني فيما الاستِمرار.

قوله: (لَعَلَّ مَنْ أَشْرَكَ منهم يَرجِعُ بدُعاءِ مَنْ وَحَدَ منهم): إشارةٌ إلىٰ أنَّ ﴿لَعَلَهُمْ ﴾ تعليلٌ لجعلِ الكلمةِ باقيةً في عَقِبِ إبراهيم؛ ليَدعُوَ المُوحِّدُ المُشرِكَ نَسْلاً بعدَ نَسْلِ إلىٰ اللِّةِ الحنيفية.

قوله: (ونحوه: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَهِعُمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَشُر مُسْلِمُونَ ﴾): أي: في أنَّ الضَّميرَ في «وَصّىٰ بها» يرجعُ إلىٰ معنىٰ «الكلِمةِ» في

⁽١) أي: زماناً بعد زمان، وعَقِبَ زمان.

وقيل: وجَعَلَها الله. وقُرِئ: «كِلْمة» علىٰ التخفيف. و﴿فِيعَقِيهِ عَ كَذَلَك، و ﴿فِي عَاقِبه»؛ أي: فيمَن عَقَبَه، أي: خَلَفَه.

[﴿ بَلْ مَتَّعْتُ هَنَوُلآء وَءَابَآءَ هُمْ حَتَّىٰ جَآءَ هُمُ ٱلْحَقُّ وَرَسُولُ مُّبِينٌ ﴾ ٢٩]

﴿ بَلَ مَتَعَتُ هَنَوُلاَهِ ﴾ يعني: أهلَ مكة _ وهم مِن عَقِبِ إبراهيم _ باللَّه في العُمُرِ والنِّعمة، فاغتَرُّوا بالمُهْلة، وشُغِلُوا بالتنعُّم واتباع الشَّهَواتِ وطاعةِ الشَّيْطانِ عن كَلِمةِ التوحيد، ﴿ حَقَّ جَآءَ هُمُ ٱلْحَقُ ﴾ وهو القُرآن، ﴿ وَرَسُولٌ ﴾ مُبِينُ الرسالةِ واضِحُها بها معه مِنَ الآيات البيِّنة، فكَذَّبُوا به وسَمَّوهُ ساحِراً وما جاء به سِحْراً، ولم يُوجَد منهم ما رَجَاهُ إبراهيم. وقُرِئ: «بل مَتَّعنا».

فإن قلت: فما وَجْهُ قِراءةِ مَنْ قرأ: «مَتَّعْتَ» بِفَتْحِ التاء؟ قلت: كأنَّ اللهَ تعالى اعترَضَ على ذاتِهِ في قوله: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِيهِ عَلَهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾،

قوله: ﴿ إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ وَ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَلْمِينَ ﴾ [البقرة: ١٣١]، كما أنَّ الضميرَ في «جَعَلَها» عائِدٌ على قوله: ﴿إِنِّنِي بَرَاءٌ مِّمَاتَعْ بُدُونَ * إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَفِي ﴾ على تأويلِ «الكلِمة».

قوله: (يعني: أهلَ مكّة، وهُم مِن عَقِبِ إبراهيم): إشارةٌ إلى معنى الإضرابِ في قوله: ﴿ بَلّ مَتّعْتُ ﴾ عن قوله: ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةٌ بَاقِيَةٌ فِي عَقِيهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾، أي: جُعِلَت كلِمةُ التوحيدِ التوحيدِ باقيةٌ في عَقِبهِ زماناً بعدَ زمان، لا يزالُ يَدعُو مَنْ وَحَدَ منهم مَنْ أشركَ إلى التوحيدِ مِن أُمّةِ موسىٰ وعيسىٰ وغيرهما، ودَعْ قِصّة أولئكَ وانظُر إلىٰ هؤلاءِ المُشرِكين؛ كيف مَتَعْناهُم بالعُمُرِ والنَّعْمة، وبَعَنْنا فيهم مَنْ يَدعُوهُم إلى التوحيد، بدُعاءِ أبيهم إبراهيم: ﴿ رَبَّنَا وَابَعَثُ بالعُمُرِ والنَّعْمة، وبَعَنْنا فيهم مَنْ يَدعُوهُم إلى التوحيد، بدُعاءِ أبيهم إبراهيم: ﴿ رَبَّنَا وَابَعَتْ وَمَا يَدُعُوهُم إلى التوحيد، بدُعاءِ أبيهم إبراهيم: ﴿ رَبَّنَا وَابَعَتُ وَمَا يَكُولُوا بالنَّعُم واتباع الشَّهَواتِ عن داعيهم وما يَحَوُ اليه مِن كَلِمةِ التوحيد؟ وإليه الإشارةُ بقوله: «ولم يُوجَد منهم ما رَجَاهُ إبراهيم»، وهذهِ الشَّكايةُ نحوُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَتَعَعَلُونَ رِزْقَكُمُ أَنَكُمُ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة: ١٨].

قوله: (كأنَّ اللهَ تعالى اعتَرَضَ على ذاتِه): يعني: هذا الأسلوبُ مِن بابِ التَّجْريدِ في

فقال: بل مَتَّعتَهم بها مَتَّعتَهم به مِن طُولِ العُمُرِ والسَّعةِ في الرِّزق، حتى شَغلَهم ذلكَ عن كلمةِ التوحيد، وأرادَ بذلكَ الإطنابَ في تعييرهم، لأنه إذا مَتَّعهم بزيادةِ النَّعم وَجَبَ عليهم أن يجعلوا ذلك سَبباً في زيادةِ الشَّكْرِ والثباتِ على التوحيدِ والإيهان، لا أن يُشرِكُوا به ويجعلوا له أنداداً، فمِثالُه: أن يَشكُو الرجلُ إساءةَ مَنْ أحسَنَ إليه، ثم يُقبِلَ علىٰ نفسِه فيقول: أنتَ السَّبَبُ في ذلكَ بمَعْروفِكَ وإحسانك، وغَرَضُه بهذا الكلام توبيخُ المُسيء لا تقبيحُ فِعلِه.

[﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقَّ قَالُواْ هَنذَاسِحُرُّ وَإِنَّا بِهِ عَكَيْرُونَ ﴿ وَقَالُواْ لَوَلَا نُزِلَ هَذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ ٣٠-٣١]

فإن قلت: قد جَعَلَ مجيءَ الحقِّ والرسولِ غايةَ التمتيع،

الخِطاب، على مِنوالِ قولِ امرئِ القَيْس:

ونامَ الخَلِيُّ ولم تَرقُدِ (١)

تَطاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمِدِ

وفائدتُه مذكورةٌ في «التبيان»(٢).

قوله: (قد جَعَلَ مجيءَ الحقّ والرسولِ غايةَ التمتيع): يُريد: أنَّ الواجِبَ في الغايةِ أن يكونَ بينَ الغايةِ والمُغيّا نوعُ مُناسَبة، ولا مُناسَبةَ بينَ التَّمْتيع وبينَ مجيءِ القُرآنِ والرسول؟

وسيأتي أيضاً بيانُ معنى «التجريد» ص٢٤٧ في تفسير الآية ١٤ من سورة الجاثية، فانظره مع التعليق عليه. واعلم أنه إذا فُهِمَ كلامُ الزخشري على التجريد كها حَمَلَه عليه المُؤلِّف، فلا إشكالَ فيه ولا نكارة، إلَّا أن تعبيرَه عن ذلك بقوله: «اعترض على ذاته» غيرُ مناسب، وكأنَّ هذا المَحمِلَ لم يَظهَر للعلامةِ الشيخ عبد الله بن الصِّدِيقِ الغُهاري رحمه الله تعالى، فأنكر كلامَ الزخشريِّ لفظاً ومعنى، حيثُ قال في «بدع التفاسير» ص١٣٩: «القراءةُ المُشارُ إليها شاذة، وتوجيهُها بها ذكرَه قبيح، وكيفَ يعترضُ الله على ذاتِه؟! وقد أغنانا اللهُ بالقراء والمُتواترة المعروفةِ عن هذا التوجيه الذي هو أقبحُ من بدعِ التفاسير». انتهى، ولو اكتفى بإنكارِ لفظهِ لكانَ أولى، والله أعلم.

⁽١) تقدَّم عند الزمخشري في تفسير الآية ٥ من سورة الفاتحة.

⁽٢) «التبيان في علم البيان» للمُؤلِّفِ العلامةِ الطِّبيِّ رحمه الله تعالى ص ٢٣٥-٢٣٨.

وأيضاً إنها يَستَقيم: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ ﴾ أنْ لو عرفوا أنه الحقّ، ولو عرفوا أنه الحقُّ ما قالوا: هذا سِحر؟

وأجابَ عن الأولِ بأنه مِن إطلاقِ السَّبَبِ وإرادةِ الْمُسبَّب، وعن الثاني بها يُنبئ أنه مِن بابِ الرجوع غِبَّ الإطهاع (١)، قال الشاعر (٢):

وإخوانٍ حَسِبْتُهُمُ دُرُوعًا وكانُوها، ولكنْ للأعادي وقالوا: قد صَفَتْ مِنَّا قُلُوبٌ لقد صَدَقُوا، ولكنْ عن ودادي (٣٠).

فإنَّ الشاعِرَ لَمَّ أُوهَمَ بقوله: «وكانُوها» تحقيقَ المُوالاة، رَجَعَ إلى عكسِهِ مِن إثباتِ المُعاداة، ولمَّ قال: «لقد صدقوا» خَيَّلَ إلى المُصافاة، فرَجَعَ إلى ما دلَّ على المُناوأة، وكذلكَ هاهنا؛ لمَّ قال: ﴿مَتَّعْتُ هَتُؤُلاَءِ ﴾ فاشتَغلُوا عن التوحيدِ بالاستِمتاع بالمَلاذ، وعَقَّبه بقوله: ﴿حَقَّى جَاءَهُمُ ٱلْحَقُ هَالُوا عَن تلكَ الغَفْلة، ثم ابتدأ فقال: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمُ ٱلْحَقُ قَالُوا هَذَاسِحُرٌ ﴾، رَجَعَ إلى ما هو شَرُّ مِن حالِمِم الأُولى.

وفيه: أنَّ مَنْ كانَ ذُهُولُه عن التوحيدِ بسَبَبِ الانهِماكِ في التمتَّع بهذه العاجِلة، لا يُغنيهُ مجيءُ الحقِّ وتحقُّ الباطِل؛ لأنَّ العُزُوفَ عن مَلاذِّ الدُّنيا صَعْبٌ شديد.

(٣) في (ف): «عن فؤادي»، وهي من بيتٍ آخر من هذه الأبيات، والأبياتُ بتمامها:

وإخوانٍ حسِبتهُمُ دُروعاً فكانوها، ولا وخلتُهُمُ سِهاماً صائِباتٍ فكانوها، ولا وقالوا: قد صَفَتْ منّا قُلوبٌ لقد صَدَقوا، و وقالوا: قد سَعَيْنا كُلَّ سَعْي لقدْ صَدَقوا، و

فكانوها، ولكنْ للأعادي فكانوها، ولكنْ في فُوادِي لقد صَدَقوا، ولكنْ عن ودادي لقدْ صَدَقوا، ولكنْ في فسادى

⁽١) أي: بعدَ الإطباع.

⁽٢) وهو عليُّ بنُ فَضالة أو ابنُ الرُّوميّ، كما في «معاهد التنصيص على شواهد التلخيص» للعباسي (٣: ١٨٥).

ثم أردَفَه قولَه: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمُ الْحَقُ قَالُواْ هَذَا سِحُرٌ ﴾ ، فها طريقة هذا النَّظْم ومُؤدّاه؟ قلت: المُرادُ بالتمتيع ما هو سَبَبٌ له ، وهو اشتِغالهُم بالاستِمتاع عن التوحيدِ ومُقتضياتِه ، فقال عَزَّ وعلا: بل اشتَغَلُوا عن التوحيدِ حتى جاءَهُمُ الحقُّ ورسولٌ مُبين ، فخيَّلَ بهذهِ الغايةِ أنهم تَنبَّهوا عِندَها عن غَفْلتِهم لاقتِضائِها التنبُّه .

ثم ابتداً قِصَّتهم عند بجيءِ الحقِّ فقال: ولمَّا جاءَهُمُ الحقُّ جاؤوا بها هو شرُّ مِن غَفْلتِهم التي كانوا عليها، وهو أن ضَمُّوا إلى شِرْكِهم مُعانَدةَ الحقّ، ومُكابَرةَ الرسولِ ومُعاداتَه، والاستِخفاف بكِتاب الله وشرائِعِه، والإصرارَ على أفعالِ الكَفَرة، والاحتِكامَ على حِكمةِ الله في تَخَيُّرِ مُحمَّدِ مِن أهلِ زمانِه، بقولهم: ﴿ لَوْلَا نُزِلَ هَنذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَى رَجُلِ مِن أَلْقَرْ بَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾، وهي الغايةُ في تشويهِ صُورةِ أمرِهِم.

قُرِئ: «على رَجُل» بسكونِ الجيم، ﴿ مِنَ الْقَرْبَتَيْنِ ﴾ مِن إحدى القَريتَين، كقولِهِ تعالى: ﴿ يَغَرُّهُ مِنْهُمَا اللَّوْلُوْ وَالْمَائِفُ وَالطَائِفُ وَقَيل : مِن رَجُلِي القَرْيتان : مَكَةُ والطَائِف وقيل : مِن رَجُلِي القَرْيتَين، وهما: الوليدُ بنُ المُغيرةِ المُخزوميُّ وحَبيبُ بنُ عَمْرِو بنِ عُمَيرٍ الثقفيّ ؛ عن ابنِ عباس. وعن مُجاهِد: عُتْبةُ بنُ ربيعة وكِنانةُ بنُ عبدِ ياليل. وعن قتادة : الوليدُ بنُ المُغيرةِ وعُرُوةُ بنُ مسعودِ الثقفيّ، وكانَ الوليدُ يقول: لو كانَ حَقّاً ما يقولُ مُحَمَّدُ لنزلَ هذا القُرآنُ عليَّ أو علىٰ أبي مسعودِ الثقفيّ، وأبو مسعود: كُنْيةُ عُرُوةَ بنِ مسعود.

قوله: (والاحتكام): يُقال: حَكَّمتُه في مالي: إذا ما جَعَلت إليه الحكمَ فيه، فاحتَكَمَ عليَّ في ذلك.

قوله: (وهيَ الغايةُ في تَشُويهِ صُورةِ أمرِهِم): أي هذهِ الأمورُ المذكورة؛ مِن مُعانَدةِ الحقِّ مَعَ الشِّرْك، ومُكابَرةِ الرسول، والمُعاداة، والاستِخفاف، والإصرار، والاحتِكام.

قوله: (مِن رَجُلِي القَريَتَين): قال أبو البقاء: «قيل: التقدير: على رَجُلٍ مِن رَجُلَينِ مِنَ القَريَتَين. وقيل: كانَ الرجلُ يَسكُنُ مكّةَ والطائف، ويَتَرَدَّدُ إليها، فصار كأنه مِن أهلِها »(١).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٦٣٩).

ما زالوا يُنكِرونَ أن يَبعَثَ اللهُ بَشَـراً رسولاً، فلما عَلِمُوا بتكريرِ الله الحجَجَ.

قوله: (ما زالوا يُنكِرُونَ أن يَبعَثَ اللهُ بَشَراً رسولاً): أي: كانوا يُصِرُونَ علىٰ أنَّ الرِّسالة عُمَّتَهُ بِالمَلَك، ويُنكِرونَ أنَّ البَشَرَ يُبعَثُ رسولاً، أشارَ إلىٰ أنَّ الكلامَ فيه تنزُّل، وهو كذلك، لكنْ على تخصيصِ هذا المعنى وهو إنكارُ رسالةِ البَشَرِ لا دليلَ فيه، ولا التَّنزُّلُ يَقتَضِي أن يكونَ ذِكرُ القُرآنِ فيه للتعظيم لا الاستهانة (۱)، والظاهرُ أنَّ ذلكَ التقديرَ غيرُ مُفتَقَرِ إليه؛ لأنَّ في عَطْفِ ﴿ وَقَالُوا لَوَلا نُزِلَ ﴾ على ﴿ وَالُوا هَذَاسِحُرٌ ﴾ استغناءٌ عنه، وذلكَ أنه تعالى ليًا وَصَفَ القُرآنَ بالحق، وأَسندَ إليه المجيء، ونعَتَ الرسولَ بالمبين، دلَّ على إظهارِ حَقِيتُها بالدلائلِ الظاهِرةِ والمُعجِزاتِ القاهِرة، فعندَ ذلكَ عَجزَوا وانخزَلُوا (۱)، وقالوا مُكابِرينَ مُعانِدين: ﴿ هَذَا الظاهِرةِ والمُعجِزاتِ القاهِرة، فعندَ ذلكَ عَجزَوا وانخزَلُوا (۱)، وقالوا مُكابِرينَ مُعانِدين: ﴿ هَذَا الطَاهِرةِ والمُعجِزاتِ القاهِرة، فعندَ ذلكَ عَجزَوا وانخزَلُوا اللهِ اللهِ على إظهارِ حَقِيتُها بالدلائلِ سِحَرٌ ﴾، أي: باطِل، سَمَّوا الحقَّ باطِلاً، وزادوا شرارةً فضَمُّوا إليه: ﴿ وَإِنَا بِدِ كَفِرُونَ ﴾، نَحْو قولهِ تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنَاسِ عَجبً أَنَّ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلِ يَتَهُمْ أَنَ أَنذِو النَّاسَ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَالَّ اللهُ مَنْ اللهُ لم يَعلَى اللهُ عَلْمَ رَبِوا لهُ الناسِ إلا يتيمَ أَنِ طَالب »، وقال في قوله: ﴿ إِنَ هَالَ الناسِ إلا يتيمَ أَنِ طَالب »، وقال في قوله: ﴿ إِنَ هَالَ النَّهُ اللهُ عَجْزِهِم واعتِرافِهم به، وإن كانوا كاذبينَ في تَسْميته سِحرًا».

ثم قالوا على سبيلِ التَّنزُّل: ﴿لَوْلَا نُزِلَ هَذَا الْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلِ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾، يعني: هَبُوا أنه حَقُّ وصِدْق، فهَلَا نُـزِّلَ على أحَدِ هذَينِ الرَّجُلَينِ لتَقَدُّمِهما ورئاستِهما، فهما بذلكَ أحقُّ به من مُحمَّد، لأنه يتيمُ فقير، وما يَدُلُّ على أنَّ كلامَهم كانَ مبنياً على الحسدِ لا على استِهانةِ القُرآن: قولُه تعالىٰ: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِكَ نَحَنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ ﴾، ونحوُه عن أبي جَهْل: والله قولُه تعالىٰ: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِكَ نَحَنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ ﴾، ونحوُه عن أبي جَهْل: والله

⁽١) في (ح) و(ف): «للتعظيم الخصم لا الاستهانة»، والمُثبتُ من (ط).

⁽٢) أي: انقطعوا، كما في «القاموس»، مادة (خزل).

⁽٣) أي: الزمخشري، في تفسير الآية المذكورة من سورة يونس (٧: ١٣).

⁽٤) في الآية الثانية من سورة يونس أيضاً، لكنْ على قراءة «سِحْر».

أنَّ الرُّسُلَ لِم يكونوا إلا رجالاً مِن أهلِ القُرى، جاؤوا بالإنكارِ مِن وَجْهِ آخر، وهو تَحَكُّمُهم أن يكونَ أحدَ هذين، وقولهُم: ﴿هَذَا ٱلْقُرْءَانُ ﴾ ذِكرٌ له على وَجْهِ الاستِهانةِ به، وأرادوا بعِظَم الرجُل: رئاستَه وتقدُّمَه في الدُّنيا، وعَزَبَ عن عُقولهِم أنَّ العظيمَ مَنْ كانَ عندَ الله عظيماً.

[﴿ أَهُمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِكَ نَحَنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيُوٰةِ ٱلدُّنِيَّا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضِ دَرَجَتِ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضَا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكِ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ ٢٦]

﴿ أَهُو يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ هذه الهمزة للإنكار المُستَقِلِّ بالتجهيل والتعجيبِ مِن اعتِراضِهم وتَحَكَّمِهم،

إِنَّ مُحُمَّداً لصادِق، وما كَذَبَ قَطَّ، ولكنْ إذا ذَهَبَ بنو قُصَيِّ باللَّواءِ والسِّقايةِ والنَّبُوّة، فهاذا يكونُ لِسائرِ قُريش؟

وقال القاضي: «زَعَمُوا أنَّ الرسالةَ مَنصِبٌ عظيمٌ لا يَليقُ إلا بعظيم، ولم يَعلَمُوا أنها رُنْبةٌ رَوْحانية، تَستَدعي عِظَمَ النفسِ بالتَّحَلِّي بالفَضائلِ والكهالاتِ القُدْسِيّة، لا التَّزَخْرُفَ بالزخارفِ الدُّنيوية»(١).

قوله: (وقولهُم: ﴿ هَنَذَا ٱلْقُرْءَانُ ﴾ ذِكرٌ له على وَجْهِ الاستِهانة): «قولهُم»: مُبتَداً، و «ذِكرٌ له»: خَبَرُه، والاستِهانة تُفهمُ مِن لفظة «هذا»، ومن تَسْميتهِ بـ «القُرآن»، كقولِ فِرعَون: ﴿ إِنَّ رَسُولَكُمُ ﴾ [الشعراء: ٢٧]، قال الزَّجّاج: «﴿ هَنَذَا ﴾ في مَوضِع رَفْع، و ﴿ الْقُرْءَانُ ﴾ مُبيّنٌ عنه، ويُسمّيه سِيبَوَيْه: عَطْفَ البيان، لأنَّ لفظه لفظ الصِّفة، ويدل على أنه عطفُ بيانٍ قولُك: مَرَرتُ بهذا الرجل، وهذه الدار» (٢).

قوله: (للإنكارِ المُستَقِلِّ بالتَّجْهيل): النهاية: «الاستِقلال: بمعنى الارتفاع والاستبداد، يُقال: تَقلَّلَ الشيءَ واستَقَلَّه».

⁽١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٤٤).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٩٠٤).

وأن يكونوا هم المُدبِّرينَ لأمرِ النُّبوَّةِ والتَّخَيُّرِ لها مَنْ يَصلُحُ لها ويقومُ بها، والمُتولِّينَ لِقِسمةِ رحمةِ الله التي لا يَتَولاها إلا هو بباهِرِ قُدرتِهِ وبالِغ حِكمتِه.

ثم ضَرَبَ لهم مَثَلًا، فأعلَم أنهم عاجِزونَ عن تدبيرِ خُويْصةِ أمرِهِم وما يُصلِحُهم في دُنياهم، وأنَّ الله عَزَّ وعَلَا هو الذي قَسَمَ بينَهم معيشتهم وقَدَّرَها، ودَبَّرَ أحوالهم تدبيرَ العالمِ بها، فلم يُسَوِّ بينهم، ولكنْ فاوَتَ بينَهم في أسبابِ العَيْش، وغايَرَ بينَ مَنازِلهِم، فجعَلَ منهم أقوياءَ وضُعفاء، وأغنياءَ ومحاويج، ومَواليَ وخَدَماً، لِيصرِفَ بعضُهم بعضاً في حوائجهم، ويَستَخدِمُوهم في مِهنِهم، ويتَسخَّروهُم في أشغالهم، حتى يتَعايَشُوا بعضاً في حوائجهم، ويَصلُوا إلى مَنافِعهم، ويحصلوا على مَرافِقِهم، ولو وَكلَهم إلى أنفُسِهم، ووَلاهُم تدبيرَ أمرِهِم، لضاعوا وهلكوا، وإذا كانوا في تدبيرِ المعيشةِ الدَّنيّةِ في الحياةِ الدُّنيا على هذهِ الصَّفة، فها ظنُك بهم في تدبيرِ أمورِ الدِّينِ الذي هو رحمةُ الله الكبرى، ورأفتُه على هذهِ الطّريقُ إلى حِيازةِ حُظُوظِ الآخِرةِ، والسُّلَّمُ إلى حُلُولِ دارِ السَّلام؟

ثم قال: ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ ﴾ يُريد: وهذه الرحمةُ _ وهي دينُ الله وما يَتبَعُه مِنَ الفَوْزِ في المَآبِ خيرٌ مما يجمعُ هؤلاءِ مِن خُطام الدُّنيا.

قوله: (ثم ضَرَبَ له مَثَلاً): أي: جِيءَ بقوله: ﴿ نَحَنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَعِيشَتَهُمْ ﴾ عامّاً بعدَ قوله: ﴿ أَهُمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَيِّكَ ﴾، أي: أمرَ النُّبوّة، وسَمّاهُ «مَثَلاً»؛ لأنَّ القَصْدَ منه إظهارُ عَجْزِهِم في تدبير أمرِ المعيشةِ الدُّنيويّة، فكيفَ في تدبير أمورِ الدِّين.

قوله: (خُوَيْصِّةِ أَمرِهِم): النهاية: «خُوَيْصِّة أحدِكم: حادثةُ الموتِ التي تَخُصُّ كُلَّ إنسان، وهي تصغير «خاصِّة»، وصُغِّرَتْ لاحتِقارِها في جَنْبِ ما بعدَها مِنَ البَعْثِ والعَرْضِ والحِساب وغير ذلك».

قوله: (ويَتَرافَدُوا): الجوهري: «الترافُد: التعاوُن، والمُرافَدة: المُعاوَنة».

قوله: (ويحصُّلوا علىٰ مَرافِقِهم): أي: مَنافِعِهم، الأساس: «أرفَقَني بكذا: نَفَعَني، وارتَفَقتُ به: انتَفَعت، وما لي فيه مِرفَق». فإن قلت: معيشتُهم: ما يَعيشُونَ به مِنَ المنافع، ومنهم مَنْ يعيشُ بالحلال، ومنهم مَنْ يعيشُ بالحلال، ومنهم مَنْ يعيشُ بالحرام، فإذن قد قَسَمَ اللهُ تعالى الحرامَ كها قَسَمَ الحلال؟ قلت: الله تعالى قَسَمَ لكُلِّ عبدٍ مَعيشَتهُ _ وهي مَطاعِمُه ومَشارِبُه وما يُصلِحُه مِنَ المنافع _ وأَذِنَ له في تناوُلِها، ولكنْ شَرَطَ عليه وكلَّفه أن يَسلُكَ في تناوُلِها الطُّرُقَ التي شَرعَها، فإذا سَلكَها فقد تَناوَل قِسمَتهُ مِنَ المعيشةِ حلالاً، وسَمّاها: رِزقَ الله، وإذا لم يَسلُكُها تَناوَلها حراماً، وليسَ له أن يُسمِّيها: رِزقَ الله، فاللهُ تعالى قاسِمُ المَعايشِ والمَنافِع، ولكنَّ العِبادَ هم الذين يَكسُونَا صِفةَ الحرمةِ بسُوءِ تناوُلِهم، وهو عُدولهُم فيه عها شَرَعَه اللهُ إلى ما لم يَشرَعُه.

[﴿ وَلَوْ لَا آَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةَ وَحِدَةً لَجَعَلْنَالِمَن يَكَفُّرُ بِالرَّمْزِزِلِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ * وَلِبُيُوتِهِمْ أَبُونَا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَكِفُونَ * وَزُخْرُفاً وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَنُعُ ٱلْحَيَوَةِ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةُ عِندَرَبِكَ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ٣٣-٣٥]

﴿لِبُيُوتِهِمْ ﴾ بَدَلُ اشتِهالٍ مِن قولِه: ﴿لِمَن يَكُفُرُ ﴾، ويجوزُ أن يكونا بمَنزِلةِ اللامَينِ في قولك: وَهَبتُ له ثوباً لِقَميصِه.

قوله: (اللهُ تعالىٰ قَسَمَ لكُلِّ عبدٍ مَعيشَتَه): أجابَ بها يُؤدِّي أن يكونَ النِّزاعُ لفظياً، الانتِصاف: «الرزقُ عندَ أهلِ السُّنة: ما تقومُ به البِنية، حراماً كانَ أو حلالاً»(١).

قوله: (ثوياً لِقَميصِه): أي: لأجلِ قَميصِه، والمعنىٰ: سُقُفاً لأجلِ بُيوتِهم، وقال الزجّاج: اللامُ بمعنىٰ: على، أي: سُقُفاً على بُيوتِهم.

قوله: (وقُرِئ: «سَقْفاً»): ابنُ كثير وأبو عَمْرو: بفَتْح السِّينِ وإسكانِ القافِ على التوحيد، والباقون: بضَمِّهما على الجمع (٢).

⁽١) «الانتصاف» (٣: ٤٨٦) بحاشية «الكشّاف».

⁽٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٦، و «حجة القراءات» ص٦٤٩.

كأنه لغةٌ في سَقْف، و «سُقُوفاً»، و «مَعارجَ» و «مَعارِيج». والمعارج: جمعُ مَعرَج، أو اسمٌ جمعٌ لِعراج، وهي المَصاعِدُ إلى العلالي.

﴿عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴾ أي: على المَعارجِ يَظْهَرونَ السُّطُوحَ يَعلُونَهَا، ﴿ فَمَا ٱسْطَنَعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ ﴾.

و "سُرَراً" بفَتْحِ الراء؛ لاستِثقالِ الضَّمَّتينِ معَ حَرْفي التضعيف.

﴿ لَمَّا مَتَنعُ لَلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ اللامُ هي الفارقةُ بينَ «إنْ» المُخفَّفةِ والنافية، وقُرِئ بكَسْرِ اللام، أي: لِلذي هو مَتاعُ الحياة، كقوله تعالى: «مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ» [البقرة: ٢٦]،

قوله: (مَعرَج) بالكَسْرِ والفَتْح، قال الأخفش: إن شِئتَ جَعَلتَ الواحدَ مَعرَجاً، أو مِعرَجاً، أو مِعرَجاً، كمِرْقاة ومَرْقاة.

قوله: (وقُرِئَ بكَسْرِ اللام): قال ابنُ جِنِّي: «وهي قِراءةُ أبي رجاء، و «ما» موصولة، والعائدُ معذوف، أي: وإنْ كُلَّ ذلكَ لِلذي هو متاعُ الحياةِ الدُّنيا، والمعنىٰ: وإنْ كُلَّ ذلكَ لِمَا يُتَمتَّعُ به مِن أحوالِ الدُّنيا، وهذا الحذفُ علىٰ انفِصالِ الضمير، وليسَ بمُستَحسَن، ومثلُه قراءةُ مَنْ قرأ: «مَثَلاً ما بَعُوضةٌ» بالرفع، أي: ما هو بَعُوضة، و «كُلَّ» منصوب؛ لأنَّ «إنْ» هذهِ مُخفَّفةٌ مِنَ الثقيلة، ومتىٰ خُففَتْ لَزِمَتُها اللامُ للفَرْقِ بينَها وبينَ «إنْ» النافية، ولا يجوزُ أن يكونَ مرفوعاً، لأنه لا بُدَّ معها مِنَ اللام الفارِقةِ بينَ المُخفَّفةِ والنافية، ولا لامَ معك، لأنَّ هذهِ اللامَ هيَ الجارّة، ولو قُدِّرَ معها الفارِقةُ اللهِ اللهُ لللهُ الكِرام.

فإن قلت: يجوزُ أن تكونَ اللامُ هي الفاصِلة، لكنَّها خُفِّفَتْ وحُذِفَتْ وصارت هذه الجارّةُ كالعِوَضِ منها، والحُقُّ أنَّ هذا باطِل، و«كُلّ»: نَصْبٌ علىٰ لغةِ مَنْ نَصَبَ مَعَ التخفيف، فقال: إنْ زيداً قائم، لأنه إذا نَصَبَ زالَ الشَّكُ في أنها ليست بالنافية، لأنها غيرُ ناصبة»(٢).

⁽١) من قوله: «بين المُخفَّفة والنافية» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

⁽٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٥٥-٢٥٦).

و ﴿ لَمَّا ﴾ بالتشديد بمعنى: إلا، و «إنْ » نافية. وقُرِئ: «إلا »، وقُرِئ: «وما كُلُّ ذلكَ إلا ».

لمَّا قال: ﴿خَيْرُ مِّمَا يَجْمَعُونَ ﴾، فقلَّل أمرَ الدُّنيا وصَغَرَها، أردَفَه ما يُقرِّرُ قِلّةَ الدُّنيا عِندَه مِن قولِه: ﴿ وَلَوْلَا آَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمّنَةً وَرَحِدَةً ﴾، أي: ولولا كراهةُ أن يجتمعوا على الكُفرِ ويُطبِقُوا عليه، لجعلنا لجقارة زَهْرةِ الحياةِ الدُّنيا عِندَنا للكُفّارِ سُقُوفاً ومَصاعِدَ وأبواباً وسُرُراً كُلُّها مِن فِضّة، وجَعَلنا لهم زُخْرُفاً، أي: زينةً مِن كُلِّ شيء، والزُّخرُف: النَّهبُ والزِّينة.

ويجوزُ أن يكونَ الأصل: سُقُفاً مِن فِضّةٍ وزُخرُف،

قوله: (و ﴿ لَمَّا﴾ بالتشديد): عاصمٌ وحمزةُ وهشام (١١)، والباقون: بتخفيفها، قالَ الزجّاج: «مَنْ قرأ بالتخفيفِ كانت «ما» لَغْواً، المعنىٰ: لَـمَتاعُ الحياةِ الدُّنيا، ومَنْ قرأها مُثقِّلاً فمعناه: وما كُلُّ ذلكَ إلا متاعُ الحياةِ الدُّنيا» (٢).

قوله: (أي: ولولا كراهة أن يجتمعوا على الكُفْر): الانتِصاف: «هي مِثل: ﴿وَلُولَا آن تُصِيبَهُم مُصِيبَةُم مُصِيبَةُ وَإِما أن لا يُقدِّر محذوفاً، ومعناها: اجتماعهم على الكُفرِ مانعٌ مِن بَسْطِ الدُّنيا، وهو معنى «لولا» المُطَّرِد، لكنَّ المانِعَ قد يكونُ موجوداً تحقيقاً، فيمتنعُ الجواب، كقولِه تعالى: ﴿فَلُولًا فَضُلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ، يكونُ موجوداً تحقيقاً، فيمتنعُ الجواب، كقولِه تعالى: ﴿فَلُولًا فَضُلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ، لكُنتُم مِن اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ، لكُنتُم مِن المُقلِم مِن اللهِ وَجِدَ مانعُه وهو الاجتماعُ مُقدَّراً معه، وعليه الآية، أي: لو وُجِدَ بَسْطُ الرزقِ للكافِر مُقدَّراً لَوُجِدَ مانعُه وهو الاجتماعُ على الكُفر معه، وما أدّى وجودُه إلى وجودِ مانِعِه: إذن لم يُوجَد» (٤٠).

⁽١) بخلافٍ عنه، كما في : «التيسير» للداني ص١٩٦، و «حجة القراءات» ص٦٤٩.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ١١٤).

⁽٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «أي»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو الموافق لما في «الانتصاف».

⁽٤) «الانتصاف» (٣: ٤٨٧) بحاشية «الكشّاف».

يعني: بعضُها مِن فِضّةٍ وبعضُها مِن ذَهَب، فنصبَ عطفاً علىٰ مَحَلِّ ﴿مِن فِضَدِ ﴾، وفي معناه قولُ رسول الله ﷺ: «لو وَزَنَتِ الدُّنيا عِندَ الله جَناحَ بَعُوضةٍ ما سَقَىٰ الكافرَ منها شَـرْبةَ ماء».

فإن قلت: فحينَ لم يُوسَّعْ على الكافرينَ للفِتنةِ التي كانَ يُؤدِّي إليها التَّوْسِعةُ عليهم، مِن إطباقِ الناسِ على الكُفر؛ لحبِّهم الدُّنيا وتهالُكِهم عليها، فهلَّا وُسِّعَ على المُسلِمين؛ ليُطبِقَ الناسُ على الإسلام؟

قوله: (لو وَزَنَت [الدَّنيا] عِندَ الله جَناحَ بَعُوضة) الحديث: مِن رواية الترمذيِّ وابنِ ماجَهُ (١) عن سَهْل: أنَّ رسولَ الله عَنِيُ قال: «لو كانتِ الدُّنيا تَزِنُ عندَ الله جَناحَ بَعُوضةٍ ما سقىٰ كافِراً منها شَرْبة». وليَّا كان معنىٰ الآية: لولا كراهةُ اجتهاعِ الناسِ علىٰ الكُفْرِ لَمَتَّعْنا الجميع تمتيعاً بليغاً، فيَسْتَغِلُوا بالدُّنيا وزُخرُفِها عن الإيهان وذكرِ المُولىٰ، لكنْ أرَدْنا إيهانَ بعضٍ وكُفْر بعض، فلم نُمتِّع كُلَّهم، فرجعَ بعضُهم مُؤمنينَ زاهِدِين، وبعضُهم كافِرينَ مُتمتِّعين، فعُلِمَ منه أنَّ الدُّنيا لا تَصلُحُ لأهل الله، وليسَ مِن شِيمَتِهم التَّمتُّعُ بها، ولكنْ مِن شِيمةِ مَنْ بَعُدَ مِنَ الله ومِن الله عَناه قولُ رسولِ الله عَناه، ولهذا خَتَمَ ومِنَ المقاماتِ الزُّلفیٰ، مِثلِ الكافِر، ومن ثَمَّ قال: «وفي معناه قولُ رسولِ الله عَناهُ، ولهذا خَتَمَ الآيةَ بقوله: ﴿وَالْلَاخِرَةُ عِندَ رَبِكَ لِلْمُتَّقِينَ ﴾.

قال القاضي: «فيه دلالةٌ على أنَّ العظيمَ هو العظيمُ في الآخِرةِ لا في الدُّنيا، وإشعارٌ بها لأجلِهِ لم يُجعَلْ ذلكَ للمُؤمنين، وهو أنه تَـمَتُّعٌ قليلٌ بالإضافة إلى ما لهم في الآخِرة، وإخلالٌ في الأغلب^(٢)؛ لِـمَا فيه مِنَ الآفات، قَلَّ مَنْ يَتَخلَّصُ عنها، كما أشار إليه بقوله: ﴿ وَمَن يَعَشُ عَن ذِكْر ٱلرَّحْنَن نُقيَّضٌ لَهُ شَيْطَكنًا ﴾ (٣).

⁽١) الترمذي (٢٣٢٠)، وابن ماجه (١١٠٤).

⁽٢) لفظُ البيضاوي: «نُحُِلٌّ به في الأغلب»، وهو أوضحُ من لفظِ المُؤلِّف.

⁽٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٤٥).

قلت: التَّوْسِعةُ عليهم مَفسَدةٌ أيضاً؛ لِمَا تُؤدِّي إليه مِنَ الدُّخولِ في الإسلام لأجل الدُّنيا، والدُّخولُ في الدِّينِ المُنافِقين، فكانتِ الحِكمةُ فيها دَبَّر، حيثُ جَعَلَ في الفَريقَين أغنياءَ وفُقَراء، وغَلَّبَ الفَقْرَ على الغِني.

[﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّمْ كِن نُقَيِّضْ لَهُ مَنْ عَلَىٰ اَفَهُو لَهُ قَرِينُ * وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّ وَنَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهُ تَدُونَ * حَقَّ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَنلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَيِ نُسَ الشَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهُ تَدُونَ * حَقَ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَنلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَي نُسَ الْقَرِينُ * وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيُوْمَ إِذَظَلَمْتُمُ أَنْكُرُ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ ٣٦-٣٩].

قُرِئ: ﴿ وَمَن يَعْشُ ﴾ بضَمِّ الشِّينِ وفَتْحِها، والفرقُ بينهما: أنه إذا حَصَلَتِ الآفةُ في بَصَرِه، قيل: عَشِي، وإذا نَظَرَ نَظَرَ العَشِيِّ ولا آفةَ به، قيل: عَشَا، ونظيرُه: عَرِج؛ لِمَنْ به الآفة، وعَرَج؛ لِمَنْ مَشَىٰ مِشيةَ العُرْجان مِن غير عَرَج، قال الحُطَيئة:

متىٰ تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَىٰ ضَوءِ نارِهِ

قوله: (التَّوْسِعةُ عليهم مَفسَدةٌ أيضاً؛ لِمَا تُؤدِّي إليه مِنَ الدُّخولِ في الإسلام لأجلِ الدُّنيا): الانتِصاف: «قاعِدتانِ^(١) فاسِدتان: مراعاةُ المَصلَحة، ويُبطِلُها: ﴿لَا يُسْتَلُّ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ [الانبياء: ٢٣]، وأنه أرادَ الإيمانَ مِنَ الخلق، ويُبطِلُها: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَا مَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٩٩]» (٢٠).

قوله: (قُرِئ: ﴿ وَمَن يَعْشُ ﴾ بضَمِّ الشِّين): وهيَ السَّبْعة، والفَتْحُ: شاذّ.

قوله: (متلى تأتِهِ تَعْشُو إلى ضَوءِ نارِه): تمامُه:

تَجِدْ خَيرَ نارٍ عِندَها خَيرُ مُوقِدِ (٣)

⁽١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «واعدتان»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الموافق لما في «الانتصاف».

⁽Y) «الانتصاف» (٣: ٤٨٨) بحاشية «الكشّاف».

⁽٣) «ديوان الحطيئة» ص٥٣.

أي : تَنظُرُ إليها نَظَرَ العَشِيِّ لِمَا يُضعِفُ بَصَـرَكَ مِن عِظَمِ الوقودِ واتساعِ الضَّوء، وهو بَيِّنٌ في قولِ حاتِم:

أعشُو إذا ما جارتي بَـرَزَتْ حتىٰ يُوارِيَ جارتي الحِدْرُ

وَقُرِئ: «يَعشُو»؛ علىٰ أنَّ «مَنْ» موصولةٌ غيرُ مُضمَّنةٍ معنىٰ الشَّرْط، وحَقُّ هذا القارئ أَن يَرفَعَ «نُقَيِّض».

ومعنىٰ القِراءةِ بالفتح: ومَنْ يَعْمَ، ﴿عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَانِ ﴾ وهو القُرآن،

«تَعشُو» في مَوضِعِ الحال، أي: عاشياً، رُوِيَ أنه ليًّا أنشدَ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه قال: كَذَب، تلكَ نارُ موسىٰ عليه السَّلام.

قوله: (أعشُو إذا ما جاري) البَيْت: أي: أنظُرُ نَظَرَ العَشِيّ، و«ما» زائدة، يَصِفُ نَزاهةَ نفسِهِ وعِفْتَه، أولُه:

ما ضَــرَّني جـارٌ أُجـاوِرُه أَنْ لا يكونَ لِبابِهِ سِتْرُ (١)

أَخبَرَ عن نفسِهِ بحُسْنِ المُجاوَرة، وأنَّ جارَه آمِنٌ في كُلِّ أسبابه؛ في نفسِهِ ومالِهِ وأهلِه، كها جاءَ في الحديث: «لا يُؤمِنُ أحدُكم حتىٰ يَأمَنَ جارُه بَوائقَه»(٢).

قوله: (وقُرئ: «يَعشُو»): في «الكواشي»: «يَعشُو» بواو، قالوا: فـ «مَنْ» موصولة، وجَزْمُ ﴿ نُقَيِّضٌ ﴾ على لُغَةِ مَنْ يجزمُ المرفوعَ تخفيفاً، ويَرفَعُ المجزومَ والمنصوبَ مِنَ الفِعلِ اتساعاً ونَظَراً إلىٰ الأصل، كما شُمِعَ مِنَ العَرِب: الوقفُ على آخِرِ الاسمِ الصحيحِ والمُعتلِّ في حالةِ النَّصْبِ بلا ألف.

قوله: (ومعنىٰ القِراءةِ بالفَتْح: ومَنْ يَعْمَ): وفي «الكواشي»: فالضَّمُّ مِن: عَشَا يَعْشُو؛ نَظَرَ نَظَرَ العَشِيِّ بلا آفةٍ بعَيْنه، والفَتْحُ مِن: عَشَىٰ يَعْشَىٰ، كَعَمَىٰ يَعْمَىٰ وَزْناً، وقريبُه معنیٰ.

وما ضَرَّ جاراً يا ابنةَ القوم فاعلمي يُجاوِرُني أن لا يكونَ لــه سِتــرُ

⁽١) «ديوان حاتم الطائي» ص٢٤، ولفظه فيه:

⁽٢) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في «مسنده» (٧٨٧٨) و(٨٤٣٢) من حديث أبي هريرة. وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٦) بلفظ: «لا يدخلُ الجنةَ مَن لا يأمنُ جارُه بوائقَه».

كقوله تعالىٰ: ﴿صُمُّمُ بُكُمُ عُمِّى ﴾ [البقرة: ١٨ و ١٧١]. وأما القِراءةُ بالضَّمِّ فمعناها: ومَنْ يَتَعامَ عن ذِكرِه، أي: يعرفُ أنه الحقُّ وهو يَتَجاهَلُ ويَتَغابىٰ، كقوله تعالىٰ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَاۤ أَنْفُسُهُمْ ﴾ [النمل: ١٤].

﴿ نُقَيِّضَ لَهُ مَنْ يَطَنَا ﴾ نَحْدُلُه ونُحَلِّ بينه وبينَ الشياطين، كقوله تعالى: ﴿ وَقَيَّضَ نَا لَمُ مُو فَرِئَ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَ

فإن قلت: لِمَ جَمَعَ ضميرَ «مَنْ» وضميرَ «الشيطان» في قوله: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ ﴾؟ قلت: لأنَّ «مَنْ» مُبهَمٌ في جِنسِ العاشي، وقد قُيِّضَ له شيطانٌ مُبهَمٌ في جِنسِه، فلما جاز أن يَتناولا _ لإبهامهما _ غيرَ واحدَيْن، جاز أن يَرجِعَ الضَّميرُ إليهما مجموعاً.

﴿ حَقَّىٰ إِذَا جَآءَنَا ﴾ العاشي،.....

قوله: (﴿ نُقَيِّضَ لَهُ مَشَيِّطَانَا﴾ نَخذُله ونُخَلِّ بينَه): مجازٌ عن قوله: نُتيح ونُقدِّر؛ بناءً علىٰ مذهبه، قالَ ابنُ عباس: يُسَلَّط عليه، فهو معه في الدُّنيا والآخِرة.

قوله: (لأنَّ «مَنْ» مُبهَمٌ في جِنسِ العاشي): قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكِنُ أن يُقال: لا مَقالَ في أنَّ «مَنْ» يَصِتُّ أن يَرجِعَ إليه ضميرُ الجمع، فها اعتبِرَ جَمْعاً، وكُلُّ واحدٍ منهم عاشٍ، فمع كُلِّ واحدٍ شَيْطان، فلَزِمَ الجمعُ أيضاً، فرجعَ ضميرُ الجمع إلى المدلول، وهي الشياطين.

الانتصاف: «في هذهِ الآيةِ نُكْتتان: إحداهما: أنَّ النكرةَ في سِياقِ الشَّرْطِ تَعُمّ، وفيها اضطرابٌ للأصوليين، وإمامُ الحرمينِ يختارُ العُموم، واستَدرَكَ على الأثمّةِ قَولَهم: إنَّ النكرةَ في سِياقِ الإثباتِ تَخُصٌ، بأنَّ الشَّرْطَ يَعُمُّ فيه، وهو إثبات، ورَدَّ عليه الأبياريُّ شارحُ كِتابهِ (١)

⁽١) يعني: «البرهان» في أصول الفقه، قال العلامةُ تاجُ الدين السبكي في «طبقات الشافعية» (٢: ١٩٢): «هذا =

ردًا عنيفاً، وهذه الآيةُ حُجّةٌ للإمام مِن وَجْهَين: لأنه وَجَدَ «الشَّيْطان»، ولم يُرِدْ إلا الكُلّ، لأنَّ كُلَّ إنسانٍ له شيطان، فكيفَ بالعاشي عن ذِكرِ الله، والثاني: أنه أعادَ عليه الضميرَ مجموعاً في قوله: ﴿ وَإِنَّهُمْ ﴾، ولولا عُمومُ الشُّمولِ لَمَا جازَ عَوْدُ ضمير الجمع على واحد، فهذهِ نكتةٌ تُوجِتُ للمُخالِفينَ سَكْتة.

الثانية: أنَّ فيها حُجَّةً على مَنْ يَزعُمُ أنَّ العَوْدَ على معنى «مَنْ» يَمنَعُ مِنَ العَوْدِ على لَفظِها، مُحْتَجَّا بأنه إجمالٌ بعدَ البيان، وقد نَقَضَ الكِنديُّ هذا بقوله: ﴿وَمَن يُوْمِنُ بِاللَّهِ وَيَعْمَلُ صَلِحًا يُدّخِلَهُ جَنَّتٍ تَجْرِى مِن تَعْتِهَ الْلاَّمَ الْأَمْرُ خَلِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴾ [الطلاق: ١١]، ونُقِضَ أيضاً بقوله: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْو ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِعَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أَوْلَيْكَ لَهُمُ عَذَابُ ثُمُهِينٌ * وَإِذَا نُتَلَى عَلَيْهِ ﴾ [لقيان: ٢-٧].

واستَخرَجَ جَدِّي (١) مِن هذهِ الآيةِ نَقْضَ ذلك، لأنه أعادَ على اللفظِ في قوله: ﴿يَعْشُ﴾ و﴿لَهُهُ ﴾، ثم على اللفظِ في قولِه: ﴿ حَقَّنَ إِذَا جَاءَنَا ﴾، وَ لَهُدُ ﴾ مَرَّتَين، ثم على المعنى ﴿ لَيَصُدُّونَهُمْ ﴾، ثم على اللفظِ في قولِه: ﴿ حَقَّنَ إِذَا جَاءَنَا ﴾، وقَدَّمتُ أنَّ الذي مَنَعَ ذلك قد يكونُ قد اقتَصَرَ بمَنعِهِ إذا جاءَ في جُملةٍ واحدة، أما إذا استَقَلَّتْ

الكتابُ من مُفتَخَراتِ الشافعية، وأنا أعجبُ لهم، فليس منهم مَن انتَدَبَ لشرحه ولا للكلام عليه، إلّا مواضع يسيرة تكلم عليها أبو المُظفَّر ابن السمعاني في كتاب «القواطع»، وردَّها على الإمام، وإنها انتَدَبَ له المالكية، فشرحه الإمامُ أبو عبد الله المازري شرحاً لم يُتمه، وعمل عليه أيضاً مشكلات، ثم شرحه أبو الحسن الأبياري من المالكية...».

وتحرَّف «الأبياري» إلى «الأنباري» في المطبوع من «طبقات الشافعية»، والصواب: الأبياري، وهو شمس الدين عليُّ بن إسهاعيل، المتوفىٰ سنة ٦١٦هـ، رحمه الله تعالىٰ.

⁽۱) يريدُ: جَدَّه لأمه نجيب الدين أحمد بن إسهاعيل بن فارس التميمي الإسكندراني، كها صرح به الصفدي في ترجمة ابن المُنيِّر من «الوافي بالوفيات»، وقد توفي النجيب سنة ٦٣٨هـ، كها في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٣: ٧٤).

وقُرِئ: «جاءانا»؛ على أنَّ الفِعلَ له ولشيطانِه، ﴿قَالَ ﴾ لِشيطانِه: ﴿يَنَلَيْتَ بَيْنِي وَيَيْنَكَ بُعْدَ المَشرِقَيْنِ ﴾ يُريد: المَشرِقَيْنِ ﴾ يُريد: المَشرِقَيْنِ ﴾ يُريد: المَشرِقَيْنِ ﴾ يُريد: المَشرِقَيْنِ ﴾؟ قلت: فها ﴿بُعْدَ المَشرِقِ مِنَ المَعْرِب، والمَعْرِبِ مِنَ المَعْرِب، والمَعْرِبِ مِنَ المَشرِق، فلما غَلَّبَ وجمعَ المُفترِقَيْنِ بالتثنية، أضافَ البُعْدَ إليهها.

كُلُّ واحدةٍ بنفسِها، فلا يُمنَع، ورَدَدتُ على الزخشريّ، في قوله: ﴿ لَا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَعَةَ إِلَّا مَنِ الْمَاهُ وَاحدة، فانظُره في مَوضِعِه (٢). مَنِ ٱتَّخَذَعِندَ ٱلرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾ [مريم: ٨٧]، [فإنَّ](١) الجملةَ واحدة، فانظُره في مَوضِعِه (٢).

قوله: (وقُرِئ: «جاءانا»): الحَرَميّان^(٣) وابنُ عامِر وأبو بكر: «جاءانا»؛ على التثنية، والباقون: على التوحيد^(٤).

قوله: (تباعدُهما، والأصل: بُعْدَ المَشرِقِ مِنَ المَغرِب)، الانتِصاف (٥): أَلِجَاهُ إلى تقدير البُعْدِ بالتباعُد: إضافتُه إلى ﴿الْمَشْرِقَيْنِ ﴾ جميعاً، فلو بقي على ظاهِرهِ لأفادَ بُعْدَ المَشرِقَينِ مِن على على ظاهِرهِ لأفادَ بُعْدَ المَشرِقَينِ مِن على على هاهِرهِ لأفادَ بُعْدَ المَشرِقَ، مِن على على هما، والظاهِرُ أنه مِنَ اللَّفَ، وأصلُه: بُعْدَ المَشرِقِ مِنَ المَغرِب، وبُعْدَ المَغرِبِ مِنَ المَشرِق، ثم لَقَه، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَن يَدْخُلُ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَدَرَىٰ ﴾ [البقرة: ١١١].

وقلت: معنى سؤاله: «فها ﴿بُعَدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ ﴾؟»: الإنكارُ على ما سَبَق، بدلالةِ الفاء، أي: هَبْ أَنَّ معنى «المَشرِقَينِ» على التغليب، فها معنى تَمنيهم بُعْدَ المَشرِقِ والمَغرِب؟ وأجاب: أنَّ معنى «البُعْدِ» مِن: الثباعُد، ولذلك فإنَّ الأصل: بُعْدَ المَشرِقِ عن المَغرِب، والمَغرِب عن المَشرِق، فإنَّ التباعُد يَقتضي المُزاولة طَبْعاً، فإذن لا يجتمعان أبداً، بخِلافِ مُطلَقِ البُعْد، أي: يا ليتَ بيننا بُعْداً مِثلَ بُعْدِ المَشرِقينِ في أنها لا يجتمعانِ أبداً لِهَا بينهما مِنَ التباعُد، ومن ثَمَّ رَتَّب عليه: ﴿فَيِقْسَ ٱلْقَرِينُ ﴾.

⁽١) قوله: «فإنَّ» لم يرد في الأصول الخطية، واستدركتُه من «الانتصاف»، ولا بُدَّ منه.

⁽٢) «الانتصاف» (٣: ٤٨٩) بحاشية «الكشّاف».

⁽٣) يعني: ابنَ كثير المُكِّيّ، ونافعاً المدنيّ.

⁽٤) انظر: «التيسير» للداني ص٩٦، و «حجة القراءات» ص٠٥٠.

⁽٥) ليس في المطبوع من «الانتصاف»! ولعلَّ «الانتصاف» مُحرَّفةٌ عن «الإنصاف»، وهو لعَلَم الدين العراقي، وقد تقدَّم التعريفُ به عند تفسير الآية ٢٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠) تعليقاً.

﴿ أَنَّكُمْ ﴾ في محلِّ الرَّفْعِ على الفاعلية، يعني: ولن يَنفَعَكُم كَوْنُكُم مُشتَرِكِينَ في العذاب، كما يَنفَعُ الواقِعِينَ في الأمرِ الصَّعْبِ اشتِراكُهم فيه، لِتعاوُنهم في تحمُّلِ أعبائِه، وتَقَسُّمِهم لِشِدَّتِهِ وعَنائِه، وذلكَ أنَّ كُلَّ واحدٍ منكم به مِنَ العذاب ما لا تَبلُغُه طاقتُه.

ولك أن تجعلَ الفِعلَ للتَّمنِّي في قولِه: ﴿ يَلَيْتَ بَيِّنِي وَبَيْنَكَ ﴾، على معنى: ولن يَنفَعَكُمُ اليومَ ما أنتُم فيه مِن تمنِّي مُباعَدةِ القَرين، وقولُه: ﴿ أَنَّكُمُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ تعليل، أي: لن يَنفَعَكُم تمنيَّكُم؛ لأنَّ حَقَّكُم أن تَشتَرِكُوا أنتُم وقُرَناؤُكم في العذاب، كما كنتُم مُشتركينَ في سَبَبِهِ وهو الكُفْر. وتُقوِّيه قِراءةُ مَنْ قرأ: ﴿ إنكم ﴾ بالكَسْر.

وقيل: إذا رأىٰ الـمَمْنُقُ بشِدّةٍ مَنْ مُنِيَ بِمِثلِها،

وقريبٌ منه ما قال صاحبُ «التيسير»: كأنه قال: يا ليتَني لم أكُنْ صَحِبْتُك ولا عَرَفْتُك، ولا كانت بيني وبينكَ وُصلةٌ ولا تقارُب، حتىٰ كُنّا في التَّباعُدِ كأنَّ أحدَنا بالمَشرِقِ والآخَرَ بالمَغرِب، لا يَلتَقيانِ ولا يَتقاربان، فجعلهما «مَشرِقَين»: كالقَمَرَينِ والعُمَرَين، وأنشَدَ الزَّجّاج (١):

لنا قَمَراها والنُّجومُ الطوالِعُ^(٢)

وأما قولُ صاحب «الانتِصاف»: «إنه مِنَ اللَّف»: فضعيف؛ لأنَّ معنى اللَّفّ: هو أن يَلُفَّ بينَ الشيئينِ في الذِّكْر، ثم يُتبِعَهما كلاماً مُشتَمِلاً على مُتعلِّق بواجِدٍ وبآخَرَ مِن غير تعيين، كما في قوله: ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلُ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ﴾ [البقرة: ١١١]، فقولُه: ﴿ وَقَالُواْ ﴾ لَفٌ مِن حيثُ المعنى، لأنه ضَميرُ الفريقين بدلالةِ النَّشْر عليه، وأينَ هاهنا ذاك؟!

قوله: (المَمْنُوّ): الأساس: «مُنِيَ بكذا: بُلِيَ به، وهو ممنوٌّ به»، روى الزَّجّاجُ عن المُبرِّد:

أخَذْنا بآفاقِ السَّماءِ عليكمُ

⁽١) في «معاني القرآن وإعرابه» (٤:٢١٢).

⁽٢) البيتُ للفَرَزدَق، كما في «الكامل» للمُبرِّد (١: ١١٩)، وأولُه:

رَوَّحَهُ ذلكَ ونَفَّسَ بعضَ كُرَبه، وهو التأسِّي الذي ذَكرَتْهُ الخنساء:

أُعَزِّي النَّفْسَ عنه بالتأسِّي

فهؤلاء لا يُؤسِّيهم اشتِراكُهم ولا يُروِّحُهم؛ لِعِظَم ما هم فيه.

فإن قلت: ما معنى قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِذَظَلَمْتُمْ ﴾؟ قلت: معناه: إذ صَحَّ ظُلمُكُم وتَبيَّنَ ولم يَبقَ لكم ولا لأحدِ شُبهةٌ في أنكم كنتُم ظالمين،

«أنهم مُنِعُوا رُوحَ التأسِّي، لأنَّ التأسِّي يُسَهِّلُ المُصيبة، فأُعلِمُوا أنه لن يَنفَعَكُمُ الاشتِراكُ في العذاب، وأنَّ اللهَ تعالىٰ لا يجعلُ لهم فيها أُسْوة، وأنشَدَ للخَنْساء:

يُذكِّرُنِي طُلُوعُ الشمسِ صَخْراً وأذكُرهُ بكُلِّ مَغِيبِ شَـمْسِ ولولا كَثْرةُ الباكِينَ حَـوْلِي على إخوانِهم لَقَتَلْتُ نفسي ولولا كَثْرةُ الباكِينَ حَـوْلِي على إخوانِهم لَقَتَلْتُ نفسي وما يَبْكُونَ مِثـلَ أخي ولكنْ أُعزِّي النَّفْسَ عنهُ بالتأسِّي (١)»(٢)

وقلت: فعلى هذا القول: فاعلُ ﴿ لَن يَنفَعَكُمُ ﴾: ﴿ أَنَكُمُ ﴾، كما في الوَجْهِ الأول، والمعنى: اليومَ لا يَنفَعُكُم هذا المعنى، وهو أنكُم (٣) في العذابِ مُشتَرِكُون، وقد عُلِمَ عُرْفاً أنه ليسَ في الشيراكِ العذاب (٤) النفعُ البتّة إلا التأسِّي، وهؤلاءِ حُرِمُوا التأسِّي أيضاً، لِعِظَمِ ما هُم فيه.

قوله: (ما معنىٰ قولِه: ﴿إِذظَلَمْتُو ﴾؟): قال أبو البقاء: «أما «إِذْ» فمُشكِلةُ الأمر؛ لأنها ظُرْفُ زمانٍ ماض، و«لن يَنفَعَكُم»، وفاعِلُه، واليومُ المذكور: ليسَ بهاض، قالَ ابنُ جِنِّي في مُساءَلَتِه أبا علي (٥): راجَعْتُه فيها مِراراً، فآخِرُ ما حَصَلَ منه: أنَّ الدُّنيا والأُخرىٰ مُتَّصِلتان،

⁽۱) «ديوان الخنساء» ص٨٥.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ١٣٤).

⁽٣) في الأصول الخطية: «كونكم»، ولا يستقيمُ معها «مشتركون» بالرفع، وأثبتُّ ما يُوافقُ لفظَ الآية.

⁽٤) من قوله: «مشتركون» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٥) يُريد: أبا علي الفارسي، الحسن بن أحمد، المولود سنة ٢٨٨، والْمُتوفّى سنة ٣٧٧، رحمه الله تعالى.

وذلكَ يومَ القيامة. و ﴿ إِذَ ﴾ بَدَلٌ مِنَ ﴿ ٱلْيَوْمَ ﴾ ، ونظيرُه:

إذا ما انتَسَبْنا لم تَلِدْني لَئيمةٌ

أي: تَبيَّنَ أني وَلَدُ كَريمة.

[﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْنَى وَمَن كَانَ فِي ضَلَالٍ تُمْبِينٍ ﴾ ٤٠]

وهما سواءٌ في حُكْم الله تعالى وعِلمِه، فتكونُ «إذ» بَدَلاً مِنَ «اليوم»، حتى كأنها مُستَقبَلة، أو كأنَّ اليوم ماض. وقال غيرُه: الكلامُ محمولٌ على المعنى، والمعنى: أنَّ ثبوتَ ظُلمِهم عِندَهم يكونُ يومَ القيامة، فكأنه قال: ولن يَنفَعَكُمُ اليومَ إذْ صَحَّ ظُلمُكُم عندكم، فهو بَدَلُ أيضاً»(١).

هذا هو الذي عَنَاهُ المُصنِّف: «إذ صَحَّ ظُلمُكم (٢) وتَبيَّن ...، و ﴿إِذَ اللَّهِ مِنَ ﴿ٱلْيَوْمَ ﴾». وقال أبو البقاء: «وقال آخرون: التقدير: بعدَ إذْ ظَلَمتُم، فحَذَفَ المُضافَ للعِلم به، وقيل: «إذ» بمعنىٰ «أن»، أي: لأن ظَلَمتُم» (٣).

قوله: (إذا ما انتَسَبْنا لم تَلِدْني لئيمة): بعدَه:

ولم تَـجِدي مِن أن تَقَرِّي به بُدّا(٤)

عن بعضهم: استَشهَدَ أَنَّ «إذا» بَدَلُ مِنَ «اليوم»، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَظَلَمْتُكُمْ ﴾، و «ما» زائدة، وهو سَهْو؛ لأنَّ «لم تَلِدْني» جوابُ «إذا»، وهو ليسَ للاستِقبال، لأنَّ الولادة كانت قبل، والمعنى على التبيُّن، فالاشتِراكُ بينَ المُستَشهِدِ والمُستَشهَدِ هو التبيُّن، يقول: إذا انتسَبْنا تبيَّنَ لكِ أَنِي وَلَدُ كريمة، وتَقَرِّينَ بذلكَ لا محالة.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٣٩ - ١١٤٠).

⁽٢) من قوله: «عندكم فهو بدل أيضاً» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٠).

⁽٤) الشَّطرُ الأولُ تقدَّم عند الزمخشري في تفسير الآية ٧٩ من سورة مريم (١٠: ٩٦). وانظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (١: ٢٦).

كانَ رسولُ الله ﷺ يَجِدُّ ويَجتَهِدُ ويَكُدُّ رُوحَه في دُعاءِ قومه، وهم لا يَزيدونَ على دُعائِهِ إلا تصميماً على الكُفرِ وتمادياً في الغيّ، فأنكرَ عليه بقوله: ﴿ أَفَأَنتَ تُسَمِعُ ٱلصَّمَ ﴾ دُعائِهِ إلا تصميماً على الكُفرِ وتمادياً في الغيّ، فأنكرَ عليه بقوله: ﴿ أَفَأَنتَ تُسَمِعُ ٱلصَّمَ ﴾ إنكارَ تعجيبٍ مِن أن يكونَ هو الذي يقدِرُ على هِدايتهم، وأراد: أنه لا يقدِرُ على ذلكَ منهم إلا هو وحده على سبيلِ الإلجاءِ والقَسْر، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَأَهُ وَمَا النَّ بِمُسْعِعِ مَن فِي ٱلْقُبُورِ ﴾ [فاطر: ٢٢].

[﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنَاقِمُونَ * أَوْ نُرِيَنَّكَ ٱلَّذِى وَعَدْنَهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّفْتَدِرُونَ * فَأَسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِى أُوحِى إِلَيْكُ إِنَّكَ عَلَى صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ١٤-٤٣]

«ما» في قوله: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ ﴾ بمنزلةِ لام القسَم؛ في أنها إذا دَخَلَتْ دَخَلَت معَها النُّونُ المُؤكِّدة، والمعنى: فإنْ قَبَضْناكَ قبلَ أن نَنصُرَكَ عليهم ونَشْفي صُدُورَ المُؤمنينَ منهم، ﴿فَإِنَّا مِنْهُم مُننَقِمُونَ ﴾ أشَدَّ الانتِقامِ في الآخِرة، كقوله تعالى: ﴿أَوْنَتَوَفَيَنَكَ فَإِلَيْنَا مِنْهُم مُننَقِمُونَ ﴾ أشَدَّ الانتِقامِ في الآخِرة، كقوله تعالى: ﴿أَوْنَتَوَفِيَنَكَ فَإِلَيْنَا مِنْهُم مُننَقِمُونَ ﴾ إنازلِ بهم يُرْجَعُونَ ﴾ [خافر: ٧٧]، وإنْ أرَدْنا أن نُنجِزَ في حَياتِكَ ما وَعَدْناهم مِنَ العذابِ النازلِ بهم وهو يومُ بَدْر فهم تحتَ مَلكتِنا وقُدْرتِنا لا يَفوتُوننا.

وَصَفَهم بشِدّةِ الشَّكيمةِ في الكُفرِ والضَّلال، ثم أتبَعَه شِدَّةَ الوعيدِ بعذاب الدُّنيا والآخِرة.

وقُرِئ: «نُرِينَكَ» بالنُّون الخفيفة، وقُرِئ: «بالذي أَوْحَىٰ إليك» على البناءِ للفاعل، وهو اللهُ عَزَّ وجَلّ، والمعنىٰ: وسواءٌ عَجَّلْنا لَكَ الظَّفَرَ والغَلَبَةَ أَو أَخَرْنا إلى اليوم الآخِر، فكُنْ مُتَمسِّكاً بها أوحَيْنا إليكَ وبالعمل به،

قوله: (لا يَقدِرُ على ذلك منهم إلا هو وحدَه): هذا الحصـرُ مُستفادٌ مِن إيلاءِ الضميـرِ حرفَ الإنكار(١).

⁽١) أي: قال: ﴿ أَفَانَتَ تُستَعِمُ ٱلصَّدَّ ﴾، ولم يقل: «أفتُسمِعُ أنتَ الصُّمّ». وانظر: «مفتاح العلوم» للعلامة السَّكّاكي ص١٥-٣١٦.

فإنه الصِّراطُ المُستَقيمُ الذي لا يَحيدُ عنه إلا ضالٌّ شقيّ، وزِدْ كُلَّ يومٍ صَلابةً في المُحاماةِ على دِينِ الله، ولا يُخرِجْكَ الضَّجَرُ بأمرِهِم إلى شيءٍ مِنَ اللِّينِ والرَّخاوةِ في أمرِك، ولكنْ كما يَفعَلُ الثابتُ الذي لا يُنشِّطُه تعجيلُ ظَفَر، ولا يُثبِّطُه تأخيرُه.

[﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ ۗ وَسَوْفَ تُسْتَكُونَ ۞ وَسْتَلَ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُسُلِنَا ۗ آجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَنِ ءَالِهَةَ يُعْبَدُونَ ﴾ ٤٤–٤٥]

﴿ وَإِنَّهُ ﴾ وإنَّ الذي أُوحِيَ إليكَ ﴿لَذِكْرٌ ﴾ لَشَرَف، ﴿لَكَ وَلِقَوْمِكَ ﴾، ﴿ وَ﴾ لَـ سَوْفَ تُسْعَلُونَ ﴾ عنه يومَ القيامة، وعن قيامِكم بحَقّه، وعن تعظيمِكم له، وشُكْرِكم على أنْ رُزِقتُموهُ وخُصِّصتُم به مِن بينِ العالمين.

قوله: (لا يَحِيدُ عنه): الجوهري: «حادَ عن الشيءِ يَحِيدُ خُيُوداً وحَيْدةً وحَيْدودة: مالَ عنه».

قوله: (وزِدْ كُلَّ يوم صَلابةً في المُحاماة): قيل: الزيادةُ مُستفادةٌ مِنَ «السِّين» في «استَمسِك»، قلت: بل هي مُستَفادةٌ مِنَ الأمرِ بالاستِمساكِ بالوَحْي لِمَنْ هو مُستَمسِكٌ به، ويَعضُدُه تعليلُه بقوله: ﴿ إِنَّكَ عَلَى صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾، فهو كقولِه تعالى: ﴿ مُدَى تِنْتَقِيرَ ﴾ [البقرة: ٢]، قال المُصنَّف: «هو كقولك للعزيز المُكرَّم: أعزَّكَ اللهُ وأكرَمَك، تُريدُ طَلَبَ الزيادةِ إلى ما هو ثابتٌ فيه، كقوله: ﴿ مَهْدِنَا لِيَعْرَطَ اللهُ مَنْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

قوله: (ولكنْ كما يَفعَلُ الثابت): عَطْفٌ على قولِه: «يُخرِجْك» مِن حيثُ المعنى، أي: كُنُ مُتمسِّكاً بها أو حَيْنا إليك، ولا تَفعَلْ كما يَفعَلُ الضّالُّ الشَّقِيّ، فإنه يَميلُ عن الحقّ، ولا يَثبُتُ عليه، فإنَّ عادةَ التُزَلِزِلِ أَنْ لا يَصبِرَ على شيء، يُنشَّطُه تَعْجيلُ ظَفَر، ويُثبِّطُه تأخيرُه، ولكنِ افعَلْ كما يَفعَلُ الثابتُ الذي لا يُنشِّطُه تَعْجيلُ ظَفَر، ولا يُثبِّطُه تأخيرُه، وكُلُّ هذه المعاني مُستنبَطةٌ مِنَ كما يَفعَلُ الثابتُ الذي لا يُنشِّطُه تَعْجيلُ ظَفَر، ولا يُثبِّطُه تأخيرُه، وكُلُّ هذه المعاني مُستنبَطةٌ مِنَ ارتباطِ ﴿ فَاسْتَسْبِكُ بِاللَّذِي أُوحِي إليّك ﴾ بقوله: ﴿ أَفَأَنتَ تُسَمِعُ الصُّمَّ ﴾، وذلك لأنه تعالى ليَّا لرباطِ ﴿ فَاسْتَسْبِكُ بِاللَّهِ عَلَىه اللَّهِ عليه اللَّهُ عليه اللّه عليه اللّه عليه أنَّ جِدَّهُ واجتِهادَه في دُعاءِ قَومِهِ غيرُ نافع، وأنهم صُمُّ عُمْيٌ في ضَلالٍ مُبين، لا يَرجِعُونَ ولا يَرعَوُون، وبيَّنَ أنه لا بُدَّ مِنَ الهلاكِ وقَطْع دابِرهِم، فقسَّمَ الأمَرَ بينَ أنه

ليسَ المُرادُ بسُؤالِ الرُّسُل: حقيقة السُّؤال؛ لإحالتِه، ولكنَّه مجازٌ عن النَّظَرِ في أديانهم، والفَحْصِ عن مِلَلِهم، هل جاءت عبادةُ الأوثانِ قَطُّ في مِلّةٍ مِن مِلَلِ الأنبياء؟ وكفاهُ نَظَراً وفَحْصاً: نَظَرُهُ في كِتابِ الله المُعجِزِ المُصَدِّقِ لِهَا بينَ يَدَيه، وإخبارُ الله فيه بأنهم يَعبُدون مِن دونِ الله ما لم يُنزِّلُ به سُلْطاناً، وهذه الآيةُ في نفسِها كافيةٌ لا حاجةَ إلى غيرها.

والسُّوَالُ الواقعُ مجازاً عن النَّظَر، حيثُ لا يَصِحُّ السُّوَالُ على الحقيقة: كثير، منه مُساءلةُ الشُّعراءِ الدِّيارَ والرُّسُومَ والأطلال، وقولُ مَنْ قال: سَلِ الأرض: مَنْ شَقَّ أَنهارَك، وغَرَسَ أشجارَك، وجَنَى ثِمارَك؟ فإنها إنْ لم تُجِبْكَ حِواراً أجابَتْكَ اعتباراً.

يَنصُرَه عليهم في الدُّنيا ويَشفِي صُدورَ المُؤمنين، وبينَ أن يَنتَقِمَ منهم في الآخِرةِ أَشَدَّ الانتقام، أرشَدَه (١) إلى المُتاركةِ والمُوادَعةِ والاشتغالِ بها يَهُمُّه مِنَ التمسُّكِ بالعُرُوةِ الوثقى، وهو هذا القُرآنُ الكريمُ الذي لا يأتيه الباطِلُ مِن بينِ يَدَيهِ ولا مِن خَلفِه، وعَلَّلَ ذلكَ بقوله: ﴿ إِنَّكَ عَلَى صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾.

ويَعضُدُ معنىٰ الْمُتَارَكَةِ والتَّسْلية: قولُه: ﴿ وَسَّتُلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبَلِكَ مِن رُّسُلِنَا ﴾، والشُّروعُ في قِصّةِ موسىٰ عليه السَّلام، فتأمَّلْ وتَعَجَّبْ مِن إدراكِهِ اللَّمَحاتِ التنزيليَّةَ التي لَطُفَ شأنُها، وخَفِيَ مكائمًا، واشكُرْ سَعْيَنا في استِنباطِها مِن مَظائمًا، بطَلَبِ الزُّلْفیٰ عندَ الله الكريم.

قوله: (وهذه الآيةُ في نفسِها كافية): تَرقَىٰ في تأويلِ السُّؤالِ بالنَّظَر والفَحْص، يعني: أُمِرَ صَلَواتُ الله عليه بقوله: ﴿ وَسَّئَلَ ﴾ بأن يَتَفكَّرَ في أديانِ الأُمَم السالفة، دِيناً بعدَ دِين، وأُمّة بعدَ أُمّة، هل جاءت عِبادةُ الأوثانِ قَطُّ في مِلّة، ثم تَرقَىٰ منه إلىٰ النَّظَرِ في هذا الكِتاب الكريم، فإنه كافٍ في المتقصود.

قوله: (كثير): خَبَر، و «السُّؤالُ الواقعُ» مُبتَدأ، و «منه» خَبَرٌ أيضاً، و «مُساءلةُ الشُّعَراء» مُتَدأ.

⁽١) قوله: «أرشدَه»: هو جوابُ «ليًّا» المُتقدِّمة في قوله: «ليًّا نبَّهه ...».

وقيل: إنَّ النبيَّ عَلَيْ جُمِعَ له الأنبياءُ ليلةَ الإسراءِ في بيتِ المَقدِسِ فأمَّهم، وقيلَ له: سَلْهم، فلم يَشْكُكُ ولم يَسْأَل. وقيل: معناه: سَلْ أُمَمَ مَنْ أَرسَلْنا، وهم أهلُ الكِتابَيْن؛ التَّوْراةِ والإنجيل. وعن الفَرّاء: هم إنها يُخبِرُونَه عن كُتُبِ الرُّسُل، فإذا سألهم فكأنه سألَ الأنبياء.

[﴿ وَلَقَدَّأَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِتَايَنِتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلِا يُدِهِ فَقَالَ إِنِّى رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ * فَلَا جَاءَهُم بِتَايَنِنَا إِذَا هُم مِنْهَا يَضْعَكُونَ ﴾ ٤٦-٤٧]

ما أجابوهُ به عِندَ قوله: ﴿إِنِّى رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾: محذوف، دلَّ عليه قولُه: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم بِتَايَنِنَا ﴾ وهو مُطالَبتُهم إياهُ بإحضارِ البيِّنةِ علىٰ دَعْواهُ وإبرازِ الآية، ﴿إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْعَكُونَ ﴾ أي: يَسخَرونَ منها ويَهزَؤُونَ بها ويُسَمُّونَها سِحْراً، و ﴿إِذَا » للمُفاجأة.

فإن قلت: كيفَ جاز أن يُجابَ «ليَّا» بـ «إذا» المُفاجَأة؟ قلت: لأنَّ فِعْلَ المُفاجَأةِ معَها مُقدَّر، وهو عامِلُ النَّصْبِ في محَلِّها، كأنه قيل: فلها جاءَهم بآياتِنا فاجَؤُوا وَقتَ ضَحِكِهم.

[﴿ وَمَا نُرِيهِ مِنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبُرُ مِنْ أُخْتِهِ ۖ وَأَخَذَنَهُم بِالْعَذَابِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾

قوله: (فلم يَشكُكْ ولم يَسْأَل): أي: ظاهِرُ الأمرِ الوجوب، فإما أن يُحمَلَ السُّؤالُ على النَّظَرِ مجازاً، والكلامُ مبنيٌّ على الشَّـرْط، كأنه قيل: إنْ شَكَكْتَ فاسأَل، كقوله تعالى: ﴿ فَإِن كُنْتَ فِي شَكِمِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْئَلِ ٱلَذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَبَ ﴾ [يونس: ٩٤]، فلم يَشكُكْ ولم يَسْأَل.

قوله: (وقيل: معناه: سَلْ أُمَمَ مَنْ أَرسَلْنا): وهُم أهلُ الكتابين. الانتِصاف: «يَشهَدُ له قولُه: ﴿ فَسَّكِلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَبَمِن قَبِّلِكَ ﴾ [يونس: ٩٤]»(١).

⁽١) «الانتصاف» (٣: ٩٠٠) بحاشية «الكشّاف».

فإن قلت: إذا جاءَتُهم آيةٌ واحدةٌ مِن جُملةِ التَّسْع، فها أختُها التي فُضِّلَتْ عليها في الكِبَرِ مِن بَقيّةِ الآيات؟ قلت: أختُها التي هي آيةٌ مِثلُها، وهذه صِفةٌ كُلِّ واحدةٍ منها، فكانَ المعنى على أنها أكبَرُ مِن بَقيّةِ الآياتِ على سبيل التفصيل والاستِقراءِ واحدةً بعدَ واحدة، كما تقول: هو أفضَلُ رَجُل رأيتُه؛ تُريدُ تفضيلَه على أُمّةِ الرجالِ الذينَ رأيتَهم إذا قرَوْتَهم رجلاً رجلاً.

فإن قلت: هو كلامٌ مُتناقِض، لأنَّ معناه: ما مِن آيةٍ مِنَ التَّمْع إلا هي أكبَرُ مِن كُلِّ واحدةٍ منها، فتكونُ كُلُّ واحدةٍ منها فاضِلةً ومفضولةً في حالةٍ واحدة؟ قلت: الغَرَضُ بهذا الكلام أنهن موصوفاتٍ بالكِبر، لا يَكَدْنَ يَتَفَاوَتْنَ فيه، وكذلكَ العادةُ في الأشياءِ التي تَتَلاقىٰ في الفَضْل، وتَتَقاربُ مَنازِهُا فيه التقارُبَ اليسير: أن تَختَلِفَ آراءُ الناس في تفضيلها، فيُفضِّلُ بعضُهم هذا، وبعضُهم ذاك، فعلىٰ ذلكَ بنى الناسُ كلامَهم فقالوا: رأيتُ رجالاً بعضُهم أفضَلُ من بعض،

قوله: (تُريدُ تفضيله على أُمّةِ الرِّجال): يعني: مِن حَقِّ «أفعل» التفضيل هنا، أن يكونَ المُفضَّلُ عليه أعَمَّ منه، لأنَّ الآياتِ تِسْع، فينبغي أن يُقال: وما مِن آية إلا وهي أكبرُ مِن بَقيّةِ الآيات، وفي الآية: ﴿أُخْتِهَا﴾: مَثَل، وكذا في المثال، فيُحمَلُ على استِغراقِ الجِنسِ ليتَناوَلَ فَرْداً فَوْداً منه.

قوله: (إذا قَرَوْتَهم رجلاً رجلاً): الجوهري: «قَرَوتُ البلادَ قَرْواً، وقَرَيْتُها، واقتَـرَيْتُها، والتَـرَيْتُها، والتَـرَيْتُها، والتَـرَيْتُها، والتَـرَيْتُها، والسَتَقرَيْتُها: إذا تَتَبَعْتها؛ تخرجُ مِن أرضِ إلىٰ أرض».

قوله: (الغَرَضُ بهذا الكلام أنهُنَّ مَوصُوفاتِ بالكِبَر، لا يَكَدْنَ يَتَفَاوَتْنَ فيه): يعني: «أفعل» محمولٌ على الزيادةِ مُطلَقاً رَوْماً للمُبالَغة، كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَعَلَمُ بِكُرَ إِذَ أَنشَأَكُم مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [النجم: ٣٣]، فـ ﴿أَعَلَمُ ﴾ بمعنى: عالمٍ؛ إذ لا مُشارَكة لله تعالى في عِلمِه بذلك، وسَبقَ بيانُ ذلكَ في سورةِ «الزُّمَر» مُستَقصى.

وربها اختَلَفَتْ آراءُ الرجل الواحدِ فيها، فتارةً يُفضِّلُ هذا، وتارةً يُفضِّلُ ذاك. ومنه بيتُ «الحماسة»:

مَنْ تَلْقَ منهُم تَقُلْ: لاقَيتُ سَيِّدَهُم مِثْلُ النُّجُومِ التي يَسْري بها السّارِي

وقد فاضَلَتِ الأنهاريّةُ بينَ الكَمَلةِ مِن بنيها، ثم قالت لَيَّا أبصَرَتْ مَراتِبَهم مُتدانيةً قليلةَ التفاوُت: ثَكِلتُهم إِنْ كنتُ أعلَمُ أيَّهم أفضَل، وهُم كالحَلْقةِ المُفرَغةِ لا يُدرىٰ أينَ طرفاها.

﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ إرادةَ أن يَـرجِعُـوا عن الكُفرِ إلى الإيهان. فإن قلت: لو أرادَ رُجُوعَهم لكان؟

الانتصاف: «الظاهِرُ أَنَّ الذي سَوَّغَ هذا الإطلاقَ أَنَّ كُلَّ آيةٍ إذا أُفرِدَتْ استَغرَقَتْ عَظَمَتُها الفِكْر، وبَهَرَتْه، حتىٰ يَحزِمَ أنها النهاية، وأنَّ كُلَّ آيةٍ دونَها، فإذا ثُقِلَ الفِكرُ إلىٰ الأخرىٰ كانت كذلك، وحاصِلُها أنه لا يَقدِرُ الفِكرُ أن يجمعَ بينَ آيتينِ لِتَتَميَّزَ الفاضِلةُ مِنَ المفضولة»(١).

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: «نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَأَرْسَلْنَكُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٧]، فإنَّ الناظِرَ إذا نَظَرَ إلىٰ آيةٍ ظَهَرَتْ بعدَ أخرىٰ، يقول: هيَ أكبَرُ مِن أُخْتِها، لِكُوْنِ كُلِّ واحدةٍ في غايةٍ مِنَ الكمالِ والقُوّة».

قوله: (وقد فاضَلَتِ الأنماريّة): قيل: هي فاطمةُ بنتُ الخُرْشُب الأنماريّة، كانت في الجاهلية، وبَنُوها يُلقَّبُونَ «الكَمَلة»(٢)، تَصِفُ أبناءَها حينَ سُئِلَت: أيَّهم أفضل؟ فقالت: عُهارة، لا بل فُلان، لا بل فلان، ثم قالت: ثَكِلتُهم إِنْ كُنتُ أَعلَمُ أيَّهم أفضَل، كالحَلْقةِ المُفرَعة لا يُدرىٰ أينَ طَرَفاها.

⁽١) «الانتصاف» (٣: ٤٩١) بحاشية «الكشّاف».

⁽٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «الكلمة»، والمُثبتُ من (ط).

قلت: إرادتُه فِعْلَ غيره ليسَ إلا أن يَأْمُرَهُ به ويَطلُبَ منه إيـجادَه، فإنْ كانَ ذلكَ على سبيل القَسْرِ وُجِد، وإلا دارَ بينَ أن يُوجَدَ وأن لا يُوجَدَ على حَسَب اختيارِ الْمُكلَّف، وإنها لم يكنِ الرجوعُ لأنَّ الإرادةَ لم تكنْ قَسْراً ولم يختاروه.

والمُرادُ بـ «العذاب»: السِّنُونَ والطُّوفانُ والجرادُ وغيرُ ذلك.

[﴿ وَقَالُواْ يَتَأَيُّهُ ٱلسَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ إِنَّنَا لَمُهْ تَدُونَ * فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ ﴾ ٤٩-٥٠]

وقُرِئ: «يا أيُّهُ الساحِر»؛ بضَمِّ الهاء، وقد سبقَ وجهه.

فإن قلت: كيفَ سَمُّوهُ بالساحِرِ معَ قولهم: ﴿إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ ﴾؟

قوله: (إرادتُه فِعلَ غيره) إلى آخره: جَعلَ الأمرَ والإرادةَ سيّان، وآلَ حاصلُ كلامِه أنه حَصَلَ مُرادُ العبدِ دونَ مُرادِ الله، وقد مَرَّ غيرَ مرّة (١) أنّ «لَعَلَّ» في أمثالِ هذهِ المقاماتِ مُستَعارةٌ تمثيلًا، أي: عامَلَهم اللهُ عَزَّ وجَلَّ مُعامَلةَ مَنْ يَرجُو ويَتَوقَّع.

قوله: (قُرِئ: «يا أيثُّ الساحِر»؛ بضمِّ الهاء): ابنُ عامر، والباقون: بفَتْحِها(٢). ووَجْهُها: أنها كانت مفتوحة لوقوعِها قبلَ الألف، فلما سَقَطَتِ الأَلِفُ لالتِقاءِ الساكِنَين، أُتبِعَتْ حَرَكتُها حَرَكتُها حَرَكة ما قبلَها، هكذا قاله في سُورةِ «النُّور»(٣)، وقالوا: وَجْهُه: أنه لمَّ الرَّمَ هاءُ التنبيه «أيَّ»(٤) المُنادى صار معه كالشيءِ الواحد، فحذفَ أَلِفَها، ثم جعلَ الهاءَ كجُزْءِ منه، فبنى «أَيُّه» في النَّداءِ على الضَّم، كما قالوا: يا زيد.

قوله: (كيفَ سَمَّوْهُ بالساحِر): أي: تَسْميتُهم بـ «الساحِر» مُؤذِنٌ بأنه ضالٌّ مُضِلّ، ووَعْدُهم

⁽١) من أول هذه الفقرة إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

⁽٢) انظر: «التيسير» للداني ص٦٦، و «حجة القراءات» ص٠٥٠.

⁽٣) (١١: ٧٧) في تفسير الآية ٣١ منها.

⁽٤) في الأصول الخطية: «أيا»، والصوابُ ما أثبت، يُريد أنَّ «أيِّ» الذي يُعرَبُ مُنادىٰ في قولك: «يا أيَّها ...»، تلز مُه هاءُ التنبه.

قلت: قولُهُم: ﴿إِنَّنَا لَمُهَتَدُونَ ﴾ وَعْدٌ مَنْويٌّ إخلافُه، وعَهْدٌ معزومٌ على نَكْيْه، مُعَلَّقٌ بشَوْطِ أَن يَدعُو لهم ويَنكَشِفَ عنهم العذاب، ألا ترى إلى قوله: ﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِذَا هُمَّ يَنكُنُونَ ﴾، فها كانت تسميتُهم إياهُ بالساحِرِ بمُنافيةٍ لِقولِهم: ﴿إِنَّنَا لَكُهْتَدُونَ ﴾. وقيل: كانوا يقولونَ للعالِم الماهِر: ساحِر؛ لاستِعظامِهم عِلمَ السِّحْر.

﴿ بِمَا عَهِدَعِندَكَ ﴾ أي: بعَهْدِهِ عِندَكَ مِن أنَّ دَعَوَتَكَ مُستَجابة،

بقوله: ﴿إِنَّا لَمُهْتَدُونَ ﴾ إعلامٌ بأنه هادٍ مُهتَد، وأجاب: بأنَّ قولهَم: ﴿إِنَّا لَمُهْتَدُونَ ﴾ تعليقٌ عُالِفٌ لِمَا فِي الضمائر، وقال القاضي: «نادَوهُ بالساحِرِ في تلكَ الحالِ لِشِدَةِ شَكِيمَتِهم، وفَرْطِ حماقتِهم (١)، ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ هذا المَقامَ مَقامُ تَضَرُّع وابتهال (٢)، بدليلِ قوله: ﴿ فَلَمَّا كَشَهْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ ﴾، فينبغي أن يقولوا: يا موسى، كما في نظيرتها (٣)، لكنهم مِن إفراطِ حَيْرتِهم ودَهْشَتِهم سَبَقَ لِسائهم إلى ما تَعَوَّدُوهُ وألِفُوا به مِن تَسْميتهم بالساحِر، ونظيرُ هذهِ الآيةِ قولُه تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ ٱلرِّجْزُ قَالُواْ يَنْمُوسَى آدَعُ لَنَا رَبِّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ لَبِن كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَكُ وَلَمُ مِن الأعراف: ١٣٤ -١٣٥].

قوله: (﴿ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ ﴾ أي: بعَهْدِهِ عِندَك): أي: ادعُ اللهَ بسَبَب أنك مُستَجابُ الدَّعْوة، لأنَّ اللهَ تعالىٰ عَهِدَ لك أن يُجيبَ دَعْوتَك، أو بحقِّ ما عِندَكَ مِن عَهْدِ الله وكرامتِكَ بالنَّبوّة، أو بحقِّ الإيمانِ والطاعة، أو بسَبَب ما عَهِدَه اللهُ مِن كَشْفِ العذابِ لمن آمَن، قالَ الزَّجّاج: ﴿ فِيمَا عَهِدَ عِندَكَ ﴾ فيمَنْ آمَنَ به مِن كَشْفِ العذابِ عنه، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿ فَلَمَا كَنَهُمُ الْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَنكُنُونَ ﴾ (٤).

⁽١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٤٨).

⁽٢) في (ح) و(ف): «وإمهال»، والمُثبتُ من (ط).

⁽٣) يعني الآيةَ التي في سورةِ الأعراف، وسيَذكُرُها المُؤلِّفُ بعد قليل.

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ١٤ ٤).

أو بعَهْدِهِ عِندَكَ وهو النُّبوّة، أو بها عَهِدَ عِندَكَ فَوَفَّيتَ به، وهو الإيهانُ والطاعة، أو بها عَهِدَ عِندَكَ مِن كَشْفِ العذاب عمَّن اهتدىٰ.

[﴿ وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِ عَالَ يَنقُومِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَا فِهِ ٱلْأَنْهَارُ تَعْرِى مِن تَعْتِى ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِى هُوَمَهِ يَنُّ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ * فَلَوَلَا أُلْقِى عَلَيْهِ أَسْوِرَةً مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَيْ حَكَةُ مُقْتَرِنِينَ ﴾ ٥١-٥٣]

﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِ ، ﴿ جَعَلَهُم عَلَّا لِنِدائِهِ وَمَوقِعاً له، والمعنىٰ: أنه أمَرَ بالنّداء في مَجامِعِهُم وأماكِنِهُم مَنْ نادىٰ فيها بذلك، فأُسنِدَ النّداء إليه، كقولك: قَطَعَ الأميرُ اللّصّ؛ إذا أمَرَ بقَطعِه. ويجوزُ أن يكونَ عِندَه عُظَماء القِبْط، فيرفعَ صَوْتَه بذلكَ فيها بينهُم، ثم يُنشَرَ عنه في جُمُوع القِبْط، فكأنه نُودِيَ به بينهُم، فقال: ﴿ اللّيسَ لِي مُلكُ مِصْرَ بينهُم، ثم يُنشَرَ عنه في جُمُوع القِبْط، فكأنه نُودِيَ به بينهُم، فقال: ﴿ اللّيسَ لِي مُلكُ مِصْرَ وَهَلَ نَهُ اللّهُ وَنهرُ طُولُون، ونهرُ وَهَلَ فَهُ وَهِلَ اللّهُ وَنهرُ طُولُون، ونهرُ وَهِلَا وَهُمُ عَنه وَهُمُ عَنه وَهُمُ عَلَيْهِ الرّبِفاعِه، وقيل: تحت سَريرِهِ لارتِفاعِه، وقيل: يَتَ سَريرِهِ لارتِفاعِه، وقيل: يَتَ سَريرِهِ لارتِفاعِه، وقيل: يَتَ سَريرِهِ لارتِفاعِه، وقيل: بينَ يَدَيَّ في جِناني وبساتيني.

ويجوزُ أن تكونَ الواوُ عاطِفةَ «للأنهارِ» على ﴿مُلَّكُ مِصْرَ ﴾، و﴿ تَجَرِى ﴾ نصبٌ على الحالِ منها، وأن تكونَ الواوُ للحال، واسمُ الإشارةِ مُبتَدأ، و﴿ الْأَنْهَارُ ﴾ صِفةٌ لاسم الإشارة، و﴿ يَجَرِّى ﴾ خَبَرٌ للمُبتَدأ.

وليتَ شِعْري كيفَ ارتَقَتْ إلى دعوةِ الرُّبُوبيّةِ هِمّةُ مَنْ تَعَظَّمَ بِمُلكِ مِصْر، وعَجَّبَ الناسَ مِن مدى عَظَمتِه، وأمَرَ فنُودِيَ بها في أسواقِ مِصـرَ وأزِقَتِها؛ لِئلّا تخفىٰ تلكَ الأُبَّهةُ والجلالةُ على صغير ولا كبير، وحتىٰ يَتَـربَّعَ في صُدورِ الدَّهْماءِ مِقدارُ عِزْتِهِ ومَلكوتِه! وعن الرشيد: أنه لـيًا قرأها قال: لأُولِينَها أخسَّ عبيدي،

قوله: (يَتَربَع): أي: يَتَمكَّن في قُلوبِ الجهاعةِ فَضْلَ تمكُّنِ تمثيلاً، وعن بعضهم: «مقدار» بالنَّصْب؛ مِن قولهم: تَربَّعَ المكان: اتخذه رَبْعاً، أي: مَنزِلاً، وقيل: الإقامةُ في المكان، وبمعنى:

الأخذ للمكان (١)، و «مقدار» بالرَّفْع في بعضِ النُّسَخ؛ علىٰ أنه فاعِلُ «يتربَّع»، مِن قولهم: تَربَّع في جُلوسِه.

قوله: (فوَلَاها الحَصِيب): وهو خَصِيبُ بنُ مُمَيد، كذا في «ديوان أبي نُـوَاس»، ومَدَحَه بقَصِيدة، منها:

بلى إنَّ أسباب الغِنى لَكَثيرُ جَرَتْ فجرى في جَرْيِبِنَّ عَبيرُ إلى بَلَدٍ فيه الخَصِيبُ أميرُ فأيُّ فتى غيرَ الخَصِيبِ تَزُورُ؟! ويَعلَمُ أنَّ الدائراتِ تَددُورُ ولكنْ يَصيرُ الجودُ حيثُ يَصيرُ(٢) أما دُونَ مِصْرِ للغِنى مُتَطَلَّبُ فقلتُ لها واستَعجَلَتْها بَسوادِرٌ ذَرِيني أُكَثِّرُ حاسِدِيكِ برِحْلةٍ إذا لم تَزُرْ أرضَ الخَصِيبِ رِكابُها فتى يَشتَري حُسْنَ الثناءِ بمالِهِ فما حازه جُودٌ ولا حَلَّ دُونَه

وذكرَ ابنُ الأثير في «التاريخ الكامل»: «أنَّ الرشيدَ ليَّا أرادَ عَزْلَ موسىٰ بنِ عيسىٰ عن مِصْر، قال: والله لا أعزِلُه إلا بأخسِّ مَنْ على بابي، فأُحضِرَ عُمَرُ بنُ مِهْران، وكان أحوَلَ مُشَوَّهُ الخلقِ رَثَّ الثياب، فو لاه، فسار فوافىٰ دارَ موسىٰ، وجَلسَ في أُخْرياتِ الناس، فلما تَفرَّقُوا دَفَعَ الحِتابَ إلىٰ موسىٰ، فقال: تَقَدَّمْ أبا حَفْصٍ أبقاك الله، لَعَنَ اللهُ فِرعَونَ حيثُ قال: ﴿أَلَيْسَ لِى الْحِتابَ إلىٰ موسىٰ، فقال: "قَدَّمْ أبا حَفْصٍ أبقاك الله، لَعَنَ اللهُ فِرعَونَ حيثُ قال: ﴿أَلَيْسَ لِى مُمْرَ ﴾، ثم سَلَّمَ له العَمَل، ورَحَل» (٣).

⁽١) قوله: «وبمعنى: الأخذ للمكان» سقط من (ح).

⁽٢) «ديوان أبي نواس» ص٣٥.

⁽٣) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير، حوادث سنة ١٧٦هـ.

﴿ أَمَّ هَذِهِ مُتَّصِلَة ؛ لأنَّ المعنى: أفلا تُبصِرونَ أم تُبصِرون، إلا أنه وَضَعَ قولَه: ﴿ أَنَا خَيْرٌ ﴾ مَوضِعَ «تُبصِرون»، لأنهم إذا قالوا له: أنتَ خير، فهم عِندَه بُصَراء، وهذا مِن إنزالِ السَّبَ منزلةَ المُسبَّ. ويجوزُ أن تكونَ مُنقَطِعة ؛ على: بل أأنا خير، والهمزةُ للتقرير، وذلكَ أنه قَدَّمَ تعديدَ أسبابِ الفَضْلِ والتَّقَدُّمِ عليهم ؛ مِن مُلكِ مِصْرَ وجَرْيِ الأنهارِ تحتَه، ونادى بذلك، ومَلاً به مَسامِعَهم، ثم قال: أأنا خير، كأنه يقول: أثبتَ عِندَكُم واستَقَرَّ أني أنا خيرٌ وهذه حالي.

﴿مِّنَّ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَمَهِينٌ﴾ أي: ضعيفٌ حَقير. وقُرِئ: «أَمَا أَنا خير».

قوله: (﴿ أَمَّ ﴾ هذه مُنقَطِعةٌ في اللفظ؛ لوقوع الجملةِ بعدَها، وهي في المعنى مُتَّصِلةٌ مُعادِلة، إذِ المعنى: ﴿ أَمَّ ﴾ هذه مُنقَطِعةٌ في اللفظ؛ لوقوع الجملةِ بعدَها، وهي في المعنى مُتَّصِلةٌ مُعادِلة، إذِ المعنى: أنا خيرٌ منه أم لا »(١)، ومُرادُ المُصنَّف: أنَّ قولَه: ﴿ أَمْ أَنا خَيرٌ ﴾ بَعْثُ لهم على الاستبصارِ والتَّفكُّرِ في أحوالِه؛ مِن بَسْطةِ المُلْكِ واستِعدادِ الرئاسةِ ومن الجريانِ في النُّطْق، وأحوالِ موسى؛ مِنَ الفَقْرِ والقِلّةِ وعَدَم استِعدادِه الرئاسةَ مِنَ الرُّتَة (٢) في النُّطْق، ثم على أن يقولوا له (٣): أنتَ خير. ويَنصُرُه قولُه تعالى: ﴿ هُو مَهِ يَنُ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾.

ولمَّا كَانَ هذا التركيبُ حامِلاً على الاستبصار، وعلى القول، قال: «وهذا مِن إنزالِ السَّبَ مَنزِلةَ المُسبَّب»، عن بعضهم: لأنَّ كونَه خيراً عندَهم مُسَبَّبُ (٤) كَوْنِهم بُصَراء، لأنَّ الإبصارَ سَبَبُ لِقَولِهم: أنتَ خير.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٠).

⁽٢) عيّ العُجْمة والحُبُسة في اللسان. كما في «القاموس» للفيروزآبادي، و «المصباح المنير» للفيُّومي، كلاهما في مادة (رتت).

⁽٣) أي: ثمَّ هو بَعْثٌ لهم على أن يقولوا.

⁽٤) في الأصول الخطية: «سبب»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

﴿ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ الكلامَ لِمَا به مِنَ الرُّتّة، يُريد: أنه ليسَ معَه مِنَ العُدَدِ وآلاتِ المُلكِ والسِّياسةِ ما يَعتَضِدُ به، وهو في نفسِه مُخِلُّ بها يُنعَتُ به الرجالُ من اللَّسَنِ والفصاحة، وكانت الأنبياءُ كلُّهم أبيناءَ بُلَغاء.

وأرادَ بإلقاءِ الأَسْوِرةِ عليه: إلقاءَ مَقاليدِ المُلكِ إليه، لأنهم كانوا إذا أرادوا تسويدَ الرجلِ سَوَّرُوهُ بِسِوار، وطَوَّقُوهُ بطَوْقٍ مِن ذَهَب، ﴿مُقْتَرِنِينَ ﴾ إما مُقتَرِنينَ به؛ مِن قولك: قرنتُه فاقتَرَنَ به، وإما مِن: اقتَرَنُوا؛ بمعنى: تَقارَنوا. لمَّا وَصَفَ نفسَه بالمُلكِ والعِزّة، ووازَنَ بينَه وبينَ موسى صَلواتُ الله عليه، فوصَفَه بالضَّعْفِ وقِلّةِ الأعضاد، اعتَرضَ فقال: هَلّا إنْ كانَ صادِقاً مَلَّكَهُ ربُّه وسَوَّدَه وسَوَّرَه، وجَعَلَ الملائكة أعضادَه وأنصارَه.

وقُرِئ: «أساوِر»؛ جمعُ أَسْوِرَة، و«أساوير»؛ جمعُ إِسْوار، وهو السِّوار، و«أساوِرة»؛ على تعويضِ التاءِ مِن ياءِ «أساوير». وقُرِئ: «ألقىٰ عليه أَسْوِرة» و«أساوِر»، على البناءِ للفاعل، وهو اللهُ عَزَّ وجَلّ.

[﴿ فَأَسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمًا فَسِقِينَ ﴾ ٥٤]

قوله: (أبيناء): قيل: جمعُ بيِّن، وهو ذو البيان.

قوله: (مَقاليدِ المُلْك): الجوهري: «الإقليد: المِفتاح، والمِقْلَد: مفتاح».

قوله: (وقُرِئ: «أَساوِر»): حَفْص: ﴿أَسَوِرَةٌ ﴾ بإسكانِ السِّينِ من غير ألف، والباقون: بفَتْحِها وألفِ بعدَها(٢).

⁽١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢١٧).

⁽٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٧، و «حجة القراءات» ص١٥١.

﴿ فَٱسۡتَخَفَّ قَوۡمَهُۥ﴾ فاستَفَزَّهُم، وحقيقتُه: حَمَلَهُم على أن يَـخِفُوا له ولِـمَا أراد منهم، وكذلك: استَفَزَّ، مِن قولِهم للخفيف: فَزّ.

[﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنفَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَفْنَهُمْ أَجْمَعِينَ *فَجَعَلْنَهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِلْآخِرِينَ ﴾ ٥٥-٥٦]

﴿ عَاسَفُونَا ﴾ منقولٌ مِن: أَسِفَ أَسَفاً: إذا اشتَدَّ غَضَبُه، ومنه الحديثُ في مَوْتِ الفَجْأة: «رحمةٌ للمُؤمِن وأخْذةُ أَسَفٍ للكافِر». ومعناه: أنهم أفرَطُوا في المعاصي وعَدَوْا طَوْرَهُم، فاستَوجَبوا أن نُعجِّل لهم عذابَنا وانتِقامَنا، وأن لا نَحلُمَ عنهم.

قوله: (حَمَلَهم علىٰ أَنْ يَخِفُّوا له): يعني: السِّينُ للطَّلَب، وما طَلَبَ منهم في الحقيقةِ أَنْ يَخِفُّوا له، بل احتالَ في تَنكُّب آرائِهم حتىٰ يُطيعُوهُ فيما أرادَ منهم، مما يأباهُ أربابُ العُقولِ وأُولُو البَصائِر، قال محيي السُّنة: «يُقال: استَخَفَّه علىٰ رأيه؛ إذا حَمَلَه علىٰ الجهل»(١)، وعن بعضِهم: أي: حَمَلَهم بتَمْويهه علىٰ أَنْ خَفُّوا لأمرِهِ غيرَ مُستَثقِلينَ له، فأطاعوهُ في تكذيب موسىٰ ومُخالفتِه، وجَمْع الجموع لمُحارَبتِه.

قوله: (وكذلك: استَفزّ): أي: كما جاءَ «استَخَفّ» مِنَ الخِفّة لهذا المعنى، كذلك جاء «استَفَزّ» مِنَ فَزّ؛ له.

قوله: (ومنه الحديثُ في مَوْتِ الفَجْأَة): رُوِيَ عن رجلٍ مِنَ الصَّحابة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَوْتُ الفَجْأَة أَخْذَةُ أَسَفٍ ورحمةٌ للمُؤمِن»، وفي رواية: قال رسولُ الله ﷺ: «موتُ الفَجْأَةِ أَخْذَة أَسَف»، أَخْرَجَ الثانيةَ أبو داود(٢)، والأُولىٰ رواها رَزِين، وذكرَهما صاحبُ «جامع الأصول»(٣).

⁽١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢١٧).

⁽۲) في «سننه» برقم (۳۱۱۰).

^{.(}۸۷:۱۱)(٣)

وقُرِئ: ﴿سَلَفًا ﴾؛ جمعُ سالِف، كخادِم وخَدَم، و ﴿سُلُفاً» بضَمَّتَين؛ جمعُ سَليف، أي: فريق قد سَلَف، و «سُلَفاً»؛ جمعُ سُلْفة، أي : ثُلّة قد سَلَفَت. ومعناه: فجَعَلْناهُم قُدُوةً للآخرينَ مِنَ الكُفّار، يَقتَدونَ بهم في استِحقاقِ مِثلِ عِقابِهم ونُزولِه بهم، لإتيانهم بمِثلِ أفعالِهم، وحديثاً عَجيبَ الشأنِ سائِراً مَسيرَ المَثَل، يُحدَّثُونَ به ويُقالُ لهم: مَثَلُكُم مَثَلُ قَوْم فِرعَون.

[﴿ وَلَمَا شُرِبَ أَبْنُ مَرْيَهِ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ * وَقَالُوٓا ءَأَلِهَتُنَا خَيْرُأَمَرُ هُوَ لَكَ الْمَعْرَبُوهُ لَكَ إِلَّا عَبَدُ أَنْعَمَنَا عَلَيْهِ وَجَعَلَنَهُ مَثَلًا لِبُنِي هُوَ إِلَّا عَبَدُ أَنْعَمَنَا عَلَيْهِ وَجَعَلَنَهُ مَثَلًا لِبُنِي هُوَ إِلَّا عَبَدُ أَنْعَمَنَا عَلَيْهِ وَجَعَلَنَهُ مَثَلًا لِبُنِي اللهِ ١٥٥ - ٥٩]

لمَّا قرأ رسولُ الله ﷺ على قُريش: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللهِ عَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، امتَعَضُوا مِن ذلكَ امتِعاضاً شديداً، فقال عبدُ الله بنُ الزِّبَعْرِيٰ: يا مُحَمَّد، أخاصَةً لنا ولآلهتِنا أم لجميع الأُمَم؟ فقالَ عليه السَّلام: «هو لكم ولا لهتِكم ولجميع الأُمَم»، فقال: خَصَمتُكَ وربِّ الكَعْبة، ألستَ تَزعُمُ أنَّ عيسىٰ ابنَ مَريَمَ نبيّ، وتُثني عليه خيراً وعلى أُمِّه، وقد عَلِمتَ أنَّ النَّصاريٰ يَعبُدُونَهما، وعُزيرٌ يُعبَد، والملائكة يُعبَدُون، فإنْ كانَ هؤلاءِ في النارِ فقد رَضِينا أن نكونَ نحنُ والهتُنا معهم، فَوَحُوا وضَحِكُوا،

قوله: (وقُرِئ: ﴿سَلَفًا ﴾): حمزةُ والكِسائيّ: «سُلُفاً»؛ بضَمِّ السِّينِ واللام، والباقون: بفَتْحِهما (١).

قوله: (أي: ثُلَّة): الجوهري: «الثُّلَّةُ-بالضَّمِّ-: الجماعةُ مِنَ الناس».

قوله: (امتَعَضُوا مِن ذلك): الجوهري: «مَعِضْتُ مِن ذلكَ الأمر أمعَضُ مَعْضاً، وامتَعَضتُ منه: إذا غَضِبْتَ وشَقَّ عليك».

قوله: (خَصَمتُك): خاصمتُ فُلانًا فخَصَمتُه، أي: غَلَبته في الخصومة.

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص٩٧، و «حجة القراءات» ص٥١٥.

وسَكَتَ النبيُّ ﷺ، فأنزَلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتَ لَهُم مِّنَا ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، ونزلت هذهِ الآية.

والمعنى: ولمَّا ضَرَبَ عبدُ الله بنُ الزِّبَعْرى عيسىٰ ابنَ مَريَمَ مَثَلاً، وجادلَ رسولَ الله ﷺ بعبادة النَّصارىٰ إياه، ﴿إِذَا قَوْمُك ﴾ قُريش، ﴿مِنْهُ ﴾ مِن هذا المَثَل، ﴿يَصِدُّونَ ﴾ تَرتَفعُ لهم جَلَبةٌ وضَجيجٌ فَرحاً وجَذَلاً وضَحِكاً بها سَمِعُوا منه مِن إسكاتِ رسولِ الله ﷺ بجَدَلِه، كها يرتفعُ لَغَطُ القوم ولَجَبُهم إذا تَعيَّوا بحُجّةٍ ثم فُتِحَتْ عليهم.

وأما مَنْ قرأ: «يَصُدُّون» بالضَّمّ: فمِنَ الصُّدُود، أي: مِن أجلِ هذا الْمَثَلِ يَصُدُّونَ عن الحقِّ ويُعرِضُونَ عنه. وقيل: مِنَ الصَّديد، وهو الجَلَبة، وأنهما لغتانِ نحو: يَعكِفُ ويَعرُف، ونَظائِرَ لهما.

﴿ وَهَالُوٓا مَأَلِهَتُنَا خَيْرُ أَمْ هُوَ ﴾ يَعنُون: أَنَّ آلهتَنا عِندَكَ ليسَتْ بخيرٍ مِن عيسى، وإذا كان عيسىٰ مِن حَصَبِ النار، كانَ أمرُ آلهتِنا هَيِّناً.

﴿ مَاضَرَبُوهُ ﴾ أي: ما ضَرَبُوا هذا المَثَل، ﴿ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ﴾ إلا لأجل الجدلِ.....

قوله: (ثم فُتِحَتْ عليهم): النهاية: «وفي الحديث: «لا يُفتَحْ على الإمام»؛ إذا أُرتِجَ عليه في القِراءةِ وهو في الصَّلاة، لا يَفتَحُ له المأمومُ ما أُرتجَ عليه، أي: لا يُلقِّنُه».

قوله: (وأما مَنْ قرأ (يَصُدُّون) بِالضَّمّ): نافعٌ وابنُ عامر والكِسائيّ، والباقون: بكَسْرِها(١). قالَ الزجّاج: «الكَسْرُ أكثر، ومعناهما جميعاً: يَضِجُّون. ويجوزُ أن يكون معنى المضمومة: يُعرِضُون» (٢)، روى محيي السُّنّةِ عن الكِسائيّ: «هما لغتان، مثل يَعرِشُونَ ويَعرُشُون، وشَدَّ يَشُدُّ ويَشِدّ، ونمَّ يَنُمُّ ويَنِمّ» (٣).

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٧، و «حجة القراءات» ص٦٥٢.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤:٦٦٤).

⁽٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢١٨).

والغَلَبةِ في القَوْل، لا لِطَلَبِ الـمَيْزِ بينَ الحقِّ والباطِل، ﴿بَلْ مُرَّ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ لُدُّ شِدادُ الخصومةِ دأبُهم اللَّجاج، كقوله تعالىٰ: ﴿قَوْمَا لُدَّا ﴾ [مريم: ٩٧]،

قوله: (لا لِطلَبِ المَيْز): تأكيدٌ لِمَا يُفِي في المُستَنىٰ منه في قوله: «ما ضَرَبُوا هذا المَثَلَ اللهَ إلا جَدَلاً»، أي: ليسَ قولُم: ﴿ وَأَلِهَتُ نَا خَيْرُا أَمْ هُوَ ﴾، إلا جَدَلاً صِرْفاً، ليسَ فيه سِوَىٰ طَلَبِ الباطِل والغَلَبةِ في القَوْل، لأنَّ «ما» في قوله: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَاتَعْ بُدُونَ مِن دُونِ اللهِ عَلَى المُخاطِبينِ واقتضاءِ المقام، فللمُحِقِّ والمُبطِلِ مجالُ التخصيص بحسبِ المُخاطبينِ واقتضاءِ المقام، فللمُحِقِّ والمُبطِلِ مجالُ التأويل، فإنَّ المُحِقَّ حينَ سَمِعَ النَّصوصَ الدّالَةَ على تعظيم المَلاثِكة وعيسى، وأنَّ قولَه: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَاتَعْ بُدُونَ مِن دُونِ اللهِ في خطابُ مشافهةٍ مع المشركين: لا يَتَصوَّرُ دُخُولَهم في هذا العام، والمُعانِدُ المُكانِرُ لا يَلتَفِتُ إلى المَقام، وحينَ رأىٰ للجِدالِ مجالاً انتهزَ الفُرْصة.

أما المقام: فإنَّ الخِطابَ في قوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴿ فِي الشَّنَّةِ: ﴿إِنَّكُمْ ﴾ أيها المشركون ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ في المُشركين، ومن ثَمَّ قَدَّرَ مُحيي السُّنَّة: ﴿إِنَّكُمْ ﴾ أيها المشركون ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ يعني: الأصنام، ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾ (١).

وأما توجيهُ كلامِهم: ﴿ وَقَالُوٓا ءَأَلِهَتُنَا خَيْرُ أَمْ هُوَ ﴾، فإنك تَزعُمُ أنَّ آلهتنا ليسَ فيها خير، وأنَّ عيسىٰ نبيٌّ مُكرَّم، فقولُك: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَاتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّم، كانَ أمرُ آلهتِنا هَيِّناً.

يُوجِبُ المُساواة، فإن كانَ الذي تقولُ بفَضْلِهِ ونُبوَّتِهِ حَصَبُ جَهَنَّم، كانَ أمرُ آلهتِنا هَيِّناً.

وأما قولُه: «هو لكم ولآلهتِكم ولجميع الأُمَم»: فليسَ بثبَت (٢).

⁽١) «معالم التنزيل» للبغوي (٥: ٣٥٦).

⁽٢) هكذا ضُبطت في (ط)، وفي (ح) و(ف): «فليس يثبت»، وعلىٰ كُلِّ فلو قال: «فليس يُوجَد» أو «لا أصل له» لكان أحسن، لأنَّ نفيَ الثبوت يعني أنه مرويٌّ في كتب السُّنة أو غيرها مُسنَداً، ولكنه لم يَستَوفِ شـروطَ القبول، والحالُ في هذا الحديث ليس كذلك، فقد استغربه الحافظُ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشّاف» (٣: ٢٥٤) _ و «الغرابةُ» مُصطَلَحُه فيما لم يَجِدْه، ثم أشار إلىٰ أنَّ سائرَ قِصّةِ ابنِ الزَّبَعرىٰ قد تَقَدَّمَت في تفسير الآياتِ ٩٨ - ١٠١ من سورة الأنبياء.

وذلكَ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَاتَعْ بُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [الأنبياء: ١٩]: ما أُريدَ به إلا الأصنام، وكذلكَ قولُه عليه السَّلام: «هو لكم ولآلهتِكم ولجميع الأُمَم»، إنها قُصِدَ به الأصنام، ومُحالٌ أن يُقصَدَ به الأنبياءُ والملائكة، إلا أنَّ ابنَ الزِّبَعْرِي بخِبِهِ وَخِداعِه وخُبثِ دُخْلَتِه، لهَ أَ أَي كلامَ الله ورسولِه مُتَمِلاً لفظُه وَجْهَ العُموم، مَعَ عِلْمِه بأنَّ المُرادَ به أصنامُهم لا غير، وَجَدَ للحِيلةِ مَساغاً، فصَرَفَ معناه إلى الشُّمولِ والإحاطةِ بكلِّ معبودٍ غير الله، على طريقة المَحْكِ والجِدالِ وحُبِّ المُعالَبةِ والمُكابَرة، وتَوقَّحَ في ذلك، فتَوقَّرَ رسولُ الله عَلَىٰ معنى أَجابَ عنه ربُّه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم وَلِه: ﴿وَمَاتَعْ بُدُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، فدلً به على أنَّ الآيةَ خاصّةٌ في الأصنام، على أنَّ ظاهِرَ قولِه: ﴿وَمَاتَعْ بُدُونَ ﴾ لغير العُقَلاء.

وروى مُحيى السُّنة في «المعالم»: أنَّ ابنَ الزَّبَعْرىٰ قال: «أنتَ قُلت: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَاتَعْبُدُونَ وَرَوَىٰ مُحِيى السُّنة في «المعالم»: أنَّ ابنَ الزَّبَعْرىٰ قال: «أيسَتِ اليهودُ تَعبُدُ عُزَيراً، والنَّصارىٰ تَعبُدُ المَسِيح، وبنو مُلَيح يَعبُدونَ الملائكة، فقالَ النبيُّ ﷺ: بل هُم يَعبُدونَ الشَّيْطان، فأنزَلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ إِنَّ اللَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَا ٱلْحُسْنَ ﴾ [الأنبياء: ١٠١]»(١).

قوله: (بخِبِّه): النهاية: «الخَبُّ _ بالفَتْح _: الخدَّاع، وهو الجُرْبُـزُ الذي يَسْعَىٰ بينَ الناس بالفَساد، وأما المُصدَر فبالكَسْر لا غير».

قوله: (وخُبْثِ دُخْلتِه): الجوهري: «داخِلةُ الرجل: باطِنُ أمرِه، وكذلكَ الدُّخلة بالضَّمّ»، الأساس: «إنه لخبيثُ الدُّخلة، وعَفيفُ الدُّخلة، وهي باطِنُ أمره».

قوله: (على طريقةِ المَحْك): الأساس: «رجلٌ نَجِك: لَـجُوجٌ عَسِر، وماحِكٌ وتحْكان، وقد مَحَكَ مَحُكا، وماحَكَ صاحِبَه».

⁽١) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٥٦-٣٥٧).

وقيل: لمَّ سَمِعُوا قولَه: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كُمَثُلِ ءَادَمَ ﴾ [آل عمران: ٥٩]، قالوا: نحنُ أهْدىٰ مِنَ النَّصارىٰ؛ لأنهم عَبَدُوا آدميّاً، ونحنُ نَعبُدُ الملائكة، فنزلت. وقولُه: ﴿عَالَمُ هَوَ ﴾ علىٰ هذا القول: تفضيلُ لآلهتِهم علىٰ عيسىٰ، لأنَّ المُرادَ بهم الملائكة، و﴿مَاضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ﴾: معناه: وما قالوا هذا القول _ يعني: ﴿عَالِهَ مُنَا خَيْرُ أَمْ هُو ﴾ _ إلا للجِدال.

قوله: (وقيل: لمَّا سَمِعُوا [قوله]: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ ﴾): معطوفٌ على قوله: «لمَّا قرأ رسولُ الله ﷺ على قُريش: ﴿ إِنَّكُمُ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّهُ ﴾ الآية. [الأنبياء: ٩٨]»، في تفسير قوله: ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَعَ مَثَلًا ﴾ الآية.

يعني: يجوزُ أن يُرادَ بضارِبِ ابنِ مَريَمَ مَثَلاً: عبدُ الله بنُ الزَّبَعْرىٰ، كما في الوَجْهِ الأول، بدليل قوله: «ولمَّا ضَرَبَ عبدُ الله بنُ الزِّبَعرىٰ عيسىٰ ابنَ مَريَمَ مَثَلاً»، وأن يُراد اللهُ سُبحانه وتعالىٰ، كما في هذا الوَجْه، والمَثَلُ علیٰ قولِ ابنِ الزِّبَعْریٰ قولُه: فلو كان هؤلاءِ في النار، فقد رضينا أن نكونَ نحنُ وآلهتُنا معهم، وإنها سُمِّي مَثَلاً لِمَا فيه مِنَ الغَرابةِ مِن بعضِ الوجوه، ولذلكَ فرحَ به المُسركون، وضَحِكوا، وسَكَتَ النبيُّ ﷺ، وعلىٰ هذا قولُه: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِسَىٰ عِنْ النَّهِ عَلَىٰ هذا قولُه: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِسَىٰ عِنْ النَّهُ عَلَىٰ عَمْلَ عَمْلَ عَلَىٰ عَمْلَ عَمْلُ عَمْلَ عَلَىٰ عَمْلَ عَمْلُ عَلَىٰ عَمْلَ عَمْلَ عَلَىٰ عَمْلَ عَمْلَ عَلَىٰ عَمْلَ عَمْلَ عَلَىٰ عَمْلُ اللهِ عَمْلَ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَمْلُ عَمْلُ عَمْلُكُ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَمْلُ عَمْلُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَمْلُ عَمْلُ عَلَىٰ عَمْلُ عَمْلُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَيْ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَيْلُ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَيْلُ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلْمُ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَمْلُ عَلَىٰ عَلَىٰ

وفي قول المُصنَّف: «هو على هذا القول ـ تفضيلٌ لآلهتِهم على عيسى؛ لأنَّ المُرادَ بهم الملائكة»: إدماجٌ لمذهبه في غايةٍ مِنَ الدُّقّةِ في القولِ بتفضيلِ المَلَكِ على الأنبياء، وذلكَ لِزَعْمِهِ أنه ثبتَ بقوله: ﴿خَلَقَكُهُ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]: أنَّ عيسىٰ عليه السَّلامُ مخلوقٌ مِن تُراب، واتفَقْنا على أنَّ المَلائكةَ رَوْحانيُّون، فلا شَكَّ بتفضيلهم، وجوابُ الفَريقَين: قولُه تعالىٰ: ﴿إِنْ هُوَ اللَّعَبَدُ أَنْعَمَنَا عَلَيْهِ ﴾ الآية، يعني: ليسَ التفضيلُ بالقياس، بل باصطِفائِنا واختيارنا لمن نشاء، فإنَّ عيسىٰ إنها كان نبياً مُحتاراً لأننا أنعمنا عليه بالكرامةِ والنبوّة، وإنّ الملائكة إنها كانوا مُقرَّبينَ باختيارنا ومشيئتنا سبحانه وتعالىٰ، ولو نشاءُ لجلعنا (١) منكم _ وأنتُم شَرُّ الدَّوابُ عندَ الله _

⁽١) من قوله: «مختاراً لأننا أنعمنا» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

وَتُرِئ: ﴿ مَأَالِهَ تُكَ خَيْرٌ ﴾ بإثباتِ همزةِ الاستِفهام وبإسقاطِها؛ لِدلالةِ «أم» العَدِيلةِ عليها ويأسقاطِها؛ لِدلالةِ «أم» العَدِيلةِ عليها، وفي حَرْفِ ابنِ مسعود: «خيرٌ أم هذا»، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ جَدَلًا ﴾ حالاً، أي: جَدِلِين.

وقيل: ليَّا نزلت: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٥٩]، قالوا: ما يُريدُ مُحمَّدٌ بهذا إلا أن نَعبُدَه، وأنه يَستأهِلُ أن يُعبَد، وإنْ كانَ بَشَراً، كما عَبَدَتِ النَّصارىٰ المَسيحَ وهو بَشَر.

ومعنى: ﴿يَصِدُّونَ ﴾ يَضِجُّونَ ويَضجَرون، والضَّميرُ في ﴿أَمْرُ هُوَ﴾ لُحمَّدٍ ﷺ، وغَرَضُهم بالمُوازَنةِ بينَه وبينَ آهتِهم: السُّخْريةُ به والاستِهزاء.

ويجوزُ أن يقولوا ـ لـمَّا أُنكِرَ عليهم قولهُم: الملائكةُ بناتُ الله، وعَبَدُوهُم ـ: ما قُلنا بِدْعاً مِنَ القول، ولا فَعَلْنا نُكْراً مِنَ الفِعْل، فإنَّ النَّصاري جَعَلُوا المَسيحَ ابنَ الله،

أيضاً ملائكة، وهذا مِن بابِ رَدِّ القياسِ بالنَّصّ، كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَحَلَ اللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ النَّصَ الرِّبَوَا ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

قوله: (وقُرِئ: ﴿ مَأَلِهَ تُكَ خَيْرٌ ﴾ بإثباتِ همزةِ الاستِفهام): بالإثبات: السَّبْعة، وبإسقاطها: شاذة.

قوله: (ويجوزُ أن يقولوا لمَّا أُنكِرَ عليهم قولهُم: الملائكةُ بناتُ الله، وعَبَدُوهُم): قولُه: «وعبدوهم» حالٌ مِنَ الضمير المُضافِ إليه في «قولهم»، ومقولُ «يقولوا»(١): «ما قُلنا بِدْعاً»، وعلىٰ هذا فاعلُ ﴿ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْبَعَ مَثَلًا ﴾: ابنُ الزِّبعْرىٰ، كما في الوَجْهِ الأول.

والحامِلُ على ضَرْبِ المَثَلِ الرَّدُّ على الكَفَراتِ الثلاثِ في قوله: ﴿ وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ عَجُرَةًا ﴾ [الزخرف: ١٦] الآيات، وهو قوله: ﴿ آمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخَلُقُ بَنَاتٍ ﴾ [الزخرف: ١٦]، وقوله: ﴿ أَشَهِ دُوا خَلَقَهُمْ ﴾ [الزخرف: ٢٠]، والآياتُ التُخلِّلةُ في البَيْنِ (٢) مُتَّصِلاتٌ بعضُها مَعَ بعضٍ بالأفانينِ المُتنوَّعة.

⁽١) في (ح): «ومقول لهم بقوله»، وفي (ف): «ومقول بقوله»، والمُثبت من (ط).

⁽٢) أي: الآياتُ الواردةُ بينَ الآياتِ التي ذُكِرَت فيها الكَفَراتُ الثلاث، وهذه الآية ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ أَبْنُ مَرْيَكُمَ مَثَلًا ﴾.

وهذا الوَجْهُ واردٌ على القياسِ المبنيِّ على أصلِ فاسِد، وذلكَ أنَّ النَّصارى ما عَبَدُوا عيسىٰ عليه السَّلامُ عن عِلمٍ ودليل، بل عَبَدُوهُ لأنه وُجِدَ مِن غير أب، ولو نشاءُ أيتُها الكَفَرةُ وَلَّنا منكم، كما وُلِدَ عيسىٰ مِن غير أب، ولو نشاءُ لجعلنا منكم ملائكة، يعني: أنَّ حالَ عيسىٰ وإنْ كانت عجيبة، فاللهُ تعالىٰ قادرٌ علىٰ ما هو أعجَبُ مِن ذلك، وأنَّ الملائكة منكم، مِن حيثُ إنها مخلوقة، فيُحتَملُ أن يُخلقوا توليداً، كما جاز خَلْقُها إبداعاً، فمِن أينَ لهم استِحقاقُ الألوهية، والانتسابُ إلىٰ الله تعالىٰ؟!

وإنها فَسَرَ ﴿ لَمَعَلَنَا مِنكُم ﴾ بقوله: «لَوَلَّدْنا»؛ لِوُقوعِه مُقابِلاً لقوله: ﴿ وَيَحَعَلَنَهُ مَثَلًا لِبُنِيَ إِلَيْنِيَ السَّرِهِ وَمَعَناهُ: وخَلَقْناهُ مِن غير سَبَب، وصَيَّرناهُ عجيبةً كالمُثَل السائِر.

فإن قلت: ذكرَ في «المعالم»: «أنَّ المعنى: لو نشاءُ لأهلكناكم، وجَعَلْنا بَدَلَكُم ملائكةً خَلَفاً منكم، يَعمُرونَ الأرضَ ويَعبُدونَني، وقيل: يَحلُفُ بعضُهم بعضاً»(١)، وقال أبو البقاء: «لَحَوَّلْنا بعضَكم ملائكة»(٢)، فلِمَ عَدَلَ المُصنِّفُ عن البَدَليَّةِ إلى ما ذكر؟ قلت: لأنَّ المقامَ له أدعى، وأنَّ التبديلَ (٣) دلَّ على التَّوعُّدِ بالهلاكِ والاستِئصال، وهو لا يَدخُلُ في المعنى، إذ المعنى: إنْ هو إلا عَبْدُ أنعَمْنا عليه، وجَعَلناه عِبرةً عجيبة، ولو شِئنا لجعلنا منكم أيضاً عِبرةً عجيبة، دلالةً على قُدْرتِنا على عَجائِب الأمور، وبَدائِع الفِطَر، والله أعلم.

فإن قلت: قد عُلِمَ في الوَجْهَينِ الآخرينِ تنزيلُ (٤) الجواب، وهو قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبَدُ الْعَمْنَا عَلَيْهِ ﴾ الآية، على قولهم: ﴿وَأَلِهَتُ نَا خَيْرُ أَمْ هُوَ ﴾، فها وَجْهُ التنزيل على الوَجْهِ الأول، وهو أن يكونَ الحامِلُ على هذا القولِ قولَه تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾ [الأنبياء: ٩٨]؟

⁽١) «معالم التنزيل» للبغوى (٧: ٢١٩).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤١).

⁽٣) في (ح): «التذيل»، وفي (ف): «التدلل» أو «التذلل»، والمُثبتُ من (ط).

⁽٤) في (ف): «تبديل»، وفي (ح) كذلك إلا أنها لم تُنقَط، والمُثبتُ من (ط).

وعَبَدُوه، ونحن أَشَفُّ منهم قولاً وفِعْلاً، فإنا نَسَبْنا إليه الملائكة، وهم نَسَبُوا إليه الأناسي، فقيلَ لهم: مَذَهَبُ النَّصارى شِرْكٌ بالله ، ومَذَهَبُكُم شِرْكٌ مِثلُه، وما تَنَصُّلُكُم مما أنتُم عليه بها أورَدتُ مُوهُ إلا قياسُ باطِلِ بباطِل، وما عيسى ﴿ إِلَّا عَبْدُ ﴾ كسائرِ العَبيد، ﴿ أَنْعَمَّنَا عَلَيْهِ بها أورَدتُ مُوهُ إلا قياسُ باطِلِ بباطِل، وما عيسى ﴿ إِلَّا عَبْدُ ﴾ كسائرِ العَبيد، ﴿ أَنْعَمَّنَا عَلَيْهِ ﴾ حيثُ جَعَلْناه آية؛ بأنْ خَلَقْناهُ مِن غير سَبَب، كها خَلَقْنا آدَم، وشَرَّفْناهُ بالنَّبُوة، وصَيَّرْناهُ عِبرةً عجيبةً كالمَثلِ السائِر لبني إسرائيل.

قلت: وجهُه وجهُ قولِهِ تعالىٰ في تلكَ السُّورة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِيكَ سَبَقَتَ لَهُم مِّنَا ٱلْحُسْنَىٰ أَوْلَكِيكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، وإليه أشار المُصنِّفُ بقوله: «فإن كانَ هؤلاءِ في النار، فقد رَضِينا أن نكونَ نحنُ وآلهتُنا معهم، ففَرِحُوا وضَحِكُوا، فأنزَلَ الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِيكَ سَبَقَتْ ﴾، ونزلت هذهِ الآية».

قوله: (أَشَفُّ منهم قولاً): الجوهري: «الشِّفُّ ـ بالكَسْر ـ: الفَضْلُ والرِّبْح، تقولُ منه: شَفَّ يَشِفُّ شَفَّاً».

قوله: (وما تنصُّلكم): و «التَّنصُّلُ»: الخروجُ مِنَ الذَّنْبِ بالاعتِذار.

[﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجُعَلْنَامِنَكُمْ مَّلَئَهِكَةً فِي ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ ٢٠]

﴿ وَلَوْ نَشَاءُ ﴾ لِقُدْرِتِنا على عَجائِبِ الأُمورِ وبَدائِعِ الفِطَرِ، ﴿ لَجَعَلْنَامِنكُم ﴾ لوَلَدْنا منكم يا رجال ﴿ مَّلَتَهِكَةً ﴾ يَخلُفُونَكُم في الأرض، كما يَخلُفُكُم أولادُكم، كما وَلَدْنا عيسىٰ مِن أُنثىٰ مِن غير فَحْل، لِتعرفوا تميُّزنا بالقُدْرةِ الباهِرة، ولِتَعلَموا أنَّ الملائكة أجسامٌ لا تَتَولَّدُ إلا مِن أجسام، وذاتُ القديم مُتعاليةٌ عن ذلك.

[﴿ وَإِنَّهُ وَلَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُكَ بِهَا وَأَتَّبِعُونَّ هَاذَاصِرَطُّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ ٢١]

﴿ وَإِنَّهُ ﴾ وإنَّ عيسىٰ عليه السَّلام ﴿ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ ﴾ أي: شَرَطٌ مِن أشراطِها تُعلَمُ به، فسَمَّىٰ الشَّرَطَ عِلمً لحصولِ العِلم به. وقرأ ابنُ عباس: «لَعَلَمٌ»، وهو العلامة، وقُرِئ: «لَلْعَلَمُ»، وقرأ أبيّ: «لَذِكْر»؛ علىٰ تَسْميةِ ما يُذكَرُ به: ذِكْراً، كما سُمِّيَ ما يُعلَمُ به: عِلماً.

وفي الحديث: «أنَّ عيسىٰ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ يَنزِلُ علىٰ

قوله: (فسَمِّى الشَّرْطَ عِلماً لحصول العِلم به): النهاية: «أشراطُ الساعة: علاماتُها، واحدُها: شَرَطُ - بالتحريك - ، ومنه سُمِّيت شُرَطُ السُّلطان، لأنهم جَعَلُوا لأنفُسِهم علاماتٍ يُعرَفُونَ بَها، قاله أبو عُبَيدة، وحكى الخطّابيُّ عن بعضِهم: أنه أنكرَ هذا التفسير، وقال: أشراطُ الساعة: ما يُنكِرُه الناسُ مِن صِغارِ أُمُورِها قبلَ أن تقوم، وشُرَطُ السُّلطان: نُخْبةُ أصحابه الذينَ يُقدِّمُهم على غيرهم مِن جُنْدِه».

قوله: (علىٰ تَسْميةِ ما يُذكرُ به): المطلع: قال: الذِّكْر، لأنه تُذكرُ به الساعة.

قوله: (أَنَّ عيسىٰ يَنزِل) الحديث: مِن روايةِ البخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ وأبي داودَ وابنِ ماجَهْ (١) عن أبي هُريرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «لَيَنزِلَنَّ ابنُ مَريَمَ حَكَماً عَدْلاً، فليَكسِرَنَّ الصَّليب، ولَيَقتُلَنَّ الخِنير، ولَيَضَعَنَّ الجِزية، ولَتُتُركَنَّ القِلاص، فلا يُسْعىٰ عليها، ولَتَذَهَبَنَّ الصَّليب، والتحاسُد، ولَيُدْعَونَ إلىٰ المالِ فلا يقبلُه أحد».

⁽۱) البخاري (۲۲۲۲) و(۲٤۷٦) و(۳٤۸۸)، ومسلم (۱۵۵) (۲٤۲) و(۲٤۳)، والترمذي (۲۲۳۳)، وأبو داود (٤٣٢٤)، وابن ماجه (٤٠٧٨).

ثَنِيّةٍ بالأرضِ المُقدَّسة، يُقالُ لها: أفيق، وعليه مُحصَّرَتان، وشعرُ رأسِه دَهِين، وبيكِهِ حَرْبة، وبها يَقتُلُ الدَّجّال، فيأتي بيتَ المَقدِس، والناسُ في صَلاةِ الصَّبْح، والإمامُ يَوُمُّ بهم، فيتَأخَّرُ الإمام، فيُقدِّمُه عيسىٰ، ويُصَلِّي خَلفه علىٰ شَريعةِ مُحمَّدِ عليه السَّلام، ثم يَقتُلُ الخنازير، ويكسِرُ الصَّليب، ويُحَرِّبُ البِيعَ والكنائِس، ويَقتُلُ النَّصارىٰ إلا مَنْ آمَنَ به».

وعن الحسن: أنَّ الضَّميرَ للقُرآن، وأنَّ القُرآنَ به تُعلَمُ الساعة، لأنَّ فيه الإعلانَ بها. ﴿ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّالَا اللللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ الللللَّا الللَّهُ

وفي رواية: «فإنه نازِل، فإذا رأيتُموهُ فاعرِفُوه، فإنه رَجُلٌ مربوعٌ إلىٰ الـحُمْرةِ والبياض، يَنزِلُ بِينَ مُمصَّرَتَين، كأنَّ رأسَه يَقطُر، وإن لم يُصِبْهُ بَلَل، فلَيُقاتِلُ الناسَ علىٰ الإسلام»، وفيه: «ويُهلِكُ المَسِيحَ الدَّجّال»(١).

وفي روايةٍ أخرىٰ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «كيفَ أنتُم إذا نزلَ ابنُ مَريَمَ فيكم، وإمامُكم منكم»؟ قال: منكم» (٢)، وفي رواية: «فأمَّكُم منكم»، قالَ ابنُ أبي ذئب: تدري ما «أمَّكُم منكم»؟ قال: ثُخبِرُني، قال: «فأمَّكَم بكِتابِ الله عَزَّ وجَلَّ وسُنّةِ نبيِّكم ﷺ (٣).

قوله: (مُعصَّرَتان (٤)): أي: حُلَّتانِ مُعَخَّرتانِ مِن مِصْر، والمَغْرة: الطِّينُ الأحمر (٥). النهاية: «المُصَّرةُ مِنَ الثياب: التي فيها صُفْرةٌ خفيفة».

⁽١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٣٢٤).

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٤٤٩)، ومسلم (١٥٥) (٢٤٤).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٥٥) (٢٤٦).

⁽٤) في الأصول الخطية: «المصرتان»، وحذفت «ال» مُوافقةً لِمَا في «الكشّاف».

⁽٥) والمِصْرُ أيضاً: هو الطينُ الأحمر. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (مصر).

وقيل: هذا أمرٌ لرسول الله أن يقوله. ﴿ هَلْذَاصِرَطُ مُّسْتَقِيمٌ ﴾ أي: هذا الذي أدعوكم إليه، أو هذا القُرآن، إن جُعِلَ الضميرُ في ﴿ وَإِنَّهُ ، ﴾ للقُرآن.

[﴿ وَلَا يَصُدَّنَّكُمُ الشَّيْطَانُ إِنَّهُ الكُّرْعَدُوُّ مُّبِينٌ ﴾ ٢٦]

﴿عَدُوُّ مُّبِينٌ ﴾ قد أبانت عداوتُه لكم، إذ أخرَجَ أباكم مِنَ الجنَّة، ونَزَعَ عنه لِباسَ النُّور.

[﴿ وَلَمَا جَآءَ عِيسَىٰ بِٱلْبَيِنَاتِ قَالَ قَدْ جِشْتُكُم بِٱلْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِنَ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى تَخْلَلِفُونَ فِيلَةٍ فَٱنَّقُوا ٱللّهَ وَأَطِيعُونِ * إِنَّ ٱللّهَ هُوَ رَبِّى وَرَبُّكُو فَاعْبُدُوهُ هَاذَا صِرَطُ مُسْتَقِيمٌ * فَاعْبُدُونَ فِيلًا فَاللّهُ فَاللّهُ فَاللّهُ فَاللّهُ فَاللّهُ فَاللّهُ فَا اللّهُ فَاللّهُ فَاللّهُو

﴿ بِٱلْبَيِنَتِ ﴾ الـمُعجِزات، أو بآياتِ الإنجيل والشَّرائِع البيِّناتِ الواضِحات، ﴿ بِٱلْحِكْمَةِ ﴾ يعني: الإنجيلَ والشَّرائع. فإن قلت: هَلَّا بيَّنَ لهم كُلَّ الذي يختلفونَ فيه، ولكنْ بعضَه؟ قلت: كانوا مختلفونَ في الدِّيانات، وما يَتَعلَّقُ بالتكليف، وفيها سوى ذلك مما لم يُتَعبَّدُوا بمَعْرِفتِه والسُّؤالِ عنه،

قوله: (وقيل: هذا أمرٌ لرسولِ الله ﷺ): عَطْفٌ على قوله: «واتَّبِعُوا هُداي»، فالضميرُ المنصوبُ على الأول: لله تعالىٰ؛ على تقديرِ حَذْفِ المُضاف، ولهذا قال: «هُدايَ وشَـرْعي أو رسولي».

قوله: (أو هذا القُرآن، إن جُعِلَ الضميرَ في «إنَّه» للقُرآن)، المعنى: أنَّ القُرآن فيه الإعلامُ بالساعة، وإذا كانَ كذلكَ فلا تَمتَرُنَّ بها، لأنَّ إعلامَه صِدْق، واتبعوني أيضاً لأُنجِيكُم مِن أهوالها، لأني مُتَّبعٌ لهذا الصادِقِ المُصَدَّقِ الهادي إلى صِراطٍ مُستَقيم، فنُكِّرَ ليَدُلَّ على استِقامةٍ لا يُكتنَهُ كُنهُها.

قوله: (كانوا يختلفونَ في الدِّيانات، وما يَتَعلَّقُ بالتكليف، وفيها سِوىٰ ذلك): قال القاضي: «﴿بَعْضَ ٱلَّذِى تَخَلِفُونَ فِيهِ ﴾ هو ما يكونُ مِن أمرِ الدِّين، لا ما يَتَعلَّقُ بأمرِ الدُّنيا، فإنَّ الأنبياءَ لم تُبعَثْ لبيانِه، ولذلكَ قال ﷺ: (أنتُم أعلَمُ بأمرِ دُنياكُم)(١١)«(٢).

⁽١) أخرجه مسلم (٢٣٦٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

⁽٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٥١).

وإنها بُعِثَ ليُبيِّنَ لهم ما اختَلَفُوا فيه مما يَعْنيهم مِن أَمْرِ دينهم.

﴿ اَلْأَحْزَابُ ﴾ الفِرَقُ المُتحزِّبةُ بعدَ عيسىٰ عليه السلام، وقيل: اليهود والنصارى، ﴿ وَلَوْ اللَّهِ وَلَا اللَّهِ وَلَا اللَّهِ وَلَا اللَّهِ وَلَا اللَّهِ وَلَا اللَّهِ وَلَا اللَّهِ وَهِ اللَّهِ وَلَا اللَّهُ وَلَّ اللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّلَّالَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَّهُ اللّلَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ وَلَّا الللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّالِمُ الللَّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ ال

[﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَن تَأْنِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * اَلْأَخِلَا أَيُومَ بِنِمِ الْمَعْدُونَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنتُمْ تَعْرَنُونَ * بَعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنتُمْ تَعْرَنُونَ * اللَّذِينَ ءَامَنُواْ بِعَانِينَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ * اَدْخُلُواْ الْجَنّةَ أَنتُمُ وَأَزْوَجُكُو تُحْبَرُونَ * يُطَافُ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ بِعَانِينَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ * اَدْخُلُواْ الْجَنّةَ أَنتُمُ وَأَزْوَجُكُو تُحْبَرُونَ * يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافِ مِن ذَهَبٍ وَآكُوا بُونِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ وَتَلَذُ ٱلْأَعْيَثُ وَأَنتُم فِيهَا عَلَيْهِم بِصِحَافِ مِن ذَهَبٍ وَأَكُوا بُوفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ وَتَلَذُ ٱلْأَعْيُثُ لَا أَعْيَدُ أَلْا عَيْدُ اللّهُ عَيْدَ اللّهُ عَلَيْهِم بِعِبَعَافِ مِن ذَهَبٍ وَلِيهَا فَكِمَةً كَثِيمَ اللّهُ اللّهُ وَقَلْهُ اللّهُ عَلَيْهُم بِعِبَا فَكِمَةً لَيْتِيمُ فِيهَا فَكُمُ اللّهُ عَلَيْهُم بِعَالَقُولُ * وَقِلْكَ الْجَانَةُ الْقِيمَةُ كُثِيمَةُ مَنْ اللّهُ اللللّهُ ا

﴿أَن تَأْنِيَهُم ﴾ بَدَلُ مِن ﴿السَّاعَةَ ﴾، والمعنى: هل يَنظُرونَ إلا إتيانَ الساعة. فإن قلت: أما أدّىٰ قولُه: ﴿بَغْتَةً ﴾ مُؤدّىٰ قولِه: ﴿وَهُمَّ لاَيَشْعُرُونَ ﴾ فيُستَغنىٰ عنه؟ قلت: لا، لأنَّ معنىٰ قولِه: ﴿وَهُمَّ لاَ يَشْعُرُونَ ﴾: وهم غافِلونَ لاشتِغالِهم بأمورِ دُنياهم، كقوله تعالىٰ: ﴿تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾ [يس: ٤٩]، ويجوزُ أن تأتيهم بَغْتةً وهم فَطِنُون.

قوله: (معنى قوله: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾: وهم غافِلون): يعني: مجيءُ الشيءِ فجأة: ربها يكونُ مَعَ الشَّعور به، وربها يجيءُ والشَّخْصُ غافِل، ويجوزُ أن يُرادَ بـ ﴿لَا يَشْعُرُونَ ﴾: الإثبات، لأنَّ الكلامَ وارِدٌ علىٰ الإنكار، كأنه قيل: هل تَزعُمُونَ أنها تأتيهم بَغْتةً وهُم لا يَشعُرون، أي: لا يكونُ ذلك، بل تأتيهم وهُم فَطِنون.

قوله: (الفِرَقُ المُتحَرِّبةُ بعدَ عيسىٰ عليه السَّلام): الملكانية واليَعْقوبيّة والنَّسْطُورية (١٠).

⁽١) هي أكبرُ فِرَقِ النَّصاري، ومنها تَتَشَعَّبُ سائرُ فِرَقِهم، وانظر تفصيلَ الكلام فيهم في «الملل والنِّحَل» للشهرستاني (١: ٢٢١-٢٢٨).

﴿يَوْمَهِنِهِ ﴾ منصوبٌ بـ ﴿عَدُو ﴾ ، أي: تَنقَطِعُ في ذلكَ اليوم كُلُّ خَلَّةٍ بِينَ الْمُتخالِّينِ في غير ذاتِ الله ، وتَنقَلِبُ عداوةً ومَقْتاً ، إلا خَلَّة المُتصادِقينَ في الله ، فإنها الحُلَّةُ الباقيةُ المُزدادةُ قُوّةً إذا رأوا ثوابَ التَّحابِ في الله ، والتباغُضِ في الله . وقيل: ﴿إِلَّا ٱلْمُتَقِينَ ﴾ المُجتنيينَ أُخِلَاءَ السُّوء ، وقيل: نزلت في أُبيِّ بنِ خَلَفٍ وعُقْبةَ بنِ أَبي مُعَيط.

(يا عِبَادي) حِكايةٌ لِمَا يُنادى به المُتقونَ المُتحابُّونَ في الله يومَئذ.

قوله: (منصوبٌ بـ﴿عَدُوُّ ﴾): أي: يُعادي بعضُهم بعضاً، مِنَ العُدُوة مِنَ الجانبين.

قوله: (وقيل: ﴿إِلَا ٱلْمُتَّقِينَ ﴾: إلا المُجتنبينَ أَخِلَاءَ السُّوء): فالتعريفُ في ﴿ ٱلْأَخِلَاءُ ﴾ علىٰ هذا: للجِنس، والاستِثناءُ مُتَّصِل، وعلىٰ الأول: المُرادُ بالأخِلَاء: المُتخالِّينَ في غير ذاتِ الله، لِقولِه: «كُلُّ خَلَةٍ بينَ المُتخالِّينَ في غير ذاتِ الله»، والاستِثناءُ مُنقَطِع، ولذلكَ قال: «إلا خَلَةَ لِقَالَ: «إلا خَلَةَ الباقية».

وفي «الحقائق» عن ابنِ عطاء: كُلُّ وُصْلةٍ وأخوّةٍ مُنقَطِعةٌ إلا ما كانَ في الله ولله، فإنه كُلَّ وقتٍ في زيادة، لأنَّ اللهُ تعالىٰ يقول: ﴿ ٱلْأَخِلَا مُ يَوْمَ بِنِ بَعْضُهُمْ لَبَعْضِ عَدُوُّ ﴾، أي: في انقطاعٍ وبُغْضة، ﴿إِلَّا ٱلْمُتَقِينَ ﴾ (١) فإنهم في راحةِ آخرتهم يَرُونَ فَضْلَ الله وثوابَه.

قوله: (يا عبادي): حِكايةٌ لِمَا يُنادى به المُتقونَ المُتحابُّونَ في الله يومَئذ، يُوافِقُه ما روى أبو داود (٢) عن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: "إنَّ مِن عِبادِ الله لأناساً ما هُم بأنبياء ولا شُهداء، يَغبِطُهم الأنبياءُ والشُّهداءُ يومَ القيامةِ بمَكانِهم مِنَ الله. قالوا: يا رسول الله، تُخبِرُنا مَنْ هُم؟ قال: هُم قومٌ تحابُّوا برَوْح الله على غير أرحام بينهم، ولا أموالي يَتَعاطَونَها، فوالله إنَّ وُجُوهَهم كنُور، وإنهم لعلى نور، لا يخافونَ إذا خافَ الناس، ولا يَحزَنُونَ إذا حَزِنَ الناس، وقرأ: ﴿أَلآ إِنَ أَوْلِيآ ءَ اللّهِ لاَخَوَفُ عَلَيْهِمْ وَلاَهُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [يونس: ١٢]».

⁽١) في الأصول الخطية: «إلَّا المتقون»، وأثبتُ لفظَ الآية الكريمة.

⁽۲) في «سننه» برقم (۳۵۲۷).

و ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ منصوبُ المَحلِّ صِفةً لـ «عِباد»، لأنه مُنادى مُضاف، أي: الذينَ صَدَّقوا ﴿ وَعَايَكِتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ مُخلِصِينَ وُجُوههم لنا، جاعِلِينَ أنفُسهم سالمةً لطاعتِنا. وقيل: إذا بَعَثَ اللهُ الناسَ فَزِعَ كُلُّ أحد، فيُنادي مُناد: يا عبادي، فيَرجُوها الناسُ كُلُّهم، ثم يُتبِعُها: الذينَ آمنوا، فيَيأَسُ الناسُ منها غيرَ المُسلِمين. وقُرِئ ﴿ يَعِبَادِ ﴾.

﴿ تُحَكِّبُرُونَ ﴾ تُسَرُّونَ سُروراً يَظَهُرُ حَبارُه _ أي: أثرُه _ على وُجُوهِكم، كقوله تعالىٰ: ﴿ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ فِي مُنَظِّرَةَ النَّعِيمِ ﴾ [المطففين: ٢٤]، وقال الزَّجّاج: تُكرَمُونَ إكراماً يُبالَغُ فيه، والحَبْرة: المُبالغةُ فيها وُصِفَ بجميل.

قوله: (إذا بَعَثَ اللهُ الناس) إلى قوله: (ثم يُتبِعُها: الذينَ آمنوا): يُريد: أنَّ قولَه: «يا عبادي» عامُّ إن يُخصَّصْ بالآيةِ السابقةِ فالمُرادُ المُتحابُّونَ في الله، أو باللاحِقةِ فالمرادُ الذينَ آمنوا بآياتِنا وكانوا مُسلِمين، على إرادةِ المَدْحِ أو الاختِصاص، أي: اذكُرْ مَنْ لا يخفى شأئهم، وهُمُ الذينَ آمنوا وأسلَمُوا.

قوله: (فيرجُوها): قيل: أي: الإضافة(١).

قوله: (وقُرئ: ﴿ يَنعِبَادِ﴾): حَفْصٌ وحمزةُ والكِسائي^(٢).

قوله: (وهذا حَصْرٌ لأنواع النِّعَم): قال الواحدي: «يُقال: لَذِذْتُ الشيءَ أَلَذَّة، مثل: استَلذَذتُه، والمعنى: ما مِن شيءٍ تَشتَهيهِ نفس، أو تَستَلِذُّ به عَيْن، إلا وهو في الجنّة، وقد

⁽١) الظاهرُ أنه يُريدُ أنهم يَرجُونَ دخولهم في مُسمَّىٰ «العِباد» المُضافِ إلىٰ الله تعالىٰ في قوله: «يا عبادي».

⁽٢) وأثبت الباقون الياء، إلا أن أبا بكر سكَّنها في الوقف، وفتحها في الوصل، بينها سكَّنها في الحالين: نافع وأبو عمرو وابن عامر، كما في: «التيسير» للداني ص١٩٧، و«حجة القراءات» ص٦٥٣-٢٥٤، والذي يُفهم من كلامهما أن قراءة ابن كثير بحذف الياء أيضاً.

.....

عَبَّرَ اللهُ تعالى بهذينِ اللَّفظينِ عن جميع نِعَم أهل الجنّة، فإنه ما مِن نِعْمةٍ إلا وهي تُصِيبُ النفسَ أو العَيْن»(١).

وقد أجادَ صاحبُ «التيسير» حيثُ قال: قولُه تعالىٰ: ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِن ذَهَبٍ ﴾: دلَّ علىٰ الأطعِمة، وقولُه: ﴿ وَٱكْوَابٍ ﴾ علىٰ الأشربة، وقولُه: ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِ بِهِ ٱلأَنفُسُ وَتَكَذُّ ٱلْأَعْيُثُ ﴾ علىٰ أنَّ في الجنّةِ وراءهما مِن أصنافِ النّعَم شيئاً آخَر.

وقلت: وعلى هذا: لا يَبعُدُ أَن يُحمَلَ قُولُه: ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِ عِهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾ على المَنكِح والمَلبَس وما يَتَصِلُ بهما؛ لِتَتكامَلَ جميعُ المُشتَهياتِ النفسانيّة، فبقيتِ اللَّذَةُ الكُبرى، وهي النَّظَرُ إلى وَجْهِ الله الكريم، فيُكنى عنه بقوله: ﴿ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُثُ ﴾، ولهذا قال رسولُ الله ﷺ: «حُبِّبَ إلى الطِّيبُ والنِساء، وجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْني في الصَّلاة »، رواه النَّسائيُّ (٢) عن أنس. وقال قَيْسُ بنُ المُلوّح:

ولَقَد هممتُ بِقَتْلِها مِن حُبِّها كَيْ ما تكونَ خَصِيمتي في المَحشَرِ حتىٰ يَطُولَ على الصِّراطِ وُقوفُنا وتَلَـذَّ عَيْني مِن لَذِيـذِ المَنظَـرِ

ثم وافقَ هذا التأويلَ كلامُ جَعفَرِ الصادِقِ رضيَ اللهُ عنه: «شَتّانَ بينَ ما تَشتَهي الأنفُس، وبينَ ما تَلَذُّ الأعيُن»، لأنَّ جميعَ ما في الجنّةِ مِنَ النَّعيم والشَّهَواتِ في جَنْبِ ما تَلَذُّ الأعيُن: كإصبَع يُغمَسُ في البحر، لأنَّ شَهَواتِ الجنّةِ لها حَدُّ ونهاية، لأنها مخلوقة، ولا تَلَذُّ الأعيُنُ في الدارِ الباقية، إلا بالنَّظرِ إلىٰ الباقي جَلَّ وعَزّ، ولا حَدَّ لذلكَ ولا صِفةَ ولا نهايةَ في الحقائق.

وقال القاضي في قوله: ﴿وَأَنتُمْ فِيهَا خَلِادُونَ ﴾ ما معناه: «أَنَّ كُلَّ نعيم زائل مُوجِبٌ لكُلْفةِ الجِفظِ لخوفِ الزوال، ومُستَعقِبٌ للتَّحسُّرِ في ثاني الحال، وقد أَمِنَ ذلكَ نعيمُ الجُنة»(٣).

⁽١) «الوسيط» للواحدي (٤: ٨١).

⁽۲) في «سننه» برقم (٣٩٣٩) و (٣٩٤٠).

⁽٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٥٣).

﴿ وَتِلْكَ ﴾ إشارةٌ إلى الجنّةِ المذكورة، وهي مُبتَدأ، و ﴿ الْجَنَةُ ﴾ خَبر، و ﴿ الَّتِي الْوَرِثْتُ مُوها ﴾ صِفةُ الجنّة، أو: ﴿ الْجَنّةُ ﴾ صِفةٌ للمُبتَدأِ الذي هو اسمُ الإشارة، و ﴿ اللِّي الْوَرِثْتُ مُوها ﴾ صِفة، و ﴿ يِمَا كُنتُم تَعْمَلُوكَ ﴾ أُورِثْتُ مُوها ﴾ صِفة، و ﴿ يِمَا كُنتُم تَعْمَلُوكَ ﴾ الخبر، والباءُ تتَعلَّقُ بمحذوف، كما في الظُّروفِ التي تقعُ أخباراً، وفي الوَجْهِ الأولِ تَتَعلَّقُ بـ ﴿ أُورِثْتُ مُوها ﴾، وشُبِّهَتْ في بقائِها على أهلِها بالميراثِ الباقي على الوَرثة. وقُرِئ: « وُرِّتُمُوها ﴾.

﴿ مِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾: «مِن» للتبعيض، أي: لا تأكلونَ إلا بعضها، وأعقابُها باقيةٌ في شَجَرِها، فهي مُزيَّنةٌ بالثهار أبداً مُوقَرةٌ بها،

وقلت: ذُقْ مَعَ طَبْعِكَ المُستَقيم معنى الخِطاب والالتِفاتِ وتقديم الظَّرْف، في قوله: ﴿وَأَنتُكُم خَلِكُونَ ﴾، لِتَقِفَ على ما لا يَكتَنِهُهُ الوَصْف، قال النَّصْرآبادي: إنْ كانَ خُلودُهم لِشَهْوةِ النفوسِ ولَذَّةِ الأعيُن، فالفناءُ خيرٌ مِن ذلك، وإن كانَ لِفناءِ الأوصاف، والاتصافِ بصِفةِ الحق، والمُقام فيها على سُرورِ الرِّضا والمُشاهَدة، فأنتُم إذن أنتُم.

قوله: (وشُبِّهَتْ في بقائِها): يعني: استُعيرَ لاستِحقاقِهم الجنّةَ بسَبَبِ أعمالِهم «الميراثُ» على رأيه (١)، أو لإفضالِ الله إياها بواسِطةِ أعمالِهم: «الميراث»، ويجوزُ أن يُقال: أُورِثتُموها بواسِطةِ الأعمالِ (٢) التي فَنِيت، فإنَّ الجزاءَ كالميراثِ مِنَ الأعمال.

قوله: (مُوقَرة): أَوْقَرَتِ النَّخْلة؛ أي: كَثُرَ حَمْلُها، يُقال: نَخْلةٌ مُوقِرة، ومُوقِر، ومُوقَرة، ومُوقَرة، وحُكي: مُوقَر، وهو غيرُ القياس^(٣).

⁽١) أي: على رأي الزخشري ومذهبه الاعتزالي، يُريدُ بالذي هو على رأيه: «الاستحقاق»، لأنَّ المعتزلة يقولون بأنَّ العبدَ يستحقُّ الثواب، وإثابتُه واجبةٌ على الله. أما أهلُ السُّنة: فيرون الإثابةَ بمَحْضِ الفَضْلِ من الله تعالى، والعبدُ لا يَستَحِقُّ على عَمَلِه شيئاً، ولذلك قال: «أو لإفضال الله إياها بواسطة أعمالهِم»، أي: على رأينا. وعلى الأمرين: فإنَّ «الميراث» مستعارٌ لهذا الإفضال أو ذاك الاستحقاق.

⁽٢) تحرَّف في (ح) إلى: «الأفضال».

⁽٣) هذا كلامُ الجوهري في «الصِّحاح»، مادة (وقر)، والمُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ كثيرُ النَّقُل عنه تَصريحاً، فيُستَغرَبُ إغفالُ نِسْبتِهِ إليه هنا، ولعله مِنَ النُّسَّاخ.

لا ترى شَجَرةً عُرْيانةً مِن ثَمَرِها، كما في الدُّنيا. وعن النبيِّ ﷺ: «لا يَنزِعُ رجلٌ في الجنّةِ مِن ثَمَرِها، إلا نَبَتَ مكانَها مِثلاها».

[﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَلِدُونَ ﴿ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴿ وَمَا ظَلَمْنَهُمْ وَلَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴿ وَمَا ظَلَمْنَهُمْ وَلَكِنَ كَانُواْ هُمُ ٱلظَّلِمِينَ ﴿ وَنَادَوْاْ يَهُمَلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكٌ قَالَ إِنَّكُمْ مَلْكِثُونَ ﴾ لَقَدْجِتْنَكُم بِٱلْحَقِّ وَلَكِنَ ٱكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَلُوهُونَ ﴾ ٧٤-٧٨]

﴿ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ ﴾ لا يُحَفَّفُ ولا يُنقَص، مِن قَولِم، فَتَرَتْ عنه الحُمَّىٰ: إذا سَكَنَتْ عنه قليلاً ونَقَصَ حَرُّها، والمُبلِس: اليائِسُ الساكِتُ سُكوتَ يأسٍ مِن فَرَج. وعن الضَّحّاك: يُحِعَلُ المُجرِمُ في تابوتٍ من نار، ثم يُردَمُ عليه، فيبقىٰ فيه خالِداً، لا يَرَىٰ ولا يُرىٰ.

و ﴿ هُمْ ﴾ فَصْلٌ عندَ البَصْريِّين، عِمادٌ عندَ الكوفيِّين. وقُرِئ: «وهُم فيها»، أي: في النار.

وقرأ عليٌّ وابنُ مسعود رضي اللهُ عنهما: «يا مالِ» بحَذْفِ الكافِ للترخيم،

قوله: (ثم يُردَم): الجوهري: «رَدَمْتُ الثُّلْمةَ أردِمُها_بالكَسْـر_رَدْماً: إذا سَدَدْتَها».

قوله: (﴿ مُوْرَ ﴾ فَصْلٌ عندَ البَصْريِّين): قالَ الزَّجّاج: «وهي عندَ البَصْريِّينَ تأتي دليلاً على أنَّ ما بعدَها ليسَ بصِفةٍ لِمَ قبلَها، بل هو خَبَر، ولا مَوضِعَ لها مِنَ الإعراب، ويَزعُمونَ أنها بمَنزِلةِ «ما» في قوله: ﴿ فَيِمَارَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]» (١٠).

قوله: (وقرأ عليٌّ وابنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنهما: «يا مالِ» بحَذْفِ الكافِ للترخيم): روىٰ البخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ وأبو داود (٢) عن يَعْلَىٰ بنِ أُميَّةَ قال: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقرأُ علىٰ المنبَر: ﴿وَنَادَوْا يَامَال ﴾، قال سُفيان (٣): وفي قِراءةِ عبدِ الله: «ونادَوْا يا مال».

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤:٠٤٤).

⁽٢) البخاري (٣٢٣٠) و(٣٢٦٦) و(٤٨١٩)، ومسلم (٨٧١)، والترمذي (٥٠٨)، وأبو داود (٣٩٩٢).

⁽٣) وهو ابنُ عيينة، وهذه الزيادة أخرجها البخاري (٣٢٣٠).

سورة الزخرف _________________

كقولِ القائل:

والحقُّ _ يا مال _ غيرُ ما تَصِفُ.

وقيلَ لابنِ عباس: إنَّ ابنَ مسعودٍ قرأ: «ونادَوْا يا مالِ»، فقال: ما أَشغَلَ أَهلَ النارِ عن الترخيم. وعن بعضِهم: حَسَّنَ الترخيمَ أنهم يَقتَطِعُونَ بعضَ الاسم لِضَعْفِهم وعِظَمِ عن الترخيم. وعن بعضِهم: حَسَّنَ الترخيمَ أنهم يَقتَطِعُونَ بعضَ الاسم لِضَعْفِهم وعِظَمِ ما هُم فيه. وقرأ أبو السِّرار الغَنويّ: «يا مالُ» بالرفع، كما يُقال: يا حارُ. ﴿لِيقْضِ عَلَيْنَا مَا تُهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [القصص: ١٥]، والمعنىٰ: سَلْ ربَّكَ أن يَقضِيَ علينا.

قال ابنُ جِنِّي: «وللترخيم في هذا الموضِع سِر»، وذلك أنهم لعِظَم ما هُم عليه - خَفِيَتْ قُواهُم، وذلَّتْ أنفُسُهم، وصَغُر كلامُهم، فكانَ هذا مِن موضع الاختِصارِ ضَرورة»(١).

وقلت: هذا اعتذارٌ منه لقراءة ابنِ مسعود حيثُ ردَّها ابنُ عباسٍ بقوله: «ما أشغَلَ أهل النار عن الترخيم»، فإن «ما» للتعجُّب، وفيه معنى الصَّدّ، مثالُه قولُك لمن كان في شِدةٍ واشتَغلَ عنها بها لا يُلائمُه: ما أشغَلَكَ عن هذا وصَدَّكَ ما أنت فيها. وخلاصةُ اعتذارِ ابنِ جِنِّي أنّ هذا الترخيمَ لم يَصدُرْ عنهم من التكليف، بل عن العجزِ وضيقِ المجال (٢).

قوله: (والحقُّ يا مالِ عيرُ ما تَصِفُ): أولُه:

[خالفتَ في الرأي كُلَّ ذي فَجَرٍ] (٢)

⁽١) «المحتسب» لابن جنّي (٢: ٢٥٧).

⁽٢) من قوله: «وقلت: هذا اعتذار» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

⁽٣) في الأصول الخطية: «يُحييُ رُفاتَ العِظامِ بالية»! وهو كلامٌ ليسَ بموزون، فَضْلاً عن خَلَلِ بيِّنِ فيه، فحذفتُه، وأثبتُ الصوابَ من «ديوان قَيْسِ بنِ الخطيم» ص١١٥، وهو المُوافِقُ لِمَا في «الصّحاح» للجوهري، و«لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (فجر)، إلا أنَّ الجوهري ذكره بلفظ: «والبغيُ يا مالُ ...»، وغُلِّطَ فيه، كما في «اللسان».

فإن قلت: كيفَ قال: ﴿وَنَادَوْأَيَكَمَاكِ ﴾ بعدَما وَصَفَهم بالإبلاس؟ قلت: تلكَ أزمِنةٌ مُتطاوِلةٌ وأحقابٌ مُتدّة، فتَختَلِفُ جمم الأحوال، فيَسكُتونَ أوقاتاً لغَلَبةِ اليأسِ عليهم، وعِلمِهم أنه لا فَرَجَ لهم، ويُغوِّثُونَ أوقاتاً لِشِدّةِ ما جهم.

﴿مَّكِكُونَ﴾ لابِثون، وفيه استِهزاء، والمُراد: خالِدون. عن ابنِ عباس: إنها يُجيبُهم بعدَ ألفِ سنة. وعن النبيِّ ﷺ: «يُلقىٰ علىٰ أهلِ النارِ الجوعُ حتىٰ يَعدِلَ ما هُم فيه مِنَ العذاب، فيقولون: ادعُوا مالِكاً، فيدعُون: يا مالكُ لِيقضِ علينا ربُّك».

﴿ لَقَدْ حِنْنَكُمْ بِٱلْحَقِ ﴾ كلامُ الله عَزَّ وجَلّ ، بدليل قِراءةِ مَنْ قرأ: «لقد جِئتُكُم»، ويجبُ أن يكونَ في ﴿قَالَ ﴾ ضميرُ الله عَزَّ وجَلّ . ليَّا سألوا مالِكاً أن يَسألَ الله تعالىٰ الفضاءَ عليهم، أجابَهُمُ اللهُ بذلك. ﴿كَرِهُونَ ﴾ لا تَقبَلُونَه وتَنفِرُونَ منه وتَشمَئِزُّونَ منه، لأنَّ مَعَ الباطِل الدَّعَة، ومَعَ الحقِّ التَّعَب.

[﴿ أَمَّ أَبَرَمُوٓاْ أَمَرُا فَإِنَا مُبْرِمُونَ * أَمْ يَصْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَبَجُوْدَهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكُذُبُونَ ﴾ ٧٩-٨]

﴿ أَمْ ﴾ أَبِرَمَ مُشورِكُو مَكَّةَ ﴿ أَمْرًا ﴾ مِن كَيْدِهِم ومَكْرِهِم برسولِ الله ﷺ،

قوله: (ويُغوِّثُون): أي: يقولون: واغَوْثاه.

قوله: (وفيه استِهزاء): أي: في قولِ مالك: ﴿مَنكِئُونَ ﴾، لأنَّ حَقَّه: «خالدون»، لأنَّ المُحْثَ مِنَ الانتِظارِ، ولا انتِظارَ لهم، يُعلَمُ مِنَ «الصِّحاح»(١).

قوله: (﴿ أَمْ ﴾ أَبِرَمَ مُشرِكُو مَكّةَ ﴿ آَمَرُ ﴾)، الراغب: «الإبرام: إحكامُ الأمر، وأصلُه مِن إبرام الحبل، وهو تَرْديدُ فَتْلِه، والبَريم: اللُبرَم، أي: المفتولُ فَتْلاً مُحكماً، والمُبرِم: المُلحّ؛ تشبيها له بمُبرِم الحبل، ومن هذا قيلَ للبخيلِ الذي لا يَدخُلُ في المَيسِر: بَرَم، كما يُقالُ للبخيل: مَغْلُولُ البد» (٢).

⁽١) ولفظُه: «الْمُكْث: اللَّبْثُ والانتِظار، وقد مَكَثَ ومَكُث، والاسم: الْمُكْث واللِّكْث».

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ١٢٠.

﴿ فَإِنَّا مُبْرِمُونَ ﴾ كَيْدَنا كما أَبرَمُوا كَيْدَهم، كقوله: ﴿ أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هُرُ اللَّهِ عَيْدٍ. الطور: ٤٢]؟ وكانوا يَتَنادَوْنَ فيتَناجَونَ في أمرِ رسولِ الله ﷺ.

فإن قلت: ما المُرادُ بالسِّرِ والنَّجُوىٰ؟ قلت: السِّرِ: ما حَدَّثَ به الرجلُ نفسه أو غيرَه في مكانٍ خال، والنَّجُوىٰ: ما تكلَّموا به فيها بينَهم. ﴿ بَلَ ﴾ نَسمَعُهما ونَطَّلِعُ عليهها، ﴿ وَمُن يُحِيىٰ بنِ مُعاذِ الرازيّ: مَنْ سَتَرَ مِنَ الناس ذُنوبَه، وأبداها للذي لا يخفىٰ عليه شيءٌ في السهاوات، فقد جَعَلَه أهوَنَ الناظِرينَ إليه، وهو مِن علاماتِ النِّفاق.

[﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَانِ وَلَدُّ فَأَنَا أَوَّلُ ٱلْعَكِيدِينَ * شُبْحَانَ رَبِّ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّايَصِفُونَ ﴾ ٨١-٨٢]

﴿ قُلَ إِن كَانَ لِلرَّمْكَنِ وَلَدُّ﴾ وصَحَّ ذلكَ وثبتَ ببُرْهانِ صحيحٍ تُورِدُونَه، وحُجَّةٍ واضحةٍ تُدلُونَ بها، ﴿ فَأَنَا أَوَّلُ ﴾ مَنْ يُعظِّمُ ذلكَ الوَلَد، وأسبَقُكُم إلى طاعتِه والانقيادِ له، كما يُعظِّمُ الرجلُ وَلَدَ المَلِكِ لتعظيم أبيه.

وهذا كلامٌ واردٌ على سبيلِ الفَرْضِ والتمثيلِ لِغَرَض، وهو المُبالَغةُ في نفي الوَلَدِ والإطنابِ فيه، وأن لا يَترُكَ الناطِقُ به شُبْهةً إلا مُضمَحِلّة، مع الترجمةِ عن نفسِه بثباتِ القَدَم في باب التوحيد، وذلك أنه عَلَّقَ العِبادةَ بكَيْنُونةِ الوَلَد، وهيَ مُحالٌ في نفسِها، فكانَ المُعلَّقُ بها مُحالاً مِثلَها، فهو في صورةِ إثباتِ الكَيْنُونةِ والعبادة، وفي معنى نفيها، على أبلغِ الوجوهِ وأقواها.

ونظيرُه: أن يقولَ العَدْليُّ للمُجبِر: إنْ كانَ اللهُ تعالىٰ خالِقاً للكُفرِ في القُلُوب،......

قوله: (وكانوا يَتَنادَوْن): الجوهري: «تَنادَوْا؛ أي: تجالسُوا في النادي، والنَّدِي: فعيل؛ مجلسُ القوم ومُتحدَّثُهم، وكذلكَ النَّدُوةُ والنادي والمُنتَدىٰ».

قوله: (أن يقولَ العَدْلِيُّ للمُجبِر: إنْ كانَ اللهُ خالقاً للكُفْر) إلى آخِرِه: الانتِصاف: «لقد اقتَحَمَ عظيهاً في تمثيله، فيُقالُ له: وقد ثَبَتَ عقلاً وشَـرْعاً أنه خالقٌ لذلكَ في القُلوب، وفاءً بأنه

لا خالقَ إلا هو، ﴿ هَلَ مِنْ خَلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿ ٱللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الرعد: ١٦، الزُّمَر: ٢٦]، فيَلزَمُه لِفَرْطِ أَدَبهِ أن يُلحِدَ في الله إلحاداً لم يَسبِقْ إليه أحد» (١١).

وقلت: بل نقول: إن كانَ اللهُ خالقاً للكُفْرِ فأنا أولُ مَنْ أستَجيرُ به منه، وأتَبِعُ سُنةَ نبيّنا صلواتُ الله عليه، على ما رواه أبو داودَ والترمذيُّ والنَّسائيُّ (٣) عن عليِّ بنِ أبي طالبِ رضيَ اللهُ عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يقولُ في آخِرِ وِترِه: «اللهُمَّ إني أعوذُ برِضاكَ مِن سَخَطِك، وبمُعافاتِكَ مِن عُقوبتِك، وأعوذُ بِكَ منك». وروىٰ البُخاريُّ ومُسلِمٌ والنَّسائيُّ (٤) عن أبي هُريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «تَعَوَّذُوا بالله مِن جَهْدِ البَلاء، ودَرَكِ الشَّقاء، وسُوءِ القَضاء، وشَماتةِ الأعداء».

وأسلوبُ الآية قريبٌ مِنَ المُشاكَلةِ وإطباقِ الجوابِ على السُّؤال؛ فإنهم لـبَّا قالوا: اتخذَ الرحمنُ وَلَدً، حَسُنَ منه صلواتُ الله عليه أن يقول: ﴿إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ ٱلْعَنْدِينَ ﴾،

⁽١) «الانتصاف» (٣: ٩٨٤) بحاشية «الكشّاف».

⁽٢) على حاشية النسخة (ح) هنا ما نصَّه: «الزمخشريُّ وإنْ بنى الكلامَ على الحِكايةِ عن لِسانِ العَلْلِ فهو مِنَ العَلْلِ، فيكونُ هو أيضاً مِن آحادِ القائلينَ بتلكَ الكَلِمةِ الشَّنيعة، على أنه قَصَدَ به إظهارَ تَعَصَّبه وتَضْليلَ أهلِ السُّنةِ والجُهاعة، كما هو دَيْدَنُه في كُلِّ ما يَتَعلَّقُ بالنَّزاع بينَ أهلِ السُّنةِ والمُعتَزلة، ثم إنَّ العُلهاءَ شَنَّعوا أيضاً بأنَّ المِثالَ اللهِ عَشَل به لا مِساسَ له بالذي في الآية، وكم له أمثالُ ذلكَ في «تفسيره»، إلا أنَّ الذي ارتَكبَه هاهنا لم يَسبقُ إليه أحد، كما صَرَّحَ به العلامةُ الطِّيئُ عليه الرحمةُ والمَغفِرة». انتهى.

⁽٣) أبو داود (١٤٢٧)، والترمذي (٣٥٦٦)، والنسائي (١٧٤٧). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (١١٧٩).

⁽٤) البخاري (٦٣٤٧) و(٦٦١٦)، ومسلم (٢٧٠٧)، والنسائي (٥٤٩١) و(٢٩٩٥).

ومُعذِّبًا عليه عذابًا سَرْمداً، فأنا أولُ مَنْ يقول: هو شيطانٌ وليسَ بإله. فمعنى هذا الكلام وما وُضِعَ له أسلوبُه ونظمُه: نفي أن يكونَ اللهُ تعالى خالِقاً للكُفْر، وتنزيهُه عن ذلك وتقديسُه، ولكنْ على طريقِ المُبالَغةِ فيه مِنَ الوَجْهِ الذي ذَكَرْنا، مَعَ الدَّلالةِ على سهاجةِ المَذهَب، وضَلالةِ الذاهِب إليه، والشهادةِ القاطِعةِ بإحالتِه، والإفصاحِ عن نفسِه بالبراءةِ منه، وغايةِ النَّفارِ والاشمِئزازِ مِنَ ارتكابه.

ونحوُ هذهِ الطريقةِ قولُ سعيدِ بنِ جُبير رحمه اللهُ للحَجّاج _ حينَ قالَ له: أما والله لأُبدِلنَّكَ بالدُّنيا ناراً تَلَظّىٰ _ : لو عَرَفتُ أَنَّ ذلكَ إليكَ ما عَبَدتُ إلهاً غيـرَك.

وقد تمحَّلَ الناسُ بها أخرَجُوهُ به مِن هذا الأسلوبِ الشَّريفِ المليءِ بالنُّكَتِ والفوائِدِ المُستَقِلِّ بإثباتِ التوحيد على أبلَغ وُجُوهِه، فقيل: إن كانَ للرحمنِ وَلَدٌ في زَعْمِكم، وقيل: إن كانَ للرحمنِ وَلَدٌ في زَعْمِكم، فأنا أولُ الآنِفِينَ مِن أن يكونَ له وَلَد؛

وكذلكَ قولُ سعيدِ بنِ جُبَير للحَجَّاج، قال القاضي: «﴿إِن كَانَ لِلرَّمْنَنِ وَلَدُّ فَأَنَا أَوَّلُ ٱلْعَندِينَ ﴾ أي: منكم، لأنَّ النبيَّ ﷺ أعلَمُ بالله، وبها يَصِحُّ له، وما لا يَصِحُّ له، وأوْلَى بتعظيم ما يَجِبُ تعظيمُه، ومن تعظيم الوالِدِ تعظيمُ الوَلَد، ولا يَلزَمُ صِحَّةُ ثبوتِ الوَلَد، إذِ المُحالُ يَستَلزِمُ المُحال، والمُرادُ نفيه على أبلَغ الوجوه، كقوله تعالى: ﴿ لَوَكَانَ فِيهِمَا عَالِمَةُ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾، غيرَ المُحال، والمُرادُ نفيه على أبلَغ الوجوه، كقوله تعالى: ﴿ لَوَكَانَ فِيهِمَا عَالِمَةُ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾، غيرَ أنَّ اللهَ لَلهُ اللهَ يَضِهُ بانتِفاءِ الطَّرَفَينِ ولا بنقيضِه (١)، فإنها لُجَرَّدِ الشَّرْطية، وفيه: أنَّ إنكارَه للوَلَدِ ليسَ لِعِناد، بل لِنَظَرٍ واستِدلال »(٢).

قوله: (وقيل: إنْ كَانَ للرحمنِ وَلَدٌ فِي زَعْمِكُم، فأنا أُولُ الآنِفِينَ مِن أَن يكونَ له وَلَد): هذا المِثالُ أقربُ إلى المِثالِ (٣) الذي ذكرَه، وبنى قاعدةَ الاعتِزالِ عليه مِنَ الوَجْهِ الأول، فصَحَّ أنَّ المِثالَ اللائقَ هو ما قَدَّرناه: إن كانَ اللهُ خالِقاً للكُفْر، فأنا أُولُ مَنْ أُستَجِيرُ به.

⁽١) تحرَّف في الأصول الخطية إلى: "بنفيه"، والمُثبَت من "تفسير البيضاوي".

⁽٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٥٤).

⁽٣) من أول الفقرة إلى هنا، سقط من (ح).

مِن: عَبِدَ يَعبَد: إذا اشتَدَّ أَنفُه، فهو عَبِدٌ وعابِد، وقرأ بعضُهم: «العَبِدين».

وقيل: هي «إنْ» النافية، أي: ما كانَ للرحمنِ وَلَد، فأنا أولُ مَنْ قالَ بذلكَ وعَبَدَ ووَحَد، ورُوِي: أَنَّ النَّفْرَ بنَ عبدِ الدارِ بنِ قُصَيٍّ قال: إنَّ الملائكة بناتُ الله، فنزلت، فقالَ النَّفْرِد: مَا صَدَّقَك، ولكنْ قال: ما كانَ للرحمنِ وَلَد، فأنا أولُ المُوحِّدِينَ مِن أهل مَكّة؛ أَنْ لا وَلَدَ له.

وقُرِئ: «وُلْدٌ» بضَمِّ الواو.

ثم نَزَّهَ ذاتَه _موصوفةً برُبُوبيّةِ السهاواتِ والأرضِ والعَرْشِ _ عن اتخاذِ الوَلَد، ليَدُلَّ علىٰ أنه مِن صِفةِ الأجسام، **ولو كانَ جِسماً لم يَقدِرْ علىٰ خَلْقِ هذا العالَم** وتدبيرِ أمرِه.

[﴿ فَذَرَهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَفُّوا يَوْمَهُمُ ٱلَّذِي يُوعَدُونَ ﴾ ٨٦]

﴿ فَذَرَهُمْ يَخُوضُوا ﴾ في باطلِهم، ﴿ وَيَلْعَبُوا ﴾ في دُنياهُم، ﴿ حَتَىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُم ﴾ وهذا دليلٌ على أنَّ ما يقولونه مِن باب الجهل والخوض واللَّعِب، وإعلامٌ لرسولِ الله ﷺ أنهم مِنَ المطبوعِ على قُلوبِهم الذينَ لا يَرجِعُونَ البتّة، وإنْ رَكِبَ في دَعْوتِهم كُلَّ صَعْبِ وذَلُول، وخِذلانٌ لهم، وتخليةٌ بينهم وبينَ الشيطان، كقوله: ﴿ أَعْمَلُواْ مَا شِنْتُمْ ﴾ [فُصِّلت: ٤٠]، وإيعادٌ بالشقاءِ في العاقبة.

وقوله: (وقرأ بعضُهم: «العَبِدين»): قال ابنُ جِنِّي: «وهيَ قِراءةُ عبد الرحمن اليماني، معناه: أولُ الأَنِفِين، يُقال: عَبِدتُ مِنَ الأمرِ أَعبَدُ عَبَداً: أَنِفتُ منه، وهذا يَشهَدُ لِقَولِ مَنْ قال: معنىٰ: ﴿أَوَّلُ ٱلْعَبِدِينَ ﴾: الأَنِفِين»(١).

قوله: (وقُرِئ: «وُلْدٌ» بضَمِّ الواو): حمزةُ والكِسائي (٢).

قوله: (ولو كانَ جِسماً لم يَقدِرْ علىٰ خَلْقِ هذا العالم): مضىٰ بيانُه في «الأنعام» عندَ قوله: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَنوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ أَنَى يَكُونُ لَهُ, وَلَدُ ﴾ [الأنعام: ١٠١].

⁽١) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٥٧).

⁽٢) انظر: «التيسير» للداني ص٠٥٠، و «حجة القراءات» ص٦٥٥.

[﴿ وَهُوَ الَّذِى فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ * وَتَبَارَكَ الَّذِى لَهُ مُلْكُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِندَهُ، عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلْيَهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ٨٤-٨٥]

ضَمَّنَ اسمَه تعالى معنى وَصْف، فلذلكَ عَلَّقَ به الظَّرْفَ في قولِه: ﴿فِي ٱلسَّمَآهِ ﴾ ﴿وَفِ ٱللَّرَضِ ﴾، كما تقول: هو حاتمٌ في طَيْءٍ حاتمٌ في تَغلِب، على تضمينِ معنى الجوادِ الذي شُهرَ به، كأنك قلت: هو جوادٌ في طَيْءٍ جوادٌ في تَغلِب.

وقُرِئ: «وهو الذي في السهاءِ اللهُ، وفي الأرضِ اللهُ»، ومِثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَهُوَاللهُ فِي السَّمَوَتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ٣]، كأنه ضَمَّنَ معنى المعبودِ أو المالكِ أو نحوِ ذلك، والراجعُ إلى الموصولِ محذوفٌ لِطُولِ الكلام، كقولهم: ما أنا بالذي قائلٌ لكَ شيئاً، وزادَه طُولاً أنَّ المعطوفَ داخِلٌ في حَيِّزِ الصِّلة.

قوله: (ضَمَّنَ اسمَه تعالى معنى وَصْف، ولذلكَ عَلَق به الظَّرْف): قال أبو البقاء: «صِلةُ «الذي» لا يكونُ إلا جملة، والتقدير: «وهو الذي هو إلهٌ في السهاء»، و ﴿ فِ ﴾ مُتعلِّقةٌ بـ ﴿ إِلَهُ ﴾، أي: هو معبودٌ في السهاء ومعبودٌ في الأرض، ولا يَصِحُّ أن يُجعَلَ ﴿ إِلَكُ ﴾ مُبتَداً، و ﴿ فِ ٱلسَّمَآءِ ﴾ خَبَرُه (١)؛ لأنه لا يبقىٰ في الصِّلةِ عائد، وهو كقولك: هو الذي في الدارِ زيد، وكذلكَ إنْ رُفَعْتَ ﴿ إِلَكُ ﴾ بالظَّرْف » (٢).

قوله: (والراجعُ إلى الموصولِ محذوف)، الانتصاف: «ومما سَهَّلَ حَذْفَ الراجِع: وقوعُ الموصولِ خَبَراً عن مُضمَر، لو ظهرَ الراجعُ لكانَ كالتكرارِ المُستَكرَه، إذِ التقدير: وهو الذي هو إلهٌ في السهاء، ولا يُنكرُ أنَّ الراجعَ إذا حُذِفَ كانَ الكلامُ أخف، وإنها حُذِفَ على قِلّةِ حَذْفِ مِثلِه لأمرِ مُتأكِّد، فإنه لم يَرِدْ في الكِتاب العزيز إلا في ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِي آَصَّنَ ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، وفي «أيّ» في موضعين»(٣).

⁽١) من قوله: «معنى وصف» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٢).

⁽٣) «الانتصاف» (٣: ٩٩٤) بحاشية «الكشّاف».

ويحتملُ أن يكونَ ﴿فِ السَّمَآءِ ﴾ صِلةَ ﴿ الَّذِي ﴾، و ﴿ إِلَهُ ﴾ خَبَرُ مُبتَدأٍ محذوف، على أنَّ الجملة بيانٌ للصِّلة، وأنَّ كَوْنَه في السهاءِ على سبيلِ الإلهيَّةِ والرُّبوبيَّة، لا على معنىٰ الاستِقرار. وفيه نفيُ الآلهةِ التي كانت تُعبَدُ في الأرض.

﴿ رُبَّ جَعُونَ ﴾ قُرِئَ بضم التاء وفَتْجِها، و «يُرجَعُون» بياء مضمومة، وقُرِئ: «تُحشَرُون» بالتاء.

[﴿ وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * وَلَيْنِ سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّ يُوْفَكُونَ ﴾ ٨٦-٨٧]

قوله: (ويحتملُ أن يكونَ ﴿ فِ السَّكَآءِ ﴾ صِلَةَ ﴿ اللَّذِي ﴾، و ﴿ إِلَهُ ﴾ خَبَر مُبتَداً محذوف، على أنَّ الجملة بيانٌ للصِّلة): قال أبو البقاء: ﴿ إِن جَعَلتَ فِي الظَّرْفِ ضميراً يرجعُ على ﴿ الَّذِي ﴾ وأبدَلَت ﴿ إِلَهُ ﴾ منه، جاز على ضَعْف، لأنَّ الغَرَضَ الكُلِّيَّ إثباتُ الإلهية، لا كَوْنُه في السهاواتِ والأرض، وكانَ يَفسُدُ أيضاً مِن وَجْهِ آخر، وهو قوله: ﴿ وَفِي الأَرْضِ إِلَهُ ﴾، لأنه معطوفٌ على ما قبله، وإذا لم تُقدِّر ما ذكرنا صارَ مُنقَطِعاً عنه، وكان المعنى: إنَّ في الأرض إلها ﴾ (١).

ورَدَّ هذا الوَجْهَ صاحبُ «الكَشْف» فقال: «إن جَعَلتَه بَدَلاً منه، أو مِنَ ﴿ٱلَّذِى ﴾، فذلكَ يُوجِبُ البَدَلَ قبلَ تمام الموصولِ بالصِّلة، ألا ترىٰ إلىٰ: أنَّ «في الأرضِ إلهٌ» معطوفٌ علىٰ ﴿فِي ٱلسَّمَاتِهِ ﴾، فهو في الصِّلة» (٢).

قوله: (قُرِئَ بضَمِّ التاءِ وقَتْحِها): ابنُ كثير وحمزةُ والكِسائيّ: «يُرجَعُونَ» بالياءِ التَّحْتانية، والباقونَ: بالتاء، مَضْمُومتَين (٣).

⁽۱) «التبيان في إعراب القرآن» (۲: ۱۱٤۲).

⁽٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢١٣).

⁽٣) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٧، و «حجة القراءات» ص٥٥٥.

﴿ وَلَا يَمْلِكُ ﴾ آلهتُهم ﴿ الَّذِينَ يَدْعُونَ ﴾ مِن دونِ الله الشفاعة، كها زَعَمُوا أنهم شُفَعاؤُهُم عندَ الله، ولكنْ ﴿ مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِ ﴾ وهو توحيد الله، وهو يَعلَمُ ما يَشهَدُ به عن بَصيرة وإيقان وإخلاص _ : هو الذي يَملِكُ الشفاعة، وهو استثناءٌ مُنقَطِع. ويجوزُ أن يكونَ مُتَّصِلاً، لأنَّ في جُملةِ الذينَ يَدعُونَ مِن دونِ الله: الملائكة. وقُرِئ: «تَدعُونَ» بالتاء، و «تَدّعُونَ» بالتاء، و «تَدعُونَ» بالتاء، و تشديدِ الدال.

[﴿ وَقِيلِهِ - يَنَرَبِّ إِنَّ هَنَوُّلَآءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ * فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَمٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [﴿ وَقِيلِهِ - يَنَرَبِّ إِنَّ هَنَوُّلَآءِ قَوْمٌ لَلَّ يُؤْمِنُونَ * فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَمٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [٨٩-٨٨]

﴿ وَقِيلِهِ ۦ ﴾ قُرِئَ بِالحركاتِ الثلاث، وذُكِرَ في النَّصْب عن الأخفَش أنه حَمَلَهُ على: ﴿ أَمْ يَعْسَبُونَ أَنَّا لَانَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجُوَنِهُم ﴾ وقِيلَه. وعنه أي: عن الأخفش وقالَ قِيلَه.

قوله: (﴿ وَقِيلِهِ ، ﴾ [قُرِئ] بالحركاتِ الثلاث): حمزةُ وعاصم: بخَفْضِ اللام وكَسْرِ الهاء، والباقون: بنَصْبِ اللام وضَمِّ الهاء (١)، وضَمُّ اللام: شاذٌ.

قوله: (وعنه ـ أي: عن الأخفش ـ وقال قِيلَه): أي: هو مَصدَرٌ لِفِعلٍ محذوف، أي: وقالَ الرسولُ ﷺ قِيلاً، وفي «الكواشي»: «والقِيلُ والقَوْلُ والقال: واحد».

وقلت: يُمكِنُ أن يُقال: إنه تعالى يحكي عن حالِ رسولِ الله على كأنه قيل: إنه آيسٌ عن إيانهم عند سماع قولنا له: ﴿ وَلَين سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَهُمْ لِيَقُولُنَّ اللّهُ فَانَى يُوْفَكُونَ ﴾، وقال قولاً، وهو: ﴿ يَكَرَبِ إِنَّ هَكُولُا وَ قَرْمٌ لاَيُورِمُونَ ﴾، وينصُرُ هذا التأويل ترتُّبُ قولِه: ﴿ فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَمٌ ﴾، لأنه أمرٌ بالمُتاركة والإعراض الكُلِّي، وقولِه أيضاً: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾، فإنه وعيدٌ لهم، ووَعُدٌ له صلواتُ الله عليه في أنه تعالى يَتقِمُ لك منهم، ويُجازيك وإياهُم على حَسناتِكَ وسَيِّاتِهم، كقولِهِ تعالى: ﴿ وَإِنَ السَّاعَة لَانِيَةٌ فَأَصْفَح الصَّفَح الصَّفَح الجَمِيل ﴾ [الحجر: ١٨٥، وإليه وسيِّاتِهم، كقولِهِ تعالى: ﴿ وَإِنَ السَّاعَة لَانِيَةٌ فَأَصْفَح الصَّفَح الجَمِيل ﴾ [الحجر: ١٨٥، وإليه الإشارةُ بقوله: «فأعرض عن دَعْوتِهم يائِساً عن إيانهم، وودِعْهم، وتارِكْهم» إلى قوله: «﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ وعيدٌ للكُفّار، وتَسْليةٌ للرسولِ عَلَيْكِ».

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٧، و«حجة القراءات» ص٥٥٥.

وعَطَفَه الزَّجَاجُ على محلِّ ﴿السَّاعَةِ ﴾ [الزخرف: ٨٥]، كما تقول: عَجِبتُ مِن ضَـرْبِ زيدٍ وعَمْراً، وحَمَلَ الجرَّ على لفظِ ﴿السَّاعَةِ ﴾، والرَّفْعَ على الابتداء، والخبرُ ما بعدَه، وجَوَّزَ عَطْفَه على ﴿عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ [الزخرف: ٨٥]، على تقدير حَذفِ المُضاف، معناه: عِندَه عِلمُ الساعةِ وعِلمُ قِيلِه.

والذي قالوه ليسَ بقَوِيٍّ في المعنى، مَعَ وقوعِ الفَصْلِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه بها لا يَحسُنُ اعتِراضاً، ومَعَ تنافُرِ النَّطْم، وأقوى مِن ذلكَ وأوجَه: أن يكونَ الجرُّ والنَّصْبُ على إضهارِ حَرْفِ القَسَم وحَذفِه، والرفعُ على قولهم: أيمُنُ الله، وأمانةُ الله، ويمينُ الله، ...

وفي هذا التقريب التِفاتُ في غايةٍ مِنَ اللَّطْف، لأنَّ أَصْلَ المعنىٰ: وقُلنا لك: ﴿ وَلَينِ سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ ﴾ الآية، وقلت: ﴿ يَكَرَبِ إِنَّ هَتَوُلآء قَوْمٌ لاَيُوْمِنُونَ ﴾، وقُلنا لك: ﴿ فَأَصَفَح عَنْهُمْ ﴾ فإنا نَتَقِمُ منهم. فعَدَلَ إلىٰ الغَيْبة، فقال: وقالَ قيلاً؛ لِيُؤذِنَ بأنَّ ذلكَ القولَ إنها صدرَ عنه مِنَ الياسِ التام، فكأنه كانَ غائباً عن نفسِه مُتحسِّراً عليهم وإيمانهم وفواتِ سَعْيهِ فيهم.

وقريبٌ مِن هذا التقرير: توجيهُ على القَسَم؛ لأنَّ إتيانَ المصدرِ لتعظيم المقول، أي: قالَ قولَه الذي فيه فَخامةٌ وشأن، ثم فَسَّرَه بقوله: ﴿يَكَرَبِّ إِنَّ هَكُولُآءِ قَوْمٌ لاَيُؤْمِنُونَ ﴾ المؤذِنِ بالإقناطِ الكُلِّيّ المُستَلزِمِ لاستِئصالِ القوم، وتطهيرِ الأرضِ مِن أنجاس إفسادِهم، ولإصلاح المؤمنين، وإظهارِ دينِ الحقّ، كقوله تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَائِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواً وَٱلْحَمَّدُ لِلّهِ رَبِّ ٱلْعَكِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٤]، فحقيقٌ بأن يُقسَمَ بهذا الدُّعاءِ وأن يكونَ مَظِنّةٌ للتفخيم والتعظيم، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿وإقسامُ الله بقِيلِهِ رفعٌ منه وتعظيمٌ لدُعائه».

قوله: (وعَطَفَه الزَّجَامُ على محلِّ ﴿السَّاعَةِ ﴾): كما تقول: عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زيدٍ عَمْراً، عطفاً على المَحَلّ، تقديرُه: عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زيداً وعَمْراً، قال الزَّجّاج: «والذي أختارُه أنا أن يكونَ نَصْباً على معنى: ﴿وَعِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ يكونَ نَصْباً على معنى: ﴿وَعِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ يعلَمُ الساعة ويَعلَمُ الساعة في القُرآن: الوقتُ الذي تقومُ فيه القيامة» (١).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢١٤).

ولَعَمرُك، ويكونَ قولُه: ﴿إِنَّ هَلَوُلَآء قَوَمٌ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ جوابُ القَسَم، كأنه قيل: وأُقسِمُ بقِيلِهِ يا ربّ، أو: وقِيلُهُ _ يا ربّ _ قَسَمي، إنَّ هؤلاءِ قومٌ لا يُؤمِنونَ.

﴿ فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ ﴾ فأعرِضْ عن دَعْوتِهم يائِساً من إيهانهم، ووَدِّعْهم وتارِكْهم، ﴿ وَقُلْ ﴾ هم ﴿ سَلَتُم ﴾ أي: تَسَلُّمُ منكم ومُتارَكة، ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ وعيدٌ مِنَ الله لهم وتسليةٌ لِرسولِه ﷺ.

والضميرُ في ﴿ وَقِيلِهِ ۦ ﴾ لِرسولِ الله ﷺ، وإقسامُ الله بقِيلِهِ رفعٌ منه وتعظيمٌ لِدُعائِهِ والتِجائِهِ إليه.

عن النبيِّ ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ الزُّخرُفِ كانَ ممن يُقالُ له يومَ القيامة: يا عبادي لا خَوْفٌ عليكُمُ اليومَ ولا أنتُم تحزنون، ادخُلُوا الجنّةَ بغير حِساب».

قوله: (﴿ وَقُلْ ﴾ لهم ﴿ سَلَامٌ ﴾ أي: تَسَلُّمٌ منكم ومُتارَكة): قال مَكِّي: «تقديرُه: قل: أمري مُسالةٌ منكم، ولم يُؤمَرْ بالسَّلام عليهم، وإنها أُمِرَ بالتَّبرِّي منهم ومِن دينهم »(١).

تَمَّتِ الشُّورةُ بِحَمْدِ الله وعَونِهِ مُصَلِّياً علىٰ رسولِ الله ﷺ (٢).

* * *

⁽١) «مُشكِلُ إعراب القرآن» لمكّي بن أبي طالب (٢: ٣٥٣).

⁽٢) اقتصر في (ح) على: «تَـمَّتِ السُّورة»، والمُثبَت من (ف)، ولا شيء من ذلك في (ط).

سُورةُ الدُّخَانَ مكِّيَّة ، إلا قولَه: ﴿ إِنَّاكَاشِفُوا ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا﴾ الآية وهي سبعٌ وخمسونَ آية، وقيل: تسعٌ وخمسون

بنِيْ لِلْهُ الْبَعْزَ الْحِيْثِمِ

[﴿ حَمّ * وَالْكِتَبِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنزَلْنَهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَدَرَكَةً إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا أَإِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ * رَحْمَةً مِّن رَقِكَ إِنَّهُ, هُو السّمِيعُ الْعَلِيمُ * يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا أَإِنَّا كُنتُم مُّوقِنِينَ * رَحْمَةً مِّن رَقِكَ إِلَّهُ إِلَّا هُو يُعْيِهُ وَيُمِيثُ رَبُّكُورُ وَمَا بَيْنَهُمَا أَإِن كُنتُم مُّوقِنِينَ * لاَ إِلَهَ إِلَّا هُو يُعْيِهُ وَيُمِيثُ رَبُّكُورُ وَرَبُّ ءَابَا إِكُمُ الْأَوْلِينَ * ١ - ٨]

الواوُ في ﴿ وَٱلْكِتَٰبِ ﴾: واوُ القَسَم؛ إنْ جَعَلتَ ﴿ حَمّ ﴾ تَعْديداً للحُروف، أو اسماً للسُّورةِ مرفوعاً علىٰ خَبَر الابتداءِ المحذوف، وواوُ العَطْف؛ إنْ كانت ﴿ حَمّ ﴾ مُقسَماً بها. وقولُه: ﴿ إِنَّا آَنزَلْنَكُ ﴾ جوابُ القَسَم، والكتابُ المُبين: القُرآن.

قوله: (﴿ إِنَّا أَنزَلْنَهُ ﴾ جوابُ القَسَم): قال صاحبُ «الكشف»: جوابُ القَسَم ﴿إِنَّاكُنَّا مُنذِرِينَ ﴾، دونَ قوله: ﴿ إِنَّا آَنزَلْنَهُ ﴾، لأنك لا تُقسِمُ بالشيءِ على نفسِه، لأنَّ القَسَمَ تأكيدُ

والليلةُ المُباركة: ليلةُ القَدْر، وقيل: ليلةُ النَّصْفِ مِن شَعْبان، ولها أربعةُ أسهاء: الليلةُ المُباركةُ وليلةُ البراءةِ وليلةُ الصَّكِّ وليلةُ الرحة، وقيل: بينها وبينَ ليلةِ القَدْرِ أربعونَ ليلة، وقيلَ في تَسْميتها ليلةَ البراءةِ والصَّكّ: أنَّ البُندارَ إذا استَوفى الخراجَ مِن أهلهِ كتب لهمُ البراءة، كذلكَ الله عَزَّ وجَلَّ يَكتُبُ لِعِبادِهِ المُؤمنينَ البراءةَ في هذه الليلة.

خَبَرِ بِخَبَرِ آخـر، فقوله: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَكُ ﴾ اعتِراضٌ بينَ القَسَمِ وجوابه (١). وقال أبو البقاء: «الجوابُ ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَكُ ﴾، و﴿ إِنَّا كُنَّا ﴾ مُستأنف، وقيل: هو جوابٌ آخرُ مِن غير عاطِف »(٢).

والجوابُ عن قولِ صاحبِ «الكشف»: «لأنكَ لا تُقسِمُ بالشيءِ على نفسِه»: أنه مِن بابِ قولِ الشاعر:

وثناياكِ إنها إغريضُ (٣)

كما سبقَ في «الزخرف».

قوله: (البُندار): مُعرَّب، وما وَجَدتُ له ذِكراً سِوىٰ في الحاشية (٤): «البُندار: مَنْ في يده القانون، وهو أصلُ الخراج»، ثم وَجَدتُ في «كتاب ابنِ الصَّلاح» في معرفة الحديث: «البُندار: مَنْ يكونُ مُكثِراً مِن شيءٍ يَشتَريه منه مَنْ هو دونَه، ثم يبيعُه، قاله (٥) السَّمْعاني - ووَجَدتُه بخَطِّه -، وبُندار: لُقِّبَ به محمدُ بنُ بشار البصري (٢)، روىٰ عنه البُخاريُّ ومُسلِم، قال ابنُ الفَلكيّ: إنها لُقِّبَ بهذا لأنه كان بُندارَ الحديث» (٧).

⁽۱) «كشف المشكلات» للباقولي (۲: ۱۲۱۹).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٤).

⁽٣) تقدَّم ص٩٤ في تفسير الآية ٣ من سورة الزخرف.

⁽٤) أي: في حاشية «الكشّاف»، والمُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ ينقلُ عن الحاشية في مواضع، صَـرَّحَ في بعضها بأنَّ الكلامَ فيها للزنخشـريِّ نفسِه.

⁽٥) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «قال»، وصوَّبتُه من لفظ ابنِ الصلاح، وقوله: «قاله السمعاني» سقط من (ط).

⁽٦) تحرَّف في (ح) إلى: «المصري».

⁽٧) «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٢٩٨ مع «التقييد والإيضاح» للعراقي)، والذي فيه: من قوله: «وبُندار: لُقِّبَ به ...» إلى آخره. أما ما قبله فقد وَرَدَ في بعض النُّسَخ الخطية على الحاشية منسوباً إلى ابن =

وقيل: هيَ مُحْتَصّةٌ بِخَمْسِ خِصال:

تفريقِ كُلِّ أمرِ حَكيم، وفضيلةِ العِبادةِ فيها، قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ صَلّىٰ في هذهِ الليلةِ مئةَ ركعةٍ أرسَلَ اللهُ إليه مئةَ مَلَك؛ ثلاثون يُبشَّرُونَه بالجنّة، وثلاثون يُؤمِّنُونَه مِن عذابِ النار، وثلاثون يَدفَعُونَ عنه آفاتِ الدُّنيا، وعشرةٌ يَدفَعُونَ عنه مَكايدَ الشيطان».

قوله: (قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ صَلّىٰ في هذهِ الليلة») إلىٰ آخِره: ما وَرَدَ فيما يُعتَمدُ عليه مِن هذا المعنىٰ في الأصول سِوىٰ ما رواه ابنُ ماجَه (١) عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا كانت ليلةُ النَّصْفِ مِن شَعْبان، فقُومُوا ليلَها، وصُومُوا نهارَها، فإنَّ اللهَ تعالىٰ يَنزِلُ فيها لِغُروبِ الشمسِ إلىٰ الساءِ الدُّنيا، فيقول: ألا مِن مُستَغفِرٍ فأغفِرَ له، ألا مِن مُستَرزِقٍ فأرزُقَه، ألا مِن مُبتَلىٰ فأعافِيه، ألا كذا، ألا كذا، حتىٰ يَطلُعَ الفَجْر».

الصَّلاح نفسِه _كما نَبَّهَت إليه الدكتورة عائشة بنت الشاطئ في تحقيقها لكتاب ابن الصلاح ص٥٨٦ ، و الصَّلاح بأصل كِتابه، أو ذكره في الإملاء توضيحاً، فقُيِّدَ عنه.

أما قولُ المُؤلِّف رحمه الله تعالى: «إنه لم يجد له ذِكْراً»: فمُتعقَّب؛ ففي كتاب «العين» للإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي (٨: ١٠٤): «البَنادِرة: دَخِيل، وهم التُّجّارُ الذين يَلزَمُونَ المَعادِن، واحِدُهم بُنْدارة»، ومثلُه في «القاموس»، مادة (بندر)، إلا أنه قال: «جمعُ بُنْدار»، وزاد في معناه: «أو الذين يَخزُنونَ البضائعَ للغَلاء».

⁽١) برقم (١٣٨٨)، لكن قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١: ٢٤٧): "إسناده ضعيف لضعف ابن أبي سَبْرة، واسمه أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي سَبْرة، قال فيه أحمد بن حنبل وابن معين: يضع الحديث». قلت: ومثلُ هذا الضَّعْف لا يُقبَلُ حتىٰ في فضائل الأعمال.

ويُغني عنه ما رواه ابنُ ماجه (١٣٩٠) عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً: «إنَّ الله ليطَّلِعُ في ليلةِ النَّصْفِ من شعبان، فيغفرُ لجميع خَلْقِه، إلا لمُشرِك أو مُشاحِن»، وروى ابنُ حبان في «صحيحه» (٥٦٦٥) نحوَه من حديث معاذبن جبل.

ونزولِ الرحمة، قال عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «إنَّ الله يَرحَمُ أُمتي في هذهِ الليلةِ بعَدَدِ شَعرِ أغنام بني كَلْب».

وحُصولِ المغفرة، قال عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «إنَّ اللهَ تعالىٰ يَغفِرُ لجميع المُسلِمينَ فِي تلكَ الليلةِ إلا لِكاهِن، أو ساحِر، أو مُشاحِن، أو مُدمِنِ خمر، أو عاقَّ للوالِدَيْن، أو مُصِرِّ علىٰ الزِّنیٰ».

وما أُعطِيَ فيها رسولُ الله ﷺ مِن تمام الشفاعة، وذلكَ أنه سأل ليلةَ.

قوله: (إنَّ اللهَ يَرحَمُ أُمَّتِي في هذهِ الليلة) الحديث: مِن رواية الترمذيِّ وابنِ ماجَهُ (١) عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْنَرْلَنَهُ فِى لَيَّلَةٍ تُبَنَرَّكَةٍ ﴾: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّ اللهَ تعالىٰ يَنزِلُ ليلةَ النَّصفِ مِن شَعْبانَ إلىٰ السهاءِ الدُّنيا، فيغفرُ لأكثرَ مِن عَدَدِ شَعَرِ غَنَمِ كَلْب».

قوله: (إنَّ الله يَغفِرُ لجميعِ المُسلِمين): روينا في «مُسنَد أحمد بن حنبل» (٢) عن عبدِ الله بنِ عَمْرِو بنِ العاص: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يَطَّلِعُ اللهُ تعالىٰ إلىٰ خَلْقِهِ ليلةَ النِّصْفِ مِن شعبان، فيَغفِرُ لِعِبادِهِ إلا اثنين؛ مُشاحِن وقاتِل نَفْس».

قوله: (مُشاحِن): النهاية: «المُشاحِن: المُعادي، والشَّحْناء: العَداوة، وقال الأوزاعي: أراد بالمُشاحِنِ هاهنا: صاحِبَ البدعةِ المُفارِقَ لجماعةِ الأمة».

قوله: (وما أُعطِيَ فيها ... مِن تمام الشفاعة): عطفٌ علىٰ قوله: «تفريقُ كُلِّ أمرٍ حكيم»، وهي خامسةُ الخِصالِ التي اختصَّتْ هذه الليلةُ بها.

⁽١) الترمذي (٧٣٩)، وابن ماجه (١٣٨٩). ونقل الترمذيُّ تضعيفَ هذا الحديث عن البخاري.

⁽٢) برقم (٦٦٤٢)، وقال الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٨: ٦٥) «فيه ابنُ لهيعة، وهو ليِّنُ الحديث، وبقيةُ رجاله وُثِقُوا».

قلت: والحديثُ صَحَّ بلفظِ "إلا لمُشرِكِ أو مُشاحِن"، كما تَقَدَّمَ تخريجُه قريباً من حديث أبي موسىٰ الأشعري ومعاذ بن جبل، وهو ما ورد في عِدّةٍ أحاديثَ أخرىٰ، انظُرُها في التعليق علىٰ "مسند أحمد" عند هذا الحديث.

الثالثَ عَشَرَ مِن شَعْبان في أُمّته، فأُعطِيَ الثُّلُثَ منها، ثم سأل ليلةَ الرابعَ عَشَرَ فأُعطِيَ الثُّلُثَين، ثم سألَ ليلةَ الخامسَ عَشَرَ فأُعطِيَ الجميع، إلا مَنْ شَردَ عن الله شِرادَ البعير.

ومن عادةِ الله في هذهِ الليلة: أنْ يَزيدَ فيها ماءُ زَمزَمِ زيادةً ظاهِرة.

والقولُ الأكثر: أنَّ المُرادَ بالليلةِ المُباركة: ليلةُ القَدْر، لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّا آنزَلْنَهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر: ١]، ولمُطابَقةِ قولِه: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ لِقولِه: ﴿ فَنَزَلُ ٱلْمَلَتِهِكَةُ وَٱلدَّرِ وَفِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِن كُلِّ أَمْرٍ * سَلَامُ هِي حَقَّى مَطْلَعَ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر: ٤-٥]، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلّذِى آُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وليلةُ القَدْرِ في أكثرِ الأقاويلِ في شهرِ رمضان.

فإن قلت: ما معنى إنزالِ القُرآنِ في هذهِ الليلة؟ قلت: قالوا: أُنزِلَ مُحملةً واحدةً مِنَ السهاءِ السابعةِ إلى سهاءِ الدُّنيا، وأُمِرَ السَّفَرةُ الكِرامُ بانتِساخِهِ في ليلةِ القَدْر، وكانَ جبريلُ عليه السَّلامُ يُنزِلُه على رسولِ الله ﷺ نُجُوماً نُجُوماً.

فإن قلت: ﴿إِنَّاكُنَّا مُنذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾: ما مَوقِعُ هاتَينِ الجملتَين؟ قلت: هما جُملتانِ مُستأنفتانِ مَلفوفتان، فُسّرَ بهما جوابُ القَسَم......

قوله: (قالوا: أُنزِلَ مُجملةً واحدة): روىٰ مُحيي السُّنّةِ عن قَتادةَ وابنِ زيد^(۱): «هي ليلةُ القَدْر، أنزَلَ اللهُ تعالىٰ القُرآنَ في ليلةِ القَدْرِ مِن أُمِّ الكِتابِ إلىٰ السهاءِ الدُّنيا، ثم نزلَ به جِبريلُ عليه السَّلامُ نُجُوماً في عشرينَ سنة»(۲).

قوله: (ملفوفتان): وهو نوعٌ غريبٌ مِنَ اللَّفِّ والنَّشْر، لَفَّ أُولاً في قوله: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَهُ فِ لَيَّلَةٍ مُبَارِكة، ثم عَلَّل المعنى الأولَ بقوله: ﴿ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴾، والمعنى الثاني بقوله: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾، ولمَّا كان المعنى الثاني

⁽١) هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المدني، المُتوفىٰ سنة ١٨٢.

⁽٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٢٧).

الذي هو قولُه تعالىٰ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَهُ فِي لَيَـلَةِمُّبُنرَكَةٍ ﴾، كأنه قيل: أنزلناه لأنَّ مِن شأنِنا الإنذارُ والتحذيرُ مِنَ العِقاب، وكانَ إنزالُنا إياهُ في هذهِ الليلةِ خصوصاً؛ لأنَّ إنزالَ القُرآنِ مِنَ الأُمُورِ الحكيمة، وهذهِ الليلةُ مَفرَقُ كُلِّ أمرٍ حَكيم.

والمُباركة: الكثيرةُ الخير؛ لِـمَـا يُتيحُ اللهُ فيها مِنَ الأُمورِ التي تَتَعَلَّقُ بها مَنافِعُ العِبادِ في دينهم ودُنياهم، ولو لم يُوجَد فيها إلا إنزالُ القُرآنِ وحدَه لكفيٰ به بركة.

ومعنى ﴿ يُفَرَقُ ﴾: يُفصَلُ ويُكتَبُ، ﴿ كُلُّ آمَرٍ حَكِيمٍ ﴾ مِن أرزاقِ العبادِ وآجالِهِم وجميع أمورِهم، منها إلى الأُخرى القابلة. وقيل: يُبدَأُ في استِنساخ ذلكَ مِنَ اللَّوْحِ المحفوظِ في ليلةِ البراءة، ويقعُ الفراغُ في ليلةِ القَدْر، فتُدفَعُ نُسْخةُ الأرزاقِ إلى ميكائيل، ونُسْخةُ الحروب إلى جبريل، وكذلك الزلازِلُ والصَّواعِقُ والحسْف، ونُسْخةُ الأعالِ إلى إسماعيلَ صاحبِ سهاءِ الدُّنيا، وهو مَلَكُ عَظيم، ونُسْخةُ المَصائِب إلى مَلكِ الموت. وعن بعضهم: يُعطىٰ كُلُّ عامِلِ بَركاتِ أعهالِه،

مُعتَنِقاً (١) بالأول غيرَ مُستَقِلِّ بنفسِه _ كها عليه النَّشْرُ المُتعارَف، لأنه لا يتمُّ إلا بأن يُقال: إنها خُصِّصَ إنزالُه بهذهِ الليلةِ لأنه مِنَ الأُمُورِ المُحكَمة، وهذه الليلةُ مَفرَقُ كُلِّ أمرٍ حَكيم، فناسَبَ إنزالُه فيها _ قال: «جُملتانِ مُستأنفتانِ ملفوفتان»، وأعجِبْ بنَشْرٍ فيه لَفّ.

قوله: (﴿ كُلُّ أَمْرِ حَكِيمٍ ﴾ مِن أرزاقِ العباد): روى مُحيي السُّنَةِ بإسنادِهِ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «تُقطَعُ الآجالُ مِن شَعْبانَ إلى شَعْبان، حتى إنَّ الرجلَ ليَنكِحُ ويُولَدُ له، وقد أُخرِجَ اسمُه في المَوْتىٰي (٢).

⁽١) لفظة «مُعتَنِقاً»: رُسِمَت في (ح) و(ف): «معسفا».

⁽٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٢٨). ورواه بإسناده إلى عثمان بن المُغيرة بن الأخنس مرفوعاً. وعليه فالحديثُ مُرسَل، بل مُعضَل، لأنَّ عثمان هذا عَدَّه الحافظُ ابنُ حجر في «التقريب» (٤٥١٥) من طبقةِ مَنْ عاصَرَ صغار التابعين.

والحديثُ رواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٣٨٣٩) عن عثمان بن المغيرة مُرسَلاً أيضاً.

فيُلقىٰ على ألسِنةِ الخلقِ مَدْحُه، وعلىٰ قُلوبِهم هَيْبتُه.

وقُرِئ: «يُفرَقُ» بالتشديد، و«يَفرُقُ كُـلَّ» علىٰ بنائِـهِ للفاعِـلِ ونَصْـبِ «كُلّ»، والفارق: اللهُ عَزَّ وجَلّ، وقرأ زيدُ بنُ عليِّ رضيَ اللهُ عنه: «نَفرُقُ» بالنَّون.

﴿ كُلُّ أَمَّرٍ حَكِيمٍ ﴾ كُلُّ شأنٍ ذي حِكمة، أي : مفعولٍ على ما تَقتَضيهِ الحِكمة، وهو مِنَ الإسنادِ المجازي؛ لأنَّ الحكيمَ صِفةُ صاحِبِ الأمرِ على الحقيقة، ووَصْفُ الأمرِ به مجاز.

﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا ﴾ نَصْبٌ على الاختِصاص، جَعَلَ كُلَّ أمرٍ جَزْلاً فَخْماً بأنْ وَصَفَه بالحكيم، ثم زادَه جَزالةً وكَسَّبَه فَخامةً بأنْ قال: أعني بهذا الأمر أمراً حاصِلاً مِن عِندِنا، كائِناً مِن لَدُنّا، وكما اقتَضاهُ عِلمُنا وتدبيرُنا. ويجوزُ أن يُرادَ به: الأمرُ الذي هو ضِدُّ كائِناً مِن لَدُنّا، وكما اقتَضاهُ عِلمُنا وتدبيرُنا. ويجوزُ أن يُرادَ به: الأمرُ الذي هو ضِدُ اللهمِ، ثم إما أن يُوضَعُ مَوضِعَ «فُرْقاناً» الذي هو مصدرُ ﴿يُقْرَقُ﴾، لأنَّ معنى الأمرِ والفُرْقانِ واحد؛

قوله: (فَيُلقَىٰ عَلَىٰ أَلسِنةِ الخَلقِ مَدْحُه): وهو مِن قولِهِ صلواتُ الله عليه: «إذا أَحَبَّ اللهُ العَبْد، نادىٰ جِبريل: إنَّ اللهَ يُحبُّ فُلاناً فأحِبُّوه، فيُحِبُّه أهلُ السهاء، ثم يُوضَعُ له القَبولُ في الأرض»، أخرجه البُخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ (١) عن أبي هُريرة.

قوله: (وهو مِنَ الإسنادِ المجازي): قالَ الإمام: «الحكيم: ذو الحِكمة، وذلكَ أنَّ تخصيصَ الله كُلَّ أحدٍ بحالةٍ مُعيَّنةٍ مِنَ الرِّزقِ والأَجَلِ والسعادةِ والشقاوةِ في هذهِ الليلة: يَدُلُّ على حِكمةِ بالِغة»(٢)، فأُسنِدَ إلىٰ الليلة، كقوله تعالىٰ: ﴿يَوْمُا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ [المُزمِّل: ١٧](٣).

⁽١) البخاري (٣٢٠٩) و(٣٤٠٠) و(٧٤٨٥)، ومسلم (٢٦٣٧)، والترمذي (٣١٦١).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٢٥٥).

⁽٣) زاد في (ح) و(ف) هنا: «أي: يجعل الولدان فيها شيباً»! وفيه خَلَل ظاهر، ولعلَّ صوابه: «يجعلُ ما فيه الولدانَ شيباً»، ولم ترد هذه الزيادة في (ط). والله أعلم.

مِن حيثُ إنه إذا حَكَمَ بالشيءِ وكتَبَه فقد أَمَرَ به وأوجَبه، أو يكونَ حالاً مِن أحدِ الضَّميرَينِ في ﴿أَنزَلْنَهُ ﴾؛ إما مِن ضمير الفاعِل، أي: أنزلناه آمِرِينَ أمراً، أو مِن ضمير الفعول، أي: أنزلناهُ في حالِ كَوْنِهِ أمراً مِن عِندِنا بها يجبُ أن يُفعَل.

قوله: (من حيثُ إنه إذا حَكَمَ بالشيء وكتبه فقد أمَرَ به): يعني: أنَّ معنى ﴿يُفْرَقُكُمُ أَمْرٍ مَكِيمٍ ﴾: يُفصَلُ ويُكتَبُ كُلُّ أمرٍ مفعولِ على مُقتضىٰ الجِكمة، كما هو معنى «الأمر» الذي هو ضِدُّ «النهي»، لأنه تعالى إذا حَكَمَ بالشيءِ وكتبه فقد أوجَبه، فكانَ معنى قوله: ﴿يُقْرَقُكُمُ أَمْرٍ حَكَمٍ بالشيءِ وكتبه فقد أوجَبه، فكانَ معنى قوله: ﴿يُقْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ معنىٰ قوله: ﴿أَمْرَا مِنْ عِندِنآ ﴾، وكانَ مِن حَقِّ الظاهر _ لقوله: «أَنْ يُوضَعَ مَوضِعَ مَوضِعَ فَوْقاناً» _ أن يُقال: إنَّ قوله: ﴿أَمْرا مِنْ عِندِنآ ﴾ بمعنى: يُفرَقُ ويُفصَلُ ويُكتَب، لأنَّ أمرَه النازِلَ مِن عِندِه سُبحانه وتعالىٰ لا يكونُ إلا فَصْلاً وقُرْقاناً، لكنْ لـمَّا قال: «معنىٰ الأمْرِ والفُرْقانِ واحد»، جَعَلَ الأولَ بمعنىٰ الثاني؛ لاتحادهما في المعنىٰ.

وإنها سَلَكَ هذا المَسلَكَ ليَجمَعَ بينَ قَوْلَي الزَّجّاج حيثُ قال: «ويجوزُ أن يكونَ منصوباً بـ ﴿ يُفْرَقُ ﴾، أي: يُفرَقُ فُرْقاناً، لأنَّ ﴿ أَمْراً ﴾ بمعنى «فرقاناً»، أو المعنى: يُؤتَ مَرُ فيها أمراً » (١). قال أبو البقاء: «أمَرْنا أمْراً، دَلَّ على هذا ما اشتَمَلَ عليه الكِتابُ مِنَ الأوامر، و ﴿ يَنْ عِندِنَا ﴾: إما صِفةٌ لـ «أمر» أو أن يَتَعلَّق بـ ﴿ يُفْرَقُ ﴾ «٢).

قوله: (تعليلاً لِـ ﴿ يُقْرَقُ ﴾ أو لِقولِه: ﴿ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا ﴾): هذا جَمْع، وقولُه: «أي: يُفصَلُ

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٢٤).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٤).

و﴿ رَحْمَةً ﴾ مفعولاً به،

في هذهِ الليلةِ كُلُّ أمر»، وقولُه: «أو تَصدُّرُ الأوامرُ مِن عِندِنا»: تقسيم، وقولُه: «لأنَّ مِن عادِتنا» إلى آخِره، وقولُه: «وكذلك الأوامِرُ الصادرةُ»: تفريق (١).

قوله: (و ﴿ رَحْمَةُ ﴾ مفعولاً به): أي إذا كانَ ﴿ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾ تَعْلَيلاً لِـ ﴿ يُفْرَقُ ﴾، أو لِقولِه: ﴿ أَمْرًا مِنْ عِندِنَا ﴾، يكونُ ﴿ رَحْمَةً ﴾ مفعولاً به (٢) لِـ ﴿ مُرْسِلِينَ ﴾، قال أبو البقاء: ﴿ رَحْمَةً ﴾ مفعولُ ﴿ مُرْسِلِينَ ﴾، قال أبو البقاء: ﴿ رَحْمَةً ﴾ مفعولُ ﴿ مُرْسِلِينَ ﴾، ويُرادُ بها النبيُّ ﷺ (٣).

فإن قلت: هل الاختِصاصُ كونُه مفعولاً له في الأول، ومفعولاً به في الثاني، مِن عائِدِه؟ قلت: أجل، لأنَّ الـمُبدَلَ مُطلَق، فالـمُناسِبُ أن يكونَ البَدَلُ كذلك، أعني: ﴿مُنذِرِينَ ﴾ وهو مِن بَدَلِ الكُلّ؛ لأنَّ الإنذارَ والإرسالَ يَقتَضيانِ المُنذِرَ والمُرسَل، وهو عبارةٌ عن المُختارِ المبعوثِ إلى الخلقِ للإرشاد، ولا يَستَقيمُ أن يُقال: إنا كُنّا مُنذِرِينَ رحمة، إلا أن يكونَ مفعولاً له.

وأما التعليل: فإنه إما أن يكون لِـ ﴿ يُقَرَقُ ﴾، ولا شَكَّ أنَّ تفريقَ كُلِّ أمرٍ حكيمٍ أمرٌ عظيمٌ يحتاجُ إلى أن يُعَلَّلَ بإرسالِ رحمةٍ للعالمين، وإما أن يكونَ تَعْليلاً لـ ﴿ أَمْرًا ﴾، فهو أَوْلَىٰ منه، إذِ

⁽١) انظر تفصيلَ الكلام في «الجمع» و «التقسيم» و «التفريق» في «التبيان في البيان» للمُؤلِّف العلامة الطيبيِّ ص ٣٣- ٣٠، فقد ذكرَ صورةَ «الجمع» وحدَه، وصورةَ «التقسيم» وحدَه، وصورةَ «الجمع مع التفريق» وحدَه، ثم ذكرَ صورةَ «الجمع مع التفريق»، وصورةَ «الجمع مع التفريق والتقسيم»، وضورةَ «الجمع مع التفريق والتقسيم»، وفيه فوائد.

⁽٢) من قوله: «أي: إذا كان» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٥).

وسيُؤيِّدُ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ هذا القولَ في كلامِه آخرَ السُّورة.

⁽٤) المعنىٰ: أنَّ الْمُبدَلَ منه _ وهو قولُه: ﴿مُنذِرِينَ ﴾ _ مُطلَق، فالبَدَل _ وهو قولُه: ﴿مُرْسِلِينَ ﴾ _ كذلك، فيكونُ قولُه: ﴿رَحْمَةً ﴾ مفعولاً له، لا مفعولاً به، لأنَّ في جَعْلِه مفعولاً به تقييدُ الإرسال بالرحمة.

وقد وَصَفَ الرحمة بالإرسال، كما وَصَفَها به في قوله: ﴿وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ عَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ عَلَا اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى

التقديرُ حينتُذ: أعني بهذا الأمرِ أمراً كائِناً مِن لَدُنّا، ويَليقُ بجَلالِنا وكِبْريائِنا، ولا يَحسُنُ أن يُقال: إنَّ ﴿أَمْرًا ﴾ على هذا مفعولٌ مُطلَق، بل منصوباً على الاختِصاص مُعلَّلاً بقوله: ﴿إِنَّاكُنَا مُرْسِلِينَ ﴾؛ ليَستَقِلَّ بالتعليل.

قوله: (وَصَفَ الرحمةَ بالإرسال): أي: أُوقِعَ الإرسالُ على الرحمة، وجُعِلَتْ مفعولاً به، كما أُوقِعَ الإرسالُ على الرحمة، وجُعِلَتْ مفعولاً به، كما أُوقِعَ الإمساكُ عليه في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ مَا يَفْتَحِ اللّهُ لِلنّاسِ مِن رَحْمَةِ فَلَا مُمْسِكَ لَهَ مَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ عَدْه الدَّقيقة: أنَّ الفِعْلَ وَصْفُ للفاعلِ وللمفعولِ به، وكذلك يُقالُ في قولنا: «ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً»: أنَّ زيداً ضارب، وعَمْراً مضروب.

فإن قلت: ذكر أنَّ قولَه: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾: إما بَدَلٌ من قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مُندِرِينَ ﴾، أو تعليلٌ لِـ ﴿يُقْرَقُ ﴾، أو لقوله: ﴿أَمْرًا ﴾، فأيُّ الوَجْهَيْنِ هو المُختار؟ قلت ـ والعِلمُ عند الله ـ: الثاني؛ لأنَّ الجملَ كُلَّها حيتئذِ واردةٌ على التعليلِ المُتداخِل، كما يُفهَمُ مِن كلامه، فكأنه لمَّا قيل: ﴿إِنَّا آنزَلْنَكُ فِي لَيَـلَةِ مُبَرَرِكَةٍ ﴾، فقيل: لِمَ؟ فأُجيب: لأنه مِن شأنِنا التحذيرُ والعِقاب، فقيل: لِمَ خُصَّصَ الإنزالُ في هذه الليلة؟ فقيل: لأنه مِن الأُمُورِ المُحكمة، ومِن شأنِ هذه الليلة أن يُفرَقَ فيها كُلُّ أمرِ حكيم، فقيل: لِمَ كانَ مِنَ الأُمُورِ المُحكمة؟ فأجيب: لأنَّ ذا الجلالِ والإكرام أراد إرسالَ رحمةٍ للعالمين، ومن حَقِّ المُنزَلِ عليه أن يكونَ حكيماً؛ لكونِهِ المعالمينَ نذيراً، وداعياً إلى الله بإذنِهِ وسِـراجاً مُنيراً، فقيل: لماذا رَحِهم الرَّبُّ عَزَّ وجَلَّ بذلك؟ فأُجيب: لأنه سُبحانه وتعالىٰ هو وحده سميعٌ عليم، يَعلَمُ جُزئياتِ أحوالِ عِبادِهِ وكُلِّياتِها، ويَعلَمُ ما يحتاجُونَ إليه دُنيا وآخِرة، وهو وحده ربُّ الساواتِ والأرض، يُربِيهم ويَرزُقُهم ويَعلَمُ ما يعتاجُونَ إليه دُنيا وآخِرة، وهو وحده ربُّ الساواتِ والأرض، يُربِيهم ويَرزُقُهم ويمنحُهم مَرافِقَهم، وإليه الإشارةُ بقوله: ويَمنحُهم مَرافِقَهم، وإليه الإشارةُ بقوله.

وفَصْلُ كُلِّ أمرٍ مِن قِسْمةِ الأرزاقِ وغيرِها: مِن بابِ الرحمة، وكذلكَ الأوامِرُ الصادِرةُ مِن جِهتِهِ عَزَّ وعَلَا، لأنَّ الغَرَضَ في تكليفِ العِبادِ تعريضُهم للمنافع، والأصل: إنا كُنَّا مُرسِلِينَ رحمةً منا، فوضَعَ الظاهِرَ مَوضِعَ الضمير؛ إيذاناً بأنَّ الرُّبُوبيّة تقتضي الرحمة على المربوبين.

وفي قِراءة زيدِ بنِ عليّ: «أمرٌ مِن عِندِنا»؛ علىٰ: هو أمر، وهيَ تَنصُرُ انتِصابَه على الاختِصاص. وقرأ الحسن: «رحمةٌ مِن ربِّك»، علىٰ: تِلكَ رحمة، وهيَ تَنصُرُ انتِصابَها بأنها مفعولٌ له.

﴿إِنَّهُ، هُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ وما بعدَه: تحقيقٌ لِرُبُوبيته، وأنها لا تحقُّ إلا لِـمَنْ هذهِ أوصافُه، وقُرِئ: «ربِّ السهاوات» «ربِّكم وربِّ آبائِكم» بالجرِّ؛ بَدَلاً مِن ﴿زَيِّكَ ﴾.

فإن قلت: ما معنىٰ الشَّرْطِ الذي هو قولُه: ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾؟ قلت: كانوا يُقِرُّونَ بأنَّ للسهاواتِ والأرضِ رباً وخالقاً،

قوله: (على: تلكَ رحمةٌ مِن ربِّك) (١): وهي تَنصُرُ انتِصابَها مفعولاً له (٢)، وقال صاحبُ «التقريب»: إذ لو كانت مفعولاً به لَدَلَّ اللفظُ على أنَّ المُرسَلَ رحمة، لا الإرسال، وفيه نظر. وقلت: كلامُ الـمُصنِّف لا يُشعِرُ بذلك، بل فيه: أنَّ ﴿ رَحْمَةً ﴾ إذا قُطِعَتْ وجُعِلَتْ جُملةً مُستأنفةً تَعَيَّنَتْ لبيانِ المُوجِب للإرسال.

قوله: (كانوا يُقِرُّونَ بأنَّ للسهاواتِ والأرضِ ربّاً): هذا الفَصْلُ إلىٰ آخِره فيه بيانُ للإشاراتِ والتلويحاتِ التي تَضَمَّنَتِ الآيات؛ بدأ اللهُ سُبحانَه وتعالى بتعظيم الألوهية، وتعظيم كِتابهِ الحكيم، ورَسُولِهِ الكريم، حيثُ أتىٰ بالصِّيغةِ الـمُنبِّهةِ علىٰ الجلالِ والكِبْرياء، وهي: ﴿إِنَّا الشَّعَلَيْهُ وَالْكِبْرِياء وَهُولِهُ اللهُ عليه، والمُرادُ الذَّرُلْنَهُ ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾، ثم خَصَّ الخِطابَ برَسُولِهِ صلواتُ الله عليه، والمُرادُ

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن قوله «من ربك» ليس في الأصل الحطي من «الكشاف» ولا في المطبوع.

⁽٢) في الأصول الخطية: «مفعول له»، وله وَجُه، ولكن النَّصْب أولىٰ.

فقيل لهم: إنَّ إرسالَ الرُّسُل وإنزالَ الكُتُب رحمَّ مِنَ الرَّبَ، ثم قيل: إنَّ هذا الرَّبَ هو السَّميعُ العَليمُ الذي أنتُم مُقِرُّونَ به، ومُعتَرِفُونَ بأنه ربُّ السماواتِ والأرضِ وما بينهما، إنْ كانَ إقرارُكم عن عِلم وإيقان، كما تقول: إنَّ هذا إنعامُ زيدِ الذي تَسامَعَ الناسُ بكرَمِه،

العُموم، وأنَّ الأصل: ﴿ مِن رَبِكُمْ ﴾، وإليه الإشارةُ بقوله: «فقيل لهم: إنَّ إرسالَ الرُّسُلِ وإنزالَ الكُتُبِ رحمةٌ مِنَ الرَّبُ ، فوضَع «الرَّبُ » مَوضِع «مِنّا»؛ ليُؤذِنَ بأنَّ الرُّبُوبيّةَ تقتضي الرحمةَ علىٰ المُربُوبين، وليكونَ تمهيداً ينبني عليه التعليلُ المُتضمِّنُ للتعريض؛ بتَوْسيطِ ضمير الفَصْل وتعريفِ الخبر، للإشعارِ بأنَّ آلهتهم لا تسمعُ ولا تُبصِرُ ولا تُعني عنهم شيئاً، وإلى التعليل والتعريض أشارَ بقوله: ﴿ إِنَّهُ مُوا السَّمِيعُ العلِيمُ ﴾ وما بعدَه تحقيقٌ لِرُبُوبيّته، وأنها لا تَحقُ إلا هذه والوعيدِ للكُفّار، والوَعيدِ للكُفّار، والوَعيدِ للكُفّار، والوَعيدِ للكُفّار،

ثم نبّه الكُفّارَ عن سِنَةِ الغَفْلةِ والتقاعُد عن مُوجِباتِ الشُّكر، فرَجَعَ إليهم مِن خِطابِ الرسولِ ﷺ، مُوبِّخاً بما اشتَهرَ عِندَهم مِنَ الوَصْفِ الذي لا بُدَّ لهم أن يُقِرُّوا به، فأبدَلَ من ﴿ السَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾: ﴿ رَبِّ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا أَيْنَ كُنتُم مُوقِنِينَ ﴾، يعني: هذا المذكورُ مِن إنزالِ الكُتُبِ وإرسالِ الرسولِ ﷺ رحمةٌ وإنعامٌ ممن تُقِرُُون به، وتقولون: إنه خالقُ السهاواتِ والأرضِ وما بينَهما، فها هذا التهاوُن، فاقبَلُوها واغتَنِمُوا الفُرْصةَ إن كنتُم تَدَّعُونَ الإيقان.

وقد أشار إلى هذا المعنى بقوله: «إنْ بَلَغَكَ حديثُه»؛ لأنَّ ذلكَ مشهورٌ عنده، ولم يكن الإعلامُ إلا للتنبيهِ على التهاوُن؛ ليُقامَ الشُّكْر على إنعامِه، والشرطُ يقتضي ذلك، لأنه مِن باب قولِ العامِل^(٢): إن كُنتُ عَمِلتُ فأعطِني حَقِّي.

⁽١) تقدُّم معنىٰ الإدماج عند تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً.

⁽٢) تحرَّف في (ح) إلى: «القائل».

واشتَهروا سَخاءَه، إنْ بَلَغَكَ حديثُه وحُدِّثتَ بقِصَّتِه.

[﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكِّ يَلْعَبُونَ * فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْقِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ * يَغْشَى ٱلنَّاسُّ هَنذَا عَذَابُ أَلِيدٌ * رَبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَّا ٱلْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴾ ٩-١٢]

ثم ألزَمَهم بعدَ هذا التقريرِ البليغِ كَلِمةَ التقوى، وهي: ﴿لَآ إِلَنهَ إِلَّا هُوَيُمِّي، وَيُمِيثُ ﴾، ثم خَصَّ التربيةَ بهم وبأسلافِهم جارياً علىٰ سَنَنِ الخِطاب ﴿رَبُّكُو وَرَبُّ ءَابَـَآيِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾، ومُقرِّراً لمزيدِ تَوَخِّي شُكْرِ تلكَ الرحمةِ السَّنية، وهذهِ النَّعْمةِ الجليلة.

ثم لفَرْطِ عِنادِهم وعَدَمِ إيقانِهم التَفَتَ مِنَ الخِطابِ في قوله: ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكِي يَلْعَبُونَ ﴾، فبَعَدَهُم وطَرَدَهُم؛ إيذانًا بأنهم مَعَ إيقانِهم ذلك مُنزَّلُونَ منزلة الشاكِّين، حيثُ لم يَعمَلُوا بمُوجبه، وخَلطُوا مَعَ اليقينِ الـهُزْءَ واللَّعِب، كما قال: «قولٌ مخلوطٌ بهُزْءٍ ولَعِب».

ثم التَفَتَ إلى حَبيبه صَلُواتُ الله عليه مُسلِّياً له وإقناطاً مِن إيهانِهم، بقوله: ﴿ فَٱرْتَقِبَ يَوْمَ تَأْقِ ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴾، فقابلَ إنزالَ الكِتاب بإنزالِ العِقابِ مِنَ السهاء، يعني: إنزالُ الكِتاب رحمةٌ لهم، وحينَ أعرَضُوا عنه انتظِرْ إنزالَ العذاب، وأسندَ «العذاب» إلى «السهاء»، وإن كانَ هو الفاعِلَ حقيقة؛ ليكونَ على وزانِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿ أَنَعَمَتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْصُوبِ عَلَيْهِمْ * (۱) والله أعلَمُ بأسرارِ كلامِه.

قوله: (إنْ بَلَغَكَ حديثُه): عن بعضِهم: فائدةُ قوله: «إنْ بَلَغَكَ حديثُه»: التنبيهُ للمُخاطَب أَنَّ مِن حَقِّكَ أَن تكونَ عالمًا به، ولا تكونَ غافِلاً عن مِثلِه، فتَغتَرَّ به، فإنه مِن أمرٍ عظيم، فكذلكَ الشَّرْطُ في الآية، ويُرادُ تعييرُ المُخاطَب علىٰ الغَفْلةِ عنه.

ويُروىٰ: «واشتَهَرُوا سَخاءَه» بالنَّصْب^(٢)؛ لأنَّ «اشتَهر» يُستَعمَلُ لازِماً ومُتعدِّياً.

⁽١) أي: مِن نسبة الخير والنَّفْع إليه، وعَدَم نسبة الشَّـرِّ والضُّـرِّ إليه، سبحانه وتعالى، وإن كان الأمرُ في الحالتين منه، كما هو اعتقادُ أهل السُّنّة والجماعة، ولذلك حِكَم ـ تُنظَـرُ في الآياتِ التي وقع فيها مثلُ ذلك تفصيلاً ـ، فَضْلاً عن التأدُّب معه تبارك وتعالىٰ.

⁽٢) وكذا هو في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي متنه من (ط)، ووقع في المطبوع: «واشتهر وإسخاؤه»، ولعل وجهه أن يكون «إسخاؤه» معطوفًا على «إنعام زيد»، لكن لـم نقف على استعمال الفعل «أسخى إسخاء».

ثم رَدَّ أَن يكونوا مُوقِنِينَ بقولِه: ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكِي يَلْعَبُونَ﴾، وأنَّ إقرارَهُم غيرُ صادِرٍ عن عِلم وتَيقُّن، ولا عن جِدِّ وحقيقة، بل قولٌ مخلوطٌ بهُزْءٍ ولَعِب.

﴿ وَوَمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ ﴾ مفعولٌ به مُرتَقَب، يُقال: رَقِبتُه وارتَقَبتُه، نحو: نَظَرتُه وانتَظَرتُه. واختُلِفَ في الدُّخان: فعن عليِّ بنِ أبي طالبِ رضي الله عنه، وبه أَخَذَ الحسن: أنه دُخانُ يأتي مِنَ السهاءِ قبلَ يوم القيامة، يَدخُلُ في أسهاعِ الكَفَرة، حتى يكونَ رأسُ الواحِدِ منهم كالرأسِ الحنيذ، ويَعتَري المُؤمِنَ منه كهيئةِ الزُّكام، وتكونُ الأرضُ كُلُّها كبيتٍ أُوقِدَ فيه، ليسَ فيه خِصاص.

وعن رسولِ الله ﷺ: «أولُ الآيات: الدُّخان، ونُزولُ عيسىٰ ابنِ مَريَم، ونارٌ تخرجُ مِن قَعْرِ عَدَنِ أَبِيَن، تَسُوقُ الناسَ إلى المَحشَر»، قال حُذيفة: يا رسولَ الله، وما الدُّخان؟ فتلا رسولُ الله ﷺ الآية، وقال: «يَملَأُ ما بينَ المَشرِقِ والمَغرِب، يَمكُثُ أربعينَ يوماً وليلة، أما المُؤمِنُ فيصيبُه كهيئةِ الزُّكْمة، وأما الكافِرُ فهو كالسَّكْران، يخرجُ مِن مِنخَرَيْهِ وأَذُنكيهِ ودُبُرِه».

وعن ابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: خمسٌ قد مَضَت: الرُّوم، والدُّخان،

قوله: (ليسَ فيه خِصاص): النهاية: «الخِصاص: الفُرَجُ والأنقاب».

قوله: (أبيَن): بكَسْرِ الهمزةِ وفَتْحِها، وهو اسمُ رجلٍ بنى هذهِ المدينة، والمشهورُ الفَتْح، و«عَدَن»: غيرُ مُنصَـرف.

قوله: (خمسٌ قد مَضَت)، وقولُه: (إنَّ قاصًا عندَ أبواب كِنْدة): الحديثُ مَعَ تغييرٍ في الأَلفاظِ والمعاني أخرجه البُخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ (١) عن مسروق، وعنه قال: «كُنّا جُلُوساً عندَ عبدِ الله بنِ مسعود، وهو مُضطَجِع، فأتاه رجل»، الحديث.

⁽۱) البخاري (٤٧٧٤) و (٤٨٠٩)، ومسلم (٢٧٩٨) (٣٩)، والترمذي (٣٢٥٤). وانظر أيضاً ما أخرجه البخاري (١٠٠٧) و (٤٦٩٣) و (٤٧٦٧) و (٤٨٢-٤٨٢٤)، ومسلم (٢٧٩٨).

والقَمَر، والبَطْشة، واللِّزام. ويُروى أنه قيلَ لابن مسعود: إنَّ قاصًا عندَ أبواب كِنْدة يقول: إنه دُخانٌ يأتي يومَ القيامة، فيأخذُ بأنفاسِ الخلق، فقال: مَنْ عَلِمَ عِلمًا فليَقُلْ به، ومَنْ لم يَعلَمْ فليَقُل: الله أعلم، فإنَّ مِن عِلم الرجلِ أن يقولَ لِشيءٍ لا يَعلَمُه: الله أعلم، ثم قال: ألا وسأُحَدِّثُكُم، إنَّ قُريشاً ليَّا استَعصَتْ على رسولِ الله ﷺ دعا عليهم، فقال: «اللهُمَّ اشدُدْ وَطْأَتَكَ على مُضر، واجعَلْها عليهم سِنينَ كسِنِي يُوسُف»، فأصابهم فقال: «اللهُمَّ اشدُدْ وَطْأَتَكَ على مُضر، واجعَلْها عليهم سِنينَ كسِنِي يُوسُف»، فأصابهم الجهد، حتى أكلوا الجِيفَ والعِلْهِز، وكان الرجلُ يَرى بينَ الساءِ والأرضِ الدُّخان، فمشى إليه أبو سُفيانَ ونَفَرٌ وكانَ يُحدَّثُ الرجل، فيسمعُ كلامَه ولا يَراهُ مِنَ الدُّخان، فمشى إليه أبو سُفيانَ ونَفَرٌ معَه، وناشَدُوهُ اللهَ والرَّحِم، وواعَدُوهُ إنْ دعا لهم وكُشِفَ عنهم أن يُؤمنوا، فلما كُشِف عنهم رَجَعُوا إلىٰ شِرْكِهم.

﴿بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴾ ظاهرٍ حالُه لا يَشُكُّ أحدٌ في أنه دُخان.

﴿ يَخْشَى ٱلنَّاسَ ﴾ يَشْمَلُهم ويَلبَسُهم، وهو في محلِّ الجرِّ؛ صِفةٌ لِـ «دُخانِ». و ﴿ هَنذَا عَذَابُ ﴾ إلى قوله: ﴿ مُوْمِنُونَ ﴾ منصوبُ المَحَلِّ بفِعْلِ مُضمَر، وهو: يقولون، و «يقولون» منصوبٌ على الحال، أي: قائلينَ ذلك، ﴿ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴾ مَوعِدةٌ بالإيهان إنْ كُشِف عنهم العذاب.

قوله: (واللَّزام): اللِّزام: فُسِّرَ بأنه يومُ بَدْر، وهو في اللغة: المُلازمةُ للشيءِ والمُداومةُ عليه.

و «اشدُدْ وَطْأَتَكَ على مُضَر»: أي: خُذْهُم أخذاً شديداً. والوَطْءُ في الأصل: الدَّوْسُ بالقَدَم، فسُمِّي به في الغَزْوِ والقَتْل، لأنَّ مَنْ يَطَأُ على الشيءِ برِجْلِه فقد استقصىٰ في هَلاكِهِ وإهانتِه. و «العِلهِز»: شيءٌ يَتَّخِذُونَه في المجاعة، يخلِطونَ الدَّمَ بأوبارِ الإبل، ثم يَشوُونَه بالنار ويأكلونَه، وقيل: كانوا يَخلِطُونَ فيه القِرْدان، والعِلهِز: القُرادُ الضَّخْم (١)، وقيل: العِلهِز: شيءٌ يَنبُتُ له أَصْلٌ كأصلِ البَرْدِيّ (٢). كلَّه في «النهاية».

⁽١) القُراد: ما يَتَعلَّقُ بالبعير ونَحْوه، وهو كالقَمْل للإنسان. «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (قرد).

⁽٢) نباتٌ تُعمَلُ منه الحُصر. «المصباح المنير»، مادة (برد).

[﴿ أَنَّ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ * ثُمَّ نَوَلُواْ عَنْهُ وَقَالُواْ مُعَلَّرٌ تَجْنُونٌ * إِنّا كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ قِلِيلًا إِنَّكُمْ عَآبِدُونَ * يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰۤ إِنَّا مُنلَقِمُونَ ﴾ ١٣ - ١٦]

﴿ أَنَّى لَمُمُ الذِّكْرَىٰ ﴾ كيف يَذَّكَرونَ ويَتَّعِظُونَ ويَفُونَ بها وَعَدُوهُ مِنَ الإيهانِ عندَ كَشْفِ العذاب، ﴿ وَقَدْ جَآءَهُم ﴾ ما هو أعظمُ وأدخلُ في وجوبِ الادِّكارِ مِن كَشْفِ الدُّخان، وهو ما ظهرَ على رسولِ الله ﷺ مِنَ الآياتِ البيِّنات؛ مِنَ الكِتابِ المُعجِزِ وغيرهِ مِنَ المُعجِزات، فلم يَذَّكُروا، وتَولَّوا عنه، وبَهَتُوهُ بأنَّ عَدَّاساً _ غُلاماً أعجمياً لبعض مَقيف _ هو الذي عَلَّمَه، ونَسَبُوهُ إلىٰ الجنون.

ثم قال: ﴿ إِنَّا كَاشِفُوا ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا ۚ إِنَّكُمْ عَآبِدُونَ ﴾ أي: رَيْثَما نكشِفُ عنكُم العذابَ تعودونَ إلى شِـرْكِكم، لا تَلبُّونَ غِبَّ الكَشْفِ على ما أنتُم عليه مِنَ التَّضَرُّع والابتِهال.

فإن قلت: كيفَ يَستَقيمُ علىٰ قولِ مَنْ جَعَلَ الدُّخانَ قبلَ يوم القيامةِ قولُه: ﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ قِلِيلًا ﴾؟

فإن قلت: فَسَّرتَ اللِّزامَ بيوم بدر، وكذا فسَّره المُصنِّفُ في آخرِ الفرقان، ثم لا يخلو أن يُراد بـ «البطشةِ الكبرىٰ»: يومُ القيامة أو يومُ بدر، فيلزمُ من الأول أن البطشةَ الكبرىٰ مُترقَّبة، ولقد رُوِيَ في الحديثِ أنها قد مَضَت، ومن الثاني أن لا يكونُ المعدودُ خمساً؟

قلت: إذا وُصِفَ يومُ بدرٍ بأمرين: بأن العذابَ كان شديداً كثيراً، وأن ذلك العذابَ كان مُلازِماً للقتلىٰ كها ذكر في القرآن؛ يستقيمُ المعدود، وأما تفسيرُ «البطشةِ الكبرىٰ» بيوم القيامة فهو مُشكِل، اللهم إلا أن يُذهَبَ إلىٰ التغليب، أو أن ما هو كائنٌ بمنزلة الكائن، كقوله تعالىٰ: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ ٱلجُنَةِ ﴾ [الأعراف: ٤٤](١).

قوله: (فإن قلت: كيفَ يَستَقيمُ على قولِ مَنْ جَعَلَ الدُّخان): تحريرُ السُّؤالِ والجوابِ ما ذُكِرَ في «التفسير الكبير»: «أنه تعالىٰ حكىٰ عنهم أنهم يقولون: ﴿ رَّبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَّا ٱلْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴾،

⁽١) من قوله: «فإن قلت: فسَّرت اللزام» إلى هنا، سقط من (ح)، وأثبتُّه من (ط)، وورد أولُه في (ف) إلى قوله: «ثم لا يخلو أن يراد بالبطشة»، وانقطع الكلام.

قلت: إذا أتتِ السهاءُ بالدُّحانِ تَضوَّرَ المُعذَّبونَ به مِنَ الكُفَّارِ والمُنافِقين، وقالوا: ﴿ رَّبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَا ٱلْعَذَابِ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴾ مُنيبُون، فيكشِفُه اللهُ عنهم بعدَ أربعينَ يوماً، فرَيْشَما يَكشِفُه عنهم يَرتَدُّونَ لا يَتَمهَّلُون.

ثم قال: ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰ ﴾ يُريد: يومَ القيامة، كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا جَآءَتِ الطَّآمَةُ ٱلْكُبْرَىٰ ﴾ [النازعات: ٣٤]، ﴿ إِنَّا مُنكَقِمُونَ ﴾ أي: نَنتَقِمُ منهم في ذلكَ اليوم.

فإن قلت: بِمَ انتَصَبَ ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ ﴾؟ قلت: بها دلَّ عليه ﴿إِنَّا مُنكَقِمُونَ ﴾،

هذا إذا حَمْلْناهُ على القَحْطِ الذي وَقَعَ بِمَكّة استقام، فإنه نُقِل: أنه ليًا اشتَدَّ القَحْطُ فيها مشى أبو شفيانَ إلى رسولِ الله على الله على البَلِية - أن يُومنوا، فلما أزالَه الله تعالى رَجَعُوا إلى شِرْكِهم، أما إذا حَمَلْناه على أنَّ المُرادَ منه ظُهورُ علامةِ القيامة لم يَصِحَّ ذلك، لأنَّ عندَ ظُهورِ أشراطِ الساعةِ لا يُمكِنُهم أن يقولوا: ﴿ رَبَّنَا ٱكَمِنْفَ عَنَا الْعَدَابِ إِنَّا مُومِنُونَ ﴾، ولم يَصِحَّ أيضاً أن يُقالَ لهم: ﴿ إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَآبِدُونَ ﴾.

والجواب: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ ظهورُ هذه العلامةِ جارياً مَجْرىٰ ظُهورِ سائرِ علاماتِ القيامةِ في أنه لا يُوجِبُ انقِطاعَ التكليف، فتَحدُثُ هذه الحالة، ثم إنَّ الناسَ يخافون فيتَضَرَّعُون، فإذا زالت تلكَ الواقعةُ عادوا إلى الكُفْرِ والفِسْق، وإذا كانَ هذا مُحتَملاً استقامَ قولُه: ﴿إِنّا كَاشِفُوا ٱلْعَذَابِ ﴾ مَعَ القولِ بأنَّ الدُّحانَ قبلَ يوم القيامة، أي: هو مِن أشراطِ الساعة»(١).

قوله: (تَضَوَّرَ المُعنَّبون): الجوهري: «التَّضَوُّر: الصِّياحُ والتلوِّي عندَ الضَّرْبِ أو الجوع»، وعن بعضهم: تَضَوَّر: أي غَلَبَ عليهم الضَّعْف، مِن قولهم: رجلٌ ضَوْرة، أي: ضعيف^(٣). قوله: (لا يَتَمَهَّلُون): تَمَهَّلَ في أمر: أي: اتَّأَد، وتَمَهَّل: أي: تَقَدَّم.

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٢٥٧).

⁽٢) هذه الفقرة (مِن: «قوله: (تضوَّر المُعَدَّبون)» إلى هنا، أُخِّرَتْ في (ح) و(ف) بعدَ التي تليها، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المناسب لترتيب الكلام في «الكشّاف».

وهو «نَنتَقِم»، ولا يَصِحُّ أَن يَنتَصِبَ بـ ﴿مُنكَقِمُونَ ﴾، لأنَّ «إنَّ» تَحجُبُ عن ذلك.

وقُرِئ: «نَبطُش» بضَمِّ الطاء، وقرأ الحسن: «نُبطِشُ» بضَمِّ النُّون، كأنه يحملُ الملائكةَ على أن يَبطِشُوا بهمُ البَطْشةَ الكُبْرى، أو يجعلُ البَطْشةَ الكُبْرى باطِشةً بهم.

وقيل: ﴿ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُنْرَىٰ ﴾: يومُ بَدْر.

قوله: (لأنَّ «إنَّ» تَحجُبُ عن ذلك): قال الزَّجّاج: «﴿ يَوْمَ ﴾ لا يجوزُ أن يكونَ منصوباً بقوله: ﴿ مُننَقِمُونَ ﴾ لا يجوزُ أن يكونَ منصوباً بقوله: ﴿ مُننَقِمُونَ ﴾ لأنَّ ما بعدَ ﴿ إِنَّا ﴾ لا يجوزُ أن يَعمَلَ فيها قبلَه » (١). قال: وصاحبُ «الكَشْف » نَصَبَه بقوله: ﴿ إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ ﴾ (١). وقلت: لا يُساعِدُ عليه قولُه: ﴿ إِنَّا كُمْ عَآيِدُونَ ﴾ ، لأنَّ البَطْشةَ الكُبرى: إما أن تكونَ يومَ القيامةِ أو يومَ بَدْر، وقد عُقِّبَ بقوله: ﴿ إِنَّا أَمُننَقِمُونَ ﴾ .

قوله: (كأنه يحملُ الملائكة على أن يَبطِشُوا): قال أبو البقاء: "يُقال: أبطَشتُه: إذا أمكنته مِنَ البَطْش، أي: نُبطِشُ الملائكة "(")، فعلى هذا: المفعولُ به محذوف، ويجوزُ أن تجعل ﴿ الْبَطْشَةَ الْكُبْرِيّ ﴾ مفعولاً به على الإسنادِ المجازي، نحو: جَدَّ جَدُّه، و ﴿ بِنُسَ الرِقَدُ الْمَرْفُودُ ﴾ [هود: ٩٩]. وقال ابنُ جِنِيّ: "وهي قراءةُ الحسن وأبي رجاءٍ وطَ لْحة بخِلاف، وهذا مِن: بَطَشَ هو، وأبطشتُه أنا، كقَدرَ وأقدَرْتُه، وأما انتصابُ ﴿ الْبَطْشَةَ ﴾ فبفعلٍ مُضمَرٍ يَدُلُّ عليه الظاهر، أي: يومَ نُبطِشُ مَنْ نُبطِشُه، فيبطشُ البَطْشةَ الكُبْرى، ولك أن تنصِبَ ﴿ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى عليهم، ونُمكنُها منهم، كقولك: يومَ نُسَلِّطُ مفعول به، كأنه قيل: يومَ نُقَوِّي البَطْشةَ الكُبْرىٰ عليهم، ونُمكنُها منهم، كقولك: يومَ نُسَلِّطُ القتلَ عليهم، ونُوسِّعُ الأَخْذَ منهم " (أ).

الراغب: «البَطْش: تناولُ الشيءِ بصَوْلة، قال تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا بَطَشَتُم بَطَشَتُم جَبَّادِينَ ﴾ [الشعراء: ١٣٠]» (٥).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٥٢٥).

⁽۲) «كشف المشكلات» للباقولي (۲: ۱۲۲۰).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٦).

⁽٤) «المحتسب» لابن جنِّي (٢: ٢٦٠-٢٦١).

⁽٥) «مفردات القرآن» ص١٢٩.

[﴿ وَلَقَدْ فَتَنَا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ وَجَآءَهُمْ رَسُولُ كَرِيمٌ * أَنْ أَدُّوَاْ إِلَى عِبَادَ اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ رَسُولُ آمِينٌ * وَأَن لَا تَعْلُواْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنِّ ءَاتِيكُمْ بِسُلْطَنَنِ مَّبِينِ * وَإِنِّي عُذْتُ بِرَتِي وَرَبِيكُمُ أَن تَرْجُهُونِ * وَإِن لَّا نُوْمِنُواْ لِي فَأَعْزَلُونِ ﴾ ١٧ - ٢١]

وقُرِئ: «ولقد فَتَّنّا» بالتشديد؛ للتأكيدِ أو لِوُقوعِهِ على القوم. ومعنى الفِتْنة: أنه أمهَلَهُم ووَسَّعَ عليهم في الرِّزق، فكانَ ذلك سَبباً في ارتكابِهمُ المعاصيَ واقتِرافِهمُ الآثام، أو: ابتلاهُم بإرسالِ موسى إليهم ليُؤمِنُوا، فاختاروا الكُفرَ على الإيهان، أو: سَلَبَهُم مُلكَهُم وأغرَقهم.

﴿كَرِيمٌ ﴾ علىٰ الله وعلىٰ عِبادِهِ الْمؤمنين، أو كريمٌ في نفسِه، لأنَّ اللهَ لم يَبعَثْ نبيّاً إلا مِن سُراةِ قومِهِ وكِرامِهم.

﴿ أَنْ أَذُّواْ إِلَيَّ ﴾ هي «أَنْ» المُفسِّرة، لأنَّ مجيءَ الرسولِ مَنْ بُعِثَ إليهم

قوله: («فَتَّنّا» بالتشديد؛ للتأكيدِ أو لِوُقوعِهِ على القوم): يُريد: أنه على مِنوالِ المُبالَغةِ في قوله: ﴿وَمَاۤ أَنَاْ بِظَلَمِ لِلْعَبِيدِ ﴾ [ق: ٢٩]، أي: «فَعَّلَ» للتكثير، وهو إما بحسَب ذنوبِهم العظيمة، يُعذِّبُهم عذاباً شديداً، أو بحسَب كَثْرتِهم، لِوُقوعِهِ على كثيرين، فيُوزَّعُ فيهم.

الراغب: نحوه: قَتَلَ الرجلَ وقَتَّلَ القوم.

قوله: (أو كريمٌ في نفسِه): الأساس: «كَرُمَ فُلانٌ علينا كرامة، وله علينا كرامة، وأكرَمَ نفسَه بالتقوى، وأكرمها عن المعاصي، وهو يَتكرَّمُ عن الشوائِن، قال أبو حيّة (١١):

أَلَمْ تَعْلَمِي أَنِي إِذَا الْنَفْسُ أَشْرَفَتْ على طَمَع (٢) لَم أَنْسَ أَنْ أَتَكَرَّما » وقلت: وعليه قولُه تعالى: ﴿وَلِذَامَرُ وَأَبِاللَّغُوِمَرُ وَأَكِرَامًا ﴾ [الفرقان: ٧٧]. قوله: (مَنْ بُعِثَ إليهم): نَصْبٌ بنَزْع الخافِض، أي: إلىٰ مَنْ بُعِثَ إليهم.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وذكر البيت بعده، والبيت لنافع بن سعد الطائي، كما في «الحماسة» ص٢١٤، لا لأبي حيّة، وفي «أساس البلاغة»: «قال أبو حية: وإن أجَلَّ المكارم اجتنابُ المحارم».

⁽٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «على طَبْع»، والمثبت من (ط) و «أساس البلاغة» للزنخشري.

مُتَضَمِّنٌ لمعنىٰ القَوْل، لأنه لا يجيئُهم إلا مُبشِّـراً ونذيراً وداعياً إلىٰ الله. أو المُخفَّفةُ مِنَ الثقيلة، ومعناه: وجاءهم بأنَّ الشَّأنَ والحديث: أدُّوا إليِّ.

و ﴿عِبَادَ ٱللّهِ ﴾ مفعولٌ به، وهم بنو إسرائيل، يقول: أدُّوهُم إليَّ وأرسِلُوهُم معي، كقوله: ﴿فَأَرْسِلُ مَعَنَا بَنِيَ إِسْرَءِيلَ وَلَا تُعَذِّبُهُمْ ﴾ [طه: ٤٧]، ويجوزُ أن يكونَ نِداءً لهم؛ على: أدُّوا إليَّ - يا عِبادَ الله - ما هو واجبٌ لي عليكم مِنَ الإيهانِ لي وقَبولِ دعوتي واتَّباع سبيلي، وعَلَلُ ذلكَ بأنه ﴿ رَسُولُ آمِينٌ ﴾ غيرُ ظنين، قد اثتَمَنَهُ اللهُ على وَحْيِهِ ورِسالتِه.

﴿وَأَن لَا تَعْلُواْ ﴾: «أَنْ» هذهِ مِثلُ الأُولىٰ في وَجْهَيْها، أي: لا تستكبروا، ﴿عَلَى اللَّهِ ﴾ بالاستِهانةِ برسولِهِ ووَحْيِه، أو: لا تستكبروا علىٰ نبيِّ الله، ﴿بِسُلَطَن مُبِينٍ ﴾ بحُجّةٍ واضحة.

﴿ أَن تَرْجُمُونِ ﴾ أَنْ تَقتُلُونِ، وقُرِئ: «عُذتُ » بالإدغام،

قوله: (أو المُخفَّفةُ مِنَ الثقيلة): وعن بعضِهم: إذا كانت مُحفَّفةً مِنَ الثقيلةِ يجبُ أن تُعوَّضَ بأحدِ الحروفِ الأربعة: النفي، وقد، وسوف، والسِّين؛ بَدَلاً مما ذَهَبَ منها، وهاهنا ما عُوِّض، ويجبُ أن تكونَ «أنْ» التي معها الفِعْلُ في تأويل المَصدَر؛ لأنَّ جميعَ الأفعالِ سواءٌ في هذا الحكم، أمراً كان أو مضارعاً أو غيرهما.

قوله: (﴿ أُمِينٌ ﴾ غيرُ ظَنِين): النهاية: «وفي الحديث: «لا تجوزُ شهادةُ ظَنِين» (١١)، أي: مُتَّهم في دينه، فَعِيلٌ بمعنى: مفعول؛ مِنَ الظِّنّة: التَّهمة»، يُريد: أنَّ التعليلَ بقوله: ﴿ رَسُولُ أَمِينٌ ﴾ ترشيحٌ لاستِعارةِ ﴿ أَدُّوا إِلَى ﴾ لِقَبولِ الدَّعْوة، ومن ثَمَّ قال: «أَدُّوا إِلَيَّ ما هو واجبٌ عليكم».

قوله: («أَنْ» هذه مِثلُ الأُولىٰ في وَجْهَيْها): أي: في أن تكونَ مُفسِّرةً أو خُفَّفةً مِنَ الثقيلة. قوله: («عُذتُّ» بالإدغام): وهي المشهورة (٢٠).

⁽١) أخرجه الترمذي (٢٢٩٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

⁽٢) كذا في الأصول الخطية! ومعناه: أنَّ القراءة بالإِظهار شاذة، ليست في السَّبْعة ولا في العشرة - كما هو منهجُ المُؤلِّف في مثل هذا الإطلاق - وليس كذلك، فإدغامُ الذال في التاء: هي قراءةُ أبي عمرو وحمزة =

ومعناه: أنه عائِذٌ برَبِّهِ مُتَّكِلٌ علىٰ أنه يَعصِمُه منهم ومن كَيْدِهِم، فهو غيرُ مُبالٍ بما كانوا يَتَوعَّدُونَه به مِنَ الرَّجْم والقَتْل.

﴿ فَأَعَنَزِلُونِ ﴾ يُريد: إنْ لم تُؤمِنُوا لي، فلا مُوالاةَ بيني وبينَ مَنْ لا يُؤمِن، فتَنَحَّوا عني، واقطَعُوا أسبابَ الوُصْلةِ عني، أو فخَلُّوني كَفَافاً لا لي ولا عليّ، ولا تَتَعرَّضُوا لي بشَرِّكُم وأذاكم، فليسَ جزاءُ مَنْ دعاكم إلى ما فيه فلاحُكم ذلك.

[﴿ فَدَعَارَبَّهُۥ أَنَّ هَـٰٓ وُلَآ ِ قَوْمٌ مُجْرِمُونَ * فَأَسْرِ بِعِبَادِى لَيْلًا إِنَّكُم مُّتَبَعُونَ * وَٱتْرُكِ ٱلْبَحْرَ رَهُوًا إِنَّهُمْ جُندُ مُّغْرَفُونَ ﴾ ٢٢-٢٤]

قوله: (فلا مُوالاة بيني وبينَ مَنْ لا يُؤمِن): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿فَأَعَنَزُلُونِ ﴾ مُسَبَّبٌ عن جواب الشَّرْط، وأُقيمَ مَقامَه، وإنها عَمَّ ولم يقل: فلا مُوالاة بيني وبينكم؛ ليُؤذِنَ بأنَّ هذا دأبُه وعادتُه، وليسَ مُحتَصَّا بهم.

الراغب: «الاعتزال: تَجَنُّبُ الشيء؛ عَمالةً كانت أو براءةً أو غيرهما، بالبَدَنِ كانَ أو بالقَلْب، يُقال: عَزَلتُه وتَعزَّلتُه فاعتَزَل، وقولُه تعالىٰ: ﴿ إِنَّهُ مَعَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ ﴾: أي: ممنوعونَ بعدَ أن كانوا يُمَكَّنون، والأعزَل: الذي لا رُمْحَ معه» (١).

قوله: (أو فَخَلُّونِ كَفافاً): عطف على: «فتَنَحَّوا عني»، وعلى هذا الوَجْه: ﴿فَأَعْنَزِلُونِ ﴾: كِنايةٌ عن تَرْكِه، وإن لم يُوجَدِ الاعتِزالُ بالأبدان.

النهاية: «وفي حديثِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: «وَدِدتُ أَنِي سَلِمْتُ مِن الخِلافةِ كَفَافًا، لا عليًّ ولا لي»؛ الكفاف: هو الذي لا يَفضُلُ عن الشيء، ويكونُ بقَدْرِ الحاجةِ إليه، وهو نَصْبٌ على الحال، وقيل: أرادَ به: مكفوفاً عني شَرُّها، وقيل: معناها: أن لا تنالَ مني ولا أنالَ منها، أي: تَكُفُّ عنى وَأَكُفُّ عنها».

⁼ والكسائي، وإظهار الذال والتاء: هي قراءةُ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر. انظر: «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني ص ٤٤، و «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢: ١٦). (١) «مفردات القرآن» ص ٥٦٤.

﴿ أَنَّ هَنَوُلَا ﴾ بأنَّ هؤلاء، أي: دعا ربَّه بذلك، قيل: كانَ دعاؤه: اللهُمَّ عَجِّلْ لهم ما يَستَحِقُّونَه بإجرامِهم، وقيل: هو قولُه: ﴿ رَبَّنَا لَا يَخْعَلْنَا فِتْ نَدَّ لِلْقَوْمِ ٱلظَّلِمِينَ ﴾ [يونس: ١٥٥]، وإنها ذكرَ اللهُ تعالىٰ السَّبَ الذي استَوجَبوا به الهلاك، وهو كوئُهم مُجُرِمين.

وقُرِئ: «إنَّ هؤلاء» بالكَسْر؛ على إضهار القول، أي: فدعا ربَّه فقال: إنَّ هؤلاء.

﴿ فَأَسَرِ ﴾ قُرِئَ بِقَطْعِ الهمزة؛ مِن: أسرى، ووَصْلِها؛ مِن: سَرَى، وفيه وجهان: إضهارُ القولِ بعدَ الفاء؛ فقال: أَسْرِ بعبادي، وأن يكونَ جوابَ شَرْطٍ محذوف، كأنه قيل: قال: إنْ كانَ الأمرُ كما تقولُ فأَسْر، ﴿ بِعِبَادِى ﴾ يعني: فأَسْرِ ببني إسرائيل، فقد دَبَّرَ اللهُ أن تَتقدَّمُوا ويَتَبَعَكم فِرعَونُ وجُنودُه، فيُنجى المتُقدِّمين، ويُغرِقَ التابعين.

الرَّهُو: فيه وجهان: أحدُهما: أنه الساكن، قال الأعشىٰ:

يَمْشِينَ رَهُواً فلا الأعجازُ خاذِلةٌ ولا الصُّدورُ على الأعجازِ تَتَّكِلُ

قوله: (قيل: كان دعاؤُه: اللهُمَّ عَجِّل): يعني: يجوزُ أن يكونَ دعاؤُه هذا المذكور، وهو قوله: ﴿أَنَّ هَلَوُلاَءَ قَوْمٌ تُجَرِمُونَ ﴾ على تقدير الباء، أي: دعا ربَّه بأنَّ _ يا ربِّ _ هؤ لاءِ المُشخَّصُونَ الـمُشاهَدُونَ تناهى أمرُهم في الكُفْرِ غايتَه، فافعَلْ بهم ما هُم أهلُه، لأنَّ الكافِرَ إذا وُصِفَ بالإجرام كانَ مُتناهياً في الكُفْر.

أو يكونَ الدُّعاءُ محذوفاً، والمذكورُ تعليلاً له، أي: عَجَّلْ لهم ما يَستَحِقُّونَه؛ لأنهم قومٌ مُحِرِمُون، أو: ربَّنا لا تجعلنا فِتْنة للذينَ كفروا، أي: مِحْنةً وبَلاءً للقوم الظالمين؛ لأنَّ هؤلاءِ قومٌ مُحِرِمُون، وإليه أشارَ بقوله: «وإنها ذَكرَ اللهُ تعالىٰ السَّبَبَ الذي استَوْجَبُوا به الهلاك»، أي: اكتفىٰ بالسَّبَ عن المُسَبَّب لِظُهورِه، فأجابَ اللهُ دعاءَه، وعَزَمَ علىٰ إهلاكِهم، وقالَ له عليه السَّلام: «أسْرِ بعبادي ليلاً».

قوله: (﴿ فَأَسَرِ ﴾ قُرِئَ بِقَطْع الهمزةِ): بالوَصْل: نافعٌ وابنُ كثير، والباقون: بقَطْعِها (١٠). قوله: (يَمشِينَ رَهْواً) البيت: والضَّميرُ في «يَمشِينَ» للإبل، «خاذلة»: أي: تاركة، خَذَلَ

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص١٢٥، و «حجة القراءات» ص٣٤٧.

أي: مَشْياً ساكِناً على هِينة، أراد موسى لمَّا جاوَزَ البحرَ أَن يَضرِبَه بعصاه فيَنطَبِق، كما ضَرَبَه فانفَلَق، فأُمِرَ بأن يَترُكه ساكِناً على هيئته، قارّاً على حاله؛ مِنَ انتِصاب الماء، وكوْنِ الطريقِ يَبَساً، لا يَضرِبَه بعصاه، ولا يُغيِّرَ منه شيئاً، ليَدخُله القِبْط، فإذا حَصَلوا فيه، أطبَقَهُ اللهُ عليهم.

والثاني: أنَّ الرَّهْو: الفَجْوةُ الواسِعة، وعن بعض العرب: أنه رأى جملاً فالجاً، فقال: شُبحان الله، رَهْوٌ بينَ سَنامَين. أي: اترُكْهُ مفتوحاً على حالِه مُنفَرِجاً.

يَخذُلُ خِذْلاناً، وهو تَرْكُكَ نُصْرةَ أخيك، يَصِفُ نُوقاً سالِكاتٍ أرضَ الفَلاة، أي: يَمشِينَ مَشْياً على هِينة، فلا الأعجازُ تَخذُلُ قوائمَها، ولا الصُّدُورُ تَتَّكِلُ على أعجازها، أي: لَسْنَ بكثيراتِ اللحم. وبعدَه:

فَهُنَّ مُعتَرِضَاتٌ والحصيٰ رَمِضٌ والرِّيحُ ساكِنةٌ والظِّلُّ مُعتَدِلُ (١)

الراغب: «رَهْواً: أي: ساكِناً، وقيل: سَعَة، وهو الصحيح، ومنه: الرَّهاء: المَفازةُ المُستَوية، ويُقال: لكُلِّ جَوْبةٍ (٢) مُستَويةٍ يجتمعُ فيها (٣) الماء: رَهْو، ومنه قيل: لا شُفْعةَ في رَهْو (٤).

قوله: (الفَجْوةُ الواسِعة): الجوهري: «الفَجْوة: الفُرْجة، والمُتَّسَعُ بين الشيئين».

قوله: (جَمَلاً فالجاً): الجوهري: «الفالِج: الجملُ الضَّخْمُ ذو السَّنامَين، يُحمَلُ من السِّنْدِ للفِحْلة (٥)».

⁽١) البيتان للقطامي، عُمَير بن شُيم التغلبي، كما في «الزهرة» لابن داود الأصبهاني (٢: ١١٧)، و «ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري (٢: ١١٩).

والرَّمَض: شِدَّةُ الحر، يُقال: رَمِضَتِ الأرضُ فهي رَمِضة، كما في «لسان العرب» لابن منظور (رمض).

⁽٢) هي الحفرةُ المُستَديرةُ الواسِعة. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جوب).

⁽٣) في الأصول الخطية: «فيه»، والتصويب من «مفردات القرآن».

⁽٤) «مفردات القرآن» ص٣٦٨.

⁽٥) أي: للضّراب وطَلَب النَّسْل.

﴿إِنَّهُمْ جُنَدُ مُّغْرَقُونَ ﴾ وقُرِئ بالفتح؛ بمعنى: لأنهم.

[﴿كَمْتَرَكُواْمِنجَنَّاتِ وَعُيُونٍ * وَزُرُوعٍ وَمَقَامِكَرِيمٍ * وَنَعْمَةِكَانُواْ فِيهَا فَكَكِهِينَ ﴾ ٢٥-٢٧] والمقامُ الكريم: ما كانَ لهم مِنَ المَجالِس والمَنازِلِ الحسنة، وقيل: المَنابِر.

والنَّعْمة: بالفَتْح: مِنَ التَّنعُّم، وبالكسر: مِنَ الإنعام. وقُرِئ: ﴿فَكِهِينَ ﴾ و (فَكِهِين».

[﴿ كَذَلِكُ ۗ وَأَوْرَثَنَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ * فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ وَمَا كَانُواْ مُنظَرِينَ ﴾

﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ الكافُ منصوبةٌ على معنىٰ: مِثْلَ ذلكَ الإخراج أَخْرَجْناهُم منها ﴿ وَأَوْرَثَنَهَا ﴾، أو في مَوضِع الرَّفْع؛ علىٰ: الأمرُ كذلك،

قوله: (والمقامُ الكريم: ما كان لهم مِنَ المَجالِس): الراغب: «كل شيءٍ يَشُرُفُ في بابه يُوصَفُ بالكَرَم، قال تعالىٰ: ﴿ فَأَنْبُنْنَا فِيهَامِن كُلِّ زَوْج كَرِيمٍ ﴾ [لقمان: ١٠]، وقال: ﴿ وَزُرُوعٍ وَمَقَامِ كَرِيمٍ ﴾، ﴿ إِنَّهُ وَلَقُرَانٌ كُرِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٧]، ﴿ وَقُل لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وإذا وُصِفَ اللهُ بالكَرَم: فهو اسمٌ لإحسانِهِ وإنعامِهِ المُتظاهِر، كقوله: ﴿ إِنَّ رَبِي غَنِيُّ كُرِيمٌ ﴾ [النمل: ٤٠]، وإذا وُصِفَ به الإنسان: فهو اسمٌ للأخلاقِ والأفعالِ المحمودةِ التي تَظهَرُ منه »(١).

قوله: (وقُرِئ: ﴿فَكِهِينَ ﴾): وهيَ المشهورة.

قوله: (مِثْلَ ذلكَ الإخراج أخرَجْناهُم): المُشارُ إليه: الإخراج، ولم يَسْبِقْ في اللَّفْظِ مُصَرَّحاً به، لكنْ في الكلام ما دلَّ عليه، وهو قولُه: ﴿إِنَّكُم مُّتَبَعُونَ ﴾، وقولُه: ﴿كَمْ تَرَكُواْ مِن جَنَّتِ وَعُيُونٍ ﴾، لأنه إنها تكونُ المُتابَعةُ إذا حَصَلَ الإخراج، قال أبو البقاء: «و﴿كَذَلِكَ ﴾ الأمر (٢)، أي: الأمرُ كذلك، وقيل: التقدير: تَرْكاً كذلك» (٣).

⁽۱) «مفردات القرآن» ص۷۰۷.

⁽٢) لفظة «الأمر» ليست في «التبيان».

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٧).

﴿ قَوْمًا ءَاخَرِينَ ﴾ ليسوا منهم في شيءٍ مِن قَرابةٍ ولا دِينٍ ولا ولاء، وهم بنو إسرائيل، كانوا مُتَسَخَّرِينَ مُستَعبَدينَ في أيديهم، فأهلكَهُمُ اللهُ علىٰ أيديهم، وأورَثَهُم مُلكَهم ودِيارَهُم.

إذا ماتَ رجلٌ خَطيرٌ قالتِ العربُ في تعظيم مَهلِكِه: بَكَتْ عليه السهاءُ والأرض، وبَكَتْهُ الرِّيح، وأظلَمَتْ له الشمس، وفي حديثِ رسولِ الله ﷺ: «ما مِن مُؤمِنٍ ماتَ في غُرْبةٍ غابت فيها بواكيه، إلا بَكَتْ عليه السهاءُ والأرض»، وقال جَرير:

تَبْكي عليكَ نُجُومَ اللَّيْلِ والقَمَرا

قوله: (في تَعْظيم مَهلِكِه): أي: هلاكِه، الجوهري: «هَلَكَ الشيءُ يَهلِكُ هَلاكاً وهُلوكاً وهُلوكاً ومَهلِكاً^(١) وتَـهْلُكة، والاسم: الـهُلْك؛ بالضَّمّ».

قوله: (وفي حديثِ رسولِ الله ﷺ): روىٰ الترمذيُّ (٢) عن أنس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما مِن مُؤمِنٍ إلا وله بابان، بابٌ يَصعَدُ منه عَمَلُه، وبابٌ يَنزِلُ منه رِزقُه، فإذا ماتَ بَكيا عليه، وذلكَ قولُه تعالىٰ: ﴿فَمَا بَكَتَ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ ﴾».

قوله: (تَبْكي عليكَ نُجُومَ الليلِ والقَمَرا): أولُه _ في «المطلع» _:

الشمسُ طالعةٌ ليسَتْ بكاسِفةٍ (٣)

وقال: رثى جَريرٌ عُمَرَ بنَ عبدِ العزيز، ويُروىٰ برَفْع «النُّجُوم» ونَصْبِها، يُعاتِبُ الشمسَ فِي طُلُوعِها، وكانَ مِن حَقِّها أن تكونَ كاسِفةً باكيةً لِفَقْدِه، والمعنىٰ علىٰ النَّصْب: تَبْكي عليكَ بُكاءَ النُّجُوم، فحَذَفَ المُضاف، والواو بمعنىٰ «مع»، وقيل: أي: ليسَتْ بكاسِفةٍ نُجُومَ الليل، وقَدَّمَ «تَبكي عليك الشَمسِ ومفعولِها، والمعنىٰ: تَبْكي عليكَ الشمس (٤)، كأنه

⁽١) وتُضبَطُ اللامُ فيه بالحركات الثلاث، كما في «صحاح» الجوهري نفسِه.

⁽٢) في «جامعه» برقم (٣٢٥٥).

⁽٣) «ديوان جرير» ص٣٠٤.

⁽٤) توضيحُه فيها قاله ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (كسف): «ومعناه: أنها طالِعةٌ تَبْكي عليك، ولم تَكْسِفْ ضُوءَ النُّجُومِ ولا القَمَر، لأنها في طُلوعِها خاشِعةً باكيةً لا نُورَ لها».

وفي هذا الموضع من «اللسان»: وجوهٌ أخرىٰ في تفسير هذا البيت، فانظُرها إن شئت.

وقالتِ الخارجيّة:

كأنكَ لم تَجْزَعْ على ابنِ طَريفِ أيا شَجَرَ الخابُورِ ما لـكَ مُورِقًا

وذلكَ علىٰ سبيل التمثيل والتخييل مُبالَغةً في وُجُوبِ الجزَعِ والبُكاءِ عليه. وكذلكَ ما يُروىٰ عن ابنِ عباسٍ رضيَ اللَّهُ عنه؛ مِنْ بُكاءِ مُصلَّىٰ الْمؤمِن، وآثارِهِ في الأرض، ومَصاعِدِ عَمَلِه، ومَهابِطِ رِزقِه في السهاء: تمثيل.

يَتَعجَّبُ مِنَ الطُّلُوع، وقيل: كانَ يَتَهجَّدُ فتبكيه النُّجُومُ والقَمَر، ويَعْدِلُ بالنهارِ فتبكيه الشمس، والشمسُ غالبةٌ في البُّكاء، لأنَّ العَدْلَ أفضَل، وهو مِن قولهم: باكَيْتُه فبكَيْتُه؛ أي: كنتُ أبكىٰ منه، أي: طَلَعَتِ الشمسُ ولكنْ مَعَ طُلوعِها تبكي وتَغْلِبُ النُّجُومَ والقَمَرَ في البُّكاء عليك.

ورُويَ ما قبلَه:

نَعَىٰ النُّعَاةُ(١) أميرَ المُؤمنينَ لنا حُمِّلتَ أمراً عظيماً فاصطبَرْتَ له

قوله: (أيا شَجَرَ الخابور) البيت: وبعدَه:

فتي لا يُحِبُّ الزادَ إلا مِنَ التُّقيٰ فلا تَـجْزعا يا ابنَيْ طَريفٍ فإنني

يا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بيتَ الله واعتَمَرا وقُمْتَ فيه بأمْرِ الله يا عُمَرا

ولا المالَ إلا مِن قَناً وسُيُوفِ أرىٰ الموتَ نَزَّالاً بكُلِّ شَريفِ(٢)

أرىٰ الموتَ وَقَّاعاً بِكُلِّ شَريفِ عليكَ سلامُ الله حَتْماً فإنني وكذا هو في «الأمالي» لأبي علي القالي ص٢٧٤، وباللفظ الذي ساقه الْمُؤلِّفُ ذكره أبو هلال العسكريُّ في كتاب «الصِّناعتَين» ص١٢٣ غير أنه قال: «حَلَّالاً بِكُلِّ شَريفٍ».

⁽١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «بغلي البغاة»، والمُثبَت من (ط)، وفي «ديوان جرير»: «تنعلي النُّعاة».

⁽٢) الأبيات لفارعة بنت طريف من قصيدة لها في رثاء أخيها الوليد بن طريف، كما في "فصل المقال" لأبي عُبيد البكري ص١٦٥، وقد ساقها بتهامها العباسي في «معاهد التنصيص» (٣: ١٦١)، إلا أنه ذكر البيت الأخبر بلفظ:

ونفى ذلكَ عنهم في قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَمَا بَكَتُ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَاءُ وَٱلْأَرْضُ ﴾، فيه تهكُّمٌ بهم وبحالهِم المُنافيةِ لِجالِ مَنْ يَعظُمُ فَقدُه، فيُقالُ فيه: بَكَتْ عليه السهاءُ والأرض. وعن الحسن: فها بكىٰ عليهمُ الملائكةُ والمُؤمِنون، بل كانوا بهَلاكِهم مَسْرورين، يعني: فها بكىٰ عليهم أهلُ السهاءِ وأهلُ الأرض.

﴿ وَمَا كَانُوا مُنظرِينَ ﴾ لمَّا جاءَ وقتُ هَلاكِهم لم يُنظروا إلى وقتٍ آخر، ولم يُمهَلُوا إلى الآخِرة، بل عُجِّل لهم في الدُّنيا.

[﴿ وَلَقَدْ نَجَيْنَا بَنِيَ إِسْرَتِهِ بِلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ * مِن فِرْعَوْنَ ۚ إِنَّهُ. كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ ٣٠–٣١]

﴿ مِن فِرْعَوْنَ ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴾ ، كأنه في نفسِه كان عذاباً مُهيناً ، لإفراطِهِ في تعذيبِهم وإهانتِهم ، ويجوزُ أن يكونَ المعنى : مِنَ العذاب اللهينِ واقِعاً مِن جِهةِ فِرعَون . وقُرِئ : «مِن عذابِ اللهين » ، ووَجْهُه : أن يكونَ تقديرُ قوله : ﴿ مِن فِرْعَوْنَ ﴾ : مِن عذاب فِرعَون ، حتى يكونَ «اللهينُ » هو فِرعَون .

وفي قِراءة ابنِ عباس: «مَنْ فِرعَونُ؟»؛ لمَّا وَصَفَ عذابَ فِرعَونَ بالشِّدةِ والفَظاعة، قال: «مَنْ فِرعَونُ؟»، على معنى: هل تَعرِفُونَه مَنْ هو في عُتُوهِ وشَيْطَنتِه؟ ثم عَرَّفَ حالَه في ذلكَ بقوله: ﴿إِنَّهُ مَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ أي: كبيراً رفيعَ الطبقةِ مِن بينهم فائقاً لهم، في ذلكَ بقوله: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي ٱلأَرْضِ ﴾ [القصص: ٤]، بليغاً في إسرافِه، أو: عالياً مُتكبِّراً، كقوله: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي ٱلأَرْضِ ﴾ [القصص: ٤]، و ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي ٱلأَرْضِ ﴾ [القصص: ٤]، و ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي ٱلأَرْضِ ﴾ [القصص: ٤]،

قوله: (واقعاً مِن جِهةِ فِرعَون): قال القاضي: «هو على هذا حالٌ مِن ﴿الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴾»(١). قوله: (و ﴿مِّنَ الْمُسْرِفِينَ ﴾ خَبَرُ ثان): يُؤذِنُ أنه إذا فُسِّرَ ﴿عَالِيًا ﴾ بـ «مُتكبِّر» يكونُ ﴿مِّنَ الْمُسْرِفِينَ ﴾ خَبَراً ثانياً، وإذا فُسِّرَ بـ «كبير» لا يكونُ خَبَراً، قال القاضي: «هو حينتَذِ حالٌ مِن

⁽١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٦٢).

[﴿ وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَكُمْ عَلَىٰ عِـلْمِ عَلَى ٱلْعَكَمِينَ ﴿ وَءَانَيْنَكُم مِّنَ ٱلْآيَنَتِ مَا فِيهِ بَلَكُؤُّا مُبِيثُ ﴿ إِنَّ هَـٰتُوْلَآ ۚ لِيَقُولُونَ ﴾ ٣٢-٣٤]

الضَّميرُ في ﴿ اَخْتَرَنَّهُم ﴾ لبني إسرائيل، و ﴿ عَلَىٰ عِلَم ﴾ في مَوضِع الحال، أي: عالمينَ بمكانِ الجِيرة، وبأنهم أحِقّاءُ بأن يُختاروا، ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: مَعَ عِلم منا بأنهم يَزيغُونَ وتَفرُطُ منهم الفَرَطاتُ في بعض الأحوال، ﴿ عَلَى ٱلْعَلَمِينَ ﴾ على عالَمِي زمانِهم، وقيل: على الناس جميعاً لِكثرةِ الأنبياءِ منهم.

﴿ مِنَ ٱلْآينَتِ ﴾ مِن نَحْوِ فَلْقِ البَحْر، وتظليل الغَمَام، وإنزالِ المَنِّ والسَّلُوى، وغيرِ ذلكَ مِن الآياتِ العِظام التي لم يُظهِرِ اللهُ في غيرهم مِثْلَها، ﴿ بَلَتَوُّا مُبِيثُ ﴾ نِعْمةٌ ظاهِرة؛ لأنَّ الله تعالىٰ يَبْلو بالنَّعْمةِ كما يَبْلو بالمُصيبة، أو اختبارٌ ظاهرٌ لِنَنظُرَ كيفَ تَعمَلون، كقوله: ﴿ وَفِى ذَلِكُم بَلَآءٌ مِن تَتِكُمُ عَظِيمٌ ﴾ [البقرة: ٤٩].

ضمير ﴿عَالِيًا ﴾»(١)، وعليه كلامُ أبي البقاء(٢). وقولُه: «رفيعُ الطبقةِ مِن بينهم» إشارةٌ إلى أنَّ التركيبَ مِن بابِ قولهم: فُلانٌ مِنَ العُلماء، أي: له مُساهمةٌ فيهم.

قوله: (وقيل: على الناس جميعاً لِكَثْرةِ الأنبياء): فعلى هذا يَعُمُّ سائرَ الأزمنة، المعنى: قومُ بني إسرائيلَ مُختارونَ مِن بين سائرِ الأقوام بأنْ تَكثُرَ الأنبياءُ منهم، فهم بهذا المعنى مُختارون. وليسَ هذا بوَجْهٍ جَيِّد.

قوله: (أو اختبارٌ ظاهِر): يُؤذِنُ بأنَّ «البلاءَ» إنْ فُسِّرَ بالنَّعْمةِ لم يكن اختباراً ظاهِراً، وقد عَلَّلها بقوله: «لأنَّ اللهَ تعالىٰ يَبْلُو بالنَّعْمةِ كها يَبْلُو بالمُصيبة»، وإن فُسِّرَ بالمِحْنةِ كانَ ظاهراً، كها في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَكُم مِثْنَءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ ﴾ [البقرة: ١٥٥] الآية، قالَ في تفسيره (٣): «ولَنُصِيبَنَّكُم بِذلكَ إصابةً تُشبِهُ فِعْلَ المُختَبِرِ لأحوالِكم، هل تَصبِرونَ وتَثبُتونَ علىٰ ما أنتُم عليه

⁽١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٦٢).

⁽٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٧).

⁽٣) الضمير في «تفسيره» يرجع إلى «قوله تعالى »، فالمعنى: قال الزنخشريُّ في تفسير هذه الآية.

[﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا مَوْتَلُنَا ٱلْأُولَى وَمَا نَحَنُّ بِمُنشَرِينَ * فَأْتُواْ بِعَابَآبِنَآ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ﴾ [٣٦-٣٥]

﴿ هَنُؤُلَاءِ ﴾ إشارةٌ إلى كُفَّارِ قُريش.

فإن قلت: كانَ الكلامُ واقِعاً في الحياةِ الثانية، لا في الموت، فهلّا قيل: إنْ هيَ إلا حياتُنا الأُولىٰ وما نحنُ بمُنشَرِين، كما قيل: ﴿إِنْ هِىَ إِلّا حَيَائُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحَنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ وما معنىٰ ذِكرِ «الأُولىٰ»؟ [الأنعام: ٢٩]؟ وما معنىٰ ذِكرِ «الأُولىٰ»؟ كأنهم وُعِدُوا مَوْتةً أُخْرىٰ، حتىٰ نَفَوْها وجَحَدُوها، وأثبتوا الأُولىٰ؟

مِنَ الطاعة، وتُسلِمونَ لأمرِ الله أم لا؟»، والمعنى على الأول: لَنَبلُونَكُم بالنِّعَم المُتواليةِ المُتظاهِرة، فهل تَشكُرونَ اللهَ وتَزيدُونَ في طاعاتِكم، أم تَتَجبَّرُونَ وترومونَ عُلُوّاً في الأرضِ وفساداً.

قوله: (﴿ هَنَوُلَآء ﴾ إشارةٌ إلى كُفّارِ قُريش): وفيه تحقيرٌ لِشأنِهم وازدراءٌ بهم، ولهذا قال: ﴿ أَهُمّ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَيّع ﴾ [الدخان: ٣٧].

اعلم أنه تعالى لمّا حكى عن المُسرِكين إعراضهم عن رسولِ الله ﷺ وطَغنهم فيه، بقوله: ﴿ أَنَّ لَهُمُ الذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُم رَسُولٌ مَّبِينٌ * مُمّ تَوَلَّواْ عَنْهُ وَقَالُواْ مُعَلَّمٌ بَخَوُنٌ ﴾ [الدخان: ١٦]، وضررَب لهم مثلَ وهَدّدَهُم (١) بقوله: ﴿ يَوْمَ نَظِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَىٰ إِنّامُننَقِمُونَ ﴾ [الدخان: ١٦]، وضررَب لهم مثلَ قَوْم فِرعونَ وجيءِ رسولِ كريم إليهم، وقصدهم إياه، وتدمير الله وقطع دابرِهِم؛ اعتباراً واتعاظاً، أتىٰ: بها هو أطمُّ من الأول، وهو تكذيبُ الله بأنْ لا بَعْثَ ولا حَشْر، وأنَّ الله تعالى ما خَلَقَ السهاواتِ والأرضَ بالحق، بل خَلَقَهما باطِلاً، لأنه سبقَ مِراراً وأطواراً أنه تعالى ما خَلَقَ السهاواتِ والأرضَ إلا لِيُوحَد ويُعبَد، ثم لا بُدَّ أن يَحزِيَ المُطيعَ والعاصي، وليست هذه دارَ الجزاء.

⁽١) من قوله: «وفيه تحقير لشأنهم» إلى هنا، سقط من (ط).

قلت: معناه ـ واللهُ الـمُوفِّـ قُللصواب ـ : أنه قيلَ لهم: إنكم تموتونَ مَوْتةً تَتَعَقَّبُها حياة، كما تَقَدَّمَتكُم مَوْتةٌ قد تَعَقَّبُها حياة، وذلك قولُه عَزَّ وجَلّ: ﴿وَكُنتُم أَمُوتُنا فَأَحْيَكُمُ مُوتَا البقرة: ٢٨]،

قوله: (معناه ـ واللهُ المُوفِّقُ للصواب ـ: أنه قيلَ لهم: إنكم تموتونَ مَوْتةً تَتَعَقَّبُها حياة): قال صاحبُ «الانتِصاف»: «أظهَرُ مِن ذلك أنهم وُعِدُوا بعدَ الحياةِ الدُّنيا حالتين: موتٌ ثم بعث، وآمنوا بأولاهما، وهي الموت، ونَفَوُا الثانية وسَمَّوْها الأُولى، وإن لم يَعتَقِدُوا شيئاً بعدَها، لأنهم نزَّلوا جُهْدَهم على الإثبات، وهذا أَوْلى مِن حَمْل المَوْتةِ الأُولى على السابقةِ على الحياةِ الدُّنيا، لأنهم لا يَعتقِدُونَ الحصرَ في هذهِ الموتة، لأنهم اعتقدوا المَوْتة التي تَعقبُ الحياة الدُّنيا، وحَمْلُ الحصرِ المُباشِرِ للمَوْتِ في كلامِهم على صِفةٍ لم تُذكر: عُدُولٌ عن الظاهرِ بلا حاجة، لأن الموت السابق على الدُّنيا لا يُعبَّرُ عنه بالمَوْتة؛ لأنَّ فيها إشعاراً بالتَّجَدُّد، والموتُ السابقُ مُستَصحَبُ لم تَتَقدَّمهُ حياة. هذا مع أنه في الآية الأخرى (۱) وافق على أنَّ ما الموتُ إلا الموت الله المُوتةِ الأُولى ما بعدَ الحياة الدنيا» (۲).

الإنصاف (٣): «إنها يُعيِّنُ ذلكَ في هذه الآيةِ القَرينة: ﴿ لَا يَذُوقُونَ ﴾ [الدخان: ٥٦]، فالموتةُ الأُولىٰ لا يذوقونها، ويُبطِلُ قولَ صاحب «الانتِصاف» أنَّ الأُولىٰ والأُخرىٰ لا تُستَعمَلانِ إلا فيها يُشتَرَكُ فيه مَعَ ما قُرِنَتْ به في الشيءِ المذكور، فلا يَصِحُّ أن يُقال: جاءني رجلٌ وامرأةٌ أخرىٰ، والموتةُ مُغايرةٌ للحياة، فلا يَصِحُّ أن يُقالَ فيها: «أُولىٰ» بالنَّسْبة إلىٰ الحياة».

وقلت: وقوله: «وحَمْلُ الحصر المُباشِر للمَوْتِ في كلامِهم على صِفةٍ لم تُذكَر: عُدُولٌ عنِ الظاهِر»: منظورٌ فيه أيضاً؛ لأنَّ التعريفَ في ﴿الْمَوْتَةَ ٱلأُولَى﴾ للعَهْد، وهو قَرنيةٌ دالَّةٌ على أنَّ المُرادَ بـ «الموتةِ الأولى» المَوْتةُ المعهودة، ولذلكَ استَشهَد بقوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمَوْتَكَا عَلَىٰ أَنَّ المُرادَ بـ «الموتةِ الأولى» المَوْتةُ المعهودة، ولذلكَ استَشهَد بقوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمَوْتَكَا عَلَىٰ أَنَّ المُرادَ بِدُالمُوتِهُ المُوتةِ اللهَرة: ٢٨]، ولأنَّ في إثباتِهم أداةَ الحصر للنَّ «إنْ»

⁽١) يعني: الآية ٥٦ من هذه السورة، وهي قولُه تعالىٰ: ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلأُوكَ ﴾.

⁽٢) «الانتصاف» (٣: ٥٠٥) بحاشية «الكشّاف».

⁽٣) للعلامة عَلَم الدين العراقي، وقد تقدَّم التعريفُ به عند تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠) تعليقاً.

فقالوا: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا مَوْتَكُنَا ٱلْأُولَى ﴾، يُريدون: ما المَوْتةُ التي مِن شأنها أن تَتَعقَّبَها حياةٌ إلا المَوْتةَ الأُولَىٰ دونَ المَوْتةِ الثانية، وما هذهِ الصِّفةُ التي تَصِفُونَ بها المَوْتةَ مِن تَعَقَّبِ الحياةِ لها إلا للمَوْتةِ الأُولىٰ خاصّة، فلا فَرْقَ إذن بينَ هذا وبينَ قوله: ﴿إِنَّ هِي إِلَّا حَيَالْنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ [الأنعام: ٢٨] في المعنى.

يُقال: أنشَرَ اللهُ المُوتى ونَشَرَهم: إذا بَعَثَهم.

﴿ فَأْتُواْ بِحَابَآ إِنَا صَدَقتُم فيها تقولون، فعَجِّلُوا لنا إحياءَ مَنْ ماتَ مِن رسولِ الله عَلَيْهُ واللّؤمنين، أي: إن صَدَقتُم فيها تقولون، فعَجِّلُوا لنا إحياءَ مَنْ ماتَ مِن آبائِنا بسُوالِكم ربَّكم ذلك، حتىٰ يكونَ دليلاً علىٰ أنَّ ما تَعِدُونَه مِن قيامِ الساعةِ وبَعْثِ الموتىٰ حَق، وقيل: كانوا يَطلُبُونَ إليهم أن يَدعُوا اللهَ فينشُرَ لهم قُصَيَّ بنَ كِلاب ليُشاوِرُوه، فإنه كانَ كبيرَهم ومُشاوَرَهُم في النَّوازِلِ ومَعاظِم الشُّؤون.

[﴿ أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَعِ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ أَهْلَكُنَكُمْ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ ٣٧]

هو تُبَعُ الحِميَريّ، كانَ مُؤمِناً وقومُه كافرين، ولذلكَ ذمَّ اللهُ قومَه ولم يَذُمَّه، وهو الذي سار بالجيوش، وحَيَّرَ الجِيرة، وبني سَمَرْ قَند، وقيل: هَدَمَها،

النافية قُرِنَتْ بـ ﴿ إِلا ﴾ و إيقاعِهم الضميرَ مُبهما (١) ، ثم فَسَرَه بالخبر ، على نَحْوِ قولهم : هي العربُ تقولُ ما شاءت : الدلالة (٢) على أنَّ هذا الكلامَ واردٌ على ما لا يُوافِقُ آراءَهم مِن إثباتِ مَوتَتَين ، فهم يُحاوِلُونَ إبطالَه ورَدَّه إلى مَوْتةٍ واحدةٍ ويَهتَمُّونَ بشأنه ، ولا يَصلُحُ لذلكَ إلا ما اشتَمَلَ على هذهِ المُوتةِ الموصوفة .

قوله: (كانوا يَطلُّبُونَ إليهم): أي: كانوا يُنهُونَ إليهم طالبينَ أن يَدعُوا الله.

قوله: (وحَيَّـرَ الجِيرة): أي: أَلَّفَها ورَتَّـبَها واتخذها مدينةً تُسَمِّىٰ: حِيرة، كما يُقال: مَدَّنَ الْمَدن، أي: بنىٰ المَدائِن.

 ⁽١) الضميرُ المُبهَم هو: «هيَ» في قوله تعالى: ﴿ إِنْ هِي إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَى ﴾.

⁽٢) قوله: «الدلالة»: هو اسم «لأنّ» في قوله: «لأن في إثباتهم أداة الحصر ...».

وكان إذا كَتَبَ قال: باسم الله الذي مَلَكَ برّاً وبحراً. وعن النبيِّ عَلَيْهِ: «لا تَسُبُّوا تُبَعًا، فإنه كانَ قد أسلَم»، وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «ما أدري أكان تُبَعَّ نبيّاً أو غيرَ نبيّ»، وعن ابنِ عباس رضيَ اللهُ عنها: كانَ نبيّاً، وقيل: نَظَرَ إلىٰ قَبرَينِ بناحيةِ حِمير، قال: هذا قبرُ رَضُوىٰ وقبرُ حُبّىٰ بنتَي تُبّع، لا تُشرِكانِ بالله شيئاً. وقيل: هو الذي كَسَا البيت، وقيل لملوكِ اليمن: التَّبابِعة، لأنهم يُتَبَعُون، كها قيل: الأقيال؛ لأنهم يُتقيّلون،

قوله: (لا تَسُبُّوا تُبَعًا): قال صاحبُ «النهاية»: «في الحديث: «لا تَسُبُّوا تُبَعًا، فإنه أولُ مَنْ كَسَا الكَعْبة» (١): تُبَّع: مَلِكُ في الزمانِ الأول، اسمُه: سَعْد (٢) أبو كَرِب، والتَّبابِعة: ملوكُ اليمن، كانَ لا يُسَمَّىٰ تُبَّعًا حتىٰ يَملِكَ حَضرَمَوتَ وسَبَأٌ وجِميَر. ويُقالُ للرجل إذا أتقَنَ الشيءَ وأحكَمَه: قد تابَعَ عَمَلَه».

قوله: (كما قيل: الأقيال؛ لأنهم يُتَقيَّلون): النهاية: «الأقوال: جمعُ «قَيْل»، وهو المَلِكُ النافِذُ القَوْلِ والأمر، وأصلُه: قَيْوِل، فَيْعِل؛ مِنَ القَوْل، فَحُذِفَتْ عَينُه، ومِثلُه: أمواتٌ جمعُ مَيْت، تخفيفُ مَيِّت، وأما «أقيال» فمحمولٌ علىٰ لَـفْظِ «قَـيْل»، كما قيل: أرياحٌ جمعُ ريح، والقياس: أرواح».

وفي حاشية «الكشّاف» (٣): معنى «يُتَقيَّلُون»: يُتَـتبَّعُون (٤)، مِن: تَقَيَّلَ أباه: إذا اتَّبَعه، وقيل: أشبهَه.

الراغب: «سُمِّيَ به مَلِكُ حِمِيَرَ لِكُونِهِ مُعتَمداً علىٰ قوله، ومُقتَدىً به، ولكُونِهِ مُتقيِّلاً لأبيه، يُقال: تَقَيَّلَ أباه»(٥).

⁽١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٢٨٨٠) من حديث سهل بن سعد بلفظ: «لا تَسُبُّوا تُبَّعاً، فإنه قد كان أسلم». وأخرَجَ عبدُ الرزاق في «المُصنَّف» (٩٠٨٦) عن ابن جُرَيج قال: «بَلغَنا أنَّ تُبَّعاً أولُ مَنْ كَسَا الكَعْبةَ الوَصائِل، فسُتِرَتْ جا»، قال ابنُ جُرَيج: «وقد زَعَمَ بعضُ عُلمائِنا إسماعيل النبي ﷺ، واللهُ أعلمُ بذلك».

 ⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي المطبوع من «النهاية» لابن الأثير (١: ١٨٠): «أسْعَد».

⁽٣) في (ح) و(ف): اوفي حاشية الكتاب.

⁽٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «يتسمعون».

⁽٥) «مفردات القرآن» ص٦٨٩.

وسُمِّيَ الظِّلُّ «تُبَّعاً» لأنه يَتبَعُ الشمس.

فإن قلت: ما معنى قوله: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ ﴾، ولا خيرَ في الفَريقَين؟ قلت: معناه: أَهُم خيرٌ في الفَريقَين؟ قلت: معناه: أَهُم خيرٌ في القُوّةِ والمَنعَة، كقولِهِ تعالى: ﴿ أَكُفّا أَكُوْ خَيْرٌ مِنْ أُولَتَهِكُو ﴾ [القمر: ٤٣]، بعدَ ذِكْرِ آلِ فِرعَون. وفي تفسير ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: أَهُم أَشَدُّ أَمْ قومُ تُبّع؟

[﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَنُونِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِيِينَ * مَا خَلَقْنَاهُمَاۤ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَكِلَّ اَكَ أَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِيِينَ * مَا خَلَقْنَاهُمَاۤ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَكِلَّ اَكَ أَرَهُمُ لَا يُعْنِى مَوْلًى عَن مَوْلَى شَيْئًا وَكَاهُمُ لَا يَعْنَى مُولًى عَن مَوْلَى شَيْئًا وَلَاهُمُ يُنصَرُونَ * إِلَّامَن رَّحِمَ ٱللَّهُ إِنَّهُ هُوَالْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ ٣٨-٤١]

﴿وَمَا بَيَّنَهُمَا ﴾ وما بينَ الجِنسَين، وقرأ عُبَيدُ بنُ عُمَير: «وما بَينَهُنَّ».

قوله: (وسُمِّيَ الظِّلُّ «تُبَعاً»): قالت سَلْميٰ (١) الجهنيةُ تَرثي أخاها أَسْعَد:

يَرِدُ المياهَ حَضِيرةً ونَفِيضةً وِرْدَ القَطاةِ إذا اسْمَأَلَّ التُّبَّعُ

أي: الظِّلّ، ويُسمّىٰ الدَّبَرانُ (٢): التُّبَّع؛ لأنه يَدبُره، الحضيرة: الأربعةُ والخمسةُ يَغْزُون، والجمع: الحضائر، والنَّفيضةُ والنَّفض (٣): الجماعةُ يُبعَثُونَ في الأرضِ ليَنظُروا هل فيها عَدُوُّ أو خَوْف، واسْمَأَل: أي: ضَمَر.

قوله: (﴿ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ وما بينَ الجِنسَين): قال القاضي: «وهو دليلٌ على صِحّةِ الحشر، كما مَرَّ في «الأنبياء» وغيرها، وقوله: ﴿ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ أي: بسَبَبِ الحقِّ الذي اقتَضَاهُ الدليلُ مِنَ الإيهانِ والطاعة » (٤).

⁽١) كذا سمّاها المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ مُتابعاً الجوهري في «الصِّحاح»، مادة (حضر) و(نفض) و(تبع) و(سمل)، وصَوَّبه ابنُ بري إلىٰ: «سُعْدىٰ»، كما في «لسان العرب» لابن منظور (في المواد نفسها). قلت: وهو الموافقُ لِمَا في «الأصمعيات» ص١٠٣.

⁽٢) نجمٌ بين الشُّريّا والجوزاء. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (دبر).

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، والذي رأيتُه في «لسان العرب»: «النَّفيضة» و «النَّفَضة»، والله أعلم.

⁽٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٦٣).

وقرأ: «ميقاتَهم» بالنَّصْب؛ على أنه اسمُ «إنَّ»، و «يومُ الفَصْل» خَبَرُها، أي: إنَّ ميعادَ حِسابِهم وجَزائِهم في يوم الفَصْل.

﴿لَا يُغْنِى مَوْلَى ﴾ أَيَّ مَوْلَىٰ كَانَ مِن قَرابَةٍ أَو غيرِها، ﴿عَن مَوْلَى ﴾ عن أَيِّ مَوْلَىٰ كَان، ﴿ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ الضميرُ للمَوالي، لأنهم في المعنىٰ كثير، لِتَناوُلِ اللفظِ علىٰ الإبهام والشِّياع كُلَّ مَوْلىٰ.

وقلت: هاهنا المُشركونَ لمَّا أنكروا الحشر بقولهم: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا مَوْتَلَنَا ٱلْأُولَى وَمَا نَعَنُ بِمُنشَرِينَ ﴾، وَبَّخهم بقوله: ﴿أَهُمْ خَيِّرُ أَمْ قَوْمُ ثُبَّعٍ ﴾؛ إيذاناً بأنَّ هذا الإنكارَ ليسَ عن حُجّةٍ قاطِعةٍ ودليلٍ ظاهِر، بل عن مُجَرَّدِ حُبِّ العاجِلة، والتمتُّع بمَلاذِ الدُّنيا، والاغتِرار بالمال والمنال، ثم قَرَّرَ أَنَّ الحشرَ لا بُدَّ منه؛ لأنا ما خَلَقْنا السهاواتِ والأرضَ وما بينهما للعَبَث، جَلَّ جَنابُ الجلالِ عن ذلك، بل بالحق، وهو أنِ اعبُدوا ووَحِّدُوا، ولا بُدَّ لمنْ عَبَدَ ووَحَد، ولمنْ أعرَضَ وأشرَك، مِنَ الثوابِ والعِقاب، فكيفَ يُقال: ﴿وَمَا نَحْنُ بُومَبِعُوثِينَ ﴾؟!

وقولُه: ﴿ وَلَكِكِنَّ أَكُثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ تذييلٌ وتجهيلٌ عظيمٌ لمُنكِري الحشرِ وتوكيد، لأنَّ إنكارَهم يُؤدِّي إلىٰ إبطالِ الكائناتِ بأَسْرِها، ﴿ وَتَعْسَبُونَهُ, هَيِّنَا وَهُوَ عِندَاللَّهِ عَظِيمُ ١٥]، ولهذا قالوا: ﴿ رَبَّنَا مَاخَلَقْتَ هَاذَا بَلِطِلًا سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّادِ ﴾ [آل عمران: ١٩١].

قوله: (﴿شَيْئًا﴾ مِن إغناء): أي: «شيئاً» نَصْبٌ على المَصدَر، وعن بعضِهم: يجوزُ أن يكونَ مفعولاً به، من قولهم: أَغْنِ عَنِّي وَجْهَك (١)، والمعنى: أنه لا يَبعُدُ عنه شيئاً، وفي الكلام تتميمٌ ومُبالغة، أي: ﴿لَا يُعْنِى مَوْلَى ﴾ أيَّ مولى كان، إغناءً أيَّ إغناءٍ كان.

قوله: (لِتَنَاوُلِ اللفظِ على الإبهام والشِّياع): يعني: جاز عَوْدُ الضمير وهو مجموع، إلى وَمُولُى وهو مُفرَد؛ لأنه لفظٌ مُطلَقٌ شائعٌ في جِنسِه مُتناوِلٌ للكُلِّ وللبَعْضِ علىٰ سَبيلِ البَدَل، فكانَ عَوْدُ ضمير الجمع قَرينةً علىٰ إرادةِ الكُلِّ.

⁽١) أي: اصرِ فْهُ عنِّي وكُفَّه، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (غنا).

﴿ مَن رَّحِمَ اللَّهُ ﴾ في محلِّ الرفع على البَدَلِ مِنَ الواو في ﴿ يُنصَرُونَ ﴾ ، أي: لا يَمنَعُ مِنَ العذابِ إلا مَنْ رَحِمَهُ الله ، ويجوزُ أن يُنصَبَ على الاستِثناء ، ﴿ إِنَّهُ هُوَ ٱلْعَزِيرُ ﴾ لا يُنصَـرُ منه مَنْ عصاه ، ﴿ ٱلرَّحِيـمُ ﴾ لمن أطاعَه .

[﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُومِ * طَعَامُ ٱلأَثِيمِ * كَٱلْمُهْلِ يَغْلِى فِي ٱلْبُطُونِ * كَغَلِّى الْحَمِيمِ * الْحَمِيمِ * أَنْ مَنْ وَأَنْ وَأُسِهِ مِنْ عَذَابِ ٱلْحَمِيمِ * الْحَمِيمِ * مُرَّصُبُواْ فَوْقَ رَأْسِهِ مِنْ عَذَابِ ٱلْحَمِيمِ * الْحَمِيمِ * أَنْ هَذَا مَا كُنْتُم بِهِ عَمْ مَرُونَ * ٢٣ - ٥٠] ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَذِيرُ ٱلْكَرِيمُ * إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُم بِهِ عَمْ مَرُونَ * ٢٣ - ٥٠]

قُرِئ: ﴿إِنَّ شِجَرةَ الزَّقُّومِ ﴿ بَكُسْرِ الشِّينِ وفيها ثلاثُ لغات: شَجَرة، بفَتْح الشِّينِ وكَسْرِها، وشَيَرة، بالياء. ورُوِي: أنه ليَّا نَزَل: ﴿ أَذَلِكَ خَيْرٌ نُزُلًا أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُومِ ﴾ وكَسْرِها، وشَيَرة، بالياء. ورُوِي: أنه ليَّا نَزَل: ﴿ أَذَلِكَ خَيْرٌ نُزُلًا أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُومِ ﴾ [الصافات: ٢٦]، قال ابنُ الزِّبَعْرى: إنَّ أهلَ اليَمَنِ يَدعُونَ أَكُلَ الزُّبْدِ والتَّمْر: التَّزَقُّم، فدعا أبو جَهْلِ بتَمْر وزُبْد، فقال: تَزقَّمُوا، فإنَّ هذا هو الذي يُخَوِّفُكُم به مُحمَّد، فنزل ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُومِ * طَعَامُ ٱلْأَشِيمِ ﴾، وهو الفاجرُ الكثيرُ الآثام.

قوله: (ويجوزُ أن يُنصَبَ على الاستِثناء): قال أبو البقاء: ﴿ إِلَّا مَن رَحِمَ اللَّهُ استِثناءٌ مُتَّصِل، أي: مَنْ رَحِمَه الله بقَبولِ الشفاعةِ فيه (١). وفي «التيسير»: ﴿ إِلَّا مَن رَحِمَ الله الله أيه أيك أي: المُؤمنين رَحِمَه الله، فإنه لا يحتاجُ إلى قريبٍ يَنفُعُه، ولا إلى ناصِرِ يَنصُرُه.

وقالَ مَكِّي: ﴿ إِلَّا مَن رَّحِمَ اللهُ ﴾: «مَنْ» في مَوضِع رفع على البَدَلِ من المُضمَرِ في ﴿ يُنصَرُونَ ﴾، أي: لا يُنصَرُ إلا مَنْ رَحِمَ الله، وقيل: هي بَدَلٌ مِن ﴿ مَوْلَى ﴾ الأُولى، أي: يومَ لا يُغني إلا مَنْ رَحِمَ الله، أي: لا يَشفَعُ إلا مَنْ رَحِمَ الله، وهذا دليلٌ على جوازِ الشفاعةِ مِنَ المُؤمنينَ الممؤمنينَ أهل الذنوب » (٢).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٤٧).

⁽٢) «مشكل إعراب القرآن» لمكِّي بن أبي طالب (٢: ٦٥٧).

وعن أبي الدَّرْداء: أنه كان يُقرِئُ رجلاً، فكان يقول: طعامُ اليثيم، فقال: قُل: طعامُ الفاجِر يا هذا. وبهذا يُستَدلُّ على أنَّ إبدالَ كلمةٍ مكانَ كلمةٍ جائزٌ إذا كانت مُؤدِّيةً معناها، ومنه أجاز أبو حنيفة القِراءة بالفارسيّةِ على شَريطة، وهي: أن يُؤدِّي القارئُ المعاني على كهالها، مِن غير أن يَخْرِمَ منها شيئاً، قالوا: وهذهِ الشَّريطةُ تَشهَدُ أنها إجازةٌ كلا إجازة، لأنَّ في كلام العرَب خُصُوصاً في القُرآنِ الذي هو مُعجِزٌ بفصاحتِه وغَرابةِ نظهِهِ وأساليبه _ مِن لَطائِفِ المعاني والأغراض، ما لا يَستَقِلُّ بأدائِهِ لِسانٌ مِن فارِسيّةٍ وغيرها، وما كانَ أبو حَنيفة رحمه الله يُحْسِنُ الفارسية، فلم يَكُنْ ذلك منه عن تحقُّق وتبصُّر، وروى عليُّ بنُ الجعْدِ عن أبي يُوسُف عن أبي حَنيفة مِثلَ قُولِ صاحِبَيهِ في إنكارِ القِراءةِ بالفارسية.

﴿كَٱلْمُهْلِ ﴾ قُرِئَ بضَمِّ الميمِ وفَتْحِها، وهو دُرْدِيُّ الزَّيْت، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿يَوْمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلْمُولِ ﴾ [المرمن: ٣٧]، وقيل: هو ذائِبُ الفِضّةِ والنُّحاس.

قوله: (أنه كانَ يُقرِئُ رجلاً، فكانَ يقول: طعامُ اليثيم): الانتِصاف: «يعني: كانَ يُقرِئُه، فلم يَستَطِعْ أن يقول: الأثيم، فكان يقول: اليشيم، فأعاد عليه، فلمّا عَجَزَ قال: قُل: طعامُ الفاجِر، وفيه دليلٌ على قِراءة القُرآنِ بالمعنىٰ»، وقال: «لا حُجّةَ فيه، وقولُ أبي الدَّرْداءِ محمولٌ على إيضاحِ المعنىٰ، عَوْناً علىٰ أن يأتي بالقِراءةِ كها أُنزِلَت، هكذا حَمَلَه القاضي أبو بكر^(۱) في كتاب (الانتِصار)»^(۲).

قوله: (﴿ كَٱلْمُهُلِ ﴾ قُرِئَ بضَمِّ الميم): وهي المشهورة، والفَتْحُ شاذّ.

قوله: (ويَدُلُّ عليه _ أي: علىٰ أنَّ المُرادَ بـ«المُهْل» دُرْدِيُّ الزَّيْت ـ قولُه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآةُ كَالْمُهْلِ ﴾، مَعَ قوله: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَـانِ﴾): لأنَّ الأولَ دلَّ علىٰ أنَّ السماءَ تصيرُ

⁽١) يعنى: الإمام الباقلاني رحمه الله تعالى.

⁽٢) «الأنتصاف» (٣: ٥٠٦) بحاشية «الكشّاف». والفقرةُ الأولى لم أقف عليها فيه.

والكافُ رَفْعٌ؛ خَبَرٌ بعدَ خَبَر، وكذلكَ ﴿يَغْلِى ﴾، وقُرِئَ بالتاءِ للشَّجَرة، وبالياءِ للطعام. والحَمِيمُ: الماءُ الحارُّ الذي انتهىٰ غَلَيانُه.

كَالْمُهْل، والثاني علىٰ أنها تصيرُ كَالدِّهان، وهو: إما جمعُ دُهْنِ أو اسمُ ما يُدَّهَنُ به، ويجبُ التوافقُ بينهما، فيَصِحُّ تفسيرُ «المُهْل» بدُرْدِيِّ الزَّيْت.

هذا الاستِدلالُ في الأصولِ من بابِ دلالةِ النَّصِّ باستِعانةِ نصِّ آخر، نَحْو دلالةِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَحَمَّلُهُ، وَفِصَدْلُهُ، ثَلَتُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] مَعَ قوله: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]: علىٰ أنَّ مُدَّةَ الحمل سِتَّةُ أَشْهُر (١).

قوله: (وكذلك ﴿يَغْلِي ﴾): أي: مرفوعُ المَحَلِّ؛ خَبَرٌ بعدَ خَبَر.

قوله: (وقُرِئَ بالتاء): ابنُ كثير وحَفْص: بالياءِ التَّحْتانية، والباقون: بالتاء (٢). روى الواحِديُّ عن أبي عُبَيد (٣): أنه اختار الياء، وقال: لأنَّ اللهْلَ مذكَّر، وهو الذي يلي اللهْل (٤)، فصار أولى به للذِّكْر والقُرْب (٥). وقال أبو علي: لا يجوزُ أن يُحمَلَ الغليُ على المُهْل، لأنَّ المُهْلَ إنها ذُكِرَ للتشبيه به في الذَّوْب، ألا ترىٰ أنَّ المُهْلَ لا يَغْلِي في البُطون، وإنها يَغْلِي ما شُبَّه به، وهو كقوله: ﴿ كَعَلِي الْمُحَمِيمِ ﴾، يعني: الماءَ الحارَّ إذا اشتَدَّ غَلَيانُه (٢).

أراد أنَّ هاهنا الـمُشبَّة واحد، والمُشبَّة به مُتعدِّد، شُبِّهَتْ عُصارةُ الشَّجَرةِ تارةً بالمُهْل في غِلَظِها وكُدُورتِها ونَتَنِها، وأخرى بالماءِ في انفِعالها بالغليان، ومن ثَمَّ لم يَذَهَبْ المُصنِّفُ إلىٰ إسنادِ ﴿يَغْلِى﴾ إلىٰ «المُهْل»، وقال: «تَغْلِى: بالتاءِ للشَّجَرة، وبالياءِ للطعام»، ورُوِيَ في

⁽١) يُريد: أقل مُدّةِ الحمل.

⁽٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٨، و «حجة القراءات» ص٦٥٧.

⁽٣) كذا في (ط) و(ف)، يُريد: القاسمَ بنَ سَلَّام، وفي (ح): «أبو عبيدة»، يعني: مَعْمَرَ بنَ المُثنَىٰ، ويُرجِّحُ الأولَ أنه سيأتي مرَّةً أخرىٰ بعد أسطر: «أبو عُبيد» باتفاق الأصول الخطية، وهو المُوافقُ لِمها في «الوسيط» للواحدى.

⁽٤) تحوَّف في (ط) و (ف) إلى: «على الفعل».

⁽٥) في (ح): «للتكثير والقرب»، وهو تحريف، وفي (ف): «للتَّذكُّر والقرب»، والمثبت من (ط).

⁽٦) «الوسيط» للواحدي (٤: ٩٢).

يُقالُ للزَّبانية: ﴿خُذُوهُ فَآغَتِلُوهُ ﴾ فقُودُوهُ بعُنْفٍ وغِلْظة، وهو أن يُؤخَذَ بتَلْبيبِ اللهِ الرجل، فيُجَرَّ إلىٰ حَبْسٍ أو قَتْل، ومنه: العُتُلِّ؛ وهو الغَليظُ الجافي، قُرِئَ بكَسْرِ اللهِ وضَمِّها، ﴿إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ إلىٰ وَسَطِها ومُعظَمِها.

فإن قلت: هَلَّا قيل: صُبُّوا فوقَ رأسِه مِنَ الحميم، كقوله: ﴿ يُصَبُّمِن فَوْقِ رُءُ وسِمِمُ الْحَمِيم، كقوله: ﴿ يُصَبُّمِ مِنَ الحميم، الْخَمِيمُ الْحَمِيم، كَالله الله عَذَابُه ؟ قلت: إذا صُبَّ عليه الحميم، فقد صُبَّ عليه عذابُه وشِدّتُه، إلا أنَّ صَبَّ العذاب طريقُه الاستِعارة، كقوله:

صُبَّتْ عليه صُرُوفُ الدَّهْرِ مِن صَبَبِ

الحاشية (١): «أنه قيلَ له: هل يجوزُ بالياءِ صِفةً للمُهْل؟ قال: لا، لأنه لا يُوصَفُ المُهْل، لكنِ الطعامُ أو الشَّجَرة».

وقلت: ولناصِرِ قولِ أبي عُبَيد أن يقول: هو مِن تَداخُلُ التشبيهَين، أي: كالمُهْلِ المُشَبَهِ غَلَيانُه بغَلْي الحميم في البُطون، شُبَّه طعامُ الشَّجَرةِ بدُرْديِّ خارجٍ عن المُتعارَفِ في أنه إذا قُدِّرَ أن يُصَبَّ في البُطون يَغْلي بغير نارٍ عَلَيانَ المَاءِ الحَارِّ في المُراجِلِ بالنار، ولا يَبعُدُ هذا التأويل، فإنَّ هذهِ الشَّجَرةَ على خِلافِ الأشجارِ المُتعارَفة، لأنها تَنبُتُ في أصلِ الجحيم، طَلْعُها كأنه رؤوسُ الشياطين.

قوله: (بتَلْبيب الرجل): الجوهري: «لبَّبتُ الرجلَ تَلْبيباً؛ إذا جَمَعتَ ثيابَه عندَ صَدْرِه ونَحْرِهِ في الخصومةِ وجَرَرْتَه».

قوله: (قُرِئَ بِكَسْرِ التاءِ وضَمِّها): الحرميان (٢) وابنُ عامر: «فاعتُلوهُ» بالضَّمّ، والباقون: بالكَسْر (٣).

قوله: (صُبَّتْ عليه صُرُوفُ الدَّهْرِ مِن صَبّب): الأساس: «مَشُوا في صَبّب، وفي أصباب:

⁽١) أي: الزنخشريُّ في حاشية «الكشّاف».

⁽٢) يعني: ابنَ كثير المُكِّيّ، ونافعاً المدنيّ.

⁽٣) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٨.

وكقوله تعالىٰ: ﴿أَفَرِغَ عَلَيْتَنَا صَمَبُرًا ﴾ [البقرة: ٢٥٠]، فذَكَرَ العذابَ مُعلَّقاً به الصَّبّ، مُستعاراً له، ليكونَ أهوَلَ وأهيَب.

يُقال: ﴿ ذُقَ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ على سبيل الـهُزْءِ والتَّهَكُّم بمَنْ كانَ يَتَعَزَّزُ ويَتكرَّمُ على قومه. ورُوِي: أَنَّ أَبا جَهْلٍ قالَ لرسولِ الله ﷺ: ما بينَ جَبَلَيْها أَعَزُّ ويَتكرَّمُ على قومه. ورُوِي: أَنَّ أَبا جَهْلٍ قالَ لرسولِ الله ﷺ: وقُرِئ: «أَنْك» بمعنى: ولا أكرَمُ مني، فوالله ما تَستَطيعُ أنتَ ولا ربُّك أن تَفعَلا بي شيئًا. وقُرِئ: «أَنْك» بمعنى: لأنك. وعن الحسنِ بنِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهما: أنه قرأ به على المنبر.

﴿ إِنَّ هَٰذَا﴾ العذاب، أو: إنَّ هذا الأمْرَ هو ﴿مَاكُنُتُم بِهِۦتَمَّتُرُونَ﴾ أي: تَشُكُّون، أو تَتَمارَوْنَ وتَتَلاجُّونَ.

[﴿إِنَّ ٱلْمُتَقِينَ فِي مَقَامِ آمِينِ * فِي جَنَّتِ وَعُيُونٍ * يَلْبَسُونَ مِن سُندُسِ وَإِسْتَبْرَقِ مُتَقَدِيلِينَ *كَذَكِ وَزَوَّجْنَهُم بِحُورٍ عِينِ * يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَكِكَهَ فَي عَامِنِينَ * لَا يَدُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ ٱلْأُولَ وَقَلَهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ * فَضَّلَامِّن رَبِّكَ ذَلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ ٥ - ٥٧]

وهو الـحُدور، وفي الحديث: «كأنها يمشي في صَبَب» (١)، ومن المجاز: صُبَّ عليه البلاءُ مِن صَبَب، أي: مِن فوق».

قوله: (مُعلَّقاً به الصَّبّ، مُستَعاراً له): الفاءُ في «فذكر» مُتعلِّقٌ بقوله: «صَبُّ العذاب، طريقُه الاستِعارة»، وقوله: «مُعلَّقاً» و«مُستَعاراً»: حالانِ مُتداخِلتان، أي: جُعِلَ الصَّبُ للعذاب، والعذابُ لا يُصَبّ، مُستعاراً لإصابته، على حَذْفِ المُضاف، شُبِّه العذابُ بالمائع، ثم خُيِّلَ له ما يُلازِمُ المائع مِنَ الصَّبّ، كما خُيِّلَ الإفراغُ للصَّبْر بعدَ تشبيهه بالماء.

قوله: (ما بينَ جَبَلَيْها): أي: جَبَلَي مَكّة، وهما الأخشبان؛ أبو قُبيسٍ وثَوْر. قوله: (وقُرِئ: «أنك») الكِسائيّ: بفَتْحِ الهمزة، والباقون: بكَسْرِها(٢).

⁽١) أخرجه الترمذي (٣٦٣٧) و(٣٦٣٨) من حديث علي بن أبي طالب رضيَ اللهُ عنه في وَصْفِ رسول الله ﷺ. (٢) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٨، و «حجة القراءات» ص٢٥٧.

قُرِئ: ﴿ فِي مَقَامِ ﴾ بالفَتْح، وهو مَوضِعُ القيام، والمُراد: المكان، وهو مِنَ الخاصِّ الذي وَقَعَ مُستَعمَلاً في معنىٰ العُموم، وبالضَّمّ، وهو مَوضِعُ الإقامة، و «الأمين»: مِن قولك: أمِنَ الرجلُ أمانةً فهو أمين، وهو ضِدُّ الخائن، فوصِفَ به المكانُ استِعارة، لأنَّ المكانَ المُخيفَ كأنها يخونُ صاحبَه بها يَلْقىٰ فيه مِنَ المكانِ المكانِ المُخيفَ كأنها يخونُ صاحبَه بها يَلْقىٰ فيه مِنَ المكانِ المُحادِه.

قيل: السُّندُس: ما رقَّ مِنَ الدِّيباج، والإستبرق: ما غَلُظَ منه، وهو تعريبُ «استبر». فإن قلت: كيفَ ساغَ أن يَقَعَ في القُرآنِ العربيِّ المُبينِ لفظٌ أعجميٌ؟ قلت: إذا عُرِّبَ خرجَ مِن أن يكونَ عَجَميًا، لأن معنى التَّعْريب: أن يُجعَلَ عربيًا بالتصرُّفِ فيه، وتغييرُه عن مِنهاجِه، وإجراؤُه على أوجُهِ الإعراب.

﴿كَذَاكِ﴾ الكافُ مرفوعٌ علىٰ: الأمرُ كذلك،

قوله: (﴿ فِي مَقَامٍ ﴾ بالفَتْح): نافعٌ وابنُ عامر: بالضَّمّ، والباقون: بالفَتْح (١٠).

قوله: (وهو مِنَ الخاصِّ الذي وقعَ مُستَعمَلاً في معنىٰ العُموم): نحوُه: تعال، وأصلُه: موضعُ القيام، ثم عُمَّ واستُعمِلَ في جميع الأمكنة، حتىٰ قيلَ لموضع القُعود: مقام، وإنْ لم يُقَمْ فيه أصلاً، ويُقال: كُنّا في مقام فُلان، أي: في مجلسِه.

قوله: (فُوصِفَ به المكانُ استِعارة): أي: الاستِعارة المَكْنية. الراغب: «أصلُ الأمن: طُمأنينةُ النفس، وزوالُ الخوف، والأمنُ والأمانُ والأمانُ في الأصل: مصادر، ويُجعَلُ الأمانُ تارةً اسماً للحالةِ التي عليها الإنسانُ في الأمن، وتارةً اسماً لِمَا يُؤمَّنُ عليه الإنسان، كقوله: ﴿وَتَخُونُوا أَمَننَ مَله الإنسان، كان ما التُمنتُم عليه (٢٠).

قوله: (على: الأمرُ كذلك): رُوِيَ عن الـمُصنَّفِ أنه قال: والمعنىٰ فيه: أنه لم يُستَوفَ الوَصْف، وأنه بمَثابةِ ما لا يُحيطُ به الوَصْف، فكأنه قال: الأمرُ نَحْوُ ذلك، وما أشبَهه، وليسَ يُعيِّنُ الوَصْف ويحقِّقُه.

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص١٩٨، و «حجة القراءات» ص٦٥٧.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٩٠.

أو منصوبٌ على: مِثلَ ذلكَ أثبناهُم ﴿وَزَوَجْنَاهُم ﴾، وقرأ عِكرِمة: «بحُورِ عِين» على الإضافة، والمعنى: بالحورِ مِنَ العِين، لأنَّ العِينَ إما أن تكونَ حَوْراءَ أو غيرَ حَوْراء، فهؤلاءِ مِنَ الحورِ العِين، لا مِن شُهْلِهنَّ مثلاً، وفي قِراءةِ عبدِ الله: «بعِيسٍ عِين»، والعَيْساء: البيضاءُ تَعْلُوها مُمْرة.

وقرأ عُبيدُ بنُ عُمَير: «لا يُذاقُونَ فيها الموت»، وقرأ عبدُ الله: «لا يَذُوقُونَ فيها طَعْمَ الموت».

قوله: («بحُورِ عِينٍ» على الإضافة): قال ابنُ جِنِّي: «الصِّفةُ أَوْفى مِنَ الإضافة، لأنَّ المُضافَ والمُضافَ إليه جارِيَيْنِ بَجْرَى المُفرَد، والصِّفةُ تأتي مَعَ الاختِصاصِ المُستَفادِ منها [مأتى](١) الزيادة، وهي مَعَ ذلكَ أشدُّ إصراحاً بالمعنى مِنَ المُضاف، ألا ترى أنكَ إذا قلت: «مَرَرتُ بظَريفِ كِرامٍ» جازَ الظريفُ أن يكونَ كريماً، وجاز أن يكونَ منسوباً إليهم، وإن لم يكنْ كريماً، وإذا قلت: «مَرَرتُ بظَريفِ كريمٍ» فقد أثبَتَ له مذهبَ الكرَم البتّة»(٢)، ولهذا جعلَ كريماً، وإذا قلت: «مَرَرتُ بظَريفِ كريمٍ» فقد أثبَتَ له مذهبَ الكرَم البتّة»(٢)، ولهذا جعلَ الإضافة مِن باب: خاتمُ فِضّة، وبابُ ساجً (٣).

قوله: (لأنَّ العِينَ إما تكونَ حَوْراءَ أو غيرَ حَوْراء): أنشَدَ الجوهريُّ للعَجّاج:

بأعيُنٍ مُحُوَّراتٍ حُورِ^(٤)

يعني: الأعيُّنَ النَّقيَّاتِ البياض، الشديداتِ سوادَ الحَدَقة.

و «الشُّهْلة» في العَيْن: أن يَشُوبَ سَوادَها زُرْقة، وعَيْنٌ شَهْلاء، ورجلٌ أشهَلُ العَيْن.

⁽١) قوله: «مأتىٰ» سقط من الأصول الخطية، وأثبتُه من «المحتسب» لابن جِنّي.

⁽٢) (المحتسب) لابن جِنِّي (٢: ٢٦١).

⁽٣) الساج: خَشَبٌ يُجلَبُ مِنَ الهِند، وشَجَرٌ عظيمٌ يذهبُ طُولاً وعرضاً. كذا في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (سوج).

⁽٤) انظر: «الصِّحاح» للجوهري، مادة (حور).

وقال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (حور): «يعني: الأعيُّن النَّقيَّات البياض، الشديدات سَوادِ الـحَدَق».

وقُرئ: «ووَقَّاهُم» بالتشديد.

﴿ فَضَّلَامِّن رَّبِّكَ ﴾ عطاءً مِن رَبِّكَ وثواباً، يعني: كُلَّ ما أعطىٰ المُتقينَ مِن نعيم الجنّةِ والنَّجاةِ مِنَ النار. وقُرِئ: «فَضْلٌ»، أي: ذلكَ فَضْل.

[﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَكُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * فَأَرْتَقِبْ إِنَّهُم مُّرْتَقِبُونَ ﴾ ٥٩-٩٩]

﴿ فَإِنَّمَا يَسَرِّنَكُ بِلِسَانِكَ ﴾ فَذْلَكَةٌ للسُّورة،

قوله: (أُريدَ أَن يُقال: لا يذوقونَ فيها الموتَ البتّة): الانتِصاف: هذا مبنيٌّ على أنَّ ﴿ ٱلْمَوْتَةَ ﴾ بَدَل؛ على طريقةِ بني تميم الذينَ يُجَوِّزونَ البَدَلَ مِن غير الجِنس، والجِجازيُّون يَنصِبُونَه بالاستِثناءِ المُنقَطِع، وسِرُّ اللغةِ التميميةِ في قولهم: ما في الدار أحدٌ إلا حمار (١)، أي: إنْ كانَ الحيارُ مِنَ الأحد، ففيها أَحد، وبه فَسَرَ الزمخشريُّ قولَه تعالىٰ: ﴿ قُل لَا يَعَلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ كَانَ الحيارُ مِنَ الأحد، ففيها أَحد، وبه فَسَرَ الزمخشريُّ قولَه تعالىٰ: ﴿ قُل لَا يَعَلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَالْلَارَضِ ٱلفَيْبَ إِلَّا ٱللهُ ﴾ [النمل: ٦٥] (١).

قوله: (فهو مِن بابِ التعليقِ بالمُحال): نظيرُه: قولُه تعالىٰ: ﴿ وَلَا نَنكِحُواْ مَا نَكَحَ اَبَاۤ وُكُمُ مِن بابِ التعليقِ بالمُحال): نظيرُه: أن يَستَسقِيَ أحد، فتقول: لا أسقيكَ إلا الجمر، والجمرُ لا يُسْقىٰ. فمعناه: إنْ كانَ الجمرُ شيئاً يُسْقىٰ فإنها أسقيكه.

قوله: (﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَكُ بِلِسَانِكَ ﴾ فَلْلَكَةٌ (٣) للسُّورة)، إلى آخره، يعني: هو إجمالٌ بعد تفصيل.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفيه غموضٌ شديد، ولفظُ ابنِ المُنيِّر في «الانتِصاف»: «وسِرُّ اللغةِ التميمية: بناءُ النفي المُرادِ علىٰ وَجْهِ لا يُبقي للسامِعِ مَطمَعاً في الإثبات، فيقولون: ما فيها أحدٌّ إلا حمار».

⁽٢) «الانتصاف» (٣: ٥٠٧) بحاشية «الكَشّاف».

⁽٣) يُقال: فَذَلَكَ حِسابَه فذكلة، أي: أنهاه وفَرَغَ منه، وهي كلمةٌ نُحْتَرَعةٌ -كها قال الصاغاني - من قول الحاسب إذا أجمَل حِسابَه: فذلِكَ كذا وكذا عدداً، وهي مثلُ قولهم: فَهْرَسَ الأبوابَ فهرسة، إلَّا أن «فَذْلَكَ» ضاربٌ =

ومعناها: ذَكِّرْهُم بالكِتابِ الْمُبين ﴿ فَإِنَّمَا يَسَرِّنَكُ ﴾ أي: سَهَّلْناه، حيثُ أنزلناهُ عربيّاً ﴿ بِلِسَانِكَ ﴾ بلُغَتِك؛ إرادةَ أن يَفهَمَهُ قَومُك فيتَذكَّروا.

﴿ فَأَرْتَقِبَ ﴾ فانتظِرْ ما يَحُلُّ بهم، ﴿ إِنَّهُ مُمُرَّتَقِبُونَ ﴾ ما يَحُلُّ بكَ مُتَربِّصُونَ الدوائِر. عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ «حم الدُّخانَ» في ليلةٍ أصبَحَ يَستَغفِرُ له سبعونَ ألفَ مَلك»، وعنه عليه السَّلام: «مَنْ قرأ سُورةَ حم التي ذُكِرَ فيها الدُّخانُ في ليلةِ جُمُعةٍ أصبَحَ مغفوراً له».

وقلت: بل خاتمةٌ عزيزة، ورَدُّ للعَجُزِ على الصَّدْر، وبها ظهر دِقّةُ نَظَرِ مَنْ قال: إنَّ ﴿ رَحْمَةً مِن رَبِّكَ ﴾ [الدخان: ٥-٦] .. مفعولٌ به، والمُرادُ بها سَيِّدُ المُرسَلينَ وخاتَمُ النَّبيِّنَ ورحمةُ العالمين، وأنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿ فَارْتَقِبَ يَوْمَ تَنَافِي السَّمَاءُ مِنْ مَنِينِ ﴾ [الدخان: ١٠] مُقابِلٌ لقوله: ﴿ إِنَّا آَنزَلْنَهُ فِي لَيْلَةِمُّبُرَكَةٍ ﴾ [الدخان: ٣]، ولذلكَ ضَمَّ مَعَ التبشير قولَه: ﴿ فَأَرْتَقِبَ ﴾.

قوله: (مَنْ قرأ «حم الدُّخان»): روينا عن الترمـذيِّ (١) عن أبـي هُريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ قرأ «حم الدُّخانَ» في ليلةٍ أصبَحَ يَستَغفِرُ له سَبْعون ألفَ مَلَك»، وفي رواية: «في ليلةِ الجمعة غُفِرَ له».

تَـمَّتِ السُّورة.

* * *

بعِرقِ في العربية، و «فَهْرَسَ» مُعرَّب، والفَذْلكة: جملةُ عَدَدٍ قد فُصِّل. «تاج العروس» للزَّبيدي، مادة (فذلك).
 وعليه فمعنى قوله: «فذلكةٌ للشُّورة» أي: خاتمةٌ تُجمِلُ ما فَصَّلتْهُ السورة، ولذا قال الطبيي هنا: «يعني: هو إجمالٌ بعد تفصيل».

وانظر في معنى «الفذلكة» أيضاً ما نقلتُه عن الكفوي في تفسير الآية ١١١ من سورة التوبة (٧: ٣٧٤). (١) في «جامعه» (٢٨٨٨) و(٢٨٨٩)، وضعَّفه. وانظر: «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عَرّاق (١: ٢٩٠).

[﴿ حَمّ * تَنزِيلُ الْكِكَنْبِ مِنَ اللّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيدِ * إِنَّ فِي السَّمَوْتِ وَٱلْأَرْضِ لَآيَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبْلُ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللّهُ مِنَ السَّمَآمِمِن يِّذْقِ فَأَحْيَا بِهِ خَلْقِكُمْ وَمَا يَبْلُ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللّهُ مِنَ السَّمَآمِمِن يِّذْقِ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصَرِيفِ الرِيكِع ءَايَتُ لِقَوْمِ يَعْقِلُونَ * يَلْكَ ءَايَتُ اللّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِي فَإِلَى حَدِيثِ بَعْدَاللّهِ وَهَ ايَنْهِ مِنْ وَنَ مَنُونَ ﴾ ١ - ٦]

﴿حَمَّ﴾ إِنْ جَعَلْتَهَا اسهًا مُبتَداً مُحَبَراً عنه بـ ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِنَبِ ﴾، لم يَكُنْ بُدُّ مِن حَذْفِ مُضاف، تقديرُه: تنزيلُ حم تنزيلُ الكِتاب، و ﴿مِنَ اللهِ ﴾ صِلةٌ للتنزيل، وإِنْ جَعَلْتَها تعديداً للحُروف، كانَ ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِنَبِ ﴾ مُبتَدأ، والظَّرْفُ خَبَراً.

قوله: (تنزيلُ حم تنزيلُ الكِتاب): يعني: تنزيلُ هذهِ السُّورةِ كتنزيل ساثرِ القُرآن، فيكونُ في قوله: ﴿مِنَ الله دلَّ على أنه حَقَّ وصِدْقٌ وَصِدْقٌ وصواب، وكونُه مِنَ الله دلَّ على أنه مُعجِزٌ يَغلِبُ ولا يُغلَب، وكونُه مِنَ الحكيم دلَّ على أنه مُعجِزٌ يَغلِبُ ولا يُغلَب، وكونُه مِنَ الحكيم دلَّ على أنه مُشتَمِلٌ على الحِكم البالِغة، وعلى أنه مُحكمٌ في نفسِه، يَنسَخُ ولا يُنسَخ.

﴿إِنَّ فِ السَّمَوْتِ وَٱلْآرَضِ ﴾ يجوزُ أن يكونَ على ظاهرِه، وأن يكونَ المعنى: إنَّ في خَلْقِ السياوات والأرض؛ لِقولِه: ﴿ وَفِ خَلْقِكُم ﴾. فإن قلت: عَلامَ عَطَفَ ﴿ وَمَا يَبْثُ ﴾، أعلى «الحنْقِ » المُضاف، أم على المُضاف، لأنَّ المُضاف إليه ؟ قلت: بل على المُضاف، لأنَّ المُضاف إليه ضميرٌ مُتَّصِلٌ مجرورٌ يَقبُحُ العَطفُ عليه، استَقبَحُوا أن يُقال: مَرَرتُ بِكَ وزيدٍ، وهذا أبوكَ وعَمْرٍو، وكذلك إنْ أكَدُوهُ كَرِهُوا أن يقولوا: مَرَرتُ بكَ أنتَ وزيد.

قوله: (يجوزُ أن يكونَ على ظاهِرِه): أي: لا يُقدَّرُ مُضاف، قال الإمام: «وذلكَ أنه حَصَلَ في ذواتِ السهاواتِ والأرضِ أحوالُ دالةٌ على وجودِ الله تعالى، مِثلِ مَقاديرِها وكيفياتِها وحَرَكتِها، وأيضاً الشمسُ والقَمَرُ والنُّجُومُ والجِبالُ موجودةٌ فيهما، وهي آيات»(١).

وقلت: ويجوزُ ـ علىٰ هذا ـ أن يكونَ قولُه: ﴿ وَفِ خَلْقِكُرُ ﴾ إلىٰ آخِرِ الآيتَينِ مِن عَطْفِ الخَاصِّ علىٰ العام، لأنَّ المذكورَ بعضُ ما في السهاواتِ والأرض.

قوله: (وأن يكونَ المعنىٰ: إنَّ في خَلْقِ السهاواتِ والأرض): روىٰ الواحِديُّ عن الزَّجَاجِ هذا القول^(٢).

قوله: (ضميرٌ مُتَّصِلٌ مجرورٌ يَقبُحُ العَطْفُ عليه): يعني: العطفُ على المُضمَرِ المجرورِ قبيح، سواءٌ كانَ مجروراً بحرفِ الجرِّ أو بالإضافة، لا فَرْقَ بينَ أن يُؤكَّد أم لا، قال في «النساء»: «الضميرُ المُتَّصِلُ كاسمِه (٣)، والجارُّ والمجرورُ كشيءِ واحد، فلما اشتدَّ الاتصالُ لِتكرُّرِه أشبهَ العَطْفَ على بَعْضِ الكلِمة، فوَجَبَ تكريرُ العامِل، كقولك: مررتُ به وبزيد (٤)، وهذا غلامُه وغلامُ زيد».

⁽١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٦٦٩).

⁽٢) «الوسيط» للواحدي (٤: ٩٢).

⁽٣) لفظُ الزمخشري: «الضميرُ المتصل: مُتَّصلٌ كاسمِه»، وهي أوضحُ مما نقله المُؤلِّف عليهما رحمةُ الله.

⁽٤) في (ح): «مررت به بزيد»، وفي (ف): «مررت بزيد»، والمُثبَت من (ط) و «الكشّاف».

قُرِئ: ﴿ اَينَ تُلِقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴾ بالنَّصْب والرَّفْع، على قولك: إنَّ زيداً في الدارِ وعَمْراً في الشارِ وعَمْراً في السُّوق. في السُّوق.

وأما قولُه: ﴿ اَيْتُ لِتَوْمِ مَعْقِلُونَ ﴾ فمِنَ العَطفِ على عامِلَين، سواءٌ نَصَبتَ أو رَفَعت؛ فالعامِلانَ إذا نَصَبتَ هما: «إنَّ و (في »، أُقيمَتِ الواوُ مَقامَهما، فعَمِلَتِ الجرَّ في ﴿ وَاخْيلَافِ اللَّهَارِ ﴾، والنَّصْبَ في «آياتٍ »، وإذا رَفَعتَ فالعامِلان: الابتداءُ و «في »، عَمِلَتِ الرَّفعَ في ﴿ وَانْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالنَّهَار ». والجرَّ في ﴿ وَانْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالنَّهَار ». وقرأ ابنُ مسعود: «وفي اختِلافِ الليلِ والنَّهار ».

عن بعضِهم: لأنَّ اتصالَ الضمير له اتحادٌ لفظاً، والجارُّ مَعَ المجرورِ مُتَّحِدٌ معنيً، فلما كانَ فيه اتحادٌ مِن وَجْهَين، يصيرُ في التقديرِ كأنه عَطْفٌ على الحرفِ الجار، والعطفُ على الحرفِ لا يجوز، وكأنه عطفٌ على بعضِ الكلمة، وذلكَ لا يجوز، لأنه ليسَ للمجرورِ ضميرٌ مُنفَصِل.

وذكر ابنُ الحاجِب في «شرح المُفصَّل» في باب الوقف منه: «أنَّ بعضَ النَّحُويِّينَ يُجَوِّزُونَه في المجرورِ بالإضافةِ دونَ المجرورِ بحرفِ الجرّ، لأنَّ اتصالَ المجرورِ بالمُضافِ ليسَ كاتصالِهِ بالجارّ، لاستِقلالِ كُلِّ واحدٍ منها، فلم يَشتَدَّ اتصالُه فيه اشتِدادَه مَعَ الحرف، ولذلكَ زَعَمَ بعضُ النَّحُويِّينَ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿أَوْ أَشَكَدَ ذِكْرًا ﴾ [البقرة: ٢٠٠] معطوفٌ على الكافِ والميم في قوله: ﴿كَذِكْرِكُمُ عَاسَاتَهُ حَكُمٌ ﴾ [البقرة: ٢٠٠]»(١) ولذا جَوَّزَه المُصنَّف.

قوله: (قُرِئ: ﴿ اَيَتُ لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴾ بالنَّصْبِ والرَّفْع): بالنَّصْب: حزةُ والكِسائيّ، والباقون: بالرفع (٢).

قوله: (وأما قوله: ﴿ مَايَثُ لِمَوْمِ يَعْقِلُونَ ﴾ فمِنَ العَطْفِ على عامِلَين): يعني: لـم يكن قوله: ﴿ مَايَتُ لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴾ من العطفِ على عاملين لتكريرِ «في» في قوله: ﴿ وَفِخَلْقِكُمْ ﴾، ولكن

⁽١) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢: ٣٢٠-٣٢١).

⁽٢) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٨، و «حجة القراءات» ص ٦٥٨.

فإن قلت: العَطفُ على عامِلَينِ على مَذهَبِ الأخفَشِ سديدٌ لا مَقالَ فيه، وقد أباهُ سِيبَوَيه، فما وَجْهُ تخريج الآية عِندَه؟ قلت: فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يكونَ على إضمارِ «في»، والذي حَسَّنَه تَقَدُّمُ ذِكرِهِ في الآيتَينِ قبلَها، ويَعضُدُه قِراءةُ ابنِ مسعود. والثاني: أن يَنتَصِبَ «آيات» على الاختِصاصِ بعدَ انقِضاءِ المجرورِ معطوفاً على ما قبلَه أو على التكرير،

قوله: (بعد انقضاء المجرور): وهو قولُه: «اختِلاف» و «ما أنزَلَ» و «تَصْريف الرِّياح».

قوله: (أو على التكرير): قال أبو البقاء: «كَرَّرَ (آياتٍ) للتوكيد؛ لأنها مِن لفظِ (آياتٍ) الأُولى، وإعرابُها كإعرابِها، كقولك: إنَّ بَثُوبِكَ دماً وبثَوْبِ زيدٍ دماً، فـ «دم» الثاني مُكرَّر؛ لأنك مُستَغنِ عن ذِكرِه» (٢).

قال مَكِّي: "و (آياتٍ) نَصْبُ على التكريرِ لمَّا طالَ الكلام، كما تقول: ما زيدٌ قائماً ولا جالساً زيد، فتَنصِبُ "جالساً» على أنَّ زيداً الآخر هو الأول، جِيءَ به مؤكِّداً، ولو كانَ غيرَ الأولِ لم يَجُزْ نَصْبُ "جالساً»؛ لأنَّ خَبَرَ "ما» لا يَتَقدَّمُ على اسمِها، بخِلافِ (ليس)» (٣).

⁽١) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٤٦).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٥٠).

⁽٣) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكى بن أبي طالب (٢: ٦٦٠ - ٦٦١).

ورَفعُها بإضمار «هي».

وقُرِئ: «واختِلافُ الليلِ والنَّهار» بالرَّفْع، وقُرِئ: «آية»، وكذلك: «وما يَبُثُ مِن دابَّةٍ آية». وقُرِئ: «وتَصْريفِ الرِّيح»، والمعنى: إنَّ المُنصِفينَ مِنَ العِبادِ إذا نَظَروا في السهاواتِ والأرضِ النَّظَرَ الصَّحيح: عَلِمُوا أنها مصنوعة، وأنه لا بُدَّ لها مِن صانِع، فآمَنُوا بالله وأقرُّوا، فإذا نَظَروا في خَلْقِ أَنفُسِهم وتَنقُّلِها مِن حالٍ إلى حال، وهَيْئةٍ إلى هَيْئة، وفي خَلْقِ ما على ظَهْرِ الأرضِ مِن صُنوفِ الحيوان: ازدادوا إيهاناً وأيقُنوا، وانتفَى عنهم اللَّبس، ما على ظَهْرِ الأرضِ مِن صُنوفِ الحيوان: ازدادوا إيهاناً وأيقُنوا، وانتفَى عنهم اللَّبس، فإذا نَظَروا في سائرِ الحوادثِ التي تَتَجَدَّدُ في كُلِّ وقت _ كاختِلافِ الليلِ والنهار، ونُزولِ الأمطار، وحياةِ الأرضِ بها بعدَ مَوْتِها، وتَصْريفِ الرِّياحِ جَنُوباً وشَمالاً، وقَبُولاً ودَبُوراً و وَمَمالاً، وقَبُولاً ودَبُوراً واستَحكَمَ عِلمُهم وخَلَصَ يقينُهم.

وسُمِّيَ المَطَرُ رِزْقاً، لأنه سَبَبُ الرِّزْق.

قوله: (ورَفعُها): عطفٌ على قوله: «أن يَنتَصِب»، فكانَ انتِصابُها على الاختِصاص، ورفعُها بإضمار «هي»، وهو أيضاً مَدْح، قال أبو البقاء: «ويُقرَأُ بالرفع على التوكيد أيضاً»(١).

وقوله: (والمعنى: إنَّ المُنصِفِين): أرادَ به المعنىٰ البياني، يعني بالبيان: ترتيبَ ما قَدَّمْتَ وما وَسَّطتَ وما أُخَرْت.

قوله: (إذا نَظَروا في السهاوات): اعلم أنه جَعَلَ نتيجة النَّظَرِ في السهاواتِ والأرض: الإيهان، ونتيجة النَّظَرِ في الأنفُسِ وأحوالها: الازديادَ في الإيهان، ونتيجة النَّظَرِ في سائرِ الحوادِث: الإجلاصَ في اليقينِ الذي هو الزيادةُ في الإيهان، هذه طريقةُ السُّلُوكُ والتَّرَقِّي.

وقال الراغبُ في «دُرِّةِ التنزيل»^(۲): «ما تَقَدَّمَ مِنَ الآياتِ يَدُلُّ على قادرٍ لا يُشبِهُه قادِر، فَمَنْ وَفَىٰ النَّظَرَ فِي ذلكَ أداه إلى الإيهانِ بالله تعالىٰ، [فلذلك قال: ﴿لَآيَنَتِ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾، فخَصَّهم لانتفاعهم بها]^(۳)، وإن كانتِ الآياتُ منصوبةً لهم ولغيرهم، فحينَ لم يَنتَفع الغيرُ كأنها لم تكن

⁽۱) «التبيان في إعراب القرآن» (۲: ۱۱۵۰).

⁽٢) انظر في تخطئة نسبة هذا الكتاب إلى الراغب: ما تقدم تعليقاً عند تفسير الآية ٣٥ من سورة إبراهيم عليه السلام.

⁽٣) ما بين حاصر تين سقط من (ط) و (ح)، و أثبته من «دُرّة التنزيل».

.....

لهم آيات، وأما قولُه: ﴿ وَفِي خَلْفِكُمْ ﴾ الآية: فإنَّ عَجائِبَ الله في حَلْقِ الحيوانِ مِنَ الأعضاءِ والحواصِّ التي يُدرِكُ بها المُدرَكات، وما في باطنِه من جَواذِبِ الموادِّ التي بها قوامُ الحياة، ثم الرُّوحُ التي بها ثباتُ الأجساد، أكثرُ (١) مِن أن تُحصىٰ وتُعدّ، فإنْ عَرَضَتْ شُبهة المُلجِدِ بأنَّ كَوْنَ الولَدِ مِنَ الوالِدِ مِن نُطَفِهما يأخذُ شَبَهَهما، فإنه يَطْرَحُ (٢) ذلك، ويُزاحُ بالآياتِ التي ليسَ إلىٰ الوالِدِ فِعْلُها، ولا جارحةٌ مِن جَوارِجِهِ تحيطُ عِلماً بتَلْفيقها، وحِكمة في تركيبها، فثبتَ أن يكونَ فاعلُها مَنْ صَنَعَها وزيَّنها بالعَقْلِ الذي هو أكبرُ نِعْمةِ الله تبارك وتعالى، فهذا الفِكرُ يَنتَقِلُ مِن ظَنِّ إلى علم، ومن شَكَّ إلى يقين، ولذلكَ لا يُوصَفُ اللهُ تعالىٰ بأنه مُوقِن، بل عالم. وحُصَّتِ الآيةُ الأخيرةُ بقوله: ﴿ يَقَوْلُونَ ﴾ لأنهم يَعقِلُونَ مِن إحياءِ الأرضِ بالمَطرِ حتىٰ تكتسيَ بالنباتِ والشَّجِرِ الأخيرةُ بقوله: ﴿ يَعْقِلُونَ مِن إحياءِ الأرضِ بالمَطرِ حتىٰ تكتسيَ بالنباتِ والشَّجِر أنه يُحيي العِظامَ وهي رميم، هذا مَوضِعٌ يُقالُ فيه: عَقَلَ مِن كذا كذا، أي: استدركه بالعَقْل بعدَ أن لم يكن مُستَدرِكاً له، كما أنَّ أصلَ الوَصْفِ بالعاقلِ موضوعٌ لحالةٍ ثابتةٍ ومعرفةٍ طارئة "(٢).

وقال الإمام: «ذكرَ هنا ثلاثةَ مقاطِع: ﴿يُؤْمِنُونَ ﴾ و﴿يُوقِنُونَ ﴾ و ﴿يَقِلُونَ ﴾، فكأنه قيلَ لهم: إنْ كنتُم مِنَ الْمؤمنين، بل أنتُم مِن لهم: إنْ كنتُم مِنَ الْمؤمنين، بل أنتُم مِن طُلَّابِ الجزم واليقين فافهَمُوا تلك الدلائل، وإن كنتُم لستُم من هؤلاء ولا من هؤلاء فلا أقلَّ من أن تكونوا من زُمْرةِ العاقلين، فاجتهدوا في معرفةِ الدلائل»(٤).

وقلت: وعلى هذا هو مِن بابِ التَّنزُّل، وبيانُ ذلك: أنَّ الناسَ ثلاثُ طبقات: منهم مَنْ سَلِمَتْ فِطرتُه الأصليةُ مِنَ الشُّكُوك، ومنهم مَنِ اجتالَتْهُمُ (٥) شياطينُ الإنسِ والجِنّ، وأبطلَتِ استِعداداتِهم كالفلاسِفة، ومنهم مَنْ بقيَ بينَ المَنزِلتَين، ووقعَ في وَرْطةِ الشُّكُوكِ والشُّبُهات.

⁽١) قوله: «أكثرُ»: هو خبر «إنَّ» في قوله: «إنَّ عجائبَ الله».

⁽٢) في (ط) و(ح): «يصرح»، والمثبت من «درة التنزيل».

⁽٣) «دُرّة التنزيل» للخطيب الإسكافي (٣: ١١٠٣ - ١١٠٧).

⁽٤) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٧: ٢٧١).

⁽٥) أي: استَخَفَّتهم، فجالوا معهم في الضَّلال. «النهاية» لابن الأثير، مادة (جول).

﴿ يَلْكَ ﴾ إشارةٌ إلى الآياتِ المُتقدِّمة، أي: تلكَ الآياتُ ﴿ اَيَنَ اللَّهِ ﴾، و﴿ نَتْلُوهَا ﴾ في محلِّ الحال، أي: مَتْلُوةً ﴿ عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ﴾، والعامِلُ ما دلَّ عليه ﴿ يَلْكَ ﴾ مِن معنى الإشارة، ونحوُه: ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْحًا ﴾. وقُرِئ: (يَتْلُوها) بالياء.

[﴿ وَيْلُ لِكُلِّ اَفَالِهِ آَثِيهِ * يَسْمَعُ ءَ اِيَنتِ اللّهِ تُنْلَى عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكَمِّراً كَأَن لَمْ يَسْمَعَهَا فَبَشِرَهُ بِعَذَابٍ اللّهِ عَلَابٍ * وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَ اِيَنتِنا شَيَّنًا اتَّخَذَهَا هُزُواً أَوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابُ مُهِينٌ * مِن وَرَآبِهِمْ جَهَنَّمُ وَلَا يُغْنِى عَنْهُم مَّا كَسَبُوا شَيْئًا وَلَا مَا أَخَذُوا مِن دُونِ اللّهِ أَوْلِيَاتًا وَلَمُمْ عَذَابُ عَظِيمٌ * ٧ - ١٠]

﴿ بَعْدَاً اللَّهِ وَ اَيَنْهِ عِهُ أَي: بعدَ آياتِ الله، كقولهم: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه، يُريدُون: أعجَبَني كَرَمُ زيد. ويجوزُ أن يُراد: بعدَ حديثِ الله، وهو كِتابُه وقُرآنُه،

فالأوّلون: تكفيهم أدنى إشارة، قال:

أتاني هواها قبلَ أن أعرِفَ الهـوىٰ

فصادَفَ قلباً خالياً فتَمَكَّنا(١)

فهم المُؤمنون، فقيل لهم: ﴿إِنَّ فِٱلسَّمَوَتِوَالْأَرْضِ لَاَيَتِ لِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾.

والفريقُ الثاني: إنْ ساعدَهم التوفيقُ لا يَضطَرُّهُم إلىٰ المَعرِفةِ إلا دليلُ الأنفُس، قال حُجّةُ الإسلام: الطبيعيُّونَ أكثروا البَحْثَ عن عالم الطبيعة، وعن عَجائبِ الحيوان، وأكثروا الخوضَ في تَشْريحِ أعضاءِ الحيوان، فرأوا فيها مِن عَجائِب صُنْع الله وبَدائع حِكمتِه ما اضطُرُّوا معه إلىٰ الاعترافِ بفاطِرِ حَكيمٍ مُطَّلِع علىٰ غاياتِ الأُمورِ ومَقاصِدِها، فهؤلاءِ نُودُوا بقوله: ﴿ وَفِ خَلْقِكُمْ وَمَايَبُثُ مِن دَابَةٍ ءَاينَ لَيْتَوْمِرُوقِ فَونَ ﴾.

والـمُتَردِّدونَ بينَ النفي والإثبات: لا يحتاجون إلى التعمُّق، ولا يكفيهم أيضاً أدنى تأمُّل، فنُبِّهوا بقوله: ﴿ وَالنَّهَالِ ﴾ إلى قوله: ﴿ مَا يَنَتُ لِقَوْمِ يَتَقِلُونَ ﴾. واللهُ أعلمُ بحقيقةِ كلامِه.

قوله: (ويجوزُ أن يُراد: بعد حَديثِ الله، وهو كتابُه وقرآنهُ): كذا عن الواحِديّ (٢)، وفي

⁽١) البيت لديكِ الجن وهو عبدُ السلام بنُ رَغْبان الكلبي، المُتوفىٰ سنة ٢٣٥ ـ كما في «ديوانه» ص١٩٤.

⁽٢) انظر: «الوسيط» للواحدي (٤: ٩٥).

كقوله: ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ ﴾ [الزمر: ٢٣]. وقُرِئ: ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ بالياء والتاء.

«الأعرافِ» وفي آخِرِ «المُرسَلات»: ﴿فَيَأَيِّ حَدِيثٍ بَعَدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٥، والمرسلات: ٥٠]، وقال في تفسيره (١): «﴿بَعَدَهُۥ ﴾: بعدَ القرآن»، يعني: أنَّ القُرآنَ مِن بينِ الكُتُبِ المُنزَّلةِ آيةٌ مُبصِرةٌ ومُعجِزةٌ باهِرة، فحينَ لم يُؤمِنُوا به فبأيِّ كِتابِ بعدَه يُؤمِنُون.

ويَعضُدُ هذا التأويلَ عَطْفُ ﴿وَءَايَنِهِ عَلَىٰ ﴿آلَهِ ﴾، أي: بعدَ كِتابِ الله وآياتِهِ الباهِرةِ وبراهينهِ الساطِعة، وهو مِن عَطْفِ الخاصِّ علىٰ العام، وكذا تَرتُّبُ الفاءِ في ﴿فِأَيّ ﴾ علىٰ ما قبلَه.

فعلى هذا: المُناسِبُ في الوَجْهِ الأولِ ـ وهو أن يُرادَ بقوله: ﴿ بَعْدَاللّهِ ﴾: بعدَ آياتِ الله ـ أن يكونَ المُشارُ إليه بقوله: ﴿ يَلْكَ ﴾: الآياتِ المُتقدِّمة، وفي الوَجْهِ الثاني: الآياتِ التالية، على نَحْو: هذا أخوك. وهذا أجمع، لأنه يَضُمُّ الدلائِلَ المنصوبة مِنَ الآفاقيةِ والأنفُسِيّةِ مَعَ النُّصُوصِ القاهِرة، وحَصَلَ منه التَّرقِّي مِنَ الأدنى إلى الأعلى في البيانِ والكَشْف، وتَبيَّنَ أنَّ بياناتِ النَّصُوصِ هي التي تُزيلُ مِن ألبابِ أربابِ العُقولِ الشُّكُوكَ وَتُجْلِي الرِّيَب.

ثم في الإيهام في اسم الإشارة (٢)، وتفسيرِه به وَايَنتِ الله و وَوُرْبِ الْمُشارِ إليه، وهو موضوع (٣) للبعيد، وتخصيصِ اسم «الله» الجامع، وتكريرِه، وإيثارِ صيغةِ الجمع (٤) للتعظيم: خَطْبٌ خَطير وشأنٌ جليل في الاستبعاد.

قوله: (وقُرِئ: ﴿يُؤَمِنُونَ ﴾ بالياء والتاء): بالتاءِ الفَوْقانية: ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وحمزة والكِسائيّ، والباقون: بالياء (٥٠).

⁽١) قاله الزنخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة المُرسَلات، لا في الأعراف.

⁽٢) وهو ﴿ يَلْكَ ﴾ في قوله: ﴿ يَلْكَ مَايَنَ ٱللَّهِ نَتْلُوهَاعَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ﴾.

⁽٤) في قوله: ﴿نَتْلُوهَا﴾.

⁽٥) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٨، و«حجة القراءات» ص ٢٥٩.

الأفّاك: الكَذّاب، والأثيم: المُتبالِغُ في اقتِرافِ الآثام.

﴿ يُصِرُّ ﴾ يُقبِلُ على كُفرِهِ ويُقيمُ عليه، وأصلُه مِن إصرارِ الجمارِ على العانة، وهو أنْ يَنْحىٰ عليها صارَّ أُذُنيه، ﴿ مُسْتَكَمِرًا ﴾ عن الإيمانِ بالآياتِ والإذعانِ. لِمَا يَنطِقُ به مِنَ الحق، مُزدَرِياً لها، مُعجَباً بها عِندَه. قيل: نزلت في النَّضْرِ بنِ الحارث، وما كانَ يشتري مِن أحاديثِ الأعاجِم، ويُشغِلُ الناسَ بها عن استهاع القُرآن. والآيةُ عامّةٌ في كُلِّ ما كانَ مُضارًا لِدِينِ الله.

فإن قلت: ما معنىٰ «ثُمَّ» في قوله: ﴿ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا ﴾؟

قوله: (العانة): الجوهري: «العانة: القَطيعُ مِن مُمِّرِ الوَحْش، والجمع: عُون».

قوله: (أن يَنْحَىٰ عليها): الأساس: «انتَحاه: قَصَدَه، وانتَحَىٰ لِقَرْنِه: عَرَضَ له، ومن المجاز: وأنحىٰ عليه باللوائم؛ إذا أقبَلَ عليه».

قوله: (صارَّ أُذُنيه): الجوهري: «صُرَّ إِلَيَّ وَجْهَك، أي: أَقبِلْ عليّ»، قال^(۱): تقول: صَرَّ أُذُنيه الحارُ أُذُنيه، وتقول: أصَرَّ الحهار، ولا تقول: أذنيه، ومعنى: أصَرَّ الحهار، أي: صَرَّ أُذُنيه (۲). وقال مَكِّي: «﴿مُسْتَكْمِرُ ﴾ حالٌ مِنَ المرفوع في ﴿يُصِرُّ »، وكذلك قولُه: ﴿كَأَن لَمْ يَسْمَعُهَا ﴾، فهما حالانِ من ذلك الضمير، أو الثاني مِنَ الضمير في ﴿مُسْتَكْمِرً ﴾، أي: ثم (٣) يُصِرُّ على الكُفْرِ بآياتِ الله في حالِ تَكبُّرِه، وحال تَصامِّه (٤)»(٥).

⁽١) الظاهرُ أنه يُريدُ الزمخشري، ولعلَّ المُؤلِّفَ رحمه الله تعالىٰ يَنقُلُ من حاشية «الكشّاف» كعادته، وعلىٰ كُلِّ فقد ذكر الزمخشريُّ رحِمه الله تعالىٰ نَحْوَ هذا الكلام في «أساس البلاغة»، مادة (صرر).

⁽٢) من قوله: «وتقول: أصَرَّ الحمار» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٣) تحرَّف في الأصول الخطية إلى: «لم»، والمُثبَت من «مشكل إعراب القرآن».

⁽٤) أي: إظهارِ نفسِه أنه أصِّمُّ لا يَسمَع.

⁽٥) «مُشكِل إعراب القرآن» لكي بن أبي طالب (٢: ٦٦١-٦٦٢).

قلت: كمعناه في قُولِ القائل:

يَرَىٰ غَمَراتِ المَوْتِ ثُمَّ يَزُورُها

وذلكَ أنَّ غَمَراتِ الموتِ حقيقة، بأن يَنجُو رائيها بنفسِه، ويَطلُبَ الفِرارَ عنها، وأما زيارتُها والإقدامُ على مُزاوَلتِها، فأمرٌ مُستَبعَد، فمعنى «ثُمّ»: الإيذانُ بأنَّ فِعْلَ المُقدِم عليها بعدَما رآها وعاينَها: شيءٌ يُستَبعَدُ في العاداتِ والطِّباع، وكذلكَ آياتُ الله الواضِحةُ الناطِقةُ بالحق، مَنْ تُلِيَتْ عليه وسَمِعَها، كانَ مُستَبعَداً في العُقولِ إصرارُه على الضَّلالةِ عِندَها واستِكبارُه عن الإيهانِ بها.

﴿ كُأُن ﴾ مُحْفَّفة، والأصل: كأنه لم يَسمَعْها، والضَّميرُ ضميرُ الشأن، كما في قوله:

كأنْ ظَبْيةٌ تَعطُو إلى ناضِرِ السَّلَمْ

ومحلُّ الجملة: النَّصبُ على الحال، أي: يَصيرُ مِثلَ غير السامِع.

قوله: (يرى غَمَراتِ الموتِ ثم يَزورُها): أولُه:

لا يكشفُ الغَمّاء (١) إلا ابنُ حُرّةٍ (٢)

البيت: أي أنَّ زيارةَ غَمَراتِ الموتِ بعدَ رُؤيتهِ إياها مُستَبعَدةٌ مُستَنكَرةٌ في العَقْلِ والعادة، وهو مَعَ ذلكَ يَزورُها بعدَ استيقانِهِ إياها، بالغَ في مَدْحِه. ونظيرُه في الاستبعاد قولُه تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِتَن ذُكِرَ بِنَايَتِ رَبِّهِ مِنْ أَعْرَضَ عَنْهَا ﴾ [السجدة: ٢٢].

قوله: (كأنْ ظَبْيةٌ تَعطُو إلى ناضِرِ السَّلَم): أولُه:

ويَوْماً تُوافينا بِوَجْهِ مُقسَّمٍ (٣)

⁽١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «الغمام»، والمثبت من (ط) ومن «الحماسة» لأبي تمام، ومما تقدَّم عند الزمخشـري في تفسير الآية ٢٢ من سورة السَّجْدة.

⁽٢) البيت لجعفر بن عُلْبة الحارثي، كما في «الحماسة» ص١٣.

⁽٣) تقدَّم في تفسير الآية ١٠ من سورة يونس، وذكرتُ هناك الخِلافَ في قائله، والوجوهَ في ضَبُطِ قوله: «ظبية» وإعرابه.

﴿ وَإِذَا ﴾ بَلَغَهُ شيءٌ مِن آياتِنا، وعَلِمَ أنه منها، ﴿ أَغَذَهَا ﴾ أي: اتخذَ الآيات ﴿ هُزُوا ﴾ ، ولم يقل: اتخذَه؛ للإشعارِ بأنه إذا أحسّ بشيءٍ مِنَ الكلام أنه مِن جُملةِ الآياتِ التي أنزَ لهَا اللهُ تعالىٰ علىٰ مُحمَّد ﷺ ، خاضَ في الاستِهزاءِ بجميعِ الآيات، ولم يَقتَصِرْ على الاستِهزاءِ بها بَلَغَه، ويحتمل: وإذا عَلِمَ مِن آياتِنا شيئاً يُمكِنُ أن يَتَشبَّتُ به المُعانِد، ويجدَ له عَمِلاً يَتَسَلَّقُ به علىٰ الطَّعْن والغَميزة: افتَرَصَهُ واتخذَ آياتِ الله هُزُواً، وذلك نَحُو اعتراضِ ابنِ الرِّبعُرىٰ قولَه عَزَّ وعلا: ﴿ إِنَّكُمُ مُما تَعَبُّدُونَ مِن دُونِ ٱللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾ الأنبياء: ٩٨]، ومُغالَطَتِهِ رسولَ الله ﷺ، وقولِه: «خَصَمتُك».

تُوافينا: أي: تأتينا، والمُقسَّم: المُحسَّن، يُقال: وَجْهٌ مُقسَّم؛ إذا وافى كُلُّ جُزءٍ منه حَظَّه مِنَ الحسن، تَعطُو: أي: تَناوَلُ وتأخذ، والناضر: الطَّرِيّ، والسَّلَم: ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَر، والواحدة: سَلَمة، يَصِفُ يومَ الوَصْل. «تَعطُو إلىٰ ناضِرِ السَّلَم»، أي: تميلُ إلىٰ المُعانقةِ والتقبيل. وقيلَ في «ظَبْية» ثلاثةُ أوجُه: الرفعُ علىٰ إلغاءِ «كأنْ» المُخفَّفة، والنَّصْبُ علىٰ إعمالِها، والجرُّ علىٰ «أنْ» زائلة بعدَ الكاف.

قوله: (ويحتمل: وإذا عَلِمَ مِن آياتِنا شيئاً): الفرقُ بينَ هذا الوَجْه والسابق: أنَّ الطاعِنَ في الأولِ طاعنٌ مِن غير رَوِيّة، فلما سَمِعَ أنه مِن جُملةِ الآياتِ طَعَنَ فيه، وعلى هذا: أنه مُتدبِّرٌ مُستَنبِطٌ منه ما يَتَشَبَّثُ به على الطَّعْن.

قوله: (يَتَسَلَّقُ به): الجوهري: «تَسَلَّقَ الحائط؛ أي: تَسَوَّرَه». والأساس: «سَلَقَه بلِسانِه، ولسانٌ مِسْلَق».

قوله: (والغَميزة): الأساس: «ومن المجاز: ما فيه مَغمَزٌ ولا غَميزة، أي: مُعاب، وغَمَزَ فيه: طَعَن».

قوله: (نَحْوُ اعتِراضِ ابنِ الزِّبَعْرِيٰ): في نُسْخة: «نَحْو اعتِراض النَّضْر (١)»، قال: يحتمل أنَّ ابنَ الزِّبَعْرِيٰ (٢) قال ذلك، والنَّضْر أيضاً، لا مُنافاة فيه.

⁽١) يعني: النضر بن الحارث.

⁽٢) من قوله: «في نسخة» إلى هنا، سقط من (ح).

ويجوزُ أن يَرجِعَ الضميرُ إلى «شيء»، لأنه في معنى الآية، كقولِ أبي العَتاهية: نفسي بشيءٍ مِنَ الدُّنيا مُعلَّقة اللهُ والقائِمُ المَهْدِيُّ يكفيها

حيثُ أرادَ عُتْبة. وقُرئ: «عُلَّمَ».

﴿ أُوْلَكِيكَ ﴾ إشارةٌ إلى «كُلِّ أَفَّاكِ أثيم»؛ لِشُمولِهِ الأَفَّاكِين.

والوراء: اسمٌ للجِهةِ التي يُواريها الشَّخْصُ مِن خَلفٍ أو قُدّام، قال:

أليسَ وراثي أنْ تَراخَتْ مَنِيَّتِي أَدِبُّ مَعَ الوِلدانِ أَزحَفُ كالنَّسْوِ

قوله: (نفسي بشيءٍ مِنَ الدُّنيا مُعَلَّقة): البيت: قبلَه:

إني لأياً سُ منها ثم يُطمِعُني فيها احتِقارُكَ للدُّنيا وما فيها (١)

الضميرُ في «يكفيها» يَرجِعُ إلىٰ «شيء»، لأنه في المعنىٰ مُؤنَّث، وهي عتبة؛ جاريةٌ مِن جَواري المَهْديّ، أهواها^(٢) أبو العتاهية، وأهدىٰ إلىٰ المَهْديِّ في النَّيْـرُوز^(٣) بَرْنيةً فيها ثوب، وفي حواشيها البيتان، فهَمَّ المَهْديُّ أن يَدفَعَ عتبةَ إليه، فقالت: يا أميرَ الْمُؤمنين، أتدفعُني إليه؟ فانصَرَفَ المَهْديُّ عن ذلكَ الرأي، وأمرَ بالبَرْنيّة (٤) أن تمتلئ مالاً، وناقشَ أبو العَتاهية الخزّان بأنَّ المأمورَ الدنانير، وقد أملأها دراهِم، وتَراجَعا إلى المَهْديّ، فقالت عتبة: لو كانَ عاشِقاً كما وَصَف، لَمَا فَرَّقَ بِينَ الدَّراهِم والدَّنانير، وما صَرَفَ هَـمَّهُ إليها.

قوله: ﴿﴿أُوْلِكَتِكَ ﴾ إشارةٌ إلىٰ «كُلِّ أَفَّاك»): أي: إلىٰ معنىٰ «كُلِّ»، ولهذا جمع ﴿مِّن وَرَآبِهِمَّ جَهَنَّمُ ﴾، وقوله: «يسمع» إلى لفظِه.

قوله: (أليسَ ورائي) البيت: الوراء: بمعنى قُدّام، وتَراخَت: تَباعَدَت، أُدِبّ: أمشى على

⁽١) انظر: «الكامل» للمُرِّد (٢ : ٢٢٣)، والقِصَّةُ الآتيةُ مذكورةٌ فيه أيضاً.

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «هَويَها».

⁽٣) وهو أولُ يوم من السنةِ الفارسية، مُعرَّب نو روز، كما في «القاموس»، مادة (نرز).

⁽٤) البَرْنية: شِبْهُ فخَّارة ضَخْمةِ خَضْراء، وربيا كانت من القوارير الثِّخانِ الواسِعةِ الأفواه، والبّرْنية: إناءٌ مِن خَزَف. كذا في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (برن).

ومنه قولُه عَزَّ وجَلَّ: ﴿ مِن وَرَآبِهِمْ ﴾ أي: مِن قُدَّامِهِم، ﴿ مَّا كَسَبُوا ﴾ مِنَ الأموالِ في رِحَلِهم ومَتاجِرهِم، ﴿وَلَامَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ مِنَ الأوثان.

[﴿ هَنذَاهُدُى وَالَّذِينَ كَفَرُواْ بِنَايَتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزِ أَلِيمٌ ﴾ ١١]

﴿ مَنذًا ﴾ إشارةٌ إلى القُرآن، يدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِتَايَتِ رَبِّهِمْ ﴾،

هِينة، أَزَحَف: مِن: أَزَحَفَ الصَّبِيِّ: إذا مشىٰ علىٰ اسْتِه، ويُروىٰ: «أَرجُفُ» بالجيم، أي: أرعَدُ واضطرب، قال بعضُهم: خَبَرُ «ليس» أنا، أي: أنا أَدِبّ، لأنَّ «أَدِبُّ» لا يَصلُحُ خَبَراً لـ «ليس»، لأنَّ «ليسَ» فِعْل، و «أَدِبُّ» فِعْل، والفِعلُ لا يَصلُحُ أن يكونَ خَبَراً للفِعل. وليس بذاك. وقيل: «أَدِبّ»: اسمُ «ليس»، أي: ليسَ ورائي أنْ أَدِب، فحَذَفَ «أن»، قال شارحُ الأبيات: استِشهادُه بهذا البيتِ غيرُ مُناسِب، لأنه لا مُناسَبة بينَ المِصْراعَينِ مِن حيثُ اللفظ؛ المِصراعُ الأولُ مِن قولِ لَبيدِ بنِ ربيعة:

أُخَبِّرُ أَخِبَارَ القُرونِ التي مَضَتْ أَدِبُّ كَأَنِي كُلَّمَا قُمتُ راكِعُ ولا زاجِراتُ الطَّيْرِ ما اللهُ صانِعُ^(١)

أليسَ ورائي إِنْ تَراخَتْ مَنِيِّتِي لَوْمُ العصا تُحْنَىٰ عليها الأصابحُ لَعَمْرُكَ ما تدري الضَّوارِبُ بالحصيٰ

> ولعلَّ اشتَبَهَ على المُصنِّفِ الأمر، حتى ما فَرَّقَ بينَ قوله: أَدِبُّ كأني كُلَّما قُمتُ راكِعُ

> > وبينَ قولِ القائل:

أَدِبُّ مَعَ الوِلدانِ أَزحَفُ كالنَّسْرِ

وأبياتُ القَصِيدةِ تسعةَ عَشَرَ بيتاً، أولهُا:

وتبقىٰ الجِبالُ بعدَنا والمَصانِعُ

بَلِينا وما تَبْلَىٰ النُّجُومُ الطوالِعُ

وآخِرها: «لَعَمْرُكَ» البيت، وليسَ فيها هذا. قوله: (﴿ هَاذَا﴾ إشارةٌ إلى القُرآن، يَدُلُّ عليه: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا بِتَايَتِ رَبِّهِم ﴾): وقال الواحِديّ:

⁽۱) «ديو ان لبيد» ص٨٨- ٩٠.

.....

(﴿ هَنذَاهُدَى ﴾: هذا القُرآنُ بيانٌ مِنَ الضَّلالة، والذينَ كَفَروا به ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ مِن رَجْزٍ أَلِيمُ ﴾ (١).
 وقلت: والآياتُ السابقةُ أيضاً _ أعني قولَه: ﴿ يَلْكَ مَايَتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ فَإِلَيْ حَدِيثٍ بَعْدَاللهِ
 وَمَايَئِهِ مِنُونَ ﴾ _ تَدُلُ عليه.

واعلم أنه تعالىٰ لمَّا عَدَّ أنواعَ استِخفافِهم وتكذيبِهم بالقُرآن، ووَصَفَهم بالكَذِب والإفكِ والإفكِ والإثم والاستِكبار، ورَتَّبَ عليه البِشارة بالعذاب، وحكىٰ عن استِهزائِهم وانتِهازِ فُرْصَتِهم ليَستَخفُوا به، ورَتَّبَ عليه: ﴿ أُولَكِيكَ لَمُمْ عَذَابُ مُهِينٌ ﴾، عَيَّنه تعييناً، ومَيَّزه تمييزاً، وجعله كالعَلَم المُسارِ إليه بالحِسّ، ونكَّرَ خَبَرَه تنكيرَ تهويل، فقال: ﴿ هَذَاهُدَى ﴾، أي: هذا المُتميِّزُ المُشَخَّصُ كَامِلٌ في الحِداية، ليسَ بخافٍ علىٰ كُلِّ ذي بَصِيرة: أنه ليسَ بمكانٍ للتكذيب والاستِهزاء، كامِلٌ في الحِداية، ليسَ بخافٍ علىٰ كُلِّ ذي بَصِيرة: أنه ليسَ بمكانٍ للتكذيب والاستِهزاء، والذينَ كَذَّبُوا به، واستكبروا عن قبولِه، وأعرَضُوا عنه بالاستِهزاء: لهم عذابٌ بعدَ العذاب، أي: عذابٌ مُضاعَف، لأنَّ الرِّجْزَ والعذابَ شيءٌ واحد، والمُراد: التكثيرُ لا التحديد، ثم ثَنَىٰ إلىٰ ما بدأ السُّورة به مِن ذِكرِ الآيات: ﴿ اللّهُ اللّهِ عَلَى اللّهُ الْمُعَلَى ﴾.

وفي اقترانِ ذِكْرِ «الرَّبِّ» معه، وذِكرِ «الله» في قوله: ﴿ يَلْكَ مَايَنَ ٱللَّهِ ﴾: إشعارٌ بأنَّ تِلكَ التلاوة وذلكَ الإرشادَ لم يكنْ إلا لِـمَحْضِ الإنعام، والكافِرون عَكَسُوا القَضِيّة، فكَفَروا بَدَلَ الشَّكْر، ولذلكَ جِيءَ بقوله: ﴿ اللهُ ٱلَذِى سَخَرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ ﴾، وبقوله: ﴿ وَسَخَرَ لَكُمُ مَّا فِي ٱلسَّمَوَتِ ﴾، وفصَلَ الأُولىٰ (٢) بقوله: ﴿ لَعَلَكُمُ تَشَكُرُونَ ﴾، والثانية بقوله: ﴿ لَاَيْنَتِ لِقَوْمِ يَنَفَكُرُونَ ﴾؛ ليُنبِّه

⁽١) «الوسيط» للواحدي (٤: ٩٥).

⁽٢) أي: جَعَلَ فاصِلةَ الآية الأولى، والفاصلة: الكلمة التي تُعَتَّمُ بها الآية، كالقافية في الشعر.

لأنَّ «آياتِ ربِّهم» هيَ القُرآن، أي: هذا القُرآنُ كامِلٌ في الهِداية، كها تقول: زيدٌ رَجُل، تُريد: كامِلٌ في المُداية، وأيُّما رجل. و «الرِّجْز»: أشَدُّ العذاب، وقُرِئَ بجَرِّ «أليم» ورَفْعِه.

[﴿ اللَّهُ الَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرِ لِتَجْرِى الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ. وَلِنَبْنَعُواْ مِن فَضْلِهِ. وَلَعَلَكُمْ مَشْكُرُونَ * وَسَخَرَ لَكُمُ مَّا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَايَئتِ لِفَوْمِ يَنْفَكُرُونَ ﴾ ١٢ - ١٣]

﴿ وَلِنَبْنَغُواْمِن فَضْلِهِ ۦ ﴾ بالتِّجارة، أو بالغَوْصِ علىٰ اللُّؤلُوِ والمُرْجان، واستِخراجِ اللَّحْم الطَّرِيِّ وغير ذلكَ مِن مَنافِع البَحْر.

فإن قلت: ما معنى ﴿ مِنْهُ ﴾ في قوله: ﴿ جَيعًا مِنْهُ ﴾، وما مَوقِعُها مِنَ الإعراب؟ قلت: هي واقِعةٌ مَوقِع الحال، والمعنى: أنه سَخَّرَ هذه الأشياء كائِنةً منه، وحاصِلةً مِن عِندِه، يعني: أنه مُكوِّنُها ومُوجِدُها بقُدْرتِهِ وحِكمتِه، ثم مُسَخِّرُها لِخُلْقِه. ويجوزُ أن يكونَ خَبَرَ مُبتَداً محذوف، تقديرُه: هي جميعاً منه، وأن يكونَ ﴿ وَسَخَرَكُمُ ﴾ تأكيداً لقوله: ﴿ سَخَرَ كُمُ ﴾، ثم ابتَداً قوله: ﴿ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ ﴾، وأن يكونَ ﴿ مَا فِي الْأَرْضِ ﴾ مُبتَداً، و ﴿ وَمَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ ﴾، وأن يكونَ ﴿ مَا فِي اللَّرُضِ ﴾ مُبتَداً، و ﴿ وَمَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ ﴾، وأن يكونَ ﴿ مَا فِي الْأَرْضِ ﴾ مُبتَداً، و ﴿ وَمَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْمَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ ﴾ وأن يكونَ ﴿ مَا فِي اللَّهُ وَلَا يَكُونَ ﴾ وَمَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْمَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ ﴾ وأن يكونَ ﴿ وَمَا فِي اللَّهُ وَلَا يَعْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمَا لَوْلَا اللَّهُ وَلَا يَعْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا إِلْمَا لَهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا لَا لَهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ مُنْ أَمُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَسَلَّمُ اللَّهُ اللَّهُ لَا اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللل

بالشُّكْرِ علىٰ الإنعام، وبالتَّفكُّرِ علىٰ أنَّ ذلكَ (١) الإنعام أيضاً دليلٌ مِن الدلائل السابقة، وأُخِّرَتْ مِن أخواتِها تَطْرِئةً للتنبيه، وعُلِمَ مِن ذلكَ أنَّ التَّفكُّرَ مِلاكُ التَّعقُّلِ والإيقانِ والإيهان، والله أعلم.

قوله: (وأيسًّا رَجُل): تفسيرٌ ثانِ لقوله: «زيدٌ رجل». فإن قلت: ليسَ ما في الآية كالمثال، لأنَّ «رجل» هو «زيد»؟ قلت: بل الكِتابُ هو هُدى مُبالَغة، قال صاحبُ «المفتاح»: «وأنتَ تَعلَمُ أَنَّ شأنَ الكُتُبِ السماويةِ الهدايةُ لا غير، وبحسبِها يَتَفاوَتُ شأنهُنَّ في دَرَجاتِ الكَمال»(٢).

قوله: (تقديره: هي جميعاً منه): أي: المذكوراتُ كائنةٌ منه جميعاً.

⁽١) في الأصول الخطية: «تلك».

⁽٢) «مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي ص٢٦٨.

وقرأ ابنُ عباس: «مِنّة»، وقرأ سَلَمةُ بنُ مُحارِب: «مَنّه»، على أن يكونَ «مَنُّه» فاعِلُ ﴿ سَخَرَ على الإسنادِ المجازي، أو على أنه خَبَرُ مُبتَداً محذوف، أي: ذلك _ أو: هو _ مَنُّه.

[﴿ قُلُ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِى قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ * مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِلِةً وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُوْ تُرْجَعُونَ ﴾ ١٤ - ١٥]

حَذَفَ المَّقُولَ لأَنَّ الجوابَ دائٌ عليه، والمُعنى: قُل هُم: اغفِرُوا يَغفِروا، ﴿لَا يَرَجُونَ أَيَّامَ اللّهِ ﴾ لا يَتَوقَّعُونَ وَقائِعَ الله بأعدائه، مِن قولهم لِوقائِعِ العَرَب: أيامُ العَرَب. وقيل: لا يَأْمُلُونَ الأوقاتِ التي وَقَّتَها الله لِثوابِ المُؤمنين، ووَعَدَهُمُ الفَوزَ فيها. قيل: نزلت قبلَ آيةِ القِتال، ثم نُسِخَ حُكمُها. وقيل: نزولهُا في عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه، وقد شَتَمه رجلٌ مِن غِفار، فهَمَّ أن يَبطِشَ به. وعن سعيدِ بنِ المُسيّب: كُنّا بينَ يَدَي عُمَرَ بنِ الخطّاب، فقرأ قارئٌ هذهِ الآية، فقالَ عُمَر: لِيُجزىٰ عُمَرُ بها صَنَع.

(لِنَجْزِيَ) تعليلٌ للأمرِ بالمغفرة، أي: إنها أُمِرُوا بأن يَغفِرُوا لِـــ) أرادَه اللهُ مِن توفيقهم جزاءَ مَغفِرَتِهم يومَ القيامة.

قوله: (وقرأ ابنُ عباس: «مِنّة»): قال ابنُ جِنِّي: «وقرأها أيضاً [عبدُ الله بن](١) عَمْرٍو السَّحَدْدي، فهي منصوبةٌ على المَصدَر، دلَّ عليه قوله: ﴿سَخَرَلَكُمْ مَّا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾، لأنَّ ذلكَ مِن مِنَّةِ الله تعالىٰ، أي: مَنَّ عليه مِنّة»(٢).

قوله: (علىٰ أن يكونَ «مَنَّه» فاعلُ ﴿سَخَرَ﴾ علىٰ الإسنادِ المجازي): ووَجْهُه: أنَّ اللهَ تعالىٰ سَخَّرَ ذلكَ للمِنّةِ علينا، فكأنَّ المِنّةَ هو السَّبَبُ في ذلك.

قوله: (لأنَّ الجوابَ دالَّ عليه): أو ﴿يَغْفِرُواْ ﴾ دالَّ علىٰ أنَّ المقول: اغفِروا، كقوله: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَنَتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ ﴾، أي: في القِتال، فحُذِف، لأنَّ ﴿يُقَنَتَلُونَ ﴾ دلَّ عليه.

⁽١) ما بين حاصرتين سقط من الأصول الخطية، واستدركتُه من «المحتسب» لابن جِنِّي.

⁽٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٦٢).

فإن قلت: قولُه: ﴿قَوْمُا ﴾ ما وَجْهُ تنكيره، وإنها أرادَ الذينَ آمنوا، وهُم مَعارِف؟ قلت: هو مَدْحٌ لهم وثناءٌ عليهم، كأنه قيل: لِيَجزِيَ أيسما قوم وقوماً مخصوصين؛ لِصَبْرِهِم وإغضائِهم على أذى أعدائِهم مِنَ الكُفّار، وعلى ما كانوا يُحَرِّعُونَهم مِنَ الغُصَص.

قوله: (هو مَدْحٌ هم وثناءٌ عليهم): وهو مِن باب التَّجْريد^(١)، وأنشَدَ ابنُ جِنِّي عن أبي عليه الفارسيّ:

أفاءتْ بنو مَرْوانَ ظُلماً دماءَنا وفي الله إنْ لم يَعدِلُوا حَكَمٌ عَدْلُ (٢)

وقال: «وهو تعالىٰ أعرَفُ المَعارِف، وسَمّاهُ الشاعِرُ حَكَماً عَدْلاً، وأخرَجَ اللفظَ نَحَرَجَ التنكير، ألا ترىٰ كيفَ آل الكلامُ مِن لفظِ التنكير إلىٰ معنىٰ التعريف»(٣).

وقلت: وإليه أشار المُصنِّفُ بقوله: «أيسَّما قوم وقوماً مخصوصين» إلى آخره، وكذا جَرَّدَ عُمرُ رضيَ اللهُ عنه مِن نفسِه شَخْصاً اسمُه عُمَر، كأنه غيرُه، وحَكَمَ عليه بأنه ليُجْزى ما صَنعَ مِن صَبْرِهِ واحتِمالِهِ مِن الرجلِ الذي شَتَمَه مِن غِفار، وهَمَّ أن يَبطِشَ به.

⁽١) عَقَدَ ابنُ جِنِّي في «الخصائص» (٢: ٤٧٣-٤٧٦) باباً في «التجريد»، وبيَّن في أوله معناه فقال: «العربُ قد تعتقدُ أنَّ في الشيءِ من نفسِه معنى آخر، كأنه حقيقتُه ومحصولُه ...، وذلكَ نَحْوُ قولهم: لئنْ لَقِيتَ زيداً لتَلقَيَنَ منه الأسد، ولئنْ سألتَه لتَسألنَّ منه البحر، فظاهرُ هذا أنَّ فيه من نفسِه أسداً وبحراً، وهو عينه هو الأسد والبحر، لا أنَّ هناك شيئاً مُنفَصِلاً عنه ومُعتازاً منه، وعلىٰ هذا يخاطبُ الإنسانُ منهم نفسَه، حتىٰ كأنها تُقابلُه أو تُخاطِبُه».

⁽٢) ذكره ابنُ جِنِّي في «الخصائص» (٢: ٧٥)، وفي «المحتسب» (١: ٤٢ و ١٠)، وقالَ في «الخصائص» (٢: ٤٧٥) مُبيِّناً معنىٰ التجريد فيه: «لا يجوزُ أن يُعتَقَدَ أنَّ اللهَ سُبحانه ظُرْفٌ لشيء، فهو إذن على حَذَفِ اللهَضاف، أي: في عَدْلِ الله عَدْلٌ حَكَم»، وقال في «المحتسب» (١: ١٠٦): «هذا وإن كان مما لا ينبغي أن يُجرىٰ في الحقيقةِ مِثلُه على الله سُبحانه، لأنه لا تَجَرُّو هناك، فإنه يُجرىٰ على عادةِ القومِ ومَذَهَبِ خِطابِهم، وقد نَطَقُوا بهذا نفسِه معَه تَقَدَّسَتْ أسهاؤُه ...، فجرىٰ اللفظُ على أنه جُرِّدَ منه شيءٌ يُسمَىٰ حَكَماً عَدْلاً، وهو على حَذَفِ المُضاف ...».

⁽٣) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٤٢).

﴿ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ مِنَ الثواب العظيم بكَظْم الغَيْظِ واحتمالِ المكروه.

ومعنىٰ قَولِ عُمَر: «ليُجزىٰ عُمَرُ بها صَنَع»: ليُجزىٰ بصَبْرِهِ واحتِمالِهِ وقَولِهِ لرسولِ الله ﷺ عِندَنُزولِ الآية: «والذي بَعَثَكَ بالحقِّ لا ترىٰ الغَضَبَ في وَجْهي».

وقُرِئ: ﴿لِيَجْزِى قَوْمًا ﴾؛ أي: اللهُ عَزَّ وجَلّ، و «ليُجْزىٰ قَوْم»، و «ليُجْزىٰ قوماً»، علىٰ معنىٰ: وليُجْزىٰ الجزاءُ قوماً.

[﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَ ابَنِي إِسْرَتِهِ بِلَ ٱلْكِئَنَبَ وَٱلْخُكُمُ وَٱلنَّبُوَةَ وَرَزَقْنَهُم مِنَ ٱلظَّيِبَتِ وَفَضَّلْنَكُمُ عَلَى الْعَلَمِينَ ﴿ وَءَاتَيْنَكُمُ عَلَى الْعَلَمُ بَغْيَا الْعَلَمُ بَغْيَا الْعَلَمُ بَعْيَا الْعَلَمُ بَعْيَا الْعَلَمُ بَعْنَا الْعَلَمُ بَعْيَا الْعَلَمُ بَعْيَا الْعَلَمُ بَعْنَا الْعَلَمُ بَعْنَا الْعَلَمُ بَعْنَا الْعَلَمُ بَعْنَا الْعَلَمُ الْعِلْمُ بَعْنَا الْعَلَمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

﴿ اَلْكِنْبَ ﴾ التَّوْراة، ﴿ وَلَلْمُكُمْ ﴾ الحِكمة والفِقْه، أو فَصْلَ الخصوماتِ بينَ الناس، لأنَّ الْمُلكَ كانَ فيهم والنُّبوّة، ﴿ مِّنَ ٱلطَّيِبَتِ ﴾ مما أحَلَّ اللهُ لهم وأطابَ مِنَ الأرزاق، ﴿ وَفَضَّلْنَكُمْ عَلَى ٱلْعَلْمِينَ ﴾ حيثُ لم نُوتِ غيرَهم مِثلَ ما آتيناهُم.

قوله: (وقُرِئ: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا ﴾): ابنُ عامر وحمزةُ والكِسائي: بالنُّون، والباقون: بالياء(١).

قوله: (على معنى: وليُجْزى الجزاءُ قوماً): قال صاحبُ «التقريب»: وفي المجهولِ في نَصْبِ ﴿قَوْمَا ﴾ على: ليُجْزى الجزاءُ قوماً: نَظَر؛ لأنهم قالوا: إذا وُجِدَ المفعولُ به تَعيَّن، فالأَوْلىٰ أَنْ يَتَصِبَ بِهِ أَعني » أو «يَجْزي» لِدلالةِ المجهولِ على جازٍ، وقال أبو البقاء: «الجيِّدُ أن يكونَ التقدير: ليُجزى الخيرُ قوماً، على أنَّ «الخير» مفعولٌ به في الأصل، كقولك: جزاك الله خيراً، وإقامةُ المفعولِ الثاني إقامةَ الفاعلِ جائز، أو التقدير: ليُجزى الجزاء، علىٰ أنَّ القائمَ مقامَ الفاعل المصدر، وهو بعيد» (٢).

وقال صاحبُ «الكَشْف»: لأنَّ المصدر لا يقومُ مَقامَ الفاعِل، ومعك مفعولٌ صحيح،

⁽۱) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٨، و «حجة القراءات» ص ٦٦٠.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٥٢).

﴿يَيْنَتِ ﴾ آياتٍ ومُعجِزات، ﴿مِّنَ ٱلْأَمْرِ ﴾ مِن أمرِ الدِّين، فها وقعَ بينهم الخلافُ في الدِّين ﴿إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ﴾ ما هو مُوجِبٌ لِزوالِ الخِلاف، وهو ﴿ٱلْعِلْمُ ﴾، وإنها اختَلَفُوا لِبَغْي حَدَثَ بينهم، أي: لِعَداوةٍ وحَسَد.

[﴿ ثُمَّرَ جَعَلْنَكَ عَلَى شَرِيعَةِ مِنَ ٱلْأَمْرِ فَأَتَبِعْهَا وَلَائَتَبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ * إِنَّهُمْ لَنَيْعُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٌ وَاللَّهُ وَلِيُ ٱلْمُنَّقِينَ ﴾ ١٨ - ١٩]

﴿عَلَىٰ شَرِيعَةِ ﴾ على طريقةٍ ومنهاج، ﴿مِّنَ ٱلْأَمْرِ ﴾ مِن أمرِ الدِّين، فاتَّبِعْ شَريعَتَكَ الثابتة بالدَّلائل والحجج، ﴿وَلَانَتَبِعْ ﴾ ما لا حُجّة عليه مِن أهواءِ الجهّالِ ودِينِهِمُ المبنيِّ على هوى وبِدعة وهُم رُؤساءُ قُريشٍ حينَ قالوا: ارجع إلىٰ دِينِ آبائِك ، ولا تُوالهِم؛ إنها يُوالي الظالمينَ مَنْ هو ظالم مِثلُهم، وأما المُتقون: فوَلِيَّهمُ الله، وهُم مُوالُوه. وما أبينَ الفَصْلَ بينَ الوِلايتَين.

[﴿ هَنْذَا بَصَنَّهِ رُ لِلنَّاسِ وَهُدَّى وَرَحْمَةً لِّقَوْمِ يُوقِنُّونَ ﴾ ٢٠]

﴿ هَنَذَا ﴾ القُرآنُ ﴿ بَصَنَيْرُ لِلنَّاسِ وَهُدَى ﴾ جُعِلَ ما فيه مِن مَعالِم الدِّينِ والشرائِع بمنزلةِ البَصائِر في القُلوب، كما جُعِلَ رُوحاً وحياة، (و) هو (هُدىً) مِنَ الضلالة، ﴿ وَرَحَمَةٌ ﴾ مِنَ العِذابِ لِـمَنْ آمَنَ وأيقَن. وقُرِئ: «هذهِ بصائر»، أي: هذه الآيات.

[﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا ٱلسَّيِّعَاتِ أَن بَعْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّالِحاتِ سَوَاءَ تَغَيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَمَا يَعَكُمُونَ ﴾ ٢١]

قوله: (بمَنزِلةِ البَصائرِ في القُلوب): البَصِيرةُ في القَلْب: ما يَستَبصِرُ به الإنسان، كما أنَّ البَصَرَ في العين: ما يُبصِرُ به. وقيل: إنَّ البصيرةَ نورُ القلب، كما أنَّ البَصَرَ نُورُ العين.

فإذن الخبرُ مُضمَر، كما أُضمِرَ «الشمس» في قوله: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾ [ص: ٣٢]، لأنَّ ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِٱلْمَشِيّ ﴾ [ص: ٣٢]، لأنَّ ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِٱلْمَشِيّ ﴾ [ص: ٣٢]، لأنَّ

⁽۱) «كشف المشكلات» للباقولي (۲: ۱۲۲۸ - ۱۲۲۹).

﴿أَمّ ﴾ مُنقَطِعة، ومعنى الهمزة فيها إنكارُ الجِسْبان، والاجتِراح: الاكتِساب. ومنه: الجوارح، وفُلانٌ جارِحةُ أهلِه، أي: كاسِبُهم، ﴿أَن نَجْعَلَهُمْ ﴾ أي: نُصَيِّرَهُم، وهو مِن «جَعَلَ» المُتعدِّي إلى مفعولين، فأولهُما: الضمير، والثاني: الكاف، والجملةُ _ التي هي (سَواءٌ تخياهُم ومماتُهم) _ بَدَلٌ مِنَ الكاف؛ لأنَّ الجملةَ تقعُ مفعولاً ثانياً، فكانت في حُكم المُفرَد، ألا تراك لو قُلت: أن نَجعَلَهم سواءٌ تحيْاهُم ومماتُهم، كانَ سديداً، كما تقول: ظننتُ زيداً أبوهُ مُنطَلِق.

وَمَنْ قرأ: ﴿ سَوَاتَهُ ﴾ بالنَّصْب: أجرى «سواءً» بجرى «مُستَوِياً»، وارتَفَعَ ﴿ تَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ على الفاعِلية، وكان مُفرَداً غيرَ جُملة، ومَنْ قرأ: «ومماتَهم» بالنَّصْب: جَعَلَ «تَحْياهُم ومماتَهم»: ظَرْفَين، كمَقْدَم الحاجِّ وخُفُوقِ النَّجْم، أي: سواءً في تحْياهُم وفي مماتِهم.

والمعنىٰ: إنكارُ أن يَستَوِيَ المُسيئُونَ والمُحسِنُونَ محياً، وأن يَستَووا مماتاً،

قوله: (والجملة التي هي «سواءٌ تخياهُم ومماتُهم» بدلٌ من الكاف): وقلت: الضميرانِ في «محياهُم» و«مماتُهم» للكافرينَ وللمُؤمنينَ جميعاً، قال مكّي: «(سواءٌ محياهُم ومماتُهم)(١) مُستَو في البُعْدِ مِن رحمةِ الله، والضميرانِ للكُفّارِ والمُؤمنين، ويَبعُدُ عندَ سِيبَوَيْهِ رفعُ ﴿تَحْيَاهُمُ وَمَمَاتُهُم ﴾ بـ (سواءٌ)، لأنه ليسَ باسمِ فاعلِ ولا مُشبّهِ به، وإنها هو مصدر»(٢).

قوله: (ومَنْ قرأ ﴿سَوَآءُ ﴾ بالنَّصْبِ): حفصٌ وحمزةُ والكِسائي، والباقون: بالرفع (٣).

قال مكِّي: «على هذا: ﴿سَوَآءَ ﴾ حالٌ مِنَ الضمير في ﴿ غَمَلَهُمْ ﴾، ويُرفَعُ ﴿ عَمَياهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ به، لأنه بمعنى: مُستَو، والمفعولُ الثاني لـ «جَعَلَ»: الكافُ في ﴿ كَالَّذِينَ ﴾، والضميرانِ يعودانِ على الكُفّار والمُؤمنين » (٤).

⁽١) من قوله: «بدلٌ من الكاف» إلى هنا، سقط من (ف).

⁽٢) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكى بن أبي طالب (٢: ٦٦٢).

⁽٣) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٨، و «حجة القراءات» ص ٦٦١.

⁽٤) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٦٦٣).

لافتراقِ أحوالهِم أحياء، حيثُ عاشَ هؤلاءِ على القيامِ بالطاعات، وأولئكَ على رُكُوبِ المعاصي، ومماتاً، حيث ماتَ هؤلاءِ على البُشرى بالرحمةِ والوصولِ إلى ثواب الله ورضوانِه، وأولئكَ على اليأس مِن رحمةِ الله والوصولِ إلى هَوْلِ ما أعدَّ لهم. وقيل: معناه: إنكارُ أن يَستَووا في المماتِ كها استَووا في الحياة، لأنَّ المُسيئينَ والمُحسِنينَ مُستَوِ مَحياهُم في الرِّزقِ والصِّحة، وإنها يَفتَرقُونَ في الممات، وقيل: (سواءٌ تحياهُم ومماتُهم) كلامٌ مُستأنفٌ على معنى: أنَّ عَيْا المُسيئينَ ومماتَهم سواء، وكذلكَ عَيْا المُحسِنينَ ومماتُهم، كُلُّ يموتُ على حسبِ ما عاشَ عليه.

وعن تميم الداريِّ رضيَ اللهُ عنه: أنه كان يُصَلِّي ذاتَ ليلةٍ عِندَ المقام، فبَلَغَ هذهِ الآية، فجَعَلَ يبكي ويُردِّدُ إلى الصَّباح: ﴿سَآءَمَا يَحَكُمُونَ ﴾. وعن الفُضَيل: أنه بَلَغَها فجَعَلَ يُردِّدُها ويبكي ويقول: يا فُضَيل، ليتَ شِعْري مِن أيِّ الفَريقَين أنت؟

[﴿ وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ ٢٢]

﴿وَلِتُجْزَىٰ ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿إِلْمُقِ ﴾، لأنَّ فيه معنىٰ التعليل،

وقال مكِّي^(۱): «(ما) _ في قوله: ﴿سَآهَ مَا يَعَكُمُونَ ﴾ _ إن جُعِلَتْ معرفةً كانت في مَوضِع رَفْع بـ ﴿سَآهَ ﴾ فاعلاً، وإن جُعِلَتْ نكرةً كانت في مَوضِع نَصْبٍ على البيان »(٢).

قوله: («سواءٌ محياهُم ومماتُهم»): كلامٌ مُستأنف، وذلكَ أنه حينَ أنكرَ حِسْبانَ أن يَستَوِيَ الكافرُ والمُؤمِن، قيل: فإذن كيفَ الحال؟ فأجيب: إنَّ المُؤمِنَ يعيشُ حَميداً ويموتُ سعيداً، يعيشُ في طاعةِ الرحن، ثم المَرجِعُ إلى الرِّضُوان، والكافرُ يعيشُ في طاعةِ الشيطان، والمآبُ إلى النِّيران، فأنى يَستَويان.

قوله: (﴿ وَلِتُجْزَىٰ ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿ بِٱلْمَقِّ ﴾، لأنَّ فيه معنىٰ التعليل): أي: إنما خَلَقَها

⁽١) من قوله: «قال مكي» قبل فقرتين إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٢) «مشكل إعراب القرآن» لـمكي بن أبي طالب (٢: ٦٦٢).

أو علىٰ مُعَلَّلِ محذوف، تقديرُه: وخلقَ اللهُ السهاواتِ والأرضَ ليَدُلَّ به علىٰ قُدْرتِهِ ولِتُجْزىٰ كُلُّ نَفْس.

[﴿ أَفَرَءَ يْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَىٰهُ وَأَضَلَهُ ٱللَّهُ عَلَى عِلْمِ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ، وَقَلْبِهِ، وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ، عِشَوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ ٢٣]

﴿مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَ مُونَهُ ﴾ أي: هو مِطواعٌ لهوى النَّفْسِ يَتَّبِعُ ما تَدعُوهُ إليه، فكأنه يَعبُدُه كما يَعبُدُه الرجلُ إلهه. وقُرِئ: «آلهة هواه»، لأنه كان يَستَحسِنُ الحجَرَ فيَعبُدُه، فإذا رأى ما هو أحسَنُ رَفَضَه إليه، فكأنه اتخذَ هواه آلهة شَتّى، يَعبُدُ كُلَّ وقتٍ واحداً منها،

لكُوْنِ خَلْقِها(١) حقّاً «أو على مُعَلَّلِ محذوف»، ولو قال: «على عِلَةٍ محذوفة» كانَ أَوْلى، لأنَّ الْمُقدَّرَ هو قولُه: «ليَدُلَّ بها على قُدْرته». ولقائلِ أن يقول: إنَّ قولَه: «ليَدُلَّ بها على قُدْرته»: معنى ﴿ وَلَمُغَنِي ﴿ وبيانٌ للوَجْهِ الأول، وأما بيانُ الوَجْهِ الثاني: فهو أن يُقال: «ولتُجْزى كُلُّ نفسِ معنى ﴿ وبالنَّ للوَجْهِ الأول، وأما بيانُ الوَجْهِ الثاني: فهو أن يُقال: «ولتُجْزى كُلُّ نفسِ بها كَسَبَت فَعَلَ ذلك»، كقوله تعالى: ﴿ رَبّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطِلًا سُبّحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّادِ ﴾ بها كَسَبَت فَعَلَ ذلك»، كقوله تعالى: ﴿ رَبّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطِلًا سُبّحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّادِ ﴾ [آل عمران: ١٩١]، وقيل: أراد بـ «المُعلَّل»: التعليل، فيكونُ المُعلَّلُ مَصدَراً ميمياً، قال القاضي: «﴿ وَخَلَقَ اللّهُ السَّمَوَتِ وَٱلأَرْضَ بِالْمُقِيِّ ﴾ كأنه دليلٌ على الحكم السابق، مِن حيثُ إنَّ خَلْقَ ذلك بالحقِّ المُقتضي للعَدْلِ يَستَدعي انتِصارَ المظلوم مِنَ الظالم، والتفاوُتَ بينَ المُسيءِ والمُحسِن، وإذا لم يكن في المَحْيا كانَ بعدَ الممات » (٢).

قوله: (لأنه كان يَستَحسِنُ الحجَرَ فيَعبُدُه): وفي «التيسير»: كانوا في الجاهلية يَعبُدونَ ما يَستَحسِنُوا غيرَه تركوا الأول، وعَبَدوا الثاني، فإنها كانَ أحدٌ يَعبُدُ ما يهواه، فعلى هذا يكونُ «الهوى» مَصدراً بمعنى المفعول، أي: يجعلُ إله مَهْوِيَّه، كقولك: فلانٌ رجائي، أي: مَرْجُوِّي.

⁽١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: ﴿إِنَّهَا حَلْتُهَا لَكُونَ حَلَّمُهَا ﴾، والمثبت من (ط).

⁽٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥ : ١٧٢).

﴿ وَأَضَلَهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمِ ﴾ وتَركه عن الهدايةِ واللُّطف وخَذَله، ﴿ عَلَى عِلْمِ ﴾ عالِماً بأنَّ ذلكَ لا يُحدي عليه، وأنه ممن لا لُطف له، أو مَعَ عِلمِه بو جُوهِ الهدايةِ وإحاطتِه بأنواع الألطافِ المُحصِّلة والمُقرِّبة، ﴿ فَمَن يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ ﴾ إضلالِ ﴿ اللَّهِ ﴾ ؟!

وقُرِئ: ﴿غِشَنَوَةً ﴾ بالحركاتِ الثلاث، و ﴿غِشُوةً » بالكَسْرِ والفَتْح، وقُرِئ: «تَتَذَكَّرون». [﴿ وَقَالُواْ مَا هِمَ إِلَّا حَيَانُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَتَخْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمِ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ ٢٤]

﴿ نَمُوتُ وَغَيًا ﴾ نموتُ نحنُ ويحيا أولادُنا، أو يموتُ بعضٌ ويحيا بعض، أو نكونُ مَواتاً نُطَفاً في الأصلاب، ونَحْيا بعدَ ذلك، أو يُصيبُنا الأمران: الموتُ والحياة، يُريدُون: الحياة في الدُّنيا والموتَ بعدَها، وليسَ وراءَ ذلكَ حياة. وقُرِئ: «نُحْيا» بضَمِّ النُّون، وقُرِئ: «نُحْيا» بضَمِّ النُّون، وقُرِئ: «الله دَهْرٌ يَمُرّ».

وما يقولونَ ذلكَ عن عِلم، ولكنْ عن ظَنِّ وتخمين، كانوا يَزعُمُونَ أَنَّ مُرورَ الأيامِ والليالي هو المُؤثِّرُ في هَلاكِ الأنفُس، ويُنكِرُونَ مَلَكَ الموتِ وقَبْضَه الأرواحَ بأمرِ الله، وكانوا يُضيفُونَ كُلَّ حادثةٍ تَحدُثُ إلى الدَّهْرِ والزمان،

قوله: (الألطاف المُحَصِّلةِ والمُقرِّبة): مضىٰ تفسيرُها في أولِ البقرة.

قوله: (وقُرِئ: ﴿غِشَنَوَةً ﴾ بالحركاتِ الثلاث): حمزةُ والكِسائيّ: بفَتْح الغينِ وإسكانِ الشِّين، والباقون: بكَسْرِ الغينِ وفَتْح الشِّينِ وألفٍ بعدَها(١).

قوله: (كانوا يَزعُمُونَ أَنَّ مرورَ الأيامِ والليالي هو المُؤثِّر): هذا تفسيرُ الدَّهْر. قال القاضي: «الدَّهْر: مرورُ الزمان، والأصل: مُدَّةُ بقاءِ العالم»(٢). الراغب: «الدَّهْرُ في الأصل: اسمٌ لُدَّةِ العالم مِن مَبدَأ وجودِهِ إلى انقِضائِه، واستُعيرَ للعادةِ الباقيةِ مُدَّةَ الحياة، فقيل: ما دَهْري بكذا»(٣).

⁽۱) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩، و «حجة القراءات» ص ٢٦١.

⁽٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٧٢).

⁽٣) «مفردات القرآن» ص ٣١٩.

وترىٰ أشعارَهُم ناطِقةً بشَكْوىٰ الزمان، ومنه قولُه عليه السَّلام: «لا تَسُبُّوا الدَّهْر، فإنَّ اللهَ هو الدَّهْر»، أي: فإنَّ اللهَ هو الآتي بالحوادِث، لا الدَّهْر.

واعلم أنه تعالى لمّا ذكر خلق السهاواتِ والأرضِ وقيده بالحق، وقد تَقرَّر غير مَرَّةٍ أنَّ المُرادَ بالحق: المعرفةُ والعبادة، وتعليلُ الخلقِ هاهنا بقوله: ﴿ وَلِتُجْزَى ﴾ دلالةٌ بينةٌ عليه، قال: ﴿ أَفَرَمَيْتَ مَنِ أَغَذَ إِلَهَ مُ هَرِئهُ ﴾، يعني: ألا تَتعجَبُوا مِن هذا الذي اتَّبَعَ هواه، وأضلَه الله، وختمَ على سَمْعِه وقلْبِه، كيفَ ضَلَّ عن سَبيلِ المعرفةِ ورَفضَ العَمَل، وطَعَن في تلكَ الحِكمةِ البالِغة، وادَّعى الحِكمة لنفسِه، وقال: لا عَمَل ولا جزاء، و ﴿ مَاهِيَ إِلاَ عَيَانُنَا الدُّنِيانَهُوتُ وَتَعَيَا وَمَا يُهِكُمُ إِلاَ عَلَى اللهُ وَمَن الذي جَعَلَ هواهُ تَبعاً لِدِينه، ﴿ اللّذِينَ يَذْكُرُونَ اللهَ قِيكما وَقُعُودًا وَعَلَى اللهُ عَمَل ولا جزاء، و ﴿ مَاهِيَ إِلاَ عَيَالُهُ اللهُ عَلَى وَقَيْا عَدَا اللهِ عَلَى اللهُ وَيَعَلَى وَقَيْا عَدَا اللهُ وَيَعَلَى وَقَيْا عَدَا اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى عِلْمِ وَعَنْمَ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى عِلْمِ اللهُ عَلَى عِلْمِ وَعَنْمَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عِلْمِ وَعَنْمَ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى عِلْمِ اللهُ وَلَى اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ عَلَى عِلْمُ اللهُ وَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عِلْمُ اللهُ اللهُ عَلَى عِلْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ا

ثم نفى العِلمَ عنهم على الاستِغراقِ بقوله: ﴿مَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمِ ﴾، وذيّل الآياتِ بقوله: ﴿مُا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمِ ﴾، وذيّل الآياتِ بقوله: ﴿مُا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمِ وَنَقَلَ الآياتِ بقوله: ﴿مُا يَعْمَمُكُم إِلَى يَوْم ٱلْقِيمَةِ ﴾، ورَتَّبَ فيه: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْمَمُونَ ﴾ تقريراً وتأكيداً، فعُلِم قَطْعاً أَنَّ مَنِ اقتنَى شيئاً مِنَ السَهَذَيان، وسَمّاه حِكمة، واتَّبَعَ الهوى، ورَفَضَ العَمَل، وأنكرَ الهدى الذي هو القولُ بالحشر: هو ممن أضَلَّه الله على عِلم وخَتَم على سَمْعِه وقَلْبه، وجَعَلَ على بَصَرِهِ غِشاوة، وما له بها يقولُ مِن عِلم، وهو أجهَلُ خَلْقِ الله، وإنْ جَمَعَ أسفاراً مِنَ الهذيانات، نعوذُ بالله مِن سَخَطِ الله.

قوله: (لا تَسُبُّوا الدَّهْر): روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم ومالكٍ وأبي داود (١) عن أبي هُريرةَ

⁽١) البخاري (٤٨٢٦) و(٤٩١١)، ومسلم (٢٢٤٦)، ومالك (٢: ٩٨٤)، وأبو داود (٥٧٧٥).

[﴿ وَإِذَا نُتَانَ عَلَيْهِمْ ءَايَنَنَا بَيْنَتِ مَّاكَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا اثْتُوا بِالْإِناَ كَثَنَّمُ صَلِدِقِينَ * قُلِ اللّهُ يُحْتِيكُونَ مُّ مَيْدِيمَ لَكُونَ الْآيَنِ مَا كُونَ الْآيَانِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٢٥-٢٦]

وقُرِئ: ﴿حُجَّتَهُمْ ﴾ بالنَّصْبِ والرَّفْع؛ على تقديم خَبَرِ «كان» وتأخيره.

فإن قلت: لِمَ سَمّىٰ قَولَهُم حُجّةً وليسَ بحُجّة؟ قلت: لأنهم أُدلُوا به كما يُكْلِي المُحتَجُّ بحُجَّتِه، وساقُوهُ مَساقَها، فسُمِّيَتْ حُجَّةً علىٰ سبيلِ التَّهكُّم، أو لأنه في حِسْبانِهم وتَقْديرِهِم حُجّة، أو لأنه في أسلوبِ قوله:

تَحِيَّةُ بَيْنِهِم ضَرْبٌ وَجِيعُ

كأنه قيل: ما كانَ حُجَّتَهم إلا ما ليسَ بحُجّة، والمُراد: نفيُ أن تكونَ لهم حُجّةُ البتّة.

في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُهْلِكُمْ ٓ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾، قال: قالَ النبيُّ ﷺ: «يُؤذيني ابنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْر، وأنا النَّهْر، أُقلِّبُ اللَّيلَ والنهار».

النهاية: «كانَ مِن شأنِ العَرَبِ ذمُّ الدَّهْرِ وسَبُّه عندَ النوازِلِ والحوادِث، أي: لا تَسُبُّوا الدَّهْرِ⁽¹⁾، فإنكم إذا سَبَبَتُموهُ وقعَ السَّبُّ على الله تعالى، لأنه تعالى هو الفَعّالُ لِمَا يُريد، لا الدَّهْر». الراغب: «قيل: معناه: أنَّ الله فاعِلُ ما يُضافُ إلى الدَّهْر، فإذا سَبَبَتُم الدَّهْر تَعتَقِدُونَ أنه فاعلُ ذلك فقد سَبَبتُموه، وقيل: الدَّهْرُ الثاني في الخبر غيرُ الأول، وإنها هو مَصدَرٌ بمعنىٰ الفاعل، ومعناه: أنَّ الله هو الداهِر، أي المتصرِّفُ المُدبِّدُ المُقيِّضُ لِمَا يحدث، والأول أظهر»(٢).

قوله: (كما يُلْلِي المُحتَجُّ بحُجِّتِه): المُغرِب: «أدليتُ الدَّلْو: أرسلتَها في البئر، ومنه: أَذْلُ بالحجّة: أحضَرَها، وفي التنزيل: ﴿وَتُدْلُواْ بِهَاۤ إِلَى اَلْمُكَامِ ﴾ [البقرة: ١٨٨]، أي: تُلقوا أمرَها والحكومة فيها».

قوله: (نفيُ أن تكونَ لهم حُجّةُ البتّة): وهو على مذهبِ التميميِّ (٣) نحوُ قوله:

⁽١) من قوله: «وأنا الدهر» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٣١٩.

⁽٣) أي: علىٰ لغة بني تميم، وقد تَقَدَّمَ شَـرْحُ هذه اللغة عند الْمُؤلِّفِ في تفسير الآية ٥٧ من سورة الدخان؛ نقلاً عن ابنِ المُنيِّر في «الانتصاف».

فإن قلت: كيفَ وَقَعَ قولُه: ﴿ قُلِ اللّهُ يُحْيِيكُونَ ﴾ جواباً لِقولِهم: ﴿ اَثْتُوابِنَا بَا إِن كُنتُمُ صَدِقِينَ ﴾ ؟ قلت: لمّا أنكرُوا البَعْث، وكَذَّبُوا الرسول، وحَسَبُوا أَنَّ مَا قَالُوهُ قُولُ مُبكِّت: أُلزِمُوا مَا هُم مُقِرُّونَ بِه مِن أَنَّ اللّهَ عَزَّ وجَلَّ هو الذي يُحييهم ثم يُميتُهم، مُبكِّت: أُلزِمُوا مَا هُم مُقِرُّونَ بِه مِن أَنَّ اللّهَ عَزَّ وجَلَّ هو الذي يُحييهم ثم يُميتُهم، وضَمَّ إلىٰ إلزام ذلك إلزامُ مَا هو واجِبُ الإقرارُ بِه إِنْ أَنصَفُوا وأَصْغُوا إلىٰ داعي الحق، وهو جَمعُهم إلىٰ يوم القيامة، ومَنْ كَانَ قادِراً علىٰ ذلك كَانَ قادِراً علىٰ الإتيانِ بآبائهم، وكانَ أهونَ شيءِ عليهم.

[﴿ وَلِلّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَ بِذِيغَسَرُ الْمُبْطِلُون ﴿ وَيَرَىٰكُلَّ أَمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أَمَّةٍ مَا لَكُ الْمَا عَلَى كَذَا لَكِنْبُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّاكُنَا نَسْتَنْسِتُ مَا كُلُ أَمَّةٍ مَدَّى إِلَى كِنَبْمَا الْيَوْمَ تُحْرَوْنَ مَاكُمُم تَعْمَلُونَ ﴿ هَذَا كِنَبُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّاكُنَا نَسْتَنْسِتُ مَا كُنُتُم تَعْمَلُونَ ﴿ هَذَا كِنَبُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّاكُمنَا نَسْتَنْسِتُ مَا كُنَّ مَا اللّذِينَ عَلَى اللّهُ الصَّلْاحِنْتِ فَيُدْخِلُهُمْ رَبُّهُمْ فِي رَحْمَتِهِ وَاللّهُ هُو الْفَوْرُ الْمُبِينُ ﴿ وَعَمِلُوا الصَّلْاحِنْتِ فَيُدْخِلُهُمْ رَبُّهُمْ فِي رَحْمَتِهِ وَلِكَ هُو الْفَوْرُ الْمُبِينَ ﴿ وَعَمِلُوا الصَّلْاحِنْتِ فَيُدْخِلُهُمْ رَبُّهُمْ فِي رَحْمَتِهِ وَنَا اللّهُ اللّهُ وَالْمَالِكُ هُو الْمُعْرِقُ فَا اللّهُ عِنْ كَفُوا أَفَالَا اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُمُ فَا السَّاكُمْرَثُمُ وَكُنُمُ قَوْمًا اللّهُ عِنْ كَفُوا أَفَالُونَا الْعَالَاحِلَةِ عَلَيْكُو فَا السَّاكُمُ وَالْمُ وَيَعْمَلُونَ الْمُتَالِعُ فَيْ اللّهُ وَالْمُ اللّهُ اللّهُ الْعَلَامُ وَالْمُعُولُونَا أَنْهُ مُنْ اللّهُ السَّلْكُمُ مُنْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّه

وبَلدةِ ليسَ بها أنسيسُ إلا اليعافير وإلا العِيسُ (١)

يعني: ليسَ لهم حُجِّةُ البتّة، إذ لو كانت لهم حُجِّةٌ كانت هذه، وهذه ليست بحُجِّة، بل هي استبعادٌ وعِناد، فإذن ليست لهم حُجِّةٌ البتَّة.

قوله: (أُلزِمُوا ما هم مُقِرُّونَ به): يعني: لـمَّـا لم يكن لهم حُجَّةٌ عندَ إيرادِ الآياتِ البيِّناتِ الإثباتِ الحشر إلا قولَـهم: «اتتُوا بآبائنا» عِناداً، قيلَ لهم ذلكَ لأنهم مُقِرُّونَ بأنه الـمُحيي والمُميت.

⁽۱) اليعافير: جمعُ يعفور، وهو وَلَدُ البقرة الوَحْشيّة، أو تيسُ الظّباء، أو الظّبيُ عامّة، والعِيس: الإبلُ التي يُخالطُ بياضَها شُقْرة. ومحلُّ الشاهد فيه: أنه جعل أنيسَها اليعافير والعيس، وليست هيَ فِعْلاً مِنَ الأنيس، فدلَّ علىٰ أنه لا أنيسَ بها مُطلقاً.

وانظر: «الكِتاب» لسِيبَوَيه (٢: ٣٢٣)، و«المُقتَضب» للمُبرِّد (٤: ٤١٤)، و«مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٣٧٣ و ٥٠٠، و«حاشية الصَّبّان علىٰ شـرح الأشموني علىٰ الألفية» (٢: ٢١٧)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (إلا).

وسيأتي عند الزمخشـري في تفسير الآية ٢٠ من سورة الليل.

عامِلُ النَّصْبِ فِي ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ﴾: ﴿ يَغْسَرُ ﴾، و ﴿ يَوْمَبِدِ ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿ يَوْمَ تَقُومُ ﴾.

﴿ جَاثِيَةَ ﴾ بارِكةً مُستَوفِزةً على الرُّكب، وقُرِئ: «جاذِية»، والجُذُوّ: أَشَدُّ استيفازاً مِنَ الجُثُوّ، لأنَّ الجاذي هو الذي يجلسُ على أطرافِ أصابعِه، وعن ابنِ عباس: جاثية: مُجتَمِعة، وعن قتادة: جماعات؛ مِنَ الجُثُوة، وهيَ الجماعة، وجمعُها: جُثا، وفي الحديث: «مِن جُثَا جَهَا مَهُ اللهُ ا

وقُرِئ: ﴿ كُلُّ أُمَّتِهِ ﴾؛ على الابتداء، و «كُلَّ أُمَّة» على الإبدالِ مِن ﴿ كُلَّ أُمَّتِهِ ﴾.

وقلت: ويُمكِنُ أن يُقال: إنهم لـيَّا قالوا: «ائتُوا بآبائنا إن كنتُم صادقين» عِناداً وتمرُّداً، قيل لهم: دَعُوا آباءكم، فإنَّ القاهِرَ القادِرَ العالِمَ بكُلِّ شيءٍ يَفعَلُ كَيْتَ وكَيْت، فَضْلاً عما اقتَرَحتُموه، ولكنْ أنتُم جُهَلاءُ لا تَعلَمُونَ ذلك، كما قال: ﴿وَمَالَمُم بِلَالِكَ مِنْعِلْمٍ ﴾.

ونحوه في الإنكار قولُه: ﴿ قُلَ إِنَّ ٱلْأَوَلِينَ وَٱلْآخِرِينَ * لَمَجْمُوعُونَ ﴾ [الواقعة: ٤٩-٥٠] جواباً عن قولهم: ﴿ أَيِذَا مِتَّنَا وَكُنَا تُرَابُا وَعِظَامًا أَءِنَا لَمَبْعُوثُونَ * أَوَءَابَا وَثَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾ [الواقعة: ٤٧-٤٥].

قوله: (مِن جُثَا جَهَنَّم): النهاية: «في الحديث: «مَنْ دعا دُعاءَ الجاهليةِ فهو مِن جُثا جَهَنَّم» (١)، وفي آخر: «مَنْ دعا: يا لَفُلان، فإنها يدعو إلى جُثا النار»، والجثا: جمعُ «جُثُوة» بالضَّمّ، وهو الشيءُ المجموع، ومنه حديثُ ابنِ عُمَر: «أنَّ الناسَ يصيرونَ يومَ القيامةِ جُثاً، كُلُّ أُمةٍ تَتبَعُ نبيَّها (٢)، أي: جماعة». وفي «الفائق»: «والجُثُوة: ما جُمِعَ مِن تُراب وغيره، فاستُعيرت» (٣).

⁽١) أخرجه الترمذي (٢٨٦٣) من حديث الحارث الأشعري، بلفظ: «مَن ادَّعَىٰ دَعُوىٰ الجاهلية ...»، وبه يُفسَّرُ اللفظُ الآخر.

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٧١٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنها.

⁽٣) «الفائق» للزمخشري (١ : ١٦٦)، مادة (جثا).

﴿ إِلَىٰ كِنَنِهَا ﴾ إلى صَحائِفِ أعمالها، فاكتفى باسمِ الجنس، كقوله: ﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِنَابُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّافِيهِ ﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿ ٱلْيُومَ تُجْرَفِنَ ﴾ محمولٌ على القول.

فإن قلت: كيفَ أُضيفَ «الكِتابُ» إليهم وإلى الله عَزَّ وجَلَّ؟ قلت: الإضافةُ تكونُ للمُلابَسة، وقد لابَسَهُم ولابَسَه؛ أما مُلابَستُه إياهُم: فلأنَّ أعمالهُم مُثبَتةٌ فيه، وأما مُلابَستُه إياه: فلأنه مالِكُه، والآمِرُ مَلائِكَته أن يَكتُبوا فيه أعمالَ عِبادِه.

﴿ يَنْطِقُ عَلَيْكُم ﴾ يَشْهَدُ عليكم بها عَمِلتُم، ﴿ بِٱلْحَقِّ ﴾ مِن غير زيادةٍ ولا نُقصان، ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِتُ ﴾ الملائكة ﴿ مَا كُنتُم تَعْمَلُونَ ﴾ أي: نَستكتِبُهم أعمالَكُم.

﴿ فِ رَحْمَتِهِ ﴾ في جَنَّتِه، وجوابُ «أما» محذوف، تقديرُه: وأما الذينَ كَفَروا فيُقالُ لهم: ﴿ أَفَلَمْ تَكُنَّ ءَايَنِي ثُنَّلَ عَلَيْكُو ﴾، والمعنىٰ: ألم يأتِكُم رُسُلي فلم تكنْ آياتي تُتلىٰ عليكم، فحَذَفَ المعطوفَ عليه.

[﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعُدَا لِلَّهِ حَقُّ وَٱلسَّاعَةُ لَارَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَظُنُّ إِلَّاظَنَّا وَمَا غَنْ بِمُسَّتَيْقِنِينَ * وَبَدَا لَمُنْمَ سَيِّعَاتُ مَا عَمِلُواْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِ. يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ ٣٢-٣٣]

وقُرِئ: «والسّاعةَ» بالنَّصْب؛ عَطْفاً علىٰ الوَعْد، وبالرَّفْع؛ عَطْفاً علىٰ محلِّ «إنَّ» واسمِها، ﴿مَاٱلسَّاعَةُ ﴾ أيُّ شيءِ الساعة؟

قوله: (الإضافةُ تكونُ للمُلابسة): ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ الإضافةَ إليها (١) تَدُلُ على معنى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَنِ ٱلْزَمْنَكُ طُكَيْرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ [الإسراء: ١٣]، أي: تُدْعى إلى كِتابِها، وإلى ما يختصُّ بها مِنَ الأعهالِ صالحِها وسَيِّتُها، لا يُغادِرُ صغيرةً ولا كبيرةً إلا أحصاها، ومن ثَمَّ ذُيِّلَ بقوله: ﴿ النِّوْنَ مَا كُنُمُ تَعْمَلُونَ ﴾. وأما الإضافةُ إلى الله: فللإشارةِ إلى أنَّ كُلَّ ما ثبتَ فيه صِدْقٌ وحَقٌّ وعَدْل، وأنه تعالى يُجازِيها على القليلِ والكثير، ولذلكَ عَقَّبَ بقوله: ﴿ يَنطِقُ عَلِيَكُمُ بِالْحَقِ ﴾، وذيَّلَ بالجمع، ثم قَسَمَ بقوله: ﴿ فَأَمَّا ﴾ ﴿ وَأَمَّا ﴾. والله أعلم.

⁽١) أي: إلى الأُمّة.

فإن قلت: ما معنى ﴿إِن نَظُنُّ إِلَّاظَنَّا﴾؟ قلت: أصلُه: نَظُنٌّ ظنّاً، ومعناه: إثباتُ الظّنِّ فحسب، فأُدخِلَ حرفا النفي والاستِثناء،

قوله: (أصلُه: نَظُنُّ ظنَّا، ومعناه: إثباتُ الظَّنِّ فحسب): قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظر؛ لأنَّ مَورِدَهما واحِد (١)، وهو الظَّنّ، والحصرُ حيثُ تَغايَر الموردان، والأَوْلَىٰ أن يُحمَلَ المنفيُّ على الاعتِقادِ المُطلَق؛ تعميماً للخاص، والمُثبَتُ على موضوعِه (٢)، أي: لا نَعتَقِدُ إلا اعتِقاداً راجِحاً لا جازِما، ولذلكَ أكَده بقوله: ﴿وَمَا نَعَنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾، أو يُحمَلَ المنفيُّ على موضوعه، ويُخصَّصَ المُثبَتُ بالظَّنِّ الضعيف.

قلت: أخذَ الوَجْهَ الأولَ مِن قولِ الواحِدي: ﴿ إِن نَظُنُّ إِلَّاظَنَّا ﴾: أي: ما نَعلَمُ ذلكَ إلا حَدْساً (٣) وتَوَهُّماً، وما نَستَيقِنُ كونَها (٤)، ومن قولِ أبي البقاء: ﴿ إِنَّ الظَّنَّ قد يكونُ بمعنىٰ العَلْمَ والشَّكِّ، فاستثنىٰ الشَّكِّ، أي: ما لنا اعتِقادٌ إلا الشَّكِ (٥).

وقلت: معنى سؤالِ المُصنَف رحمه الله: «ما معنى ﴿إِن نَظُنُ إِلَّا ظَنَّا ﴾؟»: أنَّ «المَصدَرَ فائدتُه كفائدةِ الفِعْل، فلو أُجْرِيَ الكلامُ على الظاهِر لقيل: إنْ نَظُنُّ إلا نَظُنَّ، وهو ناقصٌ مِنَ الكلام، ولم يُجيزوا: ما ضَرَبتُ إلا ضَرْبت، لأنه لا فائدةَ فيه»، هذا كلام مكّي (٢). وقال أبو البقاء: «التقدير: إن نحنُ إلا نَظُنُّ ظنّاً، و «إلا» مُؤخَّرة، ولولا هذا التقديرُ لكان المعنى: ما نَظُنُّ إلا نَظُنٌّ الا نَظُنُّ اللهُ نَظُنٌ

⁽١) أي: مورد النفي والإثبات واحد، وهو الظَّنّ، أما النفيُ ففي قوله: ﴿إِن نَّظُنُّ ﴾، وأما الإثباتُ ففي قوله: ﴿إِلَّاظُنَّا﴾.

⁽٢) أي: وأن يُحمَلَ المُثبَتُ علىٰ موضوعه.

⁽٣) تحرُّف في الأصول الخطية إلى: «حديثاً»، والمُثبتُ من «الوسيط» للواحدي.

⁽٤) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٠١).

⁽٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٥٣).

⁽٦) «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٦٦٤).

⁽٧) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٥٣).

لَيُفَادَ إِثبَاتُ الظَّنِّ مَعَ نفي ما سِواه، وزِيدَ نفَيُ ما سِوىٰ الظَّنِّ توكيداً بقوله: ﴿وَمَاغَنُ إِبْمُسَّتَيْقِنِينَ﴾.

﴿سَيِّئَاتُ مَاعَيِلُوا ﴾ أي: قَبائِحُ أعمالهِم، أو عقوباتُ أعمالهِم السَّيِّئَات، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَجَزَّوُا سَيِّئَةٍ سَيَّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ [الشُّورىٰ: ٤٥].

[﴿ وَقِيلَ ٱلْيُومَ نَنسَنكُمْ كَانَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَلَذَا وَمَاْوَنكُمُ ٱلنَّارُ وَمَالكُمُ مِّن نَصِرِينَ * ذَلِكُمْ بِأَنْكُرُ اَتَّغَذَّتُمْ ءَاينتِ اللّهِ هُزُوا وَغَرَّتُكُمُ ٱلْخَيَوٰةُ ٱلدُّنياً قَالْيَوْمَ لَا يُغْرَجُونَ مِنهَا وَلاهُمْ يُسْنَعْنَبُونَ ﴾ ٣٤-٣٥]

﴿نَسَنَكُونَ ﴾ نَترُكُكم في العذابِ كما تركتُم عُدّةَ لِقاءِ ﴿يَوْمِكُو هَنَدًا ﴾،

وأما معنى جواب المُصنِّف: فإنه جَعَلَ أصلَ الكلام: نَظُنُّ ظنَّا، ثم زِيدَ أداةُ الحصرِ لزيدِ التأكيد، وإثباتُ الظَّنِّ ونفيُ ما سِواه للمُبالغة، لا ليردَّ بـ «ما» (١) و «إلا» إنكارَ المُنكِر كها هو مُقتَضاهما، ولذلك أكّد بقوله: ﴿وَمَاضَنُ بِمُستَيَقِنِينَ ﴾. ونحوُه مجيءُ «إنَّ» في قولنا: ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا وَنَعُلُ عَمْنَا لَكُلام لا لنفي الشَّكُ ورَدِّ الإنكار كها عليه موضوعُها.

فإذن مَورِدُ التركيبَينِ واحِد، ولم يَتَغايَرْ سِوى التوكيد، وأما معنى قوله: «وزِيدَ نفيُ ما سِوى الظَّنِّ توكيداً»: فهو ﴿إِن نَظُنُ إِلَّاظَنَّا﴾ لمَّا دلَّ بمفهومِهِ [على] نفي سِوى الظَّن، وهو اليقين، أُكِّد بمنطوقِ قوله: ﴿وَمَا غَنُ بِمُسَّيَقِنِينَ﴾ ذلك المفهوم، فيكونُ مِن باب الطَّرْدِ والعَكس (٢).

قوله: (أو عُقوباتُ أعمالِهم): أي: وُضِعَ «السَّيِّناتُ» التي هي أسبابُ العقوبات مَوضِعَ مُسبَّباتِها، فلا يكونُ الاستِشهادُ بقوله: ﴿ وَجَزَّوُا سَيِّنَةٍ سَيِّنَةٌ مِثَلُهَا ﴾ [الشورىٰ: ٤٥] لجِهةِ المُشاكَلة، إذ ليسَ في الكلام ما يُذكرُ في صُحْبتِه: السَّيِّناتُ المُرادُ بها العُقوبات.

⁽١) هي معنى ﴿إِن ﴾ الواردة في الآية الكريمة.

⁽٢) تقدَّم بيانُ معنى الطَّرْد والعكس عند تفسير الآية ٢٥ من سورة يونس تعليقاً.

وهي الطاعة، أو نَجعَلُكُم بمنزلةِ الشيءِ المَسْيِّ غير الْبالىٰ به، كما لم تُبالُوا أنتُم بلِقاءِ يومِكم، ولم تُخطِرُوهُ ببال، كالشيءِ الذي يُطرَحُ نَسْياً مَنْسياً. فإن قلت: فما معنى إضافةِ اللّفاءِ إلىٰ اليوم؟ قلت: كمعنىٰ إضافةِ المَكْرِ في قوله: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣]، أي: نسيتُم لِقاءَ اليوم في يومِكم هذا ولِقاءَ جَزائِه.

وقُرِئ: «لا يَخرُجُونَ» بفَتْح الياء، ﴿وَلَا هُمَّ يُسَنَعْنَبُونَ ﴾ ولا يُطلَبُ منهم أن يُعتِبُوا ربَّهم، أي: يُرضُوه.

[﴿ فَلِلَّهِ الْخَمَدُ رَبِّ السَّمَوَتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَكِمِينَ * وَلَهُ ٱلْكِنْرِينَا ۚ فِي السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَكِمِينَ * وَلَهُ ٱلْكِنْرِينَا ۗ فِي السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَبِ الْعَكِمِينَ * وَلَهُ ٱلْكِنْرِينَا ۗ فِي السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَبِ الْعَكِمِينَ * وَهُوَ الْعَرْدِينَ الْعَالَمِينَ * وَلَهُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَيَ الْعَالَمِينَ * وَهُوَ الْعَرْدِينَ الْعَالَمِينَ * وَلَهُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَيَ الْعَالَمِينَ * وَلَهُ الْكِنْرِينَا أَوْ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَيَ الْعَالَمِينَ * وَلَهُ الْكِنْرِينَا أَوْلَا لَهُ السَّمَوَةِ وَالْعَرْضِ وَاللَّهِ الْعَلَمُ مِنْ السَّمَا وَاللَّهُ وَلَهُ السَّمَا وَاللَّهُ السَّمَا وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّ

قوله: (أو نَجعَلُكُم بمَنزِلةِ الشيءِ المَنييّ): فعلىٰ هذا النِّسيانُ وإسنادُه إلىٰ الله علىٰ الاستِعارةِ التمثيلية، ولذلكَ جاءَ بكافِ التشبيهِ في قوله: «كالشيءِ الذي يُطرَح»، وعلىٰ الأول: محمولٌ علىٰ الغايةِ والنهاية، لأنَّ مَنْ نَسِيَ شيئاً تركه، فيكونُ مِن وَضْعِ اسمِ السَّبَبِ علىٰ المُسَبَّب.

قوله: (كمعنى إضافة المَكْرِ في قوله: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلْيَلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾): قال (١): «ومعنى ﴿مَكُرُ ٱلْيَلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾): قال (١): «ومعنى ﴿مَكُرُ ٱلْيَلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾: مَكرُهُم في الليلِ والنهار، فاتَّسَعَ في الظَّرْفِ بإجرائِهِ بَجْرَىٰ المفعولِ به، وإضافة المَكْر إليه، أو جُعِلَ ليلُهم ونهارُهم ماكِرَين علىٰ الإسنادِ المجازي».

وما نحنُ بصدَدِهِ مِنَ القَبيلِ الأول؛ لأنَّ «اليومَ» مفعول، وهو مُلقى لا لاقي، إلا أن يُقال: إنَّ اللقاءَ مُضافٌ إلىٰ الفاعل، علىٰ أنَّ ما تَستَقبِلُه أنتَ فهو أيضاً يَستَقبِلُك، وعليه قراءةُ مَنْ قرأ: «فتلَقيٰ آدَمَ مِن رَبِّه كلماتٌ»؛ بنَصْبِ «آدم» ورَفْعِ «كلمات»، ونحوُه قولُه: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعُدُهُ مَأْنِيًا﴾ [مريم: ٦١]، قال (٢): «﴿مَأْنِيًا﴾ مفعولٌ بمعنى فاعل»؛ لأنَّ وَعْدَ الله يأتي، وقال أبو البقاء: «﴿مَأْنِيًا﴾ علىٰ بابه، لأنَّ ما تأتيه فهو يأتيك» (٣).

⁽١) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة سبأ.

⁽٢) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة مريم.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٧٧).

﴿ فَلِلَّهِ ٱلْحَمَّدُ ﴾ فاحمَدُوا الله الذي هو رَبُّكُم وربُّ كُلِّ شيءٍ مِنَ السهاواتِ والأرضِ والعالمين، فإنَّ مِثلَ هذهِ الرُّبوييّةِ العامّةِ تُوجِبُ الحمدَ والثناءَ علىٰ كُلِّ مَرْبُوب، وكَبِّرُوه، فقد ظَهَرَتْ آثارُ كِبريائِهِ وعَظَمتِهِ ﴿ فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾، وحَقُّ مِثلِه أن يُكبَّرَ ويُعظَّم.

عن رسولِ الله عَلَيْةِ: «مَنْ قرأ حم الجاثيةَ سَتَرَ اللهُ عَوْرتَه، وسَكَّنَ رَوْعتَه يومَ الحِساب».

الأساس: «لقيتُه لِقاءً ولِقياناً (١)، ولاقَيتُه والتَقَيتُه».

ونحوُه: "نهارُه صائم"؛ أُسنِدَ "الصَّومُ" إلى "النهارِ" للزُومِهِ فيها، ولإيجابِ المصير إلى الله ولِقائِه _ كما قال: ﴿إِنَّ ٱلَذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُواْ بِاللَّيْوَةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [يونس: ٧]، ولا يقعُ ذلكَ إلا في ذلكَ اليوم _ جُعِلَ "اليومُ" بنفسِه لاقياً، يعني: أنَّ الاشتِغالَ باللَّذَاتِ والانهماكِ في الشَّهَواتِ أَذَهَلَكُم وأَلَمَتْكُم عن تَذَكُّرِ العاقبة، وسَلَّطَ عليكم نِسيانَها، فيكونُ قولُه: ﴿ إِنَّا نَسِينَكُمْ وارداً على المُشاكلة، وإن تَقَدَّمَ على صاحبه، يعني: جازَيْناكُم جَزاءَ نِسيانِكم، والله أعلم.

قوله: (فإنَّ مِثلَ هذهِ الرُّبُوبِيَّةِ العامَّةِ تُوجِبُ الحمدَ والثناءَ علىٰ كُلِّ مَرْبُوب): اعتبرَ فيه عُمُومَ الحمدِ وعُمُومَ الوَصْفِ وعُمُومَ الحامِد، وذلكَ مِن تَرتُّبِ قوله: ﴿فَلِلَهِ ٱلْمُمَدُّدُ ﴾ على قوله: ﴿رَبِّ الْحَمَدِ وَعُمُومَ الْحَامِد، وذلكَ مِن تَرتُّبِ قوله: ﴿فَلِلَهِ ٱلْمُمَدُّنِ وَمَنَ اللّذكوراتِ بحَسَبِ ما السَّمَوَنِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾، وتكريرُ الوَصْفِ وتَعانُقُه بكُلِّ مِنَ المذكوراتِ بحَسَبِ ما يَقتَضيهِ الوَصْفُ مِن معنىٰ المالكيَّةِ والتربية، وما يُوجِبُ علىٰ المَرْبوبينَ مِنَ النِّداءِ بالثناءِ نُطْقاً وحالاً.

وتحريرُه: أنَّ «الحمد» مُطلَقاً: هو الثناءُ (٢) على الجميلِ مِن نِعْمةٍ وغيرها مِنَ الفَضائِلِ والكمالات، وهذا المَقامُ يُوجِبُه؛ فإنَّ المُرْبوبَ عامٌّ في العُقَلاءِ وغير العُقلاء، وفَيضانُ معنىٰ الرُّبُوبيّةِ علىٰ قَدْرِ قابليّةِ كُلِّ منهم ظاهر، وشهادةُ كُلِّ منهم علىٰ حَسَبِ استِعدادِه معلومٌ مكشوف، ﴿وَإِن مِن شَيْءٍ إِلَا يُسَيِّحُ بِجَدِهِ وَلَكِن لَا نَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ [الإسراء: ٤٤].

⁽١) بكَسْرِ اللام وضَمُّها.

⁽٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «النداء»، والمُثبتُ من (ط).

ولَعَلَّ المُصنَّفَ ما تَعرَّضَ لمعنى الاستِغراقِ الذي يُعطيه معنى التعريفِ في «الحمد»، وتقديمِ «لله» عليه، كما تَعرَّضَ في فاتحةِ الكتاب؛ أنه لمُطلَقِ الجِنس، لا للاستِغراق؛ فراراً مما لا يُطاق.

واعلم أنك إذا ضَمَمتَ مَعَ معنى الزُّبْدةِ والخلاصةِ مِن قوله: ﴿ رَبِّ السَّمَوَٰتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ ﴾، وهو تصويرُ عَظَمةِ الله، معنى قوله: ﴿ وَلَهُ ٱلْكِبْرِيَآةُ فِي السَّمَوَٰتِ وَالْأَرْضِ ﴾، وهو تصويرُ عَظَمةِ الله، معنى قوله: ﴿ وَلَهُ ٱلْكِبْرِيَآةُ فِي السَّمَوَٰتِ وَالْأَرْضِ ﴾، وأخذتَ فائدةَ تقديم المُسنَدِ على المُسنَدِ إليه فيها، لمحتَ مَسْحةً مِن معنى الحديثِ القُدُسيّ: «الكبرياءُ رِدائي، والعَظَمةُ إزاري، فمَنْ نازعني واحِداً منها قَذَفتُه في النار »، أخرجه الإمامُ أحدُ ومُسلِمٌ وأبو داودَ وابنُ ماجَه (١) عن أبي هُريرة.

وإذا تأمَّلتَ معنىٰ الفاءِ في قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمَّدُ﴾، وتَرتُّبَه على معاني السُّورةِ المُحتَويةِ علىٰ الاءِ الله وأفضالِه، المُشتَمِلةِ علىٰ الدلائلِ الآفاقيّةِ والأنفُسِيّة، المُنطَويةِ علىٰ البراهينِ الساطِعةِ والنُّصُوصِ القاهِرةِ في المبدأ والمعاد، عَثَرتَ علىٰ أُمُورٍ غريبةٍ وأسرادٍ عجيبة.

واللهُ أعلمُ بالصواب، وإليه المَرجِعُ والمآب. والحمد لله رب العالمين.

* * *

⁽۱) أحمد (۷۳۸۲) و(۸۸۹۶) و(۹۳۵۹) و(۹۰۰۸) و(۹۷۰۳)، ومسلم (۲۲۲۰)، وأبو داود (۴۰۹۰)، وابن ماجه (۱۷٤۶).

وأخرجه ابنُ ماجه (٤١٧٥) أيضاً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

[﴿حمَ * تَنزِيلُ ٱلْكِئنِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ * مَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَاۤ إِلَّا مِٱلْحَقِّ وَأَجَلِ مُّسَنَّى ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَمَّا ٱلْذِرُواْ مُعْرِضُونَ ﴾ ١-٣]

﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ إلا خَلْقاً مُلتَبِساً بالحِكمةِ والغَرَضِ الصحيح وبتقديرِ أَجَلٍ مُسَمَّىً تَنتَهي إليه، وهو يومُ القيامة، ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُواْ عَمَّا أَنْذِرُواْ ﴾ مِن هَوْلِ ذلكَ اليوم

قوله: (وبتقدير أجلٍ مُسَمَّى تَنتَهي إليه): فاعلُ «ينتهي» ضميرٌ راجعٌ إلى ﴿ غَلَقْنَا﴾، يُريد: أنَّ قوله: ﴿ وَأَجَلِ مُسَمَّى ﴾ عطفٌ على ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ بتقدير مُضاف، نحوُه قولُه تعالىٰ في الحِجْر: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَإِنَّ السَّاعَةَ لَآنِيةٌ ﴾ [الججر: ١٥]، والمعنى: ما خَلَقْنا السهاواتِ والأرضَ إلا بأن نُوحَد ونُعبَد، وبأن نُثيبَ مَنْ أقبَلَ علىٰ ذلك، ونُعاقِبَ مَنْ أعرَضَ عنه، ولذلك أنزلنا الكُتُبَ وأرسَلْنا الرُّسُل، وهؤلاءِ الكُقّارُ يَعكِسُونَ الأمرَ ويُعرِضُون، ونَحُو هذا الأسلوب: ﴿ أَلْحَمَدُ لِلّهِ الّذِي خَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظَّلَمُنَةِ وَالنَّورُ ثُمَّ الذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأنعام: ١]، وقد استَقَصَيْنا فيه القولَ في الأنعام.

الذي لا بُدَّ لكُلِّ خَلْقٍ مِنَ انتِهائِهِ إليه ﴿ مُعْرِضُونَ ﴾ لا يُؤمِنونَ به، ولا يَهتَمُّونَ بالاستِعدادِ له. ويجوزُ أن تكون «ما» مصدريّة، أي: عن إنذارهم ذلكَ اليوم.

[﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَكُمْ شِرْكُ فِي ٱلسَّمَوَتِّ ٱتَنُونِي بِكِتَنبِ مِن قَبْلِ هَلَذَاۤ أَوَ أَنْنَزَةٍ مِّنْ عِلْمِ إِن كُنتُمْ صَلِيقِينَ ﴾ ٤]

﴿ يِكِتَنِ مِن قَبِلِ هَنذَا ﴾ أي: مِن قَبلِ هذا الكِتاب، وهو القُرآن، يعني: أنَّ هذا الكِتاب ناطِقُ بالتَّوحيد وإبطالِ الشَّرْك، وما مِن كِتابٍ أُنزِلَ مِن قَبلِهِ مِن كُتُبِ الله إلا وهو ناطِقٌ بمِثل ذلك، فأتوا بكِتابٍ واحدٍ مُنزَلٍ مِن قَبلِهِ شاهِدٍ بصِحةٍ ما أنتُم عليه مِن عِبادةِ غير الله، ﴿أَوَ أَثنَرَوَ مِنْ عِلْمٍ ﴾ أو بَقيّةٍ مِن عِلمٍ بَقِيَتْ عليكم مِن عُلوم الأوّلين؛ مِن قولهم: سَمِنَتِ الناقةُ على أثارةٍ مِن شَحْم، أي: على بَقيّةِ شَحْمٍ كانت بها مِن شَحْم، أي: على بَقيّةِ شَحْمٍ كانت بها مِن شَحْم، ذاهِب.

وقُرِئ: «أَثَرَةٍ» أي: مِن شيءٍ أُوثِرْتُم به وخُصِصتُم مِن عِلم لا إحاطة به لغيركم. وقُرِئ: «أَثْرَةٍ» بالحركاتِ الثلاثِ في الهمزةِ مَعَ شُكونِ الثاء، فالإثرةُ - بالكَسْر - بمعنى: الأَثرَة، وأما الأَثرة: فالمرّةُ مِن مَصدر: أثرَ الحديث: إذا رواه، وأما الأُثرُةُ - بالضَّمّ - فاسمُ ما يُؤثَر، كالخُطْبة: اسمُ ما يُخطَبُ به.

قوله: (وإبطال الشَّرْك): قال القاضي: «وتخصيصُ الشَّـرْكِ بالسياواتِ احتِرازُ عما يُتَوهَّمُ أَنَّ للوسائطِ شِـرْكةٌ في إيجادِ الحوادثِ السُّفْلية»(١).

قوله: (وقُرِئ: «أَثرَة»): وفي أكثر النُّسَخ: «قرأ عليّ: أثرَة، ولا وَجْهَ لها»، وفي «الكواشي» أيضاً: «وقُرِئ: «أثرَة» بفَتْح الهمزةِ والثاء»، وفي «المُحتَسِب»: «قرأ ابن عباسٍ - بخِلافٍ - وعِكرِمةُ وقَتادةُ وعَمْرُو بنُ ميمون: «أو أثرَةٍ مِن عِلم» بغير ألف، وقرأ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه والسُّلَميّ: «أو أَثرَة» ساكنة الثاء»(٢).

⁽١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٧٦).

⁽٢) (المحتسب) لابن جِنِّي (٢: ٢٦٤).

[﴿ وَمَنْ أَضَدُ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّايَسْتَجِيبُ لَهُ وَإِلَى يَوْمِ ٱلْقِيكَمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآيِهِمْ غَنِفُونَ ﴾ ٥]

﴿ وَمَنْ أَضَلُ ﴾ معنى الاستِفهام فيه إنكارُ أن يكونَ في الضُّلَالِ كُلِّهم أبلَغُ ضَلالاً مِن عَبَدةِ الأصنام، حيثُ يتركونَ دُعاءَ السَّميع المُجيبِ القادرِ على تحصيلِ كُلِّ بُغْيةٍ ومَرام، ويَدعُونَ مِن دُونِهِ جماداً لا يَستَجيبُ لهم، ولا قُدْرةَ به على استِجابةِ أحدِ منهم ما دامتِ الدُّنيا، وإلى أن تقومَ القيامة، وإذا قامتِ القيامةُ وحُشِرَ الناسُ كانوا لهم أعداء، وكانوا عليهم ضِدّاً، فليسوا في الدَّاريْنِ إلا على نَكدٍ ومَضَرَّة، لا تَتَولّاهُم في الدُّنيا بالاستِجابة، وفي الآخِرةِ تُعاديهم وتَجحَدُ عِبادتهم.

وإنها قيل: «مَنْ» و«هُم»؛ لأنه أُسنِدَ إليهم ما يُسنَدُ إلىٰ أُولِي العِلم؛ مِنَ الاستِجابةِ والغَفْلة، ولأنهم كانوا يَصِفُونَهم بالتمييز جَهْلاً وغَباوة. ويجوزُ أن يُريدَ كُلَّ معبودٍ مِن دونِ الله مِنَ الجِنِّ والإنسِ والأوثان، فغَلَّبَ غيرَ الأوثانِ عليها.

قُرِئ: «ما لا يَستَجيبُ»، وقُرِئ: «يَدعُو غيرَ الله مَنْ لا يَستَجيب»، ووَصْفُهم بتَرْكِ الاستِجابةِ والغَفْلةِ طريقُه طريقُ التَّهكُم بها وبعَبَدتِها. ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ إِن تَدَّعُوهُمْ لَا يَسْتَجابةِ والغَفْلةِ طريقُه التَّهكُم بها وبعَبَدتِها. ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ إِن تَدَّعُوهُمْ لَا يَسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ يَكُفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ﴾ [فاطر: ١٤].

قوله: (وإذا قامتِ القيامةُ وحُشِرَ الناسُ كانوا لهم أعداء): الانتِصاف: «في قوله تعالىٰ: ﴿ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَكَمَةِ ﴾ نُكْتة، وهي مُستَمِرة (١٠)، لكن أَشَعَرَتْ بأنَّ ما بعدَها أزيدُ منه زيادةً بيِّنةً مُلحَقةً بالباين، إذ تَتَجدَّدُ هناكَ العَداوة» (٢٠).

وقلت: نحوُه: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعَنَتِيَ إِلَى يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [ص: ٧٨]، يعني: إنَّ عليكَ الطَّرْدَ والرَّجْمَ إلىٰ يومِ الدِّينِ، فإذا جاءَ ذلكَ اليومُ لَقِيتَ ما تنسىٰ معه اللَّعْن.

⁽١) أي: عَدَمُ الاستجابة مُستَمِرّة، ولفظُ ابنِ الْمُنيِّر في «الانتِصاف»: «لكنْ عَدَمُ الاستِجابة مُستَمِرٌّ بعد هذه الغاية، لأنهم في القيامة أيضاً لا يَستَجيبُونَ لهم».

⁽٢) «الانتصاف» (٣: ٥١٥) بحاشية «الكشّاف».

[﴿ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَمْمُ أَعْدَاءَ وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَفِرِينَ ﴿ وَإِذَا ثُنَّلَى عَلَيْهِمْ ءَايَنُنَا بَيِّنَتِ قَالَ اللَّهِ مَا يَنْنَا بَيِّنَتِ قَالَ اللَّهِ مَا يَنْنَا بَيِّنَتِ قَالَ اللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّالِمُ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِ

﴿ يَبِنَتِ ﴾ جمعُ بَيِّنة، وهي الحجّةُ والشاهِد، أو واضِحاتٍ مُبِينات، واللامُ في ﴿ لِلْحَقِ ﴾ مِثلُها في قولِه: ﴿ وَقَالَ اللَّهِ يَنَ صَعَمُو اللَّهِ يَنَ مَا مَنُوا لَوْ كَانَ خَيْراً ﴾ [الأحقاف: ١١]، أي: لأجل الحق، ولأجل الذين آمنوا، والمُرادُ بالحق: الآيات، وبالذين كفروا: المَتلُوّ عليهم، فوضِعَ الظاهِرانِ مَوضِعَ الضميرين؛ للتَّسْجيلِ عليهم بالكُفْر، وللمَتلُقِّ بالحق، ﴿ لَمَّا جَاءَهُمُ ﴾ أي: بادَهُوهُ بالجحودِ ساعة أتاهم، وأوَّلَ ما سَمِعُوهُ مِن غير إجالةِ فِكْرٍ ولا إعادةِ نَظَر، ومِن عِنادِهِم وظُلمِهم: أنهم سَمَّوهُ سِحراً مُبيناً ظاهِراً أمرُه في البُطلانِ لا شُبهة فيه.

[﴿ أَمْ يَقُولُونَ اَفَتَرَبَّهُ قُلْ إِنِ اَفْتَرَيْتُهُ، فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ۚ هُوَ أَعْلَمُ بِمَا نُفِيضُونَ فِيلِّو كَفَى بِهِ وَشَهِينًا ابْيَنِي وَبَيْنَكُرُ وَهُو اَلْعَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ ٨]

﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَهُ ﴾ إضرابٌ عن ذِكرِ تسميتهم الآياتِ سِحراً إلى ذِكرِ قَولِهِم: إنَّ مُحمَّداً افتراه. ومعنى الهمزة في ﴿ أَمْ ﴾: الإنكارُ والتعجيب، كأنه قيل: دَعْ هذا واسمَعْ قَولَهُم المُستَنكَرَ. المقضيُّ منه العَجَب،

قوله: (كأنه قيل: دَعْ هذا واسمَعْ قولَهم المُستَنكر): الانتِصاف: «هذا الإضرابُ مِثُلُ الغايةِ التي ذَكَرَها لكونها أزيَدَ مِنَ الأول، فنُزِّلَتْ لِزِيادتِها عليها كالمُنافيةِ لها، إذ تكذيبُ الآياتِ أبلَغُ مِن قولهم: إنها سِحْر، والغايةُ هيَ التي ذَكَرَها آنِفاً في قوله: ﴿مَن لَايسَتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ ﴾ (١).

قوله: (المَقْضِيُّ منه العَجَب): قيل: يُقال: يُقْضَىٰ منه: يُنهىٰ منه، أي: يَبلُغُ النِّهاية؛ مِن: قَضَيت قَضَىٰ حاجتَه، أو يُحكَمُ منه بالعَجَب؛ مِن: قَضَيت كذا؛ أي: حَكَمتَ به.

⁽١) «الانتصاف» (٣: ٥١٦) بحاشية «الكشّاف».

وذلكَ أَنَّ مُحَمَّداً كَانَ لا يَقدِرُ عليه حتى يقولَه ويَفتَرِيَه على الله، ولو قَدَرَ عليه دونَ أُمَّةِ العَرَبِ لكانت قُدرتُه عليه مُعجِزةً لخُرْقِها العادة، وإذا كانت مُعجِزةً كانت تصديقاً مِنَ الله له، والحكيمُ لا يُصَدِّقُ الكاذب، فلا يكونُ مُفتَرياً. والضَّميرُ للحق، والمُرادُبه الآيات.

﴿ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُ ﴿ عَلَىٰ سبيلِ الفَرْض: عاجَلَني اللهُ تعالىٰ لا محالة _ بعُقوبة الافتراءِ عليه، فلا تَقدِرُونَ علىٰ كَفِّه عن مُعاجَلَتي، ولا تُطيقُونَ دَفْعَ شيءٍ مِن عِقابهِ عني، فكيفَ أفتريه وأتعرَّضُ لِعِقابه؟! يُقال: فُلانٌ لا يُملَكُ إذا غَضِب، ولا يُملَكُ عِنانُه إذا صَمَّم، ومثلُه: ﴿ فَمَن يَمْلِكُ مِن ٱللهِ سَيَّعًا إِنَّ أَرَادَ أَن يُهَ لِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْكِمَ ﴾ ومثلُه: ﴿ فَمَن يَمْلِكُ مِن ٱللهِ سَيَّعًا إِنَّ أَرَادَ أَن يُهَ لِكَ ٱلمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْكِمَ ﴾ [المائدة: ١٤]، ومنه قولُه عليه السَّلام: ﴿ لا أُملِكُ لَكُم مِنَ الله شيئاً».

قوله: (وذلكَ أَنَّ مُحمَّداً): إشارةٌ إلى "قولهم المُستَنكر»؛ يعني: أنَّ قولهم: إنَّ مُحمَّداً افتراه، بعدَ إقرارِهم أنه مُعجِز، عما يُقضى منه العَجَب، وتقريرُه: أنَّ مُحمَّداً لا يقدِرُ عليه حتى يقوله ويَفترِيه على الله، لأنَّ هذا مُباينٌ لكلامِ البَشر، ولو فُرضَ أنه قادِرٌ على هذا المُفترىٰ لكانت قُدرتُه عليه مُعجِزةً لكوْنِهِ خارِقاً للعادة، وإذا كانت مُعجِزةً كانت تَصْديقاً مِنَ الله له، والحكيمُ لا يُصَدِّقُ الكاذِب، فلا يكونُ مُفترِياً، وخلاصتُه: أنَّ إقرارَهم بإعجازه، ونِسْبَتَهم إياه إلىٰ الافتراء: مما يُقضىٰ منه العَجَب.

هذا التقريرُ إنها يُستَحسَنُ إذا أُريدَ بقولهم: ﴿هَذَاسِحُرُّ مُّبِينٌ ﴾ الدلالةُ على اعتِرافِهم به، وعَجْزِهم عن الإتيانِ بمِثلِه، كما قالَ في مُفتَتَح سورةِ يونُس: «قولُه: «إنَّ هذا لَسِحْرٌ مُبين» (١) [يونس: ٢]: دليلُ عَجْزِهم واعتِرافِهم به، وإن كانوا كاذبينَ في تَسْميتهِ سِحْراً».

قوله: (لا يَقدِرُ عليه): الضميرُ الـمجرورُ راجعٌ إلى ﴿ اَيْنَنْنَا ﴾ باعتبارِ وَضْعِ «الحقِّ» مَوضِعَها، والإشارةُ بقوله: ﴿ هَذَا ﴾ في التنزيلِ أيضاً إليه بهذا الاعتبار.

⁽١) أي: على قراءة «لَسِحْر».

ثم قال: ﴿ هُوَ أَعَلَمُ بِمَا نُفِيضُونَ فِيهِ ﴾ أي: تَندَفِعُونَ فيه؛ مِنَ القَدْحِ في وَحْي الله تعالىٰ، والطَّعْنِ في آياتِه، وتَسْميتهِ سِحراً تارةً وفِرْيةً أُخرىٰ، ﴿ كَفَى بِهِ شَهِيدًا ابَيْنِي وَبَيْنَكُو ﴾ يشهدُ لي بالصِّدقِ والبلاغ، ويشهدُ عليكم بالكَذِبِ والجحود. ومعنى ذِكرِ العِلم والشهادة: وعيدٌ بجزاء إفاضتِهم، ﴿ وَهُو ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ مَوعِدةٌ بالغُفرانِ والرحمةِ إن رَجَعُوا عن الكُفْرِ وتابوا وآمنوا، وإشعارٌ بجِلم الله عنهم، مع عِظم ما ارتكبوا.

فإن قلت: فما معنى إسنادِ الفِعلِ إليهم في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ فَلَا تَمْلِكُونَ لِي ﴾؟ قلت: كانَ فيما أتاهُم به النَّصيحةُ لهم والإشفاقُ عليهم مِن سُوءِ العاقِبةِ وإرادةُ الخير بهم، فكأنه قالَ لهم: إنِ افتَرَيتُه وأنا أُريدُ بذلكَ النُّصْحَ لكم وصَدَّكُم عن عِبادةِ الآلهةِ إلىٰ عِبادةِ الله، فما تُغنُونَ عني - أيُّها المنصوحون - إن أخَذَني اللهُ بعُقوبةِ الافتِراءِ عليه؟!

قوله: (﴿ بِمَا نُفِيضُونَ فِيهِ ﴾ أي: تَندَفِعُونَ فيه): اندَفَعَ الفَرس؛ أي: أسرَع، واندَفَعُوا في الحديث؛ أي: خاضوا. الراغب: «فاضَ الماء: إذا سالَ مُنصَبّاً، وأفاضَ إناءَه: مَلاً حتى أسالَه، قال تعالى: ﴿أَنَّ أَفِيضُوا عَلَيْسَنَا مِنَ ٱلْمَاءِ ﴾، ومنه: فاضَ صَدْرُه بالسِّر، أي: سال، ورجلٌ فيّاض: سَخِيّ، ومنه استُعير: أفاضُوا في الحديث: إذا خاضوا فيه، وحديثٌ مُستَفيض: مُنتَشِر، وقولُه: ﴿ ثُمَّ آفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضُ النَّاسُ ﴾ [البقرة: ١٩٩]، أي: ادفَعُوا بكثرة؛ تشبيهاً بفَيْضِ الماء »(١).

قوله: (وإشعارٌ بحِلم (٢) الله عنهم): نظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمُسِكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ عَلِيمًا غَنُورًا ﴾ [فاطر: ٤١]، أي: لا يُعاجِلُ بالعُقوبةِ بأن لا يُمسِكَها ويَهلِمَها عليهم لِعِظَم جُرْمِهم.

قوله: (فكأنه قال لهم: إنِ افتَرَيتُه وأنا أُريدُ بذلكَ النَّصْحَ لكم): خُلاصةُ الجواب: أنَّ إسناد «لا تَـملِكُونَ» على الفَرْض، وهو مِن بابِ إرخاءِ العنان والكلام المُنصِف.

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ٦٤٨.

⁽٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: "بحُكُم"، والمُثبَتُ من (ط).

[﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدْ عَامِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ۚ إِنَّ أَنْبِحُ إِلَّا مَا يُوحَى ٓ إِلَىَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرُ مُبِينُ ﴾ ٩]

البِدْع: بمعنىٰ: البديع، كالخِفِّ بمعنىٰ: الخفيف، وقُرِئ: «بِدَعاً» بفَتْحِ الدال، أي: ذا بِدَع، ويجوزُ أن يكونَ صِفةً على «فِعَل»، كقولهم: دِينٌ قِيَم، ولحمٌ زِيَم.

كانوا يَقتَرِحُونَ عليه الآيات، ويسألونَه عما لم يُوحَ به إليه مِنَ الغُيوب، فقيلَ له: ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدْ عَامِنَ الرُّسُلِ ﴾ فآتيكُم بكُلِّ ما تَقتَرِحُونَه، وأخبِرُكُم بكُلِّ ما تَسألونَ عنه مِنَ المُغيَّبات، فإنَّ الرُّسُلَ لم يكونوا يأتونَ إلا بما آتاهُم اللهُ مِن آياتِه، ولا يُخبِرُونَ إلا بما أوحىٰ إليهم، ولقد أجابَ موسىٰ صَلَواتُ الله عليه عن قَولِ فِرعَون: ﴿ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ اللهِ عَلَيه عن قَولِ فِرعَون: ﴿ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ اللهِ عَلَيه عن قَولِ فِرعَون: ﴿ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ اللهِ عَلَيه عن قَولِ فِرعَون: ﴿ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ اللهِ عَلَيه عَنْ قَولِ فِرعَون: ﴿ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ اللهِ عَلَيْهِ عَنْ قَولِ فِرعَون: ﴿ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ اللهُ عَلَيْهِ عَنْ قَولِ فِرعَون: ﴿ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ اللهِ عَلَيْهُ فَا إِلَّهُ عَلَيْهُ إِلَّهُ إِلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ كُولِ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَالْكُونُ عَلَيْهُ عَالِكُونُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ

الانتصاف: «الكلامُ جرى فَرْضاً وتقديراً، ومتى فُرِض الافتراءُ امتنَعَ كونُه ناصِحاً، فلا مَصلَحة للمُكلَّفِ في العَمَلِ بالمُفترى، ويَتِمُّ ذلكَ على قاعدةِ المُعتزلة: أنَّ العَقْلَ يَصِلُ إلى معرفةِ حُكمِ الله تعالى، فيتصوَّرُ النُّصْحُ مَعَ الافتراءِ إذا أمَرَ بالتوحيدِ مَثَلاً، ولو قال: حَكمَ الله بوجوبِ التوحيد، وأنا رسولُ به، كانَ مُحِقاً عندهم، وهي قاعدةٌ باطِلة. والجوابُ عن الآيةِ عندنا أنَّ إسنادَ ﴿ تَمْلِكُونَ ﴾ إليهم تنبيهٌ بالشيءِ على مُقابِلِهِ بالمفهوم، أي: إن كنتُ مُفترَياً وأنتم المُحِقُّون، فالعُقوبةُ واقِعةٌ لا بُدَّ منها، ولا تَقدِرُونَ على دَفْعِها عني، وإن كنتُ مُقابِلُهِ وأنتم المُفترون، فالعُقوبةُ تقعُ بكم، ولا أقدِرُ على دَفْعِها عنكم، كقوله: ﴿ قُلُ إِنِ اَفْتَرَيْتُهُ وَعَلَى إِنِ اَفْتَرَيْتُهُ وَعَلَى اللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَالْ إِنِ اَفْتَرَيْتُهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ عَلَى اللهُ وَلَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى العُقَولِة عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ال

قوله: (دينٌ قِيَم): أي: قائم، و «البِدَعُ» على هذا التقدير بمعنى: مُبدِع.

قوله: (ولحمٌ زِيم): روى الجوهريُّ عن الأصمعيِّ: «اللَّحْمُ الزِّيَم: المُتفرِّق، ليسَ بمُجتَمِعٍ في مكان».

⁽۱) «الانتصاف» (۳: ٥١٦-٥١٧) بحاشية «الكشّاف».

﴿ وَمَا آذْرِى ﴾ لذه لا عِلمَ لي بالغَيْب ما يَفعَلُ اللهُ بي وبكم فيها يُستَقبَلُ مِنَ الزَّمانِ مِن أفعاله، ويُقدِّرُ لي ولكم مِن قضاياه، ﴿ إِنْ آلَيْعُ إِلّا مَا يُوحَى إِلَى ﴾، وعن الحسن: وما أدري ما يَصيرُ إليه أمري وأمرُكُم في الدُّنيا، ومَنِ الغالِبُ منا والمغلوب. وعن الكَلْبيّ: قالَ له أصحابُه وقد ضَجِرُوا مِن أذى المُشركين نحتى متى نكونُ على هذا؟ فقال: «ما أدري ما يُفعَلُ بي ولا بكم، أأترَكُ بمكّة أم أُؤمَرُ بالخروجِ إلى أرضٍ قد رُفِعَتْ لي ورأيتُها ويعني: في مَنامِهِ وذاتَ نَحيلٍ وشَجَر؟». وعن ابنِ عباس: ما يُفعَلُ بي ولا بكم في الآخرة، وقال: هي منسوخةٌ بقولِه: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللّهُ مَا نَقَدَمُ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخَرَ ﴾ [الفتح: ٢]، ويوزُ أن يكونَ نَفْياً للدِّرايةِ المُفصَّلة.

قوله: (إلى أرضٍ قد رُفِعَتْ لِي ورأيتُها) إلى قوله: (ذاتَ نَخِيلٍ وشَجَر): والحديثُ مِن رواية البُخاريِّ (١) عن عائشة رضي الله عنها، قال النبيُّ ﷺ للمُسلِمينَ بمَكّة: "إني أُريتُ دارَ هِجْرتِكم سَبِخة ذاتَ نَخْلٍ بينَ لابتَين، فهاجَرَ مَنْ هاجَرَ قِبَلَ المدينة، ورجعَ عامّةُ مَنْ كانَ بأرضِ الحبشةِ إلى المدينة، وتَجَهَّزَ أبو بكر رضيَ الله عنه قِبَلَ المدينة، فقال له رسولُ الله ﷺ: علىٰ رِسْلِك، فإني أرجو أن يُؤذَنَ لي، فقال أبو بكر: وهل تَرجُو ذلك بأبي وأُمِّي أنت؟ قال: نعم، فحَبَسَ أبو بكر رضي الله عنه نفسَه علىٰ رسولِ الله ﷺ، الحديث.

الأساس: «رَفَعتُه لأمرِ كذا: قَدَّمتُه إليه، ورُفِعتْ له غايةٌ فسَمَا إليها، قال بِشْر (٢):

إذا ما المَكرُ ماتُ رُفِعْنَ يوماً وقَصَّر مُبتَغُوها عن مَداها وضاقَتْ أذرُعُ المُثرِينَ عنها سَمَا أوسٌ إليها فاحْتَواها»

وقال غيره: رُفِعَ لِي شخصٌ ونار، أي: لاحَ لي ورأيتُه.

قوله: (نَفْياً للدِّرايةِ المُفصَّلة): هذا ينصرفُ إلى تفسير ابنِ عباس، فلا تكونُ الآيةُ منسوخة.

⁽۱) برقم (۳۹۰۵).

⁽٢) يعني: بشر بن أبي خازم، كما في «معاهد التنصيص» للعباسي (١: ٣٨٠).

وقُرِئ: «ما يَفعَلُ» بِفَتْحِ الياء؛ أي: يَفعَلُ اللهُ عَزَّ وجَلّ.

فإن قلت: إنَّ ﴿ يُفْعَلُ ﴾ مُثبَتُ غيرُ منفيّ، فكانَ وَجْهُ الكلام: ما يُفعَلُ بي وبكم؟ قلت: أجل، ولكنَّ النفي في ﴿ وَمَا أَدْرِى ﴾ ليَّا كانَ مُشتَمِلاً عليه لِتناوُلِه «ما» وما في حَيِّزه، صَحَّ ذلكَ وحَسُن، ألا ترى إلى قوله: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَأَلَازَضَ وَلَمْ يَعْى بِخَلْقِهِنَّ بِقَدِدٍ ﴾ [الأحقاف: ٣٣]، كيفَ دَخَلَتِ الباءُ في خَبرِ «أنّ»، وذلكَ لِتناوُلِ النفي إياها مَعَ ما في حَيِّزِها.

و «ما» _ في ﴿مَا يُفْعَلُ ﴾ _ يجوزُ أن تكونَ موصولةً منصوبة، وأن تكونَ استِفهاميّةً مرفوعة، وقُرِئ: «يُوحِي» أي: اللهُ عَزَّ وجَلّ.

[﴿ قُلْ أَرَءَ يَتُمَّ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدُّ مِنْ بَنِيَ إِسْرَةِ يلَ عَلَى مِثْلِهِ وَ فَعَامَنَ وَالسَّكَ مِّرَةً إِنَّ اللَّهَ لِا يَهُ مِنْ القَوْمُ الظَّلِمِينَ ﴾ ١٠]

الانتِصاف: «أَجَوَدُ مَا قَيلَ فيه: حَمَلُه على الدِّرايةِ الْمُفصَّلة»(١)، وإن كانَ يدري أنَّ مصيـرَه إلىٰ النَّعيم، ومصيـرَهم إلىٰ العذاب.

قوله: (النفي في ﴿وَمَا أَذْرِى ﴾ لمَّا كانَ مُشتَمِلاً عليه لِتَناوُلِهِ «ما» وما في حَيِّزه، صَحَّ ذلك وحَسُن): الانتِصاف: «بُنيَ على أنَّ المجرورَ قد عُطِفَ على مِثلِه، وأنهما جميعاً في صِلةِ موصولِ واحد، ولو قيل: المجرورُ الثاني مِن صِلةِ موصولِ محذوفِ على مِثلِه، أي: وما أدري ما يُفعَلُ بي ولا ما يُفعَلُ بكم، لم يَفتَقِرْ إلى تأويل، وحَذفُ الموصولِ وتفاصيلِهِ صحيح، قال:

فَمَنْ يَهِجُو رسولَ الله مِنكُم ويَمدَحُه ويَنصُرُه سواءُ

أي: أَفْمَنْ (٢) يَهجُوه ومَنْ يَنصُرُه سواء؟ (٣).

⁽١) «الانتصاف» (٣: ١٧٥) بحاشية «الكشّاف».

⁽٢) قوله: «أي: أفمن ... سواء» سقط من (ح)، وأثبته من (ف)، وفيها: «من يهجوه»، وأثبته: «أفمن» من «الانتصاف».

⁽٣) «الانتصاف» (٣: ١٨٥) بحاشية «الكشّاف».

جوابُ الشَّـرْطِ محذوف، تقديرُه: إنْ كانَ القُرآنُ مِن عِندِ الله وكَفَرتُم به ألستُم ظالمين. ويَدُلُّ علىٰ هذا المحذوفِ قولُه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لِايَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّلِامِينَ ﴾.

والشاهِدُ مِن بني إسرائيل: عبدُ الله بنُ سَلَام، لـاً قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينةَ نَظَرَ إلى وَجْهِه، فَعَلِمَ أَنه ليسَ بوَجْهِ كَذَّاب، وتأمَّلَه، فتَحَقَّقَ أَنه هو النبيُّ المُتتَظَر،

قوله: (والشاهدُ مِن بني إسرائيل: عبدُ الله بنُ سَلَام، لمّا قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينة): هذا القولُ بعدَ قوله: «وما أدري ما يُفعَلُ بي ولا بكم، أأْترَكُ بمَكّة أم أُؤمَرُ بالخروج إلى أرض»: يُوهِمُ أنَّ إحدى الآيتينِ نازلةٌ بمَكّة، والأُخرى بالمدينة، ومن ثَمَّ قالَ صاحبُ «الكواشي»: «السُّورةُ مكِّية، إلا ﴿ قُلُ أَرَءَيْتُمُ إِن كَانَ مِنْ عِندِاللهِ ﴾ الآية، وإلا ﴿ فَأَصْبِرَكُمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ ﴾ الأية، وإلا ﴿ فَأَصْبِرَكُمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ ﴾ [الأحقاف: ٢٥]».

وروى مُحيي السُّنَةِ عن بعضِ المُفسِّرين: «أَنَّ الشاهِدَ هو مُوسىٰ بنُ عِمْرانَ عليه السَّلام، قال مسروقٌ في هذه الآية: والله ما نزلت في عبدِ الله بنِ سَلَام، لأنَّ آل (حم) نزلت بمَكّة، وإنها أسلَمَ عبدُ الله بنُ سَلَامٍ بالمدينة، والآيةُ واردةٌ في مُحاجّةٍ كانت مِن رسولِ الله ﷺ لِقَوْمِه، ومِثلُ القُرآن: التَّوْراة، فشَهِدَ موسىٰ علىٰ التَّوْراة، ومُحمَّدٌ ﷺ علىٰ القُرآن، وكُلُّ واحدٍ يُصَدِّقُ الآخر»(١).

وروى مُحيي السُّنَّةِ أيضاً عن قَتادةَ والضَّحّاك: «أنَّ الشاهِدَ هو عبدُ الله بنُ سلام»(٢).

وقلت: دليلُهما: أنَّ قولَه: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدُ ﴾ عطفٌ على الشَّرْط، فيكونانِ شَرْطَين، وجوابُ كُلِّ منها على البَدَل: فلا تكونوا ظالمين، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿إِكَ اللَّهَ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الظَّلِمِينَ ﴾، والشَّرْطُ الأيستَدعي حُصُولَه عند التكلُّم به، فتضَمَّنَ الشَّرْطُ الأولُ معنى الاستِدراج والكلام المُنصِف، لأنَّ كونَ القُرآنِ من عندِ الله مُتيقَّنٌ مُحقَّق، فلا يُعلَّقُ بـ ﴿إِنْ ﴾ إلا لئكتة، واشتَملَ الشَّرْطُ الثاني على معنى المُعجِزةِ والإخبارِ بالغَيْب، فلا تُنافي شهادةُ عبدِ الله ابنِ سَلَام بالمدينةِ أن تكونَ الآيةُ نازلةً بمَكّة.

⁽١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٥٥).

⁽٢) المصدر السابق (٧: ٢٥٤).

أما تقريرُه على ما رواه مُحيي السُّنّة: «أنَّ الآيةَ نزلت في مُحاجّةٍ كانت مِن رسولِ الله ﷺ لِقومِه»: فهو أنَّ قولَه: ﴿ قُلُ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِٱللَّهِ وَكَفَرَّتُم بِهِ ﴾: أمرٌ له صَلَواتُ الله عليه بالرَّدِّ عليهم فيما طَعَنُوا في القُرآن، ولـمَّا كانَ قولُه: ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدْ عَا مِنَ ٱلرُّسُلِ ﴾ قَرينةً له، اقتضىٰ

أيضاً أن يكونَ مِثلَ ذلكَ في الرَّدِّ، وكذا قولُه: ﴿ قُلْ آرَءَيَّتُم مَّانَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾.

وأخبروني أيضاً: إن يَشهَدْ بذلكَ أعلَمُ عُلماءِ أهل الكِتابِ مما يَحِدُه في الوَحْي النازل: أما تكونون ظالمين وأخسَّ الناسِ وأضَلَّهم عن طريق الحق؟، أفلا تَتَفكَّرونَ وتَتـرُكُونَ العِنادَ والإعراض؟ فأُضِيفَ إلىٰ دليلِ العقل دليلُ السَّمْع.

وأما الثالث: فهو أنَّ قولَه: ﴿ قُلْ أَرْءَيْتُمُ مَّا نَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ ﴾ ردُّ آخر، وذلكَ أنَّ قوله: ﴿ مَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَوَتِ وَأَلَارَضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِ وَأَجَلِ مُسَتَّى وَالَّذِينَ كَفَرُواْ عَمَّا أُنذِرُوا مُعْرِضُونَ ﴾ خَلَقْنَا ٱلسَّمَوَتِ وَأَلاَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِ وَأَجَلِ مُسَتَّى وَالَّذِينَ كَفَرُواْ عَمَّا أُنذِرُوا مُعْرِضُونَ ﴾ [الأحقاف: ٣] دلَّ على أنَّ القومَ أعرَضُوا عن قَبُولِ القولِ بالحشر والإقرارِ بالتوحيد، وأبسوا إلا الشَّرْكَ والمُعانَدة، فقيل: قُل لهم: ﴿ مَانَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللّهِ آرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلأَرْضِ ﴾، إلى قوله: ﴿ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ آعَدَاءَ ﴾ [الأحقاف: ٦].

وأما الثاني: فهو أنَّ قولَه: ﴿ قُلْمَاكُنتُ بِدْ عَامِنَ الرُّسُلِ ﴾ ردٌّ آخر، وبيانُ ذلكَ أنَّ قولَه: ﴿ وَالَّذِينَ

وقالَ له: «إني سائلُكَ عن ثلاثٍ لا يَعلَمُهُنَّ إلا نبيّ: ما أوَّلُ أشراطِ الساعة؟

كَفَرُواْ عَمَّا أَنْذِرُواْ مُعْرِضُونَ ﴾ [الأحقاف: ٥]، دلَّ بالإدماجِ وإشارةِ النَّصِّ (١) على أنه تعالى ضَمَّنَ فيه ما به أعرَضُوا عن التوحيدِ والبَعْثِ والطَّعْنَ في الرسولِ المُنذِر، فقيل: قُلْ لهم: ﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْ عَامِّنَ الرَّسُلِ ﴾ الآية، فدلَّ على أنَّ ذلكَ الطَّعْنَ هـ و أنهم اقترحوا عليه الآيات، وكانوا يسألونه (٢) عما لم يُوْحَ إليه مِنَ الغيوب، كما يُنبئ عنه كلامُ المُصنِّف، ويُؤيِّدُ هذا أن فُصِلَتِ الآيةُ (٣) بقوله: ﴿ وَمَا آنَنْ إِلَا نَذِيرُ مُبِينٌ ﴾، لأنه مُطابِقٌ لقوله: ﴿ عَمَّا آنُذِرُواْ ﴾.

قوله: (عبدُ الله بنُ سَلَام): بالتخفيف، قال^(٤): «ليسَ في الأساءِ «سَلَّام» بالتشديد إلا أبو عُبيد القاسمُ بنُ سَلَّام (٥)، وفي النِّساء: سَلَّامة بالتشديد»، قال: «إسلامُه شبيهٌ بإسلام أبي بكر رضيَ اللهُ عنها، فإنه لم يَتَلَعثَم، كما أنَّ أبا بكر رضيَ اللهُ عنه كانَ كذلك»(٢).

قوله: (إني سائِلُكَ عن ثلاث) الحديث: أخرَجَه البُخاريُّ (٧) عن أنس، وفي رواية المُصنَّفِ الحيلافُ وزوائد. «أشراطُ الساعة»: العلاماتُ التي تَتَقدَّمُها، مثل: خُرُوج الدَّجّال، وطُلوع الشَّمْسِ مِنَ المَغرِب.

⁽١) تقدَّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً، وفيه أنه ما يُسمِّيه الحنفيةُ بــ«إشارة النَّصّ»، فالعطفُ في قوله هنا: «بالإدماج وإشارة النَّصّ» للبيان والتفسير.

⁽٢) في (ط) و(ح): «يميلونه»، وفي (ف): «يميلون»، وأظنُّ أنَّ كُلًّا منهما تحريفٌ عما أثبتٌ. والله أعلم.

⁽٣) أي: جُعِلَت فاصلتُها.

⁽٤) الظاهرُ أنَّ القائل الزمخشريُّ نفسُه، والمُؤلِّفِ ينقلُ عنه في مواضع من حاشية كتابه «الكشَّاف».

⁽٥) بل «سَلَّام» بالتشديد: كثير، و «سَلَام» بالتخفيف: قليل، كعبد الله بن سَلَام الصحابي، وسَلَام بن محمد المقدسي _ مُحدِّثُ من شيوخ الطبراني _ ومحمدُ بنُ سَلَام البِيكَندي _ مُحدِّث من شيوخ البخاري _ وغيرهم. انظر: «الإكهال» لابن ماكولا (٤: ٢٠٢ - ٤١).

⁽٦) هذه الفقرة وردت في (ح) و(ف) بعد قوله: «ووصينا الإنسان بوالديه» وقبل قوله: «وروى محيي السنة» _ وكلاهما وارد في أول فقرة (والشاهد من بني إسرائيل)_ وورد في (ط) هنا، وهو الأنسب.

⁽۷) في «صحيحه» برقم (٣٣٢٩) و(٣٩٣٨) و(٤٤٨٠).

وما أوَّلُ طعام يَأْكُلُه أهلُ الجنّة؟ وما بالُ الوَلَدِ يَنزِعُ إلى أبيه أو إلى أُمِّه؟ فقالَ عليه الصَّلاةُ والسلام: أما أولُ أشراطِ الساعةِ فنارٌ تَحشُرُهُم مِنَ المَشرِقِ إلى المَغرِب، وأما أولُ طعام يأكُلُه أهلُ الجنّة فزيادةُ كَبِدِ حُوت، وأما الوَلَدُ فإذا سَبَقَ ماءُ الرجل نَزَعَه، وإن سَبَقَ ماءُ المرأةِ نَزَعَتْه. فقال: أشهَدُ أنكَ رسولُ الله حَقّاً».

ثم قال: «يا رسول الله، إنَّ اليهودَ قومٌ بُهْت، وإن عَلِمُوا بإسلامي قبلَ أن تَسأَلَم عني بَهَتُوني عِندَك، فجاءتِ اليهود، فقالَ لهمُ النبيُّ ﷺ: أيُّ رجل عبدُ الله فيكم؟ فقالوا: خَيْرُنا وابنُ خيرنا، وسَيِّدُنا وابنُ سَيِّدِنا، وأعلَمُنا وابنُ أعلَمِنا. قال: أرأيتُم إنْ أسلَمَ عبدُ الله؟ قالوا: أعاذَهُ الله مِن ذلك، فخَرَجَ إليهم عبدُ الله، فقال: أشهدُ أنْ لا إله إلا الله، وأشهدُ أنَّ مُحمَّداً رسولُ الله، فقالوا: شَرُّنا وابنُ شَرِّنا، وانتقصُوه. قال: هذا ما كنتُ أخافُ _ يا رسولَ الله _ وأحذَر».

قوله: (يَنزِعُ إلى أبيه أو إلى أمه): أي: إذا جاء يُشبِهُ أحدَهما ويَـجذِبُ إليه، ويُقال: «العِرقُ نزَّاع»(١).

قوله: (قومٌ بُهُت): بَهَتَ فُلانٌ فُلانًا: إذا كَذَبَ عليه، فهو باهِت، وقومٌ بُهْت.

قيل: زيادةُ الكَبِد: هي شيءٌ نابِتٌ على جانب الكَبِد، وهو أَلَذُّ مِنَ الكَبِد. كُلَّ ذلكَ في «جامع الأصول»(٢).

وروى المظهريُّ (٣) في شَرْحِهِ عن بعضِ العلماء: لَعَلَّ ذلكَ إشارةٌ إلى إعدام ما يَقبَلُ التغيُّر والتأثر، كما في ذَبْح الموتِ الذي يُؤتى به على صُورةِ الكَبْش؛ إشارةً إلى أنَّ نعيمَ أهل الجنّةِ في الجنّةِ أبديٌّ بلا انقِطاع، وعذابَ أهلِ النار الذينَ لهم استِحقاقُ الخلودِ في النار (٤) أبديٌّ بلا انقِطاع.

⁽١) في معناه: ما أخرجه البيهقي في «شعب الإيهان» (١٠٩٧٤) عن ابن عباس مرفوعاً: «الناس معادن، والعِرقُ دسّاس»، وفي إسناده ضعف.

⁽٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١١: ٣٨٢).

⁽٣) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف): «المطهر»، وهو خطأ، والمظهري أحدُ شُرّاح «المصابيح» للبغوي.

⁽٤) الجملة المُعترضةُ احترازٌ عمَّن يدخل النار من عُصاة المؤمنين، فإنَّ عذابَهم محدودٌ بغاية ونهاية، وليس أبديًّا.

قال سعدُ بنُ أبي وَقَاص: ما سَمِعتُ رسولَ الله عَلَيْ يقولُ لأحدٍ يمشي على الأرض: «إنه مِن أهلِ الجنّة»، إلا لِعبدِ الله بنِ سَلَام، وفيه نزل: ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدُ مِن أَبَنِ إِسْرَةِ يلَ عَلَى مِثْلِهِ . ﴾.

قوله: (ما سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ لأحدٍ يمشي على الأرض: «إنه مِن أهلِ الجنّة»، إلا لعبدِ الله بنِ سَلَام): يعني: كُلَّما رآه يقول: إنه مِن أهلِ الجنّة، وإلا فإنه صَلَواتُ الله عليه قالَ ذلكَ في حَقِّ كثيرِ مِن أصحابه، رضوانُ الله عليهم.

الحديث: أخرَجَه البُخاريُّ ومُسلِمٌ (١) عن سَعْدِ بنِ أبي وَقَاص، وفيه بَدَل: «لأحدِ يمشي»: «لحيِّ يمشي» (٢)، وتمامُه: وقال: نزلت: ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدُ مِنْ بَفِي إِسْرَهِ يلَ عَلَى مِثْلِهِ * الآية أو في الحديث (٣).

وروينا عن الشَّيخَين (٤) أيضاً عن قيسِ بنِ عَبّاد (٥) في حديثٍ طويل قال: «كنتُ جالساً في مَسجِدِ المدينة، فجاء رجلٌ فيه أثَرٌ مِنَ الخشوع، فقال بعضُ القوم: هذا رجلٌ مِن أهلِ الجنة، فلما خَرَج، فاتَّبعتُه، وسألتُه عن ذلك، فقال: سأُحَدِّثُك ما ذاك، رأيتُ رؤيا على عَهْدِ رسولِ الله ﷺ، فقصَصْتُها عليه، رأيتُني في رَوْضة، ووَسَطَ الرَّوْضةِ عمودٌ مِن حَديد، أسفلُه في الأرض، وأعلاه في السماء، وفي أعلاه عُرُوة، فقيلَ لي: ارقه»، إلى أن قال: «فرقيتُ حتى كنتُ في أعلى العمود، فأخذتُ بالعُرُوة، فقيلَ لي: استَمسِك، فلقد استَيقَظتُ وإنها لفي يدي،

⁽١) البخاري (٣٨١٢)، ومسلم (٢٤٨٣).

 ⁽٢) هي رواية مسلم، أما رواية البخاري ففيها: (الأحد يمشي»، والمُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ يُحرِّجُ بواسطة «جامع الأصول» لابن الأثير (٩: ٨١)، ولم يَسُقْ إلا لفظَ مُسلِم، فظنَّ المُؤلِّفُ أنه لفظُ الشيخين جميعاً.

⁽٣) قال الراوي عند البخاري: «لا أدري قال مالك: الآية أو في الحديث». والمعنى: «لا أدري هل قال مالك: إنَّ نزولَ هذه الآية في هذه القصة مِن قِبَلِ نفسِه أو هو بهذا الإسناد؟»، كما في «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٧: ١٣٠).

⁽٤) البخاري (٣٨١٣) و(٧٠١٠) و(٤١٠٧)، ومسلم (٢٤٨٤).

⁽٥) تحرَّف في الأصلين إلى «عُبادة»، والمُثبَتُ من «الصحيحين».

الضَّميرُ للقُرآن، أي: على مِثلِهِ في المعنى، وهو ما في التَّوْراةِ مِنَ المعاني المُطابقةِ لمعاني الفُلابقةِ لمعاني القُرآنِ مِنَ التوحيدِ والوَعْدِ والوعيدِ وغير ذلك، ويَدُلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُ لَغِي الشَّحُفِ اللَّوْلَىٰ ﴾ [الأعلىٰ: ١٨]، ﴿ كَذَالِكَ يُوحِى إَلَا وَلَىٰ ﴾ [الأعلىٰ: ١٨]، ﴿ كَذَالِكَ يُوحِى إِلَيْكَ وَإِلَى اللهُ عَلَىٰ اللهُ وَعَدِ الله وَسَهِدَ شاهِدٌ علىٰ نَحْوِ ذلك، يعني: كونَه مِن عِندِ الله.

فَقَصَصتُها علىٰ النبيِّ ﷺ، فقال: تلكَ الرَّوْضة: الإسلام، وذلك العمود: عمودُ الإسلام، وتلك العُروةُ الوثقىٰ، وأنتَ علىٰ الإسلام حتىٰ تموت».

قوله: (على نَحْوِ ذلك، يعني: كونَه مِن عندِ الله): يُريد: أنَّ الضميرَ المُضافَ إليه في قوله: ﴿مِثْلِهِ ﴾ راجعٌ إلى القُرآن، والمُشبَّهُ إما ما في التَّوارةِ مِنَ الألفاظِ الدَّالَّةِ على معاني التوحيدِ والوَعْدِ والوَعْدِ والوَعْدِ والوَعْدِ، دونَ ما دَلَّ على بيان الفُروع، وإما الكُتُبُ المُنزَّلة، ووَجْهُ الشَّبَه: كونُه مِن عندِ الله.

وقال مُحيي السُّنّةِ والواحِديّ: «إنَّ «المِثلَ» صِلة، معناه: عليه، أي: على أنه من عند الله»(١).

ويجوزُ أن يُحمَلَ الوَجْهُ الآخَرُ على هذا، ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ «الِمْلَ» نحوُه في قولك: مِثلُك يجود، أي: أنتَ تجود، يعني: مَنْ هو على صِفتِكَ مِنَ الكَرَم والسَّخاوةِ وبَسْطةِ اليدِ يجود.

المعنى: وشَهِدَ شاهِدٌ من بني إسرائيلَ عليه، أي: على ما هو عليه، وعلى صِفتِه مِن كَوْنِهِ وَحْياً مِنَ الله، نازلاً مِن عندِه، مُعجِزاً بالِغاً في فصاحتِه، وفي إخبارهِ عن المُغيَّبات، مُوافِقاً لِمَا في كتب الله، كما قال: «وأنه مِن جِنسِ الوَحْي، وليسَ مِن كلام البَشَر».

وحينَئذِ يحسنُ عطفُ قوله: ﴿وَاسْتَكْبَرَثُمْ ﴾ على «آمَن»، وترتيبُهما بالفاءِ معاً على المذكور؛ ليكونَ إيهانُه واستِكبارُهم صادِرَيْنِ عن أمرٍ واحِد، وهو عِرْفائهم أنَّ القُرآنَ حَقُّ وصِدْقٌ وصواب، وأنه مُعجِزةٌ مِنَ الله، وأنَّ عبدَ الله أنصَفَ فآمن، وأنَّ المُشـرِكينَ عاندوا فكفروا،

⁽١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٥٤)، و «الوسيط» للواحدي (٤: ٢٠٤).

فإن قلت: أخبِرْني عن نَظْم هذا الكلام لأقف على معناهُ مِن جِهةِ النَّظْم. قلت: الواؤ الأُولى عاطِفةٌ لِه كَفَرتُم على فِعْلِ الشَّرْط، كما عَطَفَتْهُ "ثُمَّ » في قوله: ﴿ قُلَ أَرَءَ يَتُمَ إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللَّهِ ثُمَّ صِكَ فَرَتُم بِهِ عِهِ [فُصِّلت: ٥٧]، وكذلك الواؤ الآخِرةُ عاطِفةٌ لِه الستكبَرتُم على «شَهِدَ شاهِد»، وأما الواؤ في ﴿ وَشَهِدَ ﴾ فقد عَطَفَتْ جُملة قولِه: ﴿ وَمَهَدِ لَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

ويقعُ قولُه: ﴿ الْقَوْمَ الظَّلِلِمِينَ ﴾ في مَحَزِّه (١)، لأنه مِن وَضْع العامِّ مَوضِعَ المُضمَر؛ للإيذانِ بأنهم وضَعُوا الاستِكبار (٢) مَوضِعَ الإذعانِ للحَقِّ بعدَ وُضُوحِ البيِّنات.

قال الواحِديّ: «معنى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الظَّلِمِينَ ﴾: أنَّ اللهَ جَعَلَ جَزاءَ المُعانِدِينَ للإيهانِ بعدَ الوُضُوح والبيانِ أن يُمِدَّهم في ضَلالَتِهم، ويَحرِمَهم الهِداية»(٣)، والله أعلم.

قوله: (الواوُ الأُولىٰ عاطِفةٌ لـ «كَفَرتُم» علىٰ فِعْلِ الشَّرْط) إلىٰ آخِره: الانتِصاف: «لم يُوجِّهِ المعطوفاتِ علىٰ جِهةٍ واحدة، لأنه قد يكونُ العطفُ لمجموع مُفرَداتٍ علىٰ مجموع مُفرَداتٍ للتقابُل بينَ المُفرَدات، ومنه: ﴿وَمَايَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْمَوْمِنِيرُ * وَلَا ٱلظَّلُمَاتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴾ [فاطر: ١٩-لتقابُل بينَ المُفرَدات، ومنه: ﴿وَمَايَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْمَوْمِنِيرُ * وَلَا ٱلظَّلُمَاتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴾ [فاطر: ١٩- ١٦]، وقولُه: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينِ وَٱلْمُوْمِنِينِ وَٱلْمُوْمِنِينِ وَٱلْمُوْمِنِينِ وَٱلْمُوْمِنِينِ وَالْمُوْمِنِينِ اللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَلَهُ وَلَوْلُهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلِهُ وَلَهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلِهُ وَلَهُ وَلِهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلِهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَوْلَهُ وَلَهُ وَلِهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَاللَّهُ وَلَهُ وَلِهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَوْلَهُ وَلَا لَهُ وَلِي اللَّهُ وَلَهُ وَلَا لَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا لَهُ وَلَهُ لَا لَهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَا عَلَاللَّهُ وَلَهُ وَلَا لَهُ ولِهُ وَلَا لَاللَّهُ وَلَا لَاللّهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ وَلَهُ وَلَا لَا لَهُ لَا لَا لَا لَا مِنْ اللّهُ وَلَا لَا لَاللّهُ وَلّهُ لَا لِلْمُؤْمِنَا لَهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَا لَهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ لَا لَهُ وَلَا لَا لَهُ وَلَا لَا لَا لَا لَا لَا لَا لَهُ لَا لَهُ لَا لَهُ وَلّهُ وَاللّهُ لِلْمُؤْمِلُولُولُولُول

قوله: (ونظيرُه قولك: إن أحسَنتُ إليك): فقولُه: ﴿إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللهِ وَكَفَرْتُم ﴾ نظيرُ قوله: إن أحسَنتُ إليك وأسأتَ»، فآذَنَ بأنَّ كونَه مِن عندِ الله إحسانٌ وإنعامٌ يُوجِبُ استِقبالَه بالشُّكرِ التامّ، فعَكَسُوا وكَفَروا به، وقولُه: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدُ مِنْ بَنِيٓ إِسْرَهِ يلَ عَلَى مِثْلِهِ فَعَامَنَ وَاسْتَكْبَرَثُمْ ﴾ نظيرُ قوله: «وأقبلتُ عليكَ وأعرضتَ»، فإنَّ شهادةَ عبدِ الله بنِ سَلَام المُوجِبةَ لإيمانِه: إقبالُ

⁽١) في (ح): «في مخره»، وفي (ف): «في مجره»، والمثبت من (ط).

⁽٢) في (ح) و(ف): «وضعوا العام الاستكبار»، والمثبت من (ط).

⁽٣) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٠٥).

⁽٤) «الانتصاف» (٣: ١٨ ٥ - ٥١٩) بحاشية «الكشّاف».

وأقبَلتُ عليكَ وأعرَضتَ عني، لم نَتَّفِق»، في أنكَ أخَدت ضَميمتَين، فعطفتَها على مِثلَيها. والمعنى: قُل: أخبِرُوني إنِ اجتَمَعَ كونُ القُرآنِ مِن عندِ الله مَعَ كُفْرِكُم به، واجتمعَ شهادةُ أعلَم بني إسرائيلَ على نزولِ مِثلِه وإيانُه به، مَعَ استِكبارِكم عنه وعن الإيانِ به، ألستُم أضَلَّ الناس وأظلَمَهم؟

مِنَ الله تعالىٰ عليهم وإرشادٌ لهم بأنَّ أعلَمَ أهلِ الكِتابِ إذا شَهِدَ وآمن، فحَقُّ أمثالهِم التَّلقِّي بالخضوع والاستِكانة، فعَكَسُوا أيضاً بالاستِكبارِ والإعراض.

وهذا التقريرُ يُؤذِنُ بأنَّ «استكبرتُم» عطفٌ على ﴿فَعَامَنَ ﴾، وكلاهما مُسبَّبانِ عن ﴿وَشَهِدَ ﴾ مَاهِدُ ﴾، وهذا أحسَنُ مِن جَعْلِ المُصنِّفِ عطفَ «استكبرتُم» على ﴿وَشَهِدَ ﴾، ويَعضُدُه قولُ القوم: «شَـرُّنا وابنُ شَـرِّنا».

قوله: (ضَميمتَين): أي: «أقبلتُ» و «أعرضتَ» (على مِثلَيْهما): وهما «أحسَنتُ» و «أسأتَ»، يُقال: ضَميمُك في السَّفَر، أي: رفيقُك، وجوابُ الشَّرْط: «لم نتَّفق»، و «في أنك أخذت» مُتعلَّقُ «نظيره».

وقولُه تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوَّكَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ﴾ بالواو، عطفاً على مُقدَّراتٍ شَتَىٰ، بيانٌ لبعضِ استِكبارِهم الذي مَنعَهم عن الإيهانِ بالقُرآن.

وقلت: تقديرُ إثباتِ مُطلَقِ الظُّلم أوفَقُ لِمَا سبقَ أنهم وَضَعُوا الاستِكبارَ مَوضِعَ الإذعانِ والإيهان.

⁽١) «معالم التنزيل» للبغوى (٧: ٢٥٤)، و «الوسيط» للواحدي (٤: ١٠٥).

وقد جُعِلَ الإيمانُ في قوله: ﴿فَعَامَنَ ﴾ مُسَبَّباً عنِ الشَّهادةِ على مِثلِه، لأنه لـمَّا عَلِمَ أَنَّ مِثْلَه أُنزِلَ علىٰ موسىٰ صَلَواتُ الله عليه، وأنه مِن جِنسِ الوَحْي، وليسَ مِن كلام البَشَر، وأنصَفَ مِن نفسِه، فشَهِدَ عليه واعترف، كانَ الإيمانُ نتيجةَ ذلك.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِء فَسَيَقُولُونَ هَنَذَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِء فَسَيَقُولُونَ هَنذَا إِنْكُ قَدِيدٌ * وَمِن قَبْلِهِ كِنَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَنذَا كِتَابٌ مُصَدِقٌ لِسَانًا عَرَبِيّا إِيْكُ نَذِرَا لَذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ * إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ أَسْتَقَلَمُوا فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَعْزَنُونَ * ا - ١٤] عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَعْزَنُونَ * ا أَوْلَا مَعْنَا لُولُونَ * ا - ١٤]

﴿ لِللَّهِ عَنُونَ الفُقراءَ مِثلَ عَهَارٍ وصُهيبٍ وابنِ مسعود، فلو كانَ ما جاءَ به خيراً ما سَبقَنا السُّقاط، يَعنُونَ الفُقراءَ مِثلَ عَهَارٍ وصُهيبٍ وابنِ مسعود، فلو كانَ ما جاءَ به خيراً ما سَبقَنا إليه هؤلاء. وقيل: ليَّا أسلَمَتْ جُهَينةُ ومُزينةُ وأسلَمُ وغِفار، قالت بنو عامرٍ وغَطَفانُ وأسَدٌ وأشجَع: لو كانَ خيراً ما سَبقَنا إليه رِعاءُ البَهْم. وقيل: إنَّ أَمَةً لِعُمَرَ أسلَمَت، فكانَ وأسَدٌ وأشجَع: لو كانَ خيراً ما سَبقَنا إليه رِعاءُ البَهْم. وقيل: إنَّ أَمَةً لِعُمَرَ أسلَمَت، فكانَ عُمَرُ يَضرِبُها حتى يَفتُر، ثم يقول: لولا أني فَتَرْتُ لَزِدتُكِ ضَرْباً، وكانَ كُفّارُ قُريشٍ يقولون: لو كانَ ما يَدعُو إليه مُحمَّدٌ حَقّاً ما سَبَقَتْنا إليه فُلانة. وقيل: كانَ اليهودُ يقولونَه عندَ إسلامٍ عبدِ الله بنِ سَلام وأصحابه.

فإن قلت: لا بُدَّ مِن عامِلٍ في الظَّرْف في قوله: ﴿وَإِذَلَمْ يَهْـتَدُواْ بِهِـ ﴾، ومِن مُتَعَلَّقٍ لِقولِه: ﴿وَإِذَلَمْ يَهْـتَدُواْ بِهِـ ﴾، ومِن مُتَعَلَّقٍ لِقولِه: ﴿وَسَيَقُولُونَ ﴾ هو العامِلَ في الظَّرْف؛ لِتَدافُع دلالَـتَي المُضِيِّ والاستِقبال، فها وَجْهُ هذا الكلام؟

قوله: (لا بُدَّ مِن عامِل في الظَّرْف): يعني: ﴿إِذَ الإِضافة ، وقد أُضيفَت إلى قوله: ﴿ لَمْ يَهْ مَدُوا ﴾ فلا يَعمَلُ فيها، وأيضاً هي للمُضِيّ ، فلا يجوزُ أن يكونَ العامِل: ﴿ فَسَيَقُولُونَ ﴾ ، للاستقبال، والفاءُ في ﴿ فَسَيَقُولُونَ ﴾ تقتضي سبباً، ولا بُدَّ مِنَ البيان.

وأجاب: أنَّ عامِلَها مُقدَّر، وهو السَّبَ في ﴿فَسَيَقُولُونَ ﴾، والتقدير: إذ لم يَهتَدوا ظهرَ عِنادُهم فسيقولون، وحذف عاملِ الظَّرْفِ جائز، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِدِ ﴾ [يوسف: ٥١]، قال أبو البقاء: «تقديرُه: فلما ذهبوا به وأجمَعوا أن يَجعَلُوهُ في غَيابةِ الجُبِّ عَرَّفْناه، لِدلالةِ ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ ﴾ عليه (١)، وكذا في قولِ الناس: حينئذِ الآن، أي: كانَ ذلكَ حيتئذ، واسمَع الآنَ منه.

وقال الواحدي: «إذ: بمعنىٰ «إنْ»، والمعنىٰ: إنْ لم يُصيبُوا الهِدايةَ بالقُرآنِ فسيقولونَ إنه كَذِب»(٢).

وقال ابنُ الحاجِب في «الأمالي»: «يجوزُ «إذ» أن تكونَ مُتضمِّنةً معنى الشَّـرُط؛ لِدِلالةِ الفاءِ بعدَها، وكونها في معنى «إذا»، وحَسُنَ تعبيرُها بها لِدلالتِها على تحقُّقِ ذلك؛ لِكَوْنها للماضي، ويجوزُ أن تكونَ معمولاً لقوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ ﴾ باعتبارِ إرادةِ الاستِمرار»(٣).

الانتصاف: «لم يَمنَع عَمَلَ ﴿ فَسَيَقُولُونَ ﴾ إلا الاستِقبال، فلا مانع، لأنَّ الاستِقبال إنها جاءً للإشعارِ بدوام ما وَقَع، وأنهم حرَّ فوا وقالوا: هذا أساطير، وإفكَّ قديم، فمعناها: وقالوا إذْ لم يَهتَدوا به: هذا إفكَّ قديم، وداموا عليه؛ فعَبَّرَ عن الوقوع والدوام والاستِقبالِ بالسِّين، كقولِ إبراهيمَ عليه السَّلام: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَفِى فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴾ [الزخرف: ٢٧]، وهذا طريقُ الجمع بينَ قوله: ﴿ وَهَوَ يَهْدِينِ ﴾ [الزخرف: ٢٧]، ولو لا دخولُ الفاءِ قوله: ﴿ سَيَهْدِينِ ﴾ [الزخرف: ٢٧]، ولو لا دخولُ الفاءِ على الفِعُلُ (٤) لتَعيَّنَ هذا، لكنَّ الفاءَ دلَّتْ بسَبَيَّتها على محذوفٍ هو السَّبَب، وقَطَعَتِ الفِعلَ عن الظَّرْف، فتَعيَّنَ ما ذكرَه الزمخشريُّ لأجل الفاء، لا لأجلِ السِّين) (٥).

⁽١) "التبيان في إعراب القرآن" (٢: ٧٢٥).

⁽٢) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٠٥).

⁽٣) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١:٦٠١-٧٠١).

⁽٤) أي: في قوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ ﴾.

⁽٥) «الانتصاف» (٣: ١٩ ٥-٠٢٥) بحاشية «الكشّاف».

قلت: العامِلُ في «إذ» محذوف، لدلالةِ الكلامِ عليه، كما حُذِفَ في قوله: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِ - إيوسف: ١٥]، وقولهم: حينتُذِ الآن، وتقديرُه: وإذْ لم يَهتَدوا به ظهرَ عِنادُهم فسيقولون: هذا إفكٌ قديم. فهذا المُضمَرُ صَحَّ به الكلام، حيثُ انتَصَبَ به الظَّرْف، وكانَ قولُه: ﴿ فَسَيَقُولُونَ ﴾ مُسبَّباً عنه، كما صَحَّ بإضمارِ «أَنْ» قولُه: ﴿ حَتَى يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ [البقرة: ﴿ فَتَى يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ [البقرة: ٢١٤]، لمُصادَفةِ «حتىٰ» مجرورَها، والمُضارع ناصِبَه.

وقلت: الاستِقبالُ إذا دلَّ على الاستِمرارِ فيها مضى حالاً فحالاً، نحو: لو تُحسِنُ إلى لَشَكَرت، كانَ بمعنى المُضِيّ، وإذا دلَّ على الاستِمرارِ فيها يجيءُ وقتاً فوقتاً كانَ مُتوغَّلاً في معناه، كقوله تعالىٰ: ﴿ اللَّهُ يُسَمِّرُونَ عِهِم ﴾ [البقرة: ١٥]، وربها دلَّ على الاستِمرارِ دائهاً، نحو: فُلانٌ يَقْرِي الضَّيْف ويَحْمي الحريم، وهذا مِنَ القبيلِ الثاني، ولذلكَ قُرِنَ بالسِّين، وذلكَ أنَّ قولَه: ﴿ قُلْ آرَءَ يَتُمَّ إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَكَفَرَّتُم بِهِ ﴾ على معنى: فَوْقَالَ اللَّيْنِ كَفَرُولُ مُتَصِلٌ بقوله: ﴿ قُلْ آرَءَ يَتُمَّ إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللهِ وَكَفَرَّتُم بِهِ ﴾ المسرائيلَ أخبِروني إنِ اجتَمعَ كُونُ القُرآنِ مِن عندِ الله مَعَ كُفْرِكُم به، واجتَمعَ شهادةُ أعلَم بني إسرائيلَ على نزولِ مِثلِه وإيهانُه به مَعَ استِكبارِكم عنه وعن الإيهانِ به، ألستُم ظالمين؟ ثم إنه تعالى حكى عنهم أنهم عندَ ساعِهم هذا الكلامَ المُنصِفَ الذي ليسَ بعدَه إرشادٌ أظهروا العِناد، ولم يَنظُروا بنظرِ الإنصاف، وتكلموا بما هو نَصُّ على الاستكبارِ والتجبُّر، وقالوا لأجل الذينَ آمنوا: لو كان الإيهانُ خيراً ما سبقونا إليه. ولهذا وُضِعَ المُضمَر.

فنبّه سُبحانه وتعالى بقوله: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْ تَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ ﴾ حبيبة صلواتُ الله عليه على تماديهم في العِناد، وإقناطًا له عن إيهانهم، وتَسْليةً عن طَعْنِهم، وأنهم حينَ لم يَهتدوا بهذا الكلام المُنصِفِ ظهرَ عِنادُهم، فأُعلِمَ أنهم لا يَهتدونَ بعدَ ذلك أبداً، ويَستَمِرُ منهم حِيناً بعدَ حينِ الطَّعْنُ في القُرآن، فتارةً يقولون: أساطيرُ الأولين، وأخرى: إنه سِحرٌ مُبين، وإفكٌ قديم، وأمثالُ ذلك.

قوله: (كما صَحَّ بإضمارِ «أَنْ»): يُريد: أنَّ «إِذ» هاهنا تَقتَضي عامِلاً، نظيرَ ﴿يَقُولَ ﴾ هناك تَستَدعي ناصِباً، والفاءُ هنا تَقتَضي سَبَباً، نحو ﴿حَتَّى ﴾ هناك تَستَدعي مجروراً، فيُقدَّرُ هناك تَستَدعي مجروراً، فيُقدَّرُ هنا: «ظهرَ عِنادُهم»، ليكونَ عامِلاً في «إِذ» سَبَباً لقوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ ﴾، وهناك «أَنْ» ليكونَ عامِلاً في ﴿إِذَ» سَبَباً لقوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ ﴾، ويُجعَلَ الفِعلُ في تأويلِ المَصدَر؛ ليَصِحَّ أَن يَقَعَ مجروراً بـ ﴿حَتَّى ﴾.

وقولُهُم: ﴿إِفْكُ قَدِيرٌ ﴾ كقولهم: أساطيرُ الأولين.

﴿ كِنْبُ مُوسَى ﴾ مُبتَدأ، ﴿ وَمِن قَبِّلِهِ ۽ ﴾ ظُرْفٌ واقعٌ خَبَراً مُقدَّماً عليه، وهو ناصِبُ ﴿ إِمَامًا ﴾ على الحال، كقولك: في الدارِ زيدٌ قائماً. وقُرِئ: «ومَنْ قَبْلَهُ كِتابَ مُوسى »؛ على: وآتينا الذينَ قَبلَهُ التَّوْراة. ومعنى ﴿إِمَامًا ﴾: قُدُوةً يُؤتَمُّ به في دِينِ الله وشرائِعِه، كما يُؤتَمُّ بالإمام، ﴿ وَرَحْمَةً ﴾ لـمن آمَنَ به وعَمِلَ بما فيه، ﴿ وَهَذَا ﴾ القُرآنُ ﴿ كِتَبُ مُصَدِقٌ ﴾ لمن آمَنَ به وعَمِلَ بما فيه، ﴿ وَهَذَا ﴾ القُرآنُ ﴿ كِتَبُ مُصَدِقٌ ﴾ لينَ يَدَيهِ وتَقَدَّمَه مِن جميع الكُتُب. وقُرِئ: «مُصَدِّقٌ لِمَا بينَ يَدَيهِ وتَقَدَّمَه مِن جميع الكُتُب. وقُرِئ: «مُصَدِّقٌ لِمَا بينَ يَدَيهِ وتَقَدَّمَه مِن جميع الكُتُب. وقُرِئ: «مُصَدِّقٌ لِمَا بينَ يَدَيهِ».

قوله: (﴿ كِنَابُ مُوسَى ﴾ مُبتَداً، ﴿ وَمِن قَبَلِهِ ﴾ ظُرُفٌ واقعٌ خَبَراً): وقلت: لو رُوعِيَ التناسُبُ بينَ القرينتين ويُقال: ﴿ كِنَابُ مُوسَى ﴾ فاعلُ الظَّرْفِ على مَذهَب الأخفش، وقد ذكره صاحبُ «الكشف» (١)، كانَ أحسَن، ولم يلزم التقديمُ الذي (٢) لا يُفيدُ هنا معنى التخصيص إليه، ولا الفَصْلُ بينَ الحالِ وعامِلها، ويكونُ المعنى: حَصَلَ ومضىٰ مِن قَبلِهِ كتابُ موسىٰ إماماً، ومُيِّزَ وشُوهِدَ عِياناً أنَّ كِتابَكَ هذا مُصَدِّقٌ مُعجِز، وأطلقَ ﴿ مُصَدِّقٌ ﴾، ولم يقل: «مُصَدِّقٌ له»، أي: لكتاب موسىٰ؛ تعميها وإيذاناً بأنه مُصَدِّقٌ للكُتُبِ السهاويةِ كُلِّها، لا سِيَّما نفسَه، لكونِهِ مُعجِزاً نازلاً بلسانٍ عربي مُبين، تُحِدِّيَ به العَرَبُ العُرَباء، فأُفحِمُوا، ومَعَ ذلكَ أنه نذيرٌ للذينَ ظَلَمُوا بشيرٌ للمُحسِنين.

وإنها عَدَلَ عن «العادِلينَ» إلى «المُحسِنينَ» ليكونَ ذريعةً إلى البشارةِ بقوله: ﴿ فَلَا حَوْقُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَعَ زَنُونَ ﴾ لِـمَنْ قال: ﴿ رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا ﴾ ، وقيل: ﴿ لِلْمُحسِنِينَ ﴾ دونَ «الذين أحسَنوا» ، بعدَ قوله: ﴿ اللَّذِينَ ظُلَمُوا ﴾ ، أي: ليُنذِرَ الذينَ وُجِدَ منهم الظُّلْم ، ويُبشّرَ الذين ثَبتُوا واستقاموا على الإحسانِ والإخلاص ، إعلاماً بأنَّ الإنسانَ مُفتقِرٌ إلى ما يُهذّبُ به نفسَه ويُقوِّمُ أودَه (٣) كُلَّ الافتِقار ؛ لأنَّ الاستِقامةَ على الصِّراطِ السَّوِيّ لا تُوجَدُ إلا في الأفراد ، ﴿ وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِى الشَّكُورُ ﴾ [سبأ: ١٣].

⁽١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٣٥).

⁽٢) في (ح) و(ف): «إلى لا يُفيد»، ولا معنىٰ له، والمُثبت من (ط).

⁽٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «إلىٰ ما مهدت به نفسه والقوم أوده».

﴿لِسَانَاعَرَبِيًّا ﴾ حالٌ مِن ضميرِ الكِتاب في «مُصَدِّق»، والعامِلُ فيه ﴿مُصَدِّقُ ﴾، ويجوزُ أن يَنتَصِبَ حالاً عن: ﴿كِنَابُ ﴾ لِتَخَصَّصِهِ بالصَّفة، ويَعمَلُ فيه معنى الإشارة، وجُوِّزُ أن يكونَ مفعولاً لـ ﴿مُصَدِقٌ ﴾، أي: يُصَدِّقَ ذا لِسانٍ عربيّ، وهو الرسول.

وقُرِئ: ﴿ لِلسَّنذِرَ ﴾ بالياءِ والتاء، و «لِينذَر»؛ مِن: نَذِرَ يَنذَر: إذا حَذِر.

﴿ وَبُشَرَىٰ ﴾ في محلِّ النَّصْب، معطوفٌ علىٰ محلِّ ﴿ لِيُّ مَذِرَ ﴾، لأنه مفعولٌ له.

ومن ثَمَّ عَلَّلَ بِشَارةَ المُحسِنينَ بقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُواْ رَبَّنَا اللَّهُ ثُمَّ اَسْتَقَنْمُوا فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ * أُوْلَيْهِكَ أَصْحَابُ الْجُنَّةِ ﴾، ومن هنا تَقِفُ على جَلالةِ مَحَلِّ العَشَرةِ المُبشَّرةِ رضوانُ الله عليهم.

قوله: (﴿لِسَكَانُا عَرَبِيًّا ﴾ حالٌ مِن ضميرِ الكِتاب): قال الزَّجّاج: «المعنىٰ: مُصَدِّقٌ لِمَا بِينَ يَدَيهِ عربيّاً، وذكر ﴿لِسَانًا ﴾ توكيداً، كها تقول: جاءني زيدٌ رجلاً صالحاً، أي: جاءني زيدٌ صالحاً، و «رجلاً» توكيد»(١)، وسَمِّىٰ أبو البقاءِ هذهِ الحالَ حالاً مُوطِّنَة (٢)، وأما قوله: «أن ينتَصِبَ [حالاً] عن كِتاب، ويَعمَلَ فيه معنىٰ الإشارة»، ففيه خِلاف، ذكرناهُ في أولِ البقرة.

قال القاضي: «فائدتُها الإشعارُ بالدلالةِ علىٰ أنَّ كونَه مُصَدِّقاً للتوارة، كما دلَّ علىٰ أنه حَقّ، دلَّ علىٰ أنه وَعلىٰ أنه وَعلىٰ أنه وَعلىٰ أنه وَعْيُ وتوقيفٌ مِنَ الله سُبحانه وتعالىٰ (٣٠).

قوله: (وقُرئ: ﴿لِيَصْنَذِرَ ﴾ بالياء والتاء): نافعٌ وابنُ عامِر والبَزِّيِّ ـ بخِلافٍ عنه ـ: بالتاءِ الفَوْقانيّة، والباقون: بالياء (٤).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٤٤).

⁽٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١١٩ و٣٧٩ و٤١٠) و(٢: ٨٢٧ و٨٧٢ و١١٢٣).

⁽٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٧٩).

⁽٤) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩، و «حجة القراءات» ص ٦٦٢.

[﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَنَ بِوَلِدَيْهِ إِحْسَنَا مَلَتُهُ أَمَّهُ كُرُهَا وَوَضَعَتْهُ كُرُهَا وَوَضَعَتْهُ كُرُهَا وَوَضَعَتْهُ كُرُهَا وَوَضَعَتْهُ كُرُهَا وَوَضَعَتْهُ كُرُهَا وَوَضَعَتُهُ كُرُهُا وَفِصَلُهُ. وَفِصَلُهُ لَلْنُونَ شَهْرًا حَتَى إِذَا بَلَغَ أَشُدَهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِى أَنْ أَشْكُر يَعْمَتَكَ ٱلَّتِى أَنْعَمْتُ عَلَى وَعَلَى وَلِدَى وَإِنَّ بَنْتُ إِلَيْكَ وَإِنِي مِنَ عَلَى وَلِدَى وَإِنَ بَنْتُ إِلَيْكَ وَإِنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ * أُولَئِهِكَ ٱلَّذِينَ نَنْقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَنْجَاوَزُعَن سَيِّنَا بَهِمْ فِي أَصْحَدِ ٱلْجَنَّةُ وَعَد السِّلِمِينَ * أُولَئِهِكَ ٱلَّذِينَ نَنْقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَنْجَاوَزُعَن سَيِّنَا بَهِمْ فِي أَصْحَدِ ٱلْجَنَّةُ وَعَد السِّنَا فِي اللَّهُ مَا يُولِي اللَّهُ اللَّذِي كَانُواْ يُوعَدُونَ ﴾ 10-17]

قُرِئ: «حُسْناً»؛ بضم الحاء وسُكونِ السِّين، وبضَمِّهما، وبفَتْحِهما، و﴿ حَسْناً ﴾، و ﴿ كُرِّهُا ﴾ بالفَتْح والضَّمّ، وهما لُغَتانِ في معنى المَشقّة، كالفَقْرِ والفُقْر، وانتِصابُه على الحال، أي: ذاتِ كُرْه، أو على أنه صِفةٌ للمَصدَر، أي: حَمْلاً ذا كُرْه.

﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَالُهُۥ ﴾ ومُدَّةُ حَمْلِهِ وفِصالِهِ ﴿ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾، وهذا دليلٌ على أنَّ أقلَّ الحمْلِ سِتَّةُ أشهُر، لأنَّ مُدَّةَ الرَّضاع إذا كانت حَوْلَين؛ لِقولِهِ عَزَّ وجَلّ: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنَ لَلْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُر. وقُرِئ: «وفَصْلُه»، لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ [البقرة: ٣٣٣]، بَقِيَتْ للحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُر. وقُرِئ: «وفَصْلُه»، والفَصْلُ والفِصال: كالفَطْم والفِطام، بِناءً ومعنىٰ.

قوله: (قُرِئ: «حُسْناً» بضم الحاء وسُكونِ السِّين): الكوفيُّون: ﴿إِحْسَنَا﴾، والباقون: «حُسْناً»، والكوفيُّون: ﴿كُرْهَا ﴾ بضَم الكاف، والباقون: بفَتْحِها(١). قال ابنُ جِنِّي: «(حَسَناً) بالفَتْح، قراءة عليَّ رضيَ اللهُ عنه والسُّلَميّ، مجتملُ أن يكونَ مَصدَراً كالمصادرِ التي اعتَقَبَ فيها الفُعْلُ والفَعَل، نحو: الشُّعْلُ والبُحْلُ (٢)، وأن يكونَ صِفة لا مَصدَراً، لكونِهِ رَسِيلَ القبيح (٣)، أي: وَصَّيْناهُ بوالِدَيهِ فِعْلاً حَسَناً، وإن شِئتَ نَصَبتَه بـ «وَصَّيْنا»، لأنه بمعنىٰ: ألزَمْناهُ الحُسْن في أبوَيْه، وإن شِئتَ قَدَّرْت: «ألزَمْناه»، ونَصَبتَ به لا بـ «وَصَّيْنا» المذكور»(٤).

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩، و «حجة القراءات» ص ٦٦٣.

⁽٢) أي: الشُّغْلُ والشَّغَل، والبُّخْلُ والبّخَل. وهو لفظُ ابنِ جِنِّي في «المحتسب».

⁽٣) أي: مُقابِل القبيح.

⁽٤) (المحتسب) لابن جِنِّي (٢: ٢٦٥).

فإن قلت: المُرادُ بيانُ مُدَّةِ الرَّضاع لا الفِطام، فكيفَ عَبَّرَ عنه بالفِصال؟ قلت: لمَّا كانَ الرَّضاعُ يليه الفِصالُ ويُلابِسُه، لأنه يَنتَهي به ويَتِمَّ، سُمِّيَ فِصالاً، كما سَمَّىٰ المُدَّةَ بالأَمَد مَنْ قال:

كُلُّ حَيِّ مُستكمِلٌ مُـدَّةَ العُمْـ صِرِ ومُــودٍ إذا انتَهــىٰ أَمَــدُهُ وفيه فائدة، وهي الدَّلالةُ على الرَّضاع التامِّ الـمُنتَهي بالفِصالِ ووَقتِه.

قوله: (كما سَمّىٰ الـمُدّة بالأَمَد): الراغب: «الأَمَدُ والأبَد: يتقاربان، لكنَّ الأبد: عبارةٌ عن مُدّةِ الزمانِ التي ليسَ لها حَدُّ محدود، ولا يَتَقيَّد، ولا يُقال: أبد كذا، والأمد: مُدّةٌ لها حَدُّ مجهولٌ إذا أُطلِق، وقد يَنحَصِر، نحو أن يُقال: أمدُ كذا، كما يُقال: زمنُ كذا، والفرقُ بينَ الزمانِ والأمد: أنَّ الأمدَ يُقالُ باعتبارِ الغاية، والزمانَ عامٌ في المبدأ والغاية، ولذلكَ قيل: المدى والأمدُ يتقاربان» (١).

قوله: (كُلُّ حَيٍّ مُستكمِل) البيت (٢): «مُود»: أي هالك؛ مِن: أودىٰ: إذا هَلَك، يقول: كُلُّ حَيٍّ يَستكمِلُ مُدَّةَ عُمُره، ويَهلِكُ إذا انتهىٰ عُمُرُه.

قوله: (وفيه فائدة): أي: فيه إشارةُ النَّصِّ وإدماجُ (٣) معنىٰ الفَصْلِ والفِطام التامِّ المُنتَهي بالفِصال، ولو قيل: «وحَمْلُه وفِطامُه ثلاثونَ شَهْراً» لم يكن نصّاً في الرَّضاع التامِّ المُنتَهي بالفِصال، وفي كُلِّ عُدولٌ عن الظاهرِ إشارةً إلىٰ دقيقة.

لا يُريشانِ باختِلافهما الـمَرْ ءَ وإن طـالَ فيهمـا أمــدُه كُلُّ حَيِّ مُستكمِلٌ عِدَّةَ العُمْ ـــرومُ ودِ إذا انتهـيٰ عَــدَهُه

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ۸۸.

⁽٢) تقدَّم عند الزمخشري في تفسير الآية ٢٣١ من سورة البقرة، وعزاه في «الفائق»، مادة (أمد)، إلى الطِّرْماح، وهو في «ديوانه» ص١٣٩، إلا أنه فيه من بيتين:

⁽٣) تقدَّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً، وفيه أنَّ الذي يُسمِّيه أهلُ البيان بـ«الإدماج»، يُسمِّيه الحنفيةُ بـ«إشارة النَّصّ».

وقُرئ: «حتى إذا استوى وبَلَغَ أشُدَه»، وبُلُوغُ الأشُدّ: أن يَكتَهِلَ ويَستَوفيَ السِّنَّ التي تَستَحكِمُ فيها قُوَّتُه وعَقلُه وتمييزُه، وذلكَ إذا أناف على الثلاثين، وناطَحَ الأربعين. وعن قتادة: ثلاثٌ وثلاثونَ سنة، ووَجْهُه: أن يكونَ ذلك أولَ الأشُدّ، وغايتُه الأربعين. وقيل: لم يُبعَثْ نبيٌّ قَطُّ إلا بعدَ أربعينَ سنة.

والمُرادُ بالنِّعْمةِ التي استَوزَعَ الشُّكرَ عليها: نِعمةُ التوحيدِ والإسلام، وجَمَعَ بينَ شُكْرَي النِّعمةِ عليه وعلى والدَيْه، لأنَّ النِّعْمةَ عليها نِعْمةٌ عليه. وقيلَ في العَمَل المَرْضي: هو الصَّلَواتُ الخمس.

قوله: (أنافَ على الثلاثين): الجوهري: «أناف: أشرَف».

قوله: (وناطَحَ الأربعين): الأساس: «الناطِح: هو المُستَقبلُ مما يُزجَر (١٠)».

قوله: (استَوزَعَ الشُّكُر): الجوهري: «استَوزَعتُ اللهَ شُكْرَه، فأوزَعَني، أي: استَلهَمتُه فأهمَني». الراغب: «أوزِعْني: معناه: ألهِمْني، وتحقيقُه: أولِعْني بذلك أو اجعَلْني بحيثُ أزَعُ نفسي عن الكُفْران، يقال: وَزَعْتُه عن كذا: كَفَفْتُه، وقيل: الوزوع: الولوعُ بالشيء، ورجلٌ وزع»(٢).

قوله: (وقيلَ في العَمَلِ المَرْضِيّ: هو الصَّلُوات الخمس): هو معطوفٌ على مُقدَّر، أي: يجوزُ أن يُقالَ في قوله: ﴿وَأَنَّ أَعْمَلَ صَلِيحًا تَرْضَدُ ﴾: أنه يُرادُ به الأعمالُ الصالحاتُ مُطلَقاً، ويجوزُ أن يُوادَ به الصَّلُواتُ الخمس، والأولُ أوجَه، لأنه عُلِمَ مِن قوله تعالىٰ: ﴿نِعْمَتَكَ الَّتِي آنَعْمَتَ عَلَىٰ ﴾ الإسلامُ والتوحيد، كما نصَّ عليه، ويُعلَمُ مِن هذا الأعمالُ الصالحات، فيعودُ المعنى إلى قوله: ﴿أَوْزِعْنِي آنَ أَشَكُرُ نِعْمَتَكَ الَّتِي آنَعَمَتَ عَلَىٰ ﴾ الإسلامُ والتوحيد، ﴿وَأَنَ أَعْمَلَ ﴾ الأعمالُ الصالحات، ويجوزُ أن يكونَ مِن عطفِ الخاصِّ علىٰ العام، وفيه إشارةٌ إلىٰ معنى قوله تعالىٰ: ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ مَرْفَعُهُ اللهُ وَالْعَرِدُ أَن يكونَ مِن عطفِ الخاصِّ علىٰ العام، وفيه إشارةٌ إلىٰ معنىٰ قوله تعالىٰ:

⁽١) في (ح): «يوتجر»، وفي (ف): «يرتجر»، ومثلها في (ط) لكنْ دون نقط، والمُثبَت من «أساس البلاغة» للزمخشـري. وانظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (مطح).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٨٦٨.

فإن قلت: ما معنى «في» في قوله: ﴿وَأَصَلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّقَ ﴾؟ قلت: معناه: أن يَجعَلَ ذُرِّيَّتَهَ هُ وَلِم فَال الصَّلاحَ في ذُرِّيَّتِي، وأوقِعْهُ فيهم. ونحوُه:

يَجْرَحْ في عَراقيبِها نَصْلي

﴿ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ مِنَ المُخلِصين، وقُرِئ: «يَتَقَبَّلُ» و «يَتَجاوَزُ» بِفَتْح الياء، والضميرُ فيهما لله عَزَّ وجَلّ، وقُرِئا بالنُّون.

قوله: (يَجرَحْ في عَراقيبِها نَصْلي): أولُه:

وإنْ تَعتَذِرْ بالمَحْلِ عن ذَي ضُرُوعِها إلى الصَّيْفِ

أي: يُحدِثُ الجرحَ في عَراقيبِها نَصْلي، المعنى: إنِ اعتَذرَتْ بقِلّةِ اللَّبَنِ بسَبَب القَحْطِ إلىٰ الضَّيْفِ أعقِرَها؛ لتكونَ هي بَدَلَ اللَّبَن، «ذي ضُرُوعها»: أي: لَبَنِها، جَعَلَ المُتعدِّيَ بمنزلةِ اللازم لإرادةِ الحقيقة، ثم عَدّاهُ كما يُعَدّىٰ اللازمُ مُبالَغة.

قَال ابنُ الحاجب: «الآيةُ مِن بابِ قوله: «فلانٌ يُعطي ويَمنَع»، مما استُعمِلَ فيه الفِعلُ المُتعدِّي محذوفاً مفعولُه حَذْفاً غيرَ مقصود، وهذا أبلَغُ في المَدْح مِنَ القَصْدِ إلى المفعولِ على طريقةِ خُصُوصٍ وعُمُوم، لِمَا فيه مِنَ المُبالَغة، وجَعَلَ «الذُّرِّيّة» كأنها مَحَلُّ للصَّلاح» (٢).

قوله: (وقُرِئ: «يَتقبَّلُ» و «يَتَجاوَزُ» بِفَتْح الياء): شاذَة، قال الزَّجّاج: «وهيَ جائزة، ولا أعلَمُ أحداً قرأ بها» (٣)، وقرأ حفصٌ وحمزةُ والكِسائيّ: ﴿نَنَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَاعَمِلُواْ وَنَنَجَاوَذُ ﴾ بالتُّونِ فيهما مفتوحة، ونَصْبِ ﴿أَحْسَنَ ﴾، والباقون: بالياءِ مضمومةً فيهما، ورَفْع «أحسَن» (٤).

⁽١) البيت لذي الرُّمّة، كما في «ديوانه» ص٥٧٥. ولم يُتِمَّه المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى، فوضعتُ النقاط إشارةً إلىٰ ذلك، لا للدلالة على الحذف.

وانظر ما تَقَدَّمَ تعليقاً عند تفسير الآية ٥٧ من سورة الأنفال (٧: ١٣٧).

⁽٢) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ١٣٠-١٣١).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٣٤٣).

⁽٤) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩، و «حجة القراءات» ص ٦٦٤.

فإن قلت: ما معنىٰ قوله: ﴿فِي ٱصْحَبِ ٱلجَنَّةِ ﴾؟ قلت: هو نَحْوُ قولِك: أكرَمَني الأميرُ في ناسٍ مِن أصحابه، تُريد: أكرَمَني في جُملةِ مَنْ أكرَمَ منهم، ونَظَمَني في عِدادِهم، ومحلُّه النَّصْبُ علىٰ الحال، علىٰ معنیٰ: كائِنینَ في أصحابِ الجنّةِ ومَعْدودینَ فیهم.

﴿وَعَدَ الصِّدِقِ ﴾ مَصدَرٌ مُؤكِّد؛ لأنَّ قولَه: ﴿نَنَقَبَّلُ ﴾ ﴿وَنَنَجَاوَزُ ﴾: وَعُدٌ مِنَ الله على الله عنه، وفي أبيه أبي تعالى لهم بالتَّقبُّلِ والتجاوُز. وقيل: نزلت في أبي بكر رضي الله عنه، وفي أبيه أبي قُحافة، وأُمِّهِ أُمِّ الخير، وفي أولاده، واستِجابةِ دُعائِهِ فيهم. وقيل: لم يكنْ أحدٌ مِنَ قُحافة، مِنَ المُهاجِرينَ منهم والأنصار، أسلَمَ هو ووالِداهُ وبَنُوهُ وبناتُه غير أبي بكر.

[﴿ وَالَّذِى قَالَ لِوَلِدَيْهِ أَفِ لَكُمَّا أَتَعَدَانِنَى أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِن قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللّهَ وَيْلَكَ ءَامِنْ إِنَّ وَعْدَ اللّهِ حَقَّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسَطِيرُ الْأَوَّلِينَ * أُولَتَهِكَ الَّذِينَ يَسْتَغِيثَانِ اللّهَ وَيْلَكَ ءَامِنْ إِنَّ وَعْدَ اللّهِ حَقَّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسَطِيرُ الْأَوَّلِينَ * أُولَتَهِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أَمْرِ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِم مِن اللّهِ فِي الْإِنسِ إِنَّهُمْ كَانُوا خَسْرِينَ * ١٧ - ١٨] حَقَ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ *، والمُرادُ بـ «الذي ﴿ وَاللّهُ وَلَيْهِكَ الّذِينَ حَقَ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ *، والمُرادُ بـ «الذي قال» : الجنسُ القائلُ ذلكَ القول، ولذلكَ وَقَعَ الخبرُ مجموعاً.

قوله: (لأنَّ قوله: ﴿نَنَقَبَّلُ ﴾ ﴿وَنَنَجَاوَلُ ﴾: وَعُدٌ مِنَ الله تعالىٰ): الراغب: «التقبُّل: قَبُولُ الشيءِ على وَجْهِ يَقْتَضِي ثُواباً كالهديّةِ ونَحْوِها (١٠)، وقال الواحِديُّ ومحيي السُّنة: «الأحسَن: بمعنىٰ: الحسَن (٢٠)، وقال القاضي: ﴿ أَحْسَنَ مَاعَمِلُواْ ﴾ يعني: طاعاتِهم، فإن المُباحَ حَسَنٌ ولا يثابُ عليه (٣٠).

قوله: (المُرادُ بـ «الذي قال»: الجنسُ القائلُ ذلكَ القول، ولذلكَ وقعَ الخبرُ مجموعاً): الانتِصاف: «وفي الآية رَدُّ على مَنْ زَعَمَ أَنَّ المُفرَدَ الجِنسيَّ لا يُعامَلُ مُعامَلةَ الجمع، لا في الصِّفة، ولا في الخبر، فلا يُقال: الدِّينارُ الصُّفْرُ خيرٌ مِنَ الدِّرهَم البيض» (٤).

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ٦٥٣.

⁽٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٥٨)، و«الوسيط» للواحدي (٤: ١٠٨).

⁽٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٨١).

⁽٤) «الانتصاف» (٣: ٥٢٢) بحاشية «الكشّاف».

وعن الحسن: هو في الكافِرِ العاقِّ لِوالِدَيْهِ المُكذِّبِ بالبَعْث. وعن قَتادة: هو نعتُ عَبْدِ سُوءٍ عاقِّ لِوالِدَيْهِ فاجِرِ لِرَبِّه. وقيل: نزلت في عبدِ الرحمنِ بنِ أبي بكرٍ قبلَ إسلامِه، وقد دعاه أبوه أبو بكر وأمُّه أُمُّ رُومانَ إلىٰ الإسلام، فأفَّفَ بهما، وقال: ابعثوا لي جُدْعانَ ابنَ عَمْرٍو وعُثمانَ بنَ عَمْرٍو، وهما مِن أجدادِه، حتىٰ أسألهما عما يقولُ مُحمَّد.

ويَشْهَدُ لَبُطلانِهِ أَنَّ المُرادَ بـ «الذي قال»: جِنسُ القائلينَ ذلك، وأنَّ قولَه: ﴿الَّذِينَ حَقَى عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ ﴾: هم أصحابُ النار، وعبدُ الرحمنِ كانَ مِن أفاضِل المُسلِمين وسَرَواتِهم، وعن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها إنكارُ نزولها فيه، وحينَ كَتَبَ مُعاويةُ إلى مَروانَ بأنْ يُبايِعَ الناسُ ليزيد، قال عبدُ الرحن: لقد جئتُم بها هِرَقْليّة، تُبايِعُونَ لأبنائِكم، فقالَ مروان: يا أيها الناس، هو الذي قالَ اللهُ فيه: ﴿ وَٱلّذِى قَالَ لِوَلِديّهِ أَفِّ لَكُما آ ﴾، فسَمِعَت عائشة، فغضِبَت، وقالت: والله ما هو به، ولو شِئتُ أن أُسَمِّيه لَسَمَّيهُ ولكنَّ اللهَ لَعَن أباكَ وأنتَ في صُلْبه، فأنتَ فضَضٌ مِن لعنةِ الله.

قلت: يُمكِنُ أَن يُرَدَّ بهذا قولُ صاحِب «المفتاح» حيثُ قال: «امتَنَعَ لوجوهِ كثيرةِ لا تخفىٰ على مُتقِني أنواع الأدب، أدناها: وجوبُ نَحْو: الرَّجُلُ الطِّوال، والفَرَسُ الدُّهْم، أو صِحّتُه لا أقلّ، علىٰ الاطِّراد، وكُلُّ ذلكَ علىٰ ما ترىٰ فاسِد»(١).

قوله: (وعن عائشة رضي الله عنها إنكارُ نُزُولِها فيه): عن البُخاريِّ (٢) عن يُوسُفَ بنِ ماهَكَ قال: كانَ مروانُ على الجِجاز، استَعمَلَه مُعاوية، فخطَب، فجَعَلَ يَذكُرُ يزيدَ بنَ مُعاوية لكي يُبايَعَ له بعدَ أبيه، فقالَ له عبدُ الرحمنِ بنُ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنهما شيئاً، فقال: فخُذوه، فذخَلَ بيتَ عائشة رضيَ اللهُ عنها، فلم يَقدِرُوا عليه، فقال مروان: هذا الذي أنزَلَ اللهُ تعالىٰ فيه: ﴿ وَالَّذِى قَالَ لِوَلِدَيْهِ أَنِّ لَكُما ﴾، فقالت عائشةُ رضيَ اللهُ عنها مِن وراءِ الجِجاب: «ما أنزَلَ اللهُ فينا شيئاً مِنَ القُرآنِ إلا ما أنزلَ في سُورةِ النُّورِ مِن براءتي».

⁽١) «مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي ص٥١٥.

⁽٢) في «صحيحه» برقم (٤٨٢٧).

وقُرِئ: «أفِّ»: بالكَسْرِ والفَتْح بغير تنوين، بالحركاتِ الثلاثِ مَعَ التنوين، وهو صَوْتٌ إذا صَوَّتَ به الإنسانُ عُلِمَ أنه مُتَضَجِّر، كما إذا قال: حِسّ، عُلِمَ منه أنه مُتَوجِّع. واللامُ للبيان، معناه: هذا التأفيفُ لكما خاصّة، ولأجلِكما دونَ غيركما.

وقُرِئ: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ ﴾ بنُونَين، و «أتعِدانِي » بأحَدِهما، و «أتعِداني » بالإدغام،

النهاية: «قال عبدُ الرحمن: «أجِئتُم بها هِرَقليّةً وقُوقيّة!»، أراد: أنَّ البَيْعةَ لأولادِ المُلوكِ سُنّةُ ملوكِ الرُّوم والعَجَم، وهِرَقْل: اسمُ مَلِكِ الرُّوم»، «وقالت عائشةُ رضيَ الله عنها لمروان: إنَّ النبيَّ ﷺ لَعَنَ أباك، وأنتَ فَضَضٌ مِن لَعْنةِ الله»، أي: قِطعةٌ وطائفةٌ منها»(١).

قُوق: اسمُ مَلِكِ مِن مُلوكِ الرُّوم، قالَ في «الفائق»: «هِرَقْل: كانَ مِن مُلوكِ الرُّوم، وهو أولُ مَنْ أحدَثَ البَيْعة، يُريد: أنَّ البَيْعة للأولاد مِن عادتِهم. أولُ مَنْ ضَرَبَ الدنانير، وأولُ مَنْ أحدَثَ البَيْعة، يُريد: أنَّ البَيْعة للأولاد مِن عادتِهم. الفَضَض: فَعَلُ بمعنىٰ: مفعول؛ مِن: فَضَّ: إذا كَسَر، أي: أنتَ طائفةٌ مِنَ اللَّعْنةِ فُضِضت منها، وروي: فَضِيض وفُضُض، والفُضُض: جمعُ فَضِيض، وهو الماءُ العريض، افتَضَضتُ الماء: أخذته ساعة يخرج، كورْدٍ جَنِيّ، وصَبِيِّ وَليد، أي: قَريبَي العَهْدِ مِنَ الجَنْي والولادة، أي: شُلِتَّ مِنَ اللَّعْنةِ حديثَ عَهْدٍ بها»(٢).

قوله: (وقُرِئ: «أفّ» بالكَسْرِ والفَتْح): نافعٌ وحَفْص: ﴿أُفِّ ﴾ بالتنوينِ وكَسْرِ الفاء، وابنُ كثير وابنُ كثير وابنُ عامر: بفَتْح الفاءِ مِن غير تنوين (٣).

قوله: (وقُرِئ: ﴿أَتِعَدَانِنِيٓ ﴾): هشام: «أَتَعِدانً» بنُونٍ واحدةٍ مُشدَّدة، والباقون: بنُونَينِ مكسورتَين (٤٤)، قال الزَّجّاج: «ويجوزُ «تَعِدانِّي» بالإدغام، وإن شِئتَ أَظهَرْتَ النُّونَين، وإن شِئتَ

⁽١) ما نقله المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ عن «النهاية»، هو فيه في أكثر من موضع، فالأول في (٤: ١٢٢) و(٥: ٢٦٠)، والثاني في (٣: ٤٥٤).

⁽٢) «الفائق» للزمخشري (٣: ٣٩٨-٣٩٩)، مادة (هرقل).

⁽٣) انظر: «التيسير» للداني ص ١٣٩، و «حجة القراءات» ص ٣٩٩.

⁽٤) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩.

وقد قرأ بعضُهم: «أتعِدانني» بفَتْح النُّون، كأنه استَثَقَلَ اجتماعَ النُّونينِ والكسرَتَينِ والياء، ففتحَ الأولىٰ تَحَرِّياً للتخفيف، كما تحرّاهُ مَنْ أدغَم، ومَنِ اطَّرَحَ أَحَدَهما، ﴿أَنْ أُخْرَجَ ﴾ أن أُبعَثَ وأُخرَجَ مِنَ الأرض، وقُرِئ: «أخرُجَ».

﴿ وَقَدَّ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ مِن قَبْلِي ﴾ يعني: ولم يُبعَثْ منهم أحد، ﴿ يَسَّتَغِيثَانِ ٱللَّهَ ﴾ يقولان: الغِياثُ بالله مِنكَ ومن قَولِك، وهو استِعظامٌ لِقولِه، ﴿ وَيَلْكَ ﴾ دُعاءٌ عليه بالثُّبُور، والمُرادُ به الحثُّ والتحريضُ على الإيهان، لا حقيقةُ الهلاك.

﴿ فِي آُمَرٍ ﴾: نَحْوُ قولِه: ﴿ فِي آَصَكِ الْجَنَّةِ ﴾ [الأحقاف: ١٦]. وقُرِئ: «أَنَّ بالفَتْح، على معنىٰ: آمِنْ بأنَّ وَعْدَ الله حَقّ.

[﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَنتُ مِّنَاعَمِلُواْ وَلِيُوفِيَهُمْ أَعْمَلَهُمْ وَهُمَّ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ ١٩]

﴿ وَلِكُلِّ ﴾ مِنَ الجِنسَينِ المذكورَين ﴿ دَرَجَاتُ مِمَّا عَمِلُوا ﴾ أي: مَنازِلُ ومَراتِبُ مِن جَزاءِ ما عَمِلُوا منها. فإن قلت: كيفَ قيل: ﴿ دَرَجَاتُ ﴾ ، وقد جاء: «الجنّةُ دَرَجات، والنارُ دَرَكات »؟ قلت: يجوزُ أن يُقالَ ذلكَ على وَجْهِ التغليب؛ لاشتِمالِ «كُلِّ على الفَريقين.

أسكنتَ الياء، وإن شِئتَ فتحتَها، ورُوِيَت عن بعضهم: «أتَعِدانَني» بالفَتْح، وذلكَ لحنٌ لا وَجْهَ له، فلا تَقْرَأَنَّ به؛ لأنَّ فَتْحَ نُونِ الاثنينِ خطأ، وإن حُكِيَ في شُذوذ، فلا تُحمَلُ القِراءةُ على الشُّذوذ»(١).

قوله: (﴿وَيَلَكَ ﴾ دُعاءٌ عليه بالشُّبور، والـمُرادُ به الحثّ): قالوا: الوَيْل: بمعنىٰ الهلاك، ودلالتُه علىٰ الحثِّ علىٰ الفِعْلِ مِن حيثُ إِنَّ فيه إشعاراً بأنَّ ما هو مُرتكِبٌ له: حَقيقٌ بأن يُهلَكَ مُرتكِبُه (٢)، وأن يُطلَبَ له الهلاك، فإذا سَمِعَ ذلكَ كانَ باعِثاً علىٰ تَرْكِه.

قوله: (على وَجْهِ التغليب؛ الشتِمالِ «كُلِّ» على الفَريقَين): جَعَلَ مُصَحِّحَ التغليبِ لفظَ

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٤٣).

⁽٢) في (ح) و(ف): «مرتكب»، والمثبت من (ط).

«كُلّ»؛ لاشتيالِهِ على فريقِ المُؤمنينَ الذينَ لهم الدَّرَجات، وفريقِ الكافرينَ أصحابِ الدَّرَكات، والمُرادُ بالفَريقَينِ ما ذكرهما في قوله، والظاهِرُ أنَّ أحدَ الجِنسَينِ ما دلَّ عليه قولُه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ وَالْمُرادُ بالفَريقَينِ ما ذكرهما في قوله، والظاهِرُ أنَّ أحدَ الجِنسَينِ ما دلَّ عليه قولُه: ﴿ وَاللَّذِي عَالَ لِوَلِدَيْهِ أُنِّ لَكُما اللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَدْمُوا ﴾ [الأحقاف: ١٣]، والآخرَ قولُه: ﴿ وَاللَّذِي قَالَ لِوَلِدَيْهِ أُنِّ لَكُما اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ عَيْرُهما.
 أَيْعَدَ إِنْهَ أَنْ أُخْرَجَ ﴾ [الأحقاف: ١٧]، إذ ليسَ مما يَقرُبُ ذِكرُه ويَصلُحُ لذلك غيرُهما.

وأما تقريرُ التغليب: فهو أنه تعالى لمَّا ذكرَ الفريقَ الأول، ووَصَفَهم بثباتٍ في القول، واستِقامةٍ في الفِعْل، ورَتَّبَ عليه جزاءَهم، وأوقَعَ قولَه: ﴿وَوَصَيْنَا ٱلْإِنسَنَ بِوَلِدَيْهِ إِحَسَنَا﴾ واستِقامةٍ في الفِعْل، ورَتَّبَ عليه جزاءَهم، وأوقَعَ قولَه: ﴿وَوَصَفَهم بِعُقوقِ الوالِدَين، والأحقاف: ١٥] استطراداً في البَيْن، وعَقَّبَ ذلكَ بذِكرِ فريقِ الكافرين، ووَصَفَهم بعُقوقِ الوالِدَين، وبإنكارِهم البَعْث، وجَعَلَ العُقوقَ أصلاً في الاعتبار وكرَّر في القسم الأول الجزاء، وهو ذِكرُ وبإنكارِهم البَعْث، وأفرَدَ جزاءَ الكافر (١)، وهو ذِكرُ النار، وأخَّرَه بعدَ ذِكرِ ما يَجمَعُهما مِن قوله: ﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَاتُ ﴾، غَلَّبَ «الدَّرَجات» على «الدَّرَكات» لذلك.

وفيه: أَنْ لا شيءَ أعظَمُ مِنَ التوحيدِ والثباتِ عليه، ثم بِرِّ الوالِدَيْنِ والإحسانِ إليهما، ولا شيءَ أفحَشُ مِن عُقوقِ الوالِدَيْنِ وإنكارِ الحشر، وفي إيقاع إنكارِ الحشرِ مُقابِلاً لإثباتِ التوحيد؛ الدلالةُ علىٰ أَنَّ المُنكِرَ مُعطِّلٌ مُبطِلٌ لِحِكمةِ الله في إيجادِ العالم.

وهذا الترتيبُ الأفيق، والنَّظْمُ الرَّصِين: يُوقِفُكَ على ضَعْفِ قَوْلِ مَنْ قال: إنَّ الآيةَ في حَقِّ عبد الرحمن، روى مُحيي الشُّنةِ عن الزَّجّاج أنه قال: «قولُ مَنْ قـال: إنها نزلت في عبدِ الرحمنِ قبلَ إسلامه: يُبطِلُه قولُه: ﴿ أُولَيْهِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ ﴾ الآية، لأنه تعالى عبدِ الرحمنِ قبلَ إسلامه: يُبطِلُه قولُه: ﴿ أُولَيْهِكَ اللّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ ﴾ الآية، لأنه تعالى أعلَمَ أنَّ هؤلاءِ قد حَقَّتْ عليهم كلمةُ العذاب، وعبدُ الرحمن مِن أفاضِل المُسلِمين، فلا يكونُ مُثَنْ حَقَّتْ عليه كلمةُ العذاب» (٢).

⁽١) من قوله: «وكرر في القسم الأول» إلى هنا سقط من (ف)، وأثبتُه من (ط)، وورد في (ح) بعضه محرَّفاً، ففيها: «ذكر في القسم الأول الجزاء» فقط.

⁽٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٩ ٥٠)، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٤٤).

﴿ وَلِيُوَقِيَهُمْ ﴾ وقُرِئ: بالنُّونِ تعليلٌ مُعَلَّلُه محذوفٌ لِدلالةِ الكلام عليه، كأنه قيل: وليُوفِّيهم أعمالهم ولا يَظلِمَهم حُقُوقَهم قَدْرَ جَزائِهم على مقاديرِ أعمالهم، فجَعَلَ الثوابَ دَرَجات، والعِقابَ دَرَكات.

[﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَنِيكُرُ فِ حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْنَعْتُم بِهَا فَالْيَوْمَ تَجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتُمُونَ ﴾ ٢٠]

ناصِبُ الظَّرْفِ هو القولُ المُضمَرُ قبلَ ﴿أَذَهَبْتُمْ ﴾، وعَرْضُهم على النار: تعذيبُهم بها؛ مِن قَولِهِم: عُرِضَ بنو فُلانٍ على السَّيف؛ إذا قُتِلُوا به، ومنه قولُه تعالى: ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا ﴾ [غافر: ٤٦]، ويجوزُ أن يُراد: عَرْضُ النارِ عليهم؛ مِن قَولِهم: عَرَضتُ الناقةَ على الحوض، يُريدون: عَرْضَ الحوضِ عليها، فقلَبوا. ويَدُلُّ عليه تفسيرُ ابنِ عباس: يُجاءُ بهم إليها فيُكشَفُ لهم عنها.

قوله: (﴿ وَلِيُوفِيَهُمْ ﴾ وقُرِئَ بِالنُّونَ): ابنُ كثير وأبو عَمْرٍ و وعاصمٌ وهشام: بالياء، والباقون: بالنُّون (١٠).

قوله: (ويجوزُ أن يُراد: عَرْضُ النار عليهم؛ مِن قولهم: عَرَضتُ الناقةَ على الحوض، يُريدون: عَرْضَ الحوضِ عليها): الانتصاف: «إن كان «عَرَضتُ الناقةَ على الحوض، مقلوباً، فعَرْضُ الذينَ كَفَروا على النار ليسَ مقلوباً؛ لأنَّ الحوضَ جمادٌ لا إدراكَ له، والناقةُ هيَ المُدرِكة، وأما النارُ فقد وَرَدَأنها مُدرِكةٌ إدراكَ أُولي العِلم، فهو كقولك: عَرَضتُ الأَسْرىٰ على الأمير» (٢).

وقلت: عَرَضتُ الناقةَ على الحوض: مِنَ القَلْبِ المقبول الذي نُـزِّلَ فيه الحوضُ منزلةَ اللهِ الخوضُ منزلةَ المُدرِك، أنشَدَ المُصنِّفُ رحمه اللهُ تعالىٰ:

إذا ما استَحَيْنَ الماءَ يَعرِضُ نفسه كَرِعْنَ بسِبْتٍ في إناءِ مِنَ الوَرْدِ (٣)

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩، و «حجة القراءات» ص ٦٦٥.

⁽٢) «الانتصاف» (٣: ٥٢٣) بحاشية «الكشّاف».

⁽٣) أنشَدَه الزخشريُّ في تفسير الآية ٢٦ من سورة البقرة (٢: ٣٨٣).

﴿أَذَهَبَّتُمْ طَيِّبَنِيكُو ﴾ أي: ما كُتِبَ لكم حَظٌّ مِنَ الطَّيبَاتِ إلا ما قد أَصَبتُموهُ في دُنياكُم، وقد ذَهَبتُم به وأخَذتُموه، فلم يَبقَ لكم بعدَ استيفاءِ حَظِّكُم شيءٌ منها. وعن عُمرَ رضيَ اللهُ عنه: «لو شِئتُ لَدَعُوتُ بصلائِق وصِنابٍ وكراكِرَ وأسنِمة،

وقال أبو العلاء:

إذا اشتاقَتِ الخيلُ المَناهِلَ أعرضَتْ عن الماءِ فاشتاقَتْ إليها المَناهِلُ

ألا ترى كيفَ أُتبِعَ - الأولَ (١) - عَرْضُ الماءِ نفسَه قولَه: «إناء مِنَ الوَرْد»، والثاني: صُرِّحَ بالاشتياق لِـمَا في وُرُودِها المَناهِلَ ترتيبُها بجمالها، بخِلافِها إذا تُرِكَتْ غيرَ وارِدة، كذلكَ هؤلاءِ الكُفّارُ بَلَغَ عِنادُهم وتصميمُهم إلىٰ أنَّ جَهَنَّمَ تَستَعرِضُ قُرْبانَهم، كما قال تعالىٰ: ﴿هَلَ مِن مِّزِيدٍ ﴾ [ق: ٣٠].

قوله: (بصَلائقَ وصِناب): ويُروى: «بصِلاءٍ وصِناب»، الصِّلاء؛ مِن صَلَاه: كالشَّواء؛ مِن صَلَاه: كالشَّواء؛ مِن شَوَاه، النهاية: «في حديثِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: «أما والله ما أجهَلُ عن كَراكِرَ وأسنِمة، ولو شِئتُ لَدَعَوتُ بصِلافٍ (٢) وصِنابٍ وصَلائق»: الصَّلَف: هو الغُلُوُ في الظَّرْف، والزيادةُ علىٰ المِقدار، مَعَ تكبُّر. والصَّلائق: الرُّقاق، واحِدتُها: صَلِيقة، وقيل: هي الحِمْلانُ المَشْويّة؛

والبيتُ لأبي الطُيِّبِ المُتنبِّي، كما في «ديوانه» (٢: ١٠٥٦ بشرح الواحدي)، والضمير في «استَحَينَ» للإبل، قال الواحدي في «شرحه» (٢: ١٠٦٠): «فسّرَ أنَّ الإبلَ استَحيَتِ الماءَ لكثرةِ عَرْضِ نفسِه عليها، ذلك أنه إذا مَرَّتْ هذهِ الإبلُ بالمياهِ التي غادرتها السُّيُول، فلكثرتها صارت كأنها تَعرِضُ أنفُسَها على الإبل، فتشربُ منها كأنها مُستَحييةٌ منها لكثرةِ عَرْضِها نفوسِها عليها، وإن كانَ لا عَرْضَ هناك ولا استِحياءَ في الحقيقة، ولكنَّه جرى مَثلاً».

⁽١) أي: في الأول.

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «النهاية» (٣: ٤٨)، مادة (صلق): «بصِلاءِ وصِنابِ وصلائق»، فكأنه وقع في نسخةِ الْمُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ من «النهاية» تحريف، فتابعه الْمُؤلِّفُ وزاد عليه أَنْ نقل تفسيرَ «الصَّلَف» من مادته.

وسائر الكلامِ المنقولِ من «النهاية» ليس هو فيها في موضع واحد، بل جَمَعَه الْمُؤلِّفُ من مواضع مُتفرِّقة، انظر المواد (صلق) و(صنب) و(كركر).

ولكني رأيتُ اللهَ نَعَىٰ على قوم طيبًاتهم، فقال: أذهبتُم طيبًاتِكم في حياتِكم الدُّنيا»، وعنه: «لو شِئتُ لكنتُ أطيبكم طعاماً، وأحسَنَكم لباساً، ولكني أستبقي طيبًاتي».

وعن رسول الله ﷺ: «أَنه دَخَلَ علىٰ أهلِ الصُّفّة، وهم يَرقَعونَ ثيابَهم بالأَدَم، ما يَحجِدُونَ لها رِقاعاً، فقال: أأنتُمُ اليومَ خَيرٌ أم يومَ يَغْدُو أحدُكُم في حُلّة، ويَرُوحُ في أخرى، ويُعدَّىٰ عليه بجَفْنة، ويُراحُ عليه بأُخرى، ويُستَرُ بيتُه كما تُستَرُ الكَعْبة؟ قالوا: نحنُ يومَئذِ خير، قال: بل أنتُمُ اليومَ خير».

وقُرِئ: «أأذهَبتُم» بهمزة الاستفهام، و «آأذهَبتُم» بألفٍ بينَ همزتين.

مِن: صَلَقتُ الشاة: إذا شَوَيتَها، ويُروى بالسِّين، وهو ما سُلِقَ مِنَ البُّقُولِ وغيرها، والصِّناب: الخَرْدُلُ المَعمُولُ بالزَّيْت، وهو صِباغٌ يُؤتَدَمُ به، والكِرْكِرة بالكسر: زَوْرُ البعير الذي إذا بَرَكَ أَصابَ الأرض، وجمعُها: كَراكِر، يُريد: إحضارَها للأكل؛ لأنها مِن أطايِبِ ما يُؤكَلُ مِنَ الإبل».

قوله: (بل أنتُمُ اليومَ خير): أي: حالتُكُم اليومَ أنفَعُ لكم في الدِّين، مما إذا فُتِحَ عليكم البِلاد، واستَغنَيتُم، روينا في «مُسنَدِ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبل» (١) عن مُعاوية: أنه دَخَلَ على خالِهِ البِلاد، واستَغنَيتُم، روينا في «مُسنَدِ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبل» (١) عن مُعاوية: أنه دَخَلَ على خالِهِ أبي هاشِم بنِ عُتْبة يَعُودُه، فبكى أبو هاشِم، فقال: ما يُبكيكَ يا خال، أوجَعا يُشئِزُكَ أم حِرْصاً على الدُّنيا؟ فقال: فكُلَّ لا، ولكنَّ رسولَ الله عَلَيْ عَهِدَ إلينا وقال: «لَعَلَّكَ تُدرِكُ أموالاً يُؤْتاها أقوام، وإنها يكفيكَ مِن جميع المالِ خادِمٌ ومَركَبٌ في سبيل الله»، وإني أُراني قد جمعت.

وفي "صحيح البُخاريِّ" (٢) عن إبراهيم بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عَوْف قال: «أُتِيَ عبدُ الرحمن اللهُ عن اللهُ الرحمن اللهُ عن إبراهيم اللهُ عن اللهُ اللهُ عن اللهُ اللهُ عن اللهُ عن اللهُ عن اللهُ اللهُ عن اللهُ اللهُ عنه عنه عنه عنه اللهُ اللهُ اللهُ عنه عنه عنه عنه اللهُ اللهُ اللهُ عنه عنه عنه عنه اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عنه عنه عنه عنه اللهُ اللهُ

قوله: (وقُرِئ: «أَأَذْهَبَتُم» بَهَمْزةِ الاستِفهام): ابنُ ذَكُوان: «أَأَذْهَبَتُم» بَهمزَتَينِ مُحقَّقتَينِ مِن غير مَدّ، وابنُ كثير وهشامٌ أطوَلُ مَدّاً على أصلِه، والباقون: بهمزةٍ واحدةٍ مِن غير مَدِّ على الخبر (٣).

⁽١) برقم (١٦٦٤).

⁽٢) برقم (١٢٧٤) و (١٢٧٥) و (٤٠٤٥).

⁽٣) انظر: «التيسير» للداني ص ١٩٩، و «حجة القراءات» ص ٦٦٥.

﴿ اَلْهُونِ ﴾: الهوان، وقُرِئ: «عذابَ الهوان»، وقُرِئ: ﴿ نَفْسُقُونَ ﴾ بضَمَّ السِّينِ وكَسْرِها. [﴿ وَأَذْكُرُ آَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُ. بِٱلأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ ۗ ٱلَّا تَعْبُدُوۤ اَإِلَّا ٱللَّهَ إِنَىۤ آَخَافُ عَلَيْكُمُ عَذَابَ يَوْمِ عَظِيمٍ ﴾ ٢١]

الأحقاف: جمعُ حِقْف، وهو رَمْلُ مُستَطيلٌ مُرتَفِعٌ فيه انحِناء؛ مِن: احقَوقَفَ الشيء: إذا اعوَج، وكانت عادٌ أصحابَ عَمَد، يَسكُنونَ بينَ رِمال، مُشرِفِينَ على البحر، بأرضٍ يُقالُ لها: الشِّحْر، مِن بلادِ اليمن. وقيل: بينَ عُهانَ ومَهَرة.

و ﴿ اَلنَّذُرُ ﴾ جمعُ نذير، بمعنى: المُنذِر أو الإنذار، ﴿ مِنْ بَيْنِ يَدَيْدٍ ﴾ مِن قَبلِهِ ﴿ وَمِن خَلْفِهِ ۚ ﴾ ومن بَعْدِه. وقُرئ: «مِن بينِ يَدَيهِ ومِن بَعْدِه»، والمعنى: أنَّ هُوداً عليه السَّلامُ قد أنذَرَهُم، فقالَ لهم: لا تَعبُدوا إلا الله، إني أخافُ عليكمُ العذاب. وأعلَمَهُم أنَّ الرُّسُلَ الذينَ بُعِثُوا قَبلَه والذينَ سيبُعثونَ بعدَه كُلَّهم مُنذِرونَ نَحْوَ إنذارِه.

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: يعني الرُّسُلَ الذينَ بُعِثُوا قبلَه والذينَ بُعِثُوا في زمانِه. ومعنىٰ ﴿وَمِنْ خَلْفِهِ ﴾ علىٰ هذا التفسير: ومِن بَعدِ إنذارِه. هذا إذا عَلَقْتَ ﴿وَقَدْ خَلَتِ ٱلنَّذُرُ ﴾ بقوله: ﴿أَنَذَرَقَوْمَهُۥ﴾،

قوله: (وقُرِئ: ﴿ نَفُسُقُونَ ﴾ بضَمِّ السِّينِ وكَسْرِها): الضَّمّ: السَّبْعة، والكَسْر: شاذّ.

قوله: (هذا إذا عَلَقْتَ ﴿ وَقَدْ خَلَتِ النَّذُرُ ﴾ بقوله: ﴿ أَنذَرَ قَوْمَهُ ، ﴾): يعني: يحتملُ أن يكونَ ﴿ وَقَدْ خَلَتِ النَّفْرِ والنَّفسِّر والنَّفسِّر والنَّفسِّر ، قال القاضي: «أي: لا تعبدوا، فإنّ النهي عن الشيء إنذارٌ عن مَضَرَّتِه، فعلىٰ أن يكونَ حالاً () ينبغي أن يُقدَّرَ للقَوْم العِلمُ بمُقتضىٰ الحال؛ ليَدخُل تحتَ الإنذار ويُفيدَ الاعتبار، إما بتعليم هُودٍ إياهُم قَطْعاً؛ إذا أُريدَ بهم الذينَ بُعِثُوا في بدهمنْ خَلفَه »: الذينَ سيبُعثُونَ بعدَه، أو أنهم شاهدوا ذلكَ وعَلِمُوا؛ إذا أُريدَ بهم الذينَ بُعِثُوا في برامن وأنذَروا بعدَه، ويجوزُ أن يحصلَ لهم العِلمُ بذلكَ بالتعليم، وقريبٌ منه قولُه تعالىٰ: ﴿ كَيْفَ زِمانه وأَنذَروا بعدَه، ويجوزُ أن يحصلَ لهم العِلمُ بذلكَ بالتعليم، وقريبٌ منه قولُه تعالىٰ: ﴿ كَيْفَ رَمانه وأَنذَروا بعدَه، ويجوزُ أن يحصلَ لهم العِلمُ بذلكَ بالتعليم، وقريبٌ منه قولُه تعالىٰ: ﴿ كَيْفَ رَمَانِه وأَنذَروا بعدَه، ويجوزُ أن يحصلَ لهم العِلمُ بذلكَ بالتعليم، وقريبٌ منه قولُه تعالىٰ: ﴿ كَيْفَ

⁽١) من قوله: «وأن يكون معترضة» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

ولكَ أَن تَجعلَ قولَه تعالىٰ: ﴿وَقَدْ خَلَتِ ٱلنَّذُرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ ﴾ اعتراضاً بينَ ﴿أَنذَرَ قُومَهُ ﴾ ويكونَ السمعنىٰ: واذكُرْ إنذارَ هُودٍ قومَه عاقِبةَ الشَّرْكِ والعَدَابِ العظيم، وقد أنذَرَ مَنْ تَقدَّمَه مِنَ الرُّسُلِ ومَنْ تَأخَّرَ عنه مِثلَ ذلك، فاذكُرْهُم.

[﴿ قَالُوٓ الْجِعْتَنَا لِتَأْفِكُنَا عَنْ ءَالِمَتِنَا فَأَلِنَا بِمَا تَعِدُنَاۤ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّدِقِينَ ﴾ ٢٢]

الإفك: الصَّرْف، يُقال: أفَكَه عن رأيه، ﴿عَنْ الْمِينَا ﴾ عن عِبادتِها، ﴿بِمَا تَعِدُنَا ﴾ مِن مُعاجَلةِ العذاب على الشِّرْك، ﴿إِن كُنتَ ﴾ صادِقاً في وَعْدِك.

[﴿ قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِندَاللَّهِ وَأَتَلِغُكُمْ مَّا أَرْسِلْتُ بِهِ ـ وَلِكِكِنَى آرَىنكُمْ قَوْمًا بَحْهَلُونَ ﴾ ٢٣] فإن قلت: مِن أينَ طابَقَ قولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَاللَّهِ﴾

والحالُ يجوزُ أن يكونَ مِن فاعِل ﴿أَنذَرَ﴾، أي: أنذَرَ قومَه مُعلِّماً إنذارَ الرُّسُل قبلَه وبعدَه، أو مِن مفعولِه، أي: أنذَرَهُم وهُم عالِـمُونَ بإنذارِ سائرِ الرُّسُل؛ إما بالمُشاهَدةِ أو بتَعْليمِهِ إياهُم.

وعلىٰ أن تكونَ مُعتَرِضة: المعنىٰ: اذكُر _ يا مُحمَّد _ إنذارَ هُودٍ قومَه عاقبةَ الشَّرْكِ والعذاب الأليم، واذكُر أيضاً أنه قد أنذَرَ مَنْ تَقَدَّمَه مِنَ الرُّسُل، ومَنْ تأخَّرَ عنه مِثلَ ذلكَ الإنذار، وإليه الإشارةُ بقوله: «فاذكُرْهُم»، وإنها كَرَّرَ «اذكُر» لأنَّ كُلَّا مِنَ المُعتَرِضِ والمُعتَرَضِ فيه مُستَقِلّانِ في القَصْد، بخِلافِ الحال.

وأما قوله: «ومعنى: ﴿وَمِنْ خَلْفِهِ ﴾ على هذا التفسير»: فإشارةٌ إلى تفسير ابنِ عباس؛ لأنَّ ﴿مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ﴾ إذا فُسِّرَ بالذينَ بُعِثُوا في زمانه: يَصِتُّ أَن يَقَعَ إنذارُ بعضِهم بعدَ إنذارِه، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَقَدْ خَلَتِ ﴾ _ على الوَجْهِ الأولِ _ جاءَ بلفظِ الماضي، والمُراد: الذينَ سيبعثون، على سَنَنِ الإخبارِ عن المُستَقبَلِ بالماضي تحقيقاً له.

قوله: (من أينَ طابق): تحريرُ السُّؤالِ والجواب: كأنهم قالوا: أجئتنا لِتَصْرِفَنا عن آلهتِنا بما تَعِدُنا مِن نزولِ العذاب، فمتىٰ هذا الوَعْد؟ فأتِنا بالموعودِ إن كنتَ صادِقاً. فأُجيبوا: إنما العِلمُ عندَ الله لا يأتيه لوقتِه إلا هو، فكيفَ آتيكُم به ـ كها قال ـ ؟ جواباً لِقولِهِم: ﴿فَأَلِنَا بِمَا تَعِدُنَا ﴾؟ قلت: مِن حيثُ إِنَّ قَولَهُم هذا استِعجالُ منهم بالعذاب، ألا ترى إلى قوله: ﴿بَلَ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلَتُم بِهِ ﴾ [الأحقاف: ٢٤]، فقال لهم: لا عِلمَ عندي بالوقتِ الذي يكونُ فيه تعذيبُكم حِكمةً وصواباً، إنها عِلمُ ذلكَ عندَ الله، فكيفَ أَدْعُوهُ بأنْ يأتيكم بعذابه في وقتٍ عاجِلِ تَقتَرِحُونَه أنتُم؟

ومعنى ﴿وَأُبَلِغُكُمْ مَّا أَرْسِلْتُ بِهِ ﴾ وقُرِئَ بالتخفيف ـ: أنَّ الذي هو شأني وشَرْطي أن أُبلِّغَكُم ما أُرسِلتُ به مِنَ الإنذارِ والتخويفِ والصَّرْفِ عما يُعرِّضُكم لِسَخَطِ الله بجُهْدي، ولكنَّكُم جاهِلونَ لا تَعلَمونَ أنَّ الرُّسُلَ لم يُبعَثوا إلا مُنذِرين، لا مُقتَرِحِين، ولا سائِلينَ غيرَ ما أُذِنَ لهم فيه.

[﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيهِم قَالُواْ هَنَدَاعَارِضُ ثَمْطِرُنَا بَلْ هُوَمَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِ ﴿ رِيحُ فِيهَا عَذَابُ أَلِيمٌ * تُدَمِّرُكُلُ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى ٓ إِلَّا مَسَكِئُهُمْ كَذَلِكَ بَحْزِي ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ ٢٤-٢٥]

قوله: (حِكمةً وصواباً): مفعولٌ له، أي: ما أعلَمَني اللهُ ذلكَ إلا لِحِكمةٍ يَعلَمُها الله، ومَصالِحَ لا أعلَمُها.

قوله: (وقُرِئَ بالتخفيف): أي: «أُبلِغُكم»، بالتخفيف: أبو عَمْرو، والباقون: بالتشديد(١١).

قوله: (أنَّ الذي هو شأني وشَرْطي): خَبَر، والمُبتَدأ هو: «معنىٰ»، وقولُه: «قُرِئَ بالتخفيف» اعتراض، وقولُه: «لا مُقتَرِحِينَ ولا سائِلين» بعدَ قوله: «لم يُبعَثوا إلا مُنذِرين»: نَحْو: ما زيدٌ إلا قائمٌ لا قاعد، وقد منعَه (٢) صاحبُ «المفتاح» (٣)، وفيه إيذانٌ بأنَّ قولَه: ﴿إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَٱللَّهِ وَأَيْلَغُكُم ﴾ جوابٌ عن قوله: ﴿أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا فَأَلِنَا بِمَا تَعِدُنَا ﴾، وخُلاصتُه: أنَّ إتيانَ العذابِ ليس إليّ، وأنَّ الذي عليَّ وأنا مأمورٌ به: تبليغُ ما أُرسِلتُ به.

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص ١١١، و «حجةالقراءات» ص ٢٨٦.

⁽٢) في (ط): «تبعه»، والمثبت من (ح) و(ف)، وهو الصواب.

⁽٣) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي ص٢٩٣.

﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ ﴾ في الضمير وَجُهان: أن يَرجِعَ إلى ﴿ مَا تَعِدُنَا ﴾ ، وأن يكونَ مُبهَاً قد وُضِّحَ أمرُه بقوله: ﴿ عَارِضًا ﴾ إما تمييزاً وإما حالاً ، وهذا الوَجْهُ أعرَبُ وأفصَح ، والعارض: السَّحابُ الذي يَعرِضُ في أُفتِ السماء، ومثلُه: الحَبِيُّ والعَنان؛ مِن: حَبَا وعَنّ: إذا عَرَض. وإضافةُ «مُستَقبِل» و «مُمطِر» مجازيةٌ غيرُ مُعرِّفة، بدليلِ وقوعِهما وهما مُضافانِ إلىٰ مَعرِفتَينِ وصْفاً للنكرة.

﴿ بَلَ هُوَ ﴾ قولٌ قبلَه مُضمَر، والقائل: هُودٌ عليه السَّلام، والدليلُ عليه قراءةُ مَنْ قرأ: «قالَ هُود: بل هو»، وقُرِئ: «قُل: بل ما استَعجَلتُم به هيَ ريح»، أي: قال الله: قُل.

قوله: (أعرَبُ وأفصَح): لِمَا فيه مِنَ البيانِ بعدَ الإبهام، والإيضاحِ غِبَّ التَّعْمية(١).

قوله: (الحَبِيّ): الجوهري: «الحَبِيّ: السَّحابُ الذي يَعتَرِضُ اعتِراضَ الجبلِ قبلَ أَن يُطبِّقَ السياء».

قوله: (والقائل: هُود، والدليلُ عليه): هذا يُشعِرُ بأنَّ فيه خِلافاً، قال مُحيى السُّنة: "يقولُ اللهُ تعالى: ﴿بَلَ هُومَا اَسْتَعْجَلْتُم بِهِ عِلَى (٢). وقلت: يُؤيِّدُ هذا القولَ التعقيبُ في قوله: ﴿فَاَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَا مَسَكِنْهُمْ ﴾، لأنه ليسَ ثمَّة قول، بل هو عبارةٌ عن سُرْعة استِتصالهِم وحصولِ دمارهِم مِن غيرِ رَيْب، وكذلكَ ذِكرُ "الأمر"، كما قال: "وذِكرُ "الأمر"، وكونُها مأمورةً مِن جِهتِهِ عَزَّ وعَلا يَعضُدُ ذلكَ ويُقوِّيه».

ونحوُ هذا الأسلوبِ قولُه تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ تَكَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيكِهِمْ وَهُمْ ٱلُوفُ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، قال (٣): «معناه: فأماتهم الله، وإنها جِيءَ بهذهِ العِبارةِ للدَّلالةِ على أنهم ماتوا مِيتةَ رجلِ واحدٍ بأَمْرِ الله ومَشِيئتِه».

⁽١) أي: عَقِبَ التعمية وبعدَها.

⁽٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٢٦٣).

⁽٣) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة البقرة (٢: ٤٥٤).

﴿ تُكَمِّرُكُلَّ شَيْءٍ ﴾ تُملِكُ مِن نفوسِ عادٍ وأموالِهِم الجمَّ الكثير، فعَبَّرَ عن الكَثْرةِ بالكُلِّيَّة، وقُرِئ: «يَدمُرُ كُلُّ شيء»، مِن: دَمَرَ دَماراً: إذا هَلَك. ﴿ لَا تَرىٰ ﴾ الجِطابُ للرائي مَنْ كان، وقُرِئ: ﴿ لَا يُرَىٰ ﴾ على البناءِ للمفعولِ بالياءِ والتاء، وتأويلُ القِراءةِ بالتاء وهي عن الحسن -: لا تُرىٰ بقايا ولا أشياءُ منهم إلا مساكنُهم. ومنه بيتُ ذي الرُّمّة:

وما بَقِيَت إلا الضُّلوعُ الجَرَاشِعُ

وعلىٰ تقدير المُصنَّف (١): الفاءُ فَصِيحة، أي: قالَ لهم هُودٌ ذلك ثم أدرَكَتْهُمُ الرِّيح، فأُصبحوا لا يُرىٰ إلا مَساكِنُهم.

ولا ارتيابَ في أنَّ ذلكَ القولَ أبلَغُ وأجرىٰ علىٰ قَوانينِ البلاغة، وأنسَبُ للفَصاحةِ التنزيلية.

قوله: (وقُرِئ: ﴿لَا يُرَىٰ ﴾ على البناءِ للمفعول): عاصمٌ وحمزة: ﴿إِلَّا مَسَكِنُهُمْ ﴾ بالرفع، والباقون: بالتاءِ المفتوحةِ وبالنَّصْب (٢)، قال (٣): القِراءةُ بالياءِ أقوىٰ؛ لأنه لا يُقال: ما جاءتني إلا امرأة، لكن: ما جاءني إلا امرأة، أي: شيءٌ إلا امرأة، والأصل: ﴿لَا يُرَىٰ ﴾ بالتذكير؛ لأنَّ المعنىٰ: شيءٌ مِنَ الأشياء، وإنها أنتَ نَظَراً إلىٰ لفظِ «مساكنهم».

قوله: (وما بَقِيَت): أولُه مِن روايةِ ابن جِنِّي (٤) لذي الرُّمّة مـ: بَرىٰ النَّحْزُ والأجرالُ ما في غُرُوضِها في ابَقِيَتْ إلا الصَّدُورُ الجراشِعُ (٥)

⁽١) أي: علىٰ القول بأنَّ قائل: ﴿بَلَ هُوَ مَا ٱسْتَغْجَلْتُم بِهِۦ﴾ هو هودٌ عليه السَّلام، فالفاءُ في قوله: ﴿فَأَصْبَحُوا ﴾ هي الفاءُ الفَصِيحة.

⁽٢) انظر: «التيسير» للداني ص ٢٠٠، و «حجة القراءات» ص ٦٦٦.

 ⁽٣) الظاهرُ أنَّ القائلَ الزمخشـريّ، والمُؤلَّفُ ينقلُ عنه في مواضع من حاشية كتابه «الكشّاف».

⁽٤) في «المحتسب» (٢: ٢٠٧ و٢٦٦).

⁽٥) «ديوان ذي الرُّمّة» ص٠٤٣، وفيه: «الأجراز» بدل «الأجرال»، وانظر التعليق على «المحتسب» لابن جِنّي.

وليست بالقويّة. وقُرِئ: «لا تَريى إلا مَسْكَنَهم»، و «لا يُرى إلا مَسْكَنُهم».

ورُوِي: أَنَّ الرِّيحَ كانت تحملُ الفُسطاطَ والظَّعينة، فترفعُها في الجوِّ حتىٰ تُرىٰ كأنها جَرادة. وقيل: أولُ مَنْ أبصَرَ العذابَ امرأةٌ منهم، قالت: رأيتُ ريحاً فيها كشُهُبِ النار. ورُوِي: أولُ ما عرفوا به أنه عذاب: أنهم رأوا ما كانَ في الصَّحْراءِ مِن رِحالهِم ومَواشيهم تطيرُ به الرِّيحُ بينَ السهاءِ والأرض، فدَخَلُوا بيوتَهم وغَلَّقُوا أبوابَهم، فقلَعَتِ الرِّيحُ الأبوابَ وصَرَعَتْهُم، وأمالَ اللهُ عليهم الأحقاف، فكانوا تحتها سبعَ ليالٍ وثهانية أيام لهم أنين، ثم كَشَفَتِ الرِّيحُ عنهم، فاحتَمَلَتْهُم، فطَرَحَتْهُم في البحر.

ورُوِي: أَنَّ هُوداً لَمَّا أَحَسَّ بِالرِّيحِ خَطَّ على نفسِه وعلى المُؤمنينَ خَطَّا إلى جَنْبِ عَيْنِ تَنْبُع. وعن ابنِ عباس: اعتزَلَ هُودٌ ومَنْ معَه في حَظيرةٍ ما يُصيبُهم مِنَ الرِّيح إلا ما يلينُ على الجلود، وتَلَذُّهُ الأنفُس، وإنها لَتَمُرُّ مِن عادٍ بِالظُّعُنِ بِينَ السهاء والأرض، وتَدمَغُهم بالجِجارة.

وعن النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا رأى الرِّيحَ فَزِعَ وقال: «اللهُمَّ إِنِي أَسَالُكَ خيرَها وخيرَ ما أُرسِلَتْ به،

الراكِبُ يَنحَزُ بواسِطةِ الرَّحْل: أي: يَدُقّ، والجَرَلُ - بالتحريك -: الجِجارة، وأرضٌ حَرِكة: أي: ذاتُ جَراوِل، والجمع: الأجرال، والغَرْض: غَرْضُ الدّابّة، وهو للرَّحْل بمنزلةِ الحِزام للسَّرْج، والبِطانِ للقَتَب، يُقال: غَرَضتُ البعير: مَدَدتُ عليه الغَرْض، والجراشِع: جمعُ الحِرْشُع، وهو مِنَ الإبل العظيمُ الصَّدْرِ المُنتَفِحُ الجَنبَين، يَصِفُ النُّوقَ يقول: هَزَلَهَا الاستِحثاثُ والأعمالُ فها بَقِيتَ إلا الصُّدورُ المُنتَفِحة.

قوله: (اللهُمَّ إِنِي أَسَالُكَ خَيْرَها) الحديث: أخرجه البُخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ (١) عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها مَعَ اختِلافِ يسير.

⁽١) البخاري (٣٢٠٦)، ومسلم (٨٩٩)، والترمذي (٣٤٤٩) و(٣٢٥٧).

وأعوذُ بكَ مِن شَرِّها وشَرِّ ما أُرسِلَتْ به، وإذا رأىٰ نَجَيلةً قامَ وقَعَد، وجاءَ وذَهَب، وتعديُّ وتَعَدَّ أن يكونَ مِثلَ قوم عادٍ وتَغيَّرَ لونُه، فيُقالُ له: يا رسولَ الله، ما تخاف؟ فيقول: إني أخافُ أن يكونَ مِثلَ قوم عادٍ حيثُ قالوا: هذا عارضٌ مُطِرُنا».

الجزء السادس والعشرون

فإن قلت: ما فائدةُ إضافةِ «الرَّبِّ» إلى «الرِّيح»؟ قلت: الدَّلالةُ على أنَّ الرِّيحَ وتَصْريفَ أَعِنَّتِها مما يَشهَدُ لِعِظَمِ قُدْرته، لأنها مِن أعاجيب خَلقِهِ وأكابرِ جُنودِه، وذِكرُ «الأَمْر» وكونُها مأمورةً مِن جِهتِهِ عَزَّ وعلا يَعضُدُ ذلكَ ويُقوِّيه.

﴿إِن ﴾ نافية، أي: فيها ما مَكَّناكُم فيه، إلا أنَّ «إنْ». أحسَنُ في اللفظ؛ لِمَا في مُجامَعةِ «ما» مِثلَها مِنَ التكريرِ المُستَبشَع، ومِثلُه مُجتنَب، ألا ترى أنَّ الأصلَ في «مَهْما»: ماما، فلبَشاعةِ التكريرِ قَلَبُوا الألفَ هاء.

النهاية: «المَخِيلة: مَوضِعُ الخال، وهو الظَّنّ، كالمَظِنّة، وهي السَّحابةُ الخليقةُ بالمَطَر، ويجوزُ أن تكونَ مُسمّاةً بالمَخِيلة التي هي مَصدَر، كالمَحْبِسةِ مِنَ الحبْس».

قوله: (يَعضُدُ ذلك): أي: لِعِظَمِ قُدْرته، فإنَّ في إضافةِ «الرَّبِّ» إلى «الرِّيح» في قوله: ﴿ وَأُمَّرِ رَبِّهَا ﴾ دلالةً على عِظَم شأنها، وأنها مِن جُنودِ الله، ومما يَستَقيمُ أن يُنسَبَ إلى الرَّبِّ سبحانه وتعالى، ثم دلَّ ذلكَ على عَظَمةِ بارئها، وأنَّ مِثلَ هذا الشيءِ العظيم مملوكٌ له، مُنقادٌ لتَصَرُّفِه، ثم أكَّدَ هذا المعنى باقتِرانِ الأمرِ معه، تتميماً لتعظيم مَنْ أُضيفَ إليها، لأنَّ المرادَ بالأَمْر: واحِدُ الأوامر، فيكونُ استِعارةً مَكْنية، شُبِّهَتْ _ لِكَوْنِها مُنقادةً لتكوين الله فيها ما يشاء، وأنها غيرُ مُتنِعة على الله _ بالعُقلاءِ المُميِّزين، فلا يَتَوقَّفُونَ لامتِثالِ أوامِره.

ولقد أغَثَّ أبو الطَّيِّبِ في قوله:

لَعَمْرُكَ ما ما بانَ مِنكَ لِضارِبٍ

وما ضَرَّهُ لو اقتَدىٰ بعُذُوبةِ لفظِ التنزيل، فقال: لَعَمْرُكَ ما إِنْ بِانَ مِنكَ لِضارِب.

قوله: (ولقد أغَثَّ أبو الطَّيِّب): الأساس: «أغَثَّ فُلانٌ في كلامه: إذا تكلَّمَ بها لا خيرَ فيه، وفلانٌ لا يَغِثُّ عليه شيء: لا يَمتَنِع».

قوله: (لَعَمْرُكَ ما ما بان): وفي رواية:

يَرِيْ أَنَّ ما ما بانَ منه لِضارِبِ بأقتَلَ مما بانَ منه لِعائِبِ(١)

«ما» الأُولىٰ: نافية، والثانية: موصولة، وهي اسمُ «ما» (٢)، و «بأقتَلَ» في مَوضِع الخبر، واسمُ «أنّ»: ضميرُ الشأن، يقول: إنه يرى العَيْبَ أَشَدَّ مِنَ القَتْل، قال الواحِدي: «معناه: أنه ما الذي بانَ مِنكَ لِضارب بأقتَلَ مِنَ الذي بانَ منكَ لِعائِب» (٣).

وقال صاحبُ «المَثَل السائر»: «أخذَه أبو الطَّيِّبِ من أبي تمّام حيثُ قال: فتى لا يَرىٰ أنَّ الغُيوبَ مَقاتِلُ (٤)

وسَـرَقَه»(٥).

⁽١) هكذا هو في «ديوان المتنبي» (١: ٤٧٦ بشرح الواحدي): «يرى أنَّ»، بل قال ابنُ المُنيِّر في «الانتصاف» (٣: ٥٢٥ بحاشية «الكشّاف»): إنه «لا يستقيمُ إلا كذلك»، وعلَّلَ ذلك، فليُنظَر.

⁽٢) أي: النافية التي ذكرها، وهي المُشبَّهةُ بـ «ليس».

⁽٣) «شـرح ديوان المتنبي» (١: ٤٨٢).

⁽٤) انظر: «المثل السائر» لابن الأثير (٣: ٢٩٠–٢٩١).

⁽٥) لفظة: «وسرقه» غير واضحة في الأصلين، وهذا أقربُ ما تُقرأ عليه، ولفظُ ابن الأثير في «المثل السائر»: «هو وإن لم يُشوِّه المعنىٰ، فقد شوَّه الصُّورة ...، وهذا مِن أرذلِ السَّرقات».

وقد جُعِلَت «إنْ» صِلة، مِثلُها فيما أنشَدَه الأخفَش:

يُرَجِّي السَمَرْءُ ما إِنْ لا يَسراهُ وتَعرِضُ دونَ أدناهُ الخُطُوبُ

وتُؤوَّلُ بـ: أنا مَكَّناهُم في مِثلِ ما مَكَّناكُم فيه. والوَجْهُ هو الأول،

قوله: (لَعَمْرُكَ ما إِنْ بان): وفي بعضِ النَّسَخ: «إِنْ ما بان»، ولا يجوزُ الوَجْهان؛ لأنَّ «ما» إذا قُدِّمَتْ كانت موصولةً مبتدأ، ولا تَستَقيمُ الباءُ في خَبره، وإذا أُخِّرَتْ تقعُ الباءُ في خَبر «إِن» النافية، ولا يجوزُ أيضاً، لأنَّ الباءَ لا تَستَقيمُ إلا في خَبر «ليس»، أو «ما» بمعنى «ليس»، أو «هل»(١).

قوله: (يُ**ـرَجِّي الــمرءُ ما إنْ لا يَراه)** البيت: قيل: هو مأخوذٌ من قوله: «تُؤمِّلُونَ ما لا تُدرِكُون»(۲)، وقريبٌ مِن معناه قولُ الآخر:

المَرْءُ قد يَرجُو الرَّجا ءَ مُؤمِّلاً والموتُ دونَه (٣)

قوله: (والوَجْهُ هو الأول): لأنَّ المعنى الثاني يُؤدِّي إلى أن يُقال: مَكَّنَاهُم في مِثلِ ما مَكَّنَاكُم فيه، فيلزمُ تفضيلُ تمكينِ هؤلاءِ على أولئك، لأنَّ المُشَبَّة به أقوى في الوَجْه غالباً، وعلى الأول: معناه: ولقد مَكَّنَاهُم (٤) في الذي ما مَكَّنَاكُم فيه، والذي سِيقَ له الكلامُ أنَّ كُفّارَ مَكّة دونَ أولئكَ الكُفّارِ في التمكينِ في الأرض، كقوله تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ يَرَوْاكُمْ أَهَلَكُنَامِن قَبْلِهِم مِن قَرْنِ مَكَنَّنَهُم في الأرض، كقوله تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ يَرَوْاكُمْ أَهَلَكُنَامِن قَبْلِهِم مِن قَرْنِ مَكَنَّنَهُم في الأرض، كقوله تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ يَرَوْاكُمْ أَهْلَكُنَامِن قَبْلِهِم مِن قَرْنِ مَكَنَّنَهُم وَالمُعنىٰ: لم نُعطِ أهلَ مَكّة نَحْوَ ما أعطَيْنا عاداً وثمودَ وغيرَهم مِنَ البَسْطةِ في الأجسام، والسَّعَةِ في الأموال، والاستِظهارِ بأسبابِ الدُّنيا.

⁽١) أصلُ هذا الكلام لابن المُنيِّر في «الانتصاف» (٣: ٥٢٥) بحاشية «الكشّاف».

⁽٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥: ١٧٢) رقم (٤٢١)، والبيهقي في «شعب الإيهان» (١٠٥٦٢) من حديث أم الوليد بنت عمر. وفي إسناده راوٍ متروك، كها قال الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١٠: ٢٨٤).

وأخرجه ابنُ أبي شيبة (٣٥٧٢٣)، والبيهقي في «الشَّعَب» (١٠٧٣٩) و (١٠٧٤٠) عن أبي الدَّرْداء من قوله. (٣) ذكره ابنُ داود الأصبهاني في «الزهرة» (٢: ٨٠٣)، إلا أنه قال: «يرجو الرجاءَ مُغيَّباً».

⁽٤) في (ف): «مكَّنَّاكُم»، ولا يُستقيم، والمُثبتُ من (ط)، والجملة _ من قُوله: «مكَّنَّاهم في مثل» إلى هنا _ سقطت من (ح).

ولقد جاءَ عليه غيرُ آيةٍ في القُرآن؛ ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَنَا وَرِءْيًا ﴾ [مريم: ٧٤]، ﴿كَانُوٓا أَكَثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَقُوّةً وَءَاثَارًا ﴾ [غافر: ٨٢]، وهو أبلَغُ في التوبيخ، وأدخَلُ في الحثّ على الاعتبار. ﴿وَمِن شَيْءٍ ﴾ أي: مِن شيءٍ مِنَ الإغناء، وهو القليلُ منه. فإن قلت: بِمَ انتَصَبَ ﴿إِذَ كَانُواْ يَجْحَدُونَ ﴾؟ قلت: بقوله: ﴿فَمَا آغَنْنَ ﴾. فإن قلت: لِـمَ جرىٰ مجرىٰ التعليل؟

كَانُواْ يَجُحُدُونَ ﴾؟ قلت: بقوله: ﴿فَمَا آغَنَىٰ ﴾. فإن قلت: لِـمَ جرى مجرى التعليل؟ قلت: لاستِواءِ مُؤدِّى التعليل والظَّرْفِ في قولك: ضَرَبتُه لإساءتِه، وضَرَبتُه إذا أساء؛ لأنك إذا ضَرَبتَه في وقتِ إساءته، فإنها ضَرَبتَه فيه لِوجودِ إساءتِه فيه، إلا أنَّ «إذ» و «حيث»، غُلِّبتا دونَ سائرِ الظُّروفِ في ذلك.

[﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكُنَّا مَاحُولَكُم مِّنَ ٱلْقُرَىٰ وَصَرَّفْنَا ٱلْآينتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ ٢٧]

﴿ مَا حَوْلِكُمْ ﴾ يا أهلَ مَكَّة، ﴿ مِنَ ٱلْقُرَىٰ ﴾ مِن نحو حِجْرِ ثَمودَ وقَرْيةِ سَدُومَ وغيرِهما. والمُراد: أهلُ القُرىٰ. ولذلكَ قال: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾.

[﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُواْ مِن دُونِ اللّهِ قُرْبَانًا ءَالِمَ أَنَّا لَلْ ضَلُواْ عَنْهُمْ وَذَلِكَ إِفَكُهُمْ وَمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ ٢٨]

قوله: (ولا يَصِحُّ أن يكونَ ﴿قُرْبَانًا﴾ مفعولاً ثانياً، و﴿ َ الْمِكَةُ ﴾ بدلاً منه، لفساد المعنى): قيل: لأنَّ الآلهة لا تُتَّخَذُ قُرْباناً، وإنها يُتقرَّبُ إليها، وقال بعضُهم: لا يصحُّ أن يُقال: تَقرَّبوا بها من دونِ الله، لأنَّ الآلهة لا يُتقرَّبُ بها، لأنك إذا جعلتَ ﴿قُرْبَاناً ﴾ مفعولاً ثانياً لـ «اتَّخَذ»، فكأنك قلت: اتَّخَذُوهُم - أي: الأصنام - قُرْباناً وآلهة، والإلهُ لا يُتَّخَذُ قُرْباناً، فيَفسُدُ المعنىٰ.

قال الفاضلُ نورُ الدِّينِ الحكيمُ الأبرقوهي: يَفْسُد المعنىٰ؛ لأنه لا يَستَقيمُ أن يُقال: كانَ مِن حَقِّ الله حَقِّ الله أن يُتَّخَذَ قُرْباناً، وهُم اتخذوا الأصنامَ مِن دُونِه قُرْباناً، كما استقام أن يُقال: كانَ مِن حَقِّ الله

.....

أن يُتَّخَذَ إلهاً، وهُم اتخذوا الأصنامَ مِن دُونِهِ آلهة. هذا تقريرُ كلامِه، وهو سَديد، إلا أنَّ لِقائلِ أن يقول: إنَّ الْمَصنَّفَ ذكرَ في «البقرة» في قوله: ﴿وَادْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ اللهِ ﴾ [البقرة: ٢٣]: «أي: بينَ يَدَي الله»، على قول، وعلىٰ ذلك يَستقيمُ أن يُقال: اتخذوا الأصنام مُتقرَّباً بها بينَ يَدَي الله، وأيضاً قد قيل: إنَّ ﴿وَرُبَانًا﴾ مفعولٌ له، وعلىٰ ذلك فهو غيرُ مخصوصِ بها يُتقرَّبُ به، فيسُوغُ أن يجريَ بمعنىٰ المُتقرَّبِ إليه، وحينَئذِ يَسْتَدُّ أن يُقال: إنه مفعولٌ ثانٍ أيضاً. هذا كلامُه.

وقال مَكِّي وأبو البقاء: «إنه مفعولٌ ثان»(١). وقال صاحبُ «الكَشْف»: «﴿قُرَّبَانًا﴾ مفعولٌ ثانٍ قُدِّم على الأول، أي: آلهة ذاتَ قُرْبة»(٢).

وقال صاحبُ «التقريب»: وغايةُ تقريره: أنَّ اتخاذَ الله قُرْباناً وشُفَعاءَ جِهةٌ مُعتَبرةٌ في النُّصرة، ولو جُعِلَ مُبدَلاً منه لكان في حُكْم الطَّرْح، وخَرَجَ عن الاعتبار، وفيه نَظَر.

الانتِصاف: «لا يَصِتُّ أن يكونَ ﴿فُرْبَانًا﴾ مفعولاً ثانياً، و﴿ اَلِمُكَا ﴾ حالاً؛ لأنه يصيرُ بمعنى الذَّمِّ إلىٰ تَرْكِ اتخاذِ الله مُتقرَّبًا به، لأنك إذا قلتَ لعبدك: اتخذتَ فُلاناً سَيِّداً دوني! لُـمْتَه علىٰ نِسْبةِ السِّيادةِ لغيره (٣)، واللهُ تعالىٰ لا يُتَقرَّبُ به، ولكنْ يُتَقرَّبُ إليه » (٤).

وقلت: المُصنِّفُ لم يُرِدْ بـ «فسادِ المعنى » إلا خِلافَ المعنى المقصود؛ إذ لم يكنْ قَصْدُهم في انخاذهم الأصنام آلهة على زَعْمِهم إلا أن يَتقرَّبُوا بها إلى الله تعالى، ألا ترى كيف صَرَّح وكيف جِيءَ بأداةِ الحصر في قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُواْ مِن دُونِهِ ۚ أَوْلِيكَآ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَاۤ إِلَى اللهِ يُسِتَ له الكلام، وجُعِلَ أصلاً في اللهِ وُلِي اللهِ الكلام، وجُعِلَ أصلاً في

⁽١) انظر: «مُشكِل إعراب القرآن» لمكّي بن أبي طالب (٢: ٦٦٩)، و«التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ١١٥٨). والمفعول الأول محذوف، وهو العائدُ إلىٰ الاسم الموصولِ ﴿الّذِينَ ﴾.

⁽٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٣٩ - ١٢٤٠).

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، ولفظ ابن المُنيِّر في «الانتصاف»: «لأن السيد إذا ويّخ عبده.. فإن معناه: اللوم على نسبة السيادة إلى غيره»، وهو مستقيم، فلما تصرّف فيه المؤلف، كان ينبغي أن يقول: «لمته على نسبة السيادة لغيرك».

⁽٤) «الانتصاف» (٣: ٥٢٦-٥٢٧) بحاشية «الكشّاف».

﴿ بَلَ ضَلُواُ عَنْهُمْ ﴾ أي: غابوا عن نُصْرتِهم، ﴿ وَذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى امتِناع نُصْرةِ آلهتِهم لهم وضَلالهم عنهم، أي: وذلك أثر إفكِهم الذي هو اتخاذُهم إياها آلهة، وثَمَرةُ شِركِهم وافتِرائِهم على الله الكذِبَ مِن كَونِهِ ذا شُركاء.

وقُرِئ: «أَفَكُهم»، والإفْكُ والأفَك: كالحِذْر والحَذَر. وقُرِئ: «وذلكَ أَفَكَهُم»، أي: وذلكَ الاتخاذُ الذي هذا أثرُه وثَمَرتُه صَرَفَهم عن الحق. وقُرِئ: «أَفَكَهُم» على التشديد للمُبالغة، و«آفَكَهُم» جَعَلَهم آفِكِين، و«آفِكُهم» أي: قولُم الآفِكُ ذو الإفْك، كما تقول: قولٌ كاذِب، و«ذلكَ إفكٌ مما كانوا يَفتَرون»، أي: بعضُ ما كانوا يَفتَرونَ مِنَ الإفك.

الاعتبار: هو التقريعُ والتوبيخُ على عَدَم الشفاعةِ والنُّصْرةِ التي جَعَلُوها وَسِيلةً إليها وغَرَضاً في اتخاذهم آلهةً معبودة، حيثُ أُولِيَ كلمةُ التحضيضِ لفظَ النَّصْرة (١)، ولو جُعِلَ مُبدَلاً لانعَكَس، سواءٌ جُعِلَ في حُكْمِ الساقِطِ أو تَوْطِئةً وتمهيداً للبَدَل، لأنَّ التَّوْطِئةَ غيرُ مقصودةِ بالذات، وبه لَوَّحَ في قوله: «أي: اتَّخَذُوهم شُفَعاءَ مُتقرَّباً بهم إلى الله، حيثُ قالوا: هؤلاءِ شُفَعاؤنا». ولو حُمِلَ على المفعولِ له صَحَّ أيضاً، وأفادَ المقصود.

وقولُ مَنْ قال: إِنَّ ﴿قُرْبَانًا ءَالِمَهُ ﴾ مفعولان: أشَدُّ فساداً؛ لِمَا يُؤدِّي إِلَىٰ صَيْرورةِ الناصِرِ والمنصورِ في قوله: ﴿ فَلَوَلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ التَّخَذُوا ﴾ واحداً، لأنَّ الضميرَ في ﴿ التَّخَدُوا ﴾ حيتَلْهِ راجعٌ إلى الموصول. والمعنى الصحيحُ - كما ذهبَ إليه المُصنِّفُ -: هَلَّا نَصَرَ هؤلاءِ الكُفّارَ الذينَ اتَّخَذُوهُم آلهةً مِن دونِ الله مُتَقرَّباً جم إلى الله.

قوله: (وقُرِئ: «وذلكَ أَفَكَهُم»): وقال مَكِّي: «وهو فِعلٌ ماض، و«ما» في موضع رفع أيضاً؛ عطفٌ على ذلك، وقيل: على المُضمَرِ المرفوعِ في «أَفَكَهُم»، وحَسُنَ ذلكَ للتَّفرِقةِ بالمُضمَرِ المنصوبِ بينهما، فقامَ مقامَ التأكيد»(٢).

قوله: (و «ذلكَ إفكُ مما كانوا يَفترون»): أي: وقُرئ: «إفكٌ»، ومعنى هذهِ القِراءةِ راجعٌ إلى الأُولى، لأنَّ عطفَ ﴿ وَمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ على ﴿ إِفَكُمْ مُ ﴾ مِن بابِ عطفِ العامِّ على الخاص،

⁽١) أي: أُتبِعَتْ كلمةُ التحضيض - وهي «لولا» - لفظَ النُّصرة، وذلك في قوله: ﴿ فَلَوَّلا نَصَرَهُمُ ﴾.

⁽٢) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٦٦٩-١٧٠).

[﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَعِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُواْ أَنصِتُوا ۖ فَلَمَّا وَقُولَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُواْ أَنصِتُوا ۗ فَلَمَّا وَقُولَ وَلَا مَنْ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّفًا فَضِى وَلَّوْاْ إِلَى قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ * قَالُواْ يَنقُومَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَبَا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّفًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِى إِلَى ٱلْحَقِي وَإِلَى طَرِيقِ مُّسْتَقِيمٍ * يَنقُومَنَا آجِيبُواْ دَاعِي ٱللّهِ وَءَامِنُواْ بِهِم يَغْفِرْ لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِى إِلَى الْمَحْقِيقِ وَإِلَى طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ * يَنقُومَنَا آجِيبُواْ دَاعِي ٱللّهِ وَءَامِنُواْ بِهِم يَغْفِرُ لَمَا بَيْنَ مَذَابٍ أَلِيمٍ * وَمَن لَا يُجِبُ دَاعِي ٱللّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِن دُنُوبِكُمْ وَيُحِرِّمُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * وَمَن لَا يُجِبُ دَاعِي ٱللّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِن دُنُوبِكُمْ وَيُحِيرُهُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * وَمَن لَا يُجِبُ دَاعِي ٱللّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِن دُنُوبِكُمْ وَيُعِيرًا فَي ضَلَالِ مُّهِمِينٍ * ٢٩ - ٣٢]

﴿ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرا ﴾ أمَلْناهُم إليك، وأقبَلْنا بهم نَحْوَك. وقُرِئ: «صَرَفْنا» بالتشديد، لأنهم جماعة. والنَّفَر: دونَ العَشَرة، ويُحْمَع: أنفاراً، وفي حديث أبي ذرِّ رضي اللهُ عنه: «لو كانَ هاهنا أَحَدُّ مِن أنفارِنا». ﴿ فَلَمَّا حَضَرُوهُ ﴾ الضَّميرُ للقُرآن، أي: فلها كانَ بمَسْمَع منهم، أو لرسولِ الله ﷺ، وتَعضُدُه قِراءة من قرأ «فلها قَضَىٰ»، أي: أتمَّ قِراءته وفَرَغَ منها، ﴿قَالُونًا ﴾ قال بعضُهم لبعض: ﴿أنصِتُوا ﴾ اسكتوا مُستَمِعين، يُقال: أنصَتَ لكذا، واستَنصَتَ له.

يعني: قولهُم: هؤلاءِ شُفعاؤُنا، أو اتَّخَذْناهُم آلهةً نَتَقرَّبُ بها إلىٰ الله: إفكٌ وبعضُ ما كانوا يَفتَرون؛ قال اللهُ تعالىٰ: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآيِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِّ وَلَكِكَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ﴾ [المائدة: ١٠٣].

قوله: (وفي حديثِ أبي ذرِّ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنه: لو كانَ هاهنا أحدٌ مِن أنفارنا): وحديثُه على ما ذكرَ في «الفائق»: «قال أبو ذر: قال أخي أنيس: إنَّ لي حاجةً بمَكّة، فانطَلَق، فراث، فقلت: ما حَبَسَك؟ قال: لقيتُ رجلاً علىٰ دينكَ يَزعُمُ أنَّ اللهَ أرسَلَه، قلت: ما يقولُ الناس؟ قال: يقولون: ساحِرٌ شاعِرٌ كاهِن، وكان أنيسٌ أحَدَ الشعراء، فقال: والله لقد وَضَعتُ قولَه علىٰ أقراءِ الشَّعْرِ فلا يَلتَيَمُ علىٰ لِسانِ أحد، ولقد سمعتُ قولَ الكَهَنةِ فيا هو بقولهم، والله إنه لصادق، وإنهم لكاذبون، فقلت: اكفِني حتىٰ أنظر، قال: نعم، وكُنْ مِن أهلِ مَكّةَ علىٰ حَذَر، فإنهم قد شَنفُوا له وتَجَهّموا.

فانطَلَقت، فتَضَعَّفتُ رجلاً مِن أهلٍ مَكّة، فقلت: أينَ هذا الذي تَزعُمُونَه الصابئ؟ فأشار إلى وقال: الصابئ الصابئ، فإلَ علي أهلُ الوادي بكُلِّ مَدَرةٍ وعَظْمٍ وحَجَر، فخَرَرتُ مَغْشِيّاً عليّ، فارتَفَعتُ حينَ ارتَفَعتُ كأني نُصْبُ أحمر، فأتيتُ زَمْزَم، فغَسَلتُ عني الدَّم، وشَرِبتُ مِن مائِها، ثم دَخَلتُ بينَ الكَعْبةِ وأستارها، فلَشِتُ بها ثلاثين، ما بينَ يوم وليلة، وما لي بها طعامٌ إلا ماءُ زَمْزَم، فسَمِنتُ حتى تكسَّرت عُكنُ بَطْني (١)، وما وَجَدتُ علىٰ كَبِدي سَخْفة جُوع.

فبينا أهلُ مَكّة في ليلةٍ قَمْراءَ إضحيان، قد ضَرَبَ اللهُ على أصمِخَتِهم، فما يطوفُ بالبيتِ غيرُ امرأتين، فأتتا عليَّ وهما تَدعُوانِ إسافاً ونائلاً، فقلت: أنكِحُوا إحداهما الأُخْرى، فما ثناهما ذلك، فقلت، وذكرتُ كلاماً فاحِشاً لم يكن عنه، فانطَلَقتا وهما تقولان: لو كانَ هاهنا أحدُّ من أنفارِنا، فاستقبَلَهما رسولُ الله على وأبو بكر رضيَ اللهُ عنه بالليل، وهما هابطانِ مِنَ الجبل، فقالَ رسولُ الله على على على قالتا: صابئُ بينَ الكَعْبةِ وأستارِها، قال: فما قالَ لكما: فقالتا: كَلِمةً تَمْلاً الفم.

ثم ذكرَ خُروجَه إلى رسولِ الله ﷺ، وتَسْليمَه عليه، وأنه أولُ مَنْ حَيّاهُ بِتَحِيّةِ الإسلام، وقال: فذهبتُ لأُقبِّلَ بينَ عَينَيه، فقَدَعني عنه صاحبُه.

قوله: الرَّيْث: الإبطاء، ورجلٌ ريِّث، وعن الفَرّاء: رجلٌ مُريَّثُ العَينَين: إذا كانَ بطيءَ النَّظَر. أقراءُ الشِّعْر: أنحاؤُه وأنواعُه، جمعُ قَرْو، ويُقالُ للبيتينِ أو القَصِيدَتين: هما على قَرْوِ واحِد، وقَرِيِّ واحد. وشَينِف وشَنِئ: أخوان، ولكنَّ شَينِف لا يَتَعدَّى إلا باللام. تَجَهَّمه: كَلَحَ في وَجْهِهِ وغَلَّظَ له في القول، تَضَعَّفتُه: استَضعَفتُه، النُّصُبُ والنُّصْب: حَجَرٌ كانوا يَنصِبُونَه فيُعبَد وتُصَبُّ عليه دماءُ الذبائح. يُقال: وَجَدتُ سَخْفةً مِن جُوع، وهي الخِقةُ تَعتري ينصِبُونَه فيعبَد وتُصَبُّ عليه دماءُ الذبائح. يُقال: وَجَدتُ سَخْفةً مِن جُوع، وهي الخِقةُ تَعتري الإنسانَ إذا جاع، مِن السَّخْف، وهي الخِقةُ في العَقْل. يُقال: ليلةٌ ضَحْياءُ وإضْحيان وإضْحيانة، وهي المُقرِمةُ مِن أوَّلِها إلىٰ آخِرِها، وإفْعِلان: مما قَلَّ في كلامِهم.

⁽١) قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (عكن): «تَعَكَّنَ البَطْن: أي: صار ذا عُكَن، وهي الأطواءُ فيه، و تَعَكَّنَ الشيءُ تعكُّناً: إذا رُكِمَ بعضُه علىٰ بعض».

رُوِي: أَنَّ الجِنَّ كانت تَستَرِقُ السَّمْع، فلما حُرِسَتِ السماء، ورُجِمُوا بالشُّهُب، قالوا: ما هذا إلا لِنبأ حَدَث، فنهض سبعة نَفَر أو تِسعة مِن أشرافِ جِنِّ نَصِيبينَ ـ أو نِينَوى ، منهم زَوْبَعة، فضَرَبوا، حتىٰ بَلَغوا تِهامة، ثم اندَفَعوا إلى وادي نَخْلة، فوافقوا رسولَ الله ﷺ وهو قائمٌ في جَوْفِ الليلِ يُصَلِّي ـ أو في صلاةِ الفجر ، فاستَمَعوا لِقِراءتِه، وذلكَ عند مُنصَرَفِه مِنَ الطائِف، حينَ خَرَجَ إليهم يَستَنصِرُهُم، فلم يُجيبُوهُ إلى طَلِيتِه، وأَغْرَوا به سُفَهاءَ ثَقِيف. وعن سعيدِ بنِ جُبير رضي الله عنه: ما قرأ رسولُ الله ﷺ على الجِنِّ ولا رآهم، فأَن أَهُ اللهُ باستاعهم.

وقيل: إنَّ إسافاً كانَ رجلاً، ونائلةَ امرأة، فدَخَلا البَيْت، فوَجَدا خَلْوة، ففَجَرا، فمَسَخَهما اللهُ حَجَرَين. الأنفار: جمعُ نَفَر، وهم الرجالُ خاصّة ما بينَ الثلاثةِ إلىٰ العَشَرة، والنَّفْرة: مِثلُه، وهو مِنَ النَّفير، لأنَّ الرجالَ هم الذينَ إذا حَزَبَهم أمرُّ نَفَروا لِكِفايته، القَدْعُ والرَّدْع: أخوان». كُلُّها في «الفائق»(۱).

وذكرَ ابنُ عبد البر في «الاستيعاب» (٢) حديثَ إسلام أبي ذرِّ بغير هذا الوَجْه (٣)، والله أعلم. قوله: (زَوْبَعة): النهاية: «التزبُّع: التَّغيُّرُ وسُوءُ الخلقِ وقِلَّةُ الاستِقامة، كأنه مِنَ الزَّوْبَعة؛ الرِّيح المعروفة».

قوله: (وعن سعيد بن جُبَير: ما قرأ رسولُ الله ﷺ [على الجِنّ] ولا رآهم): هذا يُخالِفُ ما روينا عن مُسلِم والترمذيِّ وأبي داود (٤) عن عَلقَمة، قلتُ لابنِ مسعود: هل صَحِبَ النبيَّ ﷺ ليلةَ الجِنِّ منكم أحد، قال: ما صَحِبَه مِنّا أحد، ولكِنّا كُنّا مَعَ رسولِ الله ﷺ ذاتَ ليلة، ففقَدْناه، فالتَمَسْناه في الأودية والشِّعاب، فقلنا: استُطير أو اغتيل، فبثنا بشَرِّ ليلةٍ باتَ بها قوم، فلما أصبَحْنا إذا هو جاء مِن قِبَلِ حِراء، قال: فقلنا: يا رسولَ الله، فقَدْناكَ وطَلَبْناك فلم نَجِدْك،

⁽۱) «الفائق» للزمخشري (۲: ۷۲-۷۶)، مادة (ريث).

⁽٢) «الاستيعاب» (٤: ٦١-٦٤) بهامش «الإصابة» لابن حجر.

⁽٣) وانظر: «صحيح البخاري»، باب إسلام أبي ذر الغِفاري، حديث رقم (٣٨٦١).

⁽٤) مسلم (٤٥٠)، والترمذي (٥٨ ٣٢)، وأبو داود (٨٥).

وقيل: بل أمَرَ اللهُ رسولَه أن يُنذِرَ الجِنّ، ويَقرَأَ عليهم، فصَرَفَ إليه نَفَراً منهم، جَمَعَهُم له، فقال: «إني أُمِرتُ أن أقراً على الجِنِّ الليلة، فمَنْ يَتبَعُني؟» قالها ثلاثاً، فأطرَقُوا إلا عبدَ الله بنَ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه، قال: لم يَحضُرُهُ ليلةَ الجِنِّ أحدٌ غيري،

فبِتْنا بشَرِّ ليلةٍ باتَ بها قوم، قال: أتاني داعي الجِنّ، فذَهَبتُ معه، وقرأتُ عليهم القُرآن، قال: فانطَلَقَ بنا، فأرانا آثارَهم وآثارَ نيرانِهم، وسألوه الزاد، فقال: لكم كُلُّ عَظْم ذُكِرَ اسمُ الله عليه يقعُ في أيديكم»، الحديث.

وفي روايةٍ لمُسلِم (١): أنَّ ابنَ مسعودٍ قال: «لم أكنْ ليلةَ الجِنِّ مَعَ رسولِ الله ﷺ، ووَدِدتُ أَن كنتُ معَه».

قوله: (إلا عبدَ الله بنَ مسعود، قال: لم يَحضُرُهُ ليلةَ الجِنِّ أحدٌ غيري) الحديث: مِن رواية الإمام أحمدَ بنِ حنبل (٢) عن ابنِ مسعود: «قمتُ مَعَ رسولِ الله ﷺ ليلةَ الجِنّ، وأخذتُ إداوة، ولا أحسبُها إلا ماء، حتى إذا كُنّا بأعلى مَكّة رأيتُ أسودة مُجتمِعة، قال: فخَطً لي رسولُ الله ﷺ [لهم، فرأيتُهم يَتَوَّرُونَ إليه، [خطاً] (٣)، ثم قال: قُم هاهنا حتى آتيك، ومضى رسولُ الله ﷺ إليهم، فرأيتُهم يَتَوَّرُونَ إليه، فسَمَرَ معَهم ليلاً طويلاً، حتى جاءني مَعَ الفَجْر، وقال لي: هل معك مِن وَضُوء؟ قلت: نعم، ففتَحتُ الإداوة فإذا هو نبيذ، فقلت: ما كنتُ أحسبُها إلا ماء، فإذا هو نبيذ (٤)، فقال رسول الله ﷺ: تمرةٌ طَيِّبة وماءٌ طَهُور، فتَوضًا منها، ثم قام يُصَلِّي، فأدركه شَخْصانِ منهم،

⁽۱) في «صحيحه» برقم (٤٥٠) (١٥٢).

⁽۲) في «مسنده» برقم (٤٣٨١).

⁽٣) لفظة «خطّاً» لم ترد في الأصول الخطية، وأثبتُّها من «مسند أحمد».

⁽٤) النبيذ هنا: ماءٌ تُلقىٰ فيه تمرات ليُستَعذَب، من غير اشتِداد ولا إسكار، كما يدلُّ عليه ما رواه البيهقيُّ في «السنن الكبرىٰ» (١: ١٢) عن أبي العالية قال: «ترىٰ نَبِيذَكُم هذا الخبيث! إنها كانَ ماءً تُلقىٰ فيه تمرات، فيصرُ حُلُواً».

فانطَلَقْنا، حتى إذا كُنّا بأعلى مَكّة في شِعْبِ الحُجُون، فخَطَّ لي خَطّاً، وقال: «لا تَخرُجْ منه حتى أعودَ إليك»، ثم افتَتَحَ القُرآن، وسَمِعتُ لَغَطاً شديداً، حتى خِفتُ على رسول الله ﷺ، وغَشِيتُهُ أَسُودةٌ كثيرةٌ حالَتْ بيني وبينَه، حتى ما أسمَعُ صَوتَه، ثم انقَطَعوا كقِطَع السَّحاب، فقال لي رسولُ الله ﷺ: «هل رأيتَ شيئاً؟». قلت: نعم، رجالاً سُوداً مُستَثفِري ثيابٍ بيـض. فقال: «أولئـكَ جِنُّ نَصِيبين»، وكانـوا اثني عَشَـرَ أَلفاً، والسُّورةُ التي قرأها عليهم: ﴿ أَقُرأُ بِأُسْهِ رَبِّكَ ﴾ [العلق: ١].

فإن قلت: كيفَ قالوا: ﴿مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ ﴾؟ قلت: عن عطاء: أنهم كانوا على اليهودية. وعن ابنِ عباس: إنَّ الجِنَّ لم تكن سَمِعَتْ بأمرِ عيسىٰ عليه السَّلام، فلذلكَ قالت: ﴿ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ ﴾. فإن قلت: لِمَ بَعَّضَ في قوله: ﴿ مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴿ ٢٠

فصَفَّهما خَلفَه، ثم صَلَّىٰ بنا، فقلت: مَنْ هؤلاءِ يا رسولَ الله؟ قال: جِنُّ نَصِيبين».

قوله: (في شِعْبِ الحُجُون): الحُجُون: مَوضِعٌ فيه مَقابِرُ مَكَّة، أُنشِدَ لِجُرْهُم:

كأنْ لم يَكُنْ بينَ الحُجُونِ إلى الصَّفا أنسيسٌ ولم يَسسْمُرْ بمَكَّةَ سامِرُ بالى نحن كُنّا أهلَها فأبادنا صُرُوفُ الليالي والجُدودُ العواثِرُ (١)

قوله: (أسودة): النهاية: «أسودة: جمعُ قِلّةٍ لِـ «سَواد»، وهو الشَّخْص، لأنه يُرىٰ مِن بعيد أسو د».

قوله: (مُستَثفِري ثياب): النهاية: «وهو أن يُدخِلَ الرجلُ ثوبَه بينَ رِجْلَيه، كما يَفْعَلُ الكلتُ بِذَنَبِهِ».

⁽١) البيتان في «الصِّحاح» للجوهري، و«لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (حجن)، وذكر الجوهري أنهما لشاعر جُرْهُمي، أما ابنُ منظور فنسَبَهما إلى عمرو بن الحارث بن مُضاض بن عمرو، قال: «وقيل: للحارث الجرهمي».

قلت: لأنَّ مِنَ الذنوبِ ما لا يُغفَرُ بالإيانِ كذنوبِ المظالِم ونَحْوِها.....

قوله: (لأنَّ مِنَ الذَّنوبِ ما لا يُغفَر بالإيهان (١)): وقلت: قد استقصَيْنا القولَ في هذا المعنى في سُورةِ إبراهيمَ عليه السَّلام، وعند قوله: ﴿ أَنِ آعَبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَٱطِيعُونِ * يَغْفِرْ لَكُمُ مِّن ذُنُوبِكُرُ ﴾ [نوح: ٣-٤] في سورةِ نوح عليه السلام.

الانتصاف: «الحربيُّ إذا نَهَبَ الأموال، وسَفَكَ الدِّماء، ثم حَسُنَ إسلامُه، جَبَّ الإسلامُ ما تَقَدَّم، ويُقال: إنه لا يَرِدُ وَعْدُ المَغفِرةِ للكافر على تقديرِ الإيهانِ في كتاب الله إلا مُبعَّضة (٢)، وهذا منه، فلَعَلَّ سِرَّه: أنَّ مَقامَ الكافر قبضٌ لا بَسْط، فلذلكَ لم يُبسَطْ رجاؤُه في مَغفِرةِ كُلِّ الذنوب» (٣).

قال صاحبُ «الإنصاف» (٤): مقامُ الكافر عندَ ترغيبه في الإسلام بَسْطُ لا قَبْض، وقد أَمَرَ اللهُ موسىٰ أن يقولَ لِفِرعَونَ قولاً ليِّناً، وقد وَرَد: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَاقَدْ سَلَفَ﴾ أَمَرَ اللهُ موسىٰ أن يقولَ لِفِرعَونَ قولاً ليِّناً، وقد وَرَد: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّاقَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، وهي غيرُ مُبعَضة، و «ما» للعُموم، ولا سِيَّما وقد وقعت في الشَّرْط، والحديثُ الصَّحيحُ يَنصُرُ هذا التأويل (٥)، وقد أورَدْناهُ في سُورةِ إبراهيمَ عليه السَّلام.

⁽١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «الأعيان»، ولم ترد في (ط)، والمُثبَت من «الكشَّاف».

⁽٢) أي: أنَّ الآياتِ الواردةَ في خطاب الكُفَّارُ بالوعد بالمغفرة إن أسلموا لم تَرِدْ مُطلَقة، بل ورد فيها ما يدلُّ على التبعيض، كما في هذه الآية من سورة الأحقاف، وكما في الآية المذكورة من سورة نوح، وكقوله تعالىٰ: ﴿قَالَتَ رُسُلُهُمْ أَفِي اللّهِ شَلَقُ فَاطِرِ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِيُّ يَدْعُوكُمْ لِيغَفِر لَكُمُ مِن ذُنُوبِكُمْ ﴾.

بخلافِ ما ورد في خِطاب المُؤمنين، حيثُ أُطلِقَت فيها المغفرة، كقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُعَجُّونَ اللّهَ فَاتَّيَعُونِي يُحِبِبَكُمُ اللّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقوله: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ إِن تَنَقُواْ اللّهَ يَجْعَل لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرُ عَنكُمْ سَيِّعَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [الأنفال: ٢٩]، وقوله: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللّهَ اللّهَ عَلَيْهُ أَلَّهُ اللّهُ اللّهَ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهَ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهَ عَلَيْهُ إِللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهَ عَلَيْهُ اللّهُ الل

⁽٣) «الانتصاف» (٣: ٥٢٧) بحاشية «الكشّاف».

⁽٤) أي: عَلَمُ الدين العراقي، وقد تقدُّم التعريفُ بكتابه عند تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة (٧: ٢٨٠).

⁽٥) يُريدُ قولَه ﷺ: «الإسلامُ يَهدِمُ ما قبلَه»، أخرجه مسلم (١٢١) من حديث عمرو بن العاص.

ونحوُه قولُه عَزَّ وعلا: ﴿ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ * يَغْفِرْ لَكُمْ مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [نوح: ٣-٤]. فإن قلت: هل للجِنِّ ثوابٌ كما للإنس؟ قلت: اختُلِفَ فيه: فقيل: لا ثوابَ لهم إلا النَّجاةُ مِنَ النار، لِقوله: ﴿ وَيُجِرِّكُمُ مِنْ عَذَابٍ آلِيمٍ ﴾، وإليه كان يَذهَبُ أبو حنيفة رحمه الله، والصحيحُ أنهم في حُكم بني آدم، لأنهم مُكلَّفونَ مِثلهم.

﴿ فَلَيْسَ بِمُعْجِزِ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ أي: لا يُنجي منه مَهرَب، ولا يَسبِقُ قَضاءَه سابق، ونحوُه قولُه: ﴿ وَأَنَا ظُنَنَّا آَنَ لَنُعْجِزَ ٱللَّهَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَن نُعْجِزَهُۥ هَرَبًا ﴾ [الجن: ١٢].

[﴿ أَوَلَمْ يَرُواْ أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَلدِرٍ عَلَى أَن يُحْتِى الْمَوْقَ الْهَاإِنَّهُ, عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ٣٣]

﴿بِقَدِدٍ ﴾ محلُّه الرفع؛ لأنه خَبَرُ «أنّ»، يدلُّ عليه قِراءةُ عبد الله: «قادرٌ»، وإنها دَخَلَتِ الباءُ لاشتهالِ النفي في أوَّلِ الآيةِ علىٰ «أنّ» وما في حَيِّزها. وقال الزَّجّاج: «لو قلت: ما ظننتُ أنَّ زيداً بقائم، جاز. كأنه قيل: أليسَ اللهُ بقادر؟!»، ألا ترىٰ إلىٰ وقوع ﴿بَلَيۡ» مُقرِّرةً للقُدرةِ علىٰ كُلِّ شيءٍ مِنَ البَعْثِ وغيره، لا لرؤيتهم.

قوله: (وقال الزَّجَاج): وفي «كتابه»: «دَخَلَتِ الباءُ في خَبَرِ «أَنَّ» لِدُخُولِ ﴿أَوَلَمَ ﴾ في أولِ الكلام، ولو قُلت: «ما ظَنَنتُ أَنَّ زيداً بقائم» أولِ الكلام، ولو قُلت: «ما ظَنَنتُ أَنَّ زيداً بقائم» جاز؛ لِدُخولِ «ما»، ودخولُ «أَنَّ» إنها هو توكيدُ الكلام، فكأنه في تقدير: أليسَ اللهُ بقادرٍ علىٰ أن يُحييَ الموتىٰ»(١).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٧٤٤).

⁽٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٨٦).

وقُرِئ: «يَقدِر»، ويُقال: عَيِيتُ بالأمر: إذا لم تَعرِفْ وجهَه. ومنه: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥].

[﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ٱلْيَسَ هَنذَا بِٱلْحَقِّ قَالُواْ بَلَى وَرَيِّنَا قَالَ فَدُوقُوا ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ ٣٤].

﴿ أَلَيْسَ هَنَدَا بِٱلْحَقِ ﴾ محكيٌّ بعدَ قولٍ مُضمَر، وهذا المُضمَرُ هو ناصِبُ الظَّرْف، و هذا المُضمَرُ هو ناصِبُ الظَّرْف، و هنذا ﴾ إشارةٌ إلى العذاب، بدليلِ قولِهِ تعالى: ﴿ فَ ذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ ﴾ ، والمعنى: التَّهكُمُ بهم، والتوبيخُ لهم على استِهزائِهم بوَعْدِ الله ووعيده، وقولهم: ﴿ وَمَا غَنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴾ [الشعراء: ١٣٨].

[﴿ فَأَصْبِرَكُمَا صَبَرَأُولُواْ الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَمُّمَّ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَرَّ يَلْبَنُوٓ الْإِلَّاسَاعَةَ مِن نَّهَا رِّبَلَتُغُ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ٣٥]

﴿ أُولُوا الْعَزْمِ: بعضُ الْانبياء، قيل: هم نُوحٌ صَبَرَ علىٰ أذى قومه، كانوا يَضرِبُونَه ويُرادَ بُلُولِي الْعَزْمِ: بعضُ الأنبياء، قيل: هم نُوحٌ صَبَرَ علىٰ أذى قومه، كانوا يَضرِبُونَه حتىٰ يُغشىٰ عليه، وإبراهيمُ علىٰ النار وذَبْحِ وَلَدِه، وإسحاقُ علىٰ الذَّبْح، ويعقوبُ علىٰ فَقْدِ وَلَدِه وَذِهابِ بَصَرِه، ويُوسُفُ علىٰ السَّجْبُ والسِّجْن، وأيوبُ علىٰ الضُّر، وموسىٰ قال له قومُه: ﴿ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ * قَالَ كَالَّ إِنَّ مَعِي رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ [الشعراء: ٢١-٢٦]، وداودُ بكىٰ علىٰ خَطيئتِهِ أربعينَ سنة، وعيسىٰ لم يَضَعْ لَبِنةً علىٰ لَبِنة، وقال: إنها مَعْبَر،

قوله: (ويُراد بأُولِي العَزْم: بعضُ الأنبياء): قال القاضي: «وهُم أصحابُ الشرائع، اجتَهَدوا في تأسيسِها وتقريرها، وصَبَروا على تَحَمُّل مَشاقِّها ومُعاداةِ الطاعِنينَ فيها»(١).

قوله: (مِعبَرة): وفي نُسْخة (٢): «مَعبَر»، رُوِيَ عن المُصنَّف: الـمَعبَر ـ بفَتْح الميم ـ: مَوضِعُ العُبور، كالجِسْرِ والقَنطَرة، وبكَسْرِه: السَّفينة المِعبَرة.

⁽١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٨٦).

⁽٢) وهي ما بين أيدينا من «الكشاف».

فاعبُروها ولا تَعمُروها. وقال اللهُ تعالىٰ في آدم: ﴿ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَـٰزُمًا ﴾ [طه: ١١٥]، وفي يونس: ﴿ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْمُوتِ ﴾ [القلم: ٤٨].

ويجوزُ أن تكونَ للبيان، فيكونُ ﴿أُولُواْ الْعَزْمِ ﴾ صِفة الرُّسُلِ كُلُّهم.

﴿ وَلَا تَسْتَعْجِل ﴾ لِكُفّارِ قُريشِ بالعذاب، أي: لا تَدعُ لهم بتَعْجيله، فإنه نازِلُ بهم لا محالة، وإنْ تأخّر، وأنهم مُستَقصِرونَ حينئذٍ مُدّةَ لُبْثِهم في الدُّنيا حتىٰ يَحسَبوها ﴿ سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ ﴾.

﴿ بَكَنَةُ ﴾ أي: هذا الذي وُعِظتُم به كِفايةٌ في المَوعِظة، أو هذا تبليغٌ مِنَ الرسول عليه السلام، ﴿ فَهَلَ يُهَلَكُ ﴾ إلا الخارجونَ عن الاتّعاظِ به، والعَمَلِ بمُوجَبه، ويَدُلُّ على معنى التبليغ قِراءةُ مَنْ قرأ: «بَلِغْ فهل يُهلَك»، وقُرِئ: «بلاغاً»، أي بَلَغُوا بلاغاً، وقُرِئ: «يهلِكُ » بفَتْحِ الياءِ وكَسْرِ اللام وفَتْحِها؛ مِن: هَلَكَ وهَلِك، و «تُهلِك» بالنون، ﴿إِلّا الْفَوْمُ ٱلْفَسِقُونَ ﴾.

وعن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ الأحقافِ كُتِبَ له عشـرُ حَسَناتٍ بِعَدَدِ كُلِّ رَمْلةٍ فِي الدُّنيا».

قوله: (فيكونُ ﴿أُولُواْ الْعَزْمِ ﴾ صِفةَ الرُّسُلِ): أي: مِن حيثُ المعنى، لأنَّ ﴿مِنَ الرُّسُلِ ﴾ على هذا: حالٌ مِن «أُولِي العَزْم»، وفي الحقيقة: الحالُ بيانٌ لهيئةِ صاحِبها، كالصِّفة، وعلى الأول: «مِن» للتبعيض.

قوله: (أو هذا تبليغ): قال القاضي: «﴿ هَلَذَا ﴾ الذي وُعِظتُم به، أو هذهِ السُّورة، ﴿ بَكَنُهُ ﴾ أي: كِفاية، أو تبليغٌ مِنَ الرسولِ ﷺ، وقيل: ﴿ بَكَنُهُ ﴾ مُبتَدأ، والخبر: ﴿ لَمُمْمَ ﴾، وما بينهما اعتراض، أي: لهم وقتٌ يَبلُغونَ إليه، كأنهم إذا بَلَغُوه، ورأوا ما فيه، استَقصَر وا مُدّةَ عُمُرِهم » (١٠).

وقلت: الذي هو أقضىٰ لحقِّ البلاغة: أن تُنجعَلَ الآيةُ كالخاتمةِ للشُّورة، والفَذْلكةِ (٢) لِمَا

⁽١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٨٧).

⁽٢) انظر معناها فيها تقدُّم ص ٢٢٩ تعليقاً في تفسير الآية ٥٨ من سورة الدخان.

اشتَمَلَتْ عليه، ويُقدَّر: «هذا تبليغ»، ويكونَ اتصالُ ما بعدَ الفاءِ بـ ﴿ بَلَنَعُ ﴾ اتِّصالَ الحكم بالوَصْف، والمعنىٰ: كُنْ صابِراً علىٰ أذىٰ قَوْمِك، ولا تَضجُرْ منهم، ولا تَستَعجِلْ نُزولَ العذاب، وأدِّما عليك، والزَم الحجّة عليهم، ليَهلِكَ مَنْ هَلَكَ عن بيِّنة، ويَحْيا مَنْ حَيَّ عن بيِّنة.

ويَعضُدُه ما رواه الواحِديُّ عن الزجّاج: «تأويلُه: لا يُهلَكُ ـ مَعَ رحمةِ الله وتَفَضُّلِهِ ـ إلا القومُ الفاسِقون. ولهذا قالَ قوم: ما في الرجاءِ لرحمةِ الله آيةٌ أقوىٰ مِن هذهِ الآية»(١).

نظيرُه في خاتمةِ سورةِ الأنبياء: ﴿ إِنَّ فِ هَنْذَا لَبَلَغُ القَوَّمِ عَكَيْدِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٦]، قال(٢): «الإشارةُ إلى المذكور في هذهِ السُّورةِ مِنَ الأخبارِ والوَعْدِ والوعيدِ والمَواعِظِ البالِغة، والبلاغ: الكِفاية، وما تَبلُغُ به البُغْية»، والله أعلم.

* * *

⁽١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١١٧)، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٤٨).

⁽٢) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الأنبياء (١٠: ١٥٥).

سورةُ مُحمَّد ﷺ مدنيةٌ عند مُجاهِد، وقالَ الضَّحّاكُ وسعيدُ بنُ جُبير: مكِّية وهي سورةُ القِتال وهي تسعُ وثلاثونَ آية، وقيل: ثمان هي تسعُ وثلاثونَ آية، وقيل: ثمان

[﴿ اَلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ أَضَكَ أَعْنَلَهُمْ * وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَيْلُواْ اَلصَّلِحَتِ وَمَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ لَلْحَقُّ مِن تَيِّهِمْ كَفَرَعَنْهُمْ سَيِّعَا تِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالْكُمْ ﴾ ١-٢]

﴿وَصَدُوا ﴾ وأَعرَضُوا وامتَنَعوا عن الدُّخولِ في الإسلام، أو صَدُّوا غيرَهم عنه، قال ابنُ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: هُمُ المُطعِمُونَ يومَ بَدْر.....

سورةً محمد عَلَيْهُ

قوله: (﴿ وَصَدُّوا ﴾ وأعرَضُوا وامتَنَعُوا عن الدُّخولِ في الإسلام، أو صَدُّوا غيرَهم): صَدِّ: يجيءُ مُتعدِّياً ولازماً، الجوهري: «صَدَّ عنه يَصِدُّ صُدُوداً: أعرَض، وصَدَّه عن الأمر صَدَّاً: مَنَعَه، وأصَدَّه عنه: لغة ».

والتفسيرُ الثاني أشَدُّ التِئاماً للقَرينةِ السابقةِ باللاحِقة، فإنَّ قولَه: ﴿وَصَدُواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ إذا فُسِّرَ بـ «صَدُّوا غيرَهم» يكونُ مِن بابِ العطفِ للخاصِّ علىٰ العامّ، لأنَّ إضلالَ الغير

⁽١) في (ط): «سورة محمد ﷺ، مدنية، وهي ثمان وثلاثون آية».

أَشدُّ(١) تَوغُّلاً في الضَّلالِ من ضلالِ الشَّخْص، كما أنَّ قولَه: ﴿وَمَامَنُوا بِمَا نُزِلَ عَلَى مُحَمَّدِ ﴾ كذلك، ولذلكَ قال: ﴿﴿وَمَامَنُوا بِمَا نُزِلَ عَلَى مُحَمَّدِ ﴾: اختِصاصٌ للإيمانِ بالمُنزَّلِ على رسولِ الله ﷺ مِن بينِ ما يجبُ الإيمانُ به»، فالمعنى: فالذينَ كفروا وما آمنوا بما نُزِلَ على مُحمَّدٍ وصَدُّوا غيرَهم عن الإيمانِ به، واغتَرُّوا بما كانوا عليه مِن مَكارِم الأخلاق: أبطلَ اللهُ أعماهَم.

وفي قوله: ﴿وَهُوَلَكُنُّ﴾ واعتِراضِهِ بينَ الكلام: إيذانٌ بأنَّ أعمالَ أولئكَ السادةِ ثابتةٌ غيرُ زائِلة، لأنَّ «الحقَّ» في مُقابَلةِ «الباطل»، قال الواحِديّ: ﴿ كَفَرَعَنَهُمْ سَيِّعَاتِهِمْ ﴾: سَتَرَها عليهم بأن غَفَرَها، فلا يُحاسَبُونَ عليها يومَ القيامة، وليسَ كما أضَلَّ أعمالَ الكُفّار»(٢).

وقلت: وفيه الإشعارُ بأنَّ أعمالَ الكُفّار - وإن كانت حَسَناتٍ - يُضِلُّها اللهُ تعالىٰ في غَمَراتِ كُفْرِهِم وحِرمانِ مُتابعةِ الحقِّ المُنزَّلِ من عندِ الله، وأنَّ سَيِّئاتِ المُؤمنينَ يَستُرُها اللهُ في كَنَفِ إيهانهم ومُتابَعَتِهم الحق، وإليه وَقَعَتِ الإشارةُ بقوله: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللهُ لِللّا اللهُ ال

وفيه إدماجٌ (٣) لإبطالِ قولِ مَنْ يقول باستِقلالِ العَقْل، وأنَّ الأوضاعَ الشَّـرْعيَّةَ مُكمِّلةٌ للناقِصِين، وهم كَمَلةٌ مُهذَّبونَ لا يَفتَقِرُونَ إليها، ولهدم (٤) قاعدةِ الحسنِ والقُبْحِ العقلي.

ثم إنه تعالى أكَّدَ هذا المعنى بتعقيب قوله: ﴿ وَلَكَ بِأَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱتَبَعُوا ٱلبَّطِلَ ﴾ الآية ؛ إيضاحاً وبيانًا لِهَا أوقعَ تعريضاً في قوله: ﴿ وَهُولَلْخَقُ مِن رَبِّهِم ﴾ بإهدار أعمال الكافرين، وكالتعليل لتكفير سَيِّئاتِ المُؤمنين، وإصلاح بالهِم، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿ وهذا الكلامُ يُسَمِّيه عُلماءُ البيان: التفسير »، ومن باب التفسير ما أنشَدَه لنفسِه (٥):

⁽١) لفظة: «أشد» سقطت من (ح) و(ف).

⁽٢) «الوسيط» للواحدي (٤: ١١٨).

⁽٣) تقدُّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٤ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً.

⁽٤) قوله: «لهدم» معطوفٌ على قوله: «لإبطال» بإعادة حرف الجر، والتقدير: فيه إدماج لإبطال كذا وهَدْم كذا. والظاهرُ أنه أعاد حرفَ الجر لتغاير الفريقين، وأنه أراد في أول كلامه: الفلاسفة، وفي آخره: المعتزلة، والله أعلم.

⁽٥) أَنشَكَ الزِّخشريُّ لنَفسِه لَمَّا فَسَّرَ لطَلَبتِه هذه الآية، فَقُيِّدَ عنه في الحواشي، لا في أصل الكتاب. قاله العلامةُ ابنُ عاشور في «التحرير والتنوير» (٢٦: ٧٧).

وعن مُقاتِل: كانوا اثني عَشَرَ رجلاً مِن أهلِ الشَّرْك، يَصُدُّونَ الناسَ عن الإسلام، وعن مُقاتِل: كانوا اثني عَشَرَ رجلاً مِن أهلِ الكِتابِ الذينَ كَفَروا وصَدُّوا مَنْ أرادَ منهم ومِن غيرهم أن يَدخُلَ في الإسلام. وقيل: هو عامٌّ في كُلِّ مَنْ كَفَرَ وصَدّ.

﴿أَضَكُلَ أَعْنَلَهُمْ ﴾ أبطَلَها وأحبَطَها، وحقيقتُه: جَعَلَها ضالّةً ضائِعةً ليسَ لها مَنْ يَتَقَبَّلُها ويُثيبُ عليها، كالضّالّةِ مِنَ الإبلِ التي هي بمَضِيعةٍ لا رَبَّ لها يحفظُها ويَعتني بأمرِها، أو جَعَلَها ضالّةً في كُفْرِهم ومعاصيهم ومغلوبةً بها ، كها يَضِلُّ الماءُ في اللّبَن.

و ﴿ أَعَنَلَهُمْ ﴾: ما عَمِلُوهُ في كُفْرِهِم بها كانوا يُسَمُّونَه مَكارِم؛ مِن صِلةِ الأرحام، وفَكَّ الأساري، وقِرى الأضياف، وحِفظِ الجِوار. وقيل: أبطَلَ ما عَمِلُوهُ مِنَ الكَيْدِ لرسولِ الله ﷺ، والصَّدِّ عن سبيل الله، بأنْ نَصَرَهُ عليهم، وأظهَرَ دينَه على الدِّينِ كُلِّه.

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ قال مُقاتِل: هم ناسٌ مِن قُريش، وقيل: مِنَ الأنصار، وقيل: هم مُؤمِنو أهلِ الكتاب، وقيل: هو عام. وقولُه: ﴿ وَوَامَنُوا بِمَا نُزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﴾ اختِصاصٌ للإيمانِ بللنَّزَل على رسولِ الله عَلَيْهِ مِن بينِ ما يجبُ الإيمان به؛ تعظيماً لِشأنِهِ وتعليماً، لأنه لا يَصِحُّ الإيمانُ ولا يَتِمُ إلا به، وأكَّد ذلكَ بالجملةِ الاعتراضيةِ التي هي قولُه: ﴿ وَهُو المُقُ مِن رَبِّهِمَ ﴾، وقيل: معناها: أنَّ دينَ مُحمَّدٍ هو الحق، إذ لا يَرِدُ عليه النَّمْخ، وهو ناسِخٌ لِغيره.

وقُرِئ: ﴿ ثُرِّلَ ﴾ و «أُنزِل » على البناءِ للمفعول، و «نَزَّلَ » على البناءِ للفاعل، و «نَزَلَ » بالتخفف.

به فُجِعَ الفُرْسانُ فوقَ خُيُولِهِم كَمَا فُجِعَتْ تحتَ السُّتُورِ العَواتِقُ تَسَاقَطَ مِن أيديهمُ البِيضُ حَيْرةً وزُعزِعَ عن أجيادِهِنَّ المَخانِقُ تَساقَطَ مِن أيديهمُ البِيضُ حَيْرةً

قوله: (وقُرِئ: ﴿نُزِّلَ﴾ و«أُنزِلَ»): الأُوليٰ هيَ المشهورة، والبواقي شاذة.

وذكر ابن عاشور أيضاً أنَّ «التفسير» من «المُحسِّنات البديعية»، وهو يشملُ مُحسِّنَ «الجمع بعد التفريق»
 ومُحسِّنَ «التفريق بعد الجمع»، فكلاهما يُسمّى: «تفسيراً»، قال: «لأنَّ في الجمع تفسيراً للمعنىٰ الذي تشتركُ فيه الأشياءُ المُتفرِّقة، تقدَّم أو تأخَّر».

قلت: وقد تقدَّمت الإِشَارةُ إلىٰ «ألجمع» و«التفريق» في تفسير الآية ٤ من سورة الدخان ص١٩٦ تعليقاً.

﴿ كَفَرَعَنَهُمْ سَيَعَاتِهِمْ ﴾ سَتَرَ بإيمانهم وعَمَلِهم الصالِحِ ما كانَ منهم مِنَ الكُفرِ والمعاصي، لِرُجُوعِهم عنها وتَوْبِتِهم، ﴿وَأَصْلَحَ بَالْمُمْ ﴾ أي: حالهم وشأنهم بالتوفيق في أُمورِ الدِّين، وبالتسليطِ على الدُّنيا، بها أعطاهم مِنَ النُّصْرة والتأييد.

[﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ٱلبَّعُوا ٱلْبَطِلَ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱلَّبَعُوا ٱلْحَقَّ مِن رَّيِّهِمْ كَذَلِكَ يَضْرِبُ ٱللهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالُهُمْ ﴾ ٣]

﴿ ذَلِكَ ﴾ مُبتَدأ، وما بعدَه خَبَرُه، أي: ذلكَ الأمرُ _ وهو إضلالُ أعمالِ أَحَدِ الفَريقَين، وتكفيرُ سَيِّئاتِ الثاني _ كائنٌ بسَبَب اتباع هؤلاءِ الباطِلَ وهؤلاءِ الحقّ. ويجوزُ أن يكون ﴿ ذَلِكَ ﴾ خَبَرُ مُبتَدأٍ محذوف، أي: الأمرُ كها ذُكِرَ بهذا السَّبَ، فيكونُ محلُّ الجارِّ والمجرورِ منصوباً على هذا، ومرفوعاً على الأول.

و ﴿ الْبَطِلَ ﴾: ما لا يُنتَفَعُ به، وعن مُجاهِد: الباطل: الشَّيْطان، وهذا الكلامُ يُسمِّيهُ عُلها عُلها عُلها التفسير، ﴿ كَذَلِكَ ﴾ مِثلَ ذلكَ الضَّرْب ﴿ يَضْرِبُ اللّهُ لِلنّاسِ أَمْثَلَهُمْ ﴾، والضَّميرُ واجعٌ إلىٰ الناس، أو إلىٰ المذكورَيْن مِنَ الفَريقين، على معنىٰ: أنه يَضرِبُ أمثالهم لأجل الناس ليَعتَبِرُوا بهم.

فإن قلت: أينَ ضَرْبُ الأمثال؟ قلت: في أنْ جَعَلَ اتباعَ الباطل مَثَلاً لعَمَل الكُفّار، والله والمُقار، وتكفيرَ والباعَ الحقِّ مَثَلاً لخيبةِ الكُفّار، وتكفيرَ السَّيِّئاتِ مَثَلاً لفوز المُؤمنين.

قوله: (أينَ ضَرْبُ الأمثال؟): يعني: معنى ضَرْب المَثَل: استِعمالُ القولِ السائرِ المُشبَّه مَضرِبُه بمَوْرِدِه، وأينَ ذلك هاهنا؟ وأجاب: بأنَّ «المَثَل» هاهنا مُستَعارٌ للتمثيلِ وتَشْبيهِ حالتي المُؤمنينَ والكافرين، وصِفَتِهم العجيبةِ الشأن.

قوله: (فيكونُ محلُّ الجارِّ والمجرورِ منصوباً): قال صاحبُ «التقريب»: أي: على الحال(١١).

⁽١) في (ح) و(ف): «على حال»، والمثبت من (ط).

ثم إنَّ المُشارَ إليه بقوله: ﴿ كَذَلِكَ ﴾: إما معنى الآية الثالثة، أو الأُولى والثانية. فالمعنى على الثاني: حالةُ أولئكَ البُعَداءِ عن الله في أنَّ أعهالهم الحسنة ضَلَّتْ وبَطَلَتْ وصارت هباءً منثوراً، وحالةُ هؤلاءِ المُقرَّبون في أنَّ أعهالهم السَّيِّئةَ اضمَحَلَّتْ وتَلاشَت، وما اكتفىٰ بذلك، بل زِيدَ إصلاحُ بالهم، كقوله تعالى: ﴿ أُولَكِيكَ يُبَدِّلُ ٱللهُ سَيِّتَاتِهِمْ حَسَنَدتٍ ﴾ [الفرقان: ٧٠]: مِنَ الصَّفاتِ (١) العَجيبةِ الشأنِ التي يَصِحُّ أن تكونَ مَوقِعاً لِضَرْبِ المَثَل، وتسيرُ في الآفاق.

وعلىٰ الأول: صِفةُ الكُفّارِ في أنهم اتبعوا الباطلَ مَعَ وُضُوحِ الحقّ فخابوا، وصِفةُ المُؤمنينَ في أنهم اتبعوا الحقّ ففازوا: مِنَ الأمثال. والأولُ أبلَغُ وأحسَن.

فإن قلت: تَرتُّبُ قوله: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرَّبَ الرِّقَابِ ﴾ على القولِ السابق، وأن يُفسَّرَ قوله: ﴿ وَصَدُّواْ عَن صَدُّواْ عَيرَهم، والمُرادُ المُطعِمُونَ يومَ بَدْر: ظاهِر، فها وَجْهُه على القولِ الأول، وهو أن يُفسَّر «صَدُّوا» بـ «امتَنَعوا».

قلت: وَجْهُه عليه أظهر؛ لأنَّ المعنى: أيها المُؤمِنون، إذا ظهرَ أنَّ تأسيسَ أمرِ الكُفّارِ على الباطل، وتأسيسَ أمرِكُم على الحقّ، وقد اشتهرَ أنَّ «الحقَّ أبلَج، والباطل جَلَج» (٢)، فلا تُبالُوا بالكُفّارِ وباجتِهاعِهم واستِعدادِهم، واعتَمِدُوا على نُصْرةِ الله أهلَ الحقّ، ويخذلانِه أهلَ الباطِل، وكونوا على بال من وَعْدِ الله أنه يُصلِحُ بالَ أهلِ الحقّ، ويُضِلُّ أعمالَ أعدائهم، وإذا لَقِيتُمُ الذينَ تَحَزَّبُوا عليكم، فلتُوجَد منكم الغِلظةُ والشِّدةُ بضَرْبِ الأعناقِ بلا تَوانٍ وإمهال، ولذلكَ احتَصَرَ الفِعْل، واقتصَرَ على المَصدرِ المُؤكَّد، وعَبَّرَ عن القَتْل (٣) بـ «ضَرْبِ الرِّقاب»،

⁽١) قوله: «من الصفات ...» مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ يُعرَبُ خَبَراً لقوله: «حالة».

⁽٢) أحدُ أمثال العرب، قال الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ٢٠٧): «يعني: أنَّ الحقَّ واضح، يُقال: صُبْحٌ أبلج، أي: مُشرِق...، والباطل لجلج: أي: مُلتَبِس، قال الـمُبرِّد: قولُه: «لجلج»: أي: يَتَردَّدُ فيه صاحبُه، ولا يُصيبُ منه مَحَرَجاً».

⁽٣) في (ح) و(ف): «العقل»، وهو تحريف، والمثبت من (ط).

[﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَقَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَثَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِلَآةً حَقَى تَضَعَ ٱلْحُرْبُ أَقْزَارَهَا أَذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ ٱللَّهُ لَانْضَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِيَبْلُواْ بَعْضَحُمْ بِبَعْضِ وَلَلْاِن قُلِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَلُهُمْ * سَيَهْدِيهِمْ وَيُصَّلِحُ بَالْهُمْ * وَلَيْحِنْ أَلْهُمُ ٱلْجُنَّةُ عَرَّفَهَا لَهُمْ * ٤ - ٦]

﴿ لَقِيتُهُ ﴾ مِنَ اللقاء، وهو الحرب، ﴿ فَضَرَّبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ أصلُه: فاضرِبُوا الرِّقابَ. ضَرْباً، فحُذِفَ الفِعْلُ وقُدِّمَ المَصدر، فأُنيبَ مَنابَه مُضافاً إلى المفعول، وفيه اختِصارٌ مَعَ إعطاءِ معنى التوكيد، لأنك تَذكُرُ المَصدرَ وتَدُلُّ على الفِعلِ بالنَّصْبةِ التي فيه.

قوله: (وضَرَبَ عُنُقَه وعِلاوتَه): المُغرِب: «العِلاوة: ما عُلِّقَ على البعير بعدَ حَمْلِهِ مِن مِثلِ الإداوةِ والسُّفْرة، وقولهم: فضَرَبَ (٢) عِلاوةَ رأسِه؛ مجاز».

وتَـمَّمَ المعنى بقوله: ﴿فَأَضْرِيُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَأَضْرِيُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ [الأنفال: ١٢]، ووَضَعَ ﴿الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ مَوضِعَ الضمير (١)، وأُعيدَ ذِكرُ ﴿فَلَن يُضِلَّ أَعْنَلَهُمْ * سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالْهُمْ ﴾.

⁽١) أي: كان الأصلُ أن يُقال: «فإذا لَقِيتُموهُم فضَرْبَ الرِّقاب»، لِتقدُّمِ ذِكرِهم، ولكن صَرَّحَ بهم فقال: ﴿ فَإِذَا لِتَيْتُمُ الَّذِينَ كَغَرُواْ فَضَرَّبُ الرِّقَابِ ﴾.

⁽٢) في الأصول الخطية: «قصدت»، والمُتبَت من «المُغرب» لأبي الفتح المُطرِّزي.

﴿أَنْخَنَتُمُومُمْ ﴾ أكثَرتُم قَتْلَهم وأغلَظتُمُوه؛ مِنَ الشيءِ الثَّخِين: وهو الغَليظ، أو أَثْقَلتُمُوهُم بالقَتْلِ والجِراحِ حتى أذهَبتُم عنهم النَّهُوض، ﴿فَشُدُوا ٱلْوَتَاقَ ﴾ فأسِرُوهُم، والوَثاق – بالفَتْح والكَسْر _: اسمُ ما يُوثَقُ به.

﴿مَنَّا﴾ و﴿فِلَآةٍ ﴾ منصوبانِ بفِعلَيْهما مُضمَرَيْن، أي: فإما تَـمُنُّونَ مَنَّا، وإما تُفدُونَ فِداء، والمعنى: التخييرُ بعدَ الأَسْرِ بينَ أن يَمُنُّوا عليهم فيُطلِقُوهُم، وبينَ أن يُفادُوهُم.

فإن قلت: كيفَ حُكمُ أسارى المُسركين؟ قلت: أما عندَ أبي حنيفةَ وأصحابه: فأحَدُ أمرَيْن: إما قَتلُهم، وإما استِرقاقُهم، أيّهما رأى الإمام، ويقولون في الممنِّ والفِداءِ المذكورَيْنِ في الآية: نَـزَلَ ذلكَ في يوم بَدْر، ثم نُسِخ. وعن مُجاهِد: ليسَ اليومَ مَنُّ ولا فِداء، وإنها هو الإسلامُ أو ضَـرْبُ العُنُق.

ويجوزُ أن يُرادَ بالمَنّ: أن يُمَنَّ عليهم بتَرْكِ القَتْل ويُستَرَقُّوا، أو يُمَنَّ عليهم فيُخَلُّوا لِقَبولِهِم الجِزية، وكونهم مِن أهل الذِّمّة، وبالفِداء: أن يُفادىٰ بأُساراهُم أُسارىٰ فيُخلُّوا لِقَبولِهِم الجِزية، وكونهم مِن أهل الذِّمّة، وبالفِداء: أن يُفادىٰ بأُساراهُم أُسارىٰ المُسرِكين، فقد رواه الطحاويُّ مَذهَباً عن أبي حنيفة، والمشهورُ أنه لا يرىٰ فِداءَهم، لأبهالِ ولا بغيره، خِيفة أن يعودوا حَرْباً للمُسلِمين.

قوله: (والوَثاق - بالفَتْح والكَسْر -: اسمُ ما يُوثَقُ به): الراغب: «وَثِقتُ به أَثِقُ ثِقة (١): سَكَنتُ إليه، واعتَمَدتُ عليه، وأوثَقتُه: شَدَدتُه، وما يُشَدُّ به: وثاق، قال تعالىٰ: ﴿وَلاَيُوثِقُ وَثَافَهُ وَ سَكَنتُ إليه، واعتَمَدتُ عليه، وأوثَقتُه: شَدَدتُه، وما يُشَدُّ به: وثاق، قال تعالىٰ: ﴿وَلاَيُوثِقُ وَثَافَهُ وَالْمِثْقُ: السَمُّ الله عَلَىٰ مُؤتَّدُ بَيْمِينٍ وعَهْد، والمَوثِق: اسمُّ منه، قال تعالىٰ: ﴿حَقَّ تُؤتُونِ مَوْثِقاً مِنَ اللّهِ ﴾ [يوسف: ٦٦]، والوُثقىٰ: قريبةٌ مِنَ المَوثِق، وقالوا: رجلٌ ثقة، وقومٌ ثقة، وناقةٌ مُوثَقةُ الخلق: مُحكَمتُه»(٢).

⁽١) في الأصول الخطية: «وثقت به أثقه»، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب، مادة (وثق).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٨٥٣.

وأما الشافعيُّ فيقول: للإمامِ أن يختارَ أَحَدَ أَربعةٍ على حَسَب ما اقتَضاهُ نَظَرُهُ للمُسلِمين، وهو: القَتْل، والاستِرقاق، والفِداءُ بأسارىٰ المُسلِمين، والمَنّ. ويحتجُّ بأنَّ رسولَ الله ﷺ مَنَّ علىٰ أبي عُرْوةَ الحَجَبيّ، وعلىٰ أثالِ الحنفيّ، وفادىٰ رجلاً برَجُلَينِ مِنَ المُسْرِكين. وهذا كُلَّه منسوخٌ عندَ أصحاب الرأي.

قوله: (وأما الشافعيُّ فيقول: للإمام أن يختارَ أَحَدَ أربعة): قال القاضي: «هو ثابتٌ عندنا، فإنَّ الذَّكرَ الحرَّ الـمُكلَّفَ إذا أُسِر: فالإمامُ مُخيَّرٌ بينَ القَتْلِ والـمَنِّ والفِداءِ والاستِرقاق»(١).

قوله: (الحَجَبي): في «الجامع»: «بفَتْح الحاءِ وفَتْح الجيم والباءِ المُوحَّدة؛ منسوباً إلىٰ الحَجَبةِ جَمْع حاجِب، والمُراد بهم: حَجَبةُ البيتِ الحرام مِن بني عبدِ الدار، وهو خارجٌ عن القياس، نُسِبُوا إلىٰ الجمع لكثرةِ الاستِعمال»(٢).

قوله: (أَثُول الحنفي): ولَعَلَّ الظاهر: ثُمامةُ بن أَثالِ بنِ النَّعمان (٣)، قال صاحبُ «الجامع»: «هو سَيِّدُ أهلِ اليمامة، كانَ أُسِر، فأطلَقَه النبيُّ ﷺ، فأسلَمَ وحَسُنَ إسلامُه (٤).

قوله (٥): (وهذا كُلُّه منسوخٌ عندَ أصحابِ الرأي): قال الواحِدي: «ذهبَ جماعةٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ إِلَىٰ نَسْخ المَنِّ والفِداءِ بالقَتْل، لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَأَقْنُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَّتُمُوهُمْ ﴾ المُفسِّرينَ إلىٰ نَسْخ المَنِّ والفِداءِ بالقَتْل، لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَأَقْنُلُمْ فِي ٱلْحَرِّبِ فَشَرِّدٌ بِهِم ﴾ [الأنفال: ٥٧]، وهو قولُ قتادةَ وجُاهِدٍ والحسنِ والسُّدِّيّ» (٦).

⁽١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٨٩).

⁽٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٣٣٦).

⁽٣) وهو الصواب، وقِصَّةُ أَسْرِهِ مَرُويةٌ في «صحيح البخاري» (٤٦٢) و(٤٦٩) و(٢٤٢٢) و(٢٤٢٣) و(٤٣٧٢)، و«صحيح مسلم» (١٧٦٤). وانظر ترجمته في «الإصابة» للحافظ ابن حجر (١٠٤١٠٤).

⁽٤) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٢٤٧).

⁽٥) هذه الفقرة إلىٰ آخرها تَقَدَّمَت في (ح) و(ف) قبلَ فقرة «قوله: الحجبي»، ووردت في (ط) هنا، وهو المناسبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

⁽٦) «الوسيط» للواحدي (٤: ١١٩).

وقُرِئ: «فَدَّىٰ» بالقَصْرِ مَعَ فَتْح الفاء.

أوزارُ الحرب: آلاتُها وأثقالُها التي لا تقومُ إلا بها، كالسِّلاح والكُراع، قال الأعشى: وأعدَدْتُ للحَرْبِ أوزارَها رماحاً طِوالاً وخَيْلاً ذُكورا

وسُمِّيَت: أوزارها؛ لأنه لـيَّا لم يكن لها بُدُّ مِن جَرِّها، فكأنها تحملُها وتَستَقِلُّ بها، فإذا انقَضَتْ فكأنها وَضَعَتْها. وقيل: أوزارُها: آثامُها، يعني: حتىٰ يَتـرُكَ أهلُ الحرب _ وهم المُشركون _ شِـرْكَهم ومَعاصِيَهم بأن يُسلِموا.

فإن قلت: ﴿ حَقَّى ﴾ بِمَ تَعَلَّقَت؟ قلت: لا تخلو: إما أن تَتَعَلَّقَ بالضَّرْبِ والشَّدّ، أو بالمَنِّ والفِداء، فالمعنى على كِلا المُتعلِّقينِ عندَ الشافعيِّ رحمه اللهُ: أنهم لا يَزالُونَ على ذلكَ أبداً إلى أن لا يكونَ حربٌ مَعَ المُسرِكين، وذلكَ إذا لم يَبقَ لهم شَوْكة، وقيل: إذا نزلَ عيسىٰ ابنُ مَريمَ عليه السَّلام. وعندَ أبي حَنيفةَ رحمه الله: إذا عُلِّقَ بالضَّرْبِ والشَّد: فالمعنىٰ: أنهم يُقتَلُونَ ويُؤسَرُونَ حتىٰ تَضَعَ جِنسُ الحربِ الأوزار، وذلكَ حينَ لا تبقىٰ فالمعنىٰ: أنهم يُقتَلُونَ ويُؤسَرُونَ حتىٰ تَضَعَ جِنسُ الحربِ الأوزار، وذلكَ حينَ لا تبقىٰ شَوْكةٌ للمُشركين، وإذا عُلِّقَ بالمَنِّ والفِداء: فالمعنىٰ: أنه يُمَنُّ عليهم ويُفادُونَ حتىٰ تَضَعَ حربُ بَدْرٍ أوزارَها، إلا أن يُتأوَّلَ المَنْ والفِداءُ بها ذَكَرْنا مِنَ التأويل.

قوله: (إلا أن يُعنَاقَّلَ السَمَنُّ والفِداء): استِثناءٌ مِن قوله: «فالمعنى»، يعني: إذا عُلقَتْ ﴿ حَتَىٰ ﴾ بالمَنِّ والفِداء على مَذهَبِ أبي حَنيفة، فالمعنىٰ: حتىٰ تَضَعَ حَرْبُ بَدْرٍ أوزارَها، فإذا مَضَتْ لا يكونُ مَنُّ ولا فِداء، إلا أن يُفسَّرَ المَنُّ بالاستِرقاقِ وبأخذِ الجِزية، والفِداءُ بأن يُفادىٰ مُضَتْ لا يكونُ مَنُّ ولا فِداء، إلا أن يُفسَّرَ المَنُّ بالاستِرقاقِ وبأخذِ الجِزية، والفِداءُ بأن يُفادىٰ أُساراهم بأُسارىٰ المُشركين، كما روىٰ الطحاويُّ عن أبي حنيفة، فحينتَذِ لا يحتاجُ إلىٰ تقدير: «حرب بدر».

قال الزجّاج: «﴿حَقّى ﴾ موصولةٌ بالقَتْلِ والأَسْر، والمعنىٰ: فاقتُلوهُم وأَسُرُوهُم حتىٰ تَضَعَ الحربُ أوزارها، والتقدير: حتىٰ يُسْلِمُوا ويُؤمِنُوا فلا يجبُ أَن تُـحارِبُوهُم، فها دامَ الكُفرُ فالجِهادُ والحربُ قائمةٌ أبداً»(١).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٦).

﴿ وَاللَّهُ ﴾ أي: الأمرُ ذلك، أو افعلُوا ذلك، ﴿ لأَنفَرَمِنْهُمْ ﴾ لانتقَمَ منهم ببعضِ أسبابِ الهلكة؛ مِن خَسْف، أو رَجْفة، أو حاصِب، أو غَرَق، أو مَوْتٍ جارِف، ﴿ وَلَكِن ﴾ أمرَكُم بالقِتالِ لِيَبلُوَ المُؤمِنينَ بالكافرينَ أن يُجاهِدوا ويَصبِرُوا حتى يَستَوجِبُوا الثوابَ العظيم، والكافرينَ بالمؤمنينَ بأن يُعاجِلَهم على أيديهم ببعضِ ما وَجَبَ لهم مِنَ العذاب.

وقُرِئ: ﴿قُلِلُواْ﴾ بالتخفيفِ والتشديد، و«قَتَلُوا»، و«قاتَلُوا»، وقُرِئ: ﴿فَلَنَ يُضِلُّ أَعْمَلَكُمْ ﴾، و«تُضَلَّ أعمالُهُم»؛ مِن: ضَلّ. وعن قتادة: أنها نزلت في يوم أُحُد.

﴿عَرَّفَهَا لَمُمُ ﴾ أعلَمَها لهم وبَيَّنَها بها يَعلَمُ به كُلُّ أحدٍ مَنزِلتَه ودرجتَه مِنَ الجنّة. قال مُجاهِد: يهتدي أهلُ الجنّة إلى مَساكِنِهم منها لا يُخطِئون، كأنهم كانوا سُكَّانَها منذُ خُلِقُوا لا يَستَدِلُّونَ عليها. وعن مُقاتِل: إنَّ المَلكَ الذي وُكِّلَ بحِفظِ عَمَلهِ في الدُّنيا يمشي بينَ يَدَيه، فيُعرِّفُه كُلَّ شيءٍ أعطاه الله. أو: طَيَّبَها لهم، مِن العَرْف، وهو طِيبُ الرائحة.

قوله: (﴿ ذَلِكَ ﴾ أي: الأمرُ ذلك): قيل: هو إشارةٌ إلى ما تَقَدَّمَ مِن أُولِ السُّورةِ إلى هنا، وهذا بمنزلةِ قولهم في الكِتاب: «هذا، وقد كانَ كَيْتَ وكَيْت»، والظاهرُ أنَّ المُشارَ إليه ما دلَّ عليه قولُه: ﴿ وَإِذَا لَقِيتُمُ اللَّهِ كَا فَضَرَّبَ الرِّقَابِ ﴾ إلى آخره، بدليلِ قوله: ﴿ أَو افْعَلُوا ذلك ».

قوله: (أو موت جارف): الأساس: «جَرَفَ الشيءَ واجتَرَفَه: ذهبَ به كُلِّه، وجَرَفَ الطِّينَ والزِّبْلَ عن وَجْهِ الأرض: سَحَاهُ بالمِجرَفة، وتَجَرَّفَتهُ السُّيول».

قوله: (وقُرِئ: ﴿قُلِلُوا ﴾): بالتخفيفِ وضَمِّ القاف: أبو عَمْرٍ و وحَفْص، والباقون: «قاتلوا». و﴿فَلَن يُضِلَّ ﴾ بالياء التحتانية: السَّبْعة(١).

⁽١) قولُه: «و ﴿ فَكَن يُضِلُّ ﴾ بالياء التحتانية: السَّبْعة »: سقط من (ح). وانظر: «التيسير » للداني ص٢٠٠، و «حجة القراءات» ص٦٦٧.

وفي كلام بعضِهم: عَزْفٌ كنَوْح القَهاري، وعَرْفٌ كفَوْحِ القَهاري. أو: حَدَّدَها لهم، فجَنَّةُ كُلِّ أحدٍ محدودةٌ مُفرَزةٌ عن غيرها، من: عَرَّفَ الدارَ وأرَّفَها، والعُرَفُ والأُرَف: الحدود.

[﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ عَامَنُوا إِن نَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرُكُمْ وَيُثَيِّتَ أَقْدَا مَكُونَ ﴾ ٧]

﴿إِن نَصُرُوا ﴾ دينَ (اللهِ) ورسولِهِ ﴿يَنصُرُكُمْ ﴾ على عَدُوِّكُم، ويَفتَحْ لكم، ﴿وَيُثَيِّتُ الْقَدَامَكُمْ ﴾ في مَواطِنِ الحرب، أو على محجّةِ الإسلام.

[﴿ وَٱلَّذِينَ كُفُرُواْ فَتَعْسَا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَلَهُمْ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُواْ مَا أَنزَلَ ٱللهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [٩-٨]

﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ يحتملُ الرفعَ على الابتداء، والنَّصْبَ بما يُفسِّرُه، ﴿فَتَعْسَالَهُمْ ﴾، كأنه قال: أتعسَ الذينَ كَفَروا.

قوله: (عَزْفٌ كنَوْحِ القَهَارِي): العَزْفُ ـ بالزاي ــ: الصَّوْت (١)، الجوهري: «المَعازِف: المَلاهي، وعَزْفُ الرِّياح: أصواتُها».

قوله: (أو: حَدَّدَها): عطفٌ على «طَيَّبَها».

وقلت: ويُمكِنُ أن يُكنى بالعَرْفِ عن التعريف، قال:

أرادوا ليُخفُوا قَبْرِها عن مُحِبِّها فطِيبُ تُرابِ القَبْرِ دلَّ على القَبْرِ (٢)

أي: كلُّ يَهتَدي إلى جَنَّتِهِ برَوْحِ عَمَلِه. هذا قريبٌ مِن قولِ مُجاهِد.

قوله: (كأنه قال: أَتَعَسَ الذينَ كَفروا): فعلىٰ هذا، هو عطفٌ علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَيُثَبِّتُ

⁽۱) قولُه: «عَزْفٌ كنَوح القَهاري»: المُراد بـ «القَهاري»: نوعٌ من الحمام، الواحدة: قُمْريّة، أما قولُه: «وعَرْفٌ كفَوْح القَهاري»: فالمُراد: العُودُ القَهاري، وهو عودٌ يُتبخَّرُ به، يُجلَبُ مِن مَوضِع ببلادِ الهِندِ يُقال له: قَهار. انظر: «القاموس» للفيروزآبادي، مادة (قمر).

⁽٢) قال البهاءُ العاملي في «الكشكول» (١: ٧٣-٧٤): «لـيًّا ماتت ليليْ أتى المجنونُ إلى الحيّ، وسألَ عن قبرها، ولم يَهدُّوهُ إليه، فأخَذَ يَشُمُّ تُرابَ كُلِّ قبرٍ يَمُوُّ به، حتىٰ شَمَّ تُرابَ قبرها، فعَرَفَه، وأنشَدَ البيت، ثم ما زالَ يُكرِّرُه حتىٰ ماتَ ودُفِنَ إلى جَنْبها».

فإن قلت: عَلَامَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَأَضَلَ أَعْمَلَهُمْ ﴾؟ قلت: على الفِعْل الذي نَصَبَ «تَعْساً»، ولأنَّ المعنى: فقال: تَعْساً لهم، أو: فقضى: تَعْساً لهم، و«تَعْساً له»: نقيضُ «لَعاً له»، قال الأعشى: فلأنَّ المعنى: فالتَّعْسُ أَوْلىٰ لها مِن أَن أقول: لَعَا

أَقْدَامَكُرْ ﴾، أي: يُثبِّتُ اللهُ أقدامَ المُؤمنين، ويُتعِسُ الكُفّار، والفاءُ في قوله: ﴿فَتَعْسَا لَهُمْ ﴾: كما في قوله: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرُّوانَ فَاسْتَعِدُ بِاللّهِ ﴾، أي: أرادَ اللهُ أن يُتعِسَهم، فقضى: تَعْساً لهم، أو: فقال: تَعْساً لهم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمُرُهُۥ إِذَا أَرَادَ شَيْعًا أَن يَقُولَ لَهُۥكُن فَيكُونُ ﴾ [يس: ١٨٦]، كما قَدَّرَهما المُصنَف.

وعلىٰ أن يكونَ ابتداء: هو عطفُ جُملةٍ علىٰ جُملةٍ شَرْطيّةٍ مِثلِها، ولذلكَ أُدخِلَتِ الفاءُ في خَبرِ الموصول، كما قَدَّرَه الزجّاج، فالمُرادُ بالذينَ كفروا: مَنْ يُضادُّ الذينَ يَنصُرونَ دينَ الله، كأنه قيل: إن تَنصُروا اللهَ يَنصُرُكُم، ومَنْ لم يَنصُرُهُ فتَعْساً له، فوضَعَ «الذينَ كَفَروا» مَوضِعَ «مَنْ لم يَنصُرُه فتعْساً له، فوضَعَ «الذينَ كَفَروا» مَوضِعَ «مَنْ لم يَنصُرُه» تغليظاً. هذا القولُ أوفَقُ لأسلوبِ السُّورةِ مِنَ التقابُلِ المَعْنوي.

قوله: (فالتَّعْسُ أَوْلِي لها مِن أَنْ أقول: لَعَا): تمامُه في «الصِّحاح»(١):

بذاتِ لَوْثٍ عَفَرْناةٍ إذا عَثَرَتْ(٢)

لَعْوةُ الجوع: حِدّتُه، ويُقالُ للعاثِر: «لعاً لك» دعاءٌ عليه بأن يَنتَعِش، واللَّوْث ـ بالفَتْح ـ: القُوّة، ناقةٌ عَفَرناة: قَوِيّة، بالعين المُهمَلة والفاءِ والنون، والألفُ للإلحاق، قبلَه:

كَلَّفْتُ مجهولَهَا (٣) نفسي وشايَعني هَـمِّي عليها إذا ما ٱلْها لَـمَعا

⁽١) ذكره الجوهري في «الصِّحاح»، مادة (لوث).

⁽٢) البيتُ للأعشىٰ، كما في «ديو انه» ص١٠٧.

وكذا ذكره الزنخشريُّ نفسُه في «المستقصىٰ في أمثال العرب» (٢: ٢٦٦) رقم (٩٢٧)، وأبو عُبيد القاسمُ ابنُ سَلّام في كتاب «الأمثال» («فصل المقال» للبكري ص ١٠١)، وابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (لوث) و(تعس) و(لعا). وعند الزمخشري: «أولىٰ لها»، وعند غيره: «أدنىٰ لها».

⁽٣) في (ح) و(ف): «كلفت بها » ولا يستقيم، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِمَا في «ديوان الأعشى» ص١٠٧، و «لسان العرب»، مادة (لوث)، ويدلُّ علىٰ صوابه قولُ المُؤلِّف بعد قليل في شَـرْحه: «بلدة مجهولة».

يُريد: فالعُثورُ والانحِطاطُ أقرَبُ لها مِنَ الانتِعاشِ والنُّبوت.

وعنِ ابنِ عباس: يُريد في الدُّنيا: القَتْل، وفي الآخِرة: التَّردِّي في النار.

﴿ كَرِهُوا ﴾ القرآنَ و ﴿ مَا آنزَلَ اللهُ ﴾ فيه مِنَ التكاليفِ والأحكام، لأنهم قد ألِفُوا الإهمالَ وإطلاقَ العِنانِ في الشَّهَواتِ والـمَلاذَ، فشَقَّ عليهم ذلك وتعاظَمَهم.

[﴿ أَفَلَرْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَلِقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ دَمَّرَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَفْدِينَ آمَنْكُهَا ﴾ ١٠]

المعنى: قَوِيَ هَمِّي على قَطْع بلدةٍ مجهولةِ الأعلام إذا ما سَرابُها يَلمَع، بناقةٍ ذاتِ قُوّةٍ غليظة.

قال الزجّاج: «الذين: مُبتَدأ، والخبر: ﴿فَتَعَسَّا أَهُمْ ﴾، ويجوزُ أن يكونَ نَصْباً على معنى: أتعَسَه الله، والتَّعْس: الانحِطاطُ والعُثور»(١). وقال مكّي: «(الذينَ كَفَروا): مُبتَدأ، وما بعدَه: الخبر، و(تَعْساً): نَصْبٌ على المصدر، وهو مُشتَقٌّ عن فِعْلٍ مُستَعمَل، ويجوزُ الرفعُ على الابتداء، و﴿فَهُمْ ﴾: الخبر، والجملة: خبرُ (الذين)»(٢).

قوله: (ودَمَّرَ عليه: أهلَكَ عليه ما يختصُّ به): الأساس: «دَمَّرَ عليهم، وهو إهلاكُ^(٣) مُستَأْصِل، ودَمَّرتُ على القوم: هَجَمتُ عليهم بغير استِئذان، دُمُوراً».

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٨).

⁽٢) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ١٧١).

⁽٣) في الأصول الخطية: «هلاك»، والمُثبَتُ من «أساس البلاغة»، مادة (دمر).

[﴿ وَالِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَيْفِرِينَ لَامَوْلَىٰ لَهُمْ ﴾ [1]

﴿مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ وَليُّهم وناصِرُهم، وفي قِراءةِ ابنِ مسعود: «وليُّ الذينَ آمنوا»، وفيه ويُروى: أنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ في الشّعْبِ يومَ أُحُد، وقد فَشَتْ فيهمُ الجِراحات، وفيه نزلت، فنادى المُسركون: اعْلُ هُبَل، فنادى المُسلِمون: اللهُ أعلى وأجَلّ، فنادى المُسلِمون: اللهُ أعلى وأجَلّ، فنادى المُسركون: يومٌ بيوم، والحربُ سِجال، إنَّ لنا عُزّى ولا عُزّى لكم، فقال رسولُ الله ﷺ: «قولوا: اللهُ مَوْلانا ولا مَوْلى لكم، إنَّ القَتْلىٰ مُحتلِفة: أما قَتْلانا فأحياءٌ يُرزَقون، وأما قَتْلاكم ففي النارِ يُعذَّبون».

فإن قلت: قولُه تعالى: ﴿وَرُدُّوَا إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَ هُمُ ٱلْحَقِّ ﴾ [يونس: ٣٠] مُناقِضٌ لهذهِ الآية؟ قلت: لا تناقُضَ بينهما، لأنَّ الله مَوْلىٰ عِبادِهِ جميعاً علىٰ معنىٰ أنه ربُّهم ومالِكُ أمرِهِم، وأما علىٰ معنىٰ الناصِر: فهو مَولىٰ المُؤمنينَ خاصّة.

وقلت: كأنَّ في «دَمَّرَ عليهم» تَضْمينَ معنىٰ «أطبَقَ»، فعُدِّيَ بـ«علىٰ»، فإذا أطبَقَ عليهم دماراً لم يَخلُصْ مما يَختَصُّ به أحد.

قوله: (كانَ في الشَّعْب): الجوهري: «الشَّعْبُ ـ بالكَسْر ـ: الطريقُ في الجبل، والجمع: الشَّعاب».

قوله: (اعْلُ هُبَل): هذا مذكورٌ في حديثٍ طويلٍ قاله أبو سُفيانَ يومَ أُحُد، أخرَجَه البُخاريُّ وأبو داود (١) عن البراءِ بنِ عازب.

النهاية: «هُبَل بضَمِّ الهاء نه اسمُ صَنَم لهم معروف»، «الحربُ سِجال: أي: مَرَّةً لنا ومَرَّةً علينا، وأصلُه: أنَّ المُستَقِينَ بالسَّجْل (٢) يكونُ لكُلِّ واحدٍ منهم سَجْل».

⁽١) البخاري (٣٠٣٩) و(٤٠٤٣)، ولم أقف عليه في «سنن أبي داود».

⁽٢) السَّجْل: الدُّلُو العظيمة، كما في «القاموس»، مادة (سجل).

[﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَتِ جَنَّنتِ تَجْرِي مِن تَحْنِهَا ٱلْأَنْهَ أَلَّ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ يَتَمَنَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَامُ وَالنَّارُمَنْوَى لَمُنْمَ ﴾ ١٢]

﴿ رَمَنَا عَوْنَ ﴾ يَنتَفِعُونَ بِمَتاعِ الحياةِ الدُّنيا أياماً قلائِل، ﴿ وَيَأْكُلُونَ ﴾ غافِلينَ غيرَ مُفكِّرِينَ في العاقِبة ﴿ كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَكُمُ ﴾ في مَسارِحِها ومَعالِفِها، غافِلةً عما هي بصَدَدِهِ مِنَ النَّحْرِ والذَّبْح، ﴿مَثْوَى لَهُمْ ﴾ مَنزِلُ ومقام.

[﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّقُوَّةً مِن قَرْيَئِك ٱلَّتِيَ أَخْرَجَنْك أَهْلَكُنْنَهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ ﴾ ١٣] وقُرِئ: «وكاثِن» بوزْنِ «كاعِن» وأرادَ بالقَرْية: أهلَها،

قوله: (غير مُفكِّرينَ في العاقبة ﴿كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَلُم ﴾): فإن قلت: أينَ مَوقِعُ التقابُل بينَ هذهِ الآيةِ وبينَ قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَخِلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾؟ قلت: مَوقِعُه إيقاعُ ﴿يَتَمَنَّعُونَ وَيَأْكُونَ ﴾ مُقابِلاً لقوله: ﴿وَعَمِلُوا الصَّلِحَتِ ﴾، وفيه إيها ۗ إلى قوله صَلَواتُ الله عليه: «الدُّنيا سِجْنُ المُؤمِنِ وَجَنَّ الله عَنَّ وجَلَّ سيُدخِلُ الذينَ آمنوا وتَفكَّروا، وجَنَّ الله عَنَّ وجَلَّ سيُدخِلُ الذينَ آمنوا وتَفكَّروا، فعرفوا أنَّ الله عَنَّ وجَلَّ سيُدخِلُ الذينَ آمنوا وتَفكَّروا، فعرفوا أنَّ الدُّنيا ونعيمَها في وَشَكِ الزوال، وأنَّ الآخِرةَ هي دارُ القرار، فحَبَسُوا أنفُسهم على طاعةِ الله وطلَبِ مَرْضاتِه، وصَبَرُوا على مَشاقِّ التكاليف، وعَزَفُوا عن مَلاذِّ الدُّنيا وشَهواتِها، فكانتِ العاقبةُ جَنَّاتٍ تجري مِن تحتِها الأنهار، والذينَ كفروا لم يَتَفكَّروا في ذلك، فاشتَغلوا فكانتِ العاقبةُ جَنَّاتٍ تجري مِن تحتِها الأنهار، والذينَ كفروا لم يَتَفكَّروا في ذلك، فاشتَغلوا بالدُّنيا عن الآخرة، وتَمتَّعوا أياماً قَلائِلَ يأكلونَ غافِلين، والحالُ أنَّ النارَ مَثُوىٰ لهم.

أُسنِدَ إدخالُ الجنّةِ إلى الله، وأُهمِلَ إسنادُ النار، وخُولِفَ بينَ الجملتينِ فِعْليةً واسمية؛ للإيذانِ بسَبْقِ الرحمة، والإعلامِ بتَصْييرِ الـمُؤمنين، والوَعْدِ بأنَّ عاقبتَهم أنَّ اللهَ يُدخِلُهم جَنّات، وأنَّ الكافرينَ مثواهم النار، وهم الآن حاضِرونَ فيها، ولا يَدرون، وكالبهائم يأكلون.

قوله: (وقُرِئ: «وكائِن» بوَزْنِ «كاعِن»): قرأها ابنُ كثير (٢).

⁽١) في «صحيحه» برقم (٢٩٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٢) انظر: «التيسير» للداني ص٠٩، و«حجة القراءات» ص١٧٤.

ولذلك قال: ﴿أَهْلَكُنَهُمْ ﴾ كأنه قال: وكم مِن قَوم هُم أَشَدُّ قُوهً مِن قَومِكَ الذينَ أَخرَجُوكَ أَهْلَكُنَاهُم، ومعنى «أَخرَجُوك»: كانوا سَبَبَ خُروجِك. فإن قلت: كيفَ قال: ﴿فَلَا نَاصِرَ لَمُنْمُ ﴾؟ وإنها هو أمرٌ قد مضىٰ؟ قلت: عَجْراه مَجْرىٰ الحالِ المَحْكيّة، كأنه قال: أَهلَكْناهم فهم لا يُنصَرُون.

[﴿ أَفَىٰ كَانَ عَلَى بَيِّنَةِ مِن رَّبِهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ اسْوَءُ عَمَلِهِ وَٱنَّبَعُوا أَهُوا تَهُ ﴾ ١٤]

«مَنْ زُيِّنَ له»: هُم أهلُ مَكَّةَ الذينَ زَيَّنَ لهمُ الشَّيْطانُ شِرْكَهم وعَداوتَهم لله ورسولِه، و «مَنْ كانَ على بَيِّنةٍ مِن ربِّه» _ أي: على حُجَّةٍ مِن عِندِه وبُرْهان، وهو القُرآنُ المُعجِزُ وسائرُ المُعجِزات _ : هو رسولُ الله ﷺ. وقُرِئ : «أُمَّنْ كانَ على بَيِّنة»، وقال : ﴿ سُوَهُ عَلِهِ عَالَمَ عَلَى الفظِ «مَنْ» ومعناه.

[﴿ مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُنَّقُونَ ۚ فِيهَا أَنْهَلُّ مِِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنِ وَأَنْهَلُّ مِّن لَمَن لَمَ يَنَغَيَّرَ طَعْمُهُ. وَأَنْهَلُّ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَةٍ لِلشَّدِبِينَ وَأَنْهَلُّ مِنَّ عَسَلِمُصَفَّى وَلَمْمْ فِبهَا مِن كُلِّ ٱلشَّمَرَٰتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَبِّهِمْ كُمَنَّ هُوَخَلِدٌ فِأَلنَّارِ وَسُقُوا مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ ﴾ ١٥]

فإن قلت: ما معنى قوله تعالى: ﴿مَثَلُلَجْنَةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُنَقُونَ فِيهَا ٱنْهَدُّ ...كُمَنْ هُوَ خَلِدٌ فِأَلْنَادِ ﴾؟ قلت: هو كلامٌ في صُورةِ الإثباتِ ومعنى النفي والإنكار، لانطوائِهِ تحتَ حُكم كلام مُصَدَّرِ بحرفِ الإنكار،

قوله: (كأنه قال: وكم مِن قوم هُم أَشَدُّ قُوّة): قال مكِّي: « ﴿ مِن قَرْبَاكِ اللَّي اَخْرَحَنْك ﴾ مما حُذِفَ فيه الـمُضاف، وأُقيمَ الـمُضافُ إليه مَقامَه، أي: التي أخرَجَكَ أهلُها، فحُذِفَ «الأهل»، فقام ضميرُ «القرية» مَقامَهم، فصار مرفوعاً بـ «أخرَجَ» واستَتَر فيه، وظَهَرَتْ علامةُ التأنيث » (١).

قوله: (النطوائِهِ تحتَ حُكم كلام مُصَدَّرٍ بحَرْفِ الإنكار): الانتِصاف: «لقد أحسَن، وفي الكلام حذفٌ لِتَتِمَّ المُعادَلةُ وتَصِحَّ المُقابَلة (٢)، أي: مَثَلُ ساكِن الجنة، كقوله: ﴿ أَجَعَلْتُمُ سِقَايَةَ

⁽١) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٢٧٢).

⁽٢) لأنه لا مُعادلة بين الجنة وبين الخالدين في النار. قاله ابنُ المُنيِّر نفسُه في «الانتصاف»، واختَصَرَه المُؤلِّف، كعادته رحمه الله تعالىٰ في كثير من نُقُوله.

.....

الْحَاَجِ ...كُمَنْ مَامَنَ ﴾ [التوبة: ١٩]، أي: أهلَ سِقاية، فيكونُ حينَئذٍ تنظيرُ بُعْدِ التَّسُويةِ بينَ المُتمسِّكِ بالبيِّنة وراكبِ الهوىٰ ببُعْدِ التَّسُويةِ بينَ المُنعَّمِ في الجنّةِ والمُعذَّبِ في النار، وهو مِن بابِ تَنظير الشيءِ بنفسِه باعتبارِ حالَين، إحداهما أوضَحُ بياناً مِن الأخرىٰ، فالمُتمسِّكُ بالبيِّنة هو المُعذَّبُ في النار»(١).

وقلت: قد افتُتِحَتْ هذهِ السُّورةُ الكريمة، ووُسِمَتْ بَراعةُ استِهلالها، بصيغةِ التقابُل في الذينَ كفروا، وثُنِّيَ في أنَّ اللهَ يُدخِلُ الذينَ آمنوا؛ سلوكَ تلك الطريقة، وثُلِّثَ في قوله: ﴿ أَفَن كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ ﴾ ذلك، وجُعِلَت هذهِ الآيةُ التي نَحْنُ بصَدَدِها مُتفرِّعةً على هذهِ القرينةِ بدلالةِ أداةِ التشبيه، وجُعِلَ المُشبَّةُ والمُشبَّةُ به بتمامِهِ مُثَلًا به، كما قَرَّرَهُ صاحبُ «الانتِصاف».

وإنها فُصِلَ بينَ الكلامين (٢) ليقعَ قولُه: ﴿مَثَلُ الْجُنَةِ ﴾ استِثنافاً، وذلكَ أنَّ الكافرَ لمَّا أُلقِيَ إليه نفيُ السُاواةِ بينَ مَنْ هو على بُرْهانٍ من رَبِّه، وهو القُرآنُ المُعجِز وبينَ مَنْ رَكِبَ مَثْنَ الهُوىٰ واتبَعَ الشَّهَوات، كما قال: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُواْ يَتَمَنَّعُونَ وَيَأْكُونَ كَمَا تَأْكُلُ ٱلأَنْعَامُ ﴾، وقُدِّرَ أنه لعَدَم التِفاتِهِ إلىٰ هذا الإنكارِ بمَنزِلةِ مَنْ يُصِرُّ على إنكاره، ويقولُ بالتَّسْوية، فأوقَعَ ﴿مَثَلُ لِعَدَم التِفاتِهِ إلىٰ هذا الإنكارِ بمَنزِلةِ مَنْ يُصِرُّ على إنكاره، ويقولُ بالتَّسْوية، فأوقَعَ ﴿مَثَلُ المَّنَّةِ ﴾ إلى ساقتِهِ جواباً إلىٰ هذا الإنكارِ المُتجدِّد، يعني: إنكارُكُم هذا يَستَلزِمُ التسويةَ بينَ حالتَي أهل الجنّةِ والنار.

والنُّكْتَةُ في إيرادِ هذا الاستِئناف: هي أنَّ هذا مِنَ الأُمُورِ الْمَقرَّرةِ التي تَثبُتُ به الدَّعاویٰ^(٣)؛ لظُهورِ أدلته، وأُدمِجَ^(٤) فيه معنىٰ التعريض بأنهم في هذا الإصرارِ ممن هو خالدٌ في النار، وبأنَّ الذي هو علىٰ بيِّنةٍ مِن ربِّه في جَنَّاتٍ تجري مِن تحتِها الأنهار.

⁽١) «الانتصاف» (٣: ٥٣٣) بحاشية «الكشّاف».

⁽٢) أي: بين هذه الآية والآياتِ التي تقدمتها في السورة، مع أنها مُتفرِّعةٌ عليها، فكان حقُّها أن تُعطَفَ عليها، ولكنَّها فُصِلَت عنها، أي: تُرِكَ العطفُ بينها وبينَ ما قبلها.

⁽٣) تحرَّف في (ف) إلى: «الدواعي».

⁽٤) تقدُّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً.

ودُخُولِهِ فِي حَيِّزِه، وانخِراطِهِ فِي سِلكِه، وهو قولُه: ﴿ أَفَنَ كَانَ عَلَى بَيْنَةٍ مِّن زَيِّهِ مَكَن زُيِّنَ لَهُ, سُوَّهُ عَمَلِهِ . ﴾، فكأنه قيل: أمَ ثَلُ الجنةِ كمَنْ هـو خالِـدٌ في النار؟ أي: كمَثَلِ جَـزاءِ مَنْ هو خالدٌ في النار.

فإن قلت: فلِمَ عُرِّيَ من حَرْفِ الإنكار، وما فائدةُ التَّعْرية؟ قلت: تعريتُه مِن حرفِ الإنكارِ فيها زيادةُ تصوير لمُكابَرةِ مَنْ يُسَوِّي بينَ المُتمسِّكِ بالبيِّنةِ والتابعِ لهواه، وأنه بمَنزِلةِ مَنْ يُشِيِّ اللَّهَار، وبينَ النَّارِ التي يُسْقَىٰ أهلُها الخميم، ونظيرُه قولُ القائل:

أفرَحُ أَنْ أُرزَأَ الكِرامَ وأنْ أُورَثَ ذَوْداً شَصائِصاً نَبَلا

عن بعضِهم: أنَّ الهمزةَ في ﴿ أَفَىٰ كَانَ ﴾ توقيفٌ وتقرير، لأنَّ الجوابَ معلوم، كما أنك إذا قلت: مَنْ يَفْعَلِ السَّيِّئاتِ يَشْقَ، ومَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ يَسْعَد، ثم قلت: الشقاءُ أحَبُّ إليك أم السَّعادة؟ فقد عُلِمَ أنَّ الجواب: السَّعادة، فهذا مَجْرىٰ همزةِ التوقيفِ والتقرير.

الراغب: «مَن: عبارةٌ عن الناطقين، ولا يُعبَّر به عن غير الناطقين إلا إذا جُمعَ بينهم وبين غيرهم، كقولك: رأيتُ مَن في الدارِ من الناس والبهائم، أو يكون تفصيلاً لجملة يدخلُ فيهم الناطقون، كقوله تعالى: ﴿فَينْهُم مَّن يَمْشِى﴾ [النور: ٤٥] الآية، ولا يُعبَّر عن الناطقين إذا تفرد، ولهذا قال بعضُ المُحدَثين في صفة أغنام نفى عنهم الإنسانية:

تُخْطِي إذا جئتَ في استِفهامِهم بـ «مَنِ»

تنبيهاً على أنهم حيوانٌ أو دون الحيوان» (١).

قوله: (أَفرَحُ أَنْ أُرزَأَ الكِرام) البيت: شَصُوص: وهي الناقةُ القليلةُ اللَّبَن، النُّبَل _ بالضَّمّ _: جمعُ نُبْلة (٢)، وبالفَتْح: جمعُ نبيل، ككُرَمٍ وكُرُم، والنَّبَلُ أيضاً: صِغارُ الإبل، وهو

⁽١) قول الراغب سقط من (ح) و(ف)، وهو في «المفردات» (من).

⁽٢) وهي العطية.

هو كلامٌ مُنكِرٌ للفَرَحِ برَزِيّةِ الكِرام ووِراثةِ الذَّوْد، مع تَعَرِّيهِ من حرفِ الإنكار، لانطِوائِهِ تحتَ حُكم قولِ مَنْ قال: أتفرحُ بمَوْتِ أخيك وبوراثةِ إبله، والذي طُرِحَ لأجلِهِ حرفُ الإنكار: إرادةُ أن يُصَوِّرَ قُبحَ ما أُزِنَّ به، فكأنه قالَ له: نعم، مِثْلي يَفرَحُ بمَرزَأةِ الكِرام، وبأن يَستَبدِلَ منهم ذَوْداً يَقِلُ طائلُه، وهو مِنَ التسليم الذي تحتَه كُلُّ إنكار.

و ﴿ مَّثَلُ الْجَنَّةِ ﴾ صِفةُ الجنَّةِ العجيبةِ الشأن، وهو مُبتَدأ، وخَبَـرُه: ﴿ كَمَنْ هُوَخَلِدٌ ﴾، ..

مِنَ الأضداد، والذَّوْد: ما دونَ العَشَرة، وفي الحديث: «في خمسِ ذَوْدٍ شاةً" (١) بالإضافة، والنُّبَل: رُوِيَ في الشِّعْرِ بضَمِّ النُّون أيضاً، والمعنىٰ: أفرَحُ بأنْ أُرزَأَ بكِرامِ القوم، فأُعطىٰ صِغارَ الإبل، أي: لا أفرح (٢).

قوله: (ما أُزِنَّ به): الجوهري: «أزنَنتُه بشيء: اتهمتَه، وهو يُزَنُّ بكذا».

قوله: (وهو مُبتَدأ، وخَبَرُه: ﴿كَنَ هُوَخَلِدٌ فِالنَّارِ ﴾): قال الفرّاء: أراد: أمَنْ كانَ في هذا النّعيم كمَنْ هو خالدٌ في النار؟ يَدُلُّ على هذا المحذوفِ قولُه (٣): ﴿وُعِدَ ٱلْمُنْقُونَ ﴾، أو حرفُ التشبيه الدّالُّ على المُشبَّهِ والمُشبَّهِ به. ذكره صاحبُ «المطلع». ولا بُدَّ مِن تقديرِ شيء، إما عندَ المُشبَّة كما ذهبَ إليه الفرّاء، أو عندَ المُشبَّة به، كما قَدَّرَهُ المُصنَّف، وهو: «كمَثُلِ جَزاءِ مَنْ هو خالدٌ في النار».

⁽١) أخرجه أبو داود (١٥٦٧)، والنسائي (٢٤٤٧) و(٢٤٥٥)، ضِمنَ كتاب أبي بكر الذي كتبه لأنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عنهما في الزكاة، وأولُه: «هذه فريضةُ الصدقة التي فَرَضَها رسولُ الله ﷺ علىٰ المسلمين التي أمر اللهُ عَزَّ وجَلَّ بها نبيَّه».

⁽٢) البيتُ لحضرميِّ بنِ عامر، كان له تسعةُ إخوة، فهلكوا ووَرِثَهم، فزعم أحدُ أولادِ عمَّه أن حَضْرَميًّا فَرِحَ بمَوْتِ إخوته، فأجابه به. كذا في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جزأ) و(شصص) و(نبل)، وفي المادة الأخيرة ذِكرُ الخلافِ في ضَبْط «نبلاً» فيه.

⁽٣) في (ح) و(ف): «وهو قولُه» والمُثبتُ من (ط).

وقولُه: ﴿فِيهَا أَنْهَزُ ﴾ داخِلٌ في حُكم الصّلةِ كالتكرير لها، ألا ترى إلى صِحّةِ قولك: التي فيها أنهار، وكأنَّ قائلاً قال: وما فيها أنهار، وكأنَّ قائلاً قال: وما مَثَلُها؟ فقيل: فيها أنهار، وأن يكونَ في مَوضِع الحال، أي: مُستَقِرّةً فيها أنهار، وفي قِراءةِ عليٍّ رضي الله عنه: «أمثالُ الجنّة»، أي: ما صفاتُها كصفاتِ النار.

قوله: (﴿ وَفِيهَا أَنْهَرُ ﴾ داخلٌ في حُكم الصّلةِ كالتكرير لها): أي: للصّلة، إحداها: ﴿ وُعِدَ الْمُنّقُونَ ﴾، وثانيها: ﴿ وَعِيمَا أَنْهَرُ ﴾.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ خَبَرَ مُبتَداً محذوف): عطفٌ على قوله: «داخلٌ في حُكم الصّلة» (١)، لا على ما قبله، بدليل عطف: «وأن يكونَ في مَوضِع الحال» على «أن يكون»، وفيه بَحْث، لأنه لا عالى ما قبلَه تقديرِ المُبتَدأ؛ لأنَّ ﴿فِيهَا أَنَهَرُ ﴾ جُملةٌ برأسِها، ويلزَمُ مِن كوضِا بياناً وقوعُ الاستِتنافِ قبلَ جيء خَبَرِ الجملةِ السابقةِ التي هي مَورِدُ السُّؤال، اللهُمَّ إلا أن يُقال: يُقدَّرُ للجُملةِ الأُولىٰ خَبَر، وللثانية (١) مُبتَدأ، كما فَعَلَ أبو البقاء، أي: فيما نَقُصُّ عليكَ مَثلُ الجنّة، وقولُه: ﴿فَيَهَا أَنْهَرُ ﴾ مُستأنفٌ شارحٌ لمعنى المَشَل، وقولُه: ﴿كُمَنْ هُوَخَلِدٌ ﴾ في مَوضِعِ رفع، أي: حالهُم كحالِ مَنْ هو خالدٌ في النار، أو نَصْبِ، أي: يُشبِهون (٣).

وقَدَّرَ المُصنِّفُ في «الأنعام» _ عند قوله: ﴿كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ [الأنعام: ١٢٢] _:
«﴿مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّي وُعِدَ الْمُنَّقُونَ فِيهَا أَنْهَرُ ﴾: أي: صِفتُها هذه، وهي قولُه: ﴿فِيهَا أَنْهَرُ ﴾».

قوله: (في مَوضِع الحال): ذو الحال: الضميرُ الراجعُ مِنَ الصِّلةِ إلى الموصول؛ لأنَّ الموصولةَ صِفةٌ للجَنّة، ولا بُدَّ فيها مِنَ الضمير، أي: الجنةُ التي وُعِدَ بها المُتقونَ مُستَقِرَّةً فيها الأنهار.

قوله: (وفي قِراءةِ عليّ رضيَ اللهُ عنه: «أمثالُ الجنة»): قال ابنُ جِنِّي: «قرأ عليٌّ وابنُ عباسٍ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهما: «أمثالُ الجنة»، وهذهِ القِراءةُ دليلٌ علىٰ أنَّ قِراءةَ العامّةِ بالتوحيد معناها

⁽١) من قوله: «كالتكرير لها» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٢) الجملةُ الأولىٰ: هي قولُه: ﴿ مَّثَلُلُهُ نَوَلَّكُ وَعِدَ ٱلمُّنَّقُونَ ﴾، والثانية: هي قولُه: ﴿ كُنَّ مُوخَالِدٌ فِأَلْنَارِ ﴾.

⁽٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العُكبَري (٢: ١١٦١-١١٦٢).

وَقُرِئ: «أَسِنٍ»، يُقال: أَسِنَ المَاءُ وأَجِن: إذا تَغيَّرَ طَعْمُه وريحُه، وأُنشِدَ ليزيدَ بنِ معاوية: لقد سَقَتْني رُضاباً غيرَ ذي أَسِنِ كالمِسْكِ فُتَّ على ماءِ العَناقيدِ

﴿ مِن لَبَنِ لَمْ يَنَغَيَّرُ طَعْمُهُ ﴾ كما تَتَغيَّرُ ألبانُ الدُّنيا، فلا يعودُ قارصاً ولا حازِراً، ولا ما يكرَهُ مِنَ الطُّعُوم، ﴿ لَذَّةَ ﴾ تأنيثُ لَذّ، وهو اللذيذ، أو وَصْفٌ بمَصدَر. وقُرِئ بالحركاتِ الثلاث، فالجرُّ على صِفةِ الأنهار، والنَّصْبُ على العِلّة، أي: الثلاث، فالجرُّ على صِفةِ الأنهار، والنَّصْبُ على العِلّة، أي: لأجل لَذَةِ الشارِيين.

الكَثْرة، وذلكَ لِمَا فيه مِن معنىٰ المَصدَريَّة، ولهذا جاز: «مَرَرتُ برجلٍ مِثلِ رَجُلَين»، و «برَجُلَينِ مِثلِ رجال»، و «بامرأةٍ مثلِ رَجُل»، ألا ترىٰ أنك تَستَفيدُ في أثناءِ ذلك معنىٰ التشبيهِ والتمثيل» (١٠).

وأما «ما» في كلام المُصنِّف في قوله: «ما صفاتُها كصفاتِ النار»: فهي نافية، وذلك لِمَا سبقَ له أنَّ هذا كلامٌ في صُورةِ الإثباتِ ومعنىٰ النفي، وأما معنىٰ الجمع في قوله: «كصفاتِ النار»: فلوقوع ﴿كُمَنَ هُو خَلِدٌ في النَّارِ ﴾ الآية مُشبَّها به، والمُشبَّة مُتعدِّد، ذُكِرَ فيه أشياءُ سِتّة: الأنهارُ الأربعة مُكرَّرة، ثم قيل: ﴿مِن كُلِّ الثَّمَرَتِ ﴾ ثم ﴿وَمَغْفِرَةٌ مِن رَبِّهِم ﴾، فيجبُ تقديرُ ما يقابِلُها في طَرَفِ المُشبَّه به، وقد ذُكِرَ فيه شيئان: الخلودُ في النارِ وسَقيُ الماءِ الحميم. وعلى تقديرِ ابنِ جِنِّي: لا يجبُ تقديرُ صفاتٍ على الجمع؛ لِمَا ذَكرَ مِن أنه جائزٌ أن يُقال: مَرَرتُ برَجُلَينِ مِثلِ رجال، وعكسُه.

قوله: (وقُرِئ: «أَسِن»): قرأ ابنُ كثير: بالقَصْر، والباقون: بالمدّ(٢).

قوله: (فلا يعودُ قارِصاً ولا حازِراً): الجوهري: «القارص: اللَّبَنُ الذي يَحْذي اللسان، وفي المثل: عَدَا القارِصُ فحَزَر، أي: جاوَزَ إلىٰ أَنْ حَمِض»، و «الحازِرُ _ بتقديم الزاي _: اللَّبَنُ الحامض».

⁽١) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٧٠).

⁽٢) انظر: «التيسير» للداني ص٠٠٠، و «حجة القراءات» ص٦٦٧.

والمعنى: ما هو إلا التَّلنُّذُ الخالِص، ليس معه ذهابُ عَقْل ولا خُمارٌ ولا صُداعٌ ولا آفةٌ مِن آفاتِ الخمر، ﴿مُصَفَى ﴾ لم يخرج مِن بُطونِ النَّحْل، فيُخالِطَه الشَّمْعُ وغيرُه، ﴿مَآءٌ جَمِيمًا ﴾ قيل: إذا دنا منهم شَوَىٰ وُجُوهَهُم، وانمازَتْ فَرْوةُ رؤوسِهم، فإذا شَرِبُوهُ قَطَّعَ أمعاءَهم. [﴿ وَمِنْهُم مَن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِن عِندِكَ قَالُواْ لِلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ عَافِفًا أَوْلَيْكَ اللهُ عَلَى قُلُومِهُم وَاتَّعَمُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِن عِندِكَ قَالُواْ لِلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ عَافِفًا أَوْلِيكَ اللهُ عَلَى قَلْومِهم وَاتَّعَوْ أَهْواءَهُمْ ﴾ ١٦]

هم المُنافِقون، كانوا يحضرونَ مجلسَ رسولِ الله ﷺ، فيسمَعونَ كلامَه، ولا يَعُونَه، ولا يَعُونَه، ولا يَعُونَه، ولا يُلقُونَ له بالاً تهاوُناً منهم، فإذا خَرَجُوا قالوا لأُولِي العِلم مِنَ الصحابة: ماذا قالَ الساعة؟ علىٰ جِهةِ الاستِهزاء. وقيل: كان يَخطُب، فإذا عابَ المُنافِقينَ خَرَجُوا، فقالوا ذلكَ للعُلماء. وقيل: قالوه لعبدِ الله بنِ مسعود. وعن ابنِ عباس: أنا منهم، وقد سُمِّيتُ فيمن سُئِل.

﴿ عَانِقًا ﴾ _ وقُرِئُ: «أَنِفاً» علىٰ «فَعِل» _: نَصْبٌ علىٰ الظَّرْف،

قوله: (والمعنى: ما هو إلا التَّلنُّذُ الخالِص، ليسَ معَه ذهابُ عَقْلِ ولا خُمَارٌ ولا صُداعٌ ولا آفَةٌ مِن آفاتِ الخمر): كُلُّ هذا المعنى يُعطيهِ الوَصْفُ بقوله: ﴿ لَذَوْ لِلشَّرْبِينَ ﴾ تَعْريضاً بخُمُورِ الدُّنيا، كقوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلُ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنَوُونَ ﴾ [الصافات: ٤٧]، ويَدُلُّ على التعريضِ تفسيرُه «المُصفّى» بقوله: «لم يَحرُجُ مِن بُطُونِ النَّحْل، فيُخالِطَه الشَّمْعُ وغيرُه»، اعتبرَ فيهما معنىٰ الوَصْفِ بإحدىٰ صِفتَي الذات، وخَصَّصَهما، إذْ لولا التَّعْريضُ لم يُنفِدْ فائدةً أخرىٰ.

قال القاضي: «وفي ذلكَ مَثَلٌ لِمَا يقومُ مقامَ الأشربةِ في الجنّةِ بأنواعِ ما يُستَلذُّ منها في الدُّنيا، بالتجريد عما يُنقِّصُها ويُنغِّصُها، والتوصيفُ بما يُوجِبُ غزارتَها واستِمرارَها» (١).

قوله: (وانمازَتْ فَرُوةُ رؤوسِهم): الجوهري: «مِزْتُ الشيءَ أَمِيزُه مَيْزاً: عَزَلتَه وفَرَزتَه، وكذلكَ: مَيَّزاً فانماز».

قوله: (أَنِفاً): قرأها ابنُ كثير (٢).

⁽١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٩٢).

⁽٢) هي إحدىٰ الروايتين عن ابن كثير، والأخرىٰ موافقةٌ لقراءةِ الجماعة، واختارها أبو عمرو الداني في=

قال الزَّجّاج: هو مِن: استأنفتُ الشيء: إذا ابتَدأتُه. والمعنىٰ: ماذا قالَ في أولِ وقتِ يَقرُبُ منا.

[﴿ وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوَّا زَادَهُرْ هُدُى وَءَانَنَهُمْ تَقُونَهُمْ ﴾ ١٧]

﴿زَادَهُمْ ﴾ اللهُ ﴿هُدُى ﴾ بالتوفيق، ﴿وَءَانَنهُمْ تَقْوَنهُمْ ﴾ أعانهم عليها، أو: آتاهُم جَزاءَ تَقُواهُم. وعن السُّدِّيّ: بَيَّنَ لهم ما يتقون. وقُرِئ: «وأعطاهُم»، وقيل: الضميرُ في ﴿زَادَهُمْ ﴾ لِقَولِ الرسول، أو لاستِهزاءِ المُنافِقين.

قوله: (هو مِن: استأنفتُ الشيء: ابتَدائته): رُوِيَ عن المُصنِّف: «الآنِف: اسمٌ للساعةِ التي قبلَ ساعتِكَ التي أنتَ فيها، مُشتَقٌّ مِنَ الأُنتُف، ولِتَقَدُّمِهِ الوقتَ الحاضِرَ كأنه بمعنىٰ: المُتقدِّم، ومنه: أُنفةُ الصِّبا: لأوِّله، ويُقال: رَوْضةٌ أُنتُف: لم تُرع، أي: لها أولٌ يُرعىٰ».

قوله: (﴿وَءَالنَهُمْ تَقُونَهُمْ ﴾ أعانهم عليها، أو آتاهم جزاءَ تقواهم): والأولُ أوفقُ لتأليفِ النَّظُم؛ لِمَا سبقَ أَنَّ أَعْلَبَ آياتِ هذهِ السُّورةِ الكريمة رُوعِيَ فيها التقابُل، فقُوبِلَ ﴿أُولَكِيكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللهُ عَلَى قُلُومِهِمْ ﴾ بقوله: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدُواْ زَادَهُمْ هُدَى ﴾ ، لأنَّ الطَّبْعَ يحصلُ مِن تَزايُدِ الرَّيْن (١) وَتَرادُفِ ما يزيدُ في الكُفر، وقولُه (٢): ﴿وَالتَّعُواْ اهْوَاءَهُمْ ﴾ بقوله: ﴿وَمَالنَهُمْ تَقُوبُهُمْ ﴾ ، فيُحمَلُ على كمالِ التقوى، وهو أن يَتنزَّه العارفُ عما يُشغِلُ سِرَّهُ عن الحق، ويَتَبَتَّلَ إليه بشَراشِره (٣)، وهو التقوى الحقيقيُّ المعنيُّ بقوله: ﴿اتَقُوا اللّهَ حَقَّ ثُقَائِهِهِ ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، فإنَّ المزيدَ على مَزيدِ الهدى مَزيدٌ لا مَزيدَ عليه.

 [«]التيسير» ص ٢٠٠٠ ـ وهو مرجعُ المؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ في القراءات، فيُستَغرَبُ منه كيفَ أطلقَ العبارة علىٰ وَجْهِ يُوهِمُ أَنْ لا خِلافَ علىٰ ابنِ كثير فيها ـ وبيَّن الشيخُ عبد الفتاح القاضي رحمه الله تعالىٰ في «البدور الزاهرة» ص ٢٩٧ أَنَّ هذه القراءةَ ليست هي المُعتَمدةَ عنه.

⁽١) وهو اسودادُ القلب من كثرة الذنوب، وأصلُ الرَّيْن: الدَّنسُ والصَّدَأ، كها في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (رين).

⁽٢) أي: وقُوبلَ قوله ... إلخ.

⁽٣) قوله: «ويَتَبَتَّلَ إليه» أي: إلى الحق، «بشراشِره»، أي: بنفسِه حِرْصاً ومحبّة. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (شرر).

[﴿ فَهَلَ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَن تَأْنِيهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَأَ فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَآءَ تُهُمْ ذِكْرَاهُمْ ﴾ ١٨]

﴿ أَن تَأْنِيَهُم ﴾ بَدَلُ اشتمالٍ مِن ﴿ السَّاعَةَ ﴾ ، نحو: ﴿ أَن تَطَنُّوهُمْ ﴾ مِن قوله: ﴿ رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَآةٌ مُّؤْمِنَتُ ﴾ [الفتح: ٢٥]. وقُرِئ: ﴿ إِنْ تَأْتِهِم » ، بالوَقْفِ على ﴿ السَّاعَةَ ﴾ واستِئنافِ الشَّرْط، وهيَ في مَصاحِفِ أهلِ مَكّةَ كذلك.

وفي التَّرَفُّع عن مُتابعةِ الهوى: النُّزوعُ إلىٰ المَوْلىٰ، والعُزوفُ عن شَهَواتِ هذهِ الأدنىٰ.

ثم في إسنادِ ﴿وَمَانَنَهُمْ تَقُونَهُمْ ﴾ إلى الله تعالى، وإسنادِ مُتابَعةِ الهوى إليهم: إيها ُ إلى معنى قوله (١) ﷺ: ﴿ وَإِذَا مَرِضَتُ فَهُو يَشْفِينِ ﴾ [الشعراء: ٨٠]، وتلويحٌ إلى أنَّ مُتابَعةَ الهوى مَرَضٌ رَوْحانيّ، ومُلازمةَ التقوى دوا ُ إلهيّ، ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَشِفَآءٌ ﴾ [الإسراء: ٨٢].

قوله: (﴿أَن تَأْنِيهُم ﴾ بَكُلُ اشتِمال): قال الزَّجّاج: «مَوضِعُ «أَنْ»: نَصْبٌ على البَكَلِ مِنَ ﴿السَّاعَةَ ﴾، المعنى: فهل يَنظُرُونَ إلا أَنْ تأتيهُمُ الساعةُ بَغْتة، كقوله: ﴿وَلَوْلَارِجَالُ مُوَّمِنُونَ وَنِسَآهُ مُوْمِنَاتُ لَمَ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطْتُوهُمْ ﴾ [الفتح: ٢٥]، والمعنى: لولا أن تطؤوا رجالاً مؤمنين ونساءً مؤمنات»(٢).

قوله: (وقُرِئ: «إن تأتِهم»، بالوَقْفِ على ﴿السَّاعَةَ ﴾): قال ابنُ جِنِّي: «قرأها أبو عَمْرو ابنُ العلاء (٣): هذا استِئنافُ شَـرُط، لأنه وَقَفَ على ﴿إِلَّا السَّاعَةَ ﴾، ثم قال: «إنْ تأتِهم بَغْتةً فقد جاءَ أشراطُها»، فإن قلت: الشَّرْطُ لا بُدَّ معَه مِنَ الشَّكِ من الله تعالى، ومعناه: منهم، أي: إن شَكُّوا في مجيئها بَغْتةً فقد جاءَ أشراطُها، أي: علاماتُها، فهلَّا تَوقَّعوها وتأهَّبوا لوقوعها» (٤).

⁽١) أي: قول سيَّدنا إبراهيم الخليل عليه الصلاةُ والسلام.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ١١).

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، والذّي في «المحتسب» لابن جِنِّي: أنها «قراءةُ أهل مكّة، فيها حكاه أبو جعفر الرُّؤاسي»، ولَعَلَّ نَظَرَ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ انتقلَ إلىٰ كلامِ ابنِ جِنِّي في القراءة التي بعدها، فقد نَسَبَها إلىٰ أبي عمرو، وسيأتي كلامُه عند المُؤلِّف بعد قليل.

⁽٤) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٧٠-٢٧١).

فإن قلت: فما جزاءُ الشَّرْط؟ قلت: قولُه: ﴿فَأَنَّ لَمُمْ ﴾، ومعناه: إنْ تأتِهِمُ الساعةُ فكيفَ لهم ذِكْراهُم، أي: تَذَكُّرُهم واتِّعاظُهم إذا جاءتهم الساعة، يعني: لا تَنفَعُهم الذِّكرىٰ حينَئذِ، كقوله تعالىٰ: ﴿يُوَمِيذِ يَنَذَكَّرُ ٱلْإِنسَانُ وَأَنَى لَهُ ٱلذِّكْرَى ﴾ [الفجر: ٢٣]. فإن قلت: بِمَ يَتَّصِلُ قولُه: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشَرَاكُهُما ﴾ على القراءتين؟ قلت: بإتيانِ الساعة؛ اتِّصالَ العِلّةِ بالمَعْلول، كقولك: إنْ أكرَمني زيدٌ فأنا حَقيقٌ بالإكرام أُكرِمْه.

والأشراط: العلامات، قال أبو الأسود:

فإنْ كُنتِ قد أَزْمَعْتِ بالصَّرْمِ بينَنا فقد جَعَلتْ أشراطُ أُوّلِهِ تَبدُو

وقيل: مَبعَثُ مُحمَّدٍ خاتم الأنبياء ﷺ وعليهم منها، وانشِقاقُ القَمَر، والدُّخان. وعن الكَلْبيّ: كَثْرةُ المالِ والتجارةُ وشهادةُ الزُّورِ وقَطْعُ الأرحام وقِلّةُ الكِرام وكَثْرةُ اللَّئام.

و تُرِئ: «بَغَتّه» بوَزْن: جَرَبّه، وهي غريبةٌ لم تَرِدْ في المَصادِر أختُها،

وقلت: فالكلامُ حينتَذِ ذو جُملتَين، قال أبو البقاء: ﴿ فَأَنَى لَهُمْ ﴾ خَبَرُ ﴿ ذِكْرَبُهُمْ ﴾، والشَّرْطُ مُعتَرِض، أي: أنى لهم ذِكراهُم إذا جاءتهم، وقيل: التقدير: أنى لهمُ الخلاصُ إذا جاءَ تَذكِرتُهم ﴾ (١)، ولَعَلَّ هذا أسهَلُ مأخذاً مِنَ اختيارِ المُصنِّف؛ لِمَا يُؤدِّي إلى جَعْلِ الكُلِّ كلاماً واحداً، ويَلزَمُ التعاطُل.

قوله: (على القِراءتين): أي: المشهورة، وهي ﴿أَن تَأْنِيهُم ﴾، والشاذة، وهي: «إن تأتِهم».

قوله: (كثرةُ المالِ والتِّجارة): يعني: للعَرَب، وإلا فالعَجَمُ لم تَزَلْ كذلك، وهو مِن قولِهِ صَلَواتُ الله عليه: «وأن ترىٰ الحفاةَ العُراةَ العالةَ رِعاءَ الشاةِ يَتَطاوَلُونَ في البُنيان^(٢)»^(٣).

قوله: (وقُرِئ: «بَغَتَّةً»): وهيَ في الشُّواذّ، قالَ ابنُ جِنِّي: «وهي قراءةُ أبي عَمْرو ـ في رواية

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٦٢).

⁽٢) أخرجه مسلم (٨) من حديث عبد الله بن عمر، و(١٠) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنهما.

⁽٣) هذه الفقرة والتي قبلها من «قوله: على القراءتين» إلى هنا سقطتا من (ف).

وهي مَرْويّةٌ عن أبي عَمْرو، وما أخوَفَني أنْ تكونَ غَلْطةً مِنَ الراوي على أبي عَمْرو، وأن يكونَ الطَّواب: «بَغَتة»، بفَتْح الغينِ مِن غير تشديد، كقِراءةِ الحسنِ فيها تَقَدَّم.

[﴿ فَأَعْلَمْ أَنَهُ. لَآ إِلَهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرَ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَاتِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّبَكُمْ وَمَثْوَىٰكُمْ ﴾ ١٩]

هارون (١) موفِعْلُه لم يأتِ في المصادِر، ولا في الصَّفات، وإنها هو مختصُّ بالاسم، منه: الشَّرَبَة: السَّمُ مَوضِع، ومنه: الحَجَرَبَة: الجهاعة» (٢)، الجوهري: «الحَجَرَبَة بالفَتْحِ وتشديد الباء: العانةُ مِنَ الحمير (٣)، وربها سَمَّوُا الأقوياءَ مِنَ الناسِ إذا كانوا جماعةً مُتَساوِين».

قوله: (لمَّا ذكرَ حَالَ المُؤمِنِينَ وَحَالَ الكَافرِينَ قال: إذا عَلِمت) إلى آخِره: يعني: لمَّا قُوبِلَ بين ذِكْرَي المُؤمِن والكافر، وفُصِلَ بينَ وَصْفَيهما مِنَ السَّعادةِ والشَّقاوة، مِن مُفتَتَح السُّورةِ مَرّةً بعدَ أخرى، عُلِمَ أنَّ اسمَ الذاتِ _ عَزَّ شأنه وجَلَّ سُلطانُه _ في هذا المقام مُتَجَلِّ بتَجَلِّ الهيبةِ والجلال، ومُعلِمُ أنَّ مُسَمَّاهُ هو الذي يَهْدي ويُضِلّ، ويُسعِدُ ويُشقِي، وهو المُتصرِّفُ في مُلكِهِ ومَلكوتِهِ ما شاءَ كيفَ يشاء، ﴿لاَ يُسْتَلُعَمَّا يَقْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فينبغي للمُكلَّف أن يكونَ على حَذر مِن سَطْوةِ كِبريائِه، فيتَواضَعَ لِعَظَمةِ جَلالِه، لأنه بمَوْأَى منه ومَسْمَع في مُتَقلَّبهِ ومَثُواه، ولم يَزَلْ يَستَرِحِمُ لنفسِه، ويَستَغفِرُ لتقصيره، ولذلكَ أمرَ أفضَلَ خَلْقِهِ بالاستِغفار: ﴿وَاسْتَغْفِرُ لِذَنْإِلَكَ وَلِلمُؤمِنِينَ وَالمُؤمِنِينَ وَالْمُؤمِنِينَ ﴾.

⁽١) يعني: رواية هارون بن حاتم (البزاز) عن حُسَين (بن علي الجعفي) عن أبي عمرو. كما صَرَّحَ به ابنُ جِنَّي نفسُه، واختَصَرَه المُؤلِّف.

⁽٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٧١-٢٧٢).

⁽٣) أي: جماعة الحُمُر، قال الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (عون): «العانة: القطيعُ مِن مُمُر الوَحْش»، ولذا فَسَّرَ هو وغيرُه الحَرَبَّةَ بأنها: «جماعةُ الحُمُر».

فَاثْبُتْ عَلَىٰ مَا أَنتَ عَلَيْهُ مِنَ الْعِلْمُ بُوَحْدَانَيَةُ اللهُ، وعَلَىٰ الْتُواضُّعِ وهَ ضُمِ النفس، باستِغفارِ ذَنبِكَ وذُنوبِ مَنْ علىٰ دينك،

قوله: (فاثبُتْ على ما أنتَ عليه مِنَ العِلمِ بوَحْدانيّةِ الله تعالى، وعلى التَّواضِعِ وهَضْمِ النفس، باستِغفارِ ذَنبِكَ وذُنوبِ مَنْ على دينك): فقَدَّرَ مُضافًا، قال القاضي: «وفي إعادةِ الجارِّ وحَذْفِ المُضافِ إشعارٌ بفَرْطِ احتياجِهم وكَثْرةِ ذُنوبِهم، وأنها جِنسٌ آخر»(١).

وقلتُ والعِلمُ عندَ الله ـ: إنَّ المُرادَ باستِغفارِ القوم: دَعْوتُهم إلى ما يُزيلُ أوضارهم (٢)؛ مِنَ الكُفْرِ بالله تعالى والنَّفاقِ وسائرِ المعاصي، والنَّظْمُ يَقتضي هذا؛ لأنَّ قولَه: ﴿ فَاعْلَمُ أَنَّهُ لَآ إِلَهُ إِلَّا السَّاعَةَ ﴾، يعني: إذا تَيقَنتَ أنَّ الساعة آتيةٌ إلاَّ السَّاعَة ﴾، يعني: إذا تَيقَنتَ أنَّ الساعة آتيةٌ وقد جاء أشراطُها، فخُذ بالأهمم فالأهم، والأولى فالأولى، فتمسَّكْ بالتوحيد، ونَزِّهِ الله عما لا ينبغي، ثم طَهِّرْ نفسَكَ بالاستِغفارِ عما لا يَليقُ بكَ مِن تَرْكِ الأولى، فإذا صِرْتَ كامِلاً في نفسِك، فكنْ مُكمِّلاً لغيرك، فاستَغفِرْ للمُؤمنين.

فإذن: المُرادُ باستِغفارِ المُؤمنينَ والمُؤمنات: ما به يَزُولُ كُفرُهم ونِفاقُهم ومعاصيهم مِنَ العِلمِ والعَمَل، وبالمؤمنين (٣): العموم؛ سواءٌ كانَ مُؤمِناً خُلصاً أو كافراً مُنافِقاً؛ تَغْليباً، يدلُّ على الأول: قولُه تعالى: ﴿وَاللهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّكُمُ وَمَثُونَكُمُ ﴾، فإنه عبارةٌ عن الوَعْدِ والوعيدِ على أطالِ الحنير والشَّر، وعلى الثاني: قولُه تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَذِينَ مَامَنُوا لَوْلاَ نُزِلَتَ سُورَةٌ فَإِذَا الْحَيْرِ وَالسَّعِفارُ الْفَاتِ مُورَةً فَإِذَا اللهِ عَلَى عموم المجاز (٤).

⁽١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٩٣).

⁽٢) الأوضار: جمعُ وَضَر، وهو الدَّرَن والوَسَخ، كها في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (وضر)، والمُراد هنا: الأوساخُ المعنوية لا الحِسِّيّة.

⁽٣) أي: والمُرادُ بالمؤمنين.

⁽٤) عَمُومُ المَجاز: هو إرادةُ معنىٰ مجازيِّ شاملِ للحقيقيِّ وغيرِه، ومُتناوِلٌ له بها أنه فَرْدٌ منه. «مُسلَّم الثبوت» للعلامة مُحبُّ الله بن عبد الشكور البَهَاري (١: ٢١٦).

واللهُ يَعلَمُ أحوالَكُم ومُتَصَرَّ فاتِكم ومُتَقَلَّبَكُم في مَعايِشِكم ومَتاجِرِكم، ويَعلَمُ حيثُ تَستَقِرُّونَ في مَنازِلِكم، أو مُتَقَلَّبَكُم في حياتِكم ومَثْواكُم في القُبور، أو مُتَقَلَّبَكُم في أعمالِكم ومَثْواكُم مِنَ الجنّةِ والنار، ومِثلُه حَقيقٌ بأنْ يُتَقَىٰ ويُحْشَىٰ، وأن يُستَغفَرَ ويُستَرَحم.

وعن سُفيانَ بنِ عُيينة: أنه سُئِلَ عن فَضْلِ العِلم، فقال: ألم تَسمَعْ قولَه حينَ بدأ به، فقال: ﴿ فَأَعَلَمَ أَنَهُ لِآلِهُ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ ﴾، فأُمِرَ بالعَمَلِ بعدَ العِلم، وقال: ﴿ اَعْلَمُوا أَنَمَا ٱلْحَيَوْةُ الدِّنْ الْعِبُ وَلَمَوَّ ﴾ [الحديد: ٢٠]، إلى قوله: ﴿ سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِن رَبِّكُمْ ﴾ [الخديد: ٢١]، وقال: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا آمَولُكُمْ وَأَوْلَلُكُمْ فِتْنَةً ﴾ [الأنفال: ٢٨]، ثم قال بَعْد: ﴿ فَأَخْذَرُوهُمْ ﴾ [التغابن: ١٤]،

ونظيرُ معنىٰ تَرتُّبِ الفاءِ السابق: ما رويناه في «صحيحي» البُخاريِّ ومُسلِم (١) عن أنس: «أنَّ رجلاً سألَ النبيَّ عَلَيْ ، فقال: يا رسولَ الله، متىٰ الساعة؟ فقال رسولُ الله عَلَيْ: ما أعدَدْتَ لها؟ فكأنَّ الرجلَ استكان، ثم قال: ما أعدَدْتُ لها كبيرَ صِيام ولا صَدَقة، ولكنِّي أُحِبُّ اللهَ ورسولَه، قال: أنتَ مَعَ مَنْ أحبَبْت، وفي رواية: «قال أنس: ما فَرِحْنا بشيءٍ فَرَحَنا بقولِ النبيِّ عَلَيْ: «أنتَ مَعَ مَنْ أحبَبْت»، قال أنس: فأنا أُحِبُّ النبيَّ عَلَيْ وأبا بكرٍ وعُمَر، وأرجو أن النبيِّ عَلَيْ وأبا بكرٍ وعُمَر، وأرجو أن أكونَ معهم، وإنْ لم أعمَلُ أعمالُم».

قوله: (أنه شُئِلَ عن فَضْلِ العِلم، فقال: ألم تَسمَعْ قولَه حينَ بدأ به): يعني: فَضْلُ العِلم إنها يَظْهَرُ إذا قُرِنَ بالعَمَل، لأنه تعالى إنها بدأ به في هذهِ الآيات؛ لِيُؤذِنَ أنه كالمُقدِّمةِ للعَمَل والتَّبَةِ للواجِب، ولا يَحسُنُ العِلمُ ولا له فَضْلٌ ولا مَزِيّةٌ إذا لم يَستَتبعِ العَمَل، ولا يَصِتُ العملُ إذا لم يَصدُرْ عن عِلم.

وجوابُ ابنِ عُيَينةَ مِنَ الأسلوب الحكيم (٢) _ مِن قَبيلِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿ يَسْتَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ فَل مَا أَنفَقْتُه مِنْ خَيْرِ فَلِلْوَلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [البقرة: ٢١٥]، وقولِه (٣): ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ

⁽۱) البخاري (٣٦٨٨) و(٣١٦٧) و(١١٧١) و(٧١٥٣)، ومسلم (٢٦٣٩).

⁽٢) وهو تَلَقِّي المُخاطب بغير ما يَتَرقَّب، أو السائل بغير ما يَتَطلَّب. انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٣٢٧.

⁽٣) في الأصوَّل الخطية: «لا من قوله»، ولا يَصِحّ، فالآيتانِ مِنَ الأسلوب الحكيم، كما في المفتاح العلوم» ص٣٧٧.

وقال: ﴿ وَأَعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَدُه ﴾ [الأنفال: ٤١]، ثم أُمِرَ بالعَمَل بَعْد.

[﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ وَا مَنُوا لَوْلَا نُزِلَتْ سُورَةً فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةً تُحَكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْفِتَ الْ رُلَّتَ اللَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِي عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأَوْلَى لَهُمْ * طَاعَةٌ وَقُولُ مَعْدُوفُ اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ * ٢٠- ٢١]

ٱلْأَهِلَةِ قُلُ هِى مَوَقِيتُ ﴾ [البقرة: ١٨٩] .. اسألوهُ عن فَضْلِ العِلم، فأجابَ بأنَّ فَضْلَ العِلمِ إنها يَظَهُرُ إذا جُعِلَ وسيلةً إلى العمل، كما أنَّ النَّفقة إنها تكونُ مُعتَدَّاً بها إذا وقعَت (١) مَوقِعَها، أي: الواجبُ أن يسألوا عن العِلم وعن العملِ به، لا عنه وحدَه.

قوله: (ثم أُمِرَ بالعملِ بَعْدُ): أي: بعدَ العِلمِ هاهنا. وعن بعضِهم: «ثم أُمِرَ بالقِسْمةِ والصَّرْفِ إلى مَصارفِها في مَوضِع آخر»، وليسَ بذاك، لأنَّ قولَه: ﴿ فَأَنَّ بِلَهِ خُسُكُه ﴾ [الأنفال: ٤] الآية، فيه بيانُ الصَّرْفِ إلى المَصارِف، لأنَّ قولَه: ﴿ فَأَنَّ بِلَهِ خُسُكُه ﴾ دلَّ على ذلك؛ لِهَا فيه: أنَّ أربعة أخاسِ الغنمية تُصرَفُ إلى المُحاربين، والخمسَ الباقي إلى الله والرسول ولذي القُرْبى واليتامى والمساكينِ وابنِ السَّبيل.

علىٰ أنَّ المُرادَ بالعمل ما يَشُقُ على المُكلَّف، كها في الأمثلةِ الأخرى، بل دلَّ علىٰ ذلكَ ما بعدَ «اعلَموا»، وهو تقييدُ العِلم بقوله: ﴿إِن كُنتُمْ وَامَنتُم وَاللَّهِ ﴾ [الأنفال: ٤١]، فإنَّ فيه معنىٰ الأمرِ بقَطْع الطَّمَع عن ذلكَ الخمس، والاقتناع بها قُسِمَ لهم مِنَ الأخماسِ الأربعة، كها قالَ المُصنِّفُ في مَوضِعِه: «المعنىٰ: إن كنتُم آمنتُم بالله فاعلَمُوا أنَّ الخمسَ مِنَ الغَنيمةِ يجبُ التَّقرُّبُ بله لله، فاقطَعُوا عنه أطماعكم، واقتَنعُوا بالأخماسِ الأربعة، وليسَ المُرادُ بالعِلم: العِلمَ المُجرَّد، ولكنَّه العِلمُ المُضمَّنُ بالعَملِ والطاعةِ لأمر الله»، لأنَّ العِلمَ المُجرَّدَ يَستَوي فيه المُؤمِنُ والكافِر، ألا ترىٰ كيفَ صَرَّحَ بلفظِ الأمرِ في قوله: «فاقطَعُوا عنه أطماعكم، واقتَنعُوا».

⁽١) في الأصول الخطية: «وقع».

كانوا يَدَّعُونَ الحِرْصَ على الجِهاد، ويَتَمنَّونَه بالسِنتِهم، ويقولون: ﴿لَوْلَا نُزِلَتَ سُورَةً ﴾ في معنى الجهاد، ﴿فَإِذَا أُنزِلَتَ ﴾ وأُمِرُوا فيها بها تَـمَنَّوا وحَرَصُوا عليه كاعُوا وشَقَّ عليه م، وسُقِطوا في أيديهم، كقوله: ﴿فَلَمَّا كُنِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْفِنَالُ إِذَا فَرِيقُ مِّنَهُمُ يَخْشَوْنَ النَّاسَ ﴾ [النساء: ٧٧].

﴿ لَحُكَمَةً ﴾ مُبيَّنةٌ غيرُ مُتشابهةٍ لا تحتملُ وَجْهاً إلا وجوبَ القِتال. وعن قتادة: كُلُّ سُورةٍ فيها ذِكرُ القِتالِ فهي مُحكمة، وهي أشَدُّ القُرآنِ على المُنافِقين. وقيل لها: مُحكمة؛ لأنَّ النَّسْخَ لا يَرِدُ عليها مِن قِبَلِ أنَّ القِتالَ قد نَسَخَ ما كانَ مِنَ الصَّفْح والمُهادَنة، وهو غيرُ منسوخ إلىٰ يوم القيامة. وقيل: هي المُحدَثة، لأنها حينَ يحدثُ نُزولها لا يَتَناوَلها النَّسْخ، ثم تُنسَخُ بعدَ ذلك أو تبقىٰ غيرَ منسوخة. وفي قِراءةِ عبد الله: «سورةٌ مُحدَثة»، وقُرِئ: «فإذا ثم تُنسَخُ بعدَ ذلك أو تبقىٰ غيرَ منسوخة. وفي قِراءةِ عبد الله: «سورةٌ مُحدَثة»، وقُرِئ: «فإذا ثمَ سُورةٌ وذكرَ فيها القِتالَ» على البناءِ للفاعل ونَصْبِ «القِتال».

﴿ الَّذِينَ فِي قُلُومِهِم مَسَرَضٌ ﴾ هُمُ الذينَ كانوا على حَرْفٍ غيرَ ثابتي الأقدام، ﴿ نَظَرَ مَنْ الْمَغْشِيّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ أي: تَشخَصُ أبصارُهم جُبْناً وهَلَعاً وغَيْظاً، كما يَنظُرُ مَنْ أصابَتْهُ الغَشْيةُ عندَ الموت، ﴿ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ﴾ وعيدٌ بمعنى : فوَيْلٌ لهم، وهو أفعَل ؛ مِنَ الوَلْي، وهو القُرْب، ومعناه الدُّعاءُ عليهم بأن يَلِيَهُمُ المكروه.

قوله: (كاعُوا): أي: تأخّروا وجَبُنوا، الأساس: «كَعَّ الرجل، وكَعْكَعَه الخوف، فتَكَعْكَع»، الجوهري: «كِعْتُ عن الشيء أكيع، وأكاع: لغةٌ في: كَعَعْتُ عن الأمرِ أكِعّ: إذا هِبتَهُ وجَبُنت».

قوله: (ومعناهُ الدُّعاءُ عليهم بأن يَلِيَهُمُ المكروه): روى الواحِديُّ عن الأصمعيّ: «معنى قوله، في التهديد: أَوْلَىٰ لك: وَلِيكَ مكروه، وقارَبَك ما تكرهُه»(١). ورُوِيَ عن أبي عليّ: أنه عَلَمٌ للوَيْلِ مبنيٌّ على وَزْنِ «أفعَل»، مِن لفظِ «الوَيْل» على القَلْب، أصلُه: «أويَل»، وهو غيرُ مُنصَوف، كأحمد، للعَلَميّة وكونِهِ على وَزْنِ «أفعَل».

⁽١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٢٦).

﴿ طَاعَةُ وَقُولُ مَعْ رُوفُ ﴾ كلامٌ مُستأنف، أي: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ خيرٌ لهم. وقيل: هي حِكايةُ قولهم، أي: قالوا: طاعةٌ وقولٌ معروف، بمعنىٰ: أمرُنا طاعةٌ وقولٌ معروف، وتَشهَدُ له قِراءة أُبيّ: «يقولون: طاعةٌ وقولٌ معروف».

﴿ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ ﴾ أي: جَدّ، والعَزْمُ والجِدُّ لأصحاب الأمر، وإنها يُسنَدانِ إلى الأمرِ إسناداً مجازيّاً، ومنه قولُه تعالى: ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأَمُورِ ﴾ [الشورى: ٤٣]. ﴿ فَلَوْصَكَ قُولُ السّاداً مجازيّاً، ومنه قولُه تعالى: ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأَمُورِ ﴾ [الشورى: ٤٣]. ﴿ فَلَوْصَكَ قُولُ اللّهَ ﴾ فيها زَعَمُوا مِنَ الحِرصِ على الجِهاد، أو: فلو صَدَقوا في إيهانهم، وواطأتْ قلوبُهم فيه ألسِنتَهم.

[﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُواْ أَرْحَامَكُمْ * أُولَتِك الّذِينَ لَعَنَهُمُ اللّهُ فَأَصَمَهُمْ وَأَعْمَى آبَصَنَرُهُمْ ﴾ ٢٢-٢٣]

عَسَيتَ وعَسَيتُم: لغةُ أهل الجِجاز، وأما بنو تميم فيقولون: عسى أن تَفعَل، وعسى أن تَفعَل، وعسى أن تَفعَل، وعسى أن تَفعَلوا، ولا يُلحِقُونَ الضَّمائر، وقرأ نافعٌ بكَسْرِ السِّين، وهو غريب، وقد نُقِلَ الكلامُ مِنَ الغَيْبةِ إلى الخِطابِ على طريقةِ الالتِفات؛ ليكونَ أبلَغَ في التوبيخ.

فإن قلت: ما معنى: ﴿ فَهَلَ عَسَيْتُمْ ... أَن تُفْسِدُواْ فِ ٱلأَرْضِ ﴾؟ قلت: معناه: هل يُتَوقَّعُ مِنكُمُ الإفساد؟ فإن قلت: فكيفَ يَصِحُّ هذا في كلام الله عَزَّ وعَلَا، وهو عالم بها كانَ وبها يكون؟ قلت: معناه: أنكم لِهَا عُهِدَ منكم أحِقّاءُ بأنْ يقولَ لكم كُلُّ من ذاقكم، كانَ وبها يكون؟ هل يُتَوقَّعُ منكم -إنْ وعَرَفَ تمريضكم، ورَخاوة عَقْدِكُم في الإيهان: يا هؤلاءِ ما تَرون؟ هل يُتَوقَّعُ منكم -إنْ تَولَيْتُم أمورَ الناس، وتأمَّرتُم عليهم، لِهَا تَبيَّنَ مِنكُم مِنَ الشواهِد، ولاحَ مِنَ المُخايل - ﴿ أَن تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُواْ أَرْحَامَكُمْ ﴾ تَناحُراً على المُلكِ وتَمالُكاً على الدُّنيا؟

وقال صاحبُ «الكشف»: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ﴾ مُبتَدأ وخَبَر، وهو اسمُ التهديدِ والوعيد، كأنه قال: الوعيدُ لهم، و «أَوْلَىٰ» غيرُ مُنصَرِف، لأنه على وَزْنِ الفِعْل، وصار اسماً للوعيد، وقولُ المُفسِّرين: وَلِيكَ شَرُّ فاحذر، لا يُريدُونَ به أنَّ «أَوْلَىٰ» فِعْل، وإنها ذاك تفسيرٌ على المعنى (١). قوله: (تَناحُراً): أي: تحارُصاً وتهالُكاً، تَهالَكَ على الفِراش: سَقَط.

⁽١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٤٦).

وقيل: إن أُعرَضتُم وتَولَّيتُم عن دينِ رسولِ الله ﷺ وسُنَّتِهِ أَن تَرجِعُوا إلى ما كنتُم عليه في الجاهليةِ مِنَ الإفسادِ في الأرض، بالتَّغاوُرِ والتَّناهُب وقَطْع الأرحام، بمُقاتَلةِ بعض الأقارب بَعْضاً ووأدِ البنات؟

وقُرِئ: «وَلَيْتُم»، وفي قِراءةِ عليِّ بنِ أبي طالب رضيَ الله عنه: «تُولِّيتُم»؛ أي: إنْ تَولَّاكُم وُلاةٌ غَشَمةٌ خَرَجتُم مَعَهم، ومَشَيتُم تحتَ لِوائِهم، وأفسَدتُم بإفسادِهم؟ وقُرِئ: ﴿وَتُقَطِّعُوا ﴾ و «تَقَطَّعُوا »؛ مِنَ التقطيع والتَّقطُّع.

﴿ أُوَلَيْكَ ﴾ إشارةٌ إلى المذكورين، ﴿لَعَنَهُمُ اللهُ ﴾ لإفسادِهِم وقَطْعِهم الأرحام، فمنَعَهم ألطافه وخَذَهَم، حتى صَمُّوا عن استماعِ المَوعِظة، وعَمُوا عن إبصارِ طريقِ الهدىٰ.

ويجوزُ أن يُريدَ بـ ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾: المُؤمنينَ الـخُلَّصَ الثابتين، وأنهم يَتَشوَّفُونَ إلىٰ الوَحْي إذا أبطَأَ عليهم، فإذا أُنزِلَتْ سورةٌ في معنى الجهاد، رأيتَ المُنافِقينَ فيما بينَهم يَضجَرونَ منها.

قوله: (وقيل: إن أعرضتُم وتَولَّيتُم): عطفٌ على قوله: «إن تَولَّيتُم أمورَ الناس»، ومَرجِعُ معنىٰ التَّوقُّع^(۱) إلى الخلق، كقوله: ﴿ وَأَرْسَلْنَكُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٧].

قوله: (وقُرِئ: ﴿ وَتُقَطِّعُوا ﴾ و «تَقَطَّعُوا »): الأُولىٰ: هيَ المشهورة، والثانية: شاذة.

قوله: (ويجوزُ أن يُريدَ بِ ﴿ الَّذِينَ ، المُؤمنينَ البُخلَّص): عطفٌ على قوله: «كانوا يَدَّعُونَ الحِرصَ على الجهاد، ويَتَمنَّونَه بألسِتَهم»، وعلى الوَجْهِ الأول: قولُه: ﴿ رَأَيْتَ اللَّذِينَ فِي عَلَى اللَّهِ مِمْ مَلَ اللَّهِ مُ مَن بابِ التَّجْريد (٢)؛ جَرَّدَ مِنَ الذينَ آمنوا القائلين: ﴿ لَوَلَا نُزِلَتَ سُورَةً ﴾: ﴿ الَّذِينَ فِي اللَّهِ مِمْ مَسَرَثُ ﴾، وهم هم، وعلى الثاني: غير الأولى، ولذلك قال: «رأيتَ المُنافِقينَ فيها بينهم فِي قُلُومِهِم مَسَرَثُ ﴾، وهم هم، وعلى الثاني: غير الأولى، ولذلك قال: «رأيتَ المُنافِقينَ فيها بينهم

⁽١) في قوله: ﴿ فَهَلَ عَسَيْتُتُمْ ﴾، فإنه يُقال فيها يُتوقَّع، ولا يُقطَعُ به، فلا يَصِتُّ خَمْلُ «عسىٰ» على ظاهر معناها في حَقِّ الله تعالىٰ، ولذا جعل معنىٰ التَّوقُّع يرجعُ إلىٰ الخلق.

⁽٢) تقدَّم بيانُ معنىٰ «التجريد» ص٢٤٧ في تفسير الآية ١٤ من سورة الجاثية، فانظره مع التعليق عليه.

[﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَاكَ أَمْرَعَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ ٢٤]

﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَاتَ ﴾ ويَتَصَفَّحُونَه وما فيه مِنَ الـمَواعِظِ والزَّواجِر ووعيدِ العُصاة، حتىٰ لا يَـجْسُـروا على المعاصي، ثم قال: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾، و «أم» بمعنىٰ: بل، وهمزةُ التقرير للتسجيلِ عليهم بأنَّ قُلوبَهم مُقفَلةٌ لا يَتَوصَّلُ إليها ذِكْر. وعن قتادة: إذن _ والله _ يجدوا في القُرآنِ زاجِراً عن معصية الله لو تدبَّروه، ولكنَّهم أَخَذُوا بالـمُتشابِهِ فهَلكوا.

فإن قلت: لِمَ نُكِّرَتِ «القُلوب»، وأُضِيفَتْ «الأقفالُ» إليها؟ قلت: أما التنكير: ففيه وَجُهان: أن يُراد: على قلوبِ قاسيةٍ مُبهَم أمرُها في ذلك،

يَضجَرونَ منها». والجملةُ مُستأنَفةٌ على التقديرَين، والتقديرُ الأخيرُ أنسَبُ للتنافي والتقابُلِ الواقِع بينَ الفَريقَينِ في آياتِ هذهِ السُّورة _ كما مَرِّ ، وقرينتُها ستجيء، وهي قولُه: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ أَطِيعُواْ الرَّسُولَ ﴾ [محمد: ٣٣] الآية، وستَقِفُ عليه.

قوله: (يجدوا في القُرآنِ زاجِراً عن معصيةِ الله): فيه تجريد، كقوله: ﴿لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَشَوَةُ حَسَنَةً ﴾ [الأحزاب: ٢١].

قوله: (أَخَذُوا بِالْمُتشابِهِ فَهَلَكُوا): من قوله: ﴿فَأَمَا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَكَبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَاءَ ٱلْفِتْنَةِ ﴾ [آل عمران: ٧]، والتَّدَبُّرُ في القُرآن: تسمييزُ المُحكم مِنَ الـمُتشابِه، وجَعْلُه أصلاً يَؤُولُ إليه معنىٰ المُتشابِه.

قوله: (أن يُراد: على قُلُوبٍ قاسِيةٍ مُبهَم): نحوُه ما أنشَدَ ابنُ جِنِّي: أميرُ المُؤمنينَ على صِراطِ إذا اعوَجَّ المَوارِدُ مُستَقيم (١)

⁽١) نَسَبَه ابنُ جِنِّي إلىٰ كُثيِّر، وهو لجرير، مِن قصيدةٍ في مَدْحِ هشام بن عبد الْمَلِك، كما في «ديوانه» ص٧٠٥ عليْ ما أفاده مُحَقِّق «المحتسب» ٢: ٣٧٩ (في الاستدراك).

قلت: وإلى جرير نَسَبَه الزمخشـريُّ في «أُساس البلاغة»، مادة (ورد)، وابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (ورد) و(سـرط)، وغيرُهما.

أو يُراد: على بعض القُلوب، وهي قُلوبُ الـمُنافِقين. وأما إضافةُ «الأقفال»: فلأنه يُريدُ الأقفال المُختَصَة بها، وهي أقفالُ الكُفْرِ التي استَغلَقَتْ فلا تَنفَتِح.

وقُرِئ: «إقفالها»؛ على المَصدَر.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّواْ عَلَىٰ ٱدْبَرِهِم مِّنْ بَعْدِ مَا بَيْنَ لَهُمُ ٱلْهُدَ الشَّيْطَانُ سَوَلَ لَهُمْ وَالْهَدَ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ الْهُدَ اللّهُ سَنُطِيعُ حَكُمٌ فِي بَعْضِ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ وَاللّهُ يَعْمَلُ وَاللّهُ يَعْمَلُ وَاللّهُ يَعْمَلُ وَاللّهُ يَعْمَلُ وَاللّهُ يَعْمَلُ وَاللّهُ يَعْمَلُ وَاللّهُ وَكَوْهُ وَاللّهُ مَا نَزُكَ ٱللّهُ مَا نَزُكَ اللّهُ مَا مَا اللّهُ وَكَوْهُ وَاللّهُ مَا اللّهُ وَكَوْهُ وَاللّهُ وَكَوْلًا وَخَبَرُ وَقَعَتْ خَبَرًا لَهُمْ اللّهُ مَا اللّهُ وَكَا لَكُمْ اللّهُ وَكَالِكُ وَلَا اللّهُ وَكَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَكُولُولُولُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا لَهُمْ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا لَهُ فَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ الللللّهُ وَلّهُ

وهذا(١) كقولك: أميرُ المُؤمنينَ على الصِّراطِ المُستَقيم، لا فرقَ بينهما؛ لأنَّ مَفادَ نكرةِ الجِنسِ مَفادُ معرفته، مِن حيثُ كانَ في كُلِّ جُزءٍ منه معنى ما في جُملتِه (٢). تَمَّ كلامُه.

وقد اشتَقَّةُ مِنَ السُّؤلِ مَنْ لا عِلمَ له بالتصـريفِ والاشتِقاقِ جميعاً.

فَكَأَنه جَعَلَ قُلُوبَهِم جِنسَ القُلُوب، ادعاءً لكمالِ معنىٰ القَساوةِ فيها، ولذلكَ قال: «علىٰ قُلوبِ قاسية»، وهو قريبٌ إلىٰ التجريد.

قوله: (على بعضِ القُلوب): روى السُّلَميُّ عن ابنِ عطاء: قلوبٌ أُقفِلَت عن التدبُّر، وألسُنٌ مُنِعَتْ عن التلاوة، وأسماعٌ صُمَّتْ عن الاستِماع، ومن القُلوبِ قُلوبٌ كُشِفَ عنها الغِطاء، فلا تكونُ لها راحةً إلا التلاوةُ أو الاستماعُ أو التدبُّر، فشَتّانَ ما بينَ الحالتَين.

قوله: (وقد اشتَـقَّه مِنَ السُّؤلِ مَنْ لا عِلمَ له بالتصريفِ والاشتِقاق): عِلمُ الاشتِقاقِ باحثٌ عن أَخْذِ صِيغةٍ مَعَ شُروطِ الأُخْذِ لا غير، وعِلمُ التَّصْريفِ باحثٌ عن كيفيةِ المأخوذ،

⁽١) في (ح) و(ف): «قوله: هذا كقولك»، فأوهَمَ أنه يتكلم عن مسألة أخرىٰ مُرتبطة بــ«الكشّاف»، وليس كذلك، وفي (ط): «كقولك» دون لفظة «وهذا»، والمُثبَت من «المحتسب».

⁽٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٤٣).

﴿وَأَمَلَىٰ لَهُمْ ﴾ ومَدَّ لهم في الآمالِ والأماني، وقُرِئ: «وأُمليْ لهم»، يعني: إنَّ الشَّيْطانَ يُغويهم وأنا أُنظِرُهم، كقوله تعالىٰ: ﴿أَنَّمَا نُعْلِي لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، وقُرِئ: «وأُمِليَ لهم» على البناء للمفعول، أي: أُمهِلُوا ومُدَّ في عُمُرِهِم.

وقُرِئ: «سُوِّلَ لهم»، ومعناه: كَيْدُ الشَّيْطانِ زُيِّنَ لهم، علىٰ تقديرِ حَذفِ المُضاف.

فإن قلت: مَنْ هؤلاء؟ قلت: اليهودُ كفروا بمُحمَّدٍ ﷺ مِن بعدِ ما تَبيَّنَ لهمُ الهدى، وهو نعتُه في التَّوْراة. وقيل: هم المُنافِقونَ.

﴿ اللَّذِينَ قَالُوا ﴾ اليهود، والَّذين ﴿ كَرِهُواْ مَا نَزَكَ اللَّهُ ﴾ المنافقون. وقيل: عكسُه، وأنه قولُ المُنافِقينَ لِقُرَيظةَ والنَّضِير: ﴿ لَهِنَ أُخْرِجْتُ مَلَكُمْ مَا كُمْمٌ ﴾ [الحشر: ١١]. وقيل: ﴿ بَعْضِ ٱلْأُمْرِ ﴾: التكذيبُ برسول الله ﷺ، أو بـ «لا إله إلا الله»،

وعن الهيئاتِ والحالاتِ الحاصِلةِ في المأخوذ، والقياسُ التَّصْريفيُّ يقتضي أن يُقال: سأل إذ لا مُوجِبَ للتليين.

قال صاحبُ «التقريب»: وليسَ مُشتَقاً مِنَ السُّوْل، كما تَوهَّمَهُ بعضُهم؛ إذ لا يُساعِدُه التصريف، لأنه كانَ حَقُّه «سَأَل» بالهمز، ولا الاشتِقاق؛ لأنَّ السُّوْلَ بمعنى الحاجة، فُعْلٌ بمعنى مفعول، وليسَ في ﴿سَوَّلَ ﴾ معنى السُّوَال، وشَرْطُ الاشتِقاقِ اتفاقُ المعنىٰ.

قوله: (إنَّ الشَّيْطانَ يُغويهم، وأنا أُنظِرُهم): قال الواحِديّ: "ويَحَسُنُ الوقوفُ على قوله: ﴿سَوَّلَ لَهُمْ ﴾ لأنه فِعلُ الشَّيْطان، والإملاءُ فِعلُ الله، وعلى قول الحسن: لا يَحسُنُ الوَقْف؛ لأنه يقول: الشَّيْطانُ مَدَّ لهم في الأمل»(١).

قوله: (أو بـ « لا إله إلا الله»): هذا التكذيبُ لا يَستَقيمُ إلا إذا حُمِلَ على أنَّ المُنافِقينَ قالوا ذلكَ للمُشـركين، لأنَّ اليهودَ أيضاً مُوحِّدُون.

⁽١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٢٧).

أو تَرْكُ القِتالِ معه. وقيل: هو قولُ أَحَدِ الفَريقَين للمُشركين: سنُطيعُكم في التَّضافُر على عَداوة رسولِ الله ﷺ والقُعودِ عن الجِهادِ معه. ومعنى: ﴿فِ بَعْضِ ٱلْأَمْرِ ﴾ في بعضِ ما تأمُرونَ به، أو في بعضِ الأمرِ الذي يَهُمُّكُم، ﴿واللهُ يَعلَمُ أسرارَهُم ﴾، وقُرِئ: ﴿وَاللهُ يَعلَمُ أسرارَهُم ﴾، وقُرِئ: ﴿وَاللهُ يَعلَمُ أسرارَهُم ﴾، وقُرِئ: ﴿وَاللهُ عَلَيهم، فَكيفَ يَعمَلُونَ وَمَا حِيلتُهم حينَئذ؟

وقُرِئ: «تَوفّاهُم»، ويحتملُ أن يكونَ ماضياً ومُضارعاً قد حُذِفَتْ إحدىٰ تاءَيْه، كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ ٱلْمَلَتَمِكَةُ ﴾ [النساء: ٩٧]. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: لا يُتَوفّى أحدٌ على معصيةٍ إلا يُضرَبُ مِنَ الملائكةِ في وَجْهِهِ ودُبُره.

﴿ ذَالِكَ ﴾ إشارةٌ إلى التَّوفِّي الموصوف، ﴿ مَا أَسْخَطُ ٱللَّهَ ﴾ مِن كِتمانِ نَعْتِ رسول الله.

[﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضُ أَن لَن يُخْرِجَ ٱللَّهُ أَضْفَنَهُمْ *وَلَوْنَشَآهُ لَأَرَيْنَكُهُمْ فَلَعَرَفْنَهُم بِسِيمَهُمْ وَكَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَلَكُمْ ﴿ ٢٩-٣٠]

﴿ أَضَّغَنَهُم ﴾ أحقادَهم، وإخراجُها: إبرازُها لرسولِ الله ﷺ وللمُؤمنين، وإظهارُهم على نِفاقِهم وعَداوتِهم لهم، وكانت صُدورُهم تَغْلي حَنَقاً عليهم.

﴿ لَأَرْبِنَكُهُمْ ﴾ لعَرَّ فْناكَهُم و دَلَلناكَ عليهم، حتىٰ تَعرِفَهم بأعيابِهم لا يَخفُونَ عليك، ويسيمنهُم الله بعلامة يُعلَمونَ بها.

قوله: (في التضافر): بالضَّادِ الـمُعجَمة، الجوهري: «تَضافَروا على الشيء: تَعاوَنوا عليه».

قوله: (﴿ لَأَرْبِنَكَهُمْ ﴾ لَعَرَّفْناكُهُم): قال الزَّجّاج: «كما تقول: قد أريتُك هذا الأمر، أي: قد عَرَّفتُكَ إياه» (١).

قوله: (ودَلَلْناكَ عليهم حتى تَعرِفَهم بأعيانِهم): روينا في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل »(٢) عن

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ١٥).

⁽۲) برقم (۲۲۳٤۸).

وعن أنسٍ رضيَ اللهُ عنه: ما خَفِيَ علىٰ رسولِ الله ﷺ بعدَ هذهِ الآيةِ شيءٌ مِنَ المُنافِقين، كان يَعرِفُهم بسِيهاهُم، ولقد كُنّا في بعضِ الغَزَوات، وفيها تسعةٌ مِنَ المُنافِقينَ يَشكُوهُم الناس، فناموا ذاتَ ليلة، وأصبَحوا وعلىٰ جَبْهةِ كُلِّ واحدٍ منهم مكتوب: هذا مُنافِق.

فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بِينَ اللامَيْنِ فِي ﴿فَلَعَرَفْنَهُم ﴾ و ﴿وَلَتَعْرِفَنَهُم ﴾؟ قلت: الأُولىٰ هي الداخِلةُ في جواب «لو»، كالتي في ﴿لَأَرْيِّنَكُهُم ﴾ كُرِّرَتْ في المعطوف، وأما اللامُ في ﴿وَلَتَعْرِفَنَهُم ﴾ فواقِعةٌ مَعَ النُّونِ في جوابِ قَسَم محذوف.

﴿ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ﴾ فِي نَحْوِهِ وأسلوبه. وعن ابنِ عباس: هو قولهُم: ما لنا إنْ أطَعْنا مِنَ الثواب؟ ولا يقولون: ما علينا إنْ عَصَيْنا مِنَ العقاب. وقيل: اللَّحْن: أن تَلحَنَ بكلامك، أي: تُميلَه إلىٰ نَحْوِ مِنَ الأنحاء، لِيَفطَنَ له صاحبُك، كالتعريض والتَّوْرية، قال:

ولقد لَحَنتُ لكم لِكَيْما تَفقَهُوا واللَّحْنُ يَعرِفُه ذَوُو الألبابِ

وقيل للمُخطِئ: لاحِن؛ لأنه يَعدِلُ بالكلام عن الصواب.

[﴿ وَلَنَبْلُونَكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ ٱلْمُجَهِدِينَ مِنكُورُ وَالصَّدِينَ وَنَبْلُوا الْخَبَارَكُون ﴾ ٢١]

أبي مسعود: «خَطَبَنا رسولُ الله ﷺ، فحَمِدَ الله وأثنىٰ عليه، ثم قال: إنَّ مِنكُم مُنافِقين، فمَنْ سَمَّيتُ فليَقُم، ثم قال: قُمْ يا فُلان، حتىٰ سَمّىٰ سِتّةً وثلاثين».

قال: (ولا يقولون: ما علينا إن عَصَيْنا): يعني: كانَ حَقُّهم على ما هُم عليه مِنَ العِصيانِ أن يقولوا: ما لنا إن عَصَيْنا مِنَ العِقاب، فأتو اعلىٰ أسلوبِ ما يُؤذِنُ المَدْح، بقولهم: ما لنا _إنْ أَطَعْنا مِنَ الثواب.

قوله: (أن تَلحَنَ بكلامِك): أي: بمِثلِهِ من الأنحاء، وأنشَدَ الزَّجّاجُ قولَ الشاعر: منطِـقٌ صائبٌ وتَلحَـنُ أحيـا ناً وخيرُ الحديثِ ما كان لَـحْنا(١)

⁽١) البيتُ لمالكِ بنِ أسهاءَ بنِ خارجةَ الفَزاريّ، كما في «عيون الأخبار» لابن قُتيبة (٢: ١٦٢)، و «الصّحاح» للجوهري، مادة (لحن).

﴿ أَخْبَارَكُونَ ﴾ ما يُحكىٰ عنكم، وما يُخبَرُ به عن أعمالكم، لِيُعلَمَ حَسَنُها مِن قسحها؛

أي: خيرُ الحديثِ مِن مِثلِ هذهِ ما كانَ لا يَعرِفُه كُلُّ أحد، إنها يُعرَفُ أمرُها في أنحاءِ قولها (١). هذا هو المُرادُمِن قَولِ المُصنِّف: «كالتَّعْريضِ والتَّورية»، أي: الإيهام.

الراغب: «اللَّحْن: صَرْفُ الكلام عن سَنَنِهِ الجاري عليه، إما بإزالةِ الإعرابِ أو التَّصْحيف، وهو المذموم، وذلكَ أكثرُ استِعمالاً، وإما بإزالتِهِ عن التَّصْريح وصَرْفِهِ بمعناه إلى تعريضٍ وفَحْوى، وهو محمودٌ من حيثُ البلاغة، وإليه قُصِدَ بقول الشاعرِ - عندَ أكثرِ الأُدَباء -:

وخيرُ الحديثِ ما كانَ لحنا

وإياهُ قُصِدَ بقوله: ﴿وَلَتَعْرِفَنَهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ﴾، ومنه قيل للفَطِنِ لِمَا يَقْتَضِي فَحُوىٰ الكلام: لَحِن، وفي الحديث: «لَعَلَّ بعضكم ألحنُ بحُجّتِهِ مِن بعض»(٢)، أي: ألسَنُ وأفصَحُ وأبيَنُ كلاماً، وأقدَرُ على الحجّة»(٣).

قوله: (وما يُخبَرُ به عن أعمالِكم، ليُعلَمُ حَسنُها مِن قبيحِها): أي: عَبَّرَ بـ ﴿ أَغْبَارَكُونَ عَن الْعَالِكم، ليُعلَمُ حَسنُها مِن قبيحِها): أي: عَبَّرَ بـ ﴿ أَغْبَارَكُونَ ﴾ عن العناكم» في قوله: ﴿ وَنَبَلُوا أَغْبَارَكُونَ ﴾ على سبيلِ الكِناية، لأنَّ الإخبارَ تابعٌ لوجودِ المُخبَرِ عنه المعنىٰ: يَختَبِر أخبارَكم، إنْ كانَ الخبرُ أن كَسناً فالمُخبَرُ عنه الذي هو العَمَلُ حسَن، وإن كانَ الخبرُ قبيحاً فالعَمَلُ أيضاً قبيح.

وقال ابنُ الحاجب في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿حَقَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَاهِدِينَ مِنكُو ﴾: «العِلمُ يُطلَقُ باعتبارِ الرُّؤية، والشيءُ لا يُرىٰ حتىٰ يقع، أو بمعنىٰ المُجازاة، المعنیٰ: حتیٰ نُجازِيَ المُجاهدِينَ منكم والصابرين (٥٠).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ١٥).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٦٨٠) و(٢٩٦٧) و(٢١٦٩)، ومسلم (١٧١٣) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٧٣٨-٧٣٩.

⁽٤) في (ح) و(ف): «المخبر»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب لقرينةِ مُقابِلِه الآتي بعد كلمـاتٍ معدودة، ولقَرينةِ قول الزمخشـري: «لأنَّ الخبر علىٰ حَسَب المُخبَر عنه».

⁽٥) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٨٢).

لأنَّ الخبرَ على حَسَبِ المُخبَرِ عنه؛ إن حَسَناً فحَسَن، وإن قبيحاً فقبيح. وقرأ يعقوب: «ونَبلُو» بسُكونِ الواو؛ على معنى: ونحنُ نَبْلُو أخبارَكُم. وقُرِئ: «ولَيَبلُونَ كُم» و«يَعلَم» و«يَعلَمَ» و«يَبلُو» بالياء.

وعن الفُضَيل: أنه كانَ إذا قرأها بكى وقال: اللهُمَّ لا تَبْلُنا، فإنكَ إنْ بَلَوْتَنا فَضَحتَنا، وهَتَكتَ أستارَنا، وعَذَّبْتَنا.

[﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَشَآقُواْ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَحُمُ الْمُدَىٰ لَن يَضُرُّواْ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيُحِيطُ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ٣٦]

﴿وَسَيُحْمِطُ أَعْمَلَهُمْ ﴾ التي عَمِلُوها في دينهم يَرجُونَ بها الثواب؛ لأنها مَعَ كُفرِهِم برسولِ الله ﷺ باطِلة، وهم قُريظةُ والنَّضِير، أو سيُحبِطُ أعهاهم التي عَمِلُوها، والمَكايِدَ التي نَصَبُوها في مُشاقّة الرسول، أي: سيُبطِلُها فلا يَصِلُونَ منها إلى أغراضِهم، بل يَستَضِرُّونَ بها، ولا تُشمِرُ لهم إلا القَتْلَ والجلاءَ عن أوطانهم. وقيل: هُم رُؤَساءُ قُريشٍ والمُطعِمُونَ يومَ بدر.

[﴿ يَنَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا نُبْطِلُوٓا أَعْمَلَكُوْ ﴾ ٣٣] ﴿ وَلَا نُبْطِلُوٓا أَعْمَلَكُوۡ ﴾ أي: لا تُحبِطُوا الطاعاتِ بالكبائر،

ومعنىٰ الابتلاء: أنَّ اللهَ تعالىٰ يُعامِلُنا بها يُعامِلُ بعضُنا بعضاً، فقولُه: «ليُعلَمَ حَسَنُها» -أي: حَسَنُ الأعمال_تعليلُ لابتلاءِ الأعمال.

وقوله: (لأنَّ الخبرَ على حَسَبِ المُخبَرِ عنه): تعليلُ لإطلاقِ «الأخبار» على «الأعمال». قوله: (وقُرئ «ولَيَبلُونَّ كُم» و«يَعلَمَ» و«يَبلُوَ» بالياء): أبو بكر، والباقون بالنُّون(١).

قوله: (لا تُحبِطُوا الطاعاتِ بالكبائر): الانتِصاف: «الكبائرُ لا تُحبِطُ الحسنات، ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةً ۗ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفُهَا ﴾ [النساء: ٤٠]، ﴿ إِنَّ الْحَسَنَتِ يُذْهِبْنَ

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص ٢٠١، و«حجة القراءات» ص ٦٧٠.

ٱلسَّنِيَّاتِ ﴾ [هود: ١١٤]، والكبيرةُ عندَ المُعتزلة: تُحبِطُ الصالحات، ولو كانت مِثلَ زَبَدِ البَحْر، وما أورَدَه الزخشريُّ مِنَ الآثار وَجَبَ ردُّه على قاعدةِ الحقِّ بالتأويل، فإن لم يَقبَلِ التأويلَ فطريقُه أن يُحسَنَ الظَّنُّ بالمنقولِ عنه، وتغليطُ قائِلِه (١)، وكلامُ ابنِ عُمَر: ظاهِرُه أولى بنُصْرةِ أهلِ السُّنة، والآيةُ محمولةٌ عندنا على الإخلالِ برُكنِ أو شَـرْطٍ يَقتضي البُطْلانَ مِن أصلِه، لا أنه يَبطُلُ بعدَ استِكمالِ شَرائِطِ الصِّحةِ والقَبول»(٢).

وقال القاضي: «﴿لَانُبْطِلُواْ أَعْمَلَكُونَ ﴾ كما أبطَلَ هؤلاءِ بالكُفْرِ والنَّفاق، أو لا تُبطِلوا بالعُجْبِ والرِّياءِ والمَنِّ والأذي ونَحْوِها، وليسَ فيه دليلٌ علىٰ إحباطِ الطاعاتِ بالكبائر »(٣).

وقلت: أما قَضِيّةُ النَّظْم: فإنه تعالىٰ لمَّا حكىٰ عن المُؤمنينَ الذين قالوا: ﴿ لَوَلا مُزِلَتَ سُورَةً ﴾ [عمد: ٢٠]، وكانوا يَدَّعُونَ بذلكَ الحِرصَ على الجِهاد، وحينَ أُنزِلَتْ سُورةٌ مُحكمةٌ وذُكِرَ فيها القِتالُ جَبُنوا وكَعُوا وأبو الإنحافة طاعةِ الله ورسوله، وذَمَّهُم (٤) على ذلك ذمّا بليغا، وأطنبَ فيه، حتى خَتَمه بقوله: ﴿ إِنَّ النَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ إلى قوله: ﴿ لَنَ يَضُرُّوا اللّهَ شَيْئًا وسَيُحبِطُ اعْمَالَهُم ﴾ أي: لا تكونوا أتبع ذلك قوله: ﴿ يَنَ أَلِي عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله وساقُوا الرسول، فسيُحبِطُ الله أعمالكم، كما أبطلَ أعماهم وسليل الله وشاقُوا الرسول، فسيُحبِطُ الله أعمالكم، كما أبطلَ أعماهم .

⁽١) كذا في الأصول الخطية، ومعناه: تغليطُ مَنْ يقولُه لنا، وهو الراوي، أما قائلُه حقيقة _أي: الذي يُنسَبُ إليه الكلام_فهو المنقولُ عنه، وقد ذكر أنه ينبغي تحسينُ الظّنّ به، ولفظُ ابن المُنيِّر في «الانتصاف»: «تحسينُ الظّنّ بالمنقولِ عنه، والتوريكُ بالغَلَطِ علىٰ النَّقَلة»، وهو أوضح مما هنا.

⁽٢) «الانتصاف» (٣: ٥٣٨) بحاشية «الكشّاف».

⁽٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٩٦).

⁽٤) قوله: «ذَمَّهُم» معطوفٌ على: «حكىٰ» في قوله: «لـيًّا حكىٰ عن المؤمنين».

كقوله تعالى: ﴿ لَا تَرْفَعُواْ أَصَّوَتَكُمْ فَرِقَ صَوْتِ النّبِيّ ﴾ إلى أن قال: ﴿ أَن تَعْبَطَ أَعْمَلُكُمْ ﴾ [الحجرات: ٢]، وعن أبي العالية: كانَ أصحابُ رسولِ الله ﷺ يَرُونَ أنه لا يَضُرُ مَعَ الإِيمَانِ ذَنب، كما لا يَنفَعُ مَعَ الشَّرْكِ عَمَل، حتى نزلت: ﴿ وَلَا نُبْطِلُواْ أَعْمَلَكُونَ ﴾، فكانوا يخافونَ الكبائرُ على أعهاهم. وعن حُذيفة: فخافوا أنْ تُحبِطَ الكبائرُ أعهاهم. وعن ابنِ عُمَر: كُنّا نرى أنه ليسَ شيءٌ مِن حَسناتِنا إلا مقبولاً، حتى نزل: ﴿ وَلَا نُبُطِلُواْ أَعْمَلَكُونَ ﴾ فقلنا: ما هذا الذي يُبطِلُ أعهالنا؟ فقلنا: الكبائرُ المُوجِباتُ والفواحِش، حتى نزل: ﴿ وَلَا نُبُطِلُوا أَعْمَلُكُونَ ﴾ وفقننا وعن القولِ في ذلك، فكنّا نخافُ على مَنْ أصابَ الكبائر، ونَرجُو لمن لم يُصِبْها. وعن عن القولِ في ذلك، فكنّا نخافُ على مَنْ أصابَ الكبائر، ونَرجُو لمن لم يُصِبْها. وعن قتادة رحمه الله: رَحِمَ الله عَبْداً لم يُحِبِطْ عَمَلَه الصالحَ بعَمَلَهِ السّيّع.

وقيل: لا تُبطِلُوها بمعصيتهما، وعن ابنِ عباس: لا تُبطِلُوها بالرِّياءِ والسُّمْعة، وعنه: بالشَّكِّ والنِّفاق، وقيل: بالعُجْب، فإنَّ العُجْبَ يأكلُ الحسناتِ كما تأكلُ النارُ الحطب، وقيل: ولا تُبطِلُوا صَدَقاتِكُم بالمَنِّ والأذيٰ.

[﴿ إِنَّا لَذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ مَا تُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَمُنَّ ﴾ ٣٤] ﴿ ثُمَّ مَا تُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾ قيل: هم أصحابُ القليب، والظاهِرُ العُموم.

[﴿ فَلَا تَهِنُواْ وَيَدْعُواْ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُدُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمُ أَعْمَلُكُمْ ﴾ ٣٥]

فالحاصلُ أنه مِن بابِ التَّغْليظِ والتقابُل، ويُؤيِّدُه تعقيبُه بقوله: ﴿ فَلا تَهِنُواْ وَمَدَّعُواْ إِلَى ٱلسَّلْمِ ﴾ بالفاء، وفَصْلُه بقوله: ﴿ وَلَن يَرَكُو أَعْمَالَكُمُ ﴾ (١).

قوله: (قيل: هم أصحابُ القَليب): أي: قَليبِ بَدْر، وهم قُرَيش.

⁽١) أي: جعله فاصلةَ الآية، وليس المُرادُ «الفَصْلَ» بمعناه البلاغي، وهو تركُ الواو بينَ الجملتين، لأنَّ الواوَ ثابتةٌ هنا.

﴿ فَلَا تَهِنُوا ﴾ فلا تَضعُفوا ولا تَذِلُوا للعَدُوّ، ﴿ وَ ﴾ لا ﴿ تَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ ﴾ وقُرِئ: «السِّلْم »، وهما المُسلة، ﴿ وَالنَّهُ الْأَعْلَوْنَ ﴾ أي: الأغلبونَ الأقهرون، ﴿ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ أي: ناصِرُكُم. وعن قتادة: لا تكونوا أوَّلَ الطائِفتينِ ضَرَعَتْ إلى صاحبتها بالمُوادَعة. وقُرِئ: «ولا تَدَّعُوا »؛ مِن: ادَّعَى القومُ وتَداعَوا: إذا دَعَوا، نحو قولك: ارتَـمَوا الصَّيدَ وتَرمَّوه. و «تَدْعُوا » عِزومٌ لِدُخُولِهِ في حُكم النهي، أو منصوبٌ لإضمارِ «إنْ »، ونحوُ قولِهِ تعالى: ﴿ وَانَّهُ الْأَعْلَىٰ ﴾ [طه: ٦٨].

قوله: (وقُرِئ: «السِّلْم») بكَسْرِ السِّين: أبو بكرٍ وحمزة، والباقون: بفَتْحها(١).

قوله: (ضَرَعَتْ إلى صاحِبتِها): الأساس: «ضَرَعَ له وإليه ضَرَعاً: إذا استكانَ وخَشَع، وهو يَتَضَرَّعُ إليه، ولم يزل ضارعاً حتى فَعَلتُ كذا»، وعن بعضهم: ضَرَع؛ أي: مالَ على سَبيل الخضوع، فهو ضَرَع، سُمِّي بالمَصدَرِ للمُبالغة، وضَرِعَت: إذا استكانت، وفَتْحُ الراءِ خطأ.

قوله: (بالمُوادَعة): الجوهري: «هيَ المُصالحة».

قوله: (ونَحْوُ قولِه: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعَلَوْنَ ﴾: قولُه: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَى ﴾): يعني: نظيرُه في كَوْنِهِ تقريراً للغَلَبةِ والقَهْر، وقد صُدِّرَت بـ ﴿إِنَّ المُؤكِّدة، وحُلِّيَتْ بلام التعريف، وفي لفظِ العُلُوّ، وصِيغةِ التَّفضيل (٢). نعم ليسَ فيه تكرارُ الضميرُ ولا الاستِئناف (٣)، لكنَّه حالٌ مُقرِّرةٌ لمعنى النهي، مردوفةٌ بها يزيدُها تقريراً وتبييناً، أي: لا ينبغي أن تَتَضَرَّعوا إلى الصَّلْح، والحالُ أنتُم قاهِرونَ عليهم، وأنَّ الله ناصِرُكُم عليهم في الدُّنيا، وخاذِهُم، وهو مُوفي أجوركم في العُقْبىٰ.

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص ٢٠١، و «حجة القراءات» ص ٦٧٠.

⁽٢) يُريد: أنَّ هذه الوجوه المذكورة اشتركت فيها الآيتان، ولذلك صَحَّ أن يُقال: إنَّ هذه الآية نحوُ تلك، أو: هذه نظيرُ تلك. ولكن في كَوْنِ التصديرِ بـ إنَّ وجها من وُجُوهِ التَّوافُقِ بينَ الآيتين: نَظَر ؛ إذ ليسَ ذلك في الآية الأولى، وهي قوله: ﴿وَأَنْتُمُ ٱلْأَعْلَونَ ﴾، واللهُ أعلمُ بحقيقةِ الأمر.

⁽٣) تكريرُ الضمير والاستثنافُ وقعا في الآية الثانية دون الأولىٰ، يُريدُ بتكرير الضمير: إعادةَ «أنت» بعد «الكاف» في قوله: ﴿وَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، وبالاستئناف: أن الواو لم تدخل علىٰ هذه الآية، كما دخلت علىٰ قوله: ﴿وَأَنْتُدُواللَّاعْلَوْنَ ﴾.

﴿ وَلَن يَتِرَكُمُ ﴾: مِن: وَتَرتُ الرجل: إذا قتلتَ له قتيلاً مِن وَلَدٍ أو أخ أو حَميم، أو حَرَبتَه، وحقيقتُه: أفردته مِن قريبهِ أو ماله، مِن الوِتر، وهو الفَرْد، فشَبَّه إضاعة عَمَل العامل وتعطيلَ ثوابه بوترِ الواتِر، وهو مِن فصيح الكلام، ومنه قولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «مَنْ فاتَتْهُ صلاةُ العَصْر، فكأنها وُتِرَ أهلَه ومالَه»، أي: أُفرِدَ عنهما قَتْلاً ونَهْباً.

قال مكِّي: ﴿ ﴿ وَأَنْتُهُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾ الجملةُ حالٌ مِنَ الضميرِ المرفوعِ في «تَدعُوا»، وكذلكَ ﴿ وَأَللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ ﴿ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ ﴿ وَاللَّهُ مَعَكُمْ اللَّهُ مَعَكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ اللَّالَّا اللَّهُ اللَّهُ اللللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا الللَّهُ اللَّهُ الل

قوله: (أو حَرَبتَه): الجوهري: «حُرِبَ الرجلُ مالَه؛ أي: سُلِبَه، فهو محروب».

قوله: (وهو مِن فصيح الكلام): لأنه تعالى أجرى عملَ العامل مَجْرى القريب والمال، شَبّه تعطيلَ ثوابِ العملِ بوترِ الواتر في الهَلَكة والخسران، ثم استُعيرَ لجانب المُشبَّهِ اللفظُ المُستَعمَلُ في جانبِ المُشبَّهِ به، وهو ﴿يَرَكُمُ ﴾، ونحوه في الإجراءِ قولُه تعالىٰ: ﴿يَوَمَلاَ يَنفَعُ مَالُ وَلا بَنُونَ * إِلاَ مَنْ أَقَ اللهِ عِلىهِ السليمَ من أفراد جنسِ إلَّا مَنْ أَقَ اللهِ عِلَى السليمَ من أفراد جنسِ المال والبنين، ثم استثنى بقوله: ﴿ إِلّا مَنْ أَقَ اللهَ يَقلَبِ سَلِيمٍ ﴾ بعضَ أفرادِ ذلكَ الجنس.

قال مكِّي: ﴿ ﴿ يَتِرَكُمُ ﴾ و ﴿ تَهِنُوا ﴾: حُذِفَتْ منهما الفاء (٢)، وهي واو، وأصلُه: «تَوهِنُوا» و أيُوتِرَكم »، حُذِفَت لوقوعها بينَ ياءٍ وكَسْرة، وأُتبِعَ سائـرُ أمثلةِ الفِعلِ المُستَقبلِ الحذف وإن لم يكنْ فيه ياء، على الإتباع، لِثلا يختلف الفِعْل » (٣).

قوله: (مَنْ فَاتَتْهُ صلاةُ العَصْرِ كَأْنَمَا^(٤) وُتِرَ أَهلَه وَمَالَه): أَخرَجَه النَّسَائيُّ^(٥) عن نَوفَل، وروايةُ البُخاريُّ ومُسلِم^(٢) وغيرهما عن ابنِ عُمَرَ قال: قال رسول الله ﷺ: «الذي تَفوتُه صلاةُ العَصْر، فكأنما وُتِرَ أَهلَه ومالَه».

⁽١) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكّي بن أبي طالب (٢: ٦٧٤).

⁽٢) أي: فاء الفعل، وهي الحرفُ الأولُ منه من غير الزوائد.

⁽٣) «مُشكِل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٦٧٥ - ٦٧٥).

⁽٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فكأنها».

⁽٥) في «سننه» (٤٧٨ -٤٨٠). وأصلُه عند البخاري (٣٦٠٢)، ومسلم (٢٨٨٦).

⁽٦) البخاري (٥٥٢)، ومسلم (٦٢٦).

﴿ يُوْتِكُرُ أَجُورَكُمُ ﴾ ثوابَ إيمانِكم وتَـقُواكُم، ﴿ وَلَا يَسْتَكُمُمُ ﴾ أي: ولا يسألكم جميعَها، إنها يَقتَصِـرُ منكم علىٰ رُبُع العُشـر.

ثم قال: ﴿إِن يَسْتَلَكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ أَي: يُجهِدْكم ويَطلُبْهُ كُلَّه، والإحفاء: المُبالَغةُ وبُلوغُ الغايةِ فِي كُلِّ شيء، يُقال: أحفاهُ فِي المسألة: إذا لم يَترُكُ شيئاً مِنَ الإلحاح، وأحفى شاربَه: إذا استأصَلَه، ﴿بَنَخُلُواْ وَيُخْرِجُ آضَّغَننَكُمْ ﴾ أي: تَضْطَغِنُونَ على وأحفى شاربَه: إذا استأصلَه، ﴿بَنَخُلُواْ وَيُخْرِجُ آضَّغَننَكُمْ ﴾ أي: تَضْطَغِنُونَ على رسولِ الله عَلَيْ، وتَضيقُ صُدُورُكم لذلك، وأظهرتُم كراهتَكُم ومَقتَكُم لدِينٍ يَذهَبُ بأموالِكم، أو بأموالِكم، أو بأموالِكم، أو للبُخْل، لأنه سَبَبُ الاضطِغان.

وقُرِئ: «نُخرِجْ» بالنُّون، و «يَخرُجْ» بالياءِ والتاءِ معَ فَتْحِهما، ورَفعِ «أضغانكم».

قوله: (ثم قال: ﴿إِن يَسْتَلَكُمُوهَا ﴾): يعني: إلجملة الشَّرْطية كالتعليل لقوله: ﴿ وَلَا يَسْتَلْكُمُ آمَوَلَكُمُ ﴾، أي: لا يَسْأَلكُم جميعَها، إنها يَقتَصِرُ منكم على رُبُع العُشْر »، روى الواحِديُّ عن السُّدِّيِّ أنه قال: ﴿إِن يَسْأَلْكُم جميعَ ما في أيديكم ﴿ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجُ أَضَّغَننكُو ﴾ يُظهِر بُغضَكم وعَداوتَكُم لله ورسوله، ولكنه فَرضَ عليكم يسيراً، وهو رُبُعُ العُشْر » (١)، فقولُ المُصنِّف: ﴿أَي: يُضِغِنكُم بِطَلَبِ أموالِكم »: معناه: يُظهِر بُغضَكم بِطَلَبِ جميع أموالكم (٢)، وكذا معنى ﴿ يَذَهَبَ اللّهُ بِنُودِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٧].

قوله: (وقُرِئ: «نُخرِجْ» بالنُّون): السَّبْعة.

⁽١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٣٠).

⁽٢) قوله: «يظهر بُغضَكم بطلب أموالكم» سقط من (ح).

﴿ هَا وُلَا آءِ ﴾ موصولٌ بمعنى: الذين، صِلتُه ﴿ تُدَعَوْنَ ﴾ ، أي: أنتُم الذينَ تُدعَون، أو: أنتُم الذينَ تُدعَون، أو: أنتُم - يا مُخاطَبونَ - هؤلاءِ الموصوفون، ثم استأنفَ وَصْفَهم، كأنهم قالوا: وما وَصْفُنا؟ فقيل: ﴿ تُدْعَوْنَ لِلنَّنِفَقُوا فِي سَبِيلِ ٱللّهِ ﴾ قيل: هي النَّفقةُ في الغَزْو، وقيل: الزكاة، كأنه قيل: الدليلُ على أنه لو أحفاكُم لَبَخِلتُم وكرِهتُم العَطاءَ واضطَغَنتُم: أنكم تُدعَونَ إلىٰ أداءِ رُبُع العُشْر، فمنكم ناسٌ يَبخَلُونَ به.

ثم قال: ﴿وَمَن يَبْخُلُ ﴾ بالصَّدَقةِ وأداءِ الفريضة، فلا يَتَعدَّاهُ ضَرَرُ بُخْلِه، وإنها يَبخُلُ على نفسِه، يُقال: بَخِلتُ عليه وعنه، وكذلكَ ضَنِنتُ عليه وعنه، ثم أخبَرَ أنه لا يأمرُ بذلكَ ولا يَدعُو إليه لحاجته إليه، فهو الغنيُّ الذي تَستَحيلُ عليه الحاجات، ولكنْ لحاجتِكم وفَقْرِكِم إلى الثواب.

قوله: (أو: أنتُم - يا مُخاطَبونَ - هؤلاءِ الموصوفون): فعلى هذا فيه توبيخٌ عظيم، وتحقيرٌ من شأنهم لأجل الوَصْفِ بالبُخْل، قال في قوله: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَتُوُلآء تَقَّ نُلُونَ ﴾ [البقرة: ٨٥]: «هو استبعادٌ لِهَا أُسنِدَ إليهم مِنَ القَتْل والإجلاءِ والعُدُوان، بعدَ أخذِ الميثاقِ منهم وإقرارِهِم. والمعنى: ثم أنتُم بعدَ ذلكَ هؤلاءِ المُشاهَدون، يعني: أنكم قومٌ آخرونَ غير أولئكَ المُقِرِين (١)؛ تُنْريلاً لِتَغيُّرِ الصِّفةِ منزلةَ تَغيُّر الذات، فالمعنى هاهنا: إنا فَرَضْنا عليكم رُبُعَ العُشر ليسهُلَ عليكم، إذْ لو طَلَبْنا منكم جميعَ أموالِكم لبَخِلتُم وأظهَرتُم بُغضَ الله ورسولِه، والدليلُ عليه: أنكم - مَعَ ذلكَ التَّسْهيل - هؤلاءِ المُشاهَدونَ الموصوفونَ بأنكم تُدعَونَ إلىٰ أداءِ رُبُع العُشُر، فمنكم ناسٌ يَبخَلُونَ به.

قوله: (يُقال: بَخِلتُ عليه وعنه): وعن بعضهم: بَخِلَ عن نفسِه: مُضَمَّنُ بمعنى البُعْد، أي: يُبعِدُ الخيرَ عن نفسِه على طريقِ البُخْل. ويُمكِنُ أن يُقال: يُصدِرُ البُخْلَ عن نفسِه، لأنها مكانٌ للبُخْل ومَنبَعُه، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ ﴾ [الحشر: ٩].

⁽١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «المقربين»، والمُثبَت من (ط).

وقال القاضي: «البُخْل: يُعدَّىٰ بـ «عن» وبـ «على التَضَمُّنِهِ معنى الإمساك، فإنه إمساكً عن مُستَحِق (١)، لكنَّ قولَ المُصنَّفِ هذا بعدَ قولِهِ السابق مُشعِرٌ بعدَم التفرقةِ في الاستِعال، كما عليه مذهبُ النَّحْويِّين دونَ أهل المعاني، فإنه لمَّا أكَّدَ معنى جزاءِ الشَّرْط وهو قوله: «فلا يَتَعدّاه ضَرَرُ بُخْلِه» _ بقوله: وإنها يَبخَلُ على نفسِه، وأتى بـ «على وخالف، لأنه في التنزيل: ﴿عَن نَفْسِه عِن المَّانِ في الاستعال.

قال الحريريُّ في «دُرِّةِ الغَوَّاص»: «الفِعلُ اللازمُ يُعدَّىٰ تارةً بهمزةِ النَّقْل، كقولك: خرجَ زيدٌ وخَرَجتُ به، واختلفَ النَّحْويُّون: هل بينَ حرفي التَّعْدية فرقٌ أم لا؟ فقال الأكثرون: هما بمعنىٰ واحد، وقال المُبرِّد: بينهما فَرْق؛ وهو أنك إذا قلت: «أخرجتُ زيداً» كان المعنىٰ (٢): حَمَلتُه علىٰ الخروج، وإذا قلت: خَرَجتُ بزيد، فمعناه: خَرَجتُ واستَصحَبتَه معك، والقولُ الأولُ أصحّ» (٣).

وقال صاحبُ «الضوء»: «معنى التَّعْدية في «ذهبتُ به وأذهبتُه»: واحد، وفي سائر المواضِع يُفيدُ معَ معنى التَّعْديةِ معنى آخر، وهاهنا لم يُفِدْ شيئاً سِواها».

وقلت: فعلى هذا: الشَّرْطُ والجزاءُ مُتقاربانِ في المعنىٰ، كقوله تعالىٰ: ﴿رَبِّنَا ٓ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارِ فَقَدْ أَخْرَاتُهُو ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، و﴿فَمَن رُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأَدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَاذَ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقولهم: «مَنْ أَدرَكَ مَرْعىٰ الصَّمّانِ فقد أدرك» (٤)، فيكونُ المعنىٰ: مَنْ يَبخُلْ عِن أَداءِ رُبُعِ العُشرِ بعدَ ذلكَ التقريع والتوبيخ فقد بالغَ في البُخْل، وكان هو البخيلَ في الحقيقة. روينا

⁽١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٩٧).

⁽٢) من قوله: «واحد وقال المبرد» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

⁽٣) «دُرِّة الغواص» للحريري ص٢٣.

⁽٤) تقدُّم بيانُ معناه في التعليق علىٰ تفسير الآية ٣٦ من سورة الأنفال (٧: ٩٧).

﴿ وَإِن تَتَوَلَّوا ﴾ معطوفٌ على ﴿ وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَنَقُوا ﴾ ، ﴿ يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ يَخْلُقْ قوماً سِواكُم على خِلافِ صِفتِكم راغبينَ في الإيهانِ والتقوى، غيرَ مُتَولِّينَ عنها، كقوله: ﴿ وَيَلْتِ مِخَلِقِ جَدِيدٍ ﴾ [إبراهيم: ١٩، فاطر: ٢١]، وقيل: هُمُ المَلائِكة، وقيل: لا تصار، وعن ابنِ عباس: كِنْدةُ والنَّخَع، وعن الحسن: العَجَم، وعن عِكرِمة: فارِسُ والرُّوم.

عن الترمذيِّ (١) عن أبي هُرَيرة: أنَّ النبيَّ عَيْكُ قال: «إذا أدَّيتَ زكاةَ مالك فقد قَضَيتَ ما عليك».

ولإرادةِ التوكيد ذيَّلَ الكلامَ بقوله: ﴿وَاللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنشُمُ ٱلْفُقَـرَآءُ ﴾، وجَعَلَه كالاعتِراضِ بينَ المُتقابِلَين، أعني قولَه: ﴿وَإِن تُوَمِنُوا ﴾ وقولَه: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوا ﴾، وهما المعطوفانِ المُعنيّانِ بقوله: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوا ﴾ معطوف على ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا ﴾».

والتعريفُ في ﴿ اَلْغَنِيُ ﴾ و ﴿ اَلْفُقَرَاءُ ﴾ للجِنس، فاَذَنا بكمالِ الغِنى ونهايةِ الفَقْر، ثم كونُهما خَبَرَينِ وهما مَعرِفتان: دلّا على الحصر، نظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿ يَثَأَيُّهُا النّاسُ أَنتُهُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللّهِ وَاللّهُ هُو اَلْفَعَىٰ: أَنتُم وَيَأْتِ بِخَلْقِ جَدِيدٍ ﴾ [فاطر: ١٥-١٦]، والمعنىٰ: أنتُم جِنسُ الفُقراءِ الكاملون فيه، واللهُ هو الغنيُّ على الإطلاق، فهو غنيٌّ عنكم وعن عبادتِكم، فإن لم تَحمَدُوهُ أنتم يَستَبدِلْ قوماً غيركم؛ مَنْ يَحمَدُ ولا يَكفُرُ مِثلكم.

قوله: (يخلُق قوماً سِواكُم): أي: «يَستَبدِل»: يحتملُ استبدالَ الوَصْفِ واستبدالَ الذات، كما مَرَّ في قوله تعالىٰ: ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلأَرْضُ غَيْرَ ٱلأَرْضِ ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، والذي يَقتَضيهِ المقام: الثاني (٢)، وقولُه: «يخلُق قوماً سِواكُم»: يُشيرُ إلىٰ ذلك، ولهذهِ الدقيقةِ استَشهَدَ بقوله: ﴿وَيَأْتِ إِنْمُ اللَّانِ وَهُذَهِ الدقيقةِ استَشهَدَ بقوله: ﴿وَيَأْتِ عِنْلَقِ جَدِيدٍ ﴾ [إبراهيم: ١٩، فاطر: ١٦].

⁽١) في «جامعه» (٦١٨). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (١٧٨٨).

⁽٢) أي: استبدال الذات.

وسُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن القوم، وكانَ سَلْمانُ إلىٰ جَنْبه، فَضَرَبَ على فَخِذِه، وقال: «هذا وقومُه، والذي نفسي بيده، لو كانَ الإيهانُ مَنُوطاً بالثُّرَيّا لَتناولَه رجالٌ مِن فارس».

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ سورةَ مُحَمَّدٍ ﷺ كان حقاً على الله أن يَسقِيَه مِن أنهار الجنّة».

قوله: (وسُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن القوم، وكانَ سَلْمان) الحديث: أخرَجَه الترمذيُّ (١) عن أبي هُرَيرة.

تَمَّتِ الشُّورة حامِداً لله، ومُصَلِّياً على رسولِ الله ﷺ

* * *

⁽١) في (جامعه) برقم (٣٢٦١).

وأخرج البخاري (٤٨٩٧)، ومسلم (٢٥٤٦) عن أبي هريرة قال: «كُنّا جُلوساً عندَ النبيِّ ﷺ، إذ نَزَلَتْ عليه سورةُ الجمعة، فلما قرأ: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَفَايَلُحَقُواْ بِهِمْ ﴾، قال رجل: مَنْ هؤلاء يا رسول الله؟ فلم يُراجِعْهُ النبيُّ ﷺ، حتى سأله مرّةً أو مرّتين أو ثلاثاً، وفينا سلمانُ الفارسيّ، فوضع النبيُّ ﷺ يَدَه علىٰ سَلْمان، ثم قال: لو كانَ الإيهانُ عندَ الثُّريّا لنالَه رجالٌ مِن هؤلاء».

[﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتُحَامُّبِينًا * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُبِتَّمَ نِعْمَتَهُ. عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَطًا مُّسْتَقِيمًا *وَيَصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ﴾ ١ -٣]

هو فَتْحُ مَكّة، وقد نَـزَلَتْ مَرجِعَ رسولِ الله ﷺ عن مَكّةَ عامَ الحديبية عِدَةً له بالفَتْح، وجِيءَ به على لفظِ الماضي على عادةِ رَبِّ العِزّةِ سُبحانَه في أخباره، لأنها في تَحَقَّقِها وتيقَّنِها بمَنزِلةِ الكائِنةِ الموجودة، وفي ذلكَ مِنَ الفَخامةِ والدَّلالةِ على عُلُوِّ شأنِ الـمُخبِر ما لا يخفىٰ.

قوله: (وفي ذلك مِنَ الفخامة): أي: في جيء الماضي لتنزيلِ الكائنِ منزلة الواقع المُتحقِّقِ (١) مِنَ الفَخامةِ ما لا يُكتَنَهُ كُنهُه، لأنَّ هذا الأسلوبَ إنها يُرتكبُ في أمرٍ يَعظُمُ مَنالُه، ويَعِزُّ الوصولُ إليه، ولا يَقدِرُ علىٰ نَيْـلِهِ إلا مَنْ له قَهْرٌ وسُلطانٌ ومَنْ يَغلِبُ ولا يُغالَب، ولذلك ترى أكثرَ أحوالِ

⁽١) يُريدُ بالكائن: ما سيكون، وبالواقع: ما وقعَ فِعلاً.

فإن قلت: كيف جُعِلَ فَتْحُ مَكّةً عِلّةً للمَغفِرة؟ قلت: لم يُجعَلْ عِلّةً للمَغفِرة، ولكنْ لاجتماع ما عُدِّدَ مِنَ الأمور الأربعة، وهي المَغفِرةُ وإتمامُ النِّعمةِ وهِدايةُ.........

القيامةِ واردةً على هذا المَنهَج، لأنَّ فَتْحَ مَكَّةَ مِن أُمّهاتِ الفُتُوح، وبه دخلَ الناسُ في دينِ الله أفواجاً، وأُمِرَ رسولُ الله ﷺ بالاستغفارِ والتأهُّبِ للمسير إلىٰ دارِ القَرار، ولو أُخِذَ مِن ذلك معنىٰ صِيغةِ التَّعْظيم، ليتمَّ به معنىٰ العَظَمة، بلغَ الغاية.

قوله: (كيفَ جُعِلَ فتحُ مَكّةَ عِلَةً للمَغفِرة): أي: الفتحُ فِعْلُ الله لا فِعْلُه حتى يكونَ عِلّةً للمَغفِرة (١)، ولذلكَ قال القاضي: «﴿ لِيَغْفِرَلَكَ اللهُ ﴾ عِلّةٌ للفَتْح مِن حيثُ إنه مُسَبَّبٌ عن جِهادِ الكُفّار، والسَّعْي في إعلاءِ الدِّينِ وإزاحةِ الشَّرْك، وتكميلِ النُّفوس الناقِصةِ قَهْراً، ليَصيرَ ذلكَ بالتدريج اختياراً، وتخليصِ الضَّعَفةِ عن أيدي الظَّلَمة» (١).

وقلت: يُمكِنُ أن يُعقال: إنما جُعِلَ فتحُ مكّةَ عِلّةً للمَغفِرة، لأنه سَبَبُ لأن يُؤمَر رسولُ الله ﷺ بالاشتِغالِ بخاصّةِ نفسِه، بعد بَذْلِ المجهود فيما كُلِّفُ به مِن تبليغ الرِّسالةِ وجُاهَدةِ أعداءِ الدِّين، وبالإقبالِ على التقوى، واستِدراكِ الفَرَطات (٣)، كما قال تعالى: ﴿إِذَا جَالَةُ نَصَّرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتَحُ ﴾ [النصر: ١]، إلى قوله: ﴿ فَسَيِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرَهُ إِنَّهُ وَكَانَ فَوَّابًا ﴾ [النصر: ٣].

قوله: (ولكنْ لاجتماع ما عُدِّد): خُلاصةُ الجواب: أنَّ المُعلَّل مُتعدِّد، وهو المعطوفاتُ الأربعة، على أن يُرادَ بقوله: ﴿وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصَرًا عَزِيزًا ﴾: الفَتْح، فتُؤخَذُ الزُّبْدةُ والخلاصةُ مِنَ المجموع، فعَبَّرَ به عن المُعلَّل، كما قال: «ليَجمَعَ لكَ بينَ عِزِّ الدَّارَيْن»، وكانَ كذلكَ لأنَّ هذا الفَتْح هو فتحُ الفُتُوح، وهُدِمَ به منارُ الجاهلية، وكمُلَ الدِّين، وأُتِـمَّتِ النِّعَم، كما قال: ﴿الْيَوْمَ الْمُنْ وَالْيَسْكُمْ دِينَا ﴾ [المائدة: ٣].

⁽١) من قوله: «أي: الفتح فعل الله» إلى هنيا، سقط من (ط).

⁽٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٩٩).

⁽٣) وهي في حَقِّهِ صلواتُ الله وسلامُه عليه: تَرْكُ الأولىٰ، كها بيَّنه المُؤلِّفُ رحمه الله في مواضعَ من هذا الكتاب.

الصِّراطِ المُستَقيم والنَّصْرُ العزيز، كأنه قيل: يَسَّرْنا لكَ فَتْحَ مَكَّة، ونَصَرْناكَ على عَدُوِّك، لِنَجمَعَ لكَ بينَ عِزِّ الدَّارَيْنِ وأغراضِ العاجِلِ والآجِل. ويجوزُ أن يكونَ فَتْحُ مَكَّةً مِن حيثُ إنه جِهادٌ للعَدُوِّ سبباً للغُفرانِ والثواب.

والفَتْح: الظَّفَرُ بالبَلَدِ عُنْوةً أو صُلْحاً، بحَرْبِ أو بغير حَرْبٍ، لأنه مُنغَلِقٌ ما لم يُظفَرْ به، فإذا ظُفِرَ به وحَصَلَ في اليد فقد فُتِح.....

روى السُّلَميُّ عن [ابنِ] عطاء (١): جُمعَ للنبيِّ ﷺ في هذهِ الآية بينَ النِّعَم المُختَلِفة؛ مِنَ الفَتْحِ والمغفرةِ وتمام النِّعْمةِ والهدايةِ والنُّصْرة. وعن جَعفَر الصادق: تمامُ النَّعْمة: أنْ جَعلَه حَبيبَه، وأقسَمَ بحياتِه، ونَسَخَ له شَرائِعَ الرُّسُل أجمع، وعَرَجَ به إلىٰ المَحَلِّ الأدنى، وحَفِظَه في المِعراجِ حتى ما زاغ البَصَرُ وما طغى، وبَعَثَه إلىٰ الأبيضِ والأسود، وأحَلَّ له الغنائم، وجَعلَه سَيدً وَلَدِ آدم، وقَرَنَ ذِكرَه بذِكرِه، ورِضاهُ برِضاه، وجَعلَه أَحَدَ رُكْنَى التوحيد.

قوله: (لأنه مُنغَلِقٌ ما لم يُظفَرْ به): الراغب: «الفَتْح: إزالةُ الإغلاقِ والإشكال، وهو ضَرْبان: أحدُهما: يُدرَكُ بالبَصَر، كفَتْح البابِ والغَلقِ والقُفلِ والمتاع، قال تعالى: ﴿وَلَمّا فَتَحُوا مَتَعَهُمْ ﴾ [يوسف: ٢٥]، ﴿ وَلَوْفَنَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِنَ ٱلسَّمَاءِ ﴾ [الجِجر: ١٤]. والثاني: ما يُدرَكُ بالبصيرة، كفَتْح الهمّ، وهو إزالةُ الغَمّ، وذلكَ ضَرْبان: أحدُهما: في الأُمُورِ الدُّنيوية كغَمِّ يُفرَج، وفَقْرِ (٢) يُزالُ بإعطاءِ المال، قال تعالىٰ: ﴿ فَلَـمَّانَسُواْ مَا ذُكِّرُولُ بِهِ مَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبُوبَ يَفرَج، وفَقْرِ (٢) يُزالُ بإعطاءِ المال، قال تعالىٰ: ﴿ فَلَـمَّانَسُواْ مَا ذُكِّرُولُ بِهِ مِنَ العُلوم، نَحْو: فُلانٌ فتحَ مِنَ العِلم باباً مُعْلَقاً.

وقولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾: قيل: عنىٰ فَتْحَ مَكَّة، وقيل: بل عَنىٰ ما فُتِحَ علىٰ النبيِّ ﷺ

⁽١) في الأصول الخطية: «عن عطاء»، وأضفتُ إليه: «ابن» ليُوافِقَ أمثالَه، فالمُؤلِّفُ رحمه الله ينقلُ عن السُّلَمي عن ابن عطاء في مواضع، انظر ما تقدَّم ص٣٥٣ في تفسير الآية ٢٤ من سورة محمد ﷺ، وما سيأتي ص٣٧٤ في تفسير الآية ٤ من سورة الفتح.

⁽٢) في الأصول الخطية: «وهَمَّ يُزال»، والمُثبَتُ من «مفردات القرآن» للراغب، وقولُه: «بإعطاء المال» يُرجِّحُه.

وقيل: هو فَتْحُ الحديبية، ولم يَكُنْ فيه قِتالٌ شديد، ولكنْ تَرام بينَ القَوْم بسِهام وحِجارة، وعن ابنِ عباس: رَمَوا المُشرِكِينَ حتىٰ أدخَلُوهُم ديارَهُم، وعن الكَلْبيّ: ظَهَروا عليهم حتىٰ سألوا الصُّلْح. فإن قلت: كيفَ يكونُ فَتْحاً وقد أُحصِرُوا، فنَحَروا وحَلقوا بالحديبية؟ قلت: كانَ ذلكَ قبلَ الهُدْنة، فلما طَلَبُوها وتَمَّتْ كان فَتْحاً مُبيناً.

وعن موسى بنِ عُقْبة: أقبل رسولُ الله ﷺ مِنَ الحديبيةِ راجِعاً، فقال رجلٌ مِن أصحابه: ما هذا بفَتْح، لقد صَدُّونا عن البيت، وصُدَّ هَدْيُنا، فبَلَغَ النبيَّ ﷺ، فقال: «بئسَ الكلامُ هذا، بل هو أعظمُ الفُتوح، وقد رَضِيَ الـمُشرِكونَ أن يَدفَعُوكُم عن بلادِهم بالراح،

مِنَ العُلوم والهِداياتِ التي هيَ ذريعةٌ إلىٰ الثواب والمقاماتِ المحمودةِ التي صارت سَبَباً لغُفْرانِ ذنوبه.

وفاتحة كُلِّ شيء: مَبدَؤُه الذي يُفتَحُ به ما بعدَه، وقيل: افتتَحَ فُلانٌ كذا: إذا ابتَدَأ به، وفتحَ عليه كذا: إذا أعلَمه ووَقَفَه عليه، قال تعالىٰ: ﴿ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧]، وفتحَ القَضِيّة فِتاحاً: فَصَلَ الأمرَ فيها وأزالَ الإغلاق، قال تعالىٰ: ﴿ رَبَّنَا ٱفْتَحَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا وَفتحَ القَضِيّة فِتاحاً: فَصَلَ الأمرَ فيها وأزالَ الإغلاق، قال تعالىٰ: ﴿ رَبَّنَا ٱفْتَحَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا وَفَتَحَ القَضِيّة فِتَحُونَ الفَيْعِينَ ﴾ [الأعراف: ٨٩]، والاستِفتاح: طَلَبُ الفَتْح، قال تعالىٰ: ﴿ وَكَانُوا مِن فَلْهُ مِنَ اللهُ بِذِكرهِ الظَّفَر، وقيل: يَستَعلِمونَ خَبَرَه مَرّة، ويَستَنبِطُونَه مِنَ الكُتُبِ مَرّة. يَطلُبُونَ مِنَ اللهُ بِذِكرهِ الظَّفَر، وقيل: يَستَعلِمونَ خَبَرَه مَرّة، ويَستَنبِطُونَه مِنَ الكُتُبِ مَرّة.

وبابٌ فُتُح: مفتوحٌ في عامةِ أحواله، وغُلُق: بخِلافِه، ورُوِي: (مَنْ وَجَدَ باباً غُلُقاً وَجَدَ إلى جانبهِ باباً فُتُحاً)(١)»(٢).

قوله: (بالراح): الجوهري: «الراح: جمعُ راحة، وهي الكَفّ، وأراحَ الرجل^(٣): رَجَعَتْ الله نفسُه بعدَ الإعياء، وأراحَ إبلَه؛ أي: رَدَّها».

⁽١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٤٠٦) عن أبي الدَّرْداء من قوله رضي الله عنه.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٦٢١-٦٢٢.

⁽٣) في (ح) و(ف): «والراح الرجل»، والمُثبَت من (ط) ومن «الصِّحاح» للجوهري، مادة (روح).

ويَسألُوكُمُ القَضِيّة، ويَرغَبوا إليكم في الأمان، وقد رأوا منكم ما كَرِهُوا».

وعن الشَّعْبِيّ: نَزَلَتْ بالحديبية، وأصابَ رسولُ الله ﷺ في تلكَ الغَزْوةِ ما لم يُصِبْ في غَزْوة، أصابَ أن بُويعَ بَيْعة الرِّضُوان، وغُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِن ذَنْبهِ وما تأخَّر، وظَهَرَتِ في غَزْوة، أصابَ أن بُويعَ بَيْعة الرِّضُوان، وغُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِن ذَنْبهِ وما تأخَّر، وظَهَرَتِ الرُّومُ على فارِس، وبَلَغَ الهدي مَجَلَه، وأُطعِمُوا نَخْلَ خيبَر، وكانَ في فَتْح الحديبية آيةٌ عظيمة، وذلك أنه نَزَحَ ماؤُها حتىٰ لم يَبقَ فيها قَطْرة، فتَمَضمَضَ رسولُ الله ﷺ، ثم مَجَدُهُ فيها، فدرَّتْ بالماء، حتىٰ شَرِبَ جميعُ مَنْ كانَ معَه. وقيل: فجاشَ الماءُ حتىٰ المتكرَّت، ولم يَنفَدُ ماؤُها بَعْد.

وقيل: هو فَتْحُ خَيبَر، وقيل: فَتْحُ الرُّوم، وقيل: فَتْحُ الله لـه بالإسلام والنُّبوّةِ والدَّعْوةِ بالحجّةِ والسَّيْف، ولا فَتْحَ أبيَنُ منه وأعظَم، وهو رأسُ الفُتُوح كُلِّها؛ إذْ لا فَتْحَ مِن فُتوح الإسلام إلا وهو تحتَه ومُتشعِّبٌ منه.

قوله: (ويَسألوكم القَضِيّة): أي: الصُّلْح، كما جاءَ في الحديث: «هذا ما قاضي عليه رسولُ الله ﷺ (١)، النهاية: «هذا ما قاضي عليه؛ قاضيٰ: هو فاعَلَ مِنَ القضاءِ للفَصْل والحكم، وأصلُه: القَطْع، وقضاءُ الشيء: إحكامُه وإمضاؤُه والفَراغُ منه». ويُؤيِّدُه قولُه بُعَيدَ هذا: «ومن قَضِيّتِهِ أَنْ سَكَّنَ قلوبَ المُؤمنينَ بصُلْح الحديبية».

قوله: (أنه نَزَحَ ماؤُها): عن البُخاريِّ(٢) عن البراء قال: «تَعُدُّونَ أنتُم الفَتْحَ فَتْحَ مكّة، وقد كانَ فتحُ مكّة فَتْحاً، ونحنُ نَعُدُّ [الفَتْحَ] بَيْعةَ الرِّضوانِ يومَ الحديبية، كُنَّا مَعَ رسولِ الله ﷺ أربعَ عشرةَ مئة، والحديبيةُ بئر، فنَزَحْناها، فلم نترك منها قَطْرة، فبلَغَ ذلكَ النبيَّ ﷺ، فأتاها، فجلسَ على شَفيرها، ثم دعا بإناء، فتَوضَّا، ثم مَضمَضَ ودعا، ثم صَبَّه فيها، فتركناها غيرَ بعيد، ثم إنها أصدَرَتْنا ما شِئنا نحنُ ورِكابُنا».

⁽١) أخرجه البخاري (٢٦٩٩) و(٣١٨٤) و(٢٥١)، ومسلم (١٧٨٣) من حديث البراء بن عازب_رضي الله عنه_. (٢) في «صحيحه» برقم (٢٥٠). ومنه استدركتُ ما بين حاصرتين.

وقيل: معناه: قَضَيْنا لكَ قضاءً بَيِّناً علىٰ أهل مَكَّةَ أن تَدخُلَها أنتَ وأصحابُك مِن قابِل، لِتطوفوا بالبيت؛ مِنَ الفِتاحة، وهيَ الحكومة. وكذا عن قَتادة.

﴿ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ يُريد: جميعَ ما فَرَطَ منك، وعن مُقاتِل: ما تَقَدَّمَ في الجاهليّةِ وما بعدَها، وقيل: ما تَقَدَّمَ مِن حديثِ ماريّة، وما تأخَّرَ مِنِ امرأةِ زيد.

﴿نَصْرًاعَ بِيرًا ﴾ فيه عِنٌّ ومَنَعة، أو وُصِفَ بصِفةِ المنصور إسناداً مجازيّاً، أو عزيزاً صاحبُه.

قوله: (ما تَقَدَّمَ مِن حديثِ ماريّة): وحديثُ ماريّة: هو ما رواه المُصنَّفُ في سورةِ التحريم: «أنَّ رسولَ الله ﷺ خَلَا بهاريّةَ في يوم عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، وعَلِمَتْ بذلكَ حَفْصة، فقالَ لها: اكتُمي عليّ، وقد حَرَّمتُ ماريّةَ على نفسي»، إلى آخِرِ القِصّة، لكنَّ قولَه تعالى: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا اللهُ عليه ارتكبَ الذَّنْب.

ويجوزُ أن يُرادَ بالذَّنْب: تعجيلُ رسولِ الله عَلَيْ بقَتْل البريء، على ما روى ابنُ عبد البر في «الاستيعاب» (١) عن أنس قال: «إنَّ رَجُلاً كانَ يُتَّهَمُ بأُمَّ إبراهيم؛ أُمِّ وَلَدِ رسولِ الله عَلَيْ، فقال رسولُ الله عَلَيْ لعليّ: اذهَبْ فاضْرِبْ عُنُقه، فأتاه عليّ، فإذا هو في رَكِيّ (٢) يَتَبرَّدُ فيها، فقال له: اخرُج، فناوَلَه يَدَه، فأخرَجه، فإذا هو مجبوبٌ ليسَ له ذَكَر، فكفَّ عليٌّ عنه، ثم أتى رسولَ الله عَلَيْ فقال: والله لمجبوب» (٣)، وقال أبو عُمَر (٤): «هذا الرجلُ المُتهمُ كانَ ابنَ عَمِّ ماريّةَ القِبطيّة، أهداهُ معَها المُقَوقِس، وأظنَّه الخصيُّ الذي يُقالُ له: مأبور».

قوله: (أو عزيزاً صاحبُه): فحُذِفَ المُضاف، وأُقيمَ المُضافُ إليه مَقامَه، فصار «عزيزاً هو»، فاستَتَرَ الضمير، فصار مرفوعاً بعدَ أن كانَ بارِزاً مجروراً.

⁽١) في ترجمة مارية القبطية (٤: ٤١١-٤١٢) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

⁽٢) الرَّكيّ: جنس للرَّكية، وهي البئر، وجمعُها ركايا. «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير، مادة (ركا).

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٧٧١)، وانظر شرحَه وحَلَّ ما قد يُشكِلُ في معناه في «تكملة فتح اللهم» للعلامة الشيخ محمد تقى العثماني (٢: ٤٧-٤٨).

⁽٤) تحرَّف في الأصلين إلى: «أبو عمرو»، والصواب ما أثبت، فالمُرادُ ابنُ عبد البر، وهذه كنيتُه. وانظر كلامَه المنقول هنا: في «الاستيعاب» (٤: ٢١١-٤١٦) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

[﴿ هُوَ ٱلَّذِى أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا إِيمَننَا مَعَ إِيمَنهِمُ وَلِلّهِ جُمُودُ ٱلسَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ ٱللّهُ عَلِيمًا عَكِيمًا * لِيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَاتِ جَنَّتِ جَبّرِى مِن تَعْلِهَ ٱلْأَنْهَرُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللّهُ عَلِينَ فِيهَا وَيُحَفِيمَا * وَيُعَذِبَ ٱلْمُنفِقِينَ خَلِينَ فِيهَا وَيُحَفِيمًا * وَيُعَذِبَ ٱلْمُنفِقِينَ فَلِينَ فِيهَا وَيُحَفِيمَا * وَيُعَذِبَ ٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُنْ وَسَاءَتْ مَصِيرًا * وَيلّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَكَانَ اللّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَ لَهُمْ جَهَنّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا * وَيلّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَونِ وَٱلْأَرْضِ وَكَانَ اللّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَ لَهُمْ جَهَنَّا وَسَاءَتْ مَصِيرًا * وَيلّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَونِ وَٱلْأَرْضِ وَكَانَ اللّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَ لَهُمْ جَهَنَّا وَسَاءَتْ مَصِيرًا * وَيلّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَونِ وَٱلْأَرْضِ وَكَانَ اللّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَ لَهُمْ جَهَنَّا وَسَاءَتْ مَصِيرًا * وَيلّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَونِ وَٱلْأَرْضِ وَكَانَاللّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَاعَدَ لَهُمْ جَهَاللّهُ وَلِيلُومُ السَّمْونِ وَالْمُسْرِكِيمَا اللّهُ مُنْ اللّهُ مَالِكُومُ وَلَالْمُولِيلُولُ وَالْمُلْكِيمُ وَلَا لِلْمُ اللّهُ وَلِيلُومُ السَامِ وَالْمُلْولِيلُومُ السَامِقُومُ وَالْمُ السَامِقُومُ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِلُولُومُ وَالْمُلْمُ اللّهُ وَلَا مُنْ السُولُومُ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَلِيلُومُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالسَامُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُولِقُومُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُومُ وَالْمُعُومُ

﴿ السَّكِينَةَ ﴾ للسُّكُون، كالبَهيتة للبُهْتان، أي: أنزَلَ اللهُ في قُلُوبهم. السُّكونَ والطُّمأنينةَ بسَبَب الصُّلْح والأمْن، لِيَعرِفُوا فَضْلَ الله عليهم بتيسير الأمنَ بعدَ الخوف، واللهُدْنةِ غِبَّ القِتال، فيزدادوا يقيناً إلى يقينهم.

قوله: (﴿ اَلسَّكِينَةَ ﴾ السُّكُون (١): الراغب: «قيل: هو مَلَكُ يُسَكِّنُ قلبَ المُؤمنِ ويُؤمِّنُه، كما رُوِي: «إنَّ السَّكينةَ لتَنطِقُ علىٰ لسانِ عُمَر » (٢)، وقيل: هو العقل، ويُقال: له سكينة: إذا سكنَ عن المَيْلِ إلىٰ الشَّهَوات، وعن الرُّعْب؛ قال (٣): ﴿ وَتَطْمَيْنُ قُلُوبُهُم بِذِكِر السَّهِ ﴾ [الرعد: سكنَ عن المَيْلِ إلىٰ الشَّهَوات، وعن الرُّعْب؛ قال (٣): ﴿ وَتَطْمَيْنُ قُلُوبُهُم بِذِكِر السَّهِ ﴾ [الرعد: ٢٨]، وقيل: السَّكينةُ والسَّكن: واحد، وهو زوالُ الرُّعْب » (٤).

وروىٰ السُّلميُّ عن ابنِ عطاء: السَّكينة: نورٌ يُقذَفُ في القَلْب يُبصِرُ به مواقعَ الصواب.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «للسكون».

⁽٢) أخرجه بهذا اللفظ: عبدُ الرزاق في «المُصنَّف» (٢٠٣٨٠) عن علي موقوفاً، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٨٢٧) عن عبد الله بن مسعود موقوفاً أيضاً.

وأخرج أبو داود (٢٩٦٢)، وابن ماجه (١٠٨) من حديث أبي ذر، والترمذي (٣٦٨٢) من حديث ابن عمر، وأحمد (٩٢١٣) من حديث أبي هريرة، مرفوعاً بلفظ: «إنَّ اللهَ وضعَ الحقَّ علىٰ لِسانِ عُمَر»، زاد ابنُ عمر وأبو هريرة: «وقلبه».

⁽٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: "وعن الراغب قال»، والمُثبتُ من (ط)، ومعناه: وسكن عن الرعب، وفي "مفردات القرآن» للراغب: "وعلى ذلك دلَّ قوله».

⁽٤) «مفردات القرآن» ص٤١٧.

أو أنزَلَ فيها السُّكُونَ إلى ما جاءَ به مُحمَّدٌ عليه السَّلامُ مِنَ الشَّرائع، ﴿لِيَزْدَادُوَا إِيمَنَا ﴾ بالشَّرائِع مقروناً إلى إيهانهم، وهو التوحيد. عن ابنِ عباسِ رضيَ اللهُ عنهها: إنَّ أوَّلَ ما أتاهُم به النبيُّ ﷺ التوحيد، فلما آمنوا بالله وحدَه أنزَلَ الصَّلاةَ والزَّكاة، ثم الحجّ، ثم الجِهاد، فازدادوا إيهاناً إلى إيهانهم.

أو أَنزَلَ فيها الوَقارَ والعَظَمةَ لله عَزَّ وجَلَّ ولرسولِه، لِيَزدادوا باعتِقادِ ذلكَ إيهاناً إلى اليانهم. وقيل: أَنزَلَ فيها الرَّحْمةَ لِيَتَراحَموا، فيزدادَ إيهائهم.

﴿ وَلِلّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَنَوَتِ وَٱلأَرْضِ ﴾ يُسَلِّطُ بعضَها على بعض، كها يَقتَضيهِ عِلمُه وحِكمتُه، ومن قَضِيّتِهِ أَنْ سَكَّنَ قلوبَ الْمؤمنينَ بصُلْحِ الحديبية، ووَعَدَهُم أَن يُفتَحَ لهم، وإنها قضىٰ ذلك ليعرف المُؤمنونَ نِعْمة الله فيه، ويَشكُروها، فيستَحِقُّوا الثواب، فيُثيبَهم، ويُعذِّبَ الكافرينَ والمُنافقينَ لِهَا غاظَهم مِن ذلك وكرِهُوه.

قوله: (وقيل: أنزَلَ فيها الرحمة): أي: في قلوبهم. فَسَرَ إنزالَ السَّكينة بوجوه: أولهًا: حُصُولُ الطُّمأنينةِ والأمنِ في قُلوبِ المُؤمنينَ بعدَ الخوف، ليَتَمكَّنُوا عما يَزيدُ به إيهائهم، فإنَّ الخائفَ مِنَ العَدُوِّ قَلِقٌ مُزعَج. وثانيها: السُّكُون إلى التوحيد، وهو مُجَرَّدُ التصديق، والازديادُ بانضهام الأعمالِ الصالحة إليه، كقوله تعالى: ﴿اللّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَتِ ﴾. وثالثها: حُصُولُ الوقارِ في القَلْبِ ليكونَ سَبَبًا لِقُوّةِ اليقين، كما قال(١) عليه السَّلام: ﴿وَلَكِن لِيَطْمَهِنَ قَلْبِي ﴾ البقرة: ٢٦٠]. ورابعها: الرحمة. والوَجْهُ المختارُ هو الأول، كما سيجيء.

قوله: (﴿ وَلِلّهِ جُنُودُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [يُسلِّطُ بعضها على بعض] (٢) كما يَقْتَضيهِ عِلمُه وحِكمتُه، ومن قَضِيّتِهِ أن سَكَّن): إشارةٌ إلى أنَّ هاتَينِ الفِقرَتَين ـ أعني: ﴿ وَلِلّهِ جُنُودُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللّهُ عَلِيمًا كَلِيمُ لَهُ السَّمَوَتِ بِينَ العِلّه، وهي قولُه: ﴿ لِيُلْخِلُ ٱلنَّوْمِنِينَ وَاللّهُ مَعْلَمُهُما وهو قولُه: ﴿ أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾، ولذلك عَمَّمَهُما وجعلَ بعض قضاياهما إنزالَ السَّكينةِ والطُّمأنينةِ بسَبَب الصَّلْح، والأمنِ في قلوبِ المُؤمنين،

⁽١) أي: سيِّدنا إبراهيم الخليل عليه الصلاةُ والسَّلام.

⁽Y) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصول الخطية، وأضفتُه من «الكشَّاف».

وقع «السُّوءُ» عِبارةً عن رداءةِ الشيءِ وفسادِه، و «الصِّدْقُ» عن جَوْدتِهِ وصَلاحِه، فقيلَ في المَّرْضِيِّ الصالِح مِنَ الأفعال: فِعْلُ صِدْق، وفي المَسخُوطِ الفاسِدِ منها: فِعلُ سَوْء، وفي المَسخُوطِ الفاسِدِ منها: فِعلُ سَوْء، ومعنى ﴿ ظَنَ اللهُ وَعَلَى اللهُ تعالى لا يَنصُرُ الرسولَ والمُؤمنين، ولا يُرجِعُهم إلى مَكّةَ ظافِرينَ فاتجِيها عُنْوةً وقَهْراً، ﴿ عَلَيْهِم مَ آبِرَةُ ٱلسُّوءِ ﴾ أي: ما يَظُنُّونَه ويَتَربَّصُونَه بالمُؤمنينَ فهو حائقٌ بهم ودائِرٌ عليهم، والسُّوْء: الهلاكُ والدَّمار.

وقُرِئ: ﴿دَآيِرَهُ ٱلسَّوْءِ ﴾ بالفَتْح؛

ليكونَ ذلكَ الإنزالُ سَبَباً لعِرفانِ المُؤمنين فَضْلَ الله عليهم بتيسير الأمنِ بعدَ الخوف، ثم يكونَ ذلكَ العِرْفانُ سَبَباً لأنْ يَتَلَقَّوْها بالشُّكرِ من الأعمالِ الصالحة، فيستأهِلُوا به الثواب، فيُثيبَهم بإدخالهِم جَنَّاتٍ تجري مِن تحتِها الأنهار، ويُرغِمَ أعداءَهم مِنَ المُنافِقينَ والمُنافِقاتِ والمُشرِكينَ والمُشرِكينَ والمُشرِكينَ والمُشرِكينَ والمُشرِكينَ والمُشرِكاتِ بالتعذيب، فظهرَ أنه اختارَ مِنَ الوُجُوهِ الأربعةِ سابقتَها، فقولُه: «ليَعرِفَ المُؤمنونَ يعْمةَ الله»: هو المذكورُ في الوَجْهِ الأول: «ليَعرِفُوا فَضْلَ الله بتيسير الأمن».

روينا عن الإمام أبي الحسين مُسلِم بنِ الحجّاج (١) عن أنس: «لمّا نزلت: ﴿إِنّا فَتَحْنَا لَكَ فَتَحَامُ بِينَا ﴾ إلى ﴿فَوْزّا عَظِيمًا ﴾ مَرجِعَه مِنَ الحديبية، وهم يُخالِطُهم الحزنُ والكآبة، وقد نُحِرَ اللهَ عَلَي اللهُ عَلَي أَيةٌ هي أَحَبُّ إليَّ مِنَ الدُّنيا جميعاً»، وفي المهَدْيُ بالحديبية، قال رسولُ الله ﷺ: لقد أُنزِلَتْ عليَّ آيةٌ هي أَحَبُ إليَّ مِنَ الدُّنيا جميعاً»، وفي روايةِ الترمذيِّ (٢) عن أنس: «فقالوا: هنيئاً مريئاً يا رسول الله ﷺ، لقد بيَّنَ اللهُ لكَ ما يَفعَلُ بك، فهاذا يَفعَلُ بنا؟ فأنزَلَ الله: ﴿ لِيُدِّخِلَ المُوْمِنِينَ وَالمُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنِينَ وَاللهُ عَلَي مِن تَعْنِهَا ٱلْأَنْهَرُ ﴾».

قوله: (وقُرِئ: ﴿دَآبِرَةُ ٱلسَّوْءِ ﴾ بالفَتْح): كُلُّهم إلا أبا عَمْرو وابنَ كثير^{٣)}.

⁽١) في "صحيحه" برقم (١٧٨٦).

⁽٢) بل عند البخاري في «صحيحه» برقم (١٧٢). ولكنْ لفظه: «عن شعبة، عن قتادة، عن أنسِ بنِ مالكِ رضي اللهُ عند (إنّا فَتَحَاتُهُ لِينَا ﴾ قال: الحديبية، قال أصحابه: هنيئاً مَريئاً، فما لنا، فأنزَلَ الله: ﴿ لِيُدْخِلَ اللّهُ عَنِي اللّهُ عَنِي اللّهُ عَنِي اللّهُ عَنْ قتادة، ثم المُؤْمِنِينَ وَاللّهُ عَنْتِ جَنّتِ جَرِى مِن تَعِيّما اللّهَ اللّهُ الله عَنْ قتادة، ثم المُؤْمِنِينَ وَاللّهُ عَنْ عَلَى اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ عَلَى اللّهُ عَنْ عَدْمَةً مُر مَالًا الله فقال: أما ﴿ إِنّا فَتَحَنّا لَكَ ﴾ فعن أنس، وأما «هنيئاً مريئاً» فعن عكرمة». يعني: أنَّ قتادة يرويه عن عِكرمة مُرسَلاً، ليس فيه ذِكرُ أنس، كها في «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٧: ٤٥١) و (٨: ٥٨٤).

⁽٣) انظر: «التيسير» للداني ص١١٩، و «حجة القراءات» ص٠٦٧.

أي: الدائرةُ التي يَذُمُّونَها ويَسخَطُونَها، فهي عِندَهم دائرةُ سَوْء، وعندَ المُؤمنينَ دائرةُ صِدْق.

فإن قلت: هل مِن فَرْقٍ بينَ السُّوء والسَّوْء؟ قلت:

قوله: (فهي عندَهم دائرةُ سَوْء، وعندَ المُؤمنينَ دائرةُ صِدْق): الأساس: «ودارت به دوائرُ الزمان، وهي صُرُوفُه، ويَتَربَّصُ بكم الدوائر»، الراغب: «الدائرة: الخطُّ المُحيط، ثم عُبِّرَ بها عن الحادثة، والدَّوْرةُ والدائرةُ في المكروه: كالدَّوْلةِ في المَحْبوب، قال تعالىٰ: ﴿غَشْيَى آن تُصِيبَنَا وَآبِرَةٌ ﴾ [التوبة: ٩٨]، أي: يُحيطُ بهم السُّوءُ إحاطةَ الدائرةِ بمَنْ فيها، فلا سَبيلَ إلىٰ الانفِكاكِ منه بوَجْه»(١)، وسبقَ تمامُ تقريرِ «الدائرةِ» في آخِرِ المائدة.

قوله: (هل مِن فَرْقِ بِينَ السُّوء والسَّوْء): فإن قلت: هل السُّؤالُ مُستَدرَك، لأنه قال: «والسُّوء أي: بالضَّم _: الهلاكُ والدَّمار، وقُرِئ: ﴿ دَآبِرَهُ ٱلسَّوْءِ ﴾ بالفَتْح، أي: الدائرةُ التي يَذُمُّونَها»؟ قلت: لا، لأنه ذكرَه مُجمَلاً بحسب الاستِعمال، فسأل ليَسْرَحَه مُفصَّلاً بحسب اللغة أيضاً.

اعلم أنَّ الدائِرةَ مُطلَقةٌ يَصِتُّ استِعمالُها في العذاب مَرّة، وفي الذَّمِّ تارة، وفي الصَّدْقِ أخرى، ولذلكَ قال: «وعندَ المُؤمنينَ دائرةُ صِدْق»، وهو مِن إضافةِ الموصوفِ إلى الصَّفة للبيانِ على المُبالَغة، قالَ في سورةِ براءة (٢): «السُّوء: بالضَّمّ، وهو العذاب، والسَّوْء: بالفَتْح، وهو ذَمُّ للدائرة، كقولك: رجلُ سَوْء، في نقيضِ قولك: رجلُ صِدْق، لأنَّ مَنْ دارت عليه ذامٌ لها».

وليًّا كانَ «السُّوءُ» بالضَّمِّ ظاهراً في معنىٰ العذاب والهلاك، لم يَحتَجْ إلى التأويل، وبالفَتْح بمعنىٰ الذَّمِّ لم يكنْ مُطلَقاً، لأنها بالنَّسْبةِ إلى المُؤمنينَ محمودة، احتيجَ إلى تأويلِ «الدائِرة»، وأن يُقال: إنها بالنِّسبةِ إلى الكافرينَ مذمومة، لأنَّ مَنْ دارت عليه ذامٌّ لها اللَّسبةِ إلى الكافرينَ مذمومة، لأنَّ مَنْ دارت عليه ذامٌّ لها اللَّه، وهو المُرادُ مِن قولِه: «وكانتِ الدائِرةُ محمودة، فكانَ حَقُّها أن لا تُضافَ إليه إلا على التأويلِ الذي ذكرنا»، يعني:

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ۳۲۱–۳۲۲.

⁽٢) في تفسير الآية ٩٨ منها. (٧: ٣٣٤)

⁽٣) من قوله: «ولما كان «السُّوء» بالضم» إلى هنا، سقط من (ط).

هما كالكُرْهِ والكَرْه، والضَّعْفِ والضَّعْف، مِن: ساء، إلا أنَّ المفتوحَ غَلَبَ. في أن يُضافَ إليه ما يُرادُ ذمَّه مِن كُلِّ شيء، وأما «السُّوءُ» بالضَّمّ: فجار مجرى الشَّرِّ الذي هو إلى المفتوح لِكَوْنِهِ مذموماً، وكانتِ الدائرةُ محمودة، فكان حَقُّها أنَّ لا تُضافَ إليه إلا على التأويل الذي ذكرنا، وأما دائرةُ السُّوء - بالضَّمّ -: فلأنَّ الذي أصابهم مكروةٌ وشِدّة، فصَحَّ أن يَقَعَ عليه اسمُ السُّوء، كقولِهِ عَزَّ وعلا: ﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوَّارادَ بِكُمْ رَحْمَةً ﴾ [الأحزاب: ١٧].

[﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَكَ شَنِهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَـذِيرًا * لِتُؤْمِـنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِـ وَتُعَـزِّرُوهُ وَتُوَقِّـرُوهُ وَتُسَيِّحُوهُ بُصِحْرَةً وَآصِيلًا ﴾ ٨-٩]

﴿ شَنِهِدًا ﴾ تَشْهَدُ على أُمِّتِك، كقوله: ﴿ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣].

قولَه: «السَّوْءُ بالفَتْح .. الدائرةُ التي يَذُمُّونَها ويَسخَطُونَها، وهي عندَهم دائرةُ سَوْء، وعندَ المُؤمنين: دائرةُ صِدْق».

قال صاحبُ «التقريب»: المفتوحُ غُلِّبَ في المذموم بالإضافة، والمضمومُ كالشَّرِّ في نفسِه لا بالإضافة، ولذلك أُضيفَ «الظَّنُّ» إلى المفتوح؛ لِكونِهِ مذموماً بالإضافة، لا في نفس الأمر.

الراغب: «السُّوء - بالضَّمّ - : كُلُّ ما يَغُمُّ الإنسانَ مِنَ الأُمورِ الدُّنيويةِ والأُخْرَويّة، والنفسيّةِ والبَدَنيّة، والخارجة؛ مِن فواتِ مالٍ أو فَقْدِ حميم، وعُبِّرَ بـ «السُّوأَى عن كُلِّ ما يَقبُح، ولذلكَ قُوبِلَ بـ «الحسنى» في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ كَانَ عَلِقِبَةَ اللَّذِينَ أَسَّتُواْ الشُّوَاَى ﴾ [الروم: ١٠]، كما قال: ﴿ وَلَلَّذِينَ أَحْسَنُواْ اَلْمُسْوَى ﴾ أي: ما يسُوءُهم في العاقبة» (١٠).

قوله: (كالكُرْهِ والكُرْه): الجوهري: «عن الفَرّاء: الكُرْه ـ بالضَّمّ ـ: المَشَقّة، يُقال: قمتُ على كُرْه؛ أي: على مَشَقّة، قال: وأقامني فُلانٌ على كُرْه ـ بالفَتْح ـ: إذا أكرَهَكَ عليه، وكانَ الكِسائيُّ يقول: الكُرْهُ والكُرْهُ لغتان، وأكرهتُه على كذا: حَمَلتُه عليه كُرْهاً».

⁽١) «مفردات القرآن» ص٤٤١.

(لِيُؤمِنُوا) الضَّميرُ للناس، (ويُعَزِّرُوهُ) ويُقَوُّوهُ بِالنَّصْرة، (ويُوَقِّرُوهُ) ويُعظِّموه، (ويُوَقِّرُوهُ) ويُعظِّموه، (ويُسَبِّحُوهُ) مِنَ التَّسْبِيحِ أو مِنَ السُّبْحة، والضهائرُ لله عَزَّ وجَلّ، والـمُرادُ بتعزير الله: تعزيرُ دِينِهِ ورسولِهِ ﷺ. ومَنْ فَرَّقَ الضمائرَ فقد أبعَد.

قوله: («ويُعزِّرُوهُ» ويُقَوُّوهُ(١) بِالنَّصْرة): الراغب: «التعزير: النَّصْرةُ مَعَ التعظيم، قال تعالى: ﴿وَعَنَرْتُمُوهُمْ ﴾ [المائدة: ١٢]، والتعزير: ضَرْبٌ دونَ الحدّ، وذلكَ يَرجِعُ إلى الأول، فإنَّ ذلكَ تأديب، والتأديبُ نُصْرةٌ ما، لكنَّ الأولَ نُصْرةٌ بقَمْع العَدُوِّ عنه، والثاني: نُصْرةٌ بقَمْعِهِ (٢) عن عَدُوِّه، فإنَّ أفعالَ الشَّرِ عَدُوُّ للإنسان، فمتىٰ قَمَعتَه عنها فقد نَصَرتَه، وعلىٰ هذا في الحديث: (انصُرْ أخاكَ ظالماً أو مظلوماً، فقال: أنصُرهُ مظلوماً، فكيفَ أنصُرهُ ظالماً؟ قال: تكفُّه عن الظُّلم)(٣)»(٤).

قوله: (والمُرادُ بتعزير الله: تعزيرُ دِينِه): رفعٌ للتَّوهُّم، يعني: التعزيرُ والتوقيرُ غيرُ مانِع مِن إجراءِ الضمائِر علىٰ سَنَنِ واحِد، لجوازِ إطلاقِهما علىٰ الله تعالىٰ، ويُؤيِّدُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِن يَصُرُوا اللهُ يَنصُرُكُمْ وَيُثَيِّتُ أَقَدَامَكُمْ ﴾ [العمد: ٧]، وقولُ الحواريِّين: ﴿غَنْ أَنصَارُ اللّهِ ﴾ [آل عمران: ٥٠) الصف: ١]، وقولُ نُوح عليه السَّلام: ﴿مَّالَكُو لَانْزَجُونَ لِلّهِ وَقَالَ ﴾ [نوح: ١٣] (٥٠).

قوله: (ومَنْ فَرَّقَ الضمائرَ فقد أبعَد): قال صاحبُ «المُرشِد»: ﴿وَتُوَوِّرُوهُ ﴾: قال أبو حاتم (٦): هو وَقْف (٧)؛ لأنَّ التعزيرَ والتوقيرَ للنبيِّ ﷺ، والتسبيحَ لله تعالى، فأراد أن يُفرِّقَ بين

⁽١) تحرَّف في الأصول الخطية إلى: «ويُوقِّروه»، والمُثبَت من «الكشَّاف».

⁽٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلى: "بقهره"، والمُثبَت من «مفردات القرآن».

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٤٤٣) و(٢٤٤٤) و(٢٩٥٢) من حديث أنس، ومسلم (٢٥٨٤) بنحوه من حديث جابر.

⁽٤) «مفردات القرآن» ص٦٤٥.

⁽٥) هذه الفقرة وردت في (ط) آخر الفقرة التالية متصلةً بها، ولم تُجعَل فيها فقرة مستقلة.

⁽٦) سهلُ بنُ محمد بن عثمان السِّجِسْتانيُّ.

⁽٧) «المُرشِد في الوقف والابتداء» لأبي محمد العماني، وقد لخَصَه العلامةُ شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى في «المَقصِد لتلخيص ما في المُرشِد في الوقف والابتداء»، وانظر منه ص٧٢٦.

وقُسرِئ: ﴿ لِتَوْمِنُوا ... وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَيِّحُوهُ ﴾ بالتاء، والخطابُ لرسولِ الله ﷺ ولأُمْتِه.

ما هو صِفةٌ للنبيِّ عَلَيْهُ، وبينَ ما هو لله تعالىٰ. وأراد المُصنَفُ بقوله: «فقد أبعَد»: رَدَّ هذا؛ لأنه بعيدٌ عن مَنهَج النَّظْم المُعجِز، وقال في قوله تعالىٰ: ﴿ أَنِ ٱقْدِفِيهِ فِ ٱلْتَابُوتِ فَٱقْدِفِيهِ فِ ٱلْيَرِّ فَلْيُلْقِهِ بَعِيدٌ عن مَنهَج النَّظْم المُعجِز، وقال في قوله تعالىٰ: ﴿ أَنِ ٱقْدِفِيهِ فِ ٱلْتَابُوتِ فَٱقْدِفِيهِ فِي ٱلْيَرِّ فَلْيُلْقِهِ النَّيْمُ بِالسَّلام، ورجوعُ بعضِها إليه وبعضِها إلى التابوت: فيه هُجْنة؛ لِما يُؤدِّي مِن تَنافُرِ النَّظْم» الذي هو أمُّ إعجاز القُرآن، والقانونُ الذي وقعَ عليه التَّحدِّي، ومُراعاتُه أهمُّ ما يجبُ على المُفسِّر.

وقوله: (وقُرِئ: ﴿ لِتُوْمِنُوا ... وَتُعَزُّوهُ ﴾ بالتاء): ابنُ كثير، والباقون: بالياءِ التحتانية (١). قوله: (والخِطابُ لرسولِ الله ﷺ ولأُمَّتِه): هذا يحتملُ وَجْهَين:

أحدهما: أن يُراد: الخِطابُ في قوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَكَ ﴾ لرسول الله ﷺ، وفي قوله: ﴿وَتُعَرِّرُوهُ ﴾ لأمنه، وعليه كلامُ الواجِديّ، وقال: «ومَنْ قرأ بالتاءِ فمعناه: قُلْ لهم _ يا محمَّد _: لِتُؤمِنُوا بالله، وتُعزِّرُوهُ وتُعينُوهُ وتَنصُرُوهُ بالسَّيْفِ واللسان، وتُوقِّرُوهُ وتُعظِّمُوهُ وتُبجِّلُوه، وتُسبِّحُوهُ بُكْرةً وأصيلاً (٢)، فعلىٰ هذا: إن كانَ اللامُ للتعليل يكونُ المُعلَّلُ محذوفاً، وتُبجِّلُوه، وتُسبِّحُوهُ بُكْرةً وأصيلاً (٢)، فعلىٰ هذا: إن كانَ اللامُ للتعليل يكونُ المُعلَّلُ محذوفاً، أي لِيتُؤمِنُوا بالله وكَيْتَ وكَيْتَ فَعَلَ ذلكَ الإرسال، أو للأمرِ علىٰ طريقة: ﴿فَهِذَا لِكَ فلتَفْرَحُوا ﴾ [يونس: ٥٥]، علىٰ قراءةِ التاءِ الفَوْقانية. وهذا الوَجْهُ مُوافِقٌ للقراءةِ بالياءِ التحتانية (٣).

⁽١) كذا ذكر المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى، وليس كذلك، بل قرأ ابنُ كثير وأبو عمرو: بالياء التحتانية، وقرأ الباقون بالتاء على الخِطاب. انظر: «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني ص ٢٠١، و «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢: ٣٧٥).

⁽٢) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٣٦).

⁽٣) أي: «ليُؤمِنُوا بالله ورسوله ويُعزِّروهُ ويُوقِّروهُ ويُسبِّحوهُ بُكْرةَ وأصيلاً».

والثاني: أن يكونَ الخِطابُ في: ﴿ لِتَتُوْمِنُوا ﴾ إلى آخره: لرسولِ الله ﷺ ولأُمْتِه، فيكون تعميهاً بعدَ تخصيص، نَحْوَ قوله تعالى: ﴿ وَلَأَيْمُ النّبِيُّ إِذَا طَلَقَتُمُ النّبِسَآءَ ﴾ [الطلاق: ١]، خَصَّ النبيَّ ﷺ بالنّداءِ وعَمَّ الخِطاب، وقوله تعالى: ﴿ وَاللّذِى جَاءَ بِالْصِّدْقِ وَصَدَدَقَ بِهِ * ﴾ [الزمر: ٣٣]، قال (١): «هو رسولُ الله ﷺ جاءَ بالحقِّ وآمَنَ به، أراد به إياه ومَنْ تبعه».

وقوله (٢): «مأموراً بالإيهانِ برسالةِ نفسِه كسائرالمُسلِمين»: روينا عن أبي هُرَيرةَ قال: «شَهِدْنا مَعَ رسولِ الله ﷺ حُنيناً، فقال رسولُ الله ﷺ لرَجُلِ مَّنْ يَدَّعي الإسلام: هذا مِن أهل النار، فلها حَضَرَ القِتالُ قاتَلَ الرجلُ مِن أَشَدِّ القِتالُ، وكَثُرَتْ به الجِراح، فجاء رجلٌ فقال: يا رسول الله، أرأيتَ الذي تُحدِّثُ أنه مِن أهل النار، قد قاتل في سبيل الله أشدَّ القتال، فكان بعضُ الناس يَرْتاب، فبينها هو على ذلك، إذ وَجَدَ الرجلُ ألمَ الجِراح، فأهوى بيدهِ إلى كِنانتِه، فانتزَعَ سَهْماً منها، فانتَحَرَ به، فاشتدَّ رجالٌ مِنَ المُسلِمينَ إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله ﷺ، فقالوا: يا أكبر، أشهدُ أني عبدُ اللهُ ورسولُه، يا بلال قُمْ فأذّن: لا يَدخُلُ الجنّةَ إلا مُؤمِن، وإنَّ اللهَ ليُؤيدُ هذا الدِّينَ بالرجلِ الفاجِر». أخرجه البُخاريُّ ومُسلِم (٣).

روينا في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل» (٤) عن مُعاوية: «أنَّ النبيَّ ﷺ كان يَتَشَهَّدُ مَعَ المُؤذِّنين»، وفي روايةٍ أخرىٰ (٥) عن علقمةَ بنِ أبي وَقّاص قال: إني لَعِندَ مُعاويةَ إذ أذَّنَ مُؤذِّنهُ، فقالَ

⁽١) أي: الزمخشـريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الزُّمَر.

⁽٢) يُنظَرُ قولُ مَنْ هذا، فليس هو من كلام الزمخشري، وقد تَقَدَّمَ نحوُه في آخر سورة الشُّوريٰ (١٣: ٣٨٣)، نقلاً عن ابن المُنيِّر في «الانتصاف»، ويحتمل أيضاً أن يكون للواحدي، فقد نقل عنه المُؤلِّف قبل أسطر، ولكنْ لم أجده في «الوسيط»، والله أعلم.

⁽٣) البخاري (٣٠٦٢) و(٤٢٠٤) و(٦٦٠٦)، ومسلم (١١١).

⁽٤) برقم (١٦٨٤١) و(١٦٩٠٢).

⁽٥) أخرجها أحمدُ في «مسنده» أيضاً (١٦٨٣١)، والنسائي (٦٧٧).

وقُرِئ: «وتَعْزُروه» بضَمِّ الزاي وكَسْرِها، و «تُعْزِرُوه» بضَمِّ التاءِ والتخفيف، و «تُعزِّزُوهُ» بالزايين، و «تُوقِرُوهُ» مِن: أوقَرَه، بمعنى: وَقَرَه.

وتُسَبِّحُوا الله ﴿بُكَرَةً وَآصِيلًا ﴾، عن ابنِ عباس: صلاةً الفَجْر وصلاةً الظهر والعصر.

[﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيمِمٌ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَى نَقْسِهِ ۚ وَمَنْ أَوْفَى بِمَاعَنَهَ دَعَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُوْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ ١٠]

لمَّا قال: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾ أكَّده تأكيداً على طريقةِ التَّخْييل،

معاويةُ كما قال، فلما قال: حَيَّ على الصَّلاة، قال: لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله، فلما قال: حَيَّ على الفلاح، قال: لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله العليِّ العظيم. وقالَ بعدَ ذلكَ ما قال المُؤذِّن، ثم قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ قال ذلك.

قوله: (و «تَعْزُروهُ» بِضَمِّ الزاي وكَسْرِها): قال ابنُ جِنِّي: «بالضَّمّ: قراءةُ الجَحْدَري (١)، معناه: تمنعوه أو تمنعوا دينه ونبيَّه، كقوله تعالىٰ: ﴿إِن نَصُرُوا اللهَ يَصُرُكُمُ ﴾ [محمد: ٧]، فهو على حذفِ المُضاف، وأما «تُعزِّرُوهُ» بالتشديد: فتمنعوا منه بالسَّيف (٢)، وعَزَّرتُ فلاناً: أي: فَخَمتَ أمرَه. وقرأ محمدُ بنُ اليماني (٣): بالزايين، أي: تجعلوهُ عزيزاً» (٤).

قوله: (أكَّدَه تأكيداً على طريقةِ التخييل): يعني: لمَّا رُوعِيَتِ الْمُشاكَلةُ بينَ قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ ﴾ وبينَ قوله: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللّهَ ﴾، بُنيَ عليها قولُه: ﴿يَدُاللّهِ ﴾ على سبيل

⁽١) في (ف): «ابن الحجدري»، والْمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو المُوافِقُ لِمَا في «المحتسب» لابن جِنِّي.

⁽٢) في (ح) و(ف): «السيف»، والمُثبت من (ط) ومن «المحتسب» لابن جِنِّي.

⁽٣) تحرَّف في «المحتسب» إلى: «اليمامي»، ولم يَعرِفُهُ مُحقِّقاه الفاضلان، فقالوا في الحاشية: «ذكر السمعاني في «الأنساب» جماعة من المُحدِّثين، يُنسَبُ كُلُّ منهم إلى اليمامة، ويُلقَّبُ باليمامي». قلت: هو تحريفٌ عن «الياني» بدلالة ما هنا، وهو محمد بن عبد الرحن بن السُّمَيفع الياني، وقد تَقَدَّم له ذِكرٌ عند ابن جِنِّي في كتابه (١: ١٣٤)، وعَرَّفَ به المُحقِّقان هناك.

⁽٤) (المحتسب) لابن جِنِّي (٢: ٢٧٥).

الاستِعارةِ التخييلية، تتميماً لمعنىٰ المُشاكَلة، وهو كالترشيح للاستِعارة، أي: إذا كان اللهُ مُبايعاً، ولا بُدَّ للمُبايع - كما تُعورِفَ واشتَهرَ - مِنَ الصَّفْقةِ باليد، فتُتخيَّلُ اليدُ لتأكيدِ معنىٰ المُشاكلة، وإلا فجَلَّ جنابُه الأقدسُ عن الجارحة.

هذا هو المُرادُ من قولِ صاحب «المفتاح»: «وأما حُسْنُ الاستِعارةِ التخييلية: فأن تكونَ تابعةً للكِناية، ثم إذا انضَمَّ إليها المُشاكلةُ كانت أحسَنَ وأحسَن (١).

روىٰ الواحِديُّ عن ابنِ كَيْسان (٢): «قوةُ الله ونُصْرتُه فوقَ قُوّتِهم ونُصْرتِهم، أي: ثِقْ بنُصْرةِ الله لكَ لا بنُصْرتِهم وإن يُبايعُوك »(٣). وقال الزَّجّاج: «المعنىٰ: يَدُ الله في الوفاءِ فوقَ أيديهم – أو: في الثوابِ فوقَ أيديهم – في الطاعة، أو يدُ الله في المِنَّةِ عليهم في الهدايةِ فوقَ أيديهم في الطاعة»(٤).

وقلت: هذهِ الوُجوهُ لا تَنطَبِقُ علىٰ تأويلِ المُصنِّف، لأنَّ قولَه: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللهَ ﴾: معناه: ما يُبايعُونَ أحداً إلا الله، أي: ليست تلكَ المُبايعةُ مَعَ رسولِ الله ﷺ، بل مَعَ الله، ثم لمَّا أُريدَ مَزيدُ توكيدٍ قيل: ﴿يَدُاللهِ ﴾، أي: لا تَظُنَّنَ أَنَّ الأمرَ علىٰ خِلافِه، ألا تُشاهِدُ يَدَ الله كيفَ حَصَلَتْ فوقَ أيديهم، كما يَفعَلُ المُتبايعان. وفي اختصاص الفَوْقيّةِ تتميمُ معنىٰ الظُّهُور.

وقال أبو البقاء: «﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ﴾ خَبَرُ «إِنَّ»، و﴿يَدُ ٱللَّهِ ﴾ مُبتَدأ، وما بعدَه: الخبر، والجملةُ خَبَرٌ آخَرُ لـ«إِنَّ»، أو مُستأنفٌ (٥٠).

⁽١) «مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي ص٣٨٨.

⁽٢) هو العلامةُ النَّحْويُّ أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن كَيْسان الحربي، المولود سنة ٢٨٢، والمُتوفى سنة ٣٥٨، رحمه الله تعالى. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٦: ٣٢٩-٣٣٠).

⁽٣) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٣٦).

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٢٢).

⁽٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٦٥).

فقال: ﴿يَدُاللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾، يُريد: أنَّ يَدَ رسولِ الله ﷺ التي تَعْلُو أيدي المُبايِعِين: هيَ يدُ الله، واللهُ تعالى مُنزَّهُ عن الجوارح وعن صِفاتِ الأجسام، وإنها المعنى: تقريرُ أنَّ عَقْدَ الله، والله تعالى مُغَوِّدِهِ مَعَ الله، مِن غير تَفاوُتِ بينهما، كقوله: ﴿مَن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدُ اللهُ عَلَيْهُ الرَّضُوان.

﴿ فَإِنَّمَا يَنكُنُ عَلَىٰ نَفْسِهِ ﴾ فلا يعودُ ضَرَرُ نَكْثِهِ إلا عليه، قال جابرُ بنُ عبد الله رضي الله عنه: «بايعنا رسولَ الله عَلَيْ تحت الشَّجَرةِ على الموت، وعلى أنْ لا نَفِر، فما نَكَثَ أحدٌ منا البَيْعة إلا جَدُّ بنُ قَيْس، وكانَ مُنافِقاً، اختَباً تحتَ إِبْطِ بَعيره، ولم يَسِرْ مَعَ القوم».

وقُرِئ: «إنها يُبايِعُونَ لله»؛ أي: لأجلِ الله ولِوَجْهِه،

قوله: (بايَعْنا رسولَ الله ﷺ تحتَ الشَّجَرةِ على الموت): روينا عن الإمام أحمدَ بنِ حنبل ومُسلِم والترمذيِّ والنَّسائيِّ(١) عن جابر: «بايَعْنا رسولَ الله ﷺ علىٰ أن لا نَفِرَ، ولم نُبايعْهُ علىٰ الموت».

ولمُسلِم (٢): «سُئِلَ جابر: كم كنتُم يومَ الحديبية؟ قال: كُنّا أربعَ عشرةَ مئة، فبايَعْناه وعُمَرُ رضيَ اللهُ عنه آخِذٌ بيكِهِ صَلَواتُ الله عليه تحتَ الشَّجَرة، وهي سَمُرة (٣)، فبايَعْناه، غيرَ جَدِّ بنِ قيسِ الأنصاري، اختفىٰ تحتَ بَطْنِ بعيره».

وفي رواية^(٤): «علىٰ الموت».

⁽۱) أحمد (۱٤۱۱٤) و(۱٤۸۲۳) و(۱۵۰۷۸) و(۱۵۲۵۹)، ومسلم (۱۸۵٦)، والترمذي (۱۵۹۱) و(۱۵۹٤)، والنسائي (۱۵۸۵).

⁽٢) في "صحيحه" برقم (١٨٥٦) (٦٩).

⁽٣) وهو نوعٌ من شَجَرِ الطَّلْح، كما في «النهاية» لابن الأثير (٢: ٣٩٩)، مادة (سمر).

⁽٤) أخرج البخاري (٢٩٦٠) و(٤١٦٩) و(٧٢٠٦)، ومسلم (١٨٦٠) عن يزيدَ بنِ أبي عُبيد مَوْلَىٰ سَلَمةَ بنِ الأكوع قال: قلتُ لِسَلَمة: «علىٰ أيِّ شيءٍ بايعتُم رسولَ الله ﷺ يومَ الحديبية؟ قال: علىٰ الموت».

وقُرِئ: ﴿ يَنكُنُ ﴾ بضَمِّ الكافِ وكَسْرِها، و ﴿ بِمَاعَنهَ لَ ﴾ و «عَهِدَ » ، ﴿ فَسَيُوْتِيهِ ﴾ بالنُّونِ والياء، يُقال: وَفَيتُ بالعَهْد وأوفَيتُ به، وهي لغةُ تِهامة، ومنها قولُه: ﴿ أَوْفُواْ بِالْمُقُودِ ﴾ [المائدة: ١]، ﴿ وَالْمُوفُونَ كَ بِعَهْدِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٧٧].

[﴿ سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا آمُولُنَا وَآهَلُونَا فَأَسْتَغْفِر لَنَا يَقُولُونَ إِلَّاسِنَتِهِ مِ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُمْ مِن ٱللهِ شَيْتًا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرَّا أَوَ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا مَلَى اللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [1] مَلْ كَانَ اللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [1]

هُمُ الذينَ خُلِّفُوا عن الحديبية، وهُم أعرابُ غِفارٍ ومُزَينةَ وجُهَينةَ وأَشجَعَ وأَسلَمَ والدِّيل، وذلكَ أنَّ رسولَ الله ﷺ حينَ أرادَ المَسيرَ إلى مَكَّةَ عامَ الحديبية مُعتَمِراً، استَنفَرَ مَنْ حولَ المدينةِ مِنَ الأعرابِ وأهلِ البوادي لِيَخرُجوا معَه؛

قوله: (وقُرِئ: ﴿يَنَكُتُ ﴾ بضَمِّ الكافِ وكَسْرِها): والضَّمّ: المشهورة، والكَسْر: شاذ.

قوله: (﴿ فَسَيُونِيهِ ﴾ بالنُّونِ والياء): بالنُّون: نافعٌ وابنُ كثير وابنُ عامر، والباقون: بالياء (١٠).

قوله: (وَفَيتُ بِالعَهْد): الراغب: «الوافي: الذي بلغَ التمام، يُقال: دِرهَمُ وافٍ، وكيلٌ وافٍ، وأوفَيتُ الكَيْلَ والوَزْن، ووفي بعَهْدِه: إذا تَمَمَ العَهْد، والقرآنُ جاء بـ «أوفى»، وفي قوله: ﴿ وَإِبْرَهِيمَ الَّذِي وَفَى ﴾ [النجم: ٣٧]: إشارةٌ إلى قوله: ﴿ وَإِنِ ابْتَكَى إِبْرَهِمَ رَيُّهُ بِكَلِمَنْتِ قُوله: ﴿ وَإِنِ ابْتَكَى إِبْرَهِمَ رَيُّهُ بِكَلِمَنْتِ فَوَله: ﴿ وَإِنْ ابْتَكَى إِبْرَهِمَ رَيُّهُ بِكَلِمَنْتِ فَاتَمَهُنَ ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وتوفيةُ الشيء: بذلُه وافياً، ووقيل إبراهيمُ حيثُ بَذَلَ المجهودَ في جميع ما طُولِبَ به؛ مِن بذلِ مالِهِ في الإنفاقِ في طاعتِه، وبذلِ وَلَدِهِ الذي هو أعزُّ مِن نفسِه، واستيفاءُ الشيء: تَناوُلُه وافياً، قال تعالى: ﴿ وَوُفِيّيتَ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتَ ﴾ [آل عمران: ٢٥]» (٢). و«العَهْد: حِفظُ الشيءِ ومُراعاتُه حالاً بعدَ حال، وسُمِّي المَوثِقُ الذي تَلزَمُ مُراعاتُه: عَهْداً، قال تعالى: ﴿ وَأَوْفُوا بِاللّهِ فَالانِ بَعَهْد، وَلَقَدْعَهِدُنَا إِلَى الْعَهْدُ اللّهِ فَلانٌ إِلَى فُلانٍ بعَهْد، أي الله العَهْدَ إليه، وأوصاهُ بحِفظِه، ﴿ وَلَقَدْعَهِدُنَا إِلَى ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَلَانٌ إِلَى فَلانِ بعَهْد، أي: ألقى العَهْدَ إليه، وأوصاهُ بحِفظِه، ﴿ وَلَقَدْعَهِدُنَا إِلَى عَادَمَ مِن قَبْلُ فَنْسِي ﴾ [طه: ١١٥]» (٣).

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص٧٠١، و «حجة القراءات» ص٧٧٢.

⁽٢) «مفر دات القرآن» ص٨٧٨.

⁽٣) المصدر السابق ص ١٥٩.

حَذَراً مِن قُرَيشٍ أَن يَعرِضُوا له بحَرْبِ أو يَصُدُّوهُ عن البيت، وأحرَمَ هو ﷺ، وساقَ معَه الهدي، ليُعلَمَ أنه لا يُريدُ حَرْباً ، فتَثَاقَلَ كثيرٌ مِنَ الأعراب، وقالوا: يذهبُ إلىٰ قوم قد غَزَوهُ في عُقْرِ دارهِ بالمدينة، وقتلوا أصحابَه، فيُقاتِلُهم، وظَنُّوا أنه يَهلِك، فلا يَنقَلِبُ إلىٰ المدينة، واعتَلُوا بالشَّغُلِ بأهاليهم وأموالهم، وأنه ليسَ لهم مَنْ يقومُ بأشغالهم.

وقُرِئ: «شَغَّلَتْنا» بالتشديد. ﴿يَقُولُونَ بِٱلسِنَتِهِمِ مَالَيْسَ فِي قُلُوبِهِم ﴾ تكذيبٌ لهم في اعتِذارهم، وأنَّ الذي خَلَفَهم ليسَ بها يقولون، وإنها هو الشَّكُّ في الله والنَّفاق، وطَلَبُهم للاستِغفارِ أيضاً ليسَ بصادرِ عن حقيقة.

﴿ فَمَن يَمْلِكُ لَكُمْ ﴾ فَمَنْ يَمنَعُكُم مِن مشيئةِ الله وقَضائِه، ﴿ إِنَّ أَرَادَ بِكُمْ ﴾ ما يَضُــرُّ كُم مِن قَتْلٍ أو هزيمة،

قوله: (في عُقْرِ دارِه): النهاية: (في الحديث: (عُقْرُ دارِ الإسلام: الشام)(١)، أي: أصلُه ومَوضِعُه، كأنه أشار به إلى وقتِ الفِتَن، أي: يكونُ الشامُ يومئذٍ آمِناً منها، وأهلُ الإسلام به أسلم، وعُقْرُ الدار بالضَّمِّ والفَتْح ـ: أصلُها». الراغب: (عُقْرُ الدارِ والحوضِ وغيرهما: أصلُها، يُقال: له عُقْر، وقيل: ما غُزِيَ قومٌ في عُقْرِ دارِهِم قَطُّ إلا ذلُّوا(٢))(٣).

قوله: (فَمَنْ يَمنَعُكُم مِن مَشيئةِ الله تعالى وقَضائِهِ ﴿إِنْ أَرَادَ يِكُمْ ﴾ ما يَضُرُّكُم) إلى آخره: الانتِصاف: «هذه الآيةُ مِنَ اللهُ شيئاً إن أراد بكم ضَرَّا، ومَنْ يَملِكُ لكم مِنَ الله شيئاً إن أراد بكم ضَرَّا، ومَنْ يَملِكُ » يُستَعمَلُ في الضَّرّ، كقوله: ﴿فَمَن يَملِكُ مِنَ اللّهِ شَيْعًا إِنَّ أَرَادَانَ يُهَلِكَ ٱلمُسِيحَ ﴾ [المائدة: ١٧]، ﴿فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِن اللّهِ شَيْعًا ﴾ [الأحقاف: ٨].

⁽١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧: ٤٢٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٣٥٩) من حديثِ سَلَمةَ بنِ نُفَيل. وقال الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١٠: ٦٠): «رجاله ثقات».

⁽٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «ركوا»، وفي (ف) إلىٰ: «نكوا»، والمُثبَت من (ط) ومن «مفردات القرآن» للراغب.

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٥٧٧.

وسِرُّ اختِصاصِ دَفْع المَضَرَّة: أنه تعالى أضاف اللِلكَ في هذهِ المواضع باللام، ودَفْعُ المَضَرَّةِ وَسِرُّ اختِصاصِ دَفْع المَضَرَّة: أنه تعالى أضاف اللِلكَ في هذهِ المواضع باللام، ودَفْعُ المَضَرَّ فَفْع، وليسَ كذلك جُرْمانُ المنفعة، فهو ضَرَرٌ عائدٌ عليه لا له، وإنها انتَظَمَتْ هذهِ الآيةُ كذلك، لأنَّ القِسمَينِ يَشتَركانِ في أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما نفيٌ لِدَفْع المُقدَّرِ من خير وشَرّ، فلما تقاربا (١) أُدرَجَهما في عبارةٍ واحِدة، وخَصَّ عبارةً دفع الضَّرَر لأنه المُتوقَّعُ لهؤلاء، إذِ الآيةُ تهديدٌ ووعيد.

وفي نظيره قولُه تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُو مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب: ١٧]، والعِصْمةُ أبداً تكونُ مِنَ الشَّـرّ، فهاتانِ الآيتانِ توأمتان (٢)»(٣).

وقلت: ويَعضُدُ هذا التأويلَ ما رواه الواحِديُّ عن ابنِ عباس: «مَنْ يَمنَعُكُم مِن عذاب الله إن أرادَ بكم ضَرَّا أو أراد بكم نَفْعاً»(٤).

هذا ولا ارتيابَ أنَّ ﴿ يَمْلِكُ ﴾ هاهنا غيرُ مُستَعمَلِ فيما وُضِعَ له، قال في «الأساس»: «مَلَكَ الشيءَ وامتَلَكَه وتملَّكَه، ومن المجاز: مَلَكَ نفسه عندَ الغَضَب، ومَلَكَ عليه أمرَه: إذا استَوْلَىٰ عليه»، وعلىٰ هذا: يُجعَلُ ﴿ يَمْلِكُ ﴾ مجازاً مِن ﴿ يَمنَع ﴾ _ كما عليه ظاهرُ كلام المُصنَّف _ استَوْلَىٰ عليه»، وعلىٰ هذا: يُجعَلُ ﴿ يَمْلِكُ ﴾ مجازاً مِن ﴿ يَمنَع ﴾ _ كما عليه ظاهرُ كلام المُصنَّف أو تَضْميناً بوساطةِ ﴿ مِن ﴾، وتكونُ اللامُ مَزيدةً مِثلَها في قوله تعالىٰ: ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ [النمل: ٧٧]، وليًا عُقِّبَ بقوله: ﴿ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ نَفَعًا ﴾ وَجَبَ تقديرُ مشيئةِ الله مُطلقاً؛ ليَتناوَلَ مَشيئةَ الضَّرِ والنَّفْع، فتكونُ القريتَنان _ أعني: ﴿ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرَّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا ﴾ _ تقسيماً له، مَشيئةَ الضَّرِ والنَّفْع، فتكونُ القريتَنان _ أعني: ﴿ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرَّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا ﴾ _ تقسيماً له، مُعلِل المجموعُ عبارةً له على سبيل الكِنايةِ الإيمائيةِ عن أنه لا ضارَّ ولا نافِعَ إلا هو.

والنَّظْمُ يُسَاعِدُ عليه؛ لأنَّ الخِطابَ مَعَ قوم تَثَاقَلُوا عن الحرب حينَ استُنفِرُوا، قالُوا: نَدُهبُ إلىٰ قوم قد غَزَوهُ في عُقْرِ داره، ثم جاؤوا مُعتَذِرين: إنَّ أموالَنا وأَهْلِينا (٥) شَغَلَتْنا عن الاستِنفارِ معَك، ولم يكنْ ذلكَ خيراً لنا، فجِئنا تائبينَ مُستَغفِرين، فاستَغفِرْ لنا.

⁽١) في الأصول الخطية: «تفاوتا»، والمُثبَت من «الانتصاف» لابن المُنيِّر.

⁽٢) تحرَّف في المطبوع من «الانتصاف» إلى: «يرامان»، فيُصحَّحُ مِن هنا.

⁽٣) «الانتصاف» (٣: ٤٤٥) بحاشية «الكشّاف».

⁽٤) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٣٧).

⁽٥) في الأصول الخطية: «وأهلونا».

﴿ أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا ﴾ مِن ظَفَرٍ وغَنيمة. وقُرِئ: ﴿ ضَرًّا ﴾ بالفَتْحِ والضَّمّ.

الأهلون: جمعُ أهْل. ويُقال: أهَلات، علىٰ تقدير تاءِ التأنيث، كأَرْضٍ وأَرَضات، وقد جاء: أهْلة، وأما أهالٍ فاسمُ جَمْع، كليال.

[﴿ بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُوْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّتَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًا بُورًا ﴾ ١٢]

وقُرِئ: ﴿إِلَىٰ أَهْلِهِمِ»، ﴿وزَيَّنَ عَلَىٰ البناءِ للفاعل، وهو الشَّيْطانُ أَو اللهُ عَنَّ وَجَلّ، وكلاهما جاءَ في القُرآن؛ ﴿وَزَيِّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [النمل: ٢٤]، و﴿زَيِّنَا لَهُمُ ٱلشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [النمل: ٤].

وليًّا لم يكونوا مِثلَ أولئكَ الذينَ قالَ اللهُ فيهم: ﴿ وَلَوْ أَنَهُمْ إِذِ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَا سَتَغَفَرُوا أَللهُ وَاسْتَغْفَرُ لَهُمُ الرَّسُولُ ﴾ [النساء: ٦٤] نبَّه اللهُ سبحانه وتعالى رسولَه ﷺ بقوله: ﴿ يَقُولُونَ بِٱلْسِنَتِهِ مِمَّالَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾.

ثم أمَرَه بأن يُجيبَهم بأجوبة ثلاثة على التَّرَقِّي، بقوله أولاً على سبيل الكلام المُنصِفِ تَعْريضاً بغيرهم مِنَ المُحِقِّينَ والمُبطِلِين: ﴿ فَمَن يَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْنًا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرَّا أَوْأَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا ﴾، يعني: ليسَ مالِكَ النَّفْع والضَّرِّ إلا هو، فلا أهلكم وأموالكم ولا القعودُ في بُيوتِكم يَنفَعُكُم إِن أرادَ بكم ضَرَّا، كما في أُحُد، ولا الشُّخُوصُ إلى الغَزْوِ ومُقاتلةُ الأعداءِ تَضُرُّكُم إِن أراد بكم نَفْعاً مِنَ الظَّفَرِ والغنيمة، كما في بَدْر. ثم أضرَبَ عن هذا الجواب إلى قوله: ﴿ بَلَ كَانَ اللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خِيرًا ﴾، وفيه نوعُ تهديد، ولكنْ على الإيهام، ثم تَرقيل وصرَّح بمكنونِ ضمائرهم والكَشْفِ عن فَضائِحِهم في قوله: ﴿ بَلَ ظَنَنتُمْ أَن لَن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ مِاللهُ أعلم.

قوله: (وقُرِئ: ﴿ مَنَّرًّا ﴾ بالفَتْح والضَّمّ): حمزةُ والكِسائي: بالضَّمّ، والباقون: بالفتح (١٠).

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص١٠٠، و«حجة القراءات» ص٦٧٢.

والبُور: مِن: بار، كالـهُلْك: مِن: هَلَك، بناءً ومعنىٰ، ولذلكَ وُصِفَ به الواحدُ والجُمعُ والمُذكَّرُ والمُؤنَّث، ويجوزُ أن يكونَ جمعَ بائِر، كعائِدٍ وعُوذ. والمعنىٰ: وكتتُم قوماً فاسِدِينَ في أنفُسِكم وقُلوبِكُم ونيَّاتِكُم لا خيرَ فيكم، أو: هالِكِينَ عندَ الله مُستَوجِينَ لِسَخَطِهِ وعِقابه.

[﴿ وَمَن لَّمْ يُؤْمِنُ بِأُلَّهِ وَرَسُولِهِ عَاإِنَّا آعَتَ ذَنَا لِلْكَنْفِرِينَ سَعِيرًا ﴾ ١٣]

﴿ لِلْكَنفِرِينَ ﴾ مُقامٌ مَقامَ «لهم»؛ للإيذانِ بأنَّ مَن لم يَجمَعْ بينَ الإيمانين - الإيمانِ بالله وبرسوله فهو كافر، ونَكَرَ ﴿ سَعِيرًا ﴾ لأنها نارٌ مخصوصة، كما نَكَرَ ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ [الليل: ١٤].

[﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآهُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآهُ وَكَابَ ٱللَّهُ عَفُورًا رَجِيمًا ﴾ ١٤]

﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ ﴾ يُدَبِّرُه تدبيرَ قادِرِ حكيم، فيَغفِرُ ويُعذِّبُ بمشيئته، ومشيئته ومشيئته تابعةٌ لِحكمتِه، وحِكمتُه المَغفِرةُ للتائب وتعذيبُ المُصِرِّ، ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا وَمَشيئتُهُ الْمُجَانِ بالجَيْنَابِ الكبائر، ويَغفِرُ الكبائر بالتَّوْبة.

قوله: (كعائذ وعُوذ)، الجوهري: «العُوذ: الحديثاتُ النَّتَاجِ مِنَ الإبل والخيل، واحدتُها عائذ».

قوله: (﴿ لِلْكَنْفِرِينَ ﴾ مُقامٌ مَقامٌ «لهم»): أي: أقيمَ الظاهرُ ـ وهو ﴿ لِلْكَنْفِرِينَ ﴾ ـ مَقامَ المُضمَر، وهو: «لهم».

قوله: (ومشيئتُه تابعةٌ لجكمتِه، وحِكمتُه المَغفِرةُ للتائب): الانتِصاف: «تَقَدَّمَ منه أمثالُ ذلكَ حَمْلاً للقُرآنِ علىٰ رأيه»(١). وقلت: يُريد: أنَّ فيه تحريفَين: أحدهما: جَعْلُ المشيئةِ تابعةً للحِكمة، والحكمُ بالعكس. وثانيهما: قَيْدُ الغُفرانِ باجتِنابِ الكبائر، والكبائرِ بالتَّوْبة.

واعلم أنه يُمكِنُ أن يُقالَ واللهُ أعلم -: إنَّ قوله: ﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾ الآية: مَوقِعُه مَوقِعُ التذييلِ لقولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَمَن لَمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ، ﴾

⁽١) «الانتصاف» (٣: ٤٤٥) بحاشية «الكشّاف».

[﴿ سَكَيْقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقَتُمْ إِلَى مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَنَّبِعُكُمْ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَمَ ٱللَّهِ قُل لَن تَتَبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبَّلٌ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُواْ لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ١٥]

﴿ سَكَيْقُولُ ٱلْمُخَلَّفُورَ ﴾ الذين تَخَلَّفُوا عن الحديبية: ﴿إِذَا ٱنطَلَقَتُمْ إِلَى مَعَانِمَ ﴾ إلى غنائِم خَيبَر. ﴿أَن يُعَيِّروا مَوعِدَ الله لأهل الله عنائِم خَيبَر. ﴿أَن يُعَيِّروا مَوعِدَ الله لأهل الحديبية، وذلك أنه وَعَدَهُم أن يُعَوِّضَهم مِن مَغانِم مكّةَ مغانم خيبَر، إذا قَفَلُوا مُوادِعِينَ لا يُصيبُونَ منهم شيئاً. وقيل: هو قولُه تعالى: ﴿ لَن تَغَرِّجُواْ مَعِي أَبَدًا ﴾ [التوبة: ٨٣].

﴿ تَحْسُدُونَنَا ﴾ أن نُصِيبَ معكم مِنَ الغنائم، قُرِئَ بضَمِّ السِّينِ وكَسْرِها، ﴿ لَا يَفْهَمُونَ ﴾ لا يَفْهَمُونَ إلا فَهْماً ﴿ وَلِيلًا ﴾، وهو فِطْنتُهم لأُمُورِ الدُّنيا دونَ أُمورِ الدِّين، كقوله: ﴿ يَعْلَمُونَ ظَلْهِرًا مِنَ الْخَيَوْةِ الدُّنيا ﴾ [الروم: ٧].

الآية، على أَنْ يُقدَّرَ له ما يُقابِلُه مِن قوله: ومَنْ آمَنَ بالله ورَسُولِه فإنَّا أَعتَدْنا للمُؤمنينَ الجِنان، فلا يُقيَّدُ شيءٌ منه؛ ليُؤذِنَ بالتَّصَرُّفِ التامّ، والحشيئةِ النافِذة، والغُفرانِ الكامِل، والرحمةِ الشامِلة.

قوله: (أن يُغيِّرُوا مَوعِدَ الله): تفسيرٌ لقوله: ﴿أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ ٱللَّهِ﴾، وقولُه: ﴿وقُرِئَ: كَلِمَ الله»: مُعتَرِضٌ بينَ التفسير والمُفسَّر، وقولُه: «قيل: هو قولُه تعالىٰ: ﴿قُلْ لَن تَغَرُّجُواْ مَعِيَ أَبَدًا وَلَن نُقَائِلُواْ مَعِيَعَدُوًّا ﴾» عطفٌ علىٰ قوله: «يُغيِّرُوا مَوعِدَ الله لأهل الحديبية».

و «كَلِمَ الله»: هي قراءةُ حمزةَ والكِسائيّ، والباقون: ﴿كُلُّهُمُ ٱللَّهِ ﴾ (١).

وفي القولِ الثاني نَظَر؛ لأنَّ قولَه: ﴿قُلِّ لَن تَخَرُجُواْ مَعِي أَبَدًا وَلَن نُقَّنِلُواْ مَعِي عَدُوًّا ﴾ [التوبة: ٨٣]: نازِلٌ في المُتخلِّفينَ عن غَزْوةِ تبوكِ مِنَ المُنافِقين، وكانت تلكَ الغَزْوةُ في رَجَبٍ سنةَ تسع، وغَزْوةُ الحديبية في سنةِ سِت، كما ذكره ابنُ الجوزي في «الوفا».

قوله: (قُرِئ بضَمِّ السِّينِ وكَسْرِها): أي: ﴿تَحْسُدُونَنَا ﴾، بالضَّمّ: المشهورة، وبالكَسْر: شاذة.

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠١، و«حجة القراءات» ص٦٧٣.

فإن قلت: ما الفرقُ بينَ حَرْفَي الإضراب؟ قلت: الأول: إضرابٌ معناه: رَدُّ أَن يكونَ حُكمُ الله أَن لا يَتَّبِعُوهُم وإثباتُ الحسد، والثاني: إضرابٌ عن وَصْفِهم بإضافةِ الحسدِ إلى المُؤمنين، إلى وَصْفِهم بها هو أَطَمُّ منه، وهو الجهلُ وقِلَّةُ الفِقه.

[﴿ قُل لِلْمُ خَلِّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَى فَوْمِ أُولِى بَأْسِ شَدِيدِ نُقَائِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِن تُطِيعُوا يُوْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنَا وَإِن تَتَوَلَوْا كَمَا تَوَلَيْتُمْ مِن فَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [1]

﴿ قُلُ لِلْمُخَلِّفِينَ ﴾ هم الذين تخلَّفوا عن الحديبية، ﴿ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِى بَأْسِ شَدِيدٍ ﴾ يعني: بني حنيفة قوم مُسَيلَمة وأهلِ الرِّدِةِ الذينَ حاربَهم أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ رضيَ اللهُ عنه،

قوله: (إلى وَصْفِهم بها هو أطَمُّ منه): النهاية: «طَمَّ الشيء: إذا عَظُم، وطمَّ الماء: إذا كَثُر».

الانتصاف: «الإضرابُ الأولُ هو المعروف، والثاني هو المُستَعَرَبُ المُستَعَذَبُ الذي ليسَ فيه مُبايَنةٌ بينَ الأولِ والثاني، بل زيادةُ تنبيه، ومُبالَغةٌ مُتمكِّنة، والمنسوبُ إليهم ثانياً أشَدّ؛ فإنهم في الأولِ جَهِلُوا شيئاً مخصوصاً بنِسبتِهم المُؤمنينَ إلى الحسد، والثاني نِسبتُهم إلى الجهلِ المُطبق»(۱).

وقلت: الإضرابُ الأولُ واقعٌ في كلام المتخلّفين، والثاني في كلام الله عَزَّ وجَلّ، وقولُه تعالىٰ: ﴿ سَكَيْقُولُ الْمُخَلَّفُوبَ ﴾: أخبَرَ اللهُ تعالىٰ أنهم سيقولون للمُؤمنين: إذا ذهبتُم إلىٰ الغزْوِ لا تمنعونا من مُتابعتِكم، ومَنعُكم إيانا ذلكَ ليسَ مِن حُكم الله، بل هو من عندِ أنفُسِكُم؛ الغَزْوِ لا تمنعونا من مُتابعتِكم، ومَنعُكم إيانا ذلكَ ليسَ مِن حُكم الله، بل هو من عندِ أنفُسِكُم؛ حَسَداً أن نُصيبَ مِن الغنائم شيئاً. ثم أضرَبَ الله عن المجموع بقوله: ﴿ بَلَ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ ﴾، والحاصلُ أنَّ رَدَّهُم حُكمَ الله وإثباتهم الحسد كانَ مِن قِلّةِ التفكير وسُوءِ الظَّنِّ بالمُسلِمين، ودَعْ ذلك، بل كانَ بجَهْلٍ منهم وقلّةِ عَقْلٍ لِهَا يلزمُ منه؛ إما رَدُّ حُكم الله، أو نِسبةُ التقوُّلِ علىٰ الله والحسدِ إلىٰ أولئكَ السادة، وإيثارُ هذهِ الأدنىٰ علىٰ الحياةِ السَّرْمديّة. وفيه: أنَّ الجهلَ غايةٌ في الذّم، وحُبَّ الدُّنِيا ليسَ مِن شِيمةِ العالم العاقل.

⁽١) «الانتصاف» (٣: ٥٤٦) بحاشية «الكشّاف».

لأنَّ مُشرِكي العَرَبِ والمُرتَدِّينَ هُمُ الذينَ لا يُقبَلُ منهم إلا الإسلامُ أو السَّيفُ عندَ أبي حنيفة، ومَنْ عَدَاهُم مِن مُشرِكي العَجَم وأهل الكِتاب والمَجُوس تُقبَلُ منهم الجِزية. وعند الشافعيّ: لا تُقبَلُ الجِزيةُ إلا مِن أهل الكِتاب والمَجُوس، دونَ مُشرِكي العَجَم والعَرَب.

وهذا دليلٌ على إمامةِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضيَ اللهُ عنه، فإنهم لم يُدعَوا إلى حَرْب في أيام رسولِ الله ﷺ، ولكنْ بعدَ وفاته، وكيفَ يَدعُوهُم رسولُ الله ﷺ مَعَ قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَقُلُ لَن تَغَرُّجُوا مَعِى أَبدًا وَلَن نُقَائِلُوا مَعِى عَدُوًّا ﴾ [التوبة: ٨٣]؟!

قوله: (وهذا دليلٌ على إمامةِ أبي بكر (١) الصِّدِّيقِ رضيَ اللهُ عنه): وتقريرُه: ما ذكره الإمامُ (٢) قال: الداعي في قوله: ﴿سَنُدَعُونَ إِلَى قَوْمِ أُولِى بَأْسِ شَدِيدِ نُقَنِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ لا يخلو مِن أن يكونَ رسولَ الله ﷺ، أو الأثمةَ الأربعةَ ومَنْ بعدَهم. لا يجوزُ الأولُ لقوله تعالى: ﴿قُل لَن تَنْيَعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللّهُ مِن قَبّلُ ﴾ إلى قوله: ﴿سَنُدَعُونَ ﴾ الآية، ولا عليٌّ رضيَ اللهُ تعالى عنه، لأنه رضيَ الله عنه إنها قاتَلَ البُغاةَ والخوارج، وتلكَ المُقاتَلةُ للإسلام؛ لقوله: ﴿أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾، ولا مَنْ مَلكَ بعدَهم، لأنهم عندنا على الخطأ، وعندَ الشِّيعةِ على الكُفْر، وليّا بَطَلَتِ الأقسامُ تَعيَّنَ أَنَّ المُرادَ بالداعي: أبو بكرٍ وعُمَرُ وعُثمانُ رضيَ اللهُ عنهم، ثم إنه تعالى أوجَبَ طاعتَهم، وأوعَدَ على مُخْلَفَتِهم بقوله: ﴿فَإِن نُطِيعُوا يُوْتِكُمُ اللّهُ أَجَّرًا حَسَنَا وَإِن تَتَوَلَوْا كَمَا تَوَلَقُوا كَمَا تَوَلَقُوا كَمَا اللّهُ عنهم، وأوعَدَ على مُخْلَفَتِهم بقوله: ﴿فَإِن نُطِيعُوا يُوْتِكُمُ اللّهُ أَبَّهُ أَجَرًا حَسَنَا وَإِن تَتَوَلَقُوا كَمَا تَوَلَقُوا كَمَا وَيَتَمُ مِنْ مَلكَ عَنهم، وأوعَدَ على مُخْلَفَتِهم بقوله: ﴿فَإِن نُطِيعُوا يُوْتِكُمُ اللّهُ أَجْرًا حَسَنَا وَإِن تَتَولَقُوا كَمَا تَولَقُوا كُمُ اللّهُ أَيْدُ اللّهُ عَنهم، وأوعَدَ على مُخْلَقُوا كَمَا تَولَيْ اللّهُ عَدْم مَا يَعْ مَا اللّهُ عَنهم، وأَوعَدَ على مُخْلَفَتِهم بقوله: ﴿فَإِن نُطِيعُوا يُوْتِكُمُ اللّهُ أَجْرًا حَسَنَا أُولِ تَتَولُوا كَمَا تَولَاكُ مَا مَنْ مَا اللّهُ عَلْهُ عَلَا الْكُفُو .

⁽١) في (ف): «أمير المؤمنين أبي بكر»، واقتصر في (ط) على قوله: «وهذا دليل على إمامة» ثم قال: «إلى آخره»، والمُشبَت من (ح)، وهو المُوافِقُ لِمَا في «الكشّاف»، وهو الصواب، فأبو بكر رضي الله عنه لم يُلقَّب بـ «أمير المؤمنين»، وإنها كان يُقالُ له: خليفة رسول الله ﷺ، وأولُ مَنْ نُقِّبَ بـ «أمير المؤمنين»: عمرُ بنُ الخطاب رضى الله عنه.

⁽٢) يعني: فخر الدين الرازي رحمه الله تعالىٰ، كما هي عادةُ المُؤلِّف في أنه يُريدُه إذا أطلق «الإمام»، لكنْ لم أقف على هذا الكلام في «تفسيره»، وإنها فيه إشارةٌ مُوجَزةٌ إلىٰ المسألة، وهي قوله فيه (٢٨: ٧٧): «ومَنْ قال بأنَّ الداعيَ أبو بكر وعمر تمسَّكَ بالآية علىٰ خِلافتِهما، ودلالتُها ظاهرة، ولعله في كتاب آخر له، والله أعلم».

وقيل: هم فارسُ والرُّوم. ومعنى ﴿ يُسِّلِمُونَ ﴾: يَنْقادون، لأَنَّ الرُّومَ نصارى، وفارِسَ مجوس، يُقبَلُ منهم إعطاءُ الجِزية.

فإن قلت: عن قَتادة: أنهم نَقيفٌ وهَوازِن، وكان ذلكَ في أيام رسولِ الله ﷺ؟ قلت: إن صَحَّ ذلكَ فالمعنىٰ: لن تخرجوا مَعِيَ أبداً ما دُمتُم علىٰ ما أنتُم عليه مِن مَرَضِ القُلوب والاضطِراب في الدِّين،

قوله: (عن قتادة: أنهم ثقيف): يعني: ذكرت أنْ ليسَ الداعي في قوله: ﴿ سَتُدْعَوْنَ ﴾ رسولَ الله ﷺ، وكيفَ يَدعُوهُم وقد قال: ﴿ لَن تَغْرُجُواْ مَعِي أَبَدًا وَلَن نُقَيْلُواْ مَعِي عَدُوًّا ﴾ [التوبة: ٨٦]، وقد رُوِي عن قتادة: أنَّ المَدْعُوَّ ثقيفٌ وهَوازِن، فيكونُ الداعي هو رسولَ الله ﷺ؟ وأجاب: أنَّ هذا المُطلَق مُقيَّد، إما بقيد: ما دمتُم على ما أنتُم عليه مِن مَرَضِ القُلوب، وحينَ دعاهُم زالَ عنهم ذلكَ المرض، وإما بقيد قوله: ﴿ إلا مُتطوِّعين »، وبيانُه: أنَّ ذلكَ المُوعِدَ دالذي دلَّ عليه قولُه: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلْمَ ٱللَّهِ ﴾ _ هو أنهم لا يَتَبعُونَ رسولَ الله ﷺ إلا مُتطوِّعينَ لا نَصِيبَ لهم في المَغنَم.

وقال مُحيي السُّنّة: «﴿قُل لَّن تَتَّبِعُونَا ﴾ إلى خيبر، ﴿كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِن قَبْلُ ﴾ أي: مِن قبلِ مَرجِعِنا إليكم؛ أنَّ غَنيمةَ خَيبَرَ لمنْ شَهِدَ الحديبية، ليسَ لغيرهم فيها نَصِيب»(١).

فاللامُ في «المَوعِدِ» للعَهْدِ بشَهادةِ قوله فيما سبق: «﴿أَن يُبَدِّلُوا كَانَمَ ٱللَّهِ ﴾ أي: يُغيِّرُوا مَوعِدَ الله لأهلِ الحديبية»، فإنَّ ذلكَ المَوعِدَ على قولِ مُجاهِدٍ منا المذكور، فعلى هذا: «أو على قول مُجاهِد» عطفٌ على قوله: «فالمعنى: لن تخرجوا معي أبداً ولن تُقاتِلُوا معي عَدُوّاً ما دمتُم على ما أنتُم عليه»، أو: لن تخرجوا أبداً إلا مُتطوِّعينَ لا نَصِيبَ لكم في المَغنَم، بناءً على قولي مُجاهِد.

⁽١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٣٠٢).

أو على قولِ مُجاهِد: كانَ المَوعِدُ أنهم لا يَتبَعُونَ رسولَ الله ﷺ إلا مُتَطوِّعينَ لا نَصِيبَ لهم في المَغنَم.

﴿كُمَاتُوَلَّيْتُمُ مِّن قَبْلُ ﴾ يُريد: في غَزْوةِ الحديبية.

﴿ أَوْ يُسَلِمُونَ ﴾ معطوفٌ على ﴿ نُقَائِلُونَهُمْ ﴾ ، أي: يكونُ أَحَدُ الأمرين؛ إما المُقاتَلةُ أو الإسلام، لا ثالثَ لهما. وفي قِراءةِ أُبيّ: «أو يُسلِمُوا»؛ بمعنى: إلى أن يُسلِموا.

[﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَمَن يُطِعِ ٱللّهَ وَرَسُولَهُ، يُذْخِلْهُ جَنَّنتِ تَجَّرِي مِن تَعْتِهَا ٱلْأَنْهَ رُرُّومَن يَتُولَ يُعَذِّبَهُ عَذَابًا ٱلِيمًا ﴾ ١٧]

قوله: (مُ**تطوِّعين): الجوهري**: «التَّطوُّع بالشيء: التبرُّع به، والمُطَّوِّعة: الذينَ يَتَطوَّعُونَ بالجهاد».

قوله: (معطوفٌ على ﴿ لَقَنِلُونَهُمْ ﴾، أي: يكونُ أحدُ الأمرَين؛ إما المُقاتَلةُ أو الإسلامُ، لا ثالثَ لهما): أي: لا تُؤخَذُ الجِزيةُ إن أُريدَ بـ «القوم»: مُشرِكُو العَرَب، و «الإسلامُ» محمولٌ على حقيقته، ولا يُترَكُ سُدًى إن أُريدَ بـ «القوم»: المجوسُ والنَّصارىٰ - ذكرَ المَجُوسَ والنَّصارىٰ، ولم يَذكُرِ اليهود؛ لأنَّ القومَ ما دُعُوا إلى اليهود، لأنَّ اليهودَ ما اجتمعَ لهم رأيٌّ بعدَ ذلك، ولا كانت لهم شَوْكةٌ وبأسٌ شديد (١) - و «الإسلامُ» محمولٌ على الانقياد.

والعطفُ يحتملُ أمرَين _ كما قالَ في «المُفصَّل» (٢) _: «الرَّفْع على الإشراك بينَ ﴿يُسَلِمُونَ ﴾ و﴿نُقَانِلُونَ ﴾ و﴿نُقَانِلُونَهُمْ ﴾، أو على الابتداء».

وقال ابنُ الحاجب في «الشرح»: «الرفعُ على الإشراكِ بينَ ﴿يُسَلِمُونَ ﴾ و﴿نُقَانِلُونَهُمْ ﴾ على معنى التشريكِ بينهما في عامل واحد، حتىٰ كأنك عَطَفتَ خَبَراً علىٰ خَبَر، أو علىٰ الابتداء،

⁽١) ما بين علامتي الاعتراض أثبته من (ف)، ولم يرد في (ط) و (ح).

⁽٢) «المُفصَّل» للزمخشري ص٢٤٧.

يعني بقوله: «أو على الابتداء»: على الاستئناف بجُملةٍ مُعرَبةٍ إعرابَ نفسِها غيرَ مُشتَرَكٍ بينها وبينَ ما قبلَها في عامل واحد، ومَثْلَها بقوله: «أو هُم يُسلِمُون»، ليَظهرَ الفرقُ بينَ هذا التقديرِ والتقديرِ الأول؛ إذ الجملةُ الاسميةُ لا تكونُ معطوفةً على جُملةٍ فِعليّةٍ باعتبارِ التشريك، ولكنْ باعتبار الاستِقلال»(١).

وقال في «الأمالي»: «الرفعُ فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يكونَ مُشتَركاً بينَه ويينَ ﴿نُقَائِلُونَهُمْ ﴾ في العَطْف، والآخر: أن يكونَ جُملةً مُستَقِلّةً معطوفةً على الجملةِ التي قبلَها باعتبارِ الجملةِ لا باعتبارِ الأفراد، و ﴿نُقَائِلُونَهُمْ ﴾ فيه معنى الأمر، وإن كانَ صيغتُه صيغةَ الخبر، ولا يَستقيمُ أن يكونَ مُجرَّداً (٢) عن معنى الأمرِ لأنه يُؤدِّي إلى أن لا يَنفَكَّ الوجودُ عن أحدِهما لِصِدقِ الإخبار، ونحنُ نرى الوجودَ يَنفَكَّ عنهما.

ولا نقول: إنه يَمتَنِعُ لِمَا تُؤدِّي إليه «أو» مِنَ الشَّكَ، وذلكَ في حَقِّ العالم باطِل، فإنّا على يقينِ نعلمُ أنَّ «أو» تأتي لأحدِ الأمرين إذا كانَ المُخبَرُ عنه لا يَنفَكُّ عن أحدهما، وليسَ ذلكَ عن شك، بل عن قَطْع أنه كذلك، كقولك: الجسمُ إما أن يكونَ ساكِناً أو مُتحرِّكاً، وكذلكَ ما أشبَهَه مما يَلزَمُ أن يكونَ على أحدِ الأمرينِ في عَقْليّتهِ أو وُجُودِه (٣)، وإنها يلزمُ الشَّكُ في الإخبارِ عن أمرٍ مُعيَّنٍ في الوجود، وقع أو سيقعُ على أحدِ أمرَيْن، فهاهنا قد يُتوهَّمُ لزومُ الشَّكِ مِن المُخبِر، كقولك: زيدٌ إما مريضٌ وإما مُعافى.

وإذا ثبتَ أنَّ ﴿لُقَانِلُونَهُمْ ﴾ في معنىٰ الأمر، فـ ﴿يُسَلِمُونَ ﴾: إما في معنىٰ الأمر فيَصِحُّ المعنىٰ، ويكونُ المعنىٰ: الواجبُ عليكم إما القِتالُ وإما الإسلامُ منهم، وهذا واضح، وعُلِمَ أنَّ

⁽١) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢: ٢٣-٢٤).

⁽٢) تحرَّف في (ف) إلى: «جحوداً».

⁽٣) أي: في تصوُّره في الذهن أو وجوده في الواقع.

.....

الإسلامَ لا يَسقُطُ عنهم بالقِتالِ مِنَ المُسلِمينَ مِن دليل آخر، وإما أن لا يكونَ ﴿يُسْلِمُونَ﴾ في معنى الأمر، فيكونُ المعنى الإخبارَ بأنَّ أحدَ الأمرَيْنِ لا يَنفَكُّ عن الوجود، وهو إما وجوبُ القِتالِ منكم، أو حُصُولُ الإسلام منهم»(١).

قلت: أما قولُه: «أن يكونَ جُملةً مُستَقِلةً معطوفةً على الجملةِ قبلَها باعتبارِ الجملةِ لا باعتبارِ الجملةِ لا باعتبارِ الخودُ الله الأفراد»، فمعناه: أنَّ قولَه: ﴿نُقَائِلُونَهُمْ ﴾ مجرورُ المَحَلِّ صِفةً لـ﴿قَوْمٍ ﴾، فإذا عُطِفَ ﴿أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ عليه باعتبارِ الأفراد، كانَ حُكمُهما سواء، وأما إذا عُطِفَ لا مِن هذهِ الجِهة، بل بالنَّظَرَ [إلىٰ](٢) أنها جُملةٌ كانت مُستَقِلة.

ويُؤيِّدُه ما ذكره ابنُ جِنِّي في «المُحتَسِب»، قال: «أما قِراءةُ العامةِ بالنَّصْب: ﴿وَالسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَاتَ ﴾ [الرحمن: ٧] وحدَها، وهي رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَاتَ ﴾ [الرحمن: ٧] وحدَها، وهي جُملةٌ مِن فِعْل وفاعل، والعطفُ يَقتضي التَّماثُلَ في تركيب الجمل، فالتقدير: ورَفَعَ السهاء، فلها أضمَر «رَفَع»، فَسَرَه بقوله: ﴿رَفَعَهَا ﴾، كقولك: قام زيدٌ وعَمْراً ضَرَبتُه، أي: وضَرَبتُ عَمْراً، لتُعطَفَ جُملةٌ مِن فِعْل وفاعل، على أخرى مِثلِها.

وفي نَصْبِ "السهاء" على القِراءةِ العامةِ ردّاً على أبي الحسن (٣) في امتِناعِه أن يقول: زيدٌ ضَرَبتُه وعَمْراً كَلَّمتُه، على تقدير: وكلَّمتُ عَمْراً، عَطْفاً على: ضَرَبتُه، لأنَّ قولك: "ضَرَبتُه» جلةٌ ذاتُ مَوضِع مِنَ الإعراب، لِكونِها خبراً للمُبتَداً، و "كلَّمتُ عَمْراً" لا مَوضِع لها مِن الإعراب، لأنها ليست خبراً عن "زيد"؛ لِخُلُوها من ضميره، فلا تُعطَف جُملةٌ غيرُ ذاتِ مَوضِع على جُملةٍ ذاتِ مَوضِع؛ إذ العطفُ نظيرُ التثنية، فينبغي أن يَتناسَبَ المعطوفُ والمعطوفُ عليه.

⁽١) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٢٩-٣٠).

⁽٢) زيادة منى لتوضيح العبارة.

⁽٣) يعنى: الأخفش.

وهذا ساقطٌ عند (١) سِيبَوَيْه، وذلكَ أنَّ ذلكَ المَوضِعَ مِنَ الإعرابِ لمَّا لم يَحْرُجْ إلىٰ اللفظِ سَقَطَ حُكمُه، وجَرَتِ الجملةُ ذاتُ المَوضِع كغيرها مِنَ الجملةِ غير ذاتِ المَوضِع، كما أنَّ الضميرَ في اسم الفاعلِ لمَّا لم يَظهَرْ إلىٰ اللفظِ جرىٰ مَجْرىٰ ما لا ضميرَ فيه، فقيلَ في تثنيته: قائمان، كما قيل: فَرَسانِ ورَجُلان، بل إذا كانَ اسمُ الفاعلِ قد يَظهَرُ ضميرُه إذا جرىٰ علىٰ غير مَنْ هو له، ثم أُجرِيَ مَعَ ذلكَ مَحْرىٰ ما لا ضميرَ فيه لمَّا لم يَظهَرْ في بعض المَواضِع، كانَ ما

لا يَظْهَرُ فيه الإعرابُ أصلاً أحرى أن يَسقُطَ الاعتِدادُ به (٢). تَمَّ كلامُ ابنِ جِنِي وَامَا تلخيصُ الكلام: فهو أن يُقال: لا بُدَّ مِن تأويل ﴿ نُقَالِهُ نَهُمْ ﴾ بالأمر؛ لِيستقيمَ المعنى، ولا نقول: إنه يَمتَنعُ الحمْلُ على الإخبار لأجل كلمة «أو» لأنها موضوعةٌ للشَّكّ، وهو في حَقِّ الله تعالى مُحَال، وكيفَ نقولُ به ونحنُ نعلمُ يقيناً أنَّ «أو» في الأخبار ليست مُنحَصِرةً في الشَّكّ، لأنَّ لنا «أو» التنويعية، وهي أن تأتي لأَحَدِ الأمرَينِ إذا كانَ المُخبَرُ عنه لا يَنفَكُّ عن أو الشَّكّ، لأنَّ لنا «أو» التنويعية، وهي أن تأتي لأَحَدِ الأمرَينِ إذا كانَ المُخبَرُ عنه لا يَنفَكُ عن أحدهما، نحو: الجسمُ إما أن يكونَ ساكِناً أو مُتحرِّكاً، بل نقول: إنها يَمتَنعُ الإخبار لأنَّ قولَه: ﴿ وَلَهُ نَوْلُونَ هُ لِيسَ مِن هذا القبيل؛ لِهَا نرىٰ أنَّ الوجودَ يَنفَكُ عنها، وهو أنْ لا تحصل مُقاتَلةُ هؤلاء ولا إسلامُ أولئك، إما بالهُدْنة أو أن يُتركُوا سُدًىٰ.

وإذا ثبتَ أنَّ ﴿ لُقَنِلُونَهُمْ ﴾ في معنى الأمر: فلا يخلو من أن يُحمَلَ ﴿ يُسَلِمُونَ ﴾ على الأمرِ أيضاً أم لا. فالمعنى على الأول: الواجبُ عليكم إما القِتالُ وإما الإسلامُ منهم. ويَرجعُ المعنى على الثاني إلى الإخبار بأنَّ أحدَ الأمرينِ لا يَنفَكُ عنه الوجود؛ إما وجوبُ القِتالِ منكم أو حُصولُ الإسلام منهم، وإنها يَستَقيمُ هذا على الأمر، لأنَّ الأمر للوجوب، وليسَ الإخبارُ بحُصولِ وقوع القتال.

⁽١) في الأصول الخطية: «عن»، وهو كذلك في النُّسْختين الخطيَّتين من «المحتسب»، كما نبَّه عليه مُحقِّقاه، وأثبتاه «عند»، وكذا فعلتُ لأنه أوضح، وإن كان للأولِ وَجْهٌ أيضاً.

⁽٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٣٠٢-٣٠٣).

......

فظهر بهذا معنى قولِ المُصنَّف: «يكونُ أحدُ الأمرَين؛ إما المُقاتَلةُ أو الإسلام(١١)، ولا ثالثَ لهما».

هذا، والذي يَقتَضيهِ المقامُ ما ذهبَ إليه صاحبُ «التخمير»(٢) حيثُ قال: «وإذا رفعتَ هذا الفِعْلَ فعلي أنَّ «أو» هي العاطِفة، ثم هذهِ الجملةُ المعطوفة: إما أن تكونَ بظاهِرها فِعْليّةً أو السميّة، وعلىٰ الاسميّةِ تقديرُه: أو هُم يُسلِمون.

فإن سألت: أليسَ مِن شأنِ العطفِ المُناسَبةُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه؟ أجبت: إذا قلت: الجملةُ الفِعْليةُ اسميةً كانت المُناسَبةُ أكثر، لأنَّ هذهِ الجملةَ حينتُذِ تخرجُ إلىٰ باب الكِناية، والمعنىٰ: تُقاتِلُونَهم أو لا تُقاتِلُونَهم لأنهم يُسلِمون (٣).

وقلت: يعني: وُضِعَ «هُم يُسلِمُون» مَوضِعَ «لا تُقاتِلونهم»؛ لأنهم إذا أسلَمُوا سَقَطَ عنهم قِتالهُم ضَرورة، ف «أو» إذن للترديد، لكنْ على سبيلِ الاستعارة، والجملتانِ إخباريتان، وبيانُ ذلكَ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿قُلُ لِلمُحَلَفِينَ مِنَ ٱلأَعْرَبِ سَتُدَعَوْنَ ﴾ واردٌ على سَننِ الإخبارِ التوبيخيِّ في حَقِّ مَنْ تَخَلَفَ عن (٤) غزوةٍ غزاها رسولُ الله عَلَيْ وجاؤوا مُعتَذِرين، يعني: أنَّ اللهَ سبحانه وتعالىٰ سيُعامِلُكم بعدَ هذه الغَزْوةِ بغزوةٍ أخرىٰ مُعامَلة من يَختَبِرُ أحوالَ مَنْ هو تحتَ قَهْرِهِ ومَلكَتِه، فيأمرُه بأمرٍ ويَنظُر: هل يَمتَثِلُ أمرَه أم لا، فإن أطاع يُثيبُه، وإلا يُعاقِبُه، يدلُّ عليه تَرثَّبُ قوله: ﴿ فَإِن تُطِيعُوا يُؤتِكُمُ اللهُ أَجَرًا حَسَنَا وَإِن تَتَوَلُّوا كَمَا تَوَلَقُهُم مِن قَبْلُ يُعَذِّبُكُمْ عَدَاهً وَلا يُعالَمُه مَن قَبْلُ يُعَذِّبُكُمْ عَدَاهً وَلا يُعالَمُهُ مَن عَبْلُ يُعَدِّبُكُمْ عَلَهُ اللهَ عَلَى اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ عَلَى ال

⁽١) من قوله: «ويرجع المعنىٰ علىٰ الثاني» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

⁽٢) يعني: صَدْرَ الأَفَاضل الخوارزمي (٥٥٥-٦١٧)، و«التخمير» كتابٌ في شــرح «المُفصَّل» للزمخشري، وقد عرَّفتُ به في التعليق على تفسير الآية ٣٢ من سورة الأنفال (٧: ٩٠).

⁽٣) «التخمير» (٣: ٢٣٢–٢٣٣).

⁽٤) في الأصول الخطية: «مِن».

نفىٰ الحَرَجَ عن هؤلاءِ مِن ذوي العاهاتِ في التَّخَلُّفِ عن الغَزْو. وَقُرِئ: «نُدخِلْه» وِهُرِئ: «نُدخِلْه» وِهُنُعَذِّبُه» بِالنُّون.

[﴿ لَقَدْ رَضِي اللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَعْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُومِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثْنَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا * وَمَغَانِعَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَ أَوَّكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثْنَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا * وَمَغَانِعَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَ أَوَّكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ 14-18]

هي بَيْعةُ الرِّضوان، سُمِّيَتْ بهذهِ الآية، وقِصَّتُها: أنَّ النبيَّ ﷺ حينَ نَـزَلَ الحديبيةَ بَعَثَ جَوَّاسَ (١) بنَ أُميّةَ الخزاعيَّ رسولاً إلى أهل مكّة، فهَمُّوا به،

وتحرير المعنى: ستُدعونَ إلى قوم ذوي شَوْكة عظيمة وأصحابِ عَدَدٍ وعُدَدٍ لِنَبلُوكم؛ هل تُقاتِلُونَهم أم لا وتَتَخلَّفونَ عن داعيكم كما تَخلَّفتُم الآن، والاستِدعاءُ ليسَ إلا لاختباركم وامتِثالِكم الأمر، وإلا فالقومُ يَدخُلونَ في الإسلام: إما باستبصارٍ مِن عندِ أنفسِهم وتفكُّر، أو أن يُقدِرَ اللهُ غيرَكم مَنْ يُقاتِلُهم ليُسلِموا. ولهذو الدقيقةِ كَنَىٰ بالجملةِ الاسميةِ عن الفِعْلية وهي الخبرُ عن المُبتَدأ المُقدَّر علىٰ تَقوِّي الحكم.

ي فظهرَ أنَّ الكلامَ واردٌ على التمثيل، و «أو» الترديديةُ مُستَعارةٌ هاهنا، كما استُعير كلمةُ التَّرَجِّي في قوله: ﴿لَمَلَّكُمْ تَنَقُونَ ﴾، والله أعلم.

قوله: (وقُرِئ: «نُدخِلْه» و «نُعذِّبْه» بالنُّون): نافعٌ وابنُ عامر (٢).

قوله: (هيَ بَيْعةُ الرِّضُوان، سُمِّيَتْ بهذهِ الآية): أي: أنزَلَ اللهُ تعالىٰ في هذهِ البَيْعة: ﴿لَقَدْ رَضِي اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾، فسُمِّيَتْ بها.

الراغب: «الرِّضُوان: الرِّضا الكثير، وليَّا كانَ أعظَمُ الرِّضا رضا الله خُصَّ لفظُ «الرِّضُوان» في القُرآن بها كانَ مِنَ الله تعالىٰ»^(٣).

⁽١) كذا في الأصل، والصواب: «خراش بن أمية»، والقِصّةُ في «مسند أحمد» (١٨٩١٠). وانظر ترجمته في «أسد الغابة» لابن الأثير (٢: ٢٠٢)، و«الإصابة» للحافظ ابن حجر (٢: ٢٦٩).

⁽٢) انظر: «التيسير» للداني ص ٢٠١، و «حجة القراءات» ص ٦٧٤.

⁽٣) «مفر دات القرآن» ص٥٦.

فَمَنَعَه الأحابيش، فلما رَجَعَ دعا بعُمَرَ رضي الله عنه لِيبَعَثَه، فقال: إني أخافُهم على نفسي، لِمَا عُرِفَ مِن عداوتي إياهُم، وما بمكّة عَدويٌ يَمنَعُني، ولكنِّي أدُلُّكَ على رجل هو أعَزُّ بِما مني، وأحَبُّ إليهم؛ عُثمانُ بنُ عَفّان، فبَعَثَه، فخَبَّرَهُم أنه لم يأتِ بحَرْب، وإنها جاء زائِراً لهذا البيتِ مُعظًا لِحُرْمتِه، فوَقَرُوه، وقالوا: إن شِئتَ أن تَطوفَ بالبيتِ فافعَل، فقال: ما كنتُ لأطوفَ قبلَ أن يطوفَ رسولُ الله عَلَيْ، واحتُبِسَ عندَهم، فأرجِفَ بأنهم قتلوه، فقال رسولُ الله عَلَيْ، ودعا الناسَ إلى البَيْعة، فبايعوه قتلوه، فقال رسولُ الله عَلَيْ المَنْ عبد الله: لو كنتُ أُبصِرُ لأريتُكم مكانها.

وقيل: كان رسولُ الله ﷺ جالِساً في أصل الشَّجَرة، وعلى ظَهْرِهِ غُصْنٌ مِن أَغْصَانها، قال عبدُ الله بنُ المُغفَّل: وكنتُ قائماً على رأسِه وبيدي غُصْنُ مِنَ الشَّجَرةِ أَغْصَانها، قال عبدُ الله بنُ المُغفَّل: وكنتُ قائماً على الموتِ دونَه، وعلى أن لا يَفِرُّوا، أذُبَّ عنه، فرفعتُ الغُصْنَ عن ظَهْرِه، فبايعوه على الموتِ دونَه، وعلى أن لا يَفِرُّوا، فقال لهم رسولُ الله ﷺ: «أنتُمُ اليومَ خَيرُ أهل الأرض».

وكان عَدَدُ الْمُبايعينَ ألفاً وخمسَ مئةٍ وخسةً وعشرين، وقيل: ألفاً وأربعَ مئة،.....

قوله: (الأحابيش): عن بعضِهم: واحِدُها: أُحْبُوش، وهو الفوجُ (١) مِن قبائلَ شَتَّى، يُقال: تَحَبَّشُوا مِن كُلِّ قَبيلة، أي: تَجَمَّعُوا، فصارَ لهم سوادٌ لكثرتِهم، فشُبِّهوا بالحبش.

قوله: (عثمانُ بنُ عَفّان): يُروى مرفوعاً ومفتوحاً؛ فالرفعُ علىٰ أن يكونَ خَبَرَ مُبتَدأٍ عَذوف، والفتحُ علىٰ أن يكونَ بَدَلاً مِن «رجل».

قوله: (حتىٰ نُناجِز): الجوهري: المُناجَزةُ في الحرب: المُبارزةُ والمُقاتَلة».

قوله: (وقيل: ألفاً وأربعَ مئة): هذا هو الصحيح، كها رويناه في حديثِ مُسلِم (٢) في البَيْعة، قال: «كُنّا أربعَ عشرةَ مئة»، وعن البُخاريِّ (٣) في حديثِ نَزْحِ بئرِ الحديبية.

⁽١) في (ح): «الجمع».

⁽٢) في «صحيحه» برقم (١٨٥٦) (٦٩). وهو عند البخاري (٤١٥٤) و(٤٨٤٠) و(٥٦٣٩)، ومسلم (١٨٥٦) من حديث جابر بلفظ: «ألفاً وأربع مئة».

⁽٣) في «صحيحه» (١٥١٤) من حديث البراء بن عازب.

وقيل: ألفاً وثلاثَ مئة.

﴿فَعَلِمَ مَا فِي قُلُومِهِمْ ﴾ مِنَ الإخلاصِ وصِدقِ الضهائرِ فيما بايعوا عليه، ﴿فَأَنزَلَ السَّكِكَنَةَ ﴾ أي: الطُّمأنينة والأمْنَ بسَبَبِ الصُّلْحِ على قلوبهم، ﴿وَأَثنَبَهُمْ فَتَحَا قَرِيبًا ﴾، وهو فَتْحُ خَيبَرَ غِبَّ انصِرافِهم مِن مكّة، وعن الحسن: فَتْحُ هَجَر، وهو أَجَلُّ فَتْح، اتَسعُوا بثَمَرِها زماناً، ﴿ وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا ﴾ هي مَغانِمُ خَيْبر، وكانت أرضاً ذاتَ عَقارٍ وأموال، فقسَمها رسولُ الله ﷺ عليهم..

قوله: (وعن الحسن: فَتْحُ هَجَر): وفيه نَظَر؛ لأنَّ «هَجَراً» (١) على ما ذكرَه صاحبُ «النهاية»: «إما قريةٌ قريبةٌ مِنَ المدينةِ التي منها القِلال، أو هَجَرُ البَحْرَين (٢)»، ولم يَذكُر أحدٌ مِنَ المنهةِ أنه عَلَيْ غزاها (٣)، وذكرَ محيى السُّنة: «أنه عَلَيْ لَمَّا رَجَعَ مِنَ الحديبيةِ أقامَ بالمدينةِ بقيّة ذي الحجّة، ورجعَ بقيّةَ المُحرَّم (٤) سنةَ سبع إلى خيبر» (٥).

قوله: (هيَ مغانمُ خيبر): الراغب: «الغَنَم: معروف، والغُنْم: إصابتُه والظَّفَرُ به، ثم استُعمِلَ في كُلِّ مَظْفُورٍ به مِن جِهةِ العِدا وغيرهم، والمُغنَم: ما يُغنَم، وجمعُه مغانِم»^(٢).

⁽١) في الأصول الخطية: «لأنَّ هَجَر» من غير تنوين، فأوهَمَ أنها ممنوعةٌ من الصَّرْف، وكأنه للعلمية ووزن الفعل، ولكن صَـرَّح ابنُ الأثير في «النهاية»، مادة (هجر) على أنها «مُذكَّرٌ مصروف».

⁽٢) في الأصول الخطية: «بحرين».

⁽٣) تعقّبه العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (٢٦: ١٠٨) بأن «في «صحيح البخاري» (٣١٥٦) و(٣١٥٧) أنه ﷺ «صالَحَ أهلَ البحرين، وأخذ الجزيةَ من مجوس هجر»، والفتحُ لا يستدعي سابقةَ الغزو، فسقط قولُ الطيبي مُعترَضاً على الحسن...، نعم إطلاقُ «الفتح» على مثل ذلك قليل غير شائع، بل قيل: هو معنى مجازي».

⁽٤) لفظُ البغوي: «أقام بالمدينة بقيّة ذي الحجّة وبعضَ المُحرَّم، ثم خرجَ في بقيّة الـمُحرَّم سنة سبع إلىٰ خير».

⁽٥) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٣٠٦).

⁽٦) «مفردات القرآن» ص٥١٥.

ثم أتاه عثمانُ رضي الله عنه بالصَّلْح، فصالحهم، وانصَرَفَ بعدَ أَن نَحَرَ بالحديبية، وحَلَق.

[﴿ وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِى ٱلنَّاسِ عَنكُمْ وَلِتَكُونَ وَايَةً لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيَكُمْ صِرَطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾ ٢٠]

﴿ وَعَدَكُمُ اللّهُ مَغَانِهَ كَثِيرَةً ﴾ وهي ما يَفيءُ على المُؤمنينَ إلى يوم القيامة، ﴿ وَعَدَكُمُ اللّهُ مَغَانِهَ عَني: أيدي ﴿ وَكَفَّ أَيْدِى النَّاسِ عَنكُم ﴾ يعني: أيدي أهل خَيْبر وحُلَفائهم مِن أسَدٍ وغَطَفانَ حينَ جاؤوا لِنُصْرَبِهم، فقذفَ الله في قلوبهم اللهُ عَيْبر وحُلَفائهم مِن أسَدٍ وغَطَفانَ حينَ جاؤوا لِنُصْرَبِهم، فقذفَ الله في قلوبهم الرُّعث، فنكصُوا. وقيل: أيدي أهل مكّة بالصَّلْح، ﴿ وَلِتَكُونَ ﴾ هذهِ الكَفّة ﴿ عَايلة لَلْمُومِنِينَ ﴾ وعِبْرةً يعرِفُونَ بها أنهم مِنَ الله بمكان، وأنه ضامِنٌ نَصْرَهُم والفَتْحَ عليهم. وقيل: رأى رسولُ الله عَيْلِةٍ فَتْحَ مكّة في مَنامِه، ورُؤيا الأنبياءِ صَلَواتُ الله عليهم وَحْي، فتأخَرَ ذلكَ إلى السنةِ القابلة، فجَعَلَ فَتْحَ خَيْبرَ علامةً وعُنواناً لفَتْح مكّة، ﴿ وَيَهَدِيكُمُ عَرَطَا أَمُسْتَقِيمًا ﴾ ويَزيدَكُم بَصيرةً ويقيناً، وثقةً بفَضْلِ الله.

[﴿ وَأُخْرَىٰ لَمْ نَقْدِرُواْ عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَا وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴾ ٢١]

﴿ وَأُخْرَىٰ ﴾ معطوفةٌ على ﴿ هَذِهِ . ﴾ ، أي: فعَجَّلَ لكم هذهِ المَغانِمَ ومَغانِمَ أخرىٰ ﴿ لَمُ تَقَدِرُوا عَلَيْهَا ﴾ لِمَا ﴿ لَمُ تَقَدِرُوا عَلَيْهَا ﴾ لِمَا كان فيها.

قوله: (ثم أتاهُ عثمانُ رضيَ اللهُ عنه بالصُّلْح): عطفٌ على قوله: «فبايعوه تحتَ الشَّجَرة»، إلى قوله: «فقال لهم رسولُ الله ﷺ: أنتُم اليومَ خيرُ أهلِ الأرض»، لا على قوله: «فقسَمَها عليهم»، لأنَّ فَتْحَ خَيْبرَ كانَ بعدَ مَرجِعِه رضيَ اللهُ عنه مِن عندِ مُشركي أهلِ مكّة بمُدّةٍ مديدة.

مِنَ الجَوْلة، ﴿فَذَأَ مَاطَ ٱللَّهُ بِهَا ﴾ أي: قَدِرَ عليها واستَوْلى، وأظهَرَكُم عليها، وغَنَّمَكُمُوها.

ويجوز في «أُخْرَىٰ»: النَّصْبُ بِفِعْلِ مُضمَر، يُفسِّرُه ﴿ فَذَا َ اَ اللَّهُ بِهَا ﴾، تقديرُه: وقَضَىٰ الله أخرىٰ قد أحاط بها، وأما ﴿ لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا ﴾ فصفة لـ «أخرىٰ»، والرَّفْعُ على الابتداء؛ لِكَوْنِها موصوفة بـ ﴿ لَمْ تَقْدِرُوا ﴾، و ﴿ فَذَا َ اَ اللَّهُ بِهَا ﴾: خَبَرُ المُبتَدأ، والحرُّ بإضمار «رُبّ».

فإن قلت: قولُه تعالىٰ: ﴿وَلِتَكُونَ ءَايَةَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الفتح: ٢٠]، كيفَ مَوقِعُه؟ قلت: هو كلامٌ مُعتَرِض، ومعناه: ولتكونَ الكَفّةُ آيةً للمُؤمنينَ فَعَلَ ذلك، ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وَعَدَكم المَغانِم، فعَجَّلَ هذهِ الغنيمةَ وكَفَّ الأعداءَ ليَنفَعَكُم بها، ولتكونَ آيةً للمُؤمنينَ إذا وَجَدُوا وَعْدَ الله بها صادِقاً، لأنَّ صِدقَ الإخبارِ عن الغُيوبِ مُعجِزةٌ وآية، ويَزيدَكم بذلكَ هِدايةً وإيقاناً.

قوله: (الجَوْلة): النهاية: «في حديثِ الصِّدِّيق: «إنَّ للباطلِ نَـزُوة، ولأهلِ الحقِّ جَوْلة»، أي: غَلَبة؛ مِن: جالَ في الحربِ على قَرْنِهِ يَـجُول»، وعن بعضِهم: وهي عبارةٌ عن هزيمةِ المُسلِمين، فأحسَنَ في العبارةِ عنها على عادةِ المُترسِّلين، وقيل: الجولة: هي الهزيمةُ مَعَ الرجوع إلى القِتال، ثم الهزيمة، ثم الرجوع.

قوله: (والجرُّ بإضمار): أي في «أُخْرىٰ»، وعلىٰ هذا ﴿لَمْ تَقْدِرُواْ﴾ صِفة، و﴿قَدْأَحَاطَ ﴾ جوابُ «رُبّ».

قوله: (ولتكونَ الكَفّةُ آيةً للمُؤمنين): عن بعضهم: فإن قيل: ما وَجْهُ المِنّةِ في كَفّ أيدي المُؤمنينَ عن الكافرين؟ قلت: وَجْهُه ما بعدَه من قوله: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ ﴾ [الفتح: ٢٥] الآية.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وَعَدَكم): فعلىٰ هذا: ﴿وَلِتَكُونَ ءَايَةً لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ عطفٌ علىٰ عِلَّةٍ أخرىٰ محذوفة، وعلىٰ أن تكونَ مُعترضة: الـمُعلَّـلُ محذوف.

[﴿ وَلَوْقَلْتَلَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْلُوَلُواْ ٱلْأَدْبَارَثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَانَصِيرًا * سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَلِسُنَّةِ ٱللَّهِ بَبْدِيلًا ﴾ ٢٢-٢٣]

﴿ وَلَوْ قَانَلَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ مِن أهل مكّة ولم يُصالحِوا، وقيل: مِن حُلَفاءِ أهل خَيْسَرَ لَغُلِبُوا وانهزموا، ﴿ سُنَّةَ ٱللّهِ ﴾ في مَوضِعِ المَصدَرِ الْمُؤكِّد، أي: سَنَّ اللهُ غَلَبةَ أنبيائِهِ سُنةً، وهو قولُه: ﴿لَآغَلِبَكَ أَنَا وَرُسُلِي ﴾ [المجادلة: ٢١].

[﴿ وَهُو ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَمَّ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴾ ٢٤]

﴿أَيْدِيَهُمْ ﴾ أيدي أهلِ مكّة، أي: قَضَىٰ بينَهم وبينكم المُكافّة والمُحاجَزة بعدَما خَوَّلَكُمُ الظَّفَرَ عليهم والغَلَبة، وذلكَ يومَ الفَتْح، وبه استَشهَدَ أبو حَنيفة رحمه الله على أنّ مكّة فُتِحَتْ عُنُوة لا صُلْحاً، وقيل: كانَ ذلكَ في غَزْوةِ الحديبية؛ لِهَا رُوِي: أنَّ عِكرِمةَ بنَ أَي جَهْل خَرَجَ في خس مئة، فبعثَ رسولُ الله ﷺ مَنْ هَزَمَه وأدخَلَه حِيطانَ مكّة. وعن ابنِ عباس: أظهَرَ اللهُ المُسلِمينَ عليهم بالحِجارةِ حتىٰ أدخَلُوهُم البيوت.

وقُرِئ: ﴿نَعْمَلُونَ﴾ بالتاءِ والياء.

قوله: (وبه استَشهَدَ أبو حَنيفةَ رضيَ اللهُ عنه [على] أنَّ مكّةَ فُتِحَتْ عُنُوةً لا صُلْحاً): هذا يُخالِفُ تفسيرَ المُصنَّفِ لقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا ﴾ [الفتح: ١]: «الفَتْح: الظَّفَرُ بالبَلَدِ عُنُوةً أو صُلْحاً، بحَرْبِ أو بغير حَرْب»(١).

قوله: (وقُرِئ: ﴿تَمْمَلُونَ﴾ بالتاء والياء): أبو عمرو: بالياء التحتانية (٢).

⁽١) لم يظهر لي فيه أيُّ مُخالفة، فاستشهادُ أبي حنيفة رضي الله عنه بكفِّ الأيدي، وكلام الزمخشري في أول السورة في الفتح، ولا تنافي بينهما، والله أعلم.

⁽٢) انظر: «التيسير» للداني ص ٢٠١، و «حجة القراءات» ص ٥٧٠.

[﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْهَدَّى مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُۥ وَلَوْلَا رِجَالُ مُوْمِنُونَ وَنِسَآةٌ مُّوْمِنَتُ لَّرْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَنُوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُ مَعَكُوفًا إِن يَبْلُغَ مِحَلَمٍ لِيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِي رَجْمَتِهِ عِ مَن يَشَآةً لُوْتَ زَيْلُواْ لَعَذَبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابًا ٱلِيحًا ﴾ ٢٥]

وقُرِئ: ﴿وَٱلْهَدَى ﴾ و «الهَدِيّ» بتخفيفِ الياءِ وتشديدِها، وهو ما يُهدىٰ إلى الكَعْبة، بالنَّصْب عَطْفاً على الضمير المنصوب في ﴿صَدُّوكُم ﴾، أي: صَدُّوكُم وصَدُّوا الهَدْي، وبالجرِّ عَطْفاً علىٰ ﴿ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾، بمعنىٰ: وصَدُّوكُم عن نَحْرِ اللهَدْي، ﴿مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَجِوساً عن ﴿أَن يَبْلُغَ ﴾، وبالرفع علىٰ: وصُدَّ الهدي.

و ﴿ عِلَهُ أَنْ الذي يَحِلُّ فيه نَحْرُه، أي: يجب، وهذا دليلٌ لأبي حَنيفةَ على أنَّ المُحصَرَ عَجَلُّ هَدْيهِ الحرم. فإن قلت: فكيفَ حَلَّ رسولُ الله عَلَيْ ومَنْ معَه، وإنها نُحِرَ هَدْيُهِم بالحديبية؟ قلت: بعضُ الحديبية مِنَ الحرم، ورُوِي: أنَّ مَضارِبَ رسولِ الله عَلَيْ كانت في الحِلّ، ومُصَلّاهُ في الحرم. فإن قلت: فإذن قد نَحَرَ في الحرم، فلِمَ قيل: ﴿ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغُ عَمِلَهُ * ؟ قلت: المُراد: المَحِلُّ المعهود، وهو مِنىٰ.

قوله: (يَحِلُّ فيه نَحُرُه، أي: يجب): «يجب»: من الوقوع، لا مِنَ الوجوب، قال تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ [الحج: ٣٦]، رُوِيَ عن المُصنِّف: «يَحِلُّ الهدي: مكانُ حُلُولِه، أي: وُجُوبهِ ووُقوعِه، ويَحِلُّ الدَّيْن: وقتُ حُلُولِه، أي: وُجُوبهِ ووُقوعِه».

قوله: (فكيفَ حَلَّ رسولُ الله ﷺ): هذا السُّؤالُ ورادٌ علىٰ مَذَهَبِ أبي حَنيفةَ رضي الله عنه، وعند الشافعيِّ رضي الله عنه: عَجِلُّ الهدي حيثُ أُحصِرَ، وقد مَرَّ تحقيقُه في سورة البقرة (١).

قوله: (مَضارِب رسولِ الله ﷺ): المُغرِب: «ضَرَبَ الخيمة، وهو المَضرِبُ للقُبّة، بفَتْح الميم وكَسْرِ الراء، ومنه: كانت مضاربُ رسول الله ﷺ في الحِلّ، ومُصَلّاهُ في الحرم^(٢)».

⁽١) في تفسير الآية ١٩٦ منها (٣: ٢٨٠).

⁽٢) أُخرج الإمام أحمد في «مسنده» (١٨٩١٠) عن المِسْوَرِ بنِ مُحَرَمةَ رضي الله عنه حديثاً طويلاً في قِصّةِ الحديبية، وفيه: «وكان رسولُ الله ﷺ يُصلِّي في الحرم، وهو مُضطَربٌ في الحِلّ».

﴿لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ ﴾ صفةٌ للرجالِ والنِّساءِ جميعاً، و﴿أَن تَطَعُوهُمْ ﴾ بَدَلُ اشتمالِ منهم أو مِنَ الضمير المنصوب في ﴿تَعْلَمُوهُمْ ﴾، والمَعَرَّة: مَفعَلة؛ مِن: عَرَّه: بمعنى: عَراه، إذا دهاهُ ما يَكرَهُه ويَشُقُّ عليه. و ﴿بِغَيْرِعِلْمِ ﴾ مُتعلِّقٌ بـ ﴿أَن تَطَعُوهُمْ ﴾،

قوله: (مِن: عَرَّه، بمعنىٰ: عَرَاه؛ إذا دَهَاهُ ما يَكرَهُه): الراغب: «المُعتَرّ: المُعتَرفُ للسُّؤال، يُقال: عَرَّهُ واعتَرَّه، وعَرَرتُ بكَ حاجتي، والعَرُّ والعُرِّ: الجربُ الذي يُعِرُّ البَدَن، ومنه قيل للمَضَرَّة: مَعَرِّة؛ تشبيهاً بالعَرِّ الذي هو الجرب» (١٠).

قوله: (و ﴿بِعَيْرِ عِلْمِ ﴾ مُتعلِّقٌ بـ ﴿أَن تَطَعُوهُمْ ﴾): فيكونُ حالاً مِنَ الضمير المرفوع في ﴿تَطَعُوهُمْ ﴾، أو المنصوب، وتقديرُه: أن تَطَوُّوهُم غيرَ عالمينَ بهم، قال أبو البقاء: «هو حالٌ مِنَ الضمير المجرور ـ أي: في ﴿مِنْهُم ﴾ ، أو صِفةٌ لـ ﴿مَعَرَّهُ ﴾ »(٢).

والمعنى على قولِ المُصنَّف: لولا رجالٌ مُؤمنون صِفتُهم أنكم غيرُ عالمينَ بوَطْنِهم غيرَ عالمينَ بوَطْنِهم غيرَ عالمينَ بهم، قال الإمام: «يلزمُ على قولِهِ التكرير، فالأَوْلىٰ أن يُقال: إنَّ قولَه: ﴿يغَيْرِ عِلْمِ ﴾ على يكونُ في مَوضِعِه، المعنى: ﴿فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةُ إِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾، أي: إن وَطِئتُموهُم غيرَ عالمينَ لَزِمَتْكُم سُبّةُ الكُفّارِ بغير عِلم، أي: بجَهْل، لا يعلمونَ أنكم مَعْذُورون فيه، أو فتُصيبَكُم منهم مَعَرَّةٌ غيرُ معلومة، وهيَ ما يحصلُ مِنَ القَتْلِ الخطأ، ومن حُصُولِ الأذى على البريء (٣).

وقلت: يُمكِنُ أن يُقال: لا يلزمُ التكرار؛ لأنَّ المُرادَ أنه مُتعلِّقٌ بما دلَّ عليه ﴿أَن تَطَعُوهُم ﴾، والمعنى: لولا رجالٌ مؤمنون، ومن صِفتِكم أنكم غيرُ عالمينَ بوَطْنِهم، فتطَوُّوهُم وأنتُم غيرُ عالمينَ بهم، فيكونُ ذلك سَبَباً لأنْ تُصِيبَكُم منهم المَعَرَّة، وهي ما قال: «يُصيبُهم وجوبُ الدِّيةِ والكَفّارة، وسُوءُ قالةِ المُشركين».

⁽١) «مفردات القرآن» ص٥٥٥.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٦٧).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٨: ٨٢-٨٣).

يعني: أن تَطؤُوهُم غيرَ عالمينَ بهم، والوَطْءُ والدَّوْس: عبارةٌ عن الإيقاع والإبادة، قال:

ووَطِئْتَنَا وَطْأً عَـلَىٰ حَنَـقٍ وَطْءَ الْمُقَيَّدِ نَابِتَ الـهَرْمِ

وقال رسولُ الله ﷺ: «وإنَّ آخِرَ وَطْأَةٍ وَطِئَها اللهُ بوَجٌ»، والمعنى: أنه كانَ بمَكَّة قومٌ مِنَ المُسلِمينَ مُحتلِطونَ بالمُشركينَ غيرُ مُتَميِّزينَ منهم،

قوله: (ووَطِئتَنا وَطْأَ على حَنَقٍ) (١): «الحَنَق»: الجِقدُ الشديد، و «المُقيَّد»: البعيرُ الذي عليه القَيْد، وخَصَّهُ لأنَّ وَطْأَتَهُ أَثْقُل، كَمَا خَصَّ الحَنقَ لأنَّ إِبقاءَهُ أقل، وخَصَّ «نابتَ الهَوْم» (٢) لأنَّ هَشْمَه أسهَل. الأساس: «يُقال: أذلُّ مِنَ الهَوْمة؛ واحدةُ الهَوْم، وهو يَبِيسُ الشِّبْرِق أذلُّ الحَمْض»، وأنشَدَ البيت، يقول: أثَرْتَ فينا تأثيرَ الحَنِقِ الغَضْبان، كما يُؤثِّرُ البعيرُ المُقيَّدُ إذا وَطِئَ هذا النَّبْت (٣).

قولُه: (وإنَّ آخِرَ وَطْأَةٍ وَطِئَها اللهُ بوَجِّ): النهاية: «الـمعنىٰ: أنَّ آخِرَ أَخْذةٍ أو وَقْعةٍ أو قَعْةٍ أو قَعْةِ اللهُ تعالىٰ بالكُفَّارِ كانت بوَجِّ، وكانت غزوةُ الطائفِ آخِرَ غَزَواتِ رسولِ الله ﷺ، فإنه لم يَغْزُ بعدَها إلا غزوةَ تبوك، ولم يكنْ فيها قِتال».

الراغب: «وَطُـوَّ الشيءُ فهو وَطِيءٌ بَيِّنُ الوَطاءةِ والطَّئة والطَّاة، ووَطِئتُه برجلي أطَوُّه وَطْأً ووطاءة، وفي الحديث: «اللهُمَّ اشدُدْ وَطْأَتـكَ علىٰ مُضَـر»(٢)، أي: ذَلِّلْهم(٥)، ووَطِئَ

⁽١) البيتُ للحارث بن وَعْلة الذُّهلي، كما في «الحماسة» لأبي تمام ص٣٦.

⁽٢) الهُرْم: واحدتُه هَرْمة، وهي نَبْتة تأكلُها الإبل، ويُقال: هي البَقْلة الحمقاء، ويُقال: هو شَجَرٌ أيضاً. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (هرم).

⁽٣) شرحُ البيت بمعناه للمرزوقي في «شرح ديوان الحماسة» (١: ١٥١).

⁽٤) أخرجه البخاري (٨٠٤) و(١٠٠٦) و(٢٩٣٢) و(٣٣٨٦) و(٣٥٦٠) و(٨٥٥٨) و(٢٠٠١) و(٦٣٩٣) و(١٩٤٠)، ومسلم (٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٥) في الأصول الخطية: «ذلِّله»، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب.

ولا مَعْروفي الأماكن، فقيل: ولولا كراهة أن تُهلِكُوا ناساً مُؤمنينَ بينَ ظَهْرانَي المُشرِكين، وأنتُم غيرُ عارفينَ بهم، فيُصيبَكُم بإهلاكِهم مَكروةٌ ومَشَقّة، لَمَا كَفَّ المُشرِكين، وأنتُم غيرُ عارفينَ جوابُ «لولا» لِدلالةِ الكلام عليه، ويجوزُ أن يكونَ ﴿لَوْتَزَيّلُواْ ﴾ أيديكم عنهم. وحُذِفَ جوابُ «لولا» لِدلالةِ الكلام عليه، ويجوزُ أن يكونَ ﴿لَوَتَزَيّلُواْ ﴾ كالتكرير لِـ «لولا رجالٌ مُؤمِنون»؛ لِمَرْجِعِهما إلى معنى واحد، ويكونَ ﴿لَعَذَبّنا ﴾ هو الجواب.

امرأتَه: كِنايةٌ عن الجماع، وصار كالتصريح للعُرْفِ فيه، والمُواطأة: المُوافقة، وأصلُه: أن يَطأَ الرجلُ برجلِهِ مَوطِئ صاحِبه»(١).

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿لَوْتَـزَيَّلُوا ﴾ كالتكرير لِـ «لولا رجالٌ مُؤمنون): يعني: تلخيصُ المعنى الأول: أنَّ هناكَ قوماً مُختَلِطِينَ بالمُشـركينَ غيـرَ مُتميِّزينَ منهم، وهو ضِدُّ «تَزيَّلوا»، لأنَّ معناه: حَصَـلَ التَّميُّـزُ وتَفرَّقَ المانِع، و «لولا»: لامتِناع الشيءِ لوجودِ غيره، و «لو» لامتِناع الشيءِ لامتِناع غيره، فيكونُ مُقتَضىٰ جوابهما واحِداً، فكان تكريراً.

الانتصاف: «إنها كان مَرجِعُهما هاهنا واحداً، وإن كانت «لولا» تَدُلُّ على الامتِناع لوجودِ غيره، و«لو» تدلُّ على الامتِناع؛ لأنَّ «لولا» (٢) دَخَلَتْ هاهنا على وجودٍ معناه العَدَم، إذِ التَّزيُّلُ معناه المُفارَقة، فصار ثُبوتاً، وكان جَدِّي يختارُ الوَجْهَ الثاني، ويَجعَلُه تَطْرئةً لِطُولِ الكلام» (٣).

وقلت: ولعلَّ المُختارَ الأول؛ لأنه حينتلِه يَقرُبُ مِن باب الطَّرْدِ والعَكْس^(٤)، لأنَّ التقدير: لو لا وجودُ رجالٍ مُؤمنينَ مُختَلِطينَ بالمُشركينَ غيرِ مُتميِّزينَ منهم لوقعَ ما كانَ جزاءً لكُفرِهِم وصَدِّهِم، ولو حَصَلَ التَّميُّـزُ وارتفعَ الاختِلاطُ لحصلَ التعذيب.

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ۸۷۶–۸۷۵.

⁽٢) في الأصول الخطية: «لو»، وهو خطأ جَزْماً، والمُثبَت من «الانتصاف».

⁽٣) «الانتصاف» (٣: ٥٤٨) بحاشية «الكشّاف».

⁽٤) تقدَّم بيانُ معنىٰ الطَّرْد والعكس عند تفسير الآية ٢٥ من سورة يونس (٧: ٧٠) تعليقاً.

فإن قلت: أيُّ مَعَرَّةٍ تُصيبُهم إذا قَتَلُوهُم وهم لا يَعلَمون؟ قلت: يُصيبُهم وُجُوبُ الدِّيةِ والكَفَّارة، وسُوءُ قالةِ المُشركينَ أنهم فعلوا بأهل دينهم مِثلَ ما فَعلوا بنا مِن غير تميز، والمَأْثَمُ إذا جَرَىٰ منهم بعضُ التقصير.

فإن قلت: قولُه تعالىٰ: ﴿ لَيُكَخِلَ اللّهُ فِي رَحْمَتِهِ عَن يَشَآءُ ﴾ تعليلٌ لماذا؟ قلت: لِمَا
دَلَّتْ عليه الآيةُ وسِيقَتْ له؛ مِن كَفِّ الأيدي عن أهل مكّة، والمَنْعِ مِن قَتْلِهم، صَوْناً
لمن بينَ أظهُرِهِم مِنَ المُؤمنين، كأنه قال: كانَ الكَفُّ ومَنعُ التعذيب ليُدخِلَ اللهُ في
رحمته، أي: في توفيقه لزيادةِ الخير والطاعةِ مُؤمنيهم، أو: ليُدخِلَ في الإسلامِ مَنْ رَغِب
فيه مِن مُشرِكيهم، ﴿ لَوْ تَزَيّلُوا ﴾ لو تَفرّقُوا وتَميّزَ بعضُهم من بعض؛ مِن: زالَه
يزيلُه. وقُرِئ: «لو تَزايَلُوا».

وقال الإمام: «يحتملُ أن يُقال: جوابُه ما دلَّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدَّوكُمْ »، يعني: استَحَقُّوا لأنْ لا يُهمَلُوا، ولولا رجالٌ مُؤمنونَ لوقعَ ما استَحَقُّوه، كها يقولُ القائل: هو سارق، ولولا فُلانٌ لقُطِعَتْ يدُه»(١).

قوله: (لِمَا دلَّتْ عليه الآيةُ وسِيقَتْ له): يعني: هو تعليلٌ للمجموع، قال الإمام: «والمعنىٰ: فَعَلَ ما فَعَلَ لِيُدخِل، لأنَّ هناكَ أفعالاً مِنَ الألطافِ والهِدايةِ وغيرهما، لا يُقال: إنكَ ذكرتَ أنَّ المانعَ للوَطْءِ وجودُ^(٢) رجالٍ مُؤمنين، كأنه قيل: كَفَّ أيديكم لِئَلا تَطُؤوا، فكيفَ يكونُ لشيءٍ آخر؟ لأنا نقول: المعنىٰ: كَفَّ أيديكم لِئَلَا تَطَوُّوا ليدخلوا، كَما يُقال: أطعَمتُه ليَشبَعَ ليَغفِرَ اللهُ لي»(٣).

قوله: (أو: ليُدخِلَ في الإسلام): يعني: إذا قُيِّدَ ﴿مَن يَشَآءُ ﴾ بالمؤمنين، فالمُناسِبُ أن

⁽١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٨: ٨٣).

⁽٢) في (ح) و(ف): «ذكرتَ المانع للوطء لوجود»، والمُثبتُ من (ط).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٨: ٨٣).

[﴿ إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُواْ فِى قُلُوبِهِمُ الْمَعَيَّةَ حَمِيَّةَ اَلْجَهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَكُوعَلَ رَسُولِهِ - وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْزَمَهُ مُ كَلِمَةَ النَّقُوىٰ وَكَانُواْ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَاْ وَكَاسَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ ٢٦]

﴿ إِذَ ﴾ يجوزُ أَن يَعمَلَ فيه ما قبلَه، أي: لَعَذَّبْناهُم، أو صَدُّوهُم عن المَسجِدِ الحرام في ذلكَ الوقت، وأن يَتتَصِبَ بإضمار: اذكُر.

والمُرادُ بـ «حَمِيّةِ الذينَ كفروا» و «سَكينةِ المُؤمنين» ـ والحميّة: الأنفة، والسَّكينة: الوقار ـ: ما رُوِيَ: أنَّ رسولَ الله عَلَيْ لَيَّا نزلَ بالحديبية، بَعثَتْ قُريشٌ سُهيلَ بنَ عمرٍ و القُرشيّ، وحُويطِبَ بنَ عبدِ العُزّى، ومُكرَزَ بنَ حَفْصِ بنِ الأخيف، على أن يَعرِضُوا على النبيِّ عَلَيْ أن يَرجِعَ مِن عامِهِ ذلك، على أن تُخلِي له قُريشٌ مكّةَ مِن العام القابِل على النبيِّ عَلَيْ أن يَرجِعَ مِن عامِهِ ذلك، على أن تُخلِي له قُريشٌ مكّة مِن العام القابِل ثلاثة أيام، ففَعَلَ ذلك، وكتبوا بينهم كِتابًا، وقال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لعليٍّ رضيَ اللهُ عنه: «اكتُب: بسمِ الله الرحمنِ الرحيم»،

تُفسَّرَ «الرحمةُ» بالتوفيق، فتكونُ مُراعاةُ جانب طائفةٍ مِنَ المُؤمنينَ والمُؤمناتِ سَبَباً لمزيدِ التوفيقِ والخير والطاعة، وإذا قُيِّدَ بالمُشركين، فالوَجْهُ أن تُفسَّرَ «الرحمةُ» بالإسلام، لأنَّ المُشركينَ إذا شاهدوا مُراعاةَ المُسلمينَ ورحمةَ الله في شأنِ طائفةٍ مِنَ المُؤمنينَ بأنْ منعَ مِن المُشركينَ إذا شاهدوا مُراعاةَ المُسلمينَ ورحمةَ الله في شأنِ طائفةٍ مِنَ المُؤمنينَ بأنْ منعَ مِن تعذيب أعداءِ الدِّينِ بعدَ الظَّفرِ بهم، لأجلِ اختِلاطِهم بهم، رَغِبُوا في مِثلِ هذا الدِّينِ والانخِراطِ في زُمْرةِ المرحومين.

قوله: (أو صَدُّوهُم): عن بعضِهم: الصواب: أو صَدُّوكُم، بل الأَوْلىٰ ذلك؛ لأنَّ له وَجْهاً، أي: صَدَّ المُشركونَ المُسلِمينَ إذ جَعَل.

قوله: (لــَّا نزلَ بالحديبية، بَعثَت قُريش) الحديثَ إلىٰ آخره: قد ذكره الأئمةُ في أحاديثَ شَتّىٰ برواياتِ مُختَلِفة، ومضىٰ شيءٌ منه في هذا الكِتاب. فقال سُهَيلٌ وأصحابُه: ما نَعرِفُ هذا، ولكِنِ اكتُب: باسمِكَ اللهُمّ، ثم قال: «اكتُب: هذا ما صالَحَ عليه رسولُ الله ﷺ أهلَ مكّة»، فقالوا: لو كُنّا نَعلَمُ أنكَ رسولُ الله ما صَدَدْناكَ عن البيت، ولا قاتَلْناك، ولكِنِ اكتُب: هذا ما صالَحَ عليه مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الله أهلَ مكّة، فقال عليه السَّلام: «اكتُبْ ما يُريدُون، فأنا أشهَدُ أني رسولُ الله، وأنا مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الله»، فأما ألسلِمونَ أن يَأبوا ذلك، ويَشمَئِزُ وا منه، فأنزَلَ الله على رسولِهِ السَّكينة، فتَوقَّروا وحَلُمُوا.

قوله: (فأنا أشهَد): قيل: معناه: المُعجِزةُ على يدي بعدَ الدَّعُوىٰ، كها أنَّ شهادةَ الله إظهارُ المُعجِزةِ على يدي بعدَ الدَّعُوىٰ، كها أنَّ شهادةَ الله إظهارُ المُعجِزةِ على يدِ النبيّ، أو نقول: فإذا ثبتت نُبوّتُه بالمُعجِزةِ إذا قال: أنا نبي، كانَ كالتوكيدِ والتقريرِ لذلك. وقلت: المعنىٰ: أنا نبيٌّ ثابتُ النَّبوّةِ بالمُعجِزة، وثابتُ الرسالةِ بإنزالِ الكِتاب عليّ، سواءٌ شَهِدُوا أو لم يَشهَدوا.

قوله: (و﴿ كَلِمَةَ ٱلنَّقَوَىٰ ﴾: «بسم الله الرحمن الرحيم»): روى الترمذيُّ (١) عن أُبيِّ بنِ كعب، عن النبيِّ ﷺ: «﴿ وَٱلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلنَّقُوىٰ ﴾، قال: لا إلهَ إلا الله (٢).

قوله: (الحارثِ بنِ سُوَيد): قال صاحبُ «جامع الأصول»: «هو مِن كبارِ تابعي الكوفةِ وثقاتِهم، وقد سُئِلَ أحمدُ بنُ حنبل عنه، قال: مِثلُ هذا يُسألُ عنه؟! يعني: لجلالةِ قَدْرِه وعُلُوِّ مَنزِلتِه، وروىٰ عن ابنِ مسعود، ماتَ في آخِرِ أيام عبدِ الله بنِ الزُّبَيرِ»(٣).

⁽١) في «جامعه» برقم (٣٢٦٥).

⁽٢) من قوله: «وقلت: المعنى أنا نبي» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٣) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٣٠٠).

[﴿ لَقَدْ صَدَفَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّءَيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَآءَ اللّهُ عَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَكَيْمَ مَالَمْ تَعْلَمُواْ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَالِكَ فَتْحَاقَرِيبًا ﴾ ٢٧]

رأى رسولُ الله على قبلَ خروجهِ إلى الحديبية: كأنه وأصحابَه قد دَخَلُوا مَكّة آمِنِين، وقد حَلَقُوا وقَصَّرُوا، فقَصَّ الرُّؤيا على أصحابه، ففَرِحُوا واستَبشَرُوا، وحَسِبُوا أنهم داخِلوها في عامِهم، وقالوا: إنَّ رُؤيا رسولِ الله على حقّ، فلما تأخّر ذلك قال عبدُ الله بنُ أُبي وعبدُ الله بنُ نُفَيل ورِفاعةُ بنُ الحارث: والله ما حَلَقْنا ولا قَصَّرْنا ولا رأيْنا المسجِدَ الحرام، فنزلت.

ومعنى: ﴿صَدَفَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّءَيَا﴾: صَدَقَه في رُؤْياهُ ولم يَكذِبْه، تعالىٰ اللهُ عن الكَذِب وعن كُلِّ قَبيح عُلُوّاً كبيراً، فَحَذَفَ الجارَّ وأوصَلَ الفِعْل، كقوله: ﴿صَدَقُواْ مَا عَهَدُواْ اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ٢٣].

قوله: (ومعنى: ﴿صَدَفَ اللّهُ رَسُولَهُ الرُّةِيَا﴾: صَدَقَه في رُؤياهُ ولم يَكذِبْه): الراغب: «الصِّدقُ والكَذِب: أصلُهما في القول، ماضياً كانَ أو مُستَقبَلاً، وَعْداً أو غيرَه، ولا يكونانِ بالقَصْدِ الأولِ إلا في القول، ولا يكونانِ في القول إلا في الخبر، ولذلكَ قالَ تعالىٰ: ﴿وَمَنَ القَصْدِ الأولِ إلا في القول، ولا يكونانِ في القول إلا في الخبر، ولذلكَ قالَ تعالىٰ: ﴿وَمَنَ أَصَدَقُ مِنَ اللّهِ قِيلاً ﴾ [النساء: ١٢٢]، وقال: ﴿إِنّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ ﴾ [مريم: ٤٥]، وقد (١) يكونانِ بالعَرضِ في غير الخبر، كالاستِفهام والأمرِ والدُّعاء، نَحْوَ قولك: «أذيدٌ في الدار؟» فإنَّ في ضمنِه إخباراً بكونِهِ جاهِلاً بحالِ زيد، وقولك: «لا تُؤذِني» مُضمَّنٌ لمعنىٰ أنه يؤذيك، وقولُك: «واسِني» مُضمَّنٌ لمعنىٰ لمعنىٰ أنه يؤذيك، وقولُك: «واسِني» مُضمَّنٌ لمعنىٰ لمعنىٰ المُواساة.

والصِّدْق: مُطابَقةُ القولِ الضميـرَ والمُخبَـرَ عنه معاً، وإلا لم يكنْ صِدْقاً تامّاً، بل إما

⁽١) من قوله: «يكونان في القول إلا في الخبر» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٢) من قوله: «أنه يُؤذيك» إلى هنا، سقط من (ح).

أن لا يُوصَفَ بالصِّدق، أو يُوصَفَ تارةً بالصِّدقِ وتارةً بالكَذِب، على نَظَرَينِ مُحَتَلِفَين، كَقُولِ كَافرِ غيرِ مُعتَقِد: «مُحمَّدٌ رسولُ الله»، فصِدقُه لِكَوْنِ^(١) المُخبَرِ عنه كذلك، وكَذِبُه

لُخالَفةِ الضّمير.

وقد يُستَعمَلانِ في كُلِّ ما يَحِقُّ ويَحصُلُ في الاعتِقاد، نَحْو: صَدَقَ ظنِّي وكَذَب، ويُستَعمَلانِ في فِعلِ الجوارح، نَحْو: صَدَقَ في القِتال إذا وفي حقَّه وفعلَ ما يجب وكذبَ في القِتال، قال تعالى: ﴿ رِجَالُ صَدَقُواْ مَا عَنهَدُواْ اللَّهُ عَلَيْ هِ ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، أي: حَقَّقُوا العَهْد.

وقولُه تعالىٰ: ﴿ لِلسَّنَلَ ٱلصَّندِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٨]: أي: يَسأَلُ مَنْ صَدَّقَ بِلِسانِه عن صِدقِ فِعلِه؛ تنبيها أنه لا يكفي الاعتراف بالحقِّ دونَ تَحَرِّبهِ بالفِعْل، وقولُه تعالىٰ: ﴿ لَقَدْ صَدَقَ اللّهُ رَسُولُهُ ٱلرُّءً يَا ﴾: هذا صِدقٌ بالفِعْل، وهو التحقيق، أي: حَقَّقَ رؤيتَه، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَٱلّذِى جَاءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَدَقَ بِهِ * ﴾ [الزمر: ٣٣]: أي: حَقَّقَ ما أورَدَه قَوْلاً بها تَحَرّاهُ فِعْلاً.

ويُعبَّرُ عن كُلِّ فِعْلِ فاضل ظاهِراً وباطِناً بالصِّدق، فيُضافُ إليه ذلكَ الفِعْل، كقوله تعالىٰ: ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدَّةٍ عِندَ مَلِيكِ مُقْلَدِرٍ ﴾ [القمر: ٥٥]، وعلى هذا: ﴿ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدَةٍ عِندَ رَبِّهِم ﴾ [يونس: ٢]، وقولُه: ﴿ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقِ ﴾ [الإسراء: ٨٠]، ﴿ وَٱجْعَل لِي لِسَانَ صِدْقِ فِي الْآخِرِينَ ﴾ [الشعراء: ٨٤]، فإنَّ ذلكَ سؤالُ أن يجعلَه اللهُ صالحاً، بحيثُ إذا أثنى عليه مَنْ بعدَه، لم يكنْ ذلكَ الثناءُ كذباً، كما قال:

⁽١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى : «يكون»، والمُثبَت من (ط) ومن «مفردات القرآن» للراغب، مادة (صدق). (٢) البيت لأبي نُواس، كما في «ديوانه» ص٥، وبه ينتهي كلامُ الراغب الأصبهاني. وهو في: «مفردات القرآن» ص٨٧٤ - ٤٨٠.

فإن قلت: بِمَ تَعلَّقَ ﴿ بِٱلْحَقِّ ﴾؟ قلت: إما بـ ﴿ صَدَقَ ﴾، أي: صَدَقَه فيما رأى، وفي كَوْنِهِ وحُصُولِهِ صِدْقاً مُلتَبِساً بالحقّ، أي: بالغَرَض الصحيح والحِحمةِ البالغة، وذلكَ ما فيه مِنَ الابتلاءِ والتمييزِ بينَ المُؤمِن الـمُخلِص، وبينَ مَنْ في قَلبهِ مَرَض. وذلكَ ما فيه مِنَ الابتلاءِ والتمييزِ بينَ المُؤمِن الـمُخلِص، وبينَ مَنْ في قلبهِ مَرض. ويجوزُ أن يتعلَّقَ بـ ﴿ الرُّوْيا مُلتَبِسةً بالحقّ، على معنى: أنها لم تكنْ مِن أضغاثِ الأحلام. ويجوزُ أن يكونَ ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ قَسَماً؛ إما بالحقّ الذي هو مِن أسمائِه، و ﴿ لَتَدْخُلُنَ ﴾: جوابُه، وعلى الأول: هو جوابُ قَسَم محذوف.

فإن قلت: ما وَجْهُ دُخُولِ ﴿إِن شَآءَ أَللَهُ ﴾ في أخبار الله عَزَّ وجَلَّ ؟ قلت: فيه وجوه: أن يُعَلِّقَ عِدَتَه بالمشيئةِ تعليماً لِعِبادِهِ أن يقولوا في عِداتِهم مِثلَ ذلك، مُتأدِّبينَ بأدب الله، ومُقتَدِينَ بسُنَّتِه، وأن يُريد: لَتَدخُلُنَّ جميعاً إنْ شاءَ الله ولم يُمِتْ منكم أحداً، أو كانَ ذلك علىٰ لِسانِ مَلك، فأدخَلَ المُلك: إن شاء الله، أو هي حِكايةُ ما قالَ رسولُ الله ﷺ ذلكَ علىٰ لِسانِ مَلك، فأدخَلَ المُلك: إن شاء الله، أو هي حِكايةُ ما قالَ رسولُ الله ﷺ لأصحابه، وقصَّ عليهم. وقيل: هو مُتعلِّقُ بـ ﴿ عَلِمِنِينَ ﴾.

قوله: (فيه وجوه): تلخيصُها: أنَّ قولَه: ﴿إِن شَآهُ ٱللَّهُ﴾: إما مِن كلام الله عَزَّ وجَلّ، أو مِن كلام المَلَكِ عليه السَّلام، أو الرسول ﷺ.

وعلى أن يكونَ من كلام الله تعالى فهو: إما مُتعلِّقٌ بـ ﴿لَتَدْخُلُنَ ﴾ أو بـ ﴿ عَامِنِينَ ﴾، وإذا كان الأولُ فإيرادُه: إما للتعليم أو للتبرُّك، وإما أنَّ المُراد: لَتدخُلُنَّ جميعاً، وإذا تَعلَّقَ بـ ﴿ عَلِمِنِينَ ﴾ كان المعنى ما ذكرَه في قوله: ﴿أَدْخُلُواْ مِصْرَإِن شَاءَ اللّهُ عَامِنِينَ ﴾ [يوسف: ٩٩]: «أسلِمُوا وآمِنُوا في دُخُولِكم إنْ شاءَ الله، والتقدير: ادخُلُوا مِصْرَ آمِنينَ إن شاءَ الله دَخَلتُم».

وعلىٰ أن يكونَ مِن كلام المَلَك: فإنه لـهَا ألقىٰ كلامَ الله علىٰ النبيِّ ﷺ ألقىٰ هذهِ الكلمةَ من تِلقاءِ نفسِه تبـرُّكاً.

وعلىٰ أن يكونَ مِن كلام الرسولِ ﷺ لأصحابه: فإنه صَلَواتُ الله عليه لـمَّا قَصَّ الرُّؤيا علىٰ أصحابه أتىٰ بتأويلها مُؤكِّداً بالقَسَميَّة، لأنَّ رُؤيا الأنبياءِ وَحْي، ثم إنه تعالىٰ لـمَّا ذكرَ ﴿لَقَدّ صَدَقَ اللهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءَيَا مِٱلْحَقِ ﴾ استأنفَ بقوله: ﴿لَتَدْخُلُنَ ﴾، ليكونَ جواباً لمنْ قالَ عندَ ذلك: فبِمَ صَدَقه الله؟ فقيل: في قوله: ﴿لَتَدْخُلُنَ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآةَ ٱللهُ عَامِنِينَ ﴾.

وقد طعنَ صاحبُ «التقريب» في بعض الوُجُوهِ على الإجمال.

وقلت: إذا كانَ مِن كلام الله، ولم يكنْ تعليماً للعباد، ويُراد: لتَدخُلُنَّ جميعاً إن شاء الله، ولم يَمُتْ منكم أحد، كانَ المُراد: لتَدخُلُنَّ جميعاً إن شاء الله ولم يَمُتْ أحد (١)، لكنَّ الله تعالى أماتَ بعضَهم. وفيه بُعْد. وإذا كانَ مِن كلام المَلك: فظاهرُ الرَّدِ (٢)؛ لأنَّ الزيادة مِن كلام الغير كيفَ تدخلُ في كلام الله تعالى ؟! وأوْلى الوجوه: أن يكونَ تعليماً للعباد، وتكونَ كلمة تأديب تُذكرُ في أثناءِ الكلام تيمُّناً وتبرُّكاً.

روىٰ الواحِديُّ عن أبي العبّاس أحمدَ بنِ يحيىٰ (٣): «استثنىٰ اللهُ تعالىٰ فيها يَعلَم؛ ليستثنيَ الحلهُ نعيا لا يَعلَمون، وأمرَ بذلك في قوله: ﴿ وَلَا نَقُولَنَّ لِشَائَ عِلَى فَاعِلُ ذَلِكَ عَدًا * إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤]» (٤)، وكذا عن الإمام، وقال أيضاً: «إنَّ ذلكَ لتحقيقِ الدُّنُول؛ لأنَّ المؤمنينَ أرادوا الدُّنُول، وأبَوُ الصُّلْح، فقيل: تَدخُلون، لكنْ لا بجَلادتِكم ولا بإرادتِكم، وإنها تَدخُلونَ بمَشيئةِ الله وإرادتِه »(٥).

وقلت: ويَعضُدُه قوله تعالى: ﴿فَمَلِمَ مَالَمْ تَعْلَمُواْ﴾، وتفسيرُ المُصنِّف: «فعَلِمَ ما لم تَعلَموا مِنَ الحِكمةِ والصواب في تأخير فَتْح مكّةَ إلىٰ العام القابِل».

⁽١) من قوله: «كان المراد: لتدخلن» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلى: «الورود»، وهو تحريفٌ قبيحٌ لِمَا فيه من قَلْبِ المعني.

⁽٣) يعنى: ثعلب، العلامة النحوي المشهور.

⁽٤) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٤٥).

⁽٥) (مفاتيح الغيب) للرازي (٢٨: ٨٧).

﴿ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا ﴾ مِنَ الحِكمةِ والصَّوابِ في تأخير فَتْح مكَّةَ إلىٰ العام القابِل، ﴿ فَجَمَلَ مِن دُونِ فَتْحُ مَكّة، ﴿ فَتَحَافَرِيبًا ﴾ وهو فَتْحُ خَيْبر، لِنَجَمَلَ مِن دُونِ فَتْحُ المَوْعود. لِتَستَروِحَ إليه قُلُوبُ المُؤمنينَ إلىٰ أن يَتَيسَّرَ الفَتْحُ الموعود.

[﴿هُوَ الَّذِيتَ أَرْسَلَ رَسُولَهُ, بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ, عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِـــيدًا ﴾ ٢٨]

﴿ إِلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِ ﴾ بدينِ الإسلام، ﴿ لِيُظْهِرَهُ ، ﴾ لِيُعلِيه ﴿ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِ ﴾ على جسسِ الدِّينِ كُلِّه، يُريد: الأديانَ المُحتَلِفةَ مِن أديانِ المُشركينَ والجاحِدينَ وأهل الكِتاب، ولقد حَقَّقَ ذلكَ سُبحانَه، فإنك لا ترى ديناً قَطُّ إلا وللإسلام دونَه العِزُّ والغَلَبة. وقيل: هو عندَ نُزولِ عيسىٰ حينَ لا يبقىٰ علىٰ وَجْهِ الأرض كافر. وقيل: هو إظهارُه بالحجج والآيات.

وفي هذهِ الآيةِ تأكيدٌ لِمَا وعدَ مِنَ الفَتْح، وتوطينٌ لنفوسِ المُؤمنينَ علىٰ أنَّ اللهَ تعالىٰ سيَفتَحُ لهم مِنَ البلاد، ويُقيِّضُ لهم مِنَ الغَلَبةِ علىٰ الأقاليم، ما يَستَقِلُّونَ إليه فَتْحَ مكّة.

﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِدَعلىٰ انَّ ما وَعَدَهُ كائِن، عن الحسن: شَهِدَ على نفسِه أنه سيُظهِرُ دِينَك.

[﴿ تُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ وَ أَشِدًا وَ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَبَهُمْ وُرَكَعًا سُجَدًا بَبْتَغُونَ فَضَلًا مِنَ اللَّهُ وَرِضَونَا آسِيماهُمْ فِي وُجُوهِ فِهِ مِنْ أَثْرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَئَةَ وَمَثَلُهُمْ فِي الشَّعُودَ وَلَكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَئَةَ وَمَثَلُهُمْ فِي السَّعُودَ وَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَئَةَ وَمَثَلُهُمْ فِي السَّعَوَى عَلَى سُوقِهِ وَيَعْبِ الزَّرَاعَ لِيغِيظَ بِهِمُ الْإِنْجِيلِ كُزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْعَهُ وَعَازَرَهُ وَالسَّغَلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ وَيَعْجِبُ الزَّرَاعَ لِيغِيظَ بِهِمُ الْمُعْلِحُينِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَلَجَرًا عَظِيمًا ﴾ ٢٩] الكُفَّارُ وَعَدَاللَّهُ اللَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّلِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَلَجَرًا عَظِيمًا ﴾ ٢٩]

قوله: (لِتَستَرِوحَ إليه قلوبُ المُؤمنين): الأساس: «قد رَوَّحتُ بهم ترويحاً، وأَرَحْتُه مِنَ التَّعَب، فاستراح، واستَروَحْتُ إلىٰ حديثه».

قوله: (ويُقيِّضُ لهم): المُغرِب: «قيَّضَ له كذا: قَدَّره، ومنه: مُلكاً مُقيَّضاً».

﴿ مُحَمَّدُ ﴾ إما خَبَرُ مُبتَدأ، أي: هو مُحمَّد؛ لتقدُّم قولِه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي ٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُ ، ﴾ ، وإما مُبتَدأ، و ﴿ رَسُولُ ٱللهِ ﴾ عطفُ بيان، وعن ابنِ عامِر أنه قرأ: «رسولَ الله » ؛ بالنَّصْب على المَدْح.

قوله: (أي: هو مُحمَّد؛ لتقدُّم (١) قوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي ٓ أَرْسَلَ ﴾): يعني: لمَّا ذكر اللهُ تعالىٰ أنه بذاتِهِ اختَصَّ بإرسالِ ذلكَ الرسولِ ﷺ الموصوفِ بصِفاتِ الكمال، وهو الذي بجَلالتِهِ خَصَّهُ بذلكَ الحَطْب الجليل والأمر الخطير، استأنفَ بقوله: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ ٱللهِ ﴾؛ ليكونَ مَورِداً للسُّؤال؛ وأنَّ ذلكَ الموصوفَ مَنْ هو؟ ثم ابتدأ: ﴿ وَٱلَذِينَ مَعَهُ وَأَشِدًا مُعَلَى ٱلْكُفَّارِرُ حَمَّا مُ يَيْنَهُمْ ﴾؛ للسُّؤال؛ وأنَّ ذلكَ الموصوفَ مَنْ هو؟ ثم ابتدأ: ﴿ وَٱلَذِينَ مَعَهُ وَأَشِدًا مُعَلَى ٱلْكُفَّارِرُ حَمَّا مُ يَيْنَهُمْ ﴾؛ تشريفاً لهم وكرامة، نَحْوُ قوله: ﴿ هُو ٱلَذِى آلَيْكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ٢٦]، ولا كذلكَ على الوَجْهِ الثاني، قال صاحبُ «المُرشِد»: «الوقفُ على ﴿ رَسُولُ ٱللهِ ﴾: حَسَن (٢٠).

قوله: (و ﴿ رَّسُولُ اللهِ ﴾ عطفُ بيان): فيه إشارةٌ إلى ما ينبغي، وأنَّ على المسلمين أن لا يُسمُّوهُ باسمِه، ويكونَ «رسولُ الله» عندَهم في كَثْرةِ الدَّورانِ بمنزلةِ البيانِ لاسمِهِ تعظياً وتبجيلاً، قال الله تعالىٰ: ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَآ الرَّسُولِ بَيْنَكُمُ مَ كَدُعَآ وَبَعْضَا ﴾ [النور: ٦٣]، أي: لا تجعلوا تَسْميتَه ونداءَه بينكم كما يُسمِّي بعضُكم بعضًا، بل: يا نبيَّ الله، ويا رسول الله.

وقال القاضي: ﴿ ﴿ ثُحَمَّدُ رَسُولُ اللهِ ﴾: جُملةٌ مُبيِّنةٌ للمشهودِ به _ أي: هو مُتعلِّقٌ بقوله: ﴿ وَكَفَن بِأَللّهِ شَهِ _ يَكُونُ أَن يكونَ ﴿ رَسُولُ اللهِ ﴾ صِفة، و ﴿ تُحَمَّدُ ﴾ خَبَرُ مُبتَدأً عليه، وخَبَرُهما: ﴿ أَشِدًا أَهُ ﴾ (٣).

⁽١) قوله: «أي: هو محمد لتقدُّم» سقط من (ف).

⁽٢) تقدَّم التعريف بـ «المُرشِد» في تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة (٧: ٢٣٣) تعليقاً، وانظر: «المقصد» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص٧٢٩.

والوقفُ الحسنُ عنده: ثاني مراتب الوقف، فإنه جعلها ثماني: التام، ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم، ثم الجائز، ثم البيان، ثم القبيح. انظر «المقصد» ص١٦٠.

⁽٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢٠٩).

﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴿ أَصحابُه ، ﴿ أَشِدَّا أَعُلَى الْكُفَّارِ رُحَمَا أَ بَيْنَهُمْ ﴾ جمعُ شديدِ ورحيم، ونحوه : ﴿ أَذِلَةٍ عَلَى الْمُقْمِنِينَ أَعِزَةٍ عَلَى الْكَفِرِينَ ﴾ [المائدة: ٥٤] ، ﴿ وَالْقَلْظُ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة: ٧٧] ، ﴿ إِلَّهُ وَمِن الْحَسن: بَلَغَ مِن تَشَدُّدِهم على الْكُفّار: أنهم كانوا يَتَحرَّزونَ مِن ثيابِهم أَن تَلزَقَ بثيابِهم، ومِن أبدانِهم أَن تمسَّ على الْكُفّار: أنهم كانوا يَتَحرَّزونَ مِن ثيابِهم أَن تَلزَقَ بثيابِهم، ومِن أبدانِهم أَن تمسَّ أبدانِهم، وبلغَ مِن تَرشُهم فيها بينَهم أَنه كان لا يَرىٰ مُؤمِنٌ مُؤمِناً إلا صافحه وعانقه.

والمُصافَحة: لم يختلفْ فيها الفُقَهاء، وأما المُعانَقة: فقد كَرِهَها أبو حَنيفةَ رحمه الله،..

قوله: (ونحوُه: ﴿أَذِلَةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَةٍ عَلَى ٱلكَفْفِرِينَ ﴾): أي: هو مِن أسلوب التكميل، فإنه لو اكتفىٰ بقوله: ﴿أَعِزَةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ لأوهم أنَّ ذلكَ للعَجْز، فكمَّلَ بقوله: ﴿أَعِزَةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ لأوهم أنَّ ذلكَ للعَجْز، فكمَّلَ بقوله: ﴿أَشِدَآهُ عَلَى ٱلْمُقَارِ﴾: ٱلكَفْفِرِينَ ﴾، فاقترنَ بها يُنبئُ عن التواضع، ولا يُؤدِّي إلىٰ التكبُّر، كذا قولُه: ﴿أَشِدَآهُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾: لو اكتفىٰ به لأوهم الفظاظة والغِلظة، فكمَّلَ بقوله: ﴿رُحَمَآهُ بَيْنَهُمْ ﴾، يعني: أنهم مَعَ كونهم أشِدًاءُ علىٰ الأعداء رُحَماءُ فيها بينهم أربابُ وقارٍ وترحُّم.

قوله: (والمُصافَحةُ: لم يختلفْ فيها الفُقَهاء): عن البراءِ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا التقىٰ المُسلِمانِ فتَصافَحا وحَمِدا الله واستَغْفراهُ غُفِرَ لهما» أخرجه أبو داود (١١)، وفي روايةِ الترمذيّ (٢): «ما مِن مُسلِمَينِ يَلتَقيانِ فيتَصافَحانِ إلا غُفِرَ لهما قبلَ أن يَتَفرَّقا».

وقال الشيخُ مُحيي الدِّين النواويُّ في «الأذكار»: «المُصافَحةُ مُستَحبَّةٌ عندَ كُلِّ لِقاء، وأما ما اعتاده الناسُ بعد صلاةِ الصُّبْح والعَصْرِ فلا أصلَ له، ولكنْ لا بأسَ به، فإنَّ أصلَ المُصافَحةِ سُنّة، وكوئهم مُحافِظينَ عليها في بعض الأحوال، ومُفرِّطينَ في كثير منها: لا يُخرجُ ذلكَ البعضَ عن كَونِه مِنَ المُصافحةِ التي وَرَدَ الشَّرْعُ بأصلِها. وقد ذكر الشيخُ الإمامُ أبو مُحمَّد ابنُ عبدِ السلام في كتابه «القواعد»: أنَّ البِدعَ على خمسةِ أقسام: واجبةٍ ومُحرَّمةٍ ومكروهةٍ

⁽۱) في «سننه» (۲۱۱ه).

⁽٢) في «جامعه» (٢٧٢٧). وأخرجه أيضاً أبو داود (٢١٢٥)، وابن ماجه (٣٧٠٣).

وكذلكَ التَّقْبيل، قال: لا أُحِبُّ أن يُقبِّلَ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُل وَجْهَه ولا يَدَهُ ولا شَيْئاً مِن جَسَدِه. وقد رَخَّصَ أبو يُوسُفَ في المُعانَقة.

ومُستَحبّةٍ ومُباحة، ومن البِدع المُباحة: المُصافَحةُ عَقِيبَ الصَّبْحِ والعَصْر». انتهى ما في «الأذكار»(١).

قوله: (وكذلك التقبيل): عن الترمذيّ (٢) عن أنسٍ قال: سمعتُ رَجُلاً يقولُ لرسولِ الله ﷺ: «يا رسول الله ﷺ: «يا رسول الله، الرجلُ مِنّا يَلْقَىٰ أخاه أو صديقَه، أينحني له؟ قال: لا، قال: أفيَلتَزِمُه ويُقبّلُه؟ قال: لا» قال: لا، قال: أيأخذُ بيدِهِ ويُصافِحُه؟ قال: نعم». فزاد رَزِينٌ بعدَ قوله: «ويُقبّلُه؟ قال: لا»: «إلا أن يأتي مِن سَفَر».

وفي «الأذكار»: عن الترمذي (٣) عن عائشة رضي الله عنها قالت: «قَدِمَ زيدُ بنُ حارثةَ المدينة، ورسولُ الله عَلَيْ يَجُرُ ثوبَه، فاعتَنَقَه وقبَّله»، قال الترمذي : هذا حديث حسن. قال الشيخ محيي الدِّين النواوي: «التقبيلُ والمُعانقةُ لا بأسَ به عندَ القُدُوم مِن سَفَرٍ ونَحْوِه، مكروةٌ كراهة تنزيهٍ في غيره، وأما الأمرَدُ الحسنُ فيَحرُمُ بكُلِّ حال، والمنهبُ الصَّحيحُ عندنا: يَحرُمُ النَّظَرُ إلى الأمرَدِ الحسنِ ولو كانَ بغير شَهْوة، وقد أُمِنَ الفِتنةُ (٤) فهو حرام، كالمرأة، لكونِه في معناها» (٥).

قوله: (وقد رَخَّصَ أبو يُوسُفَ في المعانَقة): روىٰ أبو داود: «سُئِلَ أبو ذرّ: هل كانَ رسولُ الله ﷺ يُصافِحُكم إذا لَقِيتُموه؟ قال: ما لَقِيتُه قَطُّ إلا صافحَني، وبعثَ إليَّ ذاتَ يومٍ ولم أكنْ في أهلي، فجئت، فأخبِرتُ أنه ﷺ أرسَلَ إليّ، فأتيتُه وهو علىٰ سَريرِهِ فالتَزمَني، فكانتْ تلكَ أجوَد أجوَد».

⁽۱) ص۲۳۷.

⁽٢) في «جامعه» (٢٧٢٨).

⁽٣) في «جامعه» (٢٧٣٢).

⁽٤) في الأصول الخطية: «وقد لا يأمن الفتنة»، والمُثبَت من «الأذكار» للنووي.

⁽٥) «الأذكار» للنووي ص٢٣٦.

ومِن حَقِّ المُسلِمينَ في كُلِّ زمانٍ أن يُراعُوا هذا التَّشدُّدَ وهذا التَّعطُّف، فيَتَشَدَّدُوا على مَنْ ليسَ على مِلَّتِهم ودِينِهم ويَتَحامَوْه، ويُعاشِرُوا إخوتَهم في الإسلام مُتَعطِّفينَ بالبِرِّ والصِّلة، وكَفِّ الأذى، والمَعُونة، والاحتمال، والأخلاق السَّجيحة.

ووَجْهُ مَنْ قرأ: «أَشِدّاءَ» و«رُحَماءَ» بالنَّصْب: أن يَنصِبَهما على المَدْح، أو على الحَالِ بالمُقدَّر في ﴿مَعَهُۥ﴾، ويجعلَ ﴿تَرَبْهُمْ﴾ الخبر.

﴿ سِيمَاهُمْ ﴾ علامتُهم، وقُرِئ: ﴿ سِيمِياؤُهم ﴾، وفيها ثلاثُ لغات؛ هاتانِ والسِّيهاء، والمُرادُ بها: السِّمةُ التي تَحدُثُ في جَبْهةِ السَّجّادِ مِن كثرةِ السُّجود،

قوله: (والأخلاقِ السَّجيحة): الجوهري: الإسجاح: حُسْنُ العفو، والسَّجيحة: الطبيعية».

قوله: (ووَجْهُ قِراءة (١) مَنْ قرأ: «أشِدّاء» و «رُحماء»): قال ابنُ جنِّي: «وهيَ قِراءةُ الحسن، وهو نَصْبٌ على الحال، أي: «مُحمَّدٌ رسولُ الله والذينَ معَه»، فـ «مَعَهُ» خَبَرُ «الذين»، و «أشِدّاء»: حال، أي: هُم معَه على هذه الحال، فجَعَلَه حالاً مِنَ الضمير في ﴿مَعَهُ ﴾ لأمرين: أحدهما: قُربُه منه، وبُعْدُه عن «الذين»، وثانيها: ليكونَ العاملُ في الحالِ هو العاملَ في ذي الحال، ولو جعلته حالاً مِنَ «الذين» كانَ العاملُ في الحالِ غيرَ العاملِ في صاحبه، وإن كانَ ذلكَ جائزاً، أو شئتَ نَصَبتَهما على المَدْح» (١).

قوله: (أو على الحالِ بالمُقلَّرِ في ﴿مَعَلُمْ ﴾): تقديرُه: صاحَبُوهُ أشِدَّاءَ رُحَماء.

قوله: (﴿سِيمَاهُمْ ﴾ علامتُهم): النهاية: «الأصلُ فيها الواو تُمَدُّ وتُقصَر». معنى قوله: «﴿مِّنَ أَثْرِ ٱلسُّجُودِ ﴾ يُفسِّرُها»: أنَّ «السِّيما» العلامةُ مُطلقاً، ويُرادُ هنا المعنى الخاصّ، فُسِّرَ وبُيِّنَ أَثْرِ ٱلسُّجُودِ ﴾، وكانَ مِن حَقِّ الظاهرِ أن يُقال: «الأثر الذي يُؤثِّرُه السُّجُود»، فوضعَ المُصنَفُ مَوضِعَه: «التأثير»؛ ليُطابِقَ قولَه: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم ﴾ مُبالَغة.

الجوهري: «التأثير: بقاءُ الأثر على الشيء».

⁽١) كذا في الأصول الخطية، ولفظة «قراءة» ليست في «الكشاف».

⁽٢) «المحتسب» لابن جنِّي (٢: ٢٧٦).

وقولُه: ﴿ مِنْ أَثْرِ ٱلسُّجُودِ ﴾ يُفسِّرُها، أي: مِنَ التأثير الذي يُؤثِّرُه السُّجُود، وكانَ كُلُّ مِنَ العَلِيَّن _ عليِّ بنِ عبلِ الله بنِ عباس أبي الأملاك _ يُقالُ له: ذو الثَّفِنات، لأنَّ كثرة سُجودِهما أحدَثَتْ في مَواقِعِه منهما أشباهَ ثَفِناتِ البعير.

وقُرِئ: ﴿مِّنَأَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ و «مِن آثارِ السُّجود»، وكذا عن سعيدِ بنِ جُبَير: هيَ السِّمةُ في الوَجْه.

قوله: (أبي الأملاك): أي: أبي الخلفاء، فيه تعريضٌ بأنهم كانوا مُلُوكاً ولم يكونوا خُلَفاء (١).

قوله: (ذو الثَّفِنات): الجوهري: «ثَفِناتُ البعير: ما يقعُ على الأرضِ مِن أعضائـه إذا غَلُظ».

(١) يعني: الخلفاءَ العباسيِّن، فإنهم مِن ذُرِّيّة عليِّ بنِ عبد الله بن عباس هذا.

أما وَصْفُهم باللَّكِ دونَ الخِلافة: فعلى المعنى الأخصَّ للخِلافة، وهي ما كانَ على منهاج النَّبوّة، وهذا الوَصْفُ لم يتوافر إلا في الخلفاء الأربعة الراشدين، وأفراد بعدَهم كالخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى، ويدلُّ عليه قولُه ﷺ فيما أخرجه أبو داود (٢٦٤٦)، والترمذي (٢٢٢٦)، وصَحَّحه ابنُ حِبّان (٦٦٥٧) و (٦٩٤٣) حلي ثلاثون، ثم تكونُ مُلكاً الحديث.

أما على المعنى الأعمّ للخِلافة فإنهم خُلَفاء، وإن لم يكونوا على منهاج النُّبوّة، ويدلُّ على صِحّةِ وَصْفِهم بالخِلافة قولُه ﷺ: "سيكونُ مِن بَعْدي خُلَفاء يَعمَلونَ بها يَعلَمون، ويَفعَلُون ما يُؤمَرون، وسيكونُ مِن بَعدِهم خُلَفاء يَعمَلون ما لا يَعلَمون، ويَفعَلون ما لا يُؤمَرون، فمَن أنكَرَ بَرِئ، ومَنْ أمسَكَ سَلِم، ولكنْ مَن رَضِيَ وتابع»، أخرجه ابنُ حِبّان (٨٥٥٨)، وتَرجَمَ عليه بقوله: «ذكرُ البيانِ بأنَّ المُلوكَ يُطلَقُ عليهم السمُ الخلفاء»، لكنْ أخرجه مسلم (١٨٥٤) بلفظ: "ستكون أمراء»، وهو يُعكِّرُ الاستِدلالَ به لِهَا وقعَ فيه من الرواية بالمعنى.

وأصرحُ منه قولُه ﷺ فيها أخرجه البخاري (٧٢٢٢)، ومسلم (١٨٢١) ..: «يكونُ اثنا عشر خليفة»، ولم يكن في الثلاثين سنة بعد النبيِّ ﷺ إلا الأربعة، وتَـمَّمَها الحسنُ بنُ علي رضي الله عنهما، فصَحَّ إطلاقُ اسم الخلافة علىٰ مَنْ بعدَهم.

فإن قلت: فقد جاءَ عن النبيِّ عَلَيْ السَّجود، فقال: إنَّ صُورةَ وَجْهِكَ أَنفُك، فلا تَعْلُبْ عنه: أنه رأى رجلاً قد أثر في وَجْهِهِ السَّجود، فقال: إنَّ صُورةَ وَجْهِكَ أَنفُك، فلا تَعْلُبْ وَجْهَك، ولا تَشِنْ صُورَتَك؟ قلت: ذلكَ إذا اعتمد بجَبْهتِهِ على الأرض لِتحدُثَ فيه تلكَ السِّمة، وذلكَ رِياءٌ ونفاقٌ يُستَعاذُ بالله منه، ونحنُ فيا حدث في جَبْهةِ السَّجّادِ الذي لا يَسجُدُ إلا خالِصاً لِوَجْهِ الله، وعن بعضِ المُتقدِّمين: كُنّا نُصَلِّي فلا يُرى بينَ أعيننا شيء، ونرى أحدنا الآنَ يُصلِّي فيرى بينَ عَينيهِ رُكْبةُ العَنْز، فيا ندري: أَثقُلَتِ الأرؤُسُ أم خَشُنَتِ وَنَرى أَحدنا الآنَ يُصلِّي فيرى بينَ عَينيهِ رُكْبةُ العَنْز، فيا ندري: أَثقُلَتِ الأرؤُسُ أم خَشُنَتِ الأرض. وإنها أرادَ بذلكَ مَنْ تَعَمَّدَ ذلكَ للنَّفاق.

وقيل: هو صُفْرةُ الوَجْهِ مِن خَشْية الله. وعن الضَّحّاك: ليسَ بالنَّدَب في الوُجُوه، ولكنَّه صُفْرة. وعن سعيدِ بنِ المُسيّب: نَدَىٰ الطُّهور وتُرابُ الأرض. وعن عطاء: استنارتْ وجوهُهم مِن طُولِ ما صَلَّوا بالليل، كقوله: «مَنْ كَثُرَتْ صلاتُه بالليل حَسُنَ وَجْهُه بالنَّهار».

قوله: (فلا تَعْلُبْ وَجْهَك): العَلْب-بفَتْح العينِ الْمُهملةِ وسُكونِ اللام-: الأثر.

النهاية: «في حديثِ ابنِ عُمَر: «أنه رأى رَجُلاً بأنفِهِ أثرُ السُّجُود، فقال: لا تَعْلُبْ صُورَتَك»، يُقال: عَلَبَه: إذا وَسَمَه وأثَّرَ فيه، والعَلْبُ والعَلَب: الأثر، أي: لا تُؤثِّرْ فيها بشِدّةِ اتِّكائِكَ علىٰ أنفِكَ في السُّجود».

قوله: (ليسَ بالنَّدَب في الوُجُوه): النهاية: «النَّدَب ـ بالتحريك ـ: أثرُ الجرح إذا لم يَرتَفِعْ عن الجِلد».

قوله: (استنارت وُجُوهُهم مِن طُولِ ما صَلَّوا): قال الإمام: «هو ما يُظهِرُه اللهُ في وُجُوهِ الساهرِ وُجُوهِ الساهرِ وُجُوهِ الساهرِ أَذَا قاموا بالليل مُتهجِّدين، هذا مُحقَّقُ لِهَا يُشاهَدُ الفرقُ بينَ الساهرِ في اللَّكْرِ والشُّكْر، أي: نُورُهم في وُجُوهِهم لِتَوجُّهِهم نَحْوَ اللَّهْوِ واللَّعِب، وبينَ الساهرِ في الذِّكْرِ والشُّكْر، أي: نُورُهم في وُجُوهِهم لِتَوجُّهِهم نَحْوَ اللَّهْوِ واللَّعِب، وبينَ الساهرِ في الذِّكْرِ والشُّكْر، أي: نُورُهم عارضيّ، والله نورُ السماواتِ الحقّ، ومَنْ يُحاذي الشمسَ يَتَنوَّرُ وجهُه، علىٰ أَنَّ نُورَها عارضيّ، واللهُ نورُ السماواتِ

﴿ ذَالِكَ ﴾ الوَصْفُ ﴿ مَثَلُهُمْ ﴾ ، أي: وَصْفُهم العجيبُ الشَّانِ في الكِتابينِ جميعاً ، ثم ابتَدَأَ فقال: ﴿ كَزَرْعٍ ﴾ يُريد: هُم كزَرْع. وقيل: تَمَّ الكلامُ عندَ قوله: ﴿ ذَالِكَ مَثَلُهُمْ فِ التَوْرَانِةِ ﴾ ، ثم ابتُدئ: ﴿ وَمَثَلُهُمْ فِ الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ ﴾ ، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ ذَالِكَ ﴾ إشارةً مُبهَمةً أوضِحَتْ بقوله: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَالِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَ دَابِرَ الْمَصَلَّكَ مَ اللّهُ عَلَيْكَ الْمَاتَ اللّهُ مَا اللّهُ عَلَيْكَ اللّهُ مَن اللّهُ عَلَيْكَ اللّهُ مَلَ اللّهُ وَاللّهِ مَقْطُعِ مُقْطِعٍ اللّهُ اللّهُ مَلْ اللّهُ عَلَيْكَ اللّهُ مَلْ اللّهُ عَلَيْكَ اللّهُ مَلْ اللّهُ عَلَيْكَ اللّهُ مَلْ اللّهُ وَلِيلًا اللّهُ مَلْ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ مَنْ اللّهُ عَلَيْكَ اللّهُ اللّهُ مَنْ اللّهُ عَلَيْكَ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ مَنْ اللّهُ وَلَيْكَ اللّهُ مَنْ اللّهُ عَلَيْكَ اللّهُ عَلَيْكَ اللّهُ عَلَيْكَ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ مَنْ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُولُكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلْ اللّهُ عَلَيْكُولُكُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلّمُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُولُوعُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُولِكُ اللّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلْمُ عَلّهُ عَلَيْكُ الللّهُ عَلَيْكُ الللّهُ عَلَيْكُ الللّهُ عَلَيْكُ الللّهُ عَلَيْكُ الللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ الللّهُ عَلَيْكُ الللّهُ عَلَيْكُ اللللّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ الللّهُ عَلَيْلُولُ الللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُولُ اللللللّهُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُولُ الللّهُ عَلَيْكُمُ اللللللّهُ عَلَيْكُ الللللّهُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُ الللّهُ عَلَيْكُ الللللّهُ عَلَيْكُولُ الللّهُ عَلَيْ

والأرض، فمَنْ يَتَوجَّهُ إليه بكُلِّيته _ كها قال: وَجَّهتُ وَجْهِيَ لله _ لا بُدَّ أَن يَظهَ رَ في وَجْهِهِ نورٌ تَبهَرُ منه الأنوار»(١).

وروىٰ السُّلَميُّ عن عبدِ العزيز المكِّيِّ^(۲): ليسَ هو النُّحُولةُ والصُّفْرة، ولكنَّه نورٌ يظهرُ علىٰ وُجُوهِ العابدين، يَبْدو مِن باطِنِهم علىٰ ظاهِرهم، يَتَبيَّنُ ذلكَ للمُؤمنين، ولو كانَ ذلكَ في زنجيٍّ أو حَبَشيٍّ.

وعن بعضهم: ترى على وُجُوهِهم هَيْبةً لقُرْبِ عَهْدِهم بمُناجاةِ سَيِّدِهم، قال ابنُ عطاء: ترى عليهم خُلَعَ الأنوار لائِحة، وقال عامرُ بنُ عبدِ القيس: كادَ وَجْهُ الْمؤمن يُخبِرُ عن مَكْنونِ عَمَلِه، وكذلكَ وَجْهُ الكافِر.

قوله: (وقيل: تمَّ الكلامُ عند قوله) إلى آخره: وفي «الـمُرشِد»: قال أبو حاتم: والتهامُ ﴿مَثَلُهُمْ فِالتَّوْرَكَةِ ﴾ يعني: صفتُهم ونعتُهم، قال: ثم يبتدئ: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِى الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ ﴾ جعلَ صفتَهم في التوراةِ أنهم أشداءُ على الكفار، وصفتَهم في الإنجيل أنهم كزَرْع أخرَجَ شَطْأَه فَازَرَه، وقد أجاز غيرُه أن يقول: ﴿ وَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرِكَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنْجِيلِ كَرَرْعٍ ﴾ (٣) كأنهم جَعَلوا مَثَلُهم وصِفتهم في التوراة والإنجيل شيئاً واحِداً.

⁽١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٨: ٨٩).

⁽٢) هو الإمامُ العابدُ عبد العزيز بن أبي رَوّاد المكّيّ، شيخُ الحرم، المُتوفىٰ سنة ١٥٩، رحمه الله تعالىٰ. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٧: ١٨٤ - ١٨٧).

⁽٣) مَن أول هذه الفقرة إلى هنا أثبتُه من (ط)، وورد في (ح) و(ف) بلفظ: «وقيل: تمَّ الكلام عند قوله: ﴿ وَنَاكَ مَثَلُهُمْ فِٱلتَّوْرَكِنَةً وَمَثَلُكُمْ فِٱلإِنجِيلِكَرْمِع ﴾ »، وفيه سقط بيِّن.

﴿ شَطْعَهُ ﴾ فِراخَه، يُقال: أشطاً الزَّرْع: إذا فرَّخ. وقُرِئ: «شَطاًه» بِفَتْح الطاء، و شَطاَهُ » بتخفيفِ الهمزة، و «شَطاءَه» بالمدّ، و «شَطاهُ » بحَذفِ الهمزة و نَقْلِ حركتِها إلىٰ ما قبلَها، و «شَطْوَه» بقَلْبِها واواً.

﴿فَتَازَرُهُۥ﴾ مِنَ الـمُؤازَرة، وهيَ الـمُعاوَنة، وعن الأخفش: أنه أفعَـل. وقُرِئ: «فَأَزَرَه» بالتخفيفِ والتشديد، أي: فشَدَّ أَزْرَه وقَـوّاه. ومَـنْ جَعَلَ «آزرَ»: أفعَل، فهو في معنىٰ القِراءتين.

قوله: (وقُرِئ: «شَطَآهُ» بِفَتْح الطاء): ابنُ كثير وابنُ ذَكُوان: «شَطَأَهُ» بتحريكِ الطاء، والباقون: بإسكانها(١).

قوله: («شَطَاهُ» بتخفيفِ الهمزة): قال ابنُ جِنِّي: «قِراءةُ عيسىٰ الهَمْداني - بخِلافٍ -: «شَطاءهُ» بتحريكِ الطاءِ ممدوداً مهموزاً، وقرأ عيسىٰ: «شَطَاه»، وقرأ الجَحْدريّ: «شَطُوه». والشَّطْء: فِراخُ الزَّرْع، وجمعُه: شُطوء، ويُقالُ أيضاً: هو الوَرَق، والشَّطْء: السُّنبُل أيضاً، شَطاً الزَّرْعُ شَطاً، ومنه قولهُم - عندي -: شاطئ النَّهرِ والوادي، لأنه ما بَرزَ منه وظَهر، ولهذا سَمَّوهُ بالسِّيف، لأنه من لفظِ «السَّيف» ومعناه، ألا تراهُم يَصِفُونَ السَّيفَ بالصِّقال، وأما «شَطُوه» بالواو: فلا يخلو أن يكونَ لغةً أو بَدَلاً مِنَ الهمزة. ولا يكونُ «الشَّطْءُ» إلا في البُرِّ والشعير»(٢).

قوله: («فأزَرَه»): قرأ ابنُ ذَكُوان: «فأزَرَه» بالقَصْر، والباقون: بالمَدّ ٣٠٠).

قوله: (فهو في معنىٰ القِراءتَين): يعني: «آزرَ» إما «فاعَلَ» مِنَ المُؤازَرة: المُعاوَنة، أو «أفعَلَ» مِنَ الأَزْر؛ القُوّة، كما قال الأخفش، وقولُه: «في معنىٰ القِراءتَين»، أي: «آزرَ» إذا جُعِلَ «أفعَلَ» يجمعُ معنىٰ التخفيفِ والتشديد.

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و «حجة القراءات» ص٢٧٤.

⁽٢) «المحتسب» لابن جنّي (٢: ٢٧٧).

⁽٣) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و «حجة القراءات» ص٦٧٤.

﴿ فَاسْتَغْلَظُ ﴾ فصار مِنَ الدِّقِةِ إلىٰ الغِلَظ، ﴿ فَاسْتَوَىٰ عَلَى سُوقِهِ ۽ ﴾ فاستَقامَ على قَصَبِه، جمعُ ساق. وقيل: مكتوبٌ في الإنجيل: «سيَخرُجُ قومٌ يَنبُتونَ نباتَ الزَّرْع، يأمُرونَ بالمعروف، ويَنهَونَ عن المُنكر». وعن عِكرِمة: أخرَجَ شَطْأَهُ بأبي بكر، فآزرَهُ بعُمَر، فاستَغلَظَ بعُثمان، فاستَوىٰ علىٰ سُوقِهِ بعَليّ.

وهذا مَثَلُ ضَرَبَه اللهُ لِبَدْءِ أمرِ الإسلام وتَرَقِّيهِ في الزِّيادةِ إلىٰ أن قَوِيَ واستَحكَم، لأنَّ النبيَّ ﷺ قامَ وحدَه، ثم قَوّاهُ اللهُ بمَنْ آمَنَ معَه، كما يُقَوِّي الطاقةَ الأُولىٰ مِنَ الزَّرْع ما يحتفُّ بها مما يَتَولَّدُ منها، حتىٰ يُعجِبَ الزُّرّاع.

الراغب: «أصلُ الأزر: الإزارُ الذي هو اللباس، يُقال: إزار وإزارة ومِئزَر، ويُكنىٰ بالإزارِ عن المرأة، وقولُه تعالىٰ: ﴿آشَدُد بِهِ اَزْرِي﴾ [طه: ٣١]، أي: أتقوّى به، والأزر: القُوّةُ الشديدة، وآزرَه: أعانه وقوّاه، وأصلُه مِن شَدِّ الإزار، يُقال: آزرتُه فتَأذَّر، أي: شَدَدتَ أزْرَه (١)، وهو حَسَنُ الإزرة، وأزرتُ البناءَ وآزرتُه: قَوَّيتَ أسافِلَه، وتَأذَّرَ النَّبات: طالَ وقوي، وآزرتُه ووازرتُه: صِرتَ وزيرَه، وأصلُه الواو» (٢).

⁽١) في الأصول الخطية: «إزاره»، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٧٤.

⁽٣) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٣٢٥).

⁽٤) «شرح السنة» للبغوي (١: ٢٢٩).

فإن قلت: قولُه: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ﴾ تعليلٌ لماذا؟ قلت: لِمَا دلَّ عليه تشبيهُهم بالزَّرْع؛ مِن نمائِهم وتَرَقِّهم في الزِّيادةِ والقُوّة، ويجوزُ أن يُعلَّلُ به ﴿وَعَدَاللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾، لأنَّ الكُفّارَ إذا سَمِعُ وا بما أُعِدَّ لهم في الآخِرةِ مَعَ ما يُعِزُّهم به في الدُّنيا غاظَهم ذلك.

ومعنى ﴿مِنْهُم﴾: البيان، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَاجْتَكِنِبُواْ ٱلرِّبِقِسَ مِنَ ٱلأَوْتُكِنِ ﴾ [الحج: ٣٠].

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ الفَتْح فكأنها كانَ عَنْ شَهِدَ مَعَ مُحَمَّدٍ فَتْحَ مكَّة».

تَمَّتِ السُّورة حامِداً لله، ومُصَلِّياً علىٰ رسول الله ﷺ (١)

* * *

⁽١) كذا في (ف)، وفي (ح): «تمَّت السُّورة، ولله تعالىٰ الحمد»، وليس في (ط) شيء من ذلك.

[﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَانُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَالْقُواْ اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ []
قَدَّمَه وَاقْدَمَه: منقولانِ بتثقيل الحَشْوِ والهمزة، مِن: قَدَمَه إذا تَقَدَّمَه، في قوله تعالىٰ:
﴿يَقَدُمُ قَوْمَهُۥ ﴾ [هود: ٩٨]،

سورةُ الحجرات مدنيّة، وهي ثمانِ عشرةَ آية بنيِّ اللهُ المَرْالِ حَيْرِا

قوله: (قَدَّمَه وأقدَمَه: منقولانِ بتثقيلِ الحشوِ والهمزة): أي: منقولانِ مِنَ المُتعدِّي إلىٰ مفعولِ واحدٍ إلىٰ مفعولين، الجوهري: «أقدَمَه وقَدَّمه بمعنىٰ، قال لبيد:

فمضيٰ وقَدَّمَها وكانت عادةً منهُ إذا هيَ عَرَّدَتْ إقدامُها

أي: تَقَدُّمُها».

الراغب: «القَدَم: قَدَمُ الرجل، وبه اعتُبِرَ التقدُّمُ والتأنُّر، ويُقال: قديمٌ وحديث؛ إما باعتبارِ الزمانين، وإما بالشَّرَف، نَحْو: فُلانٌ مُتقدِّمٌ على فُلان، أي: أشرَفُ منه، والقِدَم(١):

⁽١) في الأصول الخطية: «والتقدُّم»، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب، مادة (قدم).

وجودٌ فيها مضى، والبقاء: وجودٌ فيما يُستَقبَل، وقد وَرَدَ في وَصْفِ الله تعالىٰ: «يا قديمَ الإحسان»، ولم يَرِدْ في شيءٍ مِنَ القُرآنِ والآثارِ الصَّحيحةِ «القديمُ» في وَصْفِ الله تعالىٰ(١)، والمُتكلِّمون يَصِفُونَه به، وأكثرُ ما يُستَعمَلُ «القديمُ» يُستَعمَلُ باعتبارِ الزمان، نَحْو: ﴿كَالْمُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ [يسَ: ٣٩].

ويُقال: قَدَّمتُ كذا، قال تعالىٰ: ﴿ ءَأَشَفَقْنُمَ أَن ثُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىٰ نَجُّوَىٰكُمُّ صَدَقَٰتِ ﴾ [المجادلة: ١٣]، وقَدَمتُ فُلاناً أَقدُمُه: إذا تَقَدَّمتَه، قال تعالىٰ: ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾ [هود: ٩٨].

وقال تعالىٰ: ﴿لَا نُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ۦ ﴾: قيل: معناه: لا تَتَقَدَّمُوا، وتحقيقُه: لا تَسَيِّقُوهُ بالقولِ والحكم، بل افعلوا ما يَرسُمُه كها يَفعَلُه العِبادُ الْكرَمُون، وهم الملائكةُ حيثُ قال: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ, بِٱلْقَوَّلِ ﴾ [الأنبياء: ٢٧].

وقَدَّمتُ إليه بكذا: إذا أمرتَه قبلَ وقتِ الحاجةِ إلىٰ الفِعْل، وقبلَ أن يَدهَـمَه الأمرُ أو الناس، وقَدَّمتُ إليَكُمُ بِٱلْوَعِيدِ ﴾ [ق: الناس، وقَدَّمتُ إليَكُمُ بِٱلْوَعِيدِ ﴾ [ق: ٢٨]، ورَكِبَ فُلانٌ مَقاديمَه: إذا مَرَّ علىٰ وَجْهه» (٢٠).

لَكُنْ يَستانسَ في هذا الباب بها أخرجه أبو داود (٤٦٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبي على النبي على النبي الله العظيم، وبوَجْههِ الكريم، وسُلْطانِهِ القديم، مِنَ الشَّيْطانِ الرجيم».

⁽١) أما ما أخرجه ابن ماجه (٣٨٦١) من حديثِ أبي هريرة بذِكرِ الأسماءِ الحسني، وفيها «القديم»، فإسناده ضعيف. لكنْ يُستأنسُ في هذا الباب بها أخرجه أبو داود (٤٦٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، عن

ولو قلت: إنه قد انعَقَدَ إجماعُ أهل السُّنّةِ على جواز إطلاقِ اسم «القديم» على الله تعالى لَمَا أبعَدْت، فقد وَرَدَ ذلكَ في «عقيدة الإمام الطحاوي» رحمه الله تعالى، وهي مما يُقرُّها أهلُ السُّنّة قاطبة، وصرّح بانعقاد الإجماع على هذا الاسم ابنُ قطلوبغا في «حاشيته» على «المسايرة» ص٢٦، والباجوري في «شرح جوهرة التوحيد» ص١٥٥.

أما إنكارُ ابن أبي العز_شارح «الطحاوية»_ذلك: فغيرُ مُعتَدِّبه، لانعقاد الإجماع على جوازه قبله، علىٰ أنه قد خالفَ الإمامَ الطحاويَّ في مسائلَ هي أبعَدُ من هذهِ وأعظم!

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٢٦-٦٦١.

ونظيرُ هما معنىٰ ونقلاً: سَلَّفَه وأسلَفَه، وفي قوله: ﴿لَا نُقَدِّمُوا ﴾ مِن غير ذِكرِ مفعولٍ وجهان: أحدُهما: أن يُحذَف ليتناولَ كُلَّ ما يقعُ في النفس مما يُقَدَّم. والثاني: أن لا يُقصَدَ قَصْدُ مفعولٍ ولا حَذْفُه، ويُتَوجَّهُ بالنهي إلىٰ نفسِ التَّقْدِمة، كأنه قيل: لا تُقدِمُوا علىٰ التلبُّس بهذا الفِعْل، ولا تجعلوه منكم بسبيل، كقوله: ﴿ هُوَ الَّذِي يُحَيِّى وَيُعِيثُ ﴾ [غافر: ٦٨].

ويجوزُ أن يكونَ مِن: قَـدَّم؛ بمعنىٰ: تَقَدَّم،

قوله: (معنىٰ ونقلاً): أما معنىٰ: فلأن التسليفَ التقديم، ومنه السُّلفة ـ بالضم ـ: ما يَتَعجَّلُه الرجلُ من الطعام قبل الغداء، تقول منه: سَلَّفَ الرجلُ تسليفاً، وأما نقلاً فهو قوله: سَلَّفَه وأسلَفَه، منقولان من: سَلَفه (١).

قوله: (أن يُـحذَفَ ليتناولَ كُلَّ ما يقعُ في النفس مما يُقدَّم): أي: يُترَكَ مفعولُه ليَعُمَّ تناولُه، فإنه إذا ذُكِرَ قَصُـرَ عليه.

قوله: (أن لا يُقصَد [قَصْد] مفعول ولا حذفه): أي: يُقصَد إلى نفس الفِعْلِ وحقيقتِه، نحو: «فُلانٌ يُعطي ويَمنَع»، أي: يُوجِدُهما ويَفعَلُ حقيقتَهما إبهاماً للمُبالَغة، قال صاحبُ «التيسير»: أي: لا تُقدِّموا قولاً ولا فِعْلاً على قولِ رسولِ الله ﷺ وفِعْلهِ مما سبيلُه أن يُؤخَذ عنه مِن أمرِ الدِّين، بل انتظِروا حُكمَه فيه، فإنَّ حُكمَه حُكمُ الله، لأنه لا يقضي إلا بأمرِ الله تعالىٰ.

قُوله: (كقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُعِي وَيُمِيتُ ﴾): أي يُوجِدُهما، ووَجْهُ الْمُشابَهة: أنَّ الإحياءَ والإماتةَ مِن شأنِ مَنِ اتَّصَفَ بصِفةِ الألوهية ومِنْ مُصحَّجِها، كذا مِن شأنِ مَنِ اتَّصَفَ بصِفةِ الألوهية ومِنْ مُصحَّجِها، كذا مِن شأنِ مَن اتَّصَفَ بصِفةِ الإيهان، بل مِن شأنِ مَنْ يُصَدِّقُ ويُقالُ في حَقِّه: «الذينَ آمنوا»: أن يَجتَنِبَ التلبُّسَ (٢) بهذا الفِعْل.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ مِن: قَدَّم؛ بمعنى: تَقَدَّم): أي: يكونُ لازماً، الجوهري: «وقَدَّمَ بينَ يَدَيه، أي: تَقَدَّم، قال تعالىٰ: ﴿لَانْقَدِمُواْ بَيْنَ يَدَيَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٤﴾».

⁽١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و (ف).

⁽٢) في الأصول الخطية: «من التلبُّس»، وحذفتُ «مِن»، للاستغناء عنها.

كُوَجَّهَ وَبَيَّن، ومنه مُقدِّمةُ الجيش: خِلافُ ساقتِه، وهي الجاعةُ المُتقدِّمةُ منه، ويَعضُدُه قِراءةُ مَنْ قرأ: «لا تَقَدَّمُوا» بِحَذفِ إحدى تاءَيْ «تَـتَقَدَّمُوا»، إلا أنَّ الأولَ أملاً بالـحُسْنِ وأوجَه، وأشَدُّ مُلاءمةً لبلاغةِ القُرآن، والعلماءُ له أقبَل.

وقُرِئ: «لا تَقدَموا»؛ مِنَ القُدوم، أي: لا تَقدَموا إلى أمرٍ مِن أمورِ الدِّينِ قبلَ قُدومِهما، ولا تَعجَلوا عليهما.

قوله: (ويَعضُدُه قِراءَةُ مَنْ قرأ: «لا تَقَدَّمُوا» بحذفِ إحدىٰ تاءَيْ «تَتَقَدَّمُوا»): قال ابنُ جِنِّي: «وهيَ قِراءَةُ الضَّحّاكِ ويعقوب، أي: لا تَفعَلُوا ما تُؤثِرُونَه وتتركوا ما أَمَركم اللهُ ورسولُه، وهذا معنىٰ قِراءةِ العامّة: ﴿لَا نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَي اللّهِ وَرَسُولِدٍ ﴾، أي: لا تُقدِّمُوا أمراً علىٰ ما أَمَركم الله، والمفعولُ محذوف»(١).

قوله: (إلا أنَّ الأولَ أملاً بالحُسْن): الأساس: «نَظَرتُ إليه، فمَلَأتُ منه عيني، وهو يَملَأُ العينَ حُسْناً، قال النَّمِر^(٢):

أَلَمْ تَسرَها تُريكَ غداةَ قامَتْ بمَلْءِ العَيْنِ مِن كَرَمٍ وحُسْنِ».

أي: إذا قُدِّرَ أنه مُتَعَدِّ ثم حُذِفَ المفعول؛ إما للعُمُوم أو لإرادةِ إجراءِ المُتعدِّي مَجْرَىٰ الشَّيوع اللازم، كانَ أحسَنَ وأبلغ، وإن بَعُدَتْ المسافةُ مِن جَعْلِهِ ابتداءً لازماً؛ لِمَا عَرَفتَ مِنَ الشَّيوع والمُبالَغةِ غيـرَ مرّة.

⁽١) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٧٨).

⁽٢) في (ح) و(ف): «النُّمير»، والمُثبَت من (ط) ومن «أساس البلاغة»، مادة (ملاً).

وهو النمرُ بنُ تَوْلَب العُكْلِي، شاعر مخضـرم، عاش في الجاهلية، وأدرك الإسلام، ووفد علىٰ النبيِّ ﷺ، وتوفي في خلافة عمر رضى الله عنه. «الأعلام» للزركلي (٨: ٤٨).

وحقيقة تولهم: جَلَستُ بِنَ يَدَي فُلان: أن يجلسَ بِنَ الجِهتَيْنِ الْمُسامِتَتَيْنِ لَيمينهِ وَشِمالِهِ قريباً منه، فسُمِّيت الجهتان: يَدَيْن؛ لكونهما على سَمْتِ اليدَينِ معَ القُرْبِ منها توسُّعاً، كما يُسَمِّىٰ الشيءُ باسم غيره إذا جاوَرَه وداناهُ في غير مَوضِع، وقد جَرَتْ هذه العِبارةُ هاهنا علىٰ سَنَنِ ضَرْبٍ مِنَ المجاز، وهو الذي يُسَمِّيه أهلُ البيان: تمثيلاً، ولِيجَرْبِها هكذا فائدةٌ جليلةٌ ليست في الكلام العُرْيان، وهي تصويرُ الهُجْنةِ والشَّناعةِ فيا نُهُوا عنه مِنَ الإقدام علىٰ أمرٍ مِنَ الأُمورِ دونَ الاحتِذاءِ علىٰ أمثلةِ الكِتابِ والسُّنة.

الحكم في أمرٍ مِن أمورِ الدِّينِ بقُدُوم المُسافِرِ عن سَفَره؛ إيذاناً بشِدَّةِ رغبتهم فيه، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَاعَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَمَلْنَكُ هَبَاءَمَنثُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣].

قوله: (كما يُسمّىٰ الشيءُ باسم غيره إذا جاوَرَه وداناه): يعني: هو مِنَ المجازِ الذي يُسمّىٰ بتَسْميةِ الشيءِ باسم مجُاوِرِه، نَحْو: جرىٰ المِيزاب، وسالَ الوادي.

قوله: (علىٰ سَنَنِ ضَـرْبٍ مِنَ المجاز): المُغرِب: «سَنَنُ الطريق: مُعظَمُه ووَسَطُه، وقولُه: فَمَرَّ السَّهْمُ في سَنَنِه، أي: في طريقهِ مُستقيماً كما هو لم يَتَغيَّر، أي: لم يَرجِعْ عن وَجْهه».

قوله: (وهو الذي يُسمِّيه أهلُ البيانِ تمثيلاً): أي: استِعارةً تمثيلية، شَبَّه تعجيلَ الصحابةِ في إقدامِهم على قَطْع الحكم في أمرٍ مِن أمورِ الدِّينِ بغير إذنِ الله ورسوله، بحالِ مَنْ تَقَدَّمَ بينَ يَدَي متبوعِهِ إذا سارا في الطريق، وأنه في العادةِ مُستَهجَن، ثم استُعمِلَ في جانبِ المُشبَّهِ ما كانَ مُستَعمَلاً في جانبِ المُشبَّه به مِنَ الألفاظ، والغَرضُ تصويرُ كمالِ الهجنة، وتقبيحُ قَطْع الحكم بغير إذنِ الله ورسوله.

ومثلُه قولُه تعالىٰ في حَقِّ الملائكة: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ, بِٱلْقَوْلِ ﴾ [الأنبياء: ٢٧]، أصلُه: لا يَسْبِقُ قولُهم قولَه، فنَسَبَ السَّبْقَ إليهم، وجَعَلَ «القولَ» مَحَلَّه؛ تنبيها على استِهجانِ السَّبْقِ المُعرَّضِ به للقائلينَ علىٰ الله ما لم يَقُلْه.

قوله: (دونَ الاحتِذاءِ على أمثلةِ الكِتاب): هو افتِعالٌ مِنَ الحَذْو، وفيه معنى الاعتمال،

والمعنى: أن لا تَقطَعوا أمراً إلا بعدَما يحكمانِ به ويأذنانِ فيه، فتكونوا: إما عامِلينَ بالوَحْي المُنزَّل، وإما مُقتَدِينَ برسولِ الله ﷺ. وعليه يَدورُ تفسيرُ ابنِ عباس. وعن مُجاهِد: لا تَفْتاتوا علىٰ الله شيئاً حتىٰ يَقُصَّهُ علىٰ لِسانِ رسوله.

كالاكتِساب والكَسْب. الجوهري: «يُقال: حَذَوتُ النَّعْلَ بالنَّعْل حَذُواً: إذا قَدَّرْتَ كُلَّ واحدةٍ على صاحبتها»، وضُمِّنَ معنى «قَدَر»، وعُدِّيَ بـ«علىٰ»، يُقال: قَدَرتُ عليه الثوابَ فانقَدَر، أي: جاءَ على المِقدار، فأفادَ المُبالَغةَ بناءً وتَضْميناً.

قوله: (لا تَفْتاتوا على الله شيئاً): الأساس: «افتاتَ فُلانٌ عليكم برأيه: سَبقكم به، ولم يُشاوِرْكُم في الحديث»، وفي «مُجمَل اللغة»: «الافتئات: افتِعالٌ مِنَ الفَوْت، وهو السَّبْقُ إلىٰ الشيءِ دون ائتمارِ مَنْ يُؤتَـمَر، وقيل: فُلانٌ لا يُفتاتُ عليه، أي: يُعمَلُ شيءٌ دونَ أمره».

قوله: (ويجوزُ أن يُجْرَىٰ): معطوفٌ على قوله: «وقد جَرَتْ هذهِ العبارة» إلىٰ آخِره، أي: ويجوزُ أن يُحْرَىٰ قولُه تعالىٰ: ﴿لَا نُقَدِمُواْ بَيْنَ يَدَىِ اللّهِ وَرَسُولِدٍ ﴾ مَجْرَىٰ هذا الأسلوب، وأن يكونَ ذِكرُ الله عَزَّ وجَلَّ تمهيداً لذِكرِ رسولِ الله ﷺ، وتعظيماً لِحُرْمتِهِ وإجلالِه، وعلىٰ الأول: كانُ المرادُ منه حُكمَ الله ونَصَّ كتابه.

وهذا الأسلوبُ أبلغُ وللمعاني أشمَل، والتمثيلُ لـه أظهَر، لأنه إذ حُفِظَ^(١) مجلسُه صَلَواتُ الله عليه مِنَ الفَلَتاتِ والسَّقَطات، ووُقِّرَ جانبُه مِن رَفْعِ الأصوات، كانَ التقدُّمُ بينَ يَدَي حُكم الله أنهى، والمُحافظةُ عليه أَوْلى وأَحْرىٰ.

ومن ثَمَّ عُقِّبَ بقوله: ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُواْ أَصْوَتَكُمْ ﴾، وكُرِّرَ النِّداء، وسُمُّوا بالمُؤمنين؛ إيذاناً بالتنبيه على ما غَفَلوا عنه، وأنَّ الإيهانَ هو الذي يَقتَضي ذلك، وفُصِّلَ ذلكَ

⁽١) في الأصول الخطية: «حُوفِظ».

قولِك: سَرَّنِي زِيدٌ وحُسْنُ حاله، وأُعجِبتُ بِعَمْرٍو وكَرَمِه، وفائدةُ هذا الأسلوب: الدلالةُ على قُوّةِ الاختِصاص، ولمَّا كان رسولُ الله ﷺ مِنَ الله بالمكانِ الذي لا يخفى، سُلِكَ له ذلكَ المَسلَك.

الْمُجمَلُ أُولاً بقوله: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاً﴾ [الحجرات: ٢]، وثانياً بقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِيكَ يُنَادُونِكَ ﴾ [الحجرات: ٤]، وثالثاً بقوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [الحجرات: ٦]، ورابعاً بقوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [الحجرات: ٧]، وعُلِّلَ كُلُّ ذلكَ بقوله: ﴿لَعَنِمُ وَلَكِنَّ ٱللّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَنَ ﴾ [الحجرات: ٧].

ثم استطردَ ما فيه بيانُ تَــوَخِّي حُسْنِ المُعاشَــرةِ معَ الأصحابِ والإخوان، وإصلاح ذاتِ البَيْن، والتَّنزُّو عن الفَرَطاتِ مِنَ التنابُزِ والغيبةِ وغير ذلك.

ولمَّ افَرَغَ من بيانِ إيجابِ التهيَّب لمجلس رسولِ الله ﷺ وإجلالِ جانبه، وشَرْح الصَّحْبةِ مَعَ الإخوان، شَرَعَ في بيانِ ما هم عليه مِن مُحافظةِ تقوى الله والإيهانِ والإسلام، وأعادَ التنبيه، وأعمَّ المُنادى بقوله: ﴿ يَتَأَيَّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقَنَكُمْ مِن ذَكْرِ وَأُنثَى ﴾ [الحجرات: ١٣] إلىٰ آخِرِ السُّورة.

قوله: (قولك: سَرَّني زيدٌ وحُسْنُ حالِه): وعن بعضهم: الأصلُ أن يقول: سَرَّني حُسْنُ حالِه، وأعجَبَني كَرَمُه خُصُوصاً، أي: له خِصالٌ محمودةٌ كاملة، وهي مُعجِبةٌ لي، خُصُوصاً كَرَمُه، ولكنْ أردتَ المُبالَغة، فذكرتَ اسمَه أولاً.

قوله: (نُقِمَ منهم): الأساس: «نَقَمتُ منه كذا: أنكرتَه عليه وعِبتَه، ﴿وَمَانَقَمُواْمِنْهُمْ إِلَّا أَن يُؤْمِنُواْ ﴾ [البروج: ٨].

قوله: (بهذه الأَثرة): الأثرة: اسمُ الاستِئثار.

واختَصَّه هذا الاختِصاصَ القوي، كان أدنى ما يجبُ له مِنَ التَّهيُّبِ والإجلال أن يُخفَضَ بينَ يَدَيهِ الصَّوْت، ويُخافَتَ لَدَيهِ بالكلام. وقيل: بَعَثَ رسولُ الله ﷺ إلى يَخفَضَ بينَ يَدَيهِ الصَّوْت، ويُخافَت لَدَيهِ بالكلام. وقيل: بَعَثَ رسولُ الله ﷺ إلى تِهامةَ سَرِيَّةً سبعةً وعشرينَ رجلاً، وعليهمُ المُنذِرُ بنُ عَمْرِو الساعِدِيّ، فقَتلَهم بنو عامِر، وعليهم عامرُ بنُ الطُّفيل، إلا ثلاثةَ نَفَر نَجُوا، فلَقُوا رَجُلَينِ مِن بني سُلَيم قُربَ عامِر، وعليهم عامرُ بنُ الطُّفيل، إلا ثلاثةَ نَفَر نَجُوا، فلَقُوا رَجُلَينِ مِن بني سُلَيم قُربَ المدينة، فاعتزيا لهم إلى بني عامر، لأنهم أعزُّ مِن سُلَيم، فقتلوهما وسَلَبوهما، ثم أتوا رسولَ الله ﷺ، فقال: "بِئسَما صَنعتُم، كانا مِن سُلَيم، والسَّلَبُ ما كسوتُهما»، فودَاهما رسولُ الله ﷺ، ونزلت. أي: لا تَعمَلوا شيئاً مِن ذاتِ أنفُسِكُم حتىٰ تَستَأمِرُوارسولَ الله ﷺ.

وعن مسروق: دَخَلتُ علىٰ عائشةَ في اليوم الذي يُشَكُّ فيه، فقالت للجارية: اسْقِهِ عَسَلاً، فقلت: إني صائم، فقالت: قد نهىٰ اللهُ عن صَوْم هذا اليوم، وفيه نزلت.....

قوله: (فاعتَزَيا لهم إلى بني عامِر): يعني: أنهما انتَسَبا إلى بني عامر حينَ سُئِلا عن نَسَبهما، وظنّا أنَّ به النَّجاة، لأنَّ بني عامر كانوا أعزَّ مِن بني سُلَيم.

قوله: (والسَّلَبُ ما كَسَوتُهما): أي: ما سَلَبتُم عنهما مِنَ الثياب كانَ لي، أنا كسوتُهما، وكانت هذه الخِلعةُ أمارةً على الإسلام.

قوله: (فوداهما): أي: أعطى دِيَتَهما.

قوله: (وفيه نزلت): من تمام كلام عائشةَ رضيَ اللهُ عنهما، وفي «المعالم»: «روى مسروقٌ عن عائشة: أنه في النهي عن يوم الشَّكّ، أي: لا تصوموا قبلَ أن يصومَ نبيُّكم»(١).

ومسروق: ذكره صاحبُ «الجامع» في عِدادِ التابعين، وقال: «هو مسروقُ بنُ الأجدَع بنِ مالكِ السَهَمْدانيُّ الكوفيّ، أسلَمَ قبلَ وفاةِ النبيِّ ﷺ، وأدرَكَ الصَّدْرَ الأولَ مِنَ الصحابة، وكانَ خَصِيصاً بابنِ مسعود، روىٰ عنه الكثير، وكانت عائشةُ أمُّ المُؤمنينَ رضيَ اللهُ عنها تَبنَّتُ مسروقاً، وماتَ بالكوفةِ سنةَ اثنتين وستين»(٢).

⁽١) «معالم التنزيل» للبغوي (٧: ٣٣٤).

⁽٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٨٩٩).

وعن الحسن: أنَّ أُناساً ذَبحُوا يومَ الأضحىٰ قبلَ الصلاة، فنزلت، وأمَرَهُم رسولُ الله ﷺ أن يُعيدُوا ذَبحاً آخر.

وهذا مذهبُ أبي حَنيفةَ رضي الله عنه، إلا أن تَزُولَ الشمس. وعند الشافعيّ: يجوزُ الذَّبْحُ إذا مضىٰ مِنَ الوقتِ مِقدارُ الصَّلاة.

وعن الحسن أيضاً: لمَّا استَقَرَّ رسولُ الله ﷺ بالمدينة أتنهُ الوفودُ مِنَ الآفاق، فأكثروا عليه بالمسائل، فنُهُوا أن يَبتَدِئُوهُ بالمسألةِ حتىٰ يكونَ هو المُبتَدِئ. وعن قتادة: ذُكِرَ لنا: أنَّ ناساً كانوا يقولون: لو أُنزِلَ في كذا لكان كذا، فكرِهَ اللهُ ذلك منهم، وأنزلها.

وقيل: هي عامةٌ في كُلِّ قَوْلٍ وفِعْل، ويَدخُلُ فيه: أنه إذا جَرَتْ مسألةٌ في مجَلِس رسولِ الله ﷺ لم يَسبِقُوهُ بالجواب،

قوله: (وهذا مذهبُ أبي حنيفة رضيَ اللهُ عنه): ويُؤيِّدُه ما روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ (١) عن البراء قال: «ذبحَ أبو بُرْدةَ بنُ نِيارٍ قبلَ الصلاة، فقال النبيُّ عَلَيْهِ: أبدِلْها، فقال: يا رسولَ الله، ليسَ عندي إلا جَذَعة، فقال النبيُّ عَلَيْهِ: اجعَلْها مكانَها، ولن تُجْزئ عن أحدِ بعدك ».

وفي رواية: أنه ﷺ قال: «إنَّ أوَّلَ ما نبدأُ به في يومنا هذا نُصَلِّي، ثم نَرجِعُ فَنَنحَر، فَمَنْ فعلَ ذلكَ فقد أصابَ سُنَّتَنا، ومَنْ ذبحَ قبلُ فإنها هو لحمٌّ قَدَّمَه لأهلِه، ليسَ مِنَ النُّسُك في شيء، وكانَ أبو بُرْدةَ بنُ نِيار قد ذبح»، الحديث.

قوله: (وقيل: هي عامةٌ في كُلِّ قَوْلٍ وفِعْل): هذا هوالذي عليه النَّظْم، كما قَرَّرُناه.

⁽۱) البخاري (۹۰۱) و(۹۰۵) و(۹۲۰) و(۹۲۸) و(۹۷۳) و(۹۸۳) و(۵۵۰۰) و(۲۰۰۰) و(۲۰۰۰) و(۲۰۰۰) و(۹۲۵۰)، ومسلم (۱۹۲۱)، والترمذي (۱۰۰۸)، وأبو داود (۲۸۰۰)، والنسائي (۱۰۸۱).

وأن لا يُمشىٰ بينَ يَدَيهِ إلا لحاجة، وأن يُستأنىٰ في الافتِتاح بالطعام.

﴿ وَانَقُوا اللَّهَ ﴾ فإنكم إنِ اتَّقَيتُموهُ عافَتْ كُمُ التقوىٰ عن التَّقْدِمةِ المنهيِّ عنها، وعن جميع ما تَقتضي مُراقبةُ الله تَجَنُّبَه، فإنَّ التَّقِيَّ حَذِر، لا يُشافِهُ أمراً إلا عن ارتفاع الرَّيْبِ وانجِلاءِ الشَّكِّ في أَنْ لا تَبِعةَ عليه فيه،

فإن قلت: أيُّ فَرْقِ بينَ هذا القولِ وما سبقَ في القولِ الأول: "وقد جَرَتْ هذهِ العبارةُ على سَنَنِ ضَرْبٍ مِنَ المجاز»؟ قلت: ذلكَ مجازٌ باعتبارِ التمثيل وتشبيه معقول بمحسوس كها سبق، والمفعولُ مُقدَّر(١)، كها أشار إليه بقوله: "والمعنىٰ: أن لا تقطَعوا أمراً إلا بعدَ ما يحكهانِ به، ويأذنانِ فيه»، فلا يُقدَّرُ معنى الحقيقةِ فيه بنَحْو: "وأن لا يُمشىٰ بينَ يَدَيه»، وهذا مجازٌ باعتبارِ القَدْرِ المُشتَرَك، وأنَّ الحقيقةَ فَرْدٌ مِن أفرادِ ذلكَ المجاز، وإليه أُومِئَ في أولِ السُّورة: "ويُسمّىٰ في الأُصُول بعُموم المجاز، وفي الصِّناعة بالكِناية، "ويُسمّىٰ في الأُصُول بعُموم المجاز، وفي الصِّناعة بالكِناية، لأنها لا تُنافي إرادةَ الحقيقةِ أيضاً.

قول: (وأن يُستأنى): الجوهري: «تَأنتى في الأمر: تَرفَّقَ وتَنظَّر، واستأنى به؛ أي: انتظَر به (٢)».

قوله: (لا يُشافِهُ أمراً): الأساس: «شافهتُ البَلَدَ والأمر: إذا دانيتَه (٣)».

قوله: (في أَنْ لا تَبِعةَ عليه): مُتعلِّقٌ بـ «الشَّكّ»، أي: التقيُّ (٤) لا يُداني ولا يُقارِبُ أمراً مُتجاوزاً عن حالةٍ مِنَ الأحوالِ إلا عن حالةٍ اجتَهَدَ فيها، وكشفَ عنها، ورفعَ الشَّكَ في أنه لا تَبِعةَ عليه في مُباشَرةِ ذلكَ الأمر، وهو مُقتبَسٌ مِن قولِهِ ﷺ: «لا يَبلُغُ العبدُ أن يكونَ

⁽١) تحرَّف في (ف) إلى: «والمعقول مُقدَّم».

⁽٢) في الأصول الخطية: «تنظّر»، والمُثبَت من «الصِّحاح» للجوهري، مادة (أني).

⁽٣) أي: قاربتَه، مِنَ الدُّنُـوّ.

⁽٤) تحرَّف في الأصول الخطية إلى: «النفي»، وأثبتُّ ما يُوافِقُ سياق الكلام في «الكشَّاف».

وهذا كها تقولُ لمن يُقارِفُ بعضَ الرذائل: لا تَفعَلْ هذا، وتَحَفَّظْ مما يُلصِقُ بكَ العار. فتنهاهُ أو لا عن عَيْنِ ما قارَفَه، ثم تَعُمُّ وتُشِيع، وتأمرُه بها لو امتَثَلَ فيه أمرَكَ لم يَرتكِبْ تلكَ الفَعْلة، وكُلَّ ما يَضرِبُ في طريقها ويَتَعلَّقُ بسَبَبِها.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُ ﴾ لِمَا تقولون ﴿عَلِيمٌ ﴾ بها تَعمَلون، وحَقُّ مِثلِه أَن يُتَّقَىٰ ويُراقَب.

[﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُواْ أَصْوَتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيّ وَلَا يَجْهَرُواْ لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِ أَن تَعْبَطَ أَعْمَلُكُمْ وَأَنتُمْ لَاتَشْعُرُونَ ﴾ ٢]

مِنَ الْمُتقينَ حتىٰ يَدَعَ ما لا بأسَ به؛ حَذَراً مما به البأس»، أخرَجَه الترمذيُّ وابنُ ماجَه (١) عن عطية السَّعْدي.

قوله: (لا تَفعَلْ هذا، وتَحَفَّظُ مما يُلصِقُ بك العار): يعني: قولُه: ﴿وَالنَّهُواُ اللَّهَ ﴾ مَعَ تعليله بقولِه: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾: كالتذييل لِمَا سبق، والتوكيدِ لِما يَتَضمَّنُه بالطريقِ البُرهاني، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿وتَأْمُرُه بِهَا لُو امتَثَلَ فيه أمرَكَ لم يَرتكِبْ تلكَ الفَعْلة».

قوله: (وكُلَّ ما يَضرِبُ في طريقها): الأساس: «وهم ضُرَبائي، ومنه قولهم: هو ضَرْبُه وضَريبُه، أي: مِثلُه»، أي: لم يَرتكِبْ تلكَ الفَعْلةَ^(٢) وكُلَّ ما يُشبِهُها.

النهاية: «وفي حديثِ عُمَرَ بنِ عبدِ العزيز: «إذا ذَهَبَ هذا وضُرَباؤُه»، وهم الأمثال».

قوله: (وما أُخِذُوا به): النهاية: «يُقال: أُخِذَ فُلانٌ بِذَنْبِه، أي: حُبِسَ وجُوزِيَ عليه»، وإنها

⁽١) الترمذي (٢٤٥١)، وابن ماجه (٢١٥).

⁽٢) من أول الفقرة (قوله: «وكل ما يضرب...») إلى هنا، سقط من (ح).

الذي المُحافَظةُ عليه تعودُ عليهم بعظيم الجدوى في دينهم، وذلكَ أنَّ في إعظام صاحب الشَّرْع إعظامَ ما وَرَدَ به، ومُستَعظِمُ الحقِّ لا يَدَعُه استِعظامُه أنْ يألوَ عَمَلاً بها يَحْدُوهُ عليه، وارتداعاً عها يَصُدُّه عنه، وانتهاءً إلىٰ كُلِّ خير.

والمُرادُ بقوله: ﴿لاَ تَرْفَعُواْ أَصْوَتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﴾: أنه إذا نَطَقَ ونَطَقتُم، فعليكم أن لا تَبلُغوا بأصواتِكم وراءَ الحدِّ الذي يَبلُغُه بصَوْته،

بَيَّنَ «ما أُخِذُوا» بقوله: «مِنَ الأدب»؛ لأنَّ المُرادَ به التأدُّبُ الذي أَدَّبَهم اللهُ في قوله: ﴿لَا نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَى اللهِ عَلَىٰ «تَأَمُّلِهم»، فأراد نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَى اللهُ علىٰ «تَأَمُّلِهم»، فأراد بالأدب: التأدُّب؛ إطلاقاً للمُسبَّب علىٰ السَّبَب، أي: لا تَغفُلوا عن التأمُّل فيما أُخِذُوا به في قوله: ﴿لَا نَعْفُلُوا عَنِ التَّامُّلُ فيما أُخِذُوا به في قوله: ﴿لَا نَعْفُلُوا مَن التَّامُّلُ فيما أَخِذُوا به في قوله: ﴿لَا نَعْفُلُوا مَن التَّامُّلُ فيما أَخِذُوا به في قوله: ﴿لَا نَعْفُلُوا مَن التَّامُّلُ فيما اللهُ عَلَىٰ السَّبَ بِسَاطٌ لَمَدُو الآية، ووطاءٌ لذِكرِها، كما سيجيء.

قوله: (تعودُ عليهم بعظيم الجدوي): الأساس: «عادَ علينا فُلانٌ بمَعْروفِه، وما أكثَرَ عائدةَ فُلانِ علىٰ قومه».

قوله: (أَنْ يِلْلُوَ عَمْلاً): الجوهري: «أَلَا [الرجلُ](١) يألو، أي: قَصَّر، وفلان لا يألوكَ نُصْحاً».

قوله: (يَحْدُوهُ عليه): بالحاءِ المُهمَلة، ورُوِيَ بالجيم وليسَ بشيء؛ لقوله: «وارتداعاً عما يَصُدُّه عنه». النهاية: «في حديثِ الدُّعاء: «لا تَحْدُوني عليها خَلَّةٌ واحِدة»، أي: لا تَبعَثني وتَسُوقُني عليها خَطْةٌ واحِدة، وهو مِن حَدْوِ الإبل، فإنه مِن بَعْثِ الأشياءِ علىٰ سَوْقِها».

وتلخيصُه: أنهم إذا تأذّبوا بذلك الأدبِ وحَفِظُوه، تُكسِبُهم المُحافَظةُ عليه تعظيمَ دينهم، لأنّ في إعظام صاحبِ الشَّرْع إعظامَ الدِّين، ومن يُريدُ تعظيمَ دينه لا يُخلِّيهِ ذلكَ التعظيمُ أن يُقصِّر في عَمَلٍ يَبعَثُه ويَسُوقُه إلىٰ الاستِعظام، ولا يُقصِّرُ أيضاً في ارتداع ما يَمنَعُه عن الاستِعظام، ولا يُقصِّرُ أيضاً في أن يَنتَهِيَ إلىٰ كُلِّ خير لأجلِ ذلكَ الاستِعظام.

⁽١) لفظة «الرجل» لم ترد في الأصول الخطية، وأثبتُها من «الصِّحاح» للجوهري، مادة (ألو).

وأن تَغُضُّوا منها بحيثُ يكونُ كلامُه عالياً لِكَلامِكُم، وجَهْرُه باهِراً لجهرِكم، حتى تكونَ مَزِيَّتُه عليكم لائحة، وسابقتُه واضِحة، وامتيازُه عن جمهوركم كشِيَةِ الأبلَقِ غيرُ خاف، لا أن تَغمُروا صَوتَه بلَغَطِكُم، وتَبهَروا مَنطِقَه بصَخَبِكم.

وبقوله: ﴿وَلَا بَعَهُ مُرُواْ لَهُ بِالْقَوْلِ ﴾: أنكم إذا كَلَّمتُموهُ وهو صامِت، فإياكم والعُدولَ عما نُهيتُم عنه مِن رَفْعِ الصَّوْت، بل عليكم أن لا تَبلُغوا به الجهر الدائِر بينكم، وأن تَتعَمَّدوا في مُخاطَبتِهِ القولَ البيِّنَ المُقرَّبَ مِنَ الهَمْس الذي يُضادُّ الجهر، كما تكونُ مُخاطبةُ المَهيبِ المُعظَّم، عامِلينَ بقوله عَزَّ اسمُه: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ ﴾ [الفتح: ٩].

وقيل معنىٰ: ﴿وَلاَ بَعْهَا رُواْلَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِ ﴾ لا تقولوا له: يا مُحمَّد، يا أحمد، وخاطِبوهُ بالنَّبوّة، قال ابنُ عباس: ليَّا نَزَلَتْ هذهِ الآية، قال أبو بكر رضي اللهُ عنه: يا رسولَ الله، والله لا أُكلِّمُكَ إلا السِّرارَ أو أخا السِّرارِ حتىٰ ألقىٰ الله. وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: أنه كانَ يُكلِّمُ النبيَّ ﷺ كأخي السِّرار، لا يُسمِعُه حتىٰ يَستَفهِمَه، وكانَ أبو بكرٍ إذا قَدِمَ.

قوله: (عالياً لِكَلامِكُم): اللامُ جيءَ بها لِضَعْفِ عملِ اسم الفاعل، وكذا في «باهراً لِجهرِكم». الجوهري: «بَهْرَه بَهْراً، أي: غَلَبَه»، وكذا «عَلَوتُ الرجل: غَلَبَه».

قوله: (وبقوله: ﴿وَلَا يَحْهَرُوا ﴾): عطفٌ على قولِه: «بقوله: ﴿لَاتَّرْفَعُوٓاْ أَصْوَاتَكُمْ ﴾».

قوله: (قال أبو بكر رضي الله عنه: يا رسول الله، والله لا أُكلِّمُكَ إلا السّرار أو أخا السّرار): روينا عن البُخاريِّ والترمذيِّ والنَّسائيِّ (١) عن عبدِ الله بنِ الزُّبير قال: «قَدِمَ رَكْبُ مِن بني تميم على النبيِّ ﷺ، فقال أبو بكر رضي الله عنه: أمِّر القَعْقاعَ بنَ مَعبَد، وقال عُمَرُ رضيَ الله عنه: أمِّر القَعْقاعَ بنَ مَعبَد، وقال عُمَر رضيَ الله عنه: أمِّر الأقرَعَ بنَ حابِس، فقال أبو بكر: ما أردت إلا خِلافي، وقال عُمَر: ما أردتُ خِلافك، فتماريا حتى ارتفعت أصواتُهما، فنزلت».

⁽١) البخاري (٤٣٦٧) و(٤٨٤٧)، والترمذي (٢٦٦٦)، والنسائي (٥٣٨٦).

على رسولِ الله ﷺ وَفْد، أرسَلَ إليهم مَنْ يُعَلِّمُهم كيفَ يُسلِّمون، ويأمرُهم بالسَّكينةِ والوَقارِ عندَ رسولِ الله ﷺ.

وليسَ الغَرَضُ برَفعِ الصَّوْتِ ولا الجهر: ما يُقصَدُ به الاستِخفافُ والاستِهانة، لأنَّ ذلكَ كُفْر، والمُخاطَبونَ مُؤمنون، وإنها الغَرَضُ صَوْتٌ هو في نفسِه، والمسموعُ مِن جَرْسِه: غيرُ مناسِب لِهَا يُهابُ به العُظهاء، ويُوقَّرُ الكُبَراء، فيتُكلَّفُ الغَضُّ منه، ورَدُّه إلىٰ حَدٌّ يَميلُ به إلىٰ ما يَستَبينُ فيه المأمورُ به مِنَ التَّعْزيرِ والتوقير.

وفي رواية: «كادَ الخيِّرانِ أَن يَهلَكا، قالَ ابنُ الزُّبير: فكانَ عُمَرُ بعدُ إذا حَدَّثَ [النبيَّ ﷺ](١) بحديث، حَدَّثَه كأخي السِّرار، لم يُسْمِعْه حتىٰ يَستَفهِمَه»(٢).

قال في «الفائق»: «كأخي السِّرار: أي: كلاماً مِثلَ الـمُسارَةِ وشِبهَها لِـخَفْضِ صَوْتِه، والكافُ في محلِّ النَّصْب؛ صِفةُ مَصدرٍ محذوف، والضميرُ في «لا يُسمِعُه» يَرجِعُ إلى الكاف، و«لا يُسمِعُه» صفةٌ لِقولِه: (كأخي السِّرار)»(٣).

قوله: (وليسَ الغَرَض): عطفٌ على قوله: «والمُرادُ بقوله: ﴿لَا تَرْفَعُواۤ أَصُّوَتَكُمُ ﴾»، يعني: أنهم وإن نُهُوا عن رَفْعِ الصَّوْتِ والجهر، لكنْ ليسَ الغَرَضُ بذلكَ أنهم كانوا مُباشِرينَ ما يَلزَمُ منه الاستِخفافُ والاستِهانةُ برسولِ الله ﷺ، وكيفَ وهُم خيرُ الناس؟! بل الغَرَضُ أنَّ التَّصْويتَ بحَضْرتِهِ بنفسِهِ مُبايِنٌ لِتَوقيرِهِ وتَعْزيره.

ويَدُلُّ علىٰ هذا التأويلِ قولُه: «ولم يَتَناوَلِ النهيُ أيضاً [رفعَ الصَّوْتِ] الذي لا يَتأذَّىٰ به»، يعني: وإن كانَ الغَرَضُ في النهي الزَّجْرُ عن التَّصْويتِ نفسِه، لكنْ ما بَلَغَ إلىٰ حَدِّ يَحرُمُ مُطلَقاً، لأنه إذا تُناطُ به مَصلَحةٌ مِنَ المَصالِح، ويكونُ مأموراً به، كانَ واجباً.

⁽١) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصول الخطية، وأثبتُه من «صحيح البخاري».

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٨٤٥) و (٧٣٠٢).

⁽٣) «الفائق» للزمخشري ١: ٢٤، مادة (أخ).

ولم يَتناوَلِ النهيُ أيضاً رَفْعَ الصَّوْت الذي لا يتأذى به رسولُ الله ﷺ، وهو ما كانَ منهم في حَرْب، أو مُجادَلةِ مُعانِد، أو إرهابِ عَدُوّ، أو ما أشبَهَ ذلك، ففي الحديث: أنه قال عليه السَّلام للعباسِ بنِ عبدِ المُطَّلِب لـمَّا انهزمَ الناسُ يومَ حُنَين: «اصرُخْ بالناس»، وكانَ العباسُ أجهَرَ الناسِ صَوْتاً.

والحاصل: أنَّ النهيَ تَناوَلَ الصَّوْتَ الذي يَتأذَّىٰ به الرسولُ ﷺ، وقوله: «والمسموعُ مِن جَرْسِه» زيادةٌ وبيان.

الأساس: «مَا سَمِعْنَا لَهُ جَرْسًا ولا هَـمْسًا، وهو الحَفيُّ مِنَ الصَّوْت، وجَرْسُ الكلام: نَغَمٌّ بِه، والحروفُ كُلُّها مجروسةٌ إلا أحرُفَ اللِّين».

"إلى حَدِّ يَميلُ به": "يميلُ به" صفةُ «حَدّ»، وضميرُ الفاعل يعودُ عليه، والضميرُ في "به" عائدٌ إلى «الصّوْت»، وفاعلُ «يَستَبين»: «المأمورُ به»، والضميرُ في «فيه» عائدٌ إلى «ما»، و«مِنَ التَّعْزير» بيانُ المأمور به، أي: فيتكلَّفُ المُكلَّفُ رَدَّ الصَّوْتِ إلىٰ حَدِّ يميلُ به إلىٰ ما يَظهَرُ فيه التوقيرُ المأمورُ به.

قوله: (قال عَلَيْ للعبّاس بن عبد المطلب لمّا انهزَمَ الناسُ: «اصرُخْ بالناس»): روى مُسلِمٌ (۱) عن العبّاس قال: «شَهِدتُ مَعَ رسولِ الله عَلَيْ يومَ حُنَين، ولَزِمتُ أنا وأبو سفيانَ بنُ الحارثِ ابنِ عبدِ المُطَّلِبِ رسولَ الله عَلَيْ، فلم نُفارِقْه»، وساقَ الحديثَ إلى قوله: «وَلَىٰ المُسلِمونَ مُدبِرين، فطَفِقَ رسولُ الله عَلَيْ يَركَضُ على بَعْلتِه قِبَلَ الكُفّار، فقال رسولُ الله عَلَيْ: يا عبّاس، نادِ أصحاب السَّمُرة (۲)، فقال عباس - وكانَ رَجُلاً صَيِّتاً ـ: فقلتُ بأعلى صَوْتي: أينَ أصحابُ السَّمُرة، قال: فوالله لكأنَّ عَطْفَتَهم حينَ سَمِعُوا بصَوْتي عَطْفَةُ البَقَر على أولادها» الحديث.

وكُنيةُ العبّاس في «الاستيعاب» و «الجامع» (٣): أبو الفَضْل.

⁽۱) في «صحيحه» برقم (۱۷۷٥).

⁽٢) تَقَدُّم ص٣٨٤ في تفسير الآية ١٠ من سورة الفتح تعليقاً أنها نوعٌ من شجر الطَّلْح.

⁽٣) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣: ٩٤) بهامش «الإصابة» لابن حجر، و «جامع الأصول» لابن الأثير (٣) «١١).

يُروىٰ: أنَّ غارةً أتتهم يوماً، فصاحَ العباس: يا صباحاه، فأسقَطَتِ الحوامِلُ لِشِدَّةِ صَوْتِه. وفيه يقولُ نابغةُ بنى جَعْدة:

زَجْرَ أَبِي عُرُوةَ السِّباعَ إِذَا الشَّفَقَ أَن يَـختَلِطنَ بِالغَنَمِ

زَعَمَتِ الرواةُ أنه كانَ يَزجُرُ السِّباعَ عن الغَنَم، فيَفتُقُ مَرارةَ السَّبُعِ في جَوْفِه.

وفي قِراءةِ ابنِ مسعود: «لا تَرفَعُوا بأصواتِكم»، والباءُ مَزيدةٌ نَحَذُوٌ بها حَذْوَ التَّشْديدةِ في قولِ الأعلَم الـهُذَلِيّ:

رَفَّعْتُ عَيْنِي بالحِجا زِ إلىٰ أُناسٍ بالمَناقِبْ

وليسَ المعنيٰ في هذه القِراءة: أنهم نُـهُوا عن الرفع الشديد؛

قوله: (يا صَباحاه): هذه كلمةٌ يقولهُا المُستَغيث، وأصلُها إذا صاحوا للغارة، لأنهم أكثرُ ما كانوا يُغيرُونَ عند الصَّباح، فكأنه يقول: يا صباحاه، قد غَشِينا العَدُق.

قوله: (رَفَّعتُ عَيْني بِالحِجازِ إلى أناسِ بِالمَناقِب): التشديدُ في «رَفَّعتُ» للمُبالَغة، والمَناقِب: اسمُ موضع، واتفقَ أنَّ ابنَ مسعودٍ كانَ هُذَلِيًّا والأعلَم كذا، رُوِيَ عن المُصنِّف: أنَّ كِلا الأعلَمينِ كانا هُذَليَّين، ابنُ مسعود أعلَم؛ مِنَ العِلم، والثاني: اسمُه أعلَم؛ لكونِهِ مقطوعَ الشَّفَة (١).

قوله: (وليسَ المعنىٰ في هذهِ القِراءة): يعني: في قِراءةِ ابنِ مسعود، أي: أنَّ الباءَ دلَّتْ علىٰ

(١) الأعلم: مقطوعُ الشفةِ العُليا، أما مقطوع الشفةِ السُّفلىٰ فيُقال له: أفلح، ومن لطائفِ العلامة الزغشريِّ رحمه الله تعالىٰ قولُه:

وأخَّرَنِي دَهْرِي وقَدَّم مَعشَراً علىٰ أنهم لا يعلمونَ وأعلَمُ ومُذْ أَفلَحَ الجُمُّهَالُ أَيقَنتُ أَنني أنا الميمُ والأيامُ أَفلحُ أعلَمُ

قال ابن تَغْري بَردي في ترجمة الملك المنصور قلاوون من «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»: «وفائدةُ ذلك أن مشقوقَ الشفتين العُليا والسُّفليٰ لا يقدرُ أن يَتَلفَّظَ بالميم، ولا ينطقَ بها، فانظر إلىٰ حُسْنِ هذا التخيُّل والغَوْصِ علىٰ المعاني». تخيُّلاً أن يكونَ ما دونَ الشديد مُسوَّعًا لهم، ولكنَّ المعنىٰ: نَـهْيُهم عما كانوا عليه مِنَ الحَجَلَبة، واستِجفاؤُهم فيما كانوا يفعلون.

وعن ابن عباس: نَزلَتْ في ثابتِ بنِ قَيْسِ بنِ شَمّاس، وكانَ في أُذُنِهِ وَقْر، وكان جَهْوَريَّ الصَّوْت، فكانَ إذا تكلَّمَ رفعَ صَوتَه، وربها كانَ يُكلِّمُ رسولَ الله ﷺ، فيتأذى بصَوْتِه. وعن أنس: أنَّ هذهِ الآيةَ لجَّا نَزلَتْ فُقِدَ ثابت، فتَفَقَّدَه رسولُ الله ﷺ، فأُخبِرَ بشأنه، فدعاه، فسأله، فقال: يا رسول الله، لقد أُنزِلَتْ إليكَ هذهِ الآية، وإني رجلٌ جَهِيرُ الصَّوْت، فأخافُ أن يكونَ عملي قد حَبِط، فقال له رسولُ الله ﷺ: «لَسْتَ هناك، إنك تعيشُ بخير، وتموتُ بخير، وإنكَ مِن أهلِ الجنّة».

المُبالَغة؛ لأنها مِثلُ التشديد في «رَفَّعْت»، وهو للمُبالَغة، فدلَّ دليلُ الخِطاب على جوازِ رَفْع الصَّوْتِ دونَ الشديد، لكنَّ الآيةَ نازلةٌ في شأنِ قوم لهم الجَلَبةُ والاستِجفاءُ والغِلظة، والسَّجفاءُ والغِلظة، ونَهْيِهم عها كانوا عليه، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ يَتَأَيَّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوَا أَضَعَكفاً وَنَهْيِهم عها كانوا عليه، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوَا أَضَعَكفاً وَنَهْيِهم عها كانوا عليه، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوَا أَضَعَكفاً وَالْعَلَامِ وَالْعَلَامِ وَالْعَلَامِ وَالْعَلَامِ وَالْعَلَامِ وَالْعَلَامُ وَالْعَلَامِ وَالْعَلَامُ وَالْعَلَيْمُ وَالْعَامِ وَالْعَلَامُ وَالْعَلَامُ وَالْعَلَامُ وَالْعَلَامُ وَالْعَلَامِ وَالْعَلَامُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْعَلَامُ وَاللَّهُ وَالْعَلَامُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَيْ وَقَعْلَامُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا لَيْ اللَّهُ عَلَيْ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللّهُ وَلَالِهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا لَهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا لَوْلُهُ لَلْ اللّهُ وَلَا لَا لَا عَمَالَانُونُ اللّهُ وَلَا لَا لَا عَلَالًا وَالْعَلَامُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا لَعْمَالُهُ وَلَا لَا عَلَالًا وَاللّهُ وَلَا عَلَيْكُوا لَا لَا عُمُوالًا لَا لَا عَلَامُ اللّهُ وَلَا لَا عَلَالًا وَاللّهُ وَلَا لَا عَلَالَامُ اللّهُ اللّهُ وَلَا عَلَالًا وَاللّهُ وَلَا لَاللّهُ وَاللّهُ عَلَالَامُ اللّهُ وَلَا عَلَالًا لَا عَلَالًا وَلْمُ اللّهُ اللّهُ عَلَالَامُ اللّهُ اللّهُ وَلَا لَا عَلَالًا لَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا لَا عَلَالَامُ اللّهُ وَلَا لَا عَلَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَالَامُ عَلَالَامُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَالَامُ اللّهُ وَلَا لَا لَاللّهُ اللّهُ اللّهُ الْعَلَامُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَالَامُ اللّهُ الل

قوله: (في ثابتِ بنِ قيس): روى البُخاريُّ ومُسلِمٌ (١) عن أنس: لمَّا نَزَلَتْ هذهِ الآيةُ جَلَسَ ثابتُ بنُ قَيسٍ في بيته، وقال: أنا من أهل النار، واحتبسَ عن النبيِّ عَلَيْه، فسألَ النبيُّ عَلَيْه، فسألَ النه عَلَيْه، فسألَ الله عَلَيْهُ الله الله عَلَيْهُ الله النامِ الله النامِ النامُ الله عَل

قوله: (لستَ هناك): كِنايةٌ عن نَزاهَتِهِ عما ظَنَّ في نفسِه.

⁽١) البخاري (٣٦١٣) و(٤٨٤٦)، ومسلم (١١٩).

⁽٢) في (ح) و(ف) إلىٰ: «واحتبس قال النبي»، وفي (ط): «واحتبس فسأل النبي»، والمُثبَت من «صحيح مسلم».

وأما ما يُروىٰ عن الحسن: أنها نزلت فيمَن كانَ يَرفَعُ صَوتَه مِنَ الْمُنافِقينَ فوقَ صَوْتِ رسولِ الله ﷺ: فمَحمِلُه ـ والخِطابُ للمُؤمنين ـ علىٰ أن يُنهىٰ المُؤمنون ليندرجَ المُنافِقون تحتَ النهي؛ ليكونَ الأمرُ أغلَظَ عليهم وأشَقّ.

وقيل: كَانَ الْمُنافِقُون يرفعُونَ أصواتَهم ليُظهِرُوا قِلَّةَ مُبالاتِهم، فيَقتَدي بهم ضَعَفةُ الْمُسلِمين.

وكافُ التشبيه في محلِّ النَّصْب، أي: لا تجهروا له جَهْراً مِثلَ جَهْرِ بعضِكم لبعض. وفي هذا: أنهم لم يُنهَوا عن الجهرِ مُطلَقاً، حتى لا يَسُوغَ لهم أن يُكلِّمُوهُ إلا بالهمْسِ والمُخافَتة، وإنها نُهُوا عن جَهْرٍ مخصوصٍ مُقيَّدٍ بصِفة، أعني: الجهرَ المنعوتَ بمُهاثلةِ ما قد اعتادوهُ منه فيها بينهم، وهو الخلُوُّ مِن مُراعاةِ أُبَّهةِ النَّبوّةِ وجَلالةِ مِقدارِها، وانحِطاطِ سائرِ الرُّتَب، وإن جَلَّتْ عن رُتْبتها.

قوله: (فَمَحمِلُه): جوابُ «أما»، و «علىٰ أن يُنهىٰ» مُتعلِّقُ بـ «مَحمِلُه» خَبَراً، و «الخِطابُ للمُؤمنين» جملةٌ اعتراضية (١٠).

قوله: (ليكونَ الأمرُ أغلظ): وذلكَ من إفادةِ التعريضِ التوبيخي، كأنهم ليسوا ممن يَستَحِقُونَ المُخاطَبة، لأنهم بُعَداءُ مطرودينَ تحقيراً بشأنهم، وازدِراءً بحالهم، كقوله تعالىٰ لعيسىٰ عليه السَّلام: ﴿مَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِ وَأَتِى إِلَىٰهَ يَنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ١١٦].

قوله: (بمُماثَلةِ ما قد اعتادُوه منه): الضميرُ في «اعتادوه»(٢) عائدٌ إلى «ما»، و «منه» بيان، والضميرُ فيه للجَهْر، أي: الجهر المُشابه لِهَا اعتادوهُ فيما بينَهم.

قوله: (وهو الخُلُوُّ مِن مُراعاةِ أُبَّهةِ النَّبَوّةِ وجَلالةِ مقدارها): نَظَر إلىٰ تخصيصِ ذِكرِ «النَّبيّ» في قوله: ﴿لَاتَرْفَعُواْ أَصَّوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيّ ﴾. انظر _أيها الـمُتأمِّلُ _ في استِقرارِ هذهِ

⁽١) قوله: «جملة اعتراضية»: سقط من (ف).

⁽٢) قوله: «منهم الضمير في اعتادوه»: سقط من (ح).

﴿ أَن تَعَبَّطَ أَعَمَالُكُمْ ﴾ منصوبُ المَوضِع، على أنه مفعولٌ له، وفي مُتعَلَّقِهِ وجهان: أحدُهما: أن يَتعلَّق بمعنى النهي، فيكونَ المعنى: انتهوا عما نُهيتُهم عنه لحبوطِ أعمالكم، أي: لخشيةِ حُبُوطِها، على تقديرِ حَذْفِ المُضاف، كقوله تعالى: ﴿ يَبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُوا ﴾ لخشية حُبُوطِها، على تقديرِ حَذْفِ المُضاف، كقوله تعالى: ﴿ يَبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُوا ﴾ [النساء: ١٧٦]. والثاني: أن يَتعلَّق بنفس الفِعْل، ويكونَ المعنى: أنهم نُهُوا عن الفِعْلِ الذي فَعَلُوهُ لأجل الحبوط، جُعِلَ كأنه فُعِلَ لأجله، وكأنه العِلَّهُ والسَّبَ في إيجادِه على سبيل التمثيل، كقوله: ﴿ لِيَكُونَ لَهُ مَعَدُوا ﴾ [القصص: ٨].

الكلمة في مقام التبجيلِ والتعظيم، ثم انظُر إلى لفظِ «رَسُولِه» في قوله: ﴿لَا نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَي اللهِ وَرَسُولِهِ » في مقام الاحتِذاءِ على أمثلةِ الكِتابِ والسُّنة؛ لتقفَ على سِرِّ قوله ﷺ: «لا، والنبيِّ الذي أرسلت»، فيها رويناه في «صحيح البُخاريِّ» (١) عن البراءِ بنِ عازِبِ قال: قالَ النبيُّ ﷺ: «إذا أتيت مضجَعكَ فتوضَّا وُضُوءَكَ للصَّلاة، ثم اضطَجِعْ على شِقِّكَ الأيمن، ثم قُل: اللهُمَّ أسلمتُ نفسي إليك، وفَوَّضْتُ أمري إليك، وأجاتُ ظَهْري إليك، رَغْبةً ورَهْبةً إليك، لا مَلَجاً ولا مَنْجا منكَ إلا إليك، اللهُمَّ آمنتُ بكتابكِ الذي أنزلت، ونَبيِّكَ الذي أرسلت، فإن مُتَّ مِن لَيلتِكَ فأنتَ على الفِطرة، واجعَلهُنَّ آخِرَ ما تَتكلَّمُ به»، قال: فرَدَّدتُها على النبيِّ ﷺ، فلما بَلغْت: «آمنتُ بكِتابِكَ الذي أنزلت، ونَبيِّكَ الذي أنسلت، قال: «لا، ونَبيِّكَ الذي أرسلت».

النهاية: «إنها رَدَّ عليه ليختلفَ اللفظان، ويَجمَعَ له الثناءَين؛ مَعنَيَي النَّبوّة والرِّسالة، ويكونَ تَعْديداً للنَّعْمةِ في الحالتَين، وتعظيماً للمِنّةِ علىٰ الوَجْهَين. والرسولُ أخصُّ مِنَ النبيِّ، لأنَّ كُلَّ رسولٍ نبيّ، وليسَ كُلُّ نبيِّ رسولاً، وقيل: النبيّ: مُشتَقُّ مِنَ النَّباوة، وهو الشيءُ المُرتَفع».

وقلت: هذا المعنىٰ أنسَبُ فيما نحنُ بصَدَدِه، والله أعلم.

قوله: (على سَبيلِ التمثيل): أي: تشبيهِ الحالِ بالحال، فإنَّ فِعْلَهِم لَـَّا أَدَّىٰ إِلَىٰ الْحُبوط، فكأنهم قَصَدوا لأجله، كقوله تعالىٰ: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ١٨]، وقوله: «لأجل الْحُبوط» مُتعلِّقٌ بقوله: «فَعَلُوه»، أي: فَعَلُوا رَفْعَ الصَّوْتِ لأجلِ الْحُبوط.

⁽۱) برقم (۲٤٧).

فإن قلت: لَخِّصِ الفَرْقَ بِينَ الوَجْهَينِ. قلت: تلخيصُه: أَن يُقدَّرَ الفِعلُ فِي الثاني مضموماً إليه المفعولَ له، كأنها شيءٌ واحد، ثم يُصَبَّ النهيُ عليهما جميعاً صَبّاً، وفي الأول: يُقدَّرُ النهيُ مُوجَّهاً علىٰ الفِعْل علىٰ حِياله، ثم يُعلَّلُ له منهياً عنه.

فإن قلت: بأيِّ النَّهيَينِ تَعَلَّقَ المفعولُ له؟ قلت: بالثاني عند البَصْريِّين، مُقدَّراً إضمارُه عندَ الأول، كقوله: ﴿ الْتُونِ أُفْرِغُ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف: ٩٦]، وبالعكس عندَ الكُوفيِّين، وأيَّهما كان: فمَرجِعُ المعنىٰ إلىٰ أنَّ الرَّفْعَ والجهرَ كلاهما منصوصٌ أداؤُه إلىٰ حُبُوطِ العمل.

وقِراءةُ ابنِ مسعود: «فتَحبَطَ أعمالُكم»: أظهَرُ نصّاً بذلك، لأنَّ ما بعدَ الفاءِ لا يكونُ إلا مُسبَّباً عما قبلَه، فيتَنزَّلُ الحبوطُ مِنَ الجهرِ منزلةَ الحلولِ مِنَ الطُّغيان في قوله تعالىٰ: ﴿ فيَحُلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١].

قوله: (تلخيصُه: أن يُقدَّرَ الفِعْلُ في الثاني) إلى آخِره: تلخيصُه ما قالَ صاحبُ «التقريب»: «والفرقُ أنَّ الفِعْلَ المُنهيَّ مُعَلَّلُ في الأول، والفِعْلَ المُعلَّلَ منهيًّ في الثاني»، وعن بعضهم: «إذا رفعتُم (١) حَبِطَتْ أعمالُكم، فالحَبَطُ نتيجةٌ في الوَجْهِ الثاني، وفي الوَجْهِ الأول: ﴿أَن تَعْبَطَ ﴾ تعليلُ للنهي لا للفِعْلِ نفسِه، كأنه قيل: لِمَ تنهانا؟ فقيل: خِيفةَ حَبَطِ الأعمال، أو: لِمَ لا نرفع؟ فقيل: أن تَحبَطُ».

قوله: (ثم يُعلَّـلُ لـه): الفِعلُ مُسنَـدٌ إلىٰ الجارِّ والمجرور، والضميرُ المجرور للفِعْل، و«مَنْهياً» حالٌ منه، أي: يُعلَّلُ الفِعلُ حالَ كونِهِ مَنْهياً عنه.

قوله: (في قوله تعالى: ﴿فَيَحُلَّ عَلَيْكُمْ عَضَبِي﴾) يعني: قرأ الكِسائي: «فَيَحُلَّ» بِضَمَّ الحاءِ (٢) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوَّا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ عَضَبِي﴾، والمعنى: لا يَكُنْ منكم طُغْيان، فحُلولُ غَضَبٍ مني. وكذا هاهنا: لا يَكُنْ منكم رَفْعُ الصَّوْت، فحُبوطُ عَمَلٍ مني.

⁽١) أي: رفعتُم أصواتكم.

⁽٢) في (ح) و(ف): «قرأ النسائي: «فيحل» بالنصب»، وفيه نَظَر؛ فالقراءةُ بالنصب في قوله: ﴿فَيَحِلُّ ﴾ هي قراءةُ القُرّاء عامة، فلا وَجْهَ لتخصيص الكسائي بها، وإنها تميّز الكسائيُّ عن سائر القُرّاء في هذه الآية بضم الحاء، فقرأ: «فيَحُلَّ»، كما في «النشر» لابن الجزري (٢: ٣٢١)، فالمُثبتُ من (ط) هو الصواب.

والحبوط: مِن: حَبِطَتِ الإبل: إذا أكلتِ الخَضِرَ فَنَفَخَ بُطُونَـها، وربيا هلكت، ومنه قولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «وإنَّ مما يُنبِتُ الرَّبيعُ لَـهَا يَقتُلُ حَبَطاً، أو يُلِمَّ».....

وهذه الفاءُ عندَ اللّبَصْرِيِّنَ تَنصِبُ بإضهار «أَنْ» بشَرْطَين: أحدهما: السَّبية، والتّأني: أن يكونَ قبلَها أمرٌ أو نهيٌ أو استِفهامٌ أو نفيٌ أو تَمَنُّ أو تَرَجّ، وهي في الحقيقةِ عاطِفةٌ ما يعلَها بتأويلِ المَصدَرِ على مَصدَرِ ما قبلَها، فيُقدَّرُ فيه «أَنْ» لِتَعذُّرِ غيرها، لا أنها ناصِبةٌ بنفسِها.

ثم قوله: ﴿وَأَنتُمْ لَاتَتْمُرُونَ ﴾ تتميمٌ للمعنى، وإعلامٌ بأنَّ النبيَّ ﷺ ينبغي أن يُجلَّ ويُعظَّمَ غايةَ الإجلالِ والإعظام، وأنه قد يُفعَلُ الشيءُ مما لا يُشعَرُ به في أمرِ النبيِّ ﷺ، فيكونُ ذلكَ مُهلِكاً لفاعلِه وقائلِه، ولذلكَ قالَ بعضُ الفُقهاء: مَنْ لم يَحتَشِمْ في كلامِه بحَضْرةِ الرِّسالة، وبَدَرَ منه ما يُنبِئُ عن أدنىٰ نَقْص، وَجَبَ قتلُه. وهو مذهبُ مالكِ وأصحابه، رضيَ اللهُ عنهم.

قوله: (وإنَّ مما يُنبِتُ الرَّبِيع): روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم والنَّسائيِّ وابنِ ماجَهُ (١) عن أبي سعيد قال: «جلسَ رسولُ الله ﷺ على المِنبَر، فقال: إنَّ مما أخافُ عليكم بعدي ما يُفتَحُ عليكم مِن زَهْرةِ الدُّنيا وزينتِها، فقال رجل: أويأتي الخيرُ بالشَّرِّ يا رسولَ الله؟ فسكت رسول الله ﷺ، ورأينا (٢) أنه يَنزِلُ عليه، فأفاقَ يَمسَحُ عنه الرُّحَضاء»، وفي رواية: «أينَ السائلُ آنِفاً (٣)؟ إنَّ الحير لا يأتي إلا بالخير، وإنَّ مما يُنبِتُ الرَّبيعُ ما يَقتُلُ حَبَطاً أو يُلمَّ، إلا آكِلةَ الخَضِر، فإنها أكلَت، حتى إذا امتدَّ خاصِرتاها استَقبَلَتْ عينَ الشمس، فثَلَطَتْ ومالت، ثم رَتَعَت، وإنَّ أكلَت، حتى إذا امتدَّ خاصِرتاها استَقبَلَتْ عينَ الشمس، فثَلَطَتْ ومالت، ثم رَتَعَت، وإنَّ مَذا المالَ خَضِرٌ حُلُو، ونِعمَ صاحبُ المُسلِم هو لِمَنْ أعطىٰ منه المِسكينَ والبتيمَ وابنَ السَّبيل مذا المالَ خَضِرٌ حُلُو، ونِعمَ صاحبُ المُسلِم هو لِمَنْ أعطىٰ منه المِسكينَ والبتيمَ وابنَ السَّبيل ما الله يَا الله ويكونُ عليه شهيداً يومَ القيامة».

⁽۱) البخاري (۱٤٦٥) و (۲۶۲۷) و (۲۲۲۷)، ومسلم (۱۰۵۲)، والنسائي (۲۵۸۱)، وابن ماجه (۱۹۹۸).

⁽٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلى: «وروينا»، فأوهَمَ أنهما روايتان، وليس كذلك.

⁽٣) زاد في الأصول الخطية هنا: «أو خير»، ولا معنىٰ له، وفي «الصحيحين» هنا: «وكأنه حَمِدَه».

ومن أخواته: حَبِجَتِ الإبل: إذا أكَلَتِ العَرْفَجَ فأصابها ذلك.

الشَّرْح: الرُّحضاء: عَرَقٌ يَغسِلُ الجِلدَ لِكَثْرِتِه، ويُستَعمَلُ في مَرَضِ الحُمّىٰ، «أو يُلِمّ»: أي: يَقرُبُ ويَدنُو مِنَ الهلاك، «الثَّلْط»: الرَّجِيعُ الرقيق، يُقال: حَبِطَتِ الدابةُ حَبَطاً عَريكُ عنه المابتُ مَرْعىٰ طيِّباً، فأفرَطَتْ حتىٰ تَنَفَّخَتْ وماتت، وذلكَ أنَّ الربيع يُنبِتُ أحرارَ العُشب (١)، فتَستَكثِرُ منه الماشيةُ لاستِطابتها، فيُؤدِّي إلى الهلاكِ أو يُقارِبُه، و«الخضِر» عِكْسُرِ الضاد في في مِنَ البُقول، ليسَ من أحرارِها وجَيِّدِها، وإنها ترعاها المواشي إذا لم تَجِدْ سِواها، فلا تُكثِرُ منها، ولا تَستَمرِئُها.

ضَرَبَ صَلَواتُ الله عليه في الحديثِ مَثَلَين: أحدهما للمُفرِطِ في جَمْعِ الدُّنيا والمنعِ مِن حَقِّها، والآخرُ للمُقتَصِدِ في أَخْذِها للنفع، فقوله: "إنَّ مما يُنبِتُ الرَّبيع»: مَثَلُ للمُفرِطِ الذي يأخذُ الدُّنيا بغير حَقِّها، ويَمنَعُها مُستَحِقَّها، فإنه تَعرَّضَ للهلاكِ في الآخِرةِ بدخولِ النار، وفي يأخذُ الدُّنيا بأذى الناس له، وحَسَدِهِم إياه، وقوله: "إلا آكِلةَ الخَضِر»: مَثَلُ للمُقتَصِدِ في جَمْع المالِ مِن حَقِّه، فإنه بنَجْوةٍ مِن وَبالها(٢).

فقولُه: «وإنَّ مما يُنبِتُ الرَّبيعُ لَمَا يَقتُلُ حَبَطاً»: «ما» الأُولىٰ: موصولة، والثانية: موصوفة، أي: وإنَّ الذي يُنبِتُه الرَّبيعُ لَشَيءٌ يَقتُلُ حَبَطاً؛ مَصدَرٌ لا مِن فِعلِه، لأنه في معنىٰ القَتْل.

أما قولُه: «أو كما قال»: فقال مُحيي الدِّينِ النَّواوي: «ينبغي لِـمَنْ يروي حديثاً بالمعنى أن يقولَ عَقِبَه: «أو كما قال»، «أو نَحْوَ هذا»، أو ما أشبَهَ هذا مِنَ الألفاظ، رُوِيَ هذا عن عبدِ الله ابنِ مسعودٍ وأبي الدَّرْداءِ وأنسِ وغيرهم» (٣).

قوله: (حَبِجَتِ الإبل): النهاية: «في حديثِ ابنِ الزُّبير: «إنَّا لا نموتُ حَبَجاً علىٰ

⁽١) أي: ما يُؤكُّلُ غيرَ مطبوخ، وقيل: ما خَشُنَ منها، وقيل: ما رَقَّ منها ورَطُب. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (حرر).

⁽٢) الشرحُ كُلُّه مُستفادٌ من «النهاية» لابن الأثير، كُلُّ لفظةٍ في مادتها، وأكثرُه في مادة (خضر).

⁽٣) قاله الإمامُ النوويُّ رحمه الله تعالى في «الإرشاد»، وهو اختِصارُه لكتاب ابن الصلاح في علوم الحديث، ثم اختصره ثانية في «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير»، وهذا الثاني شرحه السُّيوطي في «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي»، وانظر المسألة فيه في (٢: ١٠٢).

وأحبَضَ عَمَلَه: مِثلُ: أحبَطَه، وحَبِطَ الجرحُ وحَبِر: إذا غَفَر، وهو نَكْسُه وتراميه إلى الفساد.

جُعِلَ العَمَلُ السَّيِّعُ في إضرارِهِ بالعَمَل الصالح كالداءِ والحَرَض لمنْ يُصابُ به، أعاذنا اللهُ مِن حَبَطِ الأعمال، وخَيْبةِ الآمال.

وقد دَلَّتِ الآيةُ على أمرَيْنِ هائِلَين: أحدهما: أنَّ فيها يَرتَكِبُ مَنْ يُؤمِنُ مِنَ الآثامِ ما يُحبِطُ عَمَله. والثاني: أنَّ في آثامِهِ ما لا يَدْري أنه مُحبِط، ولَعَلَّه عندَ الله كذلك، فعلىٰ المُؤمِنِ أن يكونَ في تَقْواهُ كالماشي في طريقٍ شائِكٍ لا يَزالُ يَـحتَوِزُ ويَتَوقَىٰ ويَتَحفَّظ.

مَضاجِعِنا، كما يموتُ بنو مروان»: الحَبَج - بفَتْحَتَين ـ: أن يأكلَ البعيرُ لِجاءَ العَرْفَج، ويَسمَنَ عليه، وربما بَشِمَ (١) منه فقَتَلَه، عَرَّضَ بهم لكثرةِ أكلِهم وإسرافِهم في مَلاذِ الدُّنيا، وأنهم يموتونَ بالتُّخَمة».

قوله: (والحَرَض): بالحاء المهملة، النهاية: «أحرَضَه المرض: إذا أفسَدَ بَدَنَه وأشفى على الهلاك».

قوله: (وقد دلَّتِ الآيةُ على أمرَينِ هائِلَين): الانتِصاف: «الزنخشريُّ يَعتَقِدُ أنَّ الكبائرَ مُحبِطةٌ للأعمالِ مُوجِبةٌ للخُلودِ في النار، وأخَذَ مِن هذهِ الآية: أنَّ رفعَ الصَّوْتِ بينَ يَدَي النبيِّ ﷺ معصيةٌ لا تَبلُغُ الشَّـرْك، وقد جَعَلَها مُحبِطة، وخَوَّفَ العِبادَ مِن إحباطِ الأعمال.

وجوابُه: أنَّ المُرادَ النهيُ عن رفع الصَّوْتِ على الإطلاق، والحذرُ عما يُتوقَّعُ منه مِن إيذاءِ النبيِّ ﷺ، وإيذاؤُه كفرٌ محْبِطٌ للعمل، فنهى عن رفع الصَّوْتِ مُحنِّراً فيه عما يَؤُولُ إليه، ولو كانَ الأمرُ على ما يَعتَقِدُه الزخشريُّ لم يَكُنْ لقوله: ﴿وَآنتُمْ لاَتَشْعُرُونَ ﴾ معنى ؛ إذ الأمرُ مُنحَصِرٌ في أن يكونَ كُفْراً مُبِطاً لِكُونِهِ مُؤذِياً، أو غيرَ مُؤذِ فيكونَ مُعبِطاً على رأيه، والإحباطُ واقعٌ على كُلِّ حال. وكلامُنا هذا مُرتَّبٌ على مُقدِّمتين: الأولى: أنَّ رفعَ الصَّوْتِ مما يحصلُ فيه الأذى، وهو

⁽١) البَشَم: التُّخَمةُ والسآمة، يُقال: بَشِمَ هو، وأبشَمَه الطعام. قاله العلامة الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (بشم).

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصَوْتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللّهِ أُولَئِيكَ ٱلَّذِينَ ٱمْتَحَنَ ٱللّهُ قُلُوبَهُمْ لِلنَّقُوئَ لَهُ مُعْفِرَةٌ وَأَجْرُ عَظِيمٌ ﴾ ٣]

﴿ آمَتَكُنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلنَّقُوى ﴾ مِن قولك: امتُحِنَ فُلانٌ لأَمْرِ كَذَا، وجُرِّبَ له، ودُرِّبَ للنُهوض به، فهو مَضطَلِعٌ به غيرُ وانٍ عنه. والمعنى: أنهم صُبُرٌ على التقوى، أقوياءُ على احتمالِ مَشاقِها.

أو: وُضِعَ الامتِحانُ مَوضِعَ المعرفة، لأنَّ تَحَقُّقَ الشيءِ باختباره، كما يُوضَعُ الخبرُ مَوضِعَها، فكأنه قيل: عَرَفَ اللهُ قلوبَهم للتقوى، وتكونُ اللامُ مُتعلِّقةً بمحذوف، واللامُ هي التي في قولك: أنتَ لهذا الأمر، أي: كائنٌ له وخُتَصُّ به، قال:

أنتَ لها ـ أحمَدُ ـ مِن بَيْنِ البَشَـرْ

أُمرٌ مُشاهَد، حتى إنَّ الشَّيْخَ يتأذى برَفْع صَوْتِ التلميذ، فكيفَ برُتبةِ النُّبُوّةِ وما تَستَحِقُّه مِنَ الإجلالِ والإعظام. الثانية: أنَّ إيذاءَ النبيِّ ﷺ كُفْر»(١).

وقلت: ويُمكِن أن يُقال: إنَّ مقامَ التعريضِ التوبيخيِّ - كما سبق - اقتضىٰ المُبالَغة، واستدعىٰ أن يُنزَّلَ أذاهم رسولَ الله ﷺ برفع الصَّوْتِ منزلة الكُفْرِ تَغْليظاً؛ إجلالاً لمجلسِهِ صَلَواتُ الله عليه، ثم يَتَرَتَّبُ عليه ما تَرتَّبَ على الكُفْرِ الحقيقيِّ مِنَ الإحباط، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلِلّهِ عَلَى ٱلنّاسِ حِجُّ ٱلْمَيْتِ ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللّهَ غَنِيًّ عَنِ ٱلْمَلْمِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ومعنىٰ: ﴿وَأَنتُمْ لا تَشْعُرُونَ ﴾ علىٰ هذا: أنتُم لا تَشْعُرونَ أنَّ ذلكَ بمنزلةِ الكُفْرِ المُحبِط، وليسَ كسائرِ المعاصي.

قوله: (أنتَ لها_أحمدُ_مِن بَيْنِ البَشَــرِ)(٢): أوَّلُه:

وقصيدةٍ رائقةٍ (٣) ضَوَّعتُها

⁽١) «الانتصاف» (٣: ٥٥٦) يحاشية «الكشّاف».

⁽٢) تَقَدَّمَ عند الزنخشريِّ في تفسير الآية ٦١ من سورة المؤمنون (١٠: ٥٩٩).

⁽٣) تحرَّف في الأصول الخطية إلى: «رائعة» أو «رائغة»، والمُثبَت من «روح المعاني» للألوسي (٢٦: ١٣٨).

أُعَدَّاءُ مَنْ لليَعمَلاتِ على الوَجَىٰ؟

وهي مَع معمولها منصوبةٌ على الحال. أو: ضَرَبَ اللهُ قلوبَهم بأنواع المِحَنِ والتكاليفِ الصَّعْبةِ لأجلِ التقوى، أي: لِتَثبُتَ وتَظهَرَ تقواها، ويُعلَمَ أنهم مُتَّقون؛ لأنَّ حقيقةَ التقوى لا تُعلَمُ إلا عندَ المِحَنِ والشَّدائِدِ والاصطبار عليها.

أي: مُعجِبة، راقني (١) الشيء: أعجَبني. وعن بعضهم: «أحمد»: يجوزُ أن يكونَ أفعَلَ التفضيل، وأن يكونَ عَلَماً، أي: أنتَ يا أحمدُ كائنٌ لها ومُحَتَصُّ بها.

قوله: (أعدّاءُ مَنْ لليَعمَلاتِ على الوَجَيٰ): تمامُه:

وأضيافِ ليلٍ بَيَّتُوا لِنُزولِ؟(٢)

وفي بعضِ النُّسَخ مِنَ المتن: «أعَدَّاء» (٣)، الهمزةُ للنِّداء، وهو اسمُ رجلٍ يرثيه، يقولُ تحسُّراً وَيَوجُعاً: مَنْ يُؤوي الأضياف، وقد بَهَرَهُمُ السَّعْي، وأتعبَهم الطَّلَب، ومَنْ يُنزِلُ السَّفْر (٤)، وقد أرَمَّتْهُمُ النَّوقُ السِّراعُ إلى المَهالِك، حتىٰ حَفِيَتْ نِعالَهُم، أي: من يُخلِّصُ اليَعمَلاتِ مِنَ الوَجَىٰ (٥) بأن يُنزِلَ صاحبَها، ويقضي مَهامَّه، فيَتَخلَّصَ مِنَ السَّيْر (٦).

قوله: (وهيَ معَ معمولِها منصوبةٌ على الحال): التقدير: كائنةً للتقوى، و«هيَ» أي: المحذوف، «مَعَ معمولها» أي: التقوى، وإنها أنَّـثُه لأنه بمعنىٰ «مُحصَّلة» أو «مُختصّة».

⁽١) تحرَّف في الأصول الخطية إلى «راعني» أو «راغني»، والصواب ما أثبتٌ، ففي «لسان العرب» لابن منظور، مادة (روق): «راقني الشيءُ يروقُني رَوْقاً ورَوَقاناً: أعجبني».

⁽٢) البيتُ لعُتَيِّ بن يزيد بن مالك العُقيلي، كما في «الحماسة» ص١٥٧.

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، وهو باللفظ الأول نفسه، ولعلَّ أحد الموضعين دون همزة النِّداء، وتحرَّف علىٰ النُّسّاخ، والله أعلم.

⁽٤) أي: المسافرين، يُقال: «رجلٌ سَفْر، وقومٌ سَفْر»، كما في «القاموس» للفيروز آبادي، مادة (سفر).

⁽٥) اليَعمَلات: النُّوق، والوَجيٰ: شِدّةُ الحفا، والوجع في الحافر والخفّ.

⁽٦) شرحُ البيت مستفادٌ من «شرح الحماسة» للمرزوقي (٢: ٦٢٤-٦٢٥).

وقيل: أَخلَصَها للتقوى؛ مِن قولهم: امتَكنَ الذَّهَبَ وفَتنَه: إذا أذابَه، فخَلَّصَ إبريزَه مِن خَبَثِهِ ونَقّاه. وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: أذهَبَ الشَّهَواتِ عنها.

قوله: (مِن قولهم: امتَحَنَ الذَّهَب): فسَّر ﴿أَمْتَحَنَ ٱللَّهُ مُلُّوبَهُمْ لِلنَّقْوَىٰ ﴾ بو جُوه:

أحدها: أنه مِنَ الكِنايةِ التلويحية، عَبَّرَ عن كونِهم مُغرِقينَ في التقوى كامِلينَ فيها بقوله: ﴿ آمْتَحَنَ اللّهُ تُلُوبَهُمْ لِلنّقَوَىٰ ﴾، لأنَّ الامتِحانَ والتجربةَ يُوجِبُ مُزاوَلةَ الأمرِ ومُعالجتَه مرّةً بعدَ أخرىٰ، وذلكَ يُوجِبُ التَّمرُّنَ فيه، والمُتمرِّنُ مُضطَلِعٌ فيه، وفي المَثَل: «أنا جُذيلُها المُحَكَّكُ وعُذيقُها المُرجَّب» (١)، فعلى هذا: مجازُ الآيةِ راجعٌ إلى العباد، نَحْو قولِه تعالىٰ: ﴿ وَأَرْسَلْنَهُ إِلَىٰ مِأْتَةِ اللّٰهِ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٧].

وثانيها: أنه مِن إطلاقِ السَّبِ على المُسبَّب، فإنَّ الامتِحانَ سَبَبُ المعرفة، وهو المُرادُ مِن قولِه: «لأنَّ تَحَقُّق الشيءِ باختباره»، وهو لوجهين: أحدهما: أنَّ اللامَ في «التقوى» صِلةُ معذوف، وهو حالٌ مِن المفعول، وهو ﴿قُلُوبَهُمْ ﴾. وثانيها: أن تكونَ اللامُ للتعليل، والمعنى: وضَرَبَ اللهُ قلوبَهم بأنواع المِحَنِ والتكاليفِ الصَّعْبةِ لأجلِ التقوى، وإثباتُ العِلم هنا كإثباتِهِ في قوله تعالى: ﴿وَيَلْكَ ٱلأَيّامُ نُدَاوِلُها بَيْنَ ٱلنّاسِ وَلِيعًلَمَ ٱللهُ ٱلذّينَ عَامَنُوا وَيَتَخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآة ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، قال (٢): «وليعلمَهم عِلماً يَتَعلَّقُ به الجزاء»، ومن ثَمَّ عَقَبه بقوله: ﴿لَهُم مَعْفِرَةٌ وَآجَرُ عَظِيمُ ﴾، فتكون «أو ضَرَبَ اللهُ» عطفًا على «عَرَفَ الله» (٣).

⁽١) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٣١).

⁽٢) أي: الزنخسريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة آل عمران (٤: ٢٧٧).

⁽٣) التعبير بـ «عرف»: هو لفظ الزمخشري هنا ـ وقد تكرر منه في غير ما موضع من «كشافه»، منها قوله: «عرفَ الله» في تفسير الآيات: (النساء: ٣٦، هود: ٣٥، الرعد: ١٧، الزمر: ٢٢، الذاريات: ٥٥، القلم: ٣٣)، وقوله: «الذين عرفتُهم» في تفسير الآية ١١٨ من سورة المائدة ـ، ولم يَتَعَقَّبُهُ فيه المُؤلِّفُ بشيء، ولا يسوغ إلَّا على اعتبار «عَرَف» مُرادفاً لِـ «عَلِم»، وفيه نَظرٌ عند المُحققين من أهل اللغة، فمنعوا من إطلاق «المعرفة» في حق الله تعالى؛ لِمَا أنها تُستَعملُ في العلم القاصر المُتوصَّل إليه بتفكُّر. قاله الراغب في «المفردات» (عرف)، والفيروز آبادي في «بصائر ذوي التمييز» (عرف).

وثالثها: أن يكونَ تمثيلاً، شَبَّهَ خُلُوصَ قُلوبِهم عن شَوائِبِ الكُلُوراتِ النفسانية، وتَصَوُّعَ دواعيهم عن اللَّذَاتِ الشَّهَوانيةِ بعدَ طُولِ المُجاهَدات ومقاساةِ المُكابَدات، بخُلُوصِ الذَّهَبِ الإبريزِ الذي عُرِضَ علىٰ النار، ونُقِّيَ مِنَ الـخَبَثِ والزَّبَدِ الذي يَذهَبُ جُفاء.

قال الواحِديّ: «تقديرُ الكلام: امتَحَنَ اللهُ قُلوبَهم فأخلَصَها للتقوى، فحذف «الإخلاص» لِدلالةِ «الامتِحانِ» عليه، ولهذا قالَ قَتادة: أخلَصَ اللهُ قُلوبَهم»(١).

وقلت: هذا الوَجْهُ أنسَب؛ لأنَّ الكلامَ وارِدٌ في مَدْح أولئكَ السادةِ الكرام، وفي التعريضِ ممن ليسوا على وَصْفِهم، ومن ثَمَّ قالَ في فاصِلةِ الآيةِ السابقة: ﴿وَإَنْتُمْ لَا نَشْعُهُونَ ﴾، واللاحِقة: ﴿وَإَنْتُمْ لَا نَشْعُهُونَ ﴾، واللاحِقة: ﴿ وَأَسْتُمُ لَا يَمْ قِلُونَ ﴾.

فإن قلت: ذهبتَ في ما مَرَّ أنَّ اختِصاصَ «النبيِّ» بالذِّكْر (٢) في الآيةِ الثانيةِ لتبجيلِ جانبِ الرسولِ ﷺ، وذِكْرَ «رسوله» في الأُولىٰ (٣) لأجلِ الاحتِذاءِ على أمثلةِ الكِتابِ والسُّنة، فلِمَ خُولِفَ ورَجَعَ في الثالثةِ (٤) إلى ما بُدِئَ به؟

قلت: ليُؤذِنَ بإفضالِ الله في حَقِّ أولئكَ الكَمَلة، وتأديبِهِ إياهم، وأنهم إنها غَضُّوا أصواتَهم عندَ رسولِ الله، ولم يَرفَعُوا بها مِثلَ أولئك؛ لأنَّ الله زيَّنَ باطنهم باكتِساء لباسِ التقوى، حتى عندَ رسولِ الله، ولم يَرفَعُوا بها مِثلَ أولئك؛ لأنَّ الله زيَّنَ باطنهم باكتِساء لباسِ التقوى، حتى سَرَى إلى ظاهرهم (٥) بالتأدُّبِ بينَ يَدَي المَوْلى، ومَنْ أرسَله إليهم وأكرَمَهم به، ومن ثَمَّ نُسِبَ ﴿أَمْتَحَنَ ﴾ إلى الله تعالى، وجيء به ماضياً، وأُسنِدَ ﴿يَغُضُّونَ ﴾ إليهم، وأُتِيَ به مُضارعاً، وألله على الاستمرار، كأنه قيل: إنَّ الذينَ دأبُهم وعادتُهم التأدُّبُ في حَضْرةِ الرِّسالة، إنها دالله على الاستمرار، كأنه قيل: إنَّ الذينَ دأبُهم وعادتُهم التأدُّبُ في حَضْرةِ الرِّسالة، إنها

⁽١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٥١).

⁽٢) أي: التعبير بلفظ «النبيِّ» دونَ «الرسول» أو غيره في قوله: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرَفَعُوٓ أَصَّوَتَكُم فَوْقَ صَوْتِ
النَّبِيّ ﴾ الآية، وانظر ما تَقَدَّمَ في ذلك عند المؤلف رحمه الله تعالى ص٤٤٥ - ٤٤٥.

⁽٣) أي: في قوله: ﴿لَانْقَدِمُواْ بَيْنَ يَدَيُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، ﴾.

⁽٤) أي: في هذه الآية، في قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصَّوَتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﴾.

⁽٥) في (ف) إلى: «باطنهم»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو الصواب.

والامتحان: افتِعال؛ مِن: مَحَنَه، وهو اختبارٌ بليغٌ أو بَلاءٌ جَهيد، قال أبو عَمْرو: كُلُّ شيءٍ جَهَدتَه فقد مَحَنتَه، وأنشد:

أتست رَذايا بادِياً كَلالهُا قد مُحِنَتْ وَاضطَرَبَتْ آطالها

قيل: أُنزِلَتْ في الشَّيخَينِ رضيَ اللهُ عنهما، لِمَا كانَ منهما مِن غَضِّ الصَّوْتِ والبُّلوغ به أخا السِّرار.

وهذه الآية _ بنظمها الذي رُتِّبَتْ عليه؛ مِن إيقاع الغاضِّينَ أصواتَهم اسهاً لـ «إنَّ» المُؤكِّدة، وتَصْييرِ خَبَرِها جُملةً مِن مُبتَداأٍ وخَبَرِ مَعرِفَتَينِ معاً؛ والمُبتَدأ: اسمُ الإشارة، واستئنافُ الجملةِ المُستَودَعةِ ما هو جزاؤُهم على عَمَلِهم، وإيرادُ الجزاءِ نكرةً مُبهَماً أمرُه واستئنافُ الجملةِ المُستَودَعةِ ما هو جزاؤُهم على عَمَلِهم، وإيرادُ الجزاءِ نكرةً مُبهَماً أمرُه ناظرةٌ في الدلالةِ على غايةِ الاعتدادِ والارتضاءِ لِهَا فَعَلَ الذينَ وَقَدرُ وارسولَ الله عَلَيْهِ مِن خَفْضِ أصواتهم، وفي الإعلام بمبلَغ عِزّةِ رسولِ الله على وقدر شرَفِ مَنزِلَتِه، وفيها تعريضٌ بعظيم ما ارتكبَ الرافِعونَ أصواتَهم، واستيجابِهم ضِدَّ ما استَوجَبَ هؤلاء.

اختصُّوا به؛ لأنه تعالى هو الذي أدَّبَهم بإرسالِ الرسولِ ﷺ، وإنزالِ الكتابِ والحِكمة، حتىٰ هُذِّبُوا هذا التهذيب.

قوله: (أتتْ رذايا) البيت^(١): الرَّذِيَّة^(٢): الناقةُ المهزولةُ مِنَ السَّيْر، والجمع: الرذايا، والمُذكَّر: رَذِيّ، و«الإطل»^(٣): الخاصرة، والجمع: الآطال.

قوله: (وهذهِ الآية): يعني قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصُّواتَهُمْ ﴾، فقوله: «هذهِ الآية» مُبتَدأٌ موصوف، والخبرُ قولُه: «ناظِرة»، و «بنظْمِها» مُتعلِّقٌ بـ «ناظِرة»، أي: هذهِ الآيةُ دالَّةٌ بواسِطةِ نَظْمِها على غايةِ الاعتِداد. وفي تلكَ القُيودِ التي ذكرَها (٤) إشارةٌ إلىٰ خواصَّ تَضَمَّنَها التركيبان.

⁽١) ذكره الزمخشريُّ أيضاً في «أساس البلاغة»، مادة (عن)، ولم أقف عليه عند غيره.

⁽٢) قوله: «الرذية»: سقط من (ح)، وتحرَّف في (ف) إلى: «الرذة»، والمثبت من (ط).

⁽٣) يُقال: إطِلٌ وإطْل، مثل: إبل وإبل. كذا في «لسان العرب» لابن منطور، مادة (أطل).

⁽٤) يعني: ما ذكره الزمخشريُّ بين المُبتدأ والخبر.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَتِ أَكُثُرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ * وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبُواْ حَقَّى غَوْجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ٤-٥]

والوراء: الجهةُ التي يُواريها عنكَ الشَّخْصُ بطَلَلِهِ مِن خلفٍ أو قُدَّام، و ﴿مِن ﴾ لابتداءِ الغاية، وأنَّ المُناداةَ نَشَأَتْ مِن ذلكَ المكان.

أما التركيبُ الأولُ _ وهو قولُه: ﴿ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَتَهُم ﴾ إلى قوله: ﴿ لِلنَّقُوى ﴾ _ ففيه خواصّ:

إحداها: إيقاعُ «الغاضِّينَ أصواتهم» اسماً لـ «إنَّ» المُؤكِّدة، وفائدتُه توكيدُ مضمونِ الجملةِ وتقريرُه، معَ تصويرِ ما كان يَصدُرُ مِن أولئكَ الكَمَلةِ في حَضْرةِ الرسالةِ مِنَ التأدُّبِ بتأديب الله. نحوه في التقرير: ﴿وَرَوَدَتُهُ ٱلَّتِي هُوَ فِ بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٣٣].

وثانيها: تصييرُ خَبَرِها جُملةً مِن مُبتَداً وخَبَر، وفائدتُه الحصرُ المُستَفادُ مِن تعريفهما، نَحْو: زيدٌ المُنطَلِق، يعني: هُمُ الذينَ شَرَّفَهم الله تعالىٰ بإخلاصِ القُلوبِ دونَ غيرهم، تَعْريضاً بأولئكَ الذينَ لم يَغُضُّوا أصواتَهم.

وثالثها: إيقاعُ المُبتَداِ الثاني اسمَ إشارة؛ ليُؤذِنَ بأنَّ مَنْ سبقَ ذِكرُه إنها امتَحَنَ اللهُ قلوبَهم لأنهم اكتسَبُوا تلكَ الفضيلة بها.

وأما التركيبُ الثاني^(۱) ففيه فائدتان: إحداهما: قَطْعُها عن الجملةِ الأُولىٰ، فأخلاها عن الرابِطِ اللفظيّ ـ وهو الفاء ـ لتُحرِّكَ أريحيَّةَ السامع، وتَحمِلَه علىٰ: ما جزاءُ أولئكَ السادةِ في العُقبىٰ، ليَضُمَّ معَ اختِصاصِهم بهذهِ المنقبةِ الأسنىٰ؟ فيُجاب: بأنَّ لهم عندَ الله القُرْبيٰ والزُّلفیٰ، وثانيتهما: تنكيرُ «المَغفِرة» ليَدُلَّ علىٰ ضَرْبٍ عظيمٍ في بابه، لا يُكتَنَهُ كُنهُه، ولا يُقادَرُ قَدْرُه.

لله دَرُّ المُصنِّفِ في إبرازِ هذهِ المَحاسِن، وفي إرشادِهِ إلىٰ جِهات تلكَ النُّكات.

قوله: (بطَلَلِه): الجوهري: «يُقال: حَيّا اللهُ طَلَلَك، وطَلالتَك، يعني: شَخْصَك»، فقولُه:

⁽١) وهو قوله: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرُ عَظِيمٌ ﴾.

فإن قلت: أفَرْقٌ بينَ الكلامَيْن؛ بينَ ما تَثبُتُ فيه وما تَسقُطُ عنه؟ قلت: الفرقُ بينها: أنَّ المُنادي والمُنادئ في أحدِهما يجوزُ أن يَجمَعَهما الوراء، وفي الثاني: لا يجوز، لأنَّ الوراءَ تصيرُ بدخولِ «مِن» مُبتَداً الغاية، ولا يجتمعُ على الجِهةِ الواحدةِ أن تكونَ مُبتَداً ومُنتهًىٰ لفِعْل واحد، والذي يقول: ناداني فُلانٌ مِن وَراءِ الدار، لا يُريدُ وَجْهَ الدار ولا دُبُرَها،

«يُواريها عنكَ الشَّخْصُ بِطَلَلِه»: معناه: يُخْفيها ذو طَلَلٍ بِطَلَلِه. والجوهري: «وارَيْتُ الشيء: إذا أخفَيتَه، وتوارى هو: استَتَر، ووراء: بمعنىٰ: خَلْف، وقد يكونُ بمعنىٰ: قُدّام، وهيَ مِنَ الأضداد، قال الأخفش: يُقال: لَقِيتُه مِن وراءُ، فتَرفَعُه علىٰ الغاية إذا كانَ غيرَ مُضاف».

قوله: (أَفَرْقٌ بينَ الكلامَين): على الأمر، أي: أَفَرْقٌ بينَ كلامٍ تَثْبُتُ فيه «مِن» وكلامٍ تَسقُطُ منه «مِن».

قوله: (أنَّ المُنادي والمُنادي في أحدِهما يجوزُ أن يَجمَعَهما الوراء، وفي الثاني: لا يجوز) إلى اخره: هذا الفرقُ ظاهِر، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظر (١)؛ لأنَّ المُبتَداً والمُنتَهىٰ: إما المُنادی علی ما هو التحقیق - أو الجهة، فإن كانَ الأولَ جاز أن يَجمَعَهما «الوراء» في إثباتِ «مِن» وفي إسقاطه؛ لِتَغايُرِ المُبتَداِ والمُنتَهىٰ، وإن كانَ الثانيَ فالجهة: إما ذاتُ أجزاء أو عديمةُ الأجزاء، فإن كانَ الأول جاز أن يجمعَهما في إثبات «مِن» أيضاً باعتبارِ أجزاء الجهة، وإن كان الثاني لم يَجُزْ أن يجمعَهما؛ لا في إثبات «مِن» ولا في إسقاطه لاتحادِ المورد (٢)، والتحقيقُ أنَّ الفِعلَ يَبتَدِئُ مِنَ الفاعل، ويَنتَهي إلىٰ المفعول، ويقعُ في الظَّرف (٣)، وأنَّ «مِن وراءِ الحجرة» و«وراءَها» كلاهما ظرف، كصَلَّيتُ مِن خلفِ الإمام وخلفَه، ومن قبلِ اليوم وقبلَه، ومعنىٰ الابتداءِ غيرُ مُحقَّق، والفَرْقُ تَعَسُّف.

⁽١) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «هذا الفرق: قال صاحب «التقريب»: ظاهر، وفيه نظر».

⁽٢) من قوله: «جاز أن يجمعهما في إثبات (من)» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

⁽٣) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «فهما في الظَّرْف».

فيُقال: لا بُدَّ مِنَ الفَرْق؛ صَوْناً لكلام الله مِنَ العَبَث، لاسِيَّما قد تَقرَّرَ في أولِ البقرةِ عندَ قوله: ﴿ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِم ﴾ [البقرة: ١٧]: أنَّ صاحبَ المعاني يَعتبِرُ حروفَ الصِّلات، وينظُرُ إلىٰ مَواقِعِها، ولا ارتيابَ أنَّ (وراء) مِنَ الظُّروفِ المُبهَمة، فبدخولِ «مِن» يَتَعيَّنُ له ابتداء، وهو مِنَ الأمورِ النِّسبية (١)، فلا بُدَّ له مِنَ الانتهاء، وأن يكونَ المُنتَهىٰ مكاناً غيرَ المكانِ الذي نَشَأَ منه النِّداء، وهو الجِهةُ المُسمَّاةُ بـ «الوراء»، إذ كُلُّ جُزءٍ مِن أجزائِهِ يَصدُقُ أنه مَنشأُ النِّداء، فجعْلُ تلك الجِهةِ نفسَ المُنتَهىٰ يَلزَمُ أن يَجتَمِعَ على الجِهةِ الواحدة أن تكونَ مُبتَدأً ومُنتَهىٰ.

وتحريرُ المعنىٰ: أنه لو قيل: "يُنادُونَكَ وراءَ الحجرات الكانَ الغَرَضُ في الإيرادِ إنكارَ أنهم كانوا يُنادُونَه وراءَ الحجرات (٢)، وفُهِمَ منه أنهم لو نادوهُ في غيرِ تلكَ الجهةِ لم يَكُنْ مُنكراً، ولكنَّ الغَرَضَ في الإنكارِ أنهم كانوا يُنادُونَه مِنَ الخارج، وهو في الحُجْرة، فأُريدَ إنكارُ هذهِ الصُّورةِ المُنكرةِ الواقِعةِ خُصُوصاً، فَزِيدَ «مِن» لتدُلَّ علىٰ الابتداءِ والانتِهاء، وأنهم خارجون، وهو حصلواتُ الله عليه حداحل، وإليه الإشارةُ بقوله: «والإنكارُ لم يَتَوجَّهُ عليهم مِن قِبَلِ أنَّ النَّداءَ وقع» إلىٰ آخِرِه.

ونظيرُه ما سبقَ قبلَ هذا في قِراءةِ ابنِ مسعود: «لا تَرفَعُوا بأصواتِكم فوقَ صَوْتِ النبيّ»: أنَّ في زيادةِ الباءِ الدلالةَ علىٰ النهي عها كانوا عليه من الـجَلَبة، وسبقَ بيانُه.

ويُؤيِّدُه قولُ القاضي: «﴿وَمِنْ ﴾ ابتِدائية، فإنَّ المُناداةَ نَشَأَتْ مِن جِهةِ الوراء، وفائدتُها: الدَّلالةُ أنَّ المُنادي داخِلَ الحجرة، إذْ لا بُدَّ أن يَـختَلِفَ المُبتَدأُ والمُنتَهىٰ بالجهة »(٣).

⁽١) في (ح) و(ف): «السبية»، وهو تحريف، والمثبت من (ط).

⁽٢) من قوله: «لكان الغرض» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ١٣).

ولكنْ أيَّ قُطْرٍ مِن أقطارِها الظاهِرةِ كانَ مُطلقاً بغير تَعْيينِ واختِصاص، والإنكارُ لم يَتَوجَّهْ عليهم مِن قِبَلِ أَنَّ النِّداءَ وقعَ منهم في أدبارِ الحجراتِ أو في وجوهِها، وإنها أُنكِرَ عليهم أنهم نادوهُ مِنَ البَرِّ والخارج مُناداةَ الأجلافِ بعضِهم لبعض، مِن غير قَصْدٍ إلى جِهةٍ دونَ جِهة.

والحجرة: الرُّقْعةُ مِنَ الأرضِ المَحْجورةِ بحائطٍ يُحوَّطُ عليها، وحَظيرةُ الإبل تُسمّىٰ: الحجرة، وهي فُعْلة، بمعنیٰ: مفعولة، كالغُرْفة والقُبْضة، وجمعُها: الحُجُرات؛ بضَمَّتين، والحُجَرات؛ بفَتْح الجيم، والحُجْرات؛ بتسكينها، وقُرِئَ بهنَّ جميعاً. والمُراد: حُجُراتُ نِساءِ رسولِ الله ﷺ، وكانت لكُلِّ منهنَّ حُجْرة.

ومُناداتُهم مِن ورائها: يحتملُ أنهم قد تَفَرَّقُوا على الحجراتِ مُتَطَلِّبينَ له، فناداهُ بعضٌ مِن ورائها، مِن وَراءِ هذه، وبعضٌ مِن وراءِ تلك، وأنهم قد أتوْها حُجْرةً حُجْرةً فنادوه مِن ورائها، وأنهم نادَوْهُ مِن وراءِ الحجرةِ التي كانَ فيها، ولكنَّها مُجْمِعَت إجلالاً لرسولِ الله ﷺ، ولكنَّها مُجْمِعَت إجلالاً لرسولِ الله ﷺ،

والفِعلُ وإن كانَ مُسنَداً إلى جميعهم، فإنه يجوزُ أن يَتَولّاهُ بعضُهم، وكان الباقونَ راضِين، فكأنهم تَولَّوهُ جميعاً، فقد ذكرَ الأصَمّ: أنَّ الذي ناداه عُيينةُ بنُ حِصْن والأقرَعُ بنُ حابس.

قوله: (الحُجُرات؛ بضَمَّتَين): وهي المشهورة، قال الزَّجّاج: «تُقرَأُ ﴿ٱلْحُجُرَاتِ ﴾ بضَمِّ الجيم، ويجوزُ بتَسْكينها، ولا أعلمُ أحداً قرأ به، وواحدُ «الحجُرات»: حُجْرة، والفَتْحُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمّةِ لِثِقَلِ النَّسَمّةِ لِثَقِلَ الضَّمّةِ لِثِقَلِ الضَّمّةِ لِثِقَلِ الضَّمّةِ لِثِقَلِ النَّسَمّةِ لِثَقِلَ النَّسَمُ النَّمَةُ لِمَا الْمَثْمَةُ لِمُنْ النَّسَمَةِ لِثِقَلِ النَّسَمَةِ لِثَقِلَ النَّسَمَةِ لِنِقَلَ النَّسَمَةِ لِنِقَلَ النَّسَمَةِ لِثَقَلَ النَّسَمَةِ لِثَقِلَ النَّسَمَةِ لِثَقَلَ النَّسَمَةِ لَيْقَلَ النَّسَمُ الْعَلْمُ الْعِلْمُ الْعَلْمُ الْ

قوله: (ولكنَّها جُمِعَتْ إجلالاً): عن بعضهم: قولُك: «في بَجالِسِك» أبلغُ مِن قولك: «في بَجلِسِك»، كأنَّ الجمعَ يُبطِلُ خُصُوصيَّةَ حُجْرةٍ دونَ حُجْرة.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٣٣).

والإخبارُ عن أكثرهم بأنهم لا يَعقِلُون: يحتملُ أن يكونَ فيهم مَنْ قُصِدَ بالمُحاشاة، ويحتملُ أن يكونَ فيهم مَنْ يَعقِل، فإنَّ ويحتملُ أن يكونَ فيهم مَنْ يَعقِل، فإنَّ القِلَة تقعُ مَوقِعَ النفي في كلامهم.

ورُوِي: أَنَّ وَفْدَ بني تميم أَتُوا رسولَ الله ﷺ وقتَ الظَّهيرةِ وهو راقِد، فجَعَلُوا يُنادُونَه: مُـحمَّد، اخرُجْ إلينا، فاستَيقَظَ فخَرَج، ونزلت. وسُئِلَ رسولُ الله ﷺ عنهم فقال: «هم جُفاةُ بني تميم،

قوله: (مَنْ قُصِدَ بِالْمُحاشَاة): أي: استثنىٰ بـ ﴿ أَكُ ثُرُهُمْ ﴾، فإنه يَدُلُّ على أنَّ بعضَهم لم يكونوا كذلك. الأساس: «أساؤوا حاشى فُلاناً، وأنا أُحاشِيك مِن كذا، وقال: وما أُحاشى مِنَ الأقوام مِن أحدِ^(١)»

معناه: ويحتملُ أن يكونَ في القوم مَنْ قُصِدَ استِثناؤُه وإخراجُه مِنَ الحكم، بقِلّةِ العَقْل (٢)، فـ «أكثرهم» استِثناءٌ معنويّ، قال صاحبُ «التقريب»: وإنها قال: ﴿أَكُثُرُهُمْ ﴾؛ لأنَّ البعضَ قد يَعقِل.

قوله: (فإنَّ القِلَّة تقعُ مَوقِع النفي): قال الحماسي: قليلُ التَّشَكِّي للمُهِمِّ يُصيبُه (٣)

أي: عَدِيمُ التَّشَكِّي.

⁽١) البيت للنابغة الذبياني، كما في «ديوانه» ص١٢، وأوله:

ولا أرى فاعِلاً في الناس يُـشبِهُه

⁽٢) في الأصول الخطية: «بقلة العقلاء»، ولا يستقيم إلا بتكلُّف.

⁽٣) البيتُ لتأبَّطَ شرَّا، كما في «الحماسة» ص١٥، وهو في «ديوانه» ص١٥١، وتمامُه: كثرُ الهوىٰ شَتَّىٰ النَّوىٰ والمَسالِكِ

لولا أنهم مِن أشَدِّ الناسِ قِتالاً للأعورِ الدَّجّالِ لَدَعَوتُ الله عليهم أن يُهلِكُهم».

فورودُ الآية على النَّمَطِ الذي وَرَدَتْ عليه: فيه ما لا يخفى على الناظر؛ مِن بَيِنَاتِ إِكبارِ مَحَلِّ رسولِ الله ﷺ وإجلاله، منها: مجيئها على النَّظْم المُسَجَّل على الصائِحِينَ به بالسَّفَةِ والجهل، لِهَا أَقدَمُوا عليه، ومنها: لَفظُّ «الحجراتِ» وإيقاعُها كنايةً عن مَوضِع بالسَّفَةِ والجهل، لِهَا أَقدَمُوا عليه، ومنها: المرورُ على لفظها بالاقتصارِ على القَدْرِ الذي تَبيَّنَ خَلُوتِهِ ومَقِيلَةِ مَعَ بعض نِسائِه، ومنها: المرورُ على لفظها بالاقتصارِ على القَدْرِ الذي تَبيَّنَ به ما استُنكِرَ عليهم، ومنها: التعريفُ باللام دونَ الإضافة، ومنها: أن شَفَعَ ذمَّهم باستِجفائِهم واستِركاكِ عُقولِهم وقِلَّةٍ ضَبْطِهم لمواضِع التمييزِ في المُخاطَبات،

قوله: (لولا أنهم مِن أَشَدِّ الناس قِتالاً للأعوَرِ الدَّجَال): وفي روايةِ البُخاريِّ ومُسلِم^(١) عن أبي هُريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «وهم_يعني: بني تميم_أشَدُّ أُمّتي علىٰ الدَّجّال».

قوله: (المرورُ على لَفْظِها): أي: لفظِ الحُجُرات، الأساس: «مَرَرتُ به وعليه مَرّاً ومُروراً، ومَرَ والله مَرّا ومُروراً، ومَرَّ الأمرُ واستَمَرِّ: مضىٰ»، يعني: قال (٢): ﴿الْمَجُرَاتِ ﴾ ومضىٰ عليه، يعني: ما زادَ عليه، ومَرَّ الأمرُ واستَمَرِّ: مضىٰ»، يعني لِمَنْ يَقِفُ ولم يقل: حُجُراتِ نِسائِك، بل اكتفىٰ بالقَدْرِ مِنَ الكِناية لِثلا تُوحِشَه، لأنها تكفي لِمَنْ يَقِفُ على الرَّمْزِ والإشارةِ الحفيّةِ في أنَّ النِّداءَ في هذه الآيةِ أمرٌ مُنكر.

قوله: (التعريفُ باللام دونَ الإضافة): أي: لم يَقُل: «مِن وراءِ حُجُراتِك»؛ لأنَّ المُرادَ المعهودُ الذِّهْنيّ، يعني: لا يلتبسُ أنَّ مِثلَ هذا التعظيم لا يكونُ في حُجُراتِ سائرِ الناس.

قوله: (أَنْ شَفَعَ ذَمَّهُم بِاستِجِفائِهِم): أي: قَرَنَ ذَمَّهم ذلك، وهو قولُه: ﴿ أَلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَلَهِ الْخُجُزَتِ ﴾، بقوله: ﴿ أَكُ ثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾، فأوقعَ قولَه: ﴿ أَكُ ثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ خَبَراً لِـ ﴿ إِنَّ خَبَرَها مما يُستَهجَنُ منه، خَبَراً لِـ ﴿ إِنَّ خَبَرَها مما يُستَهجَنُ منه، ويُعَدُّ مَنْ صَدَرَ منه النِّداءُ مِن وراءِ الحجراتِ بالجافي الغَليظِ وقِلَةِ العَقْل، وإنها فَعَلَ ذلكَ ليُسَلِّي

⁽١) البخاري (٢٥٤٣) و(٢٣٦٦)، ومسلم (٢٥٢٥).

⁽٢) في الأصول الخطية: «قبل»، ولا معنىٰ له، وأثبتُ ما يُناسِبُ السِّياق.

تَهْويناً للخَطْب على رسولِ الله ﷺ، وتَسْليةً له، وإماطةً لِمَا تَداخَلَه مِن إيحاشِ تَعَجُرُفِهم وسُوءِ أدبِهم، وهَلُّم جَرَّا مِن أولِ السُّورةِ إلىٰ آخِرِ هذهِ الآية.

فتأمَّلُ كيفَ ابتَدَأ بإيجاب أن تكونَ الأُمورُ التي تَنتَمي إلى الله ورسولِهِ مُتقدِّمةً على الأُمورِ كُلِّها مِن غير حَصْر ولا تقييد، ثم أردَفَ ذلكَ النهي عما هو مِن جِنسِ التقديم؛ مِن رَفْع الصَّوْتِ والجهر، كأنَّ الأولَ بِساطٌ للثاني ووطاءٌ لذكرِه، ثم ذكرَ ما هو ثناءٌ على الذينَ تحامَوا ذلك، فغَضُّوا أصواتهم؛ دلالةً على عظيم مَوقِعهِ عندَ الله، ثم جِيءَ على الذينَ تحامَوا ذلك، فغَضُّوا أصواتهم؛ دلالةً على عظيم مَوقِعهِ عندَ الله، ثم جِيءَ على عقيب ذلكَ بها هو أطمّ، وهُجْنتُه أتمّ؛ مِن الصِّياح برسولِ الله ﷺ في حالِ خَلْوتِه ببعضِ حُرُماتِهِ مِن وَراءِ الحُدُر، كما يُصاحُ بأهونِ الناسِ قَدْراً؛ ليُنبِّهُ على فظاعةِ ما أَجْرَوا إليه وجَسرُوا عليه؛

رسولَ الله ﷺ ما كانَ يَلحَقُه مِنَ الوَحْشةِ مِن سَوْءاتِهم، فقيلَ له: هَوِّنْ عليك، واعفُ عنهم، فإنَّ أكثرَهم لا يَعقِلون، إذِ العَقْلُ يَقتَضي حُسْنَ الأدبِ ومُراعاةَ الحِشْمة، لا سِيَّما لِمَنْ كانَ بِذا المَنصِب.

قوله: (تَعَجرُفِهم): الجوهري: «جَمَلٌ فيه عَجْرِفة: كأنَّ فيه خُرْقاً وقِلَّةَ مُبالاةٍ لسُـرْعتِه»، الأساس: «في كلامِه عَجْرِفةُ وتَعَجرُف، أي: جَفْوة».

قوله: (مِن غير حَصْرٍ ولا تقييد): تفسيرٌ للحَصْر، أرادَ الإبقاءَ على الإطلاق، نَحْو: فُلانٌ يُعْطي ويَمنَع. وقد سبقَ بيانُه في أولِ السُّورة.

قوله: (ما أَجْرَوا إليه): أي: سَبَقُوا إليه، قال الحاسيّ:

هُمُ قَطَعُوا الأرحامَ بيني وبينهم وأَجْرَوا إليها واستَحَلُّوا المَحارِما(١)

قال المرزوقي: «الإجراءُ يُستَعمَلُ في المُنكَرِ المذموم، ومفعولُه محذوف، كأنه قيل: أَجْرَوا فِعْلَهم إليها»(٢).

⁽١) البيت لغَلَّاق بن مروان، كما في «الحماسة» ص٨٤.

⁽٢) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ١٣٨).

لأنّ مَنْ رفعَ اللهُ قَدْرَه عن أن يُجهَر له بالقولِ حتى خاطبَه جِلّةُ المُهاجِرينَ والأنصارِ بأخي السِّرار، كانَ صَنيعُ هؤلاءِ مِنَ المُنكِرِ الذي بَلَغَ مِنَ التفاحُشِ مَبلَغاً، ومِن هذا وأمثالِه يُقتَطَف ثَمَرُ الألباب، وتُقتَبسُ مَحاسِنُ الآداب، كما يحكى عن أبي عُبيدٍ ومكائه مِنَ العِلم والزُّهْدِ وثقةِ الرِّوايةِ ما لا يخفى _ أنه قال: ما دَقَقتُ باباً على عالمٍ قَطُّ حتى يخرجَ في وقتِ خروجِه.

﴿ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ في مَوضِع الرَّفْع على الفاعِلية، لأنَّ المعنى: ولو ثَبَتَ صَبرُهم. والصَّبْر: حَبْسُ النفس عن أن تُنازعَ إلى هواها، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿ وَآصَبِرْ نَفْسَكَ مَعَ اللَّينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم ﴾ [الكهف: ٢٨]، وقولهُم: صَبَرَ عن كذا، محذوفٌ منه المفعول،

قوله: (عن أبي عُبَيد): عن بعضهم: هو القاسمُ بنُ سَلّام الكوفيّ، وأبو عُبَيدة: مَعْمَرُ بنُ التَّيْميّ، وكان أستاذاً لأبي عُبيد (١).

قوله: (لأنَّ المعنىٰ: ولو ثبتَ صَبْرُهم): قال القاضي: «المعنىٰ: لو ثبتَ انتِظارُهم حتىٰ تخرج، فإنَّ «أنَّ» دلَّتْ بها في حَيِّزِها علىٰ المَصدر، ودلَّتْ بنفسِها علىٰ الثُّبُوت، ولذلكَ وَجَبَ إضهارُ الفِعْل»(٢).

قوله: (عن أن تُنازعَ إلى هواها): الجوهري: «نَنزَعَ إلى أهلهِ يَنزِعُ نِزاعاً، أي: اشتاق، وأنزَعَ (٣) القوم: إذا نَزَعَتْ إبلُهم إلى أوطانها».

قوله: (صَبَرَ عن كذا): محذوفٌ فيه المفعول، ويُروىٰ: «علیٰ كذا»، يُقال: صَبَرَ عليه، أي: نفسَه.

⁽١) تحرَّف في الأصول الخطية إلى: «لأبي عُبيدة»، والصوابُ ما أثبتٌ، فقد وُلِدَ أبو عُبيد سنة ١٥٧، وتوفي سنة ٢٣٤، ووُلِدَ أبو عُبيدة سنة ١١٠، وتوفي سنة ٢٠٩، رحمهما الله تعالى.

⁽٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢١٣).

⁽٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «ونزاع»، والمُثبَت من (ط) ومن «الصِّحاح» للجوهري، مادة (نزع).

وهو النَّفْس، وهو حَبْسٌ فيه شِدَّةٌ ومَشَقَةٌ على المحبوس، ولهذا قيلَ للحَبْس على اليمينِ أو القَتْل: صَبْر. وفي كلام بعضِهم: الصَّبرُ مُرَّ، لا يَتَجَرَّعُه إلا حُرِّ.

فإن قلت: هل مِن فَرْقِ بِينَ ﴿حَقَّى تَغْرُجَ ﴾ و ﴿ إِلَىٰ أَنْ تَخرُج ﴾ ؟ قلت: إِنَّ «حتىٰ المُحتَصَةُ بِالغاية المضروبة، تقول: أكلتُ السَّمَكةَ حتىٰ رأسَها، ولو قلت: حتىٰ نِصفَها أو صَدْرَها، لم يَجُز، و ﴿ إِلَىٰ عامّةٌ فِي كُلِّ غاية، فقد أفادت ﴿ حتىٰ ، بوَضْعِها: أَنَّ خُروجَ رسولِ الله ﷺ إليهم غايةٌ قد ضُرِبَتْ لِصَبْرِهِم، فها كانَ لهم أن يقطعوا أمراً دونَ الانتهاءِ إليه.

قوله: (إنَّ «حتىٰ» مُحتَصَّةُ بالغاية المضروبة): يعني: «حتىٰ» نصُّ في بيانِ الغاية، وبَتُّ للحُكم، وأنْ لا رُخْصة لهم دونَ هذه الغاية (١)، بخِلافِ «إلىٰ» فإنها مُطلَقةٌ تحتملُ أموراً، قالَ في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَيَدِيَكُمُ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ [المائدة: ٦]: «إلىٰ: تُفيدُ معنىٰ الغاية مُطلَقاً، فأما دخولهًا في الحكم وخُروجُها: فأمرٌ يدورُ مَعَ الدليل».

قال صاحبُ «التقريب»: «حتىٰ: تَختَصُّ بالغاية المضروبة، وإلىٰ: عامَّةٌ في كُلِّ غاية، لا يُقال: أكلتُ السَّمَكةَ حتىٰ نِصفَها، ويُقال: إلىٰ نِصفِها، فإنها قال: ﴿حَقَّ تَغْرُجَ ﴾ ليُفيدَ أنه غاية، ليسَ لهم أن يَقطَعوا أمراً دونَ الانتهاءِ إليها.

وبيانُه: أنَّ اختِصاصَها بالغايةِ المضروبة (٢)، أي: المُعيَّنة، معناه: أنَّ ما بعدَ «حتى « داخِلُ في حُكم ما قبلَها، فالرأسُ مأكولُ مِن قوله: «حتى رأسها»؛ إذ لو لم يَكُنْ مأكولًا، وانتهى الأكلُ قبلَه بجُزءِ آخرَ سِوى الرأس، لكانَ ذلكَ الجزءُ غايةً، فلم تَكُنْ مُحتَصَّةً بهذهِ الغايةِ المضروبة، وهو خِلاف وَضْعِها، وأما «إلى فلا تَختص، بل قد يَدخُلُ ما بعدَها، وقد لا يَدخُل، فقد تكونُ له غايةٌ (٣) أخرى سِوى ما بعدَ «إلى».

⁽١) من قوله: «وبتُّ للحكم» إلى هنا، سقط من (ح).

⁽٢) من قوله: «وإلى: عامة في كل غاية» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٣) من قوله: «فلم تكن مختصة» إلى هنا، سقط من (ف).

فإن قلت: فأيُّ فائدةٍ في قوله: ﴿إِلَيْهِمْ ﴾؟ قلت: فيه أنه لو خَرَج، ولم يكن خروجُه إليهم ولأجلهم، لَلَزِمَهم أن يَصبِروا إلىٰ أن يَعلَموا أنَّ خروجَه إليهم.

﴿لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾: في «كان»: إما ضميرُ فاعل الفِعْل المُضمَر بعدَ «لو»، وإما ضميرُ مَصدر ﴿صَبَرُوا ﴾، كقولهم: مَنْ كَذَبَ كانَ شَرّاً له، ﴿وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ بليغُ الغُفْرانِ والرحمةِ واسِعُهما، فلن يَضيقَ غُفْرانُه ورحمتُه عن هؤلاءِ إن تابوا وأنابوا.

فقوله: ﴿ حَتَّى تَغَرُّجَ ﴾ يدلُّ على أنه لا غاية لخيريّةِ صَبْرِهِم قبلَ الخروج، فليسَ لهم أن يَقطَعُوا أمراً قبلَ الانتِهاءِ إليه، وإلا لانتَهَتِ (١) الخيريّةُ لغايةِ قبلَ الخروج، ولا يَلزَمُ ذلكَ في «إلىٰ».

وكانَ الأَوْلَىٰ أَن يقول: إِنَّ «حتىٰ» تُفيدُ أَنه لا تنتهي خيريّةُ صَبْرِهِم بعدَ الخروج أيضاً، فكما أَنَّ حُكمَ الأكلِ يَشمَلُ الرأس، فحُكمُ خيريّةِ الصَّبْرِ يَشمَلُ زمانَ الخروج أيضاً، فيكونُ أبلغ، ولو قال: «إلىٰ» لم يَلزَم، لأنَّ ما بعدَ «إلىٰ» لا يَلزَمُ دخولُه في حُكم ما قبلَه، والله أعلم». تمَّ كلامُه.

قوله: (وإما ضميرُ مَصدَر ﴿صَبَرُواْ﴾): قال القاضي: «المعنىٰ: لكانَ الصَّبْرُ خيراً لهم مِنَ الاستِعجال، لِـمَا فيه مِن حِفظِ الأدب، وتعظيمِ الرسولِ ﷺ، الـمُوجِبَينِ للثناءِ والثواب والإسعافِ بالمسؤول»(٢).

قال الواحِديّ: «قَدِمَ بنو تميم على النبيِّ ﷺ لفِداءِ ذَرَاريهم التي سُبِيَت، وقال مُقاتِل: يعني بـ «الخير»: أنهم لو صَبَرُوا لـخُلِّي سبيلُهم بغير فِداء، فلما نادَوْهُ أَعتَقَ نِصفَ ذَرَاريهم، وفادىٰ نِصفَهم، يقولُ اللهُ عَزَّ وجَلّ: ولو صَبَرُوا لكُنتَ تُعتِقُ كُلَّهم »(٣).

⁽١) في الأصول الخطية: «وإلا لا تنتهي»، ولا يستقيم، وأثبتُ ما يُناسِبُ السّياق.

⁽٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢١٤).

⁽٣) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٥٢).

[﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُ بِنَإِ فَتَبَيَّنُواْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًا بِجَهَلَةِ فَنُصِيحُواْ عَلَى مَا فَعَلَتُمْ نَادِمِينَ * وَاعْلَمُواْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرِمِنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِثُمْ وَلَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ فَعَلَّمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكُرَّهُ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أَوْلَئِكَ هُمُ الرَّشِدُونَ * اللَّهُ فَاللَّهُ عَلِيمُ حَكِيمٌ * ٢ - ٨] * فَضْه لَا مِنَ اللَّهِ وَفِيمَ مَةً وَاللَّهُ عَلِيمُ حَكِيمٌ * ٢ - ٨]

بَعَثَ رسولُ الله ﷺ الوليدَ بنَ عُقْبةَ أَخَا عُثَهَانَ لأُمِّه وهو الذي وَلّاهُ عُثَانُ الكوفة بعدَ سعدِ بن أبي وَقّاص، فصَلّىٰ بالناس وهو سَكْرانُ صلاةَ الفَجْرِ أربعاً، ثم قال: هل أزيدُكم، فعَزَلَه عُثَانُ عنهم مُصَدِّقاً إلىٰ بني المُصطَلِق، وكانت بينَه وبينَهم إحْنة، فلما شارَفَ دِيارَهم رَكِبُوا مُستَقبِلِينَ له، فحَسِبَهم مُقاتِليه، فرجع، وقال لرسولِ الله ﷺ: قد ارتَدُّوا ومَنعُوا الزكاة، فغَضِبَ رسولُ الله ﷺ:

قوله: (مُصَدِّقاً): أي: بَعَثَه صَلَواتُ الله عليه آخِذاً للصَّدَقة.

النهاية: «قال الخطّابي: إنَّ «المُصَدِّقَ» _ بتخفيف الصاد _: العامِل، فإنه وكيلُ الفُقَراءِ في القَبْض، فله أن يَتَصـرَّفَ لهم بها يراهُ؛ مما يُؤدِّي إليه اجتِهادُه».

وأما قِصَّةُ الوليدِ بنِ عُقْبة: ففيها للمُفسِّرينَ اختِلاف، والصحيحُ ما روى الإمامُ أحمدُ ابنُ حنبل في «مُسنَده»(۱) عن عيسىٰ بن دينار عن أبيه: «أنَّ الحارثَ بنَ ضِرادِ الخزاعيَّ قَدِمَ علىٰ رسولِ الله عَلَيْ وسولُ الله عَلَيْ إلى قومه يَدعُوهُم إلىٰ الإسلام، ويجمعُ الزكاة، فضرَبَ وقتاً بينَه وبينَ رسول الله عَلَيْ ليبعثَ إليه رسولاً ليقبض الزكاة، فاحتبسَ الرسولُ عن الوقت، فظنَّ الحارثُ أنه قد حَدَثَتْ سَخْطةٌ مِنَ الله ورسوله، فانطلقَ مَعَ سَرَواتِ قومِه (٢) يأتونَ رسولَ الله عَلَيْ أنه بَعَثَ الوليدَ بنَ عُقبةَ إلىٰ الحارثِ ليقبض ما كانَ عندَه، فلما أنْ بلغَ بعضَ الطريق فَرقَ ورَجَع، وقال: يا رسولَ الله، الحارثُ منعني الزكاة، وأراد قَتْلي، فضَرَب رسولُ الله عَلَيْ البَعْثَ إلىٰ الحارث.

⁽۱) برقم (۱۸٤٥۹).

⁽٢) أي: رؤسائهم، والسَّرَوات: جمعُ سَراة، وهي جمعُ سَرِيّ، وهو الرئيس. انظر: «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (سرى).

وهَمَّ أَنْ يَغُزُوهم، فبلغَ القومَ فوَرَدُوا وقالوا: نعوذُ بالله مِن غَضَبِهِ وغَضَبِ رسولِه، فاتَّهمَهم، فقال: «لَـتَتَـهُنَّ أو لأبعَثَنَّ إليكم رجلاً هو عندي كنفسي، يُقاتِلُ مُقاتِلتَكُم، ويَسْبي ذَرارِيكم»، ثم ضَرَبَ بيده على كَتِفِ عليِّ رضيَ اللهُ عنه. وقيل: بَعَثَ إليهم خالدَ بنَ الوليد، فوَجَدَهم مُنادِينَ بالصَّلُواتِ مُتَهجِّدِين، فسَلَّمُوا إليه الصَّدَقات، فرجع.

وفي تنكير «الفاسِق» و «النبأ»: شِياعٌ في الفُسّاقِ والأنباء، كأنه قال: أيَّ فاسِقِ جاءكم بأيِّ نبأ، فتَوقَّفوا فيه وتَطَلَّبوا بيانَ الأمرِ وانكِشافَ الحقيقة، ولا تَعتَمِدُوا قولَ الفاسِق، لأنَّ مَنْ لا يَتَحامىٰ جِنسَ الفُسُوقِ لا يَتَحامىٰ الكَذِبَ الذي هو نوعٌ منه.

والفُسُوق: الخروجُ مِنَ الشيءِ والانسِلاخُ منه، يُقال: فَسَقَتِ الرُّطَبَةُ عن قِشْرِها، ومن مَقلُوبه أيضاً: قَفَسْتُ ومن مَقلُوبه أيضاً: قَفَسْتُ البَيْضة: إذا كَسَرتَها وأخرَجْتَ ما فيها، ومن مَقلُوبه أيضاً: قَفَسْتُ الشيء: إذا أخرَجتَه عن يَدِ مالِكِه مُغتَصِباً له عليه، ثم استُعمِلَ في الخروجِ عن القَصْدِ والانسِلاخِ مِنَ الحق، قال رُؤْبة:

فَواسِقاً عن قَصْدِها جَوائِرا

وقـرأ ابنُ مسعـود: «فتثبَّتوا»، والتثبُّتُ والتبيُّن: مُتقارِبان، وهما طَلَبُ الثباتِ والبيانِ والتَّعرُّف.

وليّا كانَ رسولُ الله ﷺ والذينَ معَه بالمَنزِلةِ التي لا يَجسُرُ أحدٌ أن يُخبِرَهُم بكَذِب، وما كان يقعُ مِثلُ ما فَرَطَ مِنَ الوليدِ إلا في النُّدرة؛ قيل: ﴿إِن جَآءَكُمْ ﴾ بحَرْفِ الشُّكّ.

استقبلَ الحارثُ البَعْثَ قُرْبَ المدينة، وقال لهم: إلى مَنْ بُعِثتُم؟ قالوا: إليك، فإنَّ رسولَ الله عَلَيْهُ بعثُ إليكَ الوليدَ بنَ عُقْبة، فزَعَمَ أنك مَنَعته الزكاة، وأردتَ قَتْلَه، فلما دخلَ على رسول الله عَلَيْهُ قاله أيضاً، قال: لا، والذي بَعَثَكَ بالحق، ما رأيتُه، وما أتاني، وما أقبلتُ إلا حينَ احتبسَ عليَّ رسولُ رسولِ الله، فنزلت: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوۤ إلى جَاءَكُمُ فَاسِقُ بِنَبٍ فَتَبَيَّوُٓ ﴾ الآية ».

قوله: (قيل: ﴿إِن جَآءَكُمُ ﴾ بحرفِ الشَّكِّ): جوابُ «ليَّا»، وقولُه: «وما كانَ يقعُ» إلىٰ آخِرِه: اعتراض.

وفيه: أنَّ على المُؤمنينَ أن يكونوا على هذو الصَّفة، لِئلا يَطمَعَ فاسِقٌ في مُخاطَبتِهم بكلمةِ زُور. ﴿ أَن تُصِيبُوا ﴾ مفعولٌ له، أي: كراهة إصابتِكم ﴿ فَوَمَّا بِجَهَلَةِ ﴾ حالٌ _ كقوله: ﴿ وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٢٥] _ ، يعني: جاهِلينَ بحقيقةِ الأمرِ وكُنْهِ القِصّة. والإصباح: بمعنى الصَّيْرورة. والنَّدَم: ضَرْبٌ مِنَ الغَمّ، وهو: أن تَغتَمَّ على ما وقعَ منك تَتَمنَّى أنه لم يقع، وهو غَمُّ يَصحَبُ الإنسانَ صُحْبة لها دوامٌ ولِزام، لأنه كُلَّما تَذكَّر المُتندَّمَ عليه راجَعَه؛ مِنَ النِّدام: وهو لِزامُ الشَّريبِ ودوامُ صُحْبته،

قوله: (وفيه: أنَّ على المُؤمنينَ أن يكونوا على هذه الصَّفة): أي: أُدمِجَ (١) في الآية أنَّ على المُؤمنينَ أن يكونوا على المُؤمنينَ أن يكونوا على تَثبُّتِ مِنَ الأمر لِئلَّا يَطمَعَ فاسِق، وذلكَ مِن حرفِ التنبيه، وإيقاع ﴿ اَمَنُوا ﴾ صِلةً للموصول، وجَعْلِها سَبَباً لِمَا بعدَه مِنَ الحرفِ الموضوع لنِداءِ البعيد، وقد نُودِيَ به القريبُ المقاطِن ليُنبَّهُ على أنَّ الخِطابَ الذي يَتلُوه مَعْنيٌّ به جدّاً.

الراغب: «في قوله: ﴿إِنجَآءَكُمُ فَاسِقُ إِنبَا فَتَبَيّنُواْ ﴾ تنبيهٌ على أنه إنْ كانَ الخبرُ عظيماً له (٢) قَدْر، فحَقُّه أن يُتَوقَّفَ فيه _ وإنْ عُلِمَ أو غُلَبَ صِحَّتُه على الظَّنِّ _ حتى يُعادَ النَّظَرُ فيه، ويُتَبَيَّنَ فَضْلَ تبيُّن »(٣).

وقولُه: (مِنَ النِّدام): مُتعلِّقٌ بقوله: «والنَّدَمُ ضَرْبٌ مِنَ الغَمِّ»، أي: مأخوذٌ منه.

قوله: (لزامُ الشَّريب): الجوهري: «شَريبُك: الذي يُشارِبُك، ويُورِدُ إبلَهُ معَ إبلِك، وهو فَعِيلٌ بمعنىٰ: مُفاعِل، مِثْل: نَدِيم وأَكِيل»، ورُوِيَ عن المُصنَّف: أنَّ هذه المسألة مُحتَلَفٌ فيها، وهي أنه كُلَّما يَتَذكَّرُ الإنسانُ ذنباً، هل يجبُ عليه تجديدُ النَّدَم أم يكفيه النَّدَمُ مرّة، ففي هذه الآية إشارةٌ إلىٰ أنه يجبُ عليه كلَّما تَذكَّره أن يَندَم، لأنَّ لفظَ النَّدَم يُنبِئُ عن اللزوم، فينبغي أن يكونَ مُلازِماً للندم كلَّما تَذكَّر.

⁽١) تقدُّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً.

⁽٢) في الأصول الخطية: «وما له قدر»، وله وَجْه، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب، وهو أوضح.

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٧٨٩.

ومن مَقلُوباتِه: أدمَنَ الأمر: أدامَه، ومَدَنَ بالمكان: أقامَ به، ومنه: المدينة، وقد تراهم يجعلونَ الهممّ صاحِباً، ونَجِيّاً، وسَمِيراً، وضَجِيعاً، وموصوفاً بأنه لا يُفارِقُ صاحِبَه.

الجملةُ المُصَدَّرةُ بـ (لو): لا تكونُ كلاماً مُستأنفاً، لأدائِهِ إلىٰ تَنافُر النَّظْم،

قوله: (وقد تَراهُم يجعلونَ الهمَّ صاحِباً): بيانٌ لِقولِه: «وهو غَمُّ يَصحَبُ الإنسانَ صُحْبةً لها دوام».

قوله: (لا تكونُ كلاماً مُستأنفاً، لأدائِهِ إلى تَنافُرِ النَّظْم): قال أبو البقاء: «﴿لَوَيُطِيعُكُمُ ﴾ مُستأنف، ويجوزُ أن يكونَ حالاً، والعاملُ فيه الاستِقرار، وإنها جازَ ذلكَ مِن حيثُ جازَ أن يقعَ صِفةً للنَّكِرة، كقولك: مَرَرتُ برَجُل لو كَلَّمتُه لكَلَّمَني، أي: مُتهيِّعٌ لذلك»(١).

وقلت: إنها لم يَحسُنِ الاستِئناف، لأنَّ قولَه: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللهِ ﴾ لو جُعِلَ مَورِداً للسؤال استجهالاً لهم بها كان يصدرُ منهم من الفلتاتِ التي لا تليقُ بحضرةِ الرسالة، فنُزَّلُوا لذلك منزلة مَن لا يعلمُ أنّ فيهم رسولَ الله (٢)؛ بأن يقولوا: ما بالنا ورسولُ الله مُستَقِرُّ فينا، لم يَقَعْ قولُه: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرِ مِنَ ٱلْأَمْ لِلَهَ اللهُ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَانَ ﴾ مَوقِعَه في فينا، لم يَقَعْ قولُه: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرِ مِنَ ٱلْأَمْ لِلَهَ عَلَى مَنْ حالُه أنه أرسَلَه اللهُ تعالى، وخصَّهُ الجواب، ولكنْ إذا جُعِلَ حالاً، بمعنى: أنَّ فيكم مَنْ حالُه أنه أرسَلَه اللهُ تعالى، وخصَّهُ بمَنصِب الرسالة، ولا يَقطَعُ أمراً إلا بالوَحْي النازل، فيجبُ عليكم أنْ لا تُحاولوا أن يَعمَلَ في الحوادثِ على مُقتَضَىٰ ما يَعِنُ لكم مِن رأى واستِصواب حالٍ حَسَن (٣).

ويُمكِنُ أَن يُوجَّهَ طريقُ الاستِئنافِ بأنه تعالىٰ لَمَّا أَرشَدَهُم طريقَ الصواب بقوله: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقُ بِنَهٍ فَتَسَيَّنُوا ﴾، أي: استَعمِلُوا التأنيّ فيها سَنَحَ لكم مِنَ الأُمور، والتَّرَوِّي في كَشْفِ الأحوالُ، لِثلّا تَرجِعُوا إلىٰ كلام بعض الفُسّاق فتتَورَّطُوا فيها تَندَمُونَ منه، نَبَّهَهُم أيضاً أَنَّ فيهم رسولَ الله، الناطِقَ بالسُّنةِ العادلة، والصادعَ بالجِكمةِ الساطِعة، لا يَرجِعُ عن رأي كُلِّ

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٧١).

⁽٢) من قوله: «لو جُعِلَ مورداً للسؤال» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

⁽٣) في الأصول الخطية: «جا الحسن»! وقدَّرتُه بها أثبتّ.

ولكنْ مُتَّصِلاً بها قبلَه؛ حالاً مِن أَحَدِ الضميرَينِ في ﴿فِيكُمْ ﴾؛ الـمُستَتِرِ المرفوعِ أو البارِزِ المجرور، وكلاهما مَذَهَبُ سَديد. والمعنى: أنَّ فيكم رسولَ الله على حالةٍ يجبُ عليكم تغييرُها، وهي أنكم تحاولون منه عليكم تغييرُها، أو: أنتُم على حالةٍ يجبُ عليكم تغييرُها، وهي أنكم تحاولون منه أن يَعمَلَ في الحوادِثِ على مُقتضى ما يَعِنُّ لكم مِن رأي واستِصواب، فِعْلَ المِطواعِ لغيره التابع له فيها يَرتَئيه المُحتَذِي على أمثلته، ولو فَعَلَ ذلك ﴿فَينَمُ ﴾، أي: لَوقَعتُم في الْعَنَتِ والهلاك، يُقال: فُلانٌ يَتَعنَّتُ فُلاناً، أي: يَطلُبُ ما يُؤدِّيهِ إلى الهلاك، وقد أُعنِتَ العَظْم: إذا هيضَ بعدَ الجبر.

زائغ، ولا يَعمَلُ بهوىٰ كُلِّ مُبطِل، فاقتَدُوا به في ذلك، فاتَّجَه لهم أن يسألوا: لِـمَ كانَ ذلك؟ فقيل: لو يُطيعُ بعضاً منكم في كثيرٍ مِنَ الأمرِ لَعَنِتُم، ثم قالَ للبعض الآخر: ﴿وَلَكِكَنَ ٱللَّهَ حَبَّكَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَانَ﴾.

ويُؤيِّدُه ما قال الواحِديّ: ﴿ أَن تُعِيبُوا ﴾ أي: لِئلا تُصِيبُوا ﴿ فَوْمًا بِحَهَا لَمَ فَنُصِيحُوا عَلَى مَا فَعَلَمُتُمْ نَدِمِينَ ﴾، ثم وَعَظَهم فقال: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللّهِ ﴾، أي: اتقوا أن تَكذِبُوهُ وتقولوا باطِلاً، فإنَّ الله يُخبِرُه به، فتُفضَحوا. ثم قال: ﴿ لَوَيُطِيعُكُمْ وَ كَثِيرٍ ﴾ مما تُخبِرُونَه فيه بالباطِل، لَوقعتُم في الإثم والهلاك، ثم خاطبَ المُؤمنينَ الذين لا يَكذِبُون، فقال: ﴿ وَلَكِكِنَّ اللّهَ حَبَّ إِلَيكُمُ ٱلْإِيمَنَ ﴾ (١٠).

قوله: (فيها يَرتَئيه المُحتَذي): أي: يراهُ المُقتَدي لنفسِه، قيل: يُقال: ارتأىٰ فلان، أي: رأىٰ رأياً لنفسِه، مِثْل: استوىٰ: أخذ السَّواءَ لنفسِه.

الأساس: «وارتـأىٰ في الأمـر، وارتأيتُ رأياً في كذا، والرأي: ما ارتأىٰ فُلان، وفُلانٌ يتراءىٰ برأي فُلان: يَميلُ إلىٰ رأيه، ويأخذُ به، واسترأيتُه: طلبتُ منه رأيـَه».

قوله: (إذا هيضَ بعدَ الجَبْر): ورُوِيَ عن المُصنِّف أنه قال: هذا يكونُ أشَدَّ مِنَ الكَسْر، وقد رُوِيَ أنَّ الحجّاجَ حَبَسَ يزيدَ بنَ المُهلَّب، وكان يُعذِّبُه بأنواع العذاب، وكان لا يُسمَعُ له

⁽١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٥٢-١٥٣).

وهذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ بعضَ المُؤمنينَ زيَّنوا لرسولِ الله ﷺ الإيقاعَ ببني المُصطَلِق، وتصديقَ قولِ الوليد، وأنَّ نظائِرَ ذلكَ مِنَ المهناتِ كانت تَفْرُطُ منهم، وأنَّ بعضهم كانوا يَتَصوَّنُونَ ويَزَعُهم جِدُّهُم في التقوىٰ عن الجسارةِ علىٰ ذلك، وهم الذينَ استثناهُم بقوله: ﴿وَلَكِنَّ اللهَ حَبَّ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَنَ ﴾، أي: إلى بعضِكم، ولكنَّه أغنَتْ عن ذِكرِ البعض» صِفتُهم المُفارِقةُ لصِفةِ غيرهم،

أنين، وكان الحجّاجُ يُحِبُّ أَن يَسمَعَ له أنيناً ليَشتَفِيَ منه، فقيلَ له: إنَّ رِجْلَه كُسِرَت في حَرْبِ كذا وجَبَرَت، فينبغي أن يُوضَعَ على تلكَ الرِّجْل، ففعلوا، فأنَّ.

قوله (مِنَ المهنات): وهي خِصالٌ في الشَّرّ، النهاية: «يُقال: في فُلانٍ هَنات، أي: خِصالُ شَرّ، ولا يُقالُ في الخير».

الانتصاف: «مِن هَناتِ المُعتَزلة تَوْريكُهم (١) على عثمانَ رضيَ اللهُ عنه، وتَوَقُّفُهم في الحكم بفِسْقِ قَلْبه، وقد عَرَّضَ هاهنا بأنه وَلَى الوليدَ عِوَضاً عن سَعْدِ بنِ أبي وَقَاص؛ أحدِ العَشَرةِ المُبشَّرة، وعَرَّضَ به في قوله: «إنَّ مِنَ الصحابةِ مَنْ كان تَصدُرُ منه هَنات»، فافهم مِن تَعرُّضِنا ما عَرَّضَ به في عثمانَ رضيَ اللهُ عنه، نسألُ الله العِصْمة» (٢).

قوله: (ويَزَعُهم): أي: يَكُفُّهم، النهاية: «في الحديث: «مَنْ يَزَعُ السُّلْطانُ أكثرُ مَّن يَزَعُ السُّلْطانُ أكثرُ مَّن يَزَعُ القُرآنِ والله القُرآنِ والله تعالىٰ، يُقال: وَزَعه يَزَعُه وَزْعاً، فهو وازغ: إذا كَفَّه ومَنَعَه».

قوله: (أَغنَتْ عن ذِكرِ «البعض» صفتُهم المُفارِقةُ لصِفةِ غيرهم): يعني: نُـزِّلَ التغايُرُ بينَ الوَصْفَينِ منزلةَ التغايُر بينَ الذاتين، وذلكَ أنَّ العطفَ بـ «لكن» في الجملتينِ يُوجِبُ التغايُرَ بينهما بالنفي والإثبات، فيُقدَّرُ معنىٰ قوله: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمُ فِ كَثِيرِ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَفَيْتُمُ ﴾ بقرينةِ الحال،

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الانتصاف»: «تَلْبُهم»، أي: قَدْحُهم وعَيبُهم. يُقال: وَرَّكَ فُلانٌ ذنبَه على غيره توريكاً؛ إذا أضافه إليه وقَرَفَه به، ووَرَّكَ الذنبَ عليه: مَمَلَه. «لسان العرب» لابن منظور، مادة (ورك).

⁽٢) «الانتصاف» (٣: ٥٦٠) بحاشية «الكشّاف».

⁽٣) يُرويٰ عن عثمان رضي الله عنه موقوفاً، وليس بمرفوع.

وهذا من إيـجازاتِ القُرآنِ ولـمحاتِهِ اللطيفة، التي لا يَفطُنُ لها إلا الخواص. وعن بعضِ المُفسِّرين: هُمُ الذينَ امتَحَنَ اللهُ قلوبَهم للتقوىٰ.

وما بعدَ كلمةِ الاستِدراك، وبالاستِئنافِ بقوله: ﴿أَوْلَيْكَ هُمُ ٱلرَّشِدُونَ ﴾ المفيدُ للتخصيص والتَّعْريض بواسِطةِ ضمير الفَصْل: ما حَبَّبَ إلى بعضِكم الإيهان؛ تغليظاً، لأنَّ مَنْ تَصَدّىٰ لتزيينِ الرسولِ عَلَيْ في الإيقاع بقوم مُؤمنينَ غافِلينَ بَرِيئين، وجَسَرَ على ارتكاب تلكَ العظيمة، لم يكنْ عبوباً إليه الإيهان، ويُقدَّرُ معنى قوله: ﴿حَبَّبَ إِلَيَكُمُ ٱلْإِيمَنَ ﴾: حَبَّبَ إلى بعضِكم، لأنَّ مَنْ تَصَوَّنَ مِن مِثلِ تلكَ الهنات، ويَزَعُه (١) جِدُّه في التقوىٰ عن ارتكابِها، كانَ مُحِبًا للإيهان، فكأنه قيل: ما حَبَّبَ إلى بعضِكم الإيهان، ولكنْ حَبَّبَ إلى بعضٍ آخَرَ منكم الإيهان. وهذا أيضاً تفسيرٌ لقوله بعدَ هذا: «المُغايرةُ مفقودةٌ مِن حيثُ اللفظ، حاصِلةٌ مِن حيثُ المعنىٰ».

والذي يدلُّ على التغليظ: التعريضُ بقوله: ﴿وَكُرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفُّرَ وَٱلْفُسُوقَ ﴾ بقوله: ﴿أَوْلَيْكُمُ ٱلْكُفُّرَ وَٱلْفُسُوقَ ﴾ بقوله: ﴿أَوْلَيْكُمُ ٱلْكُفُّرَ وَٱلْفُسُوقَ ﴾ بقوله: ﴿أَوْلَيْكُمُ ٱلْرَّيْشِدُونَ ﴾ ، وإلى هذا المعنى أوماً الواحِديُّ بقوله: ﴿﴿لَوْيُطِيعُكُمُ ﴾ أي: الرسولُ ﷺ ، ﴿فَالَمُ يُكِذِبُونَ عَنْتَ ، ثم خاطبَ المُؤمنينَ الذي لا يَكذِبُون ، فقال: ﴿وَلَكِنَّ ٱللهَ حَبَّ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَنَ ﴾ "(٢).

قوله: (وعن بعض المُفسِّرين: هُمُ الذينَ امتَحَنَ اللهُ قلوبَهم): فيه إشارةٌ إلى بيانِ النَّظْم، يعني: كما رُزِقَ أولئكَ السُّعَداءُ لزومَ التَادُّب في حَضْرةِ الرسالةِ مِن خَفْضِ الصَّوْت، أُرشِدُوا إلى تصديقِ ما قالَه الرسولُ عَلَيْهُ، وإلى امتِثالِ ما يُقدِمُ إليه، فيلزمُ مِن هذا أنَّ الباقينَ هُمُ الذينَ حُرِمُوا توفيقَ التَّادُّب بحَضْرتِه، فوقعوا في العَنَت، فيكونُ قولُه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَدَلَةِ مَلَ المَّوْت. اللهَ عَنَى مَا السَّعَطرادِ لحديثِ رَفْع الصَّوْت.

وفيه: أنَّ التأدُّبَ رأسُ الحسنات، وأساسُ الخيرات.

⁽١) في الأصول الخطية: «ويزع»، وأثبتُّ ما يُناسِبُ السِّياق.

⁽٢) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٥٣).

وقولُه: ﴿ أُوْلَيْكَ هُمُ ٱلرَّشِدُونَ ﴾ _ والخِطابُ لرسول الله ﷺ، أي: أولئكَ السُمَّتَنَونَ هُمُ الراشِدون _ يُصَدِّقُ ما قُلتُه.

فإن قلت: ما فائدةُ تقديمِ خَبَرِ «أَنَّ» على اسمِها؟ قلت: القَصْدُ إلى تَوْبيخ بعضِ المُؤمنينَ على ما استَهجَنَ اللهُ منهم؛ مِنَ استِتباعِ رأي رسولِ الله ﷺ لآرائهم، فوجَبَ تقديمُه لانصِباب الغَرَض إليه.

قوله: (أي: أولئكَ المُستَنوَنَ هُمُ الراشِدون، يُصَدِّقُ ما قُلتُه): التاءُ في «ما قُلتَه» خِطابٌ للرسولِ ﷺ، وفي أكثر النُّسَخ: «يُصَدِّقُ ما قُلتُه»، بضَمِّ التاء؛ خَبَرٌ لقوله: «قوله»، وهو الوَجْه، يعني: دلَّ ﴿ أُولَتِكَ هُمُ الرَّشِدُونَ ﴾ منطوقاً ومفهوماً على أنَّ القومَ فِرقتان، وأنَّ حُكمَ التغايُر في الوَصْفِ بمنزلةِ المُخصِّص لِهَا قبله.

قوله: (القَصْدُ إلى تَوْبيخ بعض المُؤمنين): قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر، لأنَّ المُقتَضي للتَّوْبيخ على استِتباعِهم رأيه: كونُه رسولاً، لا كونُه فيهم، فكانَ أَوْلَى بالتقديم، فلَعَلَّ توجيهه: أنَّ تقديم التوبيخ أهم، و ﴿فِيكُم ﴾ مِن جُملةِ كلام التوبيخ، لأنَّ قوله: ﴿لَوَيُطِيعُكُم ﴾ مَعَ جوابه: حالٌ مِن ﴿فِيكُم ﴾، فتقديم جُزءِ التوبيخ كتقديمه، لكنْ إنها يَتَمشّىٰ لو استَقَلَّ أنَّ ﴿فِيكُم ﴾ مَعَ الشَّرْطيّةِ كلاماً، لكنَّ قولَه: ﴿رَسُولَ اللهِ ﴾ عُمْدة جُملةِ التوبيخ معنى وإعراباً، فلا استبدادَ بدُونِه، فليُتأمَّل.

وقلت: قد تَقرَّرَ عندَ عُلماءِ البيان: أنَّ في تقديم ما رُثبتُه التأخيرُ مِن جُزءِ الجملةِ إيذاناً بأنَّ الكلامَ فيه، لأنهم يُقدِّمُونَ الأهمّ، وهاهنا التوبيخُ وإن كانَ وارداً على الجملة، وعلى كونِه رسولاً كما سبق، لكنْ في تقديم الظَّرْفِ تَتْميمٌ لذلكَ المعنى، واستبعادٌ له؛ لأنَّ المعنى: أتستتبعُونَ رأيه لرأيكم، وأنه رسولٌ مِنَ الله، ومَهبِطُ وَحْيه، فكيفَ وهو مُستَقِرٌ فيكم، وأنتُم بينَ يَدَيه شاهِدِينَ بَجلِسه، ولستُم غائبينَ كغيركم. نَزَّهُم لذلكَ الفِعْل كأنهم اعتَقَدُوا أنه غائبٌ عنهم، فلو أُخِرَ ﴿ فِيكُمٌ ﴾ لم يُتفطَّن لتلكَ النُّكْتةِ السَّرِيّة، ولا يَتفطَّنُ لأمثالِها إلا أمثالُ المُصنَّف.

فإن قلت: فلِمَ قيل: ﴿ يُطِيعُكُمُ * دون: أطاعكم؟ قلت: للدلالةِ على أنه كانَ في إرادتِهم استِمرارُ عَمَلِهِ على ما يَستَصوِبُونَه، وأنه كُلَّما عَنَّ لهم رأيٌ في أمرِ كانَ معمولاً عليه، بدليل قوله: ﴿ فِي كَثِيرِ مِّنَ ٱلْأَمْرِ * كقولك: فُلانٌ يَقْرِي الضَّيْفَ ويَحْمي الحريم، تُريد: أنه مما اعتادَهُ ووُجِدَ منه مُستَمِرًا.

فإن قلت: كيفَ مَوقِعُ ﴿وَلَكِكِنَّ﴾ وشَريطتُها مفقودةٌ مِن مُخالَفةِ ما بعدَها لِمَا قبلَها نفياً وإثباتاً؟ قلت: هي مفقودةٌ مِن حيثُ اللفظ، حاصِلةٌ مِن حيثُ المعنى، لأنَّ الذينَ حُبِّبَ إليهم الإيهانُ قد غايَرَتْ صِفتُهم صِفةَ المُقدَّم ذِكرُهم، فوقعت «لكنّ» في حاقً مَوقِعِها مِنَ الاستدراك.

ومعنىٰ «تحبيب الله» و «تكريهه»: اللَّطْفُ والإمدادُ بالتوفيق، وسبيلُه الكِناية،

قوله: (كما سبق): قيل: ما سَبَقَ هو قولُه: "إنَّ بعضَهم كانوا يَتَصوَّنُون، ويَزَعُهم جِدُّهم في التقوىٰ»، ولعلَّ هذا القائلَ ظنَّ أنَّ الكافَ مُتعلِّقٌ بقوله: "وسَبيلُه الكِناية"، وليس به؛ لأنَّ هذا السابق ليسَ بكِنايةٍ عن اللَّطْفِ والإمدادِ والتوفيق، بل هو مُتَّصِلٌ بقوله: "حاصِلةٌ من حيث المعنىٰ»، وما تَوسَّطَ بينهما تفسيرٌ لمعنىٰ تحبيب الله، واعتراضٌ بينَ المُتعلِّق والمُتعلَّق، ذلك أنه سأل: أنَّ مُقتضىٰ "لكنّ» في هذا الكلام مفقود، وأجاب: أنَّ مُقتضاها حاصِلٌ مِن حيث المعنىٰ، وأنَّ ما بعدَها موصوفٌ بها يلزمُ منه مُغايرةُ ما قبلَها.

ومثلُ هذا المعنىٰ سَبَقَ عندَ قوله: «ولكنَّه أغنَتْ عن ذِكر «البعض» صِفتُهم المُفارِقةُ لصِفةِ غيرهم»، كما سَبَقَ شَـرْحُه قُبيلَ هذا.

وأما بيانُ الكِناية: فإنَّ قولَه: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَنَ ﴾، ﴿وَكُرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ ﴾: لا زِمانِ لِلتَّطْفِ والتوفيق، كما أنَّ محبَّةَ الكُفْرِ وكراهيةَ الطاعةِ رديفانِ للخِذْلان، ومِثلُ هذا المعنى ما سبقَ في الكلام، وعندنا إسنادُ المحبّةِ والكراهيةِ إلى الله حقيقة.

وكُلُّ ذي لُبِّ وراجع إلى بصيرةٍ وذِهْنِ لا يغيبُ عليه أنَّ الرجلَ لا يُمدَّحُ بغير فِعلِه، وحَمْلُ الآية على ظاهِرها يُؤدِّي إلى أن يُثنى عليهم بفِعْل الله، وقد نفى اللهُ هذا عن الذينَ أُنزِلَ فيهم: ﴿وَيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ ﴾ [آل عمران: ١٨٨].

قوله: (وكلَّ ذي لُبِّ وراجع إلى بَصِيرة): هذا استدلالٌ على أنَّ المُرادَ بتحبيب الإيمانِ وتزيينهِ في القلب وتكريهِ الكُفْر: اللَّطفُ والتوفيقُ كِناية، لأنه تعالى خلقَ في قلوبِهم الإيمانَ وكراهةَ الفِسقِ تحقيقاً وتصريحاً بدليلِ عقلي، بل وُجْدانيٍّ ضروريّ.

قال صاحبُ «التقريب»: وما أثنىٰ على المُؤمنينَ بالتَّحْبيب والتكريه، وهما فِعْلُ الله تعالىٰ، ولا يُمدَّحُ الرجلُ بفِعْلِ غيره، لأنَّ مَدْحَهم بوُجودِ المُحبَّب فيهم لا بالتحبيب، كما يَصِحُّ المدحُ بالجمالِ والحسن.

الانتصاف: «ترك الزمخشريُّ الحقَّ لخيالِ اعتَمَدَه في الشاهِد؛ أنَّ الإنسانَ لا يُمدَّحُ بِفِعلِ غيره، وأبطَلَ ما صَرَّحَتْ به الآيةُ مِن نِسبةِ ذلكَ إلى الله وحده، وكيف تُترَكُ أدلةُ العَقْل وصَريحُ النَّقل في قوله: ﴿اللهُ خَلِقُكُلِ شَيْءٍ ﴾ [الرعد: ١٦] وأمثالِه، بقياس الغائب على الشاهد، فهذا تحريفٌ لكتاب الله، فإنَّ الله تعالى أعطى وأثنى، ومنحَ ومَدَح، ولا موجودَ إلا اللهُ وصفاتُه وأفعالُه بعضُها محلُّ بعض (١١)، فهاذا يقولُ في ثناءِ الله على رُسُلِهِ باصطفائِهِ لهم، أهو بها اكتسَبُوه، أو بها وَهَبَهم فاتَّهُوه؟ فإن قالَ بالأول خرجَ عن المِلّة، وإن قال بالثاني فسَلَّمَ الأمر» (٢).

وقال الإمام: «المعنيُّ بقوله: ﴿حَبَّ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَنَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾: قَرَّبَه إليكم، وأدخَله في قلوبكم، ومَنْ أحبَّ شيئاً وأدخَله في قلوبكم، ثم زَيَّنه فيها، بحيثُ لا تُفارِقُونَه، ولا يخرجُ مِن قلوبكم، ومَنْ أحبَّ شيئاً وطالَ لُبثُه فيه فقد يمل، والإيبانُ كُلَّ يوم يَزدادُ فيه نشاطاً، بل كُلُّ مَنْ كانت عِبادتُه أكثر، وعمَّلُه لِمَشَاقً التكاليف أتمّ، كانَ ذلكَ عندَه ألذُ وأكمل، ولهذا قال في الأول: ﴿حَبَّبَ إِلَيكُمْ ﴾، وفي الثاني: ﴿وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾، كأنه قَرَبه إليهم، ثم أقامه فيهم "").

⁽١) في عبارة المُؤلِّف رحمه الله تعالى اختصار، ولفظُ ابن المُنيِّر في «الانتصاف»: «لا موجودَ إلا اللـهُ وصفاتُه وأفعالُه، غير أنه تعالىٰ جعلَ أفعالَه بعضَها محلٌّ لبعض، فسمّىٰ المحلَّ فاعِلاً، والحالَّ فِعْلاً».

⁽٢) «الانتصاف» (٣: ٥٦١) بحاشية «الكشّاف».

⁽٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٨: ١٠٢).

فإن قلت: فإنَّ العَرَبَ تـمدحُ بالجمالِ وحُسْنِ الوجوه، وذلكَ فِعلُ الله، وهو مَدحُ مقبولٌ عندَ الناسِ غيرُ مردود؟ قلت: الذي سَوَّغَ ذلكَ لـهم أنهم رأوا حُسْنَ الرُّواء، ووَسامةَ المَنظَرِ في الغالب _ يُسفِرُ عن مَخبَرٍ مَرْضيٍّ وأخلاقٍ محمودة، ومن ثَمَّ قالوا: أحسَنُ ما في الدَّمِيم وجهُه،

وقلت: قوله: «وحَمْلُ الآيةِ على ظاهرها يُؤدِّي إلى أن يُتنى عليهم بفِعْلِ الله» بعيدٌ عن المقام؛ لأنَّ ﴿وَلَكِنَ اللهُ حَبَّ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَنَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُو ﴾ غيرُ واردٍ على المَدْح، بل على سبيل الامتِنان، وأنه تعالى هو بفَضْلِهِ وكرَمِه اختَصَّهُم به ليَحمَدُوهُ على ذلكَ الإنعام، لا أنه يمدَحُهم، ولذلكَ قرَّره بقوله: ﴿وَكَرَّهُ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفُرَ وَالفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ﴾ على سبيل الطَّرْدِ والعكس (۱)، ثم فَرَّع عليه بقوله: ﴿أُولَيَهُ هُمُ ٱلرَّشِدُونَ ﴾ مَدْحاً وتعريضاً، فأثبتَ الخلقَ أُولاً، وقَرَنَه بالكَسْب ثانياً، ومَدَحَهم عليه.

قوله: (في الغالب يُسفِرُ عن مَخبَرٍ مَرْضيّ): قيّده بـ«الغالب»، لِئلّا يَرِدَ نحوُ قولِ أَي الطَّيّب:

وما الحُسْنُ في وَجْهِ الفتىٰ شَرَفاً له إذا لم يَكُنْ في فِعْلِهِ والخلائقِ(٢)

ونَظَرَ حكيمٌ إلى غُلام حَسَن، فاستَنطَقَه، فرآه بَليداً، فقال: نِعمَ البيتُ لو كان فيه ساكن. ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُواْ تَسْمَعْ لِعَوْلِمَ كَانَّهُمْ خُسُبُ مُسَنَدَةٌ ﴾ ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُواْ تَسْمَعْ لِعَوْلِمِ مَّكُمْ مُسَلَّمُ مُسَلَّمُ وَالله وَالله وَيَا عَن مُسلِم (٤) وروينا عن مُسلِم (٤) عن أبي هُريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: ﴿إنَّ الله لا يَنظُرُ إلىٰ أجسامِكم، ولا إلىٰ صُورِكم » والحقُ أنَّ تلكَ الأخلاق الفاضِلة يُحدِثُها الله تعالىٰ، ويَزرَعُها أينَ شاء، كقوله تعالىٰ: ﴿وَنَفْسِ وَمَاسَوْنِهَا * فَأَلْمَمَا خُورَهَا وَنَقُونِهَا ﴾ [الشمس: ٧-٨].

⁽١) تقدَّم بيانُ معنىٰ الطَّوْد والعكس عند تفسير الآية ٢٥ من سورة الأنفال (٧: ٧٠) تعليقاً.

⁽٢) انظر: «شرح ديوان المتنبي» للواحدي (٢: ٨٠٣).

⁽٣) أي: الزنخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة المنافقون (١٥: ٤٢٩).

⁽٤) في «صحيحه» برقم (٢٥٦٤).

فلم يجعلوهُ مِن صفاتِ المدح لِذاتِه، ولكنْ لِدلالتِهِ على غيره، على أنَّ مِن مُحقِّقةِ الثقاتِ وعُلماءِ المعاني مَنْ دفعَ صِحّةً ذلك، وخَطَّأَ المادِحَ به، وقَصَرَ المَدْحَ على النَّعْتِ بأُمَّهاتِ الخير، وهي الفصاحةُ والشَّجاعةُ والعَدْلُ والعِفّة، وما يَتَشعَّبُ منها، ويَرجعُ إليها، وجَعَلَ الوَصْفَ بالجمالِ والثَّرُوةِ وكثرةِ الحَفَدةِ والأعضادِ وغير ذلك مما ليسَ للإنسانِ فيه عَمَل: غَلَطاً ومُخالفةً عن المعقول.

والكفر: تَغْطيةُ نِعَم الله تعالى وغَمْطُها بالجحود، والفسوق: الخروجُ عن قَصْدِ الإيهانِ ومَحَجَّتِهِ بركوب الكبائر، والعصيان: تَرْكُ الانقيادِ والمُضِيِّ لِـمَـا أَمَرَ به الشارع،

قوله: (فلم يجعلوهُ مِن صِفاتِ المَدْح لِذاتِه): أي: لم يجعلوا حُسْنَ المَنظَرِ من صِفاتِ المدح أصالة؛ لِمَا ينبغي أن يُستَعمَلُ المدحُ في الفضائِل الاختيارية، وإذا استُعمِلَ في غيرها أُوِّلَ ما يَؤُولُ إليها، فذهبَ فيه إلى الحقيقةِ والمجاز، وذهبَ القاضي إلى أنه للقَدْرِ المُشتَرَكِ حيثُ قال: «المدح: هو الثناءُ على الجميل مطلقاً»(١)، وقال الجوهري: «المدح: الثناء الحسن»، وقال الراغب: «كُلُّ حَمْدٍ مَدْح، وليسَ كُلُّ مَدْحٍ حَمْداً»(٢)، وقال الإمام: «يُقال: مَدَحتُ اللَّولُوةَ والفَرَس، ولا يُقال: حَمِدتُهما»(٣).

قوله: (والكفر تغطيةُ نِعَم الله وغَمْطُها بالجحود): الراغب: «الكُفْر: عبارةٌ عن السَّتْر، وكُفْرُ النِّعْمة: سَتْرُها، وحقيقةُ الكُفْر: سَتْرُ نِعمة الله، وأعظمُ الكُفْرِ ما كانَ مُقابِلاً لأعظم النَّعْم، وهو ما يُتَوصَّلُ به إلى الإيهانِ واستحقاقِ الثواب، ومَنْ قابَلَ تلكَ النِّعمةَ بالكُفْران، فهو النَّعَم، وله ما يُتَوصَّلُ به إلى الإيهانِ واستحقاقِ الثواب، ومَنْ قابَلَ تلكَ النِّعمةَ بالكُفْران، فهو النَّعَم، ولذلكَ صارَ الكُفرُ في الإطلاق: جُحُودُ الوَحْدانيةِ والنَّبوّةِ والشرائع»(٤).

⁽١) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (١: ٤٢).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٢٥٦.

⁽٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (١: ١٩٠).

⁽٤) «مفردات القرآن» ص٤١٧.

والعِرْقُ العاصي: العانِد، واعتَصَتِ النَّواة: اشتَدَّت. والرُّشْد: الاستِقامةُ على طريقِ الحقِّ مَعَ تَصَلَّبِ فيه؛ مِنَ الرَّشادة، وهي الصَّخْرة، قال أبو الوازع: كُلُّ صَخْرةٍ رَشادة، وأنشد: وغيرُ مُقَلَّدٍ ومُوشَّماتٍ صَلَينَ الضَّوءَ مِن صُمِّ الرَّشادِ

و ﴿ فَضَّالًا ﴾ مفعولٌ له، أو مَصدَرٌ مِن غير فِعلِه.

فإن قلت: مِن أينَ جازَ وقوعُه مفعولاً له، والرُّشْدُ فِعلُ القوم، والفَضْلُ فِعلُ الله، والشَّرْطُ أن يَتَّحِدَ الفاعل؟ قلت: لمَّا وقعَ «الرُّشْدُ» عِبارةً عن التَّحْبيب والتَّزيينِ والتَّزينِ، مُسنَدةً إلى اسمِهِ تَقَدَّسَتْ أسماؤُه، صار الرُّشْدُ كأنه فِعلُه، فجاز أن يَنتَصِبَ عنه، أو لا يَنتَصِبَ عن ﴿الرَّشِدُونَ ﴾، ولكنْ عن الفِعلِ المُسنَدِ إلى اسمِ الله تعالى، والجملةُ التي هي ﴿أُولَيْهِكَ هُمُ الرَّشِدُونَ ﴾ اعتِراض، أو عن فِعْلِ مُقدَّر، كأنه قيل: جرىٰ ذلك _ أو: كانَ ذلك _ فَضْلاً مِنَ الله.

قوله: (والعِرْقُ العاصي): هو الذي لم يَرْقاً دمُه^(۱)، الأساس: «ومن المجاز: عِرْقٌ عاصِ لا يَرقاً دمُه».

قوله: (وغيرُ مُقلَد) البيت: «المُقلَد»: هو الوَتَد، و «المُوشَّمات»: حِجارةُ الأثافيّ، صَلَيتُ الرجلَ النار: أدخلتَه النار، أي: لم يبقَ مِنَ الدارِ سِوىٰ الأوتادِ التي تُقلَّدُ بها الحبالُ وأحجارُ الأثافيّ، وقيل: يَصِفُ يَعمَلاتٍ (٢) غيرَ مُقلَّداتٍ يُسرِعْنَ في السَّيْر بالقُوّة، بحيثُ تظهرُ النارُ مِنَ الأحجار في سَيْرها.

قوله: (للَّا وقع «الرُّشْدُ» عِبارةً عن التَّحْبيب): أي: كِنايةً عنه، لأنَّ «الرُّشْدَ» دلَّ على تحبيبهم، وتحبيبُهم على أنَّ الله حَبَّبَ إليهم.

⁽١) رَقَا العِرْق: سكن، ورَقاً الدَّمْع: جَفّ. كذا في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (رَقاً).

⁽٢) جِمعُ «يَعمَل»، وهو البعير. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (عمل).

وأما كونُه مَصدَراً مِن غير فِعلِه، فأن يُوضَعَ مَوضِعَ «رُشْداً»، لأنَّ رُشْدَهُم فَضْلٌ مِنَ الله لِكونِهم مُوفَّقين فيه. والفَضْلُ والنَّعْمة: بمعنىٰ: الإفضالِ والإنعام.

﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ ﴾ بأحوالِ الْمؤمنينَ وما بينَهم مِنَ التمايُز والتفاضُل، ﴿ مَكِيمٌ ﴾ حينَ يُفضِلُ ويُنعِمُ بالتوفيقِ على أفاضِلِهم.

الانتصاف: «قد بينًا أنَّ «الرُّشْدَ» نحلوقٌ لله تعالى، فلا سُؤالَ مِن هذا الوَجْه، بل مِن جِهةِ أَنَّ اللهُ تعالى خاطبَ خَلْقَه باللغةِ المعهودة، وفيها نِسْبةُ الفِعْل إلى الفاعل حقيقةً كانَ أو مجازاً، فـ «مات زيد»: فاعل، وقد نُسِبَ «الرُّشدُ» إليهم على أساس أنهم فاعلوه، وإن كان مجازاً في الاعتقاد، فيُجابُ عنه بجواب الزنخشري، أو بأنَّ الرُّشْدَ هاهنا يَستَلزِمُ كونَ الله مُرشِداً، إذ هو مُطاوعُ «أرشَدَه فرَشَد»، فتَصِحُ المُطابَقة. وهو عكسُ قولِه: ﴿ يُرِيحَكُمُ ٱلْبَرَقَ حَوْمَنا وَطَمَعًا ﴾ [الرعد: ١٢]، لأنهم هناك مفعولون في معنى الفاعلين، فصَحَّ بواسِطتِه استِلزام المُطاوَعة، فتُصحَّحُ مسألةُ البَرْقِ بتقدير المفعول، وتُصَحَّحُ هذهِ بتقدير الفاعل» (١٠).

وقلت: لعلَّ تقديرَ الأول: هو الذي يُريكُمُ البَرْقَ فرأيتُموهُ خائفينَ طامِعين، والثاني: أولئكَ هُمُ الراشِدونَ بأنْ أرشَدَهم اللهُ فَضْلاً ونعمة.

قوله: (وأما كونُه مَصدَراً مِن غير فِعْلِه): ذكرَ أنَّ ﴿فَضَلَا ﴾: إما مفعولٌ له أو مَصدَر، وكما فَرَّعَ مِن بيانِ الأول، شَرَعَ في بيانِ الثاني، وقال: أما كونُه مَصدَراً مِن غير فِعلِه، فإنَّ الأصل: أولئكَ هُمُ الراشِدُونَ (٢) رُشداً، فوضعَ مَوضِعَ «رشداً»: ﴿فَضَلَا ﴾؛ لأنَّ رُشدَهم كانَ مُسَبَّباً عن فَضْل الله، ولو لا فَضْلُه لَمَا رَشَدُوا.

قوله: (يُفضِلُ ويُنعِمُ بالتوفيق على أفاضِلِهم): والضميرُ للصحابة، والأفاضِل: مَنْ حُبِّبَ إليه الإيمان، كما قال: «لأنَّ النينَ حُبِّبَ إليهم الإيمانُ قد غايرَتْ صِفتُهم صِفةَ المُقدَّم ذِكرُهم».

⁽١) «الانتصاف» (٣: ٥٦١-٥٦٣) بحاشية «الكشّاف».

⁽٢) من قوله: «بأنْ أرشدهم الله» إلى هنا، سقط من (ح).

[﴿ وَإِن طَآبِهَنَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱفْنَتَلُواْ فَأَصَلِحُواْ بَيْنَهُمَّا فَإِنْ بَغَتَ إِحْدَنَهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَنْلِلُواْ ٱلَّتِي بَنِّي مَقَى الْمُؤْمِنِينَ آفْلَتُ فَإِن فَأَهَتَ فَأَصَلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَآفْمِطُوا ۚ إِنَّ ٱللّهَ يُحِبُ الْمُقْسِطِينَ ﴾ 9]

عن ابن عباس رضي الله عنه قال: وَقَفَ رسولُ الله على على مجلس بعض الأنصار، وهو على جمار، فبالَ الحِمار، قأمسَكَ عبدُ الله بنُ أُبيِّ بأنفِه، وقال: خَلَّ سَبيلَ حِمارِكَ فقد آذانا نَتنه، فقالَ عبدُ الله بنُ رَواحة: والله إنَّ بَوْلَ حِمارِهِ الأَطْيَبُ مِن مِسْكِك ورُوي: حِمارُه أفضَلُ منك، وبَوْلُ حِمارِهِ أطيبُ مِن مِسكِك، ومضى رسولُ الله على وطالَ الخوضُ بينهما حتى استبّا وتَجالَدا، وجاءَ قوماهما، وهما الأوسُ والحزرج، فترجع الله على والنّعالِ والسّعَف - » فترجع إليهم رسولُ الله على وأصلَح بينهم، ونزلت. وعن مُقاتِل: قرأها عليهم قاصطَلَحوا.

والبَغْي: الاستِطالةُ والظُّلمُ وإباءُ الصُّلْح، والفَيْء: الرجوع، وقد سُّمِّيَ به الظِّلَّ والغَنيمة، لأنَّ الظِّلَّ يَرجِعُ بعدَ نَسْخ الشمس،

قوله: (وقف رسولُ الله ﷺ على مَجلِسِ بعضِ الأنصار) التحديث: مُخرَّجٌ في «الصَّحيحَين» (١) عن أنس من غير هذه الرواية، وأوردناهُ في أولِ البقرة.

قوله: (وهما الأوسُ والخزرج): قيل: ابنُ رَوَاحة: خَزْرجي، وابنُ أُبيّ: أَوْسيّ (٢).

قوله: (وقد سُمَّيَ به الظِّلُّ والغنيمة، لأنَّ الظِّلَّ يَرجِع) إلى آخِره: الراخب: «الغَيْء: الرُّجُوعُ إلى آخِره: الراخب: «الغَيْء: الرُّجُوعُ إلى حالة محمودة، قالَ تعالى: ﴿ فَإِن فَآءَتَ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾، ﴿ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ اللهُ عَفُورٌ اللهُ عَفُورٌ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَفُورٌ اللهُ عَلَيْ اللهُ ال

⁽١) البخاري (٤٥٦٦) و(٥٦٦٣) و(٦٢٠٧) و(٦٢٥٤)، ومسلم (١٧٩٨) من حديث أسامة بن زيد، لا من حديث أنس، والله أعلم.

⁽٢) بل كلاهما من الخزرج، انظر ترجمة عبد الله بن رواحة في «أسد الغابة» لابن الأثير (٣: ١٣٠) هو «الإصابة» لابن حجر (٤: ٨٢)، وانظر ترجمة عبد الله بن عبد الله بن أبي (ابن المذكور هنا) في «أسد الغابة» (٣: ١٩٢)، و«الإصابة» (٤: ١٥٥).

وعلى هذا فالمرادُ بـ «قوميهما»: ما هو دون القبيلة الكبيرة «الخورج».

والغَنيمة: ما يَرجِعُ مِن أموالِ الكُفّارِ إلىٰ المُسلِمين. وعن أبي عَمْرو: «حتىٰ تفي» بغير هـمز؛ ووجهُه: أنَّ أبا عَمْرٍو خَفَّفَ الأُولَىٰ مِن الهمزتينِ الـمُلتَقِيَـتَين، فلَطُفَتْ علیٰ الراوي تِلكَ الخلسة، فظنَّه قد طَرَحَها.

فإن قلت: ما وَجْهُ قولِه: ﴿ أَفْنَتَلُوا ﴾ ، والقياس: «اقتَتَلَتا» كما قرأ ابنُ أبي عَبْلة ، أو «اقتَتَلَا» كما قرأ عُبيدُ بنُ عُمير ؛ على تأويلِ الرَّهْطَينِ أو النَّفَرين؟ قلت: هو مما مُحِلَ على المعنى دونَ اللفظ، لأنَّ «الطائِفتَين» في معنى القَوْم والناس. وفي قِراءةِ عبدِ الله: «حتىٰ يَفيئُوا إلىٰ أمرِ الله، فإن فاؤوا فخُذوا بينَهم بالقِسْط».

رَّحِيثُ ﴿ [البقرة: ٢٢٦]، ومنه: فاءَ الظِّلِ، وقيلَ للغَنميةِ التي لا يَلحَقُ بها مَشَقَة: فَيْء، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا آوَجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلارِكَابِ ﴾ [الحشر: ٧]، اللهُ تعالىٰ: ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا آوَجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلارِكَابِ ﴾ [الحشر: ٧]، قال بعضهم: سُمِّي ذلك بالفَيْءِ تشبيها بالفَيْءِ الذي هو الظِّل ، تنبيها على أنَّ أشرَف أعراض الدُّنيا يجري بَعْرى ظِلِّ زائِل، والفِئة: الجهاعةُ المُتظاهِرةُ التي يَرجِعُ بعضُهم إلى بعض في التعاضُد» (١).

قوله: (ووَجهُه: أنَّ أبا عَمْرو خَفَّفَ الأُولىٰ مِنَ الهمزَتَين): أي: في «تفيء» وفي «إلىٰ»، قال بعضُهم: هذهِ الروايةُ خِلافُ المَذهَب، لأنَّ أبا عَمْرِو خَفَّفَ الثانيةَ لا الأُولىٰ.

قوله: (هو مما مُحِلَ على المعنى دونَ اللفظ): الانتِصاف: «قد أنكرَ النَّحاةُ الحملَ على لفظِ «مَنْ» بعدَ الحملِ على معناها، وفي الآية مُحِلَ على المعنى بقوله: ﴿ أَقَنَ تَلُوا ﴾، ثم على اللفظِ بقوله: ﴿ يَتَنَهُمُ الْحِيلَ مُ اللّهِ اللهُ الطائفةُ » (٢) بقوله: ﴿ يَتَنَهُمُ مَا ﴾، والفرق: أنَّ «مَنْ » فيها إيهام، فيلزمُ الإيهامُ بعدَ التفسير، وأما «الطائفةُ » (٢) فلا إيهامَ فيها، إذ لفظُها مُفرَدٌ أبداً، ومعناها جمعٌ أبداً » (٣).

⁽١) «مفردات القرآن» ص ٢٥٠.

⁽٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلى: «المطابقة»، والمُثبَت من «الانتصاف».

⁽٣) «الانتصاف» (٣: ٥٦٣) بحاشية «الكشّاف».

وحُكمُ الفِئةِ الباغية: وجوبُ قِتالها ما قاتَلَت وعن ابنِ عُمَر: «ما وَجَدتُ في نفسي مِن شيءٍ ما وَجَدتُه مِن أمرِ هذهِ الآية، إنْ لم أُقاتِلْ هذهِ الفِئةَ الباغيةَ كما أَمَرَني نفسي مِن شيءٍ ما وَجَدتُه مِن أمرِ هذهِ الآية، إنْ لم أُقاتِلْ هذهِ الفِئةَ الباغيةَ كما أَمَرَني الله»، قاله بعدَ أنِ اعتزَل ، فإذا كافَّتْ وقَبَضَتْ عن الحربِ أيديَها تُركت، وإذا تَولَّتْ عُمِلَ بما رُوِيَ عن النبيِّ عَلَيْ أنه قال: يا ابنَ أُمِّ عَبْد، هل تَدْري كيفَ حُكمُ الله فيمَن بعَنى مِن هذهِ الأُمّة؟ قال: الله ورسولُه أعلم. قال: لا يُجهزُ على جَريجِها، ولا يُقتلُ أسيرُها، ولا يُقسَمُ فَيْؤُها».

ولا تخلو الفِئتانِ مِنَ الْسلِمينَ في اقتِتالهِما: إما أن تَقتَتِلا علىٰ سبيل البَغْي منهما جميعاً، فالواجبُ في ذلك: أن يُمشىٰ بينهما بما يُصلِحُ ذاتَ البَيْن، ويُثمِرُ الْمُكافّةَ والْمُوادَعة، فإن لم تَتَحاجَزا ولم تَصطَلِحا وأقامتا علىٰ البَغْي: صِيرَ إلىٰ مُقاتَلَتِهما.

وإما أن يَلتَحِمَ بينهما القِتالُ لِشُبْهةٍ دَخَلَتْ عليهما، وكِلتاهما عندَ أنفُسِهما مُحِقّة، فالواجب: إزالةُ الشَّبْهةِ بالحجَجِ النَّيِّرةِ والبراهينِ القاطِعة، وإطلاعُهما على مَراشِدِ الحق، فإن رَكِبَتا مَتْنَ اللَّجاج، ولم تَعمَلا على شاكِلةِ ما هُدِيَتا إليه ونُصِحَتا به، مِنِ اتباع الحقّ بعدَ وُضُوحِهِ لهما، فقد لَحِقَتا بالفِئتَينِ الباغِيَتين.

قوله: (لا يُجهَزُ على جَريجِها): يُقال: أجهَزتُ على الجريح: إذا أسرَعتَ بقَتْلِهِ وأتمَمْتَ عليه، النهاية: «في حديثِ عليّ رضيَ الله عنه: «لا يُجهَزُ على جَريجِهم»(١١)، أي: مَنْ صُرعَ منهم لا يُقتَل، لأنهم مُسلِمون، والقَصْدُ مِن قِتالِهم: دفعُ شَرِّهم، فإذا لم يكنْ ذلكَ إلا بقَتْلِهم قُتِلُوا».

⁽١) أخرج الحاكم في «المستدرك» (٢: ١٥٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨: ١٨٢) من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله على لعبد الله بن مسعود: «يا ابن مسعود، أتدري ما حكم الله فيمن بغى من هذه الأُمَّة؟ قال ابن مسعود: الله ورسولُه أعلم، قال: فإن حُكمَ الله فيهم: أن لا يُتبَع مُدبرُهم، ولا يُقتلَ أسيرُهم، ولا يُدفَّفَ على جريحهم».

وضعَّفهُ الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦: ٣٤٣)، والحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤: ٣٤-٤٤).

وإما أن تكونَ إحداهما الباغيةُ على الأخرى، فالواجب: أن تُقاتَلُ فِئةُ البَغْي إلى أن تَكُفَّ وتتوب، فإن فَعَلَتْ أُصلِحَ بينهما وبينَ المَبْغيِّ عليها بالقِسْطِ والعَدْل، وفي ذلك تفاصيل: إن كانتِ الباغيةُ مِن قِلّةِ العَلَدِ بحيثُ لا مَتَعة لها، ضَمِنتْ بعدَ الفَيْثةِ ما جَنَت، وإن كانت كثيرةً ذات مَنعةٍ وشَوْكةٍ لم تَضمَن، إلا عندَ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ رحمه الله، فإنه كان يُقتي بأنَّ الضَّمانَ يَلزَمُها إذا فاءت. وأما قبلَ التَّجَمُّع والتَّجَنُّدِ أو حينَ تَتفرَّقُ عندَ وضعِ الحربِ أوزارَها، فها جَنَته ضَمِنَتُهُ عندَ الجميع.

فَمَحمِلُ الإصلاحِ بالعَدْلِ في قوله: ﴿ فَأَصَّلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ ﴾ على مَذَهَب مُحَمَّد: واضِحٌ مُنطَبِقٌ على لفظِ التنزيل، وعلى قول غيره: وَجْهُه: أن يُحمَلَ على كونِ الفئةِ قليلةَ العَدَد، والذي ذكروا أنَّ العَرْضَ إماتةُ الضَّغائِن وسَلُّ الأحقاد، دونَ ضمانِ الجِنايات: ليسَ بحَسَنِ الطَّبَاقِ للمأمورِ به مِن إعمالِ العَدْلِ ومُراعاةِ القِسْط.

فإن قلت: فلِمَ قُرِنَ بالإصلاحِ الثاني العَدْلُ دونَ الأول؟ قلت: لأنَّ الـمُرادَ بالاقتِـتالِ في أولِ الآية: أنْ تَقتَتِلا ياغِيتَينِ معاً، أو راكِبَـتَيْ شبهة، وأيتَهما كانت: فالذي يجبُ علىٰ المُسلِمينَ أن يأخذوا به في شأنها:

قوله: (وفي ذلك تفاصيل): أي: في القِسْطِ والعَدْل.

قوله: (إن كانتِ الياغية): شُرُوعٌ في التفصيل.

قوله: (مُنطَيِقٌ على لفظِ التنزيل): فإنَّ قولَه: ﴿فَإِن فَآءَتَ فَأَصَّلِمُوا ﴾ إلى آخِرِه، يَقتَضي لُزُومَ الْضَّمَانِ إذا فاءت مُطلَقاً، قليلةً كانت أو كثيرة.

قوله: (أَن يُحمَلَ على كَوْنِ الفِئةِ قليلةَ العَلَد): أي: يُحمَلُ حُكمُ الآيةِ علىٰ هذا الوَجْه، دونَ الوَجْهِ الثاني.

قوله: (ليس بحسن الطّباق للمأموربه): أي: المأمورُ به وهو العَدْل، بقوله: ﴿وَأَقْسِطُوا ﴾ مُطلَقٌ مُتناوِلٌ لجميع ما يُطلَقُ عليه اسمُ العَدْل، وكذا تقييدُ ﴿وَأَصْلِحُوا ﴾ بقوله: ﴿إِلْعَدْلِ ﴾،

إصلاحُ ذاتِ البَيْن، وتسكينُ الدَّهُماءِ بإراءةِ الحقِّ والمَواعِظِ الشافية، ونفيُ الشَّبْهة، إلا إذا أصَرَّتا، فحينَئذِ تجبُ المُقاتَلة. وأما الضَّمانُ فلا يَتَّجِه، وليسَ كذلكَ إذا بَغَتْ إحداهما، فإنَّ الضَّمانُ مُتَّجِهٌ على الوَجْهَينِ المذكورَيْن.

وهو مُستَغنِ عنه، لأنَّ الإصلاحَ معَ الظُّلم مُحال، وتذييلُ الكلام بقوله: ﴿إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ المُقْسِطِينَ ﴾: يَقتَضي (١) أنَّ العَدْلَ مطلوبٌ لذاتِه، فهو حَسَنٌ في جميع الأمور، فاختِصاصُه بأمرٍ دونَ أمرٍ بعيد، وغيرُ مُطابق لهذهِ التوكيدات، قالَ في أولِ النِّساء (٢): ﴿إِنَّ الأَمرَ كُلَّه يَدُورُ معَ العَدْل، فأينَ ما وَجَدتُمُ العَدْلَ فعليكم به ».

قوله: (ذات البَيْن): قالَ في أولِ الأنفال: (﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾: أحوال بينكم، يعني: ما بينكم مِنَ الأحوالِ حتىٰ تكونَ حالَ ألفةٍ ومحبّةٍ واتفاق، ولـهَا كانتِ الأحوالُ مُلابِسةً لليَيْن، قيلَ لها: ذات البَيْن».

قوله: (وتسكينُ الدَّهْماء): النهاية: «الدَّهْماء: الفِتنةُ المُظلِمة، ومنه حديثُ حُذيفة: أتتكُمُ الدُّهَيماءُ تَرْمي بالرَّضْف^(٣)».

قوله: (مُتَّحِةٌ على الوَجْهَينِ المذكورين): أحدهما: أن تكونَ الفِئةُ قليلةَ العَدّد، وثانيها: أن تكونَ كثيرةً على رأي مُحمَّدِ بن الحسن.

⁽١) قوله: «يقتضي»، أي: كُلُّ ما ذكر من كون المأمور به مُطلقاً، وتقييدِ الإصلاح بالعدل، وتذييل الآية، كُلُّ ذلك يقتضي ... إلخ.

⁽٢) أي: الزمخشري في تفسير الآية ٣ من سورة النساء (٤: ٤٢٥ - ٢٢٦).

⁽٣) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤: ٥٥) بلفظ: «أتتكم الفِتنةُ ترمي بالرَّضْف».

وأخرج أبو داود (٤٢٤٢) من حديث ابن عُمَر، وذكرَ حديثاً في الفِتَن، وفيه: «ثم فِتنةُ اللَّهَيماء لا تَلَعُ أحداً مِن هذهِ الأمةِ إلا لَطَمَتْهُ لَطْمة».

والرَّضْف: الحِجارة المُحْماة على النار، واحدتها رَضْفة. «النهاية» لابن الأثير ٢: ٣٣١، عادة (رضف).

﴿وَأَقْسِطُوٓا ﴾ أمرٌ باستِعمالِ القِسْطِ على طريقِ العُموم، بعدَما أُمِرَ به في إصلاحِ ذاتِ البَيْن، والقولُ فيه مِثلُه في الأمرِ باتِّقاءِ الله على عَقِب النهي عن التقديم بينَ يَدَيه.

والقَسْط ـ بالفَتْح ـ : الـ جَوْر؛ مِنَ القَسَط، وهو اعوِ جاجٌ في الرِّ جْلَين، وعُودٌ قاسِط: يابِس، وأقسَطَتْهُ الرِّياح. وأما القِسطُ بمعنىٰ: العَدْل، فالفِعلُ منه: أقسَط، وهمزتُه للسَّلْب، أي: أزالَ القَسْط، وهو الحَوْر.

[﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةً كَا أَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَانَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ ١٠]

هذا تقريرٌ لِمَ الزَمَه مِن تَوَلِّي الإصلاح بينَ مَنْ وقعَت بينهم المُشاقَةُ مِنَ المُؤمنين، وبيانُ أَنَّ الإيهانَ قد عَقَدَ بينَ أهلِه _ مِنَ السَّبَ القريب والنَّسَب اللاصِق _ ما إن لم يَفضُلِ الأُخُوَّةَ ولم يُبرِّزْ عليها، لم يَنقُصْ عنها، ولم يَتَقاصَرْ عن غايتها.

ثم قد جَرَتْ عادةُ الناسِ على أنه إذا نَشَبَ مِثلُ ذلكَ بينَ اثنينِ مِن إخوةِ الوِلاد، لَزِمَ السائِرَ أن يَتَناهَضُوا في رَفعِهِ وإزاحتِه، ويَركَبوا الصَّعْبَ والذَّلُول؛

قوله: (والقولُ فيه مِثلُه في الأمرِ باتقاءِ الله(١٠): وقال فيه: «هذا كها تقولُ لِـمَنْ يُقارِفُ بعضَ الرذائل: لا تَفعَلْ هذا، وتَـحفَّظْ مما يُلصِقُ بكَ العار».

فعلى هذا قولُه: ﴿وَأَقْسِطُوّاً إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ مِن عَطفِ العامِّ على الخاص، أو تذييلٌ للسابق وتقريرٌ له، وقولُه: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ تعليلٌ للأمرِ بالإصلاح بينَ الطائفتينِ مِنَ المُؤمنين، وليَّا كانَ التعليلُ إنها يُؤتى به، فيُثبِتُ المُعلَّلُ ويُقرِّره، قال: «هذا تقريرٌ لِمَا ألزَمَه مِن تَولِي الإصلاح».

قوله: (ما إنْ لم يَفضُل): «ما»: بمعنىٰ: شيء، و«إن»: شَـرْطية، والجواب: «لم يَنقُص»، والجملةُ مفعولُ «عَقَد».

قوله: (ولم يُسرِّز): لم يَفُق، الأساس: «بَرَّزَ على الغاية وعلى الأقران».

⁽١) أي: الوارد في الآية الأولى من السُّورة، وهناك ذكر الزنخشـريُّ ما سينقلُه عنه المُؤلِّف.

مَشْياً بِالصُّلْح، وبَشَّاً للسُّفَراء بينهما، إلى أن يُصادِفَ ما وَهَىٰ مِنَ الوِفاقِ مَنْ يَرقَعُه، وما استَشَنَّ مِنَ الوِصالِ من يَبُلُّه، فالأُخُوّةُ في الدِّينِ أحقُّ بذلك وبأشَدَّ منه. وعن النبيِّ ﷺ: «المُسلِمُ أخو المُسلِم لا يَظلِمُه،

قوله: (ما وهيٰ): مفعولُ «يُصادِف»، والفاعل: «مَنْ يَرقَعُه»، قَدَّمَ المفعولَ ليعودَ الضميرُ في «مَنْ يَرقَعُه» إليه، و «وَهَيٰ» صِلةُ «ما»، ما راعيٰ المُناسَبةَ بينَ «وَهَيٰ» وبينَ «يَرقَعُه»، إذ لو قال: «ما خَرَقَ ويَرقَعُه»، أو «وَهَيٰ وقويٰ»، كان (١) أحسَن، كها راعيٰ بينَ «استَشَنَّ» و «يَبُلُه».

قوله: (استَشَنَّ): النهاية: «في حديثِ عُمَرَ بنِ عبدالعزيز: «إذا استَشَنَّ ما بينكَ وبينَ الله فابلُلهُ بالإحسانِ إلى عِبادِه»، أي: إذا أخلَق»، ومنه: شِنانُ القِربة (٢).

قوله: (مَنْ يَبُلُه (٣)): مِن قولِهِ صلواتُ الله عليه: «بُلُّوا الأرحامَ ولو بالسَّلام»(٤)، أي: بِرُّوها بصِلَتِها، وهم يُطلِقُونَ النَّداوةَ على الصِّلة، كها يُطلِقُونَ اليَبَسَ على القَطيعة.

قوله: (المُسلِمُ أخو المُسلِم): الحديث: مِن روايةِ البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ وأبي داود (٥) عن أبي هُريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «المُسلِمُ أخو المُسلِم، لا يَظلِمُه، ولا يَـخذُلُه، ولا يَحقِرُه، التقوىٰ هاهنا_ثلاثاً ، ويُشيرُ إلىٰ صَدْرِه، بحَسْبِ امرئٍ مِنَ الشَّـرِّ أن يَحقِرَ أخاهُ المُسلِم، كُلُّ

⁽١) في (ح) و(ف): «كما»، والمُثبتُ من (ط).

^{- (}٢) كذا في الأصول الخطية، وليسَ هذا اللفظُ في «النهاية» صريحاً، وإنها فيها ما يدلُّ على أنَّ الشَّنَّ هو القِرْبة، والجمعُ شِنان، ففي العبارة تحريف، والله أعلم.

⁽٣) في الأصول الخطية: «فابلُله»، ولعله سبقُ قَلَم لورودِه في السطر السابق عن عمر بن عبد العزيز، والمُثبَت من «الكشّاف».

⁽٤) أخرجه البيهقي في «شعب الإيهان» (٧٩٧٧) و(٧٩٧٣) بلفظ: «بُلُّوا أرحامكم ولو بالسلام». وانظر: «المقاصد الحسنة» للحافظ السخاوي (٣٠١).

⁽٥) مسلم (٢٥٦٤)، والترمذي (١٩٢٧)، وأبو داود (٤٨٨٢). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٤٢١٣). وأبر داود (٤٨٨٢). وأبر من حديث ولم أقف عليه عند البخاري من حديث أبي هريرة، وقد أخرج نحوه (٢٤٤٢) و(٦٩٥١) من حديث ابن عمر رضى الله عنهم.

ولا يَخذُلُه، ولا يَعيبُه، ولا يَتَطاوَلُ عليه في البُنيان، فيَستُرُ عنه الرِّيحَ إلا بإذنِه، ولا يُؤذيه، ولا يُؤذيه بقُتارِ قِدْرِه»، ثم قال: «احفَظُوا، ولا يَحفَظُ منكم إلا قليل».

فإن قلت: فلم خُصَّ الاثنانِ بالذِّكْرِ دونَ الجميع؟ قلت: لأنَّ أقلَّ مَنْ يَقَعُ بينَهم الشَّقاقُ اثنان، فإذا لَزِمَتِ المُصالحَةُ بينَ الأقلِّ كانت بينَ الأكثرِ ألزم، لأنَّ الفسادَ في شِقاقِ الاثنين. وقيل: المُرادُ بالأخَوَيْن: الأوسُ والخزرج.

وقُرِئ: «بين إخوَتِكُم» و «إخوانِكم»،

الـمُسلِم على الـمُسلِم حرام، دمُه وعِرْضُه ومالُه، إنَّ اللهَ لا يَنظُرُ إلى أجسادِكم ولا إلى صُورِكم (١)، ولكنْ يَنظُرُ إلى قُلوبكم».

قوله: (بقُتارِ قِدرِه): الجوهري: «القُتار: رِيحُ الشَّواء، وقد قَتَرَ اللَّحْمُ يَقَتِرُ ـ بالكَسْر ـ: إذا ارتفعَ قُتاره».

قوله: (وقُرِئ: "بينَ إِخَوَيَكُم وإِخُوانِكم"): قال ابنُ جِنِّي: "قرأ زيدُ بنُ ثابتٍ وابنُ مسعودٍ والحسنُ - بخِلافِ -: "إِخُوانِكم"، وهي تَدُلُّ علىٰ أَنَّ قِراءةَ العامّةِ التي هي: ﴿بَيْنَ أَخَوَيْكُو﴾: لفظُها لفظُ التثنية، ومعناها: الجهاعة، أي: كُلِّ اثنينِ فصاعِداً مِنَ المُسلِمين اقتتكا، والإضافةُ لعنیٰ الجنس، نَحْوُ قولهم: لَبَیكَ وسَعْدَیك، فلیسَ المُرادُ به إجابتینِ اثنتین، ولا إسعادیْن اثنین، ألا تریٰ إلیٰ الخلیل کیفَ فَسَرَه بقوله: كُلَّها کنتَ في أمرِ فدَعَوتني أجبتُك إلیه، وساعدتُك علیه. ونحوه في إفادةِ المُضافِ لمعنیٰ الجِنسِیّة: قولهُم: مَنعَتِ العِراقُ قَفِیزَها ودِرهَمها، أي: قُفْزانها ودَراهِمها» (٢).

⁽١) في الأصول الخطية: «ولا إلى صُورِكم وأعمالكم»، وذِكرُ «الأعمال» مُقحَمٌ هنا في الرواية، ولا يصحُّ من حيثُ المعنىٰ، اللفظُ المُثبَت هو رواية مسلم (٢٥٦٤) (٣٣)، وفي رواية أخرىٰ له (٢٥٦٤) (٣٤): «إنَّ الله لا ينظرُ إلىٰ صوركم وأموالكم، ولكن ينظرُ إلىٰ قلوبكم وأعمالكم».

⁽٢) (المحتسب) لابن جِنِّي (٢: ٢٧٨-٢٨).

والمعنى: ليسَ المُؤمنونَ إلا إخوة، وأنهم خُلَّصٌ لذلكَ مُتَمحِّضُون، قد انزاحَتْ عنهم شُبُهاتُ الأخبية، وأبى لُطفُ حالهِم في التمازُجِ والاتحادِ أن يُقدِمُوا على ما يَتَولَّلُهُ منه التقاطُع، فبادِرُوا قَطْعَ ما يقعُ مِن ذلكَ _ إنْ وقع _ واحسِمُوه.

﴿وَاتَقُوا اللّهَ ﴾ فإنكم إنْ فَعَلتُم لم تَحمِلْكُم التقوى إلا على التَّواصُل، والاثتِلاف، والمُسارَعةِ إلى إماطةِ ما يَفرُطُ منه، وكانَ عندَ فِعْلِكم ذلكَ وصولُ رحمةِ الله إليكم، واشتمالُ رأفتِهِ عليكم، حَقيقاً بأن تَعقِدُوا به رجاءَكم.

قوله: (والمعنى: ليسَ المُؤمِنونَ إلا إخوة، وأنهم خُلَّصٌ لذلك) إلى قوله: (فبادِروا قَطْعُ مَا يَقَعُ مِن ذلك): إشارةٌ إلى ترتيب قوله: ﴿فَأَصَلِحُوا ﴾ على وَصْفِ الأُخُوة، وأَنَّ في أداةِ الحصرِ الدلالة على دَفْع الزاعِم أَنَّ أُخُوة الإيهانِ مُتقاصِرةٌ عن أُخُوّةِ النَّسَب، ومفضولةٌ عنها، وإليه الإشارةُ بقوله فيها سبق: «وبيانُ أنَّ الإيهانَ قد عَقَدَ بينَ أهلهِ مِنَ السَّبب القريب، والنَّسَب اللاصِق، ما إنْ لم يَفضُل الأُخُوّة، لم يَنقُصْ عنها»، وأنَّ في جَعْل ﴿إِخُوةٌ ﴾ خبراً لِـ ﴿إِنَّمَا اللاصِق، ما إنْ لم يَفضُل الأُخُوّة، لم يَنقُصْ عنها»، وأنَّ في جَعْل ﴿إِخُوةٌ ﴾ خبراً لِـ ﴿إِنَّمَا اللَّمُونَ ﴾ التشبية الذي في قوله: إنها زيدٌ أسَد، ووَجْهُ الشَّبَة: هو ما يُفهَمُ مِن قوله: "ثم قل جَرَتْ عادةُ الناس على أنه إن نَشَبَ مِثلُ ذلكَ بينَ اثنينِ مِن إخوةِ الولاد، لَزِمَ السائرَ أن يَتَناهَضُوا في رَفْعِه» إلىٰ آخِره، ولذلك قال: «فبادِرُوا».

ثم قولُه: ﴿ وَالتَّقُوا اللَّهَ ﴾ تذييلٌ للكلام، كأنه قيل: هذا الإصلاحُ مِن جُملةِ التقوىٰ، فإذا فَعَلتُم التقوىٰ دَخَلَ فيه هذا التواصُل، وإليه الإشارةُ بقوله: «فإنكم إنْ فَعَلتُم لم تَحمِلْكُمُ التقوىٰ إلا علىٰ التواصُل»، ويجوزُ أن يكونَ عطفًا علىٰ ﴿ فَأَصَّلِكُوا ﴾، أي: واصِلُوا بينَ أخوَيْكُم بالصُّلْح، واحذَرُوا اللهَ مِن أن تَتَهاوَنُوا فيه.

ثم عَلَّلَ ذلكَ بقوله: ﴿لَعَلَّكُوْ رُّمُونَ ﴾، و(لعلَّ » مِنَ الله في هذا المقام: إطباعٌ مِنَ الكريم الرحيم، إذا أطمَعَ فَعَلَ ما يُطمَعُ فيه لا محالة، ولهذا قال: "وكانَ عندَ فِعْلِكم ذلكَ وصولُ رحمةِ الله إليكم»، إلى قوله: "حقيقاً بأن تَعقِدُوا به رجاءَكم".

[﴿ يَكَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسْخَرَقَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِسَآهٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِسَآهٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَانُ وَمَن لَمْ اَن يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُ الْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَانُ وَمَن لَمْ يَتُب فَأُولَتِهِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [1]

القوم: الرجالُ خاصّة؛ لأنهم القُوّامُ بأُمورِ النِّساء، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَنه » عَلَى النِّسَاءَ ﴾ [النساء: ٣٤]، وقال عليه السَّلام: «النِّساءُ لحمٌ على وَضَم إلا ما ذُبَّ عنه » والذَّابُّونَ هم الرِّجال، وهو في الأصل: جمعُ قائم، كصَوْمٌ وزَوْر، في جَمْع: صائِم وزائِر، أو تَسْميةٌ بالمَصدَر، عن بعض العرب: إذا أكلتُ طعاماً أحبَبتُ نَوْماً وأبغَضتُ قَوْماً، أي: قياماً. واختِصاصُ «القَوْم» بالرِّجال: صَريحٌ في الآية،

قوله: (النّساءُ لحمٌ على وَضَم): وفي «الفائق»: «رُوِيَ عن عُمرَ رضيَ اللهُ عنه أنه قال: «ما بالُ رجالٍ لا يزالُ [أحدُهم] كاسِراً وسادةً عندَ امرأةٍ مُغزِية، يَتَحدَّثُ إليها وتَتَحدَّثُ إليه، عليكم بالجَنْبةِ فإنها عفاف، إنها النّساءُ لحمٌ على وَضَم، إلا ما ذُبَّ عنهن»، كَسْرُ الوسادة: أن تثنيهُ وتَتَّكِئَ عليه، ثم تأخذُ في الحديث؛ فِعْلَ الزِّير(١)، المُغزِية: التي غزا زوجُها، الجَنْبة: الناحيةُ مِن كُلِّ شيء، الوضَم: ما وقيتَ به اللحمَ مِنَ الأرض»(١).

وكذا روىٰ الميدانيُّ قال: «لا يَخلُونَّ رجلٌ بمُغيَّبة، إنَّ النِّساءَ لحمٌ علىٰ وَضَم»(٣).

النهاية: «الوَضَم: الخشبةُ أو الباريةُ التي يُوضَعُ عليها اللحم، تَقيهِ مِنَ الأرض، أي: إنهن في الضَّعْفِ مِثُلُ ذلكَ اللَّحْم الذي لا يَمتَنِعُ علىٰ أحد، إلا أن يُذَبَّ عنه أو يُدفَع. شَبَّهَ عُمرُ رضيَ اللهُ عنه النِّساءَ وقِلَةَ امتِناعِهنَّ علىٰ طُلَّامِنَّ مِنَ الرجالِ باللَّحْم ما دامَ علىٰ وَضَم».

⁽١) الزِّيرُ من الرجال: الذي يُحبُّ النساء ومُجالَسَتَهن، سُمِّيَ بذلك لكثرة زيارته لهن. «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٢: ٣٢٤)، مادة (زير).

⁽٢) الفائق للزنخشـري (٣: ١٥٥)، مادة (كسـر)، ومنه أضفتُ ما بين حاصـرتين.

⁽٣) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ١٩).

وفي قَوْلِ زُهَير:

أقَوْمٌ آلُ حِصْنِ أم نِساءً؟

وأما قولهُم في قوم فِرعَونَ وقوم عاد: هُمُ الذُّكُورُ والإناث، فليسَ لفظُ «القَوم» بمُتعاطِ للفَريقَين، ولكنْ قُصِدَ ذِكرُ الذُّكُور، وتُرِكَ ذِكرُ الإناث؛ لأنهنَّ توابعُ لرِجالهِنّ.

وتنكيرُ «القوم» و «النِّساء» يحتملُ مَعنيَين: أن يُراد: لا يَسخَرْ بعضُ المُؤمنينَ والمُؤمنينَ والمُؤمنينَ والمُؤمنينَ والمُؤمنينَ والمُؤمنينَ والمُؤمنينَ والمُؤمنينَ والمُؤمنين والمؤمنين والمُؤمنين والمؤمنين والمؤمنين والمُؤمنين والمُؤمنين والمُؤمنين والمُؤمنين والمؤمنين والمُؤمنين والمُؤمنين والمُؤمنين والمُؤمنين والمُؤمنين والمُؤمنين والمُؤمنين والمُؤمنين والمُؤمنين والمؤمنين والمؤمنين والمؤمنين والمؤمنين والمُؤمنين والمُ

قوله: (أقومٌ آلُ حِصْنِ أم نِساء): أولُه:

وما أدري وسوفَ إخالُ أدري(١)

أما صراحة اختِصاص «القوم» بالرجالِ في الآية: فمِن عَطفِ ﴿ وَلَا فِسَامٌ ﴾ على ﴿ فَوْمٌ ﴾ ، وفي الشّعر: مِن جَعْل أحدِ المُتساوِينِ يلي الهمزة، والآخرُ يلي «أم».

قوله: (وأن يُقصَدَ إفادةُ الشِّياع): الانتِصاف: «لو عَرَّفَ المُؤمنينَ فقال: «لا يَسخَرِ المُؤمِنونَ والمُؤمِناتُ بعضُهم مِن بعض» لَعَمّ، ومُرادُ الزخشريِّ أنَّ في التنكير يحصلُ أنَّ كُلَّ جماعةٍ مَنْهيّةٌ علىٰ التفصيل، والتَّعرُّضُ في النهي لكُلِّ جماعةٍ علىٰ الخصوص، ومع التعريفِ نهيُ الكُلِّ لا علىٰ التفصيل، بل علىٰ الشُّمُول، والنهيُ علىٰ التفصيل أوقع»(٢).

وقلت: استِغراقُ الجنس أيضاً مُرادٌ منه التفصيل، والـمُعرَّفُ ـ بتعريفِ العَهْدِ الذَّهْنيِّ ـ يُفيدُ التفصيلَ أيضاً كالنكرة، إذ المعنى: لا يَسخَرْ مَنْ هو مُسَمّىٰ بالقوم مِن قوم مِثلِه.

قال ابن جِنِّي: «مَفادُ نكرةِ الجنسِ مَفادُ مَعْرفتِه؛ مِن حيثُ كان في كُلِّ جُزءٍ منه معنىٰ ما في جُللِه ولي الشاعر:

وأعلَمُ أنَّ تَسْليماً وتَـرْكًا لَلَّا مُتشابِـهانِ ولا سَـواءُ

⁽١) انظر: اشعر زهير بن أبي سُلميٰ الأعلم الشنتمري ص١٣٦٠.

⁽٢) «الانتصاف» (٣: ٥٦٥) بحاشية «الكشّاف».

وأن تصير كُلُّ جماعةٍ منهم مَنْهيَّةً عن السُّخْرية، وإنها لم يقل: رجلٌ مِن رجل، ولا امرأة مِن امرأة، على التوحيد؛ إعلاماً بإقدام غير واحدٍ مِن رجالِهم، وغير واحدةٍ مِن نسائِهم، على السُّخْرية، واستِفظاعاً للشأنِ الذي كانوا عليه، ولأنَّ مَشهَدَ الساخِر لا يكادُ يخلو ممَّن يَتَلهَىٰ ويَستَضحِكُ على قوله، ولا يأتي ما عليه مِنَ النهي والإنكار، يكادُ يخلو ممَّن يَتَلهَىٰ ويَستَضحِكُ على قوله، ولا يأتي ما عليه مِنَ النهي والإنكار، فيكونُ شَريكَ الساخِرِ وتِلْوَهُ في تَحَمُّل الوِزْر، وكذلكَ كُلُّ مَنْ يَطرُقُ سَمْعَه، فيكونُ شَريكَ الساخِر وتِلْوَهُ في تَحَمُّل الوِزْر، وكذلكَ كُلُّ مَنْ يَطرُقُ سَمْعَه، فيكونُ شَريكَ الساخِر عَلْوَدًى ذلك _ وإن أوجَدَه واحدٌ _ إلىٰ تكثُّر السَّخَرةِ وانقِلاب الواحدِ جماعةً وقوماً.

وقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِنْهُمْ ﴾ كلامٌ مُستَأْنَف، قد وَرَدَ مَورِدَ جوابِ المُستَخبِرِ عن العِلّةِ المُوجِبةِ لِهَا جاءَ النهيُ عنه، وإلا فقد كان حقَّه أن يُوصَلَ بها قبلَه بالفاء. والمعنى: وجوبُ أن يَعتَقِدَ كُلُّ أحدٍ أنَّ المَسْخورَ منه ربها كانَ عندَ الله خيراً مِنَ الساخِر، لأنَّ الناسَ لا يَطَلِعُونَ إلا على ظواهرِ الأحوال، ولا عِلمَ لهم بالخفيّات، وإنها الذي يَزِنُ عندَ الله: خُلُوصُ الضهائرِ وتقوى القُلوب، وعِلمُهم مِن ذلك بمَعْزِل، فينبغي الذي يَزِنُ عندَ الله: خُلُوصُ الضهائرِ وتقوى القُلوب، وعِلمُهم مِن ذلك بمَعْزِل، فينبغي أن لا يَجتَرِئَ أحدٌ على الاستِهزاءِ بمن تَقتَحِمُه عَينُه إذا رآه رَثَّ الحال،

فهذا في المعنى كقولك: إنَّ التسليمَ والتَّرْكَ لا مُتشابِهانِ ولا سواء»(١).

قوله: (واستِفظاعاً للشأنِ الذي كانوا عليه): يعني: إنها جَمَع، ولم يقل: «رجلٌ مِن رجل»، لأنَّ النهيَ وَرَدَ علىٰ الحالةِ الواقِعةِ بينَ الأقوام، كقوله تعالىٰ: ﴿لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوَاْ ٱضْعَنْفًا مُّضَكَعَفَةً ﴾ [آل عمران: ١٣٠].

قوله: (يَتَلَهَّىٰ): أي: طلبَ منه اللَّهْوَ والضَّحِكَ علىٰ قولِ الساخِر.

قوله: (ولا يأتي ما عليه): أي: لا يَفْعَلُ هذا الجليسُ ما يجبُ عليه مِن نهي المُنكَر.

⁽١) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٤٣). وانظر ما تقدَّم عن ابنِ جِنِّي في تفسير الآية ٣٥ من الأنفال (٧: ٩٤).

أو ذا عاهةٍ في بَدَنِه، أو غيرَ لَبيقٍ في مُحادثتِه، فلَعَلَّه أُخلَصُ ضميراً، وأتقىٰ قلباً، مَّنَ هو علىٰ ضِدِّ صِفَتِه، فيَظلِمُ نفسَه بتحقير مَنْ وَقَّـرَهُ الله، والاستِهانةِ بمَنْ عَظَّمَه الله.

ولقد بَلَغَ بالسَّلَفِ إفراطُ تَوقِّيهم وتَصَوُّنِهم مِن ذلكَ أن قال عُمَرُ بنُ شُرَحْبيل: لو رأيتُ رَجُلاً يَرضَعُ عَنْزاً، فضَحِكتُ منه، خَشِيتُ أن أصنعَ مِثلَ الذي صَنعَه. وعن عبدِ الله بن مسعود: البَلاءُ مُوكَّلٌ بالقَوْل، لو سَخِرتُ مِن كَلْب لخشيتُ أن أُحَوَّلَ كلباً.

وفي قراءة عبد الله: «عَسَوْا أَنْ يَكُونوا» و«عَسَينَ أَنْ يَكُنّ»، فـ «عَسَىٰ» على هذهِ القِراءةِ هي ذاتُ الخبر، كالتي في قوله: ﴿ فَهَلَ عَسَيْتُمْ ﴾ [محمد: ٢٢]، وعلى الأُولىٰ: التي لا خَبَرَ لها، كقوله: ﴿ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُواْ شَيْعًا ﴾ [البقرة: ٢١٦].

واللَّمْز: الطَّعْنُ والضَّرْبُ باللِّسان. وقُرِئ: «ولا تُلمِزُوا» بالضَّمّ، والمعنى: وخُصُّوا أَنفُسَكُم _ أيها المُؤمنون _ بالانتهاء مِن عَيْبِها والطَّعْنِ فيها، ولا عليكم أن تَعِيبوا غيركم ممَّن لا يَدِينُ بدِينِكم، ولا يسيرُ بسِيرتِكم، ففي الحديثِ عن رسولِ الله ﷺ: «اذكُروا الفاجِرَ بها فيه، كي يَحذَرَه الناس»، وعن الحسن في ذِكرِ الحجّاج: أخرَجَ إليَّ بَناناً قَصِيرةً قَلَما عَرِقَتْ فيها الأَعِنةُ في سبيل الله،

قوله: (أو غير لَبِيق): الجوهري: «اللَّبيق: الرجلُ الحاذِق».

قوله: (قَلَّما عَرِقَتْ فيها الأعِنّة): وعن بعضهم: أي: يأخذُ بالأَعِنَّةِ في الجِهادِ حتىٰ يَعرَقَ ويَبتَلَّ بالعَرَق.

وقلت: هو مما روينا عن مُسلِم (١) عن أبي هُريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: "مِن خير مَعاشِ الناس لـهم: رجلٌ مُمسِكٌ بعِنانِ فَرَسِهِ في سيبل الله، يَطيرُ على مَتْنِه، كُلَّما سَمِعَ هَيْعةً _أو فَزْعةً _ طار على مَتْنِه يبتغي القَتْل أو الموتَ مَظانَّه».

⁽۱) في «صحيحه» برقم (۱۸۸۹).

ثم جَعَلَ يُطَبِطِبُ شُعَيراتٍ له، ويقول: يا أبا سعيد، يا أبا سعيد. وقالَ لمَّا مات: اللهُمَّ أنتَ أَمَتَه، فاقطَعْ سُنَّتَه، فإنه أتانا أُخيفِشَ أُعَيمِشَ يَخطُرُ في مِشْيَتِه، ويَصعَدُ النِبَرَ حتىٰ تَفُوتَه الصَّلاة، لا مِنَ الله يَتَّقي، ولا مِنَ الناس يَستَحي، فوقه الله، وتحته مئة ألف أو يَريدُون، لا يقولُ له قائل: الصَّلاة أيها الرجل، الصَّلاة أيها الرجل، هَيْهات، دونَ ذلكَ السَّيْفُ والسَّوْط.

ولو رُوِيَ بالغينِ المُعجَمةِ لكانَ وَجْهاً؛ ليكونَ مِن قوله: غَرِقَ اللِّجامُ بالحِلية، ولجِامٌ مُغرَّق، ومنه: الإغراقُ في القول، وهو المُبالَغة، وأغرقَ الرامي النَّرْع. ذكرَه في «الأساس».

والحاصلُ أنه كِنايةٌ عن جُبْنِه، كما قالت الخارجيةُ فيه:

أَسَدٌ عليَّ وفي الحروبِ نَعَامـةٌ فَتْخاءُ تَنفِرُ مِن صَفير الصافِرِ (١)

وفي قوله: «بناناً قصيرةً» إدماجٌ^(٢) واستِـتباعٌ لِدلالتِه علىٰ تحقيره خَلْقاً وخُلُقاً، أي: قامةً وجُوداً.

قوله: (يُطَبطِبُ شُعَيرات): أي: يُحرِّكُ شاربَه، الجوهري: «الطَّبْطبة: صوتُ الماءِ ونحوُه، وقد تَطَبطَب».

قوله: (أُخَيفش): الجوهري: «الخَفَش: صِغَرٌ في العَيْن، وضَعْفٌ في البَصَرِ خِلْقة، والرجل: أخفش»، و «العَمَشُ في العَيْن: ضَعْفُ الرُّؤية، مَعَ سَيلانِ دَمْعِها في أكثرِ أوقاتِها، والرجل: أعمش»، ويَخطُر؛ أي: يَتَبختَر.

قوله: (هَيْهات): أي: بَعُدَ هذا القول، أي: لا يُمكِنُ أن يُقالَ له: الصَّلاةَ أيها الرجل، لأن دونَ ذلكَ السَّيْف، أي: بينَ يَدَي أمرِهِم بالمعروفِ القَتْلُ والضَّـرْب.

⁽١) قاله عمرانُ بنُ حطان الخارجي في الحجاج، كما في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (١: ١٧٠)، و «ثمار القلوب» للثعالبي ص٤٤٣. وعلى هذا فقولُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ: «الخارجية» فيه نَظَر.

⁽٢) تقدُّم معنىٰ الإدماج في تفسير الآية ١١٥ من سورة التوبة (٧: ٣٨١) تعليقاً.

وقيل: معناه: لا يَعِبْ بعضُكم بعضاً، لأنَّ المُؤمنينَ كنَفْسِ واحدة، فمتى عابَ المُؤمِنُ المُؤمِنَ فكأنها عابَ نفسَه. وقيل: معناه: لا تَفعَلُوا ما تُلمَزُونَ به، لأنَّ مَنْ فعَلَ ما استَحَقَّ به اللَّمْز، فقد لَـمَزَ نفسَه حقيقة.

والتنابُزُ بالألقاب: التداعي بها؛ تفاعُلُ مِن: نَبَزَه، وبنو فُلانِ يَتَنابَزُونَ ويَتَابَزُونَ وَلِيَّالَ مِن النَّبَزُ والنَّزَب: لَقَبُ السُّوء، والتَّلقيبُ المَنْهيُّ عنه، وهو ما يَتَداخَلُ المَدْعُوَّ به كراهة؛ لِكُوْنِهِ تقصيراً به وذمّاً له وشَيْناً، فأما ما يُحِبُّه مما يَزِينُه ويُنوِّهُ به فلا بأسَ به.

رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ: «مِن حَقِّ المُؤمِنِ علىٰ أخيه: أن يُسَمِّيهُ بأحَبِّ أسائِهِ إليه»،

قوله: (وقيل: معناه: لا تفعلوا): هو مَعَ ما عُطِفَ عليه: عطفٌ على قوله: «وخُصُّوا أَنفُسكُم - أيها المُؤمنونَ - بالانتهاء»، فقولُه: «أنفسكم»: المُراد: جِنسُكم، ومَنْ هو على صِفتِكم في الإيهان، قالَ في سورة النِّساءِ عند قوله: ﴿وَلاَ نَقْتُلُواْ أَنفُسكُم ﴾ [النساء: ٢٩]: «مَنْ كانَ مِن جِنسِكم مِنَ المُؤمنين» فإنَّ دليلَ الجِطاب على معنى الاختِصاص، وأنَّ مَنْ لم يَتَّصِفُ بصِفةِ الإيهانِ خارجٌ مِن هذا الحكم، ولهذا قال: «خُصُّوا أَنفُسكُم - أيها المُؤمِنونَ - بالانتهاء»، وأتى بحديثِ الحجّاج، ويَعضُدُه قولُه: ﴿ بِشَسَ ٱلِاَتَمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَانِ »، ومعناهُ كما قال: «استِقباحُ الجمع بينَ الإيهانِ وبينَ الفِسقِ الذي يأباهُ الإيهان».

وعلى الوَجْهِ الثاني: المُرادُ مِن ذِكرِ «النَّفس»: شِدَّةُ الاتصال، والإيذانُ بأنَّ المُؤمنينَ لعُلْقةِ الاتحادِ في الإيانِ^(١) كأنهم نفسٌ واحِدة، فمَنْ نَبَزَ أخاه فقد نَبَزَ نفسَه. وعلى الثالث: هو مِن إطلاقِ الـمُسبَّب على السَّبَب، يعني: لا تَتَّصِفُوا بها إنْ سَمِعَ بكم سامعٌ عابكم بسَبَه.

والوَجْهُ الأولُ فيه تَعسُّفٌ وتَرخُّصٌ في غيبةِ الفاسِق، ولذلكَ غلبَ محمدُ بنُ سِيرينَ الحسن، والوَجْهُ الثاني أوجَهُ لُوافَقَتِه: ﴿ لَا يَسَخَرْقَوْمُ مِن قَوْمٍ ﴾، وقولِه: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةً ﴾، وقولِه: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةً ﴾، وقولِه: ﴿ وَلَا يَغْتَبُ بَعْضًا ﴾.

قوله: (رُوِيَ عن النبيِّ عَلَيْهُ: «مِن حَقِّ الْمؤمنِ على أخيه أن يُسَمِّيَه بأحبِّ أسمائِهِ إليه»):

⁽١) من قوله: «قال في سورة النساء» إلى هنا، سقط من (ط).

ولهذا كانت التكنيةُ مِنَ السُّنَةِ والأَدَبِ الحسن، قال عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه: أشِيعُوا الكُنىٰ فإنها مَنبَهة. ولقد لُقِّبَ أبو بكرٍ بالعَتيقِ والصِّدِّيق، وعُمَرُ بالفاروق، وحمزةُ بأسَدِ الله،

عن أبي داود (١) عن أبي الدَّرْداءِ قال: قال رسولُ الله ﷺ: "إنكم تُدعَونَ يومَ القيامةِ بأسائِكم وأساءِ آبائِكم، فأحسِنُوا أساءَكم»، وعن الترمذيِّ (٢) عن عائشة: «أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُغيِّرُ الاسمَ القبيح».

قوله: (مَنبَهة): أي: سَبَبٌ للرِّفعة، والنَّباهة: الرِّفعة.

قوله: (لُقِّبَ أبو بكر بالعَتيق): عن الترمذيِّ (٣) عن عائشةَ قالت: «دخلَ أبو بكر على رسولِ الله ﷺ، فقال له رسولُ الله ﷺ: أنتَ عَتيقُ الله مِنَ النار. قالت: فمِن يومئذٍ سُمِّيَ عَتِيقاً».

قوله: (وعُمَرُ بالفاروق): قال صاحبُ «الجامع»: «يُقال: به تَـمَّتِ الأربعون، وظهرَ الإسلامُ يومَ إسلامِه، وسُمِّي الفاروقَ لذلك» (٤)، وعن الترمذيِّ (٥) عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «اللهُمَّ أُعِزَّ الإسلامَ بأبي جَهْل بنِ هشام أو بعُمَرَ بنِ الخطّاب، فأصبح، فغَدَا عُمَرُ علىٰ رسولِ الله ﷺ، فأسلم».

قوله: (وحمزةُ بأسَدِ الله): قال صاحبُ «الجامع»: «وهو أسدُ الله، وكان إسلامُه حميّة، فاعتزَّ الإسلامُ بإسلامه» (٢٠).

⁽۱) في «سننه» برقم (٤٩٤٨).

⁽٢) في «جامعه» برقم (٢٨٣٩).

⁽٣) في «جامعه» برقم (٣٦٧٩).

⁽٤) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ١٢٢ -١٢٣).

⁽٥) في «جامعه» برقم (٣٦٨٣)، وضَعَّفُه.

وأخرجه الترمذي (٣٦٨١) من حديث ابن عمر رَضِيَ الله عنهما، وصَحَّحَه.

⁽٦) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٢٩٧).

وخالدٌ بسَيْفِ الله، وقَلَّ مِنَ المَشاهير في الجاهليةِ والإسلام مَنْ ليسَ له لَقَب، ولم تَزَلْ هذهِ الألقابُ الحسنةُ في الأُمَمِ كُلِّها مِنَ العَرَب والعَجَم تجري في مُخاطباتِهم ومُكاتباتِهم مِن غير نكير.

رُوِيَ عن الضَّحّاك: أنَّ قوماً مِن بني تميم استَهزَؤوا ببلالِ وخَبّابِ وعبّارِ وصُهيبٍ وأبي ذرِّ وسالم مَوْلِى [أبي] حُذَيفة، فنزلت. وعن عائشة رضيَ الله عنها: أنها كانت تسخرُ مِن زينَبَ بنتِ خُزَيمة الهلاليّة، وكانت قصيرة. وعن ابنِ عباس: أنَّ أُمَّ سَلَمة رَبَطَت حَقْوَيْها بسَبِية، وسَدَلَتْ طَرَفَها خَلفَها، وكانت تَجُرُّه، فقالت عائشة لحفصة: انظُري ما تَجُرُّ خَلفَها، كأنه لِسانُ كَلْب. وعن أنس: عَيَّرَتْ نساءُ رسولِ الله ﷺ أُمَّ سَلَمة بالقِصَر. وعن عِكرِمة عن ابنِ عباس: أنَّ صَفِيّة بنتَ حُيًّ أتتْ رسولَ الله ﷺ، فقالت: إنَّ النِّساءَ يُعَيِّرُنني ويَقُلْن: يا يهوديّة بنتَ يَهودِيّين، فقالَ لها رسولُ الله ﷺ؛

رُوِي: أنها نزلت في ثابتِ بنِ قَيْس، وكانَ به وَقْر، وكانوا يُوسِّعُونَ له في مجلِسِ رسولِ الله ﷺ ليَسمَع، فأتىٰ يوماً وهو يقول: تَفَسَّحُوا،

قوله: (وخالدٌ بسَيْفِ الله): عن الترمذيِّ (١) عن أبي هُريرةَ قال: «مَرَّ خالدٌ علينا، قال رسولُ الله ﷺ: مَنْ هذا؟ فقلت: خالدُ بنُ الوليد، فقال: نِعمَ عبدُ الله خالدُ بنُ الوليد، سَيْفٌ مِن سُيوفِ الله».

قوله: (بسَبيبة): النهاية: «السَّبائب: جمعُ سَبيبة، وهي شُقَّةٌ مِنَ الثياب، أيَّ نَوْع كان، وقيل: هي منَ الكَتّان».

⁽۱) في «جامعه» برقم (٣٨٤٦).

وجاءت تسميةُ النبي ﷺ خالداً سيفاً من سيوف الله أيضاً في حديث أنس بن مالك رَضِيَ الله عنه عند البخاري (٣٧٥٧) و(٣٢٦٢).

حتى انتهى إلى رسولِ الله ﷺ، فقالَ لرجل: تَنَحَّ، فلم يَفعَل، فقال: مَنْ هذا؟ فقال الرجل: أنا فُلان، فقال: بل أنتَ ابنُ فُلانة. يُريدُ أمّاً كانَ يُعيَّرُ بها في الجاهلية، فخَجِلَ الرجل، فنزلت، فقال ثابت: لا أفخَرُ علىٰ أَحَدِ في الحَسَب بعدَها أبداً.

﴿ الْإِنَّمُ ﴾ هاهنا بمعنى: الذِّكْر، مِن قولهم: طارَ اسمُه في الناس بالكَرَم أو باللُّؤم، كما يُقال: طارَ ثناؤُه وصِيتُه، وحقيقتُه: ما سَمَا مِن ذِكرِه وارتفعَ بينَ الناس، ألا ترى إلى قولهم: أشادَ بذِكرِه، كأنه قيل: بئسَ الذِّكْرُ المُرتَفِعُ للمُؤمنينَ بسَبَب ارتكاب هذهِ الجرائرِ أن يُذكّرُوا بالفِسْق.

وفي قوله: ﴿بَعْدَ ٱلْإِيمَانِ ﴾ ثلاثةُ أوجُه: أحدُها: استِقباحُ الجمع بينَ الإيهانِ وبينَ الفِسقِ الذي يأباهُ الإيهانُ ويَحظُرُه، كما تقول: بئسَ الشأنُ بعدَ الكَبْرةَ الصَّبْوة. والثاني: أنه كان في شتائمِهم لمن أسلَمَ مِنَ اليهود: يا يهوديّ، يا فاسِق، فنُهُوا عنه،

قوله: (ثناؤُه وصِيتُه): الجوهري: «الصِّيت: الذِّكرُ الجميلُ الذي يَنتَشِـرُ في الناس، دونَ القبيح».

قوله: (وفي قوله: ﴿بَعْدَ ٱلْإِيمَانِ ﴾ ثلاثة أوجُه): الانتصاف: «أقربُ الوجوهِ الثلاثة: أولهُهُ بعدَ أن يُصرَفَ الذَّمُّ إلى نفسِ الفِسْق، لأنَّ الاسمَ هو المُسمّى، والزمخشريُّ جَزَم (١)، لأنَّ الاسمَ عندَه التَّسْمية، والوَجْهُ الثاني: يُحمَلُ فيه الاسمُ على التَّسْميةِ صريحاً، والثالث: أنَّ الفاسِقَ غيرُ مُؤمِن، والأولُ هو الجاري على قاعِدةِ السُّنة» (٢).

قوله: (بعدَ الكَبْرة): عن بعضِهم: على فُلانٍ كَبْرة: إذا كَبِرَ وأَسَنّ، ويُقال: فلانٌ كِبْرةُ وَلَكِ أبويه ـ بكَسْرِ الكاف ــ: إذا كانَ أكبَرَهُم، يَستَوي فيه المُذكَّر والمُؤنَّث.

⁽١) كذا في الأصول الخطية! وفي «الانتصاف»: «الزنخشريُّ لم يَستَطِعْ ذلكَ انحرافاً إلى قاعدةِ يَصرِفُ الذَّمَّ إلى ارتفاع ذِكرِ الفِسْقِ مِنَ المُؤمِن، تحوُّماً علىٰ أنَّ الاسمَ التسمية».

⁽٢) «الانتصاف» (٣: ٥٦٧ -٥٦٨) بحاشية «الكشّاف».

وقيلَ لهم: بئسَ الذِّكرُ أَن تَذكُروا الرجلَ بالفِسقِ واليهوديَّةِ بعدَ إيمانِه، والجملةُ على هذا التفسير مُتعلِّقةٌ بالنهي عن التنابز. والثالث: أَن يُجعَلَ مَنْ فَسَقَ غيرَ مُؤمِن، كما تقولُ للمُتَحَوِّلِ عنِ التِّجارةِ إلى الفِلاحة: بئستِ الحِرْفةُ الفِلاحةُ بعدَ التِّجارة.

[﴿ يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُواْ اَجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِ إِنَ بَعْضَ الظَّنِ إِنَّهُ ۚ وَلَا بَعَسَسُواْ وَلَا يَغْتَبُ
بَعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ آخِيهِ مَيْتَا فَكَرِهِ ثُمُوهُ وَالْقَواْ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَابُ
رَحِيمٌ ﴾ 11]

يُقال: جَنَّبَهُ الشَّرِ: إذا أبعَدَه عنه، وحقيقتُه: جَعَلَه منه في جانب، فيُعَدَّىٰ إلىٰ مفعولين، قالَ اللهُ عَزَّ وجَلّ: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَ أَن نَعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴾ [إبراهيم: ٣٥]، ثم يُقالُ في مُطاوِعِه: اجتَنَبَ الشَّرِ، فتُنقِصُ المُطاوعةُ مفعولاً. والمأمورُ باجتِنابهِ هو بعضُ الظَّنّ، وذلكَ البعضُ موصوفٌ بالكَثْرة، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿إِنَ بَعْضَ ٱلظَّنِ إِنْهُ ﴾.

قوله: (والجملةُ على هذا التفسير): أي: على أنَّ تفسيرَ ﴿ بِشَى ٱلِاَسَمُ ٱلفَسُوقَ بَعْدَ ٱلْإِيمَانِ ﴾ بما «أنه كانَ في شَتائمِهم لمن أسلَمَ مِنَ اليهود: يا يهوديّ، يا فاسِق»: كالتعليل لِقولِه: ﴿ وَلَا لَنَابَرُواْ بِاللَّا لَقَالِهِ ﴾، يعني: لا تَشتِمُوهُم بهذهِ الألفاظ، لأنه قبيح.

وعلى التفسير الأولِ والثالث: الجملة مُتعلِّقة بقوله: ﴿وَلَا نَلْمِزُوا آنفُسَكُو ﴾، على أنَّ معناه: لا تَقْصِفُوا بها إن سَمِعَ بكم سامعٌ عابكم بسَبَه، وهو لِوَجْهَين: أحدهما: أن لا يكونَ ثَمَّة انتِقالٌ مِن وَصْفِ إلى وَصْف، بل يكون جَمْعا بسَبَه، وهو لِوَجْهَين: أحدهما: أن لا يكونَ ثَمَّة انتِقالٌ مِن وَصْفِ إلى وَصْف، بل يكون جَمْعا بينها، كها قال: «أحدهما: استِقباحُ الجمع بينَ الإيهانِ وبينَ الفِسْق»، واستَشهَد له بقوله: «بئسَ الشأنُ بعدَ الكَبْرةِ الصَّبُوة»، وثانيهها: أن يحصلَ الانتِقالُ مِن وَصْفِ إلى وَصْف، وتحويلاً منه إلى منه وهو أقربُ إلى مَذهبه، لأنَّ الفِسْق والإيهانَ عندَه لا يجتمعان، واستَشهَدَ له بقوله: «بئستِ الجُرْفةُ الفِلاحةُ بعدَ التِّجارة».

قوله: (ألا ترى إلى قوله: ﴿إِنَ بَعْضَ الظَّنِّ إِنْمٌ ﴾): تعليلٌ للأمر بالاجتِناب، يعني: يجبُ

فإن قلت: بَيِّنِ الفَصْلَ بِينَ «كثير» حيثُ جاءَ نكرة، وبينَه لو جاءَ مَعْرِفة. قلت: مِينَهُ نكرةً يُفيدُ معنى البَعضِيّة، وأنَّ في الظُّنونِ ما يجبُ أن يُجتَنَب، مِن غير تَبْيينِ لذلكَ ولا تَعْيين، لِثلا يَـجْتَرِئَ أحدٌ على ظنِّ إلا بعدَ نَظرٍ وتأمُّلٍ وتمييز بينَ حَقِّهِ وباطِلِهِ بأمارةٍ بينِّة، مَعَ استِشعارٍ للتقوى والحذر، ولو عُرِّفَ لكانَ الأمرُ باجتنابِ الظَّنِّ مَنُوطاً بها يَكثُرُ مِن دونَ ما يَـقِل، ووَجَبَ أن يكونَ كُلُّ ظَنِّ مُتَّصِفٍ بالكَثْرةِ عُمَنَباً، وما اتَّصَفَ منه بالقِلّةِ مُرخَّصاً في تَظنَّيُه.

والذي يُميِّزُ الظُّنونَ التي يجبُ اجتِناجُا عا سِواها: أنَّ كُلَّ ما لم تُعرَفْ له أمارةٌ صحيحةٌ وسَبَبٌ ظاهر: كانَ حَراماً واجِبَ الاجتِناب، وذلكَ إذا كانَ المظنونُ به ممن شُوهِدَ منه السَّتْرُ والصَّلاح، وأُونِسَتْ منه الأمانةُ في الظاهِر، فظنَّ الفَسادِ والجِيانةِ به مُحرَّم، بخِلافِ مَنِ اشتهرَ بينَ الناس بتعاطي الرِّيبَ والمُجاهَرةِ بالجبائث، عن النبيِّ عَلَيْ: "إنَّ الله تعالىٰ حَرَّم مِنَ المُسلِم دَمَهُ وعِرْضَه وأنْ يُظنَّ به ظنُّ السُّوء»، النبيِّ عَلَيْ: "إنَّ الله تعالىٰ حَرَّم مِنَ المُسلِم دَمَهُ وعِرْضَه وأنْ يُظنَّ به ظنُّ السُّوء»، وعن الحسن: كُنّا في زمانِ الظنَّ بالناسِ حرام، وأنتَ اليومَ في زمانِ اعمَلْ واسكت، وظنَّ بالناسِ ما شِئت. وعنه: لا حُرْمةَ لفاجِر. وعنه: إنَّ الفاسِقَ إذا أظهرَ فِسْقَه وهَتكَ وظنَّ بالناسِ ما شِئت. وعنه: لا حُرْمة لفاجِر. وعنه: إنَّ الفاسِقَ إذا أظهرَ فِسْقَه وهَتكَ سَرُّهُ هَتَكَهُ الله، وإذا استَتَرَ لم يُظهِرِ اللهُ عليه لَعَلَّه أن يتوب. وقد رُوي: مَنْ ألقىٰ جِلبابَ الحياءِ فلا غِيبةَ له.

أَن يُحمَلَ التنكيرُ في ﴿كِيْبَرَا﴾ على «البعض»؛ لأنَّ قولَه: ﴿إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِنْهُ ﴾ تعليلٌ للأمرِ بالاجتِناب، والمُطابقةُ بينَ العِلّةِ والمعلولِ واجبة.

قوله: (مَعَ استِشعار): الجوهري: «استَشعَرَ فُلانٌ الخوف: أي: أضمَرَه».

قوله: (اعمَلْ واسكُتْ وظُنَّ بالناس ما شِئت): أي: اشتَغِلْ بخاصّةِ نفسِك، ولا تَـختَلِطْ بالناس، وكُنْ علىٰ حَذَرِ منهم، لِـمَا وَرَد: «الحزْمُ سُوءُ الظَّنّ»(١).

⁽١) خَرَّجَه الحافظُ السخاويُّ رحمه الله تعالىٰ في «المقاصد الحسنة» ص٦٥ رقم (٣٢) من طرق ضَعَّفها جميعاً، ثم قال: «وبعضها يَتَقوَّىٰ ببعض، وقد أفردتُه في جزء، وأوردتُ الجمعَ بينها وبين قوله تعالىٰ: ﴿أَجْتَنِبُوا كَلِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ ﴾».

والإثم: الذَّنْبُ الذي يَستَحِقُّ صاحبُه العِقاب، ومنه قيلَ لعقوبته: الأَثَام؛ فَعَالُ منه، كالنَّكَالِ والعذاب والوَبال، قال:

لقد فَعَلَتْ هذِّي النَّوىٰ بي فَعْلةً أصابَ النَّوىٰ قبلَ الماتِ أَثَامُها

والهمزةُ فيه عن الواو، كأنه يَشِمُ الأعمال، أي: يَكسِـرُها بإحباطِه.

قوله: (لقد فَعَلَتْ) البَيْت: «أصابَ النَّوىٰ(۱) قبلَ الممات»: أي: مماتِ النَّوىٰ، أرادَ أن يَدعُوَ علىٰ النَّوىٰ بأن لا يموتَ حتىٰ يلقىٰ جزاءَ ما فَعَل، أي: فَعَلَتِ النَّوىٰ فيَّ فَعْلةً سَيِّئة، ثم قالَ علىٰ سبيل الدعاء: أصابَ النوىٰ جزاءُها، ويجوزُ أن يُراد: مماتُ نفسِه، أراد أن يَدعُو لنفسِه بأن لا يموتَ حتىٰ يرىٰ ما يلحقُ بالنَّوىٰ مِنَ الجزاءِ علىٰ فِعْلِه، فيتَسلّىٰ بذلك.

قوله: (والهمزةُ فيه عِوَضٌ (٢) عن الواو، كأنه يَشِمُ الأعمال، أي: يَكسِرُها): قال صاحبُ «الفرائد»: «وَثَمَ» مِن باب «ضَرَب»، و«أَثِمَ» مِن باب «عَلِم»، فمِن أيِّ وَجْهِ يلزمُ أن تكونَ الهمزةُ مِنَ الواو، وإنها مالَ بهذا الكلام إلىٰ مَذهَبه (٣)».

الجوهري: «الإثم: الذنب، وقد أَثِمَ الرجلُ - بالكسر - إثماً ومَأْثَماً: إذا وقعَ في الإثم»، و«الوَثْم: الدَّقُ والكَسْر، ووَثَمَ يَثِم: أي: عدا».

عن بعضهم: الإثمُ والأثام: اسمٌ للأفعال المُبطئةِ عن الثواب، قال اللهُ تعالى: ﴿أَخَذَتُهُ الْمِيرَّةُ بِٱلْإِشْمِ ﴾ [البقرة: ٢٠٦]؛ أي: حَمَلَتُهُ على فِعلِ ما يُؤثِمُه، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ [الفرقان: ٢٨]؛ أي: عذاباً، فسيّاه «أثاماً» لـيّا كان منه، وكذلك تسميةُ النّباتِ والشحم بندى لـيّا كانا منه (٤).

⁽١) في الأصول الخطية: «دعا»، وأثبتُ ما هو لفظُ البيتِ في «الكشّاف»، وكذا هو في «أساس البلاغة» (أثم).

⁽٢) لفظة «عوض» ثبتت في الأصول الخطية، وهي ثابتة في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكنها لم ترد في الأصل الخطى من «الكشاف» ولا في المطبوع.

⁽٣) لأن المعتزلة يَرَونَ أن الكبيرةَ تُحبِطُ العَمل، وصاحبَها مُحلَّدٌ في النار.

⁽٤) من قوله: «عن بعضهم» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

وقُرِئ: «ولا تَحَسَّسُوا» بالحاء، والمَعْنيانِ مُتقارِبان، يُقال: تَجَسَّسَ الأمر: إذا تَطَلَّبُه وبَحَثَ عنه؛ تَفَعُّلُ مِنَ الجَسَّ، كما أنَّ التَّلمُّسَ _ بمعنىٰ: التَّطَلُّب _ مِنَ اللَّمْس، لما أنَّ التَّلمُّسَ _ بمعنىٰ: التَّطَلُّب مِنَ الطَّلب، وقد جاءَ بمعنىٰ الطَّلب في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَأَنَّا لَمَسَنَا ٱلسَّمَاءَ ﴾، ليا في اللَّمْسِ مِنَ الطَّلب، وقد جاءَ بمعنىٰ الطَّلب في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَأَنَّا لَمَسَاءَ السَّمَاءَ ﴾، والتَّحَسُّس: التَّعَرُّف؛ مِنَ الحَسس، ولتقارُبِهما قيل لمشاعرِ الإنسان: الحواس؛ بالحاء والجيم.

والمُراد: النهيُ عن تَتبُّعِ عَوْراتِ المُسلِمينَ ومَعايبِهم والاستِكشافِ عها سَتَروه. وعن مُجَاهِد: خُذُوا ما ظَهَر، ودَعُوا ما سَتَرَهُ الله. وعن النبيِّ ﷺ أنه خَطَب، فرفعَ صَوتَه، حتىٰ أسمَعَ العَواتِقَ في خُدُورِهِنّ، قال: «يا مَعشَرَ مَنْ آمَنَ بلِسانِه،

قوله: (قيلَ لمشاعرِ الإنسان: الحواسّ؛ بالحاءِ والجيم): الراغب: «أصلُ الجَسّ: مَسُّ العِرْقِ بنَبَضِهِ للحُكم به على الصِّحّةِ والسَّقَم، وهو أخصُّ مِنَ الحَسّ-بفَتْح الحاء، فإنَّ الحَسّ: تَعرُّفُ ما يُدرِكُه الحِسّ، والحَبَسُّ - بالجيم -: تَعرُّفُ حال ما مِن ذلك، ومن لفظِ الحِسِّ اشتُق: الجاسوس»(١).

قوله: (حتى أسمَعَ العواتِق): قال في «الفائق»: «العاتق: الشابّةُ أولَ ما أدركت، قال ابنُ الأعرابي: إنها سُمِّيَتْ عاتِقاً لأنها عَتَقَتْ مِنَ الصِّبا، وبَلَغَتْ أن تَتزوَّج»(٢).

قوله: (يا مَعشَرَ مَنْ آمَنَ بلسانِه): روى أبو داود (٣) عن أبي بَـرْزةَ الأسلميِّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يا مَعشَرَ مَنْ آمَنَ بلسانِه، ولم يَدخُل الإيهانُ قلبَه، لا تَغتابُوا المُسلِمين، ولا تَتَبَّعُوا عوراتهم، فإنَّ مَنْ تَتبَّعَ عوراتهم تَتبَّعَ اللهُ عَوْرتَه، ومَنْ تَتبَّعَ اللهُ عَوْرتَه يَفضَحُه». «تَتبَّعَ اللهُ عَوْدتَه، مُشاكلة، أي: جازاه، نَحْو: كها تَدينُ تُدان.

⁽١) «مفردات القرآن» ص١٩٦.

⁽٢) «الفائق» للزمخشري (٢: ٣٢٨-٣٢٩)، مادة (عتق).

⁽٣) في «سننه» برقم (٤٨٨٠).

ولم يَخلُصِ الإيمانُ إلى قَلْبه، لا تَتَبَّعُوا عَوْراتِ المُسلِمين، فإنَّ مَنْ تَتَبَّعَ عَوْراتِ المُسلِمين تَتَبَّعَ الله عُوْرته حتى يَفضَحه، ولو في جَوْفِ بيته. وعن زيد بن وَهْب: قُلنا لابنِ مسعود: هل لكَ في الوليدِ بنِ عُقْبةَ بنِ أبي مُعَيطٍ تَقطُرُ لحيتُه خراً؟ فقال ابنُ مسعود: إنا قد نُهِينا عن التَّجَسُّس، فإن ظَهَرَ لنا شيءٌ أَخَذْنا به.

غابَه واغتابَه: كغالَه واغتالَه، والغِيبة: مِنَ الاغتياب، كالغِيلة: مِنَ الاغتيال، وهو: ذِكْرُ السُّوءِ فِي الغَيْبة، وسُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن الغيبة،

قوله: (وعن زيد بن وَهْب) الحديث: أخرَجَه أيضاً أبو داود (١١).

قوله: (كغاله واغتاله): الراغب: «الغَوْل: إهلاكُ الشيءِ من حيثُ لا يَحُسُّ به، يُقال: غاله واغتاله»(٢).

قوله: (وهو: ذِكرُ السُّوءِ في الغَيْبة): الراغب: «الغيبة: أن يَذكُرَ الإنسانُ [غيرَه](٢) بما فيه مِن عَيْب مِن غير أن أُحوِجَ إلى ذِكرِه، قال تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾»(٤).

وقال الشيخُ مُحيي الدين النواويّ: «الغيبة: كلُّ ما أفهمتَ به غيركَ نُقْصانَ مُسلِم عاقل، وهو حرام» (٥). قولُه: «ما أفهمتَ به غيرك»: مُتناوِلٌ للَّفظِ الصَّريحِ والكِنايةِ والرَّمْزِ والتعريضِ والكِتابةِ والإشارةِ بالعينِ واليَّدِ والرأس.

قوله: (وسُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن الغيبة): الحديثُ مَعَ تغيير يسير: أخرَجَه مُسلِمٌ والترمذيُّ وأبو داود (١٦) عن أبي هُريرة.

⁽۱) في «سننه» برقم (٤٨٩٠).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٦١٩.

⁽٣) لفظة «غيره» لم ترد في الأصول الخطية، وأثبتُّها من «مفردات القرآن» للراغب.

⁽٤) «مفر دات القرآن» ص٦١٧.

⁽٥) «الأذكار» للنووي ص٣٠٠-٣٠١.

⁽٦) مسلم (٥٨٩)، والترمذي (١٩٣٤)، وأبو داود (٤٨٧٤).

فقال: «أَنْ تَذَكُرَ أَخَاكَ بِهَا يَكرَه، فإن كَانَ فيه فقد اغتَبتَه، وإنْ لم يكنْ فيه فقد بَهَتَّه»، وعن ابنِ عباس: الغيبةُ إدامُ كِلابِ الناس.

وَأَيُّحِبُ أَحَدُكُمْ عَثِيلٌ وتَصْويرٌ لِمَا يَنالُه المُعْتابُ مِن عِرْضِ المُعْتاب على أفظع وَجْهٍ وأفحشِه، وفيه مُبالَغاتُ شَتَىٰ، منها: الاستِفهامُ الذي معناه التقرير، ومنها: جَعْلُ مَا هو في الغاية مِنَ الكراهةِ موصولاً بالمَحبّة، ومنها: إسنادُ الفِعلِ إلى «أحَدِكُم»، والإشعارُ بأنَّ أحداً مِنَ الأحَدِينَ لا يُحِبُّ ذلك، ومنها: أنْ لم يَقتَصِرْ على تمثيلِ الاغتياب بأكل بأنَّ أحداً مِنَ الأحَدِينَ لا يُحِبُّ ذلك، ومنها: أنْ لم يَقتَصِرْ على تمثيلِ الاغتياب بأكل لحم الإنسان، حتى جَعَلَ الإنسان أخاً، ومنها: أنْ لم يَقتَصِرْ على أكْل لحم الأخ حتى جُعِلَ مَيْتاً. وعن قتادة: كما تكرهُ إن وَجَدتَ جِيفةً مُدوِّدةً أن تأكُلَ منها، كذلكَ فاكرَهُ لحم أخيكَ وهو حَيّ.

وانتَصَبَ ﴿مَيْتًا ﴾ على الحالِ مِن «اللَّحْم»، ويجوزُ أن يَنتَصِبَ عن «الأخ»، وقُرِئ: «مَيّئاً»، ولمّا قَرَرُهُم عَزَّ وجَلَّ بأنَّ أحداً منهم لا يُحِبُّ أكْلَ جِيفةِ أخيه، عَقَّبَ ذلكَ بقوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾، معناه: فقد كرهتُموهُ واستَقرَّ ذلك، وفيه معنى الشَّرْط، أي: إنْ صَحَّ هذا فَكَرِهْتُموه، وهي على الفاءِ الفَصِيحة، أي: فتَحَقَّقَتْ بوجوب الإقرارِ عليكم، وبأنكم لا تَقدِرُونَ على دَفْعِهِ وإنكارِه؛ لإباءِ البَشَريّة عليكم أن تَجْحَدُوهُ - كراهتُكُم له وتَقذُّرُكُم منه، فليتَحقَّقُ أيضاً أنْ تكرهوا ما هو نَظيرُه مِنَ الغِيبةِ والطَّعْنِ في أعراضِ المُسلِمين.

قوله: (وليَّا قَرَّرَهُم تعالى بأنَّ أحداً منهم لا يُحِبُّ أكلَ جِيفةِ أخيه، عَقَّبَ ذلك بقوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾): يعني: ليَّا ضَرَبَ لهم ذلك المَثَلَ على أبلغ الوجوه، وصَدَّرَه بهمزةِ التقرير، رَتَّبَ عليه قولَه: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾؛ إيذاناً بتبكيتهم، وأنه لا يُمكِنُهم مِن أن لا يُجيبوا بقولهم: لا نُحِبُّه، وهو المُرادُ مِن قوله: «يُوجِبُ الإقرارَ عليكم، وبأنكم لا تَقدِرُونَ على دَفْعِهِ وإنكاره، لإباءِ البَشَريّةِ عليكم أن تَجحَدُوه».

قوله: (فقد بَهَتُّه): النهاية: «البُّهْت: الكذبُ والافتِراء، يُقال: بَهَتَه يَبهَتُه».

قوله: (وقُرِئ: «مَيِّتاً»): بتشديد الياء: نافع، والباقون: بإسكانها(١).

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص٦٠١، و «حجة القراءات» ص٦٧٧.

وللاهتمام بشأنِ هذا المعنى أُوقِعَ اعتِراضاً بينَ الفِعْل؛ أعني: «فتَحَقَّقَت»، وبينَ فاعِلِه؛ أي: «كراهتُكم»، فعندَ ذلكَ يُقالُ لهم: «فكرِهتُمُوه»، تقريراً لجوابهم، وتثبيتاً لكراهتِهم واستِقذارِهم ذلك، وتمهيداً لأنْ يُعقَّبَ بقوله: «فليُحقَّقْ أيضاً أن تكرهوا ما هو نظيرُه مِنَ الغيبةِ والطَّعْنِ في أعراض المسلمين».

ويُؤيِّدُ هَذا ما جاء في نُسْخةِ الإمام المغفور [له] نظام الدِّينِ الطُّوسي: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾: معناه: فقد كَرِهتُموه، واستقرَّ ذلك، وفيه معنى الشَّرْط، أي: إنْ صَحَّ هذا فكرِهتُموه، وهي الفاءُ الفصيحة، أي: «فتَحَقَّقَتْ» إلى آخره.

والفاءُ مِثلُها في قولِ الشاعر:

قالوا: خُراسانُ أقصىٰ ما يُرادُ بنا

ثم القُفولُ فقد جِئنا خُراسانا(١)

روى السَّيِّدُ ابنُ الشَّجَرِي في «الأمالي»: «أَنَّ أَبا عليّ ذكرَ في كتاب «التذكرة» أَنَّ المعنى: فكما كَرِهتُموهُ فاكرَهُوا الغيبة واتقوا الله. فقولُه: ﴿وَالْقُوا اللهِ على على قوله: «فاكرهوا»؛ لِدلالةِ الكلام عليه، كقوله تعالى: ﴿اَضْرِب بِعَصَاكَ ٱلْحَجَرِّ فَانفَجَرَتُ ﴾ [البقرة: ١٦]، أي: فضرَبَ فانفَجَرَت، وقولُه: ﴿فَكَرِهِتُمُوهُ ﴾ كلامٌ مُستأنف، وإنها دَخَلَتِ الفاءُ لِهَا في الكلام مِن معنى الجواب، فكأنهم ليَّا قالوا _ في جواب قوله: ﴿أَيُحِبُ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلُ لَحَمَ مِن معنى الجواب، فكأنهم ليَّا قالوا _ في جواب قوله: ﴿أَيُحِبُ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحَمَ أَنِيهِ مَيْتًا ﴾ _: لا، فقال: ﴿فَكَرِهِتُمُوهُ ﴾، أي: فكما كرِهتُموهُ فاكرهوا الغيبة. فإذن: المعنى على: فكما كرِهتُموه، وإن لم تكن «كما» مذكورة، وإنها هي مُقدَّرة». المعنى: ما تأتيني فكيفَ تُحَدِّئُني؟! وإن لم تكن «كيفَ» مذكورة، وإنها هي مُقدَّرة».

ثم قال السَّيِّد: «هذا التقديرُ بعيد؛ لأنه قَدَّرَ المحذوفَ موصولاً، وهو «ما» المَصدَريّة، وحذفُ الموصولِ وإبقاءُ صِلتِه رديءٌ ضعيف، ولو قَدَّرَ المحذوفَ مُبتَداً لكانَ جَيِّداً، لأنَّ حذفَ المُبتَداِ كثير، أي: فهذا كَرِهتُموه، والجملةُ المُقدَّرةُ مُبْتَدئيةٌ، لا أَمْريّةٌ كما قَدَّرَها أبو عليّ، وإنها قَدَّرَها أمريّةٌ أيضاً، ولا حاجةَ إليها، لأنَّ وإنها قَدَّرَها أمريّةٌ أيضاً، ولا حاجةَ إليها، لأنَّ

⁽١) استَشهَدَ به الزخشريُّ في تفسير الآية ١٩ من الفرقان (١١: ٢٠١)، وفي تفسير الآية ٥٦ من الروم (٢١: ٢٧٤).

وقُرِئ: «فكُرِّهتُموه»، أي: جُبِلتُم على كراهتِه. فإن قلت: هَلَّا عُدِّيَ بِ «إلىّ»، كها عُدِّي في قوله: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيَّكُمُ الْكُفْرَ ﴾ [الحجر: ٧]، وأيسُّها القياس؟ قلت: القياسُ تَعَدِّيهِ بنفسِه، لأنه ذو مفعولٍ واحدٍ قبلَ تثقيل حَشْوِه، تقول: كَرِهتُ الشيء، فإذا ثُقِّلَ استَدْعىٰ زيادة مفعول، وأما تَعَدِّيهِ بِ «إلى الله فتأوُّلُ وإجراءٌ لـ «كَرَّه» بَجْرى «بَغَض»، لأنَّ «بَغَضَ» منقولُ مِن: بَغُضَ إليه الشيء، فهو بَغِيضٌ إليه، كقولك: حَبَّ إليه الشيء، فهو حَبِيبٌ إليه.

والمُبالَغةُ في «التَّوَّاب» للدَّلالةِ على كَثْرةِ مَنْ يَتُوبُ عليه مِن عِباده، أو لأنه ما مِن ذَنْبِ يَقتَرِفُ المُقتَرِفُ إلا كان مَعْفواً عنده بالتَّوْبة، أو لأنه بليغٌ في قَبولِ التَّوْبة، مُنزِّلٌ صاحِبَها منزلةَ مَنْ لم يُذنِبْ قَطّ، لِسَعَةِ كَرَمِه.

قولَه: ﴿ وَاَنْقُواْ اللّهَ ﴾ عطفٌ على الجملةِ النَّهْييّة، وهي: ﴿ وَلَا يَغْتَبُ بَعَضُكُم بَعَضًا ﴾، والعطفُ على الجملةِ النَّهْييّة، وهي: ﴿ وَلَا يَغْتُ كُم بَعَضًا ﴾، والعطفُ على المذكورة أَوْلَى مِنَ المُقدَّرة، والإشارةُ في المُبتَداِ الذي قَدَّرتُه وهو «هذا» ومُوجَّهةٌ إلى الأكل الذي وَصَفَه الله، كأنه لمَّا قَدَّرَ أنهم قالوا: «لا»، في جواب قوله: ﴿ أَيُحِبُ أَحَدُكُ مَ أَن يَأْكُلُ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾، قيل: فهذا كرِهتُموه، والغيبةُ مِثلُه. فتأمَّل » (١١).

وقال ابنُ الحاجِب في «الأمالي»: «إنه تعالىٰ لما نهىٰ عن الغيبةِ شَبَهَها بها هو مكروهٌ مِن مُعتادِهم، وهو أكلُ لحم المُعتاب مَيْتاً، وأتىٰ به على صِفةِ الإنكار؛ تنبيهاً علىٰ أنه مما لا يَفعَلُونَه، ثم كانَ ذلكَ التنبيهُ (٢) سبيلاً لذِكرِ تحقُّقِ الكراهةِ وثُبوتِها مُسبَّباً عن هذا التشبيه الذي قُصِدَ به تأكيدُ كراهةِ ما نُهي عنه، إذ به يَتَحقَّقُ توبيخُهم في وقوعهم في الغيبةِ الـمُشبَّهةِ بها يأبونَه ويكرهونَه» (٣).

قوله: (بليغٌ في قَبولِ التوبة): يعني: توّاب: فعّال؛ تَقتَضي الكَثْرة، وهي إما بحَسَب تَعدُّدِ التائبينَ أو تَعدُّدِ ذنوب كثيرةِ لتائب واحد، أو أنه إذا تابَ عن ذَنْب واحدٍ أُغرِقَ في العفو.

⁽١) «الأمالي الشجرية» (٢: ٣٢٩-٣٣٠)، وانظر منه أيضاً (١: ١٥٢-١٥٣).

⁽٢) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف): «الشبه»، ولها وجةُ أيضاً.

⁽٣) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٩٢).

والمعنىٰ: واتقوا الله بتَرْكِ ما أُمِرتُم باجتِنابِه، والنَّدَم علىٰ ما وُجِدَ منكم منه، فإنكم إن اتَّقَيتُم تَقبَّلَ اللهُ تَوْبتَكُم، وأنعَمَ عليكم بثواب المُتقينَ التائبين.

وعن ابنِ عباس: أنَّ سَلْمانَ كان يَخدُمُ رَجُلَينِ مِنَ الصَّحابة، ويُسَوِّي لهما طعامَهما، فنامَ عن شأنِه يوماً، فبعثاه إلى رسولِ الله ﷺ يَبْغي لهما إداماً، وكان أسامةُ على طعام رسولِ الله ﷺ، فقال: ما عندي شيء، فأخبَرهما سَلْمان، فعندَ ذلكَ قالا: لو بَعَثْناهُ إلى ببر سُمَيجة لَغارَ ماؤها، فلما راحا إلى رسولِ الله ﷺ، قال لهما: ما لي أرى خُضْرة اللَّحْم في أفواهِكما، فقالا: ما تَناوَلْنا لحماً، فقال: إنكما قد اغتبتُما، فنزلت.

[﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِن ذَكَرِ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَكُو شُعُوبًا وَقَبَآبِلَ لِتَعَارَفُوأً إِنَّ أَحْرَمَكُمْ عِندَاللَّهِ أَنْقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمُ خَبِيرٌ ﴾ ١٣]

﴿ مِن ذَكْرِ وَأَنْ ثَىٰ ﴾ مِن آدمَ وحَوّاء. وقيل: خَلَقْنا كُلَّ واحدٍ منكم مِن أَبٍ وأُمّ، فما منكم أحدٌ إلا وهو يُدلي بمِثل ما يُدلي به الآخر، سواءً بسواء، فلا وَجْهَ للتفاخُرِ والتفاضُل في النَّسَب. والشَّعْب: الطَّبقةُ الأُولىٰ مِنَ الطَّبقاتِ السِّتِ التي عليها العرب، وهي: الشَّعْب، والقَبيلة، والعَمارة، والبَطْن، والفَخِذ، والفَصِيلة. فالشَّعْبُ يجمعُ القَبائِل، والقَبيلة تَجمعُ العَمائِر، والعَمارة تَجمعُ البُطون، والبَطْنُ تَجمعُ الأفخاذ،

قوله: (وهو يُدْلِي): المُغرِب: «فُلانٌ يُدْلِي إلى الميتِ بذِكْر، أي: يَتَّصِل، ودَلَّاهُ مِن سَطْحِ بِحَبْل، أي: أرسَلَه، فتَكَلَّىٰ».

قوله: (إلى بثر سُمَيجة): بالجيم على التصغير، ويُروى: «سُحَيمة» بالحاءِ المُهمَلة، قيل: هي بئرٌ مِن آبارِ مكّة، ولم أجد لها ذِكراً في الكُتُب المُعتَبرة.

قوله: (خُضْرةَ اللَّحْم): النهاية: «في الحديث: «إنَّ الدُّنيا حُلوةٌ خَضْرة»(١)، أي: غَضَّةٌ طَرِيَّةٌ ناعِمة».

⁽١) أخرجه مسلم (٢٧٤٢) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عنه.

والفَخِذُ تجمعُ الفَصائِل؛ خُزَيمةُ شَعْب، وكِنانةُ قَبيلة، وقُرَيشٌ عَمارة، وقُصَيٌّ بَطْن، وهاشِمٌ فَخِذ، والعباسُ فَصِيلة. وسُمِّيتِ الشُّعُوب؛ لأنَّ القَبائلَ تَشَعَّبَتْ منها.

وقُرِئ: "لِتَتَعارَفُوا" و"لِتَعَارَفُوا" بالإدغام، و"لِتَعرِفُوا"، أي: لِتَعلَموا كيفَ تَتَناسَبُون، و"لِتَعرَفُوا"، والمعنىٰ: أنَّ الحِكمة التي مِن أجلِها رَتَّبكم على شُعُوبٍ وقَبائِلَ هيَ أن يَعرِفَ بعضُكم نَسَبَ بعض، فلا يُعتَزىٰ إلىٰ غير آبائِه، لا أن تَتَفاخَروا بالآباءِ والأجداد، وتَدَّعُوا التفاوتَ والتفاضُلَ في الأنساب.

ثم بَيَّنَ الحَصْلةَ التي بها يَفضُلُ الإنسانُ غيرَه، ويكتَسِبُ الشَّرَفَ والكَرَمَ عندَ الله، فقال: ﴿إِنَّ أَحْرَمَكُمْ عِندَ الله أَتقاكُمْ ﴾، وقُرِئ: «أنَّ» بالفَتْح، كأنه قيل: لِمَ لا يُتَفاخَرُ بالأنساب؟ فقيل: لأنَّ أكرَمَكُم عندَ الله أتقاكُم لا أنسَبُكُم.

قوله: (و ﴿لِتَعرِفُوا﴾): قال ابنُ جِنِّي: ﴿وهي قراءَةُ ابن عباس، والمفعولُ محذوف، أي: لتَعرِفُوا ما أنتُم مُحتاجونَ إليه، كقوله:

وما عُلِّمَ الإنسانُ إلا ليَعلَما(١)

أي: ليَعلَمَ ما عُلِّمَه، أي: ليَعلَمَ ما يَدعُو إلى عِلم ما عُلِّمَه، وما أعذَبَ هذا الحذف، وما أغرَبَهُ لمن يَعرِفُ مذهبهم (٢) (٣).

قوله: (ثم بَيَّنَ الحَصْلةَ التي بها يَفضُلُ الإنسانُ غيرَه): يعني: فَصَلَ قولَه: ﴿إِنَّ أَكَرَمَكُمْ عِنْ الْمُحْسَلةَ التي بها يَفضُلُ الإنسانُ غيرَه): يعني: فَصَلَ قولَه: ﴿إِنَّ أَكَرَمَكُمْ عِنْ النَّهُ اللَّهُ الللْمُواللَّامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

لذي الجِلمِ قبلَ اليوم ما تُقرَعُ العَصا

⁽١) البيت للمُتَلمِّس الضُّبَعيِّ، كما في «الأصمعيات» ص ٢٤٥، وأوله:

⁽٢) في الأصول الخطية: «مذهبه»، والمُثبَت من ﴿المحتسبِ».

⁽٣) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٨٠).

⁽٤) فَصَلَها، أي: لم يعطفها على ما قبلها بالواو، كما هو مُصطَّلَحُ عُلماء البلاغة في «الفصل والوصل».

وعن النبيِّ ﷺ: أنه طاف يومَ فَتْحِ مَكَّة، فحَمِدَ الله، وأثنى عليه، ثم قال: «الحمدُ لله الذي أذهَبَ عنكم عُبِّيَة الجاهلية وتَكبُّرها، يا أيها الناس، إنها الناسُ رَجُلان: مُؤمِنٌ تقيُّ كريمٌ علىٰ الله، وفاجِرٌ شَقِيٌّ هَيِّنٌ علىٰ الله»، ثم قرأ الآية. وعنه عليه السَّلام: «مَنْ سَرَّهُ أن يكونَ أكرَمَ الناسِ فليَتَّقِ الله». وعن ابنِ عباس: كَرَمُ الدُّنيا الغِنى، وكَرَمُ الآخِرةِ التقوىٰ.

الحُلقِ بعضاً، ويَتَميَّزَ شخصٌ مِن شخص، فقيل: بأيِّ شيءٍ التفاخُر؟ ومَنِ الذي يَستَحِقُّ المَاثرة والمَفخَرة؟ فقيل: مَنْ هو أتقىٰ لله وأخشىٰ له، ومَنْ يكونُ عالماً بالله وبصفاتِه.

قال في «المُرشِد»: «الوقفُ على ﴿لِتَعَارَفُوا ﴾ تامّ، وقال أبو حاتم (١): ولا يجوز: لِتَعرِفُوا أنَّ أكرَمَكُم عندَ الله أتقاهُم، وإنها أكرَمَكُم عندَ الله أتقاهُم، وإنها جَعَلَهم كذلكَ ليَعرِفُ بعضُهم نَسَبَ بعضٍ وقرابتَه» (٢).

قوله: (أنه طاف يومَ فَتْح مكّة) الحديث: مِن رواية الترمذيّ (٣) عن ابنِ عُمَر: «أنَّ رسولَ الله عَلَيَّة رسولَ الله عَلَيَّة خَطَبَ الناسَ يومَ فَتْح مكّة فقال: يا أيها الناس، إنَّ الله قد أذهَبَ عنكم عُبيَّة الجاهلية وتعاظُمَها بآبائِها، فالناسُ رجلان؛ بَرُّ تقيُّ كريمٌ على الله، وفاجرٌ شَقِيٌّ هَيِّنٌ على الله، الناسُ كلُّهم بنو آدم، وخلق الله أدمَ مِن تُراب، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقَنَكُم مِن ذَكرِ وَاللهُ تَعالىٰ: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقَنَكُم مِن ذَكرِ وَاللهُ تَعالىٰ وَجَعَلْنَكُمُ شُعُوبًا وَبَا إِلَى لِتَعَارَفُوا ﴾».

النهاية: «عُبِّيّة الجاهلية (٤): الكِبْر، وتُضَمُّ عَينُها وتُكسَر، وهي «فُعُّولة» أو «فُعِّيلة»، فإن كانت «فُعِّيلة» فهي مِن كانت «فُعِّيلة» فهي مِن عالت «فُعِّيلة» فهي مِن عِياب الماء، وهو أولُه وارتفاعُه».

⁽١) السَّجستاني، الإمامُ اللغويُّ المُقرئُ المعروف، المُتوفىٰ سنة ٢٤٨_ رحمه اللــهُ تعالىٰ...

⁽٢) انظر: «القصد» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص٧٣٢.

وقد تقدَّم التعريفُ بـ «المُرشِد» و «المَقصِد» في تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة (٧: ٢٣٣) تعليقاً. (٣) في «جامعه» برقم (٣٢٧٠).

⁽٤) من قوله: «بنو آدم، وخلق الله آدم من تراب» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

.....

الراغب: «عبَّاتُ الجيش: هيَّاته، وعُبِّيةُ الجاهلية: ما هي مُدَّخَرةٌ في أنفسِهم مِن حَمِيَّتهم المذكورةِ في قوله تعالى: ﴿ إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَغَرُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْمُمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْمَهِمِلِيَّةِ ﴾ [الفتح: ٢٦]» (١)، قيل: كِبْرُها؛ مِن عَبَّ البحر: إذا زُخَر.

وفي معناه: ما رواه الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل (٢) عن عُقبةَ بنِ عامر قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أنسابُكم هذهِ ليست بمَسَبّةٍ على أحد، كُلُّكم بنو آدم، طَفُّ الصاع بالصاع لم تَـملَؤُوه، ليسَ لأحدٍ على أحدٍ فَضْلٌ إلا بدِينٍ أو تقوىٰ، كفىٰ بالرجل أن يكونَ بَذِيئاً فاحِشاً بَخِيلاً»(٣).

النهاية: «أي: قريبٌ بعضُكم مِن بعض، يُقال: هذا طَفُّ المِكيالِ وطَفافُه وطِفافُه، أي: ما قَرُبَ مِن مَلْئِه، وقيل: هو ما علا فوقَ رأسِه، ويُقالُ له أيضاً: طُفاف بالضَّمّ، والمعنىٰ: كُلُّكم في الانتِساب إلىٰ أب واحدِ بمنزلةٍ واحدةٍ في النَّقْصِ والتقاصُر عن غايةِ التهام، وشَبَّههم في نُقصانِهم بالمَكيل الذي لم يَبلُغُ أن يَملاً المِكيال، ثم أعلَمَهم أنَّ التفاضُلَ ليسَ بالنَّسَب، ولكنْ بالتقوىٰ».

الراغب: «كُلُّ شيءٍ يَشرُفُ في بابه فإنه يُوصَفُ بالكرم، قال بعضُ العلماء: الكَرَمُ كالحرية (٤٠)، إلا أنَّ الحريّةَ قد تُقالُ في المحاسِن الصغيرة، والكرمُ لا يُقالُ إلا في المحاسِن الكرية، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَنْقَـنَكُمْ ﴾ [فإنها كانَ كذلك] (٥) لأنَّ الكَرَمَ الكبيرة، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَنْقَـنَكُمْ ﴾ [فإنها كانَ كذلك] (٥) لأنَّ الكَرَمَ

⁽١) «مفردات القرآن» ص٤٤٥.

⁽٢) في «مسنده» برقم (١٧٤٤٦).

⁽٣) زاد في (ط) هنا: «رواه البيهقي في شعب الإيهان»، ولم ترد هذه الزيادة في (ح) و(ف)، وليس من عادة المؤلف رحمه الله تعالى أن يتوسع في تخريج الحديث إذا كان في أحد الكتب التسعة، فكأنها زيادة مُقحَمة، والله أعلم.

نعم، الحديث في «شعب الإيمان» للبيهقي (١٤٦٥) و(٧٦٧٧).

⁽٤) في الأصول الخطية: «بالحرية»، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب.

⁽٥) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصول الخطية، وأثبتُه من «مفردات القرآن» للراغب، والعبارةُ دونه مستقيمة، لكنْ بغموض شديد.

وعن يَزيدَ بنِ شَجَرة: مَرَّ رسولُ الله ﷺ في سُوقِ المدينة، فرأى غُلاماً أسودَ يقول: مَنِ اشتراني فعلىٰ شَرْط؛ لا يَمنَعُني عنِ الصَّلُواتِ الخمسِ خلف رسولِ الله ﷺ فاشتراهُ رجل، فكان رسولُ الله ﷺ يراهُ عندَ كُلِّ صلاة، ففقدَه يوماً، فسألَ عنه صاحبَه، فقال: عومه، فعاده، ثم سألَ عنه بعدَ ثلاثةِ أيام، فقال: هو لِها به، فجاءه وهو في فيمائِه، فتولَىٰ غَسْلَه ودَفْنَه، فدَخَلَ علىٰ المُهاجِرينَ والأنصارِ أمرٌ عظيم، فنزلت.

[﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَا قُل لَمْ تُوْمِنُواْ وَلَكِن قُولُوٓ السَّلْمَنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَنُ فِي قُلُوبِكُمُّ وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا يَلِتَكُمْ مِّنَ أَعْمَلِكُمْ شَيْئًا إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ١٤]

الإيمان: هو التصديقُ بالله مَعَ الثقةِ وطُمأنينةِ النَّفْس. والإسلام: الدُّخولُ في السَّلْم، والخروجُ مِن أن يكونَ......

الأفعالُ المحمودة، وأكرمُها ما يحصلُ به أشرفُ الوجوه، وأشرفُ الوجوه: ما يُقصَدُ به وَجْهُ الله، فَمَنْ قَصَدَ ذلكَ بمَحاسِن فِعْلِه فهو التقي، فإذن: أكرمُ الناس أتقاهُم»(١).

قوله: (هو لِمَا به): رُوِيَ عن المُصنَّفِ أنه قال: أي: هو مُتهيِّعُ للموتِ الذي لاصِقُّ به، لا بُدَّ له منه. وقال غيرُه: أي: هو مملوكٌ لِمَا به، وهو مرضُ موته، والذِّماء: الحُشاشة، وهي بقيةُ الرُّوحِ في المذبوح.

قوله: (الإيمانُ: هو التصديقُ بالله مَعَ الثقة): قال الزَّجّاج: «الفرقُ بينَ المُؤمن والمُسلِم: هو أنَّ الإسلامَ إظهارُ الحضوع والقَبولِ لِمَا أتىٰ به النبيُّ ﷺ، وبذلك يُحقَنُ الدم، فإذا كانَ مَعَ ذلكَ اعتِقادٌ وتصديقٌ بالقلب، فصاحبُه مُؤمِنٌ مُسلِم، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلمُؤمِنُونَ مُسلِم، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلمُؤمِنُونَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ مُثَمّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَنه دُواْ بِأَمْوَلِهِمْ وَآنفُسِهِمْ فِي سَكِيلِ اللَّهِ أَوْلَتَهِكَ هُمُ الشّينَ ءَامَنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ مُثَمّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَنه دُواْ بِأَمْوَلِهِمْ وَآنفُسِهِمْ فِي سَكِيلِ اللَّهِ أَوْلَتَهِكَ هُمُ الشّينَ وَمَنولَ إِنَّا مُؤمنون » فهم الصادقون. وأما مَنْ أظهَرَ قَبُولَ الشريعة، واستَسلَمَ لِدَفْع المكروه، فهو في الظاهر مُسلِم، وباطنُه غيرُ مُصَدِّق، فهو الذي الشريعة، واستَسلَمَ لِدَفْع المكروه، فهو في الظاهر مُسلِم، وباطنُه غيرُ مُصَدِّق، فهو الذي

⁽١) «مفردات القرآن» ص٧٠٧.

حَرْباً للمُؤمنينَ بإظهارِ الشَّهادتَين. ألا ترى إلى قوله: ﴿وَلِمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَنُ فِى قُلُوبِكُمُ ﴾، فأعلَمَ أنَّ ما يكونُ مِنَ الإقرارِ باللِّسانِ مِن غير مُواطأةِ القَلْب: فهو إسلام، وما واطأً فيه القَلْبُ اللِّسان: فهو إيهان.

فإن قلت: ما وَجْهُ قوله: ﴿قُل لَمْ تُؤْمِنُواْ وَلَكِن قُولُواْ أَسْلَمْنَا ﴾، والذي يَقتَضيهِ نَظْمُ الكلام أن يُقال: «قُل: لا تقولوا: آمنًا، ولكنْ قُولُوا: أسلَمْنا»، أو «قُل: لم تُؤمِنُوا، ولكنْ أسلَمتُم»؟

يقول: «أسلمت»، لأنَّ الإيهانَ^(١) لا بُدَّ في الشريعةِ أن يكونَ صاحبُه صِدِّيقاً، لأنَّ قولك: «آمنتُ بكذا وكذا» معناه: صَدَّقَ به»(٢).

الراغب: «الإسلامُ في الشريعة ضَرْبان: أحدُهما دونَ الإيهان، وهو الاعتِرافُ باللسان، وبه يُحقَنُ الدم، حَصَلَ معه الاعتِقادُ أو لم يحصل، وإياه عُنِيَ بقوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَا قُل لَمْ وَبه يُحقَنُ الدم، حَصَلَ معه الاعتِقادُ أو لم يحصل، وإياه عُنِيَ بقوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَا قُل لَمْ تَوْمِنُواْ وَلَنكِن قُولُواْ أَسْلَمْنَا ﴾. والثاني فوق الإيهان، وهو أن يكونَ معَ الاعتِرافِ اعتِقادٌ بالقلْب، ووفاءٌ بالفِعْل، واستِسلامٌ لله في جميع ما قضى وقد رَّر، كما ذُكِرَ عن إبراهيمَ عليه السَّلام: ﴿ إِذَ قَالَ لَهُ مِنْ اللهُ اللهُ

قوله: (حَرْباً للمُؤمنين): أي: عَدُوّاً، الجوهري: «أنا حَرْبٌ لمنْ حاربَني؛ أي: عَدُوّ».

قوله: (والذي يَقتَضيهِ نَظْمُ الكلام): يعني: قولُه: ﴿ قُل لَمْ تُؤْمِنُواْ وَلَكِن قُولُوٓا أَسْلَمْنَا ﴾: ردُّ لقولِ الأعراب: «آمنًا»، وظاهرُ ما تَقتَضيه كلمةُ الاستِدراك أن يُجابوا بقوله: «لا تقولوا: آمنًا» ولكنْ قُولُوا: أسلَمْنا » (٤) فيُجاءُ بإثباتِ القولِ مَعَ نفيه، أو بتَرْكِ القولِ في القرينتينِ ويُقال: «لم تُؤمِنُوا، ولكنْ أسلمتُم».

⁽١) في (ح): «الإسلام»، وهو خطأ، والمُثبَت من (ط) و(ف).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٣٨).

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٤٢٣.

⁽٤) من قوله: «ردٌّ لقول الأعراب» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

وأجابَ أنَّ مُقتَضَىٰ كلمةِ الاستِدراكِ حاصلٌ مِن حيثُ المعنىٰ مَعَ اشتمالِ الكلام على فوائدَ جَمِّة، أما قولُه: ﴿لَمْ تُوْمِنُوا ﴾ فتكذيبٌ لدعوتهم ودفعٌ لِمَا انتسَبُوا إليه، يعني: ادَّعَيتُم بقولكم: «آمنًا»: أننا أحدَثنا الإيمان، وهو كذبٌ عَض، لأنه ما صَدَرَ منكَ الإيمانُ قَطّ، وقولُه: ﴿فُولُواْ أَسَلَمْنَا ﴾: أمرٌ بالاعترافِ بها أحدثوا مِنَ الانقيادِ ظاهِراً مِن غير مواطأةٍ مِنَ القلْب.

ثم في كُلِّ مِنَ القَريتَينِ عُدُولٌ من أصل؛ أما الأُولىٰ: فإنَّ الأصلَ أن يُقالَ: «كَذَّبَتُم»، أو «لا تقولوا: آمنًا»، لتُوافِق قرينتَها، فعَدَلَ مِن «كَذَّبَتُم» إلى ﴿لَمْ تُوْمِنُوا﴾؛ لِئلّا يَلبِسُوا لمنْ يُكافِحُهم به جِلدَ النَّمِر(۱)، على أنَّ المطلوبَ حاصِلٌ بأبلغ وَجْه، لأنَّ الآيةَ التاليةَ مُقابِلةٌ لهذه، وفيها: ﴿أَوْلَكِيكَ هُمُ ٱلصَّكِيدِقُوكَ ﴾ تعريضاً بأنَّ هؤلاءِ هم الكاذبون، على سبيل الحصر، ويحصلُ مِن ذلكَ ذمُّهم ومَدْحُ مَنْ يُضادُّهم على سبيل البَتِّ والقَطْع، وهو المُرادُ مِن قوله: «ورُبَّ تعريضِ لا يُقاوِمُه التَّصْريح».

وعَدَلَ مِن «لا تقولوا: آمنًا» إلى ما عليه التّلاوة (٢)، لأنه لو قيل: «لا تقولوا: آمنًا»، لاستُهجِنَ مِنَ الشارع، لأنه لم يُبعَث إلا للدَّعْوةِ إلى الإيهان، لا للنهي عنه، وإلى معناهُ يَنظُرُ قولُ الفَرَز دَق (٣):

ما قالَ «لا» قَطُّ إلا في تَشَهُّدِه لولا التَّشَهُّدُ لم يَنطِقْ بذاكَ فَمُ

وأما القرينةُ الثانية: فإنها أيضاً مُشتَمِلةٌ علىٰ نُكْتة، لأنَّ مُقتَضىٰ الظاهر - على ما جاءَ في السُّؤال - أن يُقال: ﴿ وَلَوْا أَسْلَمْنَا ﴾؛ ليُعلِمَهم أنَّ السُّؤال - أن يُقال: ﴿ وَلُوْا أَسْلَمْنَا ﴾؛ ليُعلِمَهم أنَّ اللائقَ بحالِم أن يُقالَ لهم: «قولوا: أسلمنا»؛ ليُؤذِنَ بأنَّ تلكَ الدَّعْوىٰ باطِلة، وأنها بمُجرَّدِ اللسان،

⁽١) أي: يُظهروا له العداوة، وفي المثل: «لبستُ له جِلدَ النمر»، قال الميداني في «مجمع الأمثال» (٢: ١٨٠): «يُضرَبُ في إظهار العداوة وكشفها».

⁽٢) وهو قولُه: ﴿قُللَّه تُوَّمِنُوا ﴾.

⁽٣) في قصيدته المشهورة في مَدْح زين العابدين على بن الحسين بن علي بن أبي طالب، رَضِيَ اللهُ عنهم.

قلت: أفاد هذا النَّفْ مَكذيب دَعْواهُم أولاً، ودَفْعَ ما انتَحَلُوه، فقيل: ﴿قُلْلَمْ تُوْمِنُوا ﴾، ورُوعِيَ في هذا النَّوْع مِنَ التكذيبِ أدبٌ حَسَنٌ حِينَ لم يُصَرِّحْ بلَفْظِه، فلم يَقُل: كَذَبتُم، ووَضَعَ ﴿لَمْ تُوْمِنُوا ﴾ ـ الذي هو نفي ما ادَّعَوْا إثباته ـ مَوضِعَه، ثم نبَّه على ما فَعَلَ مِن وَضْعِه مَوضِعَ «كَذَبتُم» في قولِهِ في صِفةِ المُخلصين: ﴿أُولَيَهِكَ هُمُ الصَّيدِقُوبَ ﴾، تعريضًا بأنَّ هؤلاءِ هُمُ الكاذِبون، ورُبَّ تعريضٍ لا يُقاوِمُه التَّصْريح، واستَغْنى بالجملةِ التي هي ﴿لَمْ تُومِنُوا ﴾ عن أن يُقال: «لا تقولوا: آمنا»؛ لاستِهجانِ أن يُخاطَبُوا بلَفظِ مُؤدّاهُ النهي عن القَوْلِ بالإيهان، ثم وُصِلَتْ بها الجملةُ المُصَدَّرةُ بكلِمةِ الاستِدراكِ مُعودًاهُ النهي عن القَوْلِ بالإيهان، ثم وُصِلَتْ بها الجملةُ المُصَدَّرةُ بكلِمةِ الاستِدراكِ مُعمولةً على المعنى، ولم يَقُل: «ولكنْ أسلَمتُم»؛ ليكونَ خارِجاً مَخرَجَ الزَّعْم والدَّعُوىٰ، كما كانَ خُرُوجُه في مَعْرِض كاكانَ قولُم، (ها والاعتِدادِ بقَوْلِم، وهو غيرُ مُعتَدًّ به.

فإن قلت: قولُه: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَانُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾ بعدَ قوله: ﴿قُل لَمْ تُؤْمِنُوا ﴾ يُشبِهُ التكريرَ مِن غير استِقلالٍ بفائدةٍ مُتجدِّدة. قلت: ليسَ كذلك، فإنَّ فائدةَ قولِه: ﴿لَمْ تُؤْمِنُوا ﴾ يُولِمَا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَانُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾ توقيتُ لِهَا أُمِرُوا بِه أَن يَقُولُوه،

لأنَّ القولَ قد يُستَعمَلُ في الزَّعْم، ولو قيل: «أسلمتُم»، لكان خُلُواً مِن هذهِ النُّكْتة، وإليه الإشارةُ بقوله: «ولو قيل: ولكنْ أسلمتُم، لكانَ خروجُه في مَعرِض التَّسْليم لهم، والاعتِدادِ بقَوْلِهم».

قال صاحبُ «النهاية»: «وفي الحديث: «لمَّا أرادَ ﷺ أن يَعتَكِف ورأَى الأخبِيةَ في المسجد، فقال ﷺ: البِرَّ تَقُولُونَ بَهِنَ »، أي: نساءه ﷺ.

قوله: (توقيتٌ لِمَا أُمِرُوا به): أي: تعيينٌ وتبيين، المُغرِب: «الوقت: مِنَ الأزمنةِ المُبهَمة، ثم استُعمِلَ في كُلِّ حَدَّ، ومنه قولهُم: هل في ذلك وقت، أي: حَدُّ بينَ القليل والكثير، وقد اشتَقُّوا منه، فقالوا: وَقَتَ اللهُ الصَّلاةَ ووَقَـتَها؛ أي: بَيْنَ وقتَها وحَدَّدَه».

⁽١) أخرجه البخاري (٢٠٣٤) من حديث عائشة _رَضِيَ اللهُ عنها...

كأنه قيلَ لهم: ولكنْ قولوا: «أسلَمْنا» حينَ لم تَثبُتْ مُواطأةُ قُلوبِكُم لألسِتَبِكُم. لأنه كلامٌ واقعٌ مَوقِعَ الحالِ مِنَ الضمير في ﴿قُولُوۤا ﴾، وما في «ليّا» مِن معنى التَّوقُع: دالُّ على أنَّ هؤلاءِ قد آمنوا فيها بَعْد.

﴿ لَا يَلِتَكُمُ لَا يَنقُصْكُم ولا يَظلِمْكُم، يُقال: أَلَتَه السُّلطانُ حَقَّهُ أَشَدَّ الأَلْت، وهي لغة غَطَفان، ولُغة أسَدِ وأهلِ الحِجاز: لاتَه لَيْتاً، وحكىٰ الأصمعيُّ عن أُمَّ هِشام السَّلُوليّةِ أنها قالت: الحمدُ لله الذي لا يُفاتُ ولا يُلات، ولا تُصِمُّه الأصوات. وقُرِئَ باللُّغتَين: ﴿ فَلا يُلِيتَكُمُ ﴾ ولا يَالِتْكُمُ ﴾ ولحوه في المعنىٰ: ﴿ فَلا نُظْ لَمُ نَفْسٌ شَيْئًا ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

قوله: (النه كالام واقع مَوقِع الحال): تعليلٌ لِقولِه: «توقيتٌ لِمَا أُمِرُوا به»، يعني: أنَّ قولَه: ﴿وَلَمَّا يَدَخُلِ ٱلْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ بمنزلة الحالِ المُقيِّدةِ للمُطلَق، المُعيِّنةِ لمعنى قولِه: ﴿قُولُواْ السَّمْنَا ﴾، لأنَّ قولَه: ﴿وَلَمَا يَدَخُلِ ٱلْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ أبينُ منه، ولذلك أوقع مَوضِع «لمَّا»: «حينَ»، وجَعَلَه كالقيْدِ لقوله: «قولوا: «أسلمنا» _ في قوله: ﴿وَلَكِن قُولُواْ أَسَلَمْنَا ﴾ _ حينَ لم تَتُبُتْ مُواطأةُ قلوبِكم اللسِنتِكم».

قوله: (دالٌ على أنَّ هؤلاءِ قد آمنوا فيها بعد): قال المُصنِّف: «لـيَّا: في معنىٰ التوقَّع، وهيَ في النفي نظيرةُ «قد» في الإثبات»(١)، يعني: دخولُ الإيهانِ في قُلوبِكُم مُتَوقَّع، وأنتُم الآن لستُم مِنَ الإيهانِ علىٰ شيء، فلا تقولوا: آمنًا. حاصِلُ الجواب: أنه تكرير، لكنَّه مُستَقِلُّ بفائدةٍ زائدة، لأنه عُلِمَ مِنَ الأولِ نفيُ الإيهانِ عنهم، ومن الثاني نفيه مع تَوقُّع حُصُولِه.

قوله: (الحمدُ لله الذي لا يُفات): أي: لا يُسبَق، الأساس: «فاتني بكذا: سَبَقَني وذَهَبَ به عني».

قوله: (ولا تُصِمُّه الأصوات): أي: لا تَجِدُه أَصَمّ، يُقال: أَصمَمتُه، أي: وَجَدتَه أَصمّ. قوله: (وقُرِئ باللَّغَين): قرأ أبو عَمْرو: «ولا يَأْلِتُكُم»؛ بهمزة ساكِنة بعدَ الياء، وإذا خَفَّفَ

⁽١) انظر: «المُفصَّل» للزمخشري ص٣٠٦-٣٠٧.

ومعنى طاعة الله ورسولِه: أن يَتُوبُوا عما كانوا عليه مِنَ النَّفاق، ويَعقِدُوا قُلوبَهم على الإيمان، ويَعمَلُوا بمُقتَضَياتِه، فإنْ فَعَلُوا ذلك تَقَبَّلَ اللهُ تَوْبتَهم، ووَهَبَ لهم مَغفِرتَه، وأنعَمَ عليهم بجَزيلِ ثوابه.

وعن ابنِ عباس: أنَّ نَفَراً مِن بني أَسَدٍ قَدِمُوا المَدينة في سنةٍ جَدْبة، فأظهروا الشَّهادة، وأفسَدُوا طُرُقَ المدينة بالعَذِرات، وأغلَوْا أسعارَها، وهم يَغْدُونَ ويَرُوحُونَ على رسولِ الله ﷺ، ويقولون: أتتْكَ العَرَبُ بأنفُسِها على ظُهورِ رواحِلِها، وجِئناكَ بالأثقالِ والذَّراري، يُريدُونَ الصَّدَقةَ ويَمُنُّونَ عليه، فنزلت.

[﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ عُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَنَهَدُواْ بِأَمُولِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَكِيلِ ٱللَّهِ أُولَكِيكَ هُمُ ٱلصَّكِدِقُونَ ﴾ ١٥]

ارتاب: مُطاوع «رابَه»؛ إذا أوقَعَهُ في الشَّكِّ مَعَ التُّهْمة. والمعنى: أنهم آمنوا، ثم لم يَقَعْ ِ في نُفُوسِهم شَكُّ فيها آمنوا به، ولا اتِّهامٌ لمن صَدَّقُوه واعتَرَفُوا بأنَّ الحَقَّ معه.

فإن قلت: ما معنىٰ «ثُمَّ» هاهنا، وهي للتراخي، وعَدَمُ الارتياب يجبُ أن يكونَ مُقارِناً للإيهان، لأنه وَصْفٌ فيه، لِـمَا بَيَّنتَ مِن إفادةِ الإيهانِ معنىٰ الثقةِ والطُّمأنينةِ التي حقيقتُها التَّيقُّنُ وانتِفاءُ الرَّيْب؟ قلت: الجوابُ علىٰ طريقَين:

أحدهما: أنَّ مَنْ وُجِدَ منه الإيهانُ ربها اعترَضَه الشَّيْطانُ أو بعضُ المُضِلِّينَ بعدَ ثَلْجِ الصَّدْر، فشَكَّكه، وقَذَفَ في قَلْبهِ ما يَثلِمُ يقينَه،

أَبدَلَـها أَلفاً، والباقون بغير همز ولا ألف: ﴿لَايَلِتَكُم ﴾(١). قال الواحِديّ: «لا يألِتْكُم: مِن أَلَتَ يَألِتُ أَلْتاً: إذا نقص، ويُقال أيضاً: لاتَ يَليتُ لَيْتاً، بهذا المعنىٰ»(٢).

قوله: (بعدَ ثَلْج الصَّدْر): الأساس: «ثَلِجَتْ نفسُه بكذا: بَرَدَتْ وسُـرَّت، والحمدُ لله علىٰ بَلَج الحقِّ وثَلَج اليقين».

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و «حجة القراءات» ص٦٧٦.

⁽٢) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٦٠).

أُو نَظَرَ هو نَظَراً غيرَ سَديدٍ يَسقُطُ به على الشَّكّ، ثم يَستَمِرُّ على ذلكَ راكِباً رأسَه لا يَطلُبُ له مَحَرَجاً، فوُصِفَ. المُؤمنونَ حقّاً بالبُعْدِ عن هذهِ المُوبِقات. ونظيرُه قولُه: ﴿ثُمَّ السَّتَقَدْمُوا ﴾ [فُصِّلت: ٣٠].

قوله: (راكباً رأسَه): تمثيل؛ جَعَلَ رأسَه كالدّابّةِ التي يَمُرُّ بها السَّيْر، ولا تَشعُرُ أينَ المَقصِد، وإليه الإشارةُ بقوله: «لا يَطلُبُ له نَحَرَجاً».

قوله: (ونظيرُه قولُه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَقَدَّمُوا ﴾): وعن بعضهم: «ذكرَ ﴿ثُمَّ ٱسْتَقَدَّمُوا ﴾ في «حم السَّجْدة»(١) مثالاً لِتراخي الرُّثبة، والوَجْهانِ في تراخي الزمان، فلا يُناسِبُه».

وأما الوَجْهُ الثاني: فمَرجِعُه إلى الأولِ في أنَّ الثاني أعلىٰ رُتْبةً مِنَ الأول، لأنه حينتُذِ مِن باب قوله: ﴿وَمَلَتَهِكَيْهِ مَنَ الأول الله وَالله وَ الله وَا الله وَ الله وَالله وَا الله وَالله وَالله وَالله وَالله

⁽١) أي: في سورة فُصِّلت، في الآية ٣٠ منها، وفاعلُ «ذكر» هو الزمخشـري، فقد قال في تفسيرها (١٣: ٣٠٣): «﴿ثُمَّ ﴾ لتراخي الاستقامةِ عن الإقرارِ في المرتبة، وفَضْلِها عليه، لأنَّ الاستِقامةَ لها الشأنُ كلُّه».

⁽٢) أي: في تفسير الآية ٣٠ من سورة فُصِّلت.

⁽٣) أي: من باب عطفِ الخاصِّ علىٰ العام لأهميته أو لنكتةٍ بلاغية أخرىٰ.

والثاني: أنَّ الإيقانَ وزوالَ الرَّيْبِ لـهَّا كانَ مِلاكَ الإيهان، أُفرِدَ بالذِّكرِ بعدَ تقدُّم الإيهان؛ تنبيهاً على مكانِه، وعُطِفَ على الإيهان بكلمةِ التراخي؛ إشعاراً باستِقرارِهِ في الأزمنةِ المُتراخِيةِ المُتطاوِلة، غَضًا جديداً.

﴿ وَجَنهَ دُواً ﴾ يجوزُ أن يكونَ المُجاهَدُ مَنْويّاً،

يُجاءَ بالواو^(۱) _ كما في المثالين ، ولكنْ عَدَلَ إلىٰ كلمةِ التراخي للإشعارِ باستِقراره غَضّاً طَرِيّاً مَعَ طُولِ الزمان، ما اعتَرَضه شيطان، ولا اعتراهُ مُضِلّ^(۲).

والفَرْقُ بينَ الاستِمرارَيْن هو أنّ الاستِمرارَ - على الأول - استِمرارُ المجموع، نَحْو: ﴿ ثُمَّ السَّمَوَّ إِيهَا نُهُم مع عَدَم الارتياب، وعلى الثاني: الاستمرارُ مُعتَبرٌ أَسْتَقَكَمُوا ﴾ [فُصِّلت: ٣٠]، أي: استَمَرَّ إيها نُهم مع عَدَم الارتياب، وعلى الثاني: الاستمرارُ مُعتَبرٌ في الجُزءِ الأخير، ولذلك قال: ﴿ غُضًا طَرِيّاً »، وإذا كانَ عَدَمُ الارتياب - كما قالَ في السُّؤال - في الجُزءِ الأخير، ولذلك قال: ﴿ غُضًا طَرِيّاً »، وإذا كانَ عَدَمُ الإرتياب - كما قالَ في السُّؤال - ﴿ مُقارِناً للإيمان، لأنه وَصْفٌ فيه »، كيفَ يُتَصَوَّرُ تراخيه عن الإيمانِ بحَسَب الزمانِ حقيقة؟!

قوله: (يجوزُ أن يكونَ المُجاهَدُ مَنْويّاً): «المُجاهَد»: بفتح الهاء. اعلَمْ أنَّ هاهنا ألفاظاً ثلاثة: أحدها: ﴿وَجَنهَ دُوا ﴾، وهو مُطلَقُ يجوزُ أن يُقصَدَ به العُموم؛ ليتناولَ جميعَ ما يَصِحُ إطلاقُه عليه، وأن يُترَكَ على إطلاقِه، فلا يُنوى له المُجاهَد؛ ليُفيدَ أنهم يُوجِدُونَ تلكَ الحقيقة (٣)، ويَستَفرِخُونَ وُسْعَهم وجُهْدَهم عنها.

وثانيها: قوله: ﴿وَأَنفُسِهِم ﴾، وقد عُلِّقَ به ﴿فِي سَكِيلِ ٱللَّهِ ﴾، وهو أيضاً يحتملُ الغَزْو، وأن يُقصَدَ به العُمومُ في العِبادات، لأنها كلُّها في سَبيلهِ وجِهَتِه.

⁽١) أي: كان الظاهرُ أن يُقال: «ولم يرتابوا»، كما في آية سورةِ البقرةِ وآية سورةِ الرحمن، ولكنَّه قال: ﴿ثُمَّ لَمَّ مَرَّتَـابُواْ﴾.

⁽٢) من قوله: «كِقُوله: ﴿ ثُمَّ أَسَّتَقَنَّمُوا ﴾، وأما الوجه الثاني إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٣) قال العلامةُ السَّكّاكي في «مفتاح العلوم» ص٢٢٨: "وأما الحالةُ المقتضيَّةُ لترك المفعول فهو القَصْدُ إلى التعميم والامتناع على أن يقصُرَه السامعُ على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار، وهو أحدُ أنواع سِحرِ الكلام؛ حيثُ يُتوَصَّلُ بتقليل اللفظ على تكثير المعنى، كقولهم في باب المبالغة: فلان يُعطي ويمنع، ويصلُ ويقطع، ويبني ويهدم، أو القَصْدُ إلى نفس الفِعل، بتنزيل المُتعدِّي منزلة اللازم، نحو: فُلان يُعطي ويمنع؛ على معنى: يفعلُ الإعطاء ويُوجدُ هذه الحقيقة».

وهو العَدُوُّ المُحارِبُ أو الشَّيْطانُ أو الهوىٰ، وأن يكونَ «جاهَدَ» مُبالَغةً في: جَهَد. ويجوزُ أن يُرادَ بالمُجاهَدةِ بالنفس: الغَزْو، وأن يَتَناوَلَ العِباداتِ بأجمَعِها، وبالمُجاهَدةِ بالمال: نحوُ ما صَنَعَ عُثمانُ رضيَ اللهُ عنه في جَيْشِ العُسْرة، وأن يَتَناوَلَ الزَّكُواتِ وكُلَّ ما يَتَعَلَّقُ بالمالِ مِن أعمالِ البِرِّ التي يَتَحامَلُ فيها الرجلُ على مالِهِ لِوَجْهِ الله.

﴿ أُوْلَئِيكَ هُمُ ٱلصَّدِقُونَ ﴾ الذينَ صَدَقُوا في قولهم: آمنًا، ولم يَكذِبُوا،

وثالثها: قوله: ﴿ إِأْمُوالِهِمْ ﴾، وحُكمُه حُكمُ «أَنفُسِهم». وقد اعتَبَرَ المُصنَفَ كُلَّ ذلكَ في تقريره.

فإن قلت: في التنزيل: ﴿ إِنَّمَوَلِهِمْ ﴾ مُقدَّمٌ على «أَنفُسِهم»، فلِمَ خالف؟ قلت: ليُؤذِنَ الله المُجاهَدة بالمالِ وحده، وأصلٌ في الاعتبار، وإنها قُدِّمَ في التنزيل تَعْريضاً بالإنسانِ وحِرصِه على جَمْعِ المال، فإنَّ الحريصَ يَبذُلُ مُهجَته (١) في تحصيل المال، وأنَّ المال شقيقُ الرُّوح، وهو العِيارُ في الإخلاص، لأنَّ المُنافِقَ قد يَعزُو للأغراض (٢)، ولكنْ لا يَسَهَّلُ له بَذْلُ المال.

قوله: (يَتَحامَل فيها): في «النهاية»: «تحاملتُ الشيء: تَكَلَّفتُه علىٰ مَشَقّة».

⁽١) المُهجة: الدمُ أو دمُ القلب، والرُّوح. «القاموس المحيط» للفيروز آبادي، مادة (مهج).

⁽٢) أي: لأغراض نفسِه وحاجاته، من طلب غنيمة، أو شُهْرة وسُمْعة، أو ثأر، أو غير ذلك.

⁽٣) برقم (٢٠٦٣). وأخرجه أيضاً الترمذي (٢٠٦١).

⁽٤) حَجْرُ الإنسان_بالفتح، وقد يُكسَر_: حِضْنُه. «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (حجر).

كَمَا كَذَبَ أعرابُ بني أَسَد، أو: هُمُ الذينَ إيمانُهم إيمانُ صِدقٍ وإيمانُ حَقٌّ وجِدٌّ وثبات.

[﴿ قُلْ أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَنُوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيسُهُ ﴾ ١٦]

يُقال: ما عَلِمتُ بِقُدُومِك، أي: ما شَعَرتُ به ولا أَحَطتُ به، ومنه قولُه: ﴿ أَتُعَلِّمُونَ اللهُ بِدِينِكُمْ ﴾، وفيه تجهيلٌ لهم.

[﴿ يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا ۚ قُل لَا تَمُنُواْ عَلَى إِسْلَامَكُمْ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُ عَلَيْكُمْ أَنَ هَدَىكُمْ لِلْإِيمَٰ إِن كُشَعْرَصَلِدِقِينَ * إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُ أَبِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ١٧ –١٨]

يُقال: مَنَّ عليه بيَدٍ أَسْداها إليه، كقولك: أنعَمَ عليه، وأفضَلَ عليه.

قوله: (أو: هم الذينَ إيمانُهم إيهانُ صِدْقٍ): يعني: مِنَ الجائز أن يُحمَلَ الكلامُ على مَذهَب مَنْ يجعلُ الضميرَ (١) فَصْلاً، ولا يرى له محلًّا، فيُفيدُ الاختِصاصَ وأن هؤلاءِ لم يَكذِبُوا كَمَا كَذَبَ أعرابُ بني أسد، يعني: في قولهم: «آمنًا»، أو على قولِ مَنْ يرى له محلًّا، فيُفيدُ تَقَوِّي الحكم، وأنهم آمنوا إيمانَ صِدْقٍ وجِدٍّ وثبات.

والأولُ أوجَهُ لِمَا سبقَ أنَّ قولَه: ﴿أُولَئَيِكَ هُمُ الصَّكِدِقُونَ ﴾ تعريض^(٢)، وأنه هو المُنبَّهُ علىٰ أنَّ قولَه: ﴿لَمْ تُوْمِـنُوا ﴾ وُضِعَ مَوضِعَ «كَذَّبتُم».

قوله: (وفيه تجهيلٌ لهم): عن بعضِهم: أي: أتجعلونَ اللهَ مُحيطًا بدينكم، فيَعلَمُ ظاهِرَه وباطِنَه وتفصيلَه، وفيه تَهكُّمٌ بهم، ولا يكونُ معناه: أتُعلِمُونَ اللهَ دينَكم (٣)، لأنَّ معنىٰ ذلك: أتَّجعلونَ اللهَ عالماً بعدَ الجهل. يُريد: أنَّ الباءَ في ﴿ أَتُعَلِمُونَ اللهَ بِدِينِكُمُ ﴾ ليست بزائدة، بل هي لتضمينِ العِلم معنىٰ الإحاطة.

⁽١) وهو ضميرُ الغائب «هو».

⁽٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «حريص».

⁽٣) في الأصول الخطية: «بدينكم»، وأسقطتُ منه الباء بحَسَب السِّياق.

والمِنّة: النِّعْمةُ التي لا يَستَثيبُ مُسْدِيها. مَنْ يُزِهُّا إليه، واشتِقاقُها مِنَ «المَنِّ» الذي هو القَطْع، لأنه إنها يُسْديها إليه ليقطعَ بها حاجتَه لا غير، مِن غير أن يَعمَدَ لِطَلَبِ مَثُوبة، ثم يُقال: مَنَّ عليه صُنْعَه، إذا اعتَدَّهُ عليه مِنّةً وإنعاماً.

قوله: (مُسْدِيها): النهاية: «في الحديث: «مَن أسدى إليكم معروفاً فكافئوه»، أسدى (١) وأَوْلَىٰ وأعطىٰ: بمعنىٰ، يُقال: أسدَيتُ إليه معروفاً أُسْدي إسداء».

قوله: (مَنْ يُزِهُّا إليه): النهاية: «في الحديث: «مَنْ أُزِلَّتْ إليه نِعْمةٌ فليَشكُرْها»(٢)، أي: أُسدِيَتْ إليه وأُعطِيَها، وأصلُها مِنَ الزَّليل، وهو انتِقالُ الجسم مِن مكانٍ إلى مكان، فاستُعيرَ لانتِقالِ النِّعْمةِ مِنَ المُنعِم إلىٰ المُنعَم عليه، يُقال: زَلَّتْ منه نِعْمة، وأزهَّا إليه».

قوله: (واشتِقاقُها مِنَ الـمَنّ): الراغب: «الـمَنّ: ما يُوزَن به، والـمِنّة: النَّعْمةُ الثقيلة، وذلكَ عليْ وَجْهَين:

أحدهما: بالفِعْل، فيُقال: مَنَّ عليه؛ إذا أَثقَلَه بالنَّعْمة، قال تعالىٰ: ﴿يَمُنُّ عَلَى مَن يَشَآهُ مِنْ عِبَادِهِهِ ﴾ [إبراهيم: ١١]، وذلكَ في الحقيقةِ لا يكونُ إلا الله تعالىٰ. والثاني: بالقول: وذلكَ مُستَقبَحٌ فيما بين الناس إلا عندَ كُفْرانِ النَّعْمة، قيل: وإذا كُفِرَتِ النَّعْمة حَسُنَتِ المِنّة،

وقولُه تعالىٰ: ﴿ يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنَّ أَسَلَمُوا قُل لَا تَمُنُواْ عَلَى إِسْلَمَكُمْ بَلِ اللهُ يَمُنُ عَلَيْكُمْ ﴾: فالحِنةُ منهم بالقول، ومنةُ الله عليهم بالفعل، وهو هدايتُه إياهُم كها ذكر. وقوله تعالىٰ: ﴿ لَهُمْ أَجْرُ غَيْرُ مَمَّنُونٍ ﴾: قيل: غير مُعدود (٣)، كها قال: ﴿ بِغَيْرِحِسَابٍ ﴾ [الزُّمَر: ١٠]، وقيل: غير مقطوع ولا منقوص.

ومنه: المَنُون؛ للمَنِيّة (٤)، لأنها تُنقِصُ العَدَد، وتَقطعُ المَدَد، وقيل: المِنّةُ بالقول من

⁽١) قوله: «إليكم معروفاً فكافئوه، أسدى»: سقط من (ح) و(ف).

⁽٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيبان» (٩١١٥) عن يحيى بن عبد الله بن صيفي مرسلاً. ووَصَلَه القُضاعي في «مسند الشهاب» (٣٧٦) عن ابن صيفي، عن ابن عمر مرفوعاً.

⁽٣) في الأصول الخطية: «قيل: معتدبه»، والمُثبَت من «مفردات القرآن» للراغب، مادة (منن).

⁽٤) أي: الموت.

وسِياقُ هذهِ الآيةِ فيه لُطفٌ ورَشاقة، وذلكَ أنَّ الكائِنَ مِنَ الأعاريب قد سَمّاهُ اللهُ إسلاماً، ونفى أن يكونَ - كها زَعَمُوا - إيهاناً، فلها مَنُّوا على رسولِ الله ﷺ ما كان منهم، قالَ الله سُبحانه وتعالى لِرسولِهِ عليه السَّلام: إنَّ هؤلاءِ يَعتَدُّونَ عليكَ بها ليسَ جَدِيراً بالاعتِدادِ به مِن حَدَثِهم الذي حَقُّ تَسْميتهِ أن يُقالَ له: «إسلام»، فقُل لهم: لا تَعْتَدُّوا عليَّ بالاعتِدادِ به مِن حَدَثِهم الذي حَقُّ تَسْميتهِ أن يُقالَ له: «إسلام»، فقُل لهم: لا تَعْتَدُّوا عليَّ إسلامَكم، أي: حَدَثَكُم المُسمَّى «إسلاماً» عندي لا «إيهاناً»، ثم قال: بلِ الله يَعتَدُّ عليكم أنْ أَمَدَّكُم بتَوْفيقهِ حيثُ هداكم للإيهان، على ما زَعَمتُم وادَّعيتُم أنكم أُرشِدتُم إليه ووُفقتُم أن أَمَدَّكُم بتَوْفيقهِ حيثُ هداكم للإيهان، على ما زَعَمتُم وادَّعيتُم أنكم أُرشِدتُم إليه ووُفقتُم له، إنْ صَحَّ زَعْمُكُم وصَدَقَتْ دَعْواكُم، إلا أنكم تَزعُمُونَ وتَدَّعُونَ ما اللهُ عليمٌ بخِلافِه.

وفي إضافةِ «الإسلام» إليهم،

هذا^(١)، لأنها تَقطَعُ النِّعْمة، وتَقتَضي قَطْعَ الشُّكْر^(٢).

قوله: (وسياقُ هذهِ الآيةِ فيه لُطْفٌ ورشاقة): وبيانُه: أنَّ الأعرابَ لمَّ قَدِمُوا المدينة، وأظهروا الشهادة، وكانوا يَغدُونَ ويَرُوحُونَ على رسولِ الله ﷺ، ويَمُنُّونَ عليه صلواتُ الله عليه بقولهم: «آمنًا»، وساقوا الكلامَ مساقَ الإخبار عن إحداثِ الإيهان ليكونَ في مَعرِضِ الامتِنان، فأمَرَ اللهُ سبحانه وتعالى حبيبه صَلواتُ الله عليه أن يُجيبَ عن إحداثِ الإيهان، بقوله: ﴿ قُل لَمْ تُنْهِهُ على مكانِ الامتِنانِ بقوله: ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنَ هَدَنكُمُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَى مَكانِ الامتِنانِ بقوله: ﴿ يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنَ هَدَنكُمُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَى مَا لَا اللهُ يَكُمُ أَنَ هَدَنكُمُ اللهُ يَعْمَنُونَ ﴾، وأمرَه بأن يُجيبَ عنه بقوله: ﴿ قُل لَا تَمُنُّوا عَلَى إِسْلَكُمُ لَمْ اللهُ يَكُمُ أَنَ هَدَنكُمُ اللهُ يَعْمَنُونَ ﴾، وأمرَه بأن يُجيبَ عنه بقوله: ﴿ قُل لَا تَمُنُّوا عَلَى إِسْلَكُمُ لَمْ اللهُ يَكُمُ أَنَ هَدَنكُمُ اللهِ يَعْمَنُونَ ﴾، وأمرَه بأن يُجيبَ عنه بقوله: ﴿ قُل لَا تَمُنُّوا عَلَى إِسْلَكُمُ لَمْ اللهُ يَعْمَنُ عَلَيْكُمُ أَنَ هَدَنكُمُ اللهُ يَعْمَنُ فَوضِع مَوضِع: «ما ليسَ جديراً بالاعتِداد».

قوله: (إسلامَكم): والاستِثناءُ في قوله: «إلا أنكم تَزعُمُون» مُنقَطِع.

قوله: (وفي إضافة «الإسلام» إليهم): يعني: معنى إضافة «الإسلام» إليهم: أنه الإسلامُ الذي تُعورِفَ واشتَهرَ مِن أمثالهم، وما يَليقُ أن يُنسَبَ إليهم. ومعنى إيرادِ «الإيمانِ» غيرَ مُضافٍ الذي تُعورِفَ واشتَهرَ مِن أمثالهم، وما يَليقُ أن يُنسَبَ إليهم، بل مُحلّى بلام التعريف: أنه الإيمانُ الكامِل، وما يُقالُ له عندَ الله وعندَ المُوحِّدين: إنه إيمان.

⁽١) أي: مُشتَقّةٌ من هذا المعنى.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٧٧٨.

وإيراد «الإيمان» غيرَ مُضاف: ما لا يخفى على المُتأمِّل، وجوابُ الشَّرْطِ محذوفٌ لِدلالةِ ما قبلَه عليه، تقديرُه: إن كنتُم صادِقينَ في ادِّعائِكُم الإيمان، فللهِ المِنَّةُ عليكم.

وقُرئ: «إِنْ هَدَاكُم» بكَسْرِ الهمزة، وفي قِراءةِ ابنِ مسعود: «إذْ هَدَاكُم».

وَقُرِى : ﴿ نَعْمَلُونَ ﴾ بالتاء والياء، وهذا بيانٌ لِكُونِهم غيرَ صادِقينَ في دَعُواهُم، يعني: أنه عَزَّ وجَلَّ يَعلَمُ كُلَّ مُستَتِر في العالم، ويُبصِرُ كُلَّ عَمَلٍ تَعمَلُونَه في سِرِّكُم وعَلانيتِكم، لا يخفى عليه منه شيء، فكيف يخفى عليه ما في ضمائرِكم، ولا يَظهَرُ على صِدقِكُم وكذِبكُم؟! وذلكَ أنَّ حالَه مَعَ كُلِّ معلوم واحدةٌ لا تختلف.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ اللَّحُجُراتِ أُعطِيَ مِنَ الأَجرِ بِعَدَدِ مَنْ أَطَاعَ اللَّهِ وعصاه».

وقريبٌ مِن هذا البَحْثِ ما يُقالُ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ ﴾ [النور: ٥٣]، أي: الذي يُطلَبُ منكم طاعةٌ معروفةٌ قولاً.

قوله: (قُرئ: ﴿تَعْمَلُونَ ﴾ بالتاء والياء): ابنُ كثير: بالياءِ التحتانية(١)، والباقون: بالتاء(٢).

قوله: (ولا يَظهَر على صِدقِكم): أي: لا يَطَّلِع الله (٣).

قوله: (أنَّ حالَه): الضميرُ لله عَـزَّ وجَلَّ، والأَوْلىٰ والأقـرَبُ إلىٰ الأدب: أنَّ شأنَه عَـزَّ وجَلِّ، والأَوْلىٰ والأقـرَبُ إلىٰ الأدب: أنَّ شأنَه عَـزَّ وجَلِّ (٤٠)، لقولهِ تعالىٰ: ﴿ كُلَّ يَوْمِهُوَ فِ شَأْنِ ﴾ [الرحمن: ٢٩].

تَـمَّتِ السُّورة

حامِداً لله تعالى، ومُصَلِّياً على رسوله.

* * *

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و «حجة القراءات» ص٧٧٧.

 ⁽٢) هذه الفقرة جاءت في (ح) و(ف) قبل فقرة: «قوله: أنَّ حاله»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المناسبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

⁽٣) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «لا يطَّلع عليه إلا الله سبحانه وتعالىٰ»، والأول أقرب، لأنَّ الكلامَ في «الكشَّاف» واردٌ على الاستفهام التَّعجُّبي.

⁽٤) أي: أن يُعبَّرَ بـ «الشأنِ» في حقُّه تعالىٰ، دون «الحال»؛ لورودِ الأولِ في القرآن الكريم دون الثاني.

سورةٌ تَّ مكِّيّة، وهي خمسٌ وأربعون آية بنْيِّ لِلْهُ الرَّهِ الْمُؤْلِلِ مِجْدِهِ

[﴿ قَلَ وَالْفُرْءَ اِنِ ٱلْمَجِيدِ * بَلْ عَِبُواْ أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَنفِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ * أَوذَا مِتْنَا وَكُنَا نُرَاباً ذَلِكَ رَجْعُ بَعِيدٌ ﴾ ١-٣]

الكلامُ في ﴿ قَلَ قَالْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ * بَلْ عِجْبُوا ﴾ نحوُه في ﴿ صَّ وَٱلْقُرْءَانِ ذِي ٱلذِّكْرِ * بَلِ ٱلَّذِينَكَفَرُوا ﴾ [ص: ١-٢] سواءً بسواء، لالتِقائِهما في أسلوب واحِد،

قوله: (التقائهما في أسلوب واحد): وذلك أنَّ عطف «القُرآن» على ﴿ قَ ﴾ نَحْوُ عَطْفِ ﴿ وَالْقُرْءَانِ ﴾ على ﴿ وَالْقَرْءَانِ ﴾ على ﴿ وَالْقَرْءَانِ ﴾ على ﴿ وَاللَّهُ مُونَ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَ وَاللَّهُ وَاللَّا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَالْعُلَّالَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ

⁽١) في تفسير الآيتين ١ و٢ من سورة (صّ).

و ﴿ ٱلْمَجِيدِ ﴾: ذو المَجْدِ والشَّرَفِ علىٰ غيرهِ مِنَ الكُتُب، ومَنْ أحاطَ عِلْماً بِمَعانيه، وعَمِلَ بِها فيه؛ مَجُدَ عندَ الله وعندَ الناس،

قال: ﴿ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ ﴾ واستِكبارٍ عن الإذعانِ لذلك والاعتِرافِ بالحقّ، ﴿ وَشِقَاقِ ﴾ لله ورسوله ». فكذلك المعنى: أقسمتُ بـ ﴿ قَ وَٱلْقُرْءَ انِ ٱلْمَجِيدِ ﴾ إنه لـ مُعجِز، ثم قال: بل عَجِبَ الكُفّارُ من أنْ جاءهم بهذا الكتابِ الـ مُعجِزِ واحدٌ منهم، فتعزَّزوا لذلك عن الإذعانِ للحقِّ وشاقُوا اللهَ ورسولَه (١).

الراغب: «بل: هاهنا لتصحيح الأولِ وإبطالِ الثاني، أي: ليسَ امتِناعُهم مِنَ الإيمانِ بالقُر آنِ أَنْ لا مَجْدُ للقُر آن، ولكنْ لجهلِهم، ونبَّه بقوله: ﴿ بَلْ عَجِبُوا ﴾ على جَهْلِهم، لأنَّ التَّعَجُّبَ مِنَ الشيءِ يقتضي الجهلَ بسَبَه» (٢).

قوله: (و ﴿ اَلْمَجِيدِ ﴾: ذو المَجْدِ والشَّرَف): النهاية: ﴿ فِي أَسَاءَ الله تعالىٰ: المجيدُ والمَاجِد، والمَجْدُ فِي كلامهم: الشَّرَفُ الواسِع، ورجلٌ ماجِد: مِفضالٌ كثيرُ الخير شريف، والمجيد: فَعيلٌ منه للمُبالغة، وقيل: هو الكريمُ الفِعال، وقيل: إذا قارن شَرَفُ الذاتِ حُسْنَ الفِعالِ سُمِّى بَجُداً ».

الراغب: «المَجْد: السَّعَةُ في الكرَم والجلالة، يُقال: بَجَدَ يَمجُدُ بَجْداً وبَجادة، وأصلُ المَجْدِ مِن قولهم: بَجَدَتِ الإبل: إذا حَصَلَتْ في مَرْعىٰ كثير واسِع، ووُصِفَ القُرآنُ بالمجيد لكثرةِ ما يَتضمَّنُ مِنَ المكارِم الدُّنيويّةِ والأُخْرويّة، والتمجيدُ مِنَ العبد لله تعالىٰ: بالقَوْلِ وذِكرِ الصِّفاتِ الحسنة، ومن الله للعبد: بإعطائهِ الفَصْل»(٣).

وقلت: مَنِ اهتدىٰ بَهَدْيه، واعتَصَمَ به، وعَمِلَ بها فيه، وتَدَبَّرَ معانيه: مَجُدَ عند الله، روينا عن مُسلِم وأحمد بنِ حنبل والدارميِّ (٤) عن عامرِ بنِ واثِلة: أنَّ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه سأل نافعَ

⁽١) من قوله: «فكذلك المعنى» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

⁽٢) «مفر دات القرآن» ص١٤٢.

⁽٣) المصدر السابق ص١٦٠-١٦١.

⁽٤) مسلم (٨١٧)، وأحمد (٢٣٢)، والدارمي (٣٣٦٥). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٢١٨).

أو هو بسَبَب مِنَ الله المجيد، فجاز اتِّصافُه بصِفتِه.

قوله: ﴿ بَلْ عِبُواً أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ﴾ إنكارٌ لِتعجُّبِهم مما ليسَ بعَجَب، وهو أن يُنذِرَهُم بالمخوفِ رجلٌ منهم قد عَرَفُوا وساطته فيهم وعدالته وأمانته، ومَنْ كانَ على صِفتِه لم يَكُنْ إلا ناصِحاً لِقَومِهِ مُتَرَفرِفاً عليهم، خائفاً أن يَنالهَم سُوء.....

ابنَ الحارث، وكانَ استَعمَلَه على أهل مكّة: مَنِ استعملتَ على أهل البوادي؟ قال: ابن أبزى، قال: ومَن ابنُ أبزى؟ قال: مَوْلى مِن موالينا، قال: أستَخلَفتَ عليهم مَوْلى؟! قال: إنه قارئُ لكِتاب الله عالمٌ بالفرائض، قال عمرُ رضيَ اللهُ عنه: أما إنَّ نبيكم ﷺ قال: "إنَّ اللهَ يرفعُ بهذا الكِتاب أقواماً، ويَضَعُ به آخرين».

وعن الدارميِّ وابنِ ماجه (١) عن أنس رضيَ اللهُ عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ لله أهلِينَ مِن خَلْقِه، قيل: يا رسولَ الله، مَنْ هم؟ قال: أهلُ القُرآن». زاد ابنُ ماجه: «أهلُ الله وخاصّتُه».

فعلى هذا: وُصِفَ القرآنُ بالمجيد باعتبار عامِلِه (٢) على الإسنادِ المجازيّ، نحو: نهارُه صائم (٣)، أو سُمِّيَ مجيداً لأن المُتكلِّمُ به مجيد، فوُصِفَ بصِفةِ مَنْ هو بسَبَهِ على الإسنادِ المجازي، نَحْوُ قوله: ﴿ يَسَ * وَٱلْقُرْءَ اِنِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [يس: ٢].

قوله: (أو هو بسَبَب مِنَ الله): قيل: الباءُ في «بسَبَب» للمُلابَسة، وكُلُّ ما يُربَطُ به شيءٌ بشيءٍ أو يُحعَلُ مُتعلِّقاً به مُنتَسِباً إليه: سُمِّيَ سَبَباً، ومن في «مِنَ الله» اتصالية.

قوله: (﴿ بَلْ عَِبُوٓا أَن جَآمَهُم ﴾): الضميرُ في ﴿ عَِبُوٓا ﴾ للكافرين، وإن لم يَـجْـرِ لهم ذِكْر، فإنَّ قوله: ﴿ فَقَالَ ٱلْكَفْرُونَ ﴾ جارِ مَجْرَىٰ التفسير.

قوله: (مُتَرَفرِفاً عليهم): الأساس: «ذهبَ مَنْ كان يَحُفُّه ويَـرُفُّه، أي: يَضُمُّه ويُـحِبُّه ويُحِبُّه ويُحِبُّه ويُسفِقُ عليه، مِن: يَـرُفُّ وَلَدَه أو حَبيبَه، وباتَ يَـرُفُّ شَفَتيها: يَرشُفُهما».

⁽١) الدارمي (٣٣٢٦)، وابن ماجه (٢١٥).

⁽٢) كذا في (ط)، ولعل الصواب: «حامله»، والله أعلم.

⁽٣) من قوله: «فعلي هذا وصف القرآن» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

ويَحُلُّ بهم مكروه، وإذا عَلِمَ أنَّ مخوفاً أظَلَّهم، لَزِمَه أن يُنذِرَهم ويُحَذِّرَهم، فكيفَ بها هو غايةُ المَخاوفِ ونهايةُ المَحاذير، وإنكارٌ لِتعجُّبِهم مما أنذَرهُم به مِنَ البَعْث، مَعَ عِلمِهم بقُدرةِ الله تعالىٰ علىٰ خَلْقِ السهاواتِ والأرضِ وما بينها، وعلىٰ اختراعِ كُلِّ شيءٍ وإبداعِه، وإقرارِهم بالنَّشْأةِ الأُولىٰ، ومع شهادةِ العَقْل بأنه لا بُدَّ مِنَ الجزاء.

ثم عَوَّلَ على أحدِ الإنكارَيْنِ بقوله: ﴿فَقَالَ ٱلْكَافِرُونَ هَلْنَا شَيْءٌ عَجِيبٌ * أَوِذَا مِتْنَا ﴾، دلالة على أن تَعَجُّبَهم مِنَ البَعْثِ أدخَلُ في الاستبعادِ وأحَقُّ بالإنكار،

قوله: (وإنكارٌ لتَعجُّبِهم مما أنذرَهُم): عطفٌ على قوله: "إنكارٌ لتَعجُّبِهم مما ليسَ بعَجَب": أراد أنَّ قولَه: ﴿أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ ﴾ دلَّ على مَعْنيَن: على معنى المُنذَر به، وهو البَعْثُ والرَّجْع، كما سيَجيءُ في كلامِهِ أنَّ عاملَ الظَّرْفِ «ما دلَّ عليه المُنذِرُ مِنَ المُنذَرِ به»، وهو البَعْث، وعلىٰ مَنْ قام به الإنذار، وهو الرسول.

ولمّ كانَ أحدُ المُنكَرين وهو إنكارُ البَعْثِ أعظَمُها، عَوَّلَ الكلامَ عليه، وقال: ﴿فَقَالَ الْكَنفِرُونَ هَذَا شَيَّ عُنِيبٌ ﴾، فوضَعَ ﴿آلكَففِرُونَ ﴾ مَوضِعَ المُضمَر؛ إشعاراً بعِنادِهم، أي: هذا الذي تُنذِرُ به مِنَ البَعْثِ والرَّجْعِ شيءٌ عجيب، وهو المُرادُ مِن قوله: «و ﴿هَذَا ﴾ إشارةٌ إلى الرَّجْع»، أي: الرَّجْعُ المفهومُ مِن قوله: ﴿مُنذِرُ مِنَهُمْ ﴾، كما تَقرَّر. ويُؤيِّدُه أيضاً قولُه بعدَ هذا: «استِبعاداً لإنكارهم ما أُنذِرُوا به مِنَ البَعْث».

ثم قَرَّرُوا ذلكَ مزيداً للكَشْفِ والبيانِ بقولهم: ﴿ أَعِذَا مِثْنَا وَكُنَّا ثُرَابًا وَعِظْمًا ﴾، لأنَّ معناه: أحينَ نموتُ ونَبْلىٰ نَرجع. فحيتَثَذِ يَحُسُنُ الوقفُ عندَ قوله: ﴿ وَكُنَّا تُرَابًا ﴾ فيكونُ قولُه: ﴿ وَلَكَ نَا اللّهِ عَالَىٰ ؟ رَدَّا لِقولِهِم ذلك. قولُه: ﴿ وَالْكِ رَجِّعُ الْمِيدُ ﴾ هو الجواب، ويكونُ مِن كلام الله تعالىٰ ؟ رَدَّا لِقولِهِم ذلك.

قال القاضي: «حكىٰ تَعَجُّبَهم مُبهاً، ثم فَسَّرَه بها بعدَه»(١)، لأنه أدخلُ في الإنكار؛ إذ الأولُ استبعاد، والثاني استِقصارٌ لقُدْرةِ الله تعالىٰ.

⁽١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢٢٣-٢٢٤).

ووَضَعَ ﴿ ٱلْكَنْفِرُونَ ﴾ مَوضِعَ الضمير؛ للشهادةِ على أنهم في قولهم هذا مُقدِمُونَ علىٰ الكُفْرِ العظيم.

و ﴿ هَذَا ﴾ إشارةٌ إلى «الرَّجْع»، و ﴿إذا » منصوبٌ بمُضمَر، معناه: أحينَ نموتُ ونَبْلىٰ نَرجِع ؟ ﴿ وَالِكَ رَجْعُ بَعِيدٌ ﴾ مُستَبعَدٌ مُستَنكر، كقولك: هذا قولٌ بعيد، وقد أبعَدَ فُلانٌ في قوله، ومعناه: بعيدٌ مِنَ الوَهْمِ والعادة. ويجوزُ أن يكونَ «الرَّجْعُ» بمعنىٰ: المرجوع، وهو الجواب، ويكونَ مِن كلام الله تعالىٰ؛ استبعاداً لإنكارهم ما أُنذِرُوا به مِنَ البَعْث، والوَقْفُ قبلَه علىٰ هذا التفسير حَسَن.

قوله: (أن يكونَ «الرَّجْعُ» بمعنى: المرجوع): أي: قالَ اللهُ تعالىٰ جواباً لِقولِهم ورَدَّا لِزَعْمِهم: ﴿ ذَٰلِكَ رَجِّعُ ابَعِيدُ ﴾ ، بمعنى: ما يَرجِعُ إليه حاصِلُ كلامهم ومالُه ؛ بعيد. وعن بعضِهم: قولُه: «وهو الجواب» أي: الجوابُ الذي جاءَ به الكُفّارُ جوابٌ بعيد، والجوابُ هو قولُم،: ﴿ أَعِذَا مِتَنَا ﴾ فإنهم إنها قالوا ذلك جواباً لقولِ المُسلِمين: إنا نُبعَثُ ونَرجِعُ بعدَ الموت. وفيه نظر؛ لأنه قال: «وهو الجواب، ويكونُ مِن كلام الله تعالىٰ»، ولا ارتيابَ أنَّ قولَه: ﴿ أَعِذَا مِتَنَا وَكُنَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

ثم إنَّ قولَه: ﴿ ذَلِكَ رَجْعً بَعِيدُ ﴾: إن كان تَتِمَةً لكلامِهم لم يَـجُــزِ الوقفُ على ﴿ تُرَابَا ﴾، وإن كانَ مِن كلام الله جواباً عن قولهم جاز الوقفُ لاختِلافِ القائلين.

وفي «المرشد»: «الوقفُ الكافي: ﴿وَكُنَّا تُرَابًا ﴾، والتمام: ﴿ذَلِكَ رَجْعًا بَعِيدٌ ﴾» (١).

وقال الزَّجّاج: «جوابُ القَسَم محذوف، يدلُّ عليه: ﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾، المعنى: ق والقُرآنِ المجيدِ إنكم مبعوثون، فعَجِبُوا، فقالوا: أإذا متنا، أي: أنبعثُ إذا مِتْنا؟ ويجوزُ أن يكونَ الجواب:

⁽١) انظر: «المقصد» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص٧٣٤. وقد تقدَّم التعريف بكتاب «المُرشِد» وتلخيصِهِ «المَقصِد» في تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة (٧: ٢٣٣) تعليقاً.

وقُرِئ: «إذا مِثنا» على لفظِ الخبر، ومعناه: إذا مِثنا بَعُدَ أَن نَرجِع، والدالُّ عليه ﴿ذَالِكَ رَجْعُ بَعِيدُ ﴾.

فإن قلت: فما ناصِبُ الظَّرْفِ إذا كان «الرَّجْعُ» بمعنى: المرجوع؟ قلت: ما دلَّ عليه المُنذِرُ مِنَ المُنذَرِ به، وهو البَعْث.

[﴿ قَدْعَلِمْنَا مَا نَنَقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُم ۗ وَعِندَنَا كِنَابٌ حَفِيظً ﴾ ٤]

﴿ قَدْعَلِمْنَا ﴾ ردُّ لاستبعادِهِم الرَّجْع، لأنَّ مَن لَطُفَ عِلْمُه حتىٰ تَغَلَغَلَ إلىٰ ما تَنقُصُ الأرضُ مِن أجسادِ الموتىٰ، وتأكُله مِن لحومِهم وعِظامِهم، كان قادِراً علىٰ رَجْعِهم أحياءَ كما كانوا. عن النبيِّ ﷺ: «كُلُّ ابنِ آدم يَبْلىٰ إلا عَجْبُ الذَّنَب»،

﴿ قَدْ عَلِمْنَا ﴾، أي: لقد عَلِمْنا، وحَذَفَ اللامَ لأنَّ ما قبلَها عِوَضٌ منها، كما قال: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُّعَنْهَا﴾ إلىٰ قوله: ﴿قَدْأَفْلَحَمَن زَكِّنْهَا﴾ [الشمس: ١، ٩]»(١).

قوله: (فها ناصبُ الظَّرْفِ إذا كانَ «الرَّجْعُ» بمعنىٰ: المرجوع؟): يعني: إذا كانَ «الرَّجْعُ» بمعنىٰ المصدر، يَصِتُّ أن يكونَ دالًّا على عامل الظَّرْف، لأنَّ كليهما مِن كلام القوم، أي: أنبعثُ إذا مِتنا؟ كما قَدَّرَ الزَّجّاج، وإذا كانَ بمعنىٰ: المرجوع، والمُرادُ به جوابَهم، وهو مِن كلام الله، كيفَ يَصِتُّ أن يكون دالًّا علىٰ العامل؟!

قوله: (عَجْبُ الذَّنَبِ): روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم وأبي داودَ والنَّسائيِّ (٢) عن أبي هُريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ليسَ مِنَ الإنسانِ شيءٌ إلا يَبْلىٰ إلا عَظْمٌ واحِد، وهو عَجْبُ الذَّنَب، منه يُركَّبُ الخلقُ يومَ القيامة». النهاية: «العَجْبُ بالسُّكون ــ: العَظْمُ الذي في أسفل الصُّلْب، وهو العَسِيبُ مِنَ الدواب».

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥: ٤٢).

⁽۲) البخاري (٤٩٣٥)، ومسلم (٢٩٥٥)، وأبو داود (٤٧٤٣)، والنسائي (٢٠٧٧). وأخرجه أيضاً ابن ماجَه (٤٢٦٦).

وعن السُّدِّيّ: ﴿مَا نَنقُصُ ٱلأَرْضُ مِنْهُمٌ ﴾ ما يموتُ فيُدفَنُ في الأرضِ منهم، ﴿كِنَابُ حَفِيُظُ ﴾ محفوظٌ مِنَ الشياطينِ ومن التغيُّر، وهو اللَّوْحُ المحفوظ، أو حافِظٌ لِمَا أُودِعَه وكُتِبَ فيه.

[﴿ بَلُ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرِ مَّرِيجٍ ﴾ ٥]

﴿ بَلَ كَذَّبُوا ﴾ إضرابٌ أُتبِعَ الإضرابَ الأول، للدلالةِ على أنهم جاؤوا بها هو أفظعُ مِن تَعجُّبِهم، وهو التكذيبُ بالحقِّ الذي هو النَّبوّةُ الثابتةُ بالمُعجِزاتِ في أولِ وَهْلةٍ مِن غير تفكُّرِ ولا تدبُّر،

قوله: (بها هو أفظعُ مِن تَعجُّبِهم): أشار إلىٰ أنَّ في الكلام ترقيًا مِنَ الأدنى إلى الأغلظ، وذلكَ أنه تعالى لهَّا تَضَمَّنَ قولُه: ﴿مُنذِرُ مِنْهُمْ ﴾ معنى المُنذَرِ به والرسول، وعَوَّلَ على أحدهما، وقَدَّمَه على الآخر، ورَدَّه أبلغَ رَدّ، جاءَ بالآخر، وأضرَبَ عما أثبَتَ مِن تَعجُّبِهم بما هو أفظعُ مِن ذلك الإضراب؛ لِكُونِهِ أنكرَ مِنَ الأول.

ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ المُرادَ بـ «الحقِّ» كما قال بعدَه: «الإخبارُ بالبَعْث»، فيكونُ المُضرَبُ عنه قولَه: ﴿ فَقَالَ ٱلْكَنفِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَيبُ ﴾، أي: دَعْ قولَم ذلك، فإنَّ هاهنا ما هو أفظعُ منه، وهو تكذيبُهم الحقَّ الذي ما خُلِقَ السماواتُ والأرضُ إلا له، وهو جزاءُ المُكلَّفينَ على أعمالهم، كقولِه تعالىٰ: ﴿ إِنَ رَبَّكُمُ ٱللهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ إلى قوله: ﴿ لِيَجْزِي ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّلِحَتِ وَالْقِيمِ ﴾ [يونس: ٤].

ويَعضُدُه تعقيبُه بقوله: ﴿ أَفَلَمْ يَنظُرُوا إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَكُهَا ﴾ إلىٰ قوله: ﴿كَذَالِكَ الْخُرُوجُ ﴾.

ويجوزُ أن يكونَ المُرادُبِ «الحقِّ»: القُرآن، ويكونَ المُضرَبُ عنه ﴿ قَلَ وَٱلْفُرْءَ انِ ٱلْمَجِيدِ ﴾.

قوله: (في أولِ وَهْلة): النهاية: «في أولِ شيء، والوَهْلة: الـمرَّةُ مِنَ الفَـزَع، أي: لَقِيتُه أولَ فَزْعةٍ فَزِعتُها بلقاءِ إنسان»، هذهِ الوَهْلةُ مُستفادةٌ مِن كلمة ﴿لَمَّا﴾. ﴿ فَهُمْ فِيَ أَمْرِ مَرِيجٍ ﴾ مُضطَرب ـ يُقال: مَرِجَ الحاتمُ في أُصبَعِهِ وَجَرِج ـ ، فيقولون تارة: شاعر، وتارة: ساحر، وتارة: كاهِن، لا يَثبُتُونَ على شيءٍ واحِد. وقُرِئ: «لِـــمَا جاءَهم» بكَسْرِ اللام، و «ما» المصدريّة، واللامُ هي التي في قولهم: لخمسٍ خَلَوْن، أي: عندَ مجيئه إياهم. وقيل: «الحقّ»: القُرآن، وقيل: الإخبارُ بالبَعْث.

[﴿ أَفَلَمْ يَنْظُرُواْ إِلَى ٱلسَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَهَا وَزَيَّنَّهَا وَمَا لَمَا مِن فُرُوجٍ ﴾ ٦]

﴿ أَفَلَمْ يَنْظُرُوا ﴾ حينَ كَفَروا بالبَعْثِ إلى آثارِ قُدْرةِ الله في خَلْقِ العالم، ﴿ بَنَيْنَكُهَا ﴾ رَفَعْناها بغير عَمَد، ﴿ مِن فُرُوجٍ ﴾ مِن فُتُوق، يعني: أنها مَلْساءُ سليمةٌ مِنَ العُيوبِ، لا فَتُقَ فيها ولا صَدْعَ ولا خَلَل، كقوله: ﴿ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾ [الملك: ٣].

[﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدُنَهَا وَٱلْقَيْنَا فِيهَا رَوَسِيَ وَٱلْبَنْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْج بَهِيج * تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴾ ٧-٨]

﴿مَدَدَّنَهَا ﴾ دَحَوْناها، ﴿رَوَسِيَ ﴾ جِبالاً ثوابِتَ لولا هي لَتَكَفَّأَت، ﴿مِن كُلِّ زَفْجٍ ﴾ مِن كُلِّ زَفْجٍ ﴾ مِن كُلِّ رَفْجٍ ﴾ مِن كُلِّ رَفْجٍ ﴾

﴿ بَنْصِرَةً وَذِكْرَىٰ ﴾ لنُبصِّرَ به ونُذَكِّرَ كُلَّ ﴿عَبْدِ مُّنِيبٍ ﴾ راجعٍ إلىٰ رَبِّه، مُفكِّرٍ في بَدائِعِ خَلْقِه. وقُرِئ: «تَبْصِرةٌ وذِكْرىٰ» بالرَّفْع، أي: خَلْقُها تَبْصِرة.

قوله: (لَتكفَّأت): النهاية: «كَفَأْتُ الإِناءَ وأكفأتُه: إذا كَبَبتَه، وإذا أمَلْتَه».

قوله: (أي: خَلقُها تَبصِرة): يعني: هي خبرُ مُبتَداً محذوف، وقال أبو البقاء: «النصبُ مفعولٌ له أو حالٌ مِنَ المفعولِ له، أي: تَبْصيراً، أو مصدر، أي: بَصَّرْناهُم تَبْصِرة»(١). وقال القاضي: «﴿ بَنَصِرةً وَذِكْرَىٰ ﴾ عِلتانِ للأفعال المذكورةِ معنىٰ، وإنِ انتَصَبا عن الفِعْل الأخير»(٢).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٧٣).

⁽٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢٢٥).

[﴿ وَنَزَلْنَا مِنَ السَّمَآءِ مَاءً مُّبَكِرًكَا فَأَنْبَتْنَا بِهِ ، جَنَّنتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ * وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَمَا طَلْعٌ نَضِيدٌ * رِزْفَا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَنَا بِهِ ، بَلْدَةً مَّيْنَا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ ﴾ ٩-١١]

﴿مَآءً مُّبَدَرًا ﴾ كثيرَ الـمَنافِع، ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ وحَبَّ الزَّرْع الذي مِن شأنِهِ أن يُحصَد، وهو ما يُقتاتُ به مِن نَحْوِ الجِنطةِ والشعير وغيرهما.

﴿بَاسِقَنتِ ﴾ طِوالاً في السهاء، وفي قِراءةِ رسولِ الله ﷺ: «باصِقاتٍ» بإبدالِ السِّينِ صاداً لأجل القاف، ﴿نَضِيدُ ﴾ منضودٌ بعضُه فوقَ بعض، إما أن يُراد: كثرةُ الطَّلْع وتَراكُمُه، أو كثرةُ ما فيه مِنَ الثَّمَر.

﴿رِّزَقَا ﴾ على: أنبَتْناها رِزْقاً، لأنَّ الإنباتَ في معنى الرزق، أو على أنه مفعولٌ له، أي: أنبَتْناها لِنَرزُقَهم، ﴿ كَذَلِكَ ٱلْخُرُوجُ ﴾ كما حَيِيَتْ هذهِ البلدةُ الميتة، كذلكَ تُخرَجُونَ أحياءً بعدَ مَوْتِكم، والكافُ في محلِّ الرَّفْع على الابتداء.

[﴿كُذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوجٍ وَأَصْحَبُ ٱلرَّسِ وَثَمُودُ * وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَالِخُونُ لُوطِ * وَأَصْحَبُ ٱلْأَيْكَةِ وَقَوْمُ ثُبَّعٍ كُلُّ كُذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَنَّ وَعِيدِ﴾ ١٢ –١٤]

أراد بفِرعَون: قومَه، كقوله: ﴿ مِن فِرْعَوْنَ وَمَلِإِيْهِمُ ﴾ [يونس: ٨٣]، لأنَّ المعطوفَ عليه «قومُ نوح»، والمعطوفاتُ جماعات.

﴿ كُلُّ ﴾ يجوزُ أن يُرادَ به: كُلُّ واحدٍ منهم، وأن يُراد: جميعُهم، إلا أنه وَحَدَ الضميرَ الراجِعَ إليه على اللفظِ دونَ المعنىٰ، ﴿ فَقَ وَعِيدٍ ﴾ فوَجَبَ وحَلَّ وعيدي، وهو كلمةُ العذاب، وفيه تَسْليةٌ لرسولِ الله ﷺ، وتهديدٌ لهم.

[﴿أَفَكِيدَنَا بِٱلْخَلْقِٱلْأَوَلِّ بَلْهُمْ فِلَبْسِ مِّنُ خَلْقِ جَدِيدٍ ﴾ ١٥]

قوله: (والكافُ في محلِّ الرفع على الابتداء): رُوِيَ عن المُصنَّفِ رحمه الله: ﴿ كَنَالِكَ ﴾ الخبر، وهو الظاهر، ولكونه مُبتَدأً وَجْه، وهو أن يُقال: «ذلكَ الخروج» مُبتَدأً وخبرٌ علىٰ تأويل: أبو يُوسُفَ أبو حَنيفة، والكافُ كـ «مِثْل» في: مِثلُ زيدٍ أخوك.

عَبِيَ بِالأَمرِ: إِذَا لَم يَهتَدِ لِوَجْهِ عَمَلِه، والهمزةُ للإنكار، والمعنى: أنّا لم نَعجِزْ - كما عَلِمُوا - عِن الخلقِ الأول، حتى نَعجِزَ عن الثاني، ثم قال: هم لا يُنكِرُونَ قُدْرتَنا على الخلقِ الأول، واعتِرافُهم بذلك في طَيِّهِ الاعتِرافُ بِالقُدرةِ على الإعادة، ﴿بَلَ هُرَفِ اللهِ لَبُسِ ﴾ أي: في خَلْطٍ وشُبْهة، قد لبَّسَ عليهم الشَّيْطانُ وحَيَّرَهُم، ومنه قولُ عليٍّ رضي الله عنه: يا حار، إنه لملبوسٌ عليك، اعرِفِ الحقَّ تَعرِفْ أهلَه.

ولَبْسُ الشَّيْطانِ عليهم: تَسْويلُه إليهم أنَّ إحياءَ المَوْتيٰ أمرٌ خارجٌ عن العادة، فتركوا لذلكَ القياسَ الصحيح: أنَّ مَنْ قَدِرَ علىٰ الإنشاءِ كانَ علىٰ الإعادةِ أقدَر.

فإن قلت: لِمَ نُكِّرَ «الخلقُ الجديد»، وهَلَّا عُرِّفَ كَمَا عُرِّفَ «الخلقُ الأول»؟ قلت: قُصِدَ في تنكيره إلى: خَلْقٍ جديدٍ له شأنٌ عظيمٌ وحالٌ شديد، حَقُّ مَنْ سَمِعَ به أن يَهتَمَّ به ويخاف، ويَبحَثَ عنه، ولا يَقعُدَ على لَبْسٍ في مِثلِه.

قوله: (قُصِدَ في تنكيره إلى: خَلْقٍ جديدِ له شأنٌ عظيم): الانتِصاف: «كلامُ الزمخشـريِّ في هذا المقام لا يَنتَظِم، ولَعَلَّه ضَلَّ في النُّسَخ، ومُرادُه ثلاثةُ أسئلة: لِـمَ عَرَّفَ «الخلقَ الأول»، ونَكَّـرَ «اللَّبْسَ» و «الخلقَ الجديد»؟

واعلم أنه يُؤتى مَرَّةً بالتنكير للتفخيم؛ لِمَا فيه مِنَ الإبهام، كأنه أفخَمُ مِن أن يُحاطَ به معرفة، ومَرَّةً يُقصَدُ به تقليلُ المُنكَّر، فتنكيرُ «اللَّبْس» للتعظيم، كأنه قال: في لَبْسٍ أيِّ لَبْس، وتنكيرُ «الخلقِ الجديدِ» للتقليل والتهوين لأَمْرهِ بالنِّسبةِ إلىٰ «الخلقِ الأول»، أو يكونُ للتفخيم، كأنه قيل: هو أعظمُ من أن يكونَ مُلتَبِساً عليه، فلَعَلَّ إشارةَ الزمخشريِّ إلىٰ هذا»(١).

وقلت: قد سَلَكَ المُصنَّفُ مَسْلكاً وَعِراً، لأنه ذهب إلى أنَّ قولَه: ﴿ أَفَعَينا بِاللَّمَ الْأَوْل ﴾ دلَّ على أنه لَزِمَ مِن إنكارِهم الإعادة إنكارُ الأمرِ المُقرَّر، وهو العِلمُ بالخلقِ الأول، ثم دلَّ الإضرابُ عنه أنْ ليسَ ذلكَ الإنكارُ مما يَلزَمُ منه إنكارُ الخلق الأول، لأنه لَبْسٌ مِنَ الشيطان،

⁽١) «الانتصاف» (٤: ٥-٦) بحاشية «الكشّاف».

[﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوسُوسُ بِهِ عَنْسُهُ أَوْ وَنَعَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِمِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ ١٦]

الوسوسة: الصَّوْتُ الخفيّ، ومنها: وَسُواسُ الحَيْي، ووَسُوَسةُ النَّفْس: ما يَخطُرُ ببالِ الإنسانِ ويَهجِسُ في ضميره مِن حديثِ النَّفس، والباءُ مِثلُها في قولك: صَوَّتَ بكذا وهَمَسَ به، ويجوزُ أن تكونَ للتَّعْدية، والضميرُ للإنسان،

وَخَلْطٌ وَحَيْرةٌ منهم، وكانَ مِن حَقِّ الظاهر أن يُقال: إنهم لا يُنكِرونَ الحُلقَ الأول، بل هُم في لَبْسٍ مِنَ الحُلقِ الثاني، فَوَضَعَ مَوضِعَه ما يُقوِّي شُبهَتَهم واستبعادَهم مِن قوله: «جديد»، ونكَّرَه تنكيرَ تعظيم ليُنبِّه على أنه خلقٌ جديدٌ له شأنٌ عظيم، ولذلكَ قالوا: ﴿هَلۡ نَدُلُكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنبِّقُكُمْ إِذَا مُزِقَّتُمْ كُلُّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقِ جَكِيدٍ ﴾ [سبأ: ٧]، ﴿ وَقَالُوا أَوَا ضَلَلْنَا فِي الأَرْضِ أَوِنَا لَيْ اللهِ عَلَى مَنه ويُبحَث. لَفِي خَلْقِ جَدِيدٍ ﴾ [سبأ: ٧]، ﴿ وَقَالُوا أَوَا لَوَا السجدة: ١٠]، ولِمثل هذا ينبغي أن يُهتَمَّ ويُحافَ منه ويُبحَث.

والحاصِل: أنَّ الخلقَ الجديدَ بالنِّسْبةِ إليهم أمرٌ عظيم، وبالنسبةِ إلىٰ الله أسهَلُ وأهوَن، وكانَ الواجبُ عليهم إزالةَ تلكَ الشُّبهةِ بالقياس الصحيح، فهُم ما بَحَثُوا عن ذلك، وداموا على ما كانوا عليه، فوقَعُوا في تلكَ الوَرْطة.

وأما قَضِيّةُ النَّطْم: فإنَّ الفاءَ في ﴿ أَنَعَيِينَا ﴾ عطفُ الجملةِ على جُملةِ قوله: ﴿ أَفَامَرَ يَنْظُرُواَ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾، والهمزةُ دَخَلَتْ بينَ المعطوفينِ لمزيدِ الإنكار، والدليلُ الأول: آفاقي، والثاني: أنفُسِيّ، كأنه قيل: أفلم ينظروا أنا لم نَعجِزْ عن خَلْقِ السهاوات والأرض، فيعلَمُوا أنَّ خَلْقَ أَنفُسِيّ، كأنه قيل: أفلم ينظروا أنا لم نَعجِزْ عن خَلْقِ السهاوات والأرض، فيعلَمُوا أنَّ خَلْقَ أَمثالِهِم أسهلُ على اعتِقادِهم، كما قال تعالى: ﴿ أَوَلَيْسَ الّذِي خَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِدٍ عَلَى آنَ مَا لَمْ عَجِزْ عن الخلقِ الأول، وهو الإخراجُ عن العَدَم المَحْض، ثم قال: ﴿ بَلَهُمْ فِي لَبْسِ مِّنَ خَلْقِ جَدِيدٍ ﴾.

قوله: (والباء مثلها في قولك: صَوَّت بكذا): أي: الباءُ صلة، كما تقول: ينطقُ به (١)، وفي الكواشي: ونعلمُ ما تُحَدِّثُه نفسُه، والباءُ زائدة.

⁽١) من قوله: «والباء مثلها» إلى هنا، وردت في (ح) و(ف) آخر هذه الفقرة، وهو خطأ.

أي: ما تبجعلُه مُوسوساً، و ﴿مَا ﴾ مصدريّة، لأنهم يقولون: حَدَّثَ نفسَه بكذا، كما يقولون: حَدَّثَتُهُ به نفسُه، قال:

واكذِبِ السُّفسَ إذا حَـدَّثتَها

﴿ وَنَحَنُّ أَقْرَبُ إِلَيْهِ ﴾ مـجاز، والـمُراد: قُرْبُ عِلمِـهِ منه،....

قوله: (أي: ما تجعلُه _ يعني: ما تجعلُ نفسُه _ مُوَسُوساً): أي: ويَعلَمُ اللهُ جَعْلَ النفسِ الإنسانَ مُوسُوساً. «ما»: على الأول: موصولة، والضميرُ في ﴿ يِهِ = ﴾ راجعٌ إلى «ما»، أي: الشيء الذي تُوسوسُ به نفسُه، وعلى الثاني: مصدر، والضميرُ في ﴿ يِهِ = ﴾ للإنسان.

وفي نُسْخة: «مُوسوساً» بفَتْح الواو، أي: مُوسوساً به، فحَذَف «به».

قوله: (لأنهم يقولون: حَدَّثَ نفسَه بكذا، كما يقولون: حَدَّثَتُهُ به نفسُه): وهو تعليلٌ لتصحيح القول بأنَّ الضميرَ للإنسان، فجعلَ الإنسانَ معَ نفسِه - أي: ذاتِه - شَخْصَينِ تجري بينها مُكالمةٌ ومُحادَثة، تارةً هو يُحَدِّثُها، وأخرىٰ هي تُحَدِّثُه.

قال (١) في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَنْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ ﴾ [البقرة: ٩]: ﴿وأَن يُرادَ حقيقةُ الـمُخادَعة، أي: وهُم في ذلكَ يـخدعونَ أَنفُسَهُم حيثُ يُمَنُّونَها الأباطيل، ويَكذِبُونَها فيها يُحدِّثُونَها به، وأنفُسُهُم كذلكَ تُمنيِّهم وتُحَدِّثُهم بالأمانيّ»، وقالَ في آخِره: ﴿الـمُرادُ بِالأَنفُس: ذواتُهم ﴾.

قوله: (واكذِبِ النفسَ إذا حَدَّثتَها): تمامُه:

إنَّ صِدقَ النفسِ يُزرِي بالأَمَلُ (٢)

قال الميداني: «المعنى: لا تُحدِّث نفسَك بأنكَ لا تَظفَر، فإنَّ ذلك يُثبِّطُك»(٣).

⁽١) أي: الزنخشري في نفسير الآية المذكورة من سورة البقرة (٢: ١٦٨).

⁽٢) البيت للبيد بن ربيعة، كما في «ديوانه» ص١٤١.

⁽٣) «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ١٣٩).

_

وقال غيرُه: مثلُه قولُ الآخر:

أملاً وتأمُّلُ ما اشتهىٰ المكذوبُ

وإذا صَدَقْتَ النفسَ(١) لم تَترُكُ لهـا ويعدَه(٢):

غيرَ أَنْ لا تَكذِبَنْها فِي التُّقيٰ وَاخْزُها بِالبِرِّ لله الأجَلْ

وقال الأصمعيّ: هو مأخوذٌ مِن قولِ لَبيد:

وإذا هَــمَمْتَ بِأُمرِ شَــرٌ فاتَــئِدْ وإذا هَـمَمْتَ بأُمرِ خَيْرٍ فافعَـلِ(٣)

قال الميداني: «سُئِلَ بَشّار: أيُّ بيتٍ قالَتْهُ العربُ أشعَر؟ قال: إنَّ تفضيلَ بيتٍ واحدٍ على الشَّعْرِ كُلِّه لشديد، لكنْ أحسَنَ الشاعرُ في قوله:

و اكذِب النفسَ إذا حَدَّثتَها (٤).

وقال الآخر:

وللنفوس وإن كانت على وَجَلٍ مِنَ الْمَنِيَّةِ آمَالٌ تُقوِّيها والمنفوس وإن كانت على وَجَلٍ والنفسُ تَنشُرُها والموتُ يَطْويها(٥)

وقيل: الأملُ رحمةٌ مِنَ الله، ولولا ذلك لَمَا غَرَسَ غارسٌ شَجَراً، ولا أرضَعَتْ مُرضِعةٌ وَلَداً.

⁽١) في الأصول الخطية: «نفسك»، وينكر به الوزن.

⁽٢) أي: بعدَ بيتِ لَبيدِ المُتقدِّم، وهو أيضاً في «ديوانه» ص١٤١.

⁽٣) لم أقف عليه في «ديوانه»، وعزاه المُفضَّلُ الضَّبِّيُّ في «المُفضَّليات» ص٣٨٥ إلى عبد قيس بن خُفَاف.

⁽٤) «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ١٣٩).

⁽٥) البيتان لعليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه، كما في «ديوانه» ص ٢١٠.

وأنه يَتَعَلَّقُ بمعلومِهِ منه ومن أحوالِهِ تعلَّقاً لا يخفىٰ عليه شيءٌ مِن حَفِيّاتِه، فكأنَّ ذاتَه قريبةٌ منه، كما يُقال: اللهُ في كُلِّ مكان، وقد جَلَّ عن الأمكِنة، و ﴿حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾: مَثَلٌ في فَرْطِ القُرْب، كقولهم: هو مِنِّي مَقعَدَ القابِلة ومَعقِدَ الإزار، وقال ذو الرُّمّة:

والمَوْتُ أدنىٰ لي مِنَ الوَريدِ

قوله: (وأنه يَتَعلَّقُ بِمَعْلُومِهِ منه): الضميرُ في «أنه» لِعِلْمِهِ تعالىٰ، وفي «مَعْلُومِهِ» لله تعالىٰ، وفي «منه» للإنسان (١٠).

قوله: (فكأنّ ذاتَه قريبةٌ منه): قال القاضي: «أي: ونحنُ أعلمُ بحالِهِ ممن كانَ أقرَبَ إليه ﴿مِنْ حَبْلِٱلْوَرِيدِ ﴾ تَـجَوُّزُ بقُرْبِ الذاتِ لِقُرْبِ العِلم، لأنه مُوجِبُه»(٢).

قوله: (هو منّي مَقعَدَ القَابلة): وذلك إذا لَصِقَ به مِن بينِ يَدَيه، الشيءُ إن كان بعيداً قالوا: هو مني مَقعَدَ القابلة ومَعقِدَ الإزار، وإن كان وَسطاً قالوا: هو مني مَقعَدَ القابلة ومَعقِدَ الإزار، وإن كان وَسَطاً قالوا: هو منك فوقَ اليد، وبَسْطةَ الرُّمْح، وغَلْوةَ الرامي^(٣)، وعَدْوةَ الفَرَس.

قوله: (والموتُ أدنى لي مِنَ الوريد): قيل: أولُه:

هل أغدُونْ في عيشةٍ رَغِيدِ

وعن بعضهم: في «ديوانه»(٤):

ما دونَ وقتِ الأجلِ المعدودِ نقصٌ (٥) ولا في الظَّمْءِ مِن مَزيدِ موعودُ ربِّ صادقِ الموعود والله أدنى لي مِنَ الوَرِيدِ

والموتُ يلقيٰ أنفسَ الشُّهودِ

⁽١) هذه الفقرة أُخِّرت في (ح) و(ف) بعد التي تليها، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المناسبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

⁽٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥: ٢٢٦).

⁽٣) أي: غايةَ رميه.

رع) أي: في «ديوان ذي الرمة»، ص٨٠، وهو بلفظ: «نقصٌ وما» بدل «نقصٌ ولا»، «الوعود» بدل «الموعود».

⁽٥) في الأصول الخطية: «انقص»، ولا يستقيم وزنًا ولا معنىٰ.

والحبْل: العِرْق، شُبِّهَ بواحِدِ الحِبال، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: كأنْ وَرِيدَيْهِ رِشاءا خُلْب

والوريدان: عِرْقانِ مُكتَنِفانِ لِصَفْحَتَي العُنُقِ في مُقَدَّمِهما مُتَّصِلانِ بالوتين، يَرِدانِ مِنَ الرأسِ إليه، وقيل: شُمِّيَ «وريداً» لأنَّ الرُّوحَ تَرِدُه.

فإن قلت: ما وَجْهُ إضافةِ «الحبلِ» إلى «الوريد»، والشيءُ لا يُضافُ إلى نفسِه؟ قلت: فيه وَجْهان: أحدهما: أن تكونَ الإضافةُ للبيان، كقولهم: بَعيرٌ سانية. والثاني: أن يُراد: حَبْلُ العاتق، فيُضافُ إلى الوريد، كما يُضافُ إلى العاتق؛ لاجتِماعِهما في عُضْوِ واحِد،

الشهود: الحضور، والظِّمْ - بالظاء والهمز _: مُدّةُ الأجل، والأصل: ما بين الشُّرْبَين.

قوله: (كأنْ وَرِيدَيهِ رِشاءا خُلْب): الرِّشاء بالمدد: حَبْلُ البئر، والخلْبُ بالتسكين ... اللِّيف، جَعَلَ «كأنْ» بعد التخفيفِ عامِلة، كها كانَ قبلَه، ونَصَبَ «وَرِيدَيه».

الراغب: «الوريد: عِرقٌ يَتَّصِلُ بالكَبِدِ والقَلْب، وفيه مجاري الرُّوح، قال تعالىٰ: ﴿وَنَحْنُ ٱقْرَبُ إِلَيْمِينَ حَبْلِٱلْوَرِيدِ ﴾ أي: روحِه»(١).

قوله: (بعيرٌ سانية): وهي الناقةُ التي يُستَقىٰ عليها، وهي الناضِحةُ أيضاً، وقيلَ في المثل: «سَيْـرُ السَّواني سَفَـرٌ (٢) لا يَنقَطِع»، وفي بعض النُّسَخ: «بعيرٌ سائبة»، وهي الناقةُ التي تُسَيَّبُ في الجاهلية.

قوله: (لاجتماعها في مُضْو واحِد): أي: اجتماع الحبْل والوريد في صَفْحةِ العُنُق، وذلكَ أنَّ هذا الحبل هو الذي امتَدَّ مِن العاتِق إلى صَفْحةِ العُنُق، فيُضافُ إلى الوريدِ لاتصالِهِ به، كما يُضافُ إلى العاتِق.

⁽١) «مفردات القرآن» ص٨٦٥.

⁽٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «سير»، وصَوَّبتُه من «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٣٤٢)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (سنا).

كها لو قيل: حَبْل العِلباءِ مَثَلاً.

[﴿ إِذْ يَنَلَقَى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ فَعِيدٌ * مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [﴿ إِذْ يَنَلَقَى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ فَعِيدٌ * مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [١٨-١٧]

﴿إِذَ منصوبٌ بـ ﴿ أَقُرُبُ ﴾ ، وساغَ ذلكَ لأنَّ المعاني تَعمَلُ في الظَّرْفِ مُتقدِّمةً ومُتأخِّرة ، والمعنى: أنه لَطِيفٌ يَتَوصَّلُ عِلمُه إلىٰ خَطَراتِ النَّفْس وما لا شيء أخفى منه ، وهو أقربُ مِنَ الإنسانِ مِن كُلِّ قريبٍ حينَ يَتَلقَّىٰ الحفيظانِ ما يَتَلفَّظُ به ؛ إيذاناً بأنَّ استِحفاظَ المَلكَينِ أمرٌ هو غنيٌّ عنه ، وكيفَ لا يَستَغني عنه ، وهو مُطلِّعٌ على أخفى بأنَّ استِحفاظَ المَلكَينِ أمرٌ هو غنيٌّ عنه ، وكيفَ لا يَستَغني عنه ، وهو مُطلِّعٌ على أخفى الخفيّات ؟ وإنها ذلكَ لِحكمةِ اقتَضَتْ ذلك ، وهي ما في كتبةِ المَلكَينِ وحِفظِها، وعَرْضِ صَحائِفِ العَمَل يومَ يقومُ الأشهاد ، وعِلمِ العَبْدِ بذلكَ مَعَ عِلمِهِ بإحاطةِ الله بعَمَله : مِن زيادةِ لُطْفٍ له في الانتهاءِ عن السَّيِّئاتِ والرغبةِ في الحسنات .

وعن النبيِّ ﷺ: «إنَّ مَقعَدَ مَلَكَيكَ علىٰ ثَنِيَّتيك، ولسانُكَ قَلَمُهما، وريقُك مِدادُهما، وأنتَ تجري فيما لا يَعْنيك، لا تَستَحي مِنَ الله، ولا منهما»......

قوله: (حَبْلُ العِلباء): النهاية: «العِلباء: عَصَبٌ في العُنْقِ يأخذُ إلى الكاهِل، وهما عِلباوانِ يميناً وشمالاً، وما بينهما مَنبَتُ عُرْفِ الفَرَسِ»

قوله: (لأنَّ المعانيَ تعملُ في الظَّرْف): قيل: إنَّ «أفعَلَ» لا يَعمَلُ في الظاهر، لكنْ فيه معنىٰ الفِعْل، وذلكَ القَدْرُ يكفي في أن يَعمَلَ في الظَّرْف، فإنَّ معنىٰ قولهم: «إنه لا يَعمَلُ الْ يَعمَلُ في الفاعل والمفعول الظاهِرَين، والمُرادُ مِن قولهم: «المعاني»: ما فيه معنىٰ الفِعْل، كاسم الإشارة والجارِّ والمجرور، فألحقَ اسمَ التفضيل بها لِضَعْفِهِ في العمل.

قوله: (إيذاناً): مفعولٌ له، ومُعلَّلُه محذوف، أي: قالَ تعالى ذلكَ للإيذان.

قوله: (ثَنِيَّ تَيك): وهما السِّنَّانِ المُتقدِّمان.

ويجوزُ أن يكونَ تَلَقِّي المَلكَينِ بياناً للقُرْب، يعني: ونحنُ قريبونَ منه مُطَّلِعُونَ على أحوالِهِ مُهَيمِنُونَ عليه، إذْ حَفَظتُنا وكَتَبتُنا مُوكَّلُونَ به، والتَّلقِّي: التَّلقُّنُ بالجِفظِ والكِتْبة. والقَعيد: المُقاعِد، كالجليس بمعنىٰ: المُجالِس، وتقديرُه: عن اليمينِ قَعيدٌ وعن الشالِ قَعيدٌ مِنَ المُتلقِّين، فتُرِكَ أحدُهما لِدلالةِ الثاني عليه، كقوله:

...... كنتُ منهُ ووالِدي بَرِيئاً

﴿رَقِيبُ ﴾ مَلَكُ يَرقُبُ عَمَلَه، ﴿عَتِيدٌ ﴾ حاضِر، واختُلِفَ فيها يَكتُبُ الـمَلكان: فقيل: يكتُبانِ كُلَّ شيءٍ حتى أنينَه في مَرَضِه، وقيل: لا يكتُبانِ إلا ما يُؤجَرُ عليه أو يُؤزَرُ به، ويَدُنُّ عليه قولُه عليه السَّلام: «كاتِبُ الحسناتِ على يمينِ الرجل، وكاتِبُ السَّيِّئاتِ، فإذا عَمِلَ السَّيِّئاتِ، فإذا عَمِلَ السَّيِّئاتِ، فإذا عَمِلَ حَسَنةً كَتَبَها مَلكُ اليمينِ عَشْراً، وإذا عَمِلَ سَيِّئةً قالَ صاحِبُ اليمينِ لصاحِبِ الشَّمال: دَعْهُ سبعَ ساعاتٍ.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ تَلَقِّي المَلكَينِ بياناً للقُرْب): أي: تعليلاً له، كما قال صاحبُ «التقريب»، ف«إذ» للتعليل، وقولُه: «ويجوزُ» عَطْفُ على قوله: «وهو أقربُ مِنَ الإنسانِ مِن كُلِّ قريب، حينَ يَتَلقَّىٰ الحفيظان».

قوله: (كنتُ منه ووالدي بَرِيئاً): أولُه:

رماني بأمرٍ كنتُ منه ووالدي بَرِيئاً ومن أجلِ الطَّوِيِّ رماني(١)

أي: رماني بأمرٍ كنتُ منه وكانَ والدي منه بَرِيثاً.

قوله: (**أو يُؤزَرُ به**): رُوِيَ عن المُصنِّف: أَجَرَه: إذا ضَــرَبَه بالأجر، ووَزَرَه: إذا ضَــرَبَه بالوزر، كما يُقال: رَكَبَه: إذا ضَــرَبَه بالرُّكْبة، ورَأَسَه: إذا ضَــرَبَه بالرأس.

⁽۱) البيت لابن أحمر أو للأزرق بن طرفة، كما في «لسان العرب» لابن منظور. وانظر «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٦٦١).

لَعَلَّه يُسَبِّحُ أُو يَستَغفِر»، وقيل: إنَّ المَلائِكةَ يجتنبونَ الإنسانَ عندَ غائِطِهِ وعندَ جِماعِه. وقُرئ: «ما يُلفَظُ» على البناءِ للمفعول.

[﴿ وَجَآءَتَ سَكُرَةُ ٱلْمَوْتِ بِأَلْحَقِّ ذَالِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ * وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ذَالِكَ يَوْمُ ٱلْوَعِيدِ * وَجَآءَتُ كُلُّ نَفْسِ مَعَهَا سَآبِقٌ وَشَهِيدُ * لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْمَوْمَ عَدِيدٌ ﴾ 19 - ٢٢]

لمَّا ذَكَرَ إِنكَارَهِم البَّعْث، واحتَجَّ عليهم بوَصْفِ قُدْرتِهِ وعِلمِه، أَعلَمَهم أنَّ ...

قوله: (لمَّا ذكر إنكارَهم البَعْث، واحتَجَّ عليهم بوَصْفِ قُدْرَبِه وعِلمِه، أعلَمَهم): بيانٌ لِيَظْم الآية، وأنَّ قولَه: ﴿وَجَآةَتُ سَكُرَهُ ٱلْمَوْتِ ﴾ مُتَّصِلٌ بمُفتتَح السُّورة، و «الإنكار»: هو قولُم: ﴿إَوْ ذَا مِتْنَا وَكُنَّا لُزَابًا ذَلِكَ رَجْعً بَعِيدٌ ﴾، و «الوَصْفُ بالعِلم»: في موضعين:

أحدهما: قولُه: ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا نَنْقُسُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ ﴾، أي: لا تخفى علينا أجزاؤهم المُتفرِّقةُ المُتلاشِيةُ في تُخُوم الأَرْضِين، رَدَّا لِقولِهِم: ﴿ أَوْذَا ضَلَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ أَوِنّا لَفِي خَلْقِ جَدِيدٍ ﴾، وأما قولُه: ﴿ وَعِندَنَا كِنْكَ حَفِيظٌ ﴾ فتأكيدٌ له، أي: عندَنا تفاصيلُ تلكَ الأجزاءِ جُزْءاً فجُزْءاً، شَيْئاً فشَيْئاً، نَعلَمُه كها يَعلَمُ مَنْ يكونُ عندَه كتابٌ يَنظُرُ إليه ويحفظُه بتفاصيله، حَرْفاً حَرْفاً، باباً باباً ؛ تقريباً لكم.

وثانيهها: قولُه: ﴿وَنَعْلَمُ مَا تُوسَوِسُ بِهِ مَنْفُسُهُۥ ﴾ إلى آخر الآيات، وإثباتُه على طريق يَعلَمُ منه تفاصيلَ أفعالِ المُكلَّفِ وأحوالِه، كما أنَّ إثباتَ الأولِ لتفاصيل أجزائِهِ وأعضائِه، وإنها أخَّرَ هذا النَّوْعَ مِنَ العِلم ليَتَخلَّصَ منه إلىٰ أحوال انتِقالِهِ مِن هذه الدار إلىٰ الأُخرىٰ.

وأما «إثباتُ القدرة»: فكما سبقَ على نوعين: آفاقيّ، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿ أَفَكَمْ يَنظُرُوا إِلَى السَّمَآءِ فَوَقَهُمْ ﴾، أو أنفُسيّ، وهو المُرادُ مِن قوله: ﴿ أَفَعَيننا بِالْخَلِقِ الْأَوَّلِ ﴾، وقد سبقَ مِراراً أنَّ إثباتَ الحشرِ والنَّشْرِ إنها يَتِمُّ ويَتَمشّىٰ إذا ثبتَ أنه تعالىٰ عالمٌ بكُلِّ المعلومات، وقادرٌ علىٰ كُلِّ المقدورات، ويُخبِرُ عنه الصادق. ما أحسَنَ هذا النَّظْم. ما أنكرُوهُ وجَحَدُوهُ هم لاقُوهُ عن قريبٍ عندَ مَوْتِهم وعندَ قيام الساعة، ونبَّه على اقتِرابِ ذلكَ بأنْ عَبَّرَ عنه بلفظِ الماضي، وهو قولُه: ﴿وَجَاآةَتُ سَكَرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ﴾، ﴿وَنُفِخَ فِٱلصُّورِ ﴾.

و ﴿ سَكَرَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ : شِدَّتُه الذاهِبةُ بالعَقْل، والباءُ في ﴿ بِٱلْحَقِّ ﴾ للتَّعْدية، يعني : وأَحضَرَتْ سَكْرةُ الموتِ حقيقةَ الأمرِ الذي أنطقَ اللهُ به كُتُبَه، وبَعَثَ به رُسُلَه، أو : حقيقةَ الأمرِ وجَلِيَّةَ الحال؛ مِن سَعادةِ الميتِ وشقاوته. وقيل : الحقّ : الذي خُلِقَ له الإنسان؛ أنَّ كُلَّ نفسٍ ذائقةُ الموت.

ويجوزُ أن تكونَ الباءُ مِثلَها في قوله: ﴿تَنْبُثُ بِٱلدُّهْنِ ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، أي: وجاءت مُلتَبِسةً بالحق، أي: بحقيقةِ الأمر، أو بالحِكمةِ والغَرَض الصَّحيح، كقوله: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِ ﴾ [الأنعام: ٧٣].

وقرأ أبو بكرٍ وابنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنهما: «سَكْرةُ الحقِّ بالـمَوْت»؛ على إضافةِ «السَّكْرةِ» إلى «الحقّ»، والدلالةِ على أنها السَّكْرةُ التي كُتِبَتْ على الإنسانِ وأُوجِبَت له، وأنها حِكمة، والباءُ للتَّعْدية؛ لأنها سَبَبُ......

قوله: (ونبَّه على اقتِراب ذلك [بأنْ عَبَّرَ عنه] بلفظِ الماضي): يعني: إذا كانَ الشيءُ المُتوقَّعُ وريبَ الوقوع، أو أسبابُ وقوعهِ مُتأخِّرة: يُعدَلُ في الإخبارِ عنه مِنَ المُستَقبَل إلى الماضي؛ دلالة على حُصُولِه، نَحْو قولك: «اشتريتُ كذا» حالَ انعِقادِ الأسباب، وحُصُولِ التراضي، ومنه قولُك: مُتّ.

قوله: (والدلالة): عطف على «إضافة» عَطْفَ تفسير وإعلام بأنَّ الإضافة مِن إضافةِ البيان.

قوله: (والباءُ للتَّعْدية): أي: الباءُ في «بالموت» في قِراءةِ «سَكْرةُ الحَقِّ بالموت» مُتَّصِلٌ بـ «جاءت»، وهيَ إما سَبَبيّة، لأنَّ مجيءَ هذهِ السَّكْرةِ التي أوجَبَها اللهُ تعالىٰ للإنسانِ حِكمةٌ

زُهُوقِ الرُّوحِ لِشِدَّتِها، أو لأنَّ الـمَوْتَ يَعقُّبُها، فكأنها جاءت به. ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: جاءت ومعها الموتُ.

قيل: سَكْرةُ الحقّ: سَكْرةُ الله، أُضِيفَتْ إليه تَفْظيعاً لِشَأْنِها وتهويلاً. وقُرِئ: «سَكَراتُ الموت».

﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى «الموتِ» والخِطابُ للإنسانِ في قوله: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلإِنسَنَ ﴾ على طريقِ الالتِفات، أو إلى «الحقِّ» والخِطابُ للفاجِر، ﴿ غَيدُ ﴾ تَنفِرُ وتَهرُب، وعن بعضِهم: أنه سأل زيد بنَ أسلَمَ عن ذلك، فقال: الخِطابُ لرسولِ الله ﷺ ؛ فحكاهُ لِصالح بنِ كَيْسان، فقال: والله ما سِنٌّ عالية، ولا لِسانٌ فَصِيح،

لا بُدَّ أَن تَكُونَ سَبَباً لزُهُوقِ الرُّوح، أو لا تَكُونَ سَبَبَه، لكن هذهِ السَّكْرة لـيَّا تَرتَّبَ عليها الموتُ كانت كأنها جاءت بالموت.

قوله: (أو إلى «الحق»، والخطابُ للفاجر): يعني: ﴿وَجَآءَتْ سَكُرَهُ ٱلْمَوْتِ ﴾ إن اتَّصَلَ بقولِه: ﴿ بَلْ هُرَ فِي لَبْسِ مِنْ خَلْقِ جَدِيدِ ﴾، وقولِه: ﴿ كُذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوجٍ ﴾، وهم الذين قالوا: ﴿ أَوَذَا مِتّنَا وَكُنّا نُرَاباً ذَالِكَ رَجْعُ بَعِيدٌ ﴾: فالمناسِبُ أن يكونَ المُشارُ إليه بقوله: ﴿ ذَالِكَ ﴾: «الحق»، يَدُلُّ عليه قولُه: «لـبًا ذكرَ إنكارَهم البَعْث، واحتَجَّ عليهم بوَصْفِ قُدْرتِهِ وعِلمِه، أعلَمهم أنَّ ما أنكرُوهُ وجَحَدُوهُ هم لاقُوهُ عن قريب» أي: جاءكَ - أيها الفاجِرُ - الحقُّ الذي أنكرته.

وإنِ اتَّصَلَ بقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَنَ ﴾، ويكونُ الخِطابُ للجِنس، وفيهم البَرُّ والفاجِر، كما قالَ الحسينُ بنُ عبد الله العباسيّ، فالمُناسِبُ أن يكونَ المُشارُ إليه: «الموت».

والالتِفاتُ لا يُفارِقُ الوَجْهَين، والثاني هو الوَجْه؛ لِجيءِ قولِهِ بعدَ ذلك: ﴿ وَجَآهَ ثُكُلُّ نَفْسِ مَعَهَا سَآبِقُ وَشَهِيدٌ ﴾، وتفصيله: ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّادٍ عَنِيدٍ ﴾، ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلجُنَّةُ لِآمُنَقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾.

قوله: (ما سِنٌّ عالية): نفيٌ للصِّفةِ علىٰ الْمبالغةِ دونَ الموصوف، يَدُلُّ عليه قولُه: «ولا لِسانٌ فَصِيح»، نَحْو قولك: ما عندي كتابٌ يُباع، تُريدُ نفيَ البيع وحدَه. ولا مَعرِفةٌ بكلام العَرَب، هو للكافر. ثم حكاهما للحُسَينِ بنِ عبدِ الله بنِ عُبيدِ الله ابنِ عباس، فقال: أُخالِفُهما جميعاً، هو للبَرِّ والفاجِر.

﴿ ذَالِكَ يَوْمُ ٱلْوَعِيدِ ﴾ على تقديرِ حَذْفِ الـمُضاف، أي: وقتُ ذلكَ يومُ الوعيد، والإشارةُ إلى مصدر (انُفِخَ».

﴿ سَآبِقُ وَشَهِيدٌ ﴾ مَلَكان، أحدُهما يَسُوقُه إلى المَحشَر، والآخَرُ يَشهَدُ عليه بِعَمَلِه، أو مَلَكٌ واحِدٌ جامِعٌ بِينَ الأمرَين، كأنه قيل: معها مَلَكٌ يَسُوقُها ويَشهَدُ عليها، وححلُّ ﴿ مَعَهَا سَآبِقُ ﴾: النَّصْبُ على الحالِ مِن ﴿ كُلُّ ﴾؛ لِتَعَرُّفِهِ بالإضافةِ إلىٰ ما هو في حُكم المعرفة.

قُرِئ: «لقد كُنتِ ... عنكِ غِطاءَكِ فبَصَـرُكِ» بالكَسْر؛ على خِطاب النفس، أي: يُقالُ لها: لقد كُنتِ.

جُعِلَتِ الغَفْلةُ كأنها غِطاءٌ غَطَّى به جَسَدَه كُلَّه، أو غِشاوةٌ غَطَّى بها عَينَيه، فهو لا يُبصِرُ شيئاً، فإذا كانَ يومُ القيامةِ تَيقَّظ، وزالت عنه الغَفْلةُ وغطاؤُها، فيبصِرُ ما لم يُبصِرْهُ مِنَ الحق، ورَجَعَ بَصَرُه - الكَليلُ عن الإبصارِ لِغَفْلَتِه - حَدِيداً لِتيقُّظِه.

[﴿ وَقَالَ قَرِينُهُ مَذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدُ ﴾ ٢٣]

﴿ وَقَالَ قَرِیْنُهُۥ﴾ هو الشَّیْط انُ الذي قُـیِّضَ له في قوله: ﴿ نُقَیِّضٌ لَهُ شَیْطَنَا فَهُوَ لَهُۥ قَرِینُ ﴾ [الزخرف: ٣٦]،

قوله: (لِتَعَرُّفِهِ بِالإِضافة): قيل: أصلُ «كُلّ» أن تُضافَ إلى الجمع، كـ «أفعَل» التفضيل، وإنها كانت في حُكم المعرفة لأنها بإضافتِها إلى «النفس» (١) صارت شامِلةً لجميع النفوس، فكأنه قيل: كُلُّ النفوس، فتَعيَّنَ مَدلولهُا، فصارت معرفة.

⁽١) في (ح) و(ف): «بإضافتها إلى القرين إلى النفس»، وهو خطأ، والمُثبتُ من (ط).

يَشْهَدُ له قولُه: ﴿ قَالَ قَرِينُهُ رَبُّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ ﴾ [ق: ٢٧]، ﴿ هَٰذَا مَا لَدَى عَتِيدٌ ﴾ هذا شيءٌ لَدَيَّ وفي مَلَكَتِي عَتِيدٌ لِجهنَّم، والمعنى: أنَّ مَلَكاً يَسُوقُه، وآخَرَ يَشْهَدُ عليه، وشَيْطاناً مقروناً به، يقول: قد أعتَدْتُه لجهنَّمَ وهيَّأتُه لها بإغوائي وإضلالي.

فإن قلت: كيفَ إعرابُ هذا الكلام؟ قلت: إنْ جَعَلتَ ﴿مَا ﴾ موصوفة،

قوله: (يَشْهَدُ له قولُه: ﴿ قَالَ قَرِينُهُ رَبّنَا مَا أَطْنَيْتُهُ ﴾): يعني: الذي يَدُلُّ علىٰ أنَّ «القَرينَ» هو الشيطان: هذه الآية، وفيه نَظَر؛ لأنَّ القرينَ الأولَ حينَ قال: هذا ما أعتَدْتُه لجهنَّم، وهَيَّاتُه لها، بإغوائي وإضلالي - كها قال -، كيفَ يقول: ﴿ رَبّنَا مَا أَطْفَيْتُهُ ﴾ ؟ ولذلكَ قالَ الواحِديّ: «القرينُ الأول: المَلكُ الذي كانَ يكتبُ عَمَلَه السَّيِّعُ في الدُّنيا، يقولُ لِرَبِّه: وكَّلتَني به، وقد أحضَرتُه، وهو قولُه: ﴿ هَذَا مَا لَذَيَّ عَيدُ ﴾، يعني: الشَّخْصَ الذي أتىٰ به، و «ما» بمعنى «مَنْ»، والقرينُ الثاني: الشَّيْطان» (١)، وله أن يقول: إنَّ الشيطانَ حينَ رأىٰ مَلكاً يَسُوقُ الكافر، وآخَرَ يَشْهَدُ عليه، قال ذلكَ القول، فلما سَمِعَ خِطابَ الله عَزَّ وجَلّ: ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَمَّ كُلَّ كَفَادٍ عَيْدٍ ﴾، وقولَه: ﴿ فَأَلْقِيَا فِي جَهَمَّ كُلَّ كَفَادٍ .

قوله: (إن جَعَلتَ ﴿مَا﴾ موصوفة): بمعنى: شيء، و﴿عَيدُ ﴾ صفةٌ لها أو موصولة، و﴿لَابِهامِها جاز إبدالُ النَّكِرةِ منها، قال أبو البقاء: ﴿ هَذَا ﴾ مُبتَدأ، وفي ﴿مَا ﴾ وَجُهان: أحدهما: أنها نكرة، و﴿عَيدُ ﴾ صفتُها، و﴿لَدَى ﴾ البقاء: ﴿ هَذَا ﴾ مُبتَدأ، وفي ﴿مَا ﴾ وَجُهان: أحدهما: أنها نكرة، و﴿عَيدُ ﴾ صفتُها، و﴿لَدَى ﴾ معمولُ ﴿عَيدُ ﴾ ويجوزُ أن يكونَ ﴿لَدَى ﴾ صفةً أيضاً، فيتَعلَّقُ بمحذوف، وتكونَ ﴿مَالَدَى ﴾ معمولُ ﴿عَيدُ ﴾ والثاني: أن تكونَ ﴿مَا ﴾ موصولة، و﴿لَدَى ﴾ صلتُها، و﴿عَيدُ ﴾ خَبَر ﴿مَا ﴾، والمحلةُ خَبَرُ ﴿مَا اللهِ وَاللهُ عَن ﴿مَا اللهُ عَن ﴿مَا اللهُ عَن ﴿مَا اللهُ عَن هَنا ﴾ ، ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَا لَهُ بَدلاً مِن ﴿مَا اللهُ عَن هُمَا أَعَا هُ وَعَيد، ولو جاء ذلكَ في غير القرآنِ لجاز نَصْبُهُ على الحال» (٢).

⁽١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٦٧).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٧٥).

فَ ﴿عَيدُ ﴾ صِفةٌ لها، وإن جَعَلتَها موصولةً فهو بَدَل، أو خَبَرٌ بعدَ خَبَر، أو خَبَرُ مُبتَدأٍ محذوف.

[﴿ أَلْقِيَا فِ جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَادٍ عَنِيدٍ * مَنَاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ تُرِيبٍ * ٱلَّذِى جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَىهَا ءَاخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِٱلْقِيَاهُ فِٱلْقِيَاهُ فِٱلْقَيَاهُ فِٱلْقَيَاهُ فِٱلْقَدَابِ ٱلشَّذِيدِ ﴾ ٢٢-٢٦]

﴿ أَلِقِياً ﴾ خِطابٌ مِنَ الله تعالى للمَلكَينِ السابِقَين؛ السائِق والشَّهيد، ويجوزُ أن يكونَ خِطاباً للواحِدِ على وَجْهَين: أحدهما: قولُ الْمُبرِّد: أنَّ تثنيةَ الفاعِل نُـزِّلَتْ منزلة تَثْنيةِ الفِعْل لاتحادِهم ، كأنه قيل: ألقِ ألق، للتأكيد. والثاني: أنَّ العَرَبَ أكثرُ ما يُرافِقُ ...

فإن قلت: لِمَ لم يَذكُرْ إبدالَ ﴿عَتِيدُ﴾ عن ﴿مَا﴾ إذا كانت موصوفة؟ قلت: الموصولةُ مَعَ الصِّلةِ في تأويل المُفرَد، فجاز إبدالُه منه، ولا كذلكَ الموصوفة.

قوله: (فهو بَدَل): أي: ﴿عَيِيدُ﴾ بَدَلٌ مِنَ الموصول، قال صاحبُ «التقريب»: ولإبهامِهِ جاز إبدالُ النَّكِرةِ منه.

قوله: (أو خَبَرٌ بعد خَبَر): كقولهم: «القُرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق»، فقولهُم: «القُرآن» مُبتَدأ، و «كلامُ الله» بَدَلاً مِن قوله: مُبتَدأ، و «كلامُ الله» بَدَلاً مِن قوله: «القُرآن»، وفي كونها خَبَرَينِ فائدة، لأنَّ معناه: القُرآنُ كلامُ الله كها يقولُه المُجقُون، لا مُحْتَلَقٌ كها يقولُه المُجقُون، لا مُحْتَلَقٌ كها يقولُه المُجلُون.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ خِطاباً للواحد): التعريفُ في «الواحد» للعَهْد، والمعهودُ قولُه: «أو مَلَكٌ واحِدٌ جامِعٌ بينَ الأمرين».

قوله: (**ألقِ ألق):** قيل: وجهُه أنه حَذَفَ الفِعْلَ الثاني، ثم أتىٰ بفاعلِه وفاعلِ الفِعْل الأولِ علىٰ صُورةِ ضمير الاثنين مُتَّصِلاً بالفِعْل الأول.

قوله: (أكثر): مُبتَدأ، خَبَرُه محذوف، وقولُه: «اثنينَ» مفعولُ «يُرافِق»، أي: أكثرُ مُرافَقةِ الرجل اثنين، حاصِلُ هذا على الكوفي، أما المذهبُ السَّديدُ البصريّ: فـ«اثنين» حالٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر، أي: أكثرُ مُرافَقةِ الرجل حاصِلٌ إذا كانا اثنين، والجملةُ خَبَرُ «أنّ».

الرجلُ منهم اثنَيْن، فكَثُرَ علىٰ ألسِنَتِهم أن يقولوا: خَلِيليَّ وصاحِبيِّ، وقِفا وأَسْعِدا، حتىٰ خاطبوا الواحِدَ خِطابَ الاثنين. عن الحجّاج أنه كانَ يقول: يا حَرَسِيُّ اضرِبا عُنُقَه.

وقرأ الحسن: «أَلقِيَنْ» بالنُّونِ الخفيفة، ويجوزُ أن تكونَ الألفُ في ﴿ أَلقِيا ﴾ بَدَلاً مِنَ النُّون؛ إجراءً للوَصْلِ مَجْرَىٰ الوَقْف.

﴿عَنِيدٍ ﴾ مُعانِدٍ مُجانِبِ للحَقِّ مُعادٍ لأهلِه.

﴿ مَّنَاعِ لِلْخَيْرِ ﴾ كثير المنع للمالِ على حُقوقِه، جعلَ ذلكَ عادةً له لا يَبذُلُ منه شيئاً قطّ، أو مَنَاعِ لِجنسِ الخير أن يَصِلَ إلى أهلِهِ يحولُ بينَه وبينَهم. قيل: نزلت في الوليدِ ابنِ المُغيرة، كان يَمنَعُ بني أخيه مِنَ الإسلام، وكان يقول: مَنْ دَخَلَ منكم فيه لم أنفَعْهُ بخيرِ ما عِشْت، ﴿ مُعْتَدِ ﴾ ظالم مُتَخَطِّ للحَقّ، ﴿ مُرِبٍ ﴾ شاكً في الله وفي دينه.

قوله: (خاطبوا الواحِدَ خِطابَ الاثنين): كما في قوله:

فإِنْ تَرْجُراني _ يا ابنَ عَفَّانَ _ أَنزَجِرْ وإِن تَدَعاني أَحمِ عِرْضاً مُمَّعًا (١)

قوله: (يا حَرَسيّ): الحَرَسُ - بفتحتين -: حرسُ السُّلطان، وهم الحرّاس، الواحِد: حَرَسيّ، لأنه صار اسمَ جِنس، فنُسِبَ إليه، ولا تقول: حارس، إلا أن تَذهَبَ به إلى معنى الحراسةِ دونَ الجنس، ذكر في «الصِّحاح». قيل: هذا يَدُلُّ على أنَّ الحجّاجَ أطلَقَه على الواحد، لأنه صار اسمَ جِنس، ثم ثَنّاه، فقال: يا حَرَسيُّ اضرِبا، على لفظِ التثنيةِ المُضافةِ إلى ياءِ المُتكلِّم عندَ النّداء، وفيه بَحْث.

⁽١) البيتُ لسُوَيد بن كُراع العُكْلي، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (جزز).

منصوباً بَدَلاً مِن ﴿ كُلُّ كَفَّادٍ ﴾، ويكونَ ﴿ فَأَلْقِيَاهُ ﴾ تكريراً للتوكيد.

[﴿ قَالَ قَرِينُهُ وَرَبَّنَا مَاۤ أَطْفَيْتُهُ وَلَكِنَ كَانَ فِي صَلَالِ بَعِيدٍ ﴾ ٢٧]

فإن قلت: لِمَ أُخلِيَتْ هذهِ الجملةُ عن الواو، وأُدخِلَتْ على الأُولىٰ؟ قلت: لأنها استُؤنِفَتْ كها تُستأنفُ الجملُ الواقِعةُ في حِكايةِ التَّقاوُل، كها رأيتَ في حِكايةِ المُقاوَلةِ بينَ موسىٰ وفِرعون. فإن قلت: فأينَ التَّقاوُلُ هاهنا؟ قلت: لمَّا قالَ قرينُه: ﴿ هَذَا مَا لَدَى عَيْدُ ﴾، وتَلاه: ﴿ لاَ عَنْضِمُوا لَدَى ﴾، عُلِمَ لَدَى عَيْدُ ﴾، وتَلاه: ﴿ لاَ عَنْضِمُوا لَدَى ﴾، عُلِمَ أَنْ ثَمَّ مُقاوَلةً مِنَ الكافر، لكنَّها طُرِحَتْ لِهَا يَدُلُّ عليها، كأنه قال: رَبِّ هو أطغاني، فقال قرينُه: ربَّنا ما أطغَيتُه.

وأما الجملةُ الأُولىٰ فواجِبٌ عَطفُها للدَّلالةِ علىٰ الجمع بينَ معناها ومعنىٰ ما قبلَها في الحصول، أعني: مجيءَ كُلِّ نَفْس مَعَ المَلكَين، وقولَ قَرينِهِ ما قالَ له.

﴿مَا أَطْغَيْتُهُۥ﴾: ما جَعَلتُه طاغياً، وما أوقَعتُه في الطُّغْيان، ولكنَّه طغى واختارَ الضَّلالةَ على الهدى، كقوله: ﴿وَمَاكَانَ لِى عَلَيْكُمْ مِّن سُلْطَنِ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُم فَاسْتَجَبَّتُمْ لِي الضَّلالةَ على الهدى، كقوله: ﴿وَمَاكَانَ لِى عَلَيْكُمْ مِّن سُلْطَنِ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُم فَاسْتَجَبَّتُمْ لِي

[﴿ قَالَ لَا تَخْنَصِمُواْ لَدَى وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِٱلْوَعِيدِ * مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَى وَمَآ أَنَا بِظَلَّنْمِرِ لِلْعَبِيدِ ﴾ ٢٨-٢٩]

قوله: (ويكونُ ﴿فَأَلْقِيَاهُ ﴾ تكريراً للتوكيد): نَحْوُه قولُه تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتُ تَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوجٍ فَكَذَّبُواْ عَبْدَنَا ﴾ [القمر: ٩]، قال(١): «أي: كَذَّبُوهُ تكذيباً علىٰ عَقِب تكذيب».

قوله: (في حكاية المُقاوَلةِ بينَ موسىٰ وفِرعَون): أي: في سورةِ بني إسرائيل، وكذلكَ في الشُّعَراء.

⁽١) أي: الزمخشـريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة القمر (١٢٥: ١٢٥).

﴿ قَالَ لَا تَخْنُصِمُوا ﴾ استِئناف، مِثلُ قوله: ﴿ قَالَ قَرِبُنُهُ ﴾ ، كأنَّ قائِلاً قال: فهاذا قالَ الله؟ فقيل: قال: لا تَختَصِمُوا في دارِ الجزاءِ ومَوقِفِ الحِساب، فلا فائدة في اختِصامِكم، ولا طائِلَ تحته، وقد أوعَدتُكُم بعذابي على الطُّغْيانِ في كُتُبي وعلى السِينةِ رُسُلي، فها تركتُ لكم حُجّةً عليّ، ثم قال: لا تَطمَعوا أن أُبدِّلَ قولي ووعيدي، فأعفِيكُم عها أوعَدتُكُم به، ﴿ وَمَا آنَا بِظَلَيرِ الْعَبِيدِ ﴾ فأعذب من ليسَ بمُستوجِب للعذاب.

والباءُ في ﴿ فِالْوَعِيدِ ﴾ مَزيدة، مِثلُها في ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُو إِلَى النَّبُلُكَةِ ﴾، أو مُعَدِّية؛ على أنَّ « قَدَّمَ » مُطاوعٌ بمعنى: تَقدَّم، ويجوزُ أن يقعَ الفِعلُ على جُملةِ قوله: ﴿ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَى وَمَا أَناْ بِظَلَيرِ الْقِيدِ ﴾، ويكونَ ﴿ فِالْوَعِيدِ ﴾ حالاً، أي: قَدَّمتُ إليكم هذا مُلتبِساً بالوعيدِ مُقتَرِناً به، أو قَدَّمتُه إليكم مُوعِداً لكم به.

فإن قلت: إنَّ قولَه: ﴿وَقَدَّ قَدَّمْتُ﴾ واقعٌ مَوقِعَ الحالِ مِن ﴿لَا تَخْنَصِمُوا﴾، والتقديمُ بالوعيدِ في الدُّنيا، والخصومةُ في الآخرة، واجتهاعُها في زمانٍ واحد واجب؟ قلت: معناه: ولا تَختَصِمُوا وقد صَحَّ عِندَكم أني قَدَّمتُ إليكم بالوعيد، وصِحَّةُ ذلكَ عِندَهم في الآخرة.

فإن قلت: كيفَ قال: ﴿ بِظَلَّامِ ﴾ على لفظِ الْبالَغة؟ قلت: فيه وَجُهان: أن يكونَ مِن قولك: هو ظالِمٌ لِعَبْدِه، وظَلَّامٌ لِعَبيدِه. وأن يُراد: لو عَذَّبتُ مَنْ لا يَستَحِقُّ العذابَ لكُنتُ ظَلَّاماً مُفرِطَ الظُّلم، فنفى ذلك.

قوله: (أو قَدَّمتُه إليكم مُوعِداً لكم به): فعلى هذا ﴿ إِلْوَعِيدِ ﴾ حالٌ مِنَ الفاعل، وعلى الأولِ مِنَ المفعول.

قوله: (فيه وَجْهان: أن يكونَ مِن قولك: هو ظالم): وقد مَرَّ بيانُه مِراراً.

الانتِصاف: «أراد أنَّ «فَعَالاً» وردَ بمعنىٰ: فاعل، أو أنَّ المنسوبَ في المُعتادِ إلىٰ المُلوكِ مِنَ الطُّلم علىٰ حَسَب مُلكِهم؛ إنْ عظيماً فعظيم، وإن حقيراً فحقير، فلما كانَ مُلكُ الله علىٰ كُلِّ

[﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ أَمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ ٣٠]

قُرِئ: ﴿نَقُولُ ﴾ بالنُّونِ والياء، وعن سعيدِ بنِ جُبير: «يومَ يقولُ اللهُ لجهنَّم»، وعن ابنِ مسعودٍ والحسن: «يُقال». وانتِصابُ «اليوم» بـ «ظَلَّام» أو بمُضمَر، نَحُو: اذكُر وأنذِر، ويجوزُ أن يَنتَصِبَ بـ «نُفِخَ»، كأنه قيل: ونُفِخَ في الصُّورِ يومَ نقولُ لجهنَّم، وعلىٰ هذا يُشارُ بذلكَ إلىٰ ﴿يَوْمَ نَقُولُ ﴾، ولا يُقدَّرُ حَذفُ المُضاف.

شيء، فلو نُسِبَ إليه لكان ظالمًا (١)، والقَدَريّةُ ظَنُّوا أنه لو عاقبَ على ما قضى لكانَ ظالمًا لِعَبْدِه، فيكونُ ظَلَّاماً لكثرتِهم، فهذهِ الآيةُ تَـرُدُّ عليهم»(٢).

قوله: (قُرِئ: ﴿نَقُولُ ﴾ بالنون والياء): نافعٌ وأبو بكر: بالياء، والباقون: بالنون (٣).

قوله: (ويجوزُ أن يَنتَصِبَ بـ «نُفِخ»): قيل: إذا انتَصَبَ ﴿ يَوْمَ نَقُولُ ﴾ بـ «نُفِخ»: يكونُ ﴿ وَلِكَ ﴾ فلا يحتاجُ إلى تقدير حذفِ ﴿ وَلِكَ ﴾ في قوله: ﴿ وَلِكَ يَوْمُ اللَّوْعِيدِ ﴾ إشارةً إلى ﴿ يَوْمَ نَقُولُ ﴾ ، فلا يحتاجُ إلى تقدير حذفِ المُضاف، لأنَّ المعنى: ذلكَ اليومُ - أي: يومَ نقولُ لجهنَّم - هو يومُ الوعيد، فيَصِحُّ الحملُ عليه مِن غير التقدير، وأما إذا لم يكن منصوباً بـ «نُفِخ»، ويكونُ قولُه: ﴿ وَلِكَ ﴾ إشارةً إلى النَّفْخ، فلا يَصِحُّ الحملُ عليه مِن غير التقدير، ولهذا قال: «أي: وقتُ ذلكَ يومُ الوعيد (٤)، والإشارةُ إلى مصدر (نُفِخ)»، ولا يُقال: النفخُ في الصُّورِ يومَ الوعيد.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، والسِّياق يقتضي أن يُقال: «لكان ظلاماً»، ولفظُ ابن المُنيِّر في «الانتصاف»: «فلما كان ملكُ الله علىٰ كل شيء مَلكَه قدَّسَ ذاته عمّا يَتوهَّمُ مخذول ـ والعياذ بالله ـ أنه منسوب إليه من ظلم تحت شمول كل موجود».

⁽٢) «الانتصاف» (٤: ٩) بحاشية «الكشّاف».

⁽٣) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و«حجة القراءات» ص٦٧٨.

⁽٤) زاد هنا في (ح) و(ف): «والإشارةُ إلى الصُّورِ يومَ الوعيد، فيَصِحُّ الحمل، ولهذا قال: أي: وقت ذلك اليوم الوعيد»، ولم يظهر لي معناه، وليس في (ط)، فلذا لم أُثبته، والله أعلم.

وسؤالُ جَهَنَّمَ وجوابُها: مِن باب التَّخْييل الذي يُقصَدُ به تَصْويرُ المعنى في القَلبِ وتثبيتُه، وفيه مَعْنيان: أحدُهما: أنها تمتلئ مَعَ اتِّساعِها وتباعُدِ أطرافِها حتى لا يَسَعَها شيء، ولا يُزادُ على امتِلائِها، لقوله: ﴿لَأَمَلاَنَ جَهَنَّمَ ﴾ [السَّجْدة: ١٣]. والثاني: أنها مِنَ السَّعةِ بحيثُ يَدخُلُها مَنْ يَدخُلُها، وفيها مَوضِعٌ للمزيد.

قوله: (وسؤالُ جَهَنَّمَ وجوابُها: مِن باب التخييل): الانتصاف: "تَقَدَّمَ إِنكَارُ لَفَظِ التخييل» في قوله: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٢٤]، ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ، يَوْمَ الْقَيْدَمَةِ ﴾ [الزمر: ٢٧]، وهاهنا أولى، فإنَّ تلكَ الآياتِ لا بُدَّ مِن حَمْلِها على المجاز، والمُنكرُ لفظُ التخييل الذي استُعمِلَ في الباطِل، كقوله: ﴿ يُخَيِّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَهَا تَسْعَى ﴾ [طه: ٢٦]، لفظُ التخييل الذي استُعمِلَ في الباطِل، كقوله: ﴿ يُخَيِّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَهَا تَسْعَى ﴾ [طه: ٢٦]، وهاهنا سُؤالُ جَهنَّم وجوابُها حقيقة، كها ورد: "تَحاجَّتِ الجنّةُ والنار»، و «اشتكتِ النارُ إلى ربّها»، ولا مانعَ مِن ذلك، فقد سَبَّحَ الحصيٰ، وسَلَّمَ الحجرُ على النبيِّ ﷺ، ولو فُتِحَ بابُ المجاز فيه لاتَسَعَ الخرْق، بخِلافِ الآياتِ الواردةِ في الصِّفات» (١٠).

وقلت: هذا هو الحقُّ الذي لا محيدَ عنه، روينا عن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ (٢) عن أنس عن النبيِّ ﷺ قال: «لا تزالُ جَهَنَّمَ يُلقىٰ فيها، وتقول: هل مِن مَزيد؟ حتىٰ يَضَعَ ربُّ العَرْش _ وفي رواية: رَبُّ العِزّةِ _ فيها قَدَمَه، فيَنزَوي بعضُها إلىٰ بعض، وتقول: قطِ قط، بعِزِّتِكَ وكَرَمِك، ولا يزالُ في الجنّةِ فَضْلٌ حتىٰ يُنشِئَ اللهُ خَلْقاً، فيُسكِنُهم فَضْلَ الجنّة».

وعنهم (٣) عن أبي هُريرةَ قال: «اختَصَمَتِ الجنّةُ والنار، فقالتِ الجنّة: يا ربّ، ما لها لا يَدخُلُها إلا ضُعفاءُ الناس وسَقَطُهم، وقالتِ النار: أُوثِرتُ بالمُتكبِّرينَ والمُتجبِّرين، فقال للجنّة:

⁽١) «الانتصاف» (٤: ٩ - ١٠) بحاشية «الكشّاف».

⁽٢) البخاري (٤٨٤٨) و(٢٦٦١)، ومسلم (٢٨٤٨)، والترمذي (٣٢٧٢).

⁽٣) في (ط) و(ح): «وعنهم عن الدارمي عن أبي هريرة»، وفي (ف): «وعنهم عن أبي الدرداء عن أبي هريرة»، وفي العبارتين خلل، والحديثُ لم يُخرجه الدارمي. وهو عند البخاري (٧٤٤٩)، ومسلم (٢٨٤٦)، والترمذي (٢٥٦١).

ويجوزُ أن يكونَ ﴿ هَلَ مِن مَزِيدٍ ﴾ استِكثاراً للداخِلينَ فيها، واستبداعاً للزيادةِ عليهم لِفَرْطِ كثرتِهم، أو طَلَباً للزِّيادةِ غَيْظاً على العُصاة. و «المزيد»: إما مَصدرٌ كالمَحِيد والمَمِيد، وإما اسمُ مفعولٍ كالمَبيع.

[﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُنَقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ * هَنَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ * مَّنْ خَشِى ٱلرَّحْمَنَ بِٱلْغَيْبِ وَجَاءً بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ * ٱدْخُلُوهَا بِسَلَنْدٍ ذَلِكَ يَوْمُ ٱلْخُلُودِ * لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ ٣١-٣٥]

أنتِ رحمتي، أرحَمُ بكِ مَنْ أشاءُ مِن عبادي، وقال للنار: أنتَ عذابي أُصيبُ بكِ مَنْ أشاء، ولكُلِّ واحدةٍ منكها مِلؤُها، قال: أما الجنّةُ فإنَّ اللهَ لا يَظلِمُ مِن خَلقِهِ أحداً، وأنه يُنشِئُ للنار مَنْ يشاء، فيُلقَونَ فيها، فتقول: هل مِن مَزيد؟ حتىٰ يَضَعَ قَدَمَهُ يشاء، فيُلقَونَ فيها، فتقول: هل مِن مَزيد؟ حتىٰ يَضَعَ قَدَمَهُ فيها، فتمتَلئ، وينزَوي بعضُها إلىٰ بعض، وتقول: قطِ قط». وموضعُ التأويل «القَدَمُ» فقط(١).

قوله: (ويجوزُ أن يكون): ابتداءُ تفسير لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿ هَلَ مِن مَزِيدٍ ﴾ بناءً على الوَجْهَينِ السابقينِ مِنَ السَّعَةِ على النَّشْر، فقولُه: «استِكثاراً للداخلينَ فيها» مُفرَّعٌ على قوله: «أنها تمتلئُ مَعَ اتَساعِها حتى لا يَسَعَها شيء»، وقولُه: «أو طَلَباً للمزيد» مبنيٌّ على قوله: ﴿ هَلَ مِن السَّعَةِ بحيثُ يَدخُلُها مَنْ يَدخُلُها، وفيها مَوضِعٌ للمزيد»، والاستفهامُ في قوله: ﴿ هَلَ مِن مَّزِيدٍ ﴾: إذا بحيثُ يَدخُلُها مَنْ يَدخُلُها، وفيها مَوضِعٌ للمزيد»، والاستفهامُ في قوله: ﴿ هَلَ مِن مَزِيدٍ ﴾: إذا كانَ بمعنى السَكِثارِ الداخِلينَ كانَ في معنى النفي، وهو مُشكِل؛ لأنه حينَاذٍ بمعنى الإنكار، والمُخاطَبُ الله عُزَّ وجَلّ، ولا يُلائِمُه أيضاً معنى الحديثِ الذي أورَدْناه.

قوله: (والمَمِيد^(٢)): المَحيدُ والمَميدُ بمعنىٰ، الجوهري: «مادَ الشيءُ يَميدُ مَيْداً: تحرَّك، وماد الرجل: تَبَختَر».

قوله: (وإما اسمُ مفعول): أي: يُقال: هل مَنْ يُزاد؟ كما يُقال: هل مَنْ يُباع؟

⁽١) في (ح) و(ف): «وضع التأويل القدم فقط»، ولا يستقيم، والمُثبتُ من (ط).

⁽٢) في (ح) و(ف): «يكون فالميد»! والمُثبَتُ من (ط).

﴿غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ نَصْبٌ علىٰ الظَّرْف، أي: مكاناً غيرَ بعيد، أو على الحال، وتذكيرُه لأنه علىٰ زِنةِ المَصدَر، كالزَّئير والصَّليل، والمَصادِرُ يَستَوي في الوَصْفِ بها اللَّذكَّرُ والمُؤنَّث، أو علىٰ حَذفِ الموصوف، أي: شيئاً غيرَ بعيد، ومعناهُ التوكيد، كما تقول: هو قريبٌ غيرُ بعيد، وعَزيزٌ غيرُ ذليل.

وقُرِئ: ﴿ تُوعَدُونَ ﴾ بالتاءِ والياء، وهي جُملةٌ اعتِراضية، و ﴿ لِكُلِّ أَوَّابٍ ﴾ بَدَلٌ مِن قوله: ﴿ لِأَمُنَقِينَ ﴾ بتكرير الجارّ، كقوله: ﴿ لِلَّذِينَ

قوله: (كالزَّثير والصَّليل): الجوهري: «الزئير: صَوْتُ الأسدِ في صَدْره، وقد زَأَرَ يَزأَرُ زَأْراً وزئيراً»، و«صَلَّ المِسهارُ وغيرُه يَصِلُّ صَليلاً، أي: صَوَّت».

قوله: (أي: شَيْئاً غيرَ بعيد، ومعناه التوكيد): قال صاحبُ «الفرائد»: القُرْبُ والبُعْدُ أمرانِ نِسْبيّان، قد يكونُ الشيءُ قريباً إلىٰ شيء، وبعيدًا بالنّسْبةِ إلىٰ آخر، فقوله: ﴿غَيْرَبَعِيدٍ ﴾ يُفيدُ أَنَّ الجنّةَ قريبةٌ لهم، ثم لم يكنْ لها بُعْدٌ بوَجْهٍ ما.

وقال ابنُ الحاجب: «يجوزُ أن يكونَ نَعْتاً لمصدر محذوف، أي: قُرِّبَتْ في زمنِ غيرِ بعيد، وإنها عَبَّرَ عنه بالمُضِيِّ لتحقيقه أو لتقريبه، والمُرادُ بالتحقيق هاهنا كونُه حقّاً لا باطلاً، لا الوقوعُ الحاصل، وأما ﴿أَقْرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ ﴾ [القمر: ١] و﴿أَقْرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ [الأنبياء: ١]: فهذان حاصِلان» (١).

قوله: (وعزيزٌ غيرُ ذليل): رُوِيَ عن المُصنَّف أنه قال: لأنه يجوزُ (٢) أن يَتَناوَلَ العزيزَ ذُلُّ ما مِن بعضِ الوُجُوه، إلا أنَّ الغالبَ عليه العِزّ، فيُقال: «غيرُ ذليل» ليُزالَ ذلكَ التَّوهُم، وذلكَ في كُلِّ تأكيد.

قوله: (قُرِئَ ﴿ تُوعَدُونَ ﴾ بالتاء والياء): ابنُ كثير: بالياءِ التحتانية، والباقون: بالتاء (٣).

⁽١) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ١٢٥-١٢٦).

⁽٢) في الأصول الخطية: «لا يجوز»، وحذفتُ «لا» ليستقيمَ المعنىٰ.

⁽٣) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و «حجة القراءات» ص٦٧٨.

ٱستُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأعراف: ٧٥]، و ﴿ هَٰذَا ﴾ إشارةٌ إلى الثواب، أو إلىٰ مصدر «أُزلِفَت»، و «الأوّاب»: الرَّجّاعُ إلىٰ ذِكرِ الله، و «الحفيظ»: الحافِظُ لحدوده.

و ﴿ مَّنْ خَشِى ﴾ بَدَلُ بعد بَدَلِ تابعٌ لـ «كُلّ»، ويجوزُ أن يكونَ بَدَلاً عن موصوفِ ﴿ أَوَّابٍ ﴾ و ﴿ حَفِيظٍ ﴾ ، ولا يجوزُ أن يكونَ في حُكم ﴿ أَوَّابٍ ﴾ و ﴿ حَفِيظٍ ﴾ ، لأنَّ «مَنْ » لأيُوصَفُ به ، ولا يُوصَفُ مِن بينِ الموصولاتِ إلا بـ «الذي » وحده ، ويجوزُ أن يكونَ مُبتَداً خَبَرُه: يُقالُ لهم: ﴿ أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ﴾ ، لأنَّ «مَنْ » في معنى الجمع، ويجوزُ أن يكونَ منادى ؛ كقولهم: مَنْ لا يَزالُ مُحسِناً أحسِنْ إليّ، وحُذِفَ حرفُ النِّداءِ للتقريب.

﴿ وَالْغَيْبِ ﴾ حالٌ مِنَ المفعول، أي: خَشِيه وهو غَائِبٌ لم يَعرِفْه وكونَه مُعاقِباً إلا بطريقِ الاستِدلال، أو صِفةٌ لمَصدر ﴿ خَشِيَ ﴾، أي: خَشِيه خَشْيةٌ مُلتَبِسةٌ بالغَيْب، حيثُ خَشِي عِقابَه وهو غائِب، أو خَشِيَه بسَبَب الغَيْبِ الذي أوعَدَه به مِن عذابه، وقيل: في الخلوةِ حيثُ لا يراه أحد.

فإن قلت: كيفَ قُرِنَ بالخشيةِ اسمُه الدّالُّ على سَعةِ الرحمة؟ قلت: للثناءِ البليغ على الخاشي، وهو خَشْيتُه، مَعَ عِلمِه أنه الواسِعُ الرحمة،

قوله: (ولا يجوزُ أن يكونَ في حُكم ﴿أَوَّابٍ ﴾ و﴿حَفِيظٍ ﴾): يعني: لو كانَ في حُكم ﴿أَوَّابٍ ﴾ و﴿حَفِيظٍ ﴾): يعني: لو كانَ في حُكم ﴿أَوَّابٍ ﴾ و﴿حَفِيظٍ ﴾) وهما صفتانِ لموصوفٍ محذوف، لَزِمَ أن تكونَ «مَنْ» صِفة، و«مَنْ» لا تكونُ صِفة.

قوله: (للتقريب): أي: لأنه مُنادىٰ قريب، كها قالَ في قوله تعالىٰ: ﴿ يُوسُفُ ٱعْرِضْ عَنْ هَنذَا﴾ [يوسف: ٢٩].

قوله: (للثناءِ البليغ على الخاشي): أي: وَصَفَهم بالحزم الشديد، لأنَّ صِفةَ الرحمانية تَقتَضي تعليقَ الرجاءِ العظيم بها، وهم ما اغتَرُّوا، بل عَلَقوا الخشيةَ بها، كقولهِ تعالى: ﴿وَلَا يَغُرَّنَكُم بِاللَّهِ العظيم بها، وهم ما اغتَرُّوا، بل عَلَقوا الخشيةَ بها، كقولهِ تعالى: ﴿وَلَا يَغُرَّنَكُم بِاللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّالَّةُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّه

كَمَا أَتْنِيَ عليه بأنه خاشٍ مَعَ أَنَّ المَخْشِيَّ منه غائب، ونحوُه: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآءَاتُواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةً ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، فوصَفَهم بالوَجَلِ مَعَ كثرةِ الطاعات.

وُصِفَ القَلَبُ بالإنابة، وهي الرُّجوعُ إلى الله؛ لأنَّ الاعتبارَ بها ثَبَتَ منها في القلب، يُقالُ لهم: ﴿ أَدَخُلُوهَا بِسَلَوِ ﴾ أي: سالمينَ مِنَ العذابِ وزَوالِ النِّعَم، أو مُسَلَّماً عليكم؛ يُسَلِّمُ عليكم اللهُ وملائكتُه، ﴿ ذَلِكَ يَوْمُ النِّلُودِ ﴾ أي: يومَ تقديرِ الخلود، كقوله: ﴿ فَأَدْخُلُوهَا خَلِدِينَ ﴾ [الزمر: ٧٣]، أي: مُقدِّرينَ الخلود.

﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ هو ما لم يَخطُرُ ببالهِم، ولم تَبلُغْهُ أمانيُّهم، حتى يشاؤوه. وقيل: إنّ السَّحابَ تَـمُرُّ بأهل الجنّة، فتُمطِرُهم الحُور، فتقول: نحنُ الـمَزيدُ الذي قالَ اللهُ عَزَّ وجَلّ: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾.

على ابنِ أبي العاصي دِلاصٌ حَصِينةٌ أجادَ المُسَدِّي نَسْجَها فأذالَها(١)

قال: فهَلَّا قُلتَ فيَّ كما قالَ الأعشى:

شَهْباءُ يخشى الذائدونَ نِزالَهَا بالسَّيفِ تَضرِبُ مُعلِماً أبطالَها (٢)

وإذا تكونُ كَتيبةٌ ملمومةٌ كنت المُقدَّمَ غيرَ لابس جُنّةٍ

قال: وَصَفَه بالخَرَق، ووَصَفتُكَ بالحَزْم.

قوله: (فتُمطِرُهم الحُور، فتقول: نحنُ المزيد): روينا في «مُسنَدِ الإمام أحمد بن حنبل» (٣) عن أبي سعيد، عن رسول الله ﷺ قال: "إنَّ الرجلَ لَيَتَّكِئُ في الجنّةِ سبعينَ سنةً قبلَ أن

⁽١) «ديوان كُثيِّر» ص٨٥، ولفظُه فيه: «أجادَ الْمُسَدِّي سَرْدَها وأذالَها».

وقوله: «دِلاص»: الدِّلاص: هو الليِّنُ البَرّاق، وكثيراً ما تُقالُ في وَصْف الدِّرع، و الذَالها»: أي: أطالها، يُقال: أذال ثوبَه: إذا أطالَ ذَيْلَه. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (دلص) و(ذيل).

⁽٢) انظر: «ديوان الأعشىٰ» ص١٥٤ على اختِلافٍ يسير فيه.

⁽٣) برقم (١١٧١٥).

[﴿ وَكُمْ أَهْلَكَ اللَّهُم مِن قَرْنِ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا فَنَقَّبُواْ فِي ٱلْبِلَادِ هَلْ مِن تَحِيصٍ ﴾ [٣٦]

﴿ فَنَقَبُوا ﴾ - وقُرِئَ بالتخفيف - : فخَرَّقُوا في البلادِ ودَوَّخُوا، والتنقيب: التنقيرُ في الأمرِ والبَحْثُ والطَّلَب، قال الحارثُ بنُ حِلِّزة:

نَقَّبُوا فِي البِلادِ مِن حَذَرِ المَّوْ تِ وجالوا فِي الأرضِ كُلَّ مَجالِ

ودَخَلَتِ الفاءُ للتَّسْبيب عن قوله: ﴿ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا ﴾، أي: شِدَّهُ بَطْشِهم أَبطَرَتْهم، وأقدَرَتْهم على التَّنْقيب، وقَوَّتْهم عليه.

ويجوزُ أن يُراد: فنَقَّبَ أهلُ مَكّةَ في أسفارِهِم ومَسايِرِهم في بلادِ القُرون، فهل رأوا لهم مَحِيصاً حتىٰ يُؤمِّلُوا مِثلَه لأنفُسِهم. والدليلُ علیٰ صِحَّتِهِ قِراءةٌ مَنْ قرأ: «فنَقَّبوا»؛

يَتَحوَّل، ثم تأتيهِ امرأة، فتَضرِبُ على مَنكِبه، فيَنظُرُ وَجْهَه في خَدِّها أصفىٰ مِنَ المرآة، وإنَّ أدنىٰ لُؤلُؤةٍ عليها تُضيءُ ما بينَ المَشرِقِ والمَغرِب، فتُسَلِّمُ عليه، فيَـرُدُّ السلام، ويَسألهُا: مَنْ أنت؟ فتقول: وأنا المزيد» الحديث.

قوله: (ودَوَّخُوا): الجوهري: «داخَ البلادَ يَدُوخُها: قَهَرَها واستَوْلَىٰ عليها، وكذلكَ دَوَّخَ البلاد».

وقوله: (والتنقيب: التنقيرُ في الأمر): الراغب: «النَّقْبُ في الحائط: كالثَّقْب في الخشب، ويُقال: نَقَبَ القوم: ساروا، قالَ تعالىٰ: ﴿فَنَقَبُواْ فِي الْبِلَدِ﴾، والمَنقَبة: طريقٌ مُنفِذٌ في الجبال، استُعيرت لفِعْل الكريم، إما لكونِهِ تأثيراً له، وإما لكونِهِ منهجاً في رفعِه»(١).

قوله: (والدليلُ على صِحّتِه قراءةُ مَنْ قرأ: «فنَقَّبُوا»): أي: صِحّةُ قولِ مَنْ قال: «فنَقَّبَ أهلُ مكّة»، قال ابنُ جِنِّي: «هي قراءةُ ابن عباس وأبي العالية ويحيىٰ بن يَعمَر، وهذا أمرٌ للحاضِرينَ ولمنْ بعدَهم، وهو «فعّلُوا» مِنَ النَّقْب، أي: ادخُلُوا وغَوِّرُوا فإنكم لا تجدونَ محيصاً»(٢).

⁽۱) «مفردات القرآن» ص۸۲۰.

⁽٢) «المحتسب» لابن جِنِّي (٢: ٢٨٥).

علىٰ الأمر، كقوله: ﴿ فَسِيحُوا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [التوبة: ٢]، وقُرِئَ بكُسْرِ القافِ مُحَفَّفة؛ مِنَ النَّقَب، وهو أن يَتَنَقَّبَ خُفُّ البعير، قال:

ما مَسُّها مِن نَقَبٍ ولا دَبَرْ

والمعنىٰ: فنَقِبَتْ أخفافُ إبلِهم، أو: حَفِيَتْ أقدامُهم ونَقِبَت، كما تَنقَبُ أخفافُ الإبل، لكثرةِ طَوْفِهم في البلاد، ﴿ هَلْ مِن تَحِيصٍ ﴾ مِنَ الله، أو: مِنَ الموت.

[﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكَ رَيْ لِمَنَكَانَ لَهُ, قَلْبُ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ ٣٧]

﴿لِمَنَكَانَ لَهُ, قَلْبُ ﴾ أي: قلبٌ واع، لأنَّ مَنْ لا يَعِي قلبُه فكأنه لا قلبَ له، وإلقاءُ السَّمْع: الإصغاء، ﴿وَهُوَ شَهِــيدُ ﴾ أي: حاضِرٌ بفِطنَتِه،

قلت: فالفاءُ على هذا للتعقيب، وفيه التِفات، المعنى: كم أهلكنا قبلكُم مِن قَرْنِ هُم أشدُّ منكم بَطْشاً، فجرِّبُوا أنتُم أنفُسكُم إن أتاكُم عذابٌ مِنَ الله، أو ما كُتِبَ لكُم مِنَ الأَجَل (١)، منكم بَطْشاً، فجرِّبُوا أنتُم مَلْجاً أو مَحَلَصاً، أو سِيرُوا في الأرض فهل تَرَونَ لتلكَ القُرونِ عَيصاً، عنى تُؤمِّلُوا مِثلَه لأنفُسِكُم.

قوله: (ما مَسَّها مِن نَقَبٍ ولا دَبَر): أُولُه:

أقسَمَ بالله أبو حَفْصٍ عُمَرْ (٢)

«نَقِبَتِ الإبل: إذا صارت فيها النُّقْبة، وهي أولُ الجَرَب، وجمعها: نُقَب، ونَقِبَ البعير: إذا رَقَّتْ أخفافُه»، قاله الجوهري. هذا المعنى أقربُ إلى المقصود، شكا بعضُهم إلى عُمَرَ رضيَ الله عنه، فأنشد. الله عنه نَقَبَ إبلِهِ وعَجْزَه عن الغَزْوِ عليها، فلم يُصَدِّقْهُ عُمَرُ رضيَ الله عنه، فأنشد.

⁽١) في (ح) و(ف): «فجَرِّبُوا أنتُم أنفُسَكُم إن أتاكُم عذابٌ مِنَ الله، أو ما كُتِبَ لكم إن أتاكُم من عذاب الله، أو ما كُتِبَ لكم مِنَ الأجل»، وفيه تكرارٌ، والمثبت من (ط).

⁽٢) انظر: «الله صلى المنطق على الألفية» (١: ١٩٦٥، و «حاشية الصَّبّان على شرح الأشموني على الألفية» (١: ١٨٩)، و «شرح الرضي على الكافية» (٢: ٣٩٥)، و «لسان العرب» لابن منظور، مادة (نقب) و (فجر).

لأنَّ مَنْ لا يَحضُرُ ذِهنُه فكأنه غائِب، وقد مَلُحَ الإمامُ عبدُ القاهِر في قولِهِ لبعضِ مَنْ يأخُذُ عنه:

مَا شِئتَ مِن زَهْزَهةٍ والفَتى بَمَصْقَلاباذٍ لِسَقْي الـزُّروعُ

أو: وهو مُؤمِنٌ شاهِدٌ على صِحَّتِهِ وأنه وَحْيٌ مِنَ الله، أو: وهو بعضُ الشُّهداءِ في قوله: ﴿لِنَكُونُواْ شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وعن قَتادة: وهو شاهِدٌ علىٰ صِدقِه مِن أهلِ الكِتاب لِوجودِ نَعْتِهِ عِندَه.

قوله: (وقد مَلُحَ الإمام): وقيل: مَلُحَ الشاعر: إذا أتى بشيءٍ مَلِيح، مَلُحَ الشيءُ-بالضَّمِّ-مُلُوحةً ومَلاحة، أي: حَسُن، الأساس: «فُلانٌ يَتَملَّحُ ويَتَظرَّف».

قوله: (لبعض مَنْ يأخذُ عنه): أي: يَستَفيدُ منه، قيل: الفتىٰ: أبو عامر الـجُرْجانيّ، وفي «المَطلَع»:

يجيء في فَسضْلةِ وَقْستِ له تسم تسرى جِلسة مُسستوفِرٍ ما شِستَتَ مِن زَهْزَهةٍ والفتى

مجيءَ مَنْ شابَ الحوىٰ بالنَّزُوعُ قدد شُددِّت أشمالُه بالنُّشُوعُ بمَسصقَلاباذِ لسسَقْي السزُّروعُ

الزَّهْزَهة: التحسين، مُعرَّب، يُقالُ عندَ الاستِحسان: «زه، زه»، قال: «ويجوزُ أن يكونَ قَلَبُه الْحَزّ، وكَرَّرَهُ مُبالَغةً في الهزّ»، يعني: أنَّ قولَ التلميذِ في حالِ تعليمي إياه: «زه، زه» كثير، وقلبُه غائبٌ عنه، وذاهبٌ إلى مَصقَلاباذٍ لسَقْي زُرُوعِه، وهو يَحِلّةٌ بجُرْجان، فـ«ما» إبهامية، و«مِن» بيان، وهو مقولُ قولٍ محذوف، أي: ترىٰ جِلسةَ مُستَوفِزٍ قائلاً ما شئتَ مِن «زه زه» وقلبُه غافل (١٠).

قوله: (أو: وهو بعضُ الشُّهَداء): اعلم أنَّ قولَه: ﴿ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ عطفٌ على صِلةِ الموصول، و «الشهيد»: إما بمعنى الحاضِر أو القائم بالشهادة، والمعنى على الأول: أنَّ فيها

⁽١) من قوله: «فـ«ما» إبهامية» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

وقرأ السُّدِّيُّ وجماعة: «أُلقِيَ السَّمْعُ» علىٰ البناءِ للمفعول،

ذَكَرْنا مِنَ الآياتِ الظاهِرةِ والبياناتِ الشافيةِ لَذِكْرٌ لمنْ كانَ له قلبٌ شَرَحَهُ اللهُ تعالىٰ للإسلام، فهو علىٰ نُورٍ يُدرِكُ الحقّ أولَ ما يَسطَعُ نُورُه نُورَ قَلْبه، فيُؤمِنُ مِن غير فِكْرٍ ورَوِيّة، كقلوب العارفينَ والصِّدِيقين، كما آمَنَ الصِّدِيقُ رضوانُ الله عليه كذلك، أو اتِّعاظُ (١) بمَنْ هو دونَ أولئك، فيحتاجُ في القَبُولِ إلىٰ إلقاءِ السَّمْع واستِحضارِ الذِّهْن، كأرباب النَّهىٰ، فإنهم ما آمنوا إلا بعدَ الرَّويّة واستعمال (١) الفِكرِ ومُشاهَدةِ المُعجِزاتِ القاهِرة.

وعلىٰ أن يُرادَ بـ «الشهيد»: القائمُ بالشهادة، لا بُدَّ مِن شَـرْطِ الإِيهانِ لِتُقبَل شهادتُهم، إما في الدُّنيا وهو كُلُّ مُؤمن؛ بَـرٍّ وفاجِر، وإما في العُقْبىٰ وهو بعضُ المُؤمنينَ الذين تُقبَلُ شهادتُهم علىٰ سائر الأُمَم، وهو المُرادُ مِن استِشهادِهِ بقوله: ﴿لِنَكُونُواْشُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وقيل: يَتَذَكَّرُ بالقُرآنِ أحدُ رجلين؛ إما رجلٌ له قَلْبٌ وعَقْلٌ يَعرِفُ مُعجِزتَه، فيُؤمِنُ به، وإما رجلٌ سميعٌ مُستَرشِد.

قوله: («أُلقِيَ السَّمْعُ» على البناءِ للمفعول): قال صاحبُ «التقريب»: السَّمْع: إما له وإما لغيره، فعلى الأول: معناه: أُلقِيَ السَّمْعُ منه، أو سَمْعُه، ليرجعَ الضميرُ إلى الموصول، وعلى الثاني: معناه: لمن ألقى غيرَه السَّمْعَ وفَتَحَه فحسبُ في حالِ كونِهِ شهيداً، والمُراد: لمن شَهِدَ الثاني: معناه: لمن ألقى غيرَه السَّمْعَ وفَتَحَه فحسبُ في حالِ كونِهِ شهيداً، والمُراد: لمن شَهِدَ وحَضَرَ ذِهنه حالَ غَفْلةِ الناس وفَتْحِهم السَّمْعَ فقط بلا تَفَطُّن، وظاهرُه: أو غابوا حالَ تَفَطُّنه، فيصدُقُ أنه تَفَطَّن حالَ غَيْبتِهم، وهو المطلوب، ثم إما أن يُقدَّر تكريرُ الموصولِ في المعطوف أو لا يُقدَّر، فالوَجْهُ الأول: أنَّ فيه ذكرىٰ لمن تَفَطَّن بنفسِه، أو لغيرِ مُتفطِّن ولكنَّه مُصْغِ إلى مُتفطِّن، والثاني: أنَّ فيه ذكرىٰ للشَّخْص حالَ تَفَطَّنِه، أو حالَ إصغائِهِ إلىٰ مُتفطِّن إنْ لم يكنْ حالَ تَفَطُّن، والثاني: باعتبار شَخْصَين، وعلىٰ الثاني: باعتبار شَخْص له حالَين.

⁽١) قوله: «أو اتعاظ»: معطوفٌ علىٰ قوله: «لَذِكرٌ ...».

⁽٢) كذا في (ط)، ووجهُه ظاهر، وفي (ح) و(ف): «فاستعملا»، ووجهُه: أنّ مَنْ كان له قلبٌ ومَنْ هو دونه من أرباب النُّهيٰ، فاستعملَ الأولُ مُشاهدةَ المعجِزات، واستعملَ الثاني الفِكر، فآمنا.

ومعناه: لـمن ألقىٰ غيرَه السَّمْع، وفَتَحَ له أُذْنَه فحسب، ولم يُـحضِرْ ذِهنَه، وهو حاضِرُ الذِّهْنِ مُتفطِّن. وقيل: أُلقِيَ سَمْعُه أو السَّمْعُ منه.

[﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامِ وَمَا مَسَّنَا مِن لَعُوبٍ * فَأَصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَسَيِّعْ بِحَمْدِ رَبِكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ * لَعُوبٍ * فَأَصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَسَيِّعْ بِحَمْدِ رَبِكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ * وَاسْتَعْ بَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِن مَكَانِ قَرِيبٍ * يَوْمَ يَسْمَعُونَ وَمِنَ النَّيْلِ فَسَيِّحُهُ وَأَذَبْنَ الشَّجُودِ * وَاسْتَعْ بَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِن مَكَانٍ قَرِيبٍ * يَوْمَ يَسْمَعُونَ الْشَيْحَةَ فِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمُ الْمُحْرِيبِ * إِنَّا نَعْنُ نُعْتِيء وَنُعِيثُ وَ إِلَيْنَا الْمَصِيرُ ﴾ ٣٨–٤٣]

اللَّغُوب: الإعياء، وقُرِئ بالفَتْح؛ بـزِنـة: القَبـولِ والوَلُـوع، قيل: نزلت في اليهودِ ـ لُعِنَت ـ تكذيباً لِقولِهِم: خَلَقَ اللهُ السهاواتِ والأرضَ في سِتّةِ أيام، أولها الأَحَد، وآخِرُها الجمعة، واستراحَ يومَ السَّبْت، واستلْقىٰ علىٰ العَرْش. وقالوا: إنَّ الذي وقعَ مِنَ التشبيهِ في هذهِ الأُمّةِ إنها وقعَ مِنَ اليهود، ومنهم أُخِذ.

﴿ فَأُصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ ﴾ أي: اليهود، ويأتونَ به مِنَ الكُفْرِ والتشبيه. وقيل: فاصبِرْ على ما يقولُ المُشرِكونَ مِن إنكارِهِمُ البَعْث؛ فإنَّ مَنْ قَدِرَ على خَلْقِ العالَمِ قَدِرَ على بَعْثِهم والانتِقام منهم. وقيل: هي منسوخةٌ بآيةِ السَّيْف. وقيل: الصَّبْرُ مأموُّر به في كُلِّ حال.

وقلت: حاصِلُ قَوْلِ المُصنَّف: أنَّ «أُلقيَ»: إما أن يُقدَّرَ له الموصولُ ليُعطَفَ على الموصول، فيكون المعنى: إنَّ في ذلكَ لتَذكِرةً لمن كانَ له قَلْب، أو لمن ألقى غيرَه مِنَ الناس أسماعَهم للقُرآن، ولم يُحضِروا أذهانهم، والحالُ أنَّ هذا المُتذكِّرَ وحدَه مُتفطِّنٌ مُتيقِظٌ حاضِرُ الذَّهْن، أو لا يُقدَّر؛ فيُعطَفَ «أو أُلقِيَ» على الصِّلة، فيكون المعنى: أُلقِيَ سَمْعُه أو السَّمْعُ منه.

وفيه تعريضٌ بالمُنافِقين؛ روى الواحِديُّ عن ابن عباس أنه قال: «كانَ المُنافِقُونَ يجلسونَ عندَ رسول الله ﷺ، ثم يخرجون، فيقولون: ماذا قالَ آنِفاً، وقال: ليسَ معَهم قُلوبُهم»(١).

⁽١) «الوسيط» للواحدي (٤: ١٧٠).

والحديث أخرجه ابنُ أبي شيبة في «المُصنَّف» (٥٩٨٦) عن مكحول مرسلاً.

﴿ بِحَمْدِ رَبِّكِ ﴾ حامِداً رَبَّك، والتَّسْبيحُ محمولٌ على ظاهِرِه، أو على الصَّلاة، فالصلاةُ ﴿ وَمِنَ اللَّهِ ﴿ وَمَنِ اللَّهُرُ والعَصْر، ﴿ وَمِنَ اللَّهِ ﴾: الظُّهْرُ والعَصْر، ﴿ وَمِنَ اللَّهِ ﴾: الغِشاءان، وقيل: التَّهَجُد.

﴿وَأَذَبُنَرَ ٱلشَّجُودِ ﴾: التَّسْبيحُ في آثارِ الصَّلَوات _ والسُّجُودُ والرُّكوعُ يُعبَّرُ بهما عن الصَّلاة _، وقيل: النوافِلُ بعدَ المكتوبات، وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: الرَّعْتانِ بعدَ المغرِب، ورُوِيَ عن النبيِّ ﷺ: «مَنْ صَلّىٰ بعدَ المغرِب قبلَ أَن يَتكلَّمَ كُتِبَتْ صَلاَتُه في عِلِيِّين»، وعن ابنِ عباس: الوِترُ بعدَ العِشاء. والأدبار: جمعُ دُبُر، وقُرِئ: «وإدبار»؛ مِن: أدبَرتِ الصَّلاة: إذا انقَضَتْ وتَمَّت، ومعناه: ووقتَ انقِضاءِ السُّجُود، كقولهم: آتيكَ خُفُوقَ النَّجْم.

قوله: (مَنْ صَلّىٰ بعدَ المغرِب): روىٰ صاحبُ «الجامع» عن رَزينِ عن مكحولِ يَبلُغُ به النبيَّ عَلَيْد: «مَنْ صَلّىٰ بعدَ المغرب قبلَ أن يَتكلّمَ ركعتَين ـ وفي رواية: أربعَ ركعات ـ رُفِعَتْ صلاتُه في عِلِيِّن (١٠).

قوله: (وقرئ: «وإدبار»): الحرميّانِ^(٢) وحمزة: «وإدبار» بكَسْرِ الهمزة، والباقون: بفَتْحِها^(٣)، قال أبو البقاء: «بالفَتْح: جمعُ دُبُر، وبالكَسْر: مَصدَرُ «أدبر»، أي: وقتَ إدبارِ السُّجُود» (٤).

⁽١) «جامع الأصول» لابن الأثير (٦: ٣٤).

⁻والحديث أخرجه ابنُ أبي شيبة في «المُصنَّف» (٥٩٨٦) عن مكحول مرسلاً.

⁽٢) يعني: ابنَ كثير المُكِّيُّ ونافعاً المدنيِّ.

⁽٣) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و «حجة القراءات» ص٦٧٨.

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٧٧).

﴿وَٱسْتَمِعْ ﴾ يعني: واستَمِعْ لِمَا أُخبِرُكَ به مِن حالِ يوم القيامة، وفي ذلكَ تهويلٌ وتعظيمٌ لِشأنِ المُخبَرِ به والمُحَدَّثِ عنه، كما يُروىٰ عن النبيِّ ﷺ أنه قالَ سبعة أيام لمُعاذِ بنِ جَبَل: «يا مُعاذ، اسمَعْ ما أقولُ لك»، ثم حَدَّثَه بعدَ ذلك.

فإن قلت: بِمَ انتَصَبَ «اليوم»؟ قلت: بها دَلَّ عليه ﴿ذَلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ ﴾، أي: يومَ يُنادِي الْمُنادي يَــخرُجونَ مِنَ القُبور.

و ﴿ يَوْمَ يَسَمَعُونَ ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿ يَوْمَ يُنَادِ ﴾، و ﴿ الْمُنَادِ ﴾ إسرافيل، يَنفُخُ في الصُّورِ ويُنادي: أيتُها العِظامُ البالية، والأوصالُ المُتقطِّعة، واللُّحُومُ المُتمزِّقة، والشُّعُورُ المُتفرِّقة، إنَّ اللهَ يَأْمُرُكُنَّ أَن تَـجتَمِعْنَ لِفَصْلِ القضاء. وقيل: إسرافيلُ يَنفُخُ وجِبريلُ يُنادي بالحشر.

﴿ مِن مَّكَانِ قَرِبٍ ﴾ مِن صَخْرةِ بَيْتِ المَقدِس، وهيَ أقربُ الأرضِ مِنَ السَّماءِ باثنَيْ عَشَـرَ ميلاً، وهيَ وَسَطُ الأرض. وقيل: مِن تحتِ أقدامِهم، وقيل: مِن مَنابِتِ شُعُورِهم، يُسمَعُ مِن كُلِّ شَعْرة: أيتُها العِظامُ البالية.

و﴿ اَلصَّيْحَةَ ﴾ النَّفْخة الثانية، ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ مُتعلِّقٌ بـ ﴿ اَلصَّيْحَةَ ﴾، والمُرادُ به: البَعْثُ والحشرُ للجَزاء.

[﴿ يَوْمَ تَشَقَّتُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ۚ ذَالِكَ حَشَّرُ عَلَيْ نَا يَسِيرٌ ﴾ ٤٤]

قوله: (واستَمِعْ لِمَا أُخبِرُكَ به): يعني: أطلَقَ الأمرَ بقوله: ﴿ وَٱسْتَمِعْ ﴾، إذِ التقدير: «لِمَا أُخبِرُكَ به»، ثم أُوقَعَ ﴿ يَوْمَ يُنَادِ ﴾ على تقدير حذفِ المُضافِ بياناً للمُقدَّر، كما قال: «مِن حالِ يوم القيامة»؛ لِمَا في الإبهام والتفسير تهويلٌ وتعظيمٌ بشأنِ المُخبَر به، قالَ صاحبُ «الكَشْف»: المعنى: استَمِعْ حديثَ يومَ يُنادي المُنادي، فحَذَفَ المُضاف، وهو مفعولٌ به، وليسَ بالظَّرْف (١). قوله: (قالَ سبعة أيام): «سَبْعة أيام»: ظَرْفُ «قال»، ومقولُه: «اسمَعْ ما أقول».

⁽١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٢٧٠).

وقُرِئ: ﴿ نَشَقَقُ ﴾ و «تَشَقَقُ » بإدغام التاء في الشّين، و «تُشَقَّقُ » على البناء للمفعول، و «تَنشَقُ ». ﴿ سِرَاعًا ﴾ حالٌ مِنَ المجرور، ﴿ عَلَيْنَا يَسِيرُ ﴾ تقديمُ الظّرْفِ يَدُلُ على المفعول، و «تَنشَقُ ». ﴿ سِرَاعًا ﴾ حالٌ مِنَ المجرور، ﴿ عَلَيْنَا يَسِيرُ ﴾ تقديمُ الظّرف يَدُلُ على القادِر الذاتِ على الاختِصاص، يعني: لا يَتيَسَّرُ مِثلُ ذلكَ الأمرِ العظيم إلا على القادِر الذاتِ الذي لا يَشغَلُه شأنٌ عن شأن، كما قال: ﴿ مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنفْسِ وَحِدَةٍ ﴾ [لقان: ٢٨].

[﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِحَبَّارٍ فَذَكِرٌ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴾ ٤٥] ﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ ﴾ تهديدٌ لهم وتَسْليةٌ لرسولِ الله ﷺ، ﴿بِجَبَّادٍ ﴾ - كقوله:

﴿ يِمُصَيْطِرٍ ﴾ حتى تقسِرَهم على الإيهان، إنها أنتَ داع وباعِث، وقيل: أُريدَ التَّحَلُّمُ عنهم وتَرْكُ الغِلظةِ عليهم، ويجوزُ أن يكونَ مِن: جَبَرَه على الأمر؛ بمعنى: أجبَرَهُ على الأمر؛ بمعنى: أجبَرَهُ علىه، أي: ما أنتَ بوالٍ عليهم تُحبِرُهم على الإيهان.

قوله: (قُرِئ: ﴿تَشَقَّقُ ﴾ و «تَشَقَّقُ» بإدغام التاء في الشين): الكوفيُّونَ وأبو عَمْرو: بتخفيفِ الشين، والباقون: بتشديدها (١٠)، وبناءُ المجهول: شاذة، وكذا «تَتَشقَّق» (٢).

قوله: (﴿ وَلِا بَعْثُكُمُ إِلَّا كَنَفْسِ وَحِدَةٍ ﴾): أي: سُهُولةُ خَلْقِكم وبَعْثِكم كسُهُولةِ خَلْقِ نفسٍ واحِدة (٣).

⁽١) انظر: «التيسير» للداني ص٢٠٢، و«حجة القراءات» ص٦٧٩.

⁽٢) لم يذكر الزمخشريُّ هذه القراءة على ما في النُّسَخ التي بين أيدينا، وإنها ذكر قراءة «تَنشَقَ»، وعلى كُلِّ فقد قُرِئَ بهما جميعاً في الشواذ، قال العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (٢٦: ١٩٥): «وقُرِئَ «تَنشَقُّ» مُضارعُ «انشَقَّت»، وقرأ زيدُ بنُ عليّ: «تَتشقَّقُ» بتاءين».

⁽٣) لم يتكلم المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى هنا عن قول الزنخشري: «القادر الذات»، وهو أحدُ مواضع الاعتزال في كتابه، رحمه الله تعالى، ولعله اكتفى بها تَقَدَّمَ من تنبيهه على ذلك في تفسير الآية ١٨ من سورة يونس عليه السلام، فانظره (٧: ٥١) وانظر ما عَلَّقتُه عليه هناك.

و (على) بمنزلتِه في قولك: هو عليهم، إذا كانَ والِيَهم ومالِكَ أمرِهِم، ﴿مَن يَخَاثُ وَعِيلِ ﴾ كقوله: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَلُهَا ﴾ [النازعات: ٤٥]، لأنه لا يَنفَعُ إلا فيه، دونَ المُصِرِّ على الكُفْر.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ (ق) هَوَّنَ الله عليه تاراتِ الموتِ وسَكَراتِه».

قوله: (تاراتِ الموت): الأساس: «فَعَلَ ذلكَ تارات، وتارةً بعدَ أخرىٰ»، وعن بعضهم: تاراتُ الموت: أحوالُه وسَكَراتُه، وإفاقتُه تارةً وغشيانُه أخرىٰ.

تَـمَّتِ السُّورة حامداً لله تعالى ومصلياً على رسول الله ﷺ (١)

* * *

⁽١) كذا في (ف)، وفي (ح): «تَمَّت السورة، والحمد لله»، وليس في (ط) شيء من هذا.

فهرس زُمَر الآياتِ المفسّرة

| المنحة | الأباث |
|-------------------------|-----------|
| ری | سورة الشو |
| 11-0 | [⊕-N] |
| | [1] |
| 11-11 | (v) |
| 10-18 | [٨] |
| 17-10 | [4] |
| 717 | [1•] |
| YA-Y• | [11] |
| ** | [14] |
| T1-T4 | |
| TT -T1 | [18] |
| 71-77 | [\o] |
| 78 | [17] |
| T V - T 0 | [14-17] |
| 11-TV | [14] |
| ٤٣ | [*•] |

| الصفحة | الآيات |
|-----------|---------|
| 73-73 | [11] |
| a \ - & W | [77-77] |
| 04-01 | [¥٤] |
| 30-70 | [40] |
| 70-Ve | [٢٢] |
| 707 | [YV] |
| 4. | [44] |
| 77-7: | [44] |
| 77-07 | [٣١-٣٠] |
| 79-77 | [77-37] |
| VY -74 | [٣0] |
| ٧٧ | [٣٦] |
| ٧٣ | [*v] |
| V£-V* | [44] |
| V7-V£ | [٣٩] |
| V4-V7 | [٤٠] |
| V4 | [/3-73] |
| A1 -V4 | [£4"] |
| Α١ | [££] |
| AY - A 1 | [63-73] |
| AT - AY | [£Y] |
| ۸۳ | [\$A] |

| المفحة | ا لأبات |
|-----------------------------|----------------|
| JA- FA | [364] |
| 41-41 | [#1] |
| 97-91 | [07-01] |
| | سورة الزخرف |
| 1A - 11 | [6-1] |
| 1 · Y - 9A | [0] |
| 1 . 8 - 1 . 4 | [r-A] |
| 1.1 | [11-4] |
| 110-100 | [18-17] |
| 118-110 | [14-10] |
| 110-116 | [14] |
| 177-117 | [*•] |
| 178 | [|
| 170 | [17] |
| 170 | [40-41] |
| 174-179 | [74-47] |
| 174-17A | [74] |
| 144-114 | [*1-*•] |
| 100 - 17p | [77] |
| 1 r 4 - 1 r 0 | (ro-rr) |
| 187 - 188 | [24-21] |
| 117-117 | [4•] |

| ية المنظمة الم المنظمة المنظمة | الآبات |
|---|-----------------|
| 184-184 | [13-73] |
| 10121 | [\$0 - \$ \$] |
| 10. | [٤٧-٤٦] |
| 104-10. | [84] |
| 100-104 | [054] |
| 101-100 | [04-01] |
| 109-101 | [05] |
| 17109 | [00-70] |
| · 11 - 771 | [04-04] |
| ١٦٨ | [٦٠] |
| 1717. | [71] |
| 14. | [77] |
| 171-17. | [77-67] |
| 171-571 | [٢٢-٣٧] |
| 771-171 | [٧٨-٧٤] |
| 144-144 | [A·-V4] |
| 144-141 | [//- 4/] |
| 144 | [٨٣] |
| 148-144 | [٨٥-٨٤] |
| 140-148 | [|
| 114-140 | [٨٩-٨٨] |

| الأبات |
|----------------|
| سورة الدخاه |
| [1-1] |
| [14-4] |
| [17-17] |
| [|
| [44-44] |
| [* |
| [T4-TA] |
| [٣١-٣٠] |
| [78-77] |
| [79-70] |
| (rv) |
| [17-FA] |
| [0[7] |
| [04-01] |
| [A4-0A] |
| صورة الجاثر |
| [1-7] |
| [1v] |
| [11] |
| [17-17] |
| 10 - 18 |
| |

| الصفحة | الآبات |
|--|--------------|
| 784-YEA | [71-11] |
| 714 | [14-14] |
| 719 | [٢٠] |
| 107-107 | [٢١] |
| 707-701 | [77] |
| 704-404 | [44] |
| 708-704 | [Y£] |
| 007-707 | [04-77] |
| 70Y-A0Y | [٣1-YV] |
| ۸۰۲-۰۲۷ | [٣٣-٣٢] |
| ************************************** | [40-48] |
| 778-771 | [٣٧-٣٦] |
| | سورة الأحقاف |
| 377-077 | [٣-1] |
| 410 | [£] |
| *** | [0] |
| 777 | [V-7] |
| Y74-P7Y | [٨] |
| *** | [4] |
| YA1-YYY | [11] |
| 440 - 441 | [11-11] |
| 7AY- • PY | [01-71] |
| | |

| | ٠ الأبات |
|-----------------|---------------|
| 74 5-74. | [14-14] |
| 140-145 | [14] |
| *4A - *40 | [* •] |
| 799 - 79A | [1 1] |
| 744 | [**] |
| 744 | |
| T • 2 - T • = | [40-41] |
| **V-** \$ | [77] |
| ٣٠٧ | [**] |
| T • 4 - F • V | [YA] |
| F17-F1. | [44-44] |
| *1V-*13 | [**] |
| *1 V | [* 1] |
| rig-riv | [70] |
| | سورة عمد |
| 444-44. | [*-1] |
| 716-717 | (4) |
| FF - FF 0 | [1-6] |
| | [٧] |
| TT -FF : | [¶-A] |
| *** | [1.] |
| - 777 | [|
| | |

| الصفحة | | الابات | |
|---------------------------|------------------------------|--|---------------------------|
| | 1. 《小概题》: 《中国》: 《《图》: 《 · 编图 | ?qaadkaatiisetaasaada! [\Y] | the state of the state of |
| 770-778 | | [17] | |
| 440 | | [14] | |
| 781-770 | | [10] | |
| 7£7-7£1 | ŧ | [11] | |
| **£** | | [17] | |
| 450-454 | | [14] | |
| 72A-720 | | [14] | |
| 4041V | | [++-++] | |
| 401-40 | | [17-77] | |
| ***- *** | | [37] | |
| 400-404 | | [71-17] | |
| 707-700 | | [44-44] | |
| 70 1 | | [41] | |
| 40 V | | [44] | |
| 77 | | [٣٣] | |
| *** | | [41] | |
| 444 -44. | | [٣٥] | |
| *17-*1* | | [٣٨-٣٦] | |
| | سورة الفتح | | |
| " የም – " ግለ | | [4-1] | |
| ٣٧٣-٣٦٨ ٣٧٨-٣٧٤ | | [V-£] | |
| 1 44-1 4.5 | | F 4 4 3 | |

| الصفحة | الآيات |
|---------------------------|---------|
| ۳۸۲ -۳۷۸ | [4-A] |
| " ለ» – " ለΥ | [1.] |
| TAA -TA0 | [11] |
| 474 -477 | [17] |
| ۳۸۹ | [14] |
| 474 | [11] |
| ٣٩٠ | [10] |
| 194-397 | [11] |
| 494-448 | [17] |
| £ • Y - 49 | [14-14] |
| ٤٠٢ | [*•] |
| 8.4-8.4 | [٢١] |
| £• £ | [77-77] |
| £+£ | [44] |
| £ • 9 - £ • 0 | [40] |
| 13-113 | [77] |
| 713-713 | [YV] |
| 713 | [44] |
| 713-773 | [44] |
| الحجرات | سورة |
| £47 - £48 | [1] |
| 2 £ 4 - £ 4 Y | [Y] |

| الصفحة | |
|--|---------|
| The tree of the saturator and the sate of the saturator of the sate of the sat | [Y] |
| £7£-£00 | [0-1] |
| £VA-£70 | [r-4] |
| £ 1 - £ 1 - £ 1 | [4] |
| £AV-£A£ | [1.] |
| £RV-EAA | [11] |
| 0.0-544 | [14] |
| 0+4-0+0 | [14] |
| 018-0-4 | [14] |
| 011-015 | [10] |
| ۵۱۸ | [17] |
| 071-011 | [14-14] |
| | سورة ق |
| 0YV-0YY | [4-1] |
| ٧٢٥ – ٨٢٥ | [£] |
| 279-275 | [0] |
| 079 | [7] |
| 079 | [^-V] |
| ۰۳۰ | [11-4] |

| الصفحة | الأبات |
|-----------------|-----------|
| or. | F [18-11] |
| or1-or• | [10] |
| 044-041 | [11] |
| V70- P70 | [٧٨-٨٧] |
| 0 EY - 0 Y 4 | [77-14] |
| 011-017 | [٣٣] |
| \$£\\\-0££ | [٢٦-٢٤] |
| ۰٤٦ | [٢٧] |
| 08V-087 | [Y4-YA] |
| 00·-0£A | [4.4] |
| 00 ° -00 | [٣٥-٣١] |
| οοο -οοξ | [٣٦] |
| 00A −000 | [٣٧] |
| 6700A | [4٣-٣٨] |
| 071-07. | [38] |
| 011Y - 0111 | [{8] |





